

الطبعة الثانية بعد الراجعة

مختصر المعاني

للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر الفنازاني رحم الله تعالى

٧١٢ - ٧٩٣ هـ

شرح تلخيص المفتاح

لقاضي القضاة أبي العالي

جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخياط القزويني رحمه الله

٦٦٦ - ٧٣٩ هـ

مع الحواشي لمبتدائي

لشيخ الهند العلامة محمود حسن الديوبندي رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩ هـ

طبعة جديدة ملونة



جمعية البشري الخيرية
للخدمات الإنسانية والتعليمية (سنتا)

عزیز القارئ الکریم، السلام علیکم ورحمة اللہ وبرکاتہ!

عن ابي سعيد رضی اللہ عنہ قال: قال النبی ﷺ: من لم يشكر الناس لم يشكر الله. (جامع الترمذی)

فنشکرك علی اقتنائك کتابنا هذا، الذي بذلنا جهدًا كثيرًا بتوفيق الله ﷻ، كي نخرجه علی الصورة الفائقة، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج کتابنا بنهج دقیق متقن، مع مراجعة دقيقة للکتاب مرة بعد أخرى.

ومع هذا، فالإنسان محدد بالضعف والعجز مهما بلغ من الدقة، كما قال الله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾. (النساء: ۲۸)
فأخي العزيز! إن ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للکتاب أو كانت عندك اقتراحات أو ملاحظات، فدونها وأرسلها لنا، وبهذا تكون قد شاركتنا بمجهود مشكور يتضافر مع جهدنا في السير نحو الأفضل.

جزاكم الله تعالى خيرًا

Postal Address: 9/2, sector 17, Korangi Industrial Area, Opp: Muhammadia Masjid, Bilal Colony, Karachi.

اسم الكتاب : مختصر المعاني

التأليف : للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني رحمته اللہ علیہ

رقم التسجيل : RO-229-2020 (دائرة الأوقاف، السند، پاکستان)

سنة الطباعة : ۱۴۴۳ھ / ۲۰۲۲م

عليك بملاحظة قائمة الأسعار

حقوق الطبع محفوظة

حقوق الطبع والأعمال الفنية (الكتابة، والتنضيد، والتقطيع، والترقيم، والترويسة، والغلاف) محفوظة لـ **البُشْرَى**، يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها إلا بإذن خطي مسبق من **البُشْرَى**.

جمله حقوق طباعت محفوظة ہیں

اس کتاب کے طباعتی حقوق : (کپی رائٹنگ، فارمیٹنگ، پیراگرافنگ، علامات ترقيم، ہیڈر، ٹائٹل ڈیزائن اور کتابت) **البُشْرَى** کے نام محفوظ ہیں۔ لہذا **البُشْرَى** سے پیشگی تحریری اجازت کے بغیر اس کتاب کو یا اس کے کسی جزو کو فوٹو کاپی، برقیاتی یا میکانیکی یا کسی اور ذریعے سے من و عن نقل کرنے کی صورت میں **البُشْرَى** کو قانونی کارروائی کا مکمل اختیار ہے۔

AL-BUSHRA

Welfare And Educational Trust (Regd.)

9/2, sector 17, Korangi Industrial Area,

Opp: Muhammadia Masjid, Bilal Colony, Karachi.

البُشْرَى

جمعية البشري الخيرية

للخدمات الإنسانية والتعليمية (السجلة)

☎ 0336-0033608, 0321-2196170, 0314-2676577, 0346-2190910

☎ 0321-2196170

@info@maktaba-tul-bushra.com.pk

🌐 www.maktaba-tul-bushra.com.pk www.albushra.org.pk

یطلب من **البُشْرَى** کراچی، پاکستان. ومن جميع المكتبات المشهورة أيضاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فالبلاغة تاج العربية وجوهرها، ويعدها العلماء من العلوم القرآنية، لأنَّ نشأتها أساسًا كان في أحضان فهم التنزيل، وإدراك أسباب الإعجاز، ومعرفة طرقه ومسالكه، فقد اجتهد العلماء بحثًا وتنقيًا واستخراجًا، حتى وضعوا علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، ولا يزال الباحثون يستخرجون من عناصر إعجاز القرآن ما لم يتوصَّل إليه السابقون، وسيظهر في كل عصر جوانب جديدة وألوان بديعة من إعجاز القرآن، ما يصدِّق قول الرسول ﷺ: «لا تَفْنَى عَجَائِبُهُ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ».

و«تلخيص المفتاح» -لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبي المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق رحمه الله تعالى، (٦٦٦ - ٧٣٩ هـ) - كتاب مقبول منذ القرون، يدرسه الآلاف المؤلفة في المعاهد والمدارس، وهو تلخيص للقسم الثالث من كتاب «مفتاح العلوم» لأبي يعقوب يوسف السكاكي رحمه الله تعالى، ونال الكتاب شهرة واسعة، فتناوله العلماء بالشرح والتعليق، ولعل من أهم هذه الشروح: «المطول» و«المختصر»، كلاهما لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله تعالى (٧١٢ - ٧٩٣ هـ)، فسبقا سائر الشروح وبذَّها، ولا سيما «المختصر»، فهو مقبول ومتداول كالأصل بل أكثر من الأصل في ديارنا، فهو سابق لا يجارى، وله في الفضل المزية الظاهرة، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء. فأرادت إدارة البشري أن تُعيد طباعتها بعد المراجعة وإصلاح الأخطاء، وتُقدمها إلى القراء بصورة تُسرُّهم إن شاء الله تعالى، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* وقد قام بأعباء هذه المهمة لجنة من شباب العلماء والباحثين، تحت إشراف:

«الأستاذ فضل ربي حفظه الله، خريج الجامعة الفاروقية، كراتشي، والمشرف على قسم التصحيح في «إدارة البشري».

* وبذلوا في إخراج هذا السفر الجليل مجهودهم، في طليعتهم:

- الأستاذ / فراز شفيق حفظه الله، خريج جامعة العلوم الإسلامية علامة بنوري تاؤن، كراتشي.
- الأستاذ / عاطف رانا حفظه الله، خريج جامعة العلوم الإسلامية علامة بنوري تاؤن، كراتشي.
- الأستاذ / عبد الرحيم أمين الحق حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم، كراتشي.
- الأستاذ / عمير عمر حفظه الله، خريج المدرسة العربية، راثيوند.
- وقد قام بتنضيد هذا الكتاب وتنسيقه في هذه الصورة الرائعة الشيخ يوسف قاسم حفظه الله خرج جامعة الرشيد كراتشي.

* وقد شارَكنا في كل ذلك بالرأي والإفادة:

- ١- فضيلة الشيخ / يوسف يامين حفظه الله المشرف العام لإدارة البشري والأستاذ في المدرسة العثمانية.
- ٢- فضيلة الشيخ / بلال أحمد كلام حفظه الله الأستاذ بمدرسة «ابن عباس ؓ».
- ٣- فضيلة الشيخ / عمر فاروق حفظه الله أستاذ الحديث النبوي بمدرسة «ابن عباس ؓ».
- ٤- فضيلة الشيخ / محمد سلمان حسن حفظه الله أستاذ الحديث النبوي بمدرسة «ابن عباس ؓ».

منهج العمل

وقد خطونا في سبيل إخراج الكتاب على هذه الصورة الخطوات التالية:

- أصل «مختصر المعاني» وكذا حاشيته للشيخ محمود حسن الديوبندي: هي النسخة المطبوعة من مكتبة رشيدية كوئته، باكستان، وهي صورة المطبوعة من المطبع المجتباتي بدھلي سنة ١٣٥٩هـ، كما يظهر من نهاية التعليقات في آخر الكتاب، واستفدنا في التصحيح وتمييز المتن من الشرح من النسخة المطبوعة من المطبع العلمي بدھلي، ومن المطبوعة (مع حاشية التجريد) من المكتبة الفاروقية بملتان، باكستان، ومن شرح الدسوقي المطبوع (مع الشروح الأخر) من نشر أدب الخوزة.
 - واخترنا اللون الأحمر لمتن الكتاب (تلخيص المفتاح)، تمييزاً له عن شرح التفتازاني.
 - ثم وضعنا حاشية الشيخ محمود حسن، وهي قائمة على أساس «شرح الدسوقي» للشيخ محمد بن أحمد بن عرفة، و«حاشية التجريد» للشيخ مصطفى البناني، ولم يخرج منهما إلا نادراً. يشير بعد نهاية الحاشية إلى الدسوقي إمّا بـ «الدسوقي»، أو «دسوقي»، أو «حاشية الدسوقي»، أو «قي»، أو «ق». كما يشير إلى حاشية التجريد بـ «التجريد» أو «تجريد» أو «تج».
 - وقد وقع في الأصل فيما بين السطور شرحٌ وجيزٌ لضبط اسم أو كلمة أو بيان إعراب وما إلى ذلك - كما يوجد ذلك في المطبوعات الحجرية - وهو من وضع المحشي رحمه الله تعالى، فأبقيناه في موضعه، إلا إذا كان الشرح طويلاً بحيث لا يمكن إبقاؤه هناك، فحينئذ نقلناه في الحاشية في ما بين المعقوفين: [].
 - أبقينا ما كان في الأصل من علامات، مثل لتعيين المتعلق (بالكسر) والمتعلق (بالفتح)، ومثل أو لع. وهي رموز معروفة في المطبوعات الهندية الحجرية القديمة.
- وختاماً نشكر كل من أعاننا في هذا العمل، وقد حاولنا أن لا نألو جهداً في إخراج هذا الكتاب وتقديمه إلى القراء الأعزاء في صورة تروقهم خالياً من الأخطاء، وبذلنا ما في وسعنا. ونسأل الله الكريم أن يرزقنا الإخلاص في جهودنا ويتقبلها ويجعلها ذخراً لنا في الآخرة يوم لا ينفع مال ولا بنون، إنه سميع مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين.

البشرى

كراتشي، باكستان

وأغنيته^(١) بالإصباح^(٢) عن المصباح، وأودعته غرائب نكت^(٣) سمحت به الأنظار، ووَشَّحَتْهُ بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار.
 ثم رأيت^(٤) الكثير من الفضلاء^(٥) والجم الغفير^(٦) من الأذكياء^(٧) يسألوني صرفَ الهمة^(٨) نحو اختصاره، والاقتصار^(٩) على بيان
 معانيه وكشف أسناره، لما شاهدوا^(١٠) من أن المحصلين^(١١) قد تقاصرت^(١٢) همهم عن استطلاع^(١٣) طوابع أنواره، وتقاعدت
 عزائمهم^(١٤) عن استكشاف خبيات أسرارهم^(١٥)، وأن المتحلين^(١٦) قد قلبوا أحداق^(١٧) الأخذ والانتهاج^(١٨)، ومددوا^(١٩) أعناق
 المسخ على ذلك الكتاب.

تبدل صورة بصورة أدق من الأولى
 مفعول مطلق، وقيل: مفعول لأجله أو به
 وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا، وأطوي^(٢٠) دون مرأهم كشحا؛ علما مني بأن مستحسن^(٢١) الطبايع بأسرها، ومقبول
 الأسعاع عن آخرها^(٢٢)، أمر لا يسعه مقدرة البشر، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر، وأن هذا الفن قد نضب^(٢٣) اليوم ماؤه، فصار
 جدالا^(٢٤) بلا أثر، وذهب رواؤه فعاد خلافا^(٢٥) بلا ثمر، حتى طارت^(٢٦) بقية آثار السلف أدراج الرياح،
 بلا فائدة
 المنظور الحسن
 ذهب وهو فوالدهم أو من بقي من تلامذتهم
 الريح هو الهواء

- = فعل ماض؛ تأكيداً لدفع توهم التحيز في «شرح» إلى معنى «أشرح». ويوجه أيضا بأن لفظة «فيما مضى» تشعر بالبعد، فيفهم منها بعد زمان تأليف «المطول»، والمعنى المفهوم من «شرح» أعم من البعيد والقريب. (التحريد)
- (١) قوله: وأغنيته: أي صيرته غنيا. والضمير في «أغنيته» وفي «معانيه» و«أسناره» لتلخيص المفتاح وباقي الضمائر الآتية راجعة للشرح، وهذا وإن كان فيه تشبث الضمائر لكن اتكل الشارح في ذلك على ظهور المعنى. (دسوقي)
- (٢) قوله: بالإصباح: «الإصباح»: هو الدخول في وقت الصباح، أريد به لازمه، وهو الصبح. و«المصباح» هو السراج. و«الصبح» استعارة ما شرح الشارح أعني «المطول»، و«المصباح» استعارة لشرح غيره، والمعنى: وصيرت ذلك المتن غنيا بالمطول الشبيهة بالإصباح عن غيره من الشروح الشبيهة بالمصباح. من «دسوقي».
- (٣) قوله: نكت: [إضافة الصفة إلى الموصوف].
- (٤) قوله: ثم رأيت: عطف على قوله: «شرح»، وعبر بـ«ثم» التي للترتيب؛ للتراخي بين الفعلين. و«رأى» يحتمل أنما علمية، فتكون جملة «سألوني» في محل نصب مفعولا ثانيا، ويحتمل أن تكون بصرية، فتكون الجملة المذكورة في محل نصب على الحال. (دسوقي)
- قوله: من الفضلاء: حال من «الكثير» أو صفة. (تجريد)
- قوله: والجم الغفير: مأخوذ من «الجموم» وهو الكثرة، والغفير من «الغفر» وهو ستر، أي الجمع العظيم السائر لكثرة وجه الأرض أو ما وراءه. والخطب محل إطناب فلا يعترض بأن هذه الجملة بمعنى ما قبله. وقد يمنع بأن «الجم الغفير» أبلغ في الكثرة من لفظ «الكثير»، والأذكياء أعم من الفضلاء؛ بناء على أن المراد بالفضلاء: من اتصف بكثرة العلم. (تجريد)
- (٧) قوله: الأذكياء: [جمع «ذكي»، وهو كامل العقل وسريع الفهم].
- (٨) قوله: صرف الهمة: يفتح الهاء وكسرها، لغة؛ الإرادة، وعرفا: حالة للنفس تتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما. والمراد ههنا: المعنى اللغوي، أي سألوني أن أصرف إرادتي. (دسوقي)
- (٩) قوله: والاقتصار إلخ: عطف على «اختصاره» أو على مفعول «سألوني» الثاني. وفي «الاقتصار» إشارة إلى أنه ليس المراد بالاقتصار المسؤول السابق لإتيان جميع المسائل المذكورة في «المطول» في ألفاظ قليلة، بل المراد به: الاقتصار على بيان معانيه وحذف ما زاد، فالأقتصار تفسير للاختصار. من «التحريد» و«الدسوقي».
- (١٠) قوله: لما شاهدوا: متعلق بـ«سألوني» أي لما علموا علما فاشيا كالمشاهدة. ثم يحتمل أن يقرأ «لما» بالتخفيف؛ تعليلا لـ«سألوني»، ويحتمل أن يقرأ بالتشديد، فيكون ظرفا لـ«سألوني». وإنما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر والتقليب والمد المذكوران علة لطلب
- الاختصار؛ لأن في اختصاره نفع المتقاصرين بإعطائهم مقدورهم، وقمع المتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم، فيتروكون الانتهاج والمسخ؛ لبطان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتهون. (دسوقي)
- (١١) قوله: المحصلين: [المريدين للتحصيل، أو الذين شأهم تحصيل هذا الكتاب، أو المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعاني].
- (١٢) قوله: تقاصرت: [أي قصرت قصورا تاما؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى].
- (١٣) قوله: عن استطلاع إلخ: السين والتاء إما للطلب أي عن طلب طلوع، أو زائدتان لتحسين اللفظ. والمعنى: عن طلوع، أي إدراك وفهم. والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي أنواره الطالعة بمعنى الظاهرة. (دسوقي)
- (١٤) قوله: عزائمهم: [جمع «عزيمة»، وهي الإرادة على وجه التصميم].
- (١٥) قوله: خبيات أسرارهم: [من إضافة الصفة للموصوف، أي: أسرارهم الخفية].
- (١٦) قوله: المتحلين: [جمع «متحل»، وهو الآخذ لكلام الغير والمظهر أنه له].
- (١٧) قوله: أحداق: [الحدقة: سواد العين، وتقليبها كناية عن شدة العناية].
- (١٨) قوله: والانتهاج: [الأخذ قهرا، فهو خاص من الأخذ].
- (١٩) قوله: ومددوا: [مد العنق: كناية عن كمال الميل].
- (٢٠) قوله: وأطوي إلخ: شبه حالا من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كشحه معرضا عن شخص، والمعنى: لا أبلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح. (من الدسوقي)
- (٢١) قوله: بأن مستحسن إلخ: أي بأن الإتيان بالأمر الذي تستحسنه ذوو الطبايع. (دسوقي)
- (٢٢) قوله: عن آخرها: أي إلى آخرها، و«عن» بمعنى «إلى». ويصح فعل «عن» بآقية على حالها، وهي متعلقة بمحذوف، أي قبولنا ناشئا عن آخرها، وإذا نشأ ذلك القول عن الآخر كان ناشئا عن غيره بالأولى. (دسوقي)
- (٢٣) قوله: ونضب: [أي غار، وهو كناية عن ذهاب هذا العلم].
- (٢٤) قوله: فصار جدالا: [أي صار التكلم فيه جدالا، أو صار الفن محل جدال].
- (٢٥) قوله: خلافا إلخ: أي صار التكلم فيه خلافا، أو صار ذلك الفن محل خلاف. أو في الكلام مبالغة، يعني صار هذا الفن بعينه خلافا. أو في الكلام تشبيه بليغ، أي كشح الخلاف، وهو الصفصاف وهو لا ثمر له. (تجريد ودسوقي)
- (٢٦) قوله: حتى طارت إلخ: ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح. ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرء؛ لأن عادة الريح أن تزيل ما مرت به في طريقها، فغير بالمزوم وأراد اللازم، فـ«الأدراج» منصوب على الظرفية. (الدسوقي)

جمع «عق» بمعنى: گردن

وسالت^(١) بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح.

أي سارت جمع «مطية» بمعنى إلى «الأتطح»: أجل المنع فيه دقاق الحصى

وأما الأخذ والانتهاج فأمر يرتاح^(٢) به القلب:

كامل العقل يفرج

فللأرض^(٣) من كأس الكرام نصيب

الإناء يشرب فيه، أو ما دام الشراب فيه

افتباس من الآية

وكيف ينهر عن الأنهار السائلون، و﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾.

الأخذ، أي لنيل ثواب مثل هذا الأخذ (الصافات: ٦١)

يُطرد جمع «نهر» جمع «سائل»

ثم ما زادتهم^(٤) مدافعتي إلا شغفاً وغراماً، وظمّاً^(٥) في هواجر الطلب وأواماً، فانتصبت^(٦) لشرح الكتاب على وفق^(٧) مقتَرَجهم^(٨)ثانياً^(٩)، ولِعنان العناية^(١٠) نحو اختصار الأول ثانياً، مع جُهود^(١١) القرينة بصراً البليات^(١٢) ومُجُود^(١٣) الفطنة بصراً^(١٤) النكبات،وترامي البلدان^(١٥) بي والأقطار، ونبو الأوطان عني والأوطار، حتى^(١٦) طفقت أجوب كل أغبر^(١٧) قاتم الأرجاء، وأحرر كل سطر

منه في شطر من الغبراء: شعر:

من هذا الشرح قطعة الأرض

فيوماً^(١٧) بخزوى ويوماً بالعقيق وبالغديب يوماً ويوماً بالخليصاءثم لَمَّا وُفِّقَتْ بعون الله تعالى وتأييده للإتمام، وقوّضت عنه خيامه بالاختتام،^(١٨) بعد ما كشفت^(١٩) عن وجوه خرائده اللثام^(٢٠)،ووضعت كنوز الفرائد على طرف الثمام^(٢١).

فجاء بحمد الله كما يروق النواظر،

عطف على قوله: «فانتصبت»

عطف كنز بمعنى مكور أي يعجب، أي جاء حال كونه مشابهاً لشيء يروق

عطف على قوله: «فانتصبت»

عطف على قوله: «فانتصبت»

(١) قوله: وسالت إلخ: إسناد «السليل» إلى «البطاح» مجاز عقلي، وكان حقه أن يسند

إلى «المطايا»، ففي هذا الجواز مبالغة، كأنه من قوة السير وسرعته سالت الأمكنة التي هي

الأباطح، وإنما جعل سيلانها قبلها بالأعناق؛ لأن السرعة والبطوة في سير المطايا يظهران

غالباً فيها، وأصل التركيب: وسارت المطايا بتلك الأحاديث في البطاح؛ لأن «السير»

حقه أن يسند لـ«المطايا»، والمقصود من هذا الكلام ذهاب هذا الفن وعلمائه.

(٢) قوله: يرتاح: أي الذي وقع الأخذ من كلامه لا الأخذ. وذلك لأن العاقل لا يرضى

بالأخذ من كلام الغير، ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه؛ لما فيه من الرفعة والثواب.

(من دسوقي)

(٣) قوله: فللأرض: هذا شطر بيت مأخوذ من قول بعضهم:

شربنا شراباً طيباً عند طيب كذلك شراب الطيبين يطيب

شربنا وأهرقنا على الأرض جرعة وللأرض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح بدل الواو بالفاء؛ لكونه جعله علة لما قبله. وفي الكلام تشبيه نفسه

بالكرام، ونفس «المطول» بالكأس، والمتحلين بالأرض. (الدسوقي)

(٤) قوله: ثم ما زادتهم إلخ: عبر بـ«ثم» لإفادة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتداء

المدافعة الذي تضمنه قوله: «وكنت أضرب إلخ». وفي التعبير بالمفاعلة إشارة لتكرير

السؤال وتكرار المدافعة. (دسوقي)

(٥) قوله: وظمّاً إلخ: أراد الشارح بالظمأ والأوام: لازمهما، وهو الميل والحب. وإضافة

«الهواجر» إلى «الطلب» من إضافة المشبه به إلى المشبه أي في الطلب الذي هو

كالهواجر، بجامع أن في كل منهما صعوبة على النفس. (تجريد)

(٦) قوله: على وفق: الجار والجرور صفة لخذوف، أي انتصبا، أو شرحاً كائناً على وفق

مطلوبهم. (الدسوقي)

(٧) قوله: مقتَرَجهم: [الاقتراح: التحكم، كذا في «القاموس»].

(٨) قوله: ثانياً: صفة للمصدر المقدّر بعد نعتها بالجار والجرور، أي انتصبا ثانياً أو شرحاً ثانياً.

ويحتمل أن يكون ظرفاً، أي انتصبت لشرح ذلك الكتاب في زمن ثاب. (الدسوقي)

(٩) قوله: ولعنان العناية: شبه العناية التي هي شدة الاهتمام بالشيء في التوصل إلى

المرغوب بالفرس، فذكر «العنان» تحييل. و«ثانياً» بمعنى صارفاً، من «ثني الفرس بالعنان»

أي صرفته، ثم ذكر ما ينافي الانتصاب فقال: «مع جمود القرينة إلخ». (مفتاح العروس)

(١٠) قوله: مع جمود: الجمود: عدم سيلان الماء، ضد ذاب، استعير ههنا لضعف القرينة

أي عدم انبساطها في المدارك، والجامع قلة الانتفاع إلا بعد تكلف. (تجريد ودسوقي)

(١١) قوله: بصر البليات: أي بسبب البليات التي كالصخر، وهو برد شديد يضر بالنبات

ويجمد الماء. (دسوقي)

(١٢) قوله: وخود إلخ: [خمدت النار - كـ«نصر» و«سمع» -: سكن لها ولم يطفأ جمرها.

(قاموس)]

(١٣) قوله: بصرصر: من إضافة المشبه به للمشبه، أي بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة

المزيلة للهب النار. (دسوقي)

(١٤) قوله: وترامي البلدان: رمي البلد له: طرده إياه، وهو كناية عن عدم استقراره في

محل؛ لتلبسه بالأسفار. (الدسوقي)

(١٥) قوله: حتى: غاية لنبو الأوطان. و«طفقت» بمعنى جعلت. ويحتمل أن يكون «حتى»

تفريعية على «وترامي إلخ». (دسوقي)

(١٦) قوله: أغبر: [أي كل مكان ذي غبرة.]

(١٧) قوله: فيوماً إلخ: أي وصار حالي في هذه الأسفار بجامع التنقل كحال القائل:

«فيوماً يجزوى إلخ». والأربعة أسماء مواضع في الحجاز. والغرض من هذه النسبة الاعتذار

بأنه ألّف كتابه في حالة متعبة، فإن حصل منه مزلة فلا لوم عليه. (دسوقي)

(١٨) قوله: بالاختتام: [أي بسبب حصول الاختتام بالفعل؛ لأن تقويض الخيام وإزالة

الحفء مسببة عن الاختتام.]

(١٩) قوله: اللثام: [كـ«كتاب»، ما يجعل على الفم من النقاب.]

(٢٠) قوله: على طرف الثمام: متعلق بـ«وضعت» والمراد بطرفه: حده الأعلى. و«الثمام»:

بضم الثاء وفتحها، نبت لطيف صغير سهل التناول، وما كان على طرفه سهل التناول. =

يزيل ويكشف

ويجلبو صدأ الأذهان ويُرْهف البصائر، ويضيء^(١) ألباب أرباب البيان، ومن الله التوفيق والهداية، وعليه التوكل في البداية والنهاية، وهو حسبي ونعم الوكيل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«على» بمعنى «مع»

الحمد^(٢) هو الثناء باللسان^(٣) على قصد التعظيم^(٤)، سواء تعلّق بالنعمة أو بغيرها. والشكر^(٥) فعل^(٦) ينبى عن تعظيم المنعم؛

اسم مصدر بمعنى «الاستواء»، وهو هنا خبر مقدم

أي الذكر الخير، مأخوذ من «أثبت» إذا ذكرت

لكونه منعياً سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان. فمورد^(٧) الحمد لا يكون إلا اللسان، ومتعلقه يكون النعمة وغيرها،

هو ما يكون الحمد في مقابلته وهو المأمود عليه

«المورد» بمعنى المصدر

ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمة، ومورده يكون اللسان وغيره. فالحمد^(٨) أعم من الشكر باعتبار المتعلق، وأخص باعتبار المورد،

مطلقاً

الباء سببية

مطلقاً

والشكر بالعكس.

المراد به: العكس العربي وهو المخالفة، لا المنطقي

الله هو اسم^(٩) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد. والعدول إلى الجملة الاسمية؛ للدلالة على الدوام والثبات.

عطف تفسيري

جمع «عمدة» بمعنى الحمد

وتقديم «الحمد» باعتبار أنه أهمُّ نظراً إلى كون المقام مقام الحمد، كما ذهب إليه صاحب «الكشاف» في تقديم^(١٠) الفعل في قوله تعالى:

أي من اسم «الله»

أي على لفظ الجلالة

﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ على ما سيجيء، وإن كان^(١١) ذكرُ الله أهمَّ نظراً إلى ذاته.

(العلق: ١)

على ما أنعم أي على إنعامه^(١٢)، ولم يتعرّض للمنعم به؛ إيهاماً لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء

دون شيء.

وعلم من عطف الخاص على العام^(١٣)؛ رعاية لبراعة الاستهلال^(١٤)، وتنبهها على فضيلة نعمة البيان،

أي علماً، فالفعول الأول مقدر

(٧) قوله: فمورد إلخ: بدأ بالمورد في جانب الحمد، والمتعلق في جانب الشكر؛ تقديماً للأخص في جانب كل منهما. (تجريد)

(٨) قوله: فالحمد: ظهر من كلام الشارح أن بين الموردين عمومًا وخصوصًا مطلقًا، وكذا بين المتعلقين، وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عمومًا وخصوصًا وجهيًا، يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة إحسان، ويتفرد الحمد في ثناء بلسان لا في مقابلة إحسان، ويتفرد الشكر في ثناء بغير لسان في مقابلة إحسان. (تجريد)

(٩) قوله: اسم: مراده بالاسم: ما قابل الكنية واللقب، أو ما قابل الصفة، وبهذا الأخير يشعر كلامه في «المطول»، وهو الأنسب. وليس المراد من الاسم: ما قابل الفعل والحرف. (تجريد)

(١٠) قوله: في تقسيم: حيث قال: «قدم الفعل»؛ لأنه أهم من اسم الله؛ لأن المقام مقام قراءة. (دسوقي)

(١١) قوله: وإن كان: علم من كلامه أن الأهم العرضي إذا اقتضاه الحال يكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتي. (دسوقي)

(١٢) قوله: على إنعامه: أشار إلى أن «ما» مصدرية لا موصولة، أما لفظًا: فلاحتياج الموصول إلى التقدير، أي أنعم به مع تعذره في المعطوف عليه - أعني «علم» -؛ لكون «ما لم نعلم» مفعوله. وأما معنى: فلأن الحمد على الإنعام الذي هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على نفس النعمة؛ لأن الحمد على الأول بلا واسطة، وعلى الثاني بواسطة أن النعمة أثر الإنعام. (مطول وتجريد)

(١٣) قوله: على العام: لأن تعليمه سبحانه إيانا البيان الذي لم نكن نعلم: من جملة إنعامه. (دسوقي)

(١٤) قوله: لبراعة الاستهلال: هو أول تصويت الصبي، استعير لأول كل شيء، فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي: تفوق الابتداء، سمي به اصطلاحاً كون الابتداء مناسباً للمقصود؛ لأنه سبب لتفوق الابتداء، والبراعة حاصلة هنا بذكر البيان؛ لأن هذا الكتاب في فن البيان. (تجريد)

= والمراد من هذا الكلام أنه أتى بالفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا مشقة. (دسوقي)

(١) قوله: ويضيء إلخ: أي ينور عقول أرباب البيان. والبيان يحتمل أن يراد به العلم الآتي، ويحتمل أن يراد به: المنطق المفصح للعرب. (الدسوقي رحمه الله)

(٢) قوله: الحمد: افتتح كتابه بالسلسلة التي الافتتاح بها من أجل الافتتاح باسمه تعالى، ثم بالحمد البالغ أعلى درجات الكمال اقتداء بالكلام المجيد، وهرباً عما جاء به السنة لتأركهما بالوعيد. واختار «الحمد لله» موافقاً للمنزل على قوله: «الشكر لله»؛ تحسبنا لبيان بديع الاقتباس وتنبهها لاختصاصها برب الناس. (أطول)

(٣) قوله: هو الثناء باللسان: إن قلنا: إن الثناء يعم ويشمل فعل اللسان وغير اللسان، وإنه الإتيان بما يدل على التعظيم مطلقاً، سواء كان فعل اللسان أو غيره، فلاحتياج إلى قيد «اللسان» بعد الثناء ظاهرٌ يفيد الاحتراز. وإن قلنا: إن الثناء مختص باللسان وإنه الذكر بخير، فذكر «اللسان» لدفع توهم المجاز في الثناء بجعله عاماً. (تجريد مع توضيح يسير)

(٤) قوله: على قصد التعظيم: واعلم أنك إذا تلفظت بقولك: «زيد عالم» مثلاً، تارة تكون قاصداً بذلك التعظيم، وتارة تكون مكذباً لذلك وقاصداً به الهزء والسخرية، وتارة لا تقصد شيئاً، فلو لم تقصد شيئاً أو قصدت الاستهزاء فلا يكون حمداً على قول الشارح، مع أنه حمد لغة. والجواب: أن الشارح أراد أن يبين الحمد للغوي الأكمل المعتد به، ولا يعتد بالحمد إلا إذا وجد قصد التعظيم، وإلا كان غير أكمل. (دسوقي)

(٥) قوله: الشكر: [إنما عرف الشكر مع أنه لم يذكر في المتن؛ لأنه أخو الحمد. ولم يعرف المدح كأنه مراعاة لما قال الزنجشيري: إن الحمد والمدح شيء واحد. (الدسوقي)]

(٦) قوله: فعل: اعترض بأن الفعل ما قابل القول والاعتقاد، كما هو المتعارف، وحينئذ فيكون الفعل في كلامه غير شامل للشكر اللساني والجناني؛ لأن الذي باللسان قول، والذي بالجنان كيفية نفسانية، وحينئذ فلا يصح تعميمه في الفعل بعد ذلك بقوله: «سواء إلخ»، فكان الأولى أن يعبر بأمر يشمل الموارد الثلاثة. ويجاب بأنه أراد بالفعل: الأمر والشأن على اصطلاح أهل اللغة، لا ما قابل القول والاعتقاد، كما هو المتعارف. (دسوقي)

من البيان بيان لقوله: ما لم نعلم^(١)، قدم رعاية للسجع. والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير.

أي المنطوق به بمعنى الظاهر هو للظهور بدلالات وضعية

والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتي الحكمة هي علم الشرائع^(٢) وكل كلام^(٣) وافق الحق،

دعاء للشارع المقتن

هو ضد الخطأ

إشارة إلى القوانين

تفسير لـ «الدين»

وترك فاعل «الإيتاء»؛ لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله، وفصل^(٤) الخطاب أي الخطاب المفصول البين الذي يتبينه من يخاطب به

تفسير لـ «الدين»

تفسير لـ «المفصول»

أي الكلام المخاطب به

إشارة إلى المعجزة

ولا يلتبس عليه، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل. وعلى آله أصله «أهل» بدليل «أهل»، خص استعماله في الأشراف^(٥) وأولي

فيه إضافة «الآل» إلى الضمير، وهو جائز على التحقيق، خلافاً لما قال: إنه من لحن العامة

أي المميز

تفسير لقوله: «يتبينه»

الخطر، الأطهار جمع «طاهر» كـ «صاحب وأصحاب»، وصحابته الأخيار جمع «خير» بالتشديد^(٦).

الشان

أمّا بعد^(٧) هو من الظروف الزمانية المبنية المنقطعة عن الإضافة، أي بعد الحمد والصلاة، والعامل فيه^(٨) «أمّا»؛ لنيابتها عن

هنا

أصله: مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء

أي على الضم

الفعل، والأصل: مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة. و«مهما» هنا^(٩) مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ، و«يكن» شرط^(١٠)، والفاء

أي حق التركيب

لازمة^(١١) له غالباً، فحين تضمنت^(١٢) «أمّا» معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء^(١٣) ولصوق^(١٤) الاسم إقامة اللازم مقام المزوم وإبقاء

أي لجوابه

هو الفاء والاسمية

أي لزوماً عرفياً لا عقلياً

هو للبناء وللشرط

لأثره في الجملة^(١٥).

فلما هو ظرف^(١٦) بمعنى «إذ»^(١٧) يستعمل استعمال الشرط، يليه فعل ماضٍ لفظاً ومعنى، كان علم البلاغة هو المعاني والبيان،

وعلم^(١٨) توابعها هو البديع من أجل العلوم قدراً وأدقّها سرّاً؛

تبعضية

أي رتبة ومنزلة

أي نكات

(١٠) قوله: ويكن شرط: أي فعل شرط، و«كان» هنا تامة بمعنى «يوجد»، فاعلها ضمير

يعود على «مهما»، و«من شيء» بيان لـ «مهما» في موضع الحال. (دسوقي)

(١١) قوله: لازمة: أي لا تنفك عن الإتيان بعده متصلة بجوابه، وقوله: «غالباً» أي في

غالب أحواله ومواضعه. (تجريد البناي تغمده الله برحمته)

(١٢) قوله: فحين تضمنت إلخ: أي أفهمتها ودلت عليهما؛ لوقوعها موضعهما. (تجريد)

(١٣) قوله: لزمها الفاء إلخ: أي فحين قامت «أمّا» مقام المبتدأ - وهو «مهما» - لزمها

لصوق الاسم، وحين قامت مقام فعل الشرط - وهو «يكن» - لزمها الفاء، ففي كلام

الشارح لف ونشر مشوش. (دسوقي)

(١٤) قوله: ولصوق إلخ: لما كان اللازم للمبتدأ نفس كونه اسماً، كان المناسب أن يكون

اللازم لثانيه أيضاً كذلك، ولما لم يمكن لتعين حرفية «أمّا» جعل لصوق الاسم أي وقوع

الاسم بعدها بلا فصل بدلاً عنه؛ إذ ما لا يدرك كلاً لا يترك كلاً. (تجريد البناي)

(١٥) قوله: في الجملة: راجع إلى كل من الإقامة والإبقاء، أي لزمّت الفاء ولصوق الاسم

إقامة اللازم مقام المزوم في الجملة وإبقاء أثره في الجملة، وبيان ذلك أن الفاء وإن قامت

مقام الشرط - وهو ما قبل الجزء -، إلا أنها ليست في مقامه حقيقة؛ لأن مقامه حقيقة

ما قبل الظرف؛ لأنه معمول، وهو المحل الذي فيه «أمّا»، وكذا لصوق الاسم لم يقم في

مقام المبتدأ؛ لأن مقامه حقيقة هو موضع «أمّا»؛ لأنها نابت عنه ووقعت في موضعه،

لكن لما كانت الفاء قريبة من «أمّا» فكأنها حلت في موضع مزومها، فهي حالة محلّه في

الجملة لا في التحقيق، وكذا لما كان الاسم ملاصقاً لـ «أمّا» فكان الاسمية حلت محل

مزومها، فهي حالة محلّه في الجملة لا في التحقيق. (دسوقي وتجريد)

(١٦) قوله: هو ظرف: أي فيما وقع بعده جملتان؛ فإنه يجيء بمعنى «لم» نحو: «ندم زيد

ولما ينفعه الندم»، وبمعنى «إلا» نحو: «إن كلّ نفسٍ لَمَّا عَلَيَّهَا حَافِظٌ» (الطارق: ٤).

(عبد الحكيم)

(١٧) قوله: بمعنى إذ: هذا أحسن من قول الشارح في «المطول»: إنّا بمعنى «إذا»؛ لأن

«لما» ظرف لما مضى من الزمان، و«إذا» كذلك، بخلاف «إذا» فإنّها للمستقبل، فالملائمة

بينها وبين «إذا» أقوى وأحسن. (دسوقي)

(١٨) قوله: وعلم: أشار بتقدير المضاف إلى أن «توابعها» بالجر عطف على «البلاغة»،

وأن المضاف الذي هو «علم» مسلط عليها. (تجريد)

(١) قوله: ما لم نعلم: ذكره وإن كان التعليم لا يتعلق إلا بغير المعلوم؛ لأن المراد ما لم تكن

نعلمه بقوتنا لو خيلنا أنفسنا؛ ففيه إشارة إلى كمال المنّة حيث علمنا ما لسنّا أهلاً

لعلمه. (من التجريد)

(٢) قوله: علم الشرائع: الإضافة للبيان إن جعل العلم بمعنى المسائل. ولامية إن جعل

بمعنى الإدراك. وبمعنى «من» أو «في» إن جعل بمعنى الملكة. (تجريد)

(٣) قوله: وكل كلام: عطف على ما قبله، من عطف العام على الخاص؛ لأن قولك:

«الواحد نصف الاثنين» كلام وافق الحق وليس بشرعية. (دسوقي)

(٤) قوله: وفصل: جعل الشارح «الفصل» مجازاً بمعنى «المفصول» أو «الفاصل»، ويجوز

إبقاؤه على الحقيقة أي على المصدرية، ووصف الخطاب به على طريق المبالغة، كما في

«زيد عدل». (من ملا زاده)

(٥) قوله: الأشراف: [سواء كان في أمر الدين أو الدنيا].

(٦) قوله: جمع خير بالتشديد: أراد بهذا أن «الأخيار» صفة مشبهة، واحداً هنا «خير»

بالتشديد، لا بالتخفيف؛ لما في «القاموس» من أن المخففة في الجمال والميسم، والمشددة

في الدين والصلاح، كذا قال عبد الحكيم، ومحصله: أن «خير» إذا كان صفة مشبهة

سواء كان مشددة أو مخففة يجمع على «أخيار»، لكن الشارح إنما قيد بالتشديد؛ لأنه

المناسب للمقام. (هكذا في الأطول)

(٧) قوله: أمّا بعد: «أمّا» هنا للفصل، أي لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد، ووجه

إفادتها للتأكيد أنك إذا أردت الإخبار بقيام زيد قلت: «زيد قائم»، وإذا أردت تأكيد

ذلك وأنه قائم لا بحالة قلت: «أمّا زيد فقام» أي مهما يكن من شيء فزيد قائم،

فقد علقت قيام زيد على وجود شيء في الدنيا، وذلك محقق، والمعلق على المحقق

محقق. (دسوقي)

(٨) قوله: والعامل فيه إلخ: المراد أن لفظة «أمّا» عملها ليس من ذاتها، بل لنيابتها عن

الفعل، وهو «يكن» الذي هو فعل الشرط. وفي هذا إشارة إلى أن العامل في الظرف

حقيقة الفعل، وأمّا «أمّا» فبطريق العروض. (دسوقي)

(٩) قوله: ومهما هنا: أي في هذا التقدير الذي قدره، الذي هو أصل «أمّا». وإنما قيد

ابتدائية «مهما» هنا؛ لأنها قد تكون في غير هذا المكان مفعولاً، كقولنا: «مهما تعطي

من شيء أقبل». (تجريد)

إذ به أي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم^(١) كاللغة والنحو والصرف **يعرف دقائق العربية وأسرارها**، فيكون من أدق هذا الدليل على غير ترتيب اللفظ

إشارة إلى حصر مستفاد بتقدم «به»

العلوم سرًا، **ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أَسْرَارَهَا**، أي به يعرف أن القرآن معجز؛ لكونه في أعلى مراتب البلاغة؛

عطف تنوير

حال من «وجوه الإعجاز»

لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجة عن طوق البشر. وهذا وسيلة إلى تصديق النبي ﷺ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع

علة لكونه في أعلى مراتب البلاغة

أي قدرته

أي تصديق النبي

السعادات، فيكون من أجل العلم؛ لكون^(٢) معلومه^(٣) وغايته^(٤) من أجل المعلومات والغايات.

أي ما يعلم من هذا العلم، وهو كون القرآن معجزاً

الدينية والأخروية

وتشبيه وجوه^(٥) الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة بالكناية، وإثبات «الأستار» لها تخيلية، وذكر «الوجوه»

أي في نفس

إيهام، أو تشبيه الإعجاز^(٦) بالصور الحسنة استعارة بالكناية، وإثبات «الوجوه» له تخيلية، وذكر «الأستار» ترشيح.

أي بجامع ميل النفوس

وهو أن يذكر شيء يلائم المشبه به

ونظم القرآن^(٧): تأليف كلماته مترتبة المعاني^(٨) متناسقة الدلالات^(٩) على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق^(١٠)، وضم بعضها

أي جمعها على الصفة التي ذكرها

مراد لما قبله

إلى بعض كيف ما اتفق^(١١).

عطف على «كان» الأولى

وكان القسم الثالث من «مفتاح العلوم»^(١٢) الذي صَنَّفَه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي^(١٣) تَعَمَّده الله بغفرانه

خير «كان»

أَعْظَمَ ما صَنَّفَ فيه أي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لـ «ما» صنف^(١٤)، نفعًا تمييز من «أعظم»؛^(١٥) لكونه أي القسم

فغير المشهور بالأولى

والعظيم فوق الكبير، كما أن مقابله -أعني الحقير- دون الصغير الذي يقابل الكبير

(٩) قوله: متناسقة الدلالات: [المراد بتناسق الدلالات: مطابقتها لمقتضى الأحوال

ومناسبتها إياها، فلا ترد المتشابهات؛ لأن تشابهها مقتضى حال البلاغة فيما فيه كان

ارتفاع شأنها.] المراد بالدلالات: الدلالات الاصطلاحية، وهي المطابقة والتضمنية

والالتزامية. والمراد بتناسقها: تشابهها وتمثلها في المطابقة لمقتضى الحال، أي حال كون

تلك الكلمات دلالتها متماثلة في المطابقة لمقتضى الحال، فإذا كان الحال يقتضي دلالة

المطابقة أتى بها وهكذا، ولا يرد أن هذا المعنى هو الذي فسر به ترتيب المعاني فيما مر،

فيلزم عليه التكرار؛ لأن الأول في المعاني، والثاني في الدلالات، وبينهما فرق. (دسوقي)

(١٠) قوله: لا تواليها في النطق: فلا يقال لذلك: نظم القرآن، والحاصل: أن نظم القرآن

لا يطلق على جمع كلماته كيف ما اتفق أي من غير رعاية المناسبة، بخلاف نظم

الحروف؛ فإنه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه، حتى لو قيل مكان

«ضرب»: «ربض» لما أدى إلى إفساد في اللفظ. (دسوقي ومطلوب)

(١١) قوله: كيف ما اتفق: أي على أي وجه وأي حال اتفق، سواء كان بين المعاني

ترتيب أم لا، وكان بين الدلالات تناسق أم لا، ويرجع ضمير «اتفق» إلى «التوالي»

و«الضم». (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: من مفتاح العلوم: سمي كتابه «مفتاح العلوم»؛ لأنه مفتاح العلوم التسعة التي

اشتمل عليها، أما القسم الأول ففيه النحو والصرف والاشتقاق، وأما القسم الثاني ففيه

العروض والقوافي والمنطق، وأما القسم الثالث ففيه المعاني والبيان والبديع. (من التحريد

والأطول)

(١٣) قوله: السكاكي: نسبة إلى السكاكة قرية بـ«نيسابور»، وقيل: بالعراق، وقيل:

باليمن، والذي ذكره السيوطي أنه نسبة لجدّه، كان سكاكا للذهب أو الفضة. (من

التحريد) و«الدسوقي»

(١٤) قوله: بيان لما صنف: أي أعظم الكتب المشهورة التي صنف فيه، وفيه أنه يستلزم أن

يكون القسم الثالث كتاباً؛ لأن أفعّل التفضيل يكون بعض ما يضاف إليه، مع أن

القسم ليس بكتاب، بل جزء كتاب. وأجب بأجوبة: الأول: أن جعله كتاباً باعتبار

المعنى اللغوي؛ إذ الكتب لغة: الضم والجمع. الثاني: أنه أفرد بالتدوين، فصار كأنه كتاب

مستقل. الثالث: لما كان هو العمدة من «المفتاح» صار كأنه أي القسم الثالث كتاب

كله. (دسوقي بتوضيح)

(١٥) قوله: من أعظم: أي من نسبة «أعظم» إلى «ما صنف فيه»، فلا بد من تقدير =

(١) قوله: من العلوم: إشارة إلى أن الحصر إضافي، وإلا فقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير

علم، كإلهام أو سليقة، كالعرب. (دسوقي)

(٢) قوله: لكون إلخ: وفي الكلام حذف، أي: وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته، وبهذا

تم التعليل. (تجريد البناني)

(٣) قوله: معلومه: وهو الإعجاز، كما هو ظاهر من كلام الشارح، ووجه أجلية هذا

المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذي هو القرآن. (تجريد)

(٤) قوله: وغايته: يجوز أن يراد بما الفوز، ويجوز أن يراد بما تصديق النبي ﷺ. (تجريد)

(٥) قوله: وتشبيه وجوه إلخ: الاستعارة بالكناية كما سيحجي: أن يشبه شيء بشيء في

نفس، فيسكت عن ذكر أركانه سوى المشبه. والاستعارة التخيلية: أن يثبت للمشبه

شيء من لوازم المشبه به. والإيهام: أن يذكر لفظ له معنيان: قريب وبعيد، ويراد به

بعيد، ذكر الشارح ﷺ لعبارة المتن وجهين: الأول: أنه مشبه في النفس وجوه الإعجاز

بالأشياء المحتجبة تحت الأستار، وأثبت الأستار للوجوه، فالتشبيه استعارة بالكناية،

والإثبات استعارة تخيلية، وذكر «الوجوه» إيهام؛ فإن الوجه يستعمل في المعنيين: العضو

المخصوص وهو المعنى القريب، والطريق وهو المعنى البعيد، وأريد ههنا البعيد. (خطائي)

(٦) قوله: أو تشبيه الإعجاز: هذا هو الوجه الثاني، وتقريره: أن يشبه نفس الإعجاز

بالصور الحسنة ويثبت الوجوه للإعجاز، فالتشبيه استعارة بالكناية، والإثبات استعارة

تخيلية، وذكر «الأستار» ترشيح؛ لكونها ملائمة للمشبه به، وهو الصور الحسنة. (خطائي)

(٧) قوله: ونظم القرآن: المراد بهذا الكلام بيان نكتة إثبات التعبير بـ«النظم» على التعبير

بـ«اللفظ»، وهي التنبيه على منشأ الإعجاز؛ فإن النظم: تأليف الكلمات حالة كون

معانيها مترتبة، ودلالاتها متناسقة كائناً ذلك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه

العقل. ولما كان الإعجاز باعتبار كمال البلاغة، والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد

اللفظ كيف كان: اختار «النظم» عليه مع أن التعبير عنه بـ«النظم» الذي هو إدخال

اللائي في السلك استعارة بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكنية، وإثبات «النظم»

تخييل، أو شبه تأليف كلمات القرآن بإدخال اللائي في السلك ثم استعير لفظ «النظم»

له. (تجريد ودسوقي)

(٨) قوله: مترتبة المعاني: أي الأمور التي يقصدها البلغاء كالتأكيد وعدمه وتقديم المسند

إليه أو المسند لاقتضاء الحال لذلك، وترتيبها وضع كل منها في محله المطلوب فيه.

(تجريد)

الثالث أحسنها أي أحسن الكتب المشهورة^(١) ترتيباً هو وضع كل شيء في مرتبته، ولكونه أتمها تحريراً^(٢) هو تهذيب الكلام، وأكثرها أي
أي تخلصه من الزوائد
 أكثر الكتب للأصول هو متعلق بمحذوف يفسره قوله: **جمعاً**؛ لأن معمول^(٣) المصدر لا يتقدم عليه، والحق جواز ذلك في الظروف؛
المراد به الشواهد والقواعد
 لأنها مما تكفيه راحة من الفعل^(٤).

ولكن كان^(٥) القسم الثالث غير مصون أي غير محفوظ عن الحشو، وهو الزائد^(٦) المستغنى عنه، والتطويل وهو الزائد على أصل
 المراد^(٧) بلا فائدة، وستعرف الفرق^(٨) بينهما في بحث «الإطناب»، والتعقيد وهو^(٩) كون الكلام مغلقاً^(١٠) لا يظهر معناه بسهولة،
 قابلاً^(١١) خبر بعد خبر، أي كان قابلاً للاختصار لما فيه من التطويل، مفتقراً أي محتاجاً إلى الإيضاح لما فيه من التعقيد، وإلى التجريد
 لما فيه من الحشو.

والأحسن أن يقال: «عما فيه»، بدل «لما فيه» كما في «المطول» و«التجريد» و«الدسوقي»
ألقت جواب «لما» مختصراً^(١٢) يتضمن^(١٣) ما فيه أي في القسم الثالث، من القواعد جمع «قاعدة»: وهي حكم كلي^(١٤) ينطبق على
أي كان ما تقدم سبباً لتأليف «المختصر». (مطول)
 جميع جزئياته، ليتعرف^(١٥) أحكامها منه، كقولنا: كل حكم مع منكر يجب توكيده، ويشتمل على ما يحتاج إليه^(١٦) من الأمثلة وهي
أي لا بد أن يكون مؤكداً
 الجزئيات المذكورة لإيضاح القواعد، والشواهد وهي الجزئيات المذكورة لإثبات القواعد، فهي أخصص^(١٧) من الأمثلة.
لكونها من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم وإيضاحها إلى فهم المستفيد

= مضاف في القسم الثالث، أي: لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ما صنف فيه. (تجريد)

(١) قوله: أحسن الكتب المشهورة: أي فترتيب الكتب المشهورة حسن، وترتيب القسم الثالث أحسن؛ لوضع مسائله في المراتب العليا، وبعض المراتب يكون أحسن من بعض. واشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل - كما يصرح به - لا يخل بحسن الترتيب، كما لا يخفى. (من الدسوقي)

(٢) قوله: وأتمها تحريراً: فيه أن تمام الشيء غايته، فلا يقبل الزيادة، وما لا يقبلها لا يصاغ منه التفضيل. والجواب: أن المراد بالتمام: القرب إليه وهو يقبلها، فالكتب قريبة إلى تمام التحرير، والقسم الثالث أقربا إليه. أو يقال: التمام من جهة الكم، والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس. (التجريد)

(٣) قوله: لأن معمول: علة لمحذوف، أي: ليس متعلقاً بـ «جمعاً» المذكور؛ لأن المعمول إلخ. (المحقق الدسوقي)

(٤) قوله: راحة من الفعل: أي ما له أدنى ملازمة بالفعل، كالمصدر؛ فإنه يدل على الحدث، وهو أحد جزئي مدلول الفعل، هذا هو المراد بـ «راحة الفعل». (الدسوقي)

(٥) قوله: ولكن كان: هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة، وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم أنه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد، فرفع هذا التوهم بقوله: «ولكن كان إلخ». (دسوقي)

(٦) قوله: وهو الزائد: أي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في أداء المراد، سواء كان لفائدة أم لا، متعيناً كان أم لا. (دسوقي)

(٧) قوله: وهو الزائد على أصل المراد: أي الكلام الزائد على أصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة. (دسوقي)

(٨) قوله: وستعرف الفرق: أي الفرق المعتد به، وإلا فالنفس الذي ذكره يؤخذ منه فرق أيضاً؛ لأنه يقتضي أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق، وذلك لأنه قيد التطويل بكونه لغير فائدة، وأطلق في الحشو، فيجتمعان في زائد لا لفائدة، وينفرد الحشو في زائد لفائدة، وحاصل الفرق الآتي: أن الحشو: هو اللفظ الزائد المتعين، والتطويل: هو الزائد على أصل المراد مع عدم تعيينه، وهذا الفرق الآتي يقتضي أن يكون بينهما التباين. (علامة دسوقي)

(٩) قوله: وهو: [أشار بذلك إلى أن «التعقيد» هنا مصدر مبني للمفعول، أي: عقد

الكلام؛ لأجل أن يكون وصفاً للكتاب.]

(١٠) قوله: كون الكلام مغلقاً: قال العلامة الدسوقي: إن كون الكلام مغلقاً إما بسبب خلل في اللفظ، وهو التعقيد اللفظي، أو خلل في الانتقال، وهو التعقيد المعنوي، أو بسبب ضعف التأليف؛ لأن مخالفة النحو في الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الإعراب. والتعقيد هنا في كلام المصنف شامل لضعف التأليف، بخلافه فيما يأتي؛ فإنه خاص بالأمرين الأولين؛ بدليل عطف «ضعف التأليف» عليه.

(١١) قوله: قابلاً: اختار في جانب الاختصار القبول، وفي الآخرين الافتقار؛ إيماء إلى أن الاحتراز عن الآخرين أهم من الاحتراز عن الأول. (تجريد)

(١٢) قوله: ألقت مختصراً: لم يقل: «اختصرته»، مع أنه أخصر إشارة إلى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لأمر دعاه إليه، بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه، ويخلو عما يستغنى عنه. (دسوقي)

(١٣) قوله: يتضمن: إشارة إلى أنه مختصر جامع، ثم إن المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد: تضمنه معظم ما فيه منها، فلا يرد عدم تضمينه الباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن؛ لأن هذه الباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان. (دسوقي)

(١٤) قوله: حكم كلي: أي حكم على كلي؛ فإن كلية الحكم كون المحكوم عليه كلياً، والضمير في «ينطبق» و«جزئياته» راجع إلى «الحكم الكلي»، ومعنى انطباقه: صدقه عليه أي الجميع، وهو احتراز عن القضية الطبقية، واللام في «ليتعرف» لام العاقبة، وذكر هذا القيد؛ لكونه مأخوذاً في مفهوم «القاعدة». (عبد الحكيم)

(١٥) قوله: ليتعرف: وكيفية التعرف: أن تأخذ الجزئي وتجعله موضوعاً، وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محمولاً، ثم تجعل هذه القضية صفراً وتجعل القاعدة كبرى، فيخرج حكم هذا الجزئي، كأن تقول: «إن زيدا قائم» كلام يلقي على المنكر، وكل كلام يلقي على المنكر يجب توكيده، ثم تحذف المكرر فيخرج الحكم. (تجريد)

(١٦) قوله: على ما يحتاج إليه: أي لا على ما يستغنى عنه منهما، وإلا كان حشوً، وفي هذا إشارة إلى أن القسم الثالث فيه أمثلة وشواهد مستغنى عنها. (دسوقي)

(١٧) قوله: فهي أخصص: أي باعتبار الصلاحية، أي إن كل ما صلح أن يكون شاهداً صلح أن يكون مثالا، من غير عكس، ويرى ذلك أن الشاهد لا بد أن يكون من كلام من يعتد بعربيته، بخلاف المثال، فبينهما العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الإثبات =

عطف على «ألفت»، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل «ألفت»

ولم آل^(١) من «الألو»^(٢) وهو التقصير جهداً أي اجتهداً، وقد استعمل^(٣) «الألو» ههنا متعدياً إلى مفعولين وحذف المفعول

أي في تحقيق مدلوله بالضم والفتح: الاجتهاد، وعن القراءة: «الجهد» بالضم: الطاقة، وبالفتح: لشقة

الأول، والمعنى: لم أمنعك جهداً في تحقيقه أي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث، وتهذيبه أي تنقيحه.

الخطاب لغير معون، أي لم أصنع أحداً اجتهدني

ورتبته أي المختصر ترتيباً أقرب تناولاً^(٤) أي أخذاً من ترتيبه، أي ترتيب السكاكي أو القسم الثالث، إضافة المصدر^(٥) إلى الفاعل

على التصريح الأول

أي المختصر، (مطول)

أو المفعول به، ولم أبالغ في اختصار لفظه؛ تقريباً مفعول له^(٦) لما تضمنته معنى «لم أبالغ»^(٧) أي تركت المبالغة في الاختصار تقريباً

تعليق لقوله: «لم أبالغ»، وكذا قوله: «وطلباً»

على التفسير الثاني

لتعاطيه أي تناوله، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه، والضائير لـ «المختصر»، وفي وصف مؤلفه بأنه مختصر^(٨) منقح سهل^(٩) المأخذ

أخذه من قوله: «في تحفيظه وتهديبه»

الأربعة

تعريضاً بأنه لا تطويل^(١٠) فيه ولا حشو ولا تعقيد، كما في القسم الثالث.

وأضفتُ إلى ذلك المذكور^(١١) من القواعد وغيرها فوائد عثرتُ أي اطلعت في بعض^(١٢) كتب القوم عليها أي على تلك الفوائد،

بيان للمذكور أي الأمثلة والشواهد من «المعثر» وهو الاطلاع على الشيء من غير قصد

وزوائد^(١٣) لم أظفر أي لم أفز في كلام أحد بالتصريح بها أي بتلك الزوائد، ولا بالإشارة إليها بأن يكون كلامهم على وجه يمكن

تصوير للمعنى، وهو الإشارة

تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدها، وسميته «تلخيص المفتاح»^(١٤) ليطابق^(١٥) اسمه معناه.

وأنا أسأل الله^(١٦) تعالى

لأن المفعول له هو ما فعل لأجله الفعل، وعدم المبالغة ليس بفعل، ولا للمعنى وهو المبالغة؛ لأن المعنى عليه أن المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل، بل لأمر آخر، مع أن المبالغة فيه منفية أصلاً، فلهذا أوّل الشارح الفعل المنفي بالثبت. (من الدسوقي والتجريد)

(٧) قوله: معنى لم أبالغ: وإنما أدرج الشارح «المعنى»؛ للإشارة إلى أن ترك المبالغة ليس عين معنى «لم أبالغ»؛ لوجوب تباين المتضمن والمتضمن. (دسوقي)

(٨) قوله: مختصر: [أخذه من قوله: «ألفت مختصراً» ومن قوله: «لم أبالغ في اختصاره».]

(٩) قوله: سهل: [أخذه من قوله: «وطلباً لتسهيل فهمه».]

(١٠) قوله: لا تطويل إلخ: هذا نشر على ترتيب اللف، فقوله: «لا تطويل» راجع إلى «مختصر»، وقوله: «لا حشو» راجع إلى «منقح»، وقوله: «لا تعقيد» راجع إلى قوله: «سهل المأخذ». (تجريد)

(١١) قوله: المذكور من القواعد وغيرها: أشار الشارح بذلك إلى أن اسم الإشارة ليس راجعاً لـ «المختصر» وإلا لاقضى أن هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة إليه، وليس كذلك، وأوّل القواعد والشواهد والأمثلة بالمذكور لأجل صحة الإشارة إليها بـ «ذلك»، مع إفراء اسم الإشارة وعوده على متعدد. (من شرح الدسوقي)

(١٢) قوله: بعض: [في لفظ «بعض» الذي يفهم منه عدم شيوخه في كتب القوم إشارة إلى عزة تلك الفوائد.]

(١٣) قوله: وزوائد: قال في «المطول»: ولقد أعجب المصنف في جعل ملتقطات كتب الأئمة «فوائد»، وفي جعل مختصرات خواتمه «زوائد»، ووجه الإعجاب: أن كلامه موجه محتمل للمدح والذم، فيحتمل أن مختصرات خواتمه زوائد، الشأن فيها أن تطرح ولا تقبل، فسميتها «زوائد» تواضع عنه، ويحتمل أن يكون المراد أن مختصرات خواتمه زوائد في الفضل على الفوائد التي التقطتها من كتب الأئمة. (دسوقي)

(١٤) قوله: تلخيص المفتاح: لأنه تلخيص أعظم أجزائه، فاندفع الاعتراض بأنه إنما هو تلخيص لبعضه. (تجريد)

(١٥) قوله: ليطابق اسمه معناه: أي ليكون معنى اسمه العلّمي وهو الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مطابقاً ومناسبا لمعناه الأصلي وهو التنقيح والتهذيب، فاندفع ما قيل: إن «تلخيص المفتاح» علم، فلا يدل إلا على الألفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه. (الدسوقي والتجريد)

(١٦) قوله: أسأل الله: [قال في «المطول»: لا يعرف لتقدم المسند إليه ههنا جهة حسن؛ =

= والإيضاح؛ لأن هذا خارج عن حقيقة الأمثلة والشواهد؛ لأن كون الجزئي مذكوراً للإيضاح أو للإثبات عارض مافارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهما، أما إن أخذ من حيث إنه لا مثال أو شاهد يكون الإثبات والإيضاح داخلاً فيه، فحينئذ لا يكون بينهما العموم والخصوص المطلق، بل يكون بينهما إما التباين الكلي؛ لأنه قد اعتبر في كل غير ما اعتبر في الآخر، أو التباين الجزئي وهو العموم والخصوص الوجهي بأن يقال: المثال ما قصد به الإيضاح أريد معه الإثبات أم لا، والشاهد ما قصد به الإثبات أريد معه الإيضاح أم لا. (من شرح الدسوقي)

(١) قوله: ولم آل: مضارع معتل أصله «أألو» بمزتين: الأولى للمتكلم، والثانية فاء الكلمة، فقلت الهزة الثانية ألفاً من جنس ما قبلها وحذفت الواو للحازم، وماضيه «ألا» كـ «علا». (التجريد والدسوقي).

(٢) قوله: الألو: [بفتح الهزة وسكون اللام أو بضم الهزة واللام.]

(٣) قوله: وقد استعمل: ذكر أولاً المعنى الحقيقي لـ «الألو»، وهو التقصير، ولم ينف صحة كون المراد ذلك، ثم ذكر المعنى الذي يستعمل هو فيه بطريق المجاز المشهور أو التضمنين، وهو المنع، ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى إشارة إلى أن المعنى الأول وإن أمكن أن يراد ههنا بوجه غير مشهورة إلا أن الأنسب الثاني؛ لأن هذا الفعل إذا قرن بالجهد ونحوه قلماً يوجد في الاستعمال إلا متعدياً إلى مفعولين.

والحاصل: أن في «لم آل جهداً» أوجهاً: أحدها: أن «آل» معنى أقصر، و«جهداً» إما حال من فاعله، أي مجتهداً؛ أو مصدر لحال مقدرة، أي: مجتهداً جهداً، أو تمييز عن نسبة التقصير إلى الفاعل، فيكون في المعنى فاعلاً مجازياً أي: لم يقصر اجتهدني، أو منصوب بنزع الخافض، أي في اجتهدني. ثانيها: أن «آل» تضمن معنى المنع، و«جهداً» مفعول ثان، والأول محذوف، أي: لم أمنعك جهداً، وهذا هو الذي حمل عليه الشارح الثالث: أنه متضمن معنى الترك، و«جهداً» مفعول ولا حذف حينئذ. الرابع: ما نقل عن أبي البقاء أن «لم آل» من الأفعال الناقصة بمعنى «لم آل»، و«جهداً» خبر بمعنى مجتهداً، وإنما اختار الشارح الوجه الثاني؛ لأنه في غاية الشيوخ فكانه رجع المجاز المشهور. (من تجريد)

(٤) قوله: تناولاً: تناول في الأصل: مد اليد لأخذ الشيء، أريد به ههنا لازمه، وهو الأخذ، فهو من إطلاق اسم المازوم وإرادة اللازم. (دسوقي)

(٥) قوله: إضافة المصدر: أي أضيف إضافة المصدر، أو وهذه الإضافة إضافة المصدر، فهو إما منصوب على المفعولية المطلقة أو مرفوع خبر محذوف. (دسوقي)

(٦) قوله: مفعول له إلخ: أي علة لما تضمنه «لم أبالغ» وهو «تركت»، وليس علة للمعنى؛

قدّم المسند إليه^(١) قصداً^(٢) إلى جعل الواو للحال، من فضله حال^(٣) من أن ينفع به أي بهذا المختصر كما نفع بأصله وهو «المفتاح»، أو القسم الثالث^(٤) منه، إنه^(٥) أي الله تعالى ولي ذلك النفع، وهو حسبي أي محسبي^(٦) وكافي، ونعم الوكيل، عطف^(٧) إمّا على جملة^(٨) «وهو حسبي»، والمخصوص محذوف^(٩)، وإمّا على «حسبي»^(١٠) أي وهو نعم الوكيل، فالمخصوص هو الضمير^(١١) المتقدم على ما صرّح به صاحب «المفتاح» وغيره في نحو: زيد نعم الرجل، وعلى كلا التقديرين^(١٢) قد عطف الإنشاء^(١٣) على الإخبار.

أي يجعل جملة «نعم الوكيل» معطوفاً على «هو حسبي» أو على «حسبي» وحده.

مقدمة^(١٤)

رتّب المختصر^(١٥) على مقدمة وثلاثة فنون؛ لأنه المذكور فيه إمّا أن يكون من قبيل المقاصد^(١٦) في هذا الفن أو لا، الثاني: المقدمة،^(١٧) دليل للحصر أي «المختصر» أي علم البلاغة وتوابعها، فدخل الفن الثالث

= إذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوي، فكانه قصد جعل «الواو» للحال، فأتى بالجملة الاسمية. (المطول)

(١) قوله: قدم المسند إليه: اعلم أولاً أن تقدم المسند إليه على المسند الفعلي إذا لم يل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوية على ما سيحي، وههنا لا يعرف لشيء منهما وجه حسن؛ إذ لا حسن لقصر السؤال عليه، بل التشريك في السؤال حسن؛ ليكون أقرب إلى الإجابة لاجتماع القلوب، وأبعد عن التحجر في الدعاء، ولا لتأكيد إسناد السؤال؛ إذ لا إنكار ولا تردد للسامع فيه.

وحاصل ما أحاب به الشراح أنه قصد أن يجعل الجملة حالاً؛ ليفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التآليف والترتيب والإضافة والتسمية، ولا يحصل هذا المعنى صريحاً إلا بإيراد الجملة الاسمية مع الواو؛ إذ لو أوردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستئناف، ولو أوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف، مع أن الجملة المضارعية المثبتة الحالية لا تقترن بالواو، لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون إلا لأحد الأمرين، ولا خسن شيء منهما ههنا، إلا أن يقال: القصد بذلك مجرد بيان لمنشأ اختيار الجملة الاسمية. (من عيد الحكيم)

(٢) قوله: قصداً: أي وجعل الواو للحال يستدعي تقدم المسند إليه؛ لتكون الجملة اسمية، فيصح اقترانها بالواو، بخلاف المضارعية؛ فإنها لا يصح اقترانها بالواو إذا كانت حالاً. (تجريد)

(٣) قوله: حال: أي حال من المصدر المؤول الواقع مفعولاً، أي: أسأل الله النفع به حال كونه كائناً من فضله، فهو من تقدم الحال على صاحبها. (قي)

(٤) قوله: وهو المفتاح أو القسم الثالث: جعل القسم الثالث أصلاً له ظاهر، وأمّا جعل جملة «المفتاح» أصلاً فيه نظر؛ لأن القسمين الأولين منه لا تعلق للمختصر بهما، حتى يجعل أصلاً له. وبجواب بأن ما كان جزؤه أصلاً لغيره فالكل أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار. (دسوقي)

(٥) قوله: إنه: يفتح الهزة على حذف لام الجر علة لقوله: «أسأل»، وبكسرهما على الاستئناف البياني جواباً عما يقال: لأي شيء سأله دون غيره؟ (دسوقي)

(٦) قوله: أي محسبي: يشير إلى أن «حسب» بمعنى «محسب»، فهو اسم فاعل، لا اسم فعل، كما هو الصحيح. (دسوقي)

(٧) قوله: عطف: إمّا جعل «الواو» عاطفة؛ لأن الأصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للحال؛ لأن الجملة الحالية لا تكون إنشائية، ولا يصح جعلها اعتراضية؛ لأن الاعتراض لا يكون في آخر الكلام، ولعدم تضمنه نكتة جزيلة. (دسوقي)

(٨) قوله: إمّا على جملة إلخ: إمّا انحصر العطف في هذين؛ لأن المتقدم على «نعم الوكيل» ثلث جمل، لا يصح عطفه على الأولى منها، وهي «أنا أسأل الله»؛ لعدم الجامع، ولكونها حالاً والإنشائية لا تكون حالاً. ولا على الثانية، وهي «إنه ولي ذلك»؛ لأنها معللة، وهذه لا تصلح للتعليل. فتعين الثالثة يعني: «هو حسبي»، فإمّا أن يكون العطف عليها بتمامها أو على جزئها. (دسوقي وغيره)

(٩) قوله: محذوف: [أي بالمدح محذوف، والتقدير: «ونعم الوكيل الله»، والمخصوص إمّا مبتدأ والجملة قبله خبر، أو خبره محذوف، أو يجعل خبراً محذوفاً].

(١٠) قوله: وإمّا على حسبي: أي وإن لزم عليه عطف الجملة على المفرد؛ لأنه يجوز؛ إذا تضمن المفرد معنى الفعل، كما هنا؛ لأن «حسبي» في معنى «يحسبي». (دسوقي)

(١١) قوله: هو الضمير: يعني «هو» في قوله: «وهو حسبي». ولما كان تقدم المخصوص خلاف الشائع: قال الشارح على سبيل التبرؤ منه: «على ما صرح به صاحب المفتاح». (الدسوقي)

(١٢) قوله: التقديرين: قال السيد الشريف -قدس سره- في حاشيته على «المطول»: استصعب الشارح هذا العطف، والأمر بين؛ لأننا نختار أولاً أنه معطوف على مجموع جملة «وهو حسبي»، لكننا نقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقاً أي «هو نعم الوكيل»، ومعناه حينئذ على ما هو المشهور -وسياتيك إن شاء الله تعالى أنه الحق-: «هو مقول في شأنه: نعم الوكيل»؛ ليكون جملة اسمية خبرية، متعلق خبرها جملة فعلية إنشائية، ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية الخبرية السابقة.

ونختار ثانياً أنه معطوف على «حسبي»، ولا حاجة إلى اعتبار تضمنه معنى «يحسبي» ويكفي؛ فإن الجمل التي لها محل من الإعراب واقعة موقع المفردات، ويجوز عطفها على المفردات وعكسها، ويحسن إذا روعي في التفضن نكتة، فههنا عدل إلى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام؛ بمبالغة فيه، وكفكاف حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (آل عمران: ١٧٣)؛ فإن هذه الواو من الحكاية لا من الخكي، ولا يشك من به مسكة في حسن قولك: «زيد أبوه صالح وما أفسقه!»، و«عمرو أبوه بخيل وما أجوده!». انتهى ملخصاً.

(١٣) قوله: عطف الإنشاء إلخ: أما على الأول فظاهر، وأمّا على الثاني فلأن «حسبي» بمعنى «محسبي»، وهو بمعنى «يحسبي»، فهو جملة خبرية في المعنى، فسقط ما قيل: إن المعطوف عليه على الثاني مفرد فليس بخبر؛ لأن الخبر والإنشاء إمّا يجريان في الجملة. (تجريد)

(١٤) قوله: مقدمة: [الأظهر أنه خبر محذوف، أي هذه مقدمة، ويحتمل أنها مبتدأ والخبر محذوف، أي مقدمة أذكرها].

(١٥) قوله: رتب المختصر: أورد على الحصر المذكور الخطبة، فإنها من المختصر بلا شك، فكان على الشارح أن يزيدها. وأجيب بأن المراد: رتب ما هو المقصود من «المختصر» في الجملة، أي سواء كان مقصوداً بالذات -كالفنون الثلاثة وما يتعلق بها- أو مقصوداً بالتبع كالمقدمة؛ فإنها مقصودة تبعاً للعلم الذي ألف فيه المختصر؛ للارتفاع بما فيه، وحينئذ فخرجت الخطبة؛ لأنها ليست واحدة منهما. (تجريد ودسوقي)

(١٦) قوله: من قبيل المقاصد: أي بالذات، وإلا فالمقدمة مقصودة في الفن أيضاً لكن تبعاً. وأقحم لفظ «قبيل» لإدراج الأمثلة والشواهد في الفنون الثلاثة؛ لأن المقاصد في الحقيقة القواعد فقط. (دسوقي)

(١٧) قوله: الثاني المقدمة: أخره في التقسيم؛ لأن مفهومه عديم، وقدمه في البيان؛ لبساطته ولقصر الكلام عليه. ثم إن محل الثاني على المقدمة خاصاً جاء من الاستقراء، فاندفع ما يقال: لم لا يجوز أن يكون شيئاً آخر، وحاصل الدفع: أننا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة، وما يقال ههنا يقال في الثالث. (من التجريد والدسوقي)

والأول: إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد^(١) فهو الفن الأول، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإلا فهو^(٢) الفن الثالث، وجعل الخاتمة^(٣) خارجة عن الفن الثالث وهم، كما نبين^(٤) إن شاء الله تعالى.

ولمّا انجرّ كلامه^(٥) في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة، ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة؛ فإنها لا مقتضي لإيرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام، فنكرها وقال: «مقدمة»، والخلاف^(٦) في أن تنويناها للتعظيم أو التقليل^(٧) مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين^(٨).

و«المقدمة»^(٩) مأخوذة من «مقدمة الجيش» للجماة المتقدمة منها، من «قدم» بمعنى تقدم^(١٠)، يقال: «مقدمة العلم» لما يتوقف^(١١) عليه الشروع في مسائله، و«مقدمة الكتاب» لطائفة من كلامه قدّمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه، وهي ههنا^(١٢) لبيان معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك^(١٣).

والفرق^(١٤) بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس.

الفصاحة: هي في الأصل تنبيه^(١٥) عن الإبانة والظهور، يوصف بها المفرد مثل: كلمة فصيحة. والكلام مثل: كلام فصيح، وقصيدة فصيحة^(١٦).

(٩) قوله: والمقدمة: أي من حيث هي، لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر، ولذلك أظهر، مع أن المقام للضمير. (تجريد)

(١٠) قوله: من قدم بمعنى تقدم: أي «قدم» اللازم لا المتعدي؛ لأن المباحث المذكورة متقدمة، لا مقدمة شيئاً آخر. (تجريد)

(١١) قوله: لما يتوقف: مقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة، وذكر الألفاظ لتوقف الإنشاء عليها، لا أنها مقصودة لذاتها، وبذلك تعلم أن النسبة بين المتقدمين المبانية الكلية؛ لأن مقدمة الكتاب اسم للألفاظ، كما يدل عليه قوله: «لطائفة من كلامه»، نعم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق، يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع، وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع، هذا عند من اعتبر التقدم في مفهوم مقدمة العلم، وعند غيره النسبة بين المتقدمين العموم والخصوص الوجهي، يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر أمام المقصود، وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل إذا ذكر أمام المقصود، وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر في الأثناء. (من التجريد والدسوقي)

(١٢) قوله: وهي ههنا: أي المقدمة ههنا، أي في ذلك الكتاب. (دسوقي)

(١٣) قوله: بذلك: [أي بما احتوت عليه المقدمة.]

(١٤) قوله: والفرق إلخ: قد علمت محصله وهو أن مقدمة الكتاب: اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظي التي يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباط له بها، فإما يقدمه - وإن حصل به الارتباط والانتفاع - لا يصدق عليه التعريف، ومقدمة العلم: معان مخصوصة يتوقف عليه الشروع فيه. (دسوقي)

(١٥) قوله: تنبيه: اعلم أن للفصاحة معان متعددة في اللغة مثل: نزغ الرغبة، وذهاب اللبأ من اللبن، وانطلاق اللسان، وظهور ضوء الصبح وغيرها، ولا شك أن تلك المعاني كلها تنبئ أي تدل على الظهور، لا أن معناها الظهور؛ فلذا قال: «تنبيه عن الإبانة والظهور». مأخوذ من «الدسوقي».

(١٦) قوله: مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة: أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره. و«القصيدة» مأخوذة من «القصد»؛ لأن الشاعر يقصد تجويدها وتحذيقها، والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أو لتقدير الموصوف مؤنثا. وقيل: مأخوذة من «اتصتدت الكلام» بمعنى «أفطعته». قيل: لا يسمى الأبيات قصيدة، حتى تكون عشرة فما فوقها، وقيل: حتى تجاوز سبعة، وما دون ذلك يسمى قطعة. (التجريد والدسوقي)

(١) قوله: في تأدية المعنى المراد: أي للبلغاء، والمراد بالمعنى المراد للبلغاء: ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التي يقصدها البليغ، كالإنكار وخلو الذهن، وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الأول. (الحقق الدسوقي)

(٢) قوله: وإلا فهو: وإلا بأن كان الغرض ليس الاحتراز أصلاً، بل إنما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه: فهو الثالث. (دسوقي)

(٣) قوله: وجعل الخاتمة: هذا جواب عما يقال: حصر ترتيب «المختصر» في الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصر؛ إذ من جملة أجزاء الكتاب الخاتمة، فكان على الشارح ذكرها. وتقرير الجواب: أن الخاتمة من الفن الثالث، وليست بخاتمة الكتاب خارجة عن الفنون، فظهر صحة الحصر، ومن جعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث فقد وهم.

(٤) قوله: كما نبين: أي في أول الخاتمة حيث يقول: «وإنما قلنا: إن الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهم غيرنا»؛ لأن المصنف قال في آخر بحث المحسنات اللفظية: «هذا ما تيسر لي بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء ويذكرها في علم البديع بعض المصنفين»، انتهى. فهذا تصريح من المصنف بأن الخاتمة من الفن الثالث وليست بخارجة عنه.

(٥) قوله: ولما انجرّ كلامه: الغرض من هذا الكلام: بيان وجه تنكير «مقدمة» وتعريف «الفنون الثلاثة» فيما سيأتي. حاصله: أن الفنون الثلاثة لما مر ذكرها في آخر المقدمة ناسب ذكرها بطريق التعريف بخلاف المقدمة؛ فإنه لا مقتضي لتعريفها؛ لأنها ما سبق ذكرها، فلذا نكرها.

(٦) قوله: والخلاف: حاصله: أن من نظر إلى صغر حجمها قال: إن تنويناها للتقليل، ومن نظر إلى كثرة نفعها قال: إن تنويناها للتعظيم، وهذا لا طائل تحته، على أنه يصح اعتبارها بالاعتبارين المذكورين. (تجريد البناي)

(٧) قوله: للتعظيم أو التقليل: فإن قلت: التقليل لا يقابله إلا التكثير، والتعظيم لا يقابله إلا التحقير، فالمقابلة في كلامه لا تحسن، بل كان الأولى أن يقول: للتعظيم أو التحقير أو يقول: للتكثير أو التقليل. وأجيب بأن الشارح سلك في هذه العبارة مسلك الاحتباك، فكانه قال: للتكثير والتعظيم أو للتقليل والتحقيق، فحذف من الأولى التكثير بدليل ما أثبت في الثاني، ومن الثاني التحقير بدليل ما أثبت في الأولى، فاكفى بذكر المقابل في كل. أو يقال: إنه أراد بالتقليل التحقير مسامحة. (من الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: المحصلين: [أي لمهمات الأمور والعلوم؛ لعلو همهم عن الاشتغال بمختصراتها.]

قيل: المراد^(١) بالكلام ما ليس بكلمة ليعمَّ المركب الإسنادي وغيره؛ فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد توجيه الخلخال من جانب المصنف
الأنسب: «ما ليس بمفرد» وهو المركب مطلقاً وهو المركب الناقص
أي البيت
لم ينقل^(٢) عنهم ذلك، واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات.

على أن^(٣) الحق أنه داخل في المفرد؛ لأنه يقال على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع، وعلى^(٤) ما يقابل الكلام، ومقابلته^(٥) بالكلام ههنا قرينة على أنه أريد به المعنى الأخير، أعني ما ليس بكلام.

ويوصف بها المتكلم أيضاً^(٦)، يقال: كاتب فصيح، وشاعر فصيح.

أي بالفصاحة أي الناثر أي الناطق

وبلاغة: وهي تنبئ عن الوصول^(٧) والانتها، يوصف بها الأخيران فقط^(٨) أي الكلام والمتكلم دون المفرد؛ إذ لم يُسمع^(٩)

عطف تفسير

كلمة بليغة، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق^(١٠) في المفرد وهم؛ لأن ذلك^(١١) إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم، وإنما قسم^(١٢) كلاماً من الفصاحة والبلاغة أولاً؛ لتعذر^(١٣) جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمها في تعريف

ضماً لا صراحة

(٧) قوله: ومقابلته: جواب عما يقال: إن المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة، فما القرينة ههنا على أن المراد بالمفرد ههنا ما قابل الكلام؟ فأجاب بقوله: «ومقابلته إلخ». (دسوقي)

(٨) قوله: وبها المتكلم أيضاً: إنما زاد ههنا «أيضاً» دون ما تقدم، يعني زاد الشارح مع «المتكلم» لفظ «أيضاً» دون «الكلام»؛ لأن المفرد والكلام من جنس واحد، أي كلاهما من جنس اللفظ، فهما كالشيء الواحد، ولفظة «أيضاً» لا يؤتى بها إلا بين شيئين، بخلاف المتكلم. (دسوقي بتوضيح)

(٩) قوله: تنبئ عن الوصول: في «التاج» و«القاموس»: «بلغ الرجل بلاغة» إذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده من حد «كرم»، فهي في اللغة تنبئ عن الوصول والانتها؛ لكونها وصولاً مخصوصاً، وفي الاصطلاح: مطابقة الكلام لمقتضى الحال. والمناسبة بين المعنيين ظاهرة. ولم يقل: «في الأصل»؛ اكتفاء بما ذكره سابقاً. (من تجريد البتاني)

(١٠) قوله: فقط: الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، و«قط» اسم فعل بمعنى «انتها»، إذا وصفت بها الآخرين فقط أي فأنته عن وصف المفرد بها. (الدسوقي والمطول)

(١١) قوله: إذ لم يسمع إلخ: فيه أنه إن أدخل المركب الناقص في المفرد - كما هو رأي الشارح - فلا يتم الاستشهاد؛ لأنه لا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمة بالفصاحة عدم سماع اتصاف المركب المذكور بها، بل كان الحق أن يقول: إذ لم يسمع «كلمة بليغة» ولا «مركب بليغ»، إلا أن يراد بالكلمة: ما ليس بكلام، فتشتمل المركب الناقص، وإن أدخل المركب الناقص في الكلام - كما هو رأي الخلخال - فلا إشكال في التعليل. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: لا تتحقق: [لأن المطابقة إنما تحصل بمراعاة الاعتبارات الزائدة على أصل المراد، فلا تتحقق إلا في ذي الإسناد المفيد].

(١٣) قوله: لأن ذلك: يعني أن ما ذكر من التعليل لا يتم إلا إذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكره، مع أنه يجوز لها معنى آخر يصح وجوده في المفرد على تقدير أن يتصف بها. (تجريد)

(١٤) قوله: وإنما قسم: هذا توجيه لمبادرة المصنف بالتقسيم أولاً، وتعريف كل على حدة بعد ذلك، مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولاً ثم التقسيم ثانياً. (دسوقي)

(١٥) قوله: لتعذر إلخ: فلا يتأتى أن يؤتى للفصاحة بتعريف يعم أقسامها الثلاثة ويخرج غيرها، وكذا البلاغة لا يتأتى أن يؤتى لها بتعريف يعم قسميها ويخرج غيرها، وهذا بخلاف الكلمة؛ فإنها لما اشتركت أقسامها في أمر يعمها صالح لتعريف الكلمة بحيث يتميز عن الكلم والكلام: عرفت أولاً بأنها قول مفرد، ثم قسمت إلى اسم، وفعل، وحرف. (من الدسوقي)

(١) قوله: قيل: المراد: حاصل إيضاح ما في المقام: أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقي شيء ليس بكلمة ولا كلام، مثل: المركبات الناقصة؛ فإنها ليست بمفردة؛ لأن المفرد ما قابل المركب، ولا كلاماً؛ لأنه المركب التام، والمركب المذكور ناقص، فسكوت المصنف عنها يقتضي أن لا تكون فصيحة ولا بليغة، مع أنها توصف بالفصاحة قطعاً، فيقال: مركب فصيح، وحينئذ في كلام المصنف قصور.

وأجاب الخلخال والزوزني بأنها أي المركبات الناقصة داخلية في الكلام في كلام المصنف؛ إذ المراد بالكلام: المركب مطلقاً، فيشتمل المركب التام والناقص فلا قصور في كلامه. وردَّ الشارح هذا الجواب بأنه لا يتم، إلا إذا ثبت عن العرب أنهم يطلقون على المركب المذكور كلاماً فصيحاً، مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك، ووصفهم له بالفصاحة في قولهم: «مركب فصيح» يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته، سلمنا أنه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته، وأن القصور لازم على المصنف، فالأولى إدخال المركب المذكور في المفرد، لا في الكلام بأن يراد بالمفرد ما قابل الكلام، وذلك لأنه لم يهد إطلاق الكلام على ما قابل المفرد، بل المعهود إطلاقه على المركب التام. (من الدسوقي)

(٢) قوله: وفيه نظر: أي في إدخال المركب الناقص في الكلام نظر. (دسوقي)

(٣) قوله: ذلك: [أي دخول المركب الناقص في الكلام]

(٤) قوله: ولم ينقل إلخ: أي والمنقول عنهم إنما هو وصفه بالفصاحة دون وصفه بأنه كلام حيث قالوا: مركب فصيح، ووصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في مسماه؛ لأن الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام، والأعم لا يستلزم الأخص، فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة، لا لكونه كلاماً مركباً، فبطل هذا التأويل وهو إدخال المركب الناقص في الكلام. (دسوقي)

(٥) قوله: على أن: الجار والمجرور في مثله خبر مبتدأ محذوف أي: والتحقق على أن... أو يكون «على» للاستدراك بمعنى «لكن»، أو «على» بمعنى «مع» أي: مع أن الحق إلخ. ودل ذلك على أن الجملة الأولى وقعت على غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحاصله: أن المركب الناقص على التحقيق متصف بالفصاحة لذاته لا بالعرض بواسطة المفردات، كما قال من قبل، ويؤول بأن هذا المركب داخل في المفرد بقرينة مقابلته بالكلام، ولا يدخل في الكلام كما أول به الخلخال. (من التجريد والدسوقي)

(٦) قوله: وعلى ما يقابل: اعلم أن إطلاق المفرد على هذه الأمور كلها إطلاقات حقيقية، وإذا كان كذلك فدخول المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز، بخلاف دخول المركب الناقص في الكلام، بحيث يراد بالكلام: المركب مطلقاً؛ فإنه يلزم عليه التجوز، والحمل على الحقيقة أولى. (تجريد)

أي تقسيم للمصنف أولاً ثم التعريف ثانياً

واحد^(١)، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع، ثم عرّف كلا منهما على حدة.

أي كتقسيم ابن الحاجب

فالفصاحة^(٢) في المفرد: قدّم^(٣) الفصاحة على البلاغة؛ لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة؛ لكونها مأخوذة في تعريفها.

علة للتوقف

أي الكاتبة في المفرد

ثم قدّم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم؛ لتوقفهما^(٤) عليها خلوصه^(٥) أي خلوص المفرد^(٦) من تنافر الحروف^(٧) والغربة

ومخالفة القياس اللغوي، أي المستنبط^(٨) من استقراء اللغة، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح^(٩).

فالتنافر وصف في الكلمة توجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، نحو: «مستشزرات» في قول امرئ القيس: شعر:

عطف تفسر أو عطف مسبب على السبب لأن الثقل سبب تعسر النطق

غداثه^(١٠) أي ذوائبه، جمع «غديرة»، والضمير عائد إلى «الفرع»^(١١)، مستشزرات أي مرتفعات، أو مرفوعات، يقال: «استشزره»^(١٢)

ويروى «غداثها» فالضمير للمحبوبة

أي رفعه، و«استشز» أي ارتفع إلى العلى^(١٣)، تَصِلُ العقاص في مثنى ومرسل. تَصِلُ أي تغيب، و«العقاص» جمع «عقيصة»، وهي

بمعنى المتعدي

بمعنى اللازم

الخُصْلَة المجموعة من الشعر^(١٤)، والمثنى: المفتول، والمرسل: خلاف المثنى،.....

بالضم، أي القطعة

فالمتنى حينئذٍ عدم اتصافه بكل واحد من الثلاثة بحيث ما وجد واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصيحة. (دسوقي مختصراً)

(٨) قوله: المستنبط إلخ: أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو إلحاق شيء بشيء بجامع بينهما، كإلحاق النبيذ بالخمر في التحريم بجامع الإسكار، بل المراد: القياس الذي منشؤه استقراء اللغة، أي تتبع الكلمات اللغوية، وهو القياس الصرقي، كقولنا: كلما تحركت الياه أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً. وإنما لم يقل الشارح: «الصرقي» بدل «اللغوي»، مع أنه للگرد؛ للإشارة إلى أن منشأ هذا القياس الصرقي استقراء اللغة. (محقق الدسوقي)

(٩) قوله: لا يخلو عن تسامح: ذكر الدسوقي وغيره للتسامح وجهين، الأول: أن الفصاحة هي كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متاسبة الحروف كثيرة الاستعمال، ويلزم من الكون المذكور الخلوص عما ذكر، وليس الخلوص المذكور نفس كون الكلمة جارية على القوانين إلى آخره، فتعريف الفصاحة بالخلوص عما ذكر تعريف بالخارج عن مفهوم الفصاحة ولازمها، وهذا إن قلنا بجوازها، لكن لا يخلو عن تسامح. والثاني: أن الفصاحة وجودية؛ لأن معناها الكون المذكور، والخلوص عديمي؛ لأن معناه عدم الأمور المذكورة، فلا يناسب تعريف الوجودي بالعدمي.

(١٠) قوله: غداثه: أي ذوائبه. وفي «الأساس»: الذؤابة: الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر، وإنما سمي ذلك الشعر غديرة؛ لأنه غودر وترك حتى طال. (من الدسوقي)

(١١) قوله: الفرع: [أي في البيت السابق وهو قوله: شعر:

وفرع يزين المن أسود فاحم أثيث كفنو النخلة المنسدل. (التحريد)]

(١٢) قوله: واستشزره: أشار الشارح بهذا إلى أن هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم، ويتبين على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول، فإن كان مأخوذاً من المتعدي فهو اسم مفعول بفتح الزاي المعجمة، وإن كان مأخوذاً من الفعل اللازم فهو اسم فاعل يقرأ بكسر الزاي. (دسوقي)

(١٣) قوله: إلى العلى: جمع «العليا» تأنيث «الأعلى» أي إلى جهة العلى، وهي السماوات. (تجريد)

(١٤) قوله: المجموعة من الشعر: كانت عادة نساء العرب أن تجمع شيئاً من شعر رأسها في وسط الرأس، وتشده بخيط وتجعله مثل الرمانة ليصير مجعداً، ويسمون غديرة وذؤابة وعقيصة، ثم يسترونه بإرخاء المثنى أو المرسل خلف الظهر فوقه؛ ليصير المثنى والمرسل مرميين على ظهرها وتحتها العقاص المجموع -كالرمانة- غائباً ومخبأ لا يظهر، فظهر لك أن الغداث والعقاص بمعنى واحد. وقوله: «تصل العقاص» إظهار في محل إضمار والأصل: «تصل هي». (دسوقي والتحريد)

(١) قوله: في تعريف واحد: أي يبين حقيقة كل تفصيلاً، والحاصل: أنه لما تعذر ههنا اشتراك أقسام الفصاحة في أمر يعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها، وكذلك البلاغة: قسم كلا منهما، ثم عرف تلك الأقسام. وأما الاشتراك في الأمر العام مطلقاً فحاصل؛ إذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية ك«شيء» و«موجود» و«مستحسن»، وأقسام الفصاحة وكذلك قسمها البلاغة مشتركة في هذه المفهومات، ولكن لا يصلح شيء منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة؛ لعدم حصول التمييز المذكور، فاندفع ما يقال: لا تسلم عدم اشتراكها في أمر يعمها؛ إذ لا شك في وجود المفهومات العامة التي تعمها ك«شيء» و«موجود» وغيرها. (الدسوقي مختصراً)

(٢) قوله: فالفصاحة إلخ: أي إذا أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة، فأقول لك: «الفصاحة إلخ»، فالفاء فاء الفصيحة، ويقال لها: فاء الفضيحة بالصاد والضاد، والإضافة في ذلك من إضافة الموصوف إلى الصفة، أي الفاء المفصحة أو المفضحة. سميت بذلك؛ لأنها أفصحته عن شرط مقدر أو لكونها أفصحته وأظهرته، وقيل غير ذلك. (من الدسوقي)

(٣) قوله: قدّم إلخ: أي قدّم تعريف أقسام الفصاحة على تعريف أقسام البلاغة؛ لتوقف إدراك البلاغة وتصورها من حيث المفهوم -سواء كانت بلاغة متكلم أو كلام- على إدراك الفصاحة. (الدسوقي)

(٤) قوله: لتوقفهما: أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة، وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم، والمتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء. وقد يقال: المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم، بل اللفظ الشامل للمفرد، كما نبه عليه الشارح، فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضاً. (التحريد والدسوقي)

(٥) قوله: خلوصه: قيل: وجه حصر مخلات فصاحة المفرد في الثلاثة: أن المفرد له مادة وهي حروفه، وصورته وهي صيغته، ودلالته على معناه، وحينئذٍ فبعبه إما في مادته وهو التنافر، أو في صورته وهي مخالفة القياس الصرقي، أو في دلالته على معناه وهو الغربة. ويمكن إجراء ذلك في الكلام أيضاً، فبعبه في المادة تنافر الكلمات، وفي صورته أي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف، وفي دلالته على معناه التعقيد. (دسوقي)

(٦) قوله: أي خلوص المفرد: [لمراد من الخلوص: لازمه، وهو عدم الاتصاف، وليس المراد أنه كان متصفاً بها أولاً ثم خلس.]

(٧) قوله: خلوص المفرد من تنافر الحروف إلخ: هذا الكلام من باب السلب الكلي، وهو المسمى بعموم السلب، لا من قبيل رفع الإيجاب الكلي، وهو المسمى بسلب العموم.

يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط، وأن شعره ينقسم^(١) إلى عقاص ومثنى ومرسل، والأول يغيب في الآخرين. فسر الغدائر بالذوائب أي وسطه وهي الغدائر أي العقاص والغرض^(٢) بيان كثرة الشعر.

والضابطة^(٣) ههنا: أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلاً متعسّر النطق فهو متنافر، سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير^(٤) في «المثل السائر». وزعم بعضهم أن منشأ الثقل^(٥) في «مستشزرات» هو توسط الشين المعجمة التي كوسط الشين بين التاء والراء، كما يأتي الرخاوة في اللغة: اللين هو الخلعالي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي من المهموسة الشديدة، والزاي المعجمة التي هي من المجهورة^(٦). ولو قال: «مستشرف» لزال ذلك الثقل. وفيه نظر^(٧)؛ لأنّ الراء المهملة أيضاً من المجهورة.

وقيل: إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة، وإنّ في قوله^(٨) تعالى: «أَلَمْ أَعْهَدْ» ثقلًا قريبًا من حد التنافر، فيُخلل قائله الزواي بفصاحة الكلمة، لكن الكلام^(٩) الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج^(١٠) عن الفصاحة، كما لا يخرج^(١١) الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيًا. وفيه نظر^(١٢)؛ لأنّ فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، على أن هذا القائل^(١٣) فسر الكلام بما ليس بكلمة، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد،.....

غير فصيحة - أن سورة من القرآن غير فصيحة، وهذا باطل. (دسوقي)
(١١) قوله: لا يخرج إلخ: سبق إلى بعض الأوهام أن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة، وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيًا، فلا تخرج سورة فيها «ألم أعهد» عن الفصاحة. وأيده بعضهم بأن انتفاء وصف الجزء - كفصاحة الكلمة مثلاً - لا يوجب انتفاء وصف الكل. (مطول)
(١٢) قوله: كما لا يخرج إلخ: وذلك كالقرآن؛ فإنه عربي - قال الله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا» (يوسف: ٢) -، وقد اشتمل على كلمات غير عربية كـ«القسطنطس»؛ فإنها كلمة رومية اسم للميزان، وكـ«السجل»؛ فإنه كلمة فارسية اسم للصحيحة، وكـ«المشكاة»؛ فإنها كلمة هندية اسم للطاقة التي لا تنفذ، ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج من كونه عربيًا، كما تشهد له الآية. (علامة الدسوقي)
(١٣) قوله: وفيه نظر: يعني في ذلك القيل نظر من حيث اشتماله على الدعوى المشار إليها بقوله: «ولكن الكلام الطويل إلخ» والقياس المشار إليه بقوله: «كما لا يخرج إلخ»، وحاصل الأمر الأول: أن ما ادعيت من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحًا لا يسلم، بل هو خارج عن كونه فصيحًا؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانية، وحينئذٍ فقد بطلت الدعوى القائلة: «لكن الكلام الطويل». (دسوقي)
(١٤) قوله: على أن هذا القائل: يعني أن مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام؛ لأنه يلزمه اشتراط فصاحة المفردات في المركب التام والناقص؛ لإجماعهم على اشتراط فصاحة المفردات في فصاحة الكلام، وهو عنده يشمل المركب الناقص، بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره؛ لأن فصاحة المفردات إنما شرطت في فصاحة الكلام، والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام، وحينئذٍ فالخلل اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة الكلمات أكثر على تفسيره؛ لأنه يلزمه الخلل في المركب التام والناقص؛ لإجماع القوم على أنه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته، وهذا القائل يفسر الكلام بما يعم التام والناقص، فلو كان هذا القائل يفسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل في قوله: «لكن الكلام إلخ» لازماً له في المركب التام فقط. (تجريد)
(١٥) قوله: ظاهر الفساد: لوجود الفارق؛ لأنه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها، وهي كلماته، ولم يشترط في عربية الكلام عربية أجزائه كلها؛ لأنه يكفي كون =

(١) قوله: مشدودة: إن قلت: من أين يفهم هذا الشد من البيت؟ قلت: يفهم من «مستشزرات»، خصوصاً إذا قرئ على صيغة المجهول، ويفهم أيضاً من «العقاص»؛ لأن العقيصه شعر ذو عقاص، وهو الخيط الذي يربط به أطراف الذوائب. (تجريد)
(٢) قوله: ينقسم إلخ: يعني أن مراد الشاعر: أن شعره مدحج ينقسم إلى ثلاثة أقسام لا إلى أربعة، خلافاً لما يوهو ظاهر البيت من أن القسمة رباعية: غدائر، وعقائص، ومثنى، ومرسل، فظهر أن «العقاص» هي «الغدائر»، كما مر. (من التجريد والدسوقي)
(٣) قوله: والغرض إلخ: أي وإن لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود، فالكلام كناية إن كان مستعملاً في كثرة الشعر التي هي لازمة لحقيقة الكلام، أو تعريض إن كان مستعملاً في حقيقته ملتفتاً فيه إلى هذا اللازم، فظهر أن المراد بهذا الكلام ليس مجرد الإخبار. (تجريد ودسوقي)
(٤) قوله: والضابطة إلخ: حاصله: أن الضابط المعول عليه في ضبط تنافر الحروف: الذوق، وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه، فكل ما عده الذوق ثقيلاً متعسّر النطق به كان ثقيلاً وما لا فلا، خلافاً لمن قال: الضابط المعول عليه في ضبط التنافر: بُعد المخارج، ولمن قال: قريباً؛ لأن كلا منهما لا يطرد؛ لأننا نجد عدم التنافر مع قرب المخرج، كـ«الجيش» أو «الشجي»، ومع بعده، كـ«علم»، بخلاف «ملع»، فرب المخارج وبعدها كل منهما غير مطرد، فلا يكون ضابطاً. (علامة دسوقي)
(٥) قوله: ابن الأثير: [هو الامام الفاضل الوزير ضياء الدين أبو الفتح].
(٦) قوله: منشأ الثقل إلخ: وأما على الأول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصة، والحاكم بثقلها الذوق. (دسوقي)
(٧) قوله: من المجهورة: لم يقل: «من المجهورة الرخوة»، بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاي والراء، ترويحاً للنظر الآتي؛ فإنه لا يتم إلا بذلك لضعفه إذا ذكرت الصفة المختصة بالزاي وهي الرخاوة، والمختصة بالراء وهي التوسط بين الرخاوة والشدّة لتبين الفرق حينئذٍ بين الزاي والراء. (تجريد)
(٨) قوله: وفيه نظر: أي في هذا الزعم نظر، فهو رد للكلام من أصله، لا لقوله: «ولو قال إلخ». وحاصله: أن علة الثقل التي ذكرتها - وهي مضاربة الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله وما بعده في الصفة - موجودة في «مستشرف» أيضاً، فيجب أن يكون متنافراً أيضاً. (دسوقي)
(٩) قوله: وإن في قوله: [يعني: لئلا كان قرب المخارج سبباً للثقل يكون «ألم أعهد» أيضاً ثقيلاً غير فصيح].
(١٠) قوله: لكن الكلام إلخ: هذا جواب عما يقال: يلزم على هذا - أعني: كون «ألم أعهد»

أي كلمات، فلا يرد ما يرد

ولو سُلِّم^(١) عدم خروج السورة عن الفصاحة، فمجرد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز^(٢) إلى الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

والغربة: كون الكلمة وحشية غير ظاهرة^(٣) المعنى ولا مأنوسة^(٤) الاستعمال **نحو:** «سرج» في قول ابن العجاج: شعر:
نفسه لـ وحشية أي الموضوع له، فلا يرد التشابه والاهمل؛ فأعاض في القرآن
أي نحو غربة «السرج» هو رؤية من عند الله، راحر

ومقلة^(٥) وحاجباً مزججاً

منصوب معطوف على «واضحاً» في البيت السابق

أي مدققاً مطولاً، وفاحماً أي شعراً أسود كالقمح^(٦)، ومرسناً أي أنفاً^(٧) سرجاً أي كالسيف السريجي^(٨) في الدقة والاستواء،
هذا التفسير لـ ابن دريد

وسريج اسم قين ينسب إليه السيوف أو كالسراج في البريق واللمعان. فإن قلت^(٩): لم لم يجعلوه اسم مفعول من «سرج الله وجهه»
هذا تفسير لابن سيده عطف تفسير
الذي نسب إليه سيف السريجي حذاف بمعنى: أي

أي بهجه وحسنه؟ قلت^(١٠): لا احتمال أن يكون مستحدثاً ومولداً من «السراج» أو يكون من باب الغربة أيضاً.

والمخالفة: أن تكون الكلمة^(١١) على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعية، أعني على خلاف ما ثبت^(١٢) عن الواضع

تفريع على هذا التفسير قوله الآتي: «فبحر آل إلخ»

بعيداً، فاختلفوا في تخريجها. وحاصل ما أشار إليه المصنف: أن «فعل» قد يجيء نسبة الشيء إلى أصله، نحو «كزمته» و«فشقته»، و«تثمتته» أي نسبته إلى تميم، «فمسرجه» بمعنى منسوب إلى السريجي أو السراج أي بالمشابهة، فوجه التخريج هذا، ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه، فأخذ منها بعيد.

(٩) قوله: فإن قلت إلخ: حاصله: أنا نجعل «مسرجه» اسم مفعول من «سرج الله وجهه» أي نوره، فمعنى «مسرجه»: منوراً، وحيث لا فليس فيه نسبة تشبيهية، فيكون «مسرجه» خالياً عن الغربة، فيكون فصيحاً. (دسوقي)

(١٠) قوله: قلت إلخ: أجاب من السؤال المذكور بوجهين: أشار إلى الأول بقوله: «لا احتمال أن يكون مستحدثاً إلخ»، وحاصله: أنه يحتمل أن أحدثه المولّدون وأخذوه من «السراج»، واستعملوه بمعنى حسن، ولم يكن ذلك اللفظ واقعاً في لغة العرب أصلاً، فلا يمكن جعل «مسرجه» في كلام العجاج -الذي هو من شعراء العرب- اسم مفعول مأخوذاً منه؛ لاستحالة أخذ السابق من اللاحق، وغرضه أن «سرج» بهذا المعنى غريب من القسم الثاني من الغريب -أعني: ما يحتاج إلى التخريج على وجه بعيد-؛ فإن هذا يحتاج إلى التخريج المذكور.

وأشار إلى الثاني بقوله: «أو يكون من باب الغربة» أي من القسم الأول من الغريب؛ لأنه لم يشتهر بهذا المعنى في كتب اللغة. والحاصل: أن «مسرجه» إذا جعل اسم مفعول من «سرج الله وجهه» بمعنى حسنه، وإن لم يكن غريباً بالمعنى المتقدم -وهو ما يحتاج لتخريج بعيد-، إلا أنه غريب بالمعنى الثاني، وهو ما يحتاج إلى تفتيش عليه في كتب اللغة المبسطة. (الدسوقي)

(١١) قوله: أن تكون الكلمة إلخ: المراد بالكلمة والمفردات: ما يشمل المركبات الناقصة التي في حكمها؛ لأنه إذا قيل: «مسلموي» -بدون قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء- كان غير فصيح. ونوقش بأن مثل هذه المخالفة يقع في المركب التام أيضاً؛ فإنه إذا قيل: «من ابنك» بسكون نون «من» وتحرّك «المهزمة» كان غير فصيح. والجواب: أن هذا خارج من فصاحة الكلام بقيد الخلو من ضعف التأليف؛ لأن الصورة المذكورة على خلاف القانون النحوي. (تجريد)

(١٢) قوله: أعني على خلاف ما ثبت إلخ: على هذا التفسير المراد بالقانون هنا: ما ثبت عن الواضع، سواء اقتضاه القانون التصريفي أو لا، لا خصوص القانون التصريفي. فالحاصل: أن الموافقة للقياس أن تكون الكلمة على وفق ما ثبت عن الواضع، سواء كانت موافقة للقانون التصريفي المستنتج من تتبع لغة العرب، كـ «قام» بالإعلال و«مد» بالإدغام، أو مخالفة له ولكن ثبتت عن الواضع كذلك، كـ «ماء»؛ فإن الماء لا تقلب همزة في القانون التصريفي، ولكن ثبتت عن الواضع كذلك، فصارت في تقرير حكمها عن =

= الأكثر على لغة العرب في نسبة المجموع إليهم؛ بدليل اتفاق النحاة على وجود العجمة في «إبراهيم» ونحوه، مع إجماع المسلمين على أن القرآن عربي، كما نص عليه فيه، ولو سلم الاشتراط في عرية الكلام فإطلاق العربي عليه باعتبار الأسلوب لا جميع مفرداته، أو أن ما وقع فيه مما يوهم أنه غير عربي من توارد اللغات كما في «الصابون»؛ فإن معناه في جميع اللغات واحد. (تجريد)

(١) قوله: ولو سلم إلخ: هذا تسليم للدعوى، أي: سلمنا ما ادعيت من أن السورة لا تخرج عن الفصاحة مع اشتغالها على كلمة غير فصيحة، لكن يلزمك شيء آخر، وهو وقوع شيء غير فصيح في القرآن، وهو باطل؛ لأنه مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله سبحانه، فبطلت دعوى هذا القائل. (من دسوقي)

(٢) قوله: الجهل أو العجز: بيان ذلك أن اشتغال القرآن على غير الفصيح إما لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيح أو لعدم علمه بأن الفصيح أول من غير الفصيح: فيلزم للجهل، وإما لعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح: فيلزم العجز. (دسوقي)

(٣) قوله: غير ظاهرة إلخ: والمراد بعدم ظهور معناها: أن لا ينتقل الذهن منها إلى معناها لموضوعة بسهولة، وعدم مأنوسة الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية، لا بالنسبة للمولدين، ولأخرج كثير من قوائد العرب عن الفصاحة. (دسوقي)

(٤) قوله: ولا مأنوسة: اعلم أن الغريب قسمان، أحدهما: ما يتوقف معرفة معناه على البحث في كتب اللغة المبسطة، كـ «تكأكأتم» و«افرقعوا»، ومنه ما لا يرجع في معرفة معناه إلى كتب اللغة؛ لكونه غير مستعمل عند العرب، فيحتاج إلى أن يخرج على وجه بعيد وذلك كـ «مسرجه»، وسيأتي بيانه. والمصنف مثل للثاني. وقول الشارح: «غير ظاهرة المعنى»، صادق على القسمين. (دسوقي بتغير يسير)

(٥) قوله: مقلة: [يباض العين مع سوادها. ويأتي بمعنى الخدقة].

(٦) قوله: أي شعراً أسود كالقمح: أي فاحماً؛ للنسبة كـ «لأبن» و«تامر»، والنسبة فيه تشبيهية من نسبة المشبه للمشيبه به. (دسوقي)

(٧) قوله: أي أنفاً: هو مجاز مرسل؛ لأن «المرسن» اسم لخل الرسن، وهو أنف البعير، فأطلق عن قيده وأريد به الأنف. (دسوقي)

(٨) قوله: كالسيف السريجي: أو كـ «السراج». قال المحقق الدسوقي: حاصل ما قيل في بيان وجه الغربة في هذه الكلمة -أعني «مسرجه»-: أنه اسم مفعول مشتق، وكل مشتق لا بد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه، ففتش في كتب اللغة فلم يوجد فيها «التسريج»، وإنما وجد من هذه المادة «سريجي» و«سراج»، ولا يصح اشتقاق «المسرجه» منهما، كما هو الظاهر. وحمل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح؛ لوقوعها من عربي عارف باللغة، فاحتج إلى تخريج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ، وإن كان

نحو: «الأجل» بفك الإدغام في قوله: ع:
أي نحو مخالفة «الأجل»

الحمد لله العلي الأجل

والقياس: «الأجل»، فنحو آل وماء^(١)، وأبى يابى^(٢)، وعور يعور^(٣) فصيح؛ لأنه ثبت عن الواضع كذلك. قيل: فصاحة المفرد

راجع - ودليل - للجمع
قائله بعض معاصري المصنف

خلوصه ممّا ذكر ومن الكراهة في السمع بأن يكون اللفظ بحيث يمجّها السمع ويترأ عن سماعها نحو: «الجرشى» في قول أبي

من النافر والغربة والمخالفة
أي القوة السامعة
يدفعها ويكرهها
عطف تفسير على ما قبله

الطيب: شعر:

أي المتنبي في مدح سيف الدولة

مبارك^(٤) الاسم أغر اللقب. كريم الجرشى أي النفس شريف النسب، والأغرّ من الخيل: الأبيض الجبهة، ثم استعير لكل

لغة سيف الدولة
لأنه من بني العباس

واضح معروف. وفيه نظر^(٥)؛ لأن الكراهة في السمع إنما هي من جهة الغربة^(٦) المفسرة بالوحشة، مثل: «تكأكأتم»^(٧) و«افرنقوا»

واللقب فرد من أفراد ذلك المطلق
اجتمعتم
تفرقوا

ونحو ذلك. وقيل^(٨): لأن الكراهة في السمع وعدمها يرجعان إلى طيب النغم وعدم الطيب، لا إلى نفس اللفظ، وفيه نظر^(٩)؛ للقطع

كأطاحم الليل أي أظلم أي في بيان وجه النظر
يفتحين جمع «نعم» كذا في «الصحاح»
أي في هذا التعليل
الغكي «قيل» نظر

باستكراه «الجرشى» دون «النفس» مع قطع النظر عن النغم.

والفصاحة في الكلام: خلوصه من ضعف التآليف^(١٠)، وتنافر^(١١) الكلمات، والتعقيد مع فصاحتها^(١٢) هو حال من الضمير^(١٣)

أشار بتقدير «الفصاحة» إلى أن العطف من باب عطف الجمل
يحصل بعدم ثقل اجتماعها على اللسان

في «خلوصه»، واحترز^(١٤) به عن مثل «زيد أجلل»، و«شعره مستشزر»، و«أنفه مسرج».

أي بقيد «فصاحة الكلمات» مخالف للقياس
حروفها متنافرة
غريبة

(٨) قوله: وقيل إلخ: سبق في تقرير النظر كان من الشارح، وهذا بيان النظر من غير

الشارح. حاصله: أن الكراهة في السمع وعدمها ليست إلا من قبح الصوت وعدم قبحه، لا من ذات اللفظ، وحينئذ لو احترز عنها كما احترز ذلك القائل لخرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب تعلق قبيح الصوت بها. (دسوقي بتغير ما)

(٩) قوله: وفيه نظر: هذا رد من الشارح على التقرير المذكور، بيانه أنا لا نسلم أن الكراهة في السمع وعدمها إنما يرجعان لقبح الصوت وحسنه لا لنفس اللفظ؛ إذ لو كان كذلك لزم أن يكون «الجرشى» غير مكروه في السمع إلا إذا سمع من قبيح الصوت، وليس كذلك؛ للقطع بكرهته دون مرادفه وإن نطق به حسن الصوت، وحينئذ فحصر الكراهة في السمع على قبح النغم باطل، فتعين ما قاله الشارح من أن الكراهة إنما هي من جهة الغربة. (دسوقي بتغير يسير)

(١٠) قوله: خلوصه من ضعف التآليف: [وهو يحصل بكون الكلام جاريا على القانون النحوي].

(١١) قوله: وتنافر إلخ: كان الأولى أن يأتي بلفظ «من» في المعطوف أيضًا؛ لأن العطف بالواو بعد النفي يحتمل نفى المجموع، أي سلب العموم، والمقصود هنا الخلو من كل واحد من ضعف التآليف والتنافر والتعقيد، أعني: عموم السلب. (مأخوذ من الحواشي)

(١٢) قوله: مع فصاحتها: تأتي لفظة «مع» -عند إضافتها- لثلاثة معان: لمكان الاجتماع نحو: جلست مع زيد، ولزمان الاجتماع نحو: جئت مع زيد، وبمعنى «عند» نحو: جلست مع الدار، وتصح الثلاثة ههنا ويراد بالموضع التركيب. (تجريد البناني)

(١٣) قوله: حال من الضمير إلخ: أي فيكون مبينا لهيئة صاحبه، وقيدا لنفس الخلو من معنى عدم الكون، فيكون قوله: «مع فصاحتها» قيداً للنفي يعني الخلو من، فالمعنى: والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعقيد حاله كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء، فالنفي معتبر أولاً ثم قيد الظرف، وليس المقصود نفى التعقيد فيبطل المعنى، كما سيحيي. (دسوقي مع التوضيح)

(١٤) قوله: واحترز إلخ: فإن كل واحد من هذه الثلاثة وإن كان كلاماً غالياً عن ضعف التآليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد، إلا أن كلماته غير فصيحة. (دسوقي)

= الواضع كالاستثناء من القانون المذكور. (الدسوقي)

(١) قوله: فنحو آل وماء إلخ: تفرع على قوله: «أعني على خلاف ما ثبت عن الواضع»، وذلك لأن أصل «آل»: أهل، وأصل «ماء»: موه، أبدلت الهاء فيهما همزة، وإبدال الهمزة من الهاء وإن كان على خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع. (دسوقي)

(٢) قوله: وأبى يابى: أي يفتح الباء في المضارع، والقياس كسرهما فيه؛ لأن «فعل» يفتح العين لا يأتي مضارعه على «يفعل» بالفتح إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق، ك«سأل» و«نفع»، فمجيء المضارع بالفتح على خلاف القياس، إلا أن الفتح ثبت عن الواضع. (دسوقي)

(٣) قوله: وعور يعور: أي فالقياس فيهما «عار يعار» بقلب الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ك«زال» «يزال»، فتصحیح الواو خلاف القياس، إلا أنه ثبت عن الواضع. (دسوقي)

(٤) قوله: مبارك: [لأن اسمه «علي» فهو مطابق لاسم سيدنا علي، ومشعر بعلو، وموافق لاسم الله تعالى].

(٥) قوله: وفيه نظر: أي في اشتراط الخلو من الكراهة في السمع في الفصاحة نظراً؛ لأن الكراهة في السمع لا سبب لها إلا الغربة، وقد اشتراطنا الخلو من الغربة، فاشتراط ذلك يغني عن اشتراط الخلو من الكراهة؛ لأنه إذا انتفى السبب المساوي انتفى المسبب. (دسوقي)

(٦) قوله: إنما هي من جهة الغربة: فالخلوص عنها يستلزم الخلو من الكراهة، فلا حاجة إلى زيادة هذا القيد. (تجريد)

(٧) قوله: تكأكأتم إلخ: في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه: «ما لكم تكأكأتم عليّ كتكأكأكم على ذي جنة، افرنقوا عني»، أي اجتمعتم، تنحوا عني، كذا ذكره الجوهري في «الصحاح». وذكر جار الله العلامة في «الفاثق» أنه قال الجاحظ: مر أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة، فوثب عليه قوم يعصرون إهامه ويؤذنون في أذنه فأفلت من أيديهم، وقال: «ما لكم تكأكأتم عليّ كما تكأكأون على ذي جنة افرنقوا عني»، فقال بعضهم: دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهندية. (مطول)

وقيل: هو حال من «الكلمات»، ولو ذكره بجنبها^(١) لسلم من الفصل بين الحال وذيها^(٢) بالأجنبي، وفيه نظر؛ لأنه حينئذ^(٣) يكون قيداً للتنافر لا للخلوص، ويلزم^(٤) أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً؛ لأنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة، فافهم.

فالضعف: أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور^(٥) كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً^(٦) نحو: **ضرب غلامه زيداً**.

والتنافر أن تكون الكلمات^(٧) ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحة^(٨) نحو: **ع: وليس قرب قبر حرب وهو اسم رجل قبر، وصدر البيت: وقبر حرب**^(٩) بمكان قفر، أي خال عن الماء والكلأ. ذكر في «عجائب المخلوقات» أن من الجن نوعاً يقال له: **الهاتف، فصاح**^(١٠) واحد منهم على حرب بن أمية فمات، فقال ذلك الجني هذا البيت، **وقوله**^(١١): **شعر:** **كريم متى أمدحه^(١٢) أمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدي**

فالواو في «الورى» للحال، وهو مبتدأ وخبره «معي». وإنما مثل بمثالين؛ لأن الأول متناه في الثقل، والثاني دونه؛ لأن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات، وهي «القرب» و«القبر» مكرراً

(٩) قوله: فصيحة إلخ: البيت من الرجز، وأركان المصراع الأول: «مفاعِلن مفعِلن مفعِلن»، وأركان المصراع الثاني: «مفاعِلن مفاعِلن مفعِلن». (١٠) قوله: وقبر حرب إلخ: ظاهر البيت خبر، والمقصود: هو التأسف والتحسر على كون قبره كذلك. (تجريد) (١١) قوله: فصاح: سبب صياحته عليه: أنه داس بنعله على واحد منهم في صورة حية فقتله. وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني أن حرب بن أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو وإخوته: مروا بغيسة وأشجار ملتفة، فقال له مرداس السلمي وكان صاحباً له: أما ترى يا حرب هذا الموضع، قال: بلى نعم المزروع، فقال له: فهل لك أن نكون شريكين فيه ونحرق هذه الغيسة، ثم نزرعها بعد ذلك، فقال: نعم، فأضرما ناراً في تلك الغيسة، فلما استطارت وعلا لهبها! سمع من الغيسة أنين وضجيج كثير، ثم ظهر منها حيات بيض تطير، حتى قطعنها وخرجت منها، فلما احترقت الغيسة سمعوا هاتفاً يقول: شعر:

ويل لحرب فارسا مطاعنا محالسا
ويل لعمر فارسا إذا ليس القوانسا

فلم يلبث حرب ومرداس أن ماتا. (دسوقي)

(١٢) قوله: هذا البيت: [هذا مثال لغير متناه في الثقل]. (١٣) قوله: كريم متى إلخ: من الطويل المقبوض، أركانه: «فعلولن مفاعِلن فعلولن مفاعِلن»، وأركان الثاني: «فعلولن مفاعِلن فعلولن مفاعِلن». ومعنى البيت: هو كريم إذا مدحته وافقني الناس على مدحه ومدحونه معي؛ لإسداء إحسانه إليهم كإسداءه إلي، وإذا ما لمته لا يوافقني أحد على لومه؛ لعدم وجود المقتضي للوم فيه. (دسوقي) (١٤) قوله: كريم متى أمدحه إلخ: نقل صاحب «التجريد» أن في استعمال «متى» الدالة على الكلية في المدح، و«إذا» الحالية عن هذه الدلالة، بل هي في قوة الجزئية: لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم. وقال الشارح في «المطول»: وفي استعمال «إذا» والفعل الماضي هنا أي في قوله: «وإذا ما لمته إلخ» اعتبار لطيف، وهو إيهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد. (تجريد)

(١٥) قوله: للحال: اختار جعل «الواو» للحال على جعلها عاطفة، مع أن العطف هو الأصل في الواو؛ لأنه المتسابق للفهم ولوقوعه في مقابلة «وحدي»؛ فإنه حال. (دسوقي)

(١) قوله: ولو ذكره بجنبها: أي الحال بجنب الكلمات. وهذه من جملة القيل. (دسوقي) (٢) قوله: وذيها: [إضافة «ذي» للضمير شاذة؛ لأنها تضاف لاسم جنس ظاهر]. (٣) قوله: لأنه حينئذ: أي لأن الظرف حين إذ جعل حالاً من الكلمات يكون قيداً للتنافر الداخل تحت النفي، وهو الخلوص، فيكون النفي داخلاً على المقيد بالقييد المذكور، والقاعدة أن النفي إذا دخل على مقيد بقيد توجه للقيد فقط، فيكون المعبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر، وهذا عكس المقصود؛ إذ المقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات، وحينئذ يلزم ذلك القائل أن يدخل في الفصيح ما ليس بفصيح، فيكون التعريف غير مانع. (دسوقي) (٤) قوله: ويلزم إلخ: قد يقال: لا يلزم؛ لأن كون هذا الكلام - أعني: المشتمل على تنافر الكلمات - غير فصيح مفهوم بالأولى، كما لا يخفى، فلا يلزم كونه فصيحاً. ويجب أن مقام التعريف لا يكتفى فيه بمثل ذلك، بل يلزم في التعريفات الاحتراز من الإيهام والالتباس. (تجريد بتوضيح)

(٥) قوله: المشهور بين الجمهور: علم من هذا أن لا يدفع الضعف بتجوز التأليف على مقابل المشهور، وذلك كالإضمار قبل الذكر في نحو «ضرب غلامه زيداً» فهو ضعيف التأليف، كما قال المصنف، وإن كان بعضهم - كالأخفش وابن جني - جوزه؛ لأن قولهم مقابل للمشهور. (دسوقي)

(٦) قوله: لفظاً ومعنى وحكماً: قال البعض: هذه أقسام للقبلي، أي كتقديم الضمير على مرجعه لفظاً ومعنى وحكماً، ويفهم من هذا الكلام أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظاً أو معنى أو حكماً فلا يكون الكلام ضعيف التأليف. وقال بعضهم: هذه أقسام للذكر ومتعلق به، ويصح الوجهان. (دسوقي)

(٧) قوله: نحو ضرب إلخ: مثال لتقدم الضمير على المرجع لفظاً ومعنى وحكماً، فهو سبب لضعف التأليف إذا كان المرجع مقدماً على الضمير لفظاً، نحو «ضرب زيد غلامه»، أو متأخراً عن الضمير ذكرًا لكنه مقدم على الضمير معنى، كما في «أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» (المائدة: ٨) أو حكماً كما في «نعم رجلاً زيد»، وفي ضمير الشأن، فليس شيء منها سبباً لضعف التأليف.

(٨) قوله: أن تكون الكلمات إلخ: لما ذكره في تنافر الحروف فيما مضى، فكان الأنسب أن يقال في تعريف التنافر هنا: «هو وصف في التركيب يوجب ثقله على اللسان». (من أطول)

وفي الثاني اجتماع حروف "منها" وهو^(١) في تكرير "أمدحه" دون مجرد الجمع^(٢) بين الحاء والهاء؛ لوقوعه في التزليل مثل: «فَسَيَحُهُ»، فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل^(٣) نخل بالفصاحة. ذكر الصاحب إسماعيل بن عبّاد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة

لأنه يلزم عليه اشتغال القرآن على غير فصيح

الأستاذ ابن العميد، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ: هل تعرف فيه شيئا من الهجئة؟ قال: نعم، مقابلة المدح^(٤) باللوم، وإنما يقابل بالذم أو الهجاء، فقال الأستاذ: غير هذا أريد، فقال الصاحب: لا أدري غير ذلك، فقال الأستاذ: هذا التكرير^(٥) في «أمدحه أمدحه»

مع الجمع بين الحاء والهاء، وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال، نافر كل التنافر^(٦) فأثنى عليه الصاحب.

قيل: المناسب «نافر كل الغور» أو «متافر كل الشافر»

والتعقيد^(٧) أي كون الكلام معقداً^(٨): أن لا يكون^(٩) الكلام ظاهر الدلالة على المراد للخلل^(١٠) واقع إمّا في النظم^(١١) بسبب

أي المعنى المراد

تقديم أو تأخير^(١٢) أو حذف أو إضمار أو غير ذلك ممّا يوجب^(١٣) صعوبة فهم المراد، كقول الفرزدق^(١٤) في مدح خال هشام بن عبد الملك بن مروان وهو إبراهيم^(١٥) بن هشام بن إسماعيل المخزومي: شعر:

أي بلا قرينة واضحة، وإلا لم يحصل التعقيد كالفصل بالأجنبي بين المبتدأ والخبر والصفة والموصوف للتركيب

لقبه مغيرة

أي في جميع الناس، لا في العرب فقط

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه^(١٦) حي أبوه يقاربه^(١٧)

من الطويل المقبوض «فعلول مفاعيلن، فعولن مفاعيلن، فعولن مفاعيلن، فعول مفاعيلن».

للكلام مخلا بفصاحته. (من التجريد والدسوقي)

(١) قوله: حروف: المراد من الحروف: مجموع الحائتين والحائتين التي في «أمدحه أمدحه»، وفي عد الهاء من الحروف -مع كونه اسما؛ لأنه ضمير- تجوز؛ لكونه على صورة الحرف، أو تغليب. (تجريد ودسوقي)

(٢) قوله: منها: أي من الكلمات، والمراد من الكلمات في مرجع الضمير: الكلمتان؛ لأن منشأ الثقل في الثاني حروف من كلمتين، وهما «أمدحه أمدحه»، ففي العبارة استخدام؛ لأن المراد من الكلمات: الجمع حقيقة، وهو ما فوق الاثنين، ومن ضميرها: الكلمتين، فاختلف مصداق المرجع والضمير. (من التجريد والدسوقي)

(٣) قوله: وهو: أي ما ذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير «أمدحه»، ففي «مع» أو والثقل في الثاني المخل بفصاحة حاصل بتكرير «أمدحه» ففي «مع» الباء. ولو قال الشارح: «وفي الثاني تكرير حروف» ههنا: كان أخصر وأوضح. (دسوقي)

(٤) قوله: دون مجرد الجمع: والحاصل أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء وإن كان فيه ثقل، إلا أنه لا يؤدي إلى الإحلال بالفصاحة، كيف وقد وقع في القرآن نحو: «فَسَيَحُهُ» (ق: ٤٠)، والقول باشتغال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه مؤمن، بل إذا تكررت الكلمة التي اجتمعت فيها زاد الثقل، فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة. (دسوقي)

(٥) قوله: بأن مثل هذا الثقل إلخ: أي بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء وما مثله، نحو: «أعهد»، و«لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا» (آل عمران: ٨)، فهذا وإن كان فيه ثقل، لكن لا يخل بالفصاحة. (دسوقي)

(٦) قوله: نعم مقابلة المدح إلخ: ويمكن أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن الذم؛ إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يخطر بالبال لعلو مقام الممدوح عن أن يخطر ذمه ببال أحد. (تجريد)

(٧) قوله: هذا التكرير: مبتدأ، وقوله: «خارج إلخ» خبر. (دسوقي)

(٨) قوله: نافر كل التنافر: المراد بكونه نافرا كل التنافر: أنه نافر تنافرا قويا كاملا. وفيه أن هذا يناق ما سبق للشارح من أن المثال الأول متناه في الثقل وهذا الثاني دونه. وقد يجاب بأن التنافر الكامل مقول بالتشكيك، فلا يناق أن هناك ما هو أكمل من هذا.

(٩) قوله: والتعقيد: عرف المصنف التعقيد دون نظائره -أي ضعف التأليف وتنافر الكلمات-، بل اكتفى فيهما على بيان الأمثلة، كما مر؛ لأن له -أي للتعقيد- سببين: الخلل في النظم، والخلل في الانتقال، فلو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد. (تجريد بتفصيل ما)

(١٠) قوله: أي كون الكلام معقدا: أشار به إلى أن «التعقيد» مصدر المبني للمفعول، لا مصدر المبني للفاعل. وهو جواب سؤال مقدر، وهو أن التعقيد صفة المتكلم فكيف جعلها المصنف صفة للكلام فلا يصح حمل قوله: «أن لا يكون إلخ» عليه؛ لأن عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام؛ ففسر التعقيد بذلك؛ ليصير صفة

(١١) قوله: أن لا يكون إلخ: إن قلت: يلزم على هذا التفسير أن يكون «اللفز» و«المعنى» غير فصيحين، مع أنهما من المحسنات، ولما بلغ المصنف هذا الاعتراض أحاب عنه بأن «اللفز» و«المعنى» غير فصيحين مطلقا، وعدهما من المحسنات ممنوع، لكن الأحسن في الجواب أن يقال: إن الدلالة في «اللفز» و«المعنى» إن كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحان، وإلا فلا، و«اللفز» و«المعنى» عند أهل البديع: قول يدل ظاهره على خلاف المراد، إلا أن «اللفز» يكون على طريق السؤال بخلاف «المعنى». (دسوقي ملخصا)

(١٢) قوله: للخلل إلخ: هذا من جملة التعريف لإخراج المتشابه والمجمل والمشكل؛ فإن عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد ليس للخلل النظم ولا للخلل الانتقال، بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها؛ لحكم ومصالح، على ما تقرر في محله. (دسوقي)

(١٣) قوله: إما في النظم: أي التركيب، سواء كان نظما أو نثرا، وهذا هو التعقيد اللفظي، وكلمة «إما» لمنع الخلو، فيجوز الجمع. (كذا في عبد الحكيم)

(١٤) قوله: تقدم أو تأخير: قيل: المراد بتقديم اللفظ عن محله الأصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخيره عن ذلك المحل، وهما لا يجتمعان قطعا، فليس أحدهما مغنيا عن الآخر، فالجمع بينهما ظاهر، ويحتمل أن يكون المراد: تقدم اللفظ على لفظ آخر وتأخيره عنه، فعلى هذا بينهما تلازم؛ إذ يلزم من تقدم الشيء على غيره تأخير غيره، وبالعكس، وعلى هذا إنما لم يقتصر على أحدهما مع استلزام كل من التقدم والتأخير للآخر؛ إشعارا بكفاية ملاحظة أحدهما في الخلل وإن لم يلاحظ الآخر. (من الجلي والدسوقي)

(١٥) قوله: مما يوجب إلخ: وإن كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين؛ فإن سبب التعقيد يجوز أن يكون اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب، ويجوز أن يكون التعقيد حاصلًا ببعض منها، لكنه مع اعتبار الجمع يكون أشد وأقوى، فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي، كما توهمه بعضهم. (مطول)

(١٦) قوله: الفرزدق: هو في الأصل جمع «فرزدة»، وهي القطعة من العجين. لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمي الشاعر المشهور؛ لتقطع وجهه بالجدري قطعا كقطع العجين. (من دسوقي)

(١٧) قوله: إبراهيم: [كان عاملا على المدينة من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك].

(١٨) قوله: أبو أمه: في وصف «المملك» يكون أبي أمه أبا الممدوح، إشارة لطيفة إلى أن مشاهة «المملك» له إنما جاءت من قبله بحكم أن الولد يشبه الخال، ففيه مبالغة مدح. (تجريد)

(١٩) قوله: يقاربه: يدل على أن مماثلة «المملك» للممدوح ليست بكاملة. (تجريد)

أي ليس مثله^(١) في الناس حيّ يقاربه، أي أحد يشبهه في الفضائل إلا مملّك. أي رجل أعطي الملك يعني هشاماً. أبو أمه أي أبو أم ذلك المملّك. أبوه أي إبراهيم المدوح، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام.

ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أعني «أبو أمه أبوه» بالأجنبي الذي هو «حيّ»، وبين الموصوف والصفة أعني «حيّ يقاربه» بالأجنبي الذي هو «أبوه». وتقديم المستثنى^(٢) أعني «مملّكا» على المستثنى منه أعني «حيّ»، وفصل كثير بين البديل وهو «حيّ»، والمبدل منه وهو «مثله»، فقوله: «مثله» اسم «ما»^(٣)، و«في الناس» خبره، و«مملّكا» منصوب؛ لتقدمه^(٤) على المستثنى منه.

قيل^(٥): ذكر ضعف التأليف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي^(٦)، وفيه نظر^(٧)؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان^(٨) كل منها جاريا على قانون النحو، وبهذا^(٩) يظهر فساد ما قيل: إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت إلى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه، بل لا وجه له؛ لأن ذلك جائز باتفاق النحاة؛ إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد، وهو مما يقبل^(١٠) الشدة والضعف.

هذا هو التعقيد المعنوي

وإنما في الانتقال عطف على قوله: «إما في النظم»، أي لا يكون^(١١) الكلام ظاهر الدلالة على المراد؛ لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود، وذلك بسبب إيراد^(١٢) اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة^(١٣) مع

بين اللوازم والملزومات

من اللزومات

بيان لكونها بعيدة، فهو وصف كاشف لها. أراد بما فوق ما الواحد

أي الخلل والبطء

أي المجازي

أي الغوي الحقيقي

بدون التعقيد، فإن قولك: «جاءني أحمد» بالتثنية مشتمل على الضعف دون التعقيد، ويجمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق، فعلم أنهما مجتمعان ويفترقان، كذا قال غير واحد، فكيف يغني أحدهما عن الآخر؟! فبطل توهم الخلخال وموافقته.

(٨) قوله: وإن كان إلخ: وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ. (دسوقي)

(٩) قوله: وبهذا: أي بما ذكر من قوله: «لجواز أن يحصل إلخ» مع قوله: و«إن كان كل منها إلخ»، وإنما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا؛ لأنه لا يخفى أن تقدم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد، وإن كان جاريا على قانون النحو، وزيادة التعقيد تعقيد. (من دسوقي)

(١٠) قوله: وهو مما يقبل إلخ: علة لمحذوف، تقديره: «وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح؛ لأنه مما يقبل إلخ»، والحاصل: أن تقدم المستثنى على المستثنى منه وإن كان جائزا شاعرا، لكنه يوجب التعقيد، فإن حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادة التعقيد؛ لأن التعقيد مما يقبل الشدة والضعف. (دسوقي)

(١١) قوله: أي لا يكون: أي لأجل بطء نفس السامع في انتقالها من المعنى الأول، أي المعنى الأصلي الحقيقي. وقوله: «إلى المعنى الثاني» أي الذي له نوع ملازمة بالمعنى الأول، وهو المعنى الكنائي أو المجازي، فالمعنى الأول للإخبار بكثرة الرمد في قولك في مقام المدح: «زيد كثير الرمد»، والمعنى الثاني للإخبار بكرمه. وحاصل ما في المقام: أن شرط فصاحة الكلام الكنائي أو المجازي أن يكون المعنى الثاني -وهو الكنائي أو المجازي- قريبا ففهمه من المعنى الأصلي، فإن لم يكن كذلك بأن كان المعنى الملازم بعيدا ففهمه من الأصلي عرفا بحيث يفتقر في فهمه إلى وسائط، مع خفاء القرينة: لم يكن الكلام الكنائي أو المجازي فصيحاً؛ لحصول التعقيد. (دسوقي)

(١٢) قوله: بسبب إيراد إلخ: مذهب المصنف في المجاز والكتابة أن الانتقال من المزموم إلى اللازم، فكان الأولى أن يقول: «بسبب إيراد اللزومات»، تأمل. ويصح أن يكون المعنى: بسبب قصد اللوازم وإيرادها من اللزومات، فلا اعتراض. (تجريد)

(١٣) قوله: الوسائط الكثيرة: أقول: ظاهر هذا الكلام والكلام السابق -أعني اللوازم البعيدة- يدل على أن الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فأكثر، وليس كذلك، بل يتحقق ذلك بلازم واحد وواسطة واحدة. وأجيب: بأن وقوع الخلل بلازم واحد وواسطة واحدة نادر، فلذلك لم يتعرض له الشارح، بل الغالب أن الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط، وإطلاق الجمع على ما فوق الواحد شائع. (من الدسوقي)

(١) قوله: أي ليس مثله إلخ: يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه، وهو جعل «مملّكا» مستثنى من الضمير المستقر في الجار والمجرور الواقع خبر «ما» بعد حذف المتعلق، و«أبو أمه» مبتدأ، و«حيّ» خبر أول و«أبوه» خبر ثان، والجملة صفة، «يقاربه» صفة ثانية، أي «إلا مملّكا» موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بأنه يقاربه أي يشبهه في الفضائل، وعلى هذا فالمراد بالحياة في قوله: «حيّ»: الشبابة الكاملة، وكثيرا ما تنزل الشبابة منزل الحياة، وينزل الهرم منزلة الموت، وغاية ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب «مملّكا»، مع أن المختار رفعه فتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي. (من ندسوقي والتجريد)

(٢) قوله: وتقدم المستثنى إلخ: ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى، لكن الشارح لاحظ التقلص وجعل التأخير حاصلًا غير مقصودة، وبصح العكس، والأمر سهل. (تجريد)

(٣) قوله: مثله اسم ما: [قال الشيرازي في شرح «المفتاح»: «مثله» مبتدأ و«حي» خبره، و«ما» غير عاملة على اللغة التسمية، أو أن «مثله» خبر و«حي» مبتدأ، وبطل عمل «ما»؛ لتقدم الخبر، وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب في المعنى، كما قال الشارح في «المطول».] هذا الإعراب مبني على القول بجواز نطق الشاعر بغير لغته، وإلا فالفرزدق تميمي وهم يهملون «ما». (دسوقي)

(٤) قوله: لتقدمه إلخ: أي ولو كان مؤخرًا عنه لكان المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه، ولهذا أتى به المصنف مرفوعا في تفسير المعنى المراد. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: قيل: توهم الخلخال في ذكر الضعف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي؛ لأنه السبب له، وكذا ذكر التعقيد اللفظي يعني عن ذكر الضعف؛ لأنه لازم له. فأشار رحمه الله إلى دفع الأول، ولم يتعرض لدفع الثاني؛ لكونه في غاية الظهور. (أبو القاسم)

(٦) قوله: يعني عن ذكر التعقيد اللفظي: أي لأن التعقيد اللفظي لا يكون ناشئا إلا عن ضعف التأليف، فالخلوص عن ضعف التأليف يوجب الخلوص عن التعقيد اللفظي. (من الدسوقي)

(٧) قوله: وفيه نظر: أي في هذا القيل نظر. وحاصله: منع أن التعقيد اللفظي لا يكون إلا عن ضعف التأليف، بل يجوز أن يكون عن غيره مع انتفاء ضعف التأليف؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان كل منها جاريا على قانون النحو، فيوجد التعقيد دون الضعف، وكذا يمكن أن يوجد ضعف التأليف

بعد أخرى، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثاً، وفيه نظر^(١)؛ لأن المراد بالكثرة ههنا: ما يقابل الوحدة، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً، وتتابع الإضافات مثل قوله^(٢): شعر:

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فأنيت بمرأى من سعاد ومسمع

اسم حومة

معنى جرعى، أو كل ذي طوق، يقع على الذكر والأنثى، والحس حمام

ففيه إضافة «حمامة» إلى «جرعى»، و«جرعى» إلى «حومة»، و«حومة» إلى «الجندل».

و«الجرعاء» تأنيث «الأجرع»، قصرها للضرورة، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً. و«الحومة»: معظم الشيء. و«الجندل»^(٣): أرض ذات حجارة. و«السجع»: هدير الحمام ونحوه. وقوله: «فأنيت بمرأى» أي بحيث تراك^(٤) سعاد وتسمع صوتك، يقال: «فلان بمرأى مني ومسمع» أي بحيث أراه وأسمع قوله، كذا في «الصحاح»^(٥). فظهر فساد ما قيل: إن معناه: أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل^(٦). وفيه نظر^(٧)؛ لأن كلا من كثرة التكرار^(٨) وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإلا فلا يخل بالفصاحة، كيف^(٩) وقد وقع في التنزيل^(١٠) مثل: «ذَابَ قَوْمُ

أنفهما. (بيضاوي)

مفعول «رحمة»

نُوحٌ ﴿وَذَكَرْ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدَهُر﴾ و﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٥﴾

فصل لإخراج الأعراس التسعة

ضد الصواب (الشمس: ٧، ٨)

مثال لكثرة التكرار

(مرمر: ٢)

مثال لتتابع الإضافات

(غافر: ٣١)

والفصاحة في المتكلم ملكة^(١١) وهي كيفية راسخة في النفس^(١٢)، والكيفية^(١٣) عرض^(١٤) لا يتوقف تعقله على تعقل الغير،

جنس شامل لأنواع الأعراس التسعة

أي صفة وجودية دائمة وباقية

= فضلاً عن الكثرة؛ إذ الضمائر فيه ثلاثة فقط. (دسوقي رحمه الله)

(١) قوله: وفيه نظر إلخ: حاصله: أنا لا نسلم أن «التكرار» اسم لمجموع الذكرين، بل هو ذكر الثاني المسبوق بآخر، والمراد بالكثرة: ما زاد على الواحد، وحينئذٍ فالكثرة تحصل لذكر ثلاثاً، كما في البيت. أو يقال: إن الإضافة في «كثرة التكرار» من قبيل إضافة لمسبب إلى السبب، أي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار، ولا شك في حصول كثرة الذكر بتثنيته. (دسوقي)

(٢) قوله: مثل قوله إلخ: أي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك، من الطويل: «فعلون مقاعيلن فعولن مقاعلن». معناه: يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة اسجعي. فيكون «حمامة» منادى منصوب؛ لإضافته إلى ما بعده. (دسوقي)

(٣) قوله: والجندل أرض ذات حجارة: كذا في «الأساس». والذي في «الصحاح»: أن «الجندل» بسكون النون: الحجارة، وأما الأرض ذات الحجارة فيقال لها: «جندل» بفتح الجيم والنون وكسر الدال، فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسيراً لغوياً، بل تفسيراً مراداً. أو يقال: إنه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال، وتكون النون ساكنة للضرورة. (دسوقي)

(٤) قوله: بحيث تراك: أي في مكان تراك فيه سعاد وتسمع صوتك منه. فـ«حيث» ظرف مكان، والباء بمعنى «في». (دسوقي)

(٥) قوله: كذا في «الصحاح»: أي فكلام «الصحاح» يفيد أن الجور بـ«من» بعد «مرأى» و«مسمع» هو فاعل الرؤية والسماع. (دسوقي)

(٦) قوله: يشهد به العقل والنقل: أما النقل فما ذكره عن «الصحاح»؛ فإنه يفيد أن فاعل الرؤية الجور بـ«من». وكلام الزوزني يقتضي أن الجور بـ«من» هو المفعول. وأما العقل فلأن الحمامة إذا كانت تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها؛ لأنه يفوت سماعها، بل اللائق طلب الإصغاء، فكان الواجب على الشاعر أن يقول: «اسمعي» أو «اسكتي». (دسوقي)

(٧) قوله: وفيه نظر إلخ: حاصله: أن ذلك القائل يدعي: أن كثرة التكرار وتتابع الإضافات مخل بالفصاحة مطلقاً، فلا بد من الخلوص منهما. وحاصل الرد عليه: أنا لا نسلم ذلك الإطلاق، بل الحق التفصيل، وهو: إن حصل في اللفظ ثقل بسبب ما ذكر من

الأمرين: كانا مغلين بالفصاحة، لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن التنافر؛ لما تقدم أن التنافر عبارة عن كون الكلمات ثقيلة على اللسان، وإن لم يحصل في اللفظ ثقل بسببهما: فلا يخلان بالفصاحة، فلا يصح الاحتراز عنهما. (خلاصة الدسوقي)

(٨) قوله: لأن كلا من كثرة التكرار إلخ: اعترض عليه بأن التكرار يجب الاحتراز عنه مطلقاً؛ صونا لكلام البلغاء عن اللغو والعبث، فالتكرار من حيث إنه تكرار مغل بالفصاحة مطلقاً، فلا يصح جعل الشارح التكرار على قسمين. وأجيب بأنه ليس المراد من التكرار الذي ندعي انقسامه إلى فصيح وغير فصيح أن يكون الثاني لغوا محضاً يستفاد من الثاني ما يستفاد من الأول كما يشهد به الأمثلة، بل المراد منه صورة التكرار، وربما يلتزمه الفصيح لنكته، فلا تختل فصاحته. (من التجريد)

(٩) قوله: كيف: هذا استفهام تعجبي، أي: كيف يصح القول بأحما يخلان بالفصاحة مطلقاً، وقد وقع كل منهما في التنزيل. (دسوقي)

(١٠) قوله: في التنزيل: وفي السنة أيضاً، كقوله ﷺ: «الكریم ابن الکریم ابن الکریم ابن الکریم، یوسف بن یعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»، فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الإضافات. (تجريد) أقول: «الإضافات» في «تتابع الإضافات» تشتمل المتداخلة بأن يكون الأول مضافاً للثاني، والثاني إلى الثالث، وغير المتداخلة. ففي مثال المصنف توجد الأولى، كما سيحيى، وفي هذا الحديث توجد الثاني أي غير المتداخلة.

(١١) قوله: ملكة: اعلم أن الصفة الحاصلة للنفس في أول حصولها تسمى حالاً؛ لأن المتصف بها يقدر على إزالتها في الزمن الحال. أو أنها من «التحول والانتقال»؛ لقدرته على التحول والانتقال منها، فإن ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن للمتصف بها إزالتها: سميت ملكة، إما لملك صاحبها لها يصرفها في المدارك كيف شاء، أو لأنها هي تملك من قامت به؛ لكونها تمكنت منه، كالكتابة؛ فإنها في ابتدائها تسمى حالاً، فإذا تقررت صارت ملكة. (دسوقي)

(١٢) قوله: في النفس: [لا في الجسم كالبياض، وإلا فلا تسمى ملكة.]

(١٣) قوله: والكيفية: أتى بالاسم الظاهر، مع أن المحل للضمير؛ إشارة إلى أن التعريف لمطلق كيفية، سواء كانت راسخة أو لا، ولو أتى بالضمير لتوهم عوده إلى الكيفية الموصوفة بالرسوخ التي هي الملكة. (دسوقي)

(١٤) قوله: عرض: هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه، بل يكون تابعا لغيره في التحيز، =

ولا يقتضي^(١) القسمة واللاقسمة^(٢) في محله اقتضاء أوليا^(٣)، فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية مثل: الإضافة، والفعل، والمراد بالاقتضاء هنا: الاستلزام متعلق «القسمة واللاقسمة» على طريق النزاع

والانفعال، ونحو ذلك. ويقولنا: «لا يقتضي القسمة» الكميات. ويقولنا: «اللاقسمة» النقطة والوحدة. وقولنا: «أوليا» ليدخل^(٤)

فيه مثل: العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة أو اللاقسمة. فقله: «ملكة» إشعار بأنه لو عبر عن المقصود^(٥) بلفظ فصيح لا يسمى

اللام للحس

دون أن يقول: «صفة»

فصيحا في الاصطلاح، ما لم يكن ذلك راسخا فيه.

أي ما ذكر من الملكة بمعنى الصفة

وقوله: يقتدر بها^(٦) على التعبير عن المقصود دون أن يقول «يعبر» إشعار^(٧) بأنه يسمى فصيحا إذا وجد فيه تلك الملكة، سواء

اللام هنا للاستغراق، أي كل ما وقع عليه قصد التكلم

وجد التعبير أو لم يوجد.

عن المقصود

وقوله: بلفظ فصيح ليعم المفرد^(٨) والمركب، أما المركب فظاهر^(٩)، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد^(١٠): دار، غلام، جارية،

ثوب، بساط، إلى غير ذلك.

والبلاغة في الكلام مطابقته^(١١) لمقتضى الحال^(١٢) مع فصاحته^(١٣) أي فصاحة الكلام، والحال^(١٤): هو الأمر الداعي^(١٥) إلى أن

كالإنكار مثلا

تفسير للمضاف إليه

فالبلاغة إنما يتحقق عند تحقق الأمرين

لما فرغ من بيان الفصاحة شرع في بيان البلاغة

يُعبر^(١٦) مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد

المفرد والمركب. (من دسوقي)

(٩) قوله: فظاهر: لكثرة أفراده، بخلاف المفرد، فإنه ليس له إلا صورة واحدة، فلذا مثل

لها بقوله: «فكما تقول». (دسوقي)

(١٠) قوله: عند التعداد: [أي من غير تقدير ما يصير به المفرد جملة. (تجريد)]

(١١) قوله: مطابقته لمقتضى الحال: هذا تعريف لبلاغة الكلام. والمراد من المطابقة:

المطابقة في الجملة، إذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة التامة، وهي مطابقة الكلام لسائر المقتضيات، فإن اقتضى الحال شيئين - كالتأكيد والتعريف مثلا -، فروعي أحدهما دون الآخر: كان الكلام بليغا من هذا الوجه دون ذلك، لكن مراعاتهما أزيد بلاغة؛ لأنها أزيد مطابقة للحال. (خلاصة ما في التجريد والدسوقي)

(١٢) قوله: لمقتضى الحال: وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني، كما يدل عليه كلام الشارح، وأن كفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان؛ إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال موديا للمعنى بدلالات وضعية، أي مطابقة غير مختلفة في الوضوح والخفاء. (دسوقي)

(١٣) قوله: مع فصاحته: حال من الضمير في «مطابقته»؛ لأنه فاعل المصدر المضاف. (تجريد)

(١٤) قوله: والحال إلخ: هذا شروع في بيان معنى المضاف إليه، وبعده بين معنى المضاف، أي «المقتضى». (دسوقي)

(١٥) قوله: هو الأمر الداعي: أي للمتكلم سواء كان ذلك الأمر داعيا له في نفس الأمر، كما لو كان المخاطب منكرا لقيام زيد حقيقة، فالإنكار أمر داع في نفس الأمر إلى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام. أو غير داع له في نفس الأمر، كما لو نزل المخاطب غير المنكر بمنزلة المنكر؛ فإن ذلك الإنكار التنزيلي أمر داع إلى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام، إلا أنه داع بالنسبة للمتكلم الذي حصل منه التنزيل، لا أنه داع بالنسبة لما في نفس الأمر؛ إذ لا إنكار في نفس الأمر، فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعي للمتكلم مطلقا، وهذا بخلاف ظاهر الحال؛ فإنه الأمر الداعي في نفس الأمر لاعتبار المتكلم الخصوصية، فهو أخص من الحال. (دسوقي بأذن تغير)

(١٦) قوله: إلى أن يعتبر إلخ: أشار بهذا التفسير إلى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم، وإلى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ، ولذا أورد كلمة «مع» دون «في» الموهمة للحزبية. (عبد الحكيم)

= بأن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع، بحيث تكون الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر. وعند الفلاسفة: ما لا يقوم بذاته، بل بغيره بأن يكون محتصا بالغير اختصاص الناعت بالمنعوت، بحيث يكون الأول نعتا والثاني منعوتا. (دسوقي)

(١) قوله: ولا يقتضي إلخ: هذا فصل ثان لإخراج العرض الذي يقبل القسمة لذاته، وهو الكم، كالعدد والمقدار من الخط والسطح والجسم. (دسوقي)

(٢) قوله: واللاقسمة: هذا فصل ثالث لإخراج النقطة والوحدة، والنقطة: هي نهاية الخط، والوحدة: كون الشيء لا ينقسم، وكل منهما عرض يقتضي عدم القسمة. (دسوقي)

(٣) قوله: اقتضاء أوليا: هذا قيد رابع لإدخال مثل العلم في تعريف الكيف، فإن الصحيح أن العلم من مقولة الكيف، والمراد من الاقتضاء الأولي: الاقتضاء الذاتي، أي لا يقتضي القسمة ولا عددها لذاته، فدخل في هذا التعريف العلم؛ فإنه عرض لا يتوقف تعقله على الغير، ولا يقتضي القسمة ولا عددها لذاته، وأما بالنظر للمعلوم فتارة يقتضي القسمة، مثل: العلم المتعلق بمجهر فرد، وتارة يقتضي اللاقسمة، كالعلم المتعلق بأشياء متعددة، لكن لا بالذات، بل بواسطة متعلقاته، أعني: المعلومات. (ملخص)

(٤) قوله: ليدخل إلخ: أي المتعلق بجنس المعلومات، فيشمل المعلوم الواحد والأكثر. (دسوقي)

(٥) قوله: عن المقصود: أي عن جنس مقصوده لا كله؛ إذ لا تحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوخ. (الدسوقي)

(٦) قوله: يقتدر بها: إن قلت: هذا التعريف غير مانع؛ لصدقه على الإدراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور؟ قلنا: لا نسلم أن هذه أسباب، بل شروط. ولو سلم فالمراد: السبب القريب؛ لأنه السبب الحقيقي المتبادر إلى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية. (مطلوب)

(٧) قوله: إشعار إلخ: بيان ذلك أن يقال: لو قال «يعبر» دون «يقتدر» لزم أن لا يسمى من له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحا حال السكوت؛ لفقد التعبير في تلك الحالة؛ إذ لا دلالة لقوله: «يعبر بها» إلا على أنه يوجد التعبير من صاحبها. (دسوقي)

(٨) قوله: ليعم المفرد إلخ: أعني قال: «بلفظ فصيح» دون «كلام فصيح»؛ لئلا يتوهم أنه يجب في فصاحة المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح، وهذا محال؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد، كما إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناسا مختلفة ليرفع حسابها: فتقول: «دار، جارية، ثوب، بساط»، فعبّر بـ«لفظ»؛ ليعم

بالضم وهو تفسر للمضاف مفعول مطلق إن أريد به التمثيل، ومفعول به إن أريد به المثال

خصوصية ما^(١) وهو مقتضى الحال^(٢) مثلاً: كون المخاطب منكراً للحكم حالٌ تقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى الحال. وقولك
له: «إن زيدا في الدار» مؤكداً بـ«إن» كلام مطابق لمقتضى الحال^(٣)، وتحقيق ذلك^(٤) أنه^(٥) من جزئيات ذلك الكلام الذي تقتضيه
الحال؛ فإن الإنكار مثلاً يقتضي كلاماً مؤكداً، وهذا مطابق له بمعنى أنه^(٦) صادق عليه، على عكس^(٧) ما يقال: إن الكلي مطابق
للجزئيات. وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرناه في الشرح في تعريف علم المعاني.

وهو أي مقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة^(٨)؛ لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذاك،
وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال؛ لأن التباين بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار^(٩)، وهو أنه يتوهم^(١٠) في الحال كونه
زماناً؛ لورود الكلام فيه، وفي المقام كونه محلاً له، وفي هذا الكلام^(١١) إشارة إجمالية^(١٢) إلى ضبط مقتضيات الأحوال وتحقيق لمقتضى الحال.
فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يبين مقام خلافه أي خلاف كل منها^(١٣)، يعني: أن المقام الذي يناسبه تنكير

المسند إليه أو المسند يبين المقام الذي يناسبه التعريف، ومقام إطلاق^(١٤) الحكم، أو التعلق^(١٥)، أو المسند إليه^(١٦)، أو المسند،.....
مثل: رجل في الدار قائم نحو: زيد قائم أي تعريف المسند إليه أو المسند نحو: زيد قائم وزيد القائم نحو: ضربت زيدا نحو: زيد قائم نحو: عمرو كاتب

(١) قوله: خصوصية ما: مفعول «يعتبر» إن قرئ بالبناء للفاعل، ونائب فاعله إن قرئ بالبناء للمفعول. و«ما» لتأكيد العموم. و«الخصوصية» بضم الخاء؛ لأن المراد بها النكته والمزية المختصة بالمقام. و«الخصوص» بالضم مصدر «خص» كـ«العموم» مصدر «عم». فألحقت به ياء النسب، والمصدر إذا لحق به ياء النسب صار وصفاً. وأما «الخصوص» بالفتح فهو صفة، كـ«ضروب»، والصفة إذا لحقتها ياء النسب صارت مصدرًا، كـ«الضاربة» و«المضروبة»، قال الأمر إلى أن «الخصوصية» بالضم صفة وبالفتح مصدر، والمناسب ههنا الصفة. (علامة الدسوقي)

(٢) قوله: وهو مقتضى الحال: ليس هذا جزءاً من تعريف الحال، حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعروف جزءاً في التعريف، بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف إليه. وضمير «هو» راجع لـ«الخصوصية»، وتذكيره باعتبار الخبر. (دسوقي)

(٣) قوله: لمقتضى إلخ: [معنى مطابقته له ههنا: اشتماله عليه، وقد يجيء بمعنى الصدق، كما سيأتي.]

(٤) قوله: وتحقيق ذلك: أي بيانه على وجه الحق. وفيه إشارة إلى أن ما ذكره أولاً كلام ظاهري. وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم: أن مقتضى الحال على ما تقدم: الخصوصية، وأن معنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى: اشتماله على تلك الخصوصية. وعلى هذا التحقيق المراد من مقتضى الحال: هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية، لا نفس الخصوصية.

ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى: أنه من جزئيات ذلك المقتضى، وأن ذلك المقتضى صادق عليه؛ لاشتمال الكلام على تلك الخصوصية، فمعنى «المطابقة» و«المقتضى» على هذا التحقيق مغاير لمعناها على ما قبله. وأما معنى «الحال» فلم يختلف، بل هو على كليهما الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر إلخ. (من الدسوقي والتجريد)

(٥) قوله: أنه: أي المثال المذكور، أعني: الكلام الذي هو قولك: «إن زيدا في الدار» و«زيد في الدار». (دسوقي)

(٦) قوله: بمعنى أنه إلخ: أي الكلام الكلي المؤكد الذي هو مقتضى الحال صادق عليه، أي على هذا المثال الجزئي. (من تجريد)

(٧) قوله: على عكس: متعلق بمحذوف، أي وقولنا هذا - يعني «الجزئي مطابق له» - يعني للكلي - جار على عكس ما يقال، أي على عكس ما يقوله أهل المعقول: «إن الكلي مطابق لجزئيات ذلك»؛ لأنه ههنا أسند المطابقة إلى الجزئي، وأهل المعقول أسندوا المطابقة إلى الكلي. ثم هذا العكس إنما بالنظر إلى اللفظ، وأما بالنظر للمعنى فلا عكس؛ لاستواء التعبيرين؛ لأن المراد بمطابقة الجزئي للكلي هنا صدق الكلي عليه، وهو مقصود أهل المعقول. (دسوقي)

(٨) قوله: مقامات الكلام متفاوتة: والحال والمقام متحدان ذاتاً، كما سيحيي، فإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال بالضرورة.

(٩) قوله: بحسب الاعتبار: أي بحسب اعتبار المعتبر، وأما بحسب الذات فهما واحد، فإذا كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الأحوال كذلك؛ لأن مقتضيات الأحوال عين مقتضيات المقامات؛ لكون «المقامات» و«الأحوال» واحداً بالذات. (دسوقي)

(١٠) قوله: يتوهم إلخ: حاصله: أن الأمر الداعي لإيراد الكلام إذا توهم فيه كونه زماناً لذلك الكلام: يسمى حالاً؛ لأن أحد الأزمنة الثلاثة يسمى حالاً، وإذا توهم فيه كونه محلاً له يسمى مقاما. وإنما عبر الشارح بالتوهم؛ لأن الأمر الداعي ليس في الحقيقة زماناً ولا مكاناً، وإنما ذلك أمر توهمي تخيلي. (من الدسوقي)

(١١) قوله: وفي هذا الكلام: أعني: قول المصنف الآتي: «فمقام كل إلخ». فاسم الإشارة راجع لما يأتي، كما يدل عليه كلامه في «المطول» أو يقال: إن الإشارة لما سبق باعتبار أنه وسيلة وتمهيد لما يأتي. (دسوقي)

(١٢) قوله: إشارة إجمالية إلخ: المراد بضبطها: حصرها وعدّها، وذلك لأن المصنف حصر مقتضيات الأحوال في أقسام ثلاثة: ما يتعلق بأجزاء الجملة، وما يتعلق بالجماليات فصاعداً، وما لا يختص بشيء من ذلك، مرتباً لهذه الأقسام على هذا الترتيب، فأشار إلى القسم الأول بقوله: «فمقام كل إلخ»، وإلى الثاني بقوله: «ومقام الفصل يبين مقام الوصل»، وإلى الثالث بقوله: «ومقام الإيجاز» إلى قوله: و«لكل كلمة مع صاحبها مقام»، ولم يفصل محال تلك المقتضيات، فهو كلام إجمالي يفصله ما يأتي في «علم المعاني». (من الدسوقي)

(١٣) قوله: أي خلاف كل منها: في هذا التفسير إشارة إلى أن ضمير «خلافه» عائد إلى «كل». وحاصله: أن الضمير في قول الشارح: «أي خلاف كل منها» راجع للأربعة المذكورة، وهو من مقابلة الجمع بالجمع، وفيه توزيع، فكانه قال: أي مقامات هذه المذكورات تبين مقامات خلافتها. (دسوقي)

(١٤) قوله: ومقام إطلاق: أي النسبة الحاصلة بين المسندين، والمراد بإطلاقه: خلوه من المقيد نحو: زيد قائم. (دسوقي)

(١٥) قوله: أو التعلق: أي والمقام الذي يناسبه إطلاق التعلق، أي تعلق المسند بمعموله كتعلق الفعل بالمفعول نحو: ضربت زيدا. (دسوقي)

(١٦) قوله: أو المسند إليه: أي والمقام الذي يناسبه إطلاق المسند إليه أو إطلاق المسند، أي خلوه عن التقييد بتابع نحو: زيد قائم. (دسوقي)

أو متعلقه^(١) يباين مقام تقييده بمؤكد، أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط، أو مفعول، أو ما يشبه ذلك، ومقام تقديم المسند إليه أو المسند نحو: زيد ضارب رجلا. نحو: إن زيدا قائم. نحو: ما زيد إلا قائم. نحو: زيد الطويل قائم. راجع إلى المسند كالحال والتصير نحو: زيد قائم. نحو: قام زيد.

أو متعلقاته يباين مقام تأخيرها، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه. فقولها: «خلافه» شامل لما ذكرناه. نحو: زيدا ضربت. أي ذكر أحد الدلالة. نحو: «مرض» في جواب من قال: «كيف حالك؟» من التعريف والتقييد والتأخير والحذف. وإنما فصل قوله^(٢): ومقام الفصل يباين مقام الوصل؛ تنبيهًا^(٣) على عظم شأن هذا الباب، وإنما لم يقل^(٤): «مقام خلافه»؛ لأنه

أخصر وأظهر؛ لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل. وللتنبية^(٥) على عظم الشأن فصل قوله: ومقام الإيجاز^(٦) يباين مقام خلافه أي

الإطناب والمساواة^(٧) وكذا خطاب^(٨) الذكي مع خطاب الغبي فإن مقام الأول يباين مقام الثاني، فإن الذكي يناسبه من الاعتبار

اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي، ولكل كلمة^(٩) مع صاحبها أي مع كلمة أخرى مصاحبة لها مقام ليس لتلك^(١٠)

الكلمة مع ما يشارك تلك الصاحبة في أصل المعنى^(١١)، مثلاً: الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع «إن» مقام ليس له مع «إذا»،

وكذا لكل^(١٢) كلمة من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع، وعلى هذا القياس^(١٣).

وارتفاع^(١٤) شأن الكلام في الحسن والقبول^(١٥) بمطابقته^(١٦) للاعتبار المناسب وانحطاطه أي انحطاط شأنه بعدمها أي بعدم

مطابقته للاعتبار المناسب، والمراد بالاعتبار^(١٧) المناسب: الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسباً للمقام بحسب السليقة، أو بحسب تتبع

وهي الفعل. (قي)

(١١) قوله: في أصل المعنى: أي لا في جميعه، فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في

الجملة، كـ«إن» و«إذا»؛ فإنهما اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط، واختلفا في أن الأولى

للسك والثانية للتحقيق. وكذا الماضي والمضارع؛ فإنهما اشتركا في الدلالة على الحدث

والزمن، واختلفا في أن الأول للزمان الماضي، والثاني للحال أو الاستقبال. وإنما قيد

بالمشاركة في أصل المعنى؛ ليخرج المتزادين، كما لو اشتركا في جميع المعنى، كـ«ما»

و«مهما»، فإن كلا منهما لما لا يعقل، فمقام الفعل مع «ما» هو عين مقابله مع «مهما».

(١٢) قوله: وكذا لكل إلخ: ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الأداة، وهذا بيان لمقام الأداة مع

الفعل. (دسوقي)

(١٣) قوله: وعلى هذا القياس: مبتدأ وخبر، أو «القياس» مفعول لمحذوف، أي: وأج

القياس على هذا، بحيث تقول: للفعل مع «هل» الاستفهامية مقام ليس له مع غيره

من أدوات الاستفهام، وللمبتدأ مع الخبر المفرد مقام ليس له مع الخبر إذا كان جملة

(قي وتج)

(١٤) قوله: وارتفاع إلخ: معطوف على قوله: «وهو مختلف» من عطف الجمل. والغرض

منهما بيان تعدد مراتب البلاغة، وكون بعضها أعلى من بعض، ثم تعين أعلاها وأسفلها.

(دسوقي)

(١٥) قوله: في الحسن والقبول: أي في باب الحسن والقبول، وهذا احتراز عن ارتفاعه في

غير ذلك الباب، كالترويج والترهيب؛ فإن ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقتله، أو كالصيحة؛

فإن ارتفاعه بهذا الوجه اشتماله على كثرة النصائح، وكالإعلام عما في الواقع؛ فإنه باعتبار

الصدق، إلى غير ذلك. (عبد الحكيم)

(١٦) قوله: بمطابقته إلخ: أي باشتماله على الأمر المعبر المناسب لحال المخاطب، فكلمة

كان الاشتمال أتم وكان المشتمل عليه أليق بحال المخاطب كان الكلام في مراتب الحسن

في نفسه، والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى، وكلما كان أنقص كان أشد انحطاطاً وأدنى

درجة وأقل حسناً وقبولاً، فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة للاعتبار المناسب والانحطاط

بقدر عدم المطابقة. (دسوقي)

(١٧) قوله: والمراد بالاعتبار: أشار بذلك إلى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم

المفعول، واختار هذه العبارة؛ للتنبيه على أن الاعتبار للزومه لذلك الأمر المناسب صار =

(١) قوله: أو متعلقه: أي والمقام الذي يناسبه إطلاق متعلق المسند أي إطلاق معموله

وخلوه عن التقييد بتابع، نحو: زيد ضارب رجلا. (دسوقي)

(٢) قوله: وإنما فصل قوله: أي ولم يذكر الفصل مع ما تقدم. (دسوقي)

(٣) قوله: تنبيهاً: قال الشارح في «المطول»: وإنما فصل قوله هذا مما سبق؛ لأمرين،

أحدهما: التنبيه على أنه باب عظيم الشأن رفيع القدر، حتى حصر بعضهم البلاغة على

معرفة الفصل والوصل. والثاني: أنه من الأحوال المختصة بأكثر من جملة.

(٤) قوله: وإنما لم يقل إلخ: أي لم يقل المصنف: «مقام خلافه» مع أنه موافق للسوابق؛

لكون «الوصل» أخصر وأظهر من «خلافه». أما كونه أخصر: فلأن في «خلافه» خمسة

أحرف، وفي «الوصل» أربعة أحرف؛ لأن همزته وصلية تسقط في الدرج. وأما كونه أظهر:

فلأن خلاف الفصل لما كان في الواقع منحصرًا في الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ

«الوصل» معينا له بحيث لا احتمال معه، بخلاف لفظ «الخلاف»؛ فإنه يوهم أن خلاف

الفصل أعم من الوصل. (ملخص الحواشي)

(٥) قوله: وللتنبية: أي لعظم شأن الإيجاز وما معه، وأيضاً لكونه ليس خاصاً بأحوال

أجزاء الجملة ولا بالجمل، بخلاف ما قبله: فصله عما قبله.

(٥) قوله: ومقام الإيجاز: أي والمقام الذي يناسبه الإيجاز، أي إقلال اللفظ. (دسوقي)

(٧) قوله: والمساواة: [وهو تعبير المراد بلفظ غير زائد ولا ناقص].

(٨) قوله: وكذا خطاب إلخ: أي مثل الإيجاز وخلافه في كونهما متباينين المقام خطاب

الذكي مع خطاب الغبي في كونهما متباينين المقام. فاضم الإشارة راجع للأمور المذكورة التي

لها تلك المقامات المتقدمة. ووجه الشبه التباين في المقامات. ويحتمل أن المعنى: ومثل مقام

الإيجاز ومقام خلافه في التباين مقام خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي. فحاصله

تشبيه المقامين بالمقامين في التباين. وعلى هذا فلفظ «مقام» مقدر في كلام المصنف.

وأشار الشارح إلى الاحتمال الثاني بقوله: «فإن مقام الأول إلخ». وعلى الاحتمالين إضافة

«الخطاب» من إضافة المصدر إلى المفعول، والمراد من الخطاب: ما خوطب به. (دسوقي)

(٩) قوله: ولكل كلمة: أي كالفعل. وقوله: «مع صاحبها» أي مع الكلمة المصاحبة لها،

أي: التي جمعت وذكرت معها في كلام واحد، وذلك كـ«إن» الشرطية. وقوله: «مع

صاحبها» متعلق بمضاف محذوف، أي: لوضع كل كلمة، أو حال من «كل كلمة»، أو

صفة لـ«كلمة»، أو متعلق بالظرف الواقع خبراً مقدماً. (كذا في دسوقي وتجريد)

(١٠) قوله: ليس لتلك إلخ: أي ليس ذلك المقام ثابتاً لتلك الكلمة المصاحبة -بالفتح-

تركيب البلغاء، يقال: «اعتبرت^(١) الشيء» إذا نظرت إليه وراعت حاله. وأراد^(٢) بالكلام: الكلام الفصيح، وبالحسن الحسن الذاتي^(٣) الداخل في البلاغة^(٤) دون العرضي الخارج؛ لحصوله بالمحسنات البديعية.
أي مشاء ذات البلاغة

فمقتضى الحال هو الاعتبار^(٥) المناسب للحال والمقام يعني: إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي إلا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما يفيد^(٦) إضافة المصدر، ومعلوم^(٧) أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد، وإلا لما صدق^(٨) أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، فليتأمل^(٩).

فالبلاغة^(١٠) صفة راجعة إلى اللفظ بمعنى أنه كلام بليغ، لكن لا من حيث^(١١) إنه لفظ وصوت بل باعتبار إفادته المعنى أي
تفرع على تعريف البلاغة، أو على قوله: «وارتفاع شأن الكلام»
الغرض المصوغ له الكلام، بالتركيب متعلق بـ«إفادته»، وذلك^(١٢)؛ لأنَّ البلاغة - كما مر - عبارة^(١٣) عن مطابقة الكلام الفصيح وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال
لمقتضى الحال، وظاهر^(١٤) أن اعتبار المطابقة
علة لقوله: «باعتبار المعنى»

(٧) قوله: ومعلوم إلخ: إشارة إلى أن هذه المقدمة معلومة فيما بينهم، وليست معلومة من كلام المصنف، والتفريع في كلام المصنف أي: «فمقتضى الحال إلخ» عليهما معاً، لكن حذف إحداهما؛ للعلم بما. فالحاصل: أن ههنا مقدمتين: مقدمة معلومة من كلامهم، وهي: أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال. ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف، وهو: أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب، ينتج من الشكل الثالث: أن مطابقة الكلام لمقتضى الحال هي مطابقته للاعتبار المناسب بحذف المكرر، وهو الموضوع، ويلزم من هذه النتيجة أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب، وهو المطلوب. (خلاصة الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: وإلا لما صدق إلخ: أي لما صدق الحصران السابقان، يعني إن لم يكن بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب اتحاد، بل كان بينهما تباين كلي، أو تباين جزئي، أو عموم وخصوص مطلق: لبطل الحصران المذكوران. (دسوقي مع توضيح ما)

(٩) قوله: فليتأمل: قاله؛ لإمكان المناقشة في الملازمة المذكورة بوجهين: الأول بأن يقال: إن قوله: «وإلا لما صدق الحصران» فيه نظر، بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما، كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق؛ فإن الحصر في الخاص لا يناهض الحصر في العام؛ لأن الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الأفراد، بل غاية ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام، وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الأفراد، مثلاً: حصر الكاتب في الإنسان لا يناهض حصره في الحيوان. والوجه الثاني: أن المطلوب بيان اتحاد مقتضى الحال بالاعتبار المناسب، وما ذكر في الدليل لا يفيد الاتحاد في المفهوم يقيناً، بل يحتمل أن يكونا متساويين في الصدق فقط، لا المتحددين في المفهوم، وكان المطلوب الاتحاد. (ملخص الحواشي)

(١٠) قوله: فالبلاغة إلخ: قصده دفع التناهي بين كلامي عبد القاهر، حيث جعل البلاغة صفة للفظ، وقال مرة: إن البلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ. وحاصل الدفع: أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته، بل باعتبار إفادة المعنى الثاني الزائد على أصل المراد. (تجريد)

(١١) قوله: لا من حيث: أي ولا من حيث إفادته المعنى الأول الذي هو مجرد النسبة بين الطرفين على أي وجه كان؛ فإن هذا المعنى مطروح بتداوله الخاص والعام. (دسوقي)

(١٢) قوله: وذلك: [أي كون البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى]

(١٣) قوله: عبارة: أي فقد أضيفت المطابقة التي هي البلاغة إلى الكلام الذي هو اللفظ، فثبت أنها راجعة إلى اللفظ. (دسوقي)

(١٤) قوله: وظاهر إلخ: أما المطابقة فظاهر، وأما عدمها، فلأنه لا يسلب شيء عن شيء =

= الأمر المناسب كأنه نفس الاعتبار. (دسوقي)

(١) قوله: يقال اعتبرت إلخ: هذا دليل من اللغة لقوله: «والمراد بالاعتبار إلخ». (في)
(٢) قوله: وأراد إلخ: هذا جواب عما أورد على كل من المتقدمين في قول المصنف: «وارتفاع شأن الكلام إلخ». وحاصل ما أورد على الأولى: أن ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول إنما هو بكمال المطابقة وزيادتها لا بأصل المطابقة، كما هو ظاهر؛ لأن الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه. وحاصل ما أورد على الثانية: أن الانحطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعدمها من أصلها، كما هو ظاهر؛ لأن الانحطاط في الحسن يقتضي ثبوت أصل الحسن، وهو إنما يكون بالمطابقة، وإذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية، فلا يتم قوله: «والانحطاط في الحسن بعدم المطابقة». وحاصل ما أجاب الشارح: أن المراد بالكلام في قوله: «وارتفاع شأن الكلام إلخ»: الكلام الفصيح، فأصل الحسن ثبت له بالفصاحة، فارتفع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعدمها. (دسوقي)

(٣) قوله: وبالحسن الحسن الذاتي: جواب عما يقال: إن قوله «وارتفاع شأن الكلام في الحسن بمطابقته إلخ» لا يتم؛ لأن ارتفاع شأنه في الحسن إنما هو لاشتماله على المحسنات البديعية، لا بالمطابقة المذكورة. وحاصل الجواب: أن المراد بالحسن: الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة، ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة، لا الحسن العرضي الذي يحصل بالمحسنات البديعية. (في)

(٤) قوله: الداخل في البلاغة: أي في بابها، فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة، فلا يناهض قوله: «الداخل في البلاغة» ثبوت أصل الحسن للذات بالفصاحة، كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف، كما مر. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: هو الاعتبار: هو ضمير فصل مفيد للحصر، أي هو الاعتبار المناسب لا غير. (دسوقي)

(٦) قوله: على ما يفيد إلخ: هذا جواب عما يقال: الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف، بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة، وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه. وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أنه غير معلوم من كلامه، بل هو معلوم من إضافة المصدر - وهو «ارتفاع» - لما بعده؛ لما في «الرضي» من أن اسم الجنس - أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد - إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصه ببعض ما يصدق عليه: فهو الظاهر لاستغراق الجنس، كما يقال: «ضربي زيدا في الدار».

(من الدسوقي وعبد الحكيم)

وعدمها^(١) إنما يكون باعتبار المعاني^(٢) والأغراض التي يصاغ لها الكلام، لا باعتبار الألفاظ المفردة^(٣) والكلم المجردة^(٤)، وكثيراً ما نصب^(٥) على الظرف؛ لأنه^(٦) من صفة «الأحيان». و«ما» لتأكيد معنى الكثرة، والعامل فيه قوله: يسمى ذلك الوصف المذكور لكونه ظرفاً زمانياً أي مهاباً

فصاحة أيضاً، كما يسمى بلاغة، فحيث يقال: إن إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى.

ولها^(٧) أي لبلاغة الكلام طرفان: أعلى: وهو حد الإعجاز وهو: أن يرتقي الكلام في بلاغته^(٨) إلى أن يخرج عن طوق البشر^(٩) ويعجزهم^(١٠) عن معارضته، وما يقرب منه عطف على قوله: «هو»، والضمير في «منه» عائد إلى «أعلى»، يعني: أن الأعلى وما يقرب منه كلاهما^(١١) حد الإعجاز، هذا هو الموافق لما في «المفتاح»^(١٢). وزعم بعضهم^(١٣) أنه عطف على «حد الإعجاز»، والضمير عائد إليه، يعني أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب من حد الإعجاز. وفيه نظر؛ لأن القريب من حد الإعجاز لا يكون من

الطرف الأعلى^(١٤)، وقد أوضحنا ذلك في «الشرح»^(١٥).

وأسفل: وهو ما إذا غيّر الكلام عنه إلى ما دونه^(١٦) أي طرف أسفل عطف على «أعلى»

عددها وكيفيةها في الشدة والضعف، ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليهما الإتيان بكلام هو في الطرف الأعلى: فأمر آخر لا يتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه. (من الدسوقي)

(١١) قوله: كلاهما: أتى بقوله: «كلاهما» جواباً عما يقال: إن لفظ «حد» مفرد، فلا يصح الإخبار عن الأعلى وما يقرب منه؟ وحاصل الجواب: أن قوله: «حد الإعجاز» خبر عن محذوف، تقديره: «كلاهما»، والجملة خبر عن الأعلى وما يقرب منه. (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: في «المفتاح»: [وحاصله أن البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه؛ فإن الأعلى وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز.]

(١٣) قوله: وزعم بعضهم إلخ: هذا عكس الأول؛ لأن الأول يفيد أن حد الإعجاز نوع له فردان: الأعلى، وما يقرب منه، وهذا الزعم يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحته فردان: حد الإعجاز، وما يقرب منه، وهذا الزعم لبعض شراح «الإيضاح». (دسوقي)

(١٤) قوله: لا يكون من الطرف الأعلى: أي الذي تنتهي إليه البلاغة، وذلك لأن ما يقرب من حد الإعجاز من المراتب العلية فقط، ولا وجه لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الأعلى الذي تنتهي إليه البلاغة؛ لأنه فرد جزئي على أنه حيث كان الطرف الأعلى أمراً واحداً شخصياً لا انقسام له في جهته، كما هو الأصل في الطرف، كالنقطة التي هي طرف الخط، فلو كان ما يقرب من حد الإعجاز من ذلك الأعلى: لزم عليه انقسام ما لا يقبل القسمة، والإخبار عن الواحد بمتعدد، وكلاهما باطل. (هكذا في الدسوقي)

(١٥) قوله: في الشرح: قال الشارح في «المطول»: ظاهر هذه العبارة - يعني: «وما يقرب منه» - أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب منه، وهو فاسد؛ لأن «ما يقرب منه» إنما هو من المراتب العلية، ولا جهة لجعله من الطرف الأعلى الذي ينتهي إليه البلاغة؛ إذ المناسب أن يؤخذ ذلك حقيقياً، كالتحقيق أو نوعياً، كالإعجاز. ثم قال: وما ألمت بين النوم واليقظة: أن قوله: «وما يقرب منه» عطف على «هو»، والضمير في «منه» عائد إلى «الطرف الأعلى» لا إلى «حد الإعجاز»، أي الطرف الأعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته: هو حد الإعجاز.

(١٦) قوله: إلى ما دونه: أورد على هذا التعريف أنه يصدق على الطرف الأعلى والوسط أيضاً، فتعريف الأسفل يكون غير مانع؛ لأن لكل واحد من الأعلى والوسط يصدق عليه أنه مرتبة إذا غير الكلام عنها إلى ما دونها التحق بأصوات الحيوانات؛ لأن ما كان =

= إلا إذا كان الشيء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه. (دسوقي)

(١) قوله: وعدمها: عطف على «المطابقة»، أو على «اعتبار»، فحيث تأنيث الضمير بالنظر إلى المضاف إليه، وهو «المطابقة». (دسوقي)

(٢) قوله: باعتبار المعاني: أي وجوداً وعدمها؛ ليطابق قوله: «اعتبار المطابقة وعدمها». (دسوقي)

(٣) قوله: المفردة: أي عن اعتبار إفادة المعنى، وليس المراد بـ «المفردة» غير المركبة؛ لأن المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقاً، مفرداً كان أو مركباً. (دسوقي)

(٤) قوله: المجردة: أي عن اعتبار المعنى الثاني الزائد على أصل المراد. وحاصل كلامه: أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفردة - أي مجردة عن إفادة المعنى الثاني - لا يتصف بكونه مطابقاً لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة، أما من حيث الإفادة فيتصف بمما. (دسوقي)

(٥) قوله: نصب: [أي هو منصوب، أو ذو نصب، أو يقرأ فعلاً مبنياً للمفعول. (دسوقي)]

(٦) قوله: لأنه إلخ: وكما أن اسم الزمن ينصب على الظرفية فكذا صفته، وليس المراد بكونه صفة لـ «الأحيان» أن موصوفه: «الأحيان» مقدر، أي أحياناً كثيراً؛ لأن التأنيث واجب حيثئذ، بل المراد أنه كان في الأصل صفة «الأحيان»، ثم أقيم مقامها بعد حذفها، وصار بمعناها ونصب نصبها، فمعنى «كثيراً ما» أي أحياناً كثيرة. (دسوقي)

(٧) قوله: ولها طرفان: هذا إشارة إلى أن البلاغة تتفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة تمامها، وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة، فقوله: «ولها طرفان» أي مرتبتان، إحداها في غاية الكمال، والأخرى في غاية النقصان، ويلزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما. (دسوقي)

(٨) قوله: في بلاغته: [لا بإخباره عن المغيبات، ولا بأسلوبه الغريب.]

(٩) قوله: البشر: تخصيص البشر؛ لأهم المشتهرون بالبلاغة والمتصدون للمعارضة، وإلا فالعجز ما يكون خارجاً عن طوق جميع المخلوقات من الجن والملك والبشر. (دسوقي)

(١٠) قوله: ويعجزهم: أي يصيرهم عاجزين عن معارضته. فإن قيل: ما ذكرتموه من أن الكلام يرتقي ببلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ممنوع؛ إذ ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة، والمعاني والبيان كفيلاً لهذا، فمن أحاط بمهذين العلمين لم لا يجوز أن يأتي بكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة ولو بقدر أقصر سورة من القرآن؟ يجاب بأن تكفل علم البلاغة لهذا الأمر ممنوع؛ إذ لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلاً، والاطلاع على كمية الأحوال، أي معرفة

أي إلى مرتبة وهي أدنى منه وأنزل، التحق الكلام وإن كان صحيح الإعراب عند البلغاء بأصوات الحيوانات التي تصدر عن المعر ^{لوقال: «وإن كان فصيحاً كان أحسن»} أي غير الإنسان

محالها بحسب ما يتفق من غير^(١) اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد، وبينهما أي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة، هي الحيوانات ^{«ما» مصدرية بيان للصعود}

بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت^(٢) المقامات ورعاية^(٣) الاعتبارات، والبعد^(٤) من أسباب الإخلال بالفصاحة.

وتتبعها^(٥) أي بلاغة الكلام وجوه آخر سوى المطابقة والفصاحة، تورث الكلام حسناً، وفي قوله: «تتبعها» إشارة إلى أن تحسين أي في التحسين ^{متعلق بـ «متفاوتة» وهي المحسبات البدئية}

هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة، وإلى أن^(٦) هذه الوجوه إنها تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة، وجعلها تابعة أي تلك الوجوه ^{تفسير لقوله: «عرضي»}

لبلاغة الكلام دون المتكلم^(٧)؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم متصفاً بصفة^(٨). أي الوجوه المذكورة

والبلاغة في المتكلم: ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ^(٩)، فعلم^(١٠) مما تقدم أن كل بليغ كلاماً كان أو متكلماً على استعمال^(١١) من تعريف الفصاحة والبلاغة

اللفظ المشترك في معنييه، أو على تأويل كل^(١٢) ما يطلق عليه لفظ «البليغ» فصيح؛ لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة أي اللفظي ^{الإضافة ببيان}

مطلقاً^(١٣) ولا عكس أي بالمعنى اللغوي^(١٤)، أي ليس^(١٥) كل فصيح بليغاً؛ لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال. كانت بلاغة كلام أو متكلم ^{لا المنطقي}

وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال. بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة

أي من تعريف الفصاحة والبلاغة

وعلم^(١٦) أيضاً، أي من تعريف الفصاحة والبلاغة

خاص، كالممدح دون آخر، كالذم، (غير الكيم، مطول). أو يجاب بأن إضافة المصدر -أي في «تأليف كلام بليغ»- يفيد العموم، أو أن المتبادر من «الملكة» هو الكامل منها، وهو ما ذكرناه، والتعريف يحمل على المتبادر. (دسوقي)

(١٠) قوله: فعلم إلخ: المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح بعد تعريفهما؛ تنميماً للتعريف، وبيان مرجع البلاغة، وبيان الحاجة إلى الفنون الثلاثة وأحصاها في الثلاثة، وبيان الخلاف في التسمية. (أطول)

(١١) قوله: على استعمال إلخ: أي بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه، كما هو عند البعض، فإن «البليغ» موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين، فلفظ «بليغ» من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع. (دسوقي)

(١٢) قوله: أو على تأويل كل: أي أو على تأويل هو كل إلخ، يعني أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ «البليغ» عند من لا يجوز استعمال المشترك في معنييه، فالبليغ على هذا: أمر كلي تحته فردان، فهو من قبيل الكلي المتواطئ، وهو المشترك المعنوي. (دسوقي)

(١٣) قوله: مطلقاً: أي كانت بلاغة كلام أو متكلم، لكن أخذها في بلاغة الكلام بطريق الصراحة. وأما أخذها -أي الفصاحة- في بلاغة المتكلم فبواسطة، وذلك؛ لأنه أخذ في بلاغة المتكلم قوله: «على تأليف كلام بليغ»، وقد أخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ، فصار الفصاحة مأخوذاً في بلاغة المتكلم. (في زيادة ما)

(١٤) قوله: بالمعنى اللغوي: وهو عكس الموجبة الكلية موجبة كلية، واحتز به «اللغوي» من العكس الاصطلاحي المنطقي، وهو عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية؛ فإنه صحيح بأن يقال: «بعض الفصيح بليغ». (من الدسوقي)

(١٥) قوله: أي ليس إلخ: يحتمل أن يكون علة لقوله: «ولا عكس بالمعنى اللغوي»، أي لأنه ليس كل فصيح بليغاً. ويحتمل أن يكون تفسيراً لقوله: «ولا عكس»، ففسر النفي -وهو «لا»- بـ «ليس»، وفسر النفي -وهو العكس اللغوي- بما بعد «ليس». (دسوقي)

(١٦) قوله: وعلم: حاصل ما في المقام: أن الفصاحة والبلاغة تتوقفان على أمور: الاحتراز عن تنافر الحروف، وعن الغرابة، وعن مخالفة القياس، وعن تنافر الكلمات، وعن ضعف التأليف، وعن التعقيد اللفظي، وعن التعقيد المعنوي. وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، فمضى فقد الاحتراز عن واحد من الأمور السبعة الأولى انتفت الفصاحة، فتنتفي البلاغة؛ لتوقفها عليها. ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ في =

= دون الأسفل يصدق عليه أنه دون بالنسبة إلى الأعلى والأوسط بالضرورة. وأجيب بأن هذا الإيراد يدفعه ما في «ما» من معنى العموم؛ لأن المعنى: وهو ما إذا غير إلى أي مرتبة دون التحق بأصوات الحيوانات، فخرج الأعلى والأوسط؛ فإخما ليس كذلك؛ إذ من جملة ما دون الأعلى: الأوسط والأسفل، ومن جملة ما دون الأوسط: الأسفل، والتغير إلى واحد منهما لا يلحقه بأصوات الحيوانات. وأجيب أيضاً بأن المراد إلى مرتبة تحته بلا واسطة فإنه المتبادر عند الإطلاق. (دسوقي وتجريد)

(١) قوله: من غير إلخ: بيان للصعود بحسب الاتفاق، فهو على حذف «أي» التفسيرية، وعطف «الخواص» على ما قبله مرادف. وليس من ذلك -أي من الكلام الملحق بأصوات الحيوانات- ترك مراعاة اللطائف في مخاطبة البليد، بل ذلك الترك مما يجب على البليغ؛ لأن ترك اللطائف حينئذٍ من اللطائف. (في)

(٢) قوله: بحسب تفاوت إلخ: بأن يقتضي بعض المقامات تأكيداً واحداً مثلاً، وبعضها أكثر، أو في عددها قلة وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر. (تج)

(٣) قوله: ورعاية إلخ: أي الخصوصيات الاعتبارية، فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية، ورعاية ثلاثة أعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد. (دسوقي)

(٤) قوله: والبعد إلخ: كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال، وانتفى عنه الثقل بالكلية، وهناك كلام آخر مطابق، لكن فيه شيء يسير من الثقل لا يخرج عن الفصاحة، فالأول أعلى بلاغة من الثاني. (في)

(٥) قوله: وتتبعها إلخ: هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلى علم البديع. (مطول)

(٦) قوله: وإلى أن إلخ: وإلى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة. (أطول)

(٧) قوله: دون المتكلم: [لأن هذه الوجوه أصناف الكلام، فلا محالة تكون تابعة].

(٨) قوله: متصفاً بصفة: يعني أن هذه الوجوه ليست مما يجعل المتكلم متصفاً بصفة معهودة في العرف؛ إذ لا يقال عرفاً لمن يتكلم بما فيه تجنيس: «مجنس»، ولا لمن يتكلم بما فيه تطبيق أو ترصيع: «مطبق أو مرصع»، كما يقال عرفاً: «فصيح بليغ» للمتكلم بكلام فصيح أو بليغ، وهذا لا ينافي أنه يوصف بكونه مجنساً أو مرصعاً لغة. (من الدسوقي)

(٩) قوله: كلام بليغ: أي أي كلام بليغ يقصده؛ لأن النكرة الموصوفة تعم، نحو: «أكرم رجلاً عالماً» أي: أي رجل عالم كان، فتخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع

أن البلاغة في الكلام^(١) مرجعها أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها، كما يقال: «مرجع الجود إلى الغنى»، إلى الاحتراز عن الخطأ^(٢) في تأدية المعنى المراد وإلا لربما^(٣) أدى المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال، فلا يكون بليغا، وإلى تمييز الكلام الفصيح عن غيره وإلا لربما أورد^(٤) الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح، فلا يكون بليغا؛ لوجوب الفصاحة في البلاغة. ويدخل^(٥) في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها.

والثاني أي تمييز الفصيح^(٦) من غيره منه أي بعضه ما يبين أي يوضح في علم متن اللغة^(٧) كالغربة. وإنما قال: «متن اللغة»^(٨) أي معرفة أوضاع المفردات؛ لأن «اللغة» أعم^(٩) من ذلك، يعني: به^(١٠) يعرف تمييز السالم من الغربة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة، وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها عما يفتقر إلى تنقيح أو تخريج فهو غير سالم من الغربة. وبهذا تبين فساد ما قيل: إنه ليس في علم متن اللغة أن بعض الألفاظ^(١١) يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة، أو في علم التصريف كمخالفة القياس؛ إذ به يعرف^(١٢) أن «الأجلل» مخالف للقياس دون «الأجل»، أو في علم النحو كضعف التأليف، والتعقيد اللفظي^(١٣) أو يدرك^(١٤) بالحس كالتنافر؛ إذ به يعرف أن «المستشزر» متنافر دون «مرتفع»، وكذا تنافر الكلمات.

المصنف بـ«الكلام»، ولو قال بدل «الكلام»: «اللفظ» لم يحتج لذلك الاعتذار؛ لكون «اللفظ» شاملا للكلمة والكلام. وقيل: قيد بذلك؛ تبعا لما صنفه المصنف في «الإيضاح»؛ إشارة إلى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات، وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض.

(٦) قوله: تمييز الفصيح إلخ: هو بحسب التفصيل خمس تميزات بعدد المخالات بالفصاحة: أي تمييز الغريب من غيره، وتمييز المخالف للقياس من غيره، وتمييز المتنافر من غيره، وتمييز ما فيه التعقيد من غيره، وتمييز ضعف التأليف من غيره. (دسوقي)

(٧) قوله: متن اللغة: أي أصلها؛ لأن «المتن» يستعمل بمعنى الأصل. وقيل: سمي هذا العلم علم المتن؛ لأن «المتن» هو ظهر الشيء ووسطه وقوته، وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه، والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم -كالنحو مثلا- تعلقت بالألفاظ لا من حيث المعنى الموضوع له اللفظ، وما تعلق بالمعنى أقوى. (قي وتيج)

(٨) قوله: متن اللغة: [أي لم يقل: «علم اللغة» بل زاد لفظ «متن»].

(٩) قوله: أعم: [لأنه يطلق على جميع أقسام العلوم العربية].

(١٠) قوله: يعني به إلخ: جواب عما يقال: إن ظاهر كلام المصنف يقتضي أن علم متن اللغة يبين فيه أن هذا اللفظ مثل: «تكأكام» غريب، مع أنه لم يذكر في اللغة أصلا. وحاصل جواب الشارح: أن مراد المصنف بكون الغربة تبين في متن اللغة: أن بهذا العلم يعرف السالم من الغربة من غيره بمعنى من تتبع إلى آخر ما قال. (دسوقي)

(١١) قوله: بعض الألفاظ إلخ: فكيف يقول: إن تمييز السالم من غيره يبين في علم متن اللغة. (تج)

= تأدية المعنى المراد، كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال: كان الكلام غير بليغ، ولو كان فصيحاً. والاحتراز عن الغربة يكون بعلم اللغة، والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف، والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو، والاحتراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم، والاحتراز عن التعقيد المعنوي يكون بعلم البيان، والاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعاني، وأما الوجوه التي تورث الكلام حسنا زائدا فتعرف بالعلم البديع. إذا علمت ذلك تعلم أن مرجع البلاغة -أي الأمور التي يتوقف عليها حصول البلاغة- شيان: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، والاحتراز عن الأسباب المخلة بالفصاحة، وهذا الثاني يندرج تحته الاحتراز عن الأمور السبعة المذكورة. وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة إلى هذين العلمين؛ لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة، وعلم أن بعضه يدرك بعلوم أخرى، وبعضه بالحس وبعضه بمهذين العلمين: علم أن الحاجة ماسة إليهما. (علامة دسوقي)

(١) قوله: أن البلاغة في الكلام: جعل البلاغة مقيدا بقيد «الكلام»؛ تبعا لما في «الإيضاح». والأحسن تركه، حتى يعم البلاغة في المتكلم أيضا، لكن قيد بـ«الكلام»؛ للإشارة إلى أن رجوع بلاغة المتكلم للأمرين إنما هو بالتبع لرجوع بلاغة الكلام لهما، فتوقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما؛ لأن بلاغة المتكلم متوقفة على بلاغة الكلام؛ لأخذها في مفهومها، فإذا كانت بلاغة الكلام موقوفة عليهما كانت بلاغة المتكلم كذلك. (الدسوقي والتجريد)

(٢) قوله: الاحتراز عن الخطأ إلخ: ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي، حتى يقال: فكيف يصح قوله الآتي: «وما يحتجز به عن الأول فهو علم المعاني»؟ لأنه خطأ في كيفية التأدية، فالاحتراز عن التعقيد المذكور احتراز عن الخطأ في كيفية التأدية، لا في نفس التأدية. (عبد الحكيم بتوضيح)

(٣) قوله: وإلا لربما إلخ: أي إن لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغة بدون الاحتراز، أي مع الخطأ في التأدية، فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال، فلا يكون بليغا، وقد فرضناه بليغا، هذا خلف. وكذا العبارة الآتية، فتدبر، فقد زلّ فيه الأقدام. (عبد الحكيم)

(٤) قوله: وإلا لربما أورد إلخ: أي وإن لم يحصل التمييز -بأن لم يميز الفصيح وأتى بالكلام الفصيح اتفاقا- أمكن أن يؤتى به غير فصيح، فتنتفي البلاغة. وعبر وهنا بـ«أورد» وفي السابق بـ«أدى»؛ لأن الأداء يناسب المعنى، والإيراد يناسب الكلام. (من التجريد)

(٥) قوله: ويدخل إلخ: قيل: إنما احتج لذلك الاعتذار؛ لكونه قيد «التمييز» في كلام

(١٢) قوله: إذ به يعرف إلخ: لأن من قواعدهم أن المثلين إذا اجتمعا في كلمة، وكان الثاني منهما متحركا ولم يكن زائدا لغرض: وجب الإدغام. (تج)

(١٣) قوله: والتعقيد اللفظي: يرد عليه أن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور، كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين، كما سبق، وإذا لم يجب أن يكون مخالفة القانون النحوي، فكيف يبين في علم النحو؟ أحيب بأن تسبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لمخالفة الأصل فيها من تقدم أو تأخير مثلاً، ومخالفة الأصل -وإن جازت- توجب عسر الدلالة والتعقيد، والنحو يبين فيه ما هو الأصل وما هو خلاف الأصل، ويبين أن الأصل تقدم الفاعل على المفعول، وتقدم المفعول خلاف الأصل، وحينئذ فالنحو يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل. (قي)

(١٤) قوله: أو يدرك إلخ: عطف على «يبين»، أي ومنه تمييز يدرك متعلقه -وهو التنافر- بالحس، كما يدل عليه قوله: «إذ به يدرك إلخ». (تج)

وهو أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس، فالضمير عائد إلى «ما»، ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سهواً
أي التعبير الذي بين متعلقه
 سهواً ظاهرًا، ما عدا التعقيد المعنوي؛ إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره، فعلم أن
تعليل لاستثناء التعقيد المذكورة
 مرجع البلاغة بعضه مبيّن في العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس^(١).
هو العزابة والحنافة للقياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي
 وبقي^(٢) الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد؛ والاحتراز عن التعقيد المعنوي، فمست الحاجة إلى علمين مفيدين لذلك،
هو بعض المرجع الثاني، أي تمييز الفصح عن غيره
 فوضعوا علم المعاني للأول^(٣)، وعلم البيان للثاني وإليه أشار بقوله: وما يحترز به^(٤) عن الأول أي الخطأ في تأدية المعنى المراد، علم
للاحتراز عن التعقيد
 المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان، وسمّوا هذين العلمين علم البلاغة؛ لمكان^(٥) مزيد اختصاص لهما^(٦) بالبلاغة،
أي المعاني والبيان
 وإن كانت البلاغة تتوقف^(٧) على غيرهما من العلوم، ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر، فوضعوا لذلك علم البديع،
كالصرف والنحو واللغة
 وإليه أشار بقوله: وما يعرف به وجوه التحسين^(٨) علم البديع، ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في
من حيث رجوعها إلى تمييز الفصح من غيره
 ثلاثة فنون. وكثير من الناس يسمّي الجميع^(٩) علم البيان، وبعضهم يسمي الأول علم المعاني، والأخيرين يعني البيان والبديع علم
هذا طريق ثالث
 البيان، والثلاثة^(١٠) علم البديع، ولا يخفى^(١١) وجوه المناسبة.

أي وبعضهم يسمي الثلاثة

الفن الأول: علم المعاني

قدّمه على علم البيان؛ لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال - وهو مرجع^(١٢) علم المعاني -
غلة لكون المعاني من البيان بمنزلة المفرد من المركب
 والمفرد مقدم على المركب طبعاً، فقدم وضعاً

(٩) قوله: تتوقف إلخ: وإنما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيشة على عدة علوم؛ لأن هذين العلمين لا يحثان إلا على ما يتعلق بالبلاغة. (دسوقي)
 (١٠) قوله: وجوه التحسين: أي الطرق والأمور التي يحصل بها تحسين الكلام. (دسوقي)
 (١١) قوله: يسمّي الجميع إلخ: هذا طريق آخر غير الطريق الأول؛ لأن الطريقة الأولى أن يسمى الفن الأول بعلم المعاني، والثاني بالبيان، والثالث بالبديع. والطريقة الثانية أن تسمى الثلاثة - أي المعاني والبيان والبديع - كلهم بعلم البيان.
 (١٢) قوله: والثلاثة إلخ: ظاهر قول المصنف يدل على أن قوله: «والثلاثة إلخ» من تمة الطريقة الثالثة، فيكون حاصله: أن الطريقة الثالثة أن تسمى الأول بالمعاني والأخيرين بالبيان، وتسمى الثلاثة بالبديع. وقيل: تقديره: «وبعضهم يسمي الثلاثة علم البديع»، فعلى هذا يكون قوله: «والثلاثة إلخ» طريقاً رابعاً، وليست من تمة الطريقة الثالثة.
 (١٣) قوله: ولا يخفى: أما وجه تسمية الأول «المعاني»؛ فلا أنه يعرف به المعاني التي يصاغ لها الكلام، المسماة بخواص التركيب. وتسمية الثاني «البيان»؛ فلا أنه يعرف به بيان إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء. وتسمية الثالث «البديع»؛ فليلفت فيه عن المحسنات، ولا خفاء في بداعتها، وإما لأنه لما لم يكن له مدخل في تأدية المعنى المراد الموضوع له الكلام صار أمراً مبتدعاً، أي زائداً. وأما تسمية الجميع «البيان»؛ فلا أن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير، ولا خفاء في تعلق الفنون به، أي بالكلام الفصيح المذكور تصحيحاً وتحسيناً. وأما وجه تسمية الأخيرين «البيان» فلتعلقهما بالبيان، أي المنطق الفصيح، أو لتغليب الفن الثاني على الثالث. وأما تسمية الجميع بالبديع فليدعاة مباحثتها أي حسناتها، أو لأنه يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل المراد. (ملخص دسوقي وتجريد)
 (١٤) قوله: وهو مرجع إلخ: الضمير للرعاية، وتذكير الضمير باعتبار الخبر. والمراد بالمرجع ههنا: الفائدة والثمرة، لا ما يتوقف عليه الشيء، كما مر سابقاً في قول المصنف: «فعلم أن مرجع البلاغة إلخ»؛ إذ لا يتوقف علم المعاني وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة؛ إذ يمكن أن يوجد في شخص ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربي من حيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصدتها، فقد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية. (من قتي وتج)

(١) قوله: فقد سهواً إلخ: لأن مقتضاه أن كل ما عدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس، وليس كذلك، بل المدرك بالحس بعض ما عداه لا جميعه، ويحتمل أن وجه السهو أنه يوهى أن التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة؛ لأنه قال: ما عدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس، أي وأما هو فلا يدرك بالحس، وهو محتمل لإدراكه بالعلوم السابقة، وحينئذ فلا يكون محتاجاً لعلم البيان ليبان التعقيد المعنوي، مع أننا بصدد بيان الحاجة إليه لبيان التعقيد. (دسوقي)
 (٢) قوله: فعلم: أي بعض مرجعها وهو تمييز الفصح من غيره. (دسوقي)
 (٣) قوله: بالحس: [وهو التنافر، سواء كان في الحروف أو في الكلمات].
 (٤) قوله: وبقي: أي من المرجع الاحتراز عن الخطأ إلخ، فإنهما غير مبينين في علم من علوم المذكورة ولا مدركين بالحس، فمست إلخ. (دسوقي)
 (٥) قوله: للأول: [للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد].
 (٦) قوله: وما يحترز به إلخ: لما كان الأمر الأول الاحتراز عن الخطأ فصار معنى قول المصنف: «وما يحترز به عن الأول إلخ» أن علم المعاني يحترز به عن الاحتراز عن الخطأ، وهو كما ترى، فأشار الشارح إلى دفعه في تفسير لفظ «الأول» بأن المراد من الأول أول الأمرين الباقيين الذين احتج إلى الاحتراز عنهما، أي الخطأ لا الاحتراز عن الخطأ، كما صرح في «المطول».
 (٧) قوله: لمكان إلخ: [مصدر من «الكيونة»، وهي التحقق والوجود]. أورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغة - كما مر - شيان: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وتمييز الفصح عن غيره، والشيء الأول إنما يكون بعلم المعاني ولا يشاركه فيه غيره من العلوم، فلا يظهر بالنسبة إليه التعبير بمزيد. والشيء الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والنحو، فلا زيادة له عن غيره. وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله: «مزيد اختصاص لهما» أي لجموعهما، لا لكل منهما. وعن الثاني بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور، بخلاف النحو مثلاً؛ فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز، بل ذلك حاصل منه تبعاً، والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ إعراباً وبناءً. (من الدسوقي)
 (٨) قوله: اختصاص لهما: على أن البلاغة إنما يتحقق عندهما - أي عند المعاني والبيان - ويتم بهما، والعبرة للجزء الأخير. (أبو القاسم)

معتبرة^(١) في علم البيان، مع زيادة شيء آخر، وهو إيراد المعنى الواحد^(٢) في طرق مختلفة.

وهو علم^(٣) أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية^(٤)، ويجوز^(٥) أن يراد به نفس الأصول والقواعد^(٦) المعلومة، ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات، قال: يعرف به أحوال اللفظ العربي أي هو علم يستنبط منه^(٧) إدراكات جزئية، هي معرفة كل فرد فرد من العلم في الكليات أي في إدراك الجزئيات ولم يقل: «يعلم»

جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم. وقوله: التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، إشارة إلى أن الاستغراق عربي، وأن المراد: إسكان المعرفة لا المعرفة بالفعل أي بتلك الملكة أو بالأصول والقواعد

احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة، مثل: الإلعال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه^(٨) في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما^(٩) مما يكون بعد رعاية المطابقة، والمراد: أنه علم به يعرف هذه

الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال؛ لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان؛ إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيشة^(١٠).

والمراد بأحوال اللفظ: الأمور العارضة^(١١) له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. ومقتضى الحال^(١٢) في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في «المفتاح»، وصرح به في شرحه، لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة «المفتاح» وغيره، وإلا لما صح^(١٣) القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال؛

بالعلم: الأصول والقواعد. وللسببية إن جرينا على أن المراد به: الملكة، أي يستخرج بسبب هذه الملكة إدراكات إلخ. (تجريد البنائي)

(٨) قوله: مما لا بد منه: أي على وفق الوضع، فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الأمور لا يتوقف أداء أصل المعنى عليه، كالإدغام؛ إذ لو قال: «زيد أحلل» كان مؤدياً لأصل المعنى. (تجريد)

(٩) قوله: ونحوهما: اعترض بأن المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال، فلا يخرج عن التعريف؟ والجواب: أن المراد من المحسنات البديعية: ما لم يقتضها الحال، وإلا فلا تخرج من التعريف، بل تكون داخلة فيه بالحيشة المرادة، لأنها من أفراد المعرفة. (قي بتغير ما)

(١٠) قوله: والمراد: جواب عما يقال: إن قول المصنف: «يعرف به حال اللفظ العربي» يتبادر منه أن المراد من المعرفة: أعم من التصور والتصديق؛ لأن المعرفة يشتملها، فتصور أحوال اللفظ - كالتعريف والتنكير والتأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك - يدخل في علم المعاني، مع أن تصور هذه الأحوال ليس بشيء من علم المعاني. وحاصل الجواب: أن المراد من المعرفة: المعرفة التصديقية، وحينئذ فمعنى كلام المصنف: أنه علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال. هذا محصل كلام الشارح، كما يرشد إليه ما بعد، لكنه لو عرّب «التصديق» لكان أصح في مقصوده. (مأخوذة من الدسوقي)

(١١) قوله: من هذه الحيشة: يعني أن علم المعاني لا يعلم به أحوال اللفظ من حيث كونه مطابقاً لمقتضى الحال، بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة كونه حقيقة أو مجازاً، فقد خرج البيان من المعاني. (ملخص)

(١٢) قوله: الأمور العارضة إلخ: أي فالمراد بأحوال اللفظ: مقتضيات الأحوال، وليس المراد بالأحوال الأمور الداعية التي أضيف إليها المقتضى كالإنكار؛ لأن تلك ليست أحوالاً للفظ، بل للمخاطب. (تجريد)

(١٣) قوله: ومقتضى الحال إلخ: حاصله: أن الحال هو الإنكار مثلاً، ومقتضاه هو الكلام الكلي المؤكد، واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوي على التأكيد المخصوص، وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة؛ لأن اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه في التأكيد المخصوص طابق الكلام الكلي بمعنى أنه صار فرداً من أفرادها، وعلى هذا معنى كلام المصنف أنه علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث إن بها يصير اللفظ مطابقاً، أي فرداً من أفراد مقتضى الحال. (دسوقي)

(١٤) قوله: وإلا لما صح إلخ: أي وإن لم ترد بمقتضى الحال الكلام الكلي، بل أردنا به الكيفيات - كما هو ظاهر «المفتاح» - لما صح القول بأنها - أي تلك الكيفيات - أحوال. (دسوقي)

(١) قوله: معتبرة إلخ: أي على جهة الشرطية؛ لأن الرعاية المذكورة شرط لاعتداد ثمرة البيان، وهي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء، فلا يعتد بثمرة البيان ما لم يوجد رعاية المطابقة لا على جهة الجزئية؛ لأن رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا جزء منه، ولا فائدة له؛ لأن البيان ليس مركباً من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق، ولا يترتب على البيان الرعاية المذكورة، فظهر أن الرعاية ليست جزءاً للبيان ولا فائدة له، فتكون معتبرة في البيان على جهة الشرطية. (مل)

(٢) قوله: المعنى الواحد: كتبوت الجود لزيد، فإنك تعبر عنه تارة بقولك: «زيد سخي»، وتارة بقولك: «زيد كثير الرماذ»، وتارة بقولك: «زيد هزيل الفصيل»، وتارة بقولك: «رأيت بحراً في الحمام» وقد رأيت زيدا. (دسوقي)

(٣) قوله: وهو علم: قال الشارح في «المطول»: بيان ذلك أن واضع هذا الفن مثلاً وضع عدة أصول مستنبطة من تراكم البلغاء تحصل من إدراكها وممارستها قوة بما يتمكن الإنسان من استحضارها والاتفات إليها وتفصيلها متى أريد، وهي العلم، ألا ترى أنك إذا قلت: «فلان يعلم النحو»، لا تريد أن جميع مسائله حاضرة في ذهنه، بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية هي مبدأ تفاصيل مسائله، بما يتمكن من استحضارها، ويجوز أن تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد؛ لأنه كثيراً ما يطلق عليها، انتهى. فلمعلم أنه يجوز إطلاق «العلم» على كلا المعنيين.

(٤) قوله: إدراكات جزئية: إن قلت: «الإدراك» لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية، والذي يتصف بهما إنما هو المدرك، كالإنسان وزيد، وحينئذ فالمناسب أن يقال: «يقتدر بها على إدراك الجزئيات»؟ وأجيب: بأن في الكلام حذف مضاف، أي: يقتدر بها على إدراك مدركات جزئية. وقد يقال: لا حاجة لذلك؛ لأن إدراك الجزئي جزئي حقيقي؛ لأن جزئية المدرك - بالفتح - تستلزم جزئية الإدراك. (دسوقي)

(٥) قوله: ويجوز إلخ: يفهم من كلامه أن «العلم» مشترك، ولا يضر وقوعه ههنا في التعريف؛ لصحة إرادة كل من معنيه، ومنع وقوع المشترك في التعريف إذا لم يصح إرادة كل من معانيه. ثم تصدير الشارح بالمعنى الأول وتصدير المعنى الثاني بـ «يجوز» يقتضي أن الثاني مرجوح، والراجح الأول، مع أن الأمر ليس كذلك؛ لأن إطلاق «العلم» على المسائل كثير شائع، وإطلاقه على الملكة قليل، مع أن المناسب بقوله الآتي: «وينحصر في ثمانية أبواب» هو المعنى الثاني؛ لأن المنحصر في الأبواب إنما هو الأصول لا الملكة. (من الدسوقي)

(٦) قوله: والقواعد: [أشار به إلى أن إطلاق «العلم» على القواعد المعلومة كإطلاق «الخلق» على «المخلوق»].

(٧) قوله: يستنبط منه: أي يستخرج منه. ولفظة «من» للتعدية إن جرينا على أن المراد

لأنها عين^(١) مقتضى الحال، وقد حققنا ذلك في الشرح. وأحوال الإسناد^(٢) أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من

الباء داخلة على المقصور عليه

الاعتبارات الراجعة^(٣) إلى نفس الجملة، وتخصيص «اللفظ» بـ «العربي» مجرد اصطلاح^(٤)؛ لأن الصناعة^(٥) إنما وضعت لذلك.

لأن المراد من «العلم»: حملة المسائل، ولا يطلق على كل واحد منها.

وينحصر المقصود^(٦) من علم المعاني في ثمانية أبواب انحصار الكل في الأجزاء، لا الكلي في الجزئيات، وإلا لصدق علم المعاني

«من» نعتية إن كان المراد من المعاني: ما يشيل نعره ومسائله ووجه الانحصار والتنبيه. وبما لو كان المراد منه: المسائل فقط

على كل باب. أحوال^(٧) الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه،^(٨) وأحوال المتعلقات الفعل^(٩)، والقصر^(١٠)، والإنشاء^(١١).

لأن الكلي يصدق على كل واحدة من جزئياته

والفصل والوصل،^(١٢) والإيجاز والإطناب والمساواة، وإنما^(١٣) انحصر فيها؛ لأن الكلام إما خبر، أو إنشاء؛ لأنه لا محالة^(١٤) يشتمل^(١٥)

أي الكلام

فيكون لأحواله باب مختص

أي النسبة، ذكر باعتبار الخبر

على نسبة تامة بين الطرفين، قائمة بنفس المتكلم^(١٦)، وهو تعلق أحد الشئيين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه، سواء كان إيجابا أو

فلذلك التعلق

أي التعلق

المسند

أي المسند إليه

عرجت النسبة الناقصة كالنقيدية والتوصيفية

سلبا أو غيرهما كما في الإنشائيات. وتفسيرها بـ «إيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه» خطأ في هذا المقام؛ لأنه لا يشمل

أي التقسيم إلى خبر وإنشاء

المطلق خبرا كان أو إنشاء

إذ لا إيجاب ولا سلب فيها بحسب الوضع وإن لزمه

النسبة التي في الكلام الإنشائي فلا يصح التقسيم، فالكلام إن كان نسبته^(١٧) خارج^(١٨) في أحد^(١٩) الأزمنة الثلاثة، أي يكون بين

أي النسبة الخارجية

أي تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء

تفرع على النفي

الطرفين في الخارج^(٢٠) نسبة ثبوتية أو سلبية، تطابقه أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيين^(٢١) أو سلبيين، أو لا تطابقه

بمعنى لكيفية التطابق

المفهومة من الكلام

(١٠) قوله: وإنما إلخ: إنما قدر ذلك إشارة إلى أن قول المصنف: «لأن الكلام إلخ» علة
لخذف معلوم مما سبق.

(١١) قوله: لأنه لا محالة: هو مصدر ميمي بمعنى التحول، وهو اسم «لا»، وخبره محذوف
أي «موجودة»، والجملة معترضة بين اسم «إن» وخبرها، وهو «يشتمل»، مفيدة لتأكيد
الحكم، أي لأن الكلام يشتمل على نسبة، ولا تحول عن ذلك موجود، أي لا بد من
ذلك. (دسوقي)

(١٢) قوله: يشتمل: [اشتمال الكل على الجزء؛ لأن أجزاء الكلام: المسند إليه، والمسند،
والإسناد]

(١٣) قوله: قائمة بنفس المتكلم: اعلم أن النسب ثلاثة: كلامية وذهنية وخارجية، فالأولى
تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام، وتصورها وحضورها في ذهن المتكلم هو
النسبة الذهنية، وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية، فالأولى والثالثة قائمة
بأحد الطرفين، والثانية قائمة بذهن المتكلم.

إذا علمت هذا فقول الشارح: «قائمة بنفس المتكلم» محل النظر؛ لاقتضائه قيام
النسبة الكلامية بنفس المتكلم. وقد يجاب بأن المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم:
إدراكها لها، لا أنها صفة للنفس متحققة فيها، فهو قيام علم وإدراك كسائر المعلومات،
لا قيام تحقق بقيام البياض بزيده. وبهذا اندفع أيضا ما يترأى من التناهي بين قوله: «قائمة
بنفس المتكلم» المقتضي لقيامها بنفسه، وقوله: «وهي تعلق إلخ» المقتضي لقيامها بأحد
الطرفين. (ملخص الدسوقي)

(١٤) قوله: نسبته: أي للنسبة المفهومة منه الحاصلة في الذهن. (قي)

(١٥) قوله: خارج: المراد بالخارج: النسبة الخارجية الثابتة للطرفين، مع قطع النظر عما يفهم
من الكلام، وإنما سمى المصنف النسبة الخارجية خارجا؛ لوقوعها في الخارج. (تجريد وغيره)

(١٦) قوله: في أحد إلخ: أي واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية في أحد الأزمنة
الثلاثة. وأفاد الشارح بهذا دفع ما يتوهم من أن الأخبار الموجبة المستقبلية - نحو:
«سيقوم زيد» - كلها كاذبة؛ إذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها، وأن الأخبار
السلبية المستقبلية كلها صادقة؛ لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجية. وحاصل الدفع:
أن المعتر بوث النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة، فإن كانت ماضوية اعتبر ثبوت
الخارجية في الماضي، وإن كانت حالية اعتبر ثبوتها في الحال، وإن كانت مستقبلية اعتبر
ثبوتها في المستقبل. (دسوقي)

(١٧) قوله: في الخارج: المراد بالخارج هنا: الواقع ونفس الأمر، فهو غير الخارج في كلام
المصنف؛ لأن المراد به النسبة الخارجية، كما علمت. وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن
المصنف أطلق «الخارج» وأراد به الواقع فيه، وهو النسبة الخارجية. (قي)

(١٨) قوله: بأن يكونا ثبوتيين: نحو: قائم، والحال أنه غير قائم في الواقع. (قي)

(١) قوله: لأنها عين إلخ: أي فحينئذ يلزم اتحاد المطابق -بالمفتح، وهو مقتضى الحال -
والمطابق بسببه، وهو أحوال اللفظ، وأما المطابق -بالكسر- فهو اللفظ، فقولك مثلا:
«إن زيدا قائم» للمتكلم طابق بسبب ما فيه من التأكيد مقتضى الحال، وهو التأكيد،
واتحاد المطابق والمطابق بسببه محال. وقد يقال: مقتضى الحال الكيفيات الكلية، والمراد
هنا بالأحوال: الكيفيات الجزئية، فلا يلزم اتحادها، تأمل. (قي وتج)

(٢) قوله: وأحوال الإسناد إلخ: هذا جواب عما يقال: إن قول المصنف: «يعرف به
أحوال اللفظ العربي» غير شامل لأحوال الإسناد كالتأكيد وعدمه والقصر والإيجاز والحقيقة
العقلية؛ فإن هذه ليست من أحوال اللفظ، بل من أحوال الإسناد، وهو غير لفظ،
فيتقضي أن هذه الأحوال لا تعرف بعلم المعاني، وأن البحث عن تلك الأحوال ليس من
مسائل ذلك الفن، مع أنه منها؟ وحاصل الجواب: أن هذه المذكورات وإن كانت أحوالا
وأوصافا للإسناد إلا أن الإسناد جزء للجملة، فتكون المذكورات أحوالا للجملة
بالواسطة، فمراد المصنف من قوله: «يعرف به أحوال اللفظ» أعم من أن يعرف مباشرة أو
بواسطة. (علامة دسوقي)

(٣) قوله: الراجعة إلخ: لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل. (دسوقي وتجريد)
(٤) قوله: مجرد اصطلاح: أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب، ولا يصح أن
يكون تخصيص اللفظ بالعربي لإخراج غير العربي؛ لأن أحوال اللفظ الغير العربي أيضا بما
يطابق اللفظ مقتضى الحال وبما يرتفع شأنه، لكنهم توافقوا على التعرض للبحث عن
أحوال اللفظ العربي دون غيره. (من قي وتج)

(٥) قوله: لأن الصناعة إلخ: الأولى «ولأن الصناعة» فيكون خبرا ثانيا. حاصله: أن
الصناعة إنما وضعت وأسست للبحث عن اللفظ العربي؛ لأن مقصود مدونه إنما هو
معرفة أسرار القرآن، وهو عربي، وإن كان يمكن جريانا في كل لغة. (قي وتج)

(٦) قوله: المقصود: هذا بدل من الضمير في «ينحصر» العائد على «علم المعاني»، لا أنه
الفاعل، حتى يلزم المصنف حذف الفاعل. وزاد الشارح ذلك لإخراج التعريف وبيان
الانحصار والتنبيه؛ فإنما من العلم، وليست من المقصود منه، فلو لم يزد المقصود لفسد
الحصر؛ لكون هذه الأمور الثلاثة ليست من الأبواب الثمانية. والحاصل: أن المراد بعلم
المعاني هنا: ما يشمل مسائله وتعريفه، وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي. وبالمقصود منه:
مسائله التي اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية. (قي)

(٧) قوله: أحوال إلخ: هو بالرفع خبر محذوف أي «أولها»، وكذا في البواقي. أو بالنصب
على أنه مفعول محذوف أي «أعني». وبالجر على أنه بدل بعض لا لثمانية أبواب.

(٨) قوله: متعلقات الفعل: أي أو ما في معناه، وإنما اقتصر عليه؛ لأنه الأصل. (دسوقي)

(٩) قوله: والقصر: إنما لم يقل: «أحوال القصر»، وكذا ما بعده؛ لأنها في نفسها أحوال،
فلو ذكر لزم إضافة الشيء إلى نفسه، لكنه يتنقض بـ «الإنشاء». (تجريد)

بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية، أو بالعكس^(١)، فخير أي فالكلام خبر^(٢)، وإلا بيان لعدم المطابقة

أي وإن لم يكن^(٣) لنسبته خارج كذلك **فإنشاء**، وتحقيق ذلك أن الكلام^(٤) إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ، ويكون أي الخارج تطابقه السمة أو لا تطابقه، فهو إنشاء

اللفظ موجدًا لها من غير قصد^(٥) إلى كونه دالًّا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشئين، وهو الإنشاء، أو يكون نسبته بحيث يقصد أي الفرق بين الخبر والإنشاء سواء كان أو إنشاء أي تفهم

أن لها نسبة خارجية تطابقها أو لا تطابقها فهو الخبر؛ لأن النسبة^(٦) المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد وأن تكون^(٧) بين

الشئين، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك، أو سلبية بأن لا يكون أي الموضوع والمحمول

هذا ذاك. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد قائم»، فإن نسبة القيام مثلاً حاصلة لزيد قطعاً^(٨)، سواء قلنا: إن النسبة من الأمور الخارجية، استدلّال على النسبة الخارجية كما عند أهل السمة، بل من الاعتبارات أي المتحققة في الخارج عن الذهن

أو ليست منها، وهذا^(٩) معنى وجود النسبة الخارجية.

والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد. والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو ما في معناه كالمصدر، واسمي أي اصطلاحاً أي كل ما يفهم منه معنى الفعل

الفاعل والمفعول، وما أشبه ذلك. ولا وجه^(١٠) لتخصيص هذا الكلام بالخبر، وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل هو الباب الأول هو الباب الثاني هو الباب الثالث هذا باب رابع أي بين المسند والمتعلقات

جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إما زائد^(١١) على أصل المراد لفائدة احتراز به عن التطويل، على أي بقوله: «الفائدة» وكذا عن الحشو

أنه^(١٢) لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ، أو غير زائد، هذا كله ظاهر، لكن لا طائل تحته؛ لأن جميع ما ذكره من القصر، والفصل هو الفصل سادس هذا باب سادس أي دليل المحصر أعني: «والخبر إلخ» أعني: الإطناب

لا حاجة ولا ثمرة

(١) قوله: أو بالعكس: كقولك: «ليس زيد قائماً»، وكان زيد في الواقع قائماً. (دسوقي)

(٢) قوله: فالكلام خير: أي من حيث احتماله للصدق والكذب كما أنه قضية ومسألة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث إنه مشتمل على الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه، فالذات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات. وإنما

قدر الشارح «فالكلام»؛ لأن جواب الشرط يكون جملة. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: وإن لم يكن إلخ: اعلم أن الكلام المنفي إذا كان فيه قيد أو قيود كان النفي متوجها للقيد أو القيود في الغالب، إذا علمت هذا فاعلم أن في كلام المصنف مقيداً -وهو

النسبة-، وقيدتين -وهما: الخارج، والمطابقة وعدمها- ففي كلام المصنف: «ولا» النفي راجع إما إلى مجموع القيدتين، أو إلى القيد الأول -أعني الخارج- بقرينة ما اشتهر أن

لا خارج للإنشاء، فيكون مدار الفرق بين الإنشاء والخبر عدم الخارج في الإنشاء وتحقيقه في الخبر، وإما يكون النفي راجعاً إلى القيد الثاني -أعني تطابقه إلخ- فيكون المعنى أن

في الخبر يقصد مطابقته أو لا مطابقته، وفي الإنشاء لا يقصد، فيكون مدار الفرق القصد في الخبر وعدمه في الإنشاء، ويشير إلى المعنى الثاني كلام الشارح فيما بعد، كما سيأتي.

(خلاصة الدسوقي والتجريد)

(٤) قوله: أن الكلام: حاصله أن للإنشاء أيضاً نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه، والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة في الخبر، وعدم قصد ذلك في الإنشاء.

وفي قوله: «وتحقيق إلخ» إشارة إلى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج، والإنشاء لا خارج له كلام ظاهري خلاف التحقيق.

والحق عندي على ما قال بعض الأعلام: إن المراد من التطابق وعدم التطابق: إن كان التطابق بين النسبة الكلامية والخارجية وعدم التطابق بينهما فلا شك أن ذلك

متحقق في الإنشاء أيضاً، كما في «هل زيد قائم»؛ فإن النسبة الكلامية فيه طلب الفهم من المخاطب، والنسبة الخارجية له الطلب النفسي للفهم، فإن كان الطلب النفسي ثابتاً

للمتكلم في الواقع، كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق، وقس عليه سائر الإنشاءات. وإن كان

المراد من تطابق النسبة للخارج: الحكاية عما هو ثابت في الواقع فظاهر أنه لا يوجد في الإنشاءات؛ لأن النسب الإنشائية ليست بحكاية عن النسبة الثابتة في نفس الأمر، بل

محضرة، فيتربط عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو نحو ذلك، وحينئذ فالنسب الإنشائية لا خارج لها تطابق ذلك النسبة له أو لا تطابقه. (ملخص الحواشي)

(٥) قوله: من غير قصد: هذا لا ينافي أن الإنشاء له نسبة خارجية؛ لأن نفي القصد إلى كونه دالاً على النسبة الواقعية لا يستلزم نفي حصول تلك النسبة. (قي)

(٦) قوله: لأن النسبة: [علة لما تضمنه قوله: «أو تكون نسبته»].

(٧) قوله: لا بد وأن تكون: الواو زائدة في متعلق اسم «لا»، والأصل: «لا بد أن يكون»، أي: لا بد من أن يكون، أي لا غنى عن أن يكون إلخ. وخبر «لا» محذوف، أي:

«حاصل»، وجعل الخبر «أن يكون» غير ظاهر. (تجريد)

(٨) قوله: قطعاً: يعني وإن قطعنا النظر عن إدراك الذهن وحكمه. أو يكون القطع بمعنى الجزم، والمناسب لسياق الكلام الأول. (قي)

(٩) قوله: وهذا إلخ: أي معنى وجود النسبة الخارجية، وجودها في الواقع بين الشئين، وليس المراد بوجودها: أنها متحققة في الخارج والعيان، كيباض الجسم، فمعنى الخارج الذي

نسبت إليه النسبة: خارج الذهن يعني الواقع ونفس الأمر، وليس بمعنى الأعيان، أي الأشياء المعينة المشاهدة. (تج)

(١٠) قوله: ولا وجه إلخ: قال الشارح في «المطول»: لأن الإنشاء أيضاً لا بد له مما ذكره، وقد يكون لمسنده أيضاً متعلقات. قال في «الأطول»: وفيه أن انتفاء الاختصاص لا ينفي

وجه التخصيص؛ إذ رب مشترك يخص في البيان ببعض لنكتة، والنكتة هنا: أن القوم بحثوا عن المسند إليه والمسند الخبرين، وكذا عن متعلقات الفعل والقصر، وتركوا

الإنشائيات على المقايضة، ولذا قدموا هذه الأبواب على الإنشاء. وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الخبر أكثر ومزايه أوفر.

على أن بعض المحققين على أنه لا إنشاء إلا وهو في الأصل خبر صار إنشاء بنقل، كما في «بعت»، أو حذف، كما في «اضرب» فإن أصله: «تضرب»، أو بزيادة، كما في «لتضرب» و«لا تضرب»؛ فإن أصلهما: «تضرب»، وهو الخبر، إلى غير ذلك. (هكذا في التجريد)

(١١) قوله: إما زائد: [هذا باب سابع، وإذا ضم معها باب الإنشاء صارت الأبواب ثمانية، وهو المطلوب].

(١٢) قوله: على أنه إلخ: «على» للاستدراك، أي لكن لا حاجة إليه أي إلى ذلك القيد، =

والوصل، والإيجاز ومقابلته إنما هي من أحوال الجملة^(١) أو المسند إليه أو المسند^(٢)، مثل: التأكيد والتقديم والتأخير، وغير ذلك. فالواجب في هذا المقام^(٣) بيان سبب إفرادها وجعلها^(٤) أبواباً برأسها، وقد لخصنا ذلك في الشرح^(٥).

تنبيه^(٦) على تفسير^(٧) الصدق والكذب الذي قد سبق^(٨) إشارة^(٩) ما إليه في قوله: «تطابقه أو لا تطابقه».

اختلف^(١٠) القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب^(١١) في تفسيرهما، فقل: **صدق الخبر مطابقتها أي مطابقة حكمه^(١٢)**

للوواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري، وكذبه أي كذب الخبر **عدمها أي عدم مطابقتها للواقع^(١٣)**، يعني أن الشيتين

الذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد أن يكون بينهما نسبة في الواقع، أي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام، فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج - بأن تكونا^(١٤) - ثبوتيتين أو سلبيتين - صدق، وعدمها - بأن تكون^(١٥) - إحداها ثبوتية والأخرى سلبية - كذب.

أريد به المعنى الاصطلاحي فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل، فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف، أي: دالٌّ أو مشتملٌ على تفسير... وقد يقال: إنه يتعين الثاني؛ لأنه - أي «التنبيه» - وإن كان في الأصل مصدرًا، إلا أنه انسلخ عن المصدرية، وجعل اسماً للألفاظ المخصوصة. (دسوقي)

(٨) قوله: قد سبق: [في حواشي «المطول»: الأظهر أنه سماه تنبيهاً؛ لأنه في حكم البديهي، فليس به كبير احتياج إلى الدليل.]

(٩) قوله: إشارة: حيث قال: «تطابقه أو لا تطابقه»، فأفاد أن الكلام الخبري إما أن توجد فيه المطابقة أو لا، ولا شك أن المطابقة هي الصدق، وعدمها هو الكذب، فقد تقدم ذات الصدق وذات الكذب، وإن لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بمذنبين الاسمين، فقد سبق ذكرهما في الجملة، أي باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميهما. (في وتحريد)

(١٠) قوله: اختلف إلخ: حاصله أن العلماء اختلفوا في الخبر هل ينحصر في الصادق والكاذب، وبه قال الجمهور والنظام، أو لا ينحصر، بل فيه ما ليس بصادق ولا كاذب، وبه قال الجاحظ، والقائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب، فالجمهور فسروهما بتفسير، والنظام فسرها بتفسير آخر. (في)

(١١) قوله: في الصدق والكذب: اعترض عليه بأن الخبر ليس محصوراً في الصدق والكذب، بل في الصادق والكاذب. وأجيب بتقدير مضاف إما قبل لفظ «الخبر» أي: «بانحصار صفة الخبر»، أو قبل لفظ «الصدق» أي: «في ذي الصدق وذي الكذب». (كذا في الدسوقي والتحريد)

(١٢) قوله: أي مطابقة حكمه: الحق أن المقصود بهذا التفسير: هو الإيماء إلى أن المطابقة وعدمها صفة للحكم أولاً وبالذات، وبواسطة يتصف الخبر بمهما؛ لأن الخبر عبارة عن اللفظ، وهو لا يتصف بالمطابقة حقيقة. (جلي)

(١٣) قوله: للواقع: أورد على تعريف الصدق والكذب المبالغة، «كجئتكم اليوم ألف مرة؛ فإنما يصدق عليها حد الكذب وليست بكذب. والجواب: أن المبالغ إن قصد ظاهر الكلام فكذب، وإن قصد معنى مجازياً، - كالكثرة في المثال - فصدق؛ لمطابقة المعنى المراد للواقع، فالمراد: مطابقة المعنى المراد لا الوضعي. (تحريد)

(١٤) قوله: بأن تكون إلخ: أي مصورة بأن تكونا ثبوتيتين، كما في «زيد قائم»، وقد حصل القيام له في الواقع.

(١٥) قوله: أو سلبيتين: كما في قولك: «زيد ليس بقائم»، ولم يحصل له قيام في الواقع. (دسوقي)

(١٦) قوله: بأن تكون إلخ: كما إذا قيل: «زيد قائم»، ولم يحصل له قيام في الواقع. أو قلت: «زيد ليس بقائم»، وقد حصل له القيام في الواقع، فللكذب صورتان، كما أن =

= وهو قوله: «لفائدة»، وذلك لأن الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال، ومتى كان مطابقاً لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة، ومتى كان زائداً لا لفائدة فلا يكون بليغاً. وأجيب بأن الغرض: التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ في مفهوم الإطناب، ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه. (دسوقي وجلي)

(١٧) قوله: من أحوال الجملة: هذا بالنظر للفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة إذا تعلقت بجملة.

(١٨) قوله: أو المسند إليه أو المسند: هذا بالنظر للقصر والإطناب ومقابلته إذا تعلقت بمفرد. (دسوقي)

(١٩) قوله: في هذا المقام: أي مقام حصر المقصود من علم المعاني في الأبواب الثمانية. (دسوقي)

(٢٠) قوله: وجعلها: يعني ذكر سبب إفراد بعض الأحوال بالثبوت عن بعض أهم، وأما مجرد تعدادها وبيان الحصر فيها فهذا لا طائل تحته؛ لأن هذا معلوم باستقراء كلامه. (تج وقي)

(٢١) قوله: لخصنا ذلك في الشرح: قال الشارح في «المطول» في بيان السبب في إفراد هذه الأبواب الثمانية: اللفظ إما جملة أو مفرد، فأحوال الجملة هي الباب الأول، والمفرد إما عمدة أو فضلة، والعمدة إما مسند إليه أو مسند، فجعل أحوال هذه الثلاثة أبواباً ثلاثة؛ تميزاً بين الفضلة والعمدة والمسند إليه والمسند. لما كان من هذه الأحوال ما له مزيد

غرض وكثرة أبحاث وتعدد طرق - وهو القصر - أفرد باباً خامساً، وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف، ولم به مزيد اهتمام - وهو الفصل والوصل - وجعل باباً سادساً. ولما كان من الأحوال ما لا يخص مفرداً ولا جملة، بل يجري فيهما وكان له شيوخ وتفرع كثيرة: جعل باباً سابعاً، يعني الإيجاز والإطناب والمساواة، وهذه الأحوال يشترك فيها الخير والإنشاء. ولما كان هنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصة جعل الإنشاء باباً ثامناً.

فحاصل ما ذكره الشارح: أنه إنما أفرد بها أبواباً؛ لكثرة تشعبها وصعوبة أمرها بكثرة مباحثها، بخلاف غيرها من الأحوال كالتعريف والتذكير والتقديم والتأخير وغيرها، فلذا لم يفرد باباً.

(٢٢) قوله: تنبيه: هو خبر محذوف أي: «هذا تنبيه»، وهو في اللغة: الإيقاظ. وفي الاصطلاح: اسم لكلام مفصل لاحق يفهم معناه إجمالاً من الكلام السابق، فلما ذكر الخير، ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الإشارة إلى معناها بقوله: «تطابقه أو لا تطابقه»، وفي ذلك ذكر الصدق والكذب إجمالاً: وضع لذكرهما تفصيلاً تنبيهاً، فقال: هذا تنبيه في تفسير الصدق والكذب، وفي ذكر ما يتعلق بمهما من الاستدلال والرد والخلاف. (من الدسوقي والتحريد)

(٢٣) قوله: على تفسير إلخ: متعلق بـ «تنبيه» إن أريد منه المعنى اللغوي؛ لأنه مصدر، وإن

وقيل: صدق الخبر مطابقتها لاعتقاد المخبر^(١)، ولو كان^(٢) ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع، وكذب الخبر عدمها أي عدم
 قاله النظام أي مطابقة حكمه
 قاله النظام أي لنية المعتد للمخبر فكيف إذا كان صوابا
 أي التهمة
 أي التفسير الثاني انهكي «فيل»
 أي غير الشاك
 لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع
 والنظام لا يقول بها

والكلام في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور^(٣) في الشرح، فليطالع ثمة.

بديل^(٤) قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِقُونَ قَالُوا لَرَسُولُ اللَّهِ إِنْكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنَفِقِينَ

لَكَذِبُونَ﴾؛ فإنه تعالى^(٥) جعلهم كاذبين في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾؛ لعدم مطابقتها لاعتقادهم، وإن كان مطابقا للواقع.

ورُدَّ^(٦) هذا الاستدلال بأن المعنى: لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم المواطأة، فالتكذيب راجع إلى الشهادة باعتبار^(٧) تضمنها

خبرا كاذبا غير مطابق للواقع، وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة «إِنْ»^(٨) واللام والجملة الاسمية،

= للصدق صورتين. (دسوقي)

(١) قوله: لاعتقاد المخبر: حاصله: أن الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة
 المعتمدة للمخبر، وهي التي في ذهنه. (كذا في الدسوقي)

(٢) قوله: ولو كان إلخ: فقول القائل: «السماء تحتنا» معتقدا ذلك صدق، وقوله: «السماء
 فوقنا» غير معتقد لذلك كذب. والواو في قوله: «ولو خطأ» للحال، أي مفروضا خطأه.

وقيل: للعطف، أي: لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ، والجزاء محذوف تدل عليه الجملة
 السابقة. (من المطول وعبد الحكيم)

(٣) قوله: والمراد إلخ: تفصيل المقام: أن العلم: هو حكم جازم لا يقبل التشكيك،
 والاعتقاد: المشهور هو حكم جازم يقبله، والظن: هو حكم بالطرف الراجح. ففي

التفسير الثاني للصدق والكذب إن أخذ الاعتقاد بمعنى مشهور لخرج عنه العلم والظن،
 ويلزم الوساطة بين الصدق والكذب، وهذا القائل لا يقول بها؛ لأنه من جملة القائلين

بالانحصار، فلإزاحة هذا الوهم يقول الشارح: إن المراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو
 الراجح سواء يقبل التشكيك أم لا، فدخل العلم والظن في الاعتقاد وبطلت الوساطة بين

الصدق والكذب، لكن الإشكال بخبر الشاك؛ لأن عدم الاعتقاد فيه ظاهر، فيلزم
 الوساطة بين الصدق والكذب، ولا يتحقق الانحصار، مع أنه باطل عند هذا القائل.

فأجاب الشارح بأننا لا نسلم الوساطة، بل خبر الشاك داخل في الكذب؛ فإنه إذا
 انتفى الاعتقاد في صورة الشك لصدق عدم مطابقة الخبر للاعتقاد؛ لأن السالبة تصدق

عند عدم الموضوع، وعدم الاعتقاد هو الكذب.

وأشار الشارح إلى ضعف هذا الجواب بلفظة «اللهم»، ووجه الضعف أنه خلاف
 المتبادر؛ لأن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك: «ولو خطأ» وجود الاعتقاد في الصدق

والكذب معاً، وعدم الاعتقاد في الشك ظاهر، فيلزم الوساطة، وأنه موهم لجريان الكذب
 في الإنشاءات؛ لعدم اعتقاد المطابقة فيها. (ملخص الحواشي)

(٤) قوله: اللهم: قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه
 يستعان في إثباته بالله تعالى. ووجه الضعف كونه خلاف المتبادر، وأنه موهم لجريان

الكذب في الإنشاءات، وهو مخالف للإجماع. (تج)

(٥) قوله: مذكور إلخ: قال في «المطول» ما حاصله: إن المشكوك ليس بخبر عند الشاك؛
 لأنه لم يدرك وقوع النسبة ولا وقوعها، ولم يحكم بشيء من النفي والإثبات، وهذا هو
 مراد أرباب العقول من أنه تصور بحث، ولكن بالنسبة إلى السامع خبر؛ لأنه سمع جملة

خبرية كـ «زيد في الدار»، وإن كان المتكلم شاكاً فيه، لكنه يدل على الحكم بالنسبة إلى
 السامع.

أقول: خلاصة الجواب: أن المشكوك خبر من وجه وليس بخبر من وجه، فمن الجهة
 الأولى داخل في الصادق أو الكاذب ضرورة، ولا يلزم الوساطة، ومن الجهة الثانية خارج

عن المقسم يعني الخبر، فلا محذور بلزوم الوساطة.

(٦) قوله: بديل إلخ: متعلق بمحذوف، أي: وتمتلك في إثبات ما ذهب إليه من تفسير
 الصدق والكذب ببديل قوله تعالى، يعني: ببديل هو قوله تعالى، فالإضافة بيانية. (في)

(٧) قوله: فإنه تعالى إلخ: هذا توجيه لكون الآية دليلاً. وحاصله: أن الله تعالى وصف
 المنافقين بأنهم كاذبون في قولهم: «إنك لرسول الله»، مع أن نسبة ذلك الكلام -وهو

ثبوت الرسالة له- مطابقة للواقع، لكنها لم تطابق ما في اعتقادهم من كونه غير رسول الله،
 فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقتها للاعتقاد، وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم

مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له هو تلك المطابقة؛ لعدم الوساطة عند هذا
 الخصم. (دسوقي)

(٨) قوله: ورد: حاصله جوابان: أحدهما بالمنع وله سندان، والثاني بالتسليم.

تقرير الأول: لا نسلم أن الكذب في المشهود به، لم لا يجوز أن يكون التكذيب
 راجعاً للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبري؟ وهو أن شهادتنا هذه صادرة من

صميم القلب أو راجعاً لتسمية خبرهم شهادة؛ لأن الشهادة إنما تكون على وفق
 الاعتقاد، وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم، فلا يسمى شهادة، ومن المعلوم أن

الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال.

وتقرير الثاني: سلمنا أن التكذيب راجع للمشهود به، كما قلت، لكن التكذيب
 راجع له باعتبار الواقع في زعمهم، لا باعتبار الواقع في نفسه، وإذا كان راجعاً له باعتبار

الواقع في زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب؛ لأن
 المراد من الواقع أعم من أن يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم أو باعتباره في نفسه.

(دسوقي)

(٩) قوله: باعتبار إلخ: دفع به ما يقال: إن الشهادة إنشاء فلا توصف بالكذب؛ لأنه من
 أوصاف الخبر. وحاصل الدفع: أن الكذب راجع إليها لا باعتبار نفسها، بل باعتبار ما

تضمنته إلخ. (تجريد)

(١٠) قوله: شهادة إن: [لأن تأكيد الشيء يدل على اعتقاده.]

أو المعنى: إنهم لكاذبون في تسميتها^(١)، أي في تسمية هذا الإخبار شهادة^(٢)؛ لأن الشهادة ما تكون على وفق الاعتقاد^(٣)، فقوله:

الجواب الثاني

أي مع الفاعل أعضاء والأصل: أو في تسميتهم هذا الإخبار شهادة

«تسميتها» مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والأول محذوف، أو المعنى^(٤): إنهم لكاذبون في **المشهد به**، أعني: قولهم: «إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ^(٥)»، لكن لا في الواقع، بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل؛ لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق^(٦) للواقع، فيكون كاذبا في

هو «الشهادة»

أي «الإخبار»

الجواب الثالث

أي ذلك الخبر

الواو للحال

اعتقادهم، وإن كان صادقا في نفس الأمر، فكأنه قيل^(٧): إنهم يزعمون أنهم لكاذبون في هذا الخبر الصادق، وحينئذ^(٨) لا يكون

لا اعتقادهم أنه في الواقع غير رسول

الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع، فليتأمل؛ لثلاث يتوهم^(٩) أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد.

بحسب زعمهم واعتقادهم

أي قول المصنف: في زعمهم

المذكور في الآية

الجاحظ^(١٠) أنكر^(١١) انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الوساطة، وزعم أن صدق الخبر **مطابقته** للواقع مع **الاعتقاد**^(١٢)

حال من «المطابقة»

بأنه مطابق وكذب الخبر **عدمها**، أي عدم مطابقته^(١٣) للواقع **معه** أي مع اعتقاد أنه غير مطابق، **وغيرهما** أي غير هذين القسمين،

للوواقع

حال من «العدم»

للوواقع

وهو أربعة^(١٤)، أعني^(١٥): المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا، وعدم المطابقة^(١٦) مع اعتقاد المطابقة، أو بدون

أي الغير

الاعتقاد أصلا ليس **بصدق ولا كذب**، فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه^(١٧) بالتفسيرين السابقين؛ لأنه اعتبر في الصدق

أي الجاحظ أي من نفسه تفسير الجمهور وتفسير النظام أي الجاحظ

مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا، وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا؛ بناء^(١٨) على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد؛ ضرورة

أي مطابقة الاعتقاد

أي الواقع والاعتقاد

أي مطابقة الخبر للاعتقاد

أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام، لقب بـ«الجاحظ»؛ لأن عينيه كانتا جاحظتين، من «جحظت عينه» كـ«منع»: خرجت مقلته أو عظمت.

(١٠) قوله: الجاحظ أنكر: أشار بهذا إلى أن «الجاحظ» مبتدأ خبره محذوف، وأما جعله فاعلا لفعل محذوف -أي «قال»- فلا يصح؛ لأن هذا الموضع ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل. فإن قلت: من المقرر أن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة، فهلا جعل قوله: «الجاحظ» فاعلا لمحذوف؟ قلت: هذا إنما يظهر إذا كان الموضع مما يطرد فيه حذف رافع الفاعل، وأما في غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل في سعة الكلام عند البصريين. (دسوقي)

(١١) قوله: مع الاعتقاد إلخ: حال من «المطابقة»، وهو قيد، وقوله: «بأنه مطابق» قيد آخر، فخرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا، كخبر الشاك، وبالتالي: المطابقة مع اعتقاد عدمها، وهاتان الصورتان من صور الوساطة، فالصدق صورة واحدة وهي مطابقة مع اعتقادها.

(١٢) قوله: عدم مطابقته إلخ: يعني كذب الخبر عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة. فقوله: «مع اعتقاد» يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا. وقوله: «أنه غير مطابق» يخرج عدمها مع اعتقادها. وهاتان الصورتان من صور الوساطة أيضا، فالكذب صورة واحدة، وهي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها، ثبت أن للصدق صورة، وللکذب صورة، وللوساطة بين الصدق والكذب أربع صور.

(١٣) قوله: وهو أربعة: إشارة إلى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من أن الخبر إن طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق، وإن لم يطابقه واعتقد عدم المطابق فكذب، وإن طابقه واعتقد عدم المطابقة، أو لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة. ووجه الرد ترك القسمين من أقسام الوساطة، وهي المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا، وعدمها مع عدمه، وتوهم ذلك القائل في تقرير مذهب النظام أن المشكوك ليس بخبر؛ تحرزا عن لزوم الوساطة، وقد عرفت ما فيه. (جلبي وأبو القاسم)

(١٤) قوله: أعني إلخ: هاتان الصورتان احتز عنهما بقوله: «مع الاعتقاد بأنه مطابق».

(١٥) قوله: وعدم المطابقة إلخ: هاتان الصورتان احتز عنهما بقوله: «معه» المذكور في جانب الكذب. (دسوقي)

(١٦) قوله: أخص منه إلخ: لأنه اعتبر في كل منهما جميع الأمرين الذين اكتفوا بواحد منهما. (مطلوب)

(١٧) قوله: بناء إلخ: جواب اعتراض على قوله: «لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع =

(١) قوله: أو في تسميتها: فيه أن الكذب لا يدخل إلا في النسب الخبرية الثابتة، والتسمية وصف من أوصاف المسمى، فكيف يتصف بالكذب؟ والجواب: أن كون التسمية كذبا إنما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا، وهو أن إخبارهم هذا يسمى شهادة. (تجريد ومطلوب)

(٢) قوله: شهادة: لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة حقيقة. (إيضاح)

(٣) قوله: وفق الاعتقاد: اعترض عليه الشارح في «المطول» وغيره بأن مواطأة الاعتقاد في طلق الشهادة ممنوعة؛ لأنه يقال: «شهادة الزور»، نعم في الشهادة الصادقة معتبرة. أحاب عنه الفاضل الشريف بأن المواطأة في الشهادة المطلقة وإن لم يكن مأخوذا في مغة، ولكن يدل عرفا على كونه صادرا عن علم ومواطأة قلب. وأجيب أيضا بأن لشهادة خبر خاص، وهنا وافق فيه اللسان القلب، وأما شهادة الزور فكإطلاق البيع على الفاسد والباطل.

(٤) قوله: أو المعنى إلخ: هذا جواب ثالث عن استدلال النظام. حاصله أنا سلمنا أن الكذب في الآية راجع للمشهد به، لكن لا نسلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد، كما ذكرتم، لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقته للواقع بحسب اعتقادهم، وإن كان مطابقا للواقع بحسب نفس الأمر؟ (من الدسوقي)

(٥) قوله: أنه غير مطابق: أي قولهم: «إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ» غير مطابق للواقع في اعتقادهم؛ لأن الواقع بالنظر لاعتقادهم أنه غير رسول. (من دسوقي)

(٦) قوله: فكأنه قيل: أي فكان الله تعالى قال: إنهم يزعمون -أي يعتقدون- أنهم كاذبون في هذا الخبر؛ لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم، مع أنه خبر صادق في نفس الأمر. (قي)

(٧) قوله: وحينئذ: [أي إذا كان المشهد به كاذبا؛ لعدم مطابقته للواقع في زعمهم]

(٨) قوله: لثلاث يتوهم: ومتشأ ذلك التوهم قول المصنف: «أو المعنى لكاذبون في المشهد به في زعمهم»؛ فإنه يوهم أن الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم. وحاصل الجواب: أن المراد أن الكذب لعدم المطابقة للواقع؛ لكن بحسب زعمهم واعتقادهم، فذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم، فكذبه إنما هو لمخالفته للواقع في اعتقادهم، لا لمخالفته لاعتقادهم، كما يقوله النظام، وفرق بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقاد، فافهم. (دسوقي) وهذه الأحوبة لا تخلو عن تكلف، وللقوم أحوبة أخرى نفيسة نتركها؛ خوفا للإطراب.

(٩) قوله: الجاحظ: [لقبه، وكنيته أبو مسلم، ويقال: أبو عثمان عمرو بن بحر الأصفهاني،

توافق الواقع والاعتقاد حينئذ^(١)، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على عطف على «اعتبر» أو حال

أحدهما^(٢) بدليل «أَفْتَرَى^(٣) عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ^(٤)»؛ لأن الكفار^(٥) حصروا إخبار النبي ﷺ بالحشر والنشر - على ما يدل عليه قوله تعالى: «إِذَا مَرِئْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ» - في الافتراء، والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو^(٦)، ولا شك أن المراد بالثاني أي الإخبار حال الجنة، لا قوله: «أم به جنة»^(٧) على ما سبق إلى بعض الأوهام غير الكذب؛ لأنه قسيمه^(٨) أي لأن الثاني أي مراد الكفار

قسيم الكذب؛ إذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة، وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره، وغير الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوه أي لأن الكفار لم يعتقدوا صدقه^(٩) فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بعيد بمراحل عن اعتقادهم، ولو قال: «لأنهم اعتقدوا عدم صدقه» لكان أظهر^(١٠)، فمرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الصدق والكذب، وهم عقلاء^(١١) من أهل اللسان عارفون باللغة، فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب، حتى يكون هذا منه^(١٢) بزعمهم. وعلى هذا^(١٣) لا يتوجه^(١٤) ما قيل: إنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق؛ لأنه^(١٥) لم يجعله دليلا على عدم الصدق،

= والاعتقاد جميعا. حاصله: أنه ليس كذلك؛ لأنه إنما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد. وحاصل الجواب: أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد؛ لأن الخبر إذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له، فقد توافق الواقع والاعتقاد، فمطابق أحدهما مطابق للآخر، وإنما لزم توافق الواقع والاعتقاد حينئذ؛ لأن من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتقد الخير. (تجريد)

(١) قوله: حينئذ: أي حين إذ اعتقد مطابقته أي الخير للواقع، والحال أن الخير مطابق للواقع. (تجريد)

(٢) قوله: على أحدهما: فالجمهور اقتصروا في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع، والنظام اقتصر في تفسيره على المطابقة للاعتقاد.

(٣) قوله: أفترى: تمام الآية: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَذُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يَنْتَحِصُّكُمْ إِذَا مَرِئْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ» أفترى على الله كذبا أم به جنة (السبا: ٨، ٧)

(٤) قوله: أفترى: أصله «أفترى» مثل: «أأشترى» بمزتين، الأولى استفهامية مفتوحة، والثانية للوصل، فحذفت الثانية؛ استغناء عنها بمزة الاستفهام.

(٥) قوله: لأن الكفار إلخ: خلاصة استدلال الجاحظ: أنه ثبت بهذه الآية أن الكفار حصروا إخبار النبي ﷺ بالحشر والنشر في الافتراء، والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو، فيكون الإخبار حال الجنة مغايرا للكذب لا محالة؛ لأنه قسيمه وهو غير الصدق أيضا؛ لأن الكفار لا يعتقدون أن النبي ﷺ صادق، بل اعتقدوا عدم صدقه، فإذا كان يكون الإخبار حال الجنة واسطة بين الصدق والكذب، وهو ما قال به الجاحظ.

(٦) قوله: منع الخلو: أي الصادق لمنع الجمع أيضا، فالقضية حقيقية تمنع الجمع والخلو؛ إذ لا يمكن في خبر اجتماع الافتراء الذي هو الكذب عندا مع الإخبار حال الجنة؛ لأن الجنون لا عمد له ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم، فليس المراد منع الخلو بالمعنى الأخص الذي هو الحكم بالتثاني في الكذب فقط، بل المراد: منع الخلو بالمعنى الأعم الذي هو الحكم بالتثاني في الكذب، أعم من أن يكون هناك حكم بالتثاني في الصدق أيضا أو لا. وإنما لم يقل: «على سبيل الانفصال الحقيقي»، وإن كانت القضية من قبيله في نفس الأمر؛ لأنه لا غرض لهم في نفي اجتماع الأمرين، وإنما مطمح نظرهم لمنع الخلو. (تج)

(٧) قوله: لا قوله أم به جنة: أي الواقع في الآية، وذلك لأنه استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب؛ لأنه تصور فلا تصديق فيه ولا تكذيب، ونفي الشيء فرع عن صحة ثبوته. وقال البعض: لما كان يرد عليه بظاهر العبارة أنه لا يصدق على «أم به جنة» أنه قسيم الكذب؛ لأن الجنون ليس مندرجا تحت الإخبار ولا هو قسم منه كما أن الكذب قسم له، حتى يصح جعله قسيما للكذب: اختار الشارح أن المراد بالثاني هو الإخبار حال الجنة.

(٨) قوله: لأنه قسيمه: الخاص المندرج تحت شيء عام إذا قيس إلى ذلك العام: سمي قسما منه، وإذا قيس إلى شيء آخر مثله مندرج معه تحته: سمي قسيما له، مثل: التصور والتصديق قسمان للعلم، وقسمان بالنسبة إلى كل منهما، فالتغاير بين القسمين ضروري. (مولوي أنور علي)

(٩) قوله: لم يعتقدوا صدقه: ولا بد في السؤال بكلمة «أم» من اعتقاد أحدهما لا على التعيين، ولذا لا يصح الجواب بـ«نعم» أو «لا»، وحينئذ لا غبار في عبارة المصنف. (عبد الحكيم)

(١٠) قوله: لكان أظهر: أي في الدلالة على المدعى، وهو أن المراد بالثاني غير الصدق، ووجه الظهور أن عدم اعتقاد الصدق لا يناهز تجويزهم صدقه، بخلاف اعتقاد عدم الصدق؛ فإنه يناهز تجويز الصدق، لكن هذا الكلام يفيد أن ما ذكره المصنف ظاهر أيضا، ويمكن بيانه على ما يستفاد من كلام الشارح أن مراد المصنف بقوله: «لعدم اعتقادهم صدقه» أن الصدق بعيد عن اعتقادهم بمراحل بحيث لا يجوزونه، فلا يصح أن يراد بالشق الثاني من التردد الصدق. (من دسوقي)

(١١) قوله: وهم عقلاء: جواب عما يقال: إنما لزم الواسطة في الصدق والكذب من قول هؤلاء، وهم كفار، فلا اعتبار لهم. فأجاب بأن المعلوم في مثل هذا على اللسان واللغة، لا على الإخبار، وهؤلاء من أهل اللسان واللغة. (دسوقي)

(١٢) قوله: حتى يكون هذا منه إلخ: «حتى» تعليلية. وقوله: «هذا» أي الإخبار حال الجنة. وقوله: «منه» أي مما ليس بصادق ولا كاذب. وقوله: «بزعمهم» أي وإن كانت جميع أخباره ﷺ صادقة في نفس الأمر ولا جنة. اعترض عليه أن هذا الدليل وإن نفى الحصر وأثبت الواسطة إلا أنه إنما أثبت قسما واحدا من الأقسام الأربعة للواسطة التي مر ذكرها، فلا يكون منتجا لتمام المدعى. أجيب بأن مراد الجاحظ إبطال مذهب غيره، وإثبات مذهبه في الجملة أو المقايضة. (دسوقي بتغير ما)

(١٣) قوله: وعلى هذا: أي الذي قررناه بعد قول المصنف: «وغير الصدق إلخ»، وهو قوله: «فلا يريدون إلخ»، وقوله بعد ذلك: «فمرادهم إلخ»؛ لأنه ثبت من ذلك الكلام أن مراد الكفار من الثاني - أي أم به جنة - غير الصدق وغير الكذب.

(١٤) قوله: لا يتوجه إلخ: حاصله أن قول المصنف: «لأنهم لم يعتقدوه» لا يصلح علة لقوله: «وغير الصدق»؛ لأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع. وحاصل الجواب: أن قوله: «لم يعتقدوه» علة لعدم إرادة الصدق؛ لأن التقدير: والمراد غير الصدق؛ لأنهم إلخ، فيكون علة لكون مرادهم غير الصدق، لا على عدم الصدق. (تج)

(١٥) قوله: لأنه إلخ: أي المصنف لم يجعله، أي لم يجعل قوله: «لأنهم لم يعتقدوه» دليلا على عدم الصدق، أي كما فهمه المعترض في جعله دليلا على عدم إرادة الصدق. (من الدسوقي)

بل على عدم إرادة الصدق، فليتأمل^(١).

ورُدَّ^(٢) هذا الاستدلال بأن المعنى أي معنى «أم به جنة»: أم لم يفتر، فعبر عنه^(٣) أي عن عدم الافتراء بالجئة؛ لأن المجنون لا افتراء له؛ لأنه الكذب عن عمد، ولا عمد للمجنون. فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا، بل لما هو أخص منه - أعني الافتراء -، فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعه، أعني الكذب عن عمد، والكذب لا عن عمد.

فلا واسطة

أحوال الإسناد الخبري

أي الأمور العارضة

وهو: ضم كلمة^(٤) أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد مخاطب أن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه. وإنما قدّم^(٥) بحث الخبر؛ لعظم شأنه^(٦) وكثرة مباحثه^(٧)، ثم قدّم^(٨) أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند، مع تأخر النسبة^(٩) عن الطرفين؛ لأن البحث هنا إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق^(١٠) الإسناد، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين، ولا بحث لنا عنها.

لا شك^(١١) أن قَصْدَ المخبر أي مَنْ^(١٢) يكون بصدد الإخبار والإعلام، وإلا فالجملة^(١٣) الخبرية كثيرا ما تورد لأغراض آخر غير إفادة الحكم أو لازمه، مثل: التحزن والتحسر^(١٤) في قوله تعالى^(١٥) حكاية عن امرأة عمران: «رَبِّ إِنِّي وَصَّعْتُهَا نُثْقِي»، وما أشبه ذلك. بخبره متعلق بـ«قصد»، إفادة المخاطب خبر «أن»، إمّا الحكم مفعول «الإفادة»^(١٦)، أو كونه أي كون المخبر عالما به أي بالحكم. والمراد بالحكم ههنا: وقوع النسبة أو لا وقوعها، وكونه^(١٧) مقصودا للمخبر بخبره.....

حقيقا كان أو مجازيا

توطئة لقوله: «وهذا مراد إلخ»

(٩) قوله: تأخر النسبة: قيل عليه: إنه كان المناسب أن يقول: «مع تأخره» أي الإسناد؛ فإن المحل محل ضمير؟ وأجيب بأنه أظهر في محل الإضمار إشارة إلى أن النسبة التي هي أعم من الإسناد إذا تأخر عن الطرفين تأخر الإسناد عنه بالطريق الأولى.

(١٠) قوله: بعد تحقق إلخ: أي لأنه ما لم يسند أحد الطرفين للآخر لم يصير أحدهما مسندا إليه والآخر مسندا. والحاصل: أن المعارض يلاحظ ذات الطرفين، ويقول: إن الإسناد متأخر عنهما في الوجود، والجيب لا يلاحظ ذاتهما، بل المنظور له وصفهما بالإسناد، ولا يعقل الوصف إلا بعد وجود الإسناد، فهو متقدم طبعاً، فينبغي أن يقدم وضعاً.

(١١) قوله: لا شك إلخ: من ههنا إلى قوله: «فينبغي إلخ» تمهيد لبيان أحوال الإسناد. (قي)

(١٢) قوله: أي من إلخ: أي من يكون قاصداً للإخبار والإعلام، لا الآتي بالجملة الخبرية مطلقاً، بدليل قوله: «والا فالجملة إلخ». (قي)

(١٣) قوله: وإلا فالجملة إلخ: أي وإن لم يكن المراد بالمخبر في قول المصنف: من يكون بصدد الإخبار والإعلام، بل من يتكلم بالجملة الخبرية، - كما هو ظاهر كلامه -؛ لم يستقم الحصر المذكور؛ لانتفاضه بنحو ما ذكرنا من الآيتين. (تج)

(١٤) قوله: والتحسر: مثل إظهار الضعف، كما في قوله تعالى: حكاية عن زكريا عليه السلام: «رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي» (مریم: ٤).

(١٥) قوله: في قوله تعالى: فإن اللفظ مستعمل في معناه، لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه؛ لأن المخاطب - وهو المولى سبحانه - عالم بكل منهما، بل لإظهار التحسر والتحزن على خيبة رجائهما. (قي)

(١٦) قوله: مفعول الإفادة: أي الثاني، والأول قوله: «المخاطب»، والفاعل محذوف، أي: إفادته المخاطب إما الحكم. (قي)

(١٧) قوله: ههنا: أي عند أهل العربية، واحتراز به عن الحكم عند أهل العقول، فإنهم يفسرونه بالإيقاع والانتزاع.

(١٨) قوله: وكونه إلخ: أي الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها مقصودا للمخبر بخبره.

(١) قوله: فليتأمل: أمر بالتأمل؛ للإشارة إلى أنه يمكن أن يقال: إن عدم الاعتقاد - أي حزم - لا يستلزم عدم الإرادة؛ لأن الشاك المتروك ليس عنده اعتقاد، وعنده إرادة للأمر لمشكوك فيه للتردد بينه وبين غيره، فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلاً لعدم الإرادة. والجواب أن المراد بقوله: «أنهم لم يعتقدوه» نفي اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وإمكانه، والشاك معتقد لإمكان الشيء المشكوك فيه؛ وإن كان غير معتقد له من حيث ذاته. (كذا في الدسوقي)

(٢) قوله: ورد: حاصله كما سيشرح إليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب، ومنع أنه قسيم للكذب. ويان: أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب، وقوله: «إنه قسيم» إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب - كما هو المتبادر - فممتنع، بل هو قسيم الكذب العمد خاصة، وإن أراد أنه قسيم الكذب العمد فمسلّم، ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب؛ إذ لا يلزم من كون الشيء قسيماً للأخص أن يكون قسيماً للأعم. (بجريد ودسوقي)

(٣) قوله: فعبر عنه إلخ: فحاصل المعنى: أقصد الكذب على الله أم لم يقصده؛ لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المنافي للقصد. (دسوقي)

(٤) قوله: ضم كلمة: أي انضمام كلمة، فأطلق المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه، وهو الانضمام؛ لأنه الذي يتصف به اللفظ. (دسوقي)

(٥) قوله: وإنما قدم إلخ: أي قدم بحث الخبر على بحث الإنشاء في هذا الباب والأبواب الأربعة بعده، مع أن تلك الأبحاث لا تختص بالإنشاء. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: لعظم شأنه: أي شرعاً؛ لأن الاعتقادات كلها أخبار لغة؛ فإن أكثر المحاورات أخبار. (قي)

(٧) قوله: وكثرة مباحثه: إنما كثرت مباحثه بسبب أن المزايا والخواص المعبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه. (قي)

(٨) قوله: ثم قدم إلخ: «ثم» للترتيب في الإخبار، وإنما تعرض لتقدم أحوال الإسناد على مجرد أحوال المسندين، دون القصر، والفصل والوصل، والإجاز والإطناب؛ لأن كون الإسناد نسبة يقتضي تأخر أحواله عن أحوال المسندين. (تج)

لا يستلزم^(١) تحققه في الواقع، وهذا مراد من قال^(٢): «إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا: «زيد قائم» ومفهومه: أن القيام ثابت لزيد، وعدم ثبوته^(٣) له احتمال عقلي لا مدلول اللفظ ولا مفهومه، فليفهم.

ويسمى الأول^(٤) أي الحكم الذي يقصد^(٥) بالخبر إفادته **فائدة الخبر**، والثاني أي كون المخبر عالما به **لازمها** أي لازم فائدة الخبر؛ لأنه كلما أفاد^(٦) الحكم أفاد أنه عالم به، وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم؛ لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار، كما في قولنا لمن حفظ التوراة: «قد حفظت التوراة». وتسمية مثل^(٧) هذا الحكم فائدة الخبر؛ بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه. والمراد بكونه^(٨) عالما بالحكم: حصول صورة الحكم في ذهنه. وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها في «الشرح».

وقد ينزل^(٩) **المخاطب العالم** بها أي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين؛ لعدم جريه على موجب العلم؛ فإن من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء،^(١٠) كما تقول للعالم التارك للصلاة: «الصلاة واجبة»، وتنزيل العالم بالشيء^(١١) منزلة الجاهل به لاعتبارات^(١٢) خطابية كثير في الكلام، منه قوله تعالى: «وَلَقَدْ عَلِمُوا^(١٣) لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ^(١٤)»،

(البقرة: ١٠٢)

لتأكيد النفي

ظانا له أو متوهما له. وحاصل الجواب: أن هذا المنع لا يرد إلا إذا قلنا: المراد بالعلم: الاعتقاد الجازم المطابق، وليس كذلك، بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن المخبر، وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للإخبار، سواء كان معتقدا له اعتقادا جازما أو غير جازم، أو غير معتقد أصلا، أو معتقدا بخلافه، وإطلاق «العلم» عليها اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس. (قي)

(٩) قوله: وقد ينزل إلخ: أي وقد ينزل المتكلم المخاطب العالم بمهما - أي بفائدة الخبر ولازمها - منزلة الجاهل؛ لعدم جري المخاطب على مقتضى علمه. (دسوقي)

(١٠) قوله: سواء: أي كالمستويين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم - وهو العمل - به قد انتفى عنهما معا. (دسوقي)

(١١) قوله: وتنزيل العالم بالشيء: أي سواء كان ذلك الشيء فائدة الخبر أو لازمها أو غيرهما، فهو أعم مما تقدم. (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: لاعتبارات إلخ: أي لأجل أمور إقناعية يعتبرها المتكلم حال مخاطبته، تفيد ظن غير المخاطب أن المخاطب غير عالم، كعدم الجري على مقتضى العلم فيما ذكر. (دسوقي)

(١٣) قوله: ولقد علموا إلخ: اللام في «لقد» موطقة للقسم، أي واقعة في جواب قسم محذوف، والضمير في «علموا» لليهود. وضمير «اشترأ» عائد إلى كتاب السحر. والمراد بالشراء: الاستبدال والاختيار أي اختيار السحر على كتاب الله، وهو التوراة. ومفعول «يعلمون» محذوف، أو أنه منزل منزلة اللازم، أي لو كانوا يعلمون مذمومية الشراء، أو لو كانوا من أهل العلم. وجواب «لو» محذوف تقديره: لامتنعوا.

وحاصل معنى الآية: والله لقد علم اليهود أن من اشترى كتاب السحر، أي اختاره على كتاب الله، ما له في الآخرة نصيب من الثواب أصلا. ثم قيل: والله لبئس ما باعوا به أنفسهم أي حظوظها، لو كانوا يعلمون برداء ذلك الشراء لامتنعوا منه.

وعمل الشاهد من الآية قوله: «لو كانوا يعلمون»؛ لأنه ينفي العلم عنهم؛ لأن «لو» لامتناع الثاني لامتناع الأول، وقد أثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية أي في قوله: «ولقد علموا»؛ لأنهم لما لم يعملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه، فصاروا بمنزلة الجاهلين، فإثبات العلم لهم أولا هو الموافق للظاهر والواقع، ونفيه عنهم ثانيا مظهر لتزليلهم منزلة الجاهلين بذلك الشيء؛ لعدم جريهم على موجب علمهم. (قي)

(١) قوله: لا يستلزم: أي ذلك الكون، «تحقيقه» أي ثبوته في الواقع، وضمير «تحقيقه» للحكم بمعنى النسبة. وحاصله: أن قصد المخبر بخره إفادة وقوع النسبة - أي كون النسبة واقعة - لا يستلزم تحققه في الواقع؛ لأن دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها، وليست عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا، كدلالة الأثر على المؤثر، فإذا قلت: «زيد قائم»، دل على ثبوت القيام لزيد في الواقع، ودلالته على ذلك لا يستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققا في الواقع؛ لجواز أن يكون الخبر كاذبا. (قي)

(٢) قوله: مراد من قال إلخ: أي ليس مراد ذلك القائل نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم، كالقيام وانتفائه، كما هو ظاهر كلامه، بل مراده أنه لا يستلزم تحققه وثبوته في الواقع؛ لجواز كون الخبر كاذبا. (علامة دسوقي)

(٣) قوله: وعدم ثبوته إلخ: أي في الواقع. وقوله: «احتمال عقلي» نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال. (دسوقي)

(٤) قوله: ويسمى الأول إلخ: إنما سمي الأول فائدة الخبر، والثاني لازم فائدة الخبر؛ لأن المستحق لاسم «الفائدة» ما وضع له اللفظ، ولاسم «لازم الفائدة» ما هو غير موضوع له. (أطول)

(٥) قوله: يقصد إلخ: أي الذي قد يقصد المتكلم إفادته للمخاطب بالخبر، فلا ينافي أنه قد لا يقصد إفادته، كما في صورة قصد إفادة اللازم. (قي)

(٦) قوله: كلما أفاد: أشار به إلى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم؛ لأنه لا تلازم بينهما؛ إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقد المتكلم، بل باعتبار الإفادة بمعنى أن إفادة الأول ملزومة لإفادة الثاني. (تجريد)

(٧) قوله: وتسمية مثل إلخ: حيث قيل: «لازم فائدة الخبر». وقوله: «مثل هذا الحكم» أي تسمية هذا الحكم وما مثله، والمراد ب«هذا الحكم»: الحكم بحفظ التوراة، والمراد ب«ما مثله»: كل حكم يكون معلوما قبل الإخبار. وأشار بهذا للجواب عما يقال: إن حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به، فكيف يسمى فائدة؟ وحاصل الجواب: أنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل، بل ما شأنه أن يستفاد منه. (قي)

(٨) قوله: والمراد بكونه إلخ: وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمة في قوله: «كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به». وتقرير المنع: لا نسلم الملازمة، أي لا نسلم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به؛ لجواز أن يكون المخبر أخبر بشيء عالما بخلافه أو شاكيا فيه مترددا أو

مؤكدًا بالقسم و«إن»، واللام، واسمية الجملة؛ لمبالغة المخاطبين في الإنكار، حيث قالوا: «مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تُكْذِبُونَ ﴿١٥﴾». وقوله: «إِذْ كَذَبُوا»^(١) مبني^(٢) على أن تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة، وإلا^(٣) فالكذب أولاً اثنان. وهو «ربنا يعلم»^(٤)

ويسمى الضرب الأول ابتدائياً، والثاني: طلبياً^(٥)، والثالث: إنكارياً. ويسمى إخراج الكلام عليها أي على الوجوه المذكورة، وهي الخلو عن التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني، وجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث إخراجاً على مقتضى الظاهر وهو أخص مطلقاً من مقتضى الحال؛ لأن معناه^(٦) مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس،^(٧) كما في صورة^(٨) إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر. أي مقتضى الظاهر

وكثيراً ما^(٩) يخرج الكلام على خلافه أي خلاف مقتضى الظاهر، فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه^(١٠) أي إلى غير السائل ما يلوح^(١١) أي ما يشير له أي لغير السائل بالخبر، فيستشرف غير السائل له أي للخبر، يعني: ينظر^(١٢) إليه، يقال: «استشرف الشيء» إذا رفع رأسه ينظر إليه ويبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف الطالب المتردد نحو: «وَلَا تُخْطِئُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا» أي لا تدعني^(١٣) يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك، فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحاً، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق أم لا، ف قيل: «إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ» مؤكداً أي هم محكوم عليهم بالإغراق. أي في جواب أنهم

ويجعل^(١٤) غير المنكر كالمنكر إذا لاح أي ظهر عليه أي على غير المنكر شيء من أمارات الإنكار نحو: قول حجل ابن نضلة^(١٥):
فيلقى إليه الكلام مؤكداً

= التكذيب. (تجريد)

(١) قوله: وقوله: إذا كذبوا: أي قول المصنف: «إِذْ كَذَبُوا» بصيغة الجمع، ولم يقل: «إِذْ كَذَبَا» بصيغة الثنية، مع أن المكذب في المرة الأولى اثنان فقط. (قي)

(٢) قوله: مبني إلخ: أي لأن ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان، فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضاً بأنه كذب؛ لأنه عينه. (قي)

(٣) قوله: وإلا: أي وإن لم نقل ذلك، فلا يصح؛ لأن المكذب أولاً اثنان، فكيف يعبر المصنف بضمير الجمع بقوله: «إِذْ كَذَبُوا». (قي)

(٤) قوله: طلبياً: [لأنه مسبوق بالطلب].

(٥) قوله: لأن معناه إلخ: أي معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال، أي مقتضى الحال الظاهر، فالحال تحت فردان: ظاهر وخفي، فالظاهر: ما كان ثابتاً في نفس الأمر، والخفي: ما كان ثابتاً باعتبار ما عند المتكلم. وإذا كان الحال تحت فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال، فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال، وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره، وعموم المقتضي - بالكسر - يقتضي عموم المقتضى.

(٦) قوله: غير عكس: أي لغوي، وأما العكس المنطقي فثابت، وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال. (قي)

(٧) قوله: كما في صورة إلخ: وذلك كما لو نزل غير السائل منزلة السائل، فآلقي إليه الكلام مؤكداً، فالتأكيد مقتضى الحال الذي هو السؤال تنزيلاً، لكنه خلاف مقتضى الظاهر الذي هو عدم السؤال حقيقة. (دسوقي)

(٨) قوله: وكثيراً ما إلخ: نصب على الظرفية أو المصدرية. و«ما» زائدة لتأكيد الكثرة، أي: ويخرج الكلام تخريجاً كثيراً أو حيناً كثيراً. والمراد أن تخريج الكلام على خلاف

مقتضى الظاهر كثير في نفسه لا بالإضافة، أي مقابله، حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلاً. (قي وغيره)

(٩) قوله: إذا قدم إليه: ظرف لـ «يجعل» فيقتضي أن جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقدم المذكور، مع أنه قد ينزل منزله لأغراض أخرى، كالاتهام بشأن الخبر؛ لكونه مستبعداً، والتنبيه على غفلة السامع. وأجيب بأن هذا التقيد بالنظر لما هو شائع في الاستعمال. (كذا في عبد الحكيم)

(١٠) قوله: ما يلوح بالخبر: أي بجنسه، وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفطنة والدكاء أن يتردد في الخبر ويطلبه من حيث إنه فرد من أفراد ذلك الجنس الذي دل عليه الكلام المتقدم، كما سيحيي مثاله في الكتاب.

(١١) قوله: يعني ينظر إلخ: عبر بـ «يعني» إشارة إلى أن معنى «الاستشراف» ليس هو النظر فقط، بل هو مجموع أمور ثلاثة: رفع الرأس، والنظر، وبسط الكف فوق الحاجب، فحرد من اثنين منها وأريد به النظر، ثم بعد ذلك استعمل النظر ههنا في لازمه العربي، وهو التأمل. (تج)

(١٢) قوله: أي لا تدعني: أشار بذلك التفسير إلى أن المراد بالنهي عن الخطاب في شأهم: النهي عن الدعاء والشفاعه لهم من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص. (قي)

(١٣) قوله: ويجعل إلخ: المراد من غير المنكر: خالي الذهن والسائل والعالم، وإن كان المثال لتنزيل العالم منزلة المنكر. (من الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: حجل ابن نضلة: حجل: يفتح الحاء المهمله وسكون الجيم. ابن نضلة: بفتح النون والضاد المعجمة، اسم أمه. و«حجل» لقبه. واسمه أحمد بن عمرو بن عبد القيس بن معن. فهو غير حجل بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، خلافاً لما ذكره عبد الحكيم؛ فإن اسمه مغيرة، وأمّه هالة بنت وهيب. (قي)

للحرب

في «التاج»: العرض: شقيق برهذر «النهدي»

للحرب

شعر: جاء شقيق^(١) اسم رجل عارضا رحمه أي واضعا على العرض^(٢)؛ فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحا، لكن مجيئه واضعا للرمح على العرض من غير التفات وتهيو أمانة أنه^(٣) يعتقد أن لا رمح فيهم، بل كلهم عزل لا سلاح معهم، فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله:

خطاب التفات بقوله:
أي من الغيبة إلى الخطاب

يسكون الآخر

إن بني عمك^(٤) فيهم رماح

عندهم جمع «رمح»، أي: يرد

مؤكدًا بـ«إن»، وفي البيت^(٥) على ما أشار إليه الإمام المرزوقي تهكم واستهزاء، كأنه يرميه بأنه من الضعفاء والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفات ليفت الكفاح ولم تقو يده، على حمل الرماح على طريقة^(٦) قوله: شعر:

وزنه: «مفاعيلن مفاعيلن فعولن» مكررا

فقلت لمحرز لَمَّا التقينا تَنَكَّبُ^(٧) لا يقطرك^(٨) الزحام

اسم رجل من بني ضبة أي وقت الغارة التنكب: التحنن

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد، ولم يدفع إلى مضايق المجامع، كأنه يخاف عليه أن يداس^(٩) بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء؛ لقلة غنائه^(١٠) وضعف بنائه. ويجعل^(١١) المنكر كغير المنكر^(١٢) إذا كان معه أي مع المنكر ما إن تأمله^(١٣) أي شيء من الدلائل^(١٤)

مضيق: جاء غم جمع «مجمع»: جاء إجماع

لمباشرة: خورده لا يقيم لودون

أي خالي الذهن

والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع^(١٥) عن إنكاره، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له^(١٦) مشاهدا عنده^(١٧) كما تقول لمنكر الإسلام: الإسلام حق من غير تأكيد^(١٨)؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام. وقيل^(١٩): معنى كونه «معه» أن يكون موجودا في نفس الأمر، وفيه نظر؛

كإعجاز القرآن وغيره

(١) قوله: جاء شقيق إلخ: البيت من «السريع» في أركانه طي مع الوقف والكسف: «مفتعلن مفتعلن فاعلن مفتعلن مفتعلن فاعلن».

(٢) قوله: على العرض: أي على عرض الرمح بأن جعله على فخذه في حالة الركوب، بحيث يكون عرض الرمح إلى العدو دون طوله. فالمراد بالعرض: عرض الموضوع لا عرض الموضوع عليه على ما وهم البعض. (دسوقي وعبد الحكيم)

(٣) قوله: أمانة أنه إلخ: إذ لا شك أن وضع الرمح على هذه الهيئة علامة على إنكار وجود السلاح معهم، وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنامه إلى الأعداء، فهو علامة على التهيو للمحاربة. (قي)

(٤) قوله: إن بني عمك: لا يرتبط بما قبله إلا بتقدير: «فقلت له: إن بني عمك إلخ» فهو معتبر، ولا بد في الكلام منه، وحينئذ فلا التفات أصلا. والجواب: أنه لا حاجة إلى تقدير القول؛ فإنه قد يجعل الشخص الواحد بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا، ألا ترى إلى قوله تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» (الفاتحة: ٥)، فيحصل الارتباط بذكر الأوصاف. (تجريد)

(٥) قوله: وفي البيت: تحكم أي من الشاعر بشقيق واستهزاء به؛ وذلك لأن مثل هذه العبارة - أعني قوله «إن بني عمك إلخ» - إنما يقال لمن يستهزأ به؛ لكونه لا قدرة له على الحرب، بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرها من الآلات؛ لجبنه وضعفه. (قي)

(٦) قوله: على طريقة إلخ: إما متعلق بقوله: «تحكم واستهزاء»، أو متعلق بمحذوف صفة لـ«تحكم»، أي: في البيت تحكم أت على طريقة قوله، أي على طريقة التهكم في قوله أي قول أبي ثمامة البراء بن عازب الأنصاري. (تج وقي)

(٧) قوله: تنكب: مفعوله محذوف، أي: تنكب القتال أو المقاتلين، أي تجنب وانصرف عنه. (تج وقي)

(٨) قوله: لا يقطرك إلخ: بحزم «يقطر» في جواب الأمر. والتقطير: الإلقاء على أحد القطرين أي الجانبين. والزحام: المزاخرة أي مزاحمة، الخيل والجيش عند القتال. يسخر منه ويرميه بأنه لم يباشر الشدائد. (قي وتج)

(٩) قوله: أن يداس: مأخوذ من «الدوس»، وهو جعل الشيء تحت الأقدام. (قي)

(١٠) قوله: لقلة غنائه إلخ: بفتح الغين المعجمة، أي نفعه. و«بنائه» بفتح الباء الموحدة، أي بنيته وبدنه. (دسوقي)

(١١) قوله: ويجعل إلخ: أي ينزل، وكذلك الطالب المتردد. (قي)

(١٢) قوله: كغير المنكر: الظاهر أن يقول: «كغيره»، ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع الضمير. (تجريد)

(١٣) قوله: إن تأمله: أي تأمل فيه؛ لأن التأمل: النظر في الشيء. (دسوقي)

(١٤) قوله: من الدلائل: [«من» تبعية، فيكفي بعضها، أي ولو واحدا].

(١٥) قوله: ارتدع: أي رجع عن إنكاره بأن ينتقل إلى مرتبة المتردد أو خالي الذهن. (دسوقي)

(١٦) قوله: أن يكون معلوما له: أي متصورا له، وهذا بالنظر إلى الأدلة العقلية. (قي)

(١٧) قوله: مشاهدا عنده: أي بالحس، وهذا بالنظر إلى الأدلة الحسية، ثم إن تفسير الشارح للمعنى بالمعلومية والمحسوسية، وتفسيره «ما» الموصولة بالدليل يصير المعنى عليه: إذا كان المنكر عالما بالدليل الذي إذا تأمله ارتدع عن إنكاره، فيتوجه عليه إشكال. وحاصله: أن الإنسان متى علم بالدليل علم المدلول قطعا، وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل. والجواب: أنه ليس المراد بالدليل: الدليل المنطقي، وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، حتى يرد ما ذكر، بل المراد به: الدليل الأصولي، وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري. والمراد بالتأمل فيه: أن يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح توصل إلى الارتداع. (دسوقي)

(١٨) قوله: من غير تأكيد: يرد عليه بأن اسمية الجملة تفيد التأكيد. وأجيب بأن مرادهم بقولهم: اسمية الجملة من المؤكدات: أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام، فليست للتأكيد مطلقا، بل إذا اعتبرت مؤكدة. (دسوقي)

(١٩) قوله: وقيل إلخ: هذا وجه ثان في بيان معنى «معه». حاصله: أن كون الدلائل مع المنكر ليس معناه كونها معلوما له، كما مر، بل معناه أن تكون الدلائل موجودة في نفس الأمر فقط بدون معلوميتها.

لأن مجرد وجوده لا يكفي^(١) في الارتداد ما لم يكن حاصلًا عنده، وقيل: معنى «ما»^(٢) إن تأمله شيء من العقل. وفيه نظر؛ لأن المناسب حينئذ^(٣) أن يقال: «ما إن تأمل به»؛ لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به نحو: «لَا رَبِّبَ فِيهِ»^(٤). ظاهر هذا الكلام^(٥) أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره، وترك التأكيد لذلك^(٦). وبيانه^(٧): أن معنى «لَا رَبِّبَ فِيهِ» ليس القرآن بمظنة للريب، ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا الحكم مما ينكره كثير^(٨) من المخاطبين، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه؛ لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس ممّا ينبغي أن يرتاب فيه. والأحسن أن يقال^(٩): إنه نظير^(١٠) لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله؛ فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى نفى الريب على سبيل الاستغراق^(١١)، كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك، حتى صح ترك التأكيد.

وهكذا^(١٢) أي مثل اعتبارات الإثبات اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي، وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري، تقول لخالي الذهن: «ما زيد قائما»، أو «ليس زيد قائما»، وللطالب: «ما زيد بقائم»^(١٣)، وللمنكر: «والله ما زيد بقائم»، وعلى هذا القياس^(١٤).

مثل إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

ثم الإسناد^(١٥) مطلقا^(١٦)

(٩) قوله: والأحسن أن يقال إلخ: كان حاصل الأول: أن المنفي ليس نفي الريب، بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطابا لمنكري ذلك. وحاصل الثاني: أن المنفي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة. وبما يدل على أحسن الوجه الثاني قول المصنف بعده: «وهكذا اعتبارات النفي»؛ فإنه مشعر بأن ما تقدم متمحض الإثبات. وأيضا الوجه الثاني لا يحتاج فيه إلى تأويل؛ بخلاف الأول؛ فإنه يحتاج فيه إلى تأويل، كما مر بأن المراد نفي أن القرآن محل للريب ومظنة له. (قي وتج)

(١٠) قوله: إنه نظير إلخ: أي لما نحن فيه، أعني جعل المنكر كغيره. وقوله: «التنزيل»: اللام فيه للأجل، أي لأجل تنزيل الشيء منزلة عدمه، وليس هذا اللام صلة لـ «نظير» بل صلة «النظير» محذوفة، والمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين. ويمكن جعل اللام بمعنى «في»، فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بأن نظير الشيء يجب أن يكون خارجا عن أفراد، مع أن تنزيل ريب المرتابين بمنزلة العدم من أفراد تنزيل الشيء منزلة عدمه، فالأولى أن يقول: «إنه نظير لتنزيل الإنكار منزلة عدمه»، فتأمل. (من قي)

(١١) قوله: الاستغراق: أي الذي يفهم من وقوع النكرة في سياق النفي، وهو «لا» في «لا ريب فيه». (قي)

(١٢) قوله: وهكذا: عطف على محذوف دل عليه السياق، أي هذا الذي ذكر أمثلة اعتبارات الإسناد في الإثبات، و«هكذا إلخ» أي: وهكذا أمثلة اعتبارات الإسناد في النفي. (قي)

(١٣) قوله: بقائم: [الباء في خبر «ليس» من المؤكدات للحكم عند السكائي].

(١٤) قوله: وعلى هذا القياس: بالرفع مبتدأ وخبر. وبالجر بدل من اسم الإشارة، والجار متعلق بمحذوف، أي: واجر على هذا القياس. وبالنصب مفعول محذوف أي: واجر على هذا، أعني القياس. (دسوقي)

(١٥) قوله: ثم الإسناد: «ثم» للاستيناف النحوي أو أمّا للترتيب الذكري، فهي لعطف الجمل. (قي)

(١٦) قوله: مطلقا إلخ: ولأجل هذا التعميم أتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير، وإن كان المحل له؛ لئلا يتوهم عوده على الإسناد المقيد بالخبري، وارتكاب الاستخدام في الكلام خلاف الأصل. وقولهم: «المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول» ليس على إطلاقه، بل مقيد بما إذا خلا عن قرينة المغايرة. (دسوقي وعبد الحكيم)

(١) قوله: لا يكفي إلخ: لإمكان أن يكون الشيء موجودا في نفس الأمر، ولا يكون مشاهدا ولا معلوما له، فلا يمكنه التأمل فيه؛ لعدم حصوله بوجه، فلا يكفي في الارتداد وجوده في نفس الأمر فقط بدون أن يكون معلوما أو مشاهدا.

(٢) قوله: وقيل معنى ما إلخ: هذا وجه ثان في معنى لفظة «ما»، يعني ليس المراد من «ما» الموصولة: الدلائل، كما سبق، بل المراد منه: العقل.

(٣) قوله: لأن المناسب حينئذ: أي حين إذ فسر «ما» بشيء من العقل لا بالأدلة؛ لأن المناسب أن يقول: «ما إن تأمل به». وفي قوله: «لأن المناسب» إشارة إلى صحة هذا القيل بالحمل على الحذف والإيصال، كان الأصل: «تأمل به»، فحذف الباء وأوصل الضمير بالعقل. أو يقال: مراده بالعقل: الأدلة العقلية، وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح أولا، تأمل. (دسوقي)

(٤) قوله: لا ريب فيه: في كونه غير مؤكد نظرا؛ لأن «لا» التي لنفي الجنس للتأكيد، وكذا اسمية الجملة، كما صرحوا بذلك. والجواب: لا نسلم أن «لا» لتأكيد الحكم الذي كلامنا فيه، بل لتأكيد المحكوم عليه، وليس كلامنا فيه. واسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا، بل إذا اعتبرت مؤكدا. (تجريد)

(٥) قوله: ظاهر هذا الكلام إلخ: يعني المتبادر من هذا الكلام: التمثيل لا التنظير، وجه الظهور أنه ذكره بعد القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر، وعبره بـ «نحو»، فالظاهر أنه مثال لها. (ماخوذ من قي وتج)

(٦) قوله: وترك التأكيد لذلك: وكان مقتضى الظاهر أن يقال: «إنه لا ريب فيه». (تج)

(٧) قوله: وبيانه إلخ: فيه إشارة إلى دفع إيراد يرد ههنا. تقريره: أن هذا الحكم - أعني نفي الريب بالكلية - مما لا يصلح أن يحكم به؛ لكثرة المرتابين، فضلا عن أن يؤكد. وحاصل الجواب: أن المراد من نفي الريب ليس أن أحدا لا يرتاب فيه، بل المراد أن القرآن ليس بمظنة للريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا مطابق للواقع، وينكره كثير من المخاطبين، فكان مقتضى الظاهر أن يؤكد، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه؛ لما معهم من الدلائل التي لو تأملوها ارتدعوا عن الإنكار، فلذلك ألقى الكلام مجردا عن التأكيد. (ملخص الحواشي)

(٨) قوله: مما ينكره كثير إلخ: أي فالإنكار إنما هو لكونه ليس ممّا ينبغي أن يرتاب فيه، لا لنفي الريب عنه. (دسوقي)

سواء كان إنشائياً^(١) أو إخبارياً، منه حقيقة عقلية^(٢) ولم يقل^(٣): إمّا حقيقة وإمّا مجاز؛ لأنّ بعض الإسناد عنده^(٤) ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا: «الحيوان جسم»، و«الإنسان حيوان». وجعل^(٥) الحقيقة والمجاز صفة «الإسناد» دون «الكلام»؛ لأنّ اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد، وأوردتهما في علم المعاني؛ لأنها من أحوال اللفظ^(٦)، فيدخلان في علم المعاني.

بعض إذا لم يكن للسند فعلاً أو معناه

بواسطة الإسناد

أي الحقيقة والمجاز العقلين دون البيان

أي الفعل الاصطلاحي النحوي

وهي أي الحقيقة العقلية إسناد الفعل أو معناه^(٧) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف إلى

ما أي إلى شيء هو أي الفعل أو معناه له أي لذلك الشيء، كالفاعل^(٨) فيما بني له^(٩) نحو: ضرب زيد عمراً، أو المفعول به فيما بني له

أي متعلق بعامله المستتر الذي هو «استقر»

نحو: ضرب عمرو؛ فإنّ الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم متعلق بقوله: «له»، وبهذا دخل^(١٠) فيه ما يطابق الاعتقاد دون

غير «إن»

بخلاف «فأمره سالم»؛ فإن الصوم ليس للنهار

أي يقيد «عند المتكلم»

الواقع في الظاهر وهو أيضاً متعلق بقوله: «له»، وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد. والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو

أي ما يدل على معناه

سواء طابق الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما

أي بقوله: في «الظاهر»

أي في ظاهر حال المتكلم

له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله، وذلك بأن لا ينصب^(١١) قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده. ومعنى كونه له: أن معناه

أي الفهم من ظاهر حاله

قائم به ووصف له^(١٢)، وحقه^(١٣) أن يسند إليه..... عطف لازم

واتصاف الإسناد بالأصالة، فجعل الإسناد متصفاً بمما - كما فعله المصنف - أولى من جعل الكلام معروفاً لمما، كما فعله صاحب «المفتاح». (دسوقي)

(٧) قوله: من أحوال اللفظ: حاصل هذا التوجيه المذكور لإيراد الحقيقة والمجاز العقلين في علم المعاني أن لمما تعلقاً به من حيث إتصافهما قد يقتضيهما الحال. ويرد عليه أن رعاية هذه الحثية لا توجب تخصيص العقلين بالإيراد في المعاني؛ لشمولها للحقيقة والمجاز اللغويين والكنائية. وأجيب بأن الحقيقة العقلية مثلاً قسم من الإسناد، فإذا كان الإسناد من أحوال اللفظ كان ما هو قسم له من أحواله أيضاً، وإليه نظر المصنف. وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من أحواله، وكذا الكناية، فهذا هو مناط الفرق. (كذا في جلي)

(٨) قوله: أو معناه: [احتز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلاً أو معناه، مثل: الحيوان جسم]. أي أو إسناد دال معناه، والمراد: معناه التضميني، وهو الحدث، فكان المعنى: أو الدال على جزء معنى الفعل النحوي. (في وتيج)

(٩) قوله: كالفاعل إلخ: تمثيل ل«لشيء»، والكاف استقصائية؛ لأن الشيء المسند إليه الذي ثبت له الفعل أو معناه منحصر في الفاعل والمفعول عند المصنف، كما سيأتي. (في)

(١٠) قوله: فيما بني له: أي فعل بني له، أي كالفاعل المصاحب للفعل الذي بني أي صيغ وأسند له، ف«في» بمعنى «مع»، وكذا يقال فيما بعد. (دسوقي)

(١١) قوله: وبهذا دخل إلخ: توضيح المقام: أن قوله: «ما هو له» يتبادر منه أن المراد ما هو له بحسب الواقع، فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معاً، وما يطابق الواقع فقط، ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئاً منهما. فإذا زيد قوله: «عند المتكلم» دخل ما يطابق الاعتقاد فقط، وكان المطابق لمما باقياً على حاله داخل في الحد، وخرج ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلًا، فإذا زيد «في الظاهر» دخل به في الحد ما طابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد، ودخل أيضاً ما لم يطابق شيئاً منهما، وصار التعريف متناولاً للأقسام الأربعة، أعني: ما يطابق الواقع والاعتقاد، وما لم يطابق شيئاً منهما، وما طابق الواقع دون الاعتقاد، وما طابق الاعتقاد دون الواقع. (في)

(١٢) قوله: لا ينصب إلخ: مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم القرينة وملاحظته إياها، ولما كانت الملاحظة أمراً خفياً أدير الأمر على وجودها؛ فلذا يعتبر تارة بنصب القرينة، وتارة بوجودها، كما سيأتي من قوله: «لوجود القرينة». (عبد الحكيم)

(١٣) قوله: ووصف له: سواء كان قائماً به كالأوصاف الموجودة، أو منتزعا عنه كالأوصاف الاعتبارية. (عبد الحكيم)

(١٤) قوله: وحقه: عطف مسبب على السبب، والمراد بإسناده إليه: نسبته إليه، سواء صلح حله عليه أم لا، وأتى به؛ دفعا لما يتوهم من أن المراد من كونه قائماً به ووصفاً =

(١) قوله: إنشائياً إلخ: هذا يقتضي اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالإسناد التام؛ لا اختصاص الإنشاء والإخبار به، مع أن الحقيقة والمجاز لا يختصان بالإسناد التام، بل يجريان في الناقص أيضاً، كما في إسناد المصدر للمفعول، تقول: «أعجبتني ضرب زيد»، و«أعجبتني إنبات الله البقل»، و«أعجبتني إنبات الربيع البقل». وأجيب بأن المراد بالإسناد الإنشائي والخبري: ما في الجملة الإنشائية والإخبارية سواء كان تاماً أو ناقصاً.

(في وتيج)

(٢) قوله: حقيقة عقلية: اعلم أن الحقيقة والمجاز على نحوين: عقلي ولغوي، والفرق بينهما أن كون الإسناد إلى ما هو له أو إلى غير ما هو له: إن كان يدرك بالعقل من دون مدخلة اللغة، فهو حقيقة عقلية ومجاز عقلي، مثل: أنبت الله البقل، وأنبت الربيع البقل؛ فإنه لا شك أن كون الإسناد في الأول إلى ما هو له، وفي الثاني إلى غير ما هو له، مما يدرك بالعقل دون اللغة؛ لأن هذا الإسناد مما يتحقق في نفس التكلم قبل التعبير، بخلاف الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي؛ فإن كون هذا الإسناد مستعملاً في محله أو كونه متجاوزاً عن محله إنما يدرك بوضع اللغة، ولهذا يصير «أنبت الربيع البقل» من الموحّد مجازاً، ومن الدهري حقيقة؛ لتفاوت عمل عقلهما، مع اتحاد الوضع اللغوي عندهما. (ملتقط)

(٣) قوله: عقلية: [قال في «المطول»: فإن قيل: لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقلين في علم المعاني، كما فعله صاحب «المفتاح» ومن تبعه؟ قلنا: قد زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان، فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف، كالتأكيد والتحديد عن المؤكّدات. وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنما يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقلين ليس من هذه الحثية، فلا يكون داخلًا في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسند إليه والمسند.]

(٤) قوله: لم يقل إلخ: يعني لو قال بكلمة «إمّا» دون «منه» لأفاد حصر الإسناد في القسمين، أعني الحقيقة والمجاز؛ لأن وضع التقسيم لضبط الأقسام فهو بمنع الخلو، مع أن بعض الإسناد ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف. (كذا في التحريد)

(٥) قوله: عنده: وأما عند السكاكي فالإسناد منحصر في الحقيقة والمجاز؛ ولذا قال: الحقيقة هي إسناد الشيء إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر. والمجاز: إسناد الشيء إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر بتأول، والشيء أعم من أن يكون فعلاً أو معناه أو خبراً جامداً أو مشتقاً. (دسوقي)

(٦) قوله: وجعل إلخ: حاصله أن المتصف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلي، وهو الإسناد، واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الإسناد، فاتصاف الكلام بالحقيقة والمجاز العقلين بالتبع للأمر العقلي، وهو الإسناد،

سواء كان مخلوقاً لله^(١) تعالى أو لغيره^(٢)، وسواء كان صادراً عنه باختياره كـ «ضرب»، أو لا^(٣) كـ «مرض» و«مات».

ذلك الفعل عن غير الله

فأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة: الأول: ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً، كقول المؤمن: أنبت الله^(٤)

البقل، والثاني: ما يطابق الاعتقاد فقط، نحو قول الجاهل^(٥): أنبت الربيع^(٦) البقل، والثالث: ما يطابق الواقع فقط، كقول المعتزلي^(٧)

بدون الاعتقاد

أي المطر أو زمن الربيع

أي الكافر

أي دون الواقع

لمن لا يعرف^(٨) حاله وهو يخفيها منه: خلق الله تعالى^(٩) الأفعال كلها، وهذا المثال متروك^(١٠) في المتن. والرابع: ما لا يطابق الواقع

مقولة له القول

ولا الاعتقاد جميعاً، نحو قولك: جاء زيد، وأنت^(١١) أي والحال أنك خاصة^(١٢) تعلم أنه لم يجئ دون المخاطب؛ إذ لو علمه المخاطب

أي علم المخاطب

أيضاً^(١٣) لما تعين كونه حقيقة؛ لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره، فلا يكون الإسناد

فيكون محالاً

إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

ومنه أي من الإسناد مجاز عقلي^(١٤)، ويسمى مجازاً حكماً^(١٥)، ومجازاً في الإثبات^(١٦)، وإسناداً مجازياً وهو إسناده أي إسناد الفعل

أي منسوبا إلى المجاز

أو معناه إلى ملابس له^(١٧) أي للفعل أو معناه غير ما هو له أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له، يعني: غير الفاعل في

أي مسند له حقيقة

بالجر صفة «ملابس»، وبالنصب على الحال

(١٠) قوله: متروك: أي غير مذكور في المتن؛ لقلة وجوده، فلا يتوهم من عدم ذكره أن

الحقيقة العقلية منحصرة في الأقسام الثلاثة؛ لكون المقام مقام البيان؛ فإن المصنف صرح

في «الإيضاح» بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب، وأورد الأمثلة الأربعة. وعندني: أن هذا

المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله: «وأنت تعلم أنه لم يجئ»: أنت

تعتقد أنه لم يجئ، سواء كان مطابقاً للواقع أو لا، فيكون مثلاً للقسمين: ما لا يطابق

شيئاً منهما، وما يطابق الواقع دون الاعتقاد، وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار

والإدراج. (عبد الحكيم)

(١١) قوله: وأنت: أي فذلك الإسناد من الحقيقة [ولو] لم يطابق واحداً منهما؛ لأنه لما

هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا يتنافى ذلك كونه كذباً؛ لأن الكذب لا يتنافى

الحقيقة. (دسوقي)

(١٢) قوله: خاصة: أخذه من تقدم المسند إليه، وهو «أنت» على المسند الفعلي، أي

تعلم، فإنه يفيد الاختصاص، نحو: أنا سعت في حاجتك. (دسوقي وتجريد)

(١٣) قوله: أيضاً: [أي كما علمه المتكلم]

(١٤) قوله: مجاز عقلي: لأن التجوز في أمر معقول يدرك بالعقل، وهو الإسناد، بخلاف

المجاز اللغوي؛ فإنه في أمر نقلي، وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى. والمجاز قيل:

أصله «مجاز» من «جاء المكان» إذا تعداه؛ لأن الإسناد تعدى مكانه الأصلي، نقلت

حركة الواو للسكان قبلها، فقلت ألفاً؛ لتحركها بحسب الأصل وافتتاح ما قبلها بحسب

الآن. (تجريد ودسوقي)

(١٥) قوله: مجازاً حكماً: أي منسوبا إلى حكم العقل أو إلى الحكم الذي هو أشرف

أفراده؛ لأن المجاز العقلي كما يشمل الإسناد يشمل النسبة الإضافية والإيقاعية أيضاً. أو

منسوبا إلى النسبة بأن يراد بالحكم مطلق النسبة، لا خصوص النسبة التامة. (عبد الحكيم

بتوضيح)

(١٦) قوله: ومجازاً في الإثبات: إن قلت: التقييد بالإثبات يقتضي عدم جريانه في النفي،

وليس كذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى: «فَمَا رَیَحَتْ تَجَرَّتُهُمْ» (البقرة: ١٦)؟! أجب بأن

التقييد بالإثبات لأشرفيته أو لأنه الأصل؛ لأن المجاز في النفي فرع المجاز في الإثبات، أو

أن المراد بالإثبات الانتساب والاتصاف، فيشمل الإيجاب والنفي؛ إذ في كل منهما

انتساب واتصاف. (دسوقي)

(١٧) قوله: إلى ملابس له: أي إلى شيء بينه وبينه ملازمة وارتباط وتعلق. ويجوز فتح

الباء وكسرها؛ لأن «الملابس» مفاعلة من الطرفين. (دسوقي)

= له: أنه لا بد أن يحمل عليه حمل مواطاة أي حل هو هو، فلا يشتمل ما إذا كان المسند مصدراً؛ لأنه لا يحمل كذلك. (دسوقي)

(١) قوله: مخلوقاً لله: أي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقاً لله تعالى، نحو: جن زيد. (قي)

(٢) قوله: أو لغيره: أي لغير الله أي على طريق الكسب، فأراد بالخلق ما يشمل الكسب، وذلك نحو: ضرب زيد عمراً. أو يقال: قوله «سواء كان مخلوقاً لله» يعني على قول أهل السنة، وقوله: «أو لغيره» يعني على قول المعتزلة. (دسوقي)

(٣) قوله: أو لا: أي لا يكون صادراً عنه باختياره بأن لا يكون صادراً عنه كـ «مات»، أو يكون صادراً لا بالاختيار كحركة المرتعش. وبهذا يسقط ما أورد من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلاً، وكأنه غفل عن كون السالبة تصدق بنفي الموضوع على أنه قد يقال: المراد بالصدور عنه: الظهور منه، ولا شك أن الصدور بهذا المعنى متحقق في المرض والموت ونحوهما. (تجريد)

(٤) قوله: أنبت الله: أي فإن إثبات البقل في الواقع لله، وهو كذلك في اعتقاد المؤمن. (قي)

(٥) قوله: قول الجاهل: أي الكافر، كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن، فالمراد: الجاهل بالمؤثر القادر، وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى. (تج)

(٦) قوله: أنبت الربيع: فإن إثبات البقل في الواقع لله تعالى، وفي اعتقاد الجاهل للربيع، فهو مطابق للاعتقاد دون الواقع. (كذا في الدسوقي)

(٧) قوله: فقط: أي لا الاعتقاد، لكن يكون مطابقاً له في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه. (عبد الحكيم)

(٨) قوله: لمن لا يعرف إلخ: أي لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي، وهو -أي المعتزلي- يخفيها منه، أما لو عرف ذلك المخاطب حال المتكلم أو يكون المتكلم مظهراً حاله له، كان كلامه المذكور مجازاً عن الإقدار والتمكين، فبين عدم العرفان والإخفاء عموم من وجه، فأحد القيد لا يغني عن الآخر، فلا يتوهم أن الاختصار على القيد الثاني كاف. بقي شيء آخر، وهو ما إذا قال المعتزلي ذلك الكلام لمن يعرف حاله ولم لا يعرفها، فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازاً في وقت واحد، ولا مانع منه بالنظر إلى شخصين. (من الدسوقي وعبد الحكيم)

(٩) قوله: خلق الله تعالى إلخ: أي الاختيارية والاضطرابية، فقد طابق هذا الإسناد الواقع؛ لأن خلق الأفعال كلها لله تعالى، ولم يطابق اعتقاد المعتزلي؛ لاعتقاده أن خالق الأفعال الاختيارية هو العبد. (دسوقي)

المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول، سواء كان^(١) ذلك الغير غيرًا في الواقع، أو عند المتكلم في الظاهر. وبهذا سقط
 ما قيل: إنه إن أراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر، فلا حاجة^(٢) إلى قوله: «بتأول»، وهو ظاهر، وإن أراد غير ما هو له في الواقع
 خرج^(٣) عنه مثل قول الجاهل: «أنبت الله البقل» مجازًا عقليًا باعتبار الإسناد إلى السبب^(٤) بتأول^(٥) متعلق بـ«إسناده»، ومعنى
 التأول: أنك تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة،^(٦) أو الموضوع^(٧) الذي يؤول إليه من العقل، وحاصله^(٨): أن تنصب قرينة صارفة عن
 أن يكون الإسناد إلى ما هو له، وله أي للفعل وهذا^(٩) إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين، ملاسبات شتى أي مختلفة، جمع
 «شتيت» كـ«مريض» و«مرضى»، يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال
 ونحوهما؛ لأن الفعل لا يسند إليها^(١٠)، وإسناده إلى الفاعل، أو المفعول به إذا كان مبنيًا له أي للفاعل أو المفعول به^(١١)، يعني^(١٢): أن
 إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًا له أو إلى المفعول به إذا كان مبنيًا له حقيقة كما مر من الأمثلة، وإسناده إلى غيرهما أي غير الفاعل^(١٣)
 والمفعول به، يعني: غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول للملاسة يعني: لأجل^(١٤) أن ذلك الغير^(١٥) يشابه
 ما هو له في ملاسة الفعل مجاز، كقولهم:

ما هو له في ملاسة الفعل مجاز، كقولهم:
 أي للسند إليه الحقيقي، كقوله:
 وهو الجري

الذي يؤول إليه، فيكون «أو الموضوع» معطوفاً على قوله: «ما يؤول إليه». (عبد الحكيم)
 (٩) قوله: وحاصله إلخ: عطف على «ومعنى إلخ»، أي أن معنى التأويل الحقيقي ما ذكر،
 وحاصل معناه: نصب قرينة. وفيه أن نصب القرينة ليس حاصلًا لذلك المعنى الذي ذكره؛
 إذ طلب الحقيقة أو الموضوع وملاحظته ليس هو نصب القرينة. والجواب: أن المراد:
 حاصله باعتبار لازمه، أي: أن نصب القرينة لازم لما ذكر، فالمصنف أطلق اسم الملزوم
 -وهو «التأول» أعني: طلب الحقيقة أو الموضوع- وأراد اللازم، وهو نصب القرينة على
 طريق الكتابة. (دسوقي)

(١٠) قوله: وهذا: [أي قول المصنف: «وله ملاسبات شتى»]

(١١) قوله: لا يسند إليها: بخلاف ما ذكره، فإن الفعل يسند إليه. فإن قلت: هذه الأمور
 يسند إليها أيضًا، فيصح أن يقال في «جاء الأمير والجيش»: جاء الجيش، وفي الحال:
 جاء الراكب. قلت: المراد أن هذه الأمور لا يصح إسناد الفعل إليها مع بقائها على
 معانيها المقصودة منها، كالمصاحبة في المفعول معه، والتقييد في الحال والبيان في التمييز؛
 فإن هذه المعاني لا تفهم فيما إذا رفع الاسم وأسند إليه الفعل. (دسوقي)

(١٢) قوله: المفعول به: [فالضمير راجع لهما وإفراد الضمير؛ لأن العطف بـ«أو»]

(١٣) قوله: يعني: [أشار بهذا العناية إلى أن كلامه على التوزيع، وإلا فظاهر كلامه فاسد،
 تأمل]

(١٤) قوله: أي غير الفاعل: يعني من المفعول والأربعة بعده، وهي المصدر والزمان والمكان
 والسبب. وقوله: «غير المفعول به»: أي من الفاعل والأربعة الأخيرة، فصور المجاز عشرة،
 مثل المصنف لسته منها. (كذا في الدسوقي والتحرير)

(١٥) قوله: يعني لأجل إلخ: لما كان ظاهر كلام المصنف أن «الملاسة» بمعنى التعلق
 والارتباط: بين الفعل والسند إليه المجازي، وكان هذا غير مراد، وإنما المراد: أن العلاقة هي
 المشابهة بين السند إليه الحقيقي والسند إليه المجازي في الملاسة، أي في تعلق الفعل بكل
 منهما، وإن كانت جهة التعلق مختلفة، أتى الشارح بالعناية؛ إشارة إلى أنه ليس المراد
 بـ«الملاسة» في كلام المصنف: التعلق بين الفعل والسند إليه المجازي، كما مر، بل المراد
 بما هنا: المشابهة والحاكاة بين السند إليه المجازي والحقيقي في التعلق، كالنهر في قولك:
 «جرى النهر» يشابه ما هو له، أي يشابه السند إليه الحقيقي، وهو الماء، فالجري يلبس
 الماء من جهة قيامه به، ويلبس النهر من جهة كونه واقعًا فيه. (كذا في الدسوقي)

(١٦) قوله: ذلك الغير إلخ: أي السند إليه المجازي، كـ«النهر» في قولك: «جرى النهر».

(١) قوله: سواء كان إلخ: أشار بذلك التعميم إلى أن الأقسام الأربعة التي مرت في
 الحقيقة تأتي هنا في المجاز لشمول التعريف لها، أعني ما طابق الواقع والاعتقاد معًا، وما
 طابق الواقع فقط، وما طابق الاعتقاد فقط، وما لم يطابق واحدا منهما. والأمثلة السابقة
 للحقيقة العقلية تصلح بعينها أمثلة لأقسام المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب، فافهم.
 (من دسوقي)

(٢) قوله: وبهذا سقط: وجه السقوط أنه حيث عممنا في ذلك «الغير» بأن أريد به: ما
 يعم الغير في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر، صار قوله: «بتأول» أي قرينة محتاجا
 إليه بالنسبة إلى بعض الأفراد وهو الغير في الواقع، ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما
 كان المسند إليه فيه غيرًا عند المتكلم في الظاهر. (دسوقي)

(٣) قوله: فلا حاجة إلخ: لأنه لا يسند لغير ما هو له في الظاهر، إلا إذا كان هناك قرينة
 ندل على أن ذلك المسند إليه غير.

(٤) قوله: خرج إلخ: لأنه لعين ما هو له في الواقع، ولما خرج عنه ذلك فيكون تعريف
 المجاز غير جامع. (قي)

(٥) قوله: إلى السبب: وهو الله تعالى على زعمه؛ لأنه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو
 الربيع وأن الله تعالى سبب. (تج)

(٦) قوله: بتأول: و«التأول» تفعل من «آل إلى كذا» رجع إليه، فمعناه: تطلب المال
 الذي هو حقيقة الكلام التي يؤول إليها، أو الموضوع الناشئ من العقل. والمراد
 بتطلبها: الالتفات إليها؛ لينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر. (دسوقي)

(٧) قوله: من الحقيقة: وهذا إذا كان للمجاز حقيقة، كما في «أنبت الربيع البقل»؛ فإن
 التأول فيه طلب حقيقته، وهو الإسناد إلى ما هو له، أي: أنبت الله البقل في الربيع.
 (عبد الحكيم رحمه الله عليه)

(٨) قوله: أو الموضوع إلخ: عطف على «الحقيقة»، أي طلب ما يؤول إليه ذلك الإسناد
 من جهة العقل، وهذا إذا لم يكن له حقيقة، كما في «أقدمي بلدك حق لي عليك»،
 أي: قدمت بلدك لحق لي عليك؛ فإنه لا حقيقة لهذا المجاز؛ لعدم الفاعل للإقدام؛ لأنه
 أمر موهوم، لكن له محلا من جهة العقل، وهو القدوم للحق، وسيجيء تحقيقه. وهذا هو
 الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلي أن يكون له حقيقة. وقيل في حل
 هذه العبارة: إن معنى تطلب ما يؤول: تطلب المال، فيجوز أن يكون مصدرا ميمًا بمعنى
 المفعول، فيكون معناه: ما يؤول إليه، ويجوز أن يكون اسم مكان فيكون معناه: الموضوع

عيشة راضية^(١) فيما بني^(٢) للفاعل وأسند^(٣) إلى المفعول به؛ إذ العيش مرضية وسيل مفعم^(٤) في عكسه أعني فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل^(٥)؛ لأن السيل هو الذي يفعم أي يملأ من «أفعمت الإناء» إذا ملأته وشعر^(٦) شاعر^(٧) في المصدر^(٨)، والأولى التمثيل بنحو: «جد جده»^(٩)؛ لأن الشعر^(١٠) ههنا بمعنى المفعول^(١١)، ونهر جار في المكان؛ لأن الشخص صائم في النهار، أي فيما بني للفاعل وأسند إلى المكان فيكون من قبل «عيشة راضية».

والماء جار في النهر، وبني الأمير المدينة في السبب. أي فيما بني للفاعل وأسند للسبب الأمر وينبغي^(١٢) أن يعلم أن المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الإسنادية أيضاً من الإضافية والإيقاعية، نحو: أعجبني إنبات الربيع وجري الأنهار، قال الله تعالى: «وَأَنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا^(١٣)» و«مَكْرُ اللَّيْلِ^(١٤) وَالنَّهَارِ»، ونحو: نومت^(١٥) الليل، وأجريت النهر، قال الله تعالى: «وَلَا تُطِيعُوا^(١٦) أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ^(١٧)»، والتعريف المذكور إنما هو للإسنادي، اللهم^(١٨) إلا أن يراد بالإسناد مطلق النسبة، وههنا مباحث نفيسة، وشحنها بالشرح.

وقولنا: في التعريف «بتأول» يخرج نحو ما مر من قول الجاهل: «أثبت الربيع البقل» راثيا الإنبات من الربيع؛ فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له في الواقع، لكن لا تأول^(١٩) فيه؛ لأنه مراده ومعتقده، وكذا: شفى الطبيب المريض، ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع، فقلوه: «بتأول» يخرج ذلك، كما يخرج^(٢٠).

لملازمة الجدل بكونه جزء معنى الفعل. (قي وتج)
(٩) قوله: لأن الشعر إلخ: أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر، وإن صح بالمعنى المصدري أيضاً، ولذا قال: «الأولى». (عبد الحكيم)
(١٠) قوله: بمعنى المفعول: [أي المؤلف المنظوم، لا التأليف والنظم].
(١١) قوله: في الزمان: أي فيما بني للفاعل وأسند إلى الزمان؛ لمشابهته للفاعل الحقيقي في ملازمة الفعل لكل منهما. (دسوقي)
(١٢) قوله: وينبغي إلخ: شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع للنسب الإضافية والإيقاعية، مع أن المجاز العقلي يجري فيهما أيضاً، ثم أشار إلى الجواب بقوله: «اللهم». (كذا في الدسوقي والتجريد)
(١٣) قوله: شقاق بينهما: أصل الكلام: «وإن خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما»، فأضيف المصدر للمكان؛ لأن «البيت» اسم مكان. (من دسوقي)
(١٤) قوله: مكر الليل إلخ: أصله: «ومكر الناس في الليل والنهار»، فأضيف المصدر للزمان. (قي)
(١٥) قوله: نومت إلخ: أصله: «أوقعت النوم على الليل»، أي نومت الشخص في الليل. (قي)
(١٦) قوله: ولا تطيعوا إلخ: فقد أوقع الإطاعة على الأمر، وحقق الإيقاع على ذي الأمر؛ لأنه هو المفعول به حقيقة، فالأصل: «ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم»، فحذف في هذه الأمثلة ما حق الفعل أن يوقع عليه، وأوقع على غيره. (قي)
(١٧) قوله: اللهم إلخ: إشارة إلى الجواب، يعني يكون مجازاً مرسلًا من باب إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق «المرسن» على «الأنف»؛ فإن الإسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند إليه، فاستعمل في مطلق النسبة تامة كانت أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول. (تجريد)
(١٨) قوله: لكن لا تأول فيه: لأنه لم ينصب قرينة صارقة عن كون الإسناد لما هو له، فيكون حينئذ حقيقة لا مجازاً. (دسوقي)
(١٩) قوله: كما يخرج إلخ: أي كقولك: «جاء زيد»، وأنت تعلم أنه لم يجز، فإن إسناد الفعل فيه وإن كان لغير ما هو له، لكن لا تأول فيه، أي لأنه لم ينصب قرينة صارقة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له. (قي)

(١) قوله: عيشة راضية: اعلم أن أصل هذا التركيب: عيشة راضية صاحبها، فالرضا كان بحسب الأصل مسنداً للفاعل الحقيقي، وهو «الصاحب»، ثم حذف الفاعل وأسند «الرضا» إلى ضمير «العيشة». وقيل: «عيشة راضية»؛ لما بين «الصاحب» و«العيشة» من المشابهة في تعلق الرضا بكل، وإن اختلفت جهة التعلق؛ لأن تعلقه بـ«الصاحب» من حيث الحصول منه، وبـ«العيشة» من حيث وقوعه عليها، فصار ضمير «العيشة» فاعلاً نحوياً لا حقيقياً، ثم اشتق من «راضية» «راضية»، ففيه معنى الفعل وأسند إلى المفعول. قال بعضهم: مذهب الخليل أنه لا مجاز في هذا التركيب، بل «الراضية» بمعنى ذات الرضا، حتى تكون بمعنى «مرضية»، فهو نظير «لابن» و«تامر» أي ذي اللبن وذو الثمر، والتاء للمبالغة؛ لأن هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث. (من الدسوقي)
(٢) قوله: فيما بني إلخ: أشار بذلك إلى أن الشاهد في إسناد «راضية» إلى الضمير المستتر -أعني: ضمير «العيشة»- لا أن الشاهد في إسناد «راضية» إلى «العيشة»؛ لأن الإسناد إلى المبتدأ ليست بحقيقة ولا مجازاً عند المصنف، كما سبق، بل واسطة بينهما، وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة. (قي)
(٣) قوله: وأسند إلخ: أي إلى المفعول به الحقيقي، وإلا فالمسند إليه ههنا فاعل نحوي. (تجريد)
(٤) قوله: وسيل مفعم: أصله: «أفعم السيل الوادي» بمعنى ملأه، ثم بني «أنعم» للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقي، وهو «السيل» بعد تقديمه وجعله مبتدأ. (دسوقي)
(٥) قوله: وأسند إلى الفاعل: أي الحقيقي، وإلا فالسند إليه هنا نائب فاعل. (تجريد)
(٦) قوله: وشعر شاعر: أي فقد أسند ما هو بمعنى الفعل -أعني: «شاعر»- إلى ضمير المصدر، وحقه أن يسند للفاعل أعني: الشخص؛ لأنه الفاعل الحقيقي بحيث يقال: «شعر شاعر»؛ لكن لما كان الشعر شبيهاً بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الإسناد إليه مجازاً. (دسوقي)
(٧) قوله: في المصدر إلخ: من شأن العرب أن يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيداً وتبييناً على تناهيه في معناه، من ذلك قولهم: «ظل ظليل»، و«داهية دهاية»، و«شعر شاعر». (كذا في المطول)
(٨) قوله: جد جده: أي جد اجتهداه، وأصله: «جد زيد جد» أي اجتهداه؛ لأن حق الجد أن يسند إلى صاحب الجد -وهو الشخص- لا إلى الجد نفسه، لكن أسند إليه؛

الأقوال الكاذبة،^(١) وهذا تعريض بالسكاسي حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط. وللتنبية على هذا تعرض المصنف
 في المتن لبيان فائدة هذا القيد، مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب، واقتصر على بيان إخراج بنحو قول الجاهل، مع أنه يخرج
 الأقوال الكاذبة أيضاً، ولهذا أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لا اشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله: شعر
 أي قول المصنف: «وقولنا إلخ»
 عصف على «تعرض»، فعلمنا واحده
 دأبه قول الجاهل
 وأما في «الإيضاح» فينبى فوائد القيد
 أي «التأول»

أشباب الصغير وأفنى الكبير ركز الغداة ومز العشي

سكون الياء وأخيه ليوافق الساقى

تم المصراع الأول على الياء من الكبير

أركانه: «مفعول مفعول مفعول فعل» من المتقارب المقصود

على المجاز^(٢) أي على أن إسناد «أشباب» و«أفنى» إلى «كر الغداة ومز العشي» مجاز ما دام لم يعلم^(٣) أو لم يظن^(٤) أن قائله أي قائل هذا
 القول لم يعتقد ظاهره أي ظاهر الإسناد؛ لانتفاء التأول^(٥) حينئذ؛ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر، فيكون من قبيل قول
 الجاهل: «أنبت الربيع البقل» كما استدل يعني ما لم يعلم^(٦) ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره، مثل الاستدلال^(٧) على أن إسناد
 «ميز» إلى «جذب الليلي» في قول أبي النجم: شعر^(٨): ميز عنه أي عن الرأس^(٩) قنزا عن قنزع^(١٠) هو الشعر المجتمع في نواحي
 الرأس، جذب الليلي^(١١) أي مضيتها واختلافها أبطي أو أسرع حال من «الليلي» على تقدير المقول، أي مقولا فيها^(١٢)، ويجوز^(١٣)
 أن يكون الأمر بمعنى الخبر مجاز خبر «أن»، أي استدل على أن إسناد «ميز» إلى «جذب الليلي» مجاز بقوله متعلق بـ«استدل»، أي
 بقول أبي النجم عقيب أي عقيب قوله: «ميز عنه قنزا عن قنزع» أفناه أي أبا النجم أو شعر رأسه قيل الله أي أمره وإرادته للشمس:
 اطلعي^(١٤)؛ فإنه يدل^(١٥) على أنه فعل الله تعالى وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني، فيكون الإسناد إلى «جذب الليلي» بتأول على أنه
 أي تعاقبها
 أي جعله قانيا
 أي أفناه الله بقيله

المثل مضافة إلى الفعل، و«ما» مصدرية، فقوله: «كما استدل» مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه «لم يعلم». (دسوقي)

(١٠) قوله: قول: [أركانه: «مستفعلن مستفعلن مستفعلن»، مع الزحاف.]

(١١) قوله: عن الرأس: المتقدم في قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع
 من أن رأيت رأسي كراس الأصلع ميز

والمعنى أن هذه المرأة أصبحت تدعي علي ذنوبا لم ارتكب شيئا منها؛ لرؤيتها رأسي خالية من الشعر كراس الأصلع؛ فإن النساء يبغيضن الشيب، ويظلمن الشاب، وجملة «ميز عنه إلخ» مفسرة لرؤية رأسه، «كراس الأصلع» مينة لوجه الشبه. (قي)

(١٢) قوله: قنزا عن قنزع: أي فصل في الرأس قنزا عن قنزع بسبب ذهاب ما بينهما، فالعش الأول بمعنى «في». ويحتمل أن المعنى أزال عن الرأس قنزا بعد قنزع، فالعش الثانية بمعنى «بعد». (دسوقي)

(١٣) قوله: جذب الليلي: الجذب لغة: المد ومضي الأكثر، يقال: «جذب الشهر» إذا مضى أكثره، استعمل هنا في مطلق المضي. وأراد بـ«الليلي» مطلق الزمان. (قي وتج)

(١٤) قوله: مقولا فيها: أي من الناس في حقها حين اليسر والرفاهية: أبطي، وحين العسر والضيق: أسرع. أو من الشاعر؛ لأنه لا يبالي بعد التمييز المذكور بها كيف كانت. (عبد الحكيم)

(١٥) قوله: ويجوز إلخ: أي مع كونه حالا، والمعنى حال كونهما يتبطن وتسرع. ويجوز أن يكون استئنافا، كان الزمان قال له: «ما تقول فيما حدث؟» فأجاب: بأنه راض لما يفعل أسرع فيه أو أبطأ. (تجريد)

(١٦) قوله: اطلعي: تمامه: حتى إذا واركأ أفق فارجمي. (تجريد)

(١٧) قوله: فإنه يدل إلخ: أي قوله «أفناه قيل الله» حيث أسند «الإفناء» إلى «قيل الله». (تجريد)

(١) قوله: الكاذبة: اعترض عليه بأن ظاهر كلام الشارح يدل على أن قول الجاهل المذكور ليس من الأقوال الكاذبة، مع أنه منها. وأجيب بأن المراد من الأقوال الكاذبة التي يعتقد المتكلم كذبها، ويقصد ترويحها، وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار؛ لأنه يعتقد صدقها. (كذا في الدسوقي)

(٢) قوله: الكاذبة: بل الصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم أيضا، كقول المعتزلي المخفي حاله: «خلق الله الأفعال كلها». (أطول)

(٣) قوله: نحو قوله: أي الصلتان العبيدي. ومعنى البيت: أن مرور الأيام ومرور الليلي تجعل الصغير كبيرا، والطفل شابا، والشيخ فانيا. (دسوقي رحمه الله)

(٤) قوله: على المجاز: أي بل يحمل على الحقيقة التي هي الأصل في الكلام، وإن كانت كاذبة. (قي)

(٥) قوله: ما دام: لم يعلم ليس مراد الشارح أن لفظة «دام» مقدرة؛ فإنه لا يجوز حذف الأفعال الناقصة سوى «كان»، سيما حذف بعضه، بل بيان لحاصل المعنى يجعل «ما» مصدرية نابعة عن ظرف الزمان، المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها به، أي لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن، حتى إذا تحقق أحدهما يحمل على المجاز. (عبد الحكيم)

(٦) قوله: لم يعلم أو لم يظن: خرج بقوله: «ما لم يعلم أو يظن» ما إذا علم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن ذلك؛ لأنه في هاتين الحالتين يحمل على المجاز، ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره. (قي)

(٧) قوله: لانتفاء التأول: أي لانتفاء التأول المشروط في المجاز، فإن شك فالأصل الحقيقة، فهنا خمسة صور: علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره، فيكون حقيقة. أو علم وظن أنه أراد خلاف الظاهر، فيكون مجازا. أو شك، فيكون حقيقة أيضا. (تجريد)

(٨) قوله: يعني ما لم يعلم إلخ: حاصله: أن ما ذكر من قول الصلتان لم يحتمل على المجاز ما لم يحصل العلم المصحح للتجاوز، كما حصل هذا الاستدلال المصحح للمجازية في قول أبي النجم.

(٩) قوله: مثل الاستدلال: فيه إشارة إلى أن في قوله «كما استدل» الكاف اسمية بمعنى

زمان^(١) أو سبب.
أي عادي

وأقسامه أي أقسام المجاز^(٢) العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما أربعة؛ لأن طرفيه وهما المسند إليه والمسند إمّا حقيقتان

أي كلا أو بعضا، وكذا مجازيتهما، وليس المراد حقيقتهما ومجازيتهما معا

لغويتان نحو: أنبت^(٣) الربيع البقل، أو مجازان لغويان نحو: أحى الأرض شباب الزمان، فإن المراد بإحياء الأرض: تهييج القوى^(٤)

أي الإرادة

النامية فيها، وإحداث نضارتها بأنواع النباتات. والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة، وهي صفة تقتضي الحس والحركة، وكذا المراد^(٥)

أي الإحساس بمعنى الإدراك

أي الحياة

إنجاد

أي المعنى المجازي

وهو المعنى المجازي

بشباب الزمان: ازدياد قوتها النامية، وهو في الحقيقة: عبارة عن كون الحيوان^(٦) في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة، أي قوية

أي المعرورة فيه

أي قوة الأرض

أي الشباب

مشتعلة، أو مختلفتان بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا نحو: أنبت البقل شباب الزمان^(٧) فيما المسند حقيقة والمسند إليه

أي «شباب الزمان»

أي «أنبت»

مجاز، أو: أحى الأرض الربيع في عكسه^(٨).

ووجه الانحصار^(٩) في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهر؛ لأنه اشترط^(١٠) في المسند أن يكون فعلاً أو ما في معناه فيكون

مفردا، وكل مفرد مستعمل^(١١) إمّا حقيقة أو مجاز.

وهو أي المجاز العقلي في القرآن كثير^(١٢) أي كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله، حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة، وتقديم «في

القرآن» على «كثير»؛ لمجرد الاهتمام^(١٣). ﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ^(١٤) عَلَيْهِمْ عَائِيَهُمْ﴾ أي آيات الله تعالى ﴿زَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾، أسند^(١٥) الزيادة -

(الأنفال: ٢)

(الأنفال: ٢)

دون التخصيص

وهي فعل الله تعالى - إلى الآيات؛ لكونها سببا لها. ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش إلى فرعون؛ لأنه سبب أمر^(١٦)

أي يذبح فرعون أبناء بني إسرائيل

عاديا للزيادة

التي هي ضمير «زادت»

(١) قوله: أنه زمان: فيه أنه إذا كان المسند إليه «جذب الليالي» لا يكون زمانا؛ لأن «الجذب» ليس زمانا. والجواب أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف، والتقدير: «الليالي الجاذبة»، فالمسند إليه بالحقيقة «الليالي» الموصوفة بـ«الجذب» وهي زمان. (دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: أي أقسام المجاز: اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة، بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الأقسام، وأمثلتها هي تلك الأمثلة التي مثل بها المصنف للمجاز بعينها، لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه من كونه مؤمنا أو جاهلا، وإنما تركها المصنف؛ لعلها بالمقايضة، ولقلة الاهتمام بها. (دسوقي)

(٣) قوله: نحو أنبت إلخ: أي فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له، ولا مجاز إلا في الإسناد، إذا صدرت من الموحد. (كذا في الدسوقي)

(٤) قوله: تهييج القوى إلخ: مصدر مضاف إلى المفعول، أي: تهييج الله القوى. وقوله «النامية» الأول أن يقول: «النامية» بغيرها من النباتات.

(٥) قوله: وكذا المراد إلخ: حاصله: أن «الشباب» الذي هو المسند إليه معناه الأصلي: كون الحيوان في زمن ازدياد قوته. وإنما سمي هذا المعنى شبابا؛ لأن الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة أي مشتعلة. من «شب النار» أوقدها. (في وتج)

(٦) قوله: كون الحيوان إلخ: وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملابس له، وفي ازدياد قواه. ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترتب عليه من نشأة الإخراج والحاسن. (تجريد)

(٧) قوله: أنبت البقل إلخ: أي ازدياد قوة الأرض للنمية الحاصلة في الزمان. (في)

(٨) قوله: في عكسه: أي فيما المسند مجاز، وهو إحياء الأرض، والمسند إليه حقيقة، وهو الربيع.

(٩) قوله: ووجه الانحصار: أي وجه حصر المجاز العقلي في الصور الأربعة المذكورة واضح عند المصنف؛ لأنه جعل المجاز العقلي في إسناد الفعل أو معناه إلى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ، كما تقدم، وحينئذ فلا يكون إلا فيما بين الكلمتين، والكلمتان لا تخلوان من

هذه الأحوال الأربعة، فنحو: «زيد غماره صائم». المجاز عند المصنف إمّا هو في إسناد «الصائم» إلى ضمير «النهار». وأما على مذهب السكاكي الذي يجعل الإسناد فيما بين جملة «غماره صائم» إلى زيد، فهو مشكل؛ لأن مجموع «غماره صائم» وهو أحد طرفي الجملة لا يسمى مجازا لغويا؛ لأن المجاز اللغوي لا يكون إلا في الكلمة، كما قال السكاكي، ومجموع «غماره صائم» ليس بكلمة، فكان الحصر في الأقسام الأربعة على مذهب السكاكي مشكلا. (في وتج)

(١٠) قوله: لأنه اشترط إلخ: إن قلت: الأمر الظاهر لا يحتاج إلى الاستدلال. أجب بأد هذا من التنبيه لا من الاستدلال. (تجريد)

(١١) قوله: مستعمل: قيد بذلك؛ لأن اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز؛ لقولهم في تعريف كل منهما: «كلمة مستعملة إلخ». (كذا في عبد الحكيم)

(١٢) قوله: في القرآن كثير: رد به على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي واللغوي في القرآن؛ لإيهام المجاز الكذب، والقرآن منزّه عنه. ووجه الرد أنه لا إيهام مع القرينة. (دسوقي)

(١٣) قوله: لمجرد الاهتمام: أي الاهتمام المجرد عن التخصيص، وإلا فهو كثير في غير القرآن أيضا، كالسنة وكلام العرب. (دسوقي)

(١٤) قوله: وإذا ثليت إلخ: لم يقل: منه قوله تعالى أو نحوه؛ إيهاما لاقتباس، وأن المعنى: ﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ عَائِيَهُمْ زَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾ تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا. (المطول)

(١٥) قوله: أسند: ينبغي قراءة «أسند» هنا وما بعده بالبناء للمفعول؛ تأدبا. (دسوقي)

(١٦) قوله: أمر: هذا بيان لكونه سببا. والحاصل: أن المسند إليه هنا سبب أمر وما قبله سبب غير أمر، وما يأتي سبب بواسطة. واعلم أنه يجوز أن يكون «يذبح» مجازا لغويا عن أمر بالذبح، وحينئذ فلا يكون ما نحن فيه. لا يقال: إن احتمال ذلك لا يضر؛ لأن المثال يكتفيه الاحتمال. لأننا نقول: ليس القصد هنا مجرد التمثيل، بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته؛ ردا على من زعم خلافه. (دسوقي)

﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ نسب نزع اللباس عن آدم وحواء - على نبينا وعليهما السلام - وهو فعل الله تعالى إلى إبليس؛ لأن سببه
 أي إبليس عن آدم وحواء (الأعراف: ٢٧)
 الأكل من الشجرة، وسبب الأكل^(١): وسوسته ومقاسمته إياهما بأنه لهما من الناصحين. ﴿يَوْمًا﴾ نصب على أنه مفعول به
 أي إبليس
 أي الخطئة أو غيره
 لا المفعول به، وإن صح
 جمع «أشب»
 أي إبليس
 وهو المفعول
 لوقوعه فيه
 ﴿تَتَّقُونَ﴾^(٢): أي كيف تتقون يوم القيامة^(٣) إن بقيتم^(٤) على الكفر يوما ﴿يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ نسب الفعل إلى الزمان، وهو فعل الله
 أي الولدان
 أي الشيب
 أي التراكم والفكاثر
 الحقيقى
 حقيقة، وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه؛ لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن، أو عن طوله؛ لأن
 أي تصوير الولدان شيبا
 الأطفال يبلغون فيه أو أن الشيخوخة^(٥). ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ أي ما فيها من الدفائن والخزائن، نسب الإخراج إلى
 كالنوى والكوز
 (الزلزلة: ٢)
 مكانه^(٦)، وهو فعل الله تعالى حقيقة.

وغير مختص بالخبر عطف على قوله: «وهو كثير»^(٧)، وإنما قال ذلك؛ لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإيراده في أحوال الإسناد
 في غير عبارة المصنف
 الخبري يوهم اختصاصه بالخبر، بل يجري^(٨) في الإنشاء نحو: ﴿يَهَيِّئُنْ آبْنَ لِى صَرْحًا﴾؛ فإن البناء فعل العملة، وهامان سبب أمر.
 فأتى بقوله: «غير مختص بالخبر»؛ فدعا لذلك الوهم
 كل واحد منهما
 (غافر: ٣٦) أي قصرا مكانا عاليا
 وكذا قولك: «فلينبت الربيع ما شاء»، و«ليصم نهارك»، و«ليجد^(٩) جدك» وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهي إلى ما ليس
 أصله: «الينبت الله بالربيع ما شاء»
 أصله: «ولتصم أنت في نهارك»
 أي في النهي
 أي في الأمر
 المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه. وكذا قولك: «ليت النهر جار»، وقوله تعالى: ﴿أَصْلَوْكَ تَأْمُرُكَ﴾^(١٠).
 أصله: «ليت الماء جار في النهر»
 أي المسند إليه
 (هود: ٨٧)

ولا بد له^(١١) أي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن إرادة ظاهره؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما
 «فعيلة» بمعنى «مفعولة» أي: مقرونة، أو بمعنى «فاعلة» أي مقارنة علة لقوله: «لا بد» إلخ
 مر في قول أبي النجم من قوله: «أفناه قيل الله». أو معنوية، كاستحالة قيام المسند بالمذكور^(١٢) أي بالمسند إليه المذكور مع المسند عقلا
 وقد يجتمع القرينتان
 لفظا أو معنى
 أي من جهة العقل^(١٣)، يعني^(١٤) يكون بحيث لا يدعي أحد من المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛
 أي المسند
 أي كاهل السنة
 كالدهرية
 أي بالمسند إليه المذكور

(١) قوله: وسبب الأكل: أي فالوسوسة سبب السبب للنزع، وسبب السبب سبب، فهو
 الإسناد للسبب بواسطة.

(٢) قوله: يوما: أول الآية ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾
 (الزمل: ١٧).

(٣) قوله: مفعول به: لأن الانتفاء منه نفسه، لا فيه حتى يكون مفعولا فيه. (دسوقي)

(٤) قوله: لَتَتَّقُونَ: أعلم أن أصل «تتقون» «توتقون» من «الوقاية»، وهي فرط الصيانة،
 متعد إلى مفعولين، والأول محذوف والثاني «يوما» على حذف المضاف أي: «عذاب
 يوم»، حذف لفظا عنه، والمعنى: فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم، وقد يستعمل
 «الانتقاء» بمعنى الحذر، فيكون متعديا إلى مفعول واحد. ويحتمل أن يكون «يوما» مفعولا
 به لا ككفرتم. (عبد الحكيم)

(٥) قوله: يوم القيامة: في ذكره نظرا؛ لأنه يؤدي إلى التكرار؛ للاستغناء عنه بقوله في
 الآخر: «يوما»، فالأولى حذفه، أو ذكره على وجه التفسير في آخر الآية بأن يقول: «وهو
 يوم القيمة»، والقول بأن «يوم القيامة» مفعول لـ «تتقون» و«يوما» بدل منه خلاف
 الظاهر. وقال الفاضل اللاهوري: إن «يوم القيامة» بمعنى «في يوم القيمة»، فهو منصوب
 على الظرفية، و«يوم» مفعول به، وهو الأوفق بقول الشارح. (من الدسوقي)

(٦) قوله: إن بقيتم إلخ: فسر قوله تعالى: «إن كفرتم» بـ «إن بقيتم على الكفر»؛ لئلا يحتاج
 إلى المفعول به؛ ولأن الخطاب مع الكفار. (عبد الحكيم)

(٧) قوله: أو عن طوله: لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الانتفاء في
 الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيمة؛ لأن الطول قد يشمل على السرور، فلا بد من اعتبار
 كثرة الهموم معه، حتى يحسن التعجب. (التحريد)

(٨) قوله: أو أن الشيخوخة: [وهو بعد الأربعين، وطوله: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾]
 (السجدة: ٥).

(٩) قوله: أثقالها: [جمع «ثقل» بفتح المثناة والقاف: هو متاع البيت.]

(١٠) قوله: إلى مكانه: أي إلى مكان وقع منه الإخراج، فهو نسبة إلى المفعول به بواسطة
 «من» لا إلى الظرف؛ إذ المعنى: وأخرجت من الأرض لا في الأرض.

(١١) قوله: وهو كثير: يعني قوله: «وغير مختص» معطوف على قوله: «وهو كثير» بقطع
 النظر عن تقييده بقوله: «في القرآن»، فلا يتوهم أن معناه أنه غير مختص بالخبر في القرآن
 فقط. (كذا في الدسوقي)

(١٢) قوله: بل يجري: [تصريح لما علم التزاما وتوطئة لقوله: «نحو إلخ».]

(١٣) قوله: وليجد إلخ: بفتح الياء وكسر الجيم. و«جدك» بكسر الجيم وضم الدال،
 وأصله: «ولتجد جدا» أي ولتجتهد اجتهدا، فأقام المصدر مقام الفاعل في إسناد الفعل
 إليه. (من في)

(١٤) قوله: ما ليس: [نحو: «لا يقيم ليلك» و«لا يصم نهارك».]

(١٥) قوله: أصلاتك تأمرك: [أصله: «أيأمرك ربك بسبب تلبسك بالصلاة».]

(١٦) قوله: ولا بد له إلخ: إنما تعرض بهذا مع استفادته من قيد «التأول»؛ توطئة
 لتقسيمها إلى لفظية ومعنوية، فهو بمنزلة البيان لقوله: «بتأول»، وكان ينبغي أن يذكره
 متصلا بما يتعلق به. (الدسوقي)

(١٧) قوله: بالمذكور: أي في عبارة المتكلم، وليس المراد المذكور في كلام المصنف سابقا.
 (تجريد)

(١٨) قوله: من جهة العقل: إشارة إلى أن «عقلا» و«عادة» منصوبان على التمييز في
 نسبة «الاستحالة» إلى «القيام»، ويمكن أن يكون بيانا لحاصل المعنى، فتأمل ذلك.
 (جلبى وغيره)

(١٩) قوله: يعني إلخ: إشارة إلى جواب ما يقال: إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان
 نحو قول الدهري: «أنبت الربيع البقل» حقيقة، مع أن العقل الصحيح يحيله؛ وحاصل
 الجواب: أن المراد بالاستحالة: ما لو غلب العقل ونفسه حكم بها، وإنابت الربيع البقل
 ليس كذلك، بل يحتاج العقل فيه إلى دليل. (تجريد)

لأنَّ العقل^(١) إذا خَلَّى ونفسه يعده محالا، كقولك: «محبتك» جاءت بي إليك؛ لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة.

أي قيامه به

أو عادة، أي من جهة العادة نحو: هزم الأمير الجند؛ لاستحالة قيام هزم الجند بالأمر وحده عادة، وإن كان ممكنا عقلا. وإنما عطف على قوله: «عقلا»

قال^(٢): «قيامه به»؛ ليعم الصدور عنه مثل: «ضرب» و«هزم»، وغيره: ك«قرب» و«بعد»^(٣).

أي غير الصدور كالانصاف

أي عن الاختيار

وصدوره عطف على «استحالة»، أي: أو كصدور^(٤) الكلام عن الموحّد مثل: أشاب الصغير... البيت؛ فإنه يكون قرينة معنوية

أي الصدور

أي الكامل؛ ليخرج المعتزل

فهو قرينة ثانية للمجاز

على أن إسناد «أشاب» و«أفنى» إلى «كرّ الغداة ومَرّ العشي» مجاز. لا يقال: هذا^(٥) داخل في الاستحالة. لأننا نقول: لا نسلم^(٦) ذلك، كيف؟ وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول، واحتجنا في إبطاله إلى دليل.

ومعرفة^(٧) حقيقته يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به، إذا أسندا إليه يكون الإسناد حقيقة،

إفراد الضمير؛ لأن العطف به «أو»

أي المجاز العقلي وما في معناه

فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسندا إليه يكون الإسناد حقيقة، إمّا ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبَّحَتْ تَجَارَتُهُمْ﴾ أي فما

(القرة: ١٦)

ربحوا^(٨) في تجارتهم، وإمّا خفية لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل، كما في قولك: «سرتني رؤيتك» أي سرتني الله تعالى عند رؤيتك، وقوله:

لكثرة الإسناد إلى الفاعل المجازي وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقي

شعر:

يزيدك^(٩) وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا

أي يزيدك الله حسنا في وجهه^(١٠) لما أودعه من دقائق الحسن والجمال، يظهر بعد التأمل والإمعان. وفي هذا^(١١) تعريض بالشيخ

ذلك الحسن

عبد القاهر وردّ عليه، حيث زعم^(١٢) أنه لا يجب في المجاز العقلي.....

أن يجعل مقابلا للاستحالة. (قي)

(٧) قوله: لا نسلم إلخ: جواب عن الإيراد السابق بأنما لا تسلم دخول قوله: «أشاب الصغير إلخ» في الاستحالة العقلية؛ لأن المراد بها هنا الاستحالة البديهية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر، والمثال المذكور ليس كذلك. (من قي)

(٨) قوله: ومعرفة إلخ: حاصل مراد المصنف: أن المجاز العقلي لا بد له من فاعل مفعول به يكون إسناد الفعل له حقيقة، ثم إن ذلك الفاعل أو للمفعول تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا. (قي)

(٩) قوله: أي فما ربحوا إلخ: فلما كانت التجارة سببا للربح أسند إليها مجازا من باب الإسناد إلى السبب، والربح حقيقة أربابها، وإنما كان الفاعل الحقيقي هنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال؛ لأن عرف أهل اللغة إذا قصدوا الاستعمال الحقيقي أضافوا الربح للتجارة، لا للتجارة. (قي)

(١٠) قوله: يزيدك إلخ: الشعر لأبي نواس، وقال البعض: لابن معذل، والصواب هو الأول. وقيل في وجه التوفيق: إن «ابن المعذل» كنية أبي نواس، ولا يخفى بطلانه. ومعناه: أن وجهه يزيدك علم حسن أي علما بحسن في وجهه إذا ما زدته نظرا، أي إذا وقعت النظر في وجهه وأمعنت فيه، وذلك لأن وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة، فيظهر في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر في المرة التي سبقت. (الدسوقي)

(١١) قوله: في وجهه: إشارة إلى أن «وجهه» مفعول ثالث ل«يزيد» بواسطة الحرف، وأن الإسناد في الكلام المذكور إلى المفعول بواسطة، والمفعول الأول «كاف الخطاب»، والثاني «حسنا». (كذا في الدسوقي).

(١٢) قوله: وفي هذا: أي في قوله: «ومعرفة حقيقته إلخ» حيث اشترط في المجاز العقلي أن يكون له فاعل حقيقي، إلا أنه تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا. (دسوقي)

(١٣) قوله: حيث زعم إلخ: أي حيث قال الشيخ: إنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل محقق في الخارج يكون الإسناد له حقيقة. وتحرير النزاع: أن المجاز العقلي هل يشترط في تحققه أن يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق في الخارج، أسند له ذلك الفعل =

(١) قوله: لأن العقل إلخ: أي كل عقل أو عقل الفريقين من المحققين والمبطلين. فالمراد بالمستحال عقلا: المستحال بالضرورة، أي: لا يحتاج في الحكم باستحالته إلى نظر واستدلال، أو عادة، أو إحساس، وهذا التفسير على نسخة «لأن العقل». وفي بعض النسخ: «لا أن العقل» بحرف النفي، عطفا على قوله «يعني أن يكون إلخ» أي أن الاستحالة العقلية التي تكون قرينة للمجاز ما تقدم، لا كون العقل إذا خلى مع نفسه، أي خلى من منازعة الوهم وغلبة الشيطان يعده محالا؛ لئلا يرد قول الدهري: «أنبت الربيع البقل»؛ فإن عقل الموحّد يعده محالا، مع أنه حقيقة. (قي وتج)

(٢) قوله: محبتك إلخ: أصله: نفسي جاءت بي إليك لأجل المحبة، فالخبة سبب داع إلى الجيء، لا فاعل له، فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من حيث تعلق الجيء بكل منهما: صح الإسناد للمحبة على جهة المجاز، والقرينة الاستحالة. (دسوقي)

(٣) قوله: وإنما قال إلخ: هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى، وإلا فالمصنف عبر بالاسم الظاهر حيث قال: «قيام المسند بالمذكور». وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف في «الإيضاح» من جعله جهة صدوره عنه قسيما لقيامه به، حيث قال: كاستحالة صدور المسند من المسند إليه، أو قيامه به: مما لا يجدي فائدة معتدة به، والأولى ما ذكره هنا. (دسوقي)

(٤) قوله: كقرب وبعد: فنقول: «قرب الدار وبعدت الدار» مثلا، فالقرب والبعد قائمان بالدار، ولكن لا على سبيل الصدور، بل على سبيل الاتصاف. (دسوقي)

(٥) قوله: أي أو كصدور إلخ: إشارة إلى أن الضمير راجع إلى «الكلام» المعلوم من المقام، كما في «الإيضاح»، والأولى رجوع الضمير ل«المجاز»؛ لتكون الضمائر على نسق واحد، لكن يلزم على هذا أن من قرأ المجاز صدور المجاز عن الموحّد، فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز، ففعل الشارح عن إرجاع الضمير إلى «المجاز»؛ فزارا من هذا. (من الدسوقي والتحرير)

(٦) قوله: لا يقال هذا إلخ: أي الصدور عن الموحّد في مثل: «أشاب الصغير» داخل في الاستحالة العقلية؛ لأن الموحّد يخيل قيام الإشابة والإنفاء بالمسند إليه المذكور، فلا يصح

أي في الاستعمال

أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة؛ فإنه ليس^(١) لـ «سرتني» في «سرتني رؤيتك» ولـ «يزيدك» في «يزيدك وجهه حسنا» فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة، وكذا «أقدمني» بلدك حق لي على فلان، بل الموجود ههنا^(٢) هو السرور والزيادة والقدوم.

واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون^(٣) له فاعل حقيقة؛ لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل^(٤)، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز، وإلا فيمكن تقديره. وزعم صاحب «المفتاح» أن اعتراض الإمام حق، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها؛ لخفائها، فتبعه المصنف، وظني أن هذا تكلف^(٥)، والحق^(٦) ما ذكره الشيخ.

أي صاحب المفتاح

أي الأفعال، والمراد حقيقة متعلقها، وهو المسند

وأنكره^(٧) أي المجاز العقلي السكاكي وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكنية بجعل الربيع^(٨) استعارة بالكنية عن

بجعل الربيع مثلاً لاستعارة

منذ

أي ما يسمونه بذلك

الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة^(٩) في التشبيه، وجعل نسبة^(١٠) الإنبات إليه قرينة للاستعارة، وهذا معنى قوله: ذاهباً إلى أن ما مر من

أي إلى الربيع

متعلق به جعل الربيع

الأمثلة ونحوه استعارة بالكنية وهو عند السكاكي أن تذكر^(١١) المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئاً من

أي إلى الشيء المذكور

أي حقيقة في اعتقاد المصنف

أي بحسب اعتقاد المصنف، كما سيأتي

اللوازم المساوية^(١٢) للمشبه به، مثل: أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفرد بها بالذكر، وتضيف إليها شيئاً من لوازم السبع، فتقول:

أي مراد بها المشبه به إلى المنية

في اغتيال النفوس

من قام به الفعل، ولا يقال: إنه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر. (الدسوقي بتغيير)
(٧) قوله: والحق إلخ: وذلك لأنه ليس مراده نفي الفاعل رأساً، بل مراده نفي وجوب فاعل أسند إليه المسند قبل إسناده إلى المجاز في العرف والاستعمال، على أن المراد بالفاعل ههنا من قام به الفعل، لا الموجد، كما مر. وقول الإمام بامتناع صدور الفعل لا عن فاعل مسلم في الأفعال اللازمة دون المتعدية الاعتبارية. (كذا في الحواشي)
(٨) قوله: وأنكره إلخ: ووجه الإنكار أن المجاز خلاف الأصل، وقد ثبت في الطرف قطعا، وإثباته في الإسناد وإن كان لا فساد فيه، لكن يمكن رده إلى المجاز في الطرف قطعا. والحاكم له على ذلك الإنكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط. (دسوقي)

(٩) قوله: بجعل الربيع إلخ: توضيح المقام أنه لا بد في الاستعارة المذكورة من مستعار عنه ومستعار ومستعار له. فإذا قلت: «أنشبت المنية أظفارها بفلان»، فالمستعار منه معنى «السبع»، وهو الحيوان المفترس حقيقة، والمستعار لفظ «السبع»، والمستعار له معنى «المنية». ومعنى قولهم: «بالكنية» أنك كتبت عن المستعار بشيء من لوازم معناه أعني: «الأظفار»، ولم تصرح بالمستعار، وهذا على طريق الجمهور.

وأما على رأي السكاكي فالمستعار منه هو المشبه يعني معنى «المنية»، والمستعار اللفظ الدال على المشبه أي لفظ «المنية»، والمستعار له معنى «السبع»، فيقال عنده في تقريرها: شبهت المنية بالسبع، وادعينا أنما فرد من أفرادها، ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه أي «المنية» مراداً منه المشبه به أي السبع، بواسطة قرينة دالة على ذلك كـ «الأظفار»، وسيأتي ذلك مبسوطاً. (دسوقي بتوضيح)

(١٠) قوله: المبالغة: الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه: إدخال المشبه في جنس المشبه به، وجعله فرداً من أفرادها ادعاء. (تج)

(١١) قوله: وجعل نسبة إلخ: عطف على «بواسطة»، ثم لا يخفى أنه مخالف لما اشتهر من أن قرينة الاستعارة بالكنية عند السكاكي إثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخيلية، فيجب أن يؤول على أن المراد جعل نسبة ما هو شبيهة بالإنبات إليه قرينة. وأجيب بأن ما هو مشهور محمول على الاستعارة بالكنية في غير الكائنة في المجاز العقلي، وأما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون أمراً محققاً، فإنه نفسه قد صرح في بحث المجاز العقلي بأن القرينة قد تكون أمراً محققاً كما في «أثبت الربيع البقل». (كذا في الدسوقي)

(١٢) قوله: أن تذكر إلخ: أي ذكر المشبه ليكون «ما» مصدرية، واعتراض بأنما عند السكاكي لفظ «المشبه» لا ذكره. وأجيب بأن إضافة «ذكر» المؤول به قوله: «أن تذكر» من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: المشبه المذكور. (قي)

(١٣) قوله: المساوية إلخ: اعترض عليه بأن الإنبات في المثال ليس لازماً مساوياً للمشبه به أي الله تعالى، فإنه قد قدم والإنبات حادث فآين المساواة؟ والجواب بأن المراد من الإنبات الإنبات بالقوة، ولا شك أنه لازم مساو: ليس بمستقيم؛ لأنه يلزم على هذا أن يكون =

= قبل المجاز إسناداً حقيقياً معتداً بما بأن يقصد في العرف والاستعمال إسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل، أو لا يشترط، فمذهب المصنف والسكاكي: اشتراط ذلك؛ لأجل أن ينقل الإسناد من ذلك الفاعل الحقيقي إلى الفاعل المجازي. ومذهب الشيخ: لا يجب ذلك، إلا إذا كان الفعل موجوداً، فإن كان غير موجود بأن كان أمراً اعتبارياً، فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقي، بل يتوهم ويفرض له فاعل ينقل الإسناد منه للفاعل المجازي، فالفاعل ليس محققاً في الخارج. وأما إن موجدتها هو الله تعالى فلا نزاع فيه، إنما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور، أي بحسب العرف والاستعمال، فسقط الاعتراض الآتي. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١) قوله: فإنه ليس إلخ: لعدم وجود تلك الأفعال المتعدية حقيقة في الاستعمال، بل وجود تلك الأفعال اعتبارياً. والحاصل: أن الشيخ ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من المجاز الإسناد الذي لا حقيقة له، فبين المصنف أن له حقيقة خفيت على الشيخ؛ لأن حق الإسناد فيه لله تعالى. (دسوقي)

(٢) قوله: وكذا أقدمني إلخ: فإن «الإقدام» ليس له فاعل حقيقي، وإسناد «الإقدام» إلى «الحق» مجاز عقلي، وتوجيه المجاز العقلي في هذا على مذهب الشيخ أن يقال: إنه بولغ في كون الحق له مدخل في تحقق القدوم، ففرض إقدام صادر من فاعل متوهم، ثم نقل عنه وأسند إلى «الحق»؛ مبالغة في ملابسته للقدوم، فالفاعل الحقيقي ليس موجوداً محققاً في الخارج، بل متوهم مفروض، ولا يعتد بإسناد الفعل للفاعل المتوهم المفروض. وكذا يقال: في «سرتني رؤيتك» و«يزيدك وجهه حسناً»، فقول الشيخ: ليس لهذه الأفعال فاعل، أي محقق في الخارج يعتد بإسنادها إليه. هذا. (دسوقي)

(٣) قوله: بل الموجود ههنا إلخ: يعني أن الكلام في فاعل الفعل المتعدي لا في فاعل الفعل اللازم، والفعل المتعدي غير موجود ههنا حتى يكون له فاعل حقيقي، بل الموجود هو اللازم، فانتفاء الفاعل الحقيقي - أعني: فاعل المتعدي - لعدم وجود الفعل المتعدي. فإن قيل: كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع تحققه قطعاً؟ فالجواب: أن المراد أن المتكلم لهذه الأفعال لم يقصد معنى المتعدي، والإخبار عنه وإن كان متحققاً في الواقع إلا على سبيل التخيل، وما كان كذلك لا يحتاج إلى فاعل. (تجريد)

(٤) قوله: لا بد أن يكون إلخ: وفيه أن هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه، بل المراد بقوله: «لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل»: نفي الفاعل الذي قام به الفعل، وهو الفاعل الحقيقي بالوجه المذكور ومحصله: نفي لزوم الحقيقة للمجاز، وليس مراده نفي الفاعل الموجد؛ إذ لا يسع نفيه. (من الدسوقي)

(٥) قوله: لا عن فاعل: [أي موجد، وهذا يسلمه الشيخ أيضاً فاعتراض الإمام مدفوع].
(٦) قوله: تكلف: وذلك لأن تقدير الفاعل الموجد - وهو الله تعالى - في هذه الأفعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال، ولا يتعلق به الغرض في التراكيب، ولأن الفاعل

مخالب المنية نسبت بفلان؛ بناءً على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للإنبات يعني^(١): القادر المختار بقرينة نسبة الإنبات الذي هو جمع «علب» بمعنى: ياكل، تعلقت علة لقوله: «داها»

من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي إليه أي إلى «الربيع»، وعلى هذا القياس غيره أي: غير هذا المثال. وحاصله: أن يشبه الفاعل

مثال: «المنية» و«الربيع»

المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي.

كالأطفار والإنسات

وإن كان أحدهما على وجه الإيجاد والآخر على وجه السبب مراداً منه الفاعل الحقيقي

كالقادر المختار وكالسبع

وفيه أي فيما ذهب إليه السكاكي نظر؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بـ«العيشة» في قوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾^(٢) صاحبها^(٣)

(الحاقة: ٢١)

من رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية

كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على ما ذهب إليه السكاكي، وقد ذكرناه. وهو^(٤) يقتضي أن يكون المراد بالفاعل

أي المتن

المجازي هو الفاعل الحقيقي، فيلزم أن يكون المراد بـ«عَيْشَةٍ» صاحبها، واللازم باطل؛ إذ لا معنى لقولنا: «هو في صاحب عيشة».

وهذا^(٥) مبني على أن المراد بـ«عَيْشَةٍ» وضمير «رَّاضِيَةٍ» واحد.

وهو صاحب العيشة

ويستلزم أن لا يصح الإضافة في كل ما أضيف إليه الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي، نحو: نهاره صائم؛ لبطلان إضافة

أي: في كل تركيب

الشيء إلى نفسه اللازمة من مذهبه؛ لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه^(٦). ولا شك^(٧) في صحة هذه الإضافة ووقوعها، كقوله

على مذهب السكاكي

(البقرة: ١٦)

تعالى: ﴿فَمَا رِيحَتٌ تَجْرُتُهُمْ﴾، وهذا أولى^(٨) بالتمثيل.

استدلال على صحة هذه الإضافة ووقوعها

ويستلزم أن لا يكون الأمر بالبناء في قوله تعالى: ﴿يَهْمَنُ ابْنٌ لِي صَرَحًا﴾^(٩)؛ لأن المراد به^(١٠) حينئذ هو العملة^(١١) أنفسهم،

(غافر: ٣٦)

واللازم باطل؛ لأنَّ النداء^(١٢) له والخطاب معه.

ويستلزم أن يتوقف^(١٣) نحو: «أنبت الربيع البقل» و«شفى الطبيب المريض»، و«سرتني رؤيتك» مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله

تعالى على السمع من الشارع؛ لأنَّ^(١٤) أسماء الله تعالى توقيفية، واللازم باطل؛ لأنَّ مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين^(١٥)

لغة وشرعاً

إلى نفسه. (قي)

(٧) قوله: ولا شك إلخ: أي في إضافة الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي، وهذا في قوة

قولنا: «واللازم باطل». (الدسوقي)

(٨) قوله: وهذا أولى إلخ: لأنه نص في الرد عليه وأدفع للشغب، بخلاف مثال المتن؛ فإنه

يناقش فيه بأن يرتكب الاستخدام؛ لأنَّ للنهار معنيين: الزمان المخصوص وهو الحقيقي،

والآخر: الصائم وهو المعنى المجازي، ويراد باسمه الظاهر المعنى الحقيقي، وبضميره المعنى

المجازي، فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنَّ الاستعارة إنما هي في الضمير المستتر في

«صائم» لا في «نهاره». (كذا في التحرير والدسوقي)

(٩) قوله: لهامان: خبر «يكون» فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بـ«الأمر». (دسوقي)

(١٠) قوله: لأنَّ المراد به إلخ: أي في ضمير «أَبْنٍ» هو العملة؛ وذلك لأنه شبه الفاعل

المجازي -وهو هامان- بالفاعل الحقيقي الذي هو العملة، ثم أفرد المشبه بالذكر مراداً به

المشبه به حقيقة، فصار الكلام: يا هامان ابن يا عملة، فالنداء لشخص والخطاب مع

غيره، وهذا فاسد. (قي)

(١١) قوله: هو العملة: أو ما قيل: إنه يجوز أن يكون الأمر بهامان بأن يأمر العملة بالبناء،

ففيه أنه خروج عما نحن فيه؛ لأنه حينئذ يكون المجاز في الطرف. (عبد الحكيم)

(١٢) قوله: لأنَّ النداء: فيكون الأمر أيضاً له؛ إذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد

من غير تشبيه أو جمع أو عطف. (عبد الحكيم)

(١٣) قوله: أن يتوقف إلخ: أي إن ما قاله السكاكي يستلزم أن يتوقف استعمال نحو:

«أنبت الربيع البقل» على السمع من الشارع. (قي)

(١٤) قوله: لأنَّ إلخ: أي ما يطلق عليه تعالى توقيفية، يعني لا يطلق عليه تعالى اسم

لا حقيقة ولا مجازاً ما لم يرد إذن من الشارع، ولم يرد إطلاق «الربيع» و«الطبيب»، والرؤية

المذكورة في الأمثلة السابقة على الله تعالى. (كذا في التحرير)

(١٥) قوله: عند القائلين إلخ: إشارة إلى رد ما ذكروا في الجواب عن هذا السؤال بأن =

= معنى «أنبت الربيع البقل» على كلام السكاكي: قدر على الإنبات، وسخافته ظاهر.

فالأحسن في الجواب أن يقال: المراد بالإنبات الإنبات بالفعل، وليس المراد بالمساواة عدم

الانفكاك صدقاً وكذباً معاً، بل المراد بكون اللوازم مساوية للزمزم: أنها لا توجد إلا منه؛

لكونها خاصة به، ولا شك أن الإنبات لا توجد إلا منه تعالى، وهذا لا ينافي تحققه تعالى

قبل تحقق الإنبات. (كذا في الدسوقي)

(١) قوله: يعني إلخ: أي يعنون هذا المفهوم لا من حيث خصوصية ذاته تعالى، فلا يرد أن

ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جداً. (عبد الحكيم)

(٢) قوله: صاحبها: لأنه هو الفاعل الحقيقي، والفاعل المجازي يجب أن يراد به الفاعل

الحقيقي، أي وحيث كان المراد بـ«العيشة» صاحبها فيلزم ظرفية الشيء في نفسه؛ لأنَّ

الضمير راجع إلى «من» في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ قُلَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ إلخ (القارة: ٦) وهو

نفس صاحب «العيشة». (دسوقي)

(٣) قوله: وهو إلخ: أي ما ذكرناه يقتضي إلخ، وذلك لأنَّ حاصل ما ذكره أن يشبه

الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي، ويدعى أنه فرد من أفراد، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر

مراداً به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي إليه، ولا شك أن

هذا يقتضي أن المراد بـ«العيشة» صاحبها؛ لأنها فاعل مجازي، فيجب أن يراد بها الحقيقي،

وهو الصاحب، وهذا لا يصح؛ إذ لا معنى لقولنا: «فهو في صاحب عيشة راض

صاحبها»؛ لما فيه من ظرفية الشيء في نفسه. (قي)

(٥) قوله: وهذا: أي الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد مبني على أن المراد من الضمير

والمرجع واحد، وأن الضمير في «راضية» لـ«العيشة» بمعنى الصاحب، فتكون «العيشة» بمعنى

الصاحب، ولا معنى للظرفية حينئذ. وأما إذا ارتكب الاستخدام بأن أريد بـ«العيشة» أولاً

المعنى الحقيقي وهو التعيش، أي ما يتعيش به الإنسان، وأريد بها في الضمير الصاحب، وأن

المعنى «فهو في عيشة راض صاحبها»، فلا يلزم ذلك، ولا اعتراض على السكاكي. (قي)

(٦) قوله: فلان نفسه: أي الذي هو مفاد الضمير في «نهاره»، وفي ذلك إضافة الشيء

بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم، سمع من الشارع أو لم يسمع. **واللوازم كلها منتفية**، كما ذكرنا،^(٦) فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكنية؛ لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم. والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه في الاستعارة بالكنية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة، وليس كذلك، بل يراد^(٧) المشبه به ادعاء أو مبالغة؛ لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا: «مخالب المنية نسبت بفلان» هو السبع^(٨) حقيقة. والسكاكي مصرح بذلك في كتابه، والمصنف لم يطلع عليه.

ولأنه^(٩) أي ما ذهب إليه السكاكي ينتقض بنحو: «نهاره صائم» و«ليله قائم»، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي؛ لاستتماله^(١٠) على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة، كما صرح به السكاكي. والجواب^(١١) أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبي عن التشبيه^(١٢) بدليل أنه جعل قوله: ع قد زُرَّ أزراره على القمر
أي الخلقالي أي شد جمع «زر» بفتح الزاي وضمة، معني: كوكب كرميان
من باب الاستعارة، مع ذكر الطرفين. وبعضهم لما لم يقف^(١٣) على مراد السكاكي بالاستعارة بالكنية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء منه، ورأينا تركه أولى.

أحوال المسند إليه

أي الأمور^(١٤) العارضة له من حيث إنه^(١٥) مسند إليه. وقدم المسند إليه على المسند؛ لما سيأتي.

أي أحوال المسند إليه أي أحواله من أنه الركن الأعظم

أما حذفه^(١٦) قدّمه على سائر الأحوال؛

أي من غير إقامة شيء مقامه

(٦) قوله: والجواب إلخ: هذا منع وسند، وحاصله: لا نسلم أن ذكر طرفي التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا، بل إنما يمنع من الحمل عليها إذا كان ذكرهما ينبي عن التشبيه، وإلا فلا يمنع، كما هنا. (قي)

(٧) قوله: ينبي عن التشبيه: أي يدل عليه بأن يكون المعنى لا يصح إلا بملاحظة التشبيه، وذلك إذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه أو صفة له أو حالا نحو: زيد أسد، ورأيت زيدا أسدا، فحمل الأسد الحقيقي على زيد أو رجل ممنوع؛ لتباينهما، فتعين الحمل على التشبيه بتقدير أداته، وأن المعنى أنه كالأسد، وأما إذا كان الجمع بينهما لا ينبي عن التشبيه، فلا يمنع من الحمل على الاستعارة، كقولك: «سيف زيد في يد أسد»، ولما لقيني زيد رأيت السيف في يد أسد، وكما في قولك: «نهاره صائم وليله قائم». (الدسوقي)

(٨) قوله: لم يقف إلخ: لأنه زعم أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكنية أن يذكر المشبه ويراد به المشبه به حقيقة، كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح. (الدسوقي)

(٩) قوله: الأمور إلخ: أي الأمور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، أي تكون سببا قريبا حتى لا يرد الرفع؛ فإنه عارض للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه، فالإضافة في الترجمة للعهد. (التجريد)

(١٠) قوله: من حيث إنه إلخ: هذه حشية تقييدية، واحتجز بذلك عن الأمور التي تعرض له لا من هذه الحشية ككونه حقيقة أو مجازا، وككونه كليا أو جزئيا، وككونه جوهرًا أو عرضا، فلا تذكر هذه العوارض في هذا المبحث. وإنما لم تجعل الحشية للتعليل؛ لأنه يكون معنى الكلام حيثئذ: الأمور العارضة له من أجل كونه مسندا إليه، فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتذكير وغير ذلك من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسندا إليه مع أنه ليس كذلك، بل الحذف إنما عرض له؛ لأجل الاحتراز عن العبث مثلا، وكذا الذكر إنما عرض له لكونه الأصل، لا لكونه مسندا إليه إلى آخر ما قال المصنف. (دسوقي)

(١١) قوله: أما حذفه إلخ: قاعدة المصنف: أن الواقع بعد «أما» هو المقتضى للحال، والواقع بعد لام التعليل هو الحال، فلاحتراز عن العبث وكذا ما بعده أحوال تقتضي =

= التوقف إنما يلزم لو قال السكاكي بالتوقيف، بل مذهبه أن أسماء الله تعالى غير توقيفية. ووجه الرد أن هذا التركيب صحيح، بل شائع عند القائل بالتوقيف، كما عند غيره، فالرد عليه ليس باستعماله، بل باستعمال غيره ممن يذهب إلى غير ذلك، مع عدم إنكار أحد من الفريقين، ولو كان كما ذكره السكاكي لتركه من يراها توقيفية أو لأنكر عليه. (خطائي وتجريد)

(١٢) قوله: كما ذكرنا: حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها. (عبد الحكيم)

(١٣) قوله: بل يراد إلخ: السكاكي شبه «الربيع» بالفاعل المختار وادعى أن الربيع فرد من فراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان: أحدهما متعارف وهو المولى سبحانه، والآخر غير متعارف، ثم ذكر اسم المشبه مرادا به المشبه به ادعاء، وحيث فلا يلزم إطلاق «الربيع» على الله، وكذا تقول في قوله: «في عيشة راضية»، شبه الفاعل المجازي وهو «العيشة» بالفاعل الحقيقي وهو «الصاحب»، وادعى أنه فرد من أفراد، ثم ذكر اسم المشبه مرادا به المشبه به ادعاء، وهو «العيش» بمعنى التعيش، فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه. وكذا تقول في «نهاره صائم»، شبه النهار بالصائم وادعى أنه فرد من أفراد، ثم ذكر اسم المشبه وهو «النهار» مرادا به المشبه به ادعاء، فلم يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وفيه نظر قوي يمكن منه الجواب. كذا في «الدسوقي وغيره».

(١٤) قوله: السبع: [بل المراد: الموت، لكن بادعاء السبعية له]

(١٥) قوله: ولأنه إلخ: حاصل استدلال السكاكي كما أشار إليه الشارح بقوله: «والحاصل إلخ»: أن كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه وإرادة المشبه به بواسطة القرينة، وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكنية، فما مر من الاعتراضات الثلاثة منع لصغره مستندا بأنه يستلزم الحال، وهذا نقض له بالتخلف؛ فإن دليله يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان، ولا استعارة بالكنية؛ لا اشتراطه بعدم ذكر المشبه به. (عبد الحكيم)

(١٦) قوله: لاستتماله إلخ: لأن الطرفين هما المشبه، وهو الفاعل المجازي الذي هو مصداق ضمير في «صائم» و«قائم»، والمشبه به الذي هو الفاعل الحقيقي، وهو الضمير في «نهاره» و«ليله»؛ لأن المراد به الشخص. (قي)

لكونه عبارة عن عدم الإتيان به، وعدم الحادث^(١) سابق على وجوده، وذكره ههنا بلفظ «الحذف» وفي المسند بلفظ «الترك»؛ تنبيهاً على أن المسند إليه هو الركن الأعظم شديد الحاجة إليه، حتى إنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف، بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه المثابة، فكأنه ترك عن أصله. **فلاحتراز^(٢) عن العبث^(٣) بناءً على الظاهر^(٤)**؛ لدلالة القرينة عليه، وإن كان^(٥) في الحقيقة ركنًا من الكلام، أو تخيل العدول^(٦) إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ؛ فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر^(٧)، وعند الحذف على دلالة العقل، وهو أقوى؛ لافتقار اللفظ إليه^(٨). وإِنَّمَا قال^(٩): «تخيل»؛ لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن، كقوله: ع: **قال لي: كيف أنت قلت عليل**

تمامه: «سهر دائم وحزن طويل»

لم يقل: «أنا عليل»؛ للاحتراز والتخيل^(١٠) المذكورين، أو اختبار^(١١) تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه^(١٢) أم لا، أو اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية^(١٣) أم لا، أو إيهام صونه^(١٤) أي المسند إليه عن لسانك تعظيماً له أو عكسه^(١٥) أي إيهام صون لسانك عنه تحقيراً له، أو تأتي الإنكار أي تيسره لدى الحاجة.....

الدلالة الوضعية. (تجريد)

= الحذف. ثم إن من المعلوم أن حذف المسند إليه فعل الفاعل؛ فهو من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند إليه العارضة له. وأجيب بأنه أطلق «الحذف» وأراد به الحاصل بالمصدر، وهو الانحذف، وكذا يقال في ما بعده، أو تجعل هذه الأمور مصدر المبني للمفعول، فتكون هذه الأمور أحوالاً للمسند إليه. (دسوقي)

(١) قوله: وعدم الحادث: أي فالحذف مقدم عن الذكر، واعتراض بأن هذه العلة إنما تنفي تقدم الحذف على الذكر خاصة دون سائر الأحوال؛ لأن الحذف مقابل له خاصة دون بقية الأحوال كالتعريف والتكثير. وأجيب بأن بقية الأحوال فرع للذكي، والمقدم على الأصل مقدم على الفرع. (قي)

(٢) قوله: فلاحتراز: اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين: أحدهما وجود ما يدل على انحذف من القرائن. والثاني وجود المرجح للحذف على الذكر. أما الأول فهو مذكور في غير هذا الفن، كالنحو. وأما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله: «فلاحتراز إلخ». ثم اعلم أن نكات الحذف التي يذكرها المصنف منه ما يجتمع بعضه مع بعض، لكن المدار على القصد والملاحظة. (دسوقي وتجريد)

(٣) قوله: عن العبث: حاصله: أن من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرز والتباعد عن العبث، وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب، فذكره يعد عبثاً خالياً عن الفائدة، فيحذفه البليغ. (قي)

(٤) قوله: بناءً على الظاهر: حال عن «العبث»، أي حال كون العبث مبنياً على ما هو الظاهر من إغناء القرينة عنه لا على الحقيقة وفي نفس الأمر؛ لأن المسند إليه بالنظر للحقيقة ونفس الأمر ركن من الكلام. (عبد الحكيم)

(٥) قوله: وإن كان إلخ: [فذكره في الحقيقة لا يكون عبثاً، وإن قامت القرينة].

(٦) قوله: أو تخيل العدول إلخ: هو مصدر مضاف لمفعوله الثاني، أي: تخيل المتكلم للسامع العدول إلى أقوى الدليلين، أي من جملة الأسباب المرجحة لحذف المسند إليه أن يوقع المتكلم في خيال السامع وفي وهمه بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ، وأقواهما هو العقل، وذلك التخيل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند إليه زيادة توجه. (قي وتج)

(٧) قوله: من حيث الظاهر: جواب سؤال، وهو كيف يعتمد على اللفظ، مع أنه لا بد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا؟ فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر، وإن اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ. (تجريد)

(٨) قوله: لافتقار اللفظ إليه: فإن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة النقل، بخلاف العقل؛ فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط اللفظ، كدلالة الأثر على المؤثر، وإن كان بحسب العادة لا بد من تخيل الألفاظ. ولأن الدلالة العقلية لا تتخلف، بخلاف

(٩) قوله: وإِنَّمَا قال إلخ: هذا جواب عما يقال: لم زاد المصنف لفظ «تخيل» فقط، وهلا قال: «أو للعدول إلى أقوى الدليلين إلخ»؟ وحاصل الجواب: أنه إنما زاد «تخيل»؛ لأن العدول ليس محققاً، بل أمر متخيل متوهم؛ لأن الدال عند الحذف مجموع العقل واللفظ، لا العقل فقط، بل الدال حقيقة هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن بواسطة العقل. (كذا في الدسوقي)

(١٠) قوله: والتخيل: [فيه إشارة إلى أن «أو» في قول المصنف: «أو تخيل» مانعة خلو، فتجوز الجمع. (تجريد)]

(١١) قوله: أو اختبار إلخ: فإن قلت: الحذف يفتقر إلى صلاحية المقام له بأن يكون المخاطب عارفاً به لوجود القرينة، فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند إليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف، فكيف يكون الحذف للاختبار؟ قلت: يكفي للحذف ظن المتكلم أن يعرف المخاطب المسند إليه بالقرينة، فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال: «اختبار تنبه السامع»، ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفاً به لوجود القرائن. (تج)

(١٢) قوله: هل يتنبه إلخ: اعترض بأن «هل» لطلب التصور، و«أم» لطلب التصديق، وحينئذٍ فلا يصح أن تكون «أم» معادلة لـ«هل»، فالصواب «أيتنبه أم لا». وأجيب بأن في الكلام حذف همزة الاستفهام، والأصل: «أهل يتنبه»؛ لأن «أم» المتصلة لازمة للهمزة، ويكون «هل» ههنا بمعنى «قد»، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ (الإنسان: ١)، فلا يلزم دخول الاستفهام على مثله، كذا نقل الدسوقي من أرباب الحواشي. وقال عبد الحكيم: «أم» ههنا منقطعة، وما قيل: إن الصواب في التعبير: «أيتنبه أم لا» ليس بصواب، على أن «أم» المتصلة قد تحيى معادلة لـ«هل» على قلة، كما في «الرضي».

(١٣) قوله: بالقرائن الخفية إلخ: قد حكى أن بعض الخلفاء من بني العباس أنه ركب سفينة مع واحد من ندمائه، فسأل الخليفة ذلك الواحد: أي طعام أشهى عندك؟ فقال: مخ البيض المصلوق، فاتفق عودهما هنالك في القابل، فقال الخليفة: مع أي شيء؟ فأجاب النديم: مع الملح، فتعجب من استحضاره وكمال تنبهه ويقظته. (كذا في دسوقي)

(١٤) قوله: أو إيهام صونه: نحو: «مقرر للشرائع موضح للدلائل فيحب اتباعه» تريد رسول الله ﷺ، وما ينبغي أن يعلم أنه كما يجوز أن يعتبر من مقتضيات حذف المسند إليه إيهام صونه عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر إيهام صونه عن سماع المخاطب أو عكسه. (دسوقي)

(١٥) قوله: أو عكسه: نحو: موسوس ساع في الفساد، فتجب مخالفته، تريد الشيطان. (قي)

- نحو: «فاجر^(١) فاسق» عند قيام القرينة على أن المراد: زيد؛ ليتأتى لك أن تقول: «ما أردت زيدا بل غيره»، أو تعينه^(٢)، والظاهر أن ذكر طرف المحذوف، أي «يقال»
 «الاحتراز عن العبث» يعني عن ذلك^(٣)، لكن ذكره لأمرين: أحدهما: الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال، وهو «خالق»
 لما يشاء، «فعال لما يريد» أي الله تعالى، الثاني: التوطئة والتمهيد لقوله: «أو ادعائه التعين»، نحو: «وهاب الألوف» أي السلطان، أو
 نحو ذلك كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجر، أو سامة^(٤)، أو فوات فرصة^(٥)، أو محافظة^(٦) على وزن، أو سجع^(٧)، أو قافية، أو
 ما أشبه ذلك؛ كقول الصياد: «غزال»^(٨)، أي هذا غزال، وكالإخفاء^(٩) عن غير السامع من الحاضرين، مثل: «جاء»، وكاتباع^(١٠)
 الاستعمال الوارد على تركه، مثل: «رمية»^(١١) من غير رام، أو ترك نظائره، مثل: الرفع^(١٢) على المدح أو الذم أو الترحم.
 وأما ذكره: أي ذكر المسند إليه، فلكونه أي الذكر الأصل^(١٣)، ولا مقتضي^(١٤) للعدول عنه، أو الاحتياط؛ لضعف^(١٥) التعويل،
 أي الاعتماد على القرينة، أو التنبيه^(١٦) على غباوة السامع، أو زيادة الإيضاح والتقرير، وعليه قوله تعالى^(١٧):
 (١) قوله: نحو: فاجر: يعني قولك عند حضور جماعة ما: «فيهم عدو فاجر فاسق». وتريد
 زيدا الذي هو العدو مثلاً؛ فتحذفه؛ ليتأتى لك الإنكار عند لومه لك على سبه وتشكيه
 منك، فتقول: «ما سميتك ما عنتك». (في)
 (٢) قوله: أو تعينه: إما لأن المسند لا يصلح إلا له، أو لكمال فيه بحيث لا يسبق ذهن
 إلى غيره، أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب، وهذا وإن كان يجامع الاحتراز عن
 العبث - كما سيجيء -، لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد، وقصد التعيين
 غير قصد الاحتراز، فقد يقصد أحدهما، وقد يقصدان معا. وكذا الحال في جميع الدواعي
 إذا لم يكن هناك تناف، فلا يعني «ذكر الاحتراز عن العبث» عن ذكر «التعين»؛ إذ قد
 يكون نكتة المحذوف المقصودة للبلغ التعيين دون الاحتراز وإن كان ذلك حاصلًا من غير
 قصد، وبهذا يندفع اعتراض الشارح الآتي من أصله. (تج بتوضيح)
 (٣) قوله: يعني عن ذلك: لأن العبث بذكره لا يكون إلا بعد تعينه، فالتعين داخل في
 لاحتراز المذكور، فمضى تعين المسند إليه كان ذكره عبثًا فيكون حذفه احترازًا عن العبث،
 وإذا كان كذلك فلا يصح جعل التعين قسيما للاحتراز. (الدسوقي)
 (٤) قوله: أو ادعاء التعين: أظهر في محل الإضمار؛ لثلاثتهم عود الضمير على
 «الإنكار»، كذا قيل، وهو بعيد؛ لأن الضمير في «تعينه» لا يرجع إلى «الإنكار»، مع أنه
 قريب منه، ففعل الأولى أن يقال: إن المصنف إنما أظهر لتوهم رجوع الضمير للمسند
 إليه كبقية الضمائر المتقدمة. (الدسوقي)
 (٥) قوله: بسبب ضجر أو سامة إلخ: هما معنى واحد، فالعطف مرادف أو تفسيري،
 مثاله ما مرَّ في قوله: «قلت عليل» فلم يقل: «أنا»؛ لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب
 الضجر الحاصل له من المرض. (دسوقي)
 (٦) قوله: فرصة: بالضم ما يغتنم تناوله، أو قطعة من الزمان يحصل فيه المقصود. وانظره
 (دسوقي).
 (٧) قوله: أو محافظة إلخ: كما في قوله: «قلت عليل»، لم يقل: «أنا عليل»؛ لضيق المقام
 عن إطالة الكلام بسبب محافظة الوزن. (دسوقي)
 (٨) قوله: أو سجع: هو في الشعر كالروي في الشعر، أي كما في قولهم: «من طابت سريرته
 حمدت سيرته»، لم يقل: «حمد الناس سيرته»؛ لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة
 على السجع؛ إذ لو ذكر لكانت الأولى مرفوعة، والثانية منصوبة. (دسوقي)
 (٩) قوله: غزال: مثال لفوات الفرصة، وحينئذ فالأولى اتصاله به. (دسوقي)
 (١٠) قوله: وكالإخفاء إلخ: الظاهر أنه عطف على قوله: «كضيق المقام». (دسوقي)
 (١١) قوله: كاتباع إلخ: [الفرق بين الاتباعين: أن في الأول يكون الكلام في الاستعمالين
 واحدا، سواء كان الاستعمال قياسًا أو لا. وفي الثاني: الكلام الثاني غير الأول، ولا بد أن
 يكون الكلام الأول قياسًا. (كذا في التحريد والدسوقي)]

﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ أو إظهار تعظيمه؛ لكون اسمه مما يدل على التعظيم، نحو: «أمير المؤمنين فيه الشاهد (البقرة: ٥) أي تعظيم مدلوله»

حاضر^(١)، أو إهانته، نحو: «السارق اللئيم حاضر»، أو التبرك بذكره، مثل: «النبى ﷺ قاتل هذا القول»، أو استلذاذه، مثل: «الحبيب حاضر»، أو بسط الكلام حيث^(٢) الإصغاء مطلوب أي في مقام^(٣) يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته، وشرفه؛ أي إهانة مدلوله

ولهذا يطال الكلام مع الأحباء، نحو قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه السلام: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ أتوكؤا عليها. وقد يكون من الإطالة أي في زمان أو مكان أي محبوب

الذكر للتهويل^(٤) أو التعجب^(٥)، أو الإشهاد^(٦) في قضية، أو التسجيل^(٧) على السامع^(٨)، حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

وأما تعريفه: أي إيراد^(٩) المسند إليه معرفة، وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير؛ لأن الأصل^(١٠) في المسند إليه أي التعريف أي إظهار التعجب

التعريف وفي المسند التنكير، فبالإضمار^(١١)؛ لأن المقام للمتكلم نحو: «أنا ضربت» أو الخطاب نحو: «أنت ضربت، أو الغيبة، لتقدم لأن الحكم على المجهول لا يفيد

ذكره^(١٢) إما لفظاً، تحقيقاً أو تقديرًا، وإما معنى^(١٣) بدلالة لفظ عليه أو قرينة حال^(١٤)، وإما حكماً^(١٥). وأصل الخطاب^(١٦) أن يكون لمعين، أي مرجعه نحو: «زيد يضرب» راجعاً إلى التقدم لفظاً

الإنكار بأن يقول للحاكم عند التسجيل: «إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري فأجاب»، ولذلك لم أنكر ولم أطلب الأعداء فيه. (قي)

(٩) قوله: على السامع: اعلم أن المصنف ترك هنا قوله: «أو نحو ذلك»؛ اكتفاء بذكره في الحذف، لا لكونه استوعب جميع نكات الذكر؛ لأنها كثيرة لا تحصى.

(١٠) قوله: أي إيراد إلخ: يعني ليس المراد بتعريفه: جعله معرفة؛ لأن ذلك من شأن الواضع، بخلاف إيراده معرفة؛ فإنه من وظيفة المتكلم البليغ، وهو المراد. (من دسوقي)

(١١) قوله: لأن الأصل إلخ: فقدم في كل ما هو الأصل فيه.

(١٢) قوله: فبالإضمار إلخ: لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف، ولا بد منها، كما ذكرها في «المفتاح» و«الإيضاح». والنكتة قصد المتكلم إفادة المخاطب إفادة كاملة.

واعترض على قوله: «وأما تعريفه فبالإضمار» بأن الفاء بعد «أما» إنما تدخل على الجواب، ف«بالإضمار» لا يصلح للجواب، فالأولى أن تدخل الفاء على قوله: «لأن المقام».

وأجاب بأن الفاء مقدمة من تأخير، والأصل: «وأما تعريفه بالإضمار فلكون المقام للمتكلم»، أو أن الجار والمجرور خير لمبتدأ محذوف، والجملة هي الجواب، والتقدير: «وأما تعريفه فهو حاصل بالإضمار»، وقوله: «لأن المقام» علة لمحذوف مأخوذ مما قبله، تقديره: «وتعريفه بذلك لأن المقام إلخ». وذكر عبد الحكيم أن الفاء عاطفة على محذوف في عطف المفصل على مجمل، والأصل: «وأما تعريفه فلا فائدة للمخاطب أتم فائدة، فبالإضمار لكذا، وبالعلمية لكذا»، فيندفع الاعتراضان. (من دسوقي)

(١٣) قوله: لتقدم ذكره: [علة لكون المقام مقام غيبة]. خرج بهذا القيد الأسماء الظاهرة؛ فإنها وإن كانت كلها غيباً إلا أنها ليست الغيبة فيها لأجل التقدم، وليس التقدم شرطاً فيها.

(١٤) قوله: وإما معنى إلخ: نحو: «أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» (المائدة: ٨) فالضمير راجع ل«العدل» المدلول عليه بلفظ الفعل، وهو «أَعْدِلُوا».

(١٥) قوله: أو قرينة حال: نحو قوله تعالى: «حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ» (ص: ٣٢)، فإن قرينة ذكر «العشي» و«التواري بالحجاب» مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع الشمس. (تجريد)

(١٦) قوله: وإما حكماً: بأن لا يدل شيء مثلاً ذكر على المرجع، لكن قدم لنكتة، كضمير «رب» في «ربه رجلاً»، وضمير الشأن؛ فإن التقدم فيها لازم للضمير لنكتة، وهي البيان بعد الإبهام، لكن حكم الضمير التأخير، فالمرجع في حكم التقدم ذكره. (تجريد)

(١٧) قوله: وأصل الخطاب: أي الالاق بضمير المخاطب والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون لشخص معين واحداً كان أو أكثر، فيكون ضمير المخاطب بصيغة التثنية لاثنتين معينتين، وبصيغة الجمع لجماعة معينة، أو للجمع على سبيل الشمول، كما في قوله تعالى: «يَتَأْتِيَهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ» (البقرة: ٢١)؛ فإن الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين. =

= تعالى؛ لأنه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفاً؛ لأن ﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ إذا لم يذكر المسند إليه يكون معطوفاً على الخير - أعني ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ - أو على جملة ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾، فيكون من عطف الجمل. وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه. (قي وتج)

(١) قوله: نحو أمير المؤمنين حاضر: في جواب من قال: هل حضر أمير المؤمنين؟ وكذا ما بعده؛ لأن الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف، وإلا كان ذكره متعيناً لا يحتاج إلى نكتة. (دسوقي)

(٢) قوله: حيث إلخ: اعترض على التعبير ب«الإصغاء» بالنسبة إلى المثال الذي ذكره؛ لأن الإصغاء محال في حقه تعالى؛ لأنه إمالة الأذن لاستماع الكلام. وأوجب بأن المراد بالإصغاء: لازمه، وهو السماع مع الالتفات والإقبال على المتكلم. وأورد أن هذا القيد - أعني قيد الحيثية - يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة في النكات السابقة، كاستلذاذ، فيقال: «حيث الاستلذاذ مطلوب»، فما وجه التخصيص بذكره في هذه النكتة دون غيرها؟ وأجاب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة؛ لأنه قد يكون قبيحاً، وإنما يكون نكتة بهذا القيد، فلا بد من ذكره ههنا، بخلاف بقية النكات. (من دسوقي)

(٣) قوله: في مقام: [إشارة إلى أن «حيث» ظرف مكان. ويمكن جعلها ظرف زمان أيضاً].

(٤) قوله: هي عصاي: لما قال الله له: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يٰمُوسَىٰ﴾ (طه: ١٧) كان يكتفيه في الجواب أن يقول: عصا، لكنه عليه السلام ذكر المسند إليه بالإضافة والأوصاف؛ لأجل بسط الكلام في هذا المقام؛ لكون الإصغاء مطلوباً للمتكلم. (دسوقي)

(٥) قوله: للتهويل: نحو: «أمير المؤمنين يأمر بكذا»؛ تحويلاً للمخاطب بذكر الأمير باسم الإمارة للمؤمنين؛ ليمثل أمره. (دسوقي)

(٦) قوله: أو التعجب: أي إظهار التعجب من المسند إليه؛ إذ نفس التعجب لا يتوقف على ذكر المسند إليه، كما في قولك: «صبي قاوم الأسد»، فلا شك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد، لكن في ذكر المسند إليه إظهار للتعجب منه. (قي)

(٧) قوله: أو الإشهاد إلخ: أي: ولأجل أن يتعين عند الإشهاد، لا بمعنى الاستشهاد، كأن يقال لشاهد واقعة عند قصد النقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة: «هل باع بكذا» مثلاً، فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل عنه: «زيد باع كذا بكذا لفلان»؛ ليكون زيد متعيناً في قلب الناقل عن الشاهد، فلا يقع فيه التباس، ولا يجد المشهود عليه سبيلاً للإنكار والتغليب للنقل. (قي)

(٨) قوله: أو التسجيل إلخ: أي كتابة الحكم عليه أي على السامع بين يدي الحاكم، كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة: «هل أقر هذا على نفسه هكذا؟» فيقول الشاهد: «نعم»، زيد هذا أقر على نفسه هكذا، فيذكر المسند إليه؛ لئلا يجد المشهود عليه سبيلاً إلى

وصور المخاطب من جهة المعارف

واحدا كان أو كثيرا؛ لأن أصل وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر. وقد يترك الخطاب

مع معين إلى غيره أي غير معين؛ ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل،^(١) نحو: «وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ الْمُرْسَلُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ»، لا يريد بقوله: «ولو ترى» مخاطبا معينا؛ قصدا إلى تفتيح^(٢) حال المجرمين أي تناهت حالهم^(٣) في الظهور لأهل المحشر

حيث يمتنع خفاؤها، فلا يختص بها رؤية راء دون راء، وإذا كان كذلك فلا يختص به أي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب، بل كل

من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب، وفي بعض النسخ: «فلا يختص بها» أي برؤية حالهم مخاطب، أو بحالهم رؤية

مخاطب على حذف المضاف^(٤).

راجع إلى الاحتمالين

وبالعلمية أي تعريف المسند إليه بإيراده علما^(٥)، وهو ما وضع لشيء معين مع جميع مشخصاته^(٦) لإحضاره أي المسند إليه

بعينه^(٧) أي بشخصه بحيث يكون^(٨) متميزا عن جميع ما عداه. واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه^(٩)، نحو: «رجل» عالم

جاءني. في ذهن السامع ابتداء أي أول مرة، واحترز به عن نحو^(١٠): «جاءني زيد وهو راكب» باسم مختص به^(١١) أي بالمسند إليه

بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع^(١٢) على غيره، واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم، أو بالمخاطب^(١٣)،

أي «باسم مختص»

(٨) قوله: مع جميع مشخصاته: يعني إن العلم وضع لمجموع الذات وم مشخصاته، فهي أي الشخصات - جزء من الموضوع له، لا أنها أمر زائد على الموضوع له. واعترض بأنه يلزم على هذا أن يكون العلم مجازا عند تبدل الشخصات؛ فإذا سمي صغير بعلم يكون إطلاقه عليه عند الشيخوخة مجازا، وهو باطل. وأجيب بأن المراد: الشخصات المشتركة بين جميع أحواله التي يتحقق بها جزئيتها وتمتع من وقوع الشراكة فيه، فهي المعتبرة في الوضع، دون غيرها مما يتبدل. (كذا في الدسوقي)

(٩) قوله: بعينه: حال من مفعول المصدر، أي حال كون المسند إليه متلبسا بعينه أي تعيينه وتشخصه. وأورد على هذا التعليل أنه لا يظهر فيما إذا كان المخاطب لا يحيط بعين المسمى، كما في لفظ «الله». وحاصل الجواب: أن المراد بالإحضار بعينه: ما يتناول إحضار الموضوع له بوجه جزئي كإحضاره بذاته وم مشخصاته، أو بوجه كلي ينحصر فيه، فالأول كـ «زيد» والثاني كلفظ «الله»، فإن مدلوله يستحضر بوجه عام منحصر فيه في الواقع، والمراد بوجه عام صفاته تعالى، فالمدار في حضوره في النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ما عداه، ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يتمتع اشتراك بين كثيرين في الذهن. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: بحيث يكون إلخ: تفسير لإحضار المسند إليه بعينه، وحاصله: أنك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ما عداه، بخلاف ما إذا قلت: «زيد جاءني»؛ فإنه يميزه عن جميع ما عداه. (في)

(١١) قوله: عن إحضاره باسم جنسه: قيل عليه: إن «الرحمن» ليس بعلم، مع أنه يفيد الإحضار المذكور. وأجيب بأن إفادته الإحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض. (كذا في الحواشي)

(١٢) قوله: نحو: رجل: [الشاهد في قوله: «رجل»، وأتى به «العالم»؛ لأجل صحة الابتداء بالنكرة.]

(١٣) قوله: عن نحو: [أي مما فيه الإحضار بضمير الغائب عائدا إلى العلم.]

(١٤) قوله: مختص به: [أي مقصور على المسند إليه لا يتجاوز إلى غيره.]

(١٥) قوله: هذا الوضع: أي وضعه لهذه الذات، وإن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر، فدخل فيه الأعلام المشتركة كـ «زيد» المسمى به جماعة.

(١٦) قوله: بضمير المتكلم أو بالمخاطب: نحو: «أنا ضربت زيدا، وأنت ضربت عمرا»؛ فإن إحضار المسند إليه في ذهن السامع «أنا» و«أنت» وإن كان ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن «أنا» موضوعة لكل متكلم و«أنت» موضوعة لكل مخاطب. (في)

= ثم اعلم أن قول المصنف: «وأصل الخطاب إلخ» توطئة لقوله: «وقد يترك إلخ»، وذلك؛ لأنه لما ذكر أن من موجبات الإضمار كون اللقائم مقام الخطاب، ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر، وأن المعارف يكون وضعها لمعين: خاف أن يتوهم أن ضمير المخاطب لا يعدل به عن المعين إلى غيره، فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين. (دسوقي)

(١) قوله: على سبيل البدل: أي دون الشمول، ولذا أفرد فقال: «ترى» دون «ترون»، ففيه إشارة إلى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه، حتى يكون كالتكررات في العموم، بل يصاحبه الأفراد المناسب للتعين. (تجريد)

(٢) قوله: ولو ترى إلخ: فيه أن «لو» للتعليل في الماضي، و«إذ» ظرف له، مع أن تلك الحالة في المحشر. وأجيب بأنه نزلت تلك الحالة - لتحقق وقوعها - منزلة الماضي، فاستعمل فيها «لو» و«إذ» على سبيل المجاز. وجواب «لو» محذوف أي: «لأريت أمرا فظليعا». (في)

(٣) قوله: تفتيح إلخ: أي بيان فظاعة حالهم. من «فزع الأمر» بالضم: اشتدت شناعته وقبحه. (في)

(٤) قوله: أي تناهت حالهم إلخ: المراد به: ما طرأ عليهم وقت نكس الرؤوس لأجل الخجالة والخوف بسبب أهوال القيامة من رثالة الهيئة، واسوداد الوجه، وغيرته وصفوته وغير ذلك. (في)

(٥) قوله: لأهل المحشر: بكسر الشين، موضع حشر الناس، أي اجتماعها، كما في «المختار» و«القاموس»، وكسرهما غير قياسي؛ إذ القياس الفتح. وقال ابن مالك: إن فيه الكسر والفتح. (كذا في في وتجريد)

(٦) قوله: على حذف المضاف: أي على الاحتمالين المذكورين في صورة نسخة «بها»، لكن في الأول حذف المضاف يعني «الرؤية» من الأول، أي من مرجع ضمير «بها»، وفي الثاني حذف من الثاني، أي من «مخاطب»، وإنما احتيج لتقدير هذا المضاف - يعني: «الرؤية» - في الاحتمالين؛ لأن حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب، حتى يصح أن يختص المخاطب بها، بخلاف «الرؤية»؛ فإنها وصف قائم بالمخاطب، فيصح اختصاصه بها. (دسوقي بتوضيح)

(٧) قوله: بإيراده علما: أشار إلى أن العلمية مصدر المتعدي، ومعناه جعله علما، والجعل بالإيراد؛ فإنه شأن المتكلم دون الوضع، فإنه وظيفة الواضع، وتركه في الإضمار؛ لأن هذا أحوج إلى البيان؛ فإن العلمية الكون علما وهو ليس بمراد؛ لقرب الإضمار من التعريف.

(من تج)

واسم الإشارة^(١)، والموصول^(٢)، والمعرف بلام العهد^(٣) والإضافة^(٤)، وهذه القيود^(٥) لتحقيق مقام العلمية، وإلا فالقيود الأخير مغني عما سبق. وقيل: واحترز بقوله: «ابتداء» عن الإحضار بشرط تقدم ذكره، كما في المضمرة الغائب والمعرف بلام العهد؛ فإنه يشترط تقدم ذكره، والموصول: فإنه يشترط تقدم العلم بالصلة.

وفيه نظر؛ لأن^(٦) جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم، فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع، نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(٧). ف«الله» أصله: الإله^(٨)، حذفت الهمزة وعوّضت^(٩) عنها حرف التعريف، ثم جعل علما^(١٠) للذات الواجب^(١١) الوجود الخالق للعالم. وزعم بعضهم أنه اسم^(١٢) لمفهوم الواجب لذاته، أو المستحق للعبودية له، وكل منهما كلي انحصار في فرد فلا يكون علما؛ لأن مفهوم العلم جزئي. وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلي، كيف^(١٣) وقد أجمعوا على أن قولنا: «لا إله إلا الله» كلمة التوحيد، ولو كان «الله» اسما لمفهوم كلي لَمَا أفادت التوحيد^(١٤)؛ لأن الكلي من حيث^(١٥) هو كلي يحتمل الكثرة.

أو تعظيم، أو إهانة كما في الألقاب^(١٦) الصالحة لذلك، أي يؤتى بالمسند إليه علما؛ للتعظيم أو الإهانة

(١) قوله: واسم الإشارة: نحو: «هذا ضرب زيد»؛ فإن «هذا» وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن «ذا» موضوعة لكل مشار إليه. (في)

(٢) قوله: والموصول: نحو: «الذي يكرم العلماء حاضر»؛ فإن «الذي» وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن «الذي» موضوع لكل مفرد مذكر. (في)

(٣) قوله: والمعرف بلام العهد: أي الخارجي نحو: «وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى» (آل عمران: ٣٦)؛ فإن «الذكر» وإن أحضر المسند إليه في ذهن ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن المعرفة بلام العهد موضوع لكل فرد، وتخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرفة بلام العهد الذهني؛ فإنهما في حكم النكرة. (في)

(٤) قوله: والإضافة: [فإن الإحضار في هؤلاء بحسب اللفظ وإن كان ابتداء، لكنهم ليسوا باسم مختص، بخلاف ضمير الغائب؛ فإن الذكر فيه بحسب اللفظ ليس ابتداء؛ لتقدم مرجعه]. نحو: «جاء غلامي»، إذا لم يكن له إلا غلام واحد؛ لأن المعرفة بالإضافة صالح لكل فرد. واعترض على الشارح بأن المعرفة بلام العهد الخارجي والمعرفة بالإضافة يحتاج إلى العلم بالمعهود، وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصلة، وحينئذ فالإحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء، فتكون هذه الثلاثة خارجة بقوله: «ابتداء»، لا بقوله: «مختص به». وأجيب بأن المراد: الإحضار باللفظ، والإحضار السابق في العهد الخارجي والموصول والمعرفة بالإضافة ليس بلفظ، فالإحضار باللفظ لم يوجد فيها إلا أولا. (في وتجي)

(٥) قوله: وهذه القيود إلخ: قصد الشارح بهذه دفع ما يقال: إن القيد الأخير يغني عن القيدين قبله، فما خرج بمما يخرج به، فلاحاجة إلى ذكرهما. فأجاب بأن هذه القيود لإيضاح مقام العلمية لا للاحتراز، فلا اعتراض.

(٦) قوله: لأن إلخ: يعني جميع طرق التعريف مشروطة بتقدم شيء حتى العلم، فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود، هذا. (في)

(٧) قوله: قل هو الله أحد: يحتمل أن يكون «هو» مبتدأ، و«الله» خبرا أولا و«أحد» خبرا ثانيا أو بدلا من «الله»، ويحتمل أن يكون «هو» ضمير الشأن مبتدأ أول، و«الله» مبتدأ ثان والجملته خبره. والشاهد إنما «هو» على الإعراب الثاني في إيراد المسند إليه علما. (في)

(٨) قوله: أصله الإله: أي أصله القريب، وإلا فالأصل الأصل «إله» منكرا، وهو من «أله» بالفتح، أي «عبد الإله» على «فعال» بمعنى «المفعول» أي معبود.

(٩) قوله: وعوّضت إلخ: اعتراض عليه بوجهين: الأول أن معنى التعويض: الإتيان بالشئ

عوضا، فلا يمكن وجود العوض في الكلمة قبل الإتيان وإلا لزم تحصيل الحاصل، مع أن حرف التعريف موجود هنا قبل التعويض. الثاني أنه يلزم الجمع بين العوض والمعوّض قبل حذف الهمزة في قولنا: «الإله»؛ لأن الهمزة وحرف التعريف كليهما موجودان فيه معا، واللازم باطل. والجواب: أن المراد بالتعويض: قصد العوضية، لا الإتيان بالعوض، فيكون المراد أن بعد حذف الهمزة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضا عن الهمزة، ثم جعل علما، ففي الكلام حذف. وأجاب بعضهم بأن «أل» في قوله: «أصله الإله» من الحكاية لا من المحكي، فمراده أن أصله «إله» منكرا، فحذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف. (كذا في الدسوقي)

(١٠) قوله: علما: [الترتيب في الاعتبار لا في الوجود]. اختلف في لفظ الجلالة، فقيل: علم بالوضع، وقيل بالغلبة الحقيقية، وقيل بالغلبة التقديرية، كما هو مذكور في الكتب. ثم إن ما ذكره الشارح - من أن أصله كذا ثم حذف وعوض وجعل علما إلخ - خلاف ما عليه الأئمة من أن لفظ «الله» وضع للذات العلمية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه، ومن غير اشتقاق له من شيء، كما نقل عن سيويه. (من الدسوقي)

(١١) قوله: الواجب إلخ: الغرض من هذه القيود بيان الذات المسمى، لا بيان اعتبارها في المسمى، وإلا كان المسمى بمجموع الذات والصفة، وليس كذلك وإلا يلزم أن يكون لفظ الجلالة كليا، وهو باطل، كما سيجيء، بل المسمى الذات وحدها. (كذا قال في وتجي)

(١٢) قوله: اسم: أي ليس يعلم؛ لأن مفهوم العلم جزئي، وهذا مفهومه كلي، كما قال. (في)

(١٣) قوله: كيف: [أي كيف يكون اسما للمفهوم الكلي والحال أنهم قد أجمعوا؟ فهو استفهام تعجي للنفي].

(١٤) قوله: لما أفادت التوحيد: [أي عدم الإفادة، والتالي باطل، فكذا المقدم، وهو كون اسم الجلالة موضوعا للمفهوم الكلي]. فيه نظر؛ لأن على تقدير وضع لفظ الجلالة للمفهوم الكلي يمكن إفادة التوحيد أيضا، وذلك بواسطة القرينة المعينة الدالة على انحصار ذلك المفهوم في الفرد الواحد، وحينئذ فاللازمة ممنوعة. وأجيب بأن المراد: لما أفاد التوحيد بذاته بدون القرينة المعينة، واللازم باطل؛ لأنه يفيد التوحيد بذاته، وإلا لم يكن فرق بين «لا إله إلا الله» وبين «لا إله إلا الرحمن»، مع أن أهل اللغة يجعلون الأول مفيدا للتوحيد دون الثاني، فظهر أن الأول يفيد التوحيد بذاته، وإلا فالقارئ توجد مع كل منهما، وبهذا تبين فساد ما قيل: إن إفادة «لا إله إلا الله» التوحيد إنما هي بحسب الشرع لا بحسب اللغة. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: من حيث: [أي بقطع النظر عن الوجود الخارجي].

(١٦) قوله: كما في الألقاب إلخ: وكما في الأسماء الصالحة لذلك نحو: «علي ومعاوية» =

مثل: «ركب علي» و«هرب معاوية»^(١).

على أنهما لقنان؛ لأعما لما يكونان اسمين يكونان لغيري

أو كناية^(٢) عن معنى يصلح العلم له، نحو: «أبو هب»^(٣) فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر إلى الوضع الأول، أعني الإضافي؛ لأن معناه ملازم النار وملابسها، ويلزمه أنه جهنمي، فيكون^(٤) انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول، وهذا القدر^(٥) كاف في الكناية. وقيل^(٦) في هذا المقام: إن الكناية كما يقال: «جاء حاتم»، ويراد منه لازمه، أي جواد، لا الشخص المسمى بحاتم، ويقال: «رأيت أبا هب»، أي جهنميا. وفيه نظر^(٧)؛ لأنه حينئذ يكون استعارة^(٨) لا كناية^(٩)، على ما سيجيء، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا: «فعل كذا هذا الرجل» مشيرا إلى الكافر، وقولنا: «أبو جهل فعل كذا» كناية عن الجهنمي، ولم يقل^(١٠) به أحد، وما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب «المفتاح» وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾^(١١)، ولا شك^(١٢).....

= إذا اعتبرناهما اسمين. وكما في الكنى الصالحة لذلك أيضا، نحو: «أبو الخير وأبو الشر»، وإنما نص على الألقاب؛ لأنها الواضحة في ذلك؛ لأن الغرض من وضعها الإشعار بالمدح والذم، والأسماء والكنى يتضمن المدح تبعا. (الدسوقي)

(١) قوله: ركب علي وهرب معاوية: فالتعظيم مأخوذ من لفظ «علي»؛ لأخذه من «العلو»، والإهانة مأخوذة من لفظ «معاوية»؛ لأنه مأخوذ من «العوى»، وهو صراخ الذئب والكلب، فذكر الركوب والانهزام ليس يتوقف الإشعار عليه، وإلا لم يكن العلم مفيدا للتعظيم أو الإهانة. والمتبادر أن المراد بعلي ومعاوية: صاحبا رسول الله ﷺ، ولا يخفى ما فيه من سوء الأدب؛ في حق سيدنا معاوية رضي الله عنه والجرأة عليه بما لا يليق بمنصبه، بل لو حملناها على غيرها لم يخل من سوء الأدب لما فيه من الإيهام. (كذا في دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: أو كناية: أي إنه يؤتى بالمسند إليه علما؛ لأجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم له - أي لذلك - بحسب معناه الأصلي قبل العلمية. (دسوقي)

(٣) قوله: نحو أبو هب إلخ: فقولك: «أبو هب فعل كذا» في معنى: «جهنمي فعل كذا»، وتوجيه الكناية في هذا المثال أن أبا هب بحسب الأصل مركب إضافي، معناه ملابس للهب أي النار، كما يقال: «أبو الفضل» و«أخو الحرب» لملاابسهما، ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهب كونه جهنميا. فأطلق وأريد لازمه، وهو كونه جهنميا. فإذا قلت في شأن كافر اسمه أبو هب: «فعل كذا» مريدا بذلك جهنميا فعل كذا، فالنكتة في إيراد المسند إليه علما الكناية عن كونه جهنميا. (من قتي)

(٤) قوله: فيكون إلخ: أي الانتقال إلى كونه جهنميا انتقالا من الملزوم - أعني الذات الملزومة للنار الحقيقية - إلى اللازم أعني كونه جهنميا. (دسوقي)

(٥) قوله: وهذا القدر إلخ: أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولا إلى لازمه كاف في الكناية. وإن لم يكن المعنى الموضوع له أولا المستعمل فيه اللفظ، ولا تتوقف الكناية على إرادة لازم ما وضع له اللفظ وهو الذات المعنية. وهذا جواب عما يقال: إن الكناية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه، كما في «كثير الرماد»؛ فإنه استعمل في كثرة الرماد مرادا منه لازم معناه، وهو الكرم، وههنا ليس كذلك؛ لأن المعنى الذي استعمل فيه اللفظ الذات، وكونه جهنميا ليس من لوازمها. وحاصل الجواب: أن قولهم: «يجب في الكناية أن يكون اللفظ مستعملا في لازم معناه» بمعنى إذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم، وأما إذا كانت الكناية باعتبار المعنى الأصلي - كما ههنا - فلا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه، بل يكفي فيها الانتقال من المعنى الأصلي الموضوع له أولا - وإن لم يكن اللفظ مستعملا فيه - إلى لازمه. (الدسوقي)

(٦) قوله: وقيل إلخ: بيان ذلك أن الكناية على هذا القول معناه أن «حاتما» موضوع للذات المعنية الموصوفة بالكرم، ويلزمها كونها جوادا. فإذا قلت في شأن شخص كرم غير الشخص المسمى بحاتم: «جاء حاتم»، وأردت «جاء جواد» فقد استعملت اللفظ في نفس لازم المعنى - وهو «جواد» - بدون اعتبار المعنى الأصلي، وكذا «أبو هب» معناه العلمي: الذات المعنية الكافرة، ويلزمها أن تكون جهنمية، فإذا قلت في شأن كافر غير

أي هب: «جاء أبو هب» وأردت «جاء جهنمي» فقد استعملت اللفظ في نفس اللازم للمعنى العلمي، وأما على القول الأول فالعلم مستعمل في معناه الأصلي لينتقل منه إلى لازمه. والهاصل: أنه على الأول يكون العلم مستعملا في معناه الأصلي لينتقل منه إلى لازمه، وعلى الثاني يكون مستعملا في نفس اللازم ابتداء. (كذا قال قتي وتجي)

(٧) قوله: وفيه نظر إلخ: رد الشارح هذا القول بثلاثة أمور: ذكر الأول بقوله: «لأنه إلخ»، والثاني بقوله: «ولو كان إلخ»، والثالث بقوله: «وما يدل إلخ». (قتي وتجي)

(٨) قوله: يكون استعارة: لأنه قد استعمل لفظ «حاتم» في غير ما وضع له، وهو رجل آخر جواد؛ لعلاقة المشابهة في الجود. وكذا «أبو هب» مستعمل في غير ما وضع له، وهو رجل آخر جهنمي؛ لعلاقة المشابهة في الكفر، والقرينة ههنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي؛ لاستحالة مجيء حاتم الطائي أو عبد العزى عندك؛ للعلم بموتهما، وذلك معنى الاستعارة. (قتي)

(٩) قوله: لا كناية: لأن الكناية على مذهب المصنف: استعمال اللفظ في معناه ابتداء ينتقل منه إلى لازمه، وعلى مذهب السكاكي: هو استعمال اللفظ في لازم معناه ابتداء؛ لينتقل منه إلى الملزوم أي الموضوع له، وههنا أي في كلام صاحب «قيل» قد استعمل اللفظ أي اسم «حاتم» و«أبي هب» ابتداء في اللازم، أي في معنى الجواد والجهنمي؛ لينتقل منه إلى غير ما وضع له اللفظ، كما مر، فبطل كونه كناية. (دسوقي بتوضيح)

(١٠) قوله: ولو كان المراد إلخ: أي لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات ابتداء: للزم عليه أنك إذا أشرت إلى كافر وقلت: «فعل هذا الرجل كذا»، والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه، أو قلت في شأن كافر لا يسمى بأبي جهل: «أبو جهل فعل كذا»: يكون كناية عن الجهنمي؛ لأنك أطلقت اسم الملزوم وهو أبو جهل، والإشارة إلى الكافر، وأردت اللازم وهو الجهنمي، وجعله من الكناية لم يقل به أحد. (الدسوقي)

(١١) قوله: ولم يقل إلخ: يقال عليه: اللازم على كون المراد ذلك صحة مثله في المواضع الأخر المذكورة، لا القول به بالفعل، فإن أريد به - أي بقوله: «ولم يقل به أحد» - منع صحته فهو ممنوع، أو أريد «أن أحدا لم يقل، لم يضر. (تجريد)

(١٢) قوله: تبَّتْ يدا أبي هب: إن قلت: الكلام في العلم المسند إليه، و«أبو هب» في الآية مضاف إليه، لا مسند إليه، فكيف يمثل صاحب «المفتاح» بهذه الآية؟ أجب بأن اليد في الآية مقحمة؛ لأن غالب الأعمال يكون باليد، فإذا هلك هلك صاحبها، وحينئذ «أبو هب» مسند إليه في الحقيقة. وقيل: إنها غير زائدة؛ لما روي أن سبب النزول أنه أخذ حجرا بيده فأراد أن يرمي به النبي ﷺ، فيكون ذكر الآية في باب المسند إليه تنميما للفائدة، كما هو دأب السكاكي. (دسوقي)

(١٣) قوله: ولا شك إلخ: فلما كان المراد «أبي هب» في الآية الشخص المسمى به «أبي هب» لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنمي إلا على القول الأول، لأن على القول الثاني لا يكون «أبو هب» كناية عن الجهنمي، إلا إذا كان المراد شخصا غير المسمى به «أبي هب»، كما مر. (دسوقي)

أي تعريف المسند إليه بالعلمية؛ لإيهام

أن المراد به الشخص المسمّى بـ «أبي هب» لا كافر آخر. أو إيهام^(١) استلذاذه أي وجدان^(٢) العلم لذيداً، نحو قوله:

والإكثار استعارة لا كناية

الرواية بالناء لا بالناء

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى^(٣) من البشر

مستغفلن فعلن

مستغفلن فعلن

مستغفلن فاعلن

مستغفلن فعلن

أي بالعلم

أو التبرك به^(٤) نحو: «الله الهادي ومحمد ﷺ الشفيع»، أو نحو ذلك كالتفاؤل، والتطير، والتسجيل^(٥) على السامع، وغيره^(٦) مما

أي عند ذكر الله تعالى

أي عند ذكره ﷺ

نحو: «سعيد في دارك»

أي التثاقل كـ «الساح في دار صدقك»

يناسب اعتباره في الأعلام.

وبالموصولية أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول لعدم علم المخاطب بالأحوال^(٧) المختصة به^(٨) سوى الصلة^(٩)،

أي بالمسند إليه

أي فقط، كما يفهم من الكلام الآتي

كقولك: الذي كان^(١٠) معنا أمس رجل عالم، ولم يتعرض لما لا يكون^(١١) للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة، نحو: «الذين في بلاد

فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب

أي المتكلم والمخاطب

أي غالباً

الشرق لا أعرفهم» أو «لا تعرفهم»؛ لقلّة جدوى مثل هذا الكلام وندرة وقوعه. أو استهجان التصريح بالاسم، أو زيادة التقرير أي

أي باسم المسند إليه

أي استهجان

علة لعدم التعرض

تقرير الغرض المسوق له الكلام. وقيل: تقرير المسند. وقيل: تقرير المسند إليه، نحو: «وَرَأَوْدَتْهُ» أي يوسف على نبينا وعليه السلام،

إنما قدم هذا القول؛ لأنه أحسن الأقوال الثلاثة

و«المراودة» مفاعلة من «رأود»^(١٢) جاء وذهب، فكأن المعنى: «خادعته عن نفسه»^(١٣) وفعلت^(١٤) فعل المخادع لصاحبه عن

بمجموعهما تفسير «رأود» لا أحدهما فقط، والمراد ههنا المخادعة

أي المخادع

الشيء^(١٥) الذي لا يريد أن يخرج من يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه، وهي^(١٦) عبارة عن التمثل لمواقفته إياها. والمسند إليه

أي رليخا

هو الاحتيال

أي المخادعة

ولذا ترك العاطف

الشيء

أي صاحبه

«الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ» متعلق بـ «رأودته». فالغرض^(١٧) المسوق له الكلام نزاهة يوسف على نبينا وعليه السلام وطهارة ذيله،

(يوسف: ٢٣) أي عن نفسه

وإن أمكن حصولها بغير ذلك الطريق أيضاً، فليس المراد بالاقتضاء هنا إلا مجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس، فالعلم بالحالة المختصة كما يحصل بالموصولية يحصل بالإضافة. وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله: «أو استهجان الخ» وأمثال ذلك من النكات. (قي وتج)

(١٠) قوله: الذي كان الخ: أي فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسند إليه إلا كونه كان معنا بالأمس، ولم يعلم كونه عالماً أو غيره. (الدسوقي)

(١١) قوله: لما لا يكون الخ: «ما» مصدرية، أو موصولية، والعائد محذوف، أي لما لا يكون فيه للمتكلم الخ. (قي)

(١٢) قوله: من رأود: لم يقل: من «رأود»؛ إشاراً للأصل الأصيل؛ لأن أصل «رأود» «رأد»، وزيدت الواو لبيان المفاعلة. (تجريد)

(١٣) قوله: فكأن المعنى الخ: إنما لم يحزم بذلك؛ لأنه لا قدرة له على القطع بأن هذا مراد الله تعالى، فالأدب الإتيان بالعبارة المفيدة للظن. (قي)

(١٤) قوله: خادعته عن نفسه: «عن» بمعنى لام التعليل، أي لأجل نفسه، كما في قوله تعالى: «وَمَا تَحْنُ يَتَارِكِيَّ إِلَهَيْتَنَا عَنْ قَوْلِكَ» (هود: ٥٣). أو أن المعنى خادعته خداعاً ناشئاً عن نفسه وحاصلاً بواسطتها، فيفيد السببية. (قي)

(١٥) قوله: وفعلت الخ: عطف تفسير، وفيه إشارة إلى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة؛ إذ لم يحصل لها ما أرادته من المواقعة، وأيضاً إشارة إلى أن «المفاعلة» ليست على باهما، ويجوز أن تكون على باهما بمعنى أن كلا منهما وجد منه طلب لكن طلبها للوقوع وطلبه للامتناع. (عبد الحكيم وغيره)

(١٦) قوله: عن الشيء: «متعلق بـ»المخادع» أو يكون «عن» بمعنى لام التعليل.

(١٧) قوله: وهي الخ: لما كانت المخادعة عامة، بين المراد منها بقوله: وهي -المخادعة ههنا- عبارة عن التمثل؛ أي الاحتيال على مجامعة يوسف زليخا. فاللام في قوله: «المواقعة» بمعنى «على». (دسوقي)

(١٨) قوله: فالغرض الخ: أي إذا علمت ما قلناه لك في معنى «المراودة» فالغرض الخ، وهذا بيان للوجه الأول من الوجوه الثلاثة المذكورة في زيادة التقرير.

(١) قوله: أو إيهام الخ: قيل: في ذكر «الإيهام» نظراً؛ لأن اللفظ الدال على المحبوب لذيد عند النفس، فالاستلذاذ حاصل تحقيقاً لا على سبيل الإيهام، فالأولى أن يقول: «أو الإعلام». وأجيب بأن المراد: اللذة الحسية باعتبار الدلالة على المعنى، ولا شك أنهما متوهمة، أو إشارة إلى أن الإيهام يكفي نكتة في إيراد العلم، وبه يعلم تحقق النكتة في صورة الإعلام بالطريق الأولى، ولو قال: «أو الإعلام» بدل «الإيهام» لتوهم أن الإيهام لا يكفي نكتة لإيراد العلم، وهو باطل. هذا إذا فسرنا «الإيهام» بالتوهم، أما لو أريد به الإيقاع في وهم السامع، أي ذهنه، ولو على سبيل التحقق: فلا اعتراض أصلاً. (من قي وتج)

(٢) قوله: أي وجدان الخ: تفسير لـ«استلذاذ»، وأشار به إلى أن السين والتاء ليستا للطلب. (تجريد)

(٣) قوله: أم ليلى: هذا محل الشاهد، إذ مقتضى الظاهر أن يقول: «أم هي»؛ لتقدم مرجعه، لكنه أورد المسند إليه علماً؛ لإيهام استلذاذه. (الدسوقي)

(٤) قوله: أو التبرك به: يصح أن يراد: التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى، وأن يراد: التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبار تلك الدلالة. فعلى الأول: يكون معطوفاً على «الإيهام»؛ لأن التبرك حاصل تحقيقاً. وعلى الثاني: يكون معطوفاً على «الاستلذاذ»؛ لأن التبرك حينئذٍ متوهم. (قي)

(٥) قوله: والتسجيل: أي ضبط الحكم وكتابه عليه بحيث لا يقدر السامع على الإنكار.

(٦) قوله: وغيره: [كالتثنية على غباوة السامع، والحث على الترجيح].

(٧) قوله: بالأحوال: كان الأولى: «بالأمور المختصة»؛ ليشمل عدم العلم بالاسم أيضاً. (تجريد)

(٨) قوله: المختصة به: المراد باختصاصها به: عدم عمومها لغالب الناس، لا عدم وجودها في غيره. (قي)

(٩) قوله: سوى الصلة: فيه أنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية، كالإضافة، نحو: «مصاحبنا بالأمس كذا وكذا». والجواب: أنه لا يشترط في النكتة أن تختص بذلك الطريق، ولا أن تكون أولى به، بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها به،

يفتح الرأي وكسر اللام وبضم الزاي وفتح اللام

أي على الغرض، وهو الزاها

والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكّن من نيل المراد عنها ولم يفعل: كان في غاية الزاها.

أي مرادها، لا مراده

ومولا لها

أي شدة الاحتلاط

التي هي المسند

وقيل^(١): هو تقرير للمراودة؛ لما فيه من فرط الاختلاط^(٢) والألفة. وقيل: هو تقرير المسند إليه؛ لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك في

أي القضي

هذا هو القول الثالث

أي الكون في بيتها

أي «أَلَيْ هُوَ فِي بَيْتِهَا»

«امرأة العزيز»^(٣) أو «زليخا». والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط، وظني أنها مثال لها ولاستهجان^(٤) التصريح بالاسم، وقد

عند شرح المتن

بيته في الشرح^(٥).

أي التحويل

أو التفضيم أي التعظيم، والتحويل، نحو: «فَقَشِيَهُمْ مِنَ النَّيِّمِ^(٦) مَا عَشِيَهُمْ^(٧)» فإن في هذا الإبهام من التفضيم ما لا يخفى، أو

وترك التعيين حيث لم يقل: «فَقَشِيَهُمْ مِنَ النَّيِّمِ ثَلَاثُونَ لَقَمَةً» مثلا

(طه: ٧٨)

أي قوم فرعون أي من البحر

أي تعظيم المسند إليه

تنبيه المخاطب على الخطأ^(٨)، نحو: إِنَّ الَّذِينَ تُرَوِّجُهُمْ^(٩) أَي تَظُنُّونَهُمْ إِخْوَانَكُمْ :: يَشْفِي غَلِيلَ صَدُورِهِمْ أَنْ تَصْرَعُوا أَي تَهْلِكُوا أَوْ

الصرع: هو الإلقاء على الأرض

المراد: الحقد والعداوة

مفعول ثانٍ لـ «تروّج»

بضم التاء، بمعنى تظنون

تصابوا بالحوادث، ففيه^(١٠) من التنبيه^(١١) في خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك: «إِنَّ الْقَوْمَ الْفُلَانِيَّ^(١٢)».

أي ظن الإخوة

أي في الموصول من حيث الصلة

أو الإيهام أي الإشارة إلى وجه بناء الخبر أي إلى طريقه، تقول: «عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته» أي طرزه

لفظ «البناء» مستدرك

المراد بالطريق: النوع والصفة

وطريقته، يعني: تأتي^(١٣) بالموصول والصلة؛ للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه، وأي طريق من الثواب والعقاب، والمدح

أي من أي نوع ومن أي جنس

أي على الموصول

والذم، وغير ذلك، نحو: «إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي؛ فَإِنَّ فِيهِ إِيهَامٌ إِلَى أَنَّ الْخَيْرَ الْمُبْنِي عَلَيْهِ^(١٤) أَمْرٌ مِنْ جِنْسِ الْعِقَابِ

أي صاغرين ذليلين

(غافر: ٦٠)

أي الموصول والصلة

والإذلال، وهو قوله: «سَيَذْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ^(١٥)». ومن الخطأ^(١٦) في هذا المقام تفسير «الوجه» في قوله: «إلى وجه بناء الخبر»

المفسر الخللالي

الواقع في كلام المصنف

(غافر: ٦٠)

بمخلاف ما إذا ذكرت أسماءهم الأعلام

بالعلة والسبب، وقد استوفينا^(١٧) ذلك في الشرح.

عطف تفسير

قصيدة يعظ فيها بني، أركانه: «مستغفلن متغافلن مستغفلن».

(١) قوله: وقيل إلخ: بيان للقول الثاني من الأقوال الثلاثة السابقة، وهو تعريف المسند

إليه بالموصولية؛ لزيادة تقرير المسند، وهو المرادة هنا.

(٢) قوله: من فرط إلخ: حاصله ما ذكره في تقرير المسند أنه إذا كان مملوكا لها بحسب

الصورة وعندها في بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن؛ حتى إذا طلبت منه شيئا

لا يمكنه أن يخالفها. فقوله: «التي هو في بيتها» تقرير للمراودة. (الدسوقي رحمه الله)

(٣) قوله: في امرأة العزيز إلخ: راجع إلى قوله: «للإبهام»، وقوله: «أو زليخا» راجع إلى

قوله: «الاشتراك»، فهو نشر على ترتيب اللف، وعبر في الأول بـ «الإبهام» وفي الثاني

بـ «الاشتراك»؛ لأن الأول اسم جنس من قبيل المتواطى، ففيه إبهام، والثاني علم يقع فيه

الاشتراك اللفظي، ويحتمل أن «امرأة العزيز» و«زليخا» راجعان إلى الإبهام والاشتراك،

والاشتراك في «امرأة العزيز» معنوي وفي «زليخا» لفظي. وحاصل ما ذكره في تقرير

المسند إليه: أنه لو قال: «ورأوته زليخا» لم يعلم أنها التي هو في بيتها؛ إذ يمكن أن يكون

هناك امرأة أخرى اسمها زليخا؛ لأنه علم مشترك، وكذا لو قال: «رأوته امرأة العزيز»،

بمخلاف «وَرَوَدَتْهُ أَلْيَى هُوَ فِي بَيْتِهَا» فإنه لا احتمال فيه؛ فإنه إشارة إلى معهودة. (قي)

(٤) قوله: ولاستهجان إلخ: لأن «زليخا» من المستقبح في تركيب الحروف بمجه السمع أو

لأنه يقيح التصريح باسم المرأة، أو لأن من به شرف إذا احتيج لنسبه ما صدر عنه مما

لا يليق، يكون التصريح به مستهجنا مستقبحا. (قي وتج)

(٥) قوله: وقد بينته في الشرح: [بان المفهوم من «المفتاح» أنها مثال لهما].

(٦) قوله: من اليم إلخ: هو بيان لـ «مَا عَشِيَهُمْ» أو أن «من» للتبعيض، وعلى التقديرين

حال من الفاعل أعني الاسم الموصول أو أنه ظرف لغو متعلق بـ «مَا عَشِيَهُمْ»، والمعنى:

غشيههم ماء كثير من البحر لا يحصى قدره، فأورد المسند إليه اسم موصول، إشارة إلى أنه

لا يمكن تفصيله. (دسوقي)

(٧) قوله: على الخطأ: [سواء كان خطأ المخاطب، كما مثل له المصنف، أو غير

المخاطب، نحو: «إن الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه»].

(٨) قوله: إن الذين إلخ: هذا البيت من كلام عبدة - بسكون الباء - ابن الطيب من

(٩) قوله: ففيه إلخ: أي في الموصول من حيث الصلة أو في الموصول والصلة؛ لأخضا

كالشيء الواحد، وإلا فالتنبيه من الصلة لا من الموصول، تأمل. (قي)

(١٠) قوله: من التنبيه: حيث حكم عليهم بأنه تحقق فيهم ما هو مناف للأخوة، فيعلم

أنها منتفية، فيكون ظنهم للأخوة خطأ. (قي)

(١١) قوله: إن القوم الفلاني: يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص، والظاهر أنه

تنبيه على خطأ ظن الأخوة بالناس أيا كانوا، وفي أي وقت كان، فليس هناك قوم معينون

تأتي التعبير عنهم بـ «القوم الفلاني». (قي وتج)

(١٢) قوله: يعني تأتي إلخ: أشار بهذه العناية إلى أن في كلام المصنف نوع تسامح؛ إذ

مقتضاه أن الإيهام حاصل بالموصول فقط، مع أنه إنما حصل بالموصول مع الصلة، وفيه

أن ذلك غير خاص بالإيهام، بل يجري في سائر نكات الموصولية، وكلها إنما تحصل

بالموصول مع الصلة، فكان للشارح على هذا أن يأتي بالعناية في الجميع. (كذا في

التحريد)

(١٣) قوله: أن الخبر المبني عليه إلخ: هذا يشير إلى أن البناء في «وجه بناء الخبر» بمعنى

اسم المفعول، وإضافته للخبر من إضافة الصفة إلى الموصوف. (قي)

(١٤) قوله: ومن الخطأ إلخ: يعني: المراد بـ «الوجه»: طريق الخبر ونوعه، كما تقدم، وأما

تفسير «الوجه» بالعلة - كما قال الخللالي؛ لأن الاستكبار علة شرعية لدخول جهنم في

هذه - الآية ففاسد، ووجه الفساد في ذلك التفسير: أن الإشارة للعلة لا تطرد في جميع

الأمثلة، بل هو ظاهر في الآتين؛ فإن الاستكبار عن العبادة علة لدخول جهنم،

وتكذيب شعيب علة للخسران، ومشكل في البيت؛ فإن السمك للسماء ليس علة لبناء

البيت، وضرب البيت ليس علة لزوال المحبة. (قي وتج)

(١٥) قوله: وقد استوفينا إلخ: خلاصة ما قال الشارح في شرحه: إن بعض الناس قالوا: إن

هذه التخطئة إنما يتم لو كان هذا القائل رجع الضمير في قوله: «ثم إنه ربما إلخ» إلى

«الإيهام»، كما فعله الشارح، وإذا رجعه إلى «إيراد المسند إليه موصولا» من غير اعتبار =

ثم إنه^(١) أي الإيلاء إلى وجه بناء الخبر، لا مجرد^(٢) جعل المسند إليه موصولا، كما سبق إلى بعض الأوهام، ربما يجعل^(٣) ذريعة أي وسيلة إلى التعريض^(٤) بالتعظيم لشأنه أي لشأن الخبر، نحو: «إن الذي^(٥) سمك السماء أي رفع السماء بنى لنا: بيتا أراد به الكعبة^(٦)»،

أو بيت الشرف^(٧) والمجد دعائمه أعز وأطول من دعائم كل بيت^(٨)، ففي قوله: «إن الذي سمك السماء» إيلاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم.

جمع «دعامة» بكسر الدال، وهي عماد البيت

متعلق بقوله: «إيلاء»

ثم فيه^(٩) تعريض بتعظيم شأن بناء بيته؛ لكونه فعل^(١٠) من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع، أو ذريعة إلى تعظيم^(١١) شأن غيره أي غير الخبر، نحو: «الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ^(١٢)»، ففيه إيلاء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبئ^(١٣) عن الخيبة والخسران، وتعظيم^(١٤) لشأن شعيب عليه السلام، وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر، نحو: «إن الذي^(١٥) لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه كتابا»، أو لشأن غيره، نحو: «إن الذي يتبع^(١٦) الشيطان فهو خاسر»، وقد يجعل^(١٧) ذريعة إلى تحقيق الخبر أي جعله محققا

(الأعراف: ٩٢) أي الموصول يعني مع الصلة

أي الإيلاء المذكور

عطف تفسير

الإيلاء المذكور

ثابتا، نحو:

مفعول مقدم المراد منه المهلك

بكوفة الجند^(١٨) غالت ودَّها غول

أي أهلكت وأكلت فاعل مؤخر

التي ضربت بيتا مهاجرة

ضرب البيت كناية عن الإقامة حال من فاعل «ضربت»

إِنَّ^(١٧) في ذهن السامع أو نفس الأمر

بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة، والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق أكثر من غيره، أو أن أهله كانوا ممن يتعاطون أمور الكعبة؛ لأنهم قريش، بخلاف أقارب جرير؛ فإنهم من أرذل بني تميم.

(٧) قوله: بيت الشرف: [الإضافة بيانية، أو المراد: «بيت الشرف» نسبة، و«دعائمه»: الرجال الذين فيه.]

(٨) قوله: كل بيت: أو من دعائم بيتك، وقيل: من السماء، وقيل: عزيزة طويلة. (قي)
(٩) قوله: ثم فيه: أي في ذلك الإيلاء بواسطة الصلة، بخلاف ما لو قيل: «إن الذي بنى بيت زيد بنى لنا بيتا»؛ فإنه لا يكون فيه تعريض إلى تعظيم بناء بيته، وإن أشار إلى جنس الخبر. (قي)

(١٠) قوله: لكونه فعل إلخ: أي وأفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف، والحاصل: أن شأن الصانع المثقن للصنعة أن تكون صناعته متقنة، فحيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء، فلا يكون ذلك البناء إلا عظيما؛ لما علمت أن أفعال المؤثر الواحد لا تختلف. (من قي)

(١١) قوله: تعظيم إلخ: [والأولى أن يقول: إلى التعريض بتعظيم إلخ. (من قي)]
(١٢) قوله: مما ينبئ إلخ: لأن شعيبا عليه السلام، فتكذيبه يوجب الخسران، وكان الأولى أن يقول: «إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران»؛ لأنه المناسب لما تقدم. (قي)
(١٣) قوله: وتعظيم إلخ: أي حيث أوجب تكذيبه الخسران في الدارين. وكان المناسب أن يقول: «وفي هذا الإيلاء تعظيم لشأن شعيب الذي هو مفعول به». (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: إن الذي إلخ: ففي الموصول مع الصلة إيلاء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه، كالتصنيف، وفي ذلك الإيلاء تعريض بأن مصنفه مبتذل. (قي)
(١٥) قوله: إن الذي يتبع إلخ: فالموصول يشير إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الخيبة، وفي ذلك الإيلاء تعريض بحقارة الشيطان؛ لأنه إذا كان أتباعه يترتب عليه الخسران كان محقرا مهانا لا محالة. (قي)

(١٦) قوله: وقد يجعل إلخ: وذلك فيما إذا كانت الصلة تصلح لأن تكون دليلا لوجود الخبر، كما في البيت المذكور آنفا، فإنه يصلح أن يقال: أكل الغول ودَّها وزالت محبتها؛ لأنها ضربت إلخ. (قي)

(١٧) قوله: إن: [لفظ البيت خبر، والمعنى على التأسف.]

(١٨) قوله: بكوفة الجند: متعلق ب«ضربت» والباء بمعنى «في»، وإضافتها إلى «الجند» لإقامة جند كسرى بما، و«الغول» مؤنث سماعة، وإن كان هنا بمعنى المهلك. (من قي)

= الإيلاء فلا خطأ في التفسير المذكور؛ لأن البيتين حيثنَّ ليسا من أمثلة الإيلاء إلى وجه الخبر، بل من أمثلة جعل الموصول ذريعة إلى التعظيم أو التحقيق. ورد الشارح بأن سوق الكلام ينادي على خلافه.

وقال العلامة الشريف في حواشيه على «المطول» ما حاصله: إن كان المراد بالعلة والسبب في تفسير «الوجه»: ما هو علة وسبب لثبوت الخبر للمسند إليه فلا يطرد، بل ينتقض في البيتين المذكورين، كما تقدم، فتحطئة الشارح يكون صحيحا. وإن كان المراد من العلة والسبب: ما هو علة وسبب لإسناد المتكلم الخبر إلى المسند إليه وبنائه عليه أمكن طرده في الأمثلة كلها؛ فإن علة بناء الخبر وريضة بالمسند إليه أعم من أن تكون علة لثبوته أو معلولة له أو غيرها مما له نوع ارتباط به، إما بالجانسة، وإما بالمضادة، فافهم. والتفصيل في «الحواشي الشريفة».

(١) قوله: ثم إنه: حاصل ما في المقام أن المبحث السابق كون الموصول يشير إلى جنس الخبر، وهذا المبحث كون الموصول يشير إلى جنس الخبر، وتلك الإشارة قد تكون ذريعة للتعريض بتعظيم شأنه أو شأن غيره أو ذريعة للتعريض بالإهانة لشأن الخبر أو تحقيق الخبر. (من دسوقي)

(٢) قوله: مجرد إلخ: لأن سياق الكلام ينافيه؛ لأنه لو كان كذلك لقال: أو جعله ذريعة على نسق ما قبله، ولأنه يفهم أن ما ذكره بعد يوجد من غير الإيلاء، وهو فاسد، كما مر وسيأتي. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: ربما يجعل إلخ: فيكون المقصود من الإيلاء التعريض بالتعظيم مثلا، ونفس الإيلاء غير مقصود بالذات. (عبد الحكيم)

(٤) قوله: إلى التعريض: هو دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو: «ما أفصح البخل» يريد أنه بخيل، وإنما ذكر التعريض في هذه الأغراض؛ لأنها ليست مستعملا فيها الكلام، بل المستعمل فيه أمر آخر ثبت في ضمنه هذه الأغراض؛ لاستلزامه إيائها عقلا أو عادة. (دسوقي)

(٥) قوله: إن الذي إلخ: البيت للفرزدق من الكامل، أركانه: «مستفعلن متفاعلن متفاعلن» مكررا.

(٦) قوله: أراد به الكعبة: قال شارح «المختصر»: غرض الفرزدق من هذه القصيدة افتخاره على جرير بأن آباءه أُمَاجِد وأشراف، بخلاف آباء جرير، وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير، فعين حمل البيت على بيت معنوي - وهو المجد - دون الحسي - وهو الكعبة -؛ لأن جريرا مسلما، فلا معنى للافتخار عليه بالكعبة. وأجاب

فإن في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ^(١) عن زوال المحبة وانقطاع المودة، ثم إنه^(٢) يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى^(٣) تحقيق الخبر، وهو مفقود في مثل: إن الذي سمك السماء؛ إذ ليس في رفع الله تعالى السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا، فظهر^(٤) الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر.

وبالإشارة أي تعريف المسند إليه^(٥) بإيراده اسم الإشارة لتمييزه^(٦) أي المسند إليه أكمل تميز لغرض من الأغراض نحو قوله: ع:

هذا أبو الصقر^(٧) فردا نصب على المدح^(٨)، أو على الحال، في محاسنه: من نسل شيبان^(٩) بين الضال^(١٠) والسلم^(١١)، وهما شجرتان بالبادية، يعني^(١٢) يقيمون بالبادية؛ لأن فقد^(١٣) العز في الحضر، أو التعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس^(١٤)،

كقوله: شعر:

أولئك آبائي^(١٥) فجئني^(١٦) بمثلهم
فمولن فعولن مفاعيلن
مفاعلن

أو بيان حاله^(١٧) أي المسند إليه في القرب أو البعد أو التوسط، كقولك: هذا أو ذلك أو ذاك زيد وآخر ذكر التوسط؛ لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين، وأمثال هذه^(١٨) المباحث ينظر فيها أهل اللغة من حيث إنها تبين أن «هذا» مثلاً للقريب و«ذاك» للمتوسط لأن التوسط نسبة بين الطرفين

و«ذلك» للبعيد،

(٨) قوله: نصب على المدح: أي نصب بفعل محذوف لإفادة المدح، «على» للتعليل، والفعل «أمدح» أو «أعني»؛ إذ لا يشترط في منصوب المدح تقدير ما يدل على المدح، بل المحترز عنه تقدير ما يدل على الذم فقط. (قي)

(٩) قوله: من نسل شيبان: [ابن ثعلبة أبو قبيلة صار اسما للقبيلة. وما في البيت يحتملها.] حال ثانية من صاحب الأولى، فيكون من قبيل المترادفة، أي متولدا من نسل شيبان. (قي)

(١٠) قوله: بين الضال إلخ: حال من «نسل شيبان»، وهو الأوجه، أي حال كونهم مقيمين بين الضال والسلم، أو من «شيبان» أو من «أبو الصقر»، يعني يقيمون بالبادية؛ لأن فقد العز في الحضر. (دسوقي وغيره)

(١١) قوله: والسلم: [جمع «سلمة» شجر ذو شوك، وهو العضاء.]

(١٢) قوله: يعني إلخ: تفسير لقوله: «بين الضال والسلم».

(١٣) قوله: لأن فقد إلخ: لأن من كان في الحضر تناله ذلة الحكام ومشقتهم، بخلاف البادية. ويحتمل أن يكون المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة والفصاحة؛ لكنهم لا يخاطبون طوائف العجم، فيكون كلامهم سالما مما يخل بالفصاحة، والشاهد في إيراد المسند إليه اسم إشارة لقصد تمييزه تمييزا كاملا لغرض مدحه بالانفراد في المحاسن وبالعزيز. (من دسوقي)

(١٤) قوله: غير المحسوس: أي غير المدرك بحاسة البصر الذي وضع له اسم الإشارة. (قي)

(١٥) قوله: أولئك آبائي: هذا من كلام الفرزدق يهجو جريرا، ذكر في هذه القصيدة جماعة من أكابر قومه وعد مفاخرهم، ثم قال: «أولئك آبائي» إلخ، فلو قال: «فلان وفلان آبائي» لم يكن فيه تعريض بذلك، فلما أورد المسند إليه باسم الإشارة حصل التنبيه على غباوة جرير، حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس.

(١٦) قوله: فجئني: [أي: اذكر لي مثلهم من آبائك.]

(١٧) قوله: أو بيان حاله: أي أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط. فقوله «في القرب» «في» بمعنى «من» البيانية. (دسوقي)

(١٨) قوله: وأمثال هذه إلخ: أي: هذه المباحث وأمثالها كالتكلم والخطاب والغيبة بالنسبة إلى الضمير، وإحضاره بعينه بالنسبة للعلم. وغرض الشارح من هذه العبارة جواب =

(١) قوله: مما ينبئ إلخ: لأن الإنسان لا يقيم في محل خلاف محله، إلا إذا كان كارها لأهل محله. (قي)

(٢) قوله: ثم إنه إلخ: [أي الإيماء أو ما ذكر من الضرب والمهاجرة.] وذلك لأن المهاجرة إما علة لزوال المحبة أو معلول له، وقد ذهب إلى كل منهما طائفة، وعلى التقديرين يحصل التحقيق، فإثبات المراد على الأول برهان لحي، وعلى الثاني برهان إني. (من التحريد)

(٣) قوله: وهذا معنى إلخ: يعني المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كان الصلة دليلا عليه، وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده بأن تكون الصلة علة للخبر في الواقع. (قي)

(٤) قوله: فظهر إلخ: إذ حاصل الإيماء أن يشعر السامع بجنس الخبر، ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والإنكار له. وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بجنس الأمر ويتيقنه ويقرر عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار، ألا ترى إلى قوله: «إن التي ضربت إلخ» فإنه يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة، وثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار؛ لأنه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت بما زوال المحبة، بخلاف «إن الذي سمك السماء إلخ»؛ إذ لا يلزم عادة ولا عقلا من سمك السماء بناء البيت المذكور، فقد وجد الإيماء فيه بدون التحقيق، فظهر الفرق. (الدسوقي)

(٥) قوله: أي تعريف المسند إليه: يعني لفظه؛ لما تقدم أن المسند إليه والمسند من أوصاف اللفظ. وقوله: «لتمييزه» أي المسند إليه أي ذات المسند إليه؛ لأن المميز أكمل تميز إنما هو الذات، ففي الكلام استخدام أو حذف مضاف، أي لتمييز معناه. (من الدسوقي والتحريد)

(٦) قوله: لتمييزه إلخ: لأن أكمل التميز ما يكون بالعين والقلب، ولا يحصل ذلك التميز إلا باسم الإشارة. فإن قلت: إن كلام المصنف يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف، وليس كذلك. أجب بأن المراد أنه أكمل تميزا بالنسبة لما تحته من المعارف، لا بالنسبة إلى ما فوقه أيضا، ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف، أو أن المراد أنه أكمل من بعض الوجوه؛ فإنه من حيث إن فيه إشارة حسية أكمل في التميز من غيره، وإن كان غيره أكمل منه من غير ذلك الوجه. (من الدسوقي والتحريد)

(٧) قوله: أبو الصقر: خبر عن اسم الإشارة، أو بدل منه، أو بيان له. وخبر المبتدأ قوله: «من نسل شيبان». (قي)

وعلم المعاني^(١) من حيث إنه إذا أريد قرب المسند إليه يؤتى بـ«هذا»، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصويره على أي وجه كان. أو تحقيره^(٢) أي تحقير المسند إليه بالقرب، نحو: «أَهَذَا^(٣) الَّذِي يَذْكُرُ^(٤)»

«الْهَيْكَلُ»، أو تعظيمه بالبعد^(٥) نحو: «الْمَ ذَلِكَ الْكِتَابُ^(٦)» تنزيلا^(٧) لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة أو تحقيره بالبعد^(٨)

كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة^(٩) عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة، ولفظ «ذلك»^(١٠) صالح للإشارة إلى

كل^(١١) غائب، عينا كان أو معنى^(١٢). وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ «ذلك»؛ لأن المعنى غير مدرَك بالحس فكأنه بعيد.

أو التنبيه أي تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف^(١٣) أي عند إيراد الأوصاف على عقب المشار

إليه، يقال: «عقبه فلان» إذا جاء على عقبه، ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثاني، وتقول: «عَقَبْتُهُ بالشيء» إذا جعلت الشيء على عقبه،

وبهذا ظهر فساد^(١٤) ما قيل: إن معناه^(١٥) عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف على أنه متعلق بـ«التنبيه» أي للتنبيه على أن المشار

إليه جدير بما يرد بعده أي بعد اسم الإشارة من أجلها متعلق بـ«جدير»، أي حقيق بذلك لأجل الأوصاف^(١٦) التي ذكرت بعد

المشار إليه نحو: «الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ» إلى قوله: «أُولَئِكَ^(١٧) عَلَى هَذِهِ مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ^(١٨)» عَقَبَ

(٧) قوله: أو تحقيره بالبعد: أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه بسبب الدلالة على البعد؛ لأن الأمر الحقير من شأنه أن لا يلتفت الناس إليه ويعبدوه عنهم، فمن هذا الوجه يكون الحقارة مناسبة للبعد المكاني ومستلزمة له. (سيد ودسوقي)

(٨) قوله: عن ساحة إلخ: إضافة «العز» إلى «الحضور» من إضافة الصفة للموصوف، أي عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين، وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة. (دسوقي)

(٩) قوله: ولفظ ذلك: قصد الشارح بهذا مجرد إفادة فائدة، حاصلها: أن لفظ «ذلك» موضوع للبعد المحسوس بحاسة البصر، لا للغائب عن الحس المذكور، ولا للحاضر غير المحسوس، لكن يستعمل مجازا للغائب عن حاسة البصر مطلقا، سواء كان ذاتا أو معنى، وللحاضر الغير المحسوس. (كذا في الدسوقي)

(١٠) قوله: إلى كل إلخ: هذا الصلوح مجاز كما عرفت؛ لأن أسماء الإشارة مطلقا وضعت لأن يشار بها إلى المحسوس المشاهد، فخرج بـ«المحسوس» المعقولات، وبـ«المشاهد» ما أدرك بغير البصر من باقي الحواس. فإذا قلت: سمعت هذا الصوت أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعم، كان مجازا. (دسوقي)

(١١) قوله: أو معنى: أراد به ما ليس ذاتا محسوسة أي ما قام بغيره، فيشمل اللفظ كقولك: «قال لي إنسان»، كذا فسر في ذلك القول. (تج وفي)

(١٢) قوله: بأوصاف: [يعني الأوصاف متأخرة عن ذكر المشار إليه.]

(١٣) قوله: فساد إلخ: أي ظهر فساد بحسب اللغة، وإن كان المعنى الذي قيل حاصل

في المثال. (تج)

(١٤) قوله: إن معناه إلخ: فحمل المشار إليه على اسم الإشارة، وجعل الباء داخلة على المتقدم، وفي ذلك تعسف ومخالفة للغة. (تجريد)

(١٥) قوله: لأجل الأوصاف: قال العصام: لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف، ولا على كونها عقب المشار إليه؛ فإنه يصح أن تكون قبله، كان تقول: «جاءني الفاضل الكامل زيد»، وهذا يستحق الإكرام، ولا على أن يكون ما هو جدير

به، واردا بعده كأن تقول: «ويستحق الإكرام هذا»، وحينئذ فالواضح أن يقول: أو التنبيه عند الإشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا. (تجريد)

(١٦) قوله: أولئك إلخ: أي فقد أورد المسند إليه اسم الإشارة مع أن المحل للضمير؛ لأجل =

= سؤال، وهو أن كون «ذا» للقريب و«ذلك» للبعد و«ذاك» للمتوسط، مما تبينه أهل اللغة؛ لأنه بالوضع، فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني؛ لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد. وحاصل جواب الشارح: أن لأسماء الإشارة جهتين: فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضوع للقريب إلخ، وعلم المعاني يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بـ«هذا» إذا قصد المتكلم بيان قرب المشار إليه إلخ، وهذا القرب زائد على أصل المراد؛ فإن أصل مراد المتكلم من الكلام الحكم على ذات المسند إليه معبرا عنه بأي لفظ كان، سواء كان علما أو موصولا أو اسم إشارة أو غير ذلك. (تجريد وغيره)

(١٧) قوله: وعلم المعاني إلخ: لا يخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا؛ فإنه إذا عرف أن هذا للقريب عرف أنه إذا قصد قرب المشار إليه يؤتى بـ«هذا». ويجاب بأن معرفة أنه إذا قصد إلخ من علم المعاني أي يقصد فيه بالذات، وأما معرفة ذلك من اللغة فبالنتج، فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع، وأهل المعاني من حيث إنما مطابقة لمقتضى الحال، فاختلفا. (التجريد وغيره)

(١٨) قوله: أو تحقيره إلخ: أي إنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه بسبب دلالة على القرب، ووجه ذلك أن القرب من لوازمه الحقارة، يقال: «هذا أمر قريب» أي بين سهل التناول، وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرا. وقيل: القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة، ووجهه: أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة احتاج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة، والاستغناء عن الوسائط دليل ظاهر على دنو قدره. (دسوقي)

(١٩) قوله: أَهَذَا: قاله أبو جهل مشيرا إلى المصطفى ﷺ، وأول الآية «وَإِذَا رَأَوْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَنْتَحِدُوا فَكُلُوا مِنْ لَدُنْكُمْ وَلَا يَحْزَنُوا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ» (الأنبياء: ٣٦) إلخ أي قائلين: أهذا الذي إلخ. (تجريد)

(٢٠) قوله: أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ إلخ: فقد أورد المسند إليه اسم إشارة موضوعا للقرب قصدا؛ لإهانتها، فكان الكفرة -بحسبهم الله- يقولون: أهذا الحقير يذكر أهلكم المستعظمة ينفي الألوهية عنها. (دسوقي)

(٢١) قوله: أو تعظيمه بالبعد: أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد؛ نظرا إلى أن البعيد شأنه العظمة؛ إذ لا تناوله الأيدي. (دسوقي)

(٢٢) قوله: تنزيلا إلخ: جواب عما يقال: إن الكتاب المشار إليه حاضر، فما وجه استعمال إشارة البعيد فيه؟ (دسوقي)

المشار إليه وهو «الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ»^(١) بأوصاف متعددة من الإيثار بالغيب وإقامة الصلاة وغير ذلك، ثم عرف المسند إليه بالإشارة؛
كالإيثار بما رزقوا
 تنبيهاً^(٢) على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد «أولئك»، وهو كونهم على الهدى عاجلاً، والفوز بالفلاح أجلاً من أجل اتصافهم^(٣)
أي في الدنيا أي في الآخرة
 بالأوصاف المذكورة.

وباللام^(٤) أي تعريف المسند إليه باللام للإشارة إلى معهود^(٥) أي إلى حصة^(٦) من الحقيقة^(٧) معهودة بين المتكلم والمخاطب
وهو عهد الخارجي أي إلى قدر وحصة أي معينة
 واحداً كان^(٨) أو اثنين أو جماعة، يقال: «عهدت^(٩) فلاناً»، إذا أدركته أو لقيته، وذلك^(١٠) لتقدم^(١١) ذكره صريحاً أو كناية، نحو:
أي تلك الحصة أو ذلك المعهود
 «وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى» أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتى أي كالأنثى التي وهبت تلك الأنثى لها أي لامرأة عمران،
(آل عمران: ٣٦)
 فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً في قوله تعالى: «قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا^(١٢) أَنْثَى»، لكنه ليس بمسند إليه، و«الذكر» إشارة إلى
أي اللام الداخلة على «أنثى» إشارة إلخ فيكون مثلاً للقسم الأول، أعني المعهود الصريح فيكون نظيراً لا تماثلاً أي اللام الداخلة عليه
 ما سبق ذكره كناية في قوله: «رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا»، فإن لفظ «ما» وإن كان يعم الذكور والإناث، لكن التحرير^(١٣)
(آل عمران: ٣٥) أي بحسب الوضع أي ذكر المعهود
 وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث، وهو مسند إليه، وقد يستغنى^(١٤) عن ذكره لتقدم علم
أي الذكر لأنه اسم «ليس» بيان للقسم الثالث يعني المعهود العلمي
 المخاطب به، نحو: خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد.
بالقرآن فتكون قرينة حالية

أو للإشارة^(١٥) إلى نفس الحقيقة، ومفهوم المسمى^(١٦) من غير اعتبار^(١٧)

= التنبيه للسامع على أن المشار إليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشارة من أجل ما
 اتصف به من الصفات قبلها. (قي)

(١) قوله: وهو الذين يؤمنون: [المناسب أن يقال: وهو المتقون.] أي الذوات معهودة
 بعنوان هذه الصلة، فالصلة داخلة في الصفات خارجة عن المشار إليه، فلا ينافي ذكر
 الصلة ههنا عد الإيمان من الأوصاف، والناظر لم ينتبهوا لهذه اللطيفة، فقالوا: ذكر
 صلة ههنا استطرادي؛ لقيح ذكر الموصول بدون الصلة، والمراد هو الموصول فقط. (كذا
 عبد الحكيم)

(٢) قوله: تنبيهاً إلخ: قال العصام: لأن إيراد اسم الإشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التمييز
 الحاصل بالاتصاف، وتعليق الحكم بمشتق يشعر بعلية مأخذه.

(٣) قوله: من أجل اتصافهم: بخلاف ما لو أتى بالضمير؛ فإنه لا يفيد ملاحظة هذه
 الأوصاف وإن كانت موجودة؛ لأن اسم الإشارة لكمال التمييز فيلاحظ معه الوصف،
 بخلاف الضمير؛ فإنه موضوع للذات فقط. (دسوقي)

(٤) قوله: وباللام إلخ: حاصل ما ذهب إليه المصنف أن لام التعريف على قسمين: لام
 العهد الخارجي، ولام الحقيقة. لام العهد تحتها أقسام ثلاثة؛ لأن معهودها إما صريح أي
 تقدم ذكره صريحاً، أو كنائي أي تقدم ذكره كناية، أو علمي أي لم يتقدم له ذكر، لكن
 معلوم عند المخاطب. ولام الحقيقة تحتها أقسام أربعة؛ لأن مدحولها إما الحقيقة من حيث
 هي هي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة، أو من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين
 وتسمى لام العهد الذهني، أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها
 اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقي، أو بحسب العرف وتسمى لام
 الاستغراق العرفي. وسياقي الجميع. فظهر أن الأقسام سبعة، وأن لام العهد الذهني عند
 علماء البيان غيرها عند النحاة. (من تجريد وقى)

(٥) قوله: إلى معهود: أي في الخارج، وقدم لام العهد على لام الحقيقة، مع أنه أخرها
 السكاكي؛ لأن المعارف بما أعرف من المعارف بلام الحقيقة، ولكثرة أبحاث لام الحقيقة،
 ولو أخر المعارف بلام العهد لكثرة الفصل بين القسمين. (من أطول ودسوقي)

(٦) قوله: أي إلى حصة: أشار بهذا إلى أن المراد بالمعهود: الحصة المعهود؛ لأنها الكاملة
 في المعهودية؛ لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة، وإلا فالإشارة إلى المعهود تتحقق في لام

الجنس أيضاً، و«الحصة» و«الفرد» عندهم بمعنى واحد، وإنما اختار لفظ «الحصة» دون
 «الفرد»؛ لأن المتبادر من الفرد: الشخص الواحد، والمعهود الخارجي قد يكون نوعاً، وقد
 يكون أكثر من واحد. (عبد الحكيم وغيره)

(٧) قوله: من الحقيقة: [أي من أفراد الحقيقة؛ لأن الحقيقة لا تتبعض.]

(٨) قوله: واحداً كان إلخ: كما إذا قيل لك: «جاء رجل أو رجلان أو رجال»، فتقول:
 «أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل». (تجريد)

(٩) قوله: يقال عهدت إلخ: أي لغة، والمراد به هنا لازمه، وهو التعيين؛ لأن إدراك الشيء
 وملاقاته يستلزم تعيينه، فالمراد بالمعهود: المعين. (تج)

(١٠) قوله: وذلك: [أي العهد والتعين في الحصة أو كون اللام للإشارة إلى معهود.]

(١١) قوله: لتقدم: اعلم أن هذا التقدم شرط لصحة استعمال المعارف في الحصة، كما في
 الضمير الغائب. (دسوقي)

(١٢) قوله: إِنِّي وَضَعْتُهَا: أنثى الضمير مع كونه راجعاً ل«ما»؛ لأنه دار الأمر بين مراعاة
 المرجع والحال التي هي بمنزلة الخبر، أعني «أنثى»، ورعاية الخبر أولى؛ لأنه محط الفائدة.
 (قي)

(١٣) قوله: لكن التحرير: الأنسب بقوله: «محراً» أن يكون التحرير في كلام الشارح
 مصدر «حرر» المبني للمفعول. فقول: «يعتق» مجهول. (دسوقي)

(١٤) قوله: وقد يستغنى إلخ: هذا مقابل لقوله: «وذلك لتقدم ذكره صريحاً أو كناية»، أو
 إشارة إلى القسم الثالث للمعهود. (من دسوقي)

(١٥) قوله: للإشارة إلخ: لام الجنس ولام الحقيقة معناها واحد، وهو قسم من لام الجنس
 يقابل العهد الذهني والاستغراق. (كذا في الأطول)

(١٦) قوله: ومفهوم المسمى: هذا تفسير للحقيقة، وإشارة إلى أنه ليس المراد منها معناها
 المشهور، وهو الماهية المتحققة أي الموجودة في الخارج؛ لأن الأمر الكلي باعتبار تحققه
 وجوده في الخارج يقال له: حقيقة، وباعتبار تعقله في الذهن - سواء كان له وجود في
 الخارج أم لا - يقال له: مفهوم. فأشار الشارح في هذا التفسير إلى أن المراد بالحقيقة:
 المفهوم؛ ليشمل قولك: «العقلاء» و«الغول»؛ فإن «اللام» فيهما جنسية. (ملخص دسوقي)

(١٧) قوله: من غير اعتبار إلخ: بيان لنفس الحقيقة، أي من غير ملاحظة لما صدق عليه =

لما صدقت عليه من الأفراد كقولك: «الرجل خير^(١) من المرأة»، وقد يأتي المعرفة بلام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار عهديته^(٢) في
 ومنه: الدنار خير من الدرهم
 أي منه
 أي أفراد الحقيقة
 أي تعبه

الذهن لمطابقة ذلك^(٣) الواحد الحقيقة، يعني^(٤) يطلق المعرفة بلام^(٥) الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة^(٦) في^(٧) الذهن على فرد^(٨)
 الممهودة
 صفة للمعرفة
 من غير نظر إلى فرد
 متعلق به يطلق

موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا إياها، كما يطلق^(٩) الكلبي الطبيعي على
 أي من أفراد الحقيقة
 متعلق به يطلق
 معلوما

جزئي من جزئياته، وذلك عند قيام قرينة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود، ولا من
 أي إطلاق اسم الجنس المعرفة على فرد معين في الذهن
 كما في لام الحقيقة
 لا من حيث الأفراد
 أي وجود الحقيقة

حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل في بعضها، كقولك: ادخل «السوق»^(١٠) حيث لا عهد^(١١) في الخارج، ومثله قوله تعالى:
 كما في لام الاستغراق الآتية
 أي لا مطلقا لوجود العهد الذهني

﴿وَأَخَافُ^(١٢) أَنْ يَأْكُلَهُ الدَّبَّ﴾

أي المعرفة بلام العهد الذهني (يوسف: ١٢)

وهذا في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها

ونحو ذلك، وإنما قال: «كالنكرة»؛ لما بينهما من تفاوت ما^(١٣)، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة، وهذا معناه
 أي بعد اعتبار القرينة
 أي غالبا
 مثل كونه اسم «كان» ومعمولا أول «ظن»
 أي أفرادها أي المعرفة للتذكير
 أي الوضعي

نفس الحقيقة، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء^(١٤)، وبالنظر إلى
 في مثال للثمن
 في مثال الشارح
 من اللام نحو: سوقا
 نحو السوق
 قيد لذو اللام

أنفسهما مختلفان^(١٥)، ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة، ويوصف بالجملة^(١٦)، كقوله: ع: ولقد^(١٧) أمر^(١٨) على اللثيم يسبني.

الأولى فيوصف بالفاء

وقد يفيد المعرفة باللام المشار بها إلى الحقيقة الاستغراق نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(١٩) أشير باللام إلى الحقيقة، لكن لم يقصد

(المعصر: ٢)

جميع الأفراد

هذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقة

بها الماهية من حيث هي هي، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن الجميع
 كما في القسم الأول
 كما في القسم الثاني

بالإطلاق فيما نحن فيه: الذكر، وفي المشبه به المراد بالإطلاق: الحمل. (دسوقي)

(٩) قوله: ادخل السوق: فقولك: «ادخل» قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي؛ لاستحالة الدخول في الحقيقة، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد؛ لاستحالته، والعهد الخارجي متف من الأصل، فعلم من هذا أن المراد: الحقيقة في ضمن بعض الأفراد. (قي)

(١٠) قوله: حيث لا عهد: بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب. (قي)

(١١) قوله: وأخاف إلخ: أي فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الذهن، وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هي؛ لأنها لا تأكل، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد. (دسوقي)

(١٢) قوله: تفاوت ما: حاصل الفرق: أن المعرفة بلام العهد الذهني مدلوله الحقيقة في ضمن فرد ما، والنكرة مدلولها فرد ما منتشر، هذا إن قلنا: إن النكرة موضوعة للفرد المنتشر، فإن قلنا أيضا: إنما للمفهوم كالمعرفة بلام الحقيقة، فالفرق أن تعيين الجنس وعهديته معتبر في مدلول المعرفة بلام العهد الذهني، غير معتبر في النكرة، وإن كان حاصلًا. (تجريد)

(١٣) قوله: سواء: في أن المراد من كل بعض غير معين، وإن كان في النكرة بالوضع، وفي ذي اللام بالقرينة.

(١٤) قوله: مختلفان: فإن مجرد موضوع للفرد المنتشر، وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه، فإفادة البعضية في مجرد بالوضع، وفي ذي اللام بالقرينة. (تجريد بزيادة ما)

(١٥) قوله: ويوصف بالجملة: كقوله تعالى ﴿كَتَبْنَا الْحَبَارَ تَحْيِيلَ أَشْقَارًا﴾ (البقرة: ٥) على أن «يحمل» صفة لـ «الحمار». (مطول)

(١٦) قوله: ولقد إلخ: تمامه: فمضيت ثم قلت: لا يعني، والمعنى أمر على لثيم عادته سيئ، ثم أمضي ولا أنفت إليه ولا أشغل بلامه، ثم أقول لجماعة الخلال: إنه لا يعني. والشاهد في قوله: «يسبني» فإن الجملة في حكم النكرة وقعت صفة لـ «لثيم»؛ لأن الشاعر لم يرد لثيما معينا؛ إذ ليس فيه إظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدح بها، ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور، ولا الاستغراق؛ لعدم تأني المرور على كل لثيم من اللثام، =

= ذلك المفهوم من الأفراد، نحو: «الإنسان حيوان ناطق»، والكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد؛ لأن التعريف للماهية دون الأفراد، وكذا اللام الداخلة على موضوع الطبيعة نحو: «الإنسان نوع» و«الحيوان جنس». وفي كلام الشارح نظر؛ لأن لام العهد الذهني ولام الاستغراق اعتبر فيهما الأفراد، مع أنهما من أقسام لام الحقيقة، واعتبار الأفراد ينافي عدم اعتبارها، فلا يصح جعلهما من فروع لام الحقيقة. وأجيب بأن المراد: من غير اعتبار للأفراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا، كما في لام الحقيقة، أو تعتبر بواسطة القرائن، كما في لام العهد الذهني ولام الاستغراق. وهذا الجواب يدل عليه قول الشارح فيما يأتي. (دسوقي)

(١) قوله: الرجل خير إلخ: أي حقيقة الرجل الملحوظة ذهنا خير من حقيقة المرأة الملحوظة ذهنا، ولا ينافي هذا كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل؛ لأن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس. (قي)

(٢) قوله: باعتبار عهديته: يعني فالمعهود ابتداء هو الحقيقة، ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار أفرادها كان كل واحد من الأفراد معهودا ذهنا. (دسوقي)

(٣) قوله: لمطابقة ذلك إلخ: معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد واشتمال ذلك الواحد على الحقيقة، فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود، فله عهديته بهذا الاعتبار، فيسمى معهودا ذهنيا. (من التجريد)

(٤) قوله: يعني إلخ: أشار به إلى أن قول المصنف: «يأتي» بمعنى «يطلق». واللام في قوله: «واحد» بمعنى «على». (تج)

(٥) قوله: المعرفة بلام: [صفة لمحدوف، يعني أن اسم الجنس المعرفة بلام الحقيقة.]

(٦) قوله: المتحدة: [أي الموصوفة بالوحدة في الذهن.]

(٧) قوله: على فرد: ظاهره أنه يستعمل في الفرد نفسه، لكن حقق في «المطول» ما حاصله: أنه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه، فهو في الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة، وتحقيقه أن المعرفة بلام الحقيقة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه، فحاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع. (قي)

(٨) قوله: كما يطلق إلخ: فالجامع إطلاق الكلبي على فرد في كل منهما، لكن المراد

بدليل صحة الاستثناء^(١) الذي شرطه^(٢) دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره، فاللام^(٣) التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حملت على ما ذكرنا^(٤) بحسب المقام والقرينة، ولهذا^(٥) قلنا: إن الضمير في قوله: «وقد يأتي»، و«قد يفيد» عائد إلى^(٦) «المعرف باللام» المشار بها إلى الحقيقة. ولا بد^(٧) في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن؛ لتمييز عن أسماء الأجناس^(٨) النكرات،^(٩) مثل: الرجعي ورجعي، وإذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازها عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من حقيقة، واحدا كان أو اثنين أو جماعة، ولام الحقيقة^(١٠) إشارة إلى نفس الحقيقة من غير الخارجي نظر إلى الأفراد، فليتأمل.

وهو أي الاستغراق^(١١) ضربان: حقيقي: وهو أن يراد^(١٢) كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة^(١٣) نحو: «عَلِمَ أَلْغَيْبُ

وَالشَّهَادَةُ» أي عالم كل غيب وشهادة. وعرفي: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف، نحو: جمع الأمير (الأنعام: ٧٣) أي غالب عنا أي شاهد لنا

الصاغة^(١٤) أي صاغة بلده أو أطراف مملكته؛ لأنه المفهوم عرفا، لا صاغة الدنيا. قيل: المثال مبني على مذهب المازني^(١٥)، وإلا فاللام زرر هي ما في تصرف الملك من البلاد وهو ما يكون بمعنى الدوام والثبوت

في اسم الفاعل عند غيره موصول^(١٦). وفيه نظر؛ لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره، نحو: المؤمن والكافر هذه أمثلة للغير، ومنها «الصاغة» وكلها اسم للمفعول أي في هذا القيل بين المازني وغيره

(٨) قوله: أسماء الأجناس: المراد من أسماء الأجناس: النكرات المصادر لا النكرات غيرها، كما يظهر من المثال أيضا.

(٩) قوله: النكرات: المراد من «النكرات»: ما لم يدخل عليه اللام.

(١٠) قوله: ولام الحقيقة: قال البعض: مقصود الشارح بيان الفرق بين لام العهد الخارجي العلمي، وبين القسم الأول من أقسام لام الحقيقة خاصة، كما يفهم من عبارة «المطول»، وعلى هذا فقوله: «ولام الحقيقة» إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد واضح لا إشكال فيه؛ لأن القسم الأول من لام الحقيقة - أعني الحقيقة - من حيث هي هي - لا ينظر فيه إلى الأفراد.

وقال البعض: مقصوده بيان الفرق بين لام العهد الخارجي وبين لام الحقيقة بأقسامهما، فيشكل عليه قوله: «من غير نظر إلى الأفراد»؛ لأنه قد ينظر في مدحول لام الحقيقة إلى الأفراد، كما في العهد الذهني والاستغراق، فكيف يصح قوله: «من غير نظر إلى الأفراد»؟ إلا أن يقال: إن النظر إلى الأفراد في العهد الذهني والاستغراق إنما يكون من القرينة، وخارج من أصل الوضع. ويمكن أن يكون قوله: «فليتأمل» إشارة إلى هذا.

(١١) قوله: أي الاستغراق: يعني من حيث هو، لا في خصوص المسند إليه، فلا يرد عليه أن «الغيب» في المثال الأول مجرور، و«الصاغة» في المثال الثاني مفعول به لا مسند إليه. (تجريد)

(١٢) قوله: أن يراد: فيه أن الإرادة فعل المتكلم، والاستغراق وصف للفظ. وأجيب بأن الإرادة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد، فهو من إطلاق السبب وإرادة المسبب. (تجريد)

(١٣) قوله: بحسب اللغة: قال الفاضل عبد الحكيم: ذكر «اللغة» إنما هو على طريق التمثيل، والمراد: بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح، وإنما اقتصر على اللغة؛ لأنها الأصل، فلا يتوهم أنه يقتضي أنه إذا أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقة، وليس كذلك.

(١٤) قوله: الصاغة: جمع «صاغة»، وأصل «صاغة»: «صوغة» كـ «كامل» و«كلمة»، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(١٥) قوله: على مذهب المازني: القائل بأن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا، سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا. (تج)

(١٦) قوله: موصول: [فلا ينطبق المثال على الممثل له].

= بل الجنس في ضمن فرد مبهم، فهو كالنكرة، فلذا جعلت الجملة صفة لا حالا. (قي)

(١) قوله: الاستثناء: يعني المتصل في قوله: «إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا» إلخ. (تج)

(٢) قوله: الذي شرطه إلخ: حاصل الدليل: أن المستثنى منه - كالإنسان - يجب أن يكون المراد به كل فرد، إذ لو أريد به الحقيقة لما صح الاستثناء للأفراد؛ لعدم تناول اللفظ لها، ربو أريد به بعض من الأفراد مبهم لما صح الاستثناء؛ لعدم تحقق دخول المستثنى في مستثنى منه، والبعض المعين غير مراد بالضرورة، فتعين إرادة جميع الأفراد، وهو المدعى. (كذا في الدسوقي)

(٣) قوله: فاللام إلخ: هذا تفريع على إرجاع الضمير في قول المصنف: «قد يأتي» و«قد يفيد» للمعرف بلام الحقيقة، كما سبق من الشارح، يعني: «فعلنا أن اللام إلخ»؛ إذ المتفرع على الإرجاع المذكور علم ذلك لا نفسه. (كذا قال الدسوقي)

(٤) قوله: على ما ذكرنا: وهو الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الأول أو في ضمن جميع الأفراد في الثاني، فالحاصل: أن لام الحقيقة هي الأصل، لكن تارة يقصد من مدحولها الحقيقة من حيث هي، وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الأفراد، وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في جميع الأفراد، فالمنظور له الحقيقة في الكل دون بعض الأفراد أو كلها، وأما لام العهد الخارجي فهي قسم برأسها، كما تقدم. (دسوقي)

(٥) قوله: ولهذا: أي لكون لام العهد الذهني ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة.

(٦) قوله: عائد إلى إلخ: يعني وليس عائدا على المعرف باللام مطلقا؛ لعدم إفادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقة، وما يدل على ذلك تغيير المصنف الأسلوب حيث قال: «قد يأتي وقد يفيد»، ولم يقل: «أو» للإشارة إلى واحد معهود في الذهن أو للإشارة إلى الاستغراق. (قي)

(٧) قوله: ولا بد إلخ: جواب عن إشكال صاحب «الفتاح»، وهو أن تعريف الحقيقة إن قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث هي لم يميز عن أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية أو الكلية، وإن قصد باعتبار حضورها في الذهن لم يميز عن تعريف عهد الخارجي؛ لأن كلا منهما إشارة إلى حاضر معين في الذهن، فأشار لجوابه بقوله: «لا بد إلخ» وحاصله: أنا نختار الثاني، وهو أن لام الحقيقة الداخلة على اسم جنس يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن، والفرق بين المعرف بلام الحقيقة ولام العهد الخارجي أن المشار إليه بلام الحقيقة هو الحقيقة المعينة في الذهن، والمشار إليه بلام العهد الخارجي حصة من أفراد الحقيقة، وفرق بين الحقيقة والحصة منها. (من الدسوقي والتجريد)

والعالم والجاهل؛ لأنهم^(١) قالوا: هذه الصلة فعل^(٢) في صورة الاسم، فلا بد^(٣) فيه من معنى الحدوث. ولو سلم^(٤) فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق، سواء كان بحرف التعريف أو غيره، والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق، نحو: «أكرم الذين^(٥) يأتونك إلا زيدا»،
تمة لقوله: «ولو سلم»
و«أضرب القائمين إلا عمرا».

واستغراق^(٦) المفرد سواء كان بحرف التعريف أو غيره أشمل من استغراق المثني والمجموع، بمعنى أنه يتناول^(٧) كل واحد من الأفراد، والمثني يتناول كل اثنين، والجمع يتناول كل جماعة^(٨)، بدليل صحة «لا رجال في الدار^(٩)» إذا كان فيها رجل أو رجلان، دون «لا رجل»؛ فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان. وهذا في النكرة المنفية مسلّم، وأمّا في المعرفة باللام فلا، بل الجمع المعروف بلام الاستغراق^(١٠) يتناول كل واحد^(١١) من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو، ودلّ عليه الاستقراء، وأشار إليه أئمة التفسير، وقد أشبعنا الكلام^(١٢) في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمّه.

ولما كان ههنا^(١٣) مظنة اعتراض^(١٤)، وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه، والاستغراق يدل على تعدده، وهما متنافيان^(١٥)،
أي على
أجاب عنه بقوله: ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم؛ لأن الحرف^(١٦) الدال على الاستغراق

(١) قوله: لأنهم: [علة لكون اللام في اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصولة].

(٢) قوله: فعل: [ولام التعريف لا تدخل على الفعل].

(٣) قوله: فلا بد إلخ: لأن الحدوث معتبر في الفعل، فعلم من هذا أنها لا يكونان فعلين في صورة الاسم، إلا أنه إذا قصد بهما الحدوث، أما إذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقة. (من قي)

(٤) قوله: ولو سلم: أي: ولو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل، سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت، وأن «اللام» في «الصفات» موصولة لا حرف التعريف، فالمثال صحيح أيضا لا حاجة لتخريجه على القول الضعيف، وهو قول المازني؛ لأن مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق. (من دسوقي)

(٥) قوله: أكرم الذين إلخ: فالمراد كل فرد من الآتين لك، بدليل الاستثناء. (دسوقي رحمه الله)

(٦) قوله: واستغراق إلخ: هذه المسألة مسألة مستقلة، لها تعلق بما قبلها، حاصلها: أن اسم الجنس المفرد إذا دخلت عليه أداة الاستغراق كان شموله للأفراد أكثر من شمول المثني والجمع الداخل عليهما أداة الاستغراق. والمراد بالمفرد: ما هو مفرد في المعنى، سواء كان مفردا في اللفظ أيضا أو لا، كالجمع المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية، نحو: «لا أزواج النساء»، والمراد بالجمع: ما كان جمعا في المعنى، سواء كان الجمع في اللفظ أيضا أو لا، نحو: «قوم ورهط». (قي)

(٧) قوله: يتناول إلخ: إيضاح ذلك أنك إذا قلت: «لا رجل في الدار»، فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد، سواء كان الفرد منفردا، أو من أجزاء المثني، أو من أجزاء الجمع، وأما قولك: «لا رجلين أو رجال في الدار»، فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة، وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار المثني، أو فرد أو فردين باعتبار الجمع، فيحصل أن استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد، واستغراق المثني يشمل كل اثنين اثنين، واستغراق الجمع يشمل كل جماعة جماعة. (من الدسوقي)

(٨) قوله: كل جماعة: [وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين].

(٩) قوله: لا رجال في الدار: أورد البيان بـ«لا» التي لنفي الجنس؛ لأنها نص في الاستغراق، بخلاف غيره؛ فإنه ظاهر في الاستغراق، ويقتل عدم الاستغراق.

(١٠) قوله: بلام الاستغراق: [نحو: «الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ» (الأحزاب: ٣٥) ونحو: «وَأَلَلَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» (آل عمران: ١٣٤)].

(١١) قوله: يتناول كل واحد: هذا اعتراض على ما قال المصنف: إن استغراق المفرد أشمل من استغراق المثني والمجموع، بأن هذا القول مسلّم في النكرة المنفية، وأمّا في المعرفة باللام

فلا؛ لأن الجمع المعروف بلام الاستغراق شامل لكل واحد من الأفراد، فاستغراقه مساو لاستغراق المفرد، فلا تصح دعوى أشمالية المفرد على الجمع مطلقا.

ويجيب بأن لام الجنس إذا دخلت على جمع بطلت منه معنى الجمعية، فصار في حكم المفرد، وقد مر أن المراد من المفرد في كلام المصنف ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ أيضا أو لا، فدعوى الأشمالية المذكورة مختص بما إذا بقي الجمع على معناه الأصلي ولم يطل معنى الجمعية.

(١٢) قوله: وقد أشبعنا الكلام إلخ: أي بإيراد الأمثلة والشواهد الدالة على أن الجمع المعروف مساو للمفرد في الاستغراق، وإن كان بينهما فرق من حيث إن المفرد المستغرق لا يستثنى منه إلا الواحد، بخلاف الجمع المعروف المستغرق، فيصح استثناء الواحد والمثني والمجموع منه. (قي)

(١٣) قوله: ههنا: [أي قوله: «واستغراق المفرد أشمل»].

(١٤) قوله: اعتراض إلخ: وحاصله: أن إدخال أداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد ينبغي أن لا يجوز؛ لأن الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بإفراده على وحدة معناه، والأداة الداخلة عليه للاستغراق تدل على تعدده، ويمتنع أن يكون الشيء الواحد واحدا ومتعددا في حالة واحدة، فبطل كون المفرد مستغرقا. (من قي)

(١٥) قوله: متنافيان: قيل: هذا الاعتراض إنما يظهر على القول بأن اسم الجنس موضوع للفرق المنتشر، أما على القول بأن اسم الجنس موضوع للماهية فلا يظهر؛ لأنه لا تنافي بين الماهية والتعدد؛ لأنها كما تتحقق في ضمن الفرد تتحقق في ضمن الجماعة. (قي)

(١٦) قوله: لأن الحرف إلخ: حاصل ما ذكره جوابان: أولهما بتسليم أن الوحدة تنافي التعدد، وثانيهما منع تنافيهما، وكان الترتيب أن يقدم الثاني على الأول، وإنما قدمه إشارة إلى رجحانه، فحاصل الثاني أن استغراق المفرد بمعنى الكل الأفرادي، أي كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر، وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماعه مع الآخر، وهذا لا ينافي الوحدة؛ لاتصاف كل فرد بالوحدة؛ إذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شيء آخر معه، وليس معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الأفراد، حتى يحصل التنافي؛ لأن مجموع الأفراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر، أي كل المجموعي، وهذا ينافي الوحدة. وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه، لا اعتبار عدم أمر آخر مثله.

وحاصل الجواب الأول: أنا سلمنا التنافي بينهما، لكن أداة الاستغراق المفيدة للتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة، كما أن علامة الجمع في نحو «مسلمين» إنما =

كحرف النفي^(١) والتعريف إنما يدخل عليه أي على الاسم المفرد حال كونه مجرداً عن الدلالة على معنى الوحدة كما أنه مجرد عن الدلالة على التعدد، وامتناع^(٢) وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التماثل اللفظي. ولأنه^(٣) أي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، ولهذا^(٤) امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور، وإن حكاه الأخفش في نحو: «الدينار الصفر» و«الدرهم البيض».

في قولهم: «أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض»

وبالإضافة أي تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف؛ لأنها أي الإضافة أخصر طريق^(٥) إلى إحضاره في ذهن السامع نحو: ع: هو أي مهوي^(٦) وهذا أخصر من «الذي أهواه» ونحو ذلك، والاختصار مطلوب^(٧) لضيق المقام وفرط السآمة؛ لكونه في السجن، والحبيب على الرحيل مع الركب اليماني^(٨) مصعب أي مبعّد^(٩) ذاهب في الأرض، وتماه: ع: جنيب وجثماني بمكة موثق. الجنيب: المجنوب المستبوع^(١٠)، والجثماني: الشخص، والموثق: المقيد. ولفظ البيت خبر، ومعناه تأسف وتحسر. أو لتضمنها أي

على ذهاب الحبيبة

لتضمن الإضافة تعظيماً لشأن^(١١) المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما، كقولك في تعظيم المضاف إليه: «عبدني حضر» تعظيماً لك بأن لك عبداً. وفي تعظيم المضاف: «عبد الخليفة ركب» تعظيماً للعبد بأنه عبد للخليفة. وفي تعظيم غير المضاف والمضاف إليه «عبد السلطان عندي» تعظيماً للمتكلم^(١٢) بأن عبد السلطان عنده، وهو وإن كان المضاف إليه لكنه غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وهذا معنى^(١٣) قوله: «أو غيرهما». أو لتضمنها تحقيراً للمضاف نحو: «ولد الحجام حاضر»، أو للمضاف إليه نحو:

أي المتكلم يعني ياء المتكلم

«ضارب زيد حاضر» أو غيرهما، نحو: «ولد الحجام جليس زيد»، أو لإغنائها عن تفصيل متعذر، نحو: «اتفق^(١٤) أهل الحق على كذا»،

أي الإضافة

واو مفعول؛ إذ أصله: «مهوي»، اجتمعت الواو الثانية مع الياء، فقلبت ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسرت الواو الأولى للمناسبة، والثانية لام الكلمة، والياء الأخيرة ياء المتكلم أضيف إليه الاسم، ويجوز أن لا يؤول «المهوى» بـ«المهوي»، بل يراد به محل هو، وهو القلب، يعني القلب سار بسير الحبيبة وجسمي موثق بمكة، أو يراد أن نفس المهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة. (من الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: والاختصار مطلوب: أشار بهذا إلى أن إحضاره في ذهن السامع بأخصر طريق إنما يقتضي تعريفه بالإضافة إذا كان الاختصار مطلوباً، وإلا فلا يقتضيه. (قي)

(٩) قوله: اليماني: جمع «يمان» بمعنى يمني، وأصل «يمان» «يماني» أعلل إعلال «قاضي»، و«يماني» أصله «يماني» حذف الياء المدغمة، وعوض عنها الألف على خلاف القياس، فصار «يماني». (دسوقي وتجريد)

(١٠) قوله: أي مبعّد: بكسر العين، مأخوذة من «أبعد» اللازم بمعنى «بعد»، وقرأ البعض بفتح العين مفعول من «أبعد» المتعدي، أي أبعدته الغير. (دسوقي)

(١١) قوله: المستبوع: أي الذي تبعه قومه ويقدمونه أمامهم. (قي)

(١٢) قوله: لشأن إلخ: تعظيماً لشأن المضاف إليه الذي أضيف له المسند إليه، وإنما قدمه على المضاف؛ لأنه مقدم عليه في الاعتبار؛ لأنه منسوب إليه وإن أخر عن المضاف في الذكر. (كذا في التجريد)

(١٣) قوله: تعظيماً للمتكلم: وفيه تعظيم للمضاف أيضاً، كما في المثال السابق، لكنه غير مقصود ولا ملاحظ. (قي وتج)

(١٤) قوله: وهذا معنى إلخ: يعني المراد بالغير في كلام المصنف: غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وهذا لا ينافي كونه مضافاً إليه غير ذلك، وليس معناه غير المضاف إليه مطلقاً وغير المضاف مطلقاً، حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما؛ إذ يصدق على الياء في «عندي» أنها مضاف إليه. (تجريد وغيره)

(١٥) قوله: نحو اتفق إلخ: فإنه يتعذر تعداد كل من كان على الحق، كما أنه يتعسر تعداد أهل البلد في المثال بعده. (دسوقي)

* تلحقه بعد تجريده عنها، وهذا مبني على أن مدلول المفرد: الوحدة بمعنى اعتبار عدم ر آخر معه. (عبد الحكيم وتجريد وغيره)

(١) قوله: كحرف النفي: [أي فيصير محتملاً للوحدة والتعدد؛ لأنه قصد به الجنس، وبدخول حرف الاستغراق تعين التعدد.] (تجريد)

(٢) قوله: وامتناع إلخ: هذا جواب عما يقال: حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على امتناع، فمقتضاه أنه يجوز وصفه بالجمع، مع أنه ممنوع. وحاصل الجواب: أن النحاة إنما منعوا من ذلك الوصف؛ للمحافظة على المشكلة اللفظية. واعلم أن في امتناع وصفه بالجمع نظراً، بل يجوز؛ رعاية للمعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوِ الظُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَى غُرُوبِ النَّسَاءِ﴾ (النور: ٣١)، إلا أن يقال: إن المراد من الوصف ما يكون مطرداً، فيكون المراد أن وصفه بالجمع مطرداً ممنوع. (من الخواشي)

(٣) قوله: ولأنه: الأولى أن يقول: «أو لأنه»؛ لأن هذا جواب ثان مناف للأول؛ لاقتضائه بقاء معنى الوحدة، واقتضاء الأول سلبها. (تج)

(٤) قوله: ولهذا: أي لأجل أن معناه كل فرد لا مجموع الأفراد. (تجريد)

(٥) قوله: أخصر طريق: ظاهره أن الإضافة أخصر طرق التعريف، وليس كذلك؛ إذ لا يظهر ذلك إلا في الموصول، وأما العلم والضمير واسم الإشارة والمعرف باللام فقد يكون الأمر بالعكس. وأجيب بأن المراد: أنها أخصر الطرق التي تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام، كما ههنا؛ فإن مقصود المتكلم إفادة أنه محبوب له، فلو ذكر العلم أو الضمير وغيره لما دل على ذلك. (تجريد)

(٦) قوله: هو أي إلخ: أي نحو قول جعفر بن عليّة الحارثي وهو مسجون، حين قتل واحداً من بني عقيل بمكة، فسجن بما. وكان يومئذ بمكة ركب من اليمن، وفيه محبته، ثم إن الركب عزم على الرحيل، فأنشد هذا وهو من الطويل، أركانه: «فعل مفاعيلن فعولن مفاعلن» مكرراً. (الخواشي)

(٧) قوله: أي مهوي: [كان المناسب أن يقول: «مهري» بناءً على التأنيت، كما يدل عليه ما بعد هذا البيت] هو بثلاث ياءات، الأوليان من نفس الكلمة، والأولى منهما بدل من

ومتعسر نحو: «أهل البلد فعلوا كذا»، ولأنه يمنع عن التفصيل مانعٌ مثل تقديم البعض على البعض نحو: «علماء البلد حاضرون»
أي مشكل
الشأن
فإنه يؤدي إلى منافسة
إلى غير ذلك من الاعتبارات.

وأما تنكيره أي تنكير المسند إليه فلأفراد^(١) أي للقصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو: «وَجَاءَ رَجُلٌ^(٢) مِّنْ أَقْصَا
إبراه نكرة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا
وَأَمَّا رَجُلَانِ وَلَا رَجُلًا»
المدينة^(٣) يَسْعَى أو النوعية أي للقصد^(٤) إلى نوع منه نحو: «وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ^(٥)»، أي نوع من الأغطية، وهو غطاء التعامي
أي آخرها (القصر: ٢٠)
عن آيات الله تعالى، وفي «المفتاح»^(٦): أنه للتعظيم، أي غشاوة عظيمة، أو التعظيم، أو التحقير^(٧) كقوله^(٨): شعر: له حاجب^(٩) أي
والأول مذكور في «الكشاف»
مانع عظيم^(١٠) عن كل أمر يشينه أي يعيبه: وليس له عن طالب العرف حاجب أي مانع حقير، فكيف بالعظيم؟ أو التكثير^(١١)
أي المعروف والإحسان
كقولهم: «وإن له لإيلاً وإن له لغنماً»، أو التقليل نحو: «وَرِضْوَانٌ^(١٢) مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ^(١٣)». والفرق^(١٤) بين التعظيم والتكثير أن التعظيم
أي إبلا كثيرة (النوبة: ٧٢)
بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة، والتكثير باعتبار الكميات^(١٥) والمقادير^(١٦) تحقيقا كما في الإبل، أو تقديرا كما في الرضوان. وكذا
فهو راجع للكيفيات
التحقير والتقليل^(١٧)، وللإشارة إلى أن بينهما فرقا، قال: وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير نحو: «وَإِنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ
لأن العطف يقتضي المغايرة أي بين التعظيم والتكثير
مِّن قَبْلِكَ^(١٨)» أي ذوو عدد كثير هذا ناظر إلى التكثير أو ذوو آيات عظام هذا ناظر إلى التعظيم. وقد يكون للتحقير والتقليل^(١٩) معاً،
فاطر: ٤)
نحو: حصل لي منه شيء أي حقير قليل.
ناظر إلى التقليل
ومن تنكير^(٢٠) غيره أي غير المسند إليه^(٢١) للإفراد والنوعية نحو: «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ^(٢٢)»
(النور: ٤٥)

الارتكاب في كل أمر يشينه، أو يكون «في» بمعنى «عن». (كذا في التجريد)
(١٠) قوله: مانع عظيم: أخذ هذا من كون المقام مقام المدح، يعني إذا أراد أن يرتكب
أمرا قبيحا منعه مانع عظيم لا يمكن تعيينه، وإذا طلب منه إنسان معروفا وإحسانا لم يكن
له مانع حقير، فضلا عن العظيم. (كذا في الدسوقي)
(١١) قوله: أو التكثير: أي يورد المسند إليه نكرة؛ لإفادة التكثير. (دسوقي)
(١٢) قوله: ورضوان إلخ: أي رضوان قليل أكبر من كل نعيم في الجنة؛ لأن كل ما سواه
من ثمراته. وهذا المعنى أولى مما قيل: أي رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائن
لهم؛ لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات؛ ولأنه يتضمن الإشارة
إلى كمال كبريائه. (تجريد البناني)
(١٣) قوله: والفرق إلخ: إنما فرق؛ ردا على من لم يفهم الفرق، فاعترض على المصنف بأنه
لا حاجة إلى ذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقير؛ لأن التكثير هو التعظيم،
والتقليل هو التحقير. (دسوقي)
(١٤) قوله: الكميات: [أي المنفصلة، كما في المعدودات].
(١٥) قوله: والمقادير: [أي الكميات المتصلة يعني المكيلات والموزونات والممسوحات].
(١٦) قوله: وكذا التحقير والتقليل: أي فالأول مقابل للتعظيم، فمرجه إلى الكيفيات؛
لأنه عبارة عن انحطاط الشأن ودنو المرتبة ودناء القدر. والثاني مقابل للتكثير، فمرجه
إلى الكميات؛ لأنه عبارة عن قلة الأفراد والأجزاء، فظهر الفرق. (كذا في الدسوقي)
(١٧) قوله: للتحقير والتقليل: أي كما أن التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفتقران،
فكذلك التحقير والتقليل. (في)
(١٨) قوله: ومن تنكير إلخ: لما مثل صاحب «المفتاح» في هذا المقام بأمثلة لتكثير غير
المسند إليه، وتوهم بعضهم أنها أمثلة للمسند إليه، فاحتاج إلى تكلف التأويل، أفاد
المصنف أن مراد السكاكي: التمثيل لتكثير غيره؛ لكلا يتوهم اختصاص تلك الأمور
بتنكير المسند إليه، فقال: «ومن تنكير غيره إلخ». (دسوقي)
(١٩) قوله: أي غير المسند إليه: لأن «دابة» في المثال الآتي مجرور بالإضافة، و«ماء» مجرور
بـ«من». (الدسوقي)

(١) قوله: فلأفراد: أي فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الأفراد التي يصدق
عليها مفهومه، ففي الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه، وهو جماعة مما يصدق عليه
مفهومه، وفي المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه، وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه،
فعلم أن الأفراد لا ينافي كونه مثنى أو مجموعا. (دسوقي وغيره)
(٢) قوله: رجل: [وهو مؤمن من آل فرعون].
(٣) قوله: المدينة: [مدينة فرعون، اسمه منف. (جلالين)]
(٤) قوله: أي للقصد إلخ: أي لكون المقصود بالحكم نوعا من الأنواع لاسم الجنس
المذكر، وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة النوعية.
(في)
(٥) قوله: غشاوة: أي فليس المراد فرد من أفراد الغشاوة؛ لأن الفرد الواحد لا يقوم
بالأبصار المتعددة، بل المراد نوع من جنس الغشاوة، وذلك النوع هو غطاء التعامي،
والتعامي تكلف في العمى، والمراد به ههنا: الإعراض عن آيات الله تعالى بالتكلف،
والإضافة في «غطاء التعامي» للبيان. (في وغيره)
(٦) قوله: وفي للمفتاح إلخ: قد يقال: لا تنافي بين كلام المصنف و«المفتاح»؛ لأن الغشاوة
العظيمة نوع من مطلق الغشاوة، فمراد المصنف بقوله: نحو: «وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ»
(البقرة: ٧) أي نوع من الغشاء، وهو الغشاوة العظيمة، وذلك النوع هو غطاء التعامي،
فنامل. (دسوقي)
(٧) قوله: أو التعظيم أو التحقير: أي يذكر المسند إليه نكرة؛ لإفادته تعظيم معناه أو
تحقيره، وأنه بلغ في ارتفاع شأنه أو في الانحطاط مبلغا لا يمكن أن يعرف؛ لعدم الوقوف
على عظمته في الأول، ولعدم الاعتداد به في الثاني. (في)
(٨) قوله: كقوله: أي قول ابن أبي السمط -بكسر السين وسكون الميم-، كذا نقل
الدسوقي، وهو من الطويل، أركانه: «فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ» مكررا.
(٩) قوله: حاجب: اعلم أن «الحجب» يستعمل في صلته حرف «عن»، قال الله تعالى:
«كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِيزٌ لَّمَّحْجُوبُونَ» (المطففين: ١٥) فعلى هذا قوله: «له حاجب»
إما صلته محذوف، وفي «كل أمر» ظرف مستقر صفة لـ«حاجب»، أي له حاجب عن

أي كل فرد^(١) من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به، وكل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه، وهو نوع النطفة^(٢) التي تختص بذلك النوع من الدواب ومن تنكير غيره **للتعظيم نحو: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾** أي حرب عظيم^(٣)، **وللتحقير نحو: ﴿وَإِنْ نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾** أي ظنا حقيرا ضعيفا؛ إذ الظن ممّا يقبل الشدة والضعف، فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد^(٤)، وبهذا الاعتبار^(٥) صحّ وقوعه بعد الاستثناء مفرغا، مع امتناع «ما ضربته إلا ضربا» على أن يكون^(٦) المصدر أي مع التأكيد أي يكون المفعول المطلق هنا للنوعية لا لبرد التأكيد أي استثناء مفرغا، «مفرغا» نعت لمصدر محذوف

للتأكيد؛ لأنّ مصدر «ضربته» لا يحتمل غير الضرب، حتى يصح الاستثناء، والمستثنى منه يجب أن يكون^(٧) متعددا؛ ليشمل المستثنى وغيره.

وكما أنّ التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم^(٨)، فكذلك صريح لفظ «البعض»، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾، أراد به «بعضهم» محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، ففي هذا الإبهام^(٩) من تفخيم شأنه^(١٠) وفضله وإعلاء قدره ما لا يخفى.

وأما وصفه^(١١) أي وصف المسند إليه، والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر، وهو أنسب ههنا^(١٢) وأوفق^(١٣) بقوله: «وأما بيانه» و«أما الإبدال منه»، أي أمّا ذكر النعت له؛ فلكونه أي الوصف بمعنى المصدر، والأحسن أن يكون^(١٤) بمعنى النعت على أن يراد^(١٥) باللفظ: أحد معنياه، وبضميره: معناه الآخر، على ما سيجيء في البديع، مبينا له أي للمسند إليه كاشفا عن معناه كقولك: «الجسم الطويل»^(١٦) العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله؛.....

(١) قوله: أي كل فرد: ذكر للآية تفسيرين: حاصل التفسير الأول: أن خلق الشخص من الشخص، فالتنكير في «دابة» و«ماء» للوحدة الشخصية. وحاصل التفسير الثاني: خلق النوع من النوع، فالتنكير في «دابة» و«ماء» للوحدة النوعية، والكلام محمول على الغالب، فلا يرد آدم وحواء وعيسى، وما يتولد من التراب كالعقرب والبرغوث ونحو ذلك. (من تجريد)

(٢) قوله: وهو نوع النطفة: فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة. (قي)

(٣) قوله: أي حرب عظيم: إنما جعل التنكير ههنا للتعظيم؛ لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب الذي هو الربا، وهو غير مناسب للمقام؛ فالمناسب له حمل الحرب على العظيم، ويحتمل أن تنكير «الحرب» للنوعية؛ أي نوع غير متعارف من الحرب، وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره. (قي وغيره)

(٤) قوله: لا للتأكيد: أي لا لمجرد التأكيد بدون إفادة النوعية، وإلا فالمفعول المطلق لا ينفك عن التأكيد، وإنما لم يكن ههنا لمجرد التأكيد؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه والتناقض؛ لأن الظن الذي نفى أولا هو الذي أثبت ثانيا. (دسوقي)

(٥) قوله: وبهذا الاعتبار: هو جواب عن إشكال يورد على مثل هذا التركيب، وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى، فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر «نظن» محتلا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه. فأجاب بأن المصدر والمستثنى للنوعية لا لمجرد التأكيد، فصح الاستثناء باعتبار النوعية، ولا حاجة حينئذ بأن يجاب بأن الكلام محمول على التقديم والتأخير، أي «إن نحن إلا نظن ظنا». (كذا قال قي ونج)

(٦) قوله: على أن يكون إلخ: وأما على جعله مبينا للنوعية أي ضربا كثيرا أو قليلا فيصح الاستثناء المذكور، فلا فرق بين قولك: «ما ضربت إلا ضربا»، وبين قوله تعالى: ﴿إِنْ نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الحاقة: ٣٢] أي أنه إن أراد بالمصدر فيها بيان النوعية صح الاستثناء، وإن أراد مجرد التأكيد امتنع؛ لزوم استثناء الشيء من نفسه والتناقض. (دسوقي)

(٧) قوله: يجب أن يكون إلخ: لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ويلزم التناقض؛ لأن

«ما ضربته» مثلا يقتضي نفى الضرب، و«إلا ضربا» يقتضي إثباته. (دسوقي)

(٨) قوله: التعظيم: [أو التحقير أو التكثير أو التقليل].

(٩) قوله: ففي هذا الإبهام: أي حيث أريد المقيّد بالطلق حتى إذا كان هذا المطلق لا يصح إلا له. (تجريد)

(١٠) قوله: من تفخيم فضله إلخ: لأن إبهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفعة وأجل من أن يعرف حتى يصرح به، والذوق السليم شاهد صدق القرائن الدالة على المراد. (تجريد)

(١١) قوله: وأما وصفه: قدم من التوابع الوصف؛ لأنه إذا اجتمع التوابع يبدأ منها بالنت. (تجريد)

(١٢) قوله: وهو أنسب ههنا: أي بالتعليل وهو قوله: «فلكونه إلخ»؛ لأن الذي يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ. (دسوقي)

(١٣) قوله: وأوفق: فإن الغالب استعمال هذه العبارة في المعنى المصدرى، أعني تعقيه بالتابع المخصوص، وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف بيان وبديل لا البيان والأبدال. (كذا في الدسوقي)

(١٤) قوله: والأحسن أن يكون إلخ: أي «الوصف» الذي عاد عليه الضمير بمعنى النعت؛ لأن المبين والكاشف للمسند إليه إنما هو الوصف بمعنى التابع لا ذكره، والمعنى المصدرى إنما يتصف بهما ثانيا وبالعرض. (قي ونج)

(١٥) قوله: على أن يراد إلخ: فإن قلت: قد يستغنى عن ذلك بجعل الضمير راجعا للصفة المفهومة من الوصف؛ لأنه بمعنى ذكر الصفة، فهو متضمن للصفة على نحو: «أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» [المائدة: ٨]. قلت: رجع الشارح احتمال الاستخدام؛ لأنه من الصنائع البديعية المحسنة للكلام. (دسوقي)

(١٦) قوله: الجسم الطويل إلخ: استشكل بأن كل واحد صفة على حدة، مع أنه ليس كاشفا؛ وأجاب البعض: أن كل واحد ليس صفة على حدة، وليس كاشفا، بل الصفة الكاشفة مجموعها، أو الأول مقيدا بما بعده. قال السيد: الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع؛ لأنه صفة واحدة بحسب المعنى، وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ =

فإن هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له، ونحوه في الكشف أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والإيضاح،
أي مجموعها

وإن لم يكن^(١) وصفا للمسند إليه، قوله: شعر:

الألمعي الذي يظن^(٢) بك الظن كأن قد رأى^(٣) وقد سمعا
الأنف للإشعاع

هذا تفسر له الألمعي

فالألمعي معناه الذكي المتوقد، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه، لكنه ليس بمسند إليه؛ لأنه إمّا مرفوع على أنه^(٤) خبر «إن»
أي بالزوم أعاده توطئة لما بعده

في البيت السابق أعني قوله: شعر:

إن الذي جمع السباحة والنجد دة والبر والتقوى جمعا
أي القوة والشجاعة جمع «جمعا» ناهيت «اجمع» أي جمعا

أو منصوب على أنه صفة لاسم «إن» أو بتقدير «أعني»، أو لكون الوصف **مخصصا**^(٥) للمسند إليه، أي مقلدا^(٦) اشتراكه، أو رافعا
أي إذا كان نكرة أي إذا كان معرفة

احتماله^(٧). وفي عرف النحاة^(٨): التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرة، والتوضيح عن رفع الاحتمال الحاصل في
عبارة

المعارف نحو: زيد التاجر عندنا؛ فإن وصفه بـ«التاجر» يرفع احتمال غيره، أو لكون الوصف **مدحا** أو **ذما**^(٩)، نحو: جاءني زيد
سواء كان معلوما أو غريبا

العالم أو الجاهل حيث يتعين^(١٠) الموصوف أعني زيدا قبل ذكره أي ذكر الوصف، وإلا لكان الوصف^(١١) مخصصا أو لكونه تأكيداً^(١٢)،

نحو: أمس الدابر^(١٣) كان يوما عظيما، فإن لفظ «أمس» مما يدل^(١٤) على الدبور. وقد يكون الوصف لبيان المقصود^(١٥) وتفسيره، كقوله
أي المضى، فوصفه بـ«الدابر» تأكيد أي من المسند إليه

البيانين، بخلاف النحاة؛ فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط. وأما
رفع الاحتمال في المعارف فيقال له: توضيح لا تخصيص. (الدسوقي رحمه الله تعالى)
(٩) قوله: عرف النحاة: [جمع «ناح» من «نحا ينحو»: إذا نظر في علم النحو وتكلم فيه. (تجريد)]

(١٠) قوله: مدحا أو ذما: أي مادحا أو ذاما أو ذا مدح أو ذم، أو أنه جعل الوصف
مدحا أو ذما مبالغة. (قي)

(١١) قوله: حيث يتعين إلخ: إما لعدم شريك له في ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له
بعينه قبل ذكر الوصف. (تجريد)

(١٢) قوله: لكان الوصف إلخ: فيه نظر؛ لأنه يقتضي أن الموصوف إذا لم يتعين قبل ذكر
الوصف وجب في الوصف أن يكون مخصصا، ولا يكون للمدح، مع أنه ليس كذلك، بل
يصح أن يكون للمدح أو الذم أيضا بحسب قصد المتكلم. وأجيب بأن المراد أن الظاهر
من الوصف التخصيص عند عدم التعيين، وإن صح أن يراد منه المدح أو الذم. (دسوقي)
(١٣) قوله: تأكيد: [أي تقريرا، لا التأكيد الاصطلاحي].

(١٤) قوله: أمس الدابر إلخ: «أمس» مبتدأ مبني على الكسر، و«الدابر» نعت مؤكد له
مرفوع؛ نظرا للمحل، وجملة «كان» خبره. (دسوقي)

(١٥) قوله: مما يدل إلخ: قد يقال: أي فائدة لهذا التوكيد؟ ويجاب بأن ذلك إنما يقوله
الفصحاء إذا اقتضاه المقام، كما إذا وقع في الأمس كرب وغم، فيكون ذكره إشارة للفرح
بدوره أو وقع فيه سرور، فيكون ذكره إشارة إلى التأسف عليه. (تجريد)

(١٦) قوله: لبيان المقصود: اعلم أن كلام الشارح يدل على أن الوصف المبين للمقصود
مغاير للوصف المؤكد للوصف الكاشف وللوصف المخصص المذكورة سابقا مع أن كلا
منها يصدق عليه أنه أتى به لبيان المقصود وتفسيره، فيحتاج إلى الفرق بين الأوصاف
الأربعة، فالفرق بين الوصف المبين للمقصود وبين الوصف المؤكد: أن المؤكد لا يلاحظ
فيه بيان المقصود الأصلي، بل مجرد التأكيد، بخلاف هذا الوصف؛ فإن الملحوظ فيه بيان
المقصود. والفرق بينه -أي بين الوصف المبين- وبين الكاشف: أن الغرض من الوصف
المبين للمقصود بيان أحد احتمالين للفظ أو احتمالات بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر،
فيؤتى بالوصف؛ لبيان المراد من تلك احتمالات، كما في «الدابة» في المثال؛ لاحتمالها
الفرد والجنس، بخلاف الوصف الكاشف بأن المقصود إيضاح المعنى لا بيان أحد =

= والإعراب، كأنه قيل: «الجسم الذاهب في الجهات» كما أن قولك: «حلو حامض»
خبر واحد معنى، كأنه قيل: «مز» مع تعدد اللفظ والإعراب. (تجريد)

(١) قوله: وإن لم يكن إلخ: فيه إشارة إلى حكمة فصله عما قبله. وزاد في «الأطول»: أن
فيه التنبيه على التفاوت بينهما في الكشف؛ فإن السابق بعينه تفصيل معنى «الجسم»،
وهذا ليس بعينه تفصيل معنى «الألمعي»؛ لأن معناه الذكي المتوقد وإن استلزمه. (تج)

(٢) قوله: أي قول أوس بن حجر -بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم- في مرثية
فضالة بن كعدة بفتح الفاء وكسر الكاف في «كعدة» وسكون لامه أو بفتح الكاف
واللام. والبيت من المنسرح وأجزأوه: «مستغفلن مفعولات مفتعلن» مرتين، وجاز في
«مفعولات فاعلات». (قي وتج)

(٣) قوله: الذي يظن إلخ: يحتمل أن يكون مفعولي «يظن» محذوفان، أي الذي يظنك
متصفا بصفة، ويحتمل أنه نزله منزلة اللازم، وقوله: «بك» بيان لموضع الظن. (قي)

(٤) قوله: كأن قد رأى إلخ: «كأن» مخففة من الثقيلة، اسمها ضمير الشأن، والجملة حال
من فاعل «يظن»، أي يظن في حال كونه مشبها للرؤية والسمع، أي لذي الرؤية والسمع
أو للرائي والسامع. (قي)

(٥) قوله: على أنه إلخ: الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد عدة أبيات شعر:
أودى فلا تنفع الإشاحة من أمر لمن قد يحاول البدعا

فالأولى جمعه مصوبا لام «إن»، أو بتقدير «أعني»، كما قال الشارح بعد ذلك. (دسوقي)

(٦) قوله: أو مخصصا: الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض من المخصص تخصيص
اللفظ بالمراد، ومن المبين كشف المعنى. (قي)

(٧) قوله: أي مقلدا إلخ: أي مقلدا للاشتراك الواقع فيه إذا كان نكرة، وأراد بالاشتراك هنا
الاشتراك المعنوي، والاشتراك المعنوي: ما وضع لمعنى واحد مشترك بين الأفراد، فتقول:
رجل تاجر، فـ«تاجر» قلل الاشتراك في رجل. (قي)

(٨) قوله: أو رافعا احتماله: أي رافعا لاحتمال الواقع فيه إذا كان معرفة، والمراد
بالاحتمال: الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي، والمشارك اللفظي: ما وضع لمعنيين
أو أكثر بأوضاع متعددة، كزيد؛ فإنه وضع للشخص التاجر والفقير مثلا، فوصفه
بـ«التاجر» رافع لاحتمال الفقير، فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف
والنكرات، وأن للتخصيص فردين: تقليل الاشتراك، ورفع الاحتمال، وهذا اصطلاح

تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلِيرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ حيث وصف^(١) «دابة» و«ظائراً» بما هو من خواص الجنسين^(٢)؛ لبيان أن
(الألغام: ٣٨) علة لكون العت هنا ميبها للدفع من المسند إليه

القصد منهما إلى الجنس دون الفرد، بهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم^(٣) والإحاطة.

أي لأن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس أي متوجه إلى الجنس بسبب تحقق الجنس في جميع الأفراد

وأما توكيده أي توكيد المسند إليه فللتقرير أي لتقرير المسند إليه، أي تحقيق^(٤) مفهومه ومدلوله^(٥)، أعني^(٦) جعله مقررًا محققًا ثابتًا
في ذهن السامع

بحيث لا يظن^(٧) به غيره، نحو: «جاءني زيد زيد» إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه، أو عن حمله^(٨) على معناه.
أي السامع لأمر شاعل

وقيل: المراد^(٩) به تقرير الحكم، نحو: «أنا عرفت»^(١٠)، أو المحكوم عليه، نحو: «أنا سعيْتُ في حاجتك وحدي»^(١١) أو «لا غيري».
في قصر الأفراد في قصر القلب

وفيه نظر؛ لأنه ليس^(١٢) من تأكيد المسند إليه في شيء، وتأكيد المسند إليه^(١٣) لا يكون لتقرير الحكم قط^(١٤)، وسيصرح المصنف بهذا،
أي ما ذكر من المثال الأخير أي على جهة المجاز

أو دفع توهم التجوز^(١٥)، أي التكلم بالمجاز، نحو: «قطع اللص الأمير الأمير» أو «نفسه»^(١٦) أو «عينه»؛ لثلاثتهم أن إسناد القطع
أي لدفع توهم السامع أن التكلم مجوز في الكلام أي التكلم بالمسند إليه

إلى الأمير مجاز، وإنما القاطع بعض غلمان، أو لدفع توهم السهو
بأن الأمير أمر بقطعه أي لدفع توهم السامع أن التكلم سها في ذكر زيد مثلاً

فرد عليه الشارح بالنظر إلى الشق الأول بقوله: «وتأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم» يعني تأكيد المسند إليه لا يفيد تقرير الحكم، وتقرير الحكم في «أنا عرفت» إنما حصل من تقدم المسند إليه المقضي لتكرار الإسناد، لا من تأكيد المسند إليه؛ بدليل أنه يؤكد المسند إليه مع كونه مؤخرًا، كما في «سعيْتُ أنا في حاجتك» لم يحصل لذلك الحكم تقرير.

ورد عليه بالنظر للشق الثاني بقوله: «لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء»، يعني تمثيله لتقرير المحكوم عليه بـ «أنا سعيْتُ في حاجتك وحدي، أو لا غيري» غير صحيح؛ لأن قولك: «أنا سعيْتُ إلخ» ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه؛ لأن «وحدي» أو «لا غيري» تأكيد للتخصيص الحاصل من التقدم لا تأكيد للمسند إليه، فالناقشة في الشق الثاني مع هذا القائل إنما هو في المثال. (دسوقي مع توضيح ما)

(١٠) قوله: نحو أنا عرفت: تقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرر الإسناد للمتكلم مرتين. (من قي)

(١١) قوله: وحدي: [فإن كل واحد من «وحدي» و«لا غيري» تأكيد للمحكوم عليه].

(١٢) قوله: لأنه ليس إلخ: هذا رد لقول القائل المذكور: «أو المحكوم عليه نحو: أنا سعيْتُ إلخ»، حاصله: أنا لا نسلم أن «أنا سعيْتُ إلخ» من تأكيد المسند إليه؛ لأن «وحدي» حال، و«لا غيري» عطف على المسند إليه، وليس من التأكيد الاصطلاحي على أنه لو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاحي، فلا نسلم وجود تأكيد المسند إليه في «وحدي» و«لا غيري»، بل الموجود فيهما تأكيد التخصيص المستفاد من تقدم المسند إليه. فالحاصل: أن حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح، لكن تمثيله لتأكيد المسند إليه المفيد لتقريره بـ «أنا سعيْتُ في حاجتك وحدي» غير صحيح. (من دسوقي)

(١٣) قوله: وتأكيد المسند إليه إلخ: رد لقول صاحب القيل: «المراد بالتقرير تقرير الحكم». وحاصل الرد: أنا لا نسلم أن تأكيد المسند إليه يفيد تقرير الحكم؛ لأن تقرير الحكم في نحو: «أنا عرفت» إنما هو من تقدم المسند إليه المستدعي لتكرار الإسناد، لا من تأكيد المسند إليه، وإلا لما اختلف الحال بتقدم المسند إليه وتأخيره، مع أنه لو أخر فقيل: «عرفت أنا» و«عرفت أنت» لم يفد تقرير الحكم أصلاً. (دسوقي)

(١٤) قوله: قط: اعترض عليه بأن «قط» ظرف لما مضى لا لما يستقبل، بخلاف «عوض» فلا يصح استعمال «قط» إلا في الماضي، فقول الشارح إما خطأ كما قيل، أو عمول على المجاز، كما قال البعض.

(١٥) قوله: أو دفع توهم التجوز: أعلم أن دفع التأكيد المجاز المتوهم لا يوجب دفع المجاز الحق، بل يجامعه، فقولنا: «رماني الأسد نفسه» تأكيد لـ «لأسد» المجاز عن الشجاع، لدفع توهم أن الرامي بعض غلمان. (تجريد)

(١٦) قوله: أو نفسه: [إشارة إلى أن كلا من التأكيد اللفظي والمعنوي يدفع توهم المجاز].

= المحتملات. والفرق بينه وبين المخصص: أن الغرض من المبين للمقصود بيان أحد احتمالات اللفظ ورفع غيره من محتملاته، والغرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى ورفع غيره من الأفراد. (من قي)

(١) قوله: حيث وصف إلخ: بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق، لكن يجوز أن يراد بما هنا دواب أرض واحدة وطيور جو واحد، فيكون استغراقاً عريضاً، فذكر الوصف المختص بجنس دون المختص بطائفة؛ لينبه على أن المراد دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان، فقد أفاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم، وأن المراد: الاستغراق الحقيقي. (من الدسوقي)

(٢) قوله: من خواص الجنسين: وهو الكون في الأرض بالنظر إلى الدابة، والطيوان بالجنحين بالنظر للطائر؛ فإن هذا نسبه إلى جميع أفراد الجنس على السواء، ولا يختص به فرد. (قي)

(٣) قوله: زيادة التعميم: وأما أصل التعميم والإحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق لنفي مقرونة بـ «من». (تجريد)

(٤) قوله: أي تحقيق إلخ: يعني ليس المراد بتقريره ذكره أولاً، ثم ذكر ما يقرره ويثبت؛ فإن هذا شامل لنحو: «أنا سعيْتُ في حاجتك»، وهو غير مراد هنا. (قي)

(٥) قوله: مفهومه ومدلوله: المراد من المفهوم والمدلول: إما واحد، كما قال صاحب «التجريد»، فهو عطف تفسيري، وإما المراد من المفهوم: المعنى الحقيقي ومن المدلول: أعم من الحقيقي والمجازي نحو: «رمى الأسد نفسه»، وحينئذٍ فعطف المدلول من عطف العام على الخاص، وأتى به بعد الخاص، إشارة إلى أنه المراد، كما قال الدسوقي.

(٦) قوله: أعني إلخ: هذا تفسير للتحقيق، والغرض: أن ليس المراد من التحقيق تحقيق المسند إليه في نفسه وإزالة الخفاء عنه، بل تحقيقه في ذهن السامع بإزالة احتمال الغير؛ لئلا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره. (كذا قال عبد الحكيم وغيره)

(٧) قوله: لا يظن: [المراد بالظن: ما يشمل التوهم].

(٨) قوله: أو عن حمله: الضمير يحتمل «السامع» وهو ظاهر، أي: غفلة السامع عن حمله المسند إليه على معناه، ويحتمل «المتكلم»، أي غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند إليه على معناه، فلا يحمله السامع عليه معناه. ويحتمل بأن الضمير راجع إلى لفظ «المسند إليه» على أن الإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل الذي هو المتكلم أو السامع. (تجريد)

(٩) قوله: وقيل المراد إلخ: هذا مقابل لقوله: «أي تقرير المسند إليه»، حاصله أن الشارح يقول: إن مراد المصنف بقوله: «فللتقرير» أي تقرير المسند إليه فقط، وهذا القائل يقول: ليس مراد المصنف تقرير المسند إليه فقط، بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند إليه، ومثل لتقرير الحكم بـ «أنا عرفت»، ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله: «أنا سعيْتُ في حاجتك وحدي أو لا غيري».

نحو: «جاءني زيد زيد»^(١)؛ لثلاثا يتوهم أن الجائي غير زيد وإنما ذكر «زيد» على سبيل السهو، أو لدفع توهم عدم الشمول^(٢) نحو: «جاءني القوم كلهم أو أجمعون»؛ لثلاثا يتوهم أن بعضهم لم يجيء إلا أنك لم تعتد بهم^(٣)، أو أنك^(٤) جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل؛ بناءً على أنهم في حكم شخص واحد.

وأما بيانه أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان فلايضاحه^(٥) باسم مختص به^(٦) نحو: «قدم^(٧) صديقك خالد»، ولا يلزم^(٨) أن يكون الثاني أوضح؛ لجواز أن^(٩) يحصل الإيضاح من اجتماعهما. وقد يكون عطف البيان بغير اسم يختص به، كقوله: ع:

والمؤمن^(١٠) العائذات^(١١) الطير يمسحها

فإن «الطير» عطف بيان لـ «العائذات»، مع أنه ليس اسماً مختصاً بها. وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح، كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغُرَامَ قَيْمًا لِلنَّاسِ﴾، ذكر صاحب «الكشاف» أن «الْبَيْتَ الْحَرَامَ» عطف بيان لـ «الْكَعْبَةَ»، جيء به؛ للمدح^(١٢) لا للإيضاح^(١٣)، كما يجيء الصفة لذلك.

وأما الإبدال منه أي من المسند إليه فلزيادة التقرير من إضافة المصدر^(١٤) إلى المفعول، أو من إضافة البيان أي للزيادة التي هي التقرير، وهذا من عادة افتتان صاحب «المفتاح» حيث قال في التأكيد: «للتقرير»: وههنا «لزيادة التقرير»، ومع هذا لا يخلو عن نكتة

إلخ. والجواب عن الكل: أن كلام المصنف مبني على الغالب، فلا اعتراض. (من قى)
(٩) قوله: لجواز أن إلخ: نحو: «جاء زيد أبو عبد الله» إذا كان كل واحد من الاسم والكنية مشتركاً بين أشخاص ليس فيهم أبو عبد الله إلا واحد، وكذلك يكون «أبو عبد الله» مشتركاً بين أشخاص آخر ليس فيهم أحد اسمه زيد إلا واحد، فمضى ذكر واحد من الاسم والكنية منفرداً عن الآخر، كان فيه خفاء، ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الأول. (كذا في الدسوقي)
(١٠) قوله: كقوله والمؤمن: تمامه:

ركبان مكة بين الغيل والسند

أي والله الذي آمن الطير العائذات أي الملتجئات إلى الحرم، والساكنات به للأمن من الاصطياد والأخذ، تمسحها ركبنا مكة ولا تتعرض لها. «والغيل» بفتح الغين وسكون الياء، «والسند» بفتح السين والتون: موضعان في جانب الحرم فيهما الماء. وجواب القسم في البيت الثاني وهو:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرمه إذن فلا رفعت سوطاً إلى يدي.

و«العائذات»: إما منصوب على المفعولية لـ «المؤمن» أو محرور بإضافة «المؤمن» إليه، و«الطير» عطف بيان على «العائذات»، وهو اسم غير مختص بـ «العائذات»؛ لأن «العائذات» صادق على الطير والوحش وغيرهما مما يعوذ بالحرم، و«الطير» صادق على العائد بالحرم وعلى غيره، فبينهما عموم وخصوص وجهي، لكن قد حصل مجموعهما البيان، فثبت أنه مثال لما يحصل به البيان، وهو غير مختص بالأول، لكن الأول هنا ليس بمسند إليه وهو «العائذات». (كذا في الحواشي)

(١١) قوله: العائذات: [جمع «عائذة» من «عوذ»، وهو الالتجاء.]

(١٢) قوله: للمدح: لأن فيه إشعاراً باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرمًا فيه القتال والتعرض بمن التجأ إليه، وإن كان هنا مستعملاً في معناه العلمي، ولذا جعل المجموع عطف بيان. (دسوقي)

(١٣) قوله: لا للإيضاح: لأن «الكعبة» اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شيء. (عبد الحكيم)

(١٤) قوله: من إضافة المصدر إلخ: أعلم أن «الزيادة» تجيء مصدراً، وبمعنى الحاصل بالمصدر، وعلى الأول الإضافة لامية إلى الفاعل أو إلى المفعول؛ لأن الزيادة لازمة ومتعدية، وعلى الثاني فالإضافة بيانية. (كذا قال عبد الحكيم)

(١) قوله: جاءني زيد زيد: ذكر الشارح في دفع توهم التجوز مثال التأكيد اللفظي والمعنوي، وذكر هنا الأول فقط إشارة إلى أن التأكيد اللفظي يدفع توهم التجوز والسهو كليهما، والتأكيد المعنوي يدفع توهم التجوز - كما مر - دون توهم السهو؛ فإنه إذا قال: «جاءني زيد نفسه» احتمل أنه أراد أن يقول: «جاءني عمرو نفسه»، فسها فلفظ بـ «زيد» مكان «عمرو». (كذا في المطول وحاشيته للسيد الشريف)

(٢) قوله: توهم عدم الشمول: اعترض عليه الشارح في «المطول»، حاصله: أن لا فرق بين دفع توهم التجوز وبين دفع توهم عدم الشمول؛ لأن كلهم إنما يكون تأكيداً إذا كان المتبوع دالاً على الشمول، ومحملاً لعدم الشمول على سبيل التجوز، وإلا لكان تأسيساً، فما الحاجة للذكر عدم الشمول بعد ذكر التجوز؟ فحمله الشارح في «المطول» على زيادة التوضيح. وأجاب السيد الشريف: بأن التجوز فيما سبق مختص بالتجوز العقلي، فلا بد من التعرض لعدم الشمول؛ فإنه تجوز لغوي لم يندرج في التجوز المذكور. وأجاب البعض بأن كون عدم الشمول مجازاً مختلف فيه؛ فإن بعضهم يجعله حقيقة، ويسميه حقيقة قاصرة، ففعل المصنف منهم.

(٣) قوله: لم تعتد بهم: أي: أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم، فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ «القوم». (مير بر مطول)

(٤) قوله: أو أنك إلخ: وذلك لتعاضد مصالحهم واشتباك مضارهم ورضاء كلهم بما فعله بعضهم، وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ «القوم»؛ إذ علم أنه أراد به الكل، لكن توهم أن الفعل المنسوب إلى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم، وإنما نسب إلى كلهم لما ذكرنا، فالظاهر: أن في الكلام حينئذ مجازاً إسنادياً. (مير سيد الشريف)

(٥) قوله: فلايضاحه: المراد بالإيضاح: رفع الاحتمال، سواء كان معرفة أو نكرة.]

(٦) قوله: مختص به: المراد بالاختصاص: اختصاص نسي لا حقيقي.]

(٧) قوله: نحو: قدم إلخ: أعلم أن كل موصوف أجري على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلاً، وإنما النزاع في الأحسن منهما، فاختار الشارح عطف البيان؛ لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به، واختار صاحب «الكشاف» كونه بدلاً؛ لأن فيه تكرير العامل حكماً، ويتفرع عليه تأكيد النسبة، وكان المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به.

(٨) قوله: ولا يلزم: هذا شروع في اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله: «فلايضاحه

لطيفة، وهي الإيحاء^(١) إلى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصوداً بالنسبة، والتقرير زيادة تحصل تبعاً^(٢) وضمناً، بخلاف التأكيد؛ فإنَّ الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو: «جاءني أخوك زيد» في بدل الكل^(٣)، ويحصل التقرير بالتكرير^(٤)، و«جاءني القوم أكثرهم» في بدل البعض^(٥)، و«سلب عمرو ثوبه» في بدل الاشتغال^(٦)، وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل^(٧) على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور، أمّا في البعض^(٨) فظاهر، وأمّا في الاشتغال^(٩) فلأنَّ معناه أن يشتمل المبدل منه على البديل، لا كاشتغال^(١٠) الظرف على المظروف، بل من حيث^(١١) يكون مشعراً به إجمالاً^(١٢) متقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرةً له، وبالجملّة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع^(١٣)، نحو: «أعجبني زيد» إذا أعجبك علمه، بخلاف «ضربت^(١٤) زيدا» إذا ضربت حماره. ولهذا صرحوا بأنَّ نحو: «جاءني زيد أخوه» بدل غلط^(١٥)، لا بدل الاشتغال، كما زعم بعض النحاة. ثم بدل^(١٦) البعض والاشتغال، بل بدل الكل أيضاً لا يخلو عن إيضاح وتفسير، ولم يتعرض لبديل الغلط؛ لأنه لا يقع في^(١٧) فصيح الكلام. وأمّا العطف أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه فلتفصيل المسند إليه^(١٨) مع اختصار، نحو: «جاءني زيد وعمرو»؛ فإنَّ فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معاً، أو مترتين مع مهلة، أو بلا مهلة، واحترز بقوله «مع اختصار» عن نحو: «جاءني زيد وجاءني عمرو»؛ فإنَّ فيه تفصيلاً للمسند إليه.....

لكن لا مع الاختصار

(١) قوله: وهي الإيحاء: أي الإشارة إلى أن البديل هو المقصود بالنسبة، يعني والمبدل منه وصلة له، وهذا الإيحاء إنما حصل بذكر الزيادة؛ فإنه يشعر بأن التقرير ليس مقصوداً بالبديل، بل أمر زائد على المقصود منه. (دسوقي)

(٢) قوله: تحصل تبعاً: أي بحسب أصل الكلام، فلا ينافي أن البليغ يقصده. (قي)

(٣) قوله: في بدل الكل: قال الفاضل الجلي: الأحسن تسمية هذا النوع ببديل المطابق، كما سماه ابن مالك في «ألفيته»، لا بدل الكل؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو: «إني صرّط ألعزّيز أحميد» (إبراهيم: ١) فيمن قرأ بالجر؛ فإن المتبادر من الكل التبويض والتحزي، وذلك ممنوع هنا، وإن حمل الكل على معنى آخر، ولكنه لا يليق بحسن الأدب.

(٤) قوله: في بدل الكل: هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه، وإن كان مغايراً في المفهوم.

(٥) قوله: بالتكرير: لأن المراد من الأول والثاني واحد، غاية الأمر أنه اختلف التعبير عنه، فأولاً عبر عنه بـ«زيد»، وعبر عنه ثانياً بـ«أخوك»، فقد تكرر زيد من حيث معناه، فحصل التقرير. (دسوقي)

(٦) قوله: بدل البعض: هو ما يكون ذاته جزءاً من ذات المبدل منه.

(٧) قوله: بدل الاشتغال: هو الذي لا يكون ذاته عين ذات المبدل منه ولا بعضاً، ويشتمل المبدل منه عليه بحيث يكون دالاً عليه إجمالاً ومشعراً به بوجه ما.

(٨) قوله: أن المتبوع يشتمل إلخ: يؤخذ منه أن في بدل البعض اشتغالا، وإنما لم يسم أيضاً بدل اشتغال فرقاً بين القسمين، وإنما جعلت التسمية بذلك لبديل الاشتغال؛ لاحتياج الاشتغال فيه للتنبيه عليه لحفائه، بخلاف الاشتغال في بدل البعض؛ فإنه ظاهر جلي. (قي)

(٩) قوله: أما في البعض: أي: أما اشتغال المتبوع على التابع إجمالاً في بدل البعض فظاهر. (قي)

(١٠) قوله: وأمّا في الاشتغال: أي: وأمّا اشتغال المتبوع على التابع إجمالاً في بدل الاشتغال فلأنَّ معناه اشتغال المبدل منه على البديل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً، لا كاشتغال الظرف على المظروف. (مطلوب وقى)

(١١) قوله: لا كاشتغال إلخ: أي: لا يشترط خصوص ذلك، بل أعم من الاشتغال الظرفي وغيره؛ لأن الاشتغال الظرفي لا يكفي في بدل الاشتغال، بل تارة يكون اشتغاله

عليه كاشتغال الظرف، كما في قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْغَزَايِ حَتَّى يَمُوتَ فِيهِ» (البقرة: ٢١٧)؛ فإن الشهر ظرف للقتال، وتارة لا يكون اشتغاله عليه كاشتغال الظرف، كما في «سرق زيد ثوبه أو ماله»، فالخاصل: أن الاشتغال الظرفي غير مشروط في بدل الاشتغال. (من قي وتيج)

(١٢) قوله: من حيث إلخ: أي من حيث نسبة الفعل إليه - كما فصله السيد - لا من حيث ذاته؛ فإن ذات زيد لا تتقاضى الثوب. (عبد الحكيم)

(١٣) قوله: إجمالاً: احتراز من التفصيل نحو: «قتل الأمير سيفه»، و«بنى الوزير عماله»؛ فإنه من المعلوم عرفاً من قولك: «قتل الأمير» أن القاتل سيفه، وكذا من قولك: «بنى الوزير» أن الباني عماله، فهما من بدل الغلط، لا بدل الاشتغال؛ إذ شرطه أن لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلاً معينا، بل تبقى النفس متشوقة إلى البيان [للإجمال الذي فيه]، ولا إجمال في نحو هذين المثالين. (تجريد)

(١٤) قوله: ويراد به التابع: ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازاً، بل المراد أنه يشعر بالتابع أي بنوعه، وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل إليه أن المراد نسبة الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك. (قي)

(١٥) قوله: بخلاف ضربت: [لأنه لا يشعر بضرب حماره، فلا يكون بدل الاشتغال، فهو من بدل الغلط].

(١٦) قوله: بدل الغلط: [أي بدل سببه الغلط، من إضافة المسبب إلى السبب].

(١٧) قوله: ثم بدل إلخ: مراده الاعتراض على المتن بأنه كان حقاً أن يقول: «وأما الإبدال منه فزيادة التقرير والإيضاح»، والمصنف لم يذكر الإيضاح، وأجيب بأن التقرير يستلزم الإيضاح، فهو ليس بمقصود، بل حصل تبعاً، والمقصود هو التقرير. (من دسوقي)

(١٨) قوله: لا يقع في إلخ: قال في «الأطول»: بدل الغلط نوعان: ما هو لسبق اللسان أو النسيان، وما هو أن تذكر المبدل منه عن قصد، ثم تذكر البديل، فتوهم أنك غلط، وغرضك: الترفي من الأدنى إلى الأعلى نحو: «بدر شمس جاءني». والثاني: يقع في كلام البلقاء ويعتبر الشعراء كثيراً مبالغة وتفنناً.

(١٩) قوله: فلتفصيل المسند إليه: أي بأن يذكر كل فرد من المسند إليه بلفظ مختص به مع الاختصار، والحال أن المقام يقتضي التفصيل، فلو لم يعطف لحي بلفظ يشملهما، كما في «جاءني رجلان»، فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار. (من دسوقي)

مع أنه ^(١) ليس من عطف المسند إليه، بل من عطف الجملة. وما يقال: من أنه احتراز عن نحو: «جاءني زيد جاءني عمرو» من غير عطف فليس بشيء؛ إذ ليس فيه ^(٢) دلالة على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل ^(٣) أن يكون إضراباً عن الكلام الأول، نصّ عليه الشيخ في «دلائل الإعجاز»، أو لتفصيل المسند بأنه قد حصل بأحد المذكورين أولاً، وعن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة، كذلك أي مع اختصار، واحتراز بذلك عن نحو: «جاءني زيد و عمرو بعده بيوم» ^(٤) أو «سنة» أو ما أشبه ذلك نحو: «جاءني زيد فعمرو، أو ثم عمرو، أو جاءني القوم حتى خالد». فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند، إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ، و«ثم» على التراخي، و«حتى» على أن أجزاء ^(٥) ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، فمعنى تفصيل المسند فيها: أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولاً، وبالتابع ثانياً من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها، ولا يشترط ^(٦) فيها الترتيب الخارجي. أي تعلق للمتبع أي التابع

فإن قلت: في هذه الثلاثة أيضاً تفصيل للمسند إليه فلم لم يقل: «أو تفصيلهما معاً»؟ قلت: فرق ^(٧) بين أن يكون الشيء حاصلًا من الشيء وبين أن يكون مقصوداً منه، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله؛ لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد ^(٨) على مجرد الإثبات أو النفي، فهو الغرض الخاص ^(٩) والمقصود الأصلي من الكلام، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوماً، وإنما سيق الكلام؛ لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر، فليتأمل ^(١٠). وهذا البحث ^(١١) مما أورده الشيخ في «دلائل الإعجاز» ووَصَّى بالمحافظة عليه.

أورد السامع ^(١٢) عن الخطأ في الحكم إلى الصواب نحو: جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاءاك

(٦) قوله: ولا يشترط إلخ: لجواز أن يكون ملازمة الفعل لما بعد «حتى» قبل ملازمة الفعل لأجزاء ما قبلها إلخ نحو: «مات كل أب لي حتى آدم»، أو في أثنائها نحو: «مات الناس حتى الأنبياء ﷺ»، أو في زمان واحد نحو: «جاءني القوم حتى خالد» إذا جاؤوك معاً، ويكون خالد أضعفهم، أو أقواهم. [من أطول]

(٧) قوله: فرق إلخ: بقي أنهما قد يقصدان معاً إلا أن يجاب بأنه ترك ذلك؛ لعلمه مما ذكره؛ لأنه إذا بين ما يكون لتفصيل المسند إليه وما يكون لتفصيل المسند، علم ما يكون لتفصيلهما معاً، وهو مجموع ما لتفصيل المسند إليه، وما لتفصيل المسند. (تجريد البتاني)

(٨) قوله: على قيد زائد: والقيد هنا الترتيب بين الجيئين مثلاً بمهلة أو غيرها، فقولك: «جاء زيد فعمرو» القيد الزائد على إثبات المجيء لزيد وعمرو الترتيب بين الجيئين من غير مهلة. (من قي)

(٩) قوله: فهو الغرض الخاص: فينصب النفي والإثبات على ذلك القيد، ويكون هو المقصود من الكلام. (قي)

(١٠) قوله: فليتأمل: قال البعض: في التأمل إشارة إلى أن هذه القاعدة أي قوله: «لأن الكلام إذا اشتمل على قيد إلخ» أغلبية لا كلية؛ إذ قد يكون النفي الداخِل على المقيد راجعاً إلى المقيد وحده، وقد يكون راجعاً إلى القيد والمقيد معاً بواسطة قرينة دالة، فقولك: «فليتأمل» أي لتلا يظن أنهما كلية. وقال بعضهم: أمر بالتأمل في هذا البحث؛ لكثرة فوائده وللأمر بالمحافظة عليه، كما أشار إليه بقوله: «وهذا البحث إلخ». (تجريد ودسوقي)

(١١) قوله: وهذا البحث: وهي أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد، ويحتمل أن يكون المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفي، فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام. (قي)

(١٢) قوله: أو رد السامع إلخ: لا بد من تقييد الرد المذكور بقولنا: «مع اختصار»؛ ليخرج عنه نحو «ما جاء زيد ولكن جاء عمرو»؛ فإنه وإن كان فيه رد السامع للصواب، لكن لا اختصار فيه، فلذا لم يكن من العطف على المسند إليه، بل من عطف الجملة =

(١) قوله: مع أنه إلخ: والحاصل: أن العلة في العطف على المسند إليه مجموع أمرين: التفصيل للمسند إليه، والاختصار، وفي قولك: «جاءني زيد»، و«جاءني عمرو»، لم يوجد الاختصار؛ لتكرار العامل وإن وجد التفصيل، فلذا لم يجعل ذلك من العطف على المسند إليه. (من دسوقي)

(٢) قوله: ليس فيه إلخ: أي وحيث أنه خارج من قوله: «فلتفصيل المسند إليه» لا من قوله: «مع الاختصار» كما قال ذلك القائل؛ لأن المثال المذكور إذا خرج بالقيد الأول فكيف يحتز عنه لما بعده. (قي بتوضيح)

(٣) قوله: بل يحتمل إلخ: أعلم أن مراد الشارح -والله أعلم- أن في «جاءني زيد جاءني عمرو» احتمالين: أحدهما: أن يكون إضراباً عن الكلام الأول، فيكون الحكم فيه مرجوعاً عن الأول، فلم يبق فيه المسند إليه مسنداً إليه، فهو خارج من قوله: «فلتفصيل المسند إليه» لا محالة، فبطل قول القائل: إنه خارج من قوله: «مع اختصار». والثاني: أن يكون العاطف ملاحظاً فيه، فلا يكون إضراباً عن الأول، فحيث يصح كونه لتفصيل المسند إليه، لكن ليس فيه اختصار؛ لتكرار العامل، فيصح الاحتراز عنه بقوله: «مع اختصار». والظاهر: أن غرض ذلك القائل الاحتراز بالنظر إلى الاحتمال الثاني، فيكون كلامه صحيحاً لا غبار عليه، فلعل مقصود الشارح: أن جعل ذلك القائل المثال المذكور متعبناً للاحتراز مطلقاً لا يصح؛ لما فيه من الاحتمال. (ملتقط الحواشي)

(٤) قوله: بيوم: [إذ ليس فيه باعتبار تفصيل المسند اختصار وإن كان فيه تفصيل المسند إليه مع اختصار].

(٥) قوله: على أن أجزاء إلخ: التعرض للأجزاء بطريق التمثيل لا الحصر؛ إذ المعتبر في «حتى» كما صرح به في «الغني» وغيره: أن يكون معطوفها بعضاً من جمع قبلها ك«قدم الحاج حتى المشاة»، أو جزءاً من كل نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، أو كالجاء نحو: «أعجبتني الجارية حتى حديثها». وبالجملة فالشرط فيها أن يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض. (تجريد)

جميعاً. و«لكن» أيضاً للرد إلى الصواب إلا أنه^(١) لا يقال لنفي الشك، حتى أن نحو: «ما جاءني زيد لكن عمرو»، إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد أنها جاءك جميعاً^(٢). وفي كلام^(٣) النحاة^(٤) ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء^(٥) عنهما جميعاً، أو صرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر، نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو ما جاءني زيد بل عمرو؛ فإن «بل» للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع. ومعنى الإضراب^(٦) عن المتبوع أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه^(٧) لا أن ينفي عنه الحكم قطعاً، خلافاً لبعضهم. ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر^(٨)، وكذا في المنفي^(٩) إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع، والمتبوع في حكم المسكوت عنه، أو متحقق الحكم له، حتى يكون معنى «ما جاءني زيد بل عمرو» أن عمرا لم يجيء، وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال^(١٠) - أو مجيئه محقق - كما هو مذهب المبرد، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع، حتى يكون معنى «ما جاءني زيد بل عمرو» أن عمرا جاء - كما قال ابن حبان^(١١) - كما هو مذهب الجمهور - ففيه إشكال^(١٢).

«أو» للشك من المتكلم أو التشكيك للسامع أي إيقاعه في الشك نحو: جاءني زيد أو عمرو^(١٣)، أو للإيهام^(١٤) نحو قوله تعالى^(١٥):

عنه في نفس الأمر، فصار مجيئه على الاحتمال، هذا عند الجمهور. وأما عند ابن الحجاج فقد أثبت المجيء لعمرو تحقيقاً ونفيته عن زيد تحقيقاً، وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر. (دسوقي)

(٩) قوله: وكذا في المنفي إلخ: أي وكذا صرف الحكم في العطف بـ«بل» في الكلام المنفي ظاهر إن جعلنا الصرف بمعنى نفي الحكم عن التابع، والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له.

(١٠) قوله: ومجيئه على الاحتمال: أي على مذهب المبرد، وقوله: «أو مجيئه محقق» أي كما هو مذهب ابن الحجاج، فقول الشارح: «كما هو مذهب المبرد» الأولى أن يقدمه على قوله: «أو مجيئه محقق». (دسوقي)

(١١) قوله: ففيه إشكال: أي في مذهب الجمهور إشكال؛ لأن الصرف لم يوجد عن المتبوع إلى التابع، مثلاً إذا قلت: «ما جاءني زيد بل عمرو»، فأردت أن عمرا جاء، فلم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي المذكور عن زيد إلى عمرو، إذ لم يوجد نفي المجيء عن عمرو، ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن يقال: المراد من صرف الحكم: تغييره، فقد وجد هنا؛ لأن في قولنا: «ما جاءني زيد بل عمرو» تغييراً لحكم النفي إلى الإثبات، وهذا القدر كاف. (تجريد)

(١٢) قوله: نحو جاءني زيد أو عمرو: هذا المثال صالح للشك والتشكيك؛ لأن المتكلم إن كان غير عالم بالجائي منهما، فالعطف للشك. وإن كان عالماً بعينه ولكن قصد إيقاع المخاطب في الشك في الجائي منهما، كان العطف للتشكيك. (دسوقي)

(١٣) قوله: أو للإيهام: هو إخفاء الحكم عن السامع لغرض، كقطع اللجاج. والفرق بينه وبين تشكيك أن المقصود في التشكيك: إيقاع المخاطب في الشك، وإيقاع الشبهة في قلبه. والمقصود في الإيهام: إخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين وإن لزم أحدهما الآخر، ولكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد. (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: نحو قوله تعالى: قال الفاضل الدسوقي: في هذا المثال بحث، وهو أن السكاكي جعل هذه الآية من قبيل إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يثير غضبهم، وهو أن يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالضلالة؛ لينظروا في أنفسهم، فيؤدبهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنهم هم الكائنون في الضلال المبين، فالمناسب: أن يمثل بهذه الآية للتشكيك لا للإيهام؛ لأن الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر، حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر، فلما أراد إنجاءهم من ورطة الجهل المركب، هداهم إلى طريق الشك، ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق.

= على الجملة. ويمكن أن يجاب بأن الغرض أن الرد المذكور يحصل من العطف المذكور؛ لا أنه لا يحصل إلا منه، كما عرفت سابقاً من عدم وجوب اختصاص النكته. (دسوقي وغيره)

(١) قوله: إلا أنه إلخ: أتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم أن «لكن» مثل «لا» من كل وجه. (قي)

(٢) قوله: أتت كلمة «لكن» لا تحيء لقصر القلب والأفراد، ولكن لقصر القلب، وأما قصر التعيين فلا يحيء له شيء من حروف العطف. (مولوي عبد الحكيم)

(٣) قوله: وفي كلام إلخ: أي: فهم جعلوه لقصر الأفراد؛ لأنهم جعلوه للاستدراك، وعرفوه بأنه لدفع ما يتوهم من الكلام السابق، كما في نحو: «ما جاءني زيد»، فيتوهم نفي مجيء عمرو أيضاً؛ لما بينهما من المشاركة والاستصحاب، فيقال: «لكن عمرو»، فهذا يدل على أن التوهم الاشتراك في النفي. (من دسوقي)

(٤) قوله: وفي كلام النحاة: الغرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره سابقاً؛ فإن حاصل السابق: أن «لكن» لقصر القلب فقط، وحاصل قول النحاة: أنه لقصر الأفراد.

(٥) قوله: انتفاء المجيء إلخ: وأما إنه يقال لمن اعتقد أنها جاءك جميعاً على أن يكون قصر أفراد، فلم يقل به أحد، فعلم أن الخلاف بين النحويين والبيانين في كون «لكن» لقصر الأفراد أو القلب إنما هو في النفي دون الإثبات؛ فإنه لا قائل به. (مأخوذ من الدسوقي)

(٦) قوله: ومعنى الإضراب إلخ: فعلى هذا يخرج العطف بـ«بل» عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن حبان، وأما المعطوف بـ«لا» و«لكن» فلا يرد كما توهمه الرضي؛ لأن التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وإن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفي. (جلبي على المطول)

(٧) قوله: في حكم المسكوت عنه: هذا إذا لم يكن لفظة «لا» قبل «بل»، وإذا أتى بـ«لا» قبل «بل» أبطلت الإيجاب قبلها وقررت النفي، فإذا قلت: «جاء زيد لا بل عمرو» أبطلت مجيء زيد. (كذا في الأطول)

(٨) قوله: في المثبت ظاهر: أي في العطف بـ«بل» في الكلام المثبت ظاهر؛ لأن المتبوع فيه إما في حكم المسكوت عنه، أو محقق النفي على الخلاف الذي ذكره قبل. فإذا قلت: «جاءني زيد بل عمرو» فقد أثبت المجيء لعمرو قطعاً، وصيرت زيدا في حكم المسكوت

﴿إِنَّا أَوْ يَآكُمُ﴾^(١) لَعَلَّ هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ أو للتخير، أو للإباحة^(٣) نحو: ليدخل^(٤) الدار زيد أو عمرو، والفرق بينهما أنَّ هذا على الشاهد

(٢٤: ٢٤)

في الإباحة يجوز الجمع بخلاف التخير^(٥).

بقرينة خارجية

وأما الفصل أي تعقيب^(٦) المسند إليه بضمير الفصل. وإنما جعله^(٧) من أحوال المسند إليه؛ لأنه يقترن^(٨) به أولاً، ولأنه في المعنى

بالمسند إليه أي ضمير الفصل

عبارة عنه^(٩) وفي اللفظ مطابق له^(١٠)، فلتخصيصه^(١١) أي المسند إليه بالمسند يعني لقصر المسند^(١٢) على المسند إليه؛ لأنَّ معنى قولنا:

للمسند إليه

«زيد هو القائم» أنَّ القيام مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو، فالباء في قوله: «فلتخصيصه بالمسند»، مثلها^(١٣) في قولهم:

الباء داخلة على المقصور

«خصَّصْتُ فلاناً بالذكر» إذا ذكرته دون غيره، كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصاً بالذكر أي متفرداً به، والمعنى ههنا جعل

متعلق بـ «اختصاص» مقدم عليه

المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسنداً إليه مختصاً بأن يثبت^(١٤) له المسند^(١٥)، كما يقال في «يَاكَ نَعْبُدُ» معناه نخشع^(١٦)

(الفاتحة: ٥)

أي لذلك المسند لخصوص

أي يمكن عقلاً

بالعبادة ولا نعبد غيرك.

وأما تقديمه^(١٧) أي تقديم المسند إليه، فلكون ذكره أهم^(١٨)، ولا يكفي^(١٩) في التقديم مجرد ذكر الاهتمام، بل لا بُدَّ أن يبين أنَّ الاهتمام

أي إرادته ابتداء أول النطق

من أيِّ جهة وبأيِّ سبب، فلذا فصله بقوله: إمَّا لأنه أي تقديم المسند إليه الأصل؛ لأنه المحكوم عليه، ولا بد من تحققه قبل الحكم^(٢٠)،

أي في الذهن أي المحكوم

الضمير راجع لوجه الاهتمام وسببه

عطف تفسر

(١١) قوله: لقصر المسند إلخ: لما كان السابق إلى الفهم بحسب اللغة من تخصيص المسند

إليه بالمسند هو قصره على المسند؛ لأنَّ الباء يدخل على المقصور عليه؛ لأنَّ التخصيص

بحسب مفهومه الأصلي يقتضي دخولها على المقصور عليه، فيقال: «اختصَّ الجود بزيد»

أي صار الجود مقصوراً على زيد لا يتجاوز إلى غيره: دفعه الشارح بأنَّ الباء داخلة في

كلام المصنف على المقصور، ودخولها على المقصور عليه وإن كان راجحاً في الأصل، إلا

أنَّ الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور، كما بين أمثله. (ملتقط)

(١٢) قوله: مثلها: [المماثلة في دخول الباء على المقصور].

(١٣) قوله: بأن يثبت إلخ: أي ذلك المسند بخصوصه، وحاصله: أن ذلك المسند

بخصوصه يصح عقلاً إسناده إلى أفراد متعددة، فإذا أسند لواحد وأقي بضمير الفصل كان

ذلك المسند مقصوراً على هذا المسند إليه بخصوصه. (قي)

(١٤) قوله: يثبت له المسند: لفظ «يثبت» على صيغة المعلوم من «الثبوت» لا على صيغة

المجهول من «الإثبات»؛ لأنَّ الاستفادة من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الإثبات،

والفرق ظاهر. (تجريد)

(١٥) قوله: معناه نخشعك إلخ: أي وليس معناه: أنك مختص بالعبادة ومقصود عليها،

فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها. (دسوقي)

(١٦) قوله: أما تقديمه إلخ: قال صاحب «الكشاف»: إنما يقال: مقدم أو مؤخر للمزال

عن مكانه لا للقاء في مكانه. فعلى هذا كيف يقال للمسند إليه: إنه مقدم؛ لأنه قائم في

محله؟ ويجاب بأنَّ المراد من تقديمه إرادته ابتداء أول النطق، فاندفع الاعتراض. (من تجريد)

(١٧) قوله: أهم: أي من ذكر باقي أجزاء الكلام، والمراد من كون ذكره أهم: أن العناية به

أكثر من العناية بذكر غيره. (من تج)

(١٨) قوله: ولا يكفي إلخ: أي في بيان نكتة التقديم مجرد إلخ، أي لا يكفي لصاحب

علم المعاني أن يقتصر في بيان نكتة التقديم على أن التقديم للاهتمام، بل ينبغي أن يبين سببه؛

ليعلم المتعلم الكاسب للبلغة الجهات المعتمدة عند البلغاء المقضية للاهتمام. (التجريد)

(١٩) قوله: ولا بد من تحققه قبل الحكم: اعترض عليه السيد السند في حواشيه على

«المطول»: إنَّ أريد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو مسبق بتحقيق المسند إليه

والمسند معاً في الذهن؛ ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلهما، لكن لا يلزم من ذلك

ما هو المطلوب أعني تقديم المسند إليه على المسند. وإنَّ أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم

أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم، نعم لما كان المحكوم عليه هو

الذات والمحكوم به هو الوصف: كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به، وأما أنه يجب =

(١) قوله: إِنَّا أَوْ يَآكُمُ إلخ: «إن» حرف تأكيد، واسمها مدغم فيها، كان أصله «إننا».

وقوله: «أو يآكم» عطف على اسم «إن» الذي هو مسند إليه، فهو محل الشاهد.

وقوله: «أو في ضلال مبين» عطف على «هدى» من عطف المفردات، وظاهر أن

«هدى» ليس مسنداً إليه، فلا يكون قوله: «أو في ضلال» محل الشاهد، والآية مشتملة

على إجماع في المسند إليهما والمسندين معاً، فالحاصل: أن أحدهما ثابت له أحد الأمرين:

الهدى أو الضلال. (دسوقي بتوضيح ما)

(٢) قوله: أو للتخير أو للإباحة: أي يعطف على المسند إليه لإفادة التخير أو الإباحة.

(٣) قوله: ليدخل إلخ: هذا المثال صالح للتخير والإباحة، والفارق بينهما إنما هو القرينة،

فإن دلت على طلب أحد الأمرين فقد كان العطف للتخير، وإلا فللإباحة. (دسوقي)

(٤) قوله: بخلاف التخير: أي لا يجوز فيه الجمع، وفيه أن «أو» في آية كفارة اليمين

للتخير مع أنه لا يجوز الجمع، إلا أن يقال بأنَّ الحانث إذا فعل الجميع لا يقع الجميع

كفارة واجبة، بل الواجب أحدها، فلا يجوز الجمع على أن الجميع واجب. (كذا في

التجريد وغيره)

(٥) قوله: أي تعقيب إلخ: أشار بذلك إلى أن الفصل في كلام المصنف بمعنى ضمير

الفصل، لا المعنى المصدرى، وأنه على حذف مضاف، أي: إيراد الفصل.

(٦) قوله: وإنما جعله إلخ: أي حيث ذكره في مبحث المسند إليه، ولم يجعله من أحوال

المسند، مع أنه ملاصق لهما. (قي)

(٧) قوله: لأنه يقترن إلخ: إي اقترانا أولاً قبل ذكر المسند؛ لأنه يذكر المسند إليه أولاً،

فيقال: «زيد»، ويذكر ضمير الفصل ثانياً: فيقال: «هو»، ويذكر المسند ثالثاً فيقال:

«القائم»، فقد اقترن بالمسند إليه أولاً قبل اقترانه بالمسند. (دسوقي)

(٨) قوله: عبارة عنه: فهو في قولك: «زيد هو القائم» نفس زيد. (دسوقي)

(٩) قوله: مطابق له: أي في الأفراد والثنية والجمع، إن قلت: إنه يلزم من مطابقتها

للمسند إليه يعني المبتدأ مطابقتها للثاني أي المسند؛ لأنه لا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ؟

قلت: لا نسلم الملزوم؛ لجواز أن يكون الخبر أفعّل تفضيل، وهو لا يجب مطابقتها للمبتدأ،

نحو: «الزيدان هما أفضل من عمرو». (قي)

(١٠) قوله: فلتخصيصه إلخ: ينبغي أن يحمل كلامه على أن التخصيص من نكات ضمير

الفصل؛ لا حصر نكاته في التخصيص، فلا ينافي أن ضمير الفصل قد يكون للتمييز بين

كون ما بعده خبراً أو نعتاً، ولتأكيد الحصر إذا حصل الحصر لغيره، نحو: «إن الله هو

الرزاق» فافتصاره على التخصيص؛ لأنه أهم نكاته. (من تجريد)

فقصدوا أن يكون في الذكر أيضًا مقداً، ولا مقتضي للعدول عنه^(٩) أي عن ذلك الأصل؛ إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه، فلا يقدم،^(١٠) كما في الفاعل؛ فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول، وإما لتمكين الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المتدا^(١١) تشويقاً^(١٢) إليه أي إلى الخبر كقوله^(١٣) شعر:

والذي حارت البرية فيه^(١٤) حيوان مستحدث^(١٥) من جماد

يعني تحيرت الخلائق في معاد الجسماني والنشور^(١٦) الذي ليس بنفساني^(١٧) بدليل ما قبله^(١٨) شعر

بان أمر الإله واختلف الناس فداع إلى ضلال وهاد

يعني بعضهم يقول بالمعاد، وبعضهم لا يقول به. وإما لتعجيل المسرة أو المساءة؛ للتفاؤل علة لتعجيل^(١٩) المسرة أو التطير علة

لتعجيل المساءة نحو: سعد في دارك^(٢٠) لتعجيل المسرة، والسفاح^(٢١) في دار صديقك لتعجيل المساءة، وإما لإيهام^(٢٢) أنه أي المسند إليه

لا يزول عن الخاطر؛ لكونه مطلوباً، أو أنه يستلذ به^(٢٣)؛ لكونه محبوباً، وإما لنحو ذلك، مثل: إظهار تعظيمه^(٢٤)، أو تحقيره، أو ما أشبه ذلك.

قال عبد القاهر^(٢٥):

(٩) قوله: ليس بنفساني: أي الذي ليس متعلقاً بالنفس فقط، بل متعلق بالنفس أي الروح والجسم معاً. (قي)

(١٠) قوله: بدليل ما قبله إلخ: أي إن المراد بالحيوان المستحدث من جماد: بنو آدم، والذي تحيرت البرية فيه: معاده ونشوره؛ بدليل ما قبله، وليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد الذي تحيرت البرية فيه: ناقة صالح أو ثعبان موسى، كما قال بعضهم. (قي)

(١١) قوله: علة لتعجيل إلخ: أي إما عجلت المسرة للسامع؛ لأجل أن يتفاءل، وعجلت المساءة له؛ لأجل أن يتطير؛ وذلك؛ لأن السامع إنما يتفاءل أو يتطير بأول ما يفتح به الكلام، فإن كان يشعر بالمسرة تفاءل به، أي تبادر لفهمه حصول الخير، وإن كان يشعر بالمساءة تطير به، أي تبادر لفهمه حصول الشر. (قي)

(١٢) قوله: سعد في دارك: أي قدم المسند إليه؛ لكون ذكره أهم؛ لتعجيل المسرة لا للمسرة؛ إذ هي حاصلة مع التأخير، وإما عجلت المسرة؛ لأجل تفاؤل السامع أي تبادر حصول الخير إلى فهمه، بخلاف «السفاح في دار صديقك»، فإن التقدم فيه لتعجيل المساءة، وعجلت المساءة؛ لأجل تطير السامع، وهو أن يتبادر إلى فهمه حصول الشر. (قي)

(١٣) قوله: والسفاح: [المراد بالسفاح هنا: إما الوصف، وهو سفك الدماء، أو العلم، وهو لقب لأول الخليفة من بني العباس].

(١٤) قوله: وإما لإيهام: أي يقدم المسند إليه؛ لكون ذكره أهم، إما لأجل أن يوقع المتكلم في وهم السامع أنه لا يزول عن الخاطر حتى إن ذهنه إذا التفت لمخبر عنه لا يجري على اللسان إلا ذكر المسند إليه؛ لأن ما لا يزول عن الخاطر يجري على اللسان أولاً، فإذا قيل: «الحبيب جاء» قدم المسند إليه فيه لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر. (دسوقي وتجريد)

(١٥) قوله: يستلذ به: [أي لذة حسية، ولذا عبر بـ«الإيهام»؛ لعدم تحققه.].

(١٦) قوله: إظهار تعظيمه: قال عبد الحكيم في حواشيه: التعظيم مستفاد إما من جوهر لفظ المسند إليه نحو: «أبو الفضل»، أو من الإضافة نحو: «ابن السلطان»، أو بوصفه نحو: «رجل فاضل»، وإظهاره يحصل بتقدمه؛ لأنه يدل على أن الكلام سبق له، وكذا الحال في التحقير، فلذا زاد لفظ «الإظهار» ولم يقل: «مثل تعظيمه، أو تحقيره». (من تجريد)

(١٧) قوله: قال عبد القاهر: قدر الفعل إشارة إلى أن «عبد القاهر» فاعل لفعل محذوف، وفيه أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل، فالأولى جعله مبتداً والخبر محذوف =

= ذلك فلا، هذا إن أريد بتحقيقه قبل الحكم تقدمه في التعقل، وأما إن أريد تحقيقه قبله في الخارج فلا نزاع فيه إذا كانا من الموجودات الخارجية، إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج، فالأنسب في التعليل أن يعتبر التحقق في الذهن. انتهى. فعلى هذا: المناسب لتوجيه كلام الشارح أن يقال: إن المراد بقوله: «ولا بد» الأولوية دون الوجوب؛ لأن الأولى في نظر البليغ يكون بمنزلة الواجب، والمراد بالتحقق: المتحقق في الذهن، وبالحكم: المحكوم به.

(١) قوله: ولا مقتضي للعدول عنه: يعني أن كون التقديم هو الأصل إنما يكون سبباً؛ مقدم المسند إليه في الذكر إذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل، أما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم. (من المطول وغيره)

(٢) قوله: فلا يقدم: أي المسند إليه، وفيه أنه إذا كان مقتضى للعدول عن الأصل فغايته أنه نكتة أخرى معارضة لنكتة الأصل، فلم قدمت على الأصل؟ ويجاب بأن الأصالة نكتة ضعيفة، فيرجح غيرها عليها. ويقال: ليس المراد مقتضياً للعدول من النكات، بل المراد مقتضى العدول بحسب النحو، ككون المحمول عاملاً. (من التجريد)

(٣) قوله: المبتدأ: [أي المسند إليه مبتدأ كان أو اسم «إن»، أو اسم «كان» أو غيره.].

(٤) قوله: تشويقاً إليه: لما في المبتدأ من الوصف الموجب لذلك، أو الصلة لذلك، كقوله: «حارت» في المثال، والحاصل: أن في قوله: «حارت البرية» تشويقاً للنفس إلى علم الخبر، فإذا قيل: «حيوان» تمكن في النفس؛ لأن حصول الشيء بعد التشويق والطلب ألد وأوقع في النفس. (كذا في الدسوقي)

(٥) قوله: كقوله: أي قول أبي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيهاً حنفياً، أركانه: «فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن»، ويجوز الخين في «فاعلاتن ومستفعلن»، فينتقل إلى «فاعلاتن ومفاعلاتن»، وهذا الزحاف وقع في هذين البيتين. (مطول وغيره)

(٦) قوله: حارت البرية فيه: أي في أنه يعاد أو لا يعاد، والمراد من الحيرة: الاختلاف، فأطلق المألوم وأراد اللازم؛ لأن الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف. (من دسوقي)

(٧) قوله: مستحدث: المراد باستحداث الحيوان من الجماد: البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة، كما يدل السباق والسياق، وقرر بعضهم أن المراد: استحداثه من النطفة أو من التراب باعتبار الأصل. (كذا في التجريد)

(٨) قوله: والنشور: أي انتشار الخلق من قبورهم، وتفرقهم في الذهاب إلى المحشر. (دسوقي)

فقد يأتي التقديم للتحخيص^(١) ردًا على مَنْ زعم انفراد غيره أي غير المسند إليه المذكور به، أي بالخبر الفعلي، أو زعم مشاركته أي حراز

مشاركة الغير فيه، أي في الخبر الفعلي، نحو: «أنا سعت في حاجتك»؛ لمن زعم انفراد الغير بالسعي، فيكون قصر قلب. أو زعم

مشاركته لك في السعي فيكون قصر أفراد، ويؤكد على الأول، أي على تقدير كونه ردًا على مَنْ زعم انفراد الغير، بنحو «لا غيري»،

مثل: «لا زيد» و«لا عمرو» و«لا مَنْ سواي»؛ لأنه الدال صريحًا على إزالة شبهة أن الفعل صدر عن الغير. ويؤكد على الثاني، أي

على تقدير كونه ردًا على مَنْ زعم المشاركة بنحو «وحددي»^(٢)، مثل: «متفردا» أو «متوحدا»، أو «غير مشاركا»؛ لأنه الدال صريحًا^(٣)

على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل، والتأكيد إنما يكون^(٤) لدفع شبهة خالجت قلب السامع. وقد يأتي لتقوية الحكم، وتقديره في

ذهن السامع دون التحخيص، نحو: «هو يعطي الجزيل»^(٥) قصدًا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل، وسيرد عليك تحقيق معنى

«التقوي».

وكذا إذا كان^(٦) الفعل منفيًا^(٧)، فقد يأتي التقديم للتحخيص، وقد يأتي للتقوي، فالأول: نحو: «أنت ما سعت^(٨) في حاجتي»

قصدًا إلى تخصيصه بعدم السعي، والثاني: نحو: «أنت لا تكذب»، وهو لتقوية الحكم المنفي^(٩) وتقديره؛ فإنه^(١٠) أشد لنفي الكذب من

«لا تكذب»؛ لما فيه^(١١) من تكرار الإسناد المفقود في «لا تكذب». واقتصر^(١٢) المصنف على مثال التقوي؛ ليفرغ^(١٣) عليه التفرقة بينه وبين

تأكيد المسند إليه، كما أشار إليه بقوله: وكذا من «لا تكذب أنت»، يعني أنه أشد لنفي الكذب من «لا تكذب أنت»، مع أن فيه تأكيدًا؛

فكان يكفيه هنا ذكر الأمثلة فقط لما إذا كان الفعل منفيًا، ولعله إنما ذكره لزيادة

التوضيح. (من الدسوقي والتجريد)

(٧) قوله: منفيًا: [أي: بحرف نفي مؤخر عن المسند إليه، كما هو المفروض.]

(٨) قوله: نحو أنت ما سعت إلخ: مثله: «أنا ما قلت هذا»، فالتقدم فيه مفيد

للتخصيص فهو مثل: «ما أنا قلت». نعم، يفترقان من جهة أن «ما أنا قلته» إنما يلقي

لمن اعتقد ثبوت القول وأصاب في ذلك، ولكنه أخطأ في نسبتة إلى المتكلم، إما انفراداً أو

على سبيل المشاركة، وأما «أنا ما قلته» فإنه يلقي لمن اعتقد عدم القول، وأصاب في ذلك

ونسبه لغير المتكلم، ولكنه أخطأ في ذلك. (دسوقي)

(٩) قوله: لتقوية الحكم المنفي: قالوا: الأولى حذف المنفي؛ لأن الحكم المنفي في المثال

هو الكذب، وليس المراد تقوية الكذب المنفي، وإنما المراد تقوية نفي الكذب، يدل على

ذلك قول المصنف: «فإنه أشد لنفي الكذب» ولم يقل: أشد للكذب المنفي، إلا أن

يجاب بأن مراد الشارح المنفي من حيث نفيه، فالملحوظ حيث نفيه لا ذاته. (دسوقي)

(١٠) قوله: فإنه إلخ: [هذا تعليل لكون «أنت لا تكذب» مفيداً للتقوي.]

(١١) قوله: لما فيه: أي: لأن الفعل في «أنت لا تكذب» مسند مرتين: مرة إلى المبتدأ،

ومرة إلى الضمير المستتر، فهو بمثابة أن يقال: «أنت لا تكذب، أنت لا تكذب». وقد

فهم من بيان علة التقوي أن التحخيص لا يخلو عن التقوي؛ لأنه مشتمل على الإسناد

مرتين، لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصوداً بالذات وأن يكون حاصلًا بالتبع. (دسوقي)

(١٢) قوله: واقتصر إلخ: أي ما يبين التمثيل إلا بالتقوي؛ لا أنه لم يورد مثال التحخيص؛

فإن المثال المذكور يصلح لهما. (عبد الحكيم)

(١٣) قوله: ليفرغ إلخ: قد يقال: التفرغ المذكور متأث مع ذكر مثال التحخيص أيضاً بأن

يذكر مثال التحخيص، ثم مثال التقوي، ثم يفرغ عليه ذلك، إلا أن يقال: إنه قصد

الاختصار على أحد المثالين، فلما دار الأمر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوي ليفرغ

عليه، فالمعنى: اقتصر المصنف على مثال التقوي، أي ولم يقتصر على مثال التحخيص،

وليس المعنى: ولم يذكرهما جميعاً، والأوجه الأخصر أن يقال: إن مراد الشارح أن كليهما

معلوم من أول الكلام؛ لأنه شامل للنفي، فترك مثال التحخيص وذكر مثال التقوي؛ لما

ذكر. (تجريد)

= السابق: «إن ولي حرف النفي» أن يكون المسند إليه مؤخرًا عن حرف النفي، متصلًا كان أو منفصلًا، فظهر أن قوله: «بلا فصل» كان بيانًا للمعنى الاصطلاحي للولي، لا أنه مقصود هنا، كما مر، فسقط الاعتراض بأن الشارح ذكر في تفسير «إلا» صورتين فقط، أعني أن لا يكون في الكلام حرف النفي، أو يكون حرف النفي متأخرًا عن المسند إليه، بقي ما إذا كان حرف النفي مقدماً إلا أنه مفصول من المسند إليه نحو: «ما إن أنا «لت» مع أنه يفيد التحخيص. ووجه السقوط أن هذه الصورة داخلية فيما سبق غير خارجة من الولي.

(١) قوله: للتحخيص: ويلزمه التقوي وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ.

(٢) قوله: بنحو وحدي: لأن الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع، والشبهة في الأول: أن الفعل صدر من غيرك، والثاني: أنه صدر منك بمشاركة الغير، والدال صريحاً ومطابقة على دفع الأول، نحو: «لا غيري»، وعلى دفع الثاني نحو: «وحددي» دون العكس. (المطول)

(٣) قوله: صريحاً: [وإن كان «لا غيري» يدل عليه التزاماً]

(٤) قوله: إنما يكون إلخ: فلو قيل في الأول: «وحددي»، وفي الثاني: «لا غيري» ما ارتفعت الشبهة صراحة، وإن كان يلزم ارتفاعها منه.

(٥) قوله: نحو هو يعطي الجزيل: إنما كان التقدم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند إليه على فعل مسند إلى ضميره إسناداً تاماً مفيداً للتقوي؛ لأن المبتدأ طالب للخبر، فإذا كان الفعل بعده صرفه إلى نفسه فثبت له، ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذي قد تضمنه وهو عائد إلى المبتدأ، فثبت له مرة أخرى، فصار الكلام بمثابة أن يقال:

«يعطي زيد الجزيل، يعطي زيد الجزيل»، هذا حاصل ما يأتي للشارح. (دسوقي)

(٦) قوله: وكذا إذا كان إلخ: وهو معطوف على محذوف، أي فقد يأتي لكذا، وكذا إذا كان الفعل مثبتاً، والمشار إليه به «كذا»: البيان المذكور في «أنا سعت» وفي «هو يعطي الجزيل»، والمعنى: وكهذا التمثيل الذي فيه الفعل مثبت التمثيل إذا كان الفعل منفيًا، وليس المشار إليه بكذا إتيان التقدم عند عدم الولي للتحخيص والتقوي، حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصاً بما إذا كان مثبتاً، فلا يحسن إيراد هذا الكلام، ولما كان قول المصنف: «وكذا إذا كان منفيًا» مستفاداً من قوله السابق: «والا إلخ»؛ لشموله،

لأنه أي لأن لفظ «أنت» أو لأن^(١) «لا تكذب أنت» لتأكيد المحكوم عليه، بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقاً، وليس الإسناد إليه على سبيل السهو والتجاوز أو النسيان، لا لتأكيد الحكم^(٢)؛ لعدم تكرر الإسناد، وهذا الذي ذكر^(٣) من التقديم للتخصيص تارة والتقوي

أخرى إن بني الفعل على معرف^(٤)، وإن بني الفعل على منكر أفاد التقديم تخصيص الجنس أو الواحد^(٥) به أي بالفعل، نحو: «رجل جاءني^(٦) أي لا امرأة»^(٧)، فيكون تخصيص جنس، أو «لا رجلاً»^(٨)، فيكون تخصيص واحد، وذلك لأن اسم الجنس حامل المعنيين: الجنسية، والعدد^(٩) المعين، أعني الواحد إن كان مفرداً، أو الاثنين إن كان مثنى أو الزائد عليه إن كان جمعا، فأصل النكرة^(١٠) المفردة أن يكون لواحد من الجنس^(١١) فقد يقصد به الجنس فقط، وقد يقصد به الواحد فقط، والذي يشعر^(١٢) به كلام الشيخ في «دلائل الإعجاز»: أن لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء^(١٣) عليه قد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوي.

ووافق أي عبد القاهر السكاكي على ذلك، أي على أن التقديم يفيد التخصيص^(١٤)، لكن خالفه في شرائط وتفاصيل^(١٥)؛ فإن

مذهب الشيخ^(١٦) أنه إن ولي حرف النفي، فهو للتخصيص قطعاً وإلا فقد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوي مضمراً كان أو

مظهراً^(١٧)، معرفاً أو منكراً، مثبتاً كان الفعل أو منفياً. ومذهب السكاكي^(١٨):

قال هذا، أو معرفة ظاهرة نحو: «ما زيد قال هذا»، أو ضميراً نحو: «ما أنا قلت هذا»، وإن لم يتقدم حرف النفي بأن لم يكن أصلاً أو كان متأخراً، فتارة يفيد التقدم

التخصيص، وتارة يفيد التقوي من غير فرق بين نكرة ومعرفة ظاهرة أو مضمرة. (دسوقي)

(١٣) قوله: يفيد التخصيص: إنما لم يقل: والتقوي؛ لأن التخصيص محل النزاع بينهما، وأما التقوي فموجود في جميع صور التقدم، وإن كان غير ملحوظ في بعضها. (دسوقي)

(١٤) قوله: في شرائط وتفاصيل: الشرائط ثلاثة، أشار إلى اثنين منها بقوله: «إن جاز وقدر»، وإلى الثالث بقوله: «وشطره أن لا يمنع إلخ»، فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر؛ إذ المدار عنده على تقدم حرف النفي، فمتى تقدم على المسند إليه حرف النفي كان التقدم للتخصيص. والتفاصيل ترجع إلى ثلاثة: ما يكون للتخصيص فقط، وما يكون للتقوي فقط، وما احتملهما، وقد أشار الشارح إليها بقوله: «ومذهب السكاكي». (تجريد)

(١٥) قوله: فإن مذهب الشيخ إلخ: حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح: أن المسند إليه إما نكرة وإما معرفة ظاهرة أو ضمير، فهذه ثلاثة، وفي كل منها إما أن يتقدم على المسند إليه حرف النفي، أو لا بأن لم يكن حرف نفي أصلاً أو متأخراً، فالجملة تسعة، فمتى تقدم حرف النفي على المسند إليه كان التقدم مفيداً للتخصيص، كان المسند إليه نكرة أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، وإن لم يكن نفي أصلاً، أو كان ولكن تأخر عن المسند إليه نكرة كان أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، فتارة يكون للتخصيص، وتارة يكون للتقوي، فصور الاحتمال ست، فالسنة الأخيرة تارة تكون للتخصيص وتارة للتقوي، والثلاثة الأولى تكون للتخصيص، هذا حاصل مذهبه. (دسوقي بتغيير ما)

(١٦) قوله: مظهراً: [ففي هذا الشق تدخل الستة الباقية، فتأمل.]

(١٧) قوله: ومذهب السكاكي إلخ: اعلم أن مجموع الصور على مذهب الشيخ والسكاكي تسع، وفصلها الشيخ تفصيلين، ثلاثة للتخصيص فقط، والستة تارة للتخصيص وتارة للتقوي، كما مرّ بيانه في الشرح، وتفصيله في الحاشية السابقة. وأما السكاكي ففصلها ثلاثة تفصيل: ما يتعين فيه التخصيص، وهو النكرة إذا لم يمنع منه مانع على ما سيأتي، وتحتها ثلاث صور: ما إذا وليت حرف النفي، وما إذا سبقت، وما إذا لم يكن هناك نفي أصلاً. الثاني: ما يتعين فيه التقوي، وهو المعرفة إذا كان مظهراً، وتحتها أيضاً ثلاث صور ذكرت، الثالث: ما يحتمل التخصيص والتقوي، وهو المعرفة =

(١) قوله: أو لأن: أي باعتبار اشتماله على «أنت» وحينئذ فلاح احتمال الأول أولى.

(٢) قوله: لا لتأكيد الحكم: والفرق بين تأكيد الحكم وتأكيد المحكوم عليه: أن تأكيد الحكم المفيد للتقوي أن يكون الإسناد مكرراً، بخلاف تأكيد المحكوم عليه؛ فإن الإسناد فيه واحد، وفائدته دفع توهم تجوز أو غلط أو نسيان. (من دسوقي)

(٣) قوله: هذا الذي ذكر إلخ: إشارة إلى تعيين ما عطف عليه قوله الآتي: «وإن بني إلخ». (من جليبي)

(٤) قوله: على معرف: أي إن كان المسند إليه معرفة، سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً. (دسوقي)

(٥) قوله: أو الواحد: «أو» لمنع الخلو، فقد يجتمعان، نحو: «رجل جاءني أي لا امرأة ولا رجلاً». (تجريد)

(٦) قوله: نحو رجل جاءني: المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلاً في المعنى؛ لأن المعنى: ما جاءني إلا رجل، وكان على المصنف أن يزيد «ما رجل جاءني»، و«رجل ما جاءني» على ما تقدم في المعرفة. (دسوقي)

(٧) قوله: رجل جاءني أي لا امرأة: أي أن المجيء مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر، وكون الذي جاء واحداً أو أكثر ليس منظوراً به. (قي)

(٨) قوله: الجنسية والعدد: فقد يقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر، وقد يقصد العدد فيبقى مقابله. (تج)

(٩) قوله: فأصل النكرة إلخ: تفريع على قوله: «حامل لمعنيين: الجنسية والعدد المعين»، ولم يتعرض في التفريع للنكرة المثنى والجمع؛ اعتماداً على المقايسة. (تجريد)

(١٠) قوله: يكون لواحد من الجنس: أي أن تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة على الأمرين: الواحد والجنس. (قي)

(١١) قوله: والذي يشعر إلخ: هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعه أن الفعل متى بني على منكر، تعين فيه التخصيص، ولا يجري فيه التقوي، مع أن الذي يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوي فيه كالمعرفة، فإذا قيل: «رجل جاءني» فالمعنى: أنه جاء ولا بد، وهذا لا يناهي أن المرأة جاءت أيضاً؛ إذ ليس القصد للتخصيص، فالمصنف قد نسب إلى الشيخ شيئاً لم يقل به صراحة ولم يشعر به بكلامه. (دسوقي)

(١٢) قوله: في أن البناء إلخ: حاصل مذهب الشيخ التعويل على حرف النفي، وأنه إن تقدم على المسند إليه أفاد التقدم التخصيص، سواء كان المسند إليه نكرة نحو: «ما رجل

أنه إن كان نكرة^(١) فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع، وإن كان معرفة فإن كان مظهرًا فليس إلّا للتقوي، وإن كان مضمراً^(٢) فقد يكون للتقوي، وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره، وإلى هذا أشار بقوله^(٣): «إلا أنه قال: التقديم يفيد الاختصاص، إن جاز تقدير كونه أي كون المسند إليه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط لا لفظًا^(٤)، نحو: «أنا قمت»، فإنه يجوز أن يقدر أن أصله «قمت أنا»، فيكون «أنا» فاعلاً معنى تأكيداً لفظاً، وقدر^(٥) عطف على «جاز»، يعني أن إفادة التخصيص مشروطة بشرطين: أحدهما جواز التقدير، والآخر أن يعتبر ذلك، أي يقدر أنه كان في الأصل مؤخرًا، وإلا أي وإن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلّا تقوي الحكم، سواء جاز تقدير التأخير كما مرّ في «أنا قمت»، ولم يقدر، أو لم يجز^(٦) تقدير التأخير أصلاً، نحو: «زيد قام»؛ فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله: «قام زيد»، فقدّم، لما سنذكره^(٧).

ولمّا كان مقتضى^(٨) هذا الكلام أن لا يكون نحو: «رجل جاءني» مفيداً للتخصيص؛ لأنه إذا أخرّ فهو فاعل لفظاً لا معنى: استثناء السكاكي، وأخرجه^(٩) من هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى لا لفظاً بأن يكون بدلاً من الضمير^(١٠) الذي هو فاعل لفظاً، وهذا معنى قوله: واستثنى^(١١) السكاكي المنكر^(١٢) فجعله من باب «وَأَسْرُوا^(١٣) الَّذِينَ ظَلَمُوا»، أي على القول بالإبدال^(١٤) من الضمير، يعني قدر أن أصل «رجل جاءني» «جاءني رجل» على أن «رجلاً» ليس بفاعل، بل هو بدل من الضمير في «جاءني» كما ذكر في قوله تعالى: «وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا» أن الواو فاعل و«الَّذِينَ ظَلَمُوا» بدل منه، وإنما جعله من المنكر^(١٥).

- (٨) قوله: ولما كان مقتضى إلخ: أعني مقتضى قوله: «والا فلا يفيد إلا تقوي الحكم»؛ فإنه يدل على أن ما لا يجوز تقديره مؤخرًا على أنه فاعل في المعنى إنما يفيد تقديمه التقوي لا التخصيص، وهذا صادق بالمنكر، مثل: «رجل جاءني»؛ إذ لا يمكن تقديره مؤخرًا على أنه فاعل معنى، بل يكون فاعلاً لفظاً، فليزم أن يكون تقدم المنكر للتقوي فقط لا للتخصيص، فأخرجه من ذلك الحكم. (من دسوقي)
- (٩) قوله: وأخرجه: أي من قوله: «والا فلا يفيد إلا تقوي الحكم»، أي أخرج السكاكي المنكر عن حكم إفادة التقوي بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بأن جعله بدلاً من الضمير المستكن، وارتكب الوجه البعيد. (كذا قال المولوي عبد الحكيم)
- (١٠) قوله: بدلاً من الضمير: [وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة جاز في البذل].
- (١١) قوله: واستثنى: أي استثناء من قوله: «إن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلا التقوي». (دسوقي)
- (١٢) قوله: المنكر: المراد بالمنكر الذي أخرجه السكاكي عن حكم إفادة التقوي: المنكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره؛ فإنه يحتاج إلى اعتبار التخصيص، وأما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير، نحو: «بقرة تكلمت»، و«كوكب انقض الساعة»، و«وَجُوءٌ يُؤَمِّدُ نَاضِرَةً»، إلى غير ذلك فلا حاجة إلى اعتبار التخصيص فيه بالتقدم والتأخير ولا بغيره. (عبد الحكيم وغيره)
- (١٣) قوله: باب وَأَسْرُوا إلخ: أي فجعله من باب «الَّذِينَ ظَلَمُوا» في قوله تعالى: «وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا» (الأنبياء: ٢)، جعله السكاكي مثله في أنه بدل من الضمير. (الدسوقي)
- (١٤) قوله: على القول بالإبدال: أي جعله مثله على أحد الأقوال في إعراب الآية، وهو أن «الَّذِينَ» بدل من الواو، أما على القول بأن «الَّذِينَ ظَلَمُوا» مبتدأ و«وَأَسْرُوا» خبر مقدم، وكذا على جعل «الَّذِينَ» فاعلاً و«الواو» في «وَأَسْرُوا» حرف زبد؛ ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع، وكذا على جعل «الذين» خبر مبتدأ محذوف أي «هم»، أو نصباً على الذم، فلا يكون المنكر مثل «الَّذِينَ ظَلَمُوا». (من الدسوقي)
- (١٥) قوله: «وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا» (الأنبياء: ٢)، جعله السكاكي مثله في أنه بدل من الضمير.
- (١) قوله: إن كان نكرة: أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي أصلاً، فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة واحدة من هذا الثلاث، وهي ما إذا تقدم حرف النفي، وخالفه في صورتين: ما إذا تأخر، أو لم يكن نفي؛ لأنهما عند عبد القاهر من سور الاحتمال، وإنما كان تقدم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكي في الأحوال الثلاثة؛ لوجود الشرطين الآتين. (دسوقي)
- (٢) قوله: وإن كان مضمراً: [سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي].
- (٣) قوله: وإلى هذا أشار بقوله إلخ: بيانه على وجه الإجمال: أن المصنف أشار بقوله: «واستثنى المنكر»، ويقول: «وشروطه إذا لم يمنع منه مانع» إلى أنه إن كان المسند إليه نكرة كان التقديم مفيداً للتخصيص، وأشار بقوله: «بخلاف المعرفة؛ لأنها إذا تأخرت كانت فاعلاً لفظاً» إلى أنه إن كان معرفة مظهرة فتقدمها ليس إلا للتقوي، وأشار بقوله: «والا فلا يفيد إلا التقوي» إلى أنه إذا كان مضمراً فقد يكون للتقوي، وأشار بقوله: «إن جاز تقدير كونه في الأصل إلخ» إلى أنه إن كان مضمراً فقد يكون تقديمه للتخصيص. (دسوقي بتغير)
- (٤) قوله: لا لفظاً: وذلك بأن يكون تأكيداً للفاعل الاصطلاحي أو بدلاً منه، فإنه إذا كان كذلك كان فاعلاً في المعنى لا في اللفظ. (قي)
- (٥) قوله: وقدر: أي قدر أنه كان مؤخرًا في الأصل، ثم قدم لإفادة التخصيص، ويعلم السامع ذلك بالقرآن، ولا يستغني بهذا الشرط عما قبله، ولا العكس؛ لأنه لا يلزم من جواز التقدير مؤخرًا تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل أن يكون جازئ التأخير؛ لأن الحال يقدر أيضاً. (من دسوقي)
- (٦) قوله: أو لم يجز إلخ: أي وإن قدر مؤخرًا بالفعل جهلاً بالقواعد. (دسوقي)
- (٧) قوله: لما سنذكره: أي عند قوله: «بخلاف المعرف» من أنه إذا أخر يكون فاعلاً لفظاً لا معنى فقط، فليزم على كون أصل «زيد قام»: «قام زيد» تقدم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز. (دسوقي)

هذا الباب؛ لئلا ينتفي التخصيص^(١)؛ إذ لا سبب له، أي التخصيص سواء، أي سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل
أي باب «وَأَسْرَأُ النَّجْوَى»
معنى، ولولا أنه مخصص^(٢) لما صحَّ وقوعه مبتدأ بخلاف المَعْرِف؛ فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص، فلزم ارتكاب
أي «رجل جاءني»
هذا الوجه^(٣) البعيد في المنكر دون المعرفة. فإن قيل^(٤): فيلزمه إبراز الضمير في مثل: «جاءني رجلان» و«جاءني رجال»، والاستعمال
فإنه قليل في كلامهم
بخلافه. قلنا^(٥): ليس مراده أنَّ المرفوع في قولنا: «جاءني رجل» بدل لا فاعل؛ فإنه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل، بل المراد أن
أي حقيقة بل هو فاعل؛ لأن نفي النفي إثبات
في مثل قولنا: «رجل جاءني» يقدر^(٦) أن الأصل «جاءني رجل» على أنَّ «رجلا» بدل لا فاعل، ففي مثل قولنا: «رجال جاؤوني» يقدر
أنَّ الأصل «جاؤوني رجال» فليتأمل.

ثم قال السكاكي^(٧): وشرطه، أي وشرط جعل المنكر من هذا الباب وأعتبر التقديم والتأخير فيه، أن لا يمنع^(٨) من التخصيص
أي باب «وَأَسْرَأُ النَّجْوَى»
مانع^(٩)، كقولك: «رجل جاءني» على ما مرَّ أنَّ معناه: رجل جاءني لا امرأة أو لا رجلان، دون قولهم: «شَرُّ أهرَّ ذا ناب»^(١٠)؛ فإنَّ فيه
أي شرط الثالث
مانعا من التخصيص، أمَّا على التقدير الأول، يعني تخصيص الجنس فلا متنازع أن يراد المَهْر شر لا خير؛ لأنَّ «المهر»^(١١) لا يكون إلَّا
أي عطف سبب على مسبب
شرا، وأمَّا على التقدير الثاني، يعني تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان استعماله، أي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا
أي هذا التقدير أي موارد
الكلام؛ لأنه لا يقصد^(١٢) به أن المَهْر شر لا شران، وهذا ظاهر.

وإذ^(١٣) قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بـ«ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شرَّ»، فالوجه^(١٤)،
أي نسروه «ما» و«إلَّا» يفيدان الاختصاص
تعليية

والإخبار -أي: ثم بعد ما تقدم عن السكاكي أخبرك بأن السكاكي قال إلخ-، دون
اعتبار التراخي والبعد بين تلك المدارج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان؛ لأن قول
السكاكي: «إذا لم يمنع مانع» متصل ببيان التخصيص والاستثناء. (عبد الحكيم وغيره)
(٨) قوله: أن لا يمنع: توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم: «شر أهرَّ ذا ناب».

(٩) قوله: مانع: وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم
أصله. (تجريد)

(١٠) قوله: شر أهرَّ ذا ناب: «الهرير» صوت الكلب عند عجزه وتأذيه أي شر جعل
الكلب ذا الناب مهرا، أي مصوتا ومفرعا. وقيل: «الهرير» مطلق صوت الكلب، وعلى
هذا فالتقديم يكون للتخصيص بلا مانع. (من الدسوقي والتجريد)

(١١) قوله: لأن المهر إلخ: إذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه، فلا معنى لنفي الخير؛
إذ الشيء إنما ينفي عن الشيء إذا أمكن ثبوته له، وإلا خلا النفي عن الفائدة. قيل:
كون المهر لا يكون إلَّا شرا إنما يقتضي عدم الاحتياج للتخصيص لا امتناعه، كما قال
المصنف. أحيب بأن اللازم وإن كان عدم الاحتياج فقط إلَّا أن ما لا يحتاج له ممنوع عند
البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن. (تجريد ودسوقي)

(١٢) قوله: لأنه لا يقصد إلخ: لأن هذا الكلام إنما يقال في مقام الحث على شدَّة الحرص
لهذا الشر، والتحريض على قوة الاعتناء به، وكون المهر شرًا لا شرين مما يوجب التساهل
في دفعه وقلة الاعتناء، فلا يصلح قصده من هذا الكلام. (من تجريد)

(١٣) قوله: وإذ: الظرف متعلق بمحذوف، أي ولزم طلب الوجه لتخصيص وقت تصريح
الأئمة. (دسوقي)

(١٤) قوله: فالوجه إلخ: يجوز أن تكون الفاء للتفريع على متعلق الظرف المقدر، ويجوز كون
الفاء جوابا لـ«إذ» تشبيها له بـ«إن» في الحركة والسكون وعدد الحروف، كما قالوا في قوله
تعالى: «فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ» (النور: ١٣). ومحصل ما في المقام: أن السكاكي ذكر أن
في «شر أهرَّ ذا ناب» مانعا من التخصيص، والنحويون تأولوا هذا الكلام بـ«ما أهرَّ ذا
ناب إلَّا شر»، ولا شك أن «ما» و«إلَّا» يفيدان الاختصاص، فبين الكلامين تناقض، =

(١) قوله: لئلا ينتفي التخصيص: المراد بالتخصيص: ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ؛ لأنه
أوفق بما سينقله الشارح عن السكاكي أنه قال: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند
المنكر؛ لقوات شرط الابتداء بالنكرة، وبديل رد المصنف فيما يأتي انتفاء التخصيص
على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بغير هذا التقدير، كالتعظيم
أو التحقير والتقليل والتكثير، فتدبر. (تجريد وغيره)

(٢) قوله: ولولا أنه مخصص إلخ: فالسكاكي مضطر إلى التخصيص في المنكر؛ لأجل
صحة الابتداء به، ولا يتأتى به التخصيص إلَّا بجعله من باب «وَأَسْرَأُ النَّجْوَى»؛ لأن
يجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص. (من دسوقي)

(٣) قوله: الوجه: [أي جعل الضمير فاعلا ثم إبدال الظاهر منه].

(٤) قوله: فإن قيل: حاصل السؤال: أنه يلزم على السكاكي من جعل أصل «رجل»
جاءني «جاءني رجل» على أن «رجلا» ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير، وجواب
إبراز الضمير وإطراده في مثل «جاءني رجلان» و«جاؤوني رجال» على أن «رجلان»
و«رجال» بدلان من الضميرين البارزين قياسا على المفرد، مع أن الاستعمال الكثير
الأفصح بخلافه، وإن ورد الإبراز في ذلك أيضا. (تجريد)

(٥) قوله: قلنا إلخ: حاصل الجواب: أن الذي قاله السكاكي: إنه في صورة تقدم المنكر
يقدر أن المنكر مؤخر في الأصل، وأنه فاعل معنى فقط بدل «لفظا»، ففي مثل «رجل»
جاءني يقدر الأصل: «جاءني رجل» على أن «رجلا» بدل لا فاعل، وفي «رجلان»
جاءني: «جاءني رجلان» كذلك، وفي «رجال جاؤوني»: «جاؤوني رجال» كذلك، كل
ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير، ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه
المنكر لفظا ومعنى، بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقة، وحينئذ فلا يلزم إبراز ضمير
الثنية والجمع عند التأخير. (كذا في التجريد والدسوقي)

(٦) قوله: يقدر إلخ: أي فهذه الأصالة تقديرية، كما يقدر المعلومات والمستحيلات، ولا يلزم
من تقدير أن الأصل ذلك عند التقدم أنه يقال ذلك عند التأخير أيضا، بل يقال:
«جاءني رجال» على أن «رجلا» فاعل لا أنه بدل. (من دسوقي)

(٧) قوله: ثم قال السكاكي: «ثم» ههنا وفي جميع ما سيأتي لمجرد الترتيب في الذكر

أي وجه الجمع^(١) بين قولهم: «بتخصيصه»، وبين قولنا: «بالمنايع من التخصيص» تظليع شأن الشر بتكثيره، أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل؛ ليكون المعنى: شرٌ عظيم^(٢) فظيعٌ أهرَّ ذاناب لا شر حقير، فيكون تخصيصاً نوعياً، والمنايع^(٣) إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد.

وفيه أي فيما ذهب^(٤) إليه السكاكي نظر؛ إذ الفاعل^(٥) اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما^(٦)، أي مادام الفاعل فاعلاً والتابع تابعاً، بل امتناع تقديم التابع أولى^(٧)، فتجوز^(٨) تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم، وكذا تجوز الفسخ^(٩) في التابع دون الفاعل تحكم؛ لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلاً، وإلا^(١٠) فلا امتناع في أن يقال في نحو «زيد قام»: إنه كان في الأصل: قام زيد، فقدم «زيد»، وجعل مبتدأ كما يقال في نحو «جرد قطيفة»: إن «جرداً» كان في الأصل صفة، فقدّم وجعل مضافاً. وامتناع^(١١) تقديم التابع حال كونه تابعاً مما أجمع عليه النحاة إلا في العطف في ضرورة الشعر، فمنع هذا مكابرة. والقول بأن^(١٢) في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال، بخلاف الخلو عن التابع فاسد؛ لأن هذا اعتبار محض. ثم لا نسلم^(١٣) انتفاء التخصيص في نحو: «رجل جاءني» لولا^(١٤) تقدير التقديم؛ لحصوله، أي التخصيص بغيره.

= فأشار المصنف إلى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذي نفاه السكاكي تخصيص الجنس أو الفرد، وما قاله النحاة تخصيص النوع، فلا منافاة. (دسوقي ص ٥٥)

(١) قوله: أي وجه الجمع: في الحقيقة الوجه المطلوب إنما هو لإفادة المثال التخصيص، وإن كان يلزم من ذلك الجمع بين الكلامين. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٢) قوله: ليكون المعنى شر عظيم إلخ: أي فيصح قولهم: معناه «ما أهرَّ ذاناب إلا شر»، أي «لا شر فظيع، أي عظيم لا شر حقير»؛ لأن التقييد بالوصف نفى للحكم عما عداه، كما هو طريقة بعض الأصوليين. (دسوقي)

(٣) قوله: والمنايع إلخ: يعني فلا منافاة بين قول السكاكي: «إن فيه مانعا من التخصيص» وبين كلام القوم المفيد أن فيه تخصيصاً؛ لأن كل واحد ناظر إلى جهة، فالقوم ناظرون للتخصيص النوعي وهو المصحح للابتداء، وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير، والسكاكي ناظر لتخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل لهما إلا تقدير كون المسند إليه مؤخراً في الأصل ثم قدم. (دسوقي)

(٤) قوله: فيما ذهب إلخ: أي من دعواه أن التقديم لا يفيد التخصيص إلا إذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخراً في الأصل على أنه فاعل معنى فقط، وقدر بالفعل كونه في الأصل مؤخراً، ومن أن «رجل جاءني» لا سبب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخراً في الأصل، ومن انتفاء تخصيص الجنس في «شر أهرَّ ذاناب». (في)

(٥) قوله: إذ الفاعل: رد لقوله: «التقديم يفيد الاختصاص إن جاز إلخ»؛ فإنه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي. (التحريد)

(٦) قوله: ما بقيا على حالهما: [بخلاف ما إذا نسخا ولم يبقيا على حالهما، فيجوز تقديمهما اتفاقاً].

(٧) قوله: امتناع تقديم التابع أولى: ووجه الأولوية: أنه إذا قدم التابع بدون المتبوع الذي هو الفاعل، فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يحتج تقديم متبوعه عليه -وهو الفعل-، فلامتناعه جهتان، بخلاف ما إذا قدم الفاعل، فله جهة واحدة، وتكفي هذه الصورة في الأولوية وإن لم يتحقق الأولوية فيما إذا قدم مع الفاعل مؤخراً عنه على الفعل. وقيل في وجه الأولوية: إن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقاً ما دام تابعاً، بخلاف الفاعل، فقد أجاز بعض الكوفيين تقديمه؛ ولأن الفاعل إذا فسخ عن الفاعلية وقدم بخلفه ضميره، بخلاف التابع إذا قدم؛ فإنه لا يخلف شيء. (دسوقي)

(٨) قوله: فتجوز إلخ: كان الأولى للمصنف أن يقول: «فامتناع تقديم الفاعل اللفظي

دون المعنوي تحكم». حاصله: أن تجوز السكاكي تقديم المعنوي مع بقاءه على التابعة دون اللفظي مع بقاءه على الفاعلية تحكم. (من دسوقي)

(٩) قوله: وكذا تجوز الفسخ إلخ: هذا جواب عما يقال عن جانب السكاكي: إن الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعة في التابعة فلهذا قدم، وامتناع الفسخ عن الفاعلية في الفاعل فلم يقدم. وحاصل الجواب: أن تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل اللفظي تحكم، بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم؛ لأن الفاعلية غير لازم لذات الفاعل، كالتبعية. (دسوقي وغيره)

(١٠) قوله: وإلا: [أي إن لم نقل بامتناع تقدم الفاعل حال كونه فاعلاً، بل قلنا بالمنع مطلقاً].

(١١) قوله: وامتناع إلخ: رد لما يقال جواباً عن السكاكي. حاصله: أن كون تجوز التقديم في المعنوي دون الفاعل اللفظي تحكما ممنوعاً؛ لأن التابع يجوز تقديمه حال كونه تابعاً، بل واقع في قوله: «عليك ورحمة الله السلام»، فالمعطوف أعني قوله: «ورحمة الله» مقدم على المتبوع أعني «السلام»، فيقاس عليه التوكيد والبدل. فردّه الشارح بأن النحاة أجمعوا على امتناع تقدم التابع ما دام تابعاً في الاختيار، وفي القول المذكور وقع لضرورة الشعر، فمنع تقدم التابع مكابرة لا يسمع. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: والقول بأنه إلخ: هذا جواب سؤال آخر يرد من جانب السكاكي على قول الشارح: «تحكم». تقرير السؤال: أنه ليس بتحكم، بل بينهما فرق؛ لأن المعنوي في الأصل تابع، وتقدم التابع ليجعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور؛ إذ غاية ما يلزم عليه خلو المتبوع عن التابع، ولا ضرر فيه، بخلاف الفاعل اللفظي؛ فإن تقديمه ليجعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل، وهو محال. فردّه الشارح بأن الخلو عن الفاعل في حالة التقديم والتحويل مجرد اعتبار لا يلزم منه خلو الفعل عن الفاعل بحسب الواقع، على أن في حالة التقديم والتحويل اعتبر في الفعل ضميره، فلم يحل الفعل عن الفاعل في لحظة من اللحظات، فلا فرق بين التابع والفاعل في جواز الفسخ فيهما. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: ثم لا نسلم إلخ: عطف على مدخول «إذ» بحسب المعنى، كأنه قيل: وفيه نظر؛ إذ لا نسلم جواز تقدم الفاعل المعنوي، ثم لا نسلم انتفاء إلخ، وهذا منع لقول السكاكي لئلا يتنفي التخصيص؛ إذ لا سبب له سواء. (دسوقي)

(١٤) قوله: لولا تقدير التقديم: جواب «لولا» محذوف، دل عليه ما قبله، أي لولا تقدير التقديم لانتفى التخصيص، والأظهر أن يقال: لولا تقدير التأخير؛ إذ المقدّر: التأخير =

أي بغير تقدير التقديم، كما ذكره السكاكي من التهويل وغيره^(١) كالتحقير والتذكير والتقليل. والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب
 سند للمنع بيان له الغير
 للتخصيص سواء، لكن لزم ذلك من كلامه في «المفتاح» حيث قال: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد في المنكر لفوات شرط
 أي سوى تقدير التقديم
 الابتداء،^(٢) ثم لا نسلم^(٣) امتناع أن يراد المهر شر لا خير، كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر: قدم «شر»؛ لأن المعنى: الذي أهرّ ذاناب
 أي بالكرة
 من جنس الشر لا من جنس الخير^(٤).

ثم قال السكاكي: ويقرب^(٥) من قبيل «هو قام» «زيد قائم»^(٦) في التقوي^(٧)؛ لتضمنه، أي لتضمن «قائم» الضمير، مثل: «قام»،
 عطف على «قال» السابق
 فيه يحصل للحكم التقوي، وشبهه^(٨)، أي شبه السكاكي مثل «قائم» المتضمن للضمير بالخالي عنه، أي عن الضمير من جهة عدم تغييره
 أي سبب تضمنه للضمير التكرار الإسناد؛ لأن القيام مسند مرة لـ «زيد» ومرة للضمير
 في التكلم والخطاب والغيبة، نحو: «أنا قائم»، و«أنت قائم»، و«هو قائم»، كما لا يتغير الخالي عن الضمير، نحو: «أنا رجل»، و«هو
 رجل»، وبهذا الاعتبار^(٩) قال: «يقرب»، ولم يقل: «نظيره»، وفي بعض النسخ: «وشبهه»^(١٠) بلفظ الاسم مجرّراً، عطف على «تضمنه»،
 لا مصححاً على أنه مفعول معه، فإنه تحسف
 يعني أن قوله: «يقرب» مشعر بأن فيه شيئاً من التقوي، وليس مثل التقوي في «زيد قام»، فالأول لتضمنه الضمير، والثاني لشبهه
 أي تقوي الذي في «زيد قائم» الكائن
 بالخالي عن الضمير، ولهذا أي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بأنه أي مثل «قائم» مع الضمير، وكذا مع فاعله الظاهر^(١١) أيضاً
 جملة، ولا عومل «قائم» مع الضمير معاملتها، أي معاملة الجملة في البناء في مثل «رجل قائم» و«رجلاً قائماً» و«رجل قائم».
 فإن «قائم» أعرب مع عمله للضمير في هذه الأحوال
 بل أعرب مثل المفرد وكذا مع فاعله الظاهر

- = لا التقديم، ويمكن الجواب بأن المراد من التقديم ما هو المتبادر منه، وهو ما يكون في الأصل مؤخراً ثم قدم، ولا شك أن فرض هذا التقديم إنما هو لغرض التأخير. (كذا في عبد الحكيم وغيره)
- (١) قوله: من التهويل وغيره: فلما يحصل التخصيص بهذه الأمور أيضاً كما يحصل بتقدير التقديم، فيجوز أن يقال: إن «رجل جاءني» فيه تخصيص باعتبار التهويل وغيره، لا باعتبار التقديم، وحينئذ فالقول بانتفاء التخصيص فيه -لولا اعتبار التقديم- لا يسلم. (من الدسوقي)
- (٢) قوله: لفوات شرط الابتداء: وذلك الشرط هو التخصيص، أي لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد؛ فإنه يفهم منه أن لا سبب لتخصيص سواء في المنكر. وقد أجاب البعض بأن مراد السكاكي بحصر التخصيص في التقديم: تخصيص مخصوص، لا مطلق التخصيص، وهو تخصيص الجنس، أي «رجل لا امرأة»، أو الواحد، أي «لا رجلاً»، كما مر، لا تخصيص النوع أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك، والتخصيص المراد للسكاكي لا يحصل بدون اعتبار التقديم، فصح قوله: «لولا اعتبار التقديم فيه لانتهى عنه التخصيص»، فافهم. (دسوقي وغيره)
- (٣) قوله: ثم لا نسلم إلخ: هذا رد لما ادعاه السكاكي من انتفاء تخصيص الجنس في «شر أهرّ ذاناب». حاصل الرد: أن الهرير مطلق صوت الكلب، والكلب يصوت تارة للشر وتارة للخير. وقال بعض الفضلاء: الحق ما قال السكاكي من أن المهر لا يكون إلا شراً، وفسر «الهرير» بتصويت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه. وجمع عبد الحكيم بين القولين بأن صحة القصر وعدمها مبنية على معنى «الهرير»، فإن كان معناه النباح الغير المعتاد فلا صحة له؛ إذ من المعلوم عند العرب أنه من أمارات وقوع الشر. وإن كان معناه مطلق الصوت -كما في مقدمة الزمخشري- فهو قد يكون للخير وقد يكون للشر، فيصح القصر.
- (٤) قوله: لا من جنس الخير: [فبطل حصر الإهراز في الشر، والأصح إخراج الخير منه.]
- (٥) قوله: ويقرب إلخ: يعني أن «هو قام» فيه تقوّ من غير شبهة، و«زيد قائم» فيه تقوّ مع شبهة عدمه، فيكون قريباً منه في إفادة التقوي. (بجرید)
- (٦) قوله: زيد قائم: أن جعل «زيد قائم» مشتقاً على التقوي يقتضي أن لا يقال في مقام الإخبار عن قيام زيد، بل يخص بمقام جواب السائل -أي المتردد- كـ «زيد قام»، ويكذبه النقل، فالحق عدم التقوي كـ «زيد إنسان».
- (٧) قوله: في التقوي: إنما اقتصر عليه ولم يقل: «والتخصيص»؛ لفقد شرطه عنده في هذا المثال -أعني «زيد قائم»- وهو جواز تقدير كونه في الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى فقط؛ لأنه لو أخر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد، وفاعلاً لفظاً عند من لم يشترط، فهو نظير قوله: «زيد قام»، ومثله لا يفيد إلا التقوي، كما تقدم، فلذا ذكر التقوي دون التخصيص. (من دسوقي)
- (٨) قوله: وشبهه: هذا في قوة التعليل لأحد الأمرين اللذين تضمنهما قوله: «ويقرب»، وهو انحطاطه في التقوي عن «هو قام»، كما أن قوله: «لتضمنه» تعليل للأمر الآخر، وهو «أن فيه شيئاً من التقوي»، هذا على ضبط «شبهه» بصيغة الماضي، كما هو ظاهر، وأما على ضبطه بصيغة الاسم فقولوه: «وشبهه إلخ» تعليل لأحد الأمرين السابق، لا في قوة التعليل له. (دسوقي)
- (٩) قوله: وبهذا الاعتبار إلخ: والحاصل: أن «قائم» المتضمن للضمير له جهتان: جهة يشبه بها الفعل، وهي جهة تحمله للضمير، وجهة يشبه بها الاسم الجامد، وهي عدم تغييره في الحالات الثلاثة، فكانه لا ضمير فيه؛ فبالجهة الأولى قرب من «هو قام» في تقوي الحكم، وبالثانية بعد عنه، فلم يكن نظيره، فلأجل هذا جعله قريباً منه ولم يجعله نظيراً له. (دسوقي رحمه الله تعالى)
- (١٠) قوله: وشبهه: أي بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة، مصدر مضاف لفاعله بمعنى المماثلة، لا بكسر الشين وسكون الباء، كما توهمه بعضهم؛ لأنه بمعنى «مثل»، وهو لا يناسب المقام ولا يتعدى بالباء. (من قى وغيره)
- (١١) قوله: وكذا مع فاعله الظاهر: نحو: زيد قائم أبوه، فـ «قائم أبوه» ليس جملة ولا معاملاً معاملة، وإنما وجه الحكم على «قائم» مع فاعله الظاهر بالإنفراد؛ حملاً له على المسند للضمير، كما أوضح في «المطول». والحاصل: أن «قائم» إذا رفع الضمير حكموا له مع فاعله بالإنفراد؛ لشبهه بالخالي من جهة عدم تغييره في الخطاب والغيبة، وإذا رفع اسماً =

ومما يرى تقديمه أي ومن المسند إليه الذي يرى تقديمه على المسند، كاللازم^(١) لفظ «مثل» و«غير»^(٢) إذا استعملوا على سبيل

الكنائية^(٣) في نحو: «مثلك لا يبخل»^(٤) و«غيرك لا يجود» بمعنى: أنت لا تبخل وأنت تجود، من غير إرادة^(٥) تعريض لغير المخاطب،
وفي الإيجاب نحو: «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، وغيري بأكثر هذا الناس بنحدي»
لغ ونشر مرتب
حال من لفظ «نحو» لمضاف إلى المثالين

بأن يراد^(٦) ب«المثل» و«الغير» إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل، بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفى
تصوير للمنفى وهو إرادة التعريض
أي معين
راجع إلى «المثل»
والغير
بقوله: «مثلك لا يبخل»
عن المخاطب
توجيه للكناية

البخل عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل: لزوم نفيه عنه، وإثبات^(٧) الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلاً^(٨) يقوم به،
أي المخاطب
توجيه للكناية في المثال الثاني
أي اقتضاء الجود

وإنما يرى التقديم في مثل هذه الصورة^(٩) كاللازم لكونه أي لكون التقديم أعون على المراد بهما، أي بهذين التركيبين؛ لأن الغرض
أي تقدم لفظ «مثل» و«غير»
أي منهما

منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ^(١٠)، والتقديم لإفادة التقوي^(١١) أعون على ذلك، وليس معنى قوله: «كاللازم»
أعني الجود وانتفاء البخل
من الصراحة
أي إثبات الحكم بالطريق الأبلغ

أنه قد يقدم وقد لا يقدم، بل المراد أنه كان مقتضى القياس^(١٢) أن يجوز التأخير، لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم، نص عليه في
أي كلمة «مثل» و«غير»

«دلائل الإعجاز».

قيل: وقد يقدم المسند إليه المسوّر ب«كل»^(١٣) على المسند المقرون بحرف النفي؛ لأنه^(١٤) أي التقديم دال على العموم، أي على نفي
قائله ابن مالك ومن تبعه
أو ما يجري مجراه
الواو داخلية في الحكمي للاستئناف، أو العطف على ما قبله

الحكم عن كل فرد نحو: كل إنسان لم يقم، فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان، بخلاف ما لو أخر نحو: لم يقم كل
يعني المحكوم به
أي كل فرد اتصف بعدم القيام
الجار والمجرور متعلق ب«نفي» لا ب«قيام»
المسند إليه

إنسان، فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد،
أي المحكوم به، كالقيام
أي الأفراد الجملة التي لم تفصل بكونها كلا أو بعضا

(٧) قوله: وإثبات: [أي المراد بقوله: «غيرك لا يجود» إثبات الجود له.]

(٨) قوله: مع اقتضائه محلاً: من جملة الدليل، وجه الاقتضاء: أن الجود صفة موجودة في الخارج، وكل ما هو كذلك فلا بد له من موصوف، أي محل يقوم به، وليس له إلا محلان: المخاطب، والغير، فإذا انتفى عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب. (دسوقي)

(٩) قوله: هذه الصورة: أي في «مثلك لا يبخل» و«غيرك لا يجود»، فلو قال: «في مثل هاتين الصورتين» كان أظهر. (من تج)

(١٠) قوله: أبلغ: لأن الكناية من باب دعوى الشيء ببيئة؛ إذ وجود الملزوم دليل على وجود اللازم، فنقولك: «فلان كثير الرماد» في قوة قولك: «فلان كريم»؛ لأنه كثير الرماد، وكذلك هنا قولك: «غيرك لا يجود» في قوة «أنت تجود؛ لأن غيرك لا يجود». (دسوقي)

(١١) قوله: لإفادة التقوي: علة لقوله: «أعون» مقدم عليه، وكون التقديم أعون عليه؛ لأن الكناية كما تفيد إثبات الحكم بطريق أبلغ، كذلك التقوي يفيد. (من دسوقي)

(١٢) قوله: مقتضى القياس إلخ: وذلك؛ لأن المطلوب من المثالين -وهو إثبات الجود للمخاطب وانتفاء البخل عنه- يحصل بالكناية، وهي حاصلة مع التأخير كالتقديم، فكان مقتضى القياس أن يجوز التأخير؛ لحصول المقصود به أيضاً. (قي)

(١٣) قوله: المسوّر بكل إلخ: ذكر الشارح للتقديم شرطين: أحدهما: دخول لفظ «كل» على المسند إليه، وثانيهما: كون المسند مقروناً بحرف النفي؛ إذ لو لم يوجد أحد الشرطين لا يجب تقديمه؛ لأنه إذا لم يكن هناك لفظ «الكل» نحو: «زيد لم يقم» لم يجب تقديم المسند إليه؛ لأن التقديم والتأخير سواء فيه؛ لعدم فوات العموم؛ إذ لا عموم فيه، وكذلك إذا لم يكن هناك المسند مقروناً بالنفي لم يجب تقديمه، نحو: «قام كل إنسان وكل إنسان قام»؛ لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير؛ لحصوله مطلقاً، قدم المسند إليه أو آخر. (كذا في الحواشي)

(١٤) قوله: لأنه إلخ: يعني إذا كان المسند إليه مستوفياً للشروط المذكورة، وكان التكلم قصده في تلك الحالة إفادة العموم فيجب عليه أن يقدم المسند إليه وإلا لم يفد العموم، وفات المقصود، فالغرض من قول المصنف: «لأنه دال إلخ» بيان للحال التي لأجلها ارتكب التقديم لا استدلال عقلي. (من قي)

= ظاهراً حكموا عليه بالأفراد محلاً له على ما إذا رفع ضميراً ولم ينظروا لكونه كالفعل لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة. (من دسوقي)

(١) قوله: كاللازم: والحاصل: أنه لم يقل: «لازماً»، بل قال: «كاللازم»، إشارة إلى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم، ولكن اتفق أئمتنا لم يستعملوا في الكناية إلا مقدمين، أشبهها ما اقتضت القواعد تقديمه، حتى لو استعملنا بخلافه عند قصد الكناية بأن قيل: «لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك»، كان كلاماً منبوذاً عند البلغاء، ولو اقتضت القواعد جواز. (من قي)

(٢) قوله: مثل وغير: خصهما بالذكر؛ لأنهما المستعملان في كلامهم، والقياس يقتضي أن يكون ما هو معناهما كالمماثل والمغاير وغيرهما كذلك. (كذا قال عبد الحكيم)

(٣) قوله: على سبيل الكناية: أي من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم، وبيانه أنك إذا قلت: «مثلك لا يبخل» فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب، أي عن كل من كان متصفاً بصفاته والمخاطب من هذا العام؛ لأنه متصف بتلك الصفات، فيلزم أنه لا يبخل؛ للزوم حكم الخاص لحكم العام، فقد أطلق اسم الملزوم، وهو نفي البخل عن المماثل، وأريد اللازم، وهو نفيه عن المخاطب، وكذا إذا قيل: «غيرك لا يجود»؛ لأنه إذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم في الغير انحصر الجود فيه على طريق الكناية، فقد استعمل لفظ «الغير» في المعنى الموضوع له وهو نفي الجود عن كل مغاير، وأريد لازمه، وهو إثبات الجود للمخاطب. (من دسوقي)

(٤) قوله: مثلك لا يبخل: المجوز لوقوع النكرة -أعني «مثل وغير»- مبتدأً تخصيصهما بالإضافة، وإن لم يتعرفا به؛ لتوغلها في الإجماع. (جلبي وغيره)

(٥) قوله: من غير إرادة: أي فإن أريد بالمثل والغير إنسان معين لم يكن تقديمه كاللازم؛ لأن لزوم التقديم إنما كان عند ارتكاب الكناية، وإذا أريد التعريض فلا كناية. (من دسوقي)

(٦) قوله: بأن يراد إلخ: تصوير للمنفى، فالمراد: التعريض اللغوي، وهو الإشارة الإجمالية وعدم التصريح؛ لأنك لم تصرح بالمعرض به بل أجمته وأجملته، لا الاصطلاحية الآتي بيانه، حتى يرد أنه غير متحقق هنا؛ لأنه إذا كان الكلام مقصوداً به الغير أو المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض. (تجريد)

فالتقديم^(١) يفيد عموم السلب وشمول النفي، والتأخير^(٢) لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول. وذلك^(٣) أي كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير؛ لثلاث يلزم^(٤) ترجيح التأكيد وهو أن يكون لفظ «كل» لتقرير المعنى الحاصل قبله على التأسيس، وهو أن يكون لإفادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح؛ لأن الإفادة خير من الإعادة^(٥).

وبيان لزوم^(٦) ترجيح التأكيد^(٧) على التأسيس أمّا في^(٨) صورة التقديم؛ فلأن قولنا: «إنسان لم يقم» موجبة مهمة، أمّا الإيجاب؛ فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام للإنسان لا بنفي القيام عنه؛ لأن حرف السلب^(٩) وقع جزءاً^(١٠) من المحمول، وأمّا الإهمال؛ فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم^(١١) فيها على ما صدق عليه الإنسان، وإذا كان «إنسان لم يقم» موجبة مهمة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد^(١٢) لا عن كل فرد^(١٣)؛ لأن الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود^(١٤) الموضوع، نحو: لم يقم^(١٥) بعض الإنسان بمعنى أنها متلازمان^(١٦) في الصدق؛ لأنه قد حكم في المهمة بنفي القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها، وأياً ما كان^(١٧) يصدق نفي القيام عن البعض، وكلما صدق^(١٨) نفي القيام عن البعض صدق نفيه^(١٩) عما صدق عليه الإنسان في الجملة،

عبد الحكيم والتجريد

(١٠) قوله: وقع جزءاً إلخ: إذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذي هو «لم»؛ لأن «لم» شديدة الاتصال بالفعل، فلا يفصل بينهما بالرابطة، فاندفع ما يقال: لا يتعين أن تكون معدولة المحمول، تأمل. (تجريد)

(١١) قوله: مع أن الحكم إلخ: هذا من تمة الدليل على أنها مهمة، وأتى به؛ لثلاث ترد القضية الطبيعية نحو: الإنسان نوع؛ فإنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد، مع أنها لا تسمى مهمة؛ لأن الحكم فيها على الطبيعة دون الأفراد، فحصل الفرق بينهما أن المهمة وإن لم يذكر فيها كمية الأفراد لكن الحكم فيها على الأفراد، وأما الطبيعة وإن لم يذكر فيها كمية الأفراد كالمهمة لكن ليس الحكم في الطبيعة على الأفراد بل على الطبيعة، بخلاف المهمة. (من الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: جملة الأفراد: أي عن الأفراد مجمله، وانتفاء قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض وعدم حصوله من كل واحد، وأياً ما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق. (دسوقي)

(١٣) قوله: لا عن كل فرد: أي فقط، فلا ينافي قوله الآتي: «أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها». (تجريد)

(١٤) قوله: عند وجود: [أما عند عدم الموضوع فليست في قوتها، بل أعم.]

(١٥) قوله: لم يقم إلخ: مثال للسالبة الجزئية، فمعناها سلب القيام عن بعض أفراد الإنسان، وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الأفراد دون بعض، وعند انتفائه عن كل فرد. (دسوقي)

(١٦) قوله: متلازمان: [أي كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر.]

(١٧) قوله: وأياً ما كان إلخ: «ما» زائدة و«كان» تامة، والتنوين عوض عن المضاف إليه، أي: وأي حال ثبت، وهو كون الأفراد التي نفي عنها القيام جميع الأفراد أو بعضها يصدق نفي القيام عن البعض، وهو يعينه مدلول السالبة الجزئية، فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية المهمة. (من دسوقي)

(١٨) قوله: وكلما صدق إلخ: هذا بيان لملازمة المهمة للسالبة الجزئية كما بين عكسها قبل ذلك. حاصله كلما صدق نفي القيام عن البعض الذي هو مدلول السالبة الجزئية صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة، وهذا مدلول الموجبة المهمة المعدولة المحمول، فظهر من هذا ملازمة المهمة للسالبة الجزئية. (من تجريد وغيره)

(١٩) قوله: صدق نفيه: [هذا مدلول الموجبة المهمة المعدولة المجهول.]

(١) قوله: فالتقديم: لم يذكر هنا أداة الحصر كما ذكره في مفاد التأخير؛ لأن عموم السلب يستلزم سلب العموم، بخلاف العكس. (جلبي)

(٢) قوله: والتأخير إلخ: هذا بناء على الغالب، كما سيصرح، وإلا فقد يتوجه القيد في مثله إلى النفي فيفيد عموم السلب، كما في «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ» (لقمان: ١٨). (كذا قال فاضل الجلي وغيره)

(٣) قوله: وذلك: أي تقديم المسند إليه المسور بـ«كل» على المسند المقرون بحرف النفي مفيداً للعموم السلب، وتأخيره عنه مفيداً لسلب العموم بدون العكس. (من دسوقي)

(٤) قوله: لثلاث يلزم: حاصله أنه لو لم يكن التقديم مفيداً للعموم النفي، والتأخير مفيداً لنفي العموم، بل كان الأمر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس، لكن اللازم باطل؛ لأن التأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة، فاللزم مثله. فقله: «مع أن التأسيس راجح إلخ» إشارة إلى المقدمة الاستثنائية يعني لكن اللازم باطل، وبيان الملازمة سيحيي. (كذا في الدسوقي)

(٥) قوله: خير من الإعادة: فيه نظراً؛ لأن الإعادة قد تكون متعينة فيما إذا اقتضى الحال التأكيد، كما إذا كان المخاطب منكراً وليس معه ما يزيل إنكاره؛ فإنه يجب التأكيد والإعادة له. وأجيب بأن كون الإفادة خيراً من الإعادة بالنظر للغالب، أو بالنظر لنفس الأمر وقطع النظر عن المقامات والعوارض؛ إذ الأصل عدم الاعتداد بالعارض. (دسوقي)

(٦) قوله: وبيان لزوم إلخ: هذا بيان للملازمة والشرطية السابقة، حاصله أن تقدم المسند إليه المنكر بدون «كل» -نحو: «إنسان لم يقم»- لسلب العموم ونفي الشمول، وتأخيره نحو: «لم يقم إنسان» للعموم السلب وشمول النفي، فيعد دخول كلمة «كل» فيها يجب أن يعكس الأمر لتكون لفظ «كل» للتأسيس راجح لا للتأكيد المرجوح. (دسوقي)

(٧) قوله: التأكيد: [أي إن لم يقدّم لفظ «كل» للعموم السلب وتأخيرها سلب العموم.]

(٨) قوله: أما في إلخ: أي أما لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة التقديم لو انعكس الأمر بالتقدم والتأخير. (قي)

(٩) قوله: لأن حرف السلب إلخ: هذا فرق لفظي بين الموجبة المعدولة والسالبة، كما تقرر في موضعه، لكنه جاء في «لم يقم إنسان» أيضاً مع أنها سالبة على ما سيحيي. والتحقيق أن الحكم إن كان بسلب الربط فهي سالبة، وإن كان بربط السلب فهي معدولة، فالمحكوم به في «إنسان لم يقم» نسبة سلب القيام إلى فاعل، فهي معدولة، وفي «لم يقم إنسان» سلب نسبة القيام عن إنسان، فهي سالبة. والفرق المعنوي بين السالبة والمعدولة أن الأولى لا تقتضي وجود الموضوع، والثانية تقتضي وجودها. (كذا في

فهي في قوة السالبة الجزئية^(١) المستلزمة نفي الحكم عن الجملة؛ لأن^(٢) صدق السالبة الجزئية الموجود الموضوع، إما بنفي الحكم عن كل فرد أو بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض، وأياً ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد دون كل فرد؛ لجواز أن يكون منفياً عن البعض ثابتاً للبعض الآخر، وإذا كان «إنسان لم يقيم»^(٣) بدون «كل» معناه نفي القيام^(٤) عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، فلو كان بعد دخول «كل» أيضاً معناه كذلك كان «كل» لتأكيد المعنى الأول، فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد؛ ليكون «كل» لتأسيس معنى آخر؛ ترجيحاً للتأسيس على التأكيد، وأماً في صورة التأخير^(٥)؛ فلأن قولنا: «لم يقيم إنسان» سالبة مهمة لا سور فيها. أي معنى «إنسان لم يقيم» لا للتأسيس، فيترجح التأكيد على التأسيس أي «كل إنسان لم يقيم»

والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقترضة^(٦) للنفي عن كل فرد، نحو: لا شيء من الإنسان بقائهم، ولما كان هذا^(٧) مخالفاً لما عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية بينه بقوله^(٨): لورود موضوعها أي موضوع المهمة في سياق النفي^(٩) حال كونه نكرة غير مصدرية بلفظ «كل»؛ فإنه يفيد^(١٠) نفي الحكم عن كل فرد، وإذا كان «لم يقيم إنسان» بدون «كل» معناه نفي القيام عن كل فرد، فلو كان بعد دخول «كل» أيضاً كذلك كان «كل» لتأكيد المعنى الأول، فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون «كل» لتأسيس معنى آخر؛ وذلك^(١١) لأن لفظة «كل» في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين^(١٢)، فعند انتفاء أحدهما، يثبت الآخر ضرورة.

أي «لم يقيم إنسان» كما كان قبل دخول «كل» بعد دخول «كل» أي نفي القيام عن كل فرد لا عن كل فرد

أي مقام دخولها على المسند إليه المنكر ومقرونة المسند بحرف النفي أي مقام دخولها على المسند إليه المنكر نحو: لم يقيم إنسان

فالحاصل أن التقديم^(١٣) بدون «كل» لسلب العموم ونفي الشمول، والتأخير لعموم السلب وشمول النفي، فبعد دخول «كل» يجب أن يعكس هذا؛ ليكون «كل» للتأسيس الراجع لا للتأكيد المرجوح.

أي السلب الجزئي أي حاصل صورتين مذكورتين أي تأخير المسند إليه المنكر نحو: لم يقيم إنسان

وفيه نظر؛^(١٤) لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى، يعني^(١٥) الموجبة المهمة المعدولة المحمول نحو: إنسان لم يقيم، وعن كل

أي الأفراد المهمة

(١) قوله: فهي في قوة السالبة الجزئية: تفريع على الدليل السابق بشقيه، يعني ظهر من هذا البيان أن الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى أنها متلازمان في التحقق.

(٢) قوله: لأن: [دليل لقول المصنف: «المستلزمة نفي الحكم»].

(٣) قوله: وإذا كان إنسان لم يقيم: مرتبط بقوله سابقاً: «وإذا كان إنسان لم يقيم موجبة مهمة، يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد». (تجريد)

(٤) قوله: معناه نفي القيام: الأول أن يقول: «ثبوت عدم القيام عن الأفراد بجملة»، إلا أن يقال: في الكلام حذف مضاف، أي: محصل معناه، أو المراد: معناه اللازمي لا المطابقي؛ إذ هو ثبوت عدم القيام، ويلزمه نفي القيام. (دسوقي)

(٥) قوله: وأما في صورة التأخير: عطف على قوله السابق: «أما في صورة التقديم»، أي: وأما بيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة التأخير فلأن إلخ. (دسوقي بتوضيح)

(٦) قوله: المقترضة: قال الشارح رحمه الله: وإنما قال في الأول: «المستلزمة» وهما «المقترضة»؛ لأن السالبة الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل فرد، ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض، وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد، فأشار بلفظ «الاستلزام» إلى هذا، بخلاف السالبة الكلية؛ فإنها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد. (مطول)

(٧) قوله: ولما كان هذا: أي الحكم بأن السالبة المهمة في قوة السالبة الكلية.

(٨) قوله: بينه بقوله: أي فيكون هذا الحكم مخصصاً لقولهم: «المهمة السالبة في قوة الجزئية»، فما عندهم من أن المهمة السالبة في قوة الجزئية إنما هو في غير ما موضوعها في سياق النفي، وهو نكرة غير مصدرية بـ «كل»، وهذا صادق بصور ثلاث: أما إذا كان موضوعها معرفة نحو: الإنسان لم يقيم، أو نكرة ولم يتقدمه نفي نحو: إنسان لم يقيم، أو

تقدمه نفي ولكن كانت النكرة مصدرية بـ «كل» نحو: لم يقيم كل إنسان، فالمهمة السالبة في هذه الصور في قوة الجزئية، وأما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرية بـ «كل» واقعاً في سياق النفي، فإنها تكون في قوة السالبة الكلية نحو: لم يقيم إنسان. (علامة دسوقي)

(٩) قوله: لورود موضوعها في سياق النفي: أي وكل نكرة كذلك فهي مفيدة لعموم النفي، وأشار الشارح بقوله: «حال كونه نكرة غير مصدرية بلفظ «كل» إلى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع في حيز النفي يفيد عموم السلب مقيد بقيد: أن يكون الموضوع نكرة، وأن لا يصدر بلفظ «كل»، وإلا كان مفيداً لسلب العموم. (دسوقي)

(١٠) قوله: فإنه يفيد: أي النكرة في سياق النفي، أو الموضوع النكرة في سياق النفي.

(١١) قوله: وذلك: أي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد؛ ليكون «كل» للتأسيس ثابت. «لأن لفظ كل إلخ» دفع الشارح بهذا ما يقال: إنه لا يلزم من نفي أحد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآخر؛ لجواز أن يثبت معنى آخر غيرهما عند دخول «كل». وحاصل الدفع أنه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر غير هذين، فحيث انتفى أحدهما بدخول «كل» ثبت الآخر معها. (دسوقي)

(١٢) قوله: هذين المعنيين: [نفي القيام عن كل فرد، ونفيه عن جملة الأفراد].

(١٣) قوله: التقديم: [أي تقدم المسند إليه المنكر نحو: إنسان لم يقيم].

(١٤) قوله: وفيه نظر: أي فيما قاله ذلك القائل نظراً، والمصنف لم يمنع شيئاً من الحكم الذي ادعاه ذلك القائل، وإنما نازع في صحة دليله، وحاصل ما ذكره المصنف ثلاث منوعات: الأول مشترك بين الصورة الأولى والثانية، وهذا المنع قد أبطله الشارح، والمنعان الآخران فخاصان بالصورة الثانية. (دسوقي)

(١٥) قوله: يعني إلخ: عبر بـ «العناية» في الموضوعين؛ لكون المصنف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الأولى والصورة الثانية، فخفي المراد منهما. أو أنه أتى بالعناية هنا؛ =

أي في التركيب الآخر لما في فيه «كل»

فرد في الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو: لم يقيم إنسان، إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه «كل» وهو لفظ «إنسان». وقد

أي النفي عن الجملة في الأولى وعن كل فرد في الثانية

زال^(١) ذلك الإسناد المفيد لهذا المعنى بالإسناد إليها^(٢) أي إلى «كل»؛ لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه، فتكون أي

فقد زال الإسناد الأولي

وتأنيث الضمير لأن المراد: اللفظة أو الكلمة أو الأداة

على تقدير أن يكون الإسناد إلى «كل» أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الإسناد إلى الإنسان تكون «كل» تأسيسا لا تأكيدا؛ لأن

التأكيد لفظ يفيد^(٣) تقوية ما يفيد لفظ آخر، وهذا ليس كذلك؛ لأن هذا المعنى حينئذ^(٤) إنما أفاده الإسناد إلى لفظ «كل»، لا شيء

أي الاصطلاحي

أي لفظ «كل»

أي النفي عن الجملة في الأولى، وعن كل فرد في الثانية

آخر حتى تكون كل تأكيدا له، وحاصل هذا الكلام: أنا لا نسلم^(٥) أنه لو حمل الكلام بعد «كل» على المعنى الذي حمل عليه قبل

وهو الإسناد إلى الإنسان

أي النظر

«كل» كان «كل» للتأكيد.

ولا يخفى أن هذا المنع إنما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحي^(٦)، أما لو أريد بذلك أن تكون «كل» لإفادة معنى كان

أي التأكيد

المشار إليه بقوله: «وفي نظره»

حاصلا بدونه، فاندفاع المنع ظاهر^(٧)، وحينئذ^(٨) يتوجه ما أشار إليه بقوله: ولأن الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو: لم يقيم

هذا منع ثان

عليه

ولو في تركيب آخر أي بدون «كل»

إنسان إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة، فإذا حملت «كل» على الثاني أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد

لأن الخاص يستلزم العام

حتى يكون معنى «لم يقيم كل إنسان» نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا تكون «كل» تأسيسا، بل تأكيدا؛ لأن هذا المعنى كان

أي نفي القيام عن الجملة

«حتى» للتفريع

حاصلا بدونه، وحينئذ فلو جعلنا^(٩) «لم يقيم كل إنسان» لعموم السلب مثل «لم يقيم إنسان»: لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ

أي بدون كل

وهو تأكيد النفي عن الجملة

لا تأسيس أصلا، بل إنما^(١٠) يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر

وهو تأكيد النفي عن كل فرد

لأن لفظ «كل» للتأكيد على كل حال

(٦) قوله: الاصطلاحي: [لأن حمل «كل» على التأكيد في الصورة السابقة إنما لا يصح لو أريد التأكيد الاصطلاحي].

(٧) قوله: ظاهر: [لأنه يصح إطلاق التأكيد على «كل» بهذا المعنى].

(٨) قوله: وحينئذ: [أي حين اندفاع المنع المذكور] أي حين أريد بالتأكيد المعنى الثاني يتوجه على الصورة الثانية إشكال، وإن اندفع المنع المذكور سابقا. (من تجريد)

(٩) قوله: وحينئذ فلو جعلنا إلخ: أي وحين كون هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصلا بدون «كل» لو جعلنا «لم يقيم كل إنسان» لإفادة النفي عن كل فرد مثل «لم يقيم إنسان»: لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، كما ادعاه صاحب القيل السابق؛ لأن لفظة «كل» تكون للتأكيد على كل حال. (من الحواشي)

(١٠) قوله: بل إنما إلخ: أي لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، بل يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر، وهما تأكيد النفي عن كل فرد، وتأكيد النفي عن جملة. وحاصله: أنه إذا كان كل من النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة حاصلا قبل دخول «كل» فبعد دخول «كل» تكون للتأكيد، سواء كانت للنفي عن كل فرد أو عن جملة الأفراد، فإن جعلنا للنفي عن كل فرد -وهو عموم السلب- لزم ترجيح أحد التأكيدين -وهو تأكيد النفي عن كل فرد- على التأكيد الآخر -وهو النفي عن جملة الأفراد-، وإن جعلناه للنفي عن جملة الأفراد -وهو سلب العموم- لزم ترجيح أحد التأكيدين -وهو النفي عن جملة الأفراد- على التأكيد الآخر -وهو النفي عن كل فرد-، وحينئذ فلا يصح قول المستدل: إنه يجب أن يحمل على النفي عن جملة الأفراد؛ لأنه لو حمل على النفي عن كل فرد لزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ لا تأسيس أصلا.

وأجاب الشارح في «المطول» عن هذا المنع بأن نفي الحكم عن الجملة إما بأن يكون منفيا عن كل فرد أو بأن يكون منفيا عن بعض الأفراد ثابتا للبعض الآخر، أو بأن يكون محتملا للمعنيين، والمستفاد من «لم يقيم إنسان» هو القسم الأول فقط، فاحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس، فلو جعلنا «لم يقيم كل إنسان» للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، وأما إذا جعلناه للنفي عن جملة الأفراد على الوجه المحتمل، فيكون =

= لأن الصورة الأولى في كلام المصنف محتملة لها مع لفظ «كل» وبدونها، والمراد الثاني، فلذا قال: «يعني»، وكذا يقال فيما بعده. (دسوقي رحمه الله)

(١) قوله: وقد زال إلخ: يعني وشرط التأكيد أن يكون الإسناد واحدا، وههنا إسنادان، قد زال الأول وقت تحقق الإسناد الثاني، وفي التأكيد يجب تحقق المؤكد والمؤكد معا، فإذا صار قولنا: «إنسان لم يقيم» غير «كل إنسان لم يقيم» فكيف يتحقق التوكيد، وإن كان مفادها واحدا؟

(٢) قوله: بالإسناد إليها: هذا لا يناسب قواعد المنطقيين؛ لأن الموضوع عندهم ما أضيف إليه «كل»، ولفظ «كل» سور فقط، وحينئذ فليس هنا إسنادان، فيكون «كل» للتأكيد -إن حمل الكلام على المعنى الأول- لا للتأسيس. وأجيب بأن المصنف بنى الكلام على اصطلاح النحويين. وقال عبد الحكيم: إن ما ذكره للمعترض من أن الموضوع عندهم ما أضيف إليه «كل»، إن أراد أن ذلك موضوع في المعنى فمسلم، لكن مراد المصنف أن «كل» مسند إليه في اللفظ، فلا خلاف بين قوله وقول المناطقة، وإن أراد أن المضاف إليه بـ«كل» مسند إليه وموضوع في اللفظ، فهو خلاف الواقع؛ لأن المرفوع بالابتدائية لفظ «كل» لا ما أضيف إليه «كل». (من التحريد والدسوقي)

(٣) قوله: يفيد: أي في تركيب واحد وإسناد واحد كـ«جاء القوم كلهم»، فلفظ «كلهم» يفيد تقوية ما يفيد القوم، وههنا ليس كذلك، بل بطل الإسناد إلى «الإنسان» وقت الإسناد إلى «كل». (تجريد وغيره)

(٤) قوله: حينئذ: [أي حين تحول الإسناد إلى لفظ «كل»].

(٥) قوله: لا نسلم إلخ: يعني لو حمل «إنسان لم يقيم» و«لم يقيم إنسان» بعد دخول لفظ «كل» على ما حملا عليه قبل «كل»، فلا نسلم أن يكون «كل» للتأكيد؛ لأن التأكيد هو ما يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر في تركيب واحد، ومعلوم أنه ليس هنا لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر، بل الموجود إسنادان: إسناد إلى «كل» وإسناد إلى «إنسان»، فلا تأكيد، حتى يلزم ترجيحه على التأسيس، على أن الإسنادين المذكورين لا يجتمعان في حالة واحدة، فوضع بطلان التأكيد. (من الحواشي)

وما يقال^(١): إن دلالة «لم يقيم إنسان» على النفي عن الجملة بطريق الالتزام، ودلالة «لم يقيم كل إنسان» عليه بطريق المطابقة، وهو تأكيد النفي عن الجملة

فلا يكون تأكيداً؛ ففيه نظر؛ إذ لو اشترط^(٢) في التأكيد اتحاد الداليتين لم يكن «كل إنسان لم يقيم» على تقدير كونه لنفي الحكم عن أي للنفي عن الجملة

الجملة تأكيداً؛ لأن دلالة «إنسان لم يقيم» على هذا المعنى بطريق الالتزام^(٣).

ولأن النكرة^(٤) المنفية إذا عمت كان قولنا: «لم يقيم إنسان» سالبة كلية لا مهمة، كما ذكره هذا القائل؛ لأنه قد بين فيها أن مع ثالث

الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد^(٥)، والبيان لا بد له من مبین، فلا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كمية أفراد الموضوع، ولا نعني بالسور سوى هذا^(٦)، وحينئذ^(٧) يندفع ما قيل: سماها مهمة باعتبار عدم السور.

وقال عبد القاهر^(٨): إن كانت كلمة «كل» داخلة في حيز النفي بأن أخرت^(٩) عن أداتيه، سواء كانت معمولة لأداة النفي أو أي «لم يقيم إنسان»

لا^(١٠)، وسواء كان الخبر فعلاً نحو: شعرك؛

ما كل^(١١) ما يتمنى المرء يدركه

مستغلن فعلن مستغلن فعلن

أي أصحاب السور

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

مع «سنة»

(الدسوقي والتجريد)

(٥) قوله: فيها: [أي في القضية التي موضوعها نكرة منفية عامة.]

(٦) قوله: الأفراد: [وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية.]

(٧) قوله: سوى هذا: أي سوى الشيء الدال على كمية الأفراد لا خصوص «لا شيء»

و«لا واحد» مثلاً في السلب الكلي، بل المراد بالسور: ما يشمل قرينة الحال، ووقوع

النكرة في حيز النفي. (دسوقي)

(٨) قوله: وحينئذ: أي حين إذا أردنا بالسور ما يدل على كمية الأفراد وإن لم يكن لفظاً:

يندفع ما قيل. (دسوقي)

(٩) قوله: وقال عبد القاهر: عطف على قوله: «قيل»، وقد تقدم. فإن قلت: ما ذكره

الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق، فما فائدة إعادته؟ قلت:

فائدة ذلك: الإشارة إلى أن ما ذكره صاحب القيل حق، وأن الباطل دليله. وفي هذا

الجواب نظر؛ لأن ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراضات، كما مر على أنه يمكن

التنبه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول: «والله ذهب عبد القاهر»، أو: «وهو

صحيح». فالأولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل؛ لأن تقدم

النفي على «كل» يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل، وهو صادق بالنفي عن كل

فرد وبالنفي عن البعض فقط، ويفيد النفي عن بعض الأفراد والثبوت للبعض الآخر عند

الشيخ، كما سيأتي، فبينهما العموم والخصوص، فلا يرد السؤال من أصله على أن في

كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق؛ إذ

كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كان لفظ «كل» مسنداً إليها، وكلام الشيخ أعم

من ذلك، كما ستقف عليه، فلو سلم عدم المخالفة كان في إعادته هذه الفوائد الآتية.

(كذا قال الدسوقي وصاحب التجريد)

(١٠) قوله: بأن أخرت: أي لفظاً أو رتبة، وقد مثل للثاني فيما يأتي بقوله: «كل الدراهم

لم آخذ»؛ لأن «كل» رتبها هنا التأخير. والمراد من التأخير: ما يكون بلا فصل. (من

تجريد)

(١١) قوله: أو لا: أي لا يكون «كل» معمولة لأداة النفي بأن كانت معمولة للابتداء.

(١٢) قوله: ما كل إلخ: يحتمل أن تكون «ما» حجازية، وأن تكون تيمية، فعلى الأول

تكون «كل» معمولة لأداة النفي، وعلى الثاني غير معمولة لها، بل تكون معمولة لعاملها

وهو الابتداء، وعلى الصورتين يكون الخبر فعلاً، فالشعر يصلح أن يكون مثلاً للصورتين،

أعني كون «كل» معمولة لحرف النفي بجعل «ما» حجازية، وكون «كل» غير معمولة

لأداة النفي بجعلها تيمية. (من دسوقي وتجريد)

= تأسيساً قطعاً؛ لأن هذا المعنى لم يكن حاصلًا قبله، فتأمل. (دسوقي ومطول)

(١) قوله: وما يقال إلخ: أي من طرف صاحب القيل السابق - وهو ابن مالك - جواباً

عن اعتراض المصنف عليه. فحاصل اعتراض المصنف: أنا لا نسلم أنه لو حمل «كل»

على الثاني - وهو النفي عن الجملة - يكون تأسيساً، بل هو تأكيد. وحاصل ذلك

الجواب: أن «لم يقيم إنسان» مدلوله المطابقي نفي الحكم عن كل فرد، وأما النفي عن

الجملة فهو لازم له؛ لأن السلب الكلي يستلزم رفع الإيجاب الكلي، فلو قلنا: مدلوله بعد

«كل» النفي عن الجملة كان المراد مدلولاً مطابقياً، فالنفي عن الجملة بعد دخول «كل»

مدلول مطابقي وقبلها كان التزامياً، وحينئذ فلا يكون حمل «لم يقيم كل إنسان» على

نفي الجملة تأكيداً؛ لعدم اتحاد الداليتين. (في)

(٢) قوله: إذ لو اشترط إلخ: حاصل الرد: أن اشتراط اتحاد الداليتين في التأكيد وإن نفع

ذلك القائل ههنا، لكن يخالف فيما سبق، فلم يكن حاسماً لمادة الشبهة. وتوضيحه: أن

ذلك القائل يقول: إن «إنسان لم يقيم» لنفي الحكم عن الجملة، فإذا دخلت كلمة

«كل» يجب أن تكون لنفي الحكم عن كل فرد، ولا تجعل لنفي الحكم عن الجملة مثل:

«إنسان لم يقيم»؛ إذ لو جعل مثله للزم ترجيح التأكيد على التأسيس عنده أيضاً، فلو

كان هذا القائل يشترط اتحاد الداليتين في التأكيد لورد عليه أن «إنسان لم يقيم» معناه

المطابقي ثبوت النفي عن إنسان - أي بعض مبهم -، ويلزمه النفي عن الجملة، فدلالة

«إنسان لم يقيم» على نفي الحكم عن الجملة بطريق الالتزام، فعلى فرض لو جعلنا «كل

إنسان لم يقيم» لنفي الحكم عن الجملة لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ لأن دلالة

«كل إنسان لم يقيم» على هذا المعنى - وهو النفي عن الجملة - بالمطابقة لا بالالتزام،

فلا يكون الدلالة متحدة، فيلزمه أن يكون ليس هذا من باب التأكيد، مع أن هذا القائل

جعله من باب التوكيد، فثبت أن ذلك القائل لا يشترط في التأكيد اتحاد الداليتين، فبطل

ما أحاب به ههنا من جانب ابن مالك. (كذا في الدسوقي)

(٣) قوله: بطريق الالتزام: [لأن مدلوله المطابقي هو النفي عن إنسان ما، ويلزمه النفي

عن الجملة.]

(٤) قوله: ولأن النكرة إلخ: هذا المنع مناقشة لفظية مع صاحب القيل السابق في التسمية

فقط، واعتراض عليه بمخالفة اصطلاح القوم. والمناقشة واردة على قوله: «لأن السالبة

المهمة في قوة الكلية؛ لورود موضوعها في سياق النفي». وحاصله: أن النكرة المنفية إذا

عمت كانت القضية المشتعلة عليها سالبة كلية لا مهمة، فتسمية ذلك القائل لها

«مهمة» لا يصح، فمحط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهمة، ولا يخفى أن هذا

المنع لا يضر صاحب القيل في مقصوده؛ فإنه مناقشة معه في التسمية فقط. (كذا في

أو غير فعل نحو قولك: «ما كل متمنى المرء حاصلاً»^(١)، أو **معمولة للفعل المنفي**، الظاهر^(٢) أنه عطف على «داخله»، وليس بسديد^(٣)؛ لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك، وكذا لو عطفها على «أخرت» بمعنى: أو جُعِلَتْ معمولة^(٤)؛ لأن التأخير عن أداة النفي أيضاً^(٥) شامل لذلك^(٦). اللهم^(٧) إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل^(٨) الأداة على فعل عامل في «كل» على ما يشعر به المثال، والمعمول أعم من أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو تأكيداً أو غير ذلك^(٩)، نحو: ما جاءني القوم كلهم في تأكيد الفاعل، أو: ما جاءني كل القوم في الفاعل. وقدم مثال التأكيد على الفاعل؛ لأن «كلاً» أصل فيه، أو: لم آخذ كل الدراهم في المفعول المتأخر، أو: كل الدراهم لم آخذ^(١٠) في المفعول المتقدم، وكذا «لم آخذ»^(١١) الدراهم كلها، أو «الدراهم كلها لم آخذ».

ففي جميع هذه الصور توجه النفي إلى الشمول خاصة لا إلى أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض مما أضيف إليه «كل» إن كانت «كل» في المعنى فاعلاً^(١٢) للفعل أو الوصف المذكور في الكلام، أو أفاد تعلقه^(١٣) أي تعلق الفعل أو الوصف به أي ببعض إن كانت «كل» في المعنى فاعلاً^(١٤) للفعل أو الوصف، وذلك بدليل الخطاب^(١٥) وشهادة الذوق والاستعمال. والحق أن هذا الحكم^(١٦) أكثرى لا كلي^(١٧) بدليل^(١٨) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(١٩) ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾^(٢٠) ﴿وَلَا تُطْعَمُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾^(٢١). قليل الفهم وحقيق (القلم: ١٠).

معمولة عليه، بخلاف «لم» و«لا» و«لن» على ما بين في النحو. (مطول)
(١١) قوله: وكذا لم آخذ إلخ: أشار إلى أن المصنف ترك مثالي التأكيد اعتماداً على فهمهما مما سبق كما في «المطول». (تجريد)
(١٢) قوله: في المعنى فاعلاً: أي سواء كانت فاعلاً في اللفظ أيضاً أو لا بأن كانت تأكيداً في اللفظ للفاعل للمفعول. (دسوقي)
(١٣) قوله: أو أفاد تعلقه إلخ: اعلم أن إطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل وإطلاق التعلق على نسبة الفعل أو الوصف للمفعول اصطلاح شائع. (كذا في الدسوقي والتجريد)
(١٤) قوله: في المعنى مفعولاً: أي سواء كانت مفعولاً في اللفظ أيضاً أو لا بأن كانت تأكيداً للمفعول. (دسوقي)
(١٥) قوله: بدليل الخطاب: أي مفهوم المخالفة مثلاً: «ما جاء القوم كلهم» نفي لحيء الكل، فيفهم منه ثبوت مجيء البعض. (تجريد)
(١٦) قوله: هذا الحكم: أعني قوله: «توجه النفي إلى الشمول، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض». (تجريد)
(١٧) قوله: لا كلي: لأنه قد يتوجه النفي عند وقوع «كل» في حيزه إلى أصل الفعل، ويكون نفي الفعل عن كل فرد بدليل الآيات المذكورة. (من الدسوقي)
(١٨) قوله: بدليل إلخ: قد يقال: إن كلام الشيخ مبني على أصل الوضع، وإفادة الآيات لشمول النفي ليس من أصل الوضع، وإنما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية، وهي: تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم إطاعة الخلاف، فالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية؛ لأن العمل بمفهوم المخالفة ما لم يعارضه معارض، فقول الشيخ مبني على الأصل والوضع، وإفادة تلك الآيات وأمثالها لشمول النفي بواسطة القرائن، فلا يصح بطلان كلية قول الشيخ. (من قتي وتج)
(١٩) قوله: فَخُورٍ: [كثير الفخر على الناس].
(٢٠) قوله: وَلَا تُطْعَمُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ: [كثير الخلف في الحق والباطل].
(٢١) قوله: حَلَّافٍ: [كثير الخلف في الحق والباطل].

(١) قوله: حاصلاً: بالنصب على أن «ما» حجازية، ويصح الرفع على أنها تميمية، والخبر على كل حال اسم، فيحتمل أن يكون مثلاً لما إذا كانت «كل» معمولة لأداة النفي، ولما إذا كانت غير معمولة، والخبر فيهما اسم. (من دسوقي)
(٢) قوله: الظاهر إلخ: وجه الظهور: أن قوله: «معمولة» صفة، وكذا قوله: «داخله» صفة أيضاً، فقيه عطف صفة على مثلاً. (من قتي)
(٣) قوله: ليس بسديد: لما فيه من عطف الخاص على العام بـ«أو»، وهو ممنوع. (دسوقي)
(٤) قوله: أو جعلت معمولة: يحتمل أن يكون مراد الشارح بهذا أن قول الماتن: «معمولة» بمعنى «جعلت معمولة» فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل أي «أخرت»، ويحتمل أن «جعلت» مقدر، وهو المعطوف حذف وبقي معمولة، وهو قوله: «معمولة». (دسوقي بتوضيح)
(٥) قوله: أيضاً: [أي كما أن الدخول في حيز النفي كان شاملاً له].
(٦) قوله: شامل لذلك: لأن تأخيرها عن أداة النفي صادق بأن تكون معمولة للفعل المنفي أو لا، فالأول نحو: «ما أخذت كل الدراهم»، والثاني نحو: «ما كل متمنى المرء حاصلاً» بالرفع على كون «ما» تميمية. (من قتي)
(٧) قوله: اللهم إلخ: جواب عن الاعتراض الوارد على العطف بتخصيص التأخير المذكور سابقاً، وعلى هذا التأويل يصح عطف «أو معمولة» على كل واحد من «داخله» و«أخرت».
(٨) قوله: بما إذا لم تدخل إلخ: أي والمعنى بأن أخرت لفظة «كل» عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها، أو جعلت معمولة للفعل المنفي - هذا على تقدير عطف «معمولة» على «أخرت» -، والمعنى على تقدير عطفها على «داخله»: إن كانت «كل» داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها، أو كانت معمولة للفعل المنفي. وإذا خصص التأخير فقد خص الدخول؛ لأنه تصوير للدخول. (دسوقي)
(٩) قوله: أو غير ذلك: كأن يكون «كل» مجروراً أو ظرفاً أو تأكيداً لأحدهما، نحو: «ما مررت بكل القوم» أو «بالقوم كلهم»، أو «ما سرت كل اليوم» أو «اليوم كله». (تج)
(١٠) قوله: كل الدراهم لم آخذ: جعل الفعل منفياً بـ«لم»؛ لأن المنفي بـ«ما» لا يتقدم

وَأَيُّ أَيِّ وَإِنْ لَمْ تَكُن دَاخِلَةً فِي حِيزِ النَّفْيِ بِأَنْ قُدِّمَتْ^(١) عَلَى النَّفْيِ لَفْظًا، وَلَمْ تَقَعْ^(٢) مَعْمُولَةً لِلْفِعْلِ الْمُنْفِي عَمَّ النَّفْيِ كُلِّ فَرْدٍ مِمَّا أَضِيفَ إِلَيْهِ كُلِّ، وَأَفَادَ نَفْيَ أَصْلِ الْفِعْلِ عَنِ كُلِّ فَرْدٍ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ^(٣) لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ اسْمِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ^(٤): «أَقْصُرْتُ الصَّلَاةَ بِالرَّفْعِ»^(٥) فَاعِلٌ^(٦) «قَصُرْتُ» أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمَعْنَى لَمْ يَقَعْ وَاحِدٌ مِنَ الْقَصْرِ وَالنِّسْيَانِ عَلَى شُمُولِ النَّفْيِ، وَعَمُومُهُ بِوَجْهَيْنِ^(٧): أَحَدُهُمَا: أَنَّ جَوَابَ «أَمْ» إِمَّا بِتَعْيِينِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ أَوْ بِنَفْيِهِمَا جَمِيعًا^(٨) تَخْطِئَةُ الْمُسْتَفْهِمِ لَا بِنَفْيِ الْجَمْعِ^(٩) بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ عَارِفٌ بِأَنَّ الْكَائِنَ أَحَدُهُمَا. وَالثَّانِي: مَا رَوَى أَنَّهُ لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثَّبُوتَ لِبَعْضٍ إِنَّمَا يَنَافِي النَّفْيَ عَنِ كُلِّ فَرْدٍ لَا النَّفْيَ عَنِ الْمَجْمُوعِ، وَعَلَيْهِ أَيُّ عَمُومِ النَّفْيِ عَنِ كُلِّ فَرْدٍ قَوْلُهُ أَيُّ قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ، شَعْرًا:

قَدْ أَصْبَحْتُ أَمْ الْخِيَارُ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

يَرْفَعُ «كُلَّهُ»^(١٠) عَلَى مَعْنَى: لَمْ أَصْنَعْ شَيْئًا مِمَّا تَدْعِيهِ عَلَيَّ مِنَ الذُّنُوبِ^(١١). وَلِإِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى عَدَلَ عَنِ النَّصْبِ^(١٢) الْمُسْتَغْنَى عَنِ الْإِضْهَارِ إِلَى الرَّفْعِ الْمُنْقَرِ إِلَى أَيِّ لَمْ أَصْنَعْهُ.

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ أَيُّ تَأْخِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فَلَا قِتْضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ، وَسِيَّجِيءُ بَيَانُهُ^(١٣).

هَذَا الَّذِي ذُكِرَ^(١٤) مِنَ الْحَذْفِ وَالذِّكْرِ وَالْإِضْهَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فِي الْمَقَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مِنَ الْحَالِ.

وَقَدْ يَخْرُجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ، أَيُّ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ؛ لِاقْتِضَاءِ الْحَالِ إِيَّاهُ^(١٥)، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُ مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ،

(١) قوله: بَأَنْ قُدِّمَتْ إِنْ: فِي هَذَا التَّفْسِيرِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّفْيَ الْمُسْتَفَادَ مِنْ لَفْظَةِ «وَلَا» يَتَوَجَّهُ إِلَى الْقَيْدِ أَعْنَى الدَّخُولِ فِي حِيزِ النَّفْيِ، فَيُقِيدُ وَجُودَ النَّفْيِ فِي الْكَلَامِ مَعَ تَقْدِيمِ «كُلِّ» عَلَيْهِ، فَلَا يَرَدُّ أَنَّ انْتِفَاءَ دَخُولِ «كُلِّ» فِي حِيزِ النَّفْيِ قَدْ يَكُونُ بَاتْنَاءً النَّفْيِ فِي الْكَلَامِ أَصْلًا، فَلَا يَصِحُّ حِينَئِذٍ بَقَاءُ قَوْلِهِ الْآتِي: «عَمَّ النَّفْيِ» عَلَى إِطْلَاقِهِ. (كَذَا فِي الدَّسُوقِيِّ وَالتَّجْرِيدِ)

(٢) قوله: وَلَمْ تَقَعْ إِنْ: قِيدَ بِهِ؛ لِيَخْرُجَ «كُلُّ الدَّرَاهِمِ لَمْ أَخْذْ»؛ فَإِنَّمَا -أَيُّ كُلِّ- مُقَدِّمَةٌ عَلَى النَّفْيِ، لَكِنَّمَا مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمُنْفِي، وَلَوْ زَادَ هُنَا «وَرْتَبَةً» بَعْدَ قَوْلِهِ: «لَفْظًا» لَاسْتَفْنَى عَنْ قَوْلِهِ: «وَلَمْ تَقَعْ إِنْ» تَأْمَلْ. (تَجْرِيدٌ)

(٣) قوله: كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَفْظُ الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «مُسْلِمٍ»: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ. فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: أَقْصُرْتُ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ». فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ؟». فَقَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَاتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ التَّسْلِيمِ.

(٤) قوله: اسْمِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: [أَيُّ لِقْبِهِ، وَاسْمِهِ خِرْبَاقٍ، وَقِيلَ: عَرَبِيَّاسٌ].

(٥) قوله: بِالرَّفْعِ: أَيُّ لَا بِالنَّصْبِ بَجْعَلٍ «أَقْصُرْتُ» كَمَا أَكْرَمْتُ؛ فَاعْلَهُ ضَمِيرُ النَّبِيِّ ﷺ. (قِي)

(٦) قوله: فَاعِلٌ: هَذَا عَلَى رِوَايَةِ «أَقْصُرْتُ» بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَرَوَى أَيْضًا بِضَمِّ الْقَافِ وَكَسْرِ الصَّادِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَعَلَيْهِ «فَالصَّلَاةُ» نَائِبٌ فَاعِلٌ. (تَجْرِيدٌ)

(٧) قوله: بِوَجْهَيْنِ: أَيُّ كَوْنِ الْمُرَادِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» نَفْيِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَصْرِ وَالنِّسْيَانِ ثَابِتٌ بِوَجْهَيْنِ، وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ: «لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ»، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي نَفْيِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ.

(٨) قوله: بِنَفْيِهِمَا جَمِيعًا: [وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ ﷺ تَعْيِينَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، فَلَزِمَ أَنَّ مُرَادَهُ نَفْيَ كُلِّ مِمَّا].

(٩) قوله: لَا بِنَفْيِ الْجَمْعِ إِنْ: حَاصِلُهُ: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمُرُو؟ فَإِنَّهُ يَجِبُ بِتَعْيِينِ أَحَدِهِمَا بِأَنْ يُقَالَ: «قَامَ عَمُرُو»، أَوْ بِنَفْيِ كُلِّ مِمَّا يُقَالَ: «لَمْ يَقُمْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا»، وَلَا يَجِبُ بِنَفْيِ الْجَمْعِ بِأَنْ يُقَالَ: «لَمْ يَقُومَا مَعًا بِلِ الْقَائِمِ أَحَدُهُمَا»؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَوَابَ لَا يَقِيدُ السَّائِلَ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَائِمٌ وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنَهُ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ النَّبِيِّ ﷺ: لَمْ يَقْعَا جَمِيعًا أَيْ بِلِ الْوَاقِعِ أَحَدُهُمَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ جَوَابًا. بَقِيَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ جَوَابَ «أَمْ» بِالْإِثْبَاتِ الْأَمْرَيْنِ أَيْضًا، لَكِن لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّارِحُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَتَّاتٍ فِي الْحَدِيثِ، فَاقْتَصَرَ عَلَى الْإِحْتِمَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ. (مِنْ الدَّسُوقِيِّ وَغَيْرِهِ)

(١٠) قوله: يَرْفَعُ كُلَّهُ: أَيُّ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ جُمْلَةً «لَمْ أَصْنَعْ»، وَالرَّابِطُ مُحذُوفٌ. (دَّسُوقِي)

(١١) قوله: مِنَ الذُّنُوبِ: قَالَ عَبْدُ الْحَكِيمِ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النِّكَرَةَ أَعْنَى «ذَنْبًا» لِلْعَمُومِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْإِثْبَاتِ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ. وَقَالَ الْجَلِيلِي: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الذَّنْبِ هُنَا: الذُّنُوبُ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ. (تَجْرِيدٌ وَغَيْرُهُ)

(١٢) قوله: عَدَلَ عَنِ النَّصْبِ: [لِأَنَّ النَّصْبَ إِنَّمَا يَقِيدُ سَلْبَ الْعَمُومِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَقْصُودِ].

(١٣) قوله: وَسِيَّجِيءُ بَيَانُهُ: فَإِنْ قُلْتُ: هَلَا أَتَى بِالنِّكَاتِ هُنَا وَأَحَالَ فِيمَا يَأْتِي عَلَى مَا هُنَا؛ لِيَكُونَ إِحَالَةً عَلَى مَعْلُومٍ بِخِلَافِ مَا سَلَكَهُ؛ فَإِنَّهُ إِحَالَةٌ عَلَى غَيْرِ مَعْلُومٍ؟ فَاجْأَبْ مَا نَقَلَ عَنْ «الْأَطُولِ»: أَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ التَّأْخِيرَ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَيْسَ مِنْ مَقْصُودَاتِ أَحْوَالِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِهَا وَلَوَازِمِهَا، وَمُقْتَضَى الْحَالِ إِنَّمَا هُوَ التَّقْلِيمُ لِلْمُسْنَدِ، فَيَلْزِمُ مِنْهُ تَأْخِيرُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ. (دَّسُوقِي بِزِيَادَةٍ)

(١٤) قوله: الَّذِي ذَكَرَ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ إِفْرَادَ اسْمِ الْإِشَارَةِ مَعَ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى إِلَيْهِ مُتَعَدِّدٌ لِنِ تَأْوِيلِهِ بِالْمَذْكُورِ. (تَجْرِيدٌ)

(١٥) قوله: لِاقْتِضَاءِ الْحَالِ إِيَّاهُ: أَيُّ لِقَاتِضَاءِ بَاطِنِ الْحَالِ إِيَّاهُ؛ لِعَرُوضِ اعْتِبَارِ آخِرِ الْطَّرَفِ مِنَ الظَّاهِرِ. (دَّسُوقِي)

كقولهم^(١): «نعم رجلا زيد» مكان «نعم الرجل»؛ فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام: هو الإظهار دون الإضمار؛ لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه^(٢)، وهذا الضمير عائد إلى متعلل معهود^(٣) في الذهن، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعلل^(٤). وإنما يكون هذا من وضع المضمّر موضع المظهر في أحد القولين^(٥)، أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف^(٦)، وأما من يجعله مبتدأ، و«نعم رجلا» خبره، فيحتمل^(٧) عنده أن يكون^(٨) الضمير عائدا إلى المخصوص وهو مقدم تقديرا، ويكون^(٩) التزام أفراد الضمير - حيث لم يقل: نعماً ونعموا - من خواص هذا الباب؛ لكونه من^(١٠) الأفعال الجامدة.

وقولهم: «هو أو هي زيد عالم» مكان الشأن أو القصة^(١١)، فالإضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر؛ لعدم التقدم^(١٢). واعلم^(١٣) أن الاستعمال على أن^(١٤) ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة^(١٥)، نحو: «هي هند مليحة»، فقوله: «هي زيد عالم» مجرد قياس^(١٦).

ثم علل وضع المضمّر موضع المظهر في البابين بقوله: ليمكن ما يعقبه^(١٧) أي يعقب ذلك الضمير، أي يجيء على عقبه في ذهن

(الدسوقي)

(٩) قوله: ويكون إلخ: جواب عما يقال: إذا كانت الضمير عائدا إلى المخصوص فيلزم

تثنية الضمير وجمعه إذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا، مع أنه ليس كذلك. (قي)

(١٠) قوله: لكونه من إلخ: أي لمشاجته للاسم الجامد في عدم التصرف. ويرد على هذا:

أن ليس من الأفعال الجامدة، مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها مرجعه. (من

المطول والتجريد)

(١١) قوله: مكان الشأن أو القصة: يشير إلى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار

القصة. فإن قيل: كيف يصح «هو زيد عالم» مثلا، مع أنه لا رابط في الجملة الواقعة

خبرا؟

قلت: الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لا تحتاج لرابط؛ لأن الجملة المفسرة

لضمير الشأن عين المبتدأ فهي في حكم المفرد فلا يحتاج لرابط، فمعنى «هو زيد عالم»:

أن الشأن والحديث أن زيدا عالم، فالخير - أي زيد عالم - عين المبتدأ أي الشأن

والحديث، وكذا لا يحتاج الرابط في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو: «قولي: زيد منطلق».

(دسوقي بتصريف ما)

(١٢) قوله: لعدم التقدم: [فإيراده ضميرا مخالفا للظاهر إلا أن الحال تقتضيه لنكته.]

(١٣) قوله: واعلم إلخ: قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف «وقولهم: هو أو

هي زيد عالم»؛ فإنه يقتضي صحة استعمال «هي زيد عالم». (من الدسوقي)

(١٤) قوله: على أن إلخ: فيه إشارة إلى أن ضمير الشأن والقصة واحد في المعنى. وإنما

اصطلحوا على أن الجملة المفسرة للضمير إذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شبيها

بالفضلة، فإن الضمير يؤنث ويقال له: «ضمير القصة»، وإلا ذكر ويقال له: «ضمير

الشأن». (دسوقي)

(١٥) قوله: غير فضلة إلخ: أي ولا شبيها بالفضلة. فمثال الفضلة نحو: «إنما بنيت

غرفة»، ومثال شبيهة الفضلة نحو: «إنما كان القرآن معجزة»؛ لأن «المعجزة» في المثال وإن

لم يكن في الأصل فضلة، لكنه منصوب كالفضلات، فلا يؤنث الضمير في المثالين، بل

يقال فيها: «إنه». وإنما اشترط كونه المؤنث غير فضلة وشبيها بها؛ لأن الضمير مقصود

لهم فلا تراعى مطابقتها للفضلات. (من دسوقي وتجريد)

(١٦) قوله: مجرد قياس: أي قياس على قولهم: «هي هند مليحة» بجامع عود الضمير في

كل إلى القصة مجرد عن السماع والاستعمال، وحينئذ فلا يصح قول المصنف: «وقولهم:

هو أو هي زيد عالم» المفهوم منه أن ذلك مسموع. (من دسوقي)

(١٧) قوله: ليمكن ما يعقبه إلخ: إن قلت: هذا التمكن الحاصل في ضمير الشأن يحصل =

(١) قوله: كقولهم: أي قول العرب ابتداء من غير جري ذكر المسند إليه لفظا أو تقديرا.

(تجريد)

(٢) قوله: وعدم قرينة تدل عليه: فيه إشارة إلى أن الموجب للإضمار أحد الأمرين: إما

تقدم المرجع أو قرينة تدل عليه، فإذا فقدنا كان مقتضى الظاهر الإتيان بالاسم الظاهر

لا بالضمير. فمقام «نعم الرجل» مقام إظهار؛ لعدم وجود الأمرين اللذين يقتضيان

الإضمار. فإذا قلت: «نعم رجلا زيد» بإضمار المسند إليه كان الكلام مخرجا على

خلاف مقتضى الظاهر؛ لعروض اعتبار آخر أُلطف من ذلك الظاهر، وهو حصول

الإجماع، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح والذم العامين، أي من غير تعيين

الحصلة. (دسوقي)

(٣) قوله: إلى متعلل معهود: أي إلى شيء معقول في الذهن مبهم، بأن يكون رجلا أو

أكثر، فإذا أتى برجل مثلا الذي هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعلل دون

شخصه. فما زال الإجماع حاصلًا في الجملة، فإذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين

شخصه. وإنما اعتبر في ذلك المتعلل كونه مبهما؛ لأجل أن يحصل الإجماع، ثم التفسير

المناسب لوضع هذا الباب أعني باب نعم. (من دسوقي)

(٤) قوله: ليعلم جنس المتعلل: أي فقط دون شخصه؛ ليحصل الإجماع ثم التعيين الحاصل

المخصوص، بخلاف المعرفة؛ فإن بما يعلم شخص المتعلل كما يعلم جنسه فيفوت الإجماع

ثم التعيين الذي كان مقصودا في باب نعم. (من تجريد)

(٥) قوله: في أحد القولين: أي المشهورين، فلا ينافي أن هناك قولًا آخر، وهو جعل

المخصوص مبتدأ وخبره محذوف. (الدسوقي)

(٦) قوله: خبر مبتدأ محذوف: لأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر السؤال عنه بـ «من

هذا؟»، فأجيب بقوله: «هو زيد». (تجريد)

(٧) قوله: فيحتمل إلخ: ويحتمل أن يكون الضمير في «نعم» راجعا إلى المتعلل الذهني مثل

القول السابق، لا إلى «زيد» المبتدأ، وعليه فيكون من هذا الباب، كذا قيل، وفيه نظر؛ إذ

هو على هذا الاحتمال إنما يكون من باب وضع المضمير المبهم موضع المضمير المعين،

لا من وضع المضمير موضع المظهر، فلا يكون كونه من هذا الباب على هذا الاحتمال

صحيحا أيضا. (من الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: أن يكون إلخ: فإن قلت: على هذا الاحتمال أين الرابط الذي يربط الجملة

الواقعة خبرا بالمبتدأ؟ قلت: الرابط العموم الذي في الضمير الشامل للمبتدأ، كما في صورة

الفاعل المظهر، فكأنه قيل: «زيد نعم هو»، أي مطلق شيء الذي زيد من جملة، «فزيد»

ذكر مرتين أولا بخصوصه وثانيا من حيث دخوله في جملة مرجع الضمير. (كذا في

السامع؛ لأنه أي السامع إذا لم يفهم منه أي من الضمير معنى انتظره أي انتظر السامع ما يعقب الضمير؛ ليفهم منه معنى، فيتمكّن بعد وروده فضل تمكّن؛ لأنّ المحصول بعد الطلب أعزّ من المناسق^(٧) بلا تعب، ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب «نعم»؛ لأنّ السامع^(٨) ما لم يسمع المفسّر لم يعلم^(٩) أنّ فيه ضميراً، فلا يتحقّق^(١٠) فيه الشوق والانتظار.

وقد يعكس وضع المضمّر موضع المظهر، أي يوضع المظهر موضع المضمّر، فإن كان المظهر الذي وضع موضع المضمّر اسم إشارة، فلكمال العناية^(١١) بتمييزه، أي تمييز المسند إليه؛ لاختصاصه^(١٢) بحكم بديع، كقوله^(١٣): شعر: كم عاقل عاقل هو وصف «عاقل»^(١٤) الأول بمعنى: كامل العقل متناه فيه أعبّ أي أعيتته وأعجزته، أو أعيت عليه وصعبت مذاهبه أي طرق معاشه، وجاهل جاهل^(١٥) تلقاه مرزوقاً: هذا^(١٦) الذي ترك الأوهام حائرة، وصيّّر العالم النحرير أي المتقن، من «نحر الأمور علماً»^(١٧): أتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع^(١٨) العدل الحكيم. فقوله: «هذا» إشارة إلى حكم سابق غير محسوس، وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، فكان القياس فيه الإضمار^(١٩)، فعدل إلى اسم الإشارة؛ لكمال العناية بتمييزه؛ ليري السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب - وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا -، فالحكم البديع^(٢٠) هو الذي أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة، أو التهكم عطف على «كمال العناية»^(٢١) بالسامع.

(٧) قوله: فلكمال العناية: أي فلأجل إفادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس. (دسوقي)

(٨) قوله: لاختصاصه: أي إنما يعنى المتكلم اعتناء كاملا بتخصيصه وتمييزه؛ لاختصاصه، أي لكون مدلوله مختصا بحكم أي بأمر محكوم به عليه بديع. (من دسوقي)

(٩) قوله: كقوله: أي قول أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي -بفتح الواو- وراوند قرية، والأكثر على أنه كان زنديقا. وقيل: إنه كان من الأولياء، وقبل البيت المذكور: سبحان من وضع الأشياء موضعها وفرق العز والإذلال تفريقا والله أعلم. (كذا في الدسوقي وغيرها)

(١٠) قوله: هو وصف عاقل إلخ: [أي ليس بتأكيد لفظي، كما يوهم.]

(١١) قوله: وجاهل جاهل: [أي وكما جاهل كامل الجهل.]

(١٢) قوله: هذا: أي الحكم السابق، وهو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا.

(١٣) قوله: من نحر الأمور علما: تمييز محول عن المفعول، والأصل: «نحر علم الأمور» أي أتقنه. وتفسير «النحر» ب«الإتقان». تفسير مجازي، علاقته المشابهة في إزالة ما به الضرر؛ فإن القتل والذبح الذي هو معنى النحر الحقيقي يزيل الدماء والرطوبات التي بالحيوان، والإتقان يزيل الشوك والشبهات. (بجرید)

(١٤) قوله: نافيا للصانع: قائلا: لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك. (مطلول)

(١٥) قوله: فكان القياس فيه الإضمار: بأن يقال: «هما» مثلا بدل «هذا»، وإنما كان القياس الإضمار؛ لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس، والإشارة يكون حقيقة في المحسوس. (قي)

(١٦) قوله: فالحكم البديع إلخ: أشار بذلك لرد ما قال بعضهم: إن الحكم البديع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع: أنه عبارة عنه، ومعنى كون هذا الحكم بديعا: أنه ضد ما كان ينبغي، ولا يخفى ما فيه من التعسف؛ لأنه يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه، فالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة والحكم البديع المختص به، فالمسند إليه هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، والحكم البديع المختص به أي الثابت له: جعل الأوهام حائرة والعالم زنديقا. (من دسوقي وغيره)

(١٧) قوله: عطف على كمال العناية: كان الظاهر أن يكون قوله: «أو التهكم» معطوفا =

= يقولك: «الشان زيد عالم» أيضا من غير التزام بخلاف الظاهر، فلا يختص الإضمار بالشوق. قلت: هذا ممنوع؛ إذ السامع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله، ولو إجمالا، بخلاف الضمير الغائب؛ فإنه لا يفهم منه إلا أن له مرجعا في ذهن المتكلم، وأما إن ذلك المرجع ما هو فلا يفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع، فلم يشتد الإبهام في الاسم المظهر مثل الضمير، فلا يتحقق فيه الشوق. (من دسوقي)

(١) قوله: أعز من المناسق: وجه الأعزية أن فيه أمرين: لذة العلم، ودفع ألم الشوق، بخلاف المناسق بلا تعب؛ فإن فيه الأول فقط، ولا يخفى أن اللذة المشتمة على دفع الألم أعلى من اللذة الموجودة بدونه. (بجرید)

(٢) قوله: أن هذا: [أي ما ذكر من أن السامع إذا لم يفهم منه معنى انتظره.]

(٣) قوله: هذا لا يحسن في باب نعم: أي التعليل الذي ذكره الماتن لوضع المضمّر موضع المظهر لا يحسن في «باب نعم»؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسر لا يعلم بمجرد سماع «نعم» أن فيه ضميرا، فلا يتشوق ولا ينتظر لمرجعه، فالتعليل المذكور إنما يحسن في ضمير الشأن فقط، لكن لا مطلقا، بل إذا كان ضمير الشأن بارزا مثل: «هو زيد عالم»، أما إذا كان مستترا نحو: «كان زيد قائم»، فحال كحال «باب نعم» في عدم التشوق والانتظار، فلا يحسن التعليل فيه أيضا، تأمل. (من المطول والدسوقي)

(٤) قوله: لأن السامع إلخ: لا يخفى أنه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل؛ لأنه لا بدّ لكل فعل من فاعل، لكنهم لم يعتدوا بهذا الانتظار؛ لعدم تمامه من حيث إن النفس تعلم أنه لا بد من مجيئه، والانتظار التام إنما يتحقق إذا وجد محل ما ينتظر ولم يجئ، كما في ضمير الشأن؛ فإن حق الضمير أن يتقدم مرجعه ولو تقديرا، فإذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار حينئذ. (بجرید)

(٥) قوله: لم يعلم إلخ: اعترض عليه الفاضل اللاهوري والفاضل الجليبي: بأنه يجوز أن يكون مراد المصنف من التمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر؛ لجواز علمه بقرينة أخرى، فيتحقق الشوق والانتظار، ولعله لذلك لم يقل الشارح: «لا يصح في باب نعم».

(٦) قوله: فلا يتحقق إلخ: [فلا يكون تعليل وضع المضمّر موضع المظهر في باب «نعم» بما ذكره سيدنا.]

كما إذا كان^(١) السامع فاقد البصر، أو لا يكون^(٢) ثمه مشار إليه أصلا، أو النداء^(٣) على كمال بلاذته أي بلاذة السامع بأنه لا يدرك غير

أي المشار إليه المحسوس أصلا

المحسوس أو على كمال فطانتته^(٤)، بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس، أو ادعاء^(٥) كمال ظهوره أي ظهور المسند إليه، وعليه أي

أي السامع

وعلى وضع اسم الإشارة موضع المضمرة؛ لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب أي غير باب المسند إليه، شعر: تعالت^(٦) أي

مبتدا مؤخر

حال من «تعالت»

أظهرت العلة^(٧) والمرض كي أشجى^(٨) أي أحزن من شجي - بالكسر -: صار حزينا، لا من «شجي بالعظم» - بالفتح - بمعنى:

بصفة المعروف

لأنه غير مناسب

أي الغفل

نشب في حلقة، وما بك علة :: تريدن قتلي، قد ظفرت بذلك^(٩) أي بقتلي، كان مقتضى الظاهر أن يقول: «به»؛ لأنه ليس بمحسوس،

أي وقف العظم في حلقة الواو حالية أي في الواقع أي بإظهار العلة

والإشارة تكون

دون «بذلك»

في المحسوس

فعدل إلى «ذلك»؛ إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس.

أي ظهورا كاملا كالمحسوس، مع أن القتل من المعاني

أي إلى لفظ «ذلك»

وإن كان المظهر الذي وضع موضع المضمرة غيره أي غير اسم الإشارة، فلزيادة التمكن^(١٠)، أي جعل المسند إليه متمكنا عند

بأن كان علما أو مرفقا بالإضافة أو به

السامع نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(الإخلاص: ١، ٢) ^{تفسير لما قبله} ^{أي الذي يصمد إليه ويقصد في الحوائج - من «صمد إليه» إذا قصد - ولم يقل:}

«هو الصمد»^(١١)؛ لزيادة التمكن^(١٢). ونظيره^(١٣) أي نظير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^{الله الصمد} ^{في وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة}

مبتدا

مدحا له وتعريضا بغيره، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: «وهي ظاهرة عند فلان»؛ لتقدم المرجع، لكن عدل عن مقتضى الظاهر؛ للتنبيه على كمال فطانة ذلك السامع. (من الدسوقي)

(٥) قوله: أو ادعاء إلخ: أي يوضع اسم الإشارة مكان المضمرة؛ لادعاء كمال ظهور المسند إليه عند المتكلم، حتى كأنه محسوس بالبصر، ولو لم يكن ظاهرا في نفسه، كقول القائل عند الجدال وتقرير مسألة أنكرها الخصم: «هذه ظاهرة أو مسلمة»، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: «وهي ظاهرة»، لكنه عدل إلى اسم الإشارة؛ ادعاء لكامل ظهوره. (دسوقي)

(٦) قوله: تعالت إلخ: [هو قول عبد الله بن دينة، مصغرا على وزن «عربة»].

(٧) قوله: أي أظهرت العلة: لأن «التفاعل» يستعمل في إظهار ما لم يكن ك«تعارض» أو أظهر العرج ولم يكن به عرج. (دسوقي)

(٨) قوله: أشجى: أي أحزن من شجي يشجى على حد «علم يعلم»، وأما شجا يشجو فهو متعد، يقال: «شجاني هذا الأمر» أي أحزني. (مطول)

(٩) قوله: قد ظفرت بذلك: [استئناف وجواب لما يقال: «هل ظفرت بذلك المراد؟»]

(١٠) قوله: فلزيادة التمكن: ووجه إفادة الظاهر التمكن دون المضمرة: أن المضمرة لا يخلو عن إبهام في الدلالة، بخلاف المظهر لا سيما ما يقطع الاشتراك من أصله، كالعلم، فإذا ألقى للسامع ما لا إبهام فيه تمكن من ذهنه. (من دسوقي)

(١١) قوله: الله الصمد: لم يورد العاطفة بين الجملتين؛ لكمال الازدواج بينهما؛ فإن الثانية كالتمتة للأولى، وتعريف «الصمد» مع تنكير «أحد»؛ لعلمهم بصمديته تعالى، بخلاف أحديته. (جليلي)

(١٢) قوله: ولم يقل هو الصمد: أي مع أنه مقتضى الظاهر؛ لتقدم المرجع. (دسوقي)

(١٣) قوله: لزيادة التمكن: أي لأنه لو قال: «هو الصمد» لكان فيه استحضار للذات بالضمير، لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر؛ لأن في الضمير إبهاما ما، بخلاف المظهر؛ فإنه أدل على التمكن، لا سيما إذا كان علما؛ لأنه قاطع للاشتراك من أصله. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: ونظيره: مبتدا، وقوله: «بالحق» خبر، وقوله: «من غيره» حال منه، أي حال

كون تلك الآية من غيره، وهي حال مؤكدة؛ إذ كونه من غيره معلوم من كونه نظيرا. (دسوقي)

= على «الاختصاص»، ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية - كما صرح في «المفتاح» - إلا أنه لما كان يورد عليه أن قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتميز، بل يقتضي اسم الإشارة، سواء قصد به كمال العناية بتميز أم لا: جعله الشارح عطفًا على «كمال العناية» دون «الاختصاص»، حتى لا يرد السؤال المذكور. (من جلبي على المطول)

(١) قوله: كما إذا كان إلخ: كما لو قال لك الأعمى: «من ضربني؟» فقلت له: «هذا ضربك»، فكان مقتضى الظاهر أن يقال له: «هو زيد»؛ لتقدم المرجع في السؤال، لكنه عدل عن مقتضى الظاهر، وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهكم والاستهزاء به، حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فنزلته منزلة البصير فحكمها به. (دسوقي)

(٢) قوله: أو لا يكون إلخ: وهذا مقابل لمخدوف، والأصل سواء كان ثمه مشار إليه محسوس أو لم يكن ثمه مشار إليه أصلا أي محسوس، فالنفي المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقا، كما إذا قال لك الأعمى: «من ضربني؟» فقلت: «هذا ضربك» مشيرا للخلاء مثلا استهزاء به مكان «هو زيد»؛ لتقدم المرجع في السؤال. وقرر بعض الأشياخ أن قوله: «أو لا يكون» مقابل لقوله: «فاقد البصر»، أي أو لم يكن فاقدا البصر، لكن لم يكن ثمه مشار إليه أصلا - أي محسوس - كما إذا قال لك البصير: «من ضربني؟» فقلت: «هذا ضربك» مشيرا لأمر عديم كالخلاء. وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام إضمار؛ لتقدم المرجع في السؤال. وبهذا اندفع ما يقال: إذا لم يكن ثمه مشار إليه أصلا، لم يكن هناك مرجع للضمير، فلا يكون المقام للضمير؛ لتوقفه على المرجع، فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمرة. (من دسوقي)

(٣) قوله: أو النداء إلخ: عطف على «التهكم» أي يوضع اسم الإشارة موضع المضمرة؛ لأجل التنبيه على بلاذة السامع. فإذا قال قائل: «من عالم البلد؟» مثلا فقل له: «ذلك زيد»، كان ذلك القول مكان «هو زيد»؛ لأن المحل للضمير؛ لتقدم المرجع، فإلتئان باسم الإشارة خلاف مقتضى الظاهر وعدل إليه إيماء إلى كمال بلاذة ذلك السامع بأنه لا يدرك إلا المحسوس. (من دسوقي)

(٤) قوله: أو على كمال فطانتته: حاصله: أن المتكلم يستعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في المعنى الغامض الخفي؛ إيماء إلى أن السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات، وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة: «وهذه عند فلان ظاهرة»

التمكن، من غيره أي غير باب المسند إليه: ﴿وَبِالْحَقِّ﴾^(١) أي بالحكمة^(٢) المقتضية للإنزال ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ أي القرآن ﴿وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ حيث^(٣) حال من الخبر (الإسراء: ١٠٥)

لم يقل: «وبه نزل»، أو إدخال الرُّوع عطف على «زيادة التمكن» في ضمير السامع وتربية المهابة، وهذا كالتأكيد^(٤) لإدخال الرُّوع، أو الخوف، وزناً ومعنى أي فته العظمة

تقوية داعي المأمور^(٥)، ومثاله أي مثال التقوية وإدخال الرُّوع مع التربية قول الخلفاء: «أمير المؤمنين يأمر بكذا»^(٦) مكان «أنا من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله

أمرك»، وعليه أي على وضع المظهر موضع المضمير لتقوية داعي المأمور من غيره أي من غير باب المسند إليه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ حيث لم يقل: «علي»؛ لما في لفظ «الله»^(٧) من تقوية الداعي إلى التوكل عليه؛ لدلالته على ذات موصوفة بصفات كاملة من أي الذي هو مقتضى الظاهر؛ لأن المقام للتكلم دون إدخال الرُّوع أي بعد للشذوذة بوضوح رأي

القدرة وغيرها، أو الاستعطف^(٨) أي طلب العطف والرحمة كقوله: شعر: أي مع أن المقام يقتضيه؛ لأنه للتكلم عطف تفسير

إلهي عبدك العاصي أتاك مقرأ بالذنوب وقد دعاك أي أتى باب توبتك أي من فاعل «أتاك» أي سالك

لم يقل: «أنا العاصي»؛ لما في لفظ «عبدك» من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة.

قال السكاكي: هذا أعني نقل^(٩) الكلام من الحكاية^(١٠) إلى الغيبة غير مختص^(١١) بالمسند إليه ولا النقل مطلقا^(١٢) بهذا القدر أي بأن الاستفادة من الاسم الظاهر

يكون من الحكاية إلى الغيبة، ولا يخلو^(١٣) العبارة عن تسامح، بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا أي سواء كان^(١٤) في المسند تفسير لهذا القدر

إليه أو غيره، وسواء كان كل منها وارداً في الكلام^(١٥) أو كان مقتضى الظاهر إيرادَه ينقل إلى الآخر. كما في الأمثلة التي مضت من التكلم والخطاب وغيره

قوله تعالى: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، وقوله: «إلهي عبدك العاصي أتاك» مثالا لوضع الظاهر موضع المضمير؛ فإنه يتضمن نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة. فما قيل: إنه لا فائدة في قوله: «غير مختص بالمسند إليه» لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي؛ لأنه علم ذلك من قوله: «وعليه من غيره» ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾، ليس بشيء؛ لأن المفهوم صريحا ما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر، لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة، وإن كان ذلك مفهوما منه ضمنا؛ لأن التصريح بما علم ضمنا لا يكون تكرارا. (عبد الحكيم وتجريد)

(١١) قوله: من الحكاية: [أي المتكلم؛ لأنه يحكي عن نفسه].

(١٢) قوله: غير مختص إلخ: أي بل تارة يكون في المسند إليه، كما مر في قوله: «إلهي عبدك»، وفي قوله: «أمير المؤمنين يأمر بكذا» مكان «أنا العاصي» و«أنا أمرك». وتارة يكون ذلك النقل في غير المسند إليه، كما مر في قوله: «فتوكل على الله» مكان «فتوكل علي».

وهذا كله من الالتفات عند السكاكي. (من دسوقي رحمه الله)

(١٣) قوله: ولا النقل مطلقا إلخ: [أي عن التقييد بكونه من الحكاية إلى الغيبة]. اعلم أن عبارة المتن كان «ولا بهذا القدر»، فيدل ظاهره على أن المعنى: وليس النقل من الحكاية إلى الغيبة مختصا بأن يكون من الحكاية إلى الغيبة، ولا يخفى فساده؛ لاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه. هذا حاصل التسامح الذي في عبارة المتن.

وحاصل التوضيح الذي أشار إليه الشارح بقوله: «ولا النقل مطلقا»: أنا نجد النقل الأول عن قيده -أي أن النقل حال كونه مطلقا عن التقييد بكونه من التكلم إلى الغيبة- غير مختص بهذا القدر -أعني النقل من التكلم إلى الغيبة- بل يكون النقل في غيره ككونه من الخطاب إلى التكلم أو الغيبة، أو من الغيبة إلى التكلم أو الخطاب، أو من التكلم إلى الخطاب. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: ولا يخلو إلخ: أي لا يخلو عبارة المتن بقطع النظر عن إصلاح الشارح عن تسامح، وأما بعده فلا، كما مر.

(١٥) قوله: سواء كان إلخ: لا يفكر عن تفسير الإطلاق بما ذكره قوله بعد: «عند علماء المعاني»؛ لأنه من جملة مقول السكاكي بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني. (الدسوقي)

(١٦) قوله: واردا في الكلام: [بأن عبر به أولاً، كما في الأمثلة الآتية].

(١) قوله: وبالحق: كون هذا المثال من قبيل وضع المظهر موضع المضمير إذا فسر الحق الثاني بما فسر به الأول منسوب -كما يدل عليه قاعدة إعادة المعرفة معرفا- وأما إذا فسر الحق الثاني بالأوامر والنواهي -على ما قيل- فلا يكون مما نحن فيه؛ لأن كلا من الحقين له حيثنذ معنى على حدة، كذا في شرحه ل«المفتاح». وتقدم الجار والمجرور في موضعين -أعني: «بالحق» -يفيد الحصر. (جليبي على المطول)

(٢) قوله: بالحكمة إلخ: هي اشتماله على صلاح المعاش والمعاد. وسماها حقا؛ لأنها حق بات في الواقع.

(٣) قوله: حيث إلخ: مع أنه مقتضى الظاهر؛ لتقدم المرجع. (دسوقي)

(٤) قوله: وهذا كالتأكيد: لأن خشية لحوق الضرر من شيء يلزمها إجلاله وتعظيمه في القلب، فهو من عطف اللازم، وهو بمنزلة التأكيد؛ لأنه يدل على الملزوم، ولذا قال الشارح: «كالتأكيد». (من دسوقي)

(٥) قوله: أو تقوية داعي للمأمور: [ولم يرد من الداعي حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام]. قال في «المطول»: أي ما يكون داعيا لمن أمرته بشيء إلى الامتثال والإتيان به، فيكون إضافة «الداعي» للمأمور من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ففي المثال الآتي ذات الخليفة تكون مقتضية للداعي المذكور، والتعبير عنها ب«أمير المؤمنين» الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور لو خالف تقوي ذلك الداعي. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٦) قوله: أمير المؤمنين يأمر بكذا: فإسناد الأمر إلى لفظ «أمير المؤمنين» دون المضمير الذي هو «أنا» موجب لدخول الخوف في قلب السامع؛ لدلالة لفظ «أمير المؤمنين» على القهر والسلطان، وأنه يهلك العاصي وموجب لازدياد المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته، وموجب لتقوية داعي المأمور، بخلاف «أنا أمرك»؛ فإنه لا يدل على ذلك. (من دسوقي)

(٧) قوله: لما في لفظ الله إلخ: [بخلاف ضمير المتكلم؛ فإنه لا يدل على ذلك].

(٨) قوله: الاستعطف: [أي وضع المظهر موضع المضمير للاستعطف].

(٩) قوله: لم يقل أنا العاصي: أي أنا العاصي أتيتك، على أن يكون «العاصي» بدلا، أي من ضمير المتكلم. (مطول)

(١٠) قوله: أعني نقل إلخ: فسر السكاكي اسم الإشارة بهذا التفسير، وأفاد بهذا التفسير أن الإشارة ليس إلى وضع المظهر موضع المضمير، بل الإشارة لما يفهم ضمنا من إيراد

فيصير الأقسام^(١) ستة^(٢) حاصلة من^(٣) ضرب الثلاثة في الاثنين. ولفظ «مطلقاً» ليس في عبارة السكاكي، لكنه مراده بحسب ما علم^(٤) من مذهبه في الالتفات وبالنظر إلى الأمثلة^(٥).

ويسمى هذا النقل^(٦) عند علماء المعاني^(٧) التفاتاً مأخوذاً من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله وبالعكس كقوله: أي قول امرئ القيس: ع: تطاول ليلك خطاب لنفسه التفاتاً، ومقتضى الظاهر: ليلي بالأثم - بفتح الهمزة وضم الميم - اسم موضع. أي مرثية أبيه أي لذاته على جهة الالتفات لأن المقام مقام تكلم أي منفواً (الواو بمعنى أو) ويرى بكسرهما. (مطول)

والمشهور^(٨) أن الالتفات: هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة أي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه أي عن ذلك المعنى^(٩) بآخر أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر^(١٠) ويزيد السامع ولا بد من هذا القيد^(١١)؛ ليخرج^(١٢) مثل قولنا: «أنا زيد وأنت عمرو»، وع:

نحن اللذون^(١٣) صبحوا الصباحا

على لغة طي

وقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ و﴿أَهْدِنَا﴾ و﴿أَنْعَمْتَ﴾؛ فإن الالتفات^(١٤) إنما هو في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والباقي جار على أسلوبه. ومن رَعِمَ أَنْ فِي مِثْل: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(١٥) أي ومثل قوله تعالى (الفاصلة: ٥) أي (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) و﴿أَقْبِلْنَا﴾ و﴿أَنْفَعْتَ﴾ (الفاصلة: ٥)

(البقرة: ١٠٤)

الذي هو مقام الخطاب، لكنه مخالف لظاهر الكلام؛ لأنه عبر عنه أولاً بالغيبة في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ أن جاءه الأعشى^(١٦) (عبس: ٢٠١) على خلاف مقتضى ظاهر المقام؛ لأن مقتضاه الخطاب في الموضوعين، فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالأصالة التفات؛ لأنه مخالف لظاهر السوق، وذلك ظاهر. والسُر في العدول عن الخطاب إلى الغيبة أولاً: تعظيم النبي ﷺ؛ لما فيه من التلطف في مقام العتاب بالعدول عن المواجهة في الخطاب. (الدسوقي)

(١٠) قوله: ولا بد من هذا القيد: وهو قوله: «بشرط أن يكون إلخ». وإنما تركه المصنف لفهمه من المقام؛ لأن كلامه في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. (دسوقي)

(١١) قوله: ليخرج إلخ: فإنه وإن كان يصدق على كل من المثالين أنه قد عبر فيه عن معنى - وهو الذات بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الأول والخطاب في الثاني - إلا أن التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ويزيد السامع؛ لأن المتكلم إذا قال: «أنا» أو «أنت» ترقب السامع أنه يأتي بعده باسم ظاهر خبراً عنه؛ لأن الإخبار عن الضمير إنما يكون باسم ظاهر. (الدسوقي)

(١٢) قوله: نحن اللذون: قال الجلي: الشعر للعقلي، آخره:

يوم النخيل غارة ملحاحا

والظاهر: أن «الصبحا» تصريح بجزء معنى «صبحوا» تأكيداً من «صبحه» إذا أناه صباحاً. ويجوز أن يراد الإتيان المطلق بقرينة «الصبحا»، فنصبه في الوجهين على الظرفية. ويحتمل أن يكون «الصبحا» مفعولاً مطلقاً ومفعول «صبحوا» محذوف أي صبحوهم. و«النخيل» - مصغراً - موضع بالشام. و«الغارة» اسم مصدر نصب على التعليل، أي لأجل الغارة. و«الملحاح» صيغة مبالغة في الإحاح، ك«المكثار». ففي هذا القول قد انتقل من ضمير المتكلم - وهو «نحن» - إلى الغيبة - وهو «اللذون» - إلا أنه يقتضيه الظاهر؛ لأن الإخبار بالظاهر وإن كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو الخطاب جاء على ظاهر ما يستعمل في الكلام، ولم يجر على خلاف ما يترقبه السامع، فلولا هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات. (من جليي وتجريد وغيره)

(١٣) قوله: فإن الالتفات إلخ: لأنه انتقل من التعبير عن معنى بالغيبة وهو ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاصلة: ٤) إلى الخطاب في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. وأما قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فليس فيه التفات؛ لأنه انتقال من الخطاب وهو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إلى خطاب آخر - وهو ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ - وكل واحد من قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، و﴿أَهْدِنَا﴾، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ إذا نظرت له مع قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (عبس: ٢٠١) يصدق عليه أنه انتقال من طريق إلى طريق آخر، لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر، بل جاء على مقتضى الظاهر؛ لأنه =

(١) قوله: ستة: وإن ضربت هذه الستة في الحالتين - وهما أن يكون قد أورد كل منهما في الكلام ثم عدل عنه، أو لم يورد، لكن كان مقتضى الظاهر إيراده - صارت اثني عشر قسماً، فإن ضربتها في المسند إليه وغيره صارت أربعة وعشرين. (دسوقي)

(٢) قوله: حاصلة من إلخ: أي من نقل كل واحد من الثلاثة إلى الآخرين، فالثلاثة: هي التكلم والخطاب والغيبة، والاثنان: ما بقي من الثلاثة بعد اعتبار أخذ واحد منهما منقولا إلى غيره. (قي)

(٣) قوله: بحسب ما علم إلخ: أي لأنه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند إليه، وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضاً. (تجريد)

(٤) قوله: وبالنظر إلى الأمثلة: لأنه - أي السكاكي - مثل بالمسند إليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا، فقوله: «بالنظر إلى الأمثلة» متعلق بـ «علم». وقيل: و«بالنظر» عطف على «بحسب» أي بحسب ما علم من مذهبه: أنه لا يشترط تقدم التعبير، وبالنظر إلى الأمثلة حيث مثل بالمسند إليه وغيره وما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه، فيكون الإطلاق مأخوذاً من مجموع الأمرين ما علم من مذهبه والأمثلة. (تجريد)

(٥) قوله: هذا النقل: [أي نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة إلى غيره منها مطلقاً: التفاتاً].

(٦) قوله: عند علماء المعاني: أقول: ذهب بعضهم إلى أن الالتفات من حيث إنه يشمل على نكتة، هي: خاصية التركيب من علم المعاني من حيث إنه إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح والخفاء من علم البيان، ومن حيث إنه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع. والسكاكي أوردته في المعاني والبديع. (السيد على المطول)

(٧) قوله: والمشهور إلخ: هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي: «ويسمى إلخ». نقل صاحب «التجريد» عن حواشي «المطول» للفاضل الجلي: اعلم أنه تلخص مما ذكره الشارح أن في الالتفات أربعة مذاهب. ووجه الضبط أن يقال: لا يخلو إما أن يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر أم لا، الثاني مذهب الزنجشيري والسكاكي ومن تبعهما، وعلى الأول لا يخلو إما أن يشترط أن يكون التعبيران في كلام واحد أو لا، الأول مذهب بعض الناس، وعلى الثاني لا يخلو إما أن يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحداً أو لا، الأول مذهب صدر الأفاضل، والثاني مذهب الجمهور.

(٨) قوله: عن ذلك المعنى: هذا صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقتين. والمراد الاتحاد في ما صدق، فيدخل فيه نحو: «أنا زيد»، ويحتاج إلى إخراجها بالقيد الذي ذكره الشارح، يعني قوله: «بشرط أن يكون التعبير الثاني إلخ».

(٩) قوله: خلاف ما يقتضيه الظاهر: أي ظاهر الكلام ولو كان موافقاً لظاهر المقام، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَزَكِّيْكَ﴾ (عبس: ٣)؛ فإنه خطاب موافق لظاهر المقام

التفاتاً^(١) والقياس «أمتم»: فقد سها على ما يشهد^(٢) به كتب النحو.

وهذا أي الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق ثم بطريق آخر، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل عنها إلى طريق آخر، فيتحقق الالتفات عنده^{الالتفات} بتعبير واحد، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في «تطاول ليلك»^(٣).

أمثلة الالتفات من التكلم إلى الخطاب: «وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ» ومقتضى الظاهر: «أرجع»^{أي لغوي} والتحقيق: أن المراد «ما لكم لا تعبدون»^(٤)، لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقي الكلام على ذلك

الطريق، فعدل عنه إلى طريق الخطاب، فيكون التفاتاً على المذهبين. ومثال الالتفات من التكلم إلى الغيبة: «إِنَّا أَعْظَمْنَاكَ الْكُوثَرَ»^{عن السكك} فصّل لِرَبِّكَ^{أي العبد المذكور} وَأَنْحَرْ^{أي يحتم بالكفة أي حين، يدل من «بعيد»} ومقتضى الظاهر: «لنا»^(٥). ومثال الالتفات من الخطاب إلى التكلم، قول الشاعر: شعر: طحا بك قلب أي

ذهب بك في الحسان طروب^(٦)، ومعنى طروب في الحسان: أن له طرباً في طلب الحسان ونشاطاً في مراودتها، بعيد الشباب تصغير «بعد» للقرب، أي حين ولي الشباب وكاد ينصرم، عصر ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية، أعني قوله: حان أي قرب مشيب ::

يكلفني ليلي فيه التفات من الخطاب في «بك» إلى التكلم، ومقتضى الظاهر «يكلفك». وفاعل «يكلفني» ضمير للقلب، و«ليلي» مفعوله الثاني^(٧). والمعنى: يطالبني القلب بوصل ليلي. وروي «تكلفني»^(٨) بالتاء فوقانية على أنه مسند إلى «ليلي»، والمفعول الثاني محذوف^(٩)، أي شذائد فراقها^(١٠)، أو على أنه^(١١) خطاب للقلب،

فالعبادة حاصلة منه بالفعل، إلا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين، فنسب ترك العبادة إلى نفسه تعريضاً بالمخاطبين؛ إشارة إلى أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، وهو من الملاحظة في الخطاب. (دسوقي ص ١١)

(٦) قوله: الكوثر: [أي الخير الكثير أو غرا في الجنة، كذا قالوا.]

(٧) قوله: لربك: من فوائد الالتفات في الآيات أن لفظ «الرب» فيه حشا على فعل المأمور به؛ لأن من يربك يستحق العبادة. (بجريد)

(٨) قوله: مقتضى الظاهر لنا: لأن «أَعْظَمْنَاكَ» تكلم، وقوله: «لِرَبِّكَ» غيبة؛ لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة كما مر. (الدسوقي)

(٩) قوله: طروب: صفة للقلب، والطرب: حفة تعترى الإنسان لشدة سرور أو حزن. (دسوقي)

(١٠) قوله: ويلي مفعوله الثاني: أي بتقدير الباء، والمفعول الأول الياء. وإنما قلنا: بتقدير

الباء؛ لأن «كلفت» لا يتعدى للمفعول الثاني بنفسه بل بالياء، ويقال: «كلفت زيدا بكذا»، وإلى تقديرها يشير قول الشارح: «والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلي». (دسوقي)

(١١) قوله: وروي تكلفني إلخ: [وعليه فالالتفات حاصل أيضاً من الخطاب إلى التكلم؛ إذ مقتضى الظاهر «تكلفك ليلي»، وعلى هذه الرواية فالتكليف بمعنى التحميل. (دسوقي)]

(١٢) قوله: محذوف: وقال العصام: الأنسب حينئذ أن يكون بين «تكلفني» و«شط» تنازع في قوله: «وليها»، ويكون المعنى تكلفني ليلي - أي حبها المفرط - وليها يعني قربها أي فيكون «وليها» مفعولاً ثانياً لـ «تكلفني» وفاعلاً لقوله: «شط»، فلا حاجة إلى تقدير المفعول. (بجريد بتوضيح)

(١٣) قوله: أي شذائد فراقها: [ويحتمل أن يكون «فراقها» خطاباً للنفس، كما في «بك»، فلا يكون التفاتاً آخر.] أي إنما تحمله الشذائد المترتبة على فراقها. (الدسوقي)

(١٤) قوله: أو على أنه إلخ: والمفعول على هذا أيضاً «ليلي» أي وصل ليلي، والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب. (من التحريد)

= لما التفت للخطاب في «إِنَّاكَ تَعْبُدُ» صار الأسلوب للخطاب فهو أيضاً خارج بهذا قيد عن الالتفات. (من دسوقي)

قوله: التفاتاً: [لأن «الَّذِينَ» منادى في الحقيقة، فهو مخاطب، والمناسب له «أمتم».]

(٢) قوله: على ما يشهد إلخ: من أن العائد إلى الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة؛ لأن الموصول اسم ظاهر من قبيل الغيبة، وإن عرض به الخطاب بسبب النداء، وحينئذ فـ «أَمْتُمْ» جار على مقتضى الظاهر، كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب نحو: يا زيد، قم، وأما قبل تمامه فحقه الغيبة، والصلة متممة للمنادى الذي هو الموصول، فهي كالجزء منه، فلا يرعى في الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه. (من دسوقي)

(٣) قوله: تطاول ليلك: [فهو التفات عند السكاكي، لا الجمهور.]

(٤) قوله: ومقتضى الظاهر أرجع: حاصله: أن الشارح ذكر قولين في تقرير الالتفات في هذه الآية: الأول أن الضميرين للتكلم، ولكنه عبر ثانياً عن الذات المتكلمة بضمير المخاطب، ففيه التفات، ومقتضى الظاهر «أرجع»، وحاصل القول الثاني: أن الضميرين للمخاطبين، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: «وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وإليه ترجعون»، فعدل عن مقتضى الظاهر في الأول وأوقع ضمير التكلم موضع ضمير خطاب، ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب، فقد اتحد المعبر عنه واختلف العبارة، فعبر أولاً بطريق التكلم، ثم عبر ثانياً بطريق الخطاب، وهذا التفات، وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح. وذلك لأن قوله: «وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي» الآية (س: ٢٢) تعريض بالمخاطبين؛ لأن المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الإيمان، فهم المقصودون بذلك القول، وعلى هذا التحقيق مقتضى قوله: «وَمَا لِي» التفات على مذهب السكاكي فقط؛ لأنه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر، وفي قوله: «وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ» التفات على المذهبين، كذا قيل. (من دسوقي)

(٥) قوله: أن المراد ما لكم لا تعبدون: لأن المتكلم حبيب النجار، وهو من المؤمنين،

فيكون التفاتاً آخر^(١) من الغيبة إلى الخطاب^(٢)، وقد شط أي بعد ولئها، أي قربها وعادت عواد^(٣) بيننا وخطوب^(٤) قال المرزوقي: «عادت» يجوز أن يكون «فاعلت»^(٥) من «المعاداة» كأن الصوارف^(٦) والخطوب صارت تعاديه. ويجوز أن يكون من «عاد» يعود أي «مفاعلة» من «العداوة» تفسير للعوادي، والمراد: العوائل
عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل. ومثال الالتفات من الخطاب إلى الغيبة نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرَنْتَ بِهِمُ الْوَاقِيَاسَ^(٧)﴾ «بكم» ومثال الالتفات من الغيبة إلى التكلم قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَتْهُ﴾، ومقتضى الظاهر «ساقه»، أي ساق الله تعالى ذلك السحاب وأجراه إلى بلد ميت. ومثال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ^(٨)﴾ «إِيَّاكَ نَعْبُدُ»، ومقتضى الظاهر «إِيَّاه».

ووجهه أي وجه حسن الالتفات^(٩) أن الكلام إذا نُقل^(١٠) من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن تطرية^(١١)، أي تجديدًا أو إحداثًا من «طريت الثوب»^(١٢)؛ لنشاط السامع، وكان أكثر إيقاظًا للإصغاء إليه، أي إلى ذلك الكلام؛ لأن لكل جديد لذة. وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق. وقد يختص^(١٣) موقعه بطائفة غير هذا الوجه العام، كما في سورة الفاتحة: «فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ ذَلِكَ الْعَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرَّكًَا لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ أَي عَلَى ذَلِكَ الْحَقِيقِ بِالْحَمْدِ، وَكُلَّمَا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوِيَ ذَلِكَ الْمُحَرِّكُ إِلَى أَنْ يُوَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتَمَتِهَا أَي خَاتَمَةِ تِلْكَ الصِّفَاتِ يَعْنِي «مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ» الْمَفِيدَةُ أَنَّهُ أَي ذَلِكَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَضْيَفُ «مَلِكِ» إِلَى «يَوْمِ الدِّينِ» عَلَى طَرِيقِ الْإِتْسَاعِ^(١٤)، والمعنى على الظرفية، أي مالك في يوم الدين، أي الحقيقي

(١١) قوله: إذا نقل: أي حول من طريق كالغيبة إلى طريق آخر كالخطاب، قال الفاضل «الجلي» وغيره: إن هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا، كما في «إياك نعبد»؛ لتعاليه عن النشاط والإيقاظ والإصغاء، فلو ذكر فائدة غير هذه مما يصح في حقه تعالى أيضا لكان أنسب، وقد يقال: المراد أن الكلام الالتفاتي أينما وقع صالح لأن يراد به هذه الفائدة بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن العوارض الخارجية، ككون المخاطب به المولى سبحانه أو غيره.

(١٢) قوله: أحسن تطرية: هذه الفائدة في النقل الحقيقي - كما هو مذهب الجمهور - في غاية الظهور، وكذا في النقل التقديري - كما هو مذهب السكاكي - توجد هذه الفائدة؛ فإنه إذا سمع خلاف ما يتقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الإصغاء إلى الكلام.

(١٣) قوله: من طريت الثوب: إذا عملت به عملا صار كأنه جديد. فقوله: «تجديدا» بيان للمعنى اللغوي، وقوله: «إحداثا» بيان للمراد؛ فإنه إحداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب، فما قال الجلي: إن «التطرية» مهموزة اللام تكون بمعنى الإحداث، وإذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد، وفيما ذكره الشارح تخطيط بين لا يساعده الكسب المشهورة من اللغة، ويأتي عنه قول الشارح: من «طريت الثوب» بدون ذكر طرء معه. (تجريد ملخصا)

(١٤) قوله: وقد يختص: قال الشارح في «المطول»: أي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام. انتهى. فيظهر أن «قد» حيث لا لتحقيق لا للتقليل. وقال العصام في تفسيره: أي قد يختص بعض موقعه ببعض اللطائف، لا أنه يختص كل التفات بلطفة سوى هذا الوجه العام، كما فسر به الشارح، وإلا لأوجب ذلك أن لا يكتفي في التفات بالنكتة العامة. والجواب الحسن عندي: أن مراد الشارح بقوله: «بكل التفات» الأقسام الستة المذكورة سابقا، لا كل جزئي من جزئيات الالتفات، فيكون لفظ «قد» للتقليل لا لتحقيق، فلا يقع إشكال العصام عليه، فتأمل.

(١٥) قوله: على طريق الاتساع: أي حيث أجري الظرف مجرى المفعول به، فأضيف إليه «اسم الفاعل» كما في قوله: «ويومنا شهدناه سلیمان وعامرا». (من تجريد وغيره)

(١) قوله: فيكون التفاتاً آخر: أي غير المقرر أولاً، فيكون في البيت على هذا الاحتمال الأخير التفاتان. والحاصل: أن على رواية «يكلفني» بالياء التحتية ليس فيه إلا التفات واحد عند الجمهور والسكاكي من الخطاب إلى التكلم، وكذا على رواية «تكلفني» بالتاء الفوقية إن جعل الفاعل «لبي»، وأما إن جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكي: أحدهما في الكاف في «بك» مع ياء المتكلم في «تكلفني»، وثانيهما في «القلب» مع فاعل «تكلفني» المقدر «أنت يا قلب». (من دسوقي)

(٢) قوله: من الغيبة إلى الخطاب: أي لأنه عبر أولاً عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر، وثانياً بطريق الخطاب حيث عبر بـ «تكلفني» أي أنت يا قلب، وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب في «بك» إلى التكلم في «يكلفني» (دسوقي)

(٣) قوله: عواد: جمع «عادية» وهي ما يصرفك عن الشيء ويشغلك، على ما في «القاموس». (تجريد)

(٤) قوله: خطوب: [جمع «خطب» هو الأمر العظيم].

(٥) قوله: يكون فاعلت: فالأصل «عادوت» تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن «فاعت». (قي)

(٦) قوله: كأن الصوارف إلخ: تفسير للعوادي. والمراد: العوائل.

(٧) قوله: من عاد: أي مأخوذاً من مصدر «عاد» بمعنى رجع، وهو العود بمعنى الرجوع، وعلى هذا فلا حذف فيه، ووزنه «فعلت» وأصله «عودت» - على وزن «قولت» - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، فالألف منقلبة عن واو هي عين الكلمة. (دسوقي)

(٨) قوله: والقياس: الظاهر أن تعبيره تارة بقوله: «ومقتضى الظاهر»، وتارة بقوله: «والقياس» تفنن. (تجريد)

(٩) قوله: مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ: هو وصف ظاهر وهو من قبيل الغيبة، والموصوف ظاهر أيضا. (تجريد)

(١٠) قوله: أي وجه حسن الالتفات: أي في أي تركيب كان، وأشار الشارح بتقدير «حسن» إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف. (دسوقي)

والمفعول محذوف^(١)؛ دلالة على التعميم^(٢)، فحينئذ^(٣) يوجب ذلك المحرك؛ لتناهيه في القوة الإقبال عليه أي إقبال العبد على ذلك وهو الذي ذكره المصنف بقوله: «الأمر كله» أي مع الاختصار
الحقيق بالحمد، والخطاب بتخصيصه^(٤) بغاية الخضوع والاستعانة^(٥) في المهمات. فالباء في «بتخصيصه» متعلق بـ«الخطاب»^(٦)، يقال: «خاطبته بالدعاء» إذا دعوت له مواجهة، وغاية الخضوع هو معنى العبادة، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول «تستعين»، أي «الخطاب» يتعدى بالياء
والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول، فاللطفية المختص بها^(٧) موقع هذا الالتفات: هي أن فيه تنبيهًا على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور. أي يتأكد

ولمّا انجر الكلام^(٨) إلى خلاف مقتضى الظاهر أوردَ عدة أقسام^(٩) منه، وإن لم يكن من مباحث المسند إليه، فقال: ومن^(١٠) خلاف مقتضى أي مقتضى الظاهر تلقي المخاطب إضافة المصدر إلى المفعول، أي تلقي المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه المخاطب، والباء في «بغير» للتعدية، وفي بحمل كلامه للسببية. أي إنما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أي الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراده^(١١) أي مراد المخاطب. وإنما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيهًا للمخاطب على أنه أي ذلك الغير هو الأول بالقصد والإرادة كقول القبعثري للحجاج - وقد قال الحجاج له أي للقبعثري، حال كون الحجاج متوعدًا إياه^(١٢): «لأحملنك على الأدهم» عطف تفسير
يعني القيد، هذا مقول قول الحجاج: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، هذا مقول قول القبعثري، فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد، أي في صورة الوعد

لم تكن من المسند إليه، وفيه أنه تقدم أيضًا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند إليه، فتأمل. (تجريد)
(٩) قوله: عدة أقسام: هي ثلاثة: تلقي المخاطب بغير ما يترقب، والتعبير عن المسند بلفظ الماضي، والقلب. وأما قوله: «أو السائل إلخ» فهو من جملة تلقي المخاطب، فعطفه عليه من عطف الخاص على العام. (دسوقي)
(١٠) قوله: من: [في لفظ «من» إشارة إلى عدم الانحصار].
(١١) قوله: والباء إلخ: صرح الشارح بأن الباء في قوله: «بغير» للتعدية، وفي قوله: «بحمل كلامه» للسببية؛ دفعًا لما يقال: إن في كلام المصنف تعلق حرفي جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد، وهو ممنوع. وحاصل الدفع: أنهما مختلفان معنى، فلا اعتراض. (من الحواشي)
(١٢) قوله: على خلاف مراده: فمراد المخاطب - وهو الحجاج في المثال الآتي - بالأدهم: القيد، وخلافه هو الفرس الأدهم. (تجريد)
(١٣) قوله: متوعدًا إياه: سبب قول حجاج له ذلك أن القبعثري كان جالسًا في بستان مع جماعة من إخوانه في زمن الحصرم - أي العنب الأخضر -؛ فذكر بعضهم الحجاج، فقال القبعثري: اللهم سود وجهه، واقطع عنقه واسقني من دمه! فبلغ ذلك الحجاج فقال له: أنت قلت ذلك؟ فقال: نعم، ولكن أردت العنب الحصرم ولم أردك. فقال له: لأحملنك على الأدهم. فقال القبعثري: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، فقال له الحجاج: ويلك إنه لحديد. فقال: أن يكون حديدًا خير من أن يكون بليداً. فقال الحجاج لأخوانه: املوه. فلما حملوه. قال: «سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا» الآية (الزحرف: ١٣) فقال: اطرحوه على الأرض. فلما طرحوه قال: «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ» (طه: ٥٥) فتجاوز عن جرئته وأحسن إليه، على ما قيل. (دسوقي)
(١٤) قوله: لأحملنك على الأدهم: فإن قلت: كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول: «لأحملنك على الأدهم عليك»؛ لأن القيد يوضع على الرجل لا العكس. قلت: هذا الاستعمال أمر وضعي، يقال: «حمله على الأدهم» أي قيده، ولو سلم فليكن من قبيل القلب - كما استعفه - أو تشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة بالكنية، والحمل تخيل، والجامع التمكن. (تجريد)

(١) قوله: والمفعول محذوف: أي نسيًا منسيًا، كما في قولهم: «فلان يعطي»، أي يفعل الإعطاء، فلا يرد ما قيل: إن المحذوف كالملفوظ، كأنه قيل: «مالك يوم الدين جميع الأمور»، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. (من تجريد)
(٢) قوله: دلالة على التعميم: إما علة لحذف المفعول أي حذف الفعل؛ دلالة على لتعميم؛ لأنه يتوصل بالإطلاق في المقام الخطابي إلى العموم؛ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح، كما يأتي. وأورد عليه أنه لو قال: «مالك الأمر كله» لحصلت الدلالة على التعميم. وأوجب بالمتنع مستندا باحتمال حمل الأمر على المعهود، ولو سلم فالمراد: دلالة على التعميم مع الاختصار، وإما علة لقوله: «أضيف... على طريق الاتساع»؛ لأنه إذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك أفاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية، بخلاف ما إذا قيل: «مالك الأمر كله في يوم الدين». (دسوقي)
(٣) قوله: فحينئذ: أي حين إفادة الخاتمة أنه مالك الأمر كله، أو حين ازدياد قوة المحرك. (دسوقي)
(٤) قوله: والخطاب بتخصيصه إلخ: والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بأن العبادة - وهي غاية الخضوع والتذلل - له لا لغيره، وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره. (مطول)
(٥) قوله: والاستعانة: أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى. وأجاب الأستاذ بأوجه، أحدها: أنه إضافي أي بالإضافة إلى الأصنام ونحوها. الثاني: أن المراد بالاستعانة: طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها، والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى. والثالث: أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى، وإن حصلت بالغير صورة. (من تجريد)
(٦) قوله: متعلق بالخطاب: [كما أن الباء في «بغاية» متعلق به].
(٧) قوله: فاللطفية المختص بها: أي فاللطفية الداعية للالتفات في هذا الموقع - وهو الفاتحة -، التنبيه على أن العبد إذا أخذ في قراءة الفاتحة يجب أن تكون قراءته على وجه إلخ. (دسوقي)
(٨) قوله: ولما انجر الكلام إلخ: أي: ولمّا كان كلامه في أحوال المسند إليه على مقتضى الظاهر، وانجر ذلك إلى خلاف مقتضى الظاهر من المسند إليه، أورد عدة أقسام منه وإن

وتلقاه بغير ما يترقب^(١) بأن حمل «الأدهم» في كلامه على الفرس الأدهم، أي الذي غلب^(٢) سواده حتى ذهب البياض، وضمَّ إليه واحده^(٣) أي الذي غلب بياضه، ومراد الحجاج إننا هو القيد، فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير أي من كان مثل الأمير في السلطان أي الغلبة، وبسطة اليد أي الكرم والمال والنعمة فجدير بأن يُصفد أي يعطي من «أصفده»^(٤) لا أن يصفد أي يقيد من «صفده».

أو السائل^(٥) عطف على «المخاطب» أي تلقي السائل بغير ما يتطلب^(٦) بتنزيل سؤاله منزلة غيره أي غير ذلك السؤال تنبيهاً للسائل أي من التكلم على أنه أي ذلك الغير الأولى بحاله^(٧)، أو المهم له^(٨)، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾^(٩) قل هي موقيت للناس والحج سألوا^(١٠) أي غير سؤال أي الواجب عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف، وهو أن الأهله بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك، ومعالم الحج يعرف بها وقته. وذلك^(١١) للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك ولا يسألوا عن السبب؛ لأنهم ليسوا^(١٢) ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة، ولا يتعلق لهم به غرض.

وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ^(١٣) مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَلِلْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَنْتِ السَّبِيلُ﴾ سألوا عن

(٢١٥) مثال للتنبيه على أنه الأهم؛ بدليل قوله في شرحه: «تنبيهاً على أن المهم... ففي كلامه نشر على ترتيب اللف. (دسوقي)

(١٠٠) قوله: سألوا إلخ: حيث قالوا: ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط، ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يعتلي ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فلفظ «ما» يسأل بها عن الجنس، فالمسؤول عنه بما ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه، لأي شيء اختلاف تشكلاته النورية ثم عوده إلى ما كان عليه؟ فالمسؤول عن حقيقة الهلال يحتمل أن يكون غايته وحكمته، وأن يكون سببه وعلة، فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما، وكذا لفظ القرآن؛ إذ يجوز أن يقدر عن سبب اختلاف الأهلة وأن يقدر عن حكمة الأهلة، فاختار صاحب «الكشاف» والراغب والقاضي أنه سؤال عن الحكمة - كما يدل عليه الجواب -؛ إخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر؛ لأنه الأصل فلا يكون مثال المصنف في شيء، واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب؛ لأن الحكمة ظاهرة، ولفظ «ما» تستعمل في السؤال عن السبب الفاعلي لا السبب الغائي، فيكون الجواب حيث لا خلاف مقتضى الظاهر على أسلوب الحكيم ومطابق لما قال المصنف. (من الحواشي)

(١١) قوله: وذلك: أي إيجابته ببيان الغرض والحكمة لا ببيان السبب الفاعلي. (قي)
(١٢) قوله: لأنهم ليسوا إلخ: فيه سوء أدب لا يخفى؛ لأن السائل بعض الصحابة رضي الله عنهم ولذا كاثمهم يطلعون على ذلك، ويدفع بقول الشارح «بسهولة». وقال عبد الحكيم: الصواب: أن يعلى بقوله: لأنه لا يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم، والنبي ﷺ إنما بعث لبيان ذلك؛ لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة، وهو باطل عند أهل الشرع؛ فإنه مبني على أمور لم يثبت شيء منها في الشرع، غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق. (تجريد)

(١٣) قوله: يسألونك إلخ: كون هذه الآية من قبيل تلقي السائل بغير ما يتطلب: إذا كان السؤال عن المنفق فقط، وأما إذا كان السؤال عن المنفق وعن المصروف معا - كما قيل: إن عمرو بن الجموح جاء إلى النبي ﷺ وهو شيخ كبير له مال عظيم، فقال: ماذا تنفق من أموالنا وأمين نضعها؟ فنزلت هذه الآية: - فلا تكون الآية من تلقي المذكور، بل من قبيل الجواب عن البعض - وهو المصروف - صراحة، وعن البعض الآخر - أي المنفق - ضمناً؛ لأن في ذكر الخير إشارة إلى أن كل مال نافع ينفق منه. (دسوقي)

(١) قوله: وتلقاه بغير ما يترقب: يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به، والأظهر أن المراد به «ما يترقبه»: الكلام الدال على طلب تلك العقوبة، و«غيره»: الكلام الدال على مدح الأمير، وعلى أن السابق من الأمير وعد لا وعيد. (تجريد)

(٢) قوله: أي الذي غلب إلخ: أي أنه يولد وفيه شعرات بيض، ثم يكثر الشعر الأسود حتى يغلب على البياض ويذهب الأبيض بالمره. ويحتمل أن المراد: ويذهب البياض في رأي العين وبادي الرأي؛ لقلته. (الدسوقي)

(٣) قوله: الأشهب: أي قرينة على أن مراده بالأدهم الذي يحمله عليه: الفرس لا القيد. (دسوقي)

(٤) قوله: من أصفده إلخ: ذ «أصفد» يدل على الخير؛ لأنه من «الصفد» - بالتحريك - وهو الإعطاء، بخلاف «الصفد»؛ فإنه يدل على الشر؛ لأنه من «الصفاد» - بالكسر - وهو ما يوثق به، وهذا عكس «وعد» و«أوعد». (دسوقي)

(٥) قوله: أو السائل: الفرق بين تلقي السائل وتلقي المخاطب: أن تلقي السائل مبني على السؤال، بخلاف تلقي المخاطب. (دسوقي)

(٦) قوله: بغير ما يتطلب: في «الصحاح»: التطلب: الطلب مرة بعد أخرى، فالأولى بغير ما طلب؛ لأن التلقي لا يختص بمن يبالغ في الطلب، وكأنه أوقعه حسن الازدواج بين «يتطلب» و«يترقب»، فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى. بقي أنه أورد عليه: أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال. وأجيب بأن السؤال ضربان: جدلي، وتعليمي، والأول يجب أن يطابق جوابه، والثاني يطابق حال السائل لا سؤاله، فتحوز المخالفة فيه، وسؤال الأهلة والتنفقة من هذا القبيل. (من تجريد)

(٧) قوله: الأولى بحاله: إما لعدم أهليته لجواب ما يسأل أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة إليه. (دسوقي)

(٨) قوله: أو المهم له: عطف «المهم» على «الأولى» من عطف الملزوم على اللازم؛ لأن كونه هو المهم يستلزم كونه أولى - أي أنسب بحاله دون العكس - لأن الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أولاً، ولا يكون في نفسه من جملة المهمات التي يتأكد طلبها. (من دسوقي)

(٩) قوله: يسألونك عن الأهلة: مثال للتنبيه على أنه الأولى بدليل قوله في شرحه: للتنبيه على أنه الأولى والأليق إلخ، والآية الآتية أي ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ الآية (البقرة):

بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصارف؛ تنبيهها على أن المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يُعتدُّ بها إلا أن تقع موقعها^(١).

أي بيان مقداره أو حسبه أو كليهما لا بيان المنفق

ومنه^(٢) أي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل^(٣) بلفظ الماضي؛ تنبيهها على تحقق وقوعه نحو: «ويوم ينفخ في

الصور فصعق^(٤) مَنْ في السماوات وَمَنْ في الأرض» بمعنى «يصعق»، ومثله^(٥) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل، كقوله تعالى:

في الآية «فَفَزَعُوا» لا «فَصَعَقُوا»

﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَأُولَئِكَ﴾ مكان «يقع»، ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمَ تَجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾

أي الجزاء يوم القيامة (الذاريات: ٦)

مكان «يجمع».

وهنا بحث^(٦): وهو أن كلاً من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال، وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع،

من اسمي الفاعل والمفعول

فيكون^(٧) كل منهما واقعاً في موقعه واردةً على^(٨) حسب مقتضى الظاهر. والجواب^(٩) أن كلاً منهما حقيقة فيما يتحقق فيه وقوع

هو الحال والماضي عند الأكثرين

هذا جواب بالمنع لقوله: «فيكون كل منهما»

الوصف، وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازاً^(١٠)؛ تنبيهها على تحقق وقوعه.

أي في الآيتين السابقتين وهو الاستقبال

ومنه أي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب، وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر^(١١) والآخر مكانه، نحو: «عرضتُ

الناقة على الحوض» مكان «عرضتُ^(١٢) الحوض على الناقة» أي أظهرته عليها؛ لتشرب. وقيل أي القلب السكاكي مطلقاً^(١٣)، وقال:

«على» بمعنى اللام أي أظهرته لها بمعنى أنها إياه

إنه ممّا يورث الكلام ملاحه^(١٤)، وردّه غيره^(١٥) أي غير السكاكي مطلقاً؛ لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود.

أي سواء تضمن اعتباراً لطيفاً أو لا

والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً غير الملاحه التي أورثتها نفس القلب قبل كقوله: شعر: ومهمه أي مفازة مغبرة أي متلونة بالغبرة

هي الأرض التي لا ماء فيها ولا كلاً بالفتح: التراب

أي رؤية بن المعاج

فيما لم يقع - كالمستقبل - مجاز، وهو فيما هو واقع - كالحال - حقيقة، وكذا الماضي عند الأكثرين، فتنزّل غير الواقع منزلة الواقع، والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع: يكون خلاف مقتضى الظاهر. قال عبد الحكيم: وحاصله: أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة، وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق، فإذا استعمالاً فيه كان استعمالاً في غير ما وضع له، فيكون خلاف مقتضى الظاهر. (من تجريد)

(١٠) قوله: مجازاً إلخ: أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له، فمحصل الجواب: أنه وإن جاز استعمال ما ذكر - أي اسمي الفاعل والمفعول - بمعنى الاستقبال، لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر، فاندفع البحث المذكور. (تجريد وغيره)

(١١) قوله: مكان الآخر إلخ: أي مع إثبات حكم كل للآخر، لا مجرد تبديل المكان، كما في عكس القضية، وإلا لزم أن يكون تقدم المفعول من باب القلب، بل أراد أن يجري حكم أحد الأجزاء على الآخر وحكم الآخر عليه، كما في المثال الآتي؛ فإن الناقة والحوض اشتراكاً في حكم، وهو مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر، فيكون معروضاً، والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف الجر، فيكون معروضاً عليها، وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر، فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة، وبالعكس. (من دسوقي)

(١٢) قوله: مكان عرضت إلخ: [لأن المعروض عليه يكون ذا شعور وإدراك؛ ليميل إلى المعروض أو يحجم عنه.] قال السيد: في هذا القلب اعتبار لطيف، وهو أن المعتاد أن يؤولي بالمعروض إلى المعروض عليه، فحيث أتى بالناقة إلى الحوض جعلت كأنها معروضة، والحوض معروض عليه. ومن نظائر هذا قولهم: «أدخلت الخاتم في الإصبع والقلنسوة في الرأس». (تجريد وغيره)

(١٣) قوله: مطلقاً: [يكون فيه الاعتبار اللطيف أم لا.]

(١٤) قوله: يورث الكلام ملاحه: لأن قلب الكلام مما يوجب إلى التنبيه للأصل، وذلك مما يورث الكلام ملاحه. (دسوقي)

(١٥) قوله: وردّه غيره: وتخل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير. (دسوقي)

(١) قوله: إلا أن تقع موقعها: فإذا وقعت في موقعها كانت معتداً بها قليلة كانت أو كثيرة، وإذا لم يقع موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة، بخلاف المنفق؛ فإنه معتد به إذا وقع في محله قليلاً كان أو كثيراً. (من دسوقي)

(٢) قوله: ومنه إلخ: أقول: في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقاً: نظراً؛ لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانياً بلفظ الماضي، فذلك التعبير مقتضى الظاهر، حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر؛ لكونه خلاف الأسلوب، فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر. (أطول، تجريد)

(٣) قوله: عن المستقبل: أي وكذا عكسه، وهو أن يعبر عن المعنى الماضي بلفظ المضارع؛ إحضاراً للصورة العجيبة، وإشارة إلى تجرده شيئاً فشيئاً، كقوله تعالى: ﴿وَأَلَلَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ أَلْرَّيْحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا﴾ (فاطر: ٩) أي فائتارت، وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ (البقرة: ١٠٢) أي ما تلت. (دسوقي)

(٤) قوله: فصعق: هكذا في النسخ، والصواب «فَفَزَعُوا» لأن لفظ هذه الآية «فَفَزَعُوا»، والآية التي بلفظ «فصعق» صدرها «وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعَقُوا» (الزمر: ٦٨) إلخ. وقد يقال: مراده مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن، ولذا لم يقل: «نحو قوله تعالى». (تجريد)

(٥) قوله: ومثله إلخ: المثلية في التعبير عن المستقبل بغيره لا بالماضي، وبه يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما. (تجريد)

(٦) قوله: وههنا بحث إلخ: هذا البحث وجوابه الآتي يأتيان في الماضي المعبر بها عن المستقبل، فما وجه تخصيصهما باسمي الفاعل والمفعول؟ (تجريد)

(٧) قوله: فيكون إلخ: تفريع على قوله: «قد يكون بمعنى الاستقبال»، أي إذا كان يأتي كل من اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الاستقبال فيكون إلخ. (دسوقي)

(٨) قوله: واردة على إلخ: أي وحيث جعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالي باسمي الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر: لا يسلم. (دسوقي)

قوله: والجواب إلخ: قال في «المطول»: قلت: لا خلاف في أن اسم الفاعل والمفعول

أرجأؤه :: أطرافه ونواحيه، جمع «الرجا» مقصوراً كأنَّ لون أرضه سماؤه على حذف المضاف أي لونها أي لون السماء. فالمصراع الأخير من باب القلب، والمعنى: كأن لون سماءه لغبرتها لون أرضه. والاعتبار اللطيف هو المبالغة^(١) في وصف لون السماء بالغبرة، أي الزائد على لطافة عرود القلب

حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك مع أنَّ الأرض^(٢) أصل فيه.

وإلا أي وإن لم يتضمَّن اعتباراً لطيفاً رَدَّ؛ لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها^(٣)؛ كقوله، شعر: فلماً^(٤) أن جرى أي ظهر أي لون السماء أي في الغبرة أي لون الأرض أي في التشبيه أي في النشبة

سَمَنَ عليها. كما طَيَّنَت بالفَدَن أي القصر السباعا أي الطين المخلوط بالتبن. والمعنى^(٥) كما طينت الفدن بالسياع، يقال: «طينت السطح ضد «الفرال» بالفاء: كوككب. (س) بفتح السين وكسرها أي أصلحه وسوَّته بالطين

والبيت». ولقائل أن يقول: إنه يتضمَّن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمَّن قولنا: «كما طينت الفدن بالسياع»؛ لإيهامه أي القلب في هذا البيت

أنَّ السباع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل^(٦)، والfdن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن.

أحوال المسند^(٧)

أي قول ضابي بن الحارث الربيعي

أما تركه^(٨) فلما مرَّ^(٩) في حذف المسند إليه كقوله، شعر:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله^(١٠) فإني و قيار^(١١) بها لغريب

«الرحل» هو المنزل والمأوى، و«قيار» اسم جمل للشاعر، وهو ضابي^(١٢) بن الحارث، كذا في «الصحاح»، وقيل: اسم فرس.

وقيل: اسم غلامه

ولفظُ البيت خبر، ومعناه التحسُّر والتوجُّع. فالمسند^(١٣) إلى «قيار» محذوف؛ لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث؛ بناءً على وهو «غريب» من أجل الغربة

الظاهر^(١٤) مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافضة الوزن. ولا يجوز أن يكون «قيار» عطفاً على محل اسم «إن»، و«غريب» خبراً فيكون من عطف المفرد

عنهما؛ لامتناع العطف^(١٥) على محل اسم «إن» قبل مضي الخبر لفظاً أو تقديرًا، أي ولا حذف في الكلام

عليه، تأمل. (دسوقي)

(٧) قوله: أحوال المسند: أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال. (دسوقي)

(٨) قوله: أما تركه: قد تقدم وجه التعبير هنا بالترك وهناك بالحذف، وهو: أن المسند إليه أقوم ركن في الكلام وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند، فحيث لم يذكر لفظاً فكأنه أتى به؛ لفرط الاحتياج إليه، ثم أسقط لغرض، بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه المثابة في الاحتياج، فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض. (كذا في المطول)

(٩) قوله: فلما مرَّ إلخ: أي: من الاحتراز عن العبث، وتحليل العدول إلى أقوى الدليلين، وضيق المقام بسبب التحسُّر أو بسبب المحافظة على الوزن، واتباع الاستعمال وغير ذلك. (دسوقي)

(١٠) قوله: أمسى بالمدينة رحله: «أمسى» إما مسند إلى ضمير «من» وجملة «بالمدينة رحله» خبره إن كانت ناقصة، وحال إن كانت تامة، وإما مسند إلى «رحله» مجازاً، و«بالمدينة» خبره أو حال. (عبد الحكيم ناقلاً عن التحريد)

(١١) قوله: فإني و قيار إلخ: علة لحذف مع الجواب، والتقدير: ومن يك أمسى بالمدينة رحله فقد حسنت حاله، وساءت حالتي وحالة قيار؛ لأني إلخ. (دسوقي)

(١٢) قوله: ضابي: بضاد معجمة، وبعد الألف باء موحدة، فباء ساكنة مكسورة ما قبلها. وقالوا: إنه مأخوذ من «ضبا في الأرض» إذا اختفى فيها، فيكون مهموزاً. (دسوقي وغيره)

(١٣) قوله: فالمسند إلخ: وتقدير الكلام: فإني بها لغريب وقيار بها غريب.

(١٤) قوله: بناءً على الظاهر: متعلق بـ«العبث» أي إن العبثية منظور فيها للظاهر، وفي الحقيقة ليس ذكره عبثاً؛ لأنه أحد ركني الإسناد. (دسوقي)

(١٥) قوله: لامتناع العطف: لما يلزم عليه من توجه عاملين -المبتدأ وإن- إلى معمول =

(١) قوله: هو المبالغة: أي ما شاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال المشبه إلى أن استحق جعله مشبهاً به. (من تجريد)

(٢) قوله: مع أنَّ الأرض إلخ: فحقه أن يجعل مشبهاً به ولون السماء مشبهاً بأن يقال: كأن لون سماءه لون أرضه. (دسوقي)

(٣) قوله: يعتد بها: أشار بذلك إلى أن الملاحظة التي يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول. (دسوقي)

(٤) قوله: فلما إلخ: جواب لما في البيت الواقع بعده، وهو:

أمرت به الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن نستطاعا

و«أن» زائدة و«جرى» بمعنى ظهر. وفي الكلام استعارة بالكناية حيث أشبه السمن بالماء الجاري، وأثبت له شيئاً من خواصه، وهو الجري. و«السمن» -بكسر السين وفتح الميم- ضد «الفرال». و«ما» في قوله: «كما طينت» مصدرية. (من دسوقي)

(٥) قوله: والمعنى: أي المراد، فيكون الغرض تشبيه الناقة في سمنها بالفدن، وهو القصر المطين بالسياع، أي الطين المخلوط بالتبن حتى صار متيناً أملس لا حفرة فيه ولا وهن، وقد قلب الكلام ولم يتضمَّن هذا القلب مبالغة، كما تضمنها في قوله: «كأن لون أرضه سماؤه». (العلامة دسوقي رحمه الله)

(٦) قوله: بمنزلة الأصل: فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرتة بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل. (تجريد) وإعلم أن هذا الإيراد الذي ذكره الشارح لا يرد على المصنف إلا على ما ذكره الشارح تبعاً لـ«الصحاح» من أن «السياع» هو الطين المخلوط بالتبن، وأما على ما ذكره الزحشرى في «الأساس» من أن «السياع» -بالكسر- الآلة التي يطحن بها، فلا يرد، ولا يتأتى أن يكون في القلب المذكور معنى لطيف، فيحتمل أن يكون المصنف جرى على ما في «الأساس»، وحينئذٍ فلا اعتراض

وأما إذا^(١) قدرنا له خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم «إن»، لأن الخبر مقدم تقديراً، فلا يكون مثل «إن زيدا وعمرو ذاهبان»^(٢)، بل يكون مثل: «إن زيدا وعمرو لذهاب»، وهو جائز. ويجوز أن يكون^(٣) مبتدأ والمحذوف خبره، والجملة لأنه ممنوع

بأسرها عطف على جملة «إن» مع اسمها وخبرها، وكقوله^(٤)، شعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عنـدك راض والـرأي مختلف

فقوله: «نحن» مبتدأ محذوف الخبر؛ لما ذكرنا، أي نحن^(٥) بما عندنا راضون، فالمحذوف ههنا خبر الأول^(٦) بقرينة الثاني، وفي البيت السابق بالعكس^(٧). وقولك: «زيد منطلق وعمرو»^(٨) أي عمرو منطلق، فحذف؛ للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام^(٩).

وقولك: «خرجت فإذا زيد»^(١٠) أي موجود، أو حاضر، أو واقف، أو بالباب، أو ما أشبه ذلك. فحذف؛ لما مر مع اتباع الاستعمال^(١١)؛ لأن^(١٢) «إذا» المفاجأة تدل على مطلق الوجود. وقد ينضم^(١٣) إليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ «الخروج»

أي قول الأعشى

المشعر بأن المراد: فإذا زيد بالباب، أو حاضر، أو نحو ذلك، وقوله، شعر:

إن محملاً وإن مـثلاً واقف

مصدر ميمي بمعنى «الحلول»

أي في المسافرين

وإن في السـفـر^(١٤) إذ مضوا مهـلاً

مصدر ميمي بمعنى «الإهمال» أي بعنا وطبلاً

أي إن لنا في الدنيا حلولاً وإن لنا عنها إلى الآخرة ارتحالاً، والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم، فحذف المسند الذي هو ظرف أي الموتى إلى الأوطان وهو «لنا»

(٧) قوله: خبر الأول: [لأنه لا يجوز أن يكون راضي خبراً ل«نحن» لعدم المطابقة.]

(٨) قوله: بالعكس: [إذ لا يجوز فيه أن يكون قوله: «الغريب» خبراً للثاني أي «القيار»؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر مبتدأ غير منسوخ، كما مر.]

(٩) قوله: زيد منطلق وعمرو: إن جعل الكلام من عطف الجمل كان من قبيل حذف المسند من الجملة الثانية، وإلا فمن حذف المعطوف على المسند. (دسوقي)

(١٠) قوله: من غير ضيق المقام: هذا وجه زيادة هذا المثال، فاندفع ما يقال: إن هذا المثال موافق للأول في أن الحذف في كل منهما من الثاني؛ لدلالة الأول، فأى فائدة في ذكره؟ وجه الدفع: أن مقتضى الحذف في الأول الاحتراز عن العبث مع ضيق المقام، وفي الثاني الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام، فافترقا. (من دسوقي)

(١١) قوله: فإذا زيد إلخ: الفاء في «فإذا» قيل: هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي مفاجأة زيد لازمة للخروج، وقيل: للعطف حملاً على المعنى، أي: خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب، فالعامل في «إذا» هو «فاجأت» فحينئذ يكون مفعولاً به لا ظرفاً. ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف، فحينئذ لا يكون مضافاً إلى الجملة. وقال المبرد: إن «إذا» ظرف مكان، فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ، أي: فبالمكان زيد، والتزم تقديمه؛ لمشابهتها «إذا» الشرطية، لكنه لا يطرد في نحو: «خرجت فإذا زيد بالباب»؛ إذ لا معنى لقولنا: «فبالمكان زيد بالباب». (مطلوب)

(١٢) قوله: مع اتباع الاستعمال: [هذا وجه زيادة هذا المثال.]

(١٣) قوله: لأن إلخ: الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر؛ لأن الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فيبينها بهذا التعليل، وليس تعليلًا لاتباع الاستعمال؛ لأنه لا يتجه، كما هو ظاهر. (تجريد)

(١٤) قوله: وقد ينضم إلخ: فإذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عبثاً بالنظر للظاهر. وفي كلام الشارح إشارة إلى أنه إذا كان الخبر مخصوصاً لا يجوز أن تكون قرينته مجرد «إذا» المفاجئة؛ لأنها إما تدل على مطلق الوجود، فلا بد للخصوصية مما يدل عليها. (من دسوقي)

(١٥) قوله: وإن في السفر: أي في المسافرين أي في غيبتهم. و«السفر» -بفتح السين- وسكون الفاء- اسم جمع ل«مسافر». (دسوقي)

= واحد وهو الخبر، وهذا عند البصرية، وأما عند الكوفية فالعامل في خبر «إن» ما كان عاملاً قبل دخولها، فلا يلزم في العطف المحذور المذكور. (تجريد)

(١) قوله: وأما إذا إلخ: أي: وإذا قدرنا ل«قيار» خبراً محذوفاً، وجعلنا «لغريب» المذكور خبر «إن»، فيجوز أن يكون هو -أي «قيار»- عطفاً على محل اسم «إن»؛ لأن الخبر المذكور الذي هو «لغريب» مقدم على المعطوف تقديراً، وإن كان في اللفظ متأخراً. فإن قلت: لم يجعل «لغريب» خبراً عن «قيار»، ويكون المحذوف خبر «إن»؟ قلت: منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله: «لغريب»؛ لأن لام الابتداء إنما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ ب«إن»، ولا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ بما إلا شذوذاً. (من الدسوقي)

(٢) قوله: فلا يكون مثل إن زيدا وعمرو ذاهبان: أي مما فيه العطف على محل اسم «إن» قبل مضي الخبر الذي هو ممنوع، كما مر؛ لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو «إن» و«عمرو» على «ذاهبان». (دسوقي)

(٣) قوله: بل مثل إن إلخ: مما فيه العطف على محل اسم «إن» بعد مضي الخبر أي تقديراً؛ إذ يقدر ل«عمرو» خبر، فيكون خبر الأول المذكور في نية التقدم على المعطوف. (تجريد)

(٤) قوله: ويجوز أن يكون إلخ: [إذ التقدير: إن زيدا لذهاب وعمرو ذاهب] هذا الوجه نفس ما سبق في قوله: «فالمسند إلى قيار إلخ» لكن أعاده؛ لأجل إفادة أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات، كما في الوجه الذي قبله. والخاص: أن البيت يحتمل احتمالات أربعة: اثنان جائزان واثنان ممنوعان، فالجائزان: جعل «قيار» مبتدأ خبره محذوف، والجملة بأسرها عطف على جملة اسم «إن» وخبرها. أو جعل «قيار» عطفاً على محل اسم «إن» ويقدر له خبر عطف على خبر «إن». والممنوعان: جعل «قيار» مبتدأ خبره «لغريب» وخبر «إن» محذوف. أو جعل «قيار» عطفاً على محل اسم «إن» و«لغريب» خبر عنها. (دسوقي)

(٥) قوله: وكقوله: [أي قول قيس بن الحظيم.]

(٦) قوله: أي نحن: راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك من الرأي، وآراءنا مختلفة، فكل إنسان يتبع رأيه. (من دسوقي)

قطعاً^(١)؛ لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين أعني العقل، ولضيق المقام أعني المحافظة^(٢) على الشعر، ولا تبايع^(٣)

الاستعمال؛ لاطراد الحذف في مثل: «إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا». وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا باباً، فقال: هذا باب «إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا».

تأيد لكون الحذف مطرداً

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ^(٤) خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ﴾ فقلوه: ﴿أَنْتُمْ﴾ ليس بمبتدأ؛ لأنَّ «لو» إنّما تدخل على الفعل، بل هو

(الإسراء: ١٠٠)

فاعل فعل محذوف والأصل: لو تملكون تملكون^(٥)، فحذف الفعل احترازاً عن العبث لوجود المفسر، ثم أبدل من^(٦) الضمير

وهو تملك الثاني أي عوض

وهو تملك الأول

المتصل^(٧) الضمير المنفصل على ما هو القانون عند حذف العامل، فالمسند المحذوف ههنا فعل، وفيما سبق اسم^(٨) أو جملة.

إشارة لنكتة ذكر هذا المثال لا غير أي قوله: «إِنَّ مَالًا وَإِنَّ مَرْتَعًا»

وهو «أنتم»

وقوله تعالى: ﴿فَصَبِّرْ جَبِيلًا^(٩)﴾ يحتمل الأمرين^(١٠): حذف المسند أو المسند إليه أي: فصبر جميل أجمل^(١١)، أو: فأمرني^(١٢) صبر

لف ونشر مرتب

(يوسف: ١٨)

جميل. ففي الحذف تكثير الفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين، بخلاف ما لو ذكر؛ فإنه يكون نصّاً في أحدهما.

أي الذكر

الباء للتصوير

ولا بدّ للحذف من قرينة دالة عليه؛ ليفهم المعنى كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقق نحو: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ

لأنه خلاف الأصل أي على الحذف بمعنى «المحذوف»

وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ أي خلقهن الله، فحذف المسند؛ لأنَّ^(١٣) هذا الكلام عند تحقق^(١٤) ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن

وهو: «سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ» وهو: «لَيَقُولُنَّ اللَّهُ»

أي قولهم: «اللَّهُ»

(لقمان: ٢٥) فالمحذوف هو المسند

سؤال محقق. والدليل^(١٥) على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله: أنه جاء عند عدم الحذف كذلك، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ

لا غيره

أي لفظ «اللَّهُ» لا مبتدأ

خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ^(١٦)، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُّحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا

(الزمر: ٩)

الجار فعلا. (الدسوقي)

(٩) قوله: فصبر جميل: الصبر الجميل الذي لا شكاية معه إلى الخلق، والمجر الجميل

الذي لا أذى معه، والصفح الجميل الذي لا عتاب معه، وبه يعلم الصبر والمجر والصفح

غير الجميلات. والصبر: حبس النفس عن الجزع. (من دسوقي)

(١٠) قوله: يحتمل الأمرين: أي بل الثلاثة، والثالث: أن يكون من حذف المسند والمسند

إليه معاً، أي: فلي صبر وهو جميل. (دسوقي)

(١١) قوله: أي فصبر جميل أجمل: أي فصبر جميل في هذه الواقعة أجمل من صبر غير

جميل، وإذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى. (تجريد)

(١٢) قوله: أو فأمرني إلخ: أي شأني الذي ينبغي أن أنصف به صبر جميل. (قي)

(١٣) قوله: لأن إلخ: علة لمحذوف، أي وصح التمثيل بهذه الآية؛ لوقوع الكلام جواباً

لسؤال محقق؛ لأن إلخ. (دسوقي)

(١٤) قوله: عند تحقق إلخ: جواب سؤال وارد على قوله: «السؤال محقق»، حاصله: أن

السؤال في الآية ليس محققاً؛ لأنه لم يقع؛ بدليل تعبيره بـ«إِنَّ» التي للشك فقلوه: «إِنَّ

سَأَلْتَهُمْ» قضية شرطية لا تقتضي الوقوع ولا عدمه، فلا يصح التمثيل لجواب السؤال

المحقق. وحاصل ما أجاب به الشارح: أن المراد بكون الكلام جواباً لسؤال محقق: أنه

محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء، أي وقوعه بالفعل، فحينئذ يكون قولهم

«اللَّهُ» جواباً لسؤال محقق.

واعترض بأن هذا يناقض ما يأتي في قوله: «ليكن يزيد إلخ»؛ فإن السؤال فيه محقق

أيضاً بهذا المعنى، مع أنه جعله مقدراً، بل يجري هذا في كل سؤال مقدر، فلا يظهر فرق

بين المحقق والمقدر على ذلك. فالأولى أن يقال: للراد بالمحقق: ما وجد في الكلام ونطق

به بالفعل، والمقدر بخلافه، كما في البيت الآتي. (دسوقي وتجريد)

(١٥) قوله: والدليل إلخ: جواب عما يقال: هلا جعلت لفظ الجلالة في الآية مبتدأ، والخبر

محذوف بأن يكون التقدير: «الله خلقهن» ويكون من حذف المسند أيضاً، وما المرجح

لكونه فاعلاً؟ (دسوقي)

(١) قوله: الذي هو ظرف قطعاً: أي بخلاف ما قبله وهو «فإذا زيد»؛ فإنه ليس الخير فيه

ظرفاً قطعاً، بل يحتمل أن يقدر ظرفاً أي «فإذا زيد بالباب»، وأن يقدر غيره كـ«حاضر»

أو «جالس». وقوله: «الذي هو ظرف قطعاً إلخ»، فيه إشارة لنكتة ذكر هذا المثال بعد

الذي قبله. (دسوقي)

(٢) قوله: أعني المحافظة إلخ: تفسير للمقام أو تفسير لضيق المقام من حيث سببه؛ لأن

المحافظة سبب لضيق المقام. (دسوقي)

(٣) قوله: ولا تبايع إلخ: أي الاستعمال الوارد على ترك نظيره؛ لأنه اطراد حذف الخبر مع

تكرار «إِنَّ» وتعدد اسمها، سواء كانا نكرتين، كما مثل: أي «إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا» أو

معرفتين، كـ«إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا». (من التجريد)

(٤) قوله: لو أنتم تملكون إلخ: تمام الآية «قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ إِذَا

لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ» (الإسراء: ١٠٠) أي الفراغ والنفاد. إن قلت: كيف يتسبب

عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية؛ فإن تلك الخزان لا تنهاه، فكيف

يتصور فراغها ونفاذها؟ قلت: أحاب بعضهم: لعلهم يغفلون عن عدم تنهاهها، وإن

كانت غير متناهية في نفس الأمر، فيمسون مع ملكها خوف فراغها. أو إن الغرض

المبالغة في حرصهم وبخلهم، حتى أنهم لو ملكوا ما لا يتصور نفاذه أمسكوا. (دسوقي

بتغير)

(٥) قوله: والأصل لو تملكون تملكون: اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر، وهو غير

جائز، فالصواب أن يقول: «تقديره لو تملكون». والجواب أن الجمع بينهما في عبارته

لحاجة بيان الفعل المقدر، والممتنع إنما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظاً على وجه

الإبقاء والتقرير، لا على وجه بيان المقدر. (تجريد)

(٦) قوله: أبدل من إلخ: حاصله: أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذي كان فاعلاً،

غايته أنه تغير من الاتصال إلى الانفصال فهو فاعل، فقلوه: «لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ» (الإسراء: ١٠٠)

جملة فعلية. (دسوقي)

(٧) قوله: الضمير المتصل: [وهو الواو في «تملكون» المحذوف].

(٨) قوله: اسم: أي إن قدر متعلق الجار اسم فاعل. وقوله: «أو جملة» أي إن قدر متعلق

أَوَّلَ مَرَّةٍ) أو مقدر عطف على «محقق»، نحو: قول ضرار بن نهشل في مرثية^(١) يزيد بن نهشل: ع: لبيك يزيد^(٢) كأنه قيل: من يبكيه؟
 فقال: ضارع أي يبكيه^(٣) ضارع ذليل لخصومة^(٤)؛ لأنه كان ملجأ^(٥) للأذلاء وعونا للضعفاء، وتماه^(٦) ع: ومختبط^(٧) مما تطيح الطوائح.
 والمختبط: الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة. والإطاحة: الإذهاب والإهلاك. و«الطوائح» جمع «مطيحة» على غير
 القياس^(٨) ك«لواقح» جمع «ملقحة»^(٩). و«مما» يتعلق ب«مختبط»، و«ما» مصدرية أي سائل يسأل من أجل^(١٠) إذهاب الوقائع^(١١) ماله،
 أو «يبكي» المقدر أي يبكي؛ لأجل إذهاب المنايا^(١٢) يزيد. و«تطيح» على التقديرين^(١٣) بمعنى الماضي عدل إليه استحضاراً لصورة
 ذلك الأمر الهائل.

وفضله^(١٤) أي رجحان نحو «لبيك يزيد ضارع» مبنياً للمفعول على خلافه يعني «لبيك يزيد ضارع» مبنياً للفاعل ناصباً
 لـ «يزيد» ورافعاً لـ «ضارع» بتكرار الإسناد بأن أجهل أولاً إجمالاً، ثم فصل تفصيلاً، أمّا التفصيل فظاهر^(١٥)، وأمّا الإجمال فإنه لما قيل:
 «لبيك يزيد» علم أن هناك باكياً يسند إليه هذا البكاء؛ لأن المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم هو مقامه، ولا شك أن
 المتكرر أوكد وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس، وبوقوع^(١٦) نحو: «يزيد»^(١٧) غير فضلة؛ لكونه مسنداً إليه لا مفعولاً،
 كما في خلافه، وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة^(١٨) غير مترتبة^(١٩)؛ لأن أول الكلام غير مطمع^(٢٠) في ذكره أي ذكر الفاعل؛ لإسناد
 وهو «ضارع»

المسبب على السبب، ولا يخفى كثرتها. وقد أحيب: بأن اللام في «المنايا» للحنس، واللام
 الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية، فيصدق بالواحد. (من التحريد)
 (١٣) قوله: على التقديرين: أي: على تقدير تعلق «مما» ب«مختبط» أو ب«يبكي».
 (١٤) قوله: وفضله إلخ: هذا جواب عما يقال: لم عدل الشارح إلى هذا التركيب مقتضى
 لحذف المسند، مع إمكان الأصل، وهو البناء للفاعل واستقامة الوزن به، وذلك بأن يجعل
 «يزيد» مفعولاً و«ضارع» فاعل «يبكي» ولا حذف لا للمسند ولا للمسند إليه؟ فأجاب
 بقوله: «وفضله إلخ»، وحاصله: أن ما عدل إليه له فضل على ما عدل عنه، والغرض
 إفادة ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من حيث ما ذكره المصنف، لا ترجيحه
 من سائر الوجوه، حتى يعترض بأن في خلافه وهو البناء للفاعل يوجد وجوه الترجيح
 أيضاً كالسلامة عن الحذف وغيره، وحينئذ فيكون في كل منها جهات ترجيح، فللبليغ
 أن يختار كلا منهما. (من الدسوقي والتحريد)
 (١٥) قوله: فظاهر: لأنه لما أسند «يبكي» إلى معين وهو «ضارع» كان الفاعل المستحق
 للفعل مذكوراً بطريق التنصيص، وهذا معنى التفصيل. (دسوقي)
 (١٦) قوله: وبوقوع إلخ: إنما صح الترجيح بذلك؛ لأنه مناسب للمقام؛ لأن مدلول «يزيد»
 هو المقصود بالذات؛ لأن المرثية في بيان أحواله، فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصوداً
 كذلك. (بجريد)
 (١٧) قوله: نحو: يزيد: [أشار بإدراج لفظ «نحو» إلى أن الكلام ليس في خصوص
 البيت].

(١٨) قوله: كحصول نعمة إلخ: بخلاف ما لو كان مبنياً للفاعل؛ فإن الفاعل حينئذ
 معرفة مترتبة؛ إذ كل فعل لا بد له من فاعل، بخلاف المبني للمفعول؛ فإنه يتم الكلام
 بذكر المفعول بدون الفاعل. (دسوقي)
 (١٩) قوله: غير مترتبة: وغير المترتبة غير المشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب، فهي لذة
 صرفة فتكون ألد. وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر
 المصنف في بحث التشبيه «أن نيل الشيء بعد طلبه ألد»، وتبعه الشارح. أقول: أذية نيل
 الشيء بعد طلبه من حيث شقاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار، والأذية النعمة
 غير المترتبة من حيث عدم سيقها بألم الانتظار. (التحريد)
 (٢٠) قوله: غير مطمع: أي بل مؤيس من ذكره؛ لأن ذكر النائب في جملة يوجب الإيأس =

(١) قوله: مرثية: [المرثية على وزن «محمّدة» مصدر «رثاه»].
 (٢) قوله: لبيك يزيد: [قال الفاضل الجلي: قال بعض المتأخرين: يحتمل أن لا يكون
 البيت من الحذف بالكلية بأن يكون «يزيد» منادى أي: لبيك يا يزيد؛ لفقدك، ويكون
 «ضارع» هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح ياء في «لبيك» أو النائب عن الفاعل إن
 كانت الرواية بضمها، لكن الصورة الأولى لا تساعد الرواية].
 (٣) قوله: أي يبكيه: [فحذف المسند؛ لدلالة السؤال عليه].
 (٤) قوله: لخصومة: يحتمل أن اللام للتوقيت أي وقت خصومته مع غيره، أو للتعليل، أي
 لأجل خصومة نالته ممن لا طاقة له على خصومته. وهو متعلق ب«ضارع»؛ لأن فيه معنى
 الفعل، وليس متعلقاً ب«يبكي» المقدر؛ لإفادته أن البكاء يكون للخصومة دون يزيد.
 (دسوقي)
 (٥) قوله: لأنه كان ملجأ إلخ: أي إنما بكى الضارع الذليل عليه؛ لأنه كان يدفع عن
 الأذلاء والضعفاء ما ينالهم، فهو ملجأ لهم، فحقهم البكاء عليه. (دسوقي)
 (٦) قوله: ومختبط: أي ويبكيه مختبط، وهو عطف على «ضارع». (الدسوقي)
 (٧) قوله: على غير القياس: لأن «فواعل» لا يكون جمعا قياسياً لمفعلة بل لفاعلة
 ومفعلة، فلو كان جمعا ل«طائحة» بمعنى هالكة لكان قياسياً.
 (٨) قوله: كلواقح إلخ: يقال: «رياح لواقح» أي للسحاب.
 (٩) قوله: ملقحة: [وقياس جمعها «ملقحات» وقيل: «ملاقح»].
 (١٠) قوله: من أجل: [أشار بذلك إلى أن «من» للتعليل، وأن «ما» مؤولة مع الفعل
 بعدها بمصدر. (الدسوقي)].

(١١) قوله: إذهاب الوقائع إلخ: إضافة «إذهاب» لـ «الوقائع» في الوجه الأول، و«المنايا» في
 الوجه الثاني من إضافة المصدر للفاعل، ومفعوله «ماله» في الأول و«يزيد» في الثاني،
 والوجه الأول أحسن؛ لأن تعليقه أي: تعلق «مما» ب«يبكي» المقدر مما يباه سليقة
 الشعر، وذلك؛ لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاحتياط أيضاً، أفاده
 الجامي. (من الدسوقي)
 (١٢) قوله: لأجل إذهاب المنايا: أي المعبر عنها ب«الطوائح». قيل: إن إرادة الواحد من
 الجمع المحلى باللام لا يجوز، فكيف يصح قوله: «لأجل إهلاك المنايا يزيد» ولا يهلك
 الشخص الواحد إلا منية واحدة؟ والجواب: أن المراد ب«المنايا» أسباب الموت، إطلاقاً لاسم

الفعل إلى المفعول وتام الكلام به، بخلاف ما إذا بني للفاعل؛ فإنه مطمع في ذكر الفاعل، إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو إليه.
 وأما ذكره أي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند إليه من كونه الأصل مع عدم مقتضي للعدول عنه، ومن الاحتياط لضعف
 التعويل على القرينة مثل: ﴿خَلَقَهُنَّ^(١) الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ^(٢)﴾، ومن التعريض بغاوة السامع نحو: «محمد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم»^(٣)
 في جواب من قال: من نبيكم؟ وغير ذلك، أو لأجل أن يتعين^(٤) بذكر المسند كونه اسماً فيفيد الثبوت^(٥)، أو فعلاً فيفيد التجدد^(٦).
 وأما إفراده أي جعل المسند غير جملة^(٧)؛ فلكونه^(٨) غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم؛ إذ لو كان^(٩) سببياً^(١٠) نحو: «زيد قام
 أبوه»، أو مفيداً للتقوي نحو: «زيد قام» فهو جملة^(١١) قطعاً، وأما نحو^(١٢): «زيد قائم» فليس بمفيد للتقوي^(١٣)، بل قريب^(١٤) من «زيد
 قام» في ذلك، وقوله: «مع عدم إفادة^(١٥) التقوي» معناه: مع عدم إفادة نفس التركيب تقوي الحكم، فيخرج ما يفيد^(١٦) التقوي
 بحسب التكرير نحو: «عرفت عرفت»، أو بحرف التأكيد نحو: «إن زيدا عارف»، أو نقول^(١٧): إن تقوي الحكم في الاصطلاح هو
 تأكيده بالطريق المخصوص^(١٨) نحو: «زيد قام».

إنه مفرد مع انتفاء العلة فيه، وإنما هو قريب مما يفيد التقوي، وهو «زيد قام»؛ لأنه إن اعتبر تضمنه للضمير الموجب لتكرير الإسناد المفيد للتقوي كان مفيداً له، وإن اعتبر شبهه بالخالي عن الضمير لم يكن فيه تكرر الإسناد، فيدخل في عدم إفادة التقوي؛ لأن التبادر أن يكون إفادته بلا شبهة. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: فليس بمفيد للتقوي: ليس المراد أنه لا يفيد التقوي أصلاً؛ لأنه مخالف لما في الواقع ومتاف لما بعده، بل المراد: أنه ليس في «زيد قائم» التقوي الكامل للمعتبر، وكلام المصنف في التقوي الكامل المعتبر. أو المراد: أن ليس فيه التقوي بلا شبهة، بل هو قريب مما يفيد التقوي، وحينئذ فلا إيراد.

(١٣) قوله: بل قريب إلخ: لأن كلا منهما احتوى على ضمير مسند إليه عائد على المبتدأ، وإنما لم يكن بمنزلة؛ لأن ضمير «قائم» لا يتغير في حال التكلم والخطاب والغيبة، بل هو مستتر دائماً، ف«قائم» بمنزلة الجامد الذي لا ضمير فيه، فإن اعتبر تضمنه للضمير كان مفيداً للتقوي، وإن اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيداً له. (دسوقي)

(١٤) قوله: مع عدم إفادة إلخ: دفع لما يقال: إن المصنف لما جعل العلة في إفراده المسند عدم إفادة التقوي، ففهم أن يكون العلة في كونه جملة إفادة التقوي، فيرد على هذا المفهوم «عرفت عرفت»؛ فإنه مفيد للتقوي، والمسند فيه مفرد وهو الفعل.

وحاصل ما أجاب به الشارح جواباً، الأول: أن قول المصنف: «مع عدم إفادة تقوي الحكم» من إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل محذوف، وهو «التركيب»، فتقدير الكلام: مع عدم إفادة التركيب تقوي الحكم، فيكون العلة في إفراده جملة: إفادة تقوي الحكم بنفس التركيب لا من شيء آخر، فخرج «عرفت عرفت»؛ فإنه إنما أفاد التقوي بالتكرير، لا بنفس التركيب.

وحاصل الجواب الثاني: أن المراد من «تقوي الحكم» ما يكون بحسب الاصطلاح، وهو تأكيده بطريق مخصوص، أعني تكرير الإسناد مع وحدة المسند، بخلاف قوله: «عرفت عرفت»؛ فإن فيه تكرر المسند لا الإسناد فقط. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: فيخرج ما يفيد إلخ: ليس المراد خروجه عن ضابطة الإفراد؛ إذ المراد إدخاله فيه، بل المراد: خروجه عن القيد الذي أضيف إليه العدم - أعني إفادة التقوي - وإذا خرج عن إفادة التقوي دخل في عدم الإفادة، فيكون مفرداً. (دسوقي)

(١٦) قوله: أو نقول إلخ: فعلى هذا الجواب لا حاجة إلى التقدير المذكور في الجواب الثاني - أعني «مع عدم إفادة نفس التركيب إلخ» - لخروج ما ذكر بدون ذلك.

(١٧) قوله: بالطريق المخصوص: وهو تكرير الإسناد مع وحدة المسند، فخرج القسمان المذكوران، وهما «عرفت عرفت»، و«إن زيدا عارف». (دسوقي)

= من ذكر الفاعل في تلك الجملة؛ لتام الكلام بدونه، فإذا ذكر الفاعل في جملة ثانية كانت معرفته كرزق جديد. (دسوقي)

(١) قوله: مثل خلقهن إلخ: قيل: في هذا التمثيل نظراً؛ لأن السؤال هنا مثل السؤال في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ اللَّهُ﴾ (العنكبوت: ٦١)، فما وجه الفرق بينهما بأن الحذف في قوله: «ليقولن الله» للاحتراز عن العبث نظراً للقرينة، والذكر في قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ لضعف التعويل على القرينة؟ وأجيب بأن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب، فإن عول على دلالتها حذف، وإن لم يعول عليها احتياط بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها؛ ذكر، وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحداً. (من الدسوقي والتجريد)

(٢) قوله: محمد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم: فذكر المسند وهو «نبينا» مع علمه من قرينة السؤال إشارة إلى أن المخاطب غي لا يفهم بالقرينة. (دسوقي)

(٣) قوله: أن يتعين إلخ: بخلاف ما لو حذف المسند؛ فإنه يحتمل كونه اسماً، ويحتمل كونه فعلاً أو ظرفاً.

(٤) قوله: فيفيد الثبوت: أي من أصل الوضع. والمراد بالثبوت: حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد والحصول واقتزائه بالزمان.

(٥) قوله: فيفيد التجدد: أي بتجدد الحدث، أي وجوده بعد أن لم يكن، وإفادة الفعل لذلك بالوضع؛ لأن الفعل متضمن للزمان الموصوف بالتجدد. (دسوقي)

(٦) قوله: غير جملة: أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد ما ليس بجملة، فيشمل المركب والمضاف. (الدسوقي)

(٧) قوله: فلكونه: أي فلاقتضاء المقام كونه - أي المسند غير سببي أي غير منسوب للسبب الذي هو الضمير - سمي الضمير سبباً؛ تشبيهاً له بالسبب اللغوي الذي هو الجبل؛ لأن الضمير تربط به الصلات والصفات، كما أن الأمتعة تربط بالحيث. (دسوقي)

(٨) قوله: إذ لو كان: حاصله: أن سبب كون المسند جملة أحد الأمرين: كونه سببياً، وكونه مفيداً للتقوي، وأن سبب الإفراد انتفاؤها جميعاً. (تجريد)

(٩) قوله: سببياً: [بأن يكون الخبر غير صادر من المسند إليه].

(١٠) قوله: فهو جملة: جواب «لو» فهو مرتبط بالأمرين قبله، والمعنى: فواجب أن يؤتى به جملة. (دسوقي)

(١١) قوله: وأما نحو إلخ: هذا جواب عن سؤال يرد على قول المصنف: «إذ لو كان إلخ»؛ لأنه جعل العلة في الإفراد كونه غير سببي مع عدم إفادة التقوي، فيرد عليه «زيد قائم»، فإنه مفرد وهو مفيد للتقوي، فقد وجد الإفراد ولم يوجد علته أعني عدم إفادة التقوي، بل هو مفيد للتقوي. وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أن «زيد قائم» مفيد للتقوي حتى يقال:

فإن قلت: المسند قد يكون غير سببي ولا مفيداً للتقوي، ومع هذا لا يكون مفرداً كقولنا: «أنا سعت في حاجتك»، و«رجل جاءني»، و«ما أنا قلت» هذا عند قصد التخصيص. قلت: سلمنا^(١) أن ليس القصد في هذه الصور إلى التقوي، لكن لا نسلم^(٢) أنها لا تفيد التقوي؛ ضرورة حصول تكرار الإسناد الموجب للتقوي، ولو سلم^(٣) فالمراد أن أفراد المسند قد يكون لأجل هذا المعنى، ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى.

ثم السببي^(٤) والفعلية من اصطلاحات صاحب «المفتاح» حيث سَمَّى في النحو^(٥) الوصف بحال الشيء - نحو: «رجل كريم» - وصفا فعليا^(٦)، والوصف بحال ما هو^(٧) من سببيه^(٨) - نحو: «رجل كريم أبوه» - وصفا سببيا، وسَمَّى في علم المعاني المسند في نحو: «زيد قام» مسندا فعليا، وفي نحو: «زيد قام أبوه» مسندا سببيا، وفَسَّرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق، ولهذا اكتفى^(٩) المصنف في بيان المسند السببي بالمثال، وقال: والمراد بالسببي نحو: «زيد أبوه منطلق»^(١٠)، وكذا «زيد» انطلق أبوه. ويمكن أن يفسر^(١١) المسند السببي بجملة علق^(١٢) على مبتدأ بعائد^(١٣) لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة، فخرج المسند في نحو: «زيد منطلق أبوه»؛ لأنه مفرد^(١٤)، وفي نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(١٥)؛ لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد^(١٦)، وفي نحو: «زيد قام وزيد هو قائم»؛ لأنَّ العائد فيهما مسند إليه، ودخل فيه نحو: «زيد أبوه قائم»، و«زيد قام أبوه»، و«زيد مررت به»، و«زيد ضربت عمرا في

(١) قوله: سلمنا إلخ: [تشعر عبارته بأن منع عدم قصد التقوي في هذه الصور مجالا، ولعل وجهه: أن قصد التخصيص لا يناق في قصد التقوي؛ لاحتمال قصدهما معا. (تجريد)]
(٢) قوله: لكن لا نسلم إلخ: هذا جواب بالمنع، حاصله: لا نسلم أن هذه الصور لا تفيد التقوي، بل هي مفيدة له؛ ضرورة تكرار الإسناد الموجب للتقوي، فالتقوي موجود، وإن كان غير مقصود، والمصنف إنما عول في علة الأفراد على عدم إفادة التقوي لا على عدم قصد. (دسوقي)

(٣) قوله: ولو سلم: أي كون الأقوال المذكورة لا تفيد التقوي عند قصد التخصيص، فالمراد أن أفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى، أي إن أفراد المسند مشروط بكونه غير سببي ولا مفيد للتقوي، فهو لا يكون مفردا إلا بتحقيق هذا الشرط، ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط. والأولى أن يقرر الجواب بجعل كون المسند غير سببي ولا مفيد للتقوي علة ناقصة للأفراد، كما هو ظاهر كلام المصنف، لا شرطا كما سبق. (ملخص)

(٤) قوله: ثم السببي إلخ: هذا دخول على كلام المصنف، والمقصود دفع اعتراض وارد عليه في تركه تعريف السببي وإتيانه بالمثال، ومعلوم أن تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو عن خفاء؛ لأن أوجه التماثل كثيرة. (دسوقي)

(٥) قوله: في النحو: [أي في القسم المدون في النحو من كتابه «المفتاح»].

(٦) قوله: رجل كريم: [في قولنا: «جاءني رجل كريم»؛ ليكون «كريم» وصفا].

(٧) قوله: وصفا فعليا: مراده بالوصف الفعلي: الجاري على من هو له، ويسميه النحاة وصفا حقيقيا، فقد انفرد السكاكي عنهم بالتسمية بالفعلي، كما انفرد عنهم بإجراء هذا في المسند، مع تخصيصه السببي فيه بالجملة، فمجموع اصطلاحه مبتكر له، فصحح كلام الشارح. واندفع ما عده أن يقال: إن النحاة أيضا يسمون الوصف بحال ما هو من سببه وصفا سببيا. وحاصل الدفع: أنهم وإن شاركوه في ذلك، لكن لم يشاركوه في المجموع، فالمراد أن المجموع من اصطلاحات صاحب «المفتاح». (من دسوقي)

(٨) قوله: بحال ما هو: [أي بحال شيء، كالألب في المثال. (دسوقي)]

(٩) قوله: من سببه: المراد بالسبب هنا: مطلق المتعلق، فيدخل نحو: «كريم غلامه»، «كريمة جاريته»، ونحو ذلك. (تجريد)

(١٠) قوله: رجل كريم: [في قولنا: «جاءني رجل كريم أبوه»].

(١١) قوله: اكتفى: فيه إشارة إلى أنه يعلم من مثال السببي مثال مقابله، وهو الفعلي. (كذا في الدسوقي)
(١٢) قوله: وزيد أبوه منطلق: أي نحو «أبوه منطلق» من قولك: «زيد أبوه منطلق»؛ لأن المسند السببي هو «أبوه منطلق». (دسوقي)
(١٣) قوله: أبوه منطلق: يعني «وأما زيد منطلق أبوه» فليس المسند فيه سببيا عنده؛ لأن المسند مفرد لا جملة على ما يأتي، فهو من قبيل الفعلي. (دسوقي)
(١٤) قوله: وكذا زيد إلخ: مثال للسببي في الجملة الفعلية، وما قبله مثال له في الجملة الاسمية. (دسوقي)
(١٥) قوله: أن يفسر إلخ: أي على قاعدة السكاكي تفسيرا لا صعوبة فيه ولا انغلاق صادقا على «أبوه منطلق» وعلى غيره. (دسوقي)

(١٦) قوله: بجملة علق إلخ: اعترضه السيد بأن فيه دورا؛ لتوقف كون المسند سبيا على كونه جملة حيث أخذت في تفسيره، وتوقف كونه جملة على كونه سبيا، كما هو صريح قول المصنف بعد، وأما كونه جملة فالتقوي أو لكونه سبيا، ويستفاد من كلامه هنا مفهوما؛ لأن مفهوم قوله: «أما أفراد إلخ» أن كونه سببيا علة لكونه جملة، كما صرح به الشارح. وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق، ومن كلامه فيما يأتي علة لإيراد المسند جملة لا علة لتصوير كونه جملة، فالتوقف على كونه سببيا: إيراد جملة لا تصورها، والمتوقف على كونه جملة: تصور كونه سببيا لا إيراد، فاختلقت جهة التوقف، فلا دور، تأمل. (تجريد)

(١٧) قوله: بعائد: [أي ملتبسة بعائد، والباء متعلقة ب«علقت». (تجريد)]

(١٨) قوله: لأنه مفرد: لأن الوصف مع مرفوعه الظاهر كالمضمر في الحكم المفرد. ولا يرد على هذا ما مر من أنه جعل الوصف في نحو: «رجل كريم أبوه» وصفا سببيا، مع أنه مفرد؛ لأنه إنما يشترط في السببي كونه جملة إذا كان مسندا لا وقت كونه نعتا. (من الدسوقي)

(١٩) قوله: ليس بعائد: أي ليس ملتبسا بعائد؛ لاتحاد المبتدأ والخبر، فلا يحتاج إلى الرابط. وهذا المسند ليس بفعلي ولا سببي؛ لأنهما إنما يقالان فيما إذا تغير المبتدأ والخبر، فلا يرد أنه إذا لم يكن سببيا كان فعليا، فيدخل في ضابط الأفراد، مع أنه جملة. (كذا في الدسوقي والتجريد)

داره»، و«زيد ضربته»، ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوي. والعمدة^(١) في ذلك تتبع كلام السكاكي؛ لأننا لم نجد هذا الاصطلاح ممن قبله.

وأما كونه أي المسند فعلاً فلتقيده أي تقييد المسند بأحد الأزمنة الثلاثة^(٢)، الماضي: وهو الزمان الذي قبل زمانك^(٣) الذي أنت فيه، والمستقبل^(٤): وهو الزمان الذي يترقب وجوده^(٥) بعد هذا الزمان، والحال: وهو أجزاء^(٦) من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ^(٧)، وهذا أمر عرفي^(٨). وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج^(٩) إلى قرينة تدل على ذلك، بخلاف الاسم؛ فإنه إنما يدل عليه بقرينة^(١٠) خارجية، كقولنا: «زيد قائم الآن» أو «أمس» أو «غداً»، ولهذا قال: على أخصر وجه^(١١)، ولما كان^(١٢) التجدد لازماً للزمان؛ لكونه كمّاً غير قارّ الذات - أي لا يجتمع أجزاؤه في الوجود - والزمان جزء من مفهوم الفعل: كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة مفيداً للتجدد. وإليه أشار بقوله: مع إفادة التجدد، كقوله^(١٣) شعر:

(تجريد وغيره)

(٧) قوله: من غير مهلة وتراخ: أي بين كل جزء وما يليه، لا بين أول الأجزاء وآخرها؛ إذ المهلة بينهما لازمة إذا طالت المدة، كما يقال: «زيد يصلي» والحال أن بعض صلاته ماضٍ وبعضه باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآيات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال، فليس الحال زمان التكلم فقط. (من تجريد)

(٨) قوله: وهذا أمر عرفي: يعني مقدار الحال أمر عرفي مبني على العرف، وليس مضبوطاً بحد معين، فما يعدونه حالا فهو حال، فإنه يقال: «زيد يأكل ويحج»، ويكتب القرآن، ويتعلم الفقه، ويجاهد الكفار، ويعد كل ذلك حالا، ولا شك في اختلاف مقادير أزمنتها. ويحتمل أن المراد المشتبه، وهذا تعريف للحال العرفي دون الحقيقي؛ فإنه الآن الذي لا يتجزأ، كما مر. (من الدسوقي)

(٩) قوله: من غير احتياج: جواب عما يرد بأن الاسم أيضاً قد يدل على أحد الأزمنة، فكيف يقول المصنف: «وأما كونه فعلاً فلتقييد إلخ» مع أن التقييد المذكور متأت مع إيراد اسم؛ لما علمت أن الاسم أيضاً قد يدل على أحد الأزمنة. وحاصل الجواب: أن العلة هو التقييد مع الأخصرية، فلا يحتاج إلى التصريح معه بقرينة، بخلاف الاسم؛ فإنه وإن حصل به التقييد لكن يحتاج إلى القرينة. (دسوقي بتغير ما)

(١٠) قوله: يدل عليه بقرينة: اعترض بأن هذا يناقض قولهم: اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال؛ فإن هذا يفيد أنه يدل على الزمان الحال بلا قرينة، واحتياجه إلى القرينة إذا أريد غير الحال كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه، وحينئذٍ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل. وأجيب بأن المراد بقول الشارح: «لأن الفعل دال بصيغته إلخ»: الدلالة على أحد الأزمنة صريحاً واسم الفاعل لا يدل عليه صريحاً بل التزاماً، فإذا أريد الدلالة عليه صريحاً احتاج إلى قرينة. (قي وتج)

(١١) قوله: على أخصر وجه: كان ينبغي أن يؤخره عن قوله: «مع إفادة التجدد»؛ ليعتلق بإفادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع؛ إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة، فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار. (تجريد)

(١٢) قوله: ولما كان إلخ: اعلم أن التجدد يطلق على معنيين، أحدهما: الحصول بعد أن لم يكن، والثاني: التقضي والحصول شيئاً فشيئاً على وجه الاستمرار، والمعتبر في مفهوم الفعل: التجدد بالمعنى الأول، واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثاني، وحينئذٍ فالموافقة بين الحدث والزمان المتقارنين في مطلق تجدد؛ لأن التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل، ولا معتبر في مفهومه. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: كقوله: [أي قول طريف يصف نفسه بالشجاعة. (قي)]

(١) قوله: والعمدة إلخ: اعترض بأن السكاكي اشترط شرطاً زائداً على ما قاله الشارح، وهو أن يكون المضاف للضمير اسماً مرفوعاً، كالمثالين الأولين، وحينئذٍ فيخرج الثلاثة الأخيرة، وهي «زيد مررت به»، و«زيد ضربت عمراً في داره»، و«زيد ضربته»، فليس المسند في هذه الثلاثة سببياً عند السكاكي، خلافاً للشارح، فلو كان العمدة في ذلك ما قال السكاكي ما خالفه الشارح. والحاصل: أن المسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام: جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلاً نحو: «زيد أبوه ينطلق»، أو اسم فاعل: نحو: «زيد أبوه ينطلق»، أو اسماً جامداً نحو: «زيد أخوه عمرو»، أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهراً نحو: «زيد انطلق أبوه»، والتعريف الضابط بجميع أقسامه متعسر. (كذا في الدسوقي)

(٢) قوله: بأحد الأزمنة الثلاثة: [وهو الفعل. والمراد من تقييده: تقييد جزء معناه - وهو الحدث - بأحد الأزمنة].

(٣) قوله: قبل زمانك: هنا شك مشهور، وهو أن «قبل» ظرف زمان، فيكون المعنى: وهو الزمان الذي في زمان متقدم على الزمان الذي أنت فيه، فإن كان قبل عين الزمان الذي جعل ظرفاً له لزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه، وإن كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له، وكلاهما باطل. وأجيب بأن القبلية في أجزاء الزمان ذاتية لا زمانية، فظرفية «قبل» فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيها، فسقط التردد الدائر بين العينية والغيرية على أن هذا تدقيق فلسفي لا ينظر إليه أهل اللغة والعرف؛ لابتناء مباحثهم على الظواهر دون تلك التدقيقات. (من الدسوقي والتجريد)

(٤) قوله: المستقبل: على صيغة اسم الفاعل كالماضي أو اسم المفعول، وكلاهما المنقول الموافق للمعقول؛ لأن الزمان يستقبل كما تستقبله. (أطول)

(٥) قوله: يترقب وجوده: معناه: من شأنه أن يترقب، فاندفع ما قيل: كم من شيء لا يترقب وجوده ومع هذا يكون مستقبلاً. واعترض على الشارح مثل السابق بأن «يترقب» دال على الزمان المستقبل، فيلزم أن يترقب وجود المستقبل في المستقبل؛ لأن المستقبل الذي هو مدلول «يترقب» كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل أيضاً؛ إذ لا معنى لترقبه في الماضي أو الحال، فيكون في المستقبل، فيلزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه، أو أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل. ويجاب عنه أيضاً بالأجوبة السابقة، وبأن الأفعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان، فتدبر. (كذا في الدسوقي)

(٦) قوله: وهو أجزاء إلخ: اعلم أن الحال عند النحاة أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر، وهذا تعريف للحال العرفي وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه، مثل: «يصلي» و«يحج»، وأما الحال الحقيقي فالآن الذي لا يتجزأ وهو الآن الحاضر بدون الجزء السابق واللاحق.

أو كلمًا^(١) وردت عكاظ وهو سوق للعرب، كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع، قبيلة بعثوا^(٢) إلى عريفهم،
 جاءت كـ «غراب» بين النخلة والطائف بذكر أسامهم وشجاعتهم فاعل «وردت» و«عكاظ» مفعله (في)

وعريف القوم: القيم بأمرهم الذي شهر بذلك وعرف، يتوسم^(٣) أي يصدر عنه تفرس الوجوه^(٤) وتأملها شيئًا فشيئًا ولحظة فلحظة.
 أي المتولي لأمر القوم أي بالقيام بأمرهم به إشارة إلى وجه التسمية تفرس للتفرس

وأما كونه أي المسند اسمًا فلا إفادة عدمهما أي عدم التقييد المذكور والتجدد، يعني^(٥) لإفادة الدوام والثبوت^(٦)؛ لأغراض
 الأظهر أن يقال: «لإفادة مطلق الثبوت». (الدسوقي)

تتعلق بذلك، كقوله^(٨): لا يآلف الدرهم المضروب صرتنا^(٩) :: وهو ما يجعل فيه الدراهم، لكن يمر عليها وهو منطلق^(١٠). يعني أن
 أي الدوام والثبوت حمل على

الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائمًا^(١١).

قال الشيخ عبد القاهر: موضوع الاسم^(١٢) على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء^(١٣) أنه يتجدد ويحدث شيئًا فشيئًا،
 أي المسند

فلا تعرض^(١٤) في «زيد منطلق» لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له، كما في «زيد طويل» وعمرو قصير^(١٥).

وأما تقييد الفعل^(١٦) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق^(١٧) أو به أو فيه أو له أو معه ونحوه^(١٨)
 أي الواقع مسنداً اقتصر المصنف على الفعل؛ لأنه الأصل، أو المراد الفعل اللغوي كأمثل التفضيل والصفة المشبهة قرأت بمكة تطهرت تعظيماً حفظت حديث البخاري

(١) قوله: أو كلما إلخ: «الهمزة» في قوله: «أو كلما» للاستفهام التقريري، و«الواو»
 للعطف على مقدر، أي: أحضرت العرب في عكاظ، وكلما إلخ. وعكاظ: سوق بين
 النخلة والطائف، كانت تقام في مستهل ذي القعدة وتستمر عشرين يوماً، تجتمع فيه قبائل
 العرب فيتعاكظون - أي يتفاخرون ويتناشدون - وكانت فرسان العرب إذا حضروا عكاظ
 وأمن بعضهم من بعض؛ لكون عكاظ في شهر حرام، تقنعوا حتى لا يعرفوا.

وذكر عن طريف هذا أنه كان من الشجعان، وكان لا يتقنع كما يتقنعون، فاتفق له
 أنه وافى عكاظ، وكان طريف قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني، فقال حصيبة بن
 شراحيل: أروني طريفاً، فأرؤه إياه. فجعل حصيبة كلما مر به طريف تأمله ونظر إليه،
 حتى فطن له طريف. فقال له: ما لك تنظر إلي مرة بعد مرة؟ فقال له حصيبة: أتوسمك
 لأعرفك، فلله علي إن لقيتك في حرب لأقتلك أو لتقتلني، فقال طريف عند ذلك
 «الأيات، هذه من جملتها. (من الدسوقي)

(٢) قوله: بعثوا إلخ: يعني أن لي على كل قبيلة حناية، فإذا وردوا عكاظ طلبني الكافل
 أمرهم، وهذا مدح في العرب؛ للحري منهم. (من التجريد)

(٣) قوله: يتوسم: هذا محل الشاهد حيث أورد المسند فعلاً للتقيد بأحد الأزمنة مع إفادة
 التجدد. (دسوقي)

(٤) قوله: تفرس الوجوه: [أي وجوه الحاضرين؛ لينظر أنا فيهم أو لا. (في)]

(٥) قوله: يعني: أي يعني بإفادة عدمهما إفادة الدوام، أي المقابل للتقيد بزمن مخصوص
 وإفادة الثبوت المقابل للتجدد. وأعلم أن دلالة الاسم على الثبوت الذي هو تحقق
 المحمول للموضوع بحسب أصل الوضع، وأما إفادته للدوام والثبات فمن خارج لا بحسب
 أصل الوضع، وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله الآتي: «قال الشيخ عبد القاهر إلخ» فإنه
 أفاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع، فكلام الشارح يشير إلى أنه ينبغي أن
 يحمل كلام المصنف على أن إفادته للدوام من خارج؛ جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعاً
 للتعارض بينهما، فنقله لكلام الشيخ إشارة إلى الجمع. وحاصله: أن كلام الشيخ باعتبار
 الوضع، وما فسر به كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية، لا إلى الاعتراض على
 المصنف وإن احتمل ذلك. (دسوقي)

(٦) قوله: لإفادة الدوام والثبوت: [لو قدم «الثبوت» على «الدوام» كان أولى.]

(٧) قوله: لأغراض: [مثل المبالغة في المدح والذم وغيرها.]

(٨) قوله: كقوله: أي النظر بن لوية يتمدح بالغنى والكرم، أركانه: «مستغفلن فاعلن
 فعلن». (دسوقي ملخصاً)

(٩) قوله: صرتنا: المشهور نصبه على أنه مفعول لقوله: «لا يآلف»، والأحسن نصب
 «الدرهم المضروب» فيكون عدم الألفة من جانب صرته. (عصام)

(١٠) قوله: وهو منطلق: فتعبيره «منطلق» للإشعار بأن انطلاق الدراهم من الصرة أمر

ثابت دائم لا يتجدد، وأن الدراهم ليس لها استقرار ما في الصرة، وهذا مبالغة في مدحهم
 بالكرم، وفي قوله: «لكن تمر عليها إلخ» تكميل حسن؛ إذ قوله: «لا يآلف إلخ» ربما يوهم
 أنه لا يحصل له جنس الدراهم، فأزال ذلك التوهم بهذا الاستدراك. (دسوقي)

(١١) قوله: دائماً: لأن مقام المدح يقتضي دوام ذلك، كما يدل عليه قوله قبل هذا،
 شعر:

إننا إذا اجتمعت يوماً دراهمنا ظلت إلى طرق الخيرات تستبق
 (كذا في التجريد)

(١٢) قوله: موضوع الاسم: أي الاسم المسند في التركيب موضوع لأجل أن يثبت إلخ،
 أي إنه إنما وضع؛ لأجل هذا المعنى وهو: ثبوت الشيء للشيء، وأما إفادته للدوام
 والاستمرار فإنما هو من قرينة خارجية. (دسوقي)

(١٣) قوله: من غير اقتضاء إلخ: إن قلت: إن الاسم كما يحمل على الدوام بواسطة
 القرائن يصح أن يحمل على الاستمرار التجديدي باعتبار القرائن الخارجية كالفعل، فلا ي
 شيء خص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجديدي دون الاسم؟ قلت: وجه ذلك:
 مناسبة الاستمرار التجديدي للفعل؛ لاشتماله على الزمان المتجدد. (دسوقي)

(١٤) قوله: فلا تعرض إلخ: أي وأما إفادته الدوام فمن المقام والخارج كغرض المدح أو
 الذم، فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم؛ لأن كلام الشارح بحسب الاستعمال
 لا اعتبار القرائن الخارجية، وكلام الشيخ بحسب أصل الوضع. (دسوقي)

(١٥) قوله: كما في زيد طويل إلخ: هذا تنظير للنفي في قوله: «فلا تعرض إلخ»؛ فإنه
 لا تعرض فيه لأكثر من إثبات الطول صفة لزيد ومن إثبات القصر صفة لعمره ولا يتجدد
 فيه. واعترض بأن الطول والقصر لازمان له، فهما دائماً. وأجيب بأنهما وإن كانا
 دائمين لكن استفادة دوامهما ليست من جوهر اللفظ، بل من حيث إن الطول والقصر
 وصفان لازمان، فيستفادان من خارج. (من الدسوقي والتجريد)

(١٦) قوله: وأما تقييد الفعل: لا يقال: إن تقييد الفعل بما ذكر من مباحث متعلقات الفعل،
 فذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله؛ لأننا نقول: لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات
 الفعل أن لا يكون من مباحث المسند، حتى يكون ذكره في غير محله. (من قي)

(١٧) قوله: بمفعول مطلق: [أكرمت إكرام أهل الحسب.] أي غير مؤكد، وإلا فهو لا يفيد
 تربية الفائدة. وذلك لأن الفعل يحتمل الحقيقة والجاز، والمصدر المؤكد أفاد نفس الحقيقة،
 والذي أفاده هو أحد محتملي الفعل، وهو الظاهر منهما إلا أن يقال: التعيين فائدة
 لم تكن، فتأمل. (دسوقي)

(١٨) قوله: ونحوه: مجرور معطوف على «مفعول» كما هو الظاهر. ويحتمل الرفع معطوفاً
 على «تقييد الفعل»، فافهم.]

تصدقت مخلصا لا أحب إلا الصالحين
من الحال والتميز والاستثناء، فلتربية الفائدة^(١)؛ لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابته، وكلما زاد غرابته زاد إفادته، كما يظهر
طبت نفسا بالتوفيق أي تكثرها أي المطلق أي نعدا عن الذعر بالنسبة إلى السامع للسامع

بالنظر إلى قولنا: «شيء ما موجود»، و«فلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلدة كذا».

فإن فيه غرابات بكثرة القيود وكثرة القوائد فإنه معلوم بالضرورة

ولمّا استشعر سؤالا وهو: أن خبر «كان» من مشبّهات المفعول، والتقييد به ليس لتربية الفائدة؛ لعدم الفائدة بدونه، أشار إلى

استشعار: «دول كرفتن» (ن)

أي من حيث انتصابه. (في)

جوابه^(٢) بقوله: والمقيد في «كان زيد منطلقا» هو «منطلقا» لا «كان»؛ لأن «منطلقا»^(٣) هو نفس المسند و«كان» قيد له؛ للدلالة على

لأنه هو الدال على الحدث أي للمسند

كما بهم المعترض

زمان النسبة، كما إذا قلت: «زيد منطلق في الزمان الماضي».

وأما تركه أي ترك التقييد، فلما عرفت منها أي من تربية الفائدة، مثل خوف انقضاء المدة والفرصة، أو إرادة أن لا يطالع الحاضرون

أي تقييد المسند عطف مثال للمانع

على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله، أو عدم العلم^(٤) بالمقيدات أو نحو ذلك^(٥).

أي علم المتكلم أي لذلك الفعل

الواقع مسنداً أي جملة الشرط

عطف تفسر. (ج)

وأما تقييده^(٦) أي الفعل بالشرط مثل: «أكرمك إن تكرمني»، أو «إن تكرمني أكرمك»، فلا اعتبارات وحالات تقتضي تقييده به،

أي كانت معتبرات. (في)

مثال لتأخر الجزاء

مثال لتقدم الجزاء على الشرط

وما يشبهه

لا تُعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته يعني حروف^(٧) الشرط وأسمائه من التفصيل، وقد بيّن ذلك التفصيل في علم النحو. وفي هذا

بيان لا ما

الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم^(٨) الجزاء مثل المفعول به ونحوه، فقولك: «إن جئتني أكرمك» بمنزلة

كالظرف

أي قول المصنف: «وأما تقييده بالشرط»

قوله: «أكرمك» وقت مجيئك إياي»، ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه^(٩) من الخبرية والإنشائية، بل إن كان الجزاء^(١٠)

خبراً فالجملة الشرطية خبرية نحو: «إن جئتني أكرمك»، وإن كان إنشائية، فنحو: «إن جاءك زيد فأكرمه». وأما نفس

الذي هو الجزاء أي بجملة الشرط قبل التقييد بالشرط

الشرط^(١١) فقد أخرجته الأداة عن الخبرية^(١٢) واحتمال الصدق والكذب.

أي فالجملة الشرطية إنشائية بسبب إنشائية الجزاء. (في)

بسبب خبرية الجزاء أعني بجموع الشرط والجزاء

عطف لازم على ملزوم

(٥) قوله: أو نحو ذلك: [كمجرد الاختصار؛ لضيق أو ضجر من المتكلم أو خوف سامة السامع. (في)]

(٦) قوله: وأما تقييده: كان ينبغي أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد؛ لتجري القيود الوجودية على سنن واحد. أحجب بأنه لما كان محتاجاً إلى بسط أثره عن الترك. (تجريد)

(٧) قوله: يعني حروف إلخ: دفع بهذا ما يتوهم من لفظ «أدوات» أنها كلها حروف. (في)

(٨) قوله: قيد لحكم إلخ: فالكلام هو الجزاء وأما الشرط قيد له بمنزلة الفضلات كالمفعول والظرف، فإذا قلت: «إن جئتني أكرمك» فالمعتبر لأصل الإفادة هو الإخبار بالإكرام، وأما الشرط فهو قيد، فكأنك قلت: «أكرمك وقت مجيئك». (دسوقي)

(٩) قوله: بمنزلة قوله أكرمك إلخ: استفيد الوقت من التعليل؛ لأن الشرط قيد في الجزاء، فهو بمنزلة العلة، وزمان المعلول والعلة واحد، فالمعنى في هذا المثال: أكرمك لأجل مجيئك إياي وفي زمانه. (دسوقي)

(١٠) قوله: عما كان عليه: أي قبل التقييد بالشرط؛ لأن أداة الشرط إنما تخرج الشرط عن أصله، ولا تسلط لها على الجزاء، بل هو باق على حاله. (دسوقي)

(١١) قوله: بل إن كان الجزاء إلخ: قيل عليه: إن الجزاء في قولك: «إن ضربتك تضربني» خبر، مع أن الجملة إنشائية. ورؤ بأن حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء، كما صرح به الرضي، فليس بخبر. (تجريد)

(١٢) قوله: وأما نفس الشرط: أي الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء، وهذا مقابل في المعنى لقوله: «ولا يخرج...». (دسوقي)

(١٣) قوله: عن الخبرية: أي عن كونه كلاماً خبرياً؛ لأنه صار مركباً ناقصاً، وكما أخرجته الأداة عن الخبرية أخرجته أيضاً عن الإنشائية؛ لأنه صار بالأداة مركباً ناقصاً، والمقصود =

(١) قوله: فلتربية الفائدة: فإن قلت: هذا مشكل في المفعول به؛ لأن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل المفعول به، فالتقييد به لأصل الفائدة لا لتربيته، وأي فرق بينه وبين الفاعل؛ فإن تعقله يتوقف على كل منهما. قلت: الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما، وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المخصوص، بخلاف الفاعل؛ فإن تعقل الفعل يقتضي تعقل خصوصه؛ لأنه اعتبر في مفهومه النسبة إلى الفاعل الخاص، فتأمل. (تجريد)

(٢) قوله: أشار إلى جوابه: حاصل ذلك الجواب: أنا لا نسلم أن هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذي كلامنا فيه، بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا لا كلام لنا فيه، وحينئذ فلا اعتراض. (دسوقي)

(٣) قوله: لأن منطلقاً إلخ: لأنه هو الدال على الحدث، والمسند إنما هو الدال على الحدث، بخلاف «كان»؛ فإنها إنما تدل على الزمان، ولا دلالة لها على الحدث - كما قال السيد وغيره -، وحينئذ فيفيد ذلك المسند مفاد «كان»، وهو الزمان الماضي، فيفيد الكلام أن الانطلاق لزيد كان فيما مضى، فكأنك قلت: «زيد منطلق في الزمان الماضي». فالحاصل: أن «منطلقاً» نفس المسند؛ لأن أصل التركيب «زيد منطلق» و«كان» إنما ذكرت؛ لدلالاتها على زمان النسبة، فهي باعتبار دلالتها على الزمان لـ«منطلقاً»، فحصل في المثال تربية الفائدة وزال الشك. (كذا قال الدسوقي)

(٤) قوله: أو عدم العلم إلخ: أي عدم علم المتكلم بالمقيدات، كقولك: «ضربت»، ولم تقل: «زيداً» مثلاً؛ لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك. واعترض على جعل الشارح عدم العلم مانعاً؛ لأن المانع لا يكون إلا وجودياً، وهذا أمر عديمي، ولأن المانع من الشيء يكون منافياً له، وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التربية، وإن كانت متعذرة معه.

وأجيب: بأن المراد بالمانع هنا: المانع اللغوي، وهو ما لا يتأتى تحصيل الشيء معه، وجودياً كان أو عديمياً، منافياً كان أو لا. (من الدسوقي)

وما يقال^(١) من أن كلاً من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب، وإنما الخبر^(٢) هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول: فإنما هو اعتبار المنطقيين، فمفهوم قولنا: «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»^(٣) باعتماد أهل العربية: الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس، فالمحكوم عليه هو النهار، والمحكوم به هو الموجود، وباعتبار المنطقيين: الحكم بلزوم وجود النهار بطلوع الشمس، فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار،^(٤) أي الجزاء
أي الحكم اللزوم بينهما
أي في معانيها
بين الاعتبارين^(٥).

ولكن لا بد^(٦) من النظر ههنا في «إن» و«إذا» و«لو»؛ لأن فيها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو. ف«إن» و«إذا» للشرط^(٧) في الاستقبال، لكن أصل «إن»^(٨) عدم الجزم بوقوع الشرط^(٩)، فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل^(١٠) إلا حكاية^(١١) أو على ضرب من التأويل^(١٢)، وأصل «إذا» الجزم بوقوعه، ف«إن» و«إذا» تشتركان في الاستقبال^(١٣) بخلاف «لو»، وتفرقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به، وأما عدم الجزم^(١٤) بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له؛ لكونه مشتركاً بين «إن» و«إذا»، والمقصود بيان وجه الافتراق، ولذلك أي لأن أصل «إن» عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادر لكونه غير مقطوع به^(١٥).....
أي في المستقبل
أي عدم جزم المتكلم
أي حقيقتهما اللغوية
أي عدم جزم المتكلم
أي وقوع الشرط في المستقبل
أي القليل الوقوع
علة لكونه نادراً، والأول أن يجعل علة لكونه موقعا لإن

(٦) قوله: وإذا للشرط: [أي تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى].
(٧) قوله: أصل إن إلخ: هو صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعده، أما ظن الوقوع والجزم بعده فليس موقعا لها في الأصل، ولو شملتها عبارة المصنف وهو: «عدم الجزم بوقوع الشرط»، فافهم. (التحريد وغيره)
(٨) قوله: بوقوع الشرط: أي تحققه؛ ليدخل ما إذا كان الشرط سليماً. (تجريد)
(٩) قوله: على الأصل: وهو عدم الجزم بوقوع الشرط؛ لأنه تعالى عالم بحقائق الأشياء على ما هي عليه، فيستحيل في حقه تعالى الشك والتردد في شيء ما. (دسوقي)
(١٠) قوله: إلا حكاية: أي عن الغير، كما في: «(قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ)» (يوسف: ٧٧) حكاية عن إخوة يوسف عليهما السلام. (قي)
(١١) قوله: أو على ضرب من التأويل: أي بأن يفرض أن هذا الكلام واقع على لسان شخص عربي تكلم بهذا الكلام، كما سيأتي في قوله: «(وَأِنْ تُصِيبْتُمْ سَيِّئَةً)» (النساء: ٧٨) فهي حينئذ باقية على أصلها من الشك والتوهم، فقوله: «إلا حكاية أو على ضرب إلخ» أي فنقع حينئذ في كلام الله تعالى على الأصل. (دسوقي)
(١٢) قوله: في الاستقبال: [أي يكون كل منهما شرطا في الاستقبال].
(١٣) قوله: وأما عدم الجزم: جواب عن سؤال مقدر، حاصله: كما أن «إن» لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلا وقوعه، كما صرح به النحاة من أنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك، وكما أن «إذا» للجزم بوقوع الشرط هي أيضا لعدم الجزم بلا وقوعه، بل ذلك لازم للجزم بوقوعه، فعدم الجزم بالالاقوع مشترك بينهما، فيشترط فيهما أن يكون مدخولهما غير محزوم بعدم وقوعه؛ إذ لو حصل الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل فيه لا هذا ولا هذا؛ لكونه محالاً، فكان على المصنف أن يتعرض لبيان ذلك بحيث يقول: لكن أصل «إن» عدم الجزم بوقوع الشرط وبلا وقوعه، وأصل «إذا» الجزم بوقوعه وعدم الجزم بلا وقوعه. وحاصل الجواب: أن المصنف بصدد بيان الفرق بينهما ولا وجه لدخول ما كان مشتركاً في مقام الافتراق. (من الدسوقي)
(١٤) قوله: غير مقطوع به: اعلم أن غير المقطوع بوقوعه إما محتمل للوقوع وعدمه على حد سواء، فيكون مشكوكاً فيه، و«إن» للشك، وإما أن يكون مترجحاً عدمه على وجوده، فيكون متوهماً، وهي تستعمل في التوهم. (كذا في الدسوقي)

= عندهم في الخبر والإنشاء إنما هو المركب التام، فما قال الشارح في «المطول»: لأن الحرف قد أخرجه إلى الإنشاء يحمل على حذف المضاف، أي إلى حكم الإنشاء من حيث إنه لا يحتمل صدقاً ولا كذباً فصار كالمفعول، وإلا فهو ليس بإنشاء أيضاً، كما سبق آنفاً.
(١) قوله: وما يقال إلخ: قائله الشارح العلامة في «شرح المفتاح»، وهذا شروع في دفع التناقض بين ما قاله شارحنا سابقاً وما قاله الشارح العلامة، وحاصل ذلك الإيراد: كيف بال: إن الكلام عند أهل العربية هو الجزاء، والشرط لا دخل له فيه، وإنما هو قيد له، مع أن هذا يخالف ما قاله الشارح العلامة من أن كل واحد من الشرط والجزاء ليس خيراً محتملاً للصدق والكذب؛ لأن كل واحد منهما أخرجه الأداة عن أصله، فليس المعتر في القضية حكم الجزاء لذلك، وإنما الكلام الخبري المحتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط والجزاء، فكل واحد منهما مذكور؛ قصداً لتوقف الكلام عليه؛ لأنه جزء منه. وحاصل الجواب: أن ما قاله الشارح العلامة اصطلاحاً للمناطق، وما تقدم لشارحنا اصطلاحاً لأهل العربية، ولا يعترض باصطلاح على اصطلاح. (قي)
(٢) قوله: وإنما الخبر: أي: وإنما الكلام الخبري سواء كان الجزاء في الأصل خيراً أو إنشاءً، حتى إنك إذا قلت: «إن جاءك زيد فأكرمه»، فالمراد: الحكم باللزوم بين الجهي والإكرام، ولو كانت صورة الجزاء إنشاءً. (قي)
(٣) قوله: فكمن من فرق إلخ: قال عبد الحكيم: فإن قلت: فما الفرق بين مذهب أهل العربية وأهل الميزان؛ فإن المال واحد؟ قلت: الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات، حتى إنه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاماً لجميع التقديرات، فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفة، كما ذهب إليه الشافعية، وعند أهل الميزان كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحملية لا يفيد الحكم أصلاً، فلا يكون الشرط مخصصاً للجزاء وبعض التقديرات، فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكوت عنه، كما هو مذهب الحنفية. (دسوقي)
(٤) قوله: فرق بين الاعتبارين: [أي بينهما فرق في المحكوم عليه، وبه، والحكم. (قي)]
(٥) قوله: ولكن لا بد إلخ: لما أحال معرفة الاعتبارات المفادة لأدوات الشرط على تبيينها ببيان معانيها المذكورة في علم النحو: أشار إلى أن ثلاثة منها لا يكفي في بيان الأغراض المفادة لها بيان معانيها المذكورة في علم النحو، فقال: «ولكن إلخ». (قي)

في الغالب^(١) موقعا لـ «إن»^(٢)، ولأن أصل «إذا» الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي^(٣)؛ لدلالته على الوقوع قطعاً؛ نظراً إلى نفس اللفظ، متعلق بـ «كونه» أي محلاً عطف على «كان»^(٤)، وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال مع «إذا» نحو: «فإذا جاءتهم»^(٥) أي قوم موسى^(٦) «الحسنة» كالخضب^(٧) والرشاء^(٨) قالوا لنا هذوة^(٩) أي هي مختصة بنا ونحن مستحقوها^(١٠)، «وإن نصبتهن سبيته» أي جذب وبلاء^(١١) «يظيرون» أي يشاءوا^(١٢) بنموسى ومن معة^(١٣) من المؤمنين، فجيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع «إذا»؛ لأن المراد بـ «الحسنة» الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به، وهذا^(١٤) عرفت «الحسنة» تعريف الجنس أي الحقيقة^(١٥)؛ لأن وقوع الجنس كالواجب^(١٦)؛ لكثرة واتساعه؛ لتحقيقه في كل نوع بخلاف النوع^(١٧)، وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع «إن» لما ذكر بقوله: والسيئة نادرة^(١٨) بالنسبة إليها أي إلى الحسنة المطلقة، ولهذا نكرت السيئة؛ ليدل^(١٩) تنكيرها على التقليل.

وقد تستعمل^(٢٠) «إن» في مقام الجزم^(٢١) بوقوع الشرط^(٢٢) تجاهلاً، كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار؟ وهو يعلم أنه فيها. فيقول: إن كان فيها أخبرك، فيتجاهل؛ خوفاً من السيد^(٢٣). أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط، فيجري الكلام على سنن^(٢٤) اعتقاده، كقولك^(٢٥) لمن يكذبك^(٢٦): «إن صدقت فماذا تفعل؟» مع علمك بأنك صادق، أو تنزيهه أي لتنزيل العالم بوقوع الاستفهام للفرير، أي لا تقدر على ما يدفع حجتك. (أطول)

والبلاء، والمعين ليس بمحقق الوقوع. (من قي)
(١٣) قوله: ليدل إلخ: فيه إشكال؛ لأن المطلوب تقليل الوقوع، والتنكير إنما يدل على تقليلها في نفسها بمعنى أنها شيء يسير واحد لا كثير. وقد يجاب: بأن المراد بالدلالة ما يكون على سبيل المناسبة، وتقليلها في نفسها يناسب تقليل وقوعها، فهو أمانة في الجملة عليه. (تج)
(١٤) قوله: وقد تستعمل إلخ: هذا مقابل لقوله سابقاً: «أصل «إن» عدم الجزم بوقوع الشرط»، وحينئذ فكان عليه أن يذكر أيضاً مقابل قوله: «وأصل «إذا» الجزم بوقوعه»، فيقول: وقد تستعمل «إذا» في مقام الشك؛ للإشعار بأن الشك في ذلك الشرط مما لا ينبغي، وكعدم شك المخاطب وكنزله منزلة الجزم، وكغلب الجزم على غيره، ولعله لم يذكره؛ لقلته بالنسبة لخروج «إن» عن أصلها. (من قي وتج)
(١٥) قوله: في مقام الجزم: أي حالته. وقدر «مقام» تبعاً لعبارة «المفتاح» و«الإيضاح». قال في «الأطول»: وهي الصواب؛ لأن «إن» لم تستعمل في الجزم. (تج)
(١٦) قوله: بوقوع الشرط: قيد به؛ نظراً إلى الأمثلة المذكورة، وإلا فقد تستعمل في الجزم بعدم وقوعه أيضاً الذي هو خلاف أصلها أيضاً؛ لأن أصلها أن تستعمل في الأمور المحتملة. (تجريد)
(١٧) قوله: خوفاً من السيد: لكونه أوصاه أن لا يعلم أحداً بوجوده في الدار إلا بعد مشاورته، وهذا التجاهل يعد من نكات علم المعاني، حيث اقتضاه الحال كما في المثال، فإن كان إيراده مجرد الظرافة كان من البديع. فلا يرد ما قيل: إن تجاهل العارف من قبيل سوق المعلوم مقام غيره، وهو من أنواع البديع، فيكون ذكره هنا تطفلاً. (دسوقي)
(١٨) قوله: على سنن إلخ: أي مقتضى اعتقاد المخاطب. واعلم أن هذا وما بعده قد اعتبر فيهما حال المخاطب، لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعده، لا يقال: اعتبار حال المخاطب يخالف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم، وهو عدم جزمه بوقوع الشرط؛ لأننا نقول: اعتبار حال المتكلم إنما هو إذا استعملت «إن» على سبيل الحقيقة، وإلا اعتبر حال المخاطب في سبيل الحقيقة أو التنزيل، كما هنا. (دسوقي)
(١٩) قوله: كقولك إلخ: المثال يحتمل التجاهل للملازمة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب، فلذلك اكتفى به، إلا أن عدم تنبيهه على كونه محتملاً - كما نبه عليه في قوله تعالى: «وإن كنتم في ريب» (البقرة: ٢٣) - ربما يشعر بأنه خصه بالثاني، فلذلك خصه الشارح المحقق في الشرح بالثاني، وإن جعله في «شرح المفتاح» لهما. (أطول من تجريد)
(٢٠) قوله: لمن يكذبك: المراد به من لا يصدقك - أي لا يعتقد صدقك - فكنى =

(١) قوله: في الغالب: إنما قيد به؛ لأن النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة؛ فإنه نادر الوقوع؛ لأنه إنما يقع مرة مع أنه مقطوع بوقوعه. (تج)
(٢) قوله: موقعا لـ «إن»: أي حقيقة وتجوزاً؛ فإنه مع ندرته إما مشكوك فيه، فيكون موقع «إن» حقيقة، وإما مجزوم به، فهو لكونه ملحقا بالمشكوك؛ لندرته موقع لـ «إن» تجوزاً. (تجريد بتوضيح ما)
(٣) قوله: لفظ الماضي: أي اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي، سواء كان الفعل الماضي أو المضارع مع «لم»، ولذا قال: «لفظ الماضي»، ولم يقل: الماضي؛ لئلا يتبادر منه الفعل الماضي. (تجريد)
(٤) قوله: فإذا جاءهم إلخ: أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقاً وتوضيحاً لاستعمال «إذا» في المقطوع و«إن» في المحتمل. والمراد: القطع وعدمه بالنظر إلى حال الشيء في نفسه، وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد، وإلا فبالنظر إلى علم الله تعالى ليس إلا العلم بالوقوع أو اللاوقوع. (جلبي)
(٥) قوله: قوم موسى: أي فرعون وقومه. وسماهم قوم موسى؛ لأنه مبعوث إليهم. (كذا في التحرير وغيره)
(٦) قوله: كالخضب: بكسر الخاء، يقال للسنة الكثيرة المطر، فعطف «الرشاء» عليه من عطف اللازم على الملزوم، وإتيانه بالكاف إشارة إلى أن الحسنة لا تنحصر فيها أي وغو المال وصحة البدن وكثرة الأولاد وغير ذلك. (دسوقي)
(٧) قوله: ونحن مستحقوها: [أي اللام في «لنا» للاستحقاق]. إشارة إلى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع؛ فإن الحسنة لم تكن مختصة بهم. (تجريد)
(٨) قوله: ولهذا: [أي لإطلاق الحسنة وعدم تخصيصها].
(٩) قوله: أي الحقيقة: [أي في ضمن فرد غير معين، فـ «ال» في «الحسنة» للعهد الذهني. (تجريد)]
(١٠) قوله: كالواجب: أي في القطع بوقوعه عادة، وإن كان يمكن عقلاً عدم وقوعه. (كذا في الدسوقي) وقال صاحب «التجريد»: ولم يقل أي الشارح: «واجب»؛ لأن هناك من الأجnas ما لم يقع أصلاً، كالنعناء.
(١١) قوله: بخلاف النوع: أي المعين كالجذب؛ فإنه ليس مقطوعاً بوقوعه، فقد لا يحصل ذلك النوع بأن يحصل نوع آخر. (دسوقي)
(١٢) قوله: السيئة نادرة إلخ: [لأن المراد بالسيئة: نوع مخصوص معين، أي الجذب

الشرط منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم، كقولك لمن يؤدي^(١) أباه: «إن كان أباك فلا تؤذه».

أي أو بلا وقوعه، واقتصر على العلم بالوقوع؛ نظرا للمثال. (تح)

أو التوبيخ أي لتغيير المخاطب^(٢) على الشرط، وتصوير^(٣) أن المقام لاشتماله^(٤) على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا

أي القرآن

أي على وقوع الشرط منه أو اعتقاده إياه

لفرضه، أي لفرض الشرط، كما يفرض المحال^(٥) لغرض من الأغراض نحو: «أفترض^(٦) عنكم الذكر^(٧) أي أنهنكم فنضرب

الحمل: الترك (ق)

(الرجف: ٥٥)

كالتبكيك والإلزام والمبالغة

عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، «صفا» أي إعراضا^(٨)، أو للإعراض، أو معرضين «أن كنتم قوما

فعلى هذا الصنف مفعول له فيكون حالا بمعنى الفاعل

مُسرفين^(٩)» فيمن قرأ^(١٠) «إن» بالكسر، فكونهم مسرفين أمرٌ مقطوع به، لكن جيء بلفظ «إن»؛ لقصد التوبيخ وتصوير أن الإسراف

أي تبخ

من العاقل يجب أن لا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير، كالمحالات؛ لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف ممَّا

متعلق «لا يكون»

لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا، فهو بمنزلة المحال، والمحال وإن كان^(١١) مقطوعا بعدم وقوعه، لكنهم يستعملون فيه «إن»؛

أي الإسراف

لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان؛ لقصد التبكيت^(١٢)، كما في قوله تعالى: «قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ

أي الإسكات

فَأَنَّا أَوَّلَ الْعَبِيدِينَ»^(١٣).

(الرجف: ٨١)

أو تغليب غير المتصف به أي بالشرط على المتصف به، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمره^(١٤)، فتقول لهما^(١٥):

بالفعل أو في المستقبل

أي غير محقق الاتصاف بالشرط، وهو المشكوك. (قي)

عطف على «عدم جزم». (قي)

(٨) قوله: أي إعراضا: [أي فيكون «صفا» مفعولا مطلقا لـ «أفترض»] من غير لفظه.

(٩) قوله: فيمن قرأ إلخ: أي في قراءة من قرأ بالكسر، وأما في قراءة من قرأ بالفتح فهو في محل المفعول من أجله. والمعنى: لأن كنتم قوما مسرفين، أي مستهزئين بآيات الله وكتابه. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: والمحال وإن كان إلخ: هذا جواب عما يقال: إذا كان الإسراف بمنزلة المحال، فلا تستعمل فيه «إن»؛ لما مر أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه، والمحال مقطوع بعدم وقوعه، وحينئذ فلا تستعمل فيه «إن». وحاصل الجواب: أن المحال وإن كان ليس محلا للـ «إن» بحسب الأصل؛ لكونه مقطوعا بعدم وقوعه، لكن كثيرا ما ينزل منزلة المشكوك، وهو ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده - لإرخاء العنان؛ لتبكيت الخصم، فدخل عليه «إن». وحاصل كلام الشارح أن في الآية تنزيلا، الأول: تنزيل الإسراف المقطوع به منزلة المحال المقطوع بعدمه. الثاني: تنزيل المحال منزلة للمشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهلة وإرخاء العنان؛ لقصد التبكيت، فأدخلت عليه «إن». (من دسوقي)

(١١) قوله: لقصد التبكيت: أي إسكات الخصم والإلزام من حيث إن المتكلم إذا تنزل مع مدعي المحال، وأظهر مدعاه المحال في صورة المشكوك اطمأن لاستماعه، فحينئذ يترتب عليه لازما مسلم الانتفاء، كما في آية «وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا» (البقرة: ٢٣)، وكان يقال لمن يعتقد أن العالم قديم وأنه ممكن بذاته: لو كان العالم قديما للزم استغناؤه عن الفاعل، فلا يكون ممكنا وأنت تقول بإمكانه، أو يترتب عليه لازما قاطعا؛ لرجائه بتمككه في ذهنه، كما في آية «قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَّا أَوَّلَ الْعَبِيدِينَ»^(١٦)؛ بناء على أن المراد فانا أول النافين لذلك الولد العابدين لله. والوجه الآخر: إن كان للرحمن ولدا موجودا خارجا فانا أول المطيعين لذلك الولد، لكنه لم يكن فأعبد ربي وحده، فكون الرحمن له ولد محال، فنزل ذلك الأمر المقطوع بانتفائه منزلة المشكوك فيه، واستعمل فيه «إن»؛ لتبكيتا للمخاطبين. (من الدسوقي والتحرير)

(١٢) قوله: لعمره: [بل مشكوك في اتصافه في المستقبل].

(١٣) قوله: فتقول لهما إلخ: أي تغليا لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع بالقيام.

= بالتكذيب عن عدم التصديق، وهو صادق بمن يشك في صدقك أو يتوهمه، وليس المراد من يجزم بكذبك، وإلا كان مدحولا «إن» مجزوما بعدم وقوعه عند المخاطب، كما أنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم، فلا يصح جري الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب. أو يقال: المراد بالتكذيب قول المكذوب: «كذبت»؛ فإنه يقال: «صدقت فلانا» أي قلت له: صدقت، و«كذبت» أي قلت له: كذبت، والتكذيب بهذا المعنى يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم. (تحرير)

(١٤) قوله: كقولك لمن يؤدي إلخ: أي فعلم المخاطب بأنه أبوه محقق، ومقتضاه أنه لا يؤديه، لكنه لما آذاه نزل المتكلم بمنزلة الجاهل بالأبوة، فعبر بـ «إن»؛ لأجل أن يجري الكلام على سنن اعتقاده تنزيلا. قال الفناري: لك أن تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك؛ لأن فعل المخاطب من إيذاء أبيه كأنه أوقعه في الشك، وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم، كما هو الأصل في «إن». (دسوقي)

(١٥) قوله: لتغيير المخاطب: التقيد بالمخاطب؛ نظرا إلى المثال المذكور، وإلا فالتغيير قد يكون لغیر المخاطب نحو: «إن كان هذا أبأ زيد فلا يؤذه». (تح وقي)

(١٦) قوله: وتصوير: [عطف سبب على مسبب، أي تصوير المتكلم للمخاطب، يعني التبيين والتفهيم].

(١٧) قوله: لاشتماله: [علة لقوله: «لا يصلح» ومقدم عليه].

(١٨) قوله: كما يفرض المحال: يعني كما أن استعمال «إن» في المحال المحقق شائع كثير: استعمل هنا في المحال المقدر. (عبد الحكيم)

(١٩) قوله: أفترض عنكم القرآن بترك إنزاله لكم، وترك إنزال ما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، وإنزال ذلك لغريكم. (دسوقي)

(٢٠) قوله: أنهنكم فنضرب إلخ: أشار بذلك إلى أن «الفاء» عاطفة على جملة مقدرة تناسب الجملة المعطوفة في المعنى، و«الهمزة» الاستفهامية باقية في محلها الأصلي داخلية على تلك الجملة المقدرة. وقيل: إن الهمزة مقدمة في تأخير، والأصل: «فأنضرب»، بتقديم الفاء على الاستفهام، كما في قوله تعالى: «فَأَتَيْنَ تَذْهَبُونَ»^(٢١)، ثم قدمت «الهمزة»؛ تبيها على أصلها في الصدارة، فلا تحتاج لتقدير جملة على هذا. والوجه الأول للزحزحة، والثاني للسيوي والجمهور، واختار الشارح الوجه الأول تبعاً للكشاف؛ لجزالة المعنى. (من الدسوقي)

«إِنْ قُمْتُمْ كَذَا»، وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين: «وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا» ^(٢٣: البقرة) ^(٢٤) أي يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير ^(٢٥) المذكور، وأن يكون لتغليب ^(٢٦) غير المرتابين على المرتابين؛ لأنه كان في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عناداً، فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم.

وهنا بحث ^(٢٧)، وهو: أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط ^(٢٨) قطعيّ اللاوقوع، فلا يصح استعمال «إن» فيه، كما إذا كان قطعيّ الوقوع؛ لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، وليس المعنى ^(٢٩) ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل، ولهذا ^(٣٠) زعم الكوفيون: أن «إن» ههنا بمعنى «إذا» ^(٣١)، ونص المبرد ^(٣٢) والزجاج على أن «إن» لا تقلب «كان» إلى معنى الاستقبال؛ لقوة دلالة ^(٣٣) على معنى المضي، فمجرد التغليب لا يصح استعمال «إن» ههنا، بل لا بد من أن يقال: لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين، وصار الشرط قطعي الانتفاء، فاستعمل فيه «إن» على سبيل الفرض والتقدير ^(٣٤) للتبكيك والإلزام ^(٣٥)، كقوله تعالى:

﴿إِنْ عَامِنُوا بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ ^(البقرة: ١٣٧) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^(٩٨٩) ^(٩٩٠) ^(٩٩١) ^(٩٩٢) ^(٩٩٣) ^(٩٩٤) ^(٩٩٥) ^(٩٩٦) ^(٩٩٧) ^(٩٩٨) ^(٩٩٩) ^(١٠٠٠) ^(١٠٠١) ^(١٠٠٢) ^(١٠٠٣) ^(١٠٠٤) ^(١٠٠٥) ^(١٠٠٦) ^(١٠٠٧) ^(١٠٠٨) ^(١٠٠٩) ^(١٠١٠) ^(١٠١١) ^(١٠١٢) ^(١٠١٣) ^(١٠١٤) ^(١٠١٥) ^(١٠١٦) ^(١٠١٧) ^(١٠١٨) ^(١٠١٩)

يقال: «رجل قانت» و«امرأة قانتة»

على الذكور خاصة؛ فإنَّ القنوت مما يوصف به الذكور والإناث، ولكن لفظ «الْقَنْتَيْنِ» إِنَّمَا يجري^(٦) على الذكور فقط، ونحو قوله تعالى: «بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ»^(٧) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأنَّ القياس «يجهلون» بياء الغيبة؛ لأنَّ الضمير عائد إلى «قوم» ولفظ الغائب؛ لكونه اسماً مظهرًا، لكنه في المعنى^(٨) عبارة عن المخاطبين، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة.

ومنه^(٩) أي من التغليب: أبوان للأب والأم ونحوه كالعمرين لأبي بكر وعمر، والقمرين للشمس والقمر، وذلك بأن يغلب^(١٠) أحد المصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم، ثم يثنى^(١١) ذلك الاسم ويقصد إليهما^(١٢) جميعا، فمثل «أبوان» ليس من قبيل قوله تعالى: «وَكَاثَتْ مِنَ الْقَنْتَيْنِ»^(١٣) كما توهمه بعضهم؛ لأنَّ الأبوة ليس صفة مشتركة بينهما كالقنوت، فالحاصل: أنَّ مخالفة الظاهر في مثل «الْقَنْتَيْنِ» من جهة الهيئة^(١٤) والصيغة، وفي مثل «أبوان»^(١٥) من جهة المادة وجوهر اللفظ والكلمة بالكلية.

ولكونهما^(١٦) أي «إن» و«إذا» لتعليق أمر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بـ«غيره»^(١٧) على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال، ولا يجوز أن^(١٨) يتعلق بـ«تعليل» أمر؛ لأنَّ التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال، ألا ترى أنك إذا قلت: «إن دخلت الدار فأنت حر» فقد علقت في هذه الحالة حريته على دخول الدار في الاستقبال، كان كلٌّ من جملتي كلٍّ منهما أي من «إن» و«إذا» -يعني الشرط والجزاء^(١٩) - فعلية لا اسمية

(٦) قوله: ثم يثنى إلخ: أي على مذهب ابن الحاجب القائل بأن مجرد التوافق في الاسم يكفي في الثنية الحقيقية، وإن لم يحصل اتفاق في المعنى، لا على مذهب الجمهور القائلين: لا بد فيها من الاتفاق في المعنى أيضا، وإلا لم يكن مثنى حقيقة، بل ملحوق به، ولذلك تأولوا «الزبدتين» بالمسميين «يزيد»، وجعلوا مثل: «قرأين» للحيض والطهر، و«العينين» للشمس والذهب ملحقا بالمثنى، إلا إذا أول نحو: «القمرين» بالمسميين بذلك. (قي)

(٧) قوله: إليهما: [أي إلى المصاحبين أو المتشابهين بذلك الشيء].

(٨) قوله: جهة الهيئة: [لا من جهة المادة؛ لأن مادة «القنوت» مشتركة بين المذكر والمؤنث].

(٩) قوله: وفي مثل أبوان إلخ: [لأن مادة «الأب» غير مادة «الأم»].

(١٠) قوله: ولكونهما إلخ: علة مقدمة على المعلول، وهو «كان كل إلخ»؛ ليقع في ذهن السامع الحكم معللا من أول الأمر، فيكون أثبت وأوقع في النفس من الحكم المنتظر علقته. (دسوقي)

(١١) قوله: متعلق بغيره: أي فمعنى الكلام: أن «إن» و«إذا» يفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال على حصول الشرط في ذلك الاستقبال. (دسوقي)

(١٢) قوله: ولا يجوز أن إلخ: نوقش هذا بأن التعليق وإن لم يكن مستقبلا بحسب ذاته؛ لأنه جعل شيء معلقا على شيء وهو حالي، إلا أنه مستقبل من حيث متعلقه -أعني المعلق والمعلق عليه- فما المانع من جواز التعلق به؛ للعلم باستقبالته من حيث متعلقه؟ (قي)

(١٣) قوله: يعني الشرط والجزاء: [بيان للحملتين اللتين هما بيان لـ«كل» الأولى. (قي)]

(١٤) قوله: يعني الشرط والجزاء: فيكون حاصل المعنى: ولأجل إفادة «إن» و«إذا» ما تقدم كانت كل جملة من جملتي الشرط والجزاء المنسوبتين لكل واحد من «إن» و«إذا» فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع، فيقال فيها مثلا: «إن تجي أكرمك»، و«إذا تجي أكرمك»، فلا تكون منهما اسمية ولا ماضوية. (العلامة الدسوقي)

= أي ناشئة من القوم القانتين؛ لأنها من ذرية هارون أخي موسى - فلا تغليب، لكن لأوجه جعلها للتبويض؛ لأن الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب، لكن يحتمل أن يكون لفظ «الْقَنْتَيْنِ» صفة لـ«جمع» أي «من الجمع القانتين»، ولفظ «الجمع» مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وإن كان واقعا على مؤنث، فلا تغليب حينئذ. (تجريد وغيره)

(١) قوله: إنما يجري إلخ: أي لأن صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة بالذكور. ونكتة هذا التغليب الإشعار بأن طاعتها لم تقتصر عن طاعة الرجال حتى عدت -أي مريم- من جملتهم وأدخلت في التعبير عنهم. (قي)

(٢) قوله: بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ: اعترض بأن هذا من قبيل الالتفات لا من التغليب؛ لأن «قَوْمٌ» اسم ظاهر غائب، فلما عدل عنه إلى الخطاب في «تَجْهَلُونَ» تحقق الالتفات. وأجيب بأننا لا نسلم أنه من الالتفات؛ لأن لفظ «قَوْمٌ» له جهتان: جهة غيبة وجهة خطاب، ومراعاة كل منهما جري على مقتضى الظاهر، فلا تكون التفتاتا. وذلك لأن «قوما» اسم ظاهر غائب وقد حمل على «أنتم»، فصار عبارة عن المخاطبين، ثم إنه وصف بـ«تَجْهَلُونَ»؛ اعتبارا لجهة خطابه الحاصلة بحمله على «أنتم»، وترجيحا لها على جهة غيبته الثابتة له في نفسه؛ لأن الخطاب أشرف وأدل، وجانب المعنى أقوى وأكمل، وهذا في الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ، وبهذا القدر لا يتغير الأسباب ولا يتحقق النقل من طريق إلى طريق آخر الذي هو الالتفات، وبهذا يتضح صحة أنه من التغليب على ما في الشرح. (من دسوقي)

(٣) قوله: لكنه في المعنى إلخ: أي لأنه محمول على «أنتم»، فمدلول «قَوْمٌ» هنا الذوات المخاطبون؛ لأن الخبر عين المبتدأ في المعنى. (دسوقي)

(٤) قوله: ومنه إلخ: فصله بـ«من» عن النوعين السابقين؛ تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا. وذلك لشهرته وتداوله في مقامات عديدة، كـ«الأبوين» و«العمرين»، فكانه قال: ومنه ما اشتهر من «أبوين» ونحوه، وهذا التغليب يسمى «تغليب الثنية» وظاهر كلامهم أنه سماعي، بل صرح بذلك بعضهم. (دسوقي)

(٥) قوله: بأن يغلب إلخ: [وأعلم أن شأنهم أن يغلبوا المذكر أو الأخص أو الأشرف، والمذكر يغلب على غيره وإن كان غيره أخف، والأخص يقدم على غيره وإن كان غيره أشرف، والادعاء في سبب التغليب كاف. (دسوقي)]

استقبالية، أمّا الشرط؛^(١) فلاّنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه، وأمّا الجزاء^(٢) فلاّنه حصوله معلّق على حصول لا ماضوية ولا حالية
 لأن الشرط هو الذي إذا حصل في الاستقبال حصل غيره
 الذي هو مفاد الماضوية
 الشرط في الاستقبال، ويمتنع تعليق^(٣) حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل، ولا يخالف^(٤) ذلك لفظاً إلا
 أي فيما مضى أو الآن
 أي كونه كل منهما فعلية استقبالية
 لنكتة^(٥)؛ لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة. وقوله: «لفظاً» إشارة إلى أنّ الجملتين وإن جعلت كلتهما أو إحداهما اسمية^(٦)
 للعائدة

أو فعلية ماضية: فالمعنى على الاستقبال، حتى إنّ قولنا^(٧): «إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس» معناه: إن تعتدّ^(٨) بإكرامك إياي
 أي فالمعنى لا يمكن المخالفة فيه، بخلاف اللفظ؛ فإنه قد يخالف لنكتة
 الآن فأعتد بإكرامي إياك أمس. وقد يستعمل «إن»^(٩) في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع «كان» نحو: «وإن كنتم^(١٠) في ريب» أي
 صيغة أمر أو مضارع. (تج)
 أي في الماضي حقيقة أي لفظاً أو معنى
 وإن كنتم في شك، كما مرّ، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال، لمجرد الوصل والربط دون الشرط^(١١) نحو: «زيد وإن
 ولا يذكر له حيث قد جاز. (مطول)
 كثر ماله بخيل»، و«عمرو وإن أعطي جاهاً لثيم»، وفي غير ذلك قليلاً^(١٢) كقوله^(١٣):
 أي بخيل في حالة كثرة ماله، ففيه تأكيد البعل
 أي أي العلاء

فيا وطني إن فاني بك سابق من الدهر فلينعلم لساكنك البال
 أي فيك بيان السابق القلب أو الحال

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله: كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل^(١٤)؛ لقوة
 أي إلى تفصيل سبب النكتة
 إلى لفظ الماضي أي إظهار وهو الأمر المستقبل
 الأسباب المتأخّذة^(١٥) في حصوله نحو: «إن اشترينا كان كذا» حال انعقاد أسباب الاشتراء^(١٦)، أو كون ما هو للوقوع كالواقع^(١٧)، هذا
 أي آت للوقوع أي ترتب ثمرته في الماضي
 «ال» للجنس، فيشمل ما له سبب واحد. (تج)

(١) قوله: أمّا الشرط: أي أما اقتضاء العلة لكون جملة الشرط فعلية استقبالية. (دسوقي)
 (٢) قوله: وأمّا الجزاء: [أي] وأما اقتضاء العلة لكون جملة الجزاء فعلية استقبالية. (قي)
 (٣) قوله: ويمتنع تعليق إلخ: لقائل أن يقول: إن كان معنى تعليق الجزاء على الشرط أن الشرط إذا حصل يحصل الجزاء بعده، فالامتناع المذكور مسلم، لكن لا نسلم أن هذا معنى التعليق، بل معناه جعل الشرط سبباً في حصول الجزاء، وإذا كان كذلك فيقال: إنه لا مانع من كون ما يأتي سبباً فيما يحصل الآن، كما إذا قلت: «إن كان زيد يربأ غدا فنحن نفرح الآن». وقد يجاب بأننا نمنع أن يكون الفرح الحاصل الآن سبباً عما يحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل، بل هو مسبب عن شيء حصل الآن، وهو إخبار الصادق بأن البرء يحصل في المستقبل، ولا شك أن هذا سابق على الفرح، فمعنى التركيب حيثلو: إن ثبت أن زيدا يربأ في المستقبل فنحن نفرح الآن. (من الدسوقي)
 (٤) قوله: ولا يخالف إلخ: ما ذكر من كون كل من جملي الشرط والجزاء فعلية استقبالية، بأن تكون الجملتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في لفظها. (قي)
 (٥) قوله: إلا لنكتة: وذلك لأن ظاهر الحال يقتضي مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى، فلا يعدل عن الموافقة المذكورة إلا لنكتة؛ لأن العدول عنها بلا نكتة ممنوع في البلاغة. (من دسوقي)
 (٦) قوله: اسمية: راجع لقوله: «أو إحداهما»، وقوله: «أو فعلية ماضوية» راجع لكل من الأمرين. وأورد عليه أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية. والجواب: أن بعض النحويين كالأخفش جوز كون شرط «إذا» جملة اسمية، كما في «إذا السَّمَاءُ أَنْشَقَتْ» (الانشقاق: ١)، ففعل الشارح بنى كلامه على ذلك، أو أراد بقول «أو إحداهما» أحداً معينا، وهو جملة الجزاء. (الدسوقي)
 (٧) قوله: حتى إنّ قولنا إلخ: مبالغة في كون المعنى على الاستقبال، فكأنه قال: فالمعنى على الاستقبال حتى في المثال المتوهم فيه عدم الاستقبال بسبب التقييد بـ«الآن» و«الأمس»، ولما كان ظاهر الجملتين أنهما ماضويتان لفظاً ومعنى احتج فيهما لهذا التأويل؛ لتلا تخرم القاعدة. (قي)
 (٨) قوله: إن تعتدّ: أي إن تعدّ إكرامك إياي الآن وتمن به عليّ، فأعتد بإكرامي إياك أمس، فالاعتداد الواقع شرطاً وجزاء استقبالي، و«الآن» و«الأمس» ظرفان للإكرام لا للاعتداد. (دسوقي)
 (٩) قوله: وقد يستعمل إن إلخ: وقد يستعمل «إذا» للماضي، كقوله تعالى: «حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ

بَيْنَ السَّدَّيْنِ» (الكهف: ٩٣)، وللاستمرار نحو: «وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمناً» (البقرة: ١٤)، وعلم من استعمال «إن» في غير الاستقبال أن قوله سابقاً: «أما الشرط فلاّنه مفروض الحصول في الاستقبال» مبني على الغالب. (مطول وتجرّد)
 (١٠) قوله: وإن كنتم إلخ: فيه أنه إن كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكّل؛ لأن المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضي، وإن كان التقدير «وإن ثبت في المستقبل كونكم مرتابين فيما مضى فأتوا بسورة إلخ» كانت «إن» لم تستعمل حقيقة إلا مع المستقبل، وقد يجاب باختيار الأول، إلا أن في الكلام حذفاً، أي: وإن كنتم في ريب في ما مضى واستمر ذلك الريب لوقت الخطاب فأتوا بسورة؛ للعلم بأن المأمور بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا المرتاب الذي سبق منه الريب، وهو الآن مؤمن. (من الدسوقي)
 (١١) قوله: دون الشرط: أي التعليق، فلا يكون له «إن» هذه جواب؛ لأنه انسلخت عن التعليق، فهي خارجة عما نحن فيه، وهو شرطية وهذه حالية. (من الدسوقي)
 (١٢) قوله: قليلاً: [أي] تستعمل في غير الاستقبال قليلاً، مع كونها للشرط. (تج)
 (١٣) قوله: كقوله: أي قول أبي العلاء المعري. وجواب «إن» محذوف، ومعنى البيت: أنه كان زمن سابق من الدهر فوت على الإقامة والسكنى في وطني ولم يتيسر لي الإقامة فيه، وتولاه غيري: فلا لوم عليّ؛ لأني تركته من غير عيب فيه، وحينئذٍ فلتطب نفس ساكنه. والغرض إظهار التحسر والتحنن. والشاهد في قوله: «إن فاني»؛ فإنها مستعملة في الماضي لفظاً ومعنى بقلّة. (من الدسوقي)
 (١٤) قوله: في معرض الحاصل: «معرض» كـ«مسجد» اسم لموضع عرض الشيء أي ذكره وظهوره، وموضع الذكر والظهور للشيء: عبارة عن اللفظ الدال عليه، فهو مكان اعتباري لا حقيقي، والمعنى كإظهار المعنى الاستقبال الغير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل في الحال أو في الماضي. (دسوقي)
 (١٥) قوله: المتأخّذة: بالمد مع تخفيف الحاء، أي التي أخذ بعضها بعرض بعض، والمراد المجتمعة في حصوله، ومعلوم أن الشيء إذا قويت أسبابه يعدّ حاصلًا.
 (١٦) قوله: أسباب الاشتراء: [أي] اجتماع وانتظام أسباب الاشتراء، والحال أنه لم يحصل بالفعل، وهو ظرف للقول المقدّر. (قي)
 (١٧) قوله: كالواقع: يعني يعبر بالماضي عن المعنى المستقبل في جملة الشرط؛ لقصد إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع، فهو كالواقع في ترتب ثمره الوقوع في الجملة، كقول المريض: «إن مت كان كذا». (من قي)

عطف على ^(١) «قوة الأسباب»، وكذا المعطوفات بعد ذلك؛ لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار إليه ^(٢) في «إظهار الرغبة». ومن زعم أنها كلها عطف على «إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل»: فقد سَهَوَا ظاهرًا، أو التفاضل ^(٣)، أي من السامع

أو إظهار الرغبة ^(٤) في وقوع الشرط نحو: «إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام»، هذا يصلح مثالا للتفاضل ولإظهار الرغبة.

ولمّا كان اقتضاء إظهار الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما: أشار إليه بقوله: فإن الطالب ^(٥) إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصويره أي الطالب إياه أي ذلك الأمر، وربما يخيل ذلك الأمر إليه أي إلى ذلك الطالب حاصلًا ^(٦) أي حصول صورته في الذهن. (تح) أي في المستقبل

فيعبر عنه بلفظ الماضي. وعليه ^(٧) أي على استعمال الماضي مع «إن» لإظهار الرغبة ^(٨) في الوقوع، ورد قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْزِرْهُوَ فَتَيَبَّيْتُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ ^(٩) «إِنْ أَرَدَنْ» ^(١٠) تَحْصُنًا ^(١١) عفة وهذا معنى الإبراز المذكور أي الإمام جمع «أمة» (النور: ٢٣)

بجواز الإكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط. أجيب ^(١٢) بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر ^(١٣) للشرط فائدة أخرى، ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الإكراه، يعني أنهم ^(١٤) إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها، وأيضًا ^(١٥) دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر، والإجماع القاطع على حرمة الإكراه مطلقًا قد عارضه، والظاهر يدفع بالقاطع.

سواء يردن التحصن أو لا

قال السكاكي: أو للتعريض ^(١٦) أي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، إمّا لما ذكر، وإمّا للتعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد بعد ذكر قوة الأسباب. (أطول)

لا إظهار الرغبة القائمة بالمتكلم. (تجريد)

(١) قوله: عطف على إلخ: فالمنعى أنه يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل؛ لقوة الأسباب، أو لكون المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع، أو للتفاضل إلخ. فالنكتة التي ذكرها المصنف للعدول واحدة تعددت أسبابها. (من دسوقي)

(٢) قوله: على ما أشار إليه إلخ: [متعلق بقوله: «لأنها كلها علل إلخ»]. (قي) أي مصنف في قوله الآتي: «فإن الطالب إلخ»؛ فإن محصله: أن في إظهار الرغبة بتقدير غير حاصل حاصلًا وتخيّل كذلك، ولو كان العطف على «إبراز» لما تأتى هذا البيان. (تجريد)

(٣) قوله: فقد سها إلخ: أي من وجوه، الأول: أنه خلاف ما أشار إليه المصنف في إظهار الرغبة من أنها -أي المعطوفات- علل للإبراز. الثاني: أن إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده، وحينئذ فلا يصح أن يكون قسمًا له. الثالث: أن التفاضل لا يحصل بمجرد المخالفة، بل لا بد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل لذلك. (دسوقي)

(٤) قوله: أو التفاضل: هو أن يذكر ما يسر به السامع؛ فإن المخاطب إذا كان يتمنى شيئًا فعبر له عنه بما يشعر بحصوله، وهو معنى إبرازه في معرض الحاصل: أدخل عليه ذلك الإبراز السرور. (تح)

(٥) قوله: أو إظهار الرغبة إلخ: أي يظهر غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لأجل إظهار المتكلم الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك الإبراز الحاصل بالتعبير بالماضي عن المستقبل. (قي)

(٦) قوله: فإن الطالب: [علة لكون إظهار الرغبة علة لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل. (تجريد)]

(٧) قوله: وعليه: وإنما قال: «وعليه»؛ للتفاوت بينهما؛ لأن الله تعالى منزّه عن الرغبة، والمراد بما ههنا لازمها، وهو كمال الرضا، وأيضًا ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء إظهار الرغبة للإبراز لا يجري في حقه تعالى؛ لأن كثرة التصور وتخيّل الحصول محال في حقه تعالى. (دسوقي)

(٨) قوله: لإظهار الرغبة إلخ: معنى إظهار الرغبة في حقه تعالى: إظهار شدة رضاه بإرادة التحصن، فهو مجاز في لازمه. وقيل: المراد إظهار كون الشيء مرغوبًا فيه في نفس الأمر

(٩) قوله: أَلْبِغَاءُ: [أي الزنا، كانت الجاهلية تكره الإماء على الزنا، فجاء تحريمه في الإسلام].

(١٠) قوله: إِنْ أَرَدَنْ إلخ: فقد جيء بلفظ الماضي، وهو «أَرَدَنْ»، ولم يقل: «يردن»، مع أن النهي عن الإكراه المعلق على ذلك استقبالي، حيث قيل: «وَلَا تُكْزِرْهُوَ» إلخ؛ للدلالة على رغبة المولى سبحانه في إرادته التحصن، أي للدلالة على رضى المولى بذلك. (دسوقي)

(١١) قوله: يشعر إلخ: لأن قوله: «إِنْ أَرَدَنْ تَحْصُنًا» يقتضي بمفهوم المخالفة أنهن إذا لم يردن تحصنًا يجوز للموالي إكراههن على البغاء، مع أنه لا يجوز أصلاً. (قي)

(١٢) قوله: أجيب: وأجيب أيضًا بأن الآية نزلت فيمن كن يردن التحصن ويكرههن الموالى على الزنا، وأيضًا إذا لم يردن التحصن لم يكرههن على الزنا، فلا يتصور إكراههن عليه، فالشرط لموافقة الواقع؛ لأن الإكراه إنما هو حال إرادة التحصن. (تجريد البناني)

(١٣) قوله: إذا لم يظهر إلخ: حاصل هذا الجواب: أن اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير إخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم، وههنا يجوز أن تكون الفائدة في التقييد به المبالغة في نهي الموالى عن الإكراه؛ لما في ذلك من التوبيخ للموالى، وحيث كان للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير الإخراج سقط اعتبار مفهوم الشرط؛ لأن مفهوم المخالفة إنما يعتبر إذا كان القيد للإخراج لا لفائدة أخرى. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: أنهن: [أي الإماء مع خستهن وشدة ميلهن ونقصهن].

(١٥) قوله: وأيضًا إلخ: هذا جواب ثان عن أصل الإشكال مقابل لقوله: «أجيب بأن القائلين إلخ» لا بيان فائدة أخرى للشرط، وحاصله: أن الآية وإن دلت على انتفاء حرمة الإكراه عند انتفاء الشرط، فتلك الدلالة بحسب الظاهر؛ نظرًا لمفهوم المخالفة، لكن قد عارض ذلك المفهوم الإجماع القاطع، والقاطع دافع للظاهر. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: أو للتعريض: [عطف على «قوة الأسباب»].

(الزمر: ٦٥)

والمراد غيره^(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ^(٢) لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ فالمخاطب هو النبي ﷺ،

وعدم إشراكه مقطوع به^(٣)، لكن جيء بلفظ الماضي؛ إبرازاً للإشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير؛
أي من النبي ﷺ لا في الماضي ولا في الحال وإن كان المقع على الاستفهام. (تج) متعلق بـ «الحاصل» الثاني. (في)

تعريضاً^(٤) لمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم، كما إذا شتمك أحد فتقول: «والله إن شتمني الأمير لضربته». ولا يخفى^(٥)
لنحقق شبه فيهم. (تج) أي تعريضاً بأن من شتمك يستحق الضرب. (تج)

أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك، وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض؛ لكونه على أصله^(٦)، ولما كان^(٧) في هذا الكلام^(٨) نوع خفاء وضعف نَسَبِه إلى السَّكَاكِي، وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم.

أي دقة أي عد المصنف

ثم قال: ونظيره أي نظير ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ في التعريض لا في^(٩) استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى:

(الزمر: ٦٥)

أي السكّاكي

﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ أي وما لكم^(١٠) لا تعبدون الذي فطركم؛ بدليل ﴿وَالْيَهُ تَرْجَعُونَ﴾؛ إذ لولا التعريض لكان المناسب

(يس: ٢٢)

أن يقال: «والله أرجع» على ما هو الموافق للسياق^(١١). ووجه حسنه أي حسن هذا التعريض^(١٢) إسماعُ المتكلم المخاطبين الذين هم

أعداؤه الحق هو المفعول الثاني^(١٣) للإسماع على وجه لا يزيد ذلك الوجه^(١٤) غضبهم، وهو أي ذلك الوجه ترك التصريح^(١٥) بنسبتهم

فلا يتوهم أن «الحق» صفة لإسماع

(١) قوله: والمراد غيره: [لكن لا بد فيه من القرائن لفهم الغير، وإلا فقولك: «جاءني زيد» مريداً ابنه ليس من التعريض في شيء. (قي)]

(٢) قوله: ولقد أوحى إليك إلخ: في التعريض فائدتان، الأولى: أن من هو أعلى مرتبة عند الله إذا كان الإشراك محبطاً لعمله فما حال غيره؟! والثانية أن الكفار لا يستحقون الخطاب كاليهائم، ففي ذلك غاية الإذلال لهم. (من التجريد)

(٣) قوله: لَئِنْ أَشْرَكْتَ إلخ: اعترض بأن النبي ﷺ معصوم من الإشراك، فكيف يسند إليه؟ وأجيب بأن هذه قضية شرعية لا تستلزم الوقوع، فالإسناد على سبيل الفرض. وإنما عبر بالفعل الماضي مقتضى لوقوع ذلك؛ تعريضاً بالمخاطبين، فالإشراك في الحقيقة منسوب لغيره؛ لأن التعريض أن ينسب الفعل لواحد والمراد غيره، فالإشراك نسب لواحد وهو النبي ﷺ والمراد غيره ممن وقع منه الإشراك. (من قي)

(٤) قوله: هو النبي ﷺ: [أي لا أمته، وإلا فغيره من الأنبياء مخاطب أيضاً بدليل ﴿وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (الزمر: ٦٥). (تج)]

(٥) قوله: مقطوع به: أي في جميع الأزمنة؛ لأن الأنبياء ﷺ معصومون من الشرك قبل البعثة وبعدها. (قي)

(٦) قوله: تعريضاً إلخ: علة للإبراز، ووجه التعريض المذكور: أن الفعل إذا رتب عليه وعيد في حال نسبه فرضاً وتقديراً إلى ذي شرف وهو لم يحصل منه: فهم منه المخاطبون أن الوعيد واقع بهم إن صدر منهم ذلك الفعل. (دسوقي)

(٧) قوله: ولا يخفى إلخ: هذا رد لاعتراض الخلخالي على السكّاكي، وحاصل ذلك: أن التعريض عام لمن صدر منهم الإشراك في الماضي وغيرهم، وهذا التعريض يحصل بإسناد الفعل إلى من يتمتع منه ذلك الفعل، سواء كان بصيغة الماضي أو المضارع - أعني لَئِنْ أَشْرَكْتَ -، فما قاله السكّاكي من أن العدول عن المستقبل إلى الماضي قد يكون للتعريض لا يتم. وحاصل رد الشارح عليه: أن من لم يصدر منهم الإشراك لا يستحقون التعريض بهم؛ لأن القصد من التعريض التوبيخ، وهو إنما يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سيقع منه، ولا نسلم أن التعريض يحصل هنا بإسناد الفعل إلى من يتمتع منه ذلك الفعل، سواء كان ذلك الفعل ماضياً أو مضارعاً، بل إنما نشأ من إسناد الفعل الماضي فقط؛ لأنه وإن كان بمعنى المستقبل، لكن التعبير به مع «إن» لإبراز ذلك في صورة الحاصل بخلاف الأصل، فلا بد من نكتة لارتكابه، وهي هنا التعريض، بخلاف المضارع؛ فإنه لو عبر به مع «إن» لكان على أصله، فلا يحتاج لنكتة، فلا وجه لإفادته التعريض. (قي)

(٨) قوله: أصله: [أي أصل الشرط المعلوم من المقام، وإنما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر.]

(٩) قوله: هذا الكلام: [أي قوله: «أو للتعريض نحو قوله تعالى... إلخ». (قي)]

(١٠) قوله: أي وما لكم إلخ: ليس هذا بيانا للمعنى الذي استعمل فيه: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾، بل هو بيان للمعرض بهم، وهو المراد من الكلام، وذلك لأن المراد الإنكار على المخاطبين في عدم العبادة بطريق التعريض، لا إنكار المتكلم على نفسه، وإنما كان المراد ذلك؛ بدليل قوله تعالى بعد: ﴿وَالْيَهُ تَرْجَعُونَ﴾؛ إذ لولا الإشارة إلى المخاطبين بهذا الإنكار على وجه التعريض لكان المناسب «والله أرجع»؛ لأنه الموافق للسياق. (قي)

(١١) قوله: الموافق للسياق: [أي سياق الآية، وهو متعلق بقوله: «لكن كان المناسب أن يقال». (قي)]

(١٢) قوله: هذا التعريض: [أي: الواقع في قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ لا مطلق التعريض.]

(١٣) قوله: المفعول الثاني: [والمفعول الأول قوله: المخاطبين.]

(١٤) قوله: لا يزيد ذلك الوجه إلخ: أي مع أن من شأن المخاطب إذا كان عدواً للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم. (قي)

(١٥) قوله: ترك التصريح إلخ: [لأن المتكلم إنما أنكر على نفسه صراحة، وإن فهم منه بالقرينة إرادة الغير. (قي)]

(٩) قوله: ولما كان في إلخ: أما الخفاء فظاهر، وأما الضعف فإما لما يوهم من أن ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع - وقد عرفت انتدفاعه من الشارح - وإما لما ذكره البعض من أن اللام الموطئة يوجب كون الشرط ماضياً؛ لما تقرر في النحو من أن الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملاً لفظاً، فلا مدخل في التعريض؛ لكون الشرط ماضياً. وحاصله: أن العدول عن المضارع إلى الماضي ليس للتعريض، بل لضعف أداة الشرط، وهذا أيضاً مدفوع بما ذكره مراراً من أنه لا تنافي بين المقتضيات، فجاز تعددها على أنه قد يقال: المقصود من الإتيان باللام والتزام الماضي في الشرط هو التعريض. (عجلى، رمطول)

(١٠) قوله: هذا الكلام: [أي قوله: «أو للتعريض نحو قوله تعالى... إلخ». (قي)]

(١١) قوله: في التعريض لا في إلخ: عبارة الأطول: ونظيره في التعريض مع ما بينهما من التفاوت لفظاً؛ فإن أحدهما - أي: قوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ - شرط دون الآخر - أي: قوله: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ إلخ - وأحدهما إبراز في معرض الحاصل دون الآخر، ومعنى من حيث إن قوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ ليس محض تعريض، بل للمخاطب منه نصيب؛ لأن هذا الحكم في حقه متحقق، بخلاف ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾؛ فإنه محض تعريض. (تجريد)

(١٢) قوله: أي وما لكم إلخ: ليس هذا بيانا للمعنى الذي استعمل فيه: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾، بل هو بيان للمعرض بهم، وهو المراد من الكلام، وذلك لأن المراد الإنكار على المخاطبين في عدم العبادة بطريق التعريض، لا إنكار المتكلم على نفسه، وإنما كان المراد ذلك؛ بدليل قوله تعالى بعد: ﴿وَالْيَهُ تَرْجَعُونَ﴾؛ إذ لولا الإشارة إلى المخاطبين بهذا الإنكار على وجه التعريض لكان المناسب «والله أرجع»؛ لأنه الموافق للسياق. (قي)

(١٣) قوله: الموافق للسياق: [أي سياق الآية، وهو متعلق بقوله: «لكن كان المناسب أن يقال». (قي)]

(١٤) قوله: هذا التعريض: [أي: الواقع في قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ لا مطلق التعريض.]

(١٥) قوله: المفعول الثاني: [والمفعول الأول قوله: المخاطبين.]

(١٦) قوله: لا يزيد ذلك الوجه إلخ: أي مع أن من شأن المخاطب إذا كان عدواً للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم. (قي)

(١٧) قوله: ترك التصريح إلخ: [لأن المتكلم إنما أنكر على نفسه صراحة، وإن فهم منه بالقرينة إرادة الغير. (قي)]

إلى الباطل، ويعين عطف على «لا يزيد»، وليس هذا في كلام السكاكي، أي على وجه يعين على قبوله أي على قبول الحق؛ لكونه أي

أي صراحة

لكون ذلك الوجه أدخل في إمحاض النصح حيث لا يريد^(١) المتكلم بهم إلا ما يريد لنفسه.

يكون في غاية القبول أي في إحصاء النصح

و«لو» للشرط^(٢) أي لتعليق حصول مضمون الجزء بحصول مضمون الشرط فرضاً^(٣) في الماضي^(٤) مع القطع^(٥) بانتفاء الشرط،

متعلق بـ «حصول مضمون الشرط» أيها

الباء بمعنى «على»

فيلزم انتفاء الجزء^(٦) كما تقول^(٧): «لو جئتني لأكرمك»، معلقاً للإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام، فهي

أي «لو»

لامتناع^(٨) الثاني - أعني الجزء -؛ لامتناع الأول - أعني الشرط -، يعني أن الجزء منتفٍ^(٩)؛ بسبب انتفاء الشرط، هذا^(١٠) هو المشهور

هذا يوافق ما يأتي عن الشارح دون ابن الحاجب

بين الجمهور. واعتراض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يكون

أي الشرط

أي الجزء

للشيء أسباب متعددة^(١١)، بل الأمر بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه، فهي^(١٢) لامتناع الأول؛^(١٣) لامتناع

أي: مختلفة تامة يكفي كل واحد منها في وجوده. (الدسوقي)

الثاني، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾ إنما سيق؛ ليستدل^(١٤) بامتناع الفساد على امتناع تعدد آله دون

(الأنبياء: ٢٢)

العكس^(١٥)؟! واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب، حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الأول؛ لامتناع الثاني إمّا لما ذكره^(١٦)

كما قال الجمهور

وإمّا لأن الأول^(١٧) ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم.

نحو: لو كانت الشمس طالعة

كان الضوء موجوداً

الذي يتسبب عنه انتفاء الجزء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على التبادر المذكور. (قي)

(وتج)

(٧) قوله: كما تقول إلخ: حاصله: أن ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغة أن المجيء

شرط في الإكرام وأنه على تقدير وقوعه يقع الإكرام، ويفهم أن المجيء لم يقع، فيلزم

حيث كان المجيء شرطاً، وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزء. (قي)

(٨) قوله: فهي لامتناع إلخ: أي مفيدة لامتناع إلخ، فلا ينافي قوله سابقاً: «فلتعلق

حصول إلخ»، فصريح معنى «لو» هو ذلك التعليق، ومآله امتناع الثاني؛ لامتناع الأول.

(تجريد)

(٩) قوله: منتفٍ إلخ: [بسبب انتفاء الشرط، أي من حيث ترتبه عليه، فلا ينافي أنه يوجد

بسبب آخر. (قي)]

(١٠) قوله: هذا: [أي كونها لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول]

(١١) قوله: متعددة: [بناء على جواز تعدد العلل لمعلول واحد].

(١٢) قوله: فهي إلخ: [أي فهي يعني «لو» مفيدة لذلك، وليست مفيدة إمّا قال

الجمهور].

(١٣) قوله: فهي لامتناع الأول إلخ: الحاصل: أن في «لو» أربع استعمالات، أحدها: أنها

لا تقتضي الامتناع أصلاً، بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كـ «إن» الوصلية، نحو: «زيد

ولو كثر ماله بخيل». ثانيها: أنها للترتيب الخارجي، فتكون؛ لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول.

ثالثها: أنها للاستدلال العقلي فتكون لامتناع الأول؛ لامتناع الثاني على العكس مما

قبله. رابعها: أنها لبيان استمرار شيء بربطه ما بعد التقيضين بقوله: «لو لم يخف الله

لم يعصه». (تجريد)

(١٤) قوله: ليستدل إلخ: [لأن المعلوم انتفاء الفساد؛ لكونه مشاهداً، وإمّا يستدل بالمعلوم

على المجهول دون العكس. (تج)]

(١٥) قوله: دون العكس: [لأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلة انتفاء الفساد؛ لصحة وقوعه

بإرادة الواحد لحكمة. (قي)]

(١٦) قوله: لما ذكره: [وهو: أن الأول سبب والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على

انتفاء المسبب، بخلاف العكس].

(١٧) قوله: وإمّا لأن الأول إلخ: هذا التعليق علل به الرضي وجماعة، وإمّا عدلوا عما قاله =

(١) قوله: حيث لا يريد إلخ: أي حيث أظهر لهم أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه،

وذلك لأنه نسب ترك العبادة إلى نفسه، فبين أنه على تقدير تركه للعبادة يلزمه من

الإنكار ما يلزمهم، فقد أدخل نفسه معهم في هذا الأمر، فلا يريد لهم فيه إلا ما يريد

لنفسه. (دسوقي)

(٢) قوله: ولو للشرط إلخ: [أي في الأصل، وقد يجي لغير ذلك، كما يأتي].

(٣) قوله: فرضاً: متعلق بـ «حصول مضمون الشرط» لا بـ «التعليق»؛ لأنه محقق، وهو

نصب على المصدرية - أي حصول فرض - أو على الحالية - أي حال كون ذلك الحصول

مفروضاً ومقدراً - أو على التمييز - أي على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض -.

وإمّا قيد الشارح ذلك الحصول بالفرض؛ لئلا يلزم المنافاة بين قول المصنف الآتي: «مع

القطع بانتفاء الشرط» وبين كلام الشارح. (قي)

(٤) قوله: في الماضي: متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ «الشرط» في

كلام المصنف، لا بالتعليق ولا بـ «حصول مضمون الجزء» اللذين تضمنتهما أيضاً لفظ

«الشرط» في كلامه. أما الأول: فلأن التعليق في الحال لا في الماضي. وإمّا الثاني: فلأن

حصول مضمون الجزء غير مقيد بالماضي، بل معلق على حصول الشرط، وإن لزم تقييده

بالماضي؛ لأن المعلق بأمر مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي. (كذا في التجريد

والدسوقي)

(٥) قوله: مع القطع إلخ: أي مع القطع بانتفاء مضمون الشرط في الواقع، فلا ينافي فرض

حصوله، وقوله: «مع القطع إلخ» حال من الشرط، أي حالة كونه مصاحباً للقطع بانتفاء

مضمون الشرط، والمراد بالشرط الثاني: الجملة الشرطية، بخلاف الشرط الأول؛ فإنه بمعنى

التعليق، كما صرح به الشرح، وكون المعرفة وقت الإعادة عين الأولى أكثرى. (من

الدسوقي والتجريد)

(٦) قوله: فيلزم انتفاء الجزء: فيه بحث؛ لأنه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء

الجزء؛ لجواز أن يكون للجزء سبب آخر غير الشرط. وأجيب بأن المراد: فيلزم انتفاء

الجزء من حيث ترتبه على ذلك الشرط. وأجيب أيضاً بأن قوله: «فلزم انتفاء الجزء»

ليس تقريراً على ما قبله، بل من جملة الموضوع له، فهي للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء

الجزء، بمعنى أنه لما كان التبادر انتفاء الجزء عند انتفاء الشرط وإن أمكن أن يكون له

سبب آخر: اعتبر الواضع هذا التبادر، فقوله: «فلزم إلخ» أي مع القطع بانتفاء الشرط

وأنا أقول^(١): منشأ هذا الاعتراض قلّة التأمل^(٢)؛ لأنه ليس معنى قولهم: «لَوْ لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول»: أنه يستدل بامتناع

كما فهم ابن الحاجب

أي اعتراض ابن الحاجب على الجمهور

الأول على امتناع الثاني، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب^(٣) أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم، بل معناه: أنها للدلالة على أن

وضعت

المراد بهما الثاني

المراد بهما الأول

انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول^(٤)، فمعنى «لَوْ شَاءَ لَهَدَنُكُمْ»: أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة^(٥)،

أي الأول

أي الثاني

(الأنعام: ١٤٩)

أي في الخارج

يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات^(٦) إلى أن علة

أي «لو»

العلم بانتفاء الجزاء ما هي؟ ألا ترى أن قولهم: لَوْ لامتناع الثاني؛ لوجود الأول نحو: «لولا علي هلك عمر»: معناه أن وجود علي

لأن «لو» للنفي، فلما زادت عليها «لا» النافية نقت النفي، وهو إثبات

هذا تظن، أي به توضيحاً للمقام

سبب لعدم هلاك عمر^(٧)، لا أن^(٨) وجوده دليل على أن عمر لم يهلك، ولهذا صح^(٩) مثل قولنا: «لو جئتني لأكرمك لكنك لم تجي»،

أي في الخارج

أعني عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، قال الحماسي^(١٠): شعر:

ولو طار^(١١) ذو حافر قبلها

أي الفرس

لطارت ولكنه لم يطر

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر.

منسوب إلى «معة» بلدة بالشام

وقال المعري: شعر:

أي أبو العلاء المعري

ولو دامت الدولات^(١٢) كانوا كغيرهم

أي أهل دولة زماننا

غير لا مكان

رعايا ولكن ما لهن دوام

أي للدولات

غير بعد خبر

(٦) قوله: من غير التفات: أي: لم يلتفت الجمهور لما ذكر في قولهم: «لو لامتناع الثاني؛

لامتناع الأول»، كما زعمه ابن الحاجب، حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء الأول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه، فاعترض عليهم بما مر. (تجريد)

(٧) قوله: لا أن إلخ: إذ لم يقصد إفادته للعلم بعدم هلاك عمر^(٨)؛ لأنه معلوم للمخاطب، وإنما المراد: بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع.

(٨) قوله: ولهذا صح: أي لكون معنى «لو»: الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، لا الاستدلال بامتناع الأول على امتناع الثاني كما فهم ابن الحاجب: صح إلخ: إذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول؛ لما فيه من استثناء نقيض المقدم، وهو لا ينتج شيئاً، كما نص عليه علماء المنطق؛ لجواز أن يكون اللازم أعم، فتعين أن يكون ذلك الاستثناء إشارة إلى علة انتفاء الجزاء. (دسوقي)

(٩) قوله: قال الحماسي: بكسر السين، نسبة لـ«الحماسة»، وهي في الأصل الشجاعة، ثم سمي بها كتاب أبي تمام الذي جمع فيه أشعار البلغاء المتعلقة بالشجاعة، فإذا قيل: «شاعر حماسي» معناه: أن شعره مذكور في «ديوان الحماسة» أي الكتاب المذكور. وإذا قيل: «هذا البيت حماسي» يراد أنه مذكور في ذلك الكتاب، وإذا أطلق «الحماسي» بأن قيل: «قال الحماسي» فالمراد به أحد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب. (دسوقي وتجريد)

(١٠) قوله: ولو طار إلخ: البيت من المتقارب، يصف فرساً بسرعة الغدو ويقول: لو طار حيوان ذو حافر قبل هذا الفرس لطارت هي البتة، ولكن امتناع طيرانها لأجل أنه لم يطر ذو حافر قبلها. (حل)

(١١) قوله: ولو دامت الدولات إلخ: [بضم الدال جمع «دولة» أي الملك]. أي أهل الدولات يعني الملوك الماضية. والأولى أن يقال في معنى البيت: لو دام أهل الدولات -أي الملوك الماضية- إلى آخر الزمان لكانوا رعايا لهذا الممدوح؛ لاستحقاقه الإمارة عليهم؛ لما فيه من الفضائل، فنفي دوام الدولات الماضية سبب في عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح؛ لأنهم لا يعيشون معه إلا رعايا، ومعلوم أن بانقراضهم انتفى كونهم رعايا له، فليس الغرض الاستدلال على نفي كونهم رعايا له، وإنما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء في الخارج، ولهذا صح استثناء نقيض المقدم. ومن هذا القبيل ما قيل في الفارسية: شعر:

هر که غم جهان خورد که خورد از حیات بر روتو غم جهان خورد از حیات بر خوری

(دسوقي وغيره)

= ابن الحاجب عن قوله: «لأن الأول سبب إلخ» إلى ما قالوه؛ لأن ما قاله ابن الحاجب من سببية الأول قاصر وليس كلياً؛ إذ الشرط النحوي عندهم أعم من أن يكون سبباً نحو: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً»، أو شرطاً نحو: «لو كان لي مال لحججت»؛ فإن وجود المال ليس سبباً في الحج بل شرط، أو غيرها نحو: «لو كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة»؛ إذ وجود النهار ليس سبباً لطلوع الشمس، بل الأمر بالعكس، ولا شرطاً في طلوعها، ولكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج، فلذا عدلوا إلى التعبير باللازم والملزوم. (من الدسوقي)

(١) قوله: وأنا أقول إلخ: أي في رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور. وحاصله: أن «لو» لها استعمالان، أحدهما: أن تكون للاستدلال العقلي، وذلك فيما إذا كان انتفاء الجزاء معلوماً وانتفاء الشرط غير معلوم، فيؤتى بها؛ للاستدلال بالمعلوم على المجهول، فهي حينئذ للاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني، كما قال ابن الحاجب. وثانيهما: أن تكون للترتيب الخارجي، وذلك فيما إذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوماً، لكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة، فيؤتى بها؛ لبيان أن علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الأول، فهي حينئذ لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول، كما يقول الجمهور، والاستعمال الأول اصطلاح المناطق، والثاني اصطلاح أهل العربية.

فابن الحاجب فهم من قول أهل العربية أنها لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول اصطلاح المناطق -وهو أنها للاستدلال-، وحينئذ فالمعنى: أنها يؤتى به؛ للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول، واعتراض عليهم بما مر في الشرح، ولم يهتد لمراهم من أنها للدلالة على أن العلة في انتفاء الثاني في الخارج انتفاء الأول، فلو اطلع ابن الحاجب على حقيقة الحال ما اعتراض عليهم. (من قي)

(٢) قوله: قلّة التأمل: [في قولهم: «لو لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول»].

(٣) قوله: انتفاء السبب: المراد به الأول، والتعبير الأول منظور فيه لتعليل ابن الحاجب، والثاني لتعليل الرضي. (قي)

(٤) قوله: بسبب انتفاء الأول: أي لكون انتفاء الأول علة في انتفائه في الخارج، فالنفيان معلومان، ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة للمخاطب، فيؤتى بـ«لو»؛ لإفادة تلك العلة. (دسوقي)

(٥) قوله: بسبب انتفاء المشيئة: [أي انتفاء المشيئة علة لانتفاء الهداية في الخارج].

وأما المنطقيون^(١) فقد جعلوا «إن» و«لو» أداة للزوم، وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول؛ ضرورة انتفاء الملزوم؛ بانتفاء اللازم من غير التفات^(٢) إلى أن علة انتفاء الجزء في الخارج ما هي؟ وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣) ورد^(٤) على هذه القاعدة^(٥)، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض. وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن. وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح.

فإذا^(٦) كان «لو» للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت^(٧) والمضي في جملتها؛ إذ الثبوت^(٨) ينافي التعليق، والاستقبال ينافي الماضي، فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية إلا لنكتة. ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال «إن»^(٩)، وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه السلام: «اطلبوا العلم ولو بالصين»^(١٠)، و«إني أباهي»^(١١) بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط، فدخلوها^(١٢) على المضارع في: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾^(١٣) أي لو قمتم في جهد وهلاك^(١٤) لقصد^(١٥) استمرار الفعل^(١٦) فيما مضى وقتا فوقتا^(١٧)، والفعل أي النبي ﷺ خطاب إلى الصحابة (المحرات: ٧) بفتح الجيم: المشقة أي ابن حبان: لا أصل له أي أفاخر بفتح الجيم: المشقة أي الاستمرار المتجدد أي استعملها في المستقبل (راجع لفظه: «الشرط».) (تح) بالرفع عطف على «عدم» (راجع لفظه: «الشرط».) (تح) راجع إلى قول اللاتن في الماضي (أي غالباً، كما يستفاد من الكلام الآن) (أي استعملها في المستقبل لفظاً ومعنى، أي إلى المضارعة في اللفظ، وإن كان المعنى ماضياً) (قال ابن حبان: لا أصل له أي أفاخر) (بفتح الجيم: المشقة) (أي استعملها في المستقبل) (أي استعملها في المستقبل)

(١) قوله: وأما المنطقيون: هذا مقابل لمخوف أي ما ذكر من أن «لو» للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج؛ بسبب انتفاء الأول قاعدة اللغويين، وأما قاعدة المنطقيين إلخ. (قي)

(٢) قوله: فهي عندهم إلخ: يرد عليه أن كلام الشارح يقتضي أن أداة الزوم إنما تستعمل عند المنطقيين؛ للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول، مع أنها قد تستعمل عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الأول علة للعلم بوجود الثاني، كما إذا استثنى عين المقدم نحو: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً لكن الشمس طالعة»: ينتج: «فالنهار موجود». ويجاب بأن الشارح اقتصر على ما ذكره؛ لأنه الأغلب، وأن ما قاله على سبيل التمثيل. (قي)

(٣) قوله: من غير التفات إلخ: اعلم أن استعمال «لو» على قاعدة اللغويين أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب، وعلى قاعدة المناطقة أكثر في استعمالات أرباب التأليف، خصوصاً في كتب المنطق والحكمة؛ لأن المقصود عندهم تحصيل العلوم، لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا؟ وثمرة الخلاف بين الطريقتين يظهر في استثناء نقيض المقدم؛ فإنه جائز عند أهل العربية دون أهل الميزان، وفي استثناء عين المقدم؛ فإنه بالعكس، وأما استثناء نقيض التالي فجائز اتفاقاً، واستثناء عينه باطل اتفاقاً. (قي)

(٤) قوله: وارد إلخ: إنما كان وارداً على هذا؛ لأن المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد، وليس المقصود بيان أن انتفاء الفساد في الخارج علة انتفاء التعدد. (تجريد)

(٥) قوله: على هذه القاعدة: اعلم أن ظاهر كلام الشارح يدل على أن هذه القاعدة غير لغوية، وأن الآية وردت على مقتضاها على لغة العرب، وفيه أن هذا بعيد جداً. وأجيب بأن وروده على هذه اللغة لا ينافي كونه عربياً؛ لأن ذلك إنما هو باعتبار الغالب، فهذه القاعدة عربية أيضاً جرى عليها أهل الميزان، ولكنها قليلة الاستعمال عند أهل العربية بالنسبة للقاعدة الأخرى؛ فإن العرب قد يقصدون الاستدلال على الأمور العرفية، كما يقال: «هل زيد في البلد؟» فتقول: «لا»، لو كان فيها لحضر مجلسنا، فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد، وليس المراد أن العرب لا يقولون بما. (من دسوقي)

(٦) قوله: فإذا كان إلخ: [أشار بذلك إلى أن «الفاء» في قول المصنف: «فيلزم» فاء الفصيحة، والشرط مقدر.]

(٧) قوله: عدم الثبوت: أي عدم الحصول في الخارج، وقيل: عدم الاستمرار، والمقصود به نفي اسمية شيء من جملتها، وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء. (دسوقي وغيره)

(٨) قوله: إذ الثبوت إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن التفرع في المتن على طريق اللف والنشر المرتب، فقوله: «فيلزم عدم الثبوت في جملتها» مفرع على قوله: «ولو للشرط» أي

للتعليق، وقوله: «ويلزم المضي في جملتها» مفرع على قوله: «في الماضي». (دسوقي)

(٩) قوله: المستقبل: [أي في المستقبل، فلا تحتاج إلى نكتة. (تجريد)]

(١٠) قوله: نحو قوله عليه السلام إلخ: قد يقال: إن «لو» هذه لا جواب لها، وإنما هي للربط في الجملة الحالية، كما تقدم في «إن»، وكلاماً في «لو» الشرطية، وحينئذٍ فلا يصح التمثيل بما ذكر. وقد يجاب بأن كلامه مبني على القول بأن «لو» هذه جواباً مقدر، والأصل: ولو يكون الطلب بالصين فاطلبوه، ولو تكون المباهاة بالسقط فإني أباهي به، فالشرط في هذين المثالين مستقبل؛ بدليل أنه في حيز «اطلبوا» و«أباهي بكم الأمم يوم القيامة»، الذي هو مستقبل. (دسوقي)

(١١) قوله: إني أباهي إلخ: هذا ليس من تنمة ما قبله بل من حديث آخر، وهو قوله عليه السلام: «تناكحوا تناسلوا؛ فإني أباهي إلخ»، فمراد الشارح تعدد الأمثلة. (دسوقي)

(١٢) قوله: فدخلوها إلخ: تفرع على قوله: «فيلزم المضي في جملتها»، أي وحيث كان ذلك لازماً فدخلوها على المضارع إلخ. (دسوقي)

(١٣) قوله: وهلاك: [الواو بمعنى «أو»؛ لأنه لا يجوز إرادة معنيين من لفظ واحد.]

(١٤) قوله: لقصد إلخ: أي للإشارة إلى قصد استمرار الفعل، وحاصله أن دخول «لو» على المضارع في الآية على خلاف الأصل؛ لنكتة اقتضاها المقام، وهي الإشارة إلى أن الفعل الذي دخلت عليه «لو» يقصد استمراره فيما مضى وقتاً فوقتاً، ولفظة «لو» نكتت ذلك الاستمرار، واستمرار الفعل على وجه التجدد إنما يحصل بالمضارع لا بالماضي الذي شأنه أن تدخل عليه «لو»، فالعدول عن الماضي إلى المضارع لهذه النكتة التي اقتضاها المقام. (قي)

(١٥) قوله: الفعل: [المراد: الفعل اللغوي، وهو الحدث.]

(١٦) قوله: فيما مضى وقتاً فوقتاً: أشار بقوله: «فيما مضى» إلى أن «لو» على معناها، والمضارع الواقع موقع الماضي أفاد الاستمرار فيما مضى، ويقول: «وقتاً فوقتاً»، إلى أن الانتفاء ملاحظ بحسب أوقات الوجود؛ فإن الإطاعة توجد في العرف وقتاً فوقتاً فيلاحظ انتفاؤها كذلك، فيكون المضارع المنفي كالمثبت في أن المستفاد منه تجدي لا ثبوتي. (دسوقي)

(١٧) قوله: والفعل إلخ: [أي الذي قصد استمراره في الآية.] حاصل ما ذكره الشارح أن الكلام مشتمل على نفي وهو «لو»، وقيد وهو الاستمرار المقاد بالمضارع، فيحوز أن يعتبر نفي القيد وأن يعتبر تقييد النفي، فالعنى على الأولى: انتفى عتكم بسبب امتناع الاستمرار على الإطاعة في الكثير، وعلى الثاني: انتفى عتكم بسبب الامتناع المستمر على إطاعتكم في الكثير. (دسوقي)

هو الإطاعة، يعني: أَنَّ امتناع عَنَّتِكُمْ بسبب امتناع^(١) استمراره على إطاعتكم؛ فَإِنَّ المضارع يفيد الاستمرار، ودخول «لو» عليه يفيد امتناع الاستمرار، ويجوز أن يكون^(٢) الفعل امتناع الإطاعة، يعني: أَنَّ امتناع عنتكم بسبب استمرار^(٣) امتناعه عن إطاعتكم؛ لأنه كما أَنَّ المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي، والداخل عليه «لو» يفيد استمرار الامتناع، كما^(٤) أَنَّ الجملة الاسمية المثبتة تُفيد تأكيد الثبوت ودوامه، والمنفية تُفيد تأكيد النفي ودوامه، لا نفي التأكيد والدوام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٥)؛ ردًا لقولهم: إنا آمنّا^(٦) على أبلغ وجهه وأكده، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾^(٧) حيث لم يقل^(٨): «الله مستهزئ بهم»؛ قصدًا إلى استمرار الاستهزاء وتجده^(٩) وقتًا فوقتًا، ودخولها على المضارع في نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾^(١٠) الخطاب لمحمد ﷺ أو لكل مَن يتأتى^(١١) منه الرؤية ﴿إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(١٢) أي أروها حتى يعاينوها، أو أطلعوا عليها إطلاعًا هي تحتهم^(١٣)، أو أدخلوها^(١٤) فيعرفوا^(١٥) مقدار عذابها، وجواب «لو» محذوف^(١٦).

وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين، والمراد بالاستهزاء: لازمه، وهو إنزال الهوان والحقارة عليهم، أو يكون من باب المشكلة بأن سمي جزء الاستهزاء باسمه؛ لوقوعه في صحته، كما في ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠). (تجريد وغيره)

(٨) قوله: حيث لم يقل إلخ: أشار بذلك إلى أن التنظير من حيث مطلق العدول إلى المضارع، وإن كان العدول هنا عن اسم الفاعل إلى المضارع، وفيما سبق أي «لو يطيعكم إلخ» كان العدول عن الماضي إلى المضارع. وإنما كان الأصل المعدول عنه هنا اسم الفاعل؛ لاقتران المقام إياه؛ لمشكلة ما وقع منهم؛ لأنهم قالوا ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ (البقرة: ١٤). (في)

(٩) قوله: وتجده إلخ: تفسر لما قبله وهو محط القصد، وإلا فالاستمرار مفاد بالاسمية للمعدول عنها أيضًا بمعونة المقام، لكن فرق بين الاستمرارين؛ لأن الاستمرار في الاسمية في الثبوت، والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجدد وقتًا فوقتًا، والثاني أبلغ. (دسوقي)

(١٠) قوله: وَلَوْ تَرَى إلخ: نزل ﴿تَرَى﴾ منزلة اللازم؛ مبالغة في أمرهم الفطري، بحيث إذا اتصف الرائي بالرؤية مطلقًا حين وقوفهم على النار: رأى أمرًا فظيعًا. وقال عبد الحكيم: إن المفعول محذوف، أي ولو ترى الكفار في وقت وقوفهم. ولا يجوز أن يكون «إذ» مفعولًا؛ لأنه إخراج لـ «إذ» والرؤية عن الاستعمال الشائع، أعني الظرفية والإدراك البصري من غير ضرورة. (دسوقي)

(١١) قوله: أو لكل من يتأتى إلخ: أي بناء على أن الخطاب موجه لغير معين، ففي التخصيص تسلية للرسول ﷺ، وفي التعميم تفويض لهم؛ لظهور إشاعة حالهم لكل أحد. (دسوقي)

(١٢) قوله: هي تحتهم: [الجملة حال من ضمير «عليها»، أي حال كونها تحتهم. (دسوقي)]

(١٣) قوله: أو أدخلوها: [تفسير ثالث، فيه مسامحة؛ إذ لم يرد الوقوف بمعنى الدخول]. يعني أن وقوفهم على النار إما أن يفسر بإراءتها، أو بالاطلاع عليها، كما تقدم، أو يفسر بالإدخال فيها. (دسوقي)

(١٤) قوله: فيعرفوا إلخ: راجع للتفسير الثلاثة، وهي الإراءة والاطلاع والإدخال، وكان الأحسن أن يقول: «أو عرفوا إلخ»؛ للإشارة إلى أن هذا معنى آخر للوقوف على النار، ويوضح لك ذلك قول الزجاج: إن قوله تعالى: ﴿إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ يحتمل ثلاثة أوجه، الأول: أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها، فهم موقوفون إلى أن يدخلوها. الثاني: أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم، أي نهم وقفوا على النار فوق الصراط، وعلى هذين الوجهين «وَقَفُوا» من «وقفت الدابة». الثالث: أنهم عرفوها من «وقفت على كلام فلان» أي علمت معناه. (دسوقي)

(١٥) قوله: وجواب لو محذوف: أتى الشارح بهذا؛ دفعًا لما يقال: إن «لو» للتمني وهي =

(١) قوله: بسبب امتناع إلخ: هذا يفيد أصل إطاعته ﷺ لهم في بعض الأمور وهو كذلك، فموافقته لهم في بعض الأمور التي لا تضر لا توجب الهلاك، بل فيها تطيب لخوارطهم، ولذا أمر ﷺ بمشاورتهم وإلا فهو غني عنها. (في)

(٢) قوله: ويجوز أن يكون إلخ: أي الفعل الذي قد قصد استمراره امتناع الإطاعة بأن لوحظت «لو» قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها، فلما دخل عليها صارت كأن «لو» جزء منه، والاستمرار ملاحظ بعد النفي، فهو حينئذ من تقييد النفي، بخلافه على الوجه الأول؛ فإن الفعل الدال على الاستمرار ملحوظ قبل النفي فهو من نفي القيد. وفي تأخير هذا الوجه الثاني وتعبيره بالجواز إشارة إلى رجحان الوجه الأول في المراد بالفعل، وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر؛ لأن النفي في الغالب إذا توجه إلى مقيد بقيد كان مورد النفي هو القيد، وهو ههنا الاستمرار، وأما بحسب المعنى؛ فلأن عنتهم - أي وقوعهم في المشقة والهلاك - إنما يلزم من استمراره ﷺ على إطاعتهم؛ لأن فيه اختلال أمر الرسالة، وأما موافقته إياهم في بعض الأمور فلا مضرة فيها، بل فيها استحلاب قلوبهم، كما لا يخفى. (دسوقي وتجريد)

(٣) قوله: بسبب استمرار: [فيكون الإطاعة منفيًا من أصلها، بخلاف الوجه الأول، كما مر.]

(٤) قوله: كما أن الجملة: [هذا تنظير للمفعولين: المثبت والمنفي. (تج)]

(٥) قوله: والمنفية تفيد إلخ: من هذا يخرج الجواب عن النفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (فصلت: ٤٦) بأن ترجع المبالغة إلى نفي الظلم، فالمعنى انتفى الظلم من المولى سبحانه انتفاء مبالغًا فيه، فالجملة مفيدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه، لا لنفي التأكيد والمبالغة، وإلا لاقترض أن المنفي إنما هو المبالغة في الظلم، فيفيد ثبوت أصل الظلم، وهو باطل. (دسوقي)

(٦) قوله: ردًا لقولهم إنا آمنّا: بيان ذلك أن قولهم: «آمنّا» يفيد حدوث الإيمان منهم وصدوره في الماضي ولو مرة، فرد المولى سبحانه عليهم بقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٨) مؤكدة للنفي بالباء الزائدة في الخبر، فالنفي ملحوظ أولاً قبل التأكيد، فهي مفيدة لتأكيد المعنى النفي، والمعنى حينئذ إيمانهم منفي نفيًا مؤكدًا، فقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٥) سالبة كلية مناقضة للموجة الجزئية التي هي قولهم: «آمنّا» وليس التأكيد ملحوظاً أولاً قبل النفي بحيث يكون الكلام من نفي التأكيد، وإلا لم يكن ردًا لقولهم؛ لأن نفي التأكيد يقتضي ثبوت أصل إيمانهم، وهذا عين دعواهم. (دسوقي)

(٧) قوله: اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ: بعد قوله حكاية عنهم: ﴿وَإِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ (٥) حيث لم يقل: «الله مستهزئ بهم» بلفظ اسم الفاعل؛ قصدًا إلى استمرار الاستهزاء - أي حدوثه وتجده وقتًا فوقتًا - أي كما أريد بالمضارع الاستمرار في هذه الآية، فيكون مطابقاً لقول المنافقين: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾ (٥)؛ لأنه جملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار في الاسمية في الثبوت، والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجدد وقتًا فوقتًا،

أي لرأيتَ أمراً فظيماً^(١) لتنزيله أي المضارع منزلة الماضي؛ لصدوره^(٢) أي المضارع أو الكلام عمن لا خلاف في إخباره، فهذه الحالة^(٣) الأولى أن يقول: «أي لرى» علة لدخول «لو» والماضي تناسه «لو»، كما تقدم أي تخلف، وهو الله تعالى

إنما هي في القيامة، لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق، فاستعمل فيها «لو» و«إذ» المختصان بالماضي، لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل: «لو رأيتَ»؛ إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في إخباره، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع، فهذا الأمر مستقبل أي ما ذكر من رؤيتهم

في التحقيق ماض بحسب التأويل، كأنه قيل: قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته، ولو رأيته لرأيتَه أمراً فظيماً. لأنه يوم القيامة أي التزبل

كما عدل عن الماضي إلى المضارع في ﴿رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عمن لا خلاف في إخباره. وإنما كان

الأصل ههنا هو الماضي؛ لأنه قد التزم^(٤) ابن السراج وأبو علي في «الإيضاح» أن الفعل الواقع بعد «رب» المكفوفة بـ«ما» يجب أن يكون ماضياً؛ لأنها للتقليل^(٥) في الماضي. ومعنى التقليل^(٦) ههنا: أنه قد يدهشهم أهوال القيامة فيبهتون، فإن وجدت منهم إفاقة أي الشأن

ما تمنوا ذلك^(٧)، وقيل: هي مستعارة للتكثير^(٨) أو للتحقيق. ومفعول ﴿يَوَدُّ﴾ محذوف^(٩)؛ لدلالة ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(١٠) عليه، و«لَوْ» أي «رب» المكفوفة الإدهاش: يدهش كرون. أي يتحيرون. (في)

للتمني حكاية^(١١) لودادتهم. وأما على رأي من جعل «لو»^(١٢) للتمني حرفاً مصدرية فمفعول «يَوَدُّ» هو قوله: ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(١٣). أي مقولة والعلاقة الضدية والعلاقة اللامية؛ لأن التقليل في الماضي يلزمه التحقيق. (في)

أو لاستحضار^(١٤) الصورة عطف على قوله: أي كونهم مسلمين

أو لاستحضار^(١٥) الصورة عطف على قوله:

= تدخل على المضارع، وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بهذه الآية على دخول «لو» الشرطية على المضارع. وحاصل الجواب: أننا لا نسلم أنها هنا للتمني، بل هي شرطية وجوابها محذوف. (في)

(١) قوله: فظيماً: [أي شنيعاً تقصر العبارة عن تصويره. (في)]

(٢) قوله: لصدوره إلخ: يحتمل أن يكون علة للتنزيل، أي وإنما نزل ذلك المعنى الاستقبالي منزلة الماضي حتى دخلت عليه «لو» التي هي في الأصل للماضي؛ لصدوره -أي صدور الإخبار عن ذلك المعنى الاستقبالي بالفعل المضارع- عمن لا خلف في إخباره، فكأنه وقع، لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح، بل الذي يدل عليه قول الشارح: «لكن عدل عن لفظ الماضي إلخ» أنه علة لمحذوف، أي وإنما لم يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالي بعد تنزيله منزلة الماضي بصيغة الماضي؛ ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول؛ لصدور ذلك الإخبار بذلك الفعل المضارع من لا تخلف في إخباره والمستقبل والماضي عنده سواء، فلا يحتاج إلى التحويل بصيغة الماضي، إلا لو كان الإخبار بذلك الفعل صادراً ممن يمكن التخلف في إخباره، هذا تحقيق ما في المقام. فإن قلت: إن تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقيق يناهض دخول «لو» الدالة على الامتناع. قلت: لا منافاة؛ لأن الامتناع باعتبار الإسناد إلى المخاطب، والتحقق باعتبار أصل الفعل، فالمتمنل منزلة الماضي لتحقيقه هو أصل الرؤية، والذي فرض وقوعه وأدخل عليه «لو» هو الرؤية بالنسبة للمخاطب، فذكر «لو» يدل على أن الرؤية بمثابة من الفظاعة يتمتع معها رؤية المخاطب. (من دسوقي)

(٣) قوله: فهذه الحالة: [أي رؤيتهم واقفين على النار.]

(٤) قوله: قد التزم إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن التمثيل بهذه الآية مبني على هذا المذهب فقط، وأما الجمهور فأجازوا وقوع الفعل المستقبل بعدها، فلا يتأتى ذلك. (كذا في دسوقي)

(٥) قوله: لأنها للتقليل: أي لأن «رب» المكفوفة للتقليل، والتقليل إنما يظهر في الماضي؛ لأن التقليل إنما يكون في ما عرف حده، والمعروف حده إنما هو الواقع في الماضي، والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقلة أو كثرة، وحينئذ فلا تدخل عليه «رب»، كذا قال أبو علي وابن السراج. وفيه بحث؛ لإمكان العلم بالمستقبل، كما في الآية؛ لأن المتكلم هو الله تعالى الذي يعلم غيب السموات والأرض، وحينئذ إفادتها للتقليل لا تمنع من دخولها على المستقبل، فيكون معنى الآية: قليل من يوجد منه ذلك الفعل في

المستقبل، أو حصول ذلك الفعل في المستقبل قليل. (في)

(٦) قوله: ومعنى التقليل إلخ: دفع لما يقال: إن ودادتهم الإسلام تحصل منهم كثيراً، فما معنى التقليل؟ وقد يجاب أيضاً بأن ودادتهم وإن كانت كثيرة لكنها بمنزلة القليل؛ لعدم نفعها. (من تجريد)

(٧) قوله: ما تمنوا ذلك: [فالتمني كثير في نفسه، قليل لقلة الزمان الذي يقع فيه.]

(٨) قوله: مستعارة للتكثير: بل هي عند بعضهم حقيقة فيه، وعليه تختص أيضاً بالماضي عند ابن السراج وأبي علي؛ فإن التكثير كالتقليل إنما يكون فيما عرف حده، والتكثير باعتبار أن الكفار في حال إفاقتهم دائماً يودون كونهم مسلمين، فالتكثير نظراً للتمني في نفسه، والتقليل نظراً إلى أن أكثر أحوالهم الغيوبة والدهشة. (من في وتيج)

(٩) قوله: محذوف: أي على كل من الوجوه السابقة من كونه «رب» للتقليل أو التكثير أو التحقيق، تقديره: الإسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك. وجملة ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ في موضع الحال، أي قائلين: لو كانوا مسلمين، ويجوز أن تكون «لو» للشرط، والجواب محذوف، أي: لنجوا من العذاب. (في وتيج)

(١٠) قوله: لدلالة لو كانوا مسلمين: ولا يجوز أن يكون ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ مفعولاً لـ﴿يَوَدُّ﴾ كما قد يتوهم؛ لأن «لو» التي للتمني للإنشاء ولا يعمل ما قبل الإنشاء فيما بعده؛ ولأنه لا معنى لكونهم يودون التمني. (تجريد)

(١١) قوله: حكاية إلخ: أي بناء على أن الجملة معمولة لمحذوف حالاً، أي قائلين: ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾. واعتراض بأن الظاهر حينئذ أن يقال: «لو كنا مسلمين»؛ لأن هذه الودادة التي تصدر عنهم، إلا أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة في الودادة حيث قال: ﴿يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ولم يقل: «وددتم»، جاز أن يعبر بطريق الغيبة في ضميرهم كما تقول: «حلف فلان ليفعل كذا»، وإنما الواقع في حلفه «لأفعلن». (من التجريد وغيره)

(١٢) قوله: من جعل لو إلخ: فيه إشكال؛ لأن «لو» إذا كان حرفاً مصدرية فكيف تكون للتمني؟ ويجاب بأن معنى كلام الشارح: وأما من جعل «لو» -التي تجعلها للتمني- حرفاً مصدرية، أو يقال: بأن «لو» الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني كما هنا، وهو ﴿يَوَدُّ﴾. (من تج)

(١٣) قوله: أو لاستحضار: «السين» و«التاء» ليستا للطلب، بل للتأكيد، أي لإحضارها، ويجوز أن يكونا للطلب كأن المتكلم يطلب من نفسه الإحضار. (تجريد)

«لتنزله» يعني^(١): «أنَّ العدول إلى المضارع في نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ﴾ إمَّا لما ذكر، وإمَّا لاستحضار صورة رؤية الكافرين الموقوفين على النار؛ لأنَّ المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد، فكأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة^(٢)؛ ليشاهدها السامعون، ولا يفعل ذلك إلَّا في أمر يهتم بمشاهدته؛ لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك، كما قال الله تعالى: ﴿فَتَثِيرُ سَحَابًا﴾^(٣) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، يعني صورة إثارة السحاب مسخرًا بين السماء والأرض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة^(٤).

وأما تنكيره أي المسند فلا إرادة^(٥) عدم الحصر والعهد الدالَّ عليهما التعريف كقولك: «زيد كاتب»^(٦) و«عمرو شاعر»، أو للتفخيم^(٧) نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٨) على أنه خبر^(٩) مبتدأ محذوف أو خبر ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ أو للتحقير نحو: «ما زيد شيئًا»^(١٠).
وأما تخصيصه أي المسند بالإضافة نحو: «زيد غلام رجل»، أو الوصف نحو: «زيد رجل عالم»^(١١) فلكون الفائدة أتمَّ؛ لما مرَّ من أنَّ زيادة الخصوص توجب أتمِّية الفائدة. واعلم^(١٢) أنَّ جعل معمولات المسند - كالحال ونحوه - من المقيدات، وجعلُ الإضافة والوصف من المخصصات: إنما هو مجرد اصطلاح، وقيل^(١٣): لأنَّ التخصيص عبارة عن نقص الشيوع، ولا شيوع للفعل؛ لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم^(١٤) والحال تقيده، والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه. وفيه نظر^(١٥).

أيضا بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر؛ لأن النكتة لا يجب انعكاسها، كما تقرر. (تجريد)
(٨) قوله: هُدًى: فالتنكير في ﴿هُدًى﴾ للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكما لها، وقد أكد ذلك التفخيم؛ بكونه مصدرا محيرا به عن ﴿الْكِتَابِ﴾ المفيد أن ﴿الْكِتَابِ﴾ نفس الهداية مبالغة. (دسوقي)

(٩) قوله: على أنه خبر إلخ: أي والتمثيل بالآية لتنكير المسند للتفخيم بناء على أن يكون ﴿هُدًى﴾ خبرًا، وأما إن أعرب حالا من ﴿الْكِتَابِ﴾ فهو خارج عن باب المسند الذي كلالنا فيه، وإن كانت التنكير فيه للتعظيم أيضا. (من قي)
(١٠) قوله: ما زيد شيئًا: أي إنه ملحق بالمعدومات، فليس شيئا حقيرا فضلا عن أن يكون شيئا عظيما. قال بعضهم: والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي الشيئية، فالأولى التمثيل بقولك: «الحاصل لي من هذا المال شيء» أي حقير. (دسوقي)

(١١) قوله: زيد رجل عالم: كان الأولى التمثيل بقوله: «زيد كاتب بحيل»؛ لأن الوصف في مثال الشارح محصل لأصل الفائدة لا لتمامها، إلا أن يقال: قد يكون كلاما مع من يتوهم أن زيدا لم يبلغ أوان الرجولية بل صبي، أو أنه اسم امرأة. (قي)

(١٢) قوله: واعلم إلخ: هذا جواب عما يقال: لم قال المصنف فيما تقدم في الإتيان مع المسند ببعض معمولاته - كالحال والمفعول به والتميز - : «وأما تقيده»، وقال في الإتيان مع المسند بالمضاف إليه والوصف: «وأما تخصيصه»؟ وحاصل الجواب: أن هذا اصطلاح مجرد عن المناسبة، ولو اصطلاح على عكسه أو جعل على كل منهما من المخصصات أو من المقيدات لكان صحيحا. (من دسوقي)

(١٣) قوله: وقيل إلخ: أي قيل: إن ما ارتكبه المصنف ليس مجرد اصطلاح، بل مبني على المناسبة؛ لأن التخصيص إلخ. (كذا في الدسوقي)

(١٤) قوله: على مجرد المفهوم: أي على الماهية المطلقة، وهو الحدث، والمطلق لا يكون فيه التخصيص، وإنما يكون فيه التقييد بالمعومات. (قي)

(١٥) قوله: وفيه نظر: قال الشارح في «المطول» في تقرير النظر: حاصله: أن ذلك القائل إن أراد بالعموم: العموم الشمولي فهو متنف في النكرة الموجبة، فلا يكون وصفها مخصصا، وإن أراد به: العموم البديهي فهو موجود في الفعل أيضا؛ لأن قولك: «جاءني =

(١) قوله: يعني إلخ: والحاصل: أن المضارع في هذه الأمثلة على حقيقته؛ لأن مضمونها إنما يتحقق في المستقبل، لكن نزل منزلة الماضي؛ سعيًا في قضاء حق ما دخلت عليه من «لو» و«رب» و«إذ». وإنما نزل منزلته؛ لكونه محقق الوقوع، أو يجعل كأنه كان ماضيا، ثم عبر عنه بالمضارع؛ استحضارا لصورته العجيبة؛ تفخيما لشأنها، وهو حكاية الحال الماضية. (تجريد)

(٢) قوله: تلك الصورة: [أي صورة رؤية الكافرين واقفين على النار. (قي)]

(٣) قوله: فتثير سحابا: [إسناد «الإثارة» إلى «الرياح» مجاز عقلي من الإسناد إلى المسبب. (قي)] الشاهد في قوله: ﴿فَتَثِيرُ سَحَابًا﴾ حيث عبر بـ «تَثِيرُ» في موضع «أثارت» المناسب لقوله أولا: ﴿أَرْسَلَ﴾ ولقوله بعد: ﴿فَسَقْنَهُ﴾ و«أَحْيَيْنَا»؛ قصدا لإحضار تلك الصورة البديعة، وهي إثارة السحاب مسخرًا بين السماء والأرض؛ لدلالة المضارع على الحضور في الجملة، ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع؛ لكون إثارة الرياح للسحاب مستقبلة بالنسبة إلى زمان إرسال الرياح، وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمان التكلم. (من دسوقي)

(٤) قوله: والانقلابات المتفاوتة: أي التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل الأجزاء أو منقطعها، متراكما أو غير متراكم، طيبا أو سريعا، بلون السواد أو البياض أو الحمرة. (قي)

(٥) قوله: فلا إرادة إلخ: أي فلا إرادة إفادة عدم الحصر، يعني: فلا إرادة المتكلم إفادة السامع عدم حصر المسند في المسند إليه، وعدم العهد والتعيين في المسند حيث يقتضي المقام ذلك. فإن قلت: إن إرادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف أيضا؛ لأن التعريف قد يكون لغیر الحصر والعهد، فهذه النكتة لا تختص بالتنكير. قلت: ذلك لا يضر؛ لأنه لا يجب في النكتة الانعكاس بحيث إذا عدم ما كان مسببا لها تعدد النكتة سببا للتنكير، وإن أمكن حصولها بغيره أيضا. (دسوقي وغيره)

(٦) قوله: زيد كاتب: أي حيث يراد مجرد الإخبار بالكتابة والشعر، لا حصر الكتابة في زيد، والشعر في عمرو، ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابة المعهودة أو الشعر المعهود. (قي)

(٧) قوله: أو للتفخيم: كأن المراد التفخيم على وجه مخصوص، وهو الإشارة إلى أن هذا الفرد بلغ من العظمة بحيث صار مجهولا لا يدرك كنهه، وإلا فيمكن التفخيم بالتعريف

وأما تركه أي ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف فظاهر ممّا سبق^(١) في ترك تقييد المسند؛ لما نفع من تربية الفائدة.

أي تعليقه

وأما تعريفه فلإفادة السامع حكماً على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف، يعني^(٢) أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند

للسامع من علمية وإشعار وموصولة وغير ذلك. (قي)

إليه؛ إذ ليس في كلامهم^(٣) مسند إليه نكرة والمسند معرفة في الجملة الخبرية^(٤)، بآخر مثله^(٥)، أي حكماً على أمر معلوم بأمر آخر مثله

أراد ذلك لربط العارة

أي العرب

في كونه معلوماً للسامع بإحدى طرق التعريف، سواء يتحد الطريقان نحو: الراكب هو المنطلق، أو يختلفان نحو: زيد هو المنطلق،

أي المراد: الماثلة في مطلق التعريف فكلاهما معرفان باللام

معلوم بالعلمية معلوم بالتحريف

أو لازم حكيم^(٦) عطف على «حكماً»، كذلك أي على أمر معلوم بآخر مثله، وفي هذا^(٧) تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي

أي قوله: «وأما تعريفه»

إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة؛ لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم^(٨) العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر، نحو: زيد

وهي الحكم أو لازمه

أخوك^(٩)، وعمرو المنطلق حال كونه^(١٠) معرّفاً باعتبار تعريف العهد أو الجنس^(١١)، وظاهر لفظ^(١٢) الكتاب^(١٣) أن نحو: «زيد أخوك»

أي الخارجي

أي المنطلق

إنما يقال لمن يعرف أن له أخاً، والمذكور في «الإيضاح»: أنه يقال لمن يعرف زيداً بعينه، سواء يعرف أن له أخاً أو لم يعرف، ووجه

أي إجمالاً، ويعرف زيداً بعينه، ولا يعلم أن زيداً هو أخوه

كما في المتن

هي محل الخلاف

التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة: أن أصل وضع تعريف الإضافة اعتبار العهد، وإلا^(١٤) لم يبق فرق بين «غلام زيد»

أي الرضي

بين كلام المتن و«الإيضاح»

أي الخارجي

و«غلام لزيد»،

= زيد؛ يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيره، ويحتمل على حالة السرعة وغيرها، وكذا «طاب زيد» يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها، ففي الحال والتمييز وجميع العمليات تخصيص للفعل، فما وجه الفرق بين الحال والتمييز وبين الإضافة والوصف، حتى عد المصنف الأول من المقيدات والثاني من المخصصات؟ وأجيب باختصار الشق الأول وأن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة، -ألا ترى إلى النكرة الواقعة في سياق النفي- ناسبه التخصيص الذي هو نقص العموم الشمولي، بخلاف «معل؛ فإنه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم، وإنما يدل على معنى مطلق، فناسب فيه تنقيده. (كذا في الدسوقي والتحريد)

(١) قوله: فظاهر مما سبق: أي فظاهر تعليقه مما سبق في بيان السبب في ترك التقييد للمسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلك، وهو وجود مانع من تربية الفائدة وعدم العلم بما يتخصص به من وصف أو إضافة، وكقصد الإخفاء على السامعين ونحو ذلك. (دسوقي)

(٢) قوله: يعني: وجه أخذ هذا من المتن أنه جعل علة تعريف المسند الإفادة المذكورة، أي إفادة المتكلم السامع الحكم على أمر معلوم للسامع، وتعريف المسند إليه مأخوذ منها، فدل ذلك على أنه لا يوجد المسند معرّفاً إلا إذا عرف المسند إليه. (قي)

(٣) قوله: ليس في كلامهم إلخ: أورد عليه قول القطامي: شعر:

قمت قبل التفرق يا ضباعا :: ولا يك موقف منك الوداعا

فأجاز بعضهم ذلك في باب «كان وإن». وقال البعض: إن هذا من باب القلب، وكلام الشارح فيما لا قلب فيه. (قي ونج)

(٤) قوله: في الجملة الخبرية: بخلاف الإنشائية نحو: «من أبوك؟» و«كم درهم مالك؟» ومثلاً جملة الصفة في نحو: «مررت برجل أفضل منه أبوه»، وهذا عند سيبويه؛ فإنه يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام، أو أفعل التفضيل في جملة هي صفة، وغيره يجعل النكرة وأفعل التفضيل خبرين مقدمين، فلا إشكال عند غيره. (من تجريد)

(٥) قوله: بآخر مثله: إشارة إلى أنه يجب مغايرة المسند والمسند إليه بحسب المفهوم؛ ليكون الكلام مفيداً، ولو اتحد في المصدوق الخارجي، ولا يكفي في الإفادة مجرد التغاير؛ لوجود التغاير مع عدم الإفادة في الحيوان الناطق حيوان، بل لا بد من عدم اشتغال المحكوم عليه على المحكوم به. (تجريد)

(٦) قوله: أو لازم حكيم: المراد به لازم فائدة الخبر، وذلك إذا كان المخاطب عالماً بالحكم كأن تقول لمن مدّحك أمس في غيبتك: «أنت المادح لي أمس»، فالقصد بهذا إخباره

بأنك عالم بمدحه لك أمس. (دسوقي)

(٧) قوله: وفي هذا: دفع الشارح بهذا شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة؛ لأنه من قبيل إفادة المعلوم. (دسوقي)

(٨) قوله: لا يستلزم إلخ: لأنك قد تعلم أن الشخص الفلاني يسمى زيداً، وأن ثم رجلاً موصوفاً بالانطلاق، فقد تحققت مدلول «زيد» ومدلول «المنطلق» في الخارج، ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بـ«زيد» إلا بالكلام المعروف الجزئين المفيد لذلك. (دسوقي)

(٩) قوله: زيد أخوك إلخ: كل من هذين المثالين صالح لأن يكون مفيداً للحكم ولازمه، فإن كان المخاطب يعلم زيداً ويعلم أن ثم رجلاً موصوفاً بالانطلاق ولا يعلم أن المسمى بـ«زيد» هو الموصوف بالانطلاق، وقلت له: «زيد المنطلق»: فقد أفدته الحكم، وإن كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بـ«زيد» وقلت له هذا الكلام: فقد أفدته أنك عالم بذلك، وهذا لازم فائدة الخبر والحكم، وكذا يقال في «زيد أخوك». (قي)

(١٠) قوله: حال كونه إلخ: أشار بهذا إلى أن الجار والمجرور في قول المصنف: «باعتبار» متعلق بمحذوف وقع حالاً من «عمرو المنطلق». (من تجريد)

(١١) قوله: تعريف العهد أو الجنس: والفرق بينهما أنك تقول: «عمرو المنطلق» باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أن إنساناً يسمى بـ«عمرو»، ويعلم أن شخصاً معيناً ثبت له الانطلاق، ولكن لا يعلم أنه عمرو، وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهية المنطلق من حيث هو، ولا يعلم هل هي متحققة في الذات المسمى بـ«زيد» أو «عمرو» أم لا؟ (من قي)

(١٢) قوله: وظاهر لفظ إلخ: وجهه: أنه مثل مثالين مذكورين لتعريف المسند؛ لأجل إفادة الحكم بمعلوم على معلوم، لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط، والثاني باعتبار التعريفين، أي: العهد والجنس، فلزم أن المثال الأول إنما يقال لمن يعرف أن له أخاً، وهو مخالف لما ذكره المصنف في «الإيضاح» الذي هو كالتشرع لهذا المتن. (قي)

(١٣) قوله: الكتاب: [أي المتن، وهو قوله: «بآخر مثله». (تج)]

(١٤) قوله: وإلا: أي: وإن لم نقل: إن أصل وضع الإضافة مبني على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الجنس وأن المعنى زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة إليك: فلا يصح؛ لأنه لم يبق فرق بين «غلام زيد» و«غلام لزيد» من جهة المعنى. (من دسوقي)

فلم يكن^(١) أحدهما معرفةً والآخر نكرة، لكن كثيراً ما^(٢) يقال: «جاءني غلام زيد» من غير إشارة إلى معين كالعرف باللام^(٣)، وهو
 تفرع على النفي أي «غلام زيد» أي «غلام لزيد»
 خلاف وضع الإضافة، فما في الكتاب^(٤) ناظر إلى أصل الوضع، وما في «الإيضاح»^(٥) إلى خلافه^(٦)، **وعكسهما**، أي: نحو عكس
 من كونه معرفة باعتبار العهد أي ناظر إلى خلاف الأصل

المثاليين المذكورين، وهو «أخوك زيد» و«المنطلق عمرو».

والضابطة^(٧) في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان^(٨) من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بإحدهما دون الأخرى^(٩)،
 أي عكس للثاني أي الشان في الواقع
 فأيهما^(١٠) كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر، يجب أن تقدّم اللفظ
 شرط أي وجد أي بالفعل أو من شأنه أن يعرف. (في)
 الدال عليه^(١١) وتجعله مبتدأ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم بشوته للذات أو
 أي الوصفين السامع أي تلك وفهمك. (في)
 انتفائه عنه، يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبراً. فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف^(١٢) اتصافه بأنه أخوه،
 وأردت أن تُعرّفه ذلك قلت: «زيد أخوك»، وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين، وأردت أن تعينه عنده، قلت: «أخوك زيد»،
 أي بالعلمية
 ولا يصح^(١٣) «زيد أخوك». ويظهر ذلك^(١٤) في قولنا: «رأيت أسوداً غابها»^(١٥) الرماح»، ولا يصح^(١٦) «رماحها الغاب».

والثاني^(١٧) يعني اعتبار تعريف الجنس، قد يفيد قصر الجنس^(١٨) على شيء تحقيقاً^(١٩)، نحو: «زيد الأمير» إذا لم يكن أمير سواه، أو مبالغة^(٢٠)،
 أي الغلى باللام مسند إليه أو مسند بيان لكون القصر حقيقة

المثنى «والإيضاح». (في)

(١٣) قوله: ولا يصح: أي لا يصح بالنظر إلى البلاغة؛ لأن المستحسن في نظر البلغاء
 لا يجوز مخالفته إلا لنكتة، فهو واجب بلاغة، وإن لم يكن واجبا عقلا، فلا يرد ما يقال:
 ينبغي أن يصح لحصول المقصود عليه من إفادة السامع أن الأخ متصف بأنه مسمى
 بـ«زيد»، غاية الأمر أن غيره أولى، فكيف جعل واجبا؟ وتحصل من كلام الشارح: أن
 السامع على كل تقدير يعلم أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها، لكن تارة
 يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم، ويجعل اتصافها بالأخوة، وتارة بالعكس، ففي
 الأول يجب أن يقال له: «زيد أخوك»، وفي الثاني يجب أن يقال له: «أخوك زيد»؛ لأنه
 إنما يقدم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه، وهذا هو المعبر عنه
 عندهم بدفع الالتباس؛ لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيهما لأوهم قلب المعنى المقصود
 (دسوقي)

(١٤) قوله: ويظهر ذلك: أي الضابطة في قولنا: «رأيت أسوداً غابها الرماح»، وذلك؛
 لأن المعلوم للأسود إنما هو الغاب؛ لأنه مبيتها دون الرماح، فالخبر الذي من شأنه أن
 يعلم عند ذكر الأسود إنما هو الغاب، فيقدم ويجعل مبتدأ، والمراد بالأسود ههنا: المعنى
 المجازي، وهو الشجعان، ففيه استعارة تصريحية، و«غابها الرماح» قرينة. (دسوقي)

(١٥) قوله: غابها: [جمع «غاية»، وهي ملفف الشجر يسكن فيه الأسد.]

(١٦) قوله: ولا يصح: لأن المعلوم للأسود هو الغاب دون الرماح. (تجريد)

(١٧) قوله: والثاني إلخ: أعلم أن كلام المصنف يفيد أن الأول وهو اعتبار تعريف العهد
 لا يفيد الحصر، وهو كذلك؛ لأن الحصر إنما يتصور فيما يكون فيه العموم كالجنس،
 فينحصر في بعض الأفراد، والمعهود الخارجي لا عموم فيه، فلا حصر، كذا قيل، وهو
 ظاهر في قصر الأفراد، وأما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضاً، فيقال لمن اعتقد أن
 ذلك المنطلق المعهود هو عمرو: «المنطلق زيد» أي لا عمرو كما تعتقده. (دسوقي)

(١٨) قوله: قصر الجنس: [أي قصر جنس معنى الخبر، كالانطلاق في المثال المذكور، أو
 جنس معنى المسند إليه في عكسه. (في)]

(١٩) قوله: تحقيقاً: أي قصراً محققاً؛ لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه
 في الواقع أو اعتقاد المتكلم. (تجريد)

(٢٠) قوله: أو مبالغة: أي على سبيل المبالغة؛ لوجود المعنى في غير المقصور عليه، والمراد
 بالحقيقة خلاف المبالغة. (دسوقي)

(١) قوله: فلم يكن إلخ: أي إذا انتفى الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفة والثاني نكرة مع
 أن الأول معرفة والثاني نكرة؛ لأن المراد من الأول غلام معين في الخارج من غلمان زيد،
 والمراد من الثاني غلام ما من غلمان زيد. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٢) قوله: لكن كثيراً ما إلخ: هذا استدراك على قوله: «إن أصل وضع تعريف الإضافة
 إلخ»، دفع به توهم أنها لم تخرج عن أصل وضعها. (في)

(٣) قوله: كالعرف باللام: تشبيه في الطرفين، أي: أصل الوضع وخلافه، فكما أن
 المعروف باللام أصل وضعه لواحد معين، وقد يستعمل في الواحد غير المعين على خلاف
 الأصل، كما في: «ولقد أمر على اللثيم يسبي»، فكذا حال الإضافة في الأصل وخلافه.
 (من في)

(٤) قوله: فما في الكتاب إلخ: وهو أن «زيد أخوك» إنما يقال لمن سبقت له معرفة بأن له
 أخا، فيشار إليه بعد الإضافة. (دسوقي)

(٥) قوله: وما في الإيضاح إلخ: وهو أن نحو: «زيد أخوك» يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف
 أن له أخا أصلا. (دسوقي)

(٦) قوله: إلى خلافه: [من كونه معرفة باعتبار العهد والجنس.]

(٧) قوله: والضابطة إلخ: أي في جعل أحدهما مبتدأ والآخر خبرا عند تعريف الجزئين.
 وهذا جواب عما يقال: إذا كان كل من الجزئين معرفة، هل يجوز جعل أحدهما مبتدأ
 والآخر خبراً؟ ومن هذه الضابطة يعلم سر قول النحويين: إذا كانا معرفتين وجب تقديم
 المبتدأ منهما. (دسوقي)

(٨) قوله: صفتان: [تعلم كل منهما بطريق من طرق التعريف، كالأخوة وكونه مسمى
 بـ«زيد» في المثال الآتي. (تج)]

(٩) قوله: دون الأخرى: أي دون اتصافه بالصفة الأخرى كأن عرف المخاطب هذه
 الذات بكونها مسماة بـ«زيد» ولا يعرفها بكونها أخا له. (في)

(١٠) قوله: فأيهما إلخ: أي الوصفين، ولو راعى لفظ «صفتان» لقال: «فأيتهما». و«أي»
 شرطية، وجوابها قوله: «يجب أن يقدم إلخ»، لكن يصح قراءته بالجرم والرفع، كما في
 «الخلاصة»:

وبعد ماض رفعك الجزاء حسن. (دسوقي)

(١١) قوله: الدال عليه: [أي على الوصف الذي يعرف السامع اتصاف الذات به.]

(١٢) قوله: ولا يعرف: أي: سواء عرف أن له أخا أم لم يعرفه، فالضابط جار على ما في

لدلالته على الذات^(١)، والصفة متعينة للخبرية تقدمت أو تأخرت؛ لدلالتها على أمر نسبي؛ لأن معنى المبتدأ: المنسوب إليه ومعنى الخبر: المنسوب، والذات هي المنسوب إليه والصفة هي المنسوب، فسواء قلنا: «زيد المنطلق» أو «المنطلق زيد»، يكون «زيد» مبتدأ

و«المنطلق» خبراً، وهذا رأي الإمام الرازي. ورُدَّ^(٢) بأن المعنى: الشخص^(٣) الذي له الصفة صاحب الاسم يعني أن الصفة تُجعل دالة

على الذات ومسنداً إليها، والاسم يُجعل دالاً على أمر نسبي ومسنداً.

وأما كونه أي كون المسند جملةً فللتقوي^(٤) نحو: زيد قام، أو لكونه سببياً^(٥) نحو: «زيد أبوه قائم» كما مر من أن إفراده يكون^(٦) لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوي، وسبب التقوي في مثل: «زيد قام» على ما ذكره صاحب «المفتاح» هو أن المبتدأ^(٧) لكونه

مسنداً إليه يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ: صرفه المبتدأ إلى نفسه^(٨)، سواء كان خالياً

عن الضمير أو متضمناً له، فينعتقد بينهما^(٩) حكم، ثم إذا كان متضمناً لضميره المعتد به بأن لا يكون^(١٠) مشابهاً للخالي عن الضمير، كما

في «زيد قائم»^(١١): صرفه ذلك الضمير^(١٢) إلى المبتدأ ثانياً، فيكتسي الحكم^(١٣) قوة، فعلى هذا^(١٤) يختص التقوي بما يكون^(١٥) مسنداً إلى

ضمير المبتدأ، ويخرج عنه^(١٦) نحو: «زيد ضربته».

أي عن التقوي

= والمكان والآلة. (تجريد الباني)

(١) قوله: على الذات: [ومن شأنها أن يحكم عليها لا بما. (قي)]

(٢) قوله: ورد إلخ: هذا الرد جواب بالمنع، محصله: لا نسلم أن الوصف يلاحظ منه الأمر النسبي دائماً، ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائماً، بل تارة يراعى منه الذات إذا تقدم، وتارة يراعى منه المفهوم إذا تأخر، وكذا يقال في الصفة؛ لأن «المنطلق» إذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد مفهومه المشتغل على أمر نسبي، أي ثبوت الانطلاق لشيء، بل يرد منه ذاته، أي ما صدق عليه. و«زيد» إذا أخر وجعل خبراً لم يرد به الذات، بل يرد به مفهوم مسمى بـ«زيد» وهو مشتغل على معنى نسبي، وهو التسمية به؛ فيكون الوصف مسنداً للذات دون العكس، فيكون معنى «المنطلق زيد»: الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم.

واعترض عليه بأن «المنطلق» بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات و«زيد» بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره، فالمبتدأ هو الاسم أو ما في تأويله، وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون «المنطلق» ونحوه مبتدأ أو امتناع كون «زيد» ونحوه خبراً مطلقاً، فالتحقيق أن النزاع لفظي. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: الشخص: [قدر «الشخص»؛ لأن الصفة المبتدأ بما لها موصوف مقدر لا محالة. (أطول)]

(٤) قوله: فللتقوي: [أي تقوي الحكم الذي هو ثبوت المسند للمسند إليه أو سلبه عنه. (قي)]

(٥) قوله: لكونه سببياً: المراد بالمسند السببي - كما تقدم - كل جملة عقلت على مبتدأ بعائد لم يكن مسنداً إليه، كما في «زيد أبوه قائم»، و«زيد قام أبوه»، و«زيد مررت به». (دسوقي)

(٦) قوله: إفراده يكون: [أي وحيداً، فكونه جملة يكون للتقوي أو لكونه سببياً. (قي)]

(٧) قوله: هو أن المبتدأ إلخ: لو قال: «هو أن المسند إليه لكونه مسنداً إليه يستدعي أن يسند إليه شيء»: لكان أعم وأوضح. ثم الاستفادة من كلامه أن السامع أولاً يصرف الجملة الصالحة إلى المبتدأ مع قطع النظر عن إسناد فيها، وثانياً يصرفها إليه باعتبار إسناد فيها، والأظهر أنه يصرفها الضمير أولاً؛ لأن كونها صالحة للصرف إليه بملاحظة الضمير،

ثم يصرفها المبتدأ إلى نفسه لكونها صالحة. (تجريد)

(٨) قوله: إلى نفسه: [أي من حيث اقتضائه ما يسند إليه. (قي)]

(٩) قوله: بينهما: أي بين المبتدأ والصالح لأن يسند إليه حكم هو ثبوت الثاني للأول، وهذا كالبیان لقوله: «صرف ذلك المبتدأ لنفسه». (دسوقي رحمه الله)

(١٠) قوله: بأن لا يكون إلخ: أي، وذلك مصور بأن لا يكون مشابهاً للخالي، فالباء للتصوير. (دسوقي)

(١١) قوله: كما في زيد قائم: هذا مشابه للخالي، وإنما كان مشابهاً له؛ لأنه لا يتغير في تكلم ولا خطاب ولا غيبة، فهو مثل: «أنا رجل، وأنت رجل، وهو رجل»، وأما الذي لم يشابهه الخالي فهو كـ«زيد قام». (قي)

(١٢) قوله: صرفه ذلك الضمير إلخ: وذلك؛ لأن الضمير مسند إليه، وهو عين المبتدأ، فقد أسند إلى المبتدأ ثانياً بواسطة إسناده إلى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدأ، فكرر الإسناد، وهذا الكلام يفيد أن المسند إلى المبتدأ الفعل وحده، لا الجملة التي هي مجموع الفعل مع الضمير الذي فيه. وظاهره أن الفعل أسند أولاً إلى المبتدأ، ثم أسند بعد ذلك إلى الضمير، وليس كذلك، بل «قام» مسند إلى الضمير أولاً، ثم أسند إلى المبتدأ، وكأنه نظر إلى المقصود بالحكم، وهو القيام. (دسوقي)

(١٣) قوله: فيكتسي الحكم: أي الحكم الذي هو ثبوت الفعل قوةً لتكرر الإسناد، وهذا واضح في الإثبات، وأما في النفي كقولك: «ما زيد أكل»، فيقال فيه: إن سلب الأكل المحكوم به يطلبه المبتدأ، وضميره يطلب الفعل، وهو منفي، فيحصل إسناد نفي الفعل مرتين، فيلزم التقوي، كذا في «دسوقي». والأظهر أن يقال: إن في «زيد أكل»، تكرر الإسناد، فلما دخل حرف النفي عليه انتفى الإسنادان، فكأنما تكرر النفي.

(١٤) قوله: فعلى هذا إلخ: لأنه إذا كان مسنداً إلى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لأن يسند إلى المبتدأ، ولا يكتسي الحكم به قوة؛ فإن الحكم الأول على المبتدأ، والاستفاد من الضمير الحكم على غيره. (تجريد)

(١٥) قوله: بما يكون: [أي بمسند يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ. (قي)]

(١٦) قوله: ويخرج عنه إلخ: عطف على «يختص» عطف لازم على ملزوم، أي يخرج عن لتقوي المسند في «زيد ضربته»؛ لأنه لم يسند إلى ضمير المبتدأ، بل أسند إلى غيره، وهو ضمير المتكلم، ووجه خروجه: أن التقوي سببه صرف الضمير إلى ذلك المبتدأ، فيتكرر =

ويجب أن يجعل^(١) سببياً. وأما على ما ذكره الشيخ في «دلائل الإعجاز» وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا لحديث^(٢) «زيد ضربته» عطف على قوله: «فعلى هذا»
 قد نرى إسناده إليه، فإذا قلت: «زيد» أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به. فإذا قلت: «قام» دخل في قلبه دخول المأنوس، وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك، وبالجمله: ليس الإعلام بالشيء بغتة^(٣) مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة؛ فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام^(٤) في التقوي والإحكام، فيدخل فيه^(٥) نحو «زيد ضربته» الذي هو مقتضى تأخير المحكوم به. (قي) أي الإعلام بعد التنبيه عليه. (قي) أي الإخبار أي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه
 و«مررت به»^(٦) أي زيد مررت به

ومما يكون^(٧) المسند فيه جملة لا للسببية ولا للتقوي خبر ضمير الشأن، ولم يتعرض له^(٨) لشهرة أمره، وكونه معلوماً مما سبق^(٩). إيراد على المصنف [وفي نسخة: «أو التقوي»]. جواب عن الإيراد المذكور من أنه لا يخبر به إلا جملة
 وأما صورة التخصيص^(١٠) نحو: «أنا سعيْتُ في حاجتك»، و«رجل جاءني»، فهي داخلة في التقوي على ما مرَّ^(١١)، واسميتها^(١٢) مثل: زيد أبوه مطلق
 وفعليتها وشرطيتها^(١٣) لما مرَّ يعني أن كون المسند جملة للسببية والتقوي، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت، وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه^(١٤)، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة^(١٥) الحاصلة من أدوات الشرط، وظرفيتها؛ لاختصار الفعلية؛ إذ هي أي الظرفية مقدرة بالفعل^(١٦) على الأصح؛ لأن الفعل^(١٧) هو الأصل في العمل لأن «زيد في الدار» أخصر من «زيد استقر في الدار».
 وقيل: باسم الفاعل؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، هذا مقابل للأصح. (قي)

(١٠) قوله: وأما صورة: هذا جواب اعتراض يرد على المصنف بأن حصر الإتيان بالمسند جملة في التقوي وكونه سببياً لا يصح؛ لأنه يؤتى به جملة لقصد التخصيص، نحو: «أنا سعيْتُ في حاجتك»، و«رجل جاءني». وحاصل ما أجاب به الشارح: أنه عند قصد التخصيص يكون التقوي حاصلاً إلا أنه غير مقصود، فصورة التخصيص داخلة في التقوي. (قي)
 (١١) قوله: على ما مر: من أن التقوي أعم من أن يكون مقصوداً أو حاصلاً من غير قصد، فصورة التخصيص يتحقق فيهما تكرر الإسناد، فيستفاد منها التقوي، وإن لم يكن مقصوداً. (قي)
 (١٢) قوله: واسميتها إلخ: أي المقتضي لإيراد الجملة مطلقاً إما التقوي أو كونه سببياً، والمقتضي لخصوص كونها اسمية إفادة الثبوت، ولكونها فعلية إفادة التجدد، ولكونها شرطية إفادة التقييد بالشرط. (تجريد)
 (١٣) قوله: وشرطيتها: [مثل: زيد إن تكرمه يكرمك.]
 (١٤) قوله: على أخصر وجه: لأن قولنا: «يقراً العلم» أخصر من قولنا: «حاصل منه قراءة العلم في الزمان المستقبل». (قي)
 (١٥) قوله: للاعتبارات المختلفة: أي التي لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدوات الشرط من التفصيل نحو: «زيد إن تلقه يكرمك» حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الذي يحصل على تقدير تلقي المشكوك فيه، و«زيد إذا لقيته يكرمك» حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير وقوع اللقاء المحقق، وعلى هذا. (تجريد)
 (١٦) قوله: مقدرة بالفعل: لم يقل: «مقدرة بالجملة الفعلية»؛ إشارة إلى الصحيح من أن المحذوف الفعل وحده، وانتقل ضميره إلى الظرف. (دسوقي)
 (١٧) قوله: لأن الفعل إلخ: وذلك لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره، والفعل أشد افتقاراً؛ لأنه حدث يقتضي صاحبا ومحلاً وزماناً وعلة، فيكون افتقاره من جهة الإحداث ومن جهة التحقق، وليس في الاسم إلا الثاني. (تجريد)

= الحكم فيحصل التقوي، والضمير هنا لا يصلح للصرف المذكور؛ لأنه ليس عبارة عن المبتدأ، والذي يصلح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق. (دسوقي)
 (١) قوله: ويجب أن يجعل إلخ: أي نحو زيد ضربته سببياً، وذلك لأن الإتيان بالمسند جملة إما للتقوي أو لكونه سببياً، فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر. (قي)
 (٢) قوله: إلا لحديث: أي إلا للمحكوم به. واعتراض بأن هذا شامل لما إذا كان الخبر مراداً، فيفيد أن التقوي مشترك بين الأخبار المبتدأ المتأخر، سواء كان جملاً أو مفردات، هو ظاهر الفساد؟ وقد أجاب بعضهم بأن المراد بالحديث: هو الكلام المحدث به، وهو لا يطلق على المفرد، وفيه نظر؛ لأنه يقتضي أن الاسم لا يعري عن العوامل اللفظية إلا إذا كان الخبر جملة، وهو غير صحيح. (من دسوقي)
 (٣) قوله: بغتة: [الذي هو مقتضى تقديم المحكوم به.]
 (٤) قوله: تأكيد الإعلام: [فهو بمنزلة قولك: «زيد قام زيد قام». (دسوقي)]
 (٥) قوله: فيدخل فيه إلخ: هذا جواب «أما» من قوله: وأما على ما ذكره الشيخ. (دسوقي)
 (٦) قوله: ومرت به: [بل يدخل «زيد حيوان» و«زيد قائم» أيضاً على ما مر. (قي)]
 (٧) قوله: ومما يكون إلخ: هذا شروع في اعتراض يرد على المصنف وجوابه. وحاصل الإيراد: أن ظاهر قول المصنف أن الإتيان بالمسند جملة إنما يكون للتقوي أو لكونه سببياً، مع أنه قد يكون المسند جملة، ولا يوجد فيه التقوي، ولا كونه سببياً، ككونه خبراً عن ضمير الشأن، نحو: «هو زيد عالم»؛ فإن الخبر هنا جملة، ولا يفيد التقوي، وليس سببياً. (من دسوقي)
 (٨) قوله: ولم يتعرض له: أي لكون المسند يؤتى به جملة؛ لكونه خبراً عن ضمير الشأن. (قي)
 (٩) قوله: مما سبق: أي في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر، وقولهم: «هو» أو «هي زيد عالم» مكان الشأن والقصة؛ فإنه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة ولو كان مفرداً لمثل به؛ لأنه أخصر. (دسوقي)

ورجح الأول^(١) بوقوع الظرف صلة للموصول نحو: «الذي في الدار أخوك»، وأجيب^(٢) بأن الصلة من مظان الجملة^(٣) بخلاف الخبر^(٤). ولو قال: «إذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح»: لكان أصوب^(٥)؛ لأن ظاهر عبارته يقتضي^(٦) أن الجملة الظرفية^(٧) مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح، ولا يخفى فساده^(٨).

وأما تأخير أي المسند فلأن ذكر المسند إليه أهم، كما مر^(٩) في تقديم المسند إليه، وأما تقديم أي المسند فلتخصيصه بالمسند إليه، أي لقصر المسند إليه على المسند على ما حققناه^(١٠) في ضمير الفصل؛ لأن معنى قولنا: «تيمي أنا» هو أنه مقصور^(١١) على التسمية، لا يتجاوزها إلى القيسية، نحو: «لَا فِيهَا غَوْلٌ»^(١٢) أي بخلاف^(١٣) خور الدنيا؛ فإن فيها غولاً. أشار بذلك إلى أن الباء داخلة على المقصور. (في) بفتح الغين: فمورد ربح أي في خور الجنة (الصافات: ٤٧) أي فإن الكون فيها غول فلا يصح التمثيل بهذه الآية

فإن قلت^(١٤): المسند هو الظرف أعني «فيها» والمسند إليه ليس بمقصور عليه، بل على جزء منه، أعني الضمير المجرور الراجع إلى خور الجنة؟

قلت^(١٥): المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف^(١٦) بـ «في خور الجنة» لا يتجاوزها إلى الاتصاف^(١٧) بـ «في خور الدنيا». وإن اعتبرت^(١٨) النفي في جانب المسند،

(١٢) قوله: لَا فِيهَا غَوْلٌ: أي ليس في خور الجنة غول، فعدم الغول مقصور على الكون في خور الجنة، لا يتعداه إلى الكون في خور الدنيا. و«الغول» بفتح الغين ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء، يقال: «غاله الشيء واغتاله»، إذا أخذه من حيث لا يدري. (من قي)

(١٣) قوله: أي بخلاف إلخ: فيه بحث؛ لأن هذا مناقض لما صرح به في بحث المساواة رداً على من زعم أن تقدم الخبر على المبتدأ المنكر في مثل: «في الدار رجل» لا يفيد الاختصاص، نعم، لو لم يجعل قوله تعالى: «لَا فِيهَا غَوْلٌ» (الصافات: ٤٧) معدولة بل سالبة لأمكن أن يفرق بين المثالين بأن المفيد للاختصاص تقدم ما حقه التأخير، كما صرح به الشارح في بحث القصر، وحق الخبر في نحو: «في الدار رجل» التقدم؛ ليتخصص المبتدأ المنكر به، فلا يفيد الاختصاص. وأما في ما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق النفي، فكان حق الخبر التأخير، ولذا أفاد تقديمه الاختصاص. (تجريد)

(١٤) قوله: فإن قلت إلخ: هذا وارد على قول المصنف: «بخلاف خور الدنيا» المفيد أن القصر إنما هو على جزء المسند الذي هو الضمير العائد على «خور الجنة»، وخلافه خور الدنيا. (دسوقي)

(١٥) قوله: قلت: [جواب بمنع قوله: «بل على جزء منه». (قي)]

(١٦) قوله: مقصور على الاتصاف: أي مقصور على الكون والحصول في خور الجنة، فالمقصود عليه هو المتعلق؛ لأن الحكم الثابت للظرف إنما يثبت له باعتبار متعلقه، ولم يصح الشارح بالمتعلق؛ لظهوره. (قي)

(١٧) قوله: لا يتجاوزها إلى الاتصاف إلخ: أي لا يتجاوزها إلى الكون في خور الدنيا، أي وإن تجاوزه لغيره من المشروبات كاللبن والعسل، وأشار بقوله: «لا يتجاوزها إلخ» إلى أنه قصر إضافي لا حقيقي. (دسوقي)

(١٨) قوله: وإن اعتبرت إلخ: عطف على محذوف، أي هذا إن اعتبرت النفي في جانب المسند إليه وجعله جزءاً منه، «وإن اعتبرت إلخ»، أي أن ما ذكر من أن المعنى أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خور الجنة لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه في خور الدنيا، إن اعتبرت النفي الذي هو «لا» في جانب المسند إليه المؤخر، أي إن اعتبرته جزءاً منه، وأما إن اعتبرت النفي في جانب المسند المقدم، أي جزءاً منه «فالمعنى إلخ». والحاصل: أن القضية موجبة معدولة الموضوع على الأول، ومعدولة المحمول على الثاني، وليست سالبة. (من دسوقي)

(١) قوله: ورجح الأول: حاصله: أنه قد تعين تقدير الفعل، فيما إذا وقع الظرف صلة، فيحمل غير الصلة الذي ترددنا في أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة؛ فنقدر بالفعل حملاً للمشكوك على المتيقن؛ لأن الحمل عند الشك على المتيقن أول. (دسوقي)

(٢) قوله: وأجيب إلخ: حاصله: أن قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق، ولا نسلم أن الحمل على المتيقن كلي. وأجاب غير الشارح بالمعارضة، وذلك؛ لأنه قد تعين تقدير الاسم، وذلك في موضع لا يصلح للفعل، نحو «أما في الدار فزيد»، و«إذا لَهم مَكْرٌ فِي عَائِيَّتِنَا» (يونس: ٢١)؛ لأن «أما» لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرطية دون جوابه؛ ولأن «إذا» الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح، وإذا تعين تقدير الاسم في موضع من مواضع الخبر، فيحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن فيه دون الصلة. (دسوقي)

(٣) قوله: من مظان الجملة: [أي من الحال التي يظن فيها وقوع الجملة لا غير. (قي)]

(٤) قوله: بخلاف الخبر: فإنه ليس من مظان الجملة؛ إذ الأصل فيه الأفراد، فكيف يقاس الخبر على الصلة مع وجود الفارق؟ (قي)

(٥) قوله: أصوب: إنما قال: «أصوب» لإمكان تأويل عبارة المصنف على معنى «إذ هي» أي كلمة الظرف. (تجريد)

(٦) قوله: يقتضي: ويقتضي أيضاً أن نفس الظرف جملة؛ لأنه قال: «إذ هي»، أي الظرفية مقدرة بالفعل يجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيئاً آخر، ولا يخفى فساده أيضاً؛ لأن الظرف لا يقال له جملة إلا باعتبار متعلقه. (تجريد)

(٧) قوله: الجملة الظرفية: [التي هي معنى قوله: «إذ هي»]

(٨) قوله: ولا يخفى فساده: لأنه جزم بجملة الظرف حيث قال: «إذ هي» أي الجملة الظرفية، ثم ذكر خلافاً هل المقدر فعل أو اسم؟ وهو فاسد؛ إذ عند تقدير المتعلق اسماً يكون الظرف مفرداً قطعاً؛ لأن الظرف لا يقال له: جملة أو مفرد، إلا باعتبار متعلقه، فحيث كان متعلقه اسم فاعل كان مفرداً. (من الدسوقي)

(٩) قوله: أهم كما مر: يعني الأهمية المقتضية لتقدم المسند إليه على المسند - كما عرفت - قبل - مقتضية لتأخير المسند عن المسند إليه، وهذا الكلام وإن علم مما تقدم، لكنه نبه عليه هنا؛ لئلا يوهم أنه أغفله في بابه ولم يذكره مع مقابله، وهو التقدم. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: ما حققناه: [من أن الباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على المقصور.

(في)]

(١١) قوله: أنه مقصور: [فهو من قصر الموصوف على الصفة قصرًا إضافيًا. (في)]

فالمعنى^(١) أن الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خور الدنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصرًا غير حقيقي^(٢)، وكذا القياس في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾^(٣)، ونظيره^(٤) ما ذكره صاحب «الفتاح» في قوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بـ «على ربّي» لا يتجاوزه إلى الاتصاف بـ «على غيره»، فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة^(٥) دون العكس^(٦)، كما توهمه بعضهم^(٧)، ولهذا أي ولأن التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند إليه في ﴿لَا رَبِّبَ فِيهِ﴾، ولم يقل: «لا فيه ريب»؛ لئلا يفيد^(٨) تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر^(٩) كتب الله تعالى بناءً على اختصاص عدم الريب بالقرآن، وإنما قال: «في سائر كتب الله تعالى»؛ لأنه المعتبر في مقابلة القرآن، كما أن المعتبر في مقابلة خور الجنة هي خور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها.

من المطومات

أو التنبيه عطف على «تخصيصه»، أي تقديم المسند للتنبيه من أول الأمر على أنه أي المسند خبر لا نعت^(١٠)؛ إذ النعت لا يتقدم^(١١) على المنعوت^(١٢)، وإنما قال: «من أول الأمر»؛ لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى^(١٣) والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر مبتدأ^(١٤) كقوله: شعر: أي حسن بن ثابت مدح النبي ﷺ أي مع التأخير. (في)

له هم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل^(١٥) من الدهر
أي جمع «همة» وهي الإرادة. (في)

حيث لم يقل: «هم له»^(١٦).

المضاف. (من تجريد)
(٩) قوله: في سائر إلخ: أي مع انتفائه عنها؛ لأن المراد بالريب هنا: كونها مظنة له لا بالفعل؛ لوقوعه في القرآن، بخلاف الكون مظنة له؛ فإنه متنفذ عن سائر كتب الله؛ لما فيها من الإعجاز بنحو الإخبار عن المغيبات. (من التجريد)
(١٠) قوله: لا نعت: أي بخلاف ما لو آخر؛ فإنه ربما يظن أنه نعت؛ فإن الخبر سيذكر. (في)
(١١) قوله: إذ النعت لا يتقدم: بخلاف الخبر مع المبتدأ؛ فإنه يتقدم، فلو أخر ذلك للمسند لربما يظن أنه نعت. (في)
(١٢) قوله: المنعوت: أي بوصف كونه نعتًا وإلا فنعت المعرفة يتقدم عليها، ويعرب بحسب العوامل، كما أن نعت النكرة يتقدم عليها، ويعرب حالا. (في)
(١٣) قوله: بالتأمل في المعنى: ويعلم بغير ذلك أيضًا ككونه لا يصلح للنعت؛ لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة، والشارح لم يرد الحصر. (تجريد)
(١٤) قوله: خبر المبتدأ: [أي بعده، فيفهم السامع أن غرض التكلم به الإخبار لا النعت. (دسوقي)]
(١٥) قوله: أجل: أي باعتبار متعلقها من الدهر الذي كانت تضرب بمحمة المثل؛ لأن الدهر لوقوع العظام فيه كان له هم متعلق بتلك العظام، فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلًا عن همه، أو في الكلام حذف مضاف، أي أجل باعتبار متعلقها من هم الدهر، أي باعتبار متعلقها، أو حذف مضافين، أي من هم أهل الدهر، أي باعتبار متعلقها أيضًا. وإنما قلنا: «باعتبار متعلقها»؛ لأن «الهمة» هي الإرادة، ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها، وهذا البيت من كلام حسان «لله مدح به النبي ﷺ وبهذه له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أندى من البحر (تجريد)
(١٦) قوله: حيث لم يقل هم له: أي خوف توهم أن «له» صفة لـ «هم»، وقوله: «لا منتهى لكبارها» خير لها، أو صفة بعد صفة والخبر محذوف، وكلاهما خلاف المقصود، وهو =

(١) قوله: فالمعنى إلخ: أي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خور الجنة، فهو من سر الموصوف، أي الغول على الصفة التي هي عدم الحصول في خور الجنة. (في)
(٢) قوله: غير حقيقي: [بل إضافي؛ لأنه في مقابلة خور الدنيا دون سائر المشروبات. (تج)]
(٣) قوله: لكم دينكم ولي دين: أي إن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لي، وديني مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لكم، وهذا لا ينافي أنه يتصف به أمته المؤمنون فهو قصر إضافي. (في)
(٤) قوله: ونظيره: أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم؛ لأن المسند فيه مؤخر على الأصل، والحصر جاء من النفي لا من التقديم. (في)
(٥) قوله: على الصفة: [وهي الكون في «خور الجنة» والكون «لكم ولي»، والكون «على ربّي». (في)]
(٦) قوله: دون العكس: لأن الحمل على العكس يستدعي كون التقديم لقصر المسند على للمسند إليه، والقانون أنه لقصر المسند إليه على المسند، كما دل عليه سياق كلامه. (تجريد)
(٧) قوله: كما توهم بعضهم: وهو العلامة الخللالي، فتوهم أن القصر في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عُوقُولٌ﴾ (الصافات: ٤٧) من قصر الصفة على الموصوف، والمعنى أن الكون في خور الجنة وصف مقصور على عدم الغول، لا يتعداه إلى الغول، وهذا القصر إضافي لا حقيقي، حتى يلزم أنه ليس لخصورها صفة إلا عدم الغول، مع أن له صفات أخر كالسلامة والراحة. ويرد عليه أن الكلام مع من يعتقد أن الغول في خور الجنة كخمور الدنيا لا مع من يعتقد أن الاتصاف بعدم الحصول في خور الجنة محقق للغول ولغيره من الراحة والصحة أو لغيره فقط، وبأن التقديم عندهم موضوع لقصر المسند إليه على المسند، لا لقصر المسند على المسند إليه، كما هو مقتضى كلام ذلك البعض. (من الدسوقي)
(٨) قوله: لئلا يفيد إلخ: فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص، بل قد يكون لغيره كالاهتمام، إلا أن يقال: المراد لئلا يتوهم إفادة ثبوت الريب، فالكلام على حذف

هو البياض في جهة الفرس. والمراد هنا: الحسن والجمال

أو التفاؤل نحو: ع: سَعِدَتْ^(١) بَغْرَةً وَجْهَكَ الْيَوْمَ.

هو صراع للمخاطب من أول وهلة ما يسره

أو التشويق إلى ذكر المسند إليه بأن يكون في المسند المتقدم طولٌ يشوق^(٢) النفس إلى ذكر المسند إليه، فيكون له وَقَعٌ في النفس وعِلٌّ من القبول؛ لأنَّ الحاصل بعد الطلب أعزُّ من المناسق بلا تعب، كقوله^(٣): شعر: ثلاثة هذا هو المسند^(٤) المتقدم الموصوف بقوله: تشرق من «أشرق»^(٥) بمعنى: صار مضيئاً، الدنيا فاعل «تشرق»^(٦)، والعائد^(٧) إلى الموصوف هو الضمير المجرور في بيهجتها، أي بحسنها ونضارتها، أي تصوير الدنيا منورةً ببهجة هذه الثلاثة وبهائتها، والمسند إليه المتأخر هو قوله: شمس الضحى^(٨) وأبو إسحاق^(٩) والقمر.

تنبيه: كثير ممَّا ذُكر في هذا الباب، يعني باب المسند، والذي قبله، يعني باب المسند إليه غير مختص بهما^(١٠) كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق. وإنما قال: «كثير»؛ لأنَّ بعضها^(١١) مختص بالباين، كضمير الفصل^(١٢) المختص بما بين المسند والمسند إليه وكون المسند فعلاً؛ فإنه مختص بالمسند؛ إذ كل فعل مسند^(١٣) دائماً، وقيل^(١٤): هو إشارة إلى أنَّ جميعها لا يجري في غير الباين كالتعريف؛ فإنه لا يجري في الحال والتمييز، وكالتقديم؛ فإنه لا يجري في المضاف إليه، وفيه نظر^(١٥)؛ لأنَّ قولنا: «جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما» لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من

= إثبات المهم الموصوفة له عِلَّة لا إثبات الصفة المذكورة لهما، ولا إثبات صفة أخرى للمهم الموصوفة؛ لأنه حيثئذ يكون الكلام مسوقاً لمدح همه عِلَّة لا لمدحه عِلَّة، فقدم للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت. (دسوقي)

(١) قوله: سعدت إلخ: حيث اختير هذا التركيب على تركيب آخر وهو: «الأيام سعدت بغرة وجهك»، وتماهه: «وترينت ببقائك الأعوام». إن قيل: هذه الجملة فعلية فتقدم المسند واجب، فكيف يقال: قدم المسند للتفاؤل، مع أنه لا يمكن تأخيره أصلاً؟ والجواب أنه يمكن تأخيره في تركيب آخر بأن يقال: «الأيام سعدت إلخ» فتقديم «سعدت» في هذا التركيب المؤدي إلى كون المسند إليه فاعلاً مع صحة تأخيره باعتبار تركيب آخر؛ لأجل ما ذكر من التفاؤل. (من الدسوقي والتجريد)

(٢) قوله: طول يشوق إلخ: [أي بسبب اشتماله على وصف أو أوصاف متعلقة بالمسند إليه. (دسوقي)]

(٣) قوله: كقوله: أي قول الشاعر، وهو محمد بن وهيب في مدح المعتصم بالله. (دسوقي)

(٤) قوله: هذا هو المسند إلخ: ولا يجوز كونه مبتدأ وإن تخصص بالوصف؛ لأنه يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز في غير الإنشاء، نحو: من زيد؟ نعم، يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف، و«شمس الضحى إلخ» بدل، لكنه تكلف. (تج)

(٥) قوله: من أشرق إلخ: أشار بذلك إلى بيان معنى الفعل وإلى ضبطه بضم التاء؛ احترازاً عن كونه من «شرق» بمعنى طلع، فيكون مفتوح التاء. (من دسوقي)

(٦) قوله: فاعل تشرق: أي لا ظرف لـ«تشرق»، كما قال بعضهم؛ لأن جعله فاعلاً أبلغ. (في)

(٧) قوله: والعائد إلخ: أي والرابط للموصوف النكرة بالجملة الواقعة صفة «هو الضمير المجرور إلخ». (في)

(٨) قوله: شمس الضحى: [أضاف «الشمس» إلى «الضحى»؛ لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة إبدالها. (تجريد)]

(٩) قوله: أبو إسحاق: كنية للمعتصم بالله الممدوح، وفي توسطه بين الشمس والقمر إشارة لطيفة، وهو أنه خير منهما؛ لأن خير الأمور أوسطها، ولما فيه من إيهام تولده من

الشمس والقمر، وأن الشمس أمه والقمر أبوه. (دسوقي)

(١٠) قوله: غير مختص بهما: [بل يكون الكثير في المفعول به والحال والتمييز والمضاف إليه. (في)]

(١١) قوله: لأن بعضها: أي بعض الأحوال -وهو غير كثير- مختص بالباين، فلو قال: «جميع ما ذكر غير مختص بالباين» ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلاً؛ لأن نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية. (دسوقي)

(١٢) قوله: كضمير الفصل: بأنه مختص بالنسبة التي بين المسند والمسند إليه. (دسوقي)

(١٣) قوله: فعل مسند: [ما لم يكف بـ«ما» نحو: قلما وطالما. (تج)]

(١٤) قوله: وقيل إلخ: قائله الشارح الزوزني، وحاصل كلامه: أنه لو قال المصنف: «وجميع ما ذكر غير مختص بالباين»، أي بل يجري في غيرهما: اقتضى أن كلا ما مر يجري في كل فرد فرد مما يغايرهما، وكان يرد عليه التعريف والتقديم؛ فإن كلا منهما لا يجري في سائر أفراد الغير؛ إذ من أفراد الغير الحال والتمييز والمضاف إليه، والتعريف لا يجري في الحال والتمييز، والتقديم لا يجري في المضاف إليه.

ولا يخفى أن ما ذكره إنما يصح لو كان معنى قولنا: «جميعها غير مختص بالباين، أي بل يجري في غيرهما»: أن كل واحد من تلك الأحوال المذكورة في الباين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما، حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك، بل معناه: أن كلا منهما يجري في بعض ما يصدق عليه الغير؛ لأنه يكفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير، فلا يلزم جريان واحد في تلك الأحوال في كل ما يصدق عليه الغير، فضلاً عن جريان كل واحد منها في كل ما يصدق عليه الغير، فغاية الأمر، أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلاً، وهذا هو الذي حمل المصنف على العدول عن جميع إلى كثير، كما قال الشارح.

والحاصل: أن الزوزني حمل غير الباين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما، فقال ما قال، فردّه الشارح بما حاصله: أن المراد الغير في الجملة، فافهم. (من تجريد)

(١٥) قوله: وفيه نظر: أي في هذا القيل نظر. وحاصل النظر: أن ما ذكره هذا القائل إنما يصح لو كان معنى قولنا: «جميع ما ذكر غير مختص بالباين»: أن كل واحد من تلك الأحوال يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما، حتى ينتقض بالتعريف والتقديم، =

من الأمور التي هي غير المسند إليه، والمسند، فضلاً عن أن يجري^(١) كل منها فيه؛ إذ يكفي لعدم الاختصاص^(٢) بالباين ثبوته^(٣) في شيء مما يغيرهما^(٤)، فافهم. والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما أي في الباين لا يخفى عليه^(٥) اعتباره في غيرهما من المفاعيل ولو واحداً والملاحظات بها والمضاف إليه.

كالمرور والحال والتميز

أحوال^(٦) متعلقات^(٧) الفعل

الباب الرابع من الفن الأول

قد أشير^(٨) في التنبيه إلى أن كثيراً من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل، لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك^(٩)؛ لاختصاصه بمزيد بحث، ومهد لذلك^(١٠) مقدمة، فقال: **الفعل^(١١) مع المفعول^(١٢) كالفاعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه، أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما إفادة تلبسه^(١٣) به، أي تلبس الفعل بكل منهما، إماماً بالفاعل^(١٤) فمن جهة وقوعه عنه^(١٥)، وإماماً بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه، لا إفادة وقوعه مطلقاً^(١٦)، أي ليس الغرض من ذكره^(١٧) معه إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم: ممن وقع؟ وعلى من وقع؟ إذ لو أريد ذلك لقليل: وقع الضرب، أو وجد، أو ثبت، من غير ذكر الفاعل أو المفعول؛ لكونه عبثاً^(١٨).**

أي فاعل الضرب. (قي)

(١٠) قوله: ومهد لذلك: أي لذلك البعض، أي لبعض ذلك البعض؛ لأن قول المصنف: «الفعل مع المفعول» إلى قوله: «لإفادة وقوعه مطلقاً» توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله: «فإذا لم يذكر إلخ». (تجريد)

(١١) قوله: الفعل إلخ: «الفعل» مبتدأ، وقوله: «مع المفعول» حال من ضمير الخبر الذي هو قوله: «كالفاعل»، وقوله: «مع الفاعل» حال من «الفعل»، والفاعل في الحالين حرف التشبيه، أي: الفعل يشابه حال كونه مصاحباً للمفعول نفسه حال كونه مصاحباً للفاعل. وهذا التركيب نظير قولك: «زيد قائماً كهو جالساً»، وفي «الفناري»: أن الظرف معمول لمضاف مقدر، أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل. (دسوقي)

(١٢) قوله: مع المفعول إلخ: أي المفعول به بدليل قول الشارح: «فمن جهة وقوعه عليه» وقول المصنف: «نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم»؛ لأن هذا تمهيد لحذفه، وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك؛ فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك، لكن خص البحث بالمفعول به؛ لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة، وسائر المتعلقات تعلم بالمقايضة. (تج)

(١٣) قوله: إفادة تلبسه به: أي إفادة المتكلم السامع تلبسه، أي تعلقه وارتباطه به نفيًا أو إثباتاً، فدخل «ما ضرب زيد» و«ما ضربت زيدا». (الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: إما بالفاعل: أشار بذلك إلى أن تلبس الفعل بهما مختلف، فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة أخرى. (دسوقي)

(١٥) قوله: فمن جهة وقوعه عنه: لم يقل: «أو قيامه به» مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل ك«ضرب زيد عمراً»، وإلى ما يقوم به ك«مرض زيد»، و«مات عمرو»؛ لأن الكلام في الفعل المتعدي إلى المفعول به، ولا يكون إلا واقعاً من الفاعل بالاختيار. (دسوقي)

(١٦) قوله: مطلقاً: [عن إرادة العلم بمن وقع عنه أو عليه. (قي)]

(١٧) قوله: من ذكره: [أي ذكر كل منهما مع الفعل. (قي)]

(١٨) قوله: لكونه عبثاً: علة لقوله: «من غير ذكر»، أي لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثاً، أي غير محتاج له، بل زائد على الغرض المقصود، وغير المحتاج إليه عبث عند البلغاء، وإن أفاد فائدة؛ لأنه زائد على المراد، فاندفع ما يقال: كيف يكون عبثاً مع أنه أفاد فائدة، وهي بيان من وقع منه الفعل أو عليه؟ (دسوقي)

= وليس كذلك، بل معناه: أن كلا من الأحوال يجري في بعض ما يصدق عليه أنه غير الباين، كما مر تفصيله في الحاشية السابقة.

(١) قوله: فضلاً عن أن يجري إلخ: فيه إشارة إلى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر المصنف بقوله: «جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما» أفاد أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما. (تج)

(٢) قوله: لعدم الاختصاص: [أي عدم اختصاص كل فرد من الأحوال].

(٣) قوله: ثبوته: [أي ثبوت كل واحد من الأحوال المذكورة].

(٤) قوله: يغيرهما: [أي المسند إليه والمسند].

(٥) قوله: لا يخفى عليه إلخ: مثلاً إذا علم مما تقدم أن تعريف المسند إليه بالعلمية لإحضاره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام، كما إذا كان المقام مقام مدح، فأريد إفاده؛ لئلا يتأخّر قلب السامع غير المدح من أول وهلة: عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك، وإذا عرف مما تقدم أن الحذف لضيق المقام بسبب الوزن أو الضحّر والسأمة: عرف أن حذف المفعول به كذلك، وإذا عرف أن الإبدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكيمة: عرف أن الإبدال من المفعول به بزيادة تقرير النسبة الإيقاعية، وقس على ذلك. (دسوقي)

(٦) قوله: أحوال إلخ: ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب: الأول نكات حذف المفعول به. والثاني نكات تقديمه على الفعل. والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، وذكر مقدمة للمطلب بقوله: «الفعل مع المفعول إلخ». (من دسوقي)

(٧) قوله: متعلقات: المحققون على كسر اللام في «المتعلق»، وإن صح الفتح أيضاً؛ إذ المراد بها معمولات الفعل، والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر والفاعل متعلق بالفتح، وسيروا أن التعلق هو التشبث، والتشبث بالكسر هو المعمول، وبالفتح هو العامل؛ لأن التشبث أضعف من التشبث به. (من تجريد)

(٨) قوله: قد أشير: لم يقل: «قد صرح»؛ لأنه لا يلزم من جريان الكثير في غيرها أن يجري في تلك المتعلقات؛ لصدق الغير بغيرها، كمتعلقات اسم الفاعل. والخاص: أنه لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصاً. (تجريد)

(٩) قوله: بعض من ذلك: [وهو حذف المفعول وتقديمه على الفعل، وتقديم بعض معمولات على بعض، والحذف والتقديم تقدمًا في الباين. (قي)]

فإذا لم يذكر^(١) المفعول به معه أي مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله، فالغرض^(٢) أن كان إثباته أي إثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً أي من غير اعتبار عموم^(٣) في الفعل بأن يراد جميع أفرادها أو خصوص بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلاً عن عموم^(٤) وخصوص^(٥)، نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم^(٦)، ولم يقدر^(٧) له مفعول؛ لأنَّ المقدر كالمذكور في أنَّ السامع يفهم منهما أنَّ الغرض الإخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه؛ فإنَّ قولنا^(٨): «فلان يعطي الدنانير» يكون لغرض بيان جنس ما يتناوله الإعطاء، لا لبيان^(٩) كونه معطياً، ويكون كلاماً مع مَنْ أثبت له الإعطاء غير الدنانير^(١٠) لا مع مَنْ نفى أن يوجد منه الإعطاء.

وهو أي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان؛ لأنه إمَّا أن يجعل الفعل حال كونه مطلقاً أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كنايةً عنه^(١١)، أي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أو لا يجعل^(١٢) كذلك. الثاني: كقوله تعالى: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي^(١٣) الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» أي لا يستوي مَنْ يوجد له حقيقة العلم ومَنْ لا يوجد، وإنما قدم الثاني؛ لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشدَّ اهتماماً بحاله.

السكاكي ذكر في بحث^(١٤) إفادة اللام الاستغراق: أنه إذا كان المقام^(١٥) خطائياً^(١٦) لا استدلالياً،
 الضرب الثاني

اعتباره، وتوضيحه: أنك إذا قلت: «فلان يعطي الدنانير» كان معناه: الإخبار بالإعطاء المتعلق بالدنانير، ويكون كلاماً مع مَنْ سلم وجود الإعطاء، وجهل تعلقه بالدنانير، فتدرد أو غفل أو اعتقد خلافه. وإذا قلت: «فلان يعطي» كان كلاماً مع مَنْ جهل وجود الإعطاء أو أنكروه من أصله. (قي)

(٨) قوله: لا لبيان: [وإلا اقتصر على قولنا: «فلان معط»].

(٩) قوله: غير الدنانير: [وإلا لاقتصر على قوله: «فلان يعطي»]. (قي)

(١٠) قوله: كناية عنه: أي معبراً به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملاً فيه على طريق الكناية، وصح جعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متعبداً لاختلاف اعتباريه، فصح أن يجعل باعتبار أحدهما ملزوماً وبالإعتبار الآخر لازماً، فالفعل عند تنزيله منزلة اللازم يكون مدلوله الماهية الكلية، ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شيء مخصوص، فيكون مدلوله جزئياً مخصوصاً. (دسوقي)

(١١) قوله: لا يجعل: [أي لا يجعل الفعل المذكور كناية عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص].

(١٢) قوله: قُلْ هَلْ يَسْتَوِي إلخ: الأصل: هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمونه، ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل: الماهية الكلية، أي هل يستوي الذين وجدت منهم حقيقة العلم، والذين لم توجد عندهم، بعد أن كان المراد علم شيء مخصوص؛ مبالغة في الذم، إشارة إلى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين، كأنهم لا علم عندهم أصلاً وصاروا كالبهائم. والحاصل: أن الغرض نفي المساواة بين مَنْ هو من أهل العلم وبين مَنْ ليس من أهل العلم، لا بين مَنْ هو من أهل علم مخصوص وبين مَنْ هو ليس من أهل العلم المخصوص، فلذلك نزل الفعل منزلة اللازم، ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة. (دسوقي)

(١٣) قوله: ذكر في بحث إلخ: الغرض من سوقه - مع أن التعلق بالمقام إمَّا هو ما بعده، وهو قوله: «ثم ذكر إلخ» - الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور، تأمل. (تجريد)

(١٤) قوله: المقام: [الذي أورد فيه المحلى باللام. (قي)]

(١٥) قوله: خطائياً: بفتح الخاء، أي يكتفى فيه بالقضايا الخطائية، وهي المفيدة للظن، كالواقعة في المحاورات، أي في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض، كقولك: «كل من بمشي =

(١) قوله: فإذا لم يذكر: مفرع على قوله: «الفعل مع المفعول إلخ. وجعل الشارح ضمير «يذكر» راجعاً للمفعول به» لا لواحد من الفاعل والمفعول، مع أن ذلك مقتضى كلامه السابق؛ لأنه يدل على ما صنعه قول المصنف: «فالغرض إلخ». (من تج)

(٢) قوله: فالغرض: [من ذلك التركيب الذي يسند فيه الفعل إلى فاعله بدون ذكر المفعول. (قي)]

(٣) قوله: من غير اعتبار عموم أو خصوص إلخ: الأولى إسقاط ذلك، والاقتصار في تفسير الإطلاق على قوله: «من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل»؛ لأن التنزيل المذكور إمَّا يتوقف على عدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم أو خصوص، بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم.

فأجاب البعض بما حاصله: أنه إمَّا أتى بما ذكر في التفسير؛ لأجل مطابقة قول المصنف الآتي. وبيان ذلك: أن المصنف أفاد فيما يأتي أنه إذا لم يكن المقام خطائياً كان مدلول الفعل خصوص الحقيقة، وإذا كان خطائياً أفاد الفعل العموم بمعونة المقام الخطائي، فتفصيله الفعل فيما يأتي إلى إفادة العموم أو الخصوص يدل على أنه أراد هنا بالإطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه، فلذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير «الإطلاق»، وإن كان تنزيل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك.

وأجاب ابن يعقوب: أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، وحينئذ فلا إيراد، تأمل. (من الدسوقي)

(٤) قوله: عن عمومه وخصوصه: [اعلم أن عموم الفعل غير عموم المفعول، وكذا خصوصه؛ لأن أفراد الفعل كالإعطاءات وأفراد المفعول الأشخاص المعلومون. (قي)]

(٥) قوله: اللازم: [الذي وضع من أصله غير طالب للمفعول. (قي)]

(٦) قوله: ولم يقدر إلخ: وإمَّا لم يقدر له مفعول؛ لأن الغرض مجرد إثباته للفاعل، والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة، فالسامع حيث قامت عنده قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب، كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه مفعول الفعل أن الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله، لا مجرد إفادة نسبته إلى الفاعل فينتقص غرض المتكلم. (قي)

(٧) قوله: فإن قولنا إلخ: حاصله: الإشارة للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم

كقوله ^(١) «المؤمن غرّ كريم والمنافق خبّ لئيم»، حمل المعرفة باللام مفردًا كان أو جمعًا ^(٢) على الاستغراق ^(٣) بعلّة إيهام ^(٤) أن ^(٥) القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر. ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون ^(٦) القصد إلى نفس الفعل لتنزيل المتعدي منزلة اللازم؛ ذهبًا في نحو: «فلان يعطي» إلى معنى يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة؛ ^(٧) إيهامًا للمبالغة بالطريق المذكور ^(٨) في إفادة اللام الاستغراق، فجعل المصنف قوله: «بالطريق المذكور» إشارة إلى قوله: «ثم إذا كان ^(٩) المقام خطابيًا لا استدلاليًا حمل المعرفة باللام على الاستغراق».

وإليه أشار بقوله: ^(١٠) ثم أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية، إذا كان المقام ^(١١) خطابيًا ^(١٢) يكتفى فيه بمجرد الظن، لا استدلاليًا ^(١٣) يطلب فيه اليقين البرهاني: أفاد المقام أو الفعل ذلك ^(١٤)، أي كون الغرض ثبوته ^(١٥) لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا مع التعميم في أفراد الفعل دفعًا ^(١٦) للتحكم ^(١٧) اللازم من حمله على فرد دون آخر. وتحقيقه: أن معنى «يعطي» ^(١٨) حيثنّذ ^(١٩) يفعل الإعطاء، فـ«الإعطاء» المعرفة بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الإعطاءات وشمولها مبالغة؛ لئلا يلزم ^(٢٠) ترجيح أحد المتساويين على الآخر.

لا يقال: إفادة التعميم ينافي ^(٢١) كون الغرض الثبوت والنفي مطلقًا، أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص؛ لأننا نقول: لا نسلم ^(٢٢) ذلك؛ فإنّ عدم كون الشيء معتبرًا في الغرض لا يستلزم عدم كونه ^(٢٣) مفادًا من الكلام، فالتعميم مفاد غير مقصود. ول بعضهم في هذا ^(٢٤) النفاة ^(٢٥) كالعموم في الفعل؛ فإنّ عدمه غير معتبر في الغرض. (قي)

- (٧) قوله: المقام: [الذي أورد فيه الفعل منزلة اللازم من غير اعتبار كناية].
(٨) قوله: خطابيًا: قال العصام: هو بالفتح؛ لأنه منسوب إلى «الخطابة» بالفتح مصدر «خطب» أي إنشاء الخطب، سمي «خطابيًا»؛ لأن الخطب معادن الظنون والإقناعات. (تجريد)
(٩) قوله: لا استدلاليا: لم يفد ذلك مع التعميم؛ لأن التعميم ظني، فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين. (تجريد)
(١٠) قوله: أفاد المقام أو الفعل ذلك: فيه بحث من وجهين:
الأول: أن المقام الخطابي لا يفيد الغرض المذكور، وهو ثبوت الفعل لفاعل أو نفيه عنه مطلقًا، وإنما يفيد التعميم، والفعل بالعكس، أي يفيد الثبوت المذكور مطلقًا ولا يفيد العموم. والفرق بين الإطلاق والتعميم ظاهر، فلما كان مفاد المقام الخطابي التعميم دون الإطلاق ومفاد الفعل الإطلاق دون التعميم: فلا يصح أن يستقل أحدهما بإفادة الإطلاق والتعميم جميعًا، بل المقام والفعل متعاونان في إفادة الجميع. الثاني: أن الظاهر أن المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض إلخ، فكان الأولى للشارح أن يقول: «أفاد الفعل بمعونة المقام الخطابي ذلك»، أي ثبوته لفاعل أو نفيه عنه مطلقًا مع التعميم.
ويمكن الجواب عن الأول بأن «أو» في قوله: «المقام أو الفعل» بمعنى «الواو»، وعن الثاني بأن ما ذكره من «كون الغرض» كذا من مستبعات التراكيب التي يفيدها، وإن لم يستعمل فيها. (الدسوقي)
(١١) قوله: للتحكم: [لأن حمله على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في حمل يلزم منه التحكم المذكور. (قي)]
(١٢) قوله: حيثنّذ: [أي حين يكون الغرض ثبوته لفاعله. (تجريد)]
(١٣) قوله: ينافي: أي التعميم ينافي الإطلاق؛ لأن العموم معتبر في التعميم، ومعنى الإطلاق أن لا يعتبر عموم أفراد الفعل أو خصوصها ولا تعلقه لمن وقع عليه، فكيف يجتمعان؟ (كذا في المطول)
(١٤) قوله: لا يستلزم عدم كونه إلخ: أي لأن عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارًا لعدمه، =

- = في الليل فهو سارق»، وإنما قيد بـ«الخطابي»؛ لأنه إذا كان المقام الذي أورد فيه المحلى استدلاليا، كما لو أردت إقامة دليل على عدم تعدد الإله؛ فإن المعرفة حيثنّذ إنما يحمل على التيقن، وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع، كما في القضية المهملة عند المناطقة إذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة؛ فإنه يؤخذ فيها بالتحقق وهو البعض. (دسوقي)
(١٥) قوله: كقوله ^(١٦) عطفًا إلخ: مثال للخطابي، قالني ^(١٧) عطفًا إلخ؛ إنما قال ذلك؛ لحسن الظن بالمؤمن، لا لدليل قطعي قام عنده على ذلك، فكل من القضيتين ظنية؛ إذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو شديد في المكر والخداع، وحيثنّذ فالمقام خطابي لا استدلاليا، كذا في «الدسوقي». ويمكن توجيه القضيتين بما يخرجهما عن الظنية ويدخلهما في اليقينيات، كما هو مذكور في كتب شرح الحديث وأليق بكلامه ^(١٨) لا.
(١٩) قوله: أو جمعًا: [نحو: «المؤمنون أحق بالإحسان». (قي)]
(٢٠) قوله: على الاستغراق: أي استغراق الأحاد في المفرد والمجموع في الجمع. (دسوقي)
(٢١) قوله: بعلّة إيهام إلخ: حاصله: أن المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقة، ولم ينصب قرينة ظاهرة على إرادة معين من الأفراد: فقد أتى بما يوهم أن قصده إلى فرد دون آخر، تحكم، فيحمله السامع على العموم؛ قضاء لحق ما أفاده ظاهر ما أتى به، وهو أن عدم العموم فيه تحكم. والباء في قوله: «بعلّة» للسيببة متعلقة بـ«حمل»، وإضافة «علّة» إلى «الإيهام» بيانية، أي بسبب علّة هي إيهام السامع، أي الإيقاع في وهمه، وإنما أقحم لفظ «الإيهام»؛ إيماء إلى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الأفراد في الواقع، وإن تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه. (من دسوقي)
(٢٢) قوله: بالطريق المذكور: وهي قوله: «أن القصد إلى فرد دون الآخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر» وذلك؛ لأنه حيث كان المقام خطابيًا وكانت الحقيقة التي أرادها المتكلم توجد في جميع أفرادها، فالتفات السامع فيه إلى فرد دون آخر تحكم، فلا بد من الحمل على العموم؛ لأجل أن ينتفي ذلك. (دسوقي)
(٢٣) قوله: ثم: [ثم هنا للتراخي في الرتبة؛ لأن إثبات العموم أعظم من إثبات أصل الفعل. (قي)]

المقام تخيلات فاسدة، لا طائل تحتها، فلم نتعرض لها.

فالصحيح ما قاله المصنف وحققه الشارح

والأول وهو أن يجعل الفعل مطلقاً كناية عنه متعلقاً بمفعول مخصوص، كقول البُخَرِيِّ ^(١) «في المعتز بالله» تعريضاً بالمستعين بالله: شعر:

أعو المعتز المدحج

أي في مدحه

أن يرى ^(٢) مبصرٌ وسمع واع

هو الحافظ لما يسمع. (في)

عبر عن «شحو حساده»

شَجُو حُسَادِهِ ^(٣) وَغَيْظُ عَدَاؤِهِ

مرادف لما قبله

حزن

أي ^(٤) أن يكون ذو رؤية وذو سمع، فيدرك ^(٥) بالبصر محاسنه، وبالسمع أخباره الظاهرة الدالة على استحقيقه الإمامة دون غيره،

فيكون بمنزلة اللازم

مد كل حذف

مفعول ثانٍ لإحصاءه (تج)

فلا يجدوا نصب ^(٦) عطفًا على «يدرك» المنصوب، أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامة إلى منازعته الإمامة سبيلًا.

مفعول «يعدوا»

فالحاصل: أنه نزل «يرى» و«يسمع» منزلة اللازم، أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم

لو حذف «من» لكان مستقيماً. (تجريد)

جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص ^(٧)، وهو محاسنه وأخباره بادعاء ^(٨) الملازمة بين مطلق الرؤية

أي الشاعر

ورؤية آثاره ومحاسنه. وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره؛ للدلالة ^(٩) على أن آثاره وأخباره قد بلغت من الكثرة والاشتهار إلى

ادعاء للملازمة

أي آثار المدحج

حيث يمتنع خفاؤها، فيصرها كل راءٍ ويسمعها كل واعٍ، بل لا يبصر الرائي ^(١٠) إلا تلك الآثار، ولا يسمع الواعي إلا تلك

على مطلق الرائي والسماع

هو رؤية آثاره وسماع أخباره. (تجريد)

الأخبار، فذكر الملزوم وأراد اللازم ^(١١) على ما هو طريق الكناية ^(١٢)، ففي ترك المفعول ^(١٣) والإعراض عنه إشعاراً بأن فضائله قد بلغت

بمعنى مطلق الرؤية والسماع. (تجريد)

في اللفظ

في النية

للغيب بأنه يلزم من وجودها متعلقها بمحاسن المدحج بادعاء الملازمة بين مطلق وجودها وتعلقها بتلك المحاسن، فعبر بفعلين لازمين؛ لينتقل من ذلك إلى لازمهما، وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص. (دسوقي)

(٧) قوله: نصب: أي ليس يجوزوا بأن يكون جزءاً لشرط محذوف؛ إذ الحذف لا يصار إليه إلا عند الضرورة، ولأنه ليس المعنى على التعليق. (عبد الحكيم)

(٨) قوله: بمفعول مخصوص: [لأنه هو الذي يغيب العدو، لا مطلق وجود رؤية وسماع. (في)]

(٩) قوله: بادعاء: متعلق بقوله: «كنايتين»، أي جعلهما كنايتين بواسطة ادعاء الملازمة المذكورة. وإنما احتيج للادعاء المذكور؛ لأجل صحة الكناية، وإلا فالقيد ليس لازماً للمطلق. والدليل على هذه الكناية جعلهما خبراً عن الشحو والغيب. (دسوقي)

(١٠) قوله: للدلالة إلخ: علة لا جعلهما كنايتين، أي جعلهما كنايتين ولم يصرح بالمفعول المخصوص من أول الأمر، ولم يلاحظ تقديره «للدلالة إلخ». وهذا جواب عما يقال: لا حاجة إلى اعتبار الإطلاق أولاً، ثم جعله كناية عن نفسه مقيداً بمفعول مخصوص، وهل هذا إلا تلاعب، ولم لم يجعل من أول الأمر متعلقاً بمفعول مخصوص؟ وحاصل الجواب: أنه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة في المدح؛ لأنها لا تحصل إلا بحمل الرؤية على الإطلاق، ثم جعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص. (دسوقي)

(١١) قوله: بل لا يبصر الرائي: أي من المزايا والمحاسن. واعتراض بأنه ليس هنا ما يدل على الحصر؛ إذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازمين لمطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك؛ إذ يجوز حصول الأمرين معاً. وأجيب بأنه علم من قرينة السياق والمقام أنه مستحق للإمامة دون غيره؛ فإن هذا لا يتم إلا إذا كان فيه من المزايا والمحاسن ما ليس في غيره. (تجريد)

(١٢) قوله: اللازم: [هو رؤية آثاره وسماع أخباره. (تج)]

(١٣) قوله: على ما هو طريق الكناية: أي عند المصنف من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، كما في «زيد طويل النجاد»، فقد أطلق الملزوم وهو طول النجاد، وأريد اللازم وهو طول القامة. (دسوقي)

(١٤) قوله: ففي ترك المفعول إلخ: أي في اللفظ. وقوله: «الإعراض عنه» أي في النية والتقدير، فالعطف مغاير، ويصح أن يكون تفسيرياً، وأتى به؛ للإشارة إلى أن ترك المفعول ليس عن سهو، بل تركه عن قصد ليتأتى التنزيل، والأول أنسب بقوله الآتي: =

= فيصح أن لا يعتبر الشيء ويوجد مع ذلك بلا قصد، كما تقدم في أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوي في قولنا: «زيد يعطي» ولو لم يقصد، لأن موجهه - وهو تكرار الإسناد - موجود فيه، وكذلك الفعل إذا كان الغرض إثباته لفاعله كان عموم أفراداه غير معتبر وإن كان ذلك العموم مقادراً من الفعل بواسطة المقام الخطابي؛ حذراً من التحكم.

واعترض السيد الشريف هذا الاعتذار بأنه ركيب جداً؛ فإن المعتبر عند أرباب البلاغة - كما مر - هو المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة، وما لا يكون مقصوداً لا يعتد به، ولا يعد من خواص التراكيب، ولا يمدح به التراكيب. ثم قال: والأظهر في الاعتذار أن يقال: إن المفيد للعموم في أفراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي، وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الإطلاق. غاية ما في الباب: أن لا يكون العموم بنفس الفعل، بل به مع معونة المقام. انتهى. ولا يخفى أن جواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بأذن مسامحة، فلا ركاكة فيه، فتأمل. (من دسوقي وتجريد)

(١) قوله: كقول البخري: بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وفتح التاء المثناة، هو أبو عبادة، الشاعر المشهور من شعراء الدولة العباسية، نسبة إلى «بخر» بضم الباء الموحدة وسكون الحاء وفتح التاء، أبو حي من طي. (دسوقي)

(٢) قوله: في المعتز بالله: هو أحد الخلفاء العباسية، وهو ابن المتوكل على الله. وهو إما اسم فاعل يقال: «اعتز فلان» إذا عد نفسه عزيزة، أو اسم مفعول، أي المعز بإعزاز الله. (دسوقي)

(٣) قوله: حساده: [مراد الشاعر من الحساد والأعداء: المستعين بالله وأمثاله.]

(٤) قوله: أن يرى: أنت خير بأن رؤية المبصر وسماع الواعي ليس نفس الشحو والغيب حتى يغير بها عنه، ولكن لما كانا سبباً في الحزن والغيب جعلهما خبراً عنه، فهو من إقامة السبب مقام المسبب، فكأنهما لكاملهما في السببية خرجا عنها وصارا عين المسبب. (دسوقي)

(٥) قوله: أي إلخ: تفسير للحملة بتقدير مضاف، أي أن يكون رؤية ذي رؤية وسمع ذي سمع، لا للفعل فقط بدليل قوله: «ذو». (تجريد)

(٦) قوله: فيدرك: أي لأخما إذا وجدا متعلقاً بمحاسنه «فيدرك إلخ». وهذا بيان للمفعول المخصوص الذي تعلق به الفعل. وحاصله: أنه جعل السبب في شحو الحساد وغيبظهم وجود رؤية راء وسمع سامع في الدنيا. ثم بين المصنف وجه إيجاب الرؤية للشحو والسمع

من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يَعْلَمَ^(١) أنه المتفرد بالفضائل، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره.

وإلا أي وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً، بل قصد تعلقه بمفعول^(٢) غير مذكور، وجب التقدير بحسب القرائن^(٣) الدالة على تعيين المفعول إن عامّاً فعامّاً^(٤)، وإن خاصّاً فخاصّاً^(٥).

ولمّا وجب التقدير تعين أنه مراد ومحذوف^(٦) من اللفظ لغرض، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله: **ثم الحذف إمّا للبيان^(٧) بعد الإبهام، كما في فعل^(٨) المشيئة والإرادة ونحوهما^(٩) إذا وقع^(١٠) شرطاً؛ فإنّ الجواب يدلّ عليه ويبيّنه، لكنه إنّما يحذف ما لم يكن تعلقه به، أي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريباً نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(١١)، أي لو شاء هدايتكم لهذاكم أجمعين؛ فإنه لمّا قيل: «لو شاء» علم السامع أن هناك شيئاً علّقت المشيئة عليه^(١٢)، لكنه مبهم، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبيناً، وهذا أوقع^(١٣) في النفس، بخلاف^(١٤) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة غريباً؛ فإنه لا يحذف حينئذ كما في قوله^(١٥): **شعر:****

ولو شئت أن أبكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

من ساحة البكاء. (تجريد)

فإنّ تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب، فذكره^(١٦)؛ ليتقرّر في نفس السامع فيأنس به السامع. وأمّا قوله:

فلم يُبق مني الشوق غير تفكّري فلو شئت أن أبكي بكيتُ تفكّراً

(٧) قوله: إمّا للبيان إلخ: أي الإظهار بعد الإخفاء. والحاصل: أن حذف المفعول فيما وجب تقديره، له شرطان: الأول: وجود القرينة الدالة على التعيين لذلك المحذوف. والثاني: الغرض الموجب للحذف، ولما ذكر المصنف الشرط الأول شرع في تفصيل الثاني بقوله: «إمّا للبيان». (دسوقي)

(٨) قوله: كما في فعل إلخ: [أي كالحذف الذي في مفعول فعل المشيئة]. (٩) قوله: ونحوها: كالحبة كما في «لو أحبكم لأعطاكم» أي لو أحب إعطاءكم لأعطاكم. (دسوقي)

(١٠) قوله: إذا وقع إلخ: إنّما اقتصر على كون فعل المشيئة شرطاً؛ لأنه أظهر وأكثر، وإلا فقد يكون في غير الشرط، كما في قولك: «بمشيئة الله تحتدون»؛ إذ التقدير: بمشيئة الله هدايتكم تحتدون، كذا قيل. وفيه أنه ليس هنا فعل، والكلام في متعلقات الفعل، إلّا أن يقال: المراد من الفعل ما يكون حقيقة أو حكماً. (قي)

(١١) قوله: علّقت المشيئة عليه: ظاهره أن فعل المشيئة معلق على المفعول به، مع أنه ليس كذلك، وأجيب بأن «علي» بمعنى «الباء» و«علّقت» بمعنى «تعلّقت»، أي تعلّقت المشيئة به تعلق العامل بالمفعول. (دسوقي)

(١٢) قوله: أوقع إلخ: [لأن الحاصل بعد الطلب يكون أعز].

(١٣) قوله: بخلاف: متعلق بالمثال، أي عدم غرابة التعلق نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(١٤) (الأنعام: ١٤٩)، بخلاف إلخ. هذا هو المناسب في المتن. والمناسب لقول الشارح: «بخلاف ما إذا كان إلخ» أن يتعلق بقوله: «ما لم يكن تعلقه». (تجريد)

(١٤) قوله: قوله: [أي قول أبي الهندام الخزاعي يرثي ابنه الهندام. (قي)]

(١٥) قوله: فذكره: أي فذكر بكاء الدم الذي هو مفعول المشيئة، وإن كان الجواب دالاً عليه. «ليتقرّر» ذلك المفعول في نفس السامع؛ لأنه صار مذكوراً مرتين، المرة الثانية بإعادة الضمير عليه. ومعنى البيت: أن ما بي من الأحران يوجب بكاء الدم عليه، لكن أعاني على ترك ذلك الصبر. (من الدسوقي)

= «ولا يخفى إلخ». (دسوقي)

(١) قوله: حتى يعلم: أي فيعلم ذو السمع وذو البصر أن المدح هو المنفرد بالفضائل، أي فيستحق الخلافة دون غيره. وما أحسن ما قيل في هذا المعنى في الهندية:

تیرے حاسد کا سوا تو نہ دیکھنا
چاہتا ہے کوئی عالم میں نہ دیکھے نہ

(٢) قوله: بل قصد تعلقه بمفعول: أي مخصوص، أي الشارح بهذا الإضراب؛ لأجل صحة ترتب قوله: «وجب التقدير» على قوله: «وإلا»؛ إذ قوله: «وإلا» بحسب الظاهر نفي لما ذكر من المعطوف عليه، وهو قوله: «إن كان إثباته أو نفيه عنه مطلقاً»، وذلك على مقتضى ما فسر به الإطلاق سابقاً بصدق بأن يعتبر تعلقه بمفعول أو يعتبر في الفعل عموم أو خصوص، وحينئذ فلا يصح الترتب. والحاصل: أنه إنّما أتى بهذا الإضراب للإشارة إلى أن الصور الداخلة تحت «إلا» لا يصح إرادة جميعها؛ إذ من جملة ما إذا أريد ثبوت الفعل للفاعل على جهة العموم أو الخصوص، وهو لا يصح رجوع وجب التقدير إليه. (قي)

(٣) قوله: بحسب القرائن: الجمع باعتبار المواد والأماكن، وإلا فقد يكون الدال قرينة واحدة، وللإشارة إلى أن قرائن الحذف كثيرة متنوعة. (تجريد)

(٤) قوله: إن عامّاً فعامّاً: أي إن كان المدلول عليه بالقرينة عامّاً فاللفظ المقدر عام، وذلك نحو: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ أَسْلَمٍ﴾ (يونس: ٢٥)، أي كل أحد. (قي)

(٥) قوله: وإن خاصّاً فخاصّاً: أي وإن كان المدلول عليه بالقرينة خاصّاً فاللفظ المقدر خاص نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان: ٤١)، أي بعث الله رسولاً؛ لأن الموصول يستدعي أن يكون في صلته ما يرجع إليه، وكقول عائشة ؓ: «ما رأيت منه، ولا رأي مني». (قي)

(٦) قوله: ومحذوف إلخ: لأن المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة إلى غرض موجب لحذفه. (دسوقي)

فليس منه،^(١) أي مما ترك فيه^(٢) حذف مفعول «المشيئة» بناءً على غرابة تعلّقها به على ما ذهب إليه صدر الأفاضل^(٣) في «ضرام السبقت»^(٤) من أن المراد: لو شئت أن أبكي تفكراً بكيث تفكراً، فلم يحذف^(٥) مفعول «المشيئة»، ولم يقل: لو شئت بكيث تفكراً؛ لأنّ شرح له على «ديوان أبي العلاء»^(٦)

تعلّق المشيئة ببكاء التفكير غريب، كتعلّقها ببكاء الدم، وإنما لم يكن من هذا القبيل؛ لأنّ المراد بالأول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري^(٧)؛ لأنه لم يرد أن يقول^(٨): لو شئت أن أبكي تفكراً بكيث تفكراً، بل أراد أن يقول: أفناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تحوّل فيّ، حتى لو شئت البكاء فمريت^(٩) جفوني وعصرت عينيّ ليسيل منها دمعي لم أجده، وخرج منها بدل الدمع التفكير، فالبكاء تذهب وتأتي. (في)

الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم^(١٠) غير معدّي إلى التفكير البتة، والبكاء الثاني مقيد معدّي إلى التفكير، فلا يصح^(١١) تفسيراً للأول وبياناً له، كما إذا قلت: «لو شئت»^(١٢) أن تعطي درهما أعطيت درهمين، كذا في «دلائل الإعجاز».

ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل^(١٣): إن الكلام^(١٤) في مفعول «أبكي»، والمراد^(١٥): أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام، بل إنما حذف لغرض آخر^(١٦).

وقيل: يحتمل^(١٧) أن يكون المعنى: لو شئت أبكي تفكراً بكيث تفكراً، أي لم يبق في مادة الدمع، فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير، على أنه من باب التنازع

فلا ينافي ما سبق من أن المراد: البكاء الحقيقي. (تج) المراد بإطلاقه وإبهامه: عدم إرادة تعلّقه بمفعول مخصوص، والمعنى: لو شئت أن أوجد حقيقة البكاء ما قدرت عليها؛ لعدم مادة الدمع في، وحينئذ «أبكي» نزل منزلة اللازم، كما قيل. والأليق بقول المصنف: «أن المراد بالبكاء الأول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري» أن يقال: إن المعنى: فلو شئت أن أبكي دمعا لبكيت، فحذف المفعول للاختصار. (من ق)

(١٠) قوله: فلا يصح إخراج: لأنه مبين له، وحينئذ فذكر مفعول «المشيئة»؛ لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف، لا لكون تعلّق الفعل به غريباً. (دسوقي)

(١١) قوله: كما إذا قلت لو شئت إخراج: أي فلو حذف «درهما» لتوهم أن المراد: لو شئت أن تعطي درهمين أعطيتهما. والحاصل: أن مفعول «المشيئة» يحذف بشرطين، أحدهما: وجودي، وهو أن يكون له بيان. والآخر: عدمي، وهو أن لا يكون في تعلّق الفعل به غرابة، والشرط الأول مفقود هنا، والأنسب أن يقال: «لو شئت أن تعطي عطاء ما أعطيت درهمين»؛ لأن البكاء في البيت ليس مقيداً بالمفعول به، فالأنسب أن لا يقيد الإعطاء في النظر أيضاً. (من تجريد)

(١٢) قوله: ما قيل إخراج: حاصله: أن بعض الشراح جعل قول المصنف: «وأما قوله» راجعاً إلى قوله: «كما في فعل المشيئة لا إلى قوله: بخلاف». وجعل المراد منه أن حذف مفعول «أبكي» ليس للبيان بعد الإبهام، بل لأمر آخر؛ لأن قوله: «بكيث تفكراً» لا يصلح بياناً لمفعول «أبكي»؛ لأنه ليس التفكير. (من تجريد)

(١٣) قوله: إن الكلام إخراج: أي إن كلام المصنف وهو قوله: «وأما قوله» إلى قوله: «فليس منه» مسوق في مفعول «أبكي» لا في مفعول المشيئة، كما هو في التقرير الأول. (دسوقي)

(١٤) قوله: والمراد: [أي مراد المصنف بقوله: «فليس منه»].

(١٥) قوله: لغرض آخر: أي كالاختصار، وإنما كان هذا القيل ناشئاً من سوء الفهم؛ لأمرين، الأول: أن ذلك خلاف سياق كلام المصنف؛ لأن كلامه السابق إنما هو في حذف مفعول «المشيئة» لا في مفعول «أبكي». الثاني: أن قول المصنف: «وأما قوله: فلم يبق إخراج» إنما ذكره؛ لأجل الرد على صدر الأفاضل القائل: إنه ذكر مفعول «المشيئة» هنا لغرابة، ولذا قال: «لأن المراد بالأول: البكاء الحقيقي»، وليس لك على من زعم أن الحذف في البيت للبيان بعد الإبهام، وإلا لقال: «لأن الحذف للاختصار». (دسوقي)

(١٦) قوله: وقيل يحتمل إخراج: الفرق بين هذا وبين ما قاله صدر الأفاضل: أن قائل =

(١) قوله: فليس منه: أي ولا من الحذف للبيان بعد الإبهام، بل ليس من الحذف مطلقاً؛ لأن مفعول «المشيئة» مذكور، وهو قوله: «أن أبكي» المتبادر منه البكاء الحقيقي. (تجريد)

(٢) قوله: أي مما ترك: والحاصل أن مفعول «المشيئة» هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الأفاضل، وإنما الخلاف بينهما في علة ذكره، فالمصنف يعلل ذكره بعدم الدليل عليه لو حذف، وصدر الأفاضل يعلله بغرابة تعلّق الفعل به، إذا علمت هذا تعلم أن النفي بـ«ليس» مسلط على القيد الذي هو قوله: «بناءً على غرابة تعلّقها به»، والمعنى أن ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف. (دسوقي)

(٣) قوله: صدر الأفاضل إخراج: [متعلّق بالنفي الذي هو ترك الحذف لأجل الغرابة. (في)]

(٤) قوله: في ضرام السبقت: بكسر الضاد المعجمة وبكسر السين المهملة، شرح لصدر الأفاضل على ديوان أبي العلاء المعري المسمى بـ«سقط الزند». و«سقط الزند» في الأصل عبارة عن النار الساقطة من الزناد. و«الضرام» في الأصل معناه التأجيج. (من الدسوقي)

(٥) قوله: فلم يحذف إخراج: قد يقال: قد حذف متعلّق المفعول الذي هو السبب في الغرابة وهو تفكراً، فكان مقتضى كون الغرابة تقتضي عدم الحذف أن لا يحسن حذف المتعلّق وإن كان هناك ما يدل عليه، إلا أن يقال: إن في الكلام تنازعا؛ لأن كلا من الشرط والجزاء طالب لـ«التفكير» المذكور، فمفعول «أبكي» إما مذكور إن أعملنا الأول، وإما مقدر إن أعملنا الثاني، والمقدر كالْمذكور، ويرد على الشق الأول: أنه لو كان كذلك لوجب الإتيان بالضمير في الثاني، إلا أن يجري على مذهب من يجوز الحذف من الثاني كالأول، تأمل. (تجريد)

(٦) قوله: لا البكاء الفكري: أي فحينئذ لا يصح ما قاله صدر الأفاضل من أن الأصل: لو شئت أن أبكي تفكراً بكيث تفكراً. وبطل القول بأن البيت مما ذكر فيه مفعول «المشيئة» لغرابته؛ لأن مفعول «المشيئة» فيه ليس غريباً حينئذ، وتعين القول بأن مفعول «المشيئة» إنما ذكر؛ لعدم الدليل الدال عليه لو حذف. (دسوقي)

(٧) قوله: لأنه لم يرد أن يقول إخراج: لأنه يفوت حينئذ المبالغة التي يحصل وقت إرادة البكاء الحقيقي، ولا يكون مناسباً بقول الشاعر: «فلم يبق مني الشوق غير تفكري»، كما لا يخفى على المتأمل.

(٨) قوله: فمريت: بتخفيف الراء، أي مسحتها وأمررت يدي عليها ليسيل الدموع. و«عصرت» مرادف لما قبله. (في)

(٩) قوله: مطلق مبهم إخراج: [أي بحسب اللفظ، وإن كان المقصود به البكاء الحقيقي،

فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة؛ لغرابته. وفيه نظر؛ لأن ترتب هذا الكلام^(١) على قوله: «لم يبق مني الشوق غير تفكري»
في هذا القول

يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق؛ لأن القدرة^(٢) على بكاء التفكير لا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير، فافهم.

وإما لدفع توهم إرادة غير المراد عطف على «إما للبيان»، ابتداءً متعلق بـ «توهم»^(٣)، كقوله: شعر: «وكم ددت^(٤) أي دفعت^(٥)، عني
أي الحزني في مدح أبي العفر

من تحامل حادث^(٦)، يقال: «تحامل فلان علي» إذا لم يعدل، و«كم» خبرية^(٧) مميزها قوله: «من تحامل»، قالوا: وإذا فصل بين «كم»
هو الظلم

الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بـ «من»؛ لثلاث يلتبس^(٨) بالمفعول، ومحل «كم» النصب على أنها مفعول «ددت». وقيل: المميز
نحو: «وكم أفلكتنا من فرقة» (القصص: ٥٨)

محذوف^(٩) أي كم مرة، و«من» في «من تحامل» زائدة، وفيه نظر؛ للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة مما ذكرنا. وسورة أيام أي شدتها
حذف المميز أي زيادة «من» من الوجه الأول عطف على «تحامل حادث»

وصولتها حزن^(١٠) أي قطعن اللحم إلى العظم، فحذف المفعول^(١١)، أعني اللحم؛ إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده أي
«الحز» بالحاء المهملة: القطع

ما بعد اللحم، يعني إلى العظم أن الحز لم ينته إلى العظم، وإنما كان في بعض اللحم، فحذف؛ دفعا لهذا التوهم.
أي من السامع ابتداء. (ق)

وإما لأنه أريد^(١٢) ذكره أي ذكر المفعول ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه^(١٣) لا على الضمير العائد إليه؛
ذلك الوجه

إظهارًا^(١٤) لكمال العناية بوقوعه أي وقوع الفعل، عليه أي المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره^(١٥) وإن كان كناية عنه،
«كان» هنا للتحقيق. (ج) أي الضمير

الجهل بعدده لكثرتة - تعسف. (تجريد)

(٧) قوله: لثلاث يلتبس إلخ: أي المميز بالمفعول لذلك الفعل المتعدي؛ لأنه إذا فصل بين
«كم» الخبرية ومميزها وجب نصبه، فيلتبس بمفعول ذلك الفعل، فوجب الإتيان بـ «من»؛
لثلاث يلتبس بالمفعول. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: وقيل المميز محذوف: أي و«كم» خبرية على حالها، وقوله: زائدة أي في
الإتيان على مذهب الأخفش، و«تحامل» مفعول لـ «ددت» على هذا، والجملة خبر عن
«كم»، والرابطة محذوف، أي مرات كثيرة دفعت ظلم الحوادث منها. (قي)

(٩) قوله: حزن: الجملة في محل خبر، صفة لـ «أيام» أي من وصف الأيام أنهم حزن
إلخ. ويحتمل أن يكون ضمير «حزن» للسورة، فتكون الجملة صفة لها، وأتي بضمير
الجمع نظرًا إلى أن لكل يوم سورة، أو أن المضاف اكتسب الجمعية من المضاف إليه.
(قي)

(١٠) قوله: فحذف المفعول إلخ: فيه أن هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على
الحذف، بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول أيضًا، لكن مع تأخير المفعول أي اللحم عن
قوله: «إلى العظم». وجوابه: أنه لا يجب في النكته أن تكون مطردة منعكسة، فحصولها
مع شيء لا ينافي أن تحصل مع شيء آخر، وأيضًا تأخر المفعول بلا واسطة - وهو
اللحم - عن المفعول بواسطة - وهو العظم - خلاف الظاهر. (تجريد)

(١١) قوله: وإما لأنه أريد إلخ: أي يحذف المفعول إما للبيان بعد الإبهام، وإما لأن المفعول
المحذوف أريد ذكره ثانيًا، أي في محل ثان مع فعل آخر، وليس المراد أنه أريد ذكره ذكرًا
ثانيًا؛ لأنه لم يذكر أولًا، إلا أن يقال: المقدر كالمذكور. (قي)

(١٢) قوله: على صريح لفظه: رد بأن ذكر المفعول أولًا لا ينافي ذكره ثانيًا، غاية أنه
وضع المظهر موضع المضمير؛ لكمال العناية به. وأجيب بأن الحذف في المفعول أكثر من
الوضع المذكور على أنه يومهم تعدد المثل في الشعر الآتي؛ لأنه نكرة أعيدت نكرة، فيكون
المعنى: قد طلبنا لك مثلاً، فلم نجد لك مثلاً آخر مخالفًا للمطلوب، وإنما وجدنا
المطلوب، وهو فاسد. (من دسوقي وتجريد)

(١٣) قوله: إظهارًا إلخ: علة لإرادة الإتيان بصريح اسمه ثانيًا، وأما نكته الحذف أولًا
فلأنه مع الإتيان بصريح الاسم ثانيًا يلزمه التكرار. (تجريد)

(١٤) قوله: ضميره: [لأن الضمير يحتمل أن يعود على شخص آخر. (ق)]

= هذا يجوز ما قاله المصنف، كما يجوز ما قاله صدر الأفاضل بقريته قول الشارح:
«يحتمل» بما أوجهه صدر الأفاضل جوزه صاحب هذا القيل. ورفق بعضهم: بأن هذا
القول بغير قول صدر الأفاضل من جهة أن صدر الأفاضل اعتبر أن المعنى: لو أردت أن
أبكي تفكرًا لبكيت، ولم يعتبر عدم بقاء مادة الدمع، بخلاف هذا القائل؛ فإنه اعتبر أن
المعنى: لم يبق في الشوق مادة دمع، وصرت أقدر على بكاء التفكير، فلو شئت أن أبكي
تفكرًا لبكيت تفكرًا، وعلى كل حال فيرد عليهما بما قال الشارح بقوله: «وفيه نظر»،
هذا، ولا يخفى أن الفرق لا يخلو عن تعسف، بل الظاهر: أن هذا القيل عين ما قاله
صدر الأفاضل، وإنما أعاده الشارح؛ لأجل بيان توجيهه، ولا اعتراض عليه. (العلامة
الدسوقي)

(١) قوله: هذا الكلام: [أعني قوله: «فلو شئت أن أبكي تفكرًا بكيت تفكرًا»].

(٢) قوله: لأن القدرة إلخ: يقال في تقريره: إن القدرة على بكاء التفكير وإن لم تتوقف في
حد ذاتها على حالة عدم إبقاء الشوق غير الخواطر، بل كما تجامعه تجماع القدرة على
البكاء بالدمع، لكنها باعتبار التخصيص بتلك الحالة ونفي ما عداها من القدرة على
بكاء الدمع، والدم تتوقف على ذلك، وهذا هو الذي أراده ذلك القائل، كما يدل عليه
قوله: «أي لم يبق في الشوق مادة الدمع إلخ»، ولأجل إمكان رد النظر الذي قاله الشارح
بما علمت من البحث قال الشارح: «فافهم». (دسوقي)

(٣) قوله: متعلق بتوهم: أي إن توهم المخاطب في ابتداء الكلام أن المتكلم أراد غير
المراد، فيندفع بحذف المفعول، ويجوز تعلقه بـ «دفع» أيضًا، لكن الأول هو المناسب، كما
يأتي في المتن. (من قي وج)

(٤) قوله: وكم ددت: قد يروى بصيغة الخطاب، وهو الظاهر، وقد يروى بصيغة المتكلم،
فحينئذ لا يكون مدحا للممدوح، بل يصف نفسه بالتثبث على المحن والرزاء، ويفتخر
بحسن صبره على الوقائع والبلايا. (كذا قال الجليلي)

(٥) قوله: من تحامل حادث: التحامل هو الظلم، وإضافته إلى «الحادث» إما حقيقية،
أي: كم دفعت من تعدي الحوادث الدهرية علي، أو إن الإضافة بيانية، أي من الظلم
الذي هو حادث الزمان، وعلى هذا فجعل حادث الزمان ظلمًا؛ مبالغة كـ «رجل عدل».

(دسوقي)

(٦) قوله: وكم خبرية: وجعلها استفهامية محذوفة المميز - أي كم مرة أو زمانًا؛ لادعاء

البحتري في مدح المعتز

المسألة

أي يفيد العموم حقيقة

(١٠) قوله: جميع عبادته: إنما قدر المفعول هنا عاما؛ لأن الدعوة من الله إلى دار السلام بسبب التكليف عامة لجميع العباد المكلفين، إلا أنه لم يُجِبْ منهم إلا السعداء. بخلاف الهداية بمعنى الدلالة الموصلة؛ فإنها خاصة، ولهذا أطلق الدعوة في هذه الآية، وقيد الهداية في قوله بعد ذلك: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (يونس: ٢٥). (قي)

(١١) قوله: فالمثل الأول: أي «قد كان منك ما يؤلم»، وهذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين. (تجريد)

(١٢) قوله: مبالغة: أي حالة كون العموم مبالغة، وذلك؛ لأن إيلا م كل أحد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة. (ق)

(١٣) قوله: والثاني: [أي «وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ»].

(١٤) قوله: تذكرة إله: أي مذكرة ومنبهة على ما سبق، وهو قوله: «ولا وجب التقدير بحسب القرائن»؛ خوف أن يغفل عنه. (ق)

(١٥) قوله: ولا حاجة إليه: [أي لا فائدة فيه غير التذكرة].

(١٦) قوله: أن المراد: [أي مراد المصنف من قيام قرينة].

(١٧) قوله: لأن هذا المعنى إله: وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص النكته التي هي مجرد الاختصار. وقوله: «معلوم» أي فلا حاجة للنص عليه. وقد يقال: إن كان المراد أنه معلوم من المتن ففيه أنه لم يعلم، وإن كان المراد أنه معلوم من خارج ففيه أنه لا يعترض بالعلم من خارج، فكان الأولى للشارح الاقتصار على الوجه الثاني - أعني قوله: «جار في سائر الأقسام» - ثم إن قوله: «معلوم» يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للنكته الفلانية كالاختصار، وهو كذلك. (دسوقي)

(١٨) قوله: فلا وجه: وقد يقال: له وجه، وهو أن مجرد الاختصار ضعيفة لا يصار إليها إلا إذا تعينت، ونظير ذلك ما مر في ذكر المسند إليه، حيث علل بالأصالة، وقيد الشارح ذلك بقوله: «ولا مقتضي للدول عنه». (دسوقي)

(١٩) قوله: الاختصار: [دون غيره من نكات الحذف. (ق)]

(٢٠) قوله: أي أذني: إنما قدر المفعول هكذا؛ لأن الإصغاء مخصوص بالأذن. (دسوقي)

(٢١) قوله: لكان المناسب إله: أي نظرا إلى الكثير، وهو عدم الإظهار موضع الإضمار. (دسوقي)

(٢٢) قوله: فيفوت الغرض إله: لأن الفعل الثاني - وهو «بجد» - ليس واقعا على صريح لفظ المفعول بل على ضميره، وإنما كان الغرض هو ما ذكر؛ لأن الأكيد في كمال مدح المدح نفي وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه، بل ولا يخطر بالبال أن الذي نفي وجدانه غير المثل، ولا شك أن الضمير من حيث هو محتمل لذلك أي نفي وجدان غير المثل؛ لاحتمال رجوع الضمير لشيء آخر غير المثل، وإن تعين المعنى بالمقام والمراد، ولكن المبالغة في المدح لا يناسبها إلا ما لا يأتيه الباطل بوجه ولو تخيلا. (دسوقي)

(٢٣) قوله: عدم الوجدان: [الأولى إيقاع الوجدان المنفي. (ق)]

(٢٤) قوله: ويجوز إله: ويجوز أيضا أن يكون السبب في حذفه البيان بعد الإجماع؛ لأنه أهم المطلوب أولا، ثم بين أنه المثل. (دسوقي)

(٢٥) قوله: قصدا: علة الترك، أي إنما ترك الشاعر مواجهة الممدوح بطلب مثل له؛ لقصد المبالغة في التأدب تعظيما له. (قي)

(٢٦) قوله: حتى كأنه إله: أي ولو قال: «طلبنا لك مثلا» لكان ذلك مشعرا بتجويزه وجود المثل؛ لأن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده، والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح إحالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده. (دسوقي)

(٢٧) قوله: فإن العاقل لا يطلب إله: اعترض عليه بأن العاقل يقع منه التمني، وهو طلب متعلق بالتحال، فلا يتم قولكم: «إن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده». قلت: المراد بالطلب هنا: الطلب بالفعل، وهو الحب القلبي المقرون بالسعي، وأما التمني فهو عبارة عن مجرد حب القلب، فمن ثم تعلق بالمحال. (دسوقي)

(٢٨) قوله: بقرينة إله: أي المبالغة في الوصف بالإيلا م، فيكون هذا المقام قرينة على إرادة العموم في ذلك المفعول، وأنه ليس المراد «ما يؤلمني» أو «يؤلم بعض الناس» أو نحو ذلك. (دسوقي)

(٢٩) قوله: وعليه: [فيه إشارة إلى التفاوت بين المثالين].

وعليه^(١) أي على الحذف بمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ أي ذاتك. وههنا بحث^(٢)، وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم يكن^(٣) فيه قرينة دالة على أن المقدر عام، فلا تعميم أصلاً، وإن كانت^(٤) فالتعميم من عموم المقدر، سواء حذف أو لم يحذف، فالحذف لا يكون^(٥) إلا لمجرد الاختصار.

وإما للرعاية على الفاصلة^(٦)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالصُّحُفِ ۖ وَإِذَا سَجَىٰ ۖ﴾ ما ودَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۖ، أي ما فلاك^(٧)، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر^(٨).

وإما لاستهجان ذكره أي ذكر المفعول، كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأيت منه^(٩) أي من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا رأي مني، أي العورة.

وإما لنكتة أخرى كإخفائه، أو التمكن من إنكاره^(١٠) إن مسَّت إليه^(١١) حاجة، أو تعينه حقيقة^(١٢) أو ادعاءً أو نحو ذلك^(١٣).

وتقديم مفعوله^(١٤) أي مفعول الفعل ونحوه أي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه^(١٥) ذلك، عليه أي على الفعل، لرد الخطأ^(١٦) في التعيين، كقولك: «زيداً عرفت» لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً، وأصاب في ذلك^(١٧)، واعتقد أنه غير زيد، أي مع الاعتقاد الأول

وأخطأ فيه، وتقول لتأكيد^(١٨) أي تأكيد هذا الرد^(١٩).

المسمى بقصر القلب

«ودعك»، بل أوقع على ضميره عطف؛ لأن لفظ «ودع» ليس كلفظ «قلی»؛ لأن «ودع» معناه: ترك، وهو لا يستلزم البغض. (دسوقي)

(٩) قوله: ما رأيت منه: صدر الحديث. «كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، ما رأيت منه، ولا رأي مني»، أي ما رأيت منه العورة، ولا رأيها مني، ويمكن أن الحذف هنا إشارة لتأكيد أمر ستر العورة حساً من حيث إنه قد ستر لفظها على السامع؛ ليكون الستر اللفظي موافقاً للستر الحسي. (دسوقي)

(١٠) قوله: أو التمكن من إنكاره: كأن يقال: «لعن الله»، ويراد زيد عند قيام القرينة، فيحذف المتكلم ذلك المفعول؛ ليمكن من الإنكار عند الضرورة. (من ق)

(١١) قوله: إليه: [إلى ما ذكر من الإخفاء والإنكار].

(١٢) قوله: أو تعينه حقيقة: كما يقال: «نحمد ونشكر»، أي الله تعالى؛ لتعين أنه المحمود والمشكور حقيقة. وقوله: «أو ادعاء»، كما يقال: «نحمد ونعظم»، والمراد: الأمير؛ لادعاء تعينه، وأنه لا يستحق ذلك في البلد غيره. (دسوقي)

(١٣) قوله: أو نحو ذلك: أي كإيهام صوته عن اللسان، كقولك: «نمدح ونعظم»، وتريد محمداً صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة، وكإيهام صون اللسان عنه، كقولك: «لعن الله وأخزي»، وتريد الشيطان. (الدسوقي)

(١٤) قوله: وتقدم مفعوله: هذا هو المطلب الثاني من مطالب هذا الباب، أي من أحوال متعلقات الفعل تقدم مفعول الفعل عليه، وإنما لم يعبر بمفعوله؛ ليستغني عن «ونحوه»؛ لأن الكلام السابق مفروض في المفعول؛ لأنه الأصل في المعنوية. (دسوقي)

(١٥) قوله: وما أشبه: من جميع معمولات الفعل التي يجوز تقديمها على الفعل، كالمفعول له ومعه وفيه والتمييز. وخرج بقولنا: «التي يجوز إلخ» الفاعل؛ فإنه لا كلام لنا فيه؛ لأنه عند تقديمه لا يكون معمولاً للفعل بل مبتدأ. (دسوقي)

(١٦) قوله: لرد الخطأ: من إضافة المصدر إلى المفعول، أي لرد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده تعين مفعول الفعل ونحوه، فيكون القصر قصر قلب، كما يصرح به قوله: «لمن اعتقد إلخ». (دسوقي)

(١٧) قوله: في ذلك: [أي في اعتقاده المعرفة لإنسان ما].

(١٨) قوله: لتأكيد: [أي إذا لم يكف المخاطب بالرد الأول. (قي)]

(١٩) قوله: أي تأكيد هذا الرد: قال في «الأطول»: أي تأكيد هذا التقديم لا تأكيد رد =

(١) قوله: وعليه: إنما قال: «وعليه»، ولم يقل: «ونحوه»؛ للفتاوت بين قرنتي المثالين؛ فإن القرينة في الأول لفظ الفعل -وهو «أصغيت»-، وفي الثاني جواب الطلب. (ق)

(٢) قوله: وههنا بحث: [أي في قول المصنف: «وإما للتعميم مع الاختصار». (ق)]

(٣) قوله: إن لم يكن: [وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف بأن يقال: «قد كان منك ما يؤلم». (قي)]

(٤) قوله: وإن كانت: [بأن يذكر في الكلام «كل أحد»، ثم يقال: «قد كان منك ما يؤلم». (قي)]

(٥) قوله: فالحذف لا يكون إلخ: أي فلا يفيد حذف المفعول بالتعميم أصلاً، فكيف يصح قوله: «وإما للتعميم مع الاختصار»؟ وأجاب الشارح في «شرح المفتاح» عن هذا

باختيار الشق الأول من التردد، وهو أنه لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام، وقوله: «فلا تعميم أصلاً» ممنوع؛ لأنه إذا لم يكن قرينة على ذلك يحمل ذلك المحذوف على العموم في المقام الخطابي؛ حذراً من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح، فللحذف مدخل في تقديره عاماً؛ لأنه توصل به إلى تقديره عاماً في ذلك المقام. وفيه

نظر؛ لأن العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابي، لا من الحذف، وأجيب بأن العموم ما في المقام الخطابي مستفاد من المقام والحذف جميعاً، فيكون للحذف دخل في العموم في الجملة. (من الدسوقي)

(٦) قوله: على الفاصلة: وفيه: أن الفاصلة اسم للكلام المقابل مثله، فإن التزم فيه الختم بحرف فهو سحجة أيضاً، فهي أخص من الفاصلة، والحافظ عليه يحذف المفعول الحرف الأخير من ذلك الكلام، وهو الروي. وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف، أي المحافظة على روي الفاصلة. (دسوقي)

(٧) قوله: أي ما فلاك: فحذف المفعول، ولم يقل: «ما فلاك»؛ للمحافظة على روي الفاصلة؛ لتوافق ما قبلها وما بعدها. (دسوقي)

(٨) قوله: وحصول الاختصار أيضاً ظاهر: يريد أنه لا مدافعة بين ما ذكره المصنف وقول «الكشاف»: «إن الحذف في هذه الآية للاختصار»؛ إذ لا تزاحم في النكات، فيجوز اجتماع عدة من الأغراض في مثال واحد. وذكر السيد الصفوي وجهاً أحسن مما ذكره

المصنف والكشاف في الآية، وهو ترك مواجهته عطف بإيقاع «قلی» الذي معناه: «أبغض» على ضميره وإن كان منفياً؛ لأن النفي فرع الإثبات في التعقل، ولم يفعل ذلك في

زيدًا **عرفت لا غيره** ^(١)، وقد يكون ^(٢) لرد الخطأ في الاشتراك، ^(٣) كقولك: «زيدا عرفت» لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا، وتقول لتأكيد: «زيدا عرفت وحده» ^(٤)، وكذا في نحو: «زيدا أكرم» ^(٥)، وعمرا لا تكريم - أمرا ونهيا -، فكان الأحسن ^(٦) أن يقول ^(٧): «لإفادة الاختصاص»، ولهذا أي ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما، لا يقال ^(٨): «ما زيدا ضربت ولا غيره»؛ لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص ^(٩)، وقولك: «ولا غيره» ينفي ذلك، فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق «لا غيره»، نعم، لو كان التقديم لغرض آخر ^(١٠) غير التخصيص لجاز «ما زيدا ضربت ولا غيره» وكذا «زيدا ضربت وغيره» ^(١١). ولا «ما زيدا ضربت، ولكن أكرمته»؛ لأن مبنى الكلام ^(١٢) ليس على ^(١٣) أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب، حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام، وإنما الخطأ في تعيين المضروب، فالصواب أن يقال: «ما زيدا ضربت ولكن عمرا».

وأما نحو: زيدا عرفته ^(١٤) فتأكيد إن قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب، أي عرفت زيدا عرفته ^(١٥)، وإلا فتخصيص ^(١٦) أي زيدا عرفت عرفته؛ لأن المحذوف المقدر كالمذكور، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص، كما أي فالكلام ذو تخصيص

(٩) قوله: الاختصاص: أي اختصاص نفي الضرب بزيد وثبوته لغيره. (تجريد وغيره)
(١٠) قوله: نعم لو كان التقديم لغرض آخر: كالاتهام به في نفي الفعل عنه، أو الاستلذاذ بذكره من غير إرادة الإعلام بثبوت الفعل لغيره، فيحوز «ما زيدا ضربت ولا غيره»، وذلك؛ لأنه ليس في التقديم ما ينافي النفي عن الغير؛ لأن المعنى المقاد بالتقدم - وهو الاهتمام مثلا - يصح معه النفي عن الغير وثبوته، وأشار الشارح بذلك إلى أن التقديم لا يلزم أن يكون للاختصاص، بل ذلك هو الغالب، وقد يكون لأغراض أخرى، كما سيأتي. (قي)
(١١) قوله: وكذا زيدا ضربت وغيره: أي إنه مثل «ما زيدا ضربت ولا غيره» في المنع عند التخصيص، وفي الجواز عند قصد غير التخصيص؛ لأن التخصيص يفيد نفي مشاركة الغير، والعطف يفيد ثبوت المشاركة، وهو تناقض، فإن جعل التقديم للاهتمام أو الاستلذاذ جاز ذلك؛ إذ ليس في التقديم ما ينافي مقتضى العطف. (من دسوقي)
(١٢) قوله: مبنى الكلام: [هو الذي ذكر لأجله الكلام].
(١٣) قوله: ليس على إلخ: أي والاستدراك بـ «لكن» يفيد أن مبنى الكلام على أن الخطأ واقع في الفعل الذي هو الضرب، فيكون في الكلام تدافع؛ إذ أوله يقتضي عدم الخطأ في الفعل، وآخره يقتضي الخطأ فيه، ولو أريد الخطأ في الفعل لقليل: «ما ضربت زيدا ولكن أكرمته» بلا تقديم المفعول. (دسوقي)
(١٤) قوله: وأما نحو زيدا عرفته إلخ: أي إن ما تقدم من أن «زيدا عرفت» مفيد للاختصاص قطعا، محله ما لم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشتغل بالفعل بالعمل فيه، وأما إذا كان هناك اشتغال فتأكد إن قدر إلخ. وفي هذا رد على صاحب «الكشاف» حيث جزم بأن «زيدا عرفته» للتخصيص فقط. (دسوقي)
(١٥) قوله: عرفت زيدا عرفته: لأن فيه تكرار الإسناد، وهو يفيد تأكيد الفعل. فإن قلت: كيف يستلزم التفسير التأكيد مع أن المفسر لم يفهم منه، حتى يكون تأكيد؟ قلت: بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدرا بمعناه، والمقدر كالمفوض، فصار مذكورا مرتين، فالتأكيد لازم للتفسير، يتحقق ذكر مضمونه مرتين، ولو كان أحد المذكورين تقديريا. (من ق)
(١٦) قوله: وإلا فتخصيص: [أي إن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده]. اقتصر على التخصيص، وإن كان فيه تأكيد أيضا؛ لأن التخصيص لازم للتقدم غالبا، فنزل التأكيد مع التقدم هنا منزلة العدم. (تج)

= الخطأ؛ لأن المؤكد في التعارف هو المفيد الأول لا مفاده، ألا ترى أنك تجعل في «جاء زيد زيد» الثاني تأكيدا للأول، فلا يغرنك قول الشارح المحقق: «أي تأكيد هذا الرد».

(تجريد)

(١) قوله: لا غيره إلخ: إنما كان «لا غيره» تأكيدا له؛ لأن منطوقه موافق لمفهوم «زيدا عرفت». (دسوقي)

(٢) قوله: وقد يكون إلخ: أي إن تقدم المفعول قد يكون لرد الخطأ في الاشتراك، وأشار الشارح بهذا الاعتراض على المصنف حيث ذكر أن التقديم يفيد قصر القلب، ولم يذكر إفادته لقصر الأفراد، مع أنه قد يفيد، والاقتصار على ذكر الشيء في مقام البيان يفيد الحصر. (دسوقي)

(٣) قوله: في الاشتراك: [أي لرد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك في مفعول الفعل، ويسمى ذلك الرد بقصر الأفراد. (ق)]

(٤) قوله: زيدا عرفت وحده: وإنما كان «وحده» مؤكدا؛ لأن منطوقه موافق لمفهوم «زيدا عرفت»، وترك المصنف والشارح بيان إفادة التقديم قصر التعيين مع أنه يفيد، كما يستفاد من «المطول»، كأن تقول: «زيدا عرفت» لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا، ولكنه جاهل بعينه وشأنك في ذلك. (دسوقي)

(٥) قوله: وكذا في نحو زيدا أكرم إلخ: أشار بذلك إلى أن رد الخطأ في قصري القلب والأفراد كما يكون في الإخبار يكون في الإنشاء، فنحو: «زيدا أكرم وعمرا لا تكريم»، يقال ذلك ردا على من اعتقد أن النهي عن الإكرام مختص بغير عمرو، أو الأمر به مختص بغير زيد في قصر القلب، وكذا يقال ذلك ردا على من اعتقد أن النهي عن الإكرام أو الأمر بالإكرام مستتر فيه زيد وعمرو في قصر الأفراد. (دسوقي)

(٦) قوله: فكان الأحسن إلخ: ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاثة، ويدخل فيه نحو: «زيدا أكرم وعمرا لا تكريم»؛ فإن اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف، وإنما عبر بـ «الأحسن» دون «الأصوب»؛ لأن الاعتذار عن المصنف ممكن بأنه لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بـ «وحده»؛ اعتمادا على المقايضة بما سبق، ولم يعمم بحيث يتناول الإنشاء؛ لأن كلامه في مبحث الخير. (كذا في التجريد)

(٧) قوله: الأحسن أن يقول: [مكان قوله: «لرد الخطأ في التعيين»]

(٨) قوله: لا يقال: [أي عند إرادة الرد على المخاطب في اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد. (قي)]

في «بسم الله»، فنحو: «زيدًا عرفته»^(١) محتمل للمعنيين^(٢)، والرجوع في التعيين إلى القرائن، وعند قيام القرينة الدالة على أنه للتخصيص نشبه في إفادة الاختصاص. (ق)

يكون أوكد^(٣) من قولنا: «زيدًا عرفت»؛ لما فيه من التكرار^(٤)، وفي بعض النسخ: «وَأَمَّا نَحْوُ: ^(٥) «وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْنَهُمْ» فلا يفيد إلا

(صفت: ١٧)

مخلاف «زيدًا عرفت»

التخصيص^(٦)؛ لا امتناع أن يقدر الفعل مقدمًا، نحو: «أما فهدينا ثمود؛ لالتزامهم»^(٧) وجود فاصل بين «أما» و«الفاء»، بل التقدير: «أما

على المفعول ولو قدر الفعل مقدما يكون مجرد التأكيد

لا مجرد التأكيد

ثمود فهدينا فهدينا» بتقديم المفعول، وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر؛ لأنه قد يكون^(٨) مع الجهل بثبوت أصل^(٩) الفعل،

ومع الجهل بذلك لا معنى للنقص. (ج)

بل هو لإصلاح اللفظ. (ق)

أي الحاصل مع «أما»

يفيد التخصيص

كما إذا جاءك زيد وعمرو، ثم سألك سائل: ما فعلت بهما؟ فتقول: «أما»^(١٠) زيداً فضربته، وأما عمراً فأكرمته، فليتأمل^(١١).

إشارة إلى دفعه وحده. (ج)

وكذلك أي ومثل «زيدًا عرفت» في إفادة التخصيص قولك: «بزيد مررت» في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بإنسان

بواسطة حرف الجر وأصاب في ذلك

وأنه غير زيد، وكذلك «يوم الجمعة»^(١٢) سرت، و«في المسجد صليت»^(١٣)، و«تأديباً»^(١٤) ضربته، و«ماشياً»^(١٥) حججت.

في المكان

في طرف الزمان

في المفعول له

في الحال

أعطاء في هذا

والتخصيص^(١٦) لازم للتقديم^(١٧) غالباً، أي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم

أي لتقديم ما حقه التأخير. (ج)

التخصيص

الذوق^(١٨)، وإنما قال: «غالباً»؛ لأن اللزوم الكلي غير متحقق فيه؛ إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر،

غير التخصيص

الكفار لهدى - أي دل على الطريق الموصل - واستحب العمى على الهدى غير ثمود، وليس كذلك. وفي «عقود الجمان» وشرحه: أن شرط إفادة التقديم التخصيص أن لا يكون لإصلاح التركيب، مثل «وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْنَهُمْ» (فصل: ١٧)، وحينئذ فقي كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضاً، وفي قول الشارح: «لأنه قد يكون مع الجهل» إشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضاً، وحينئذ فمنازعة الشارح للمصنف إنما هي في كلية كون التقديم الحاصل مع «أما» للتخصيص. (دسوقي)

(١٠) قوله: بثبوت أصل إلخ: [فيكون المقصود بالكلام: إثبات أصل الفعل.]

(١١) قوله: فتقول: أما إلخ: أي فالسائل جاهل بالفعل، وأنت لم ترد التخصيص، بل أردت بيان ما تعلق بمجدين الرجلين، فالغرض من التركيب المذكور - أعني قولك: «أما زيداً إلخ» - إفادة أصل الفعل المتعلق بهما، والتقديم فيه؛ لإصلاح اللفظ بالفصل بين «أما» و«الفاء». (دسوقي)

(١٢) قوله: فليتأمل: أي في هذا البحث؛ ليظهر لك أنه ليس الغرض من الآية بيان أن ثمود هدوا، فاستحبوا العمى على الهدى دون غيرهم؛ رداً على من زعم انفراد غيرهم بذلك أو مشاركته لهم، كما قال المصنف؛ لأن من المعلوم أن الكفار كلهم كذلك، وإنما الغرض بيان أن أصل الهداية أي الدعوة للحق حصلت لهم، والإخبار بسوء صنيعهم؛ ليعلم أن إهلاكهم كان بعد إقامة الحجة عليهم. (دسوقي)

(١٣) قوله: يوم الجمعة سرت: هذا يقال رداً على من اعتقد أن سرك في غير يوم الجمعة. (ق)

(١٤) قوله: وفي المسجد صليت: يقال رداً على من اعتقد أنك صليت في غير المسجد.

(١٥) قوله: وتأديباً إلخ: يرد به على من اعتقد أن سبب الضرب العداوة مثلاً. (دسوقي)

(١٦) قوله: وماشياً: يرد به على من اعتقد أن الحج وقع منك ركباً. (ق)

(١٧) قوله: والتخصيص: اعلم أن الجمهور على أن التخصيص هو الحصر. وقال

السيكي: هو غيره. فالتخصيص: قصد المتكلم إفادة السامع خصوص شيء من غير

تعريض لغيره بإثبات ولا نفي بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقديره له في كلامه،

فإذا قلت: «زيداً ضربت» كان المقصود الأهم إفادة خصوص وقوع الضرب على زيد،

لا إفادة حصول الضرب منك، ولا تعرض في الكلام لغير زيد بإثبات ولا نفي، وأما

الحصر فمعناه: نفي غير المذكور وإثبات المذكور، ويعبر عنه بـ«أما» و«إلا» و«إنما»، فهو

زائد على الاختصاص، ولا يستفاد بمجرد التقديم. (بجريد)

(١٨) قوله: للتقديم: [أي لزوماً جزئياً] سواء كان المتقدم مفعولاً أو غيره أو بعض

المعمولات على بعض. (الدسوقي ٥٥٥)

(١) قوله: فنحو: زيداً عرفته: أعاده وإن كان هو معنى كلام المتن؛ ليرتب عليه قوله: «والرجوع» إلى آخره. (دسوقي)

(٢) قوله: محتمل للمعنيين: هما التأكيد والتخصيص، فعلى احتمال التأكيد يكون الكلام إخباراً بمجرد معرفة متعلقة بزيد، وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام إخباراً بمعرفة مختصة بزيد؛ رداً على من زعم تعلقها بعمرو مثلاً دون زيد، أو زعم تعلقها بهما. وقال في «المطول»: يحتمل التخصيص وبجود التأكيد، فيفهم منه أنه إذا كان للتأكيد لا يكون للتخصيص، وإذا كان للتخصيص يكون للتأكيد أيضاً. (دسوقي وغيره)

(٣) قوله: يكون أوكد: أي زائداً في التأكيد من قولنا: «زيداً عرفت»، وهذا يقتضي أن «زيداً عرفت» فيه تأكيد، وليس كذلك بل مجرد الاختصاص، كما تقدم، فالأولى أن قول: يكون مفيداً للتأكيد أيضاً؛ لما فيه من التكرار. وأجيب بأن التخصيص يستلزم تأكيداً، بخلاف العكس؛ إذ ليس التخصيص إلا تأكيداً على تأكيد. (دسوقي)

(٤) قوله: لما فيه من التكرار: أي تكرار الإسناد المفيد للتأكيد وإن كان غير مقصود منه التأكيد بل التفسير. (الدسوقي بزيادة)

(٥) قوله: وأما نحو: [هذا مقابل لقوله: نحو زيداً عرفته. (ج)]

(٦) قوله: وَأَمَّا ثُمُودٌ إلخ: المراد به كل تركيب تقدم فيه المشغول عنه متصلاً بـ«أما» التي هي بمعنى «بهما يكن»، وهذا تخصيص للمسألة السابقة التي هي من باب الاشتغال، وحاصله: أنه كما ذكر أن نحو «زيداً عرفته» محتمل للتأكيد والتخصيص ربما يتوهم أن نحو قوله تعالى: «وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْنَهُمْ» (فصل: ١٧) ينصب «ثمود» على القراءة الشاذة يحتملها، دفع ذلك المتوهم بأنه متعين للتخصيص لتعين التقدير مؤخرًا هكذا: «وَأَمَّا ثمود فهدينا هديناهم»، وأما على قراءة الرفع فالتقديم مفيد لتقوي الحكم بتكرار الإسناد. (دسوقي)

(٧) قوله: فلا يفيد إلا التخصيص: أي دون مجرد التأكيد، فالحصر بالنسبة إلى مجرد التأكيد، فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيداً. (بجريد)

(٨) قوله: لالتزامهم إلخ: فيه بحث، وهو أنه لم لا يجوز أن يقدر الفعل مقدماً بدون الفاء هكذا: «أما هدينا ثمود فهديناهم»، فيحصل الفصل بين «أما» و«الفاء»، ويكون التركيب حينئذ مفيداً للتأكيد. وأجيب بأن الفعل المقدر هو الجواب، والمذكور إنما هو مفسر له، وجواب «أما» لا بد من اقترانه بالفاء، فلا يجوز أن يقدر بدونها، وإلا لزم خلو الجواب عن «الفاء»، وهو لا يجوز. (دسوقي)

(٩) قوله: لأنه قد يكون إلخ: أي التقديم قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل، ومع الجهل بذلك لا يتأني التخصيص؛ لأنه إنما يكون عند العلم بأصل الفعل، وأيضاً لو كان التقديم في هذه الآية مفيداً للتخصيص - كما قال المصنف -؛ لاقتضى أنه ليس أحد من

كمجرد الاهتمام^(١) والتبرك والاستلذاذ^(٢) وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر والسجع^(٣) والفاصلة ونحو ذلك، قال الله تعالى: «^(٤)

﴿حُدُوهُ﴾^(٥) فَعَلُوهُ^(٦) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوْهُ^(٧) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ^(٨)﴾، وقال تعالى: «وَأَنَّ عَلَيْكُمْ

لَحَافِظِينَ^(٩)﴾، وقال تعالى: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ^(١٠) فَلَا تَقْهَرْ^(١١) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ^(١٢)﴾، وقال تعالى: «وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا

أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ^(١٣)﴾ إلى غير ذلك مما لا يحسن^(١٤) فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام.

ولهذا أي ولأن التخصيص لازم للتقديم غالباً يقال في «إِيَّاكَ نَعْبُدُ^(١٥) وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ^(١٦)﴾، معناه: نخضع بالعبادة والاستعانة

بمعنى: نجعلك من بين الموجودات مخصوصاً بذلك، لا نعبد ولا نستعين غيرك^(١٧)، وفي «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ^(١٨)﴾، معناه: إليه

تحشرون لا إلى غيره، ويفيد التقديم في الجميع أي في جميع صور التخصيص وراء التخصيص أي بعده^(١٩) اهتماماً بالمقدم^(٢٠)؛ لأنهم

يقدمون الذي شأنه أهمُّ وهُم ببيانه أعنى، ولهذا يقدَّر^(٢١) المحذوف في «بِسْمِ اللَّهِ» مؤخراً أي «بِسْمِ اللَّهِ أَفْعَلْ كذا»؛ ليفيد مع

الاختصاص الاهتمام؛ لأنَّ المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات وباسم العزى، فقصدُ الموحد^(٢٢) تخصيصُ

اسم الله بالابتداء^(٢٣)؛ للاهتمام والرد عليهم.

وأورد^(٢٤) «أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ^(٢٥)﴾، يعني لو كان^(٢٦) التقديم مفيداً للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل، ويقدم «باسم ربك»؛

ظلمهم أنفسهم منزلة العدم. (تجريد)
(١٠) قوله: إِيَّاكَ تَعْبُدُ إلخ: [كون تقدم إياك للاختصاص لا ينافي أنه لرعاية الفاصلة، كما مر. (تجريد)]

(١١) قوله: ولا نستعين غيرك: [وهذا المعنى يفيد أن التقديم للاختصاص.]
(١٢) قوله: أي بعده: أي بعد ذلك التخصيص المفاد للتقدم. وإنما لم يقل: «غيره» مع أنه المراد؛ إشارة إلى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبة، فبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص، والاهتمام تابع له ومتأخر عنه في الاعتبار. (دسوقي)

(١٣) قوله: اهتماماً بالمقدم: [سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيرها. (ج)]
(١٤) قوله: يقدر إلخ: أي إنه يقدر ما يتعلق به الجار والمجرور مؤخراً حيث كان ذلك مما له شرف، وكان المقام يناسبه إرادة الاختصاص، كما في «بِسْمِ اللَّهِ»، فإذا قدر مؤخراً أفاد الاختصاص والاهتمام معاً، والاهتمام هنا ظاهر؛ لأن الجلالة يهتَمُّ بها لشرف ذاتها. (دسوقي)

(١٥) قوله: فقصد الموحد إلخ: أي على طريق قصر الأفراد؛ لأن معتقد الكفار أنه يتبادر باسم الله تعالى وباسم غيره من آلهتهم الباطلة. (تجريد)
(١٦) قوله: بالابتداء: [لو قال: «بالابتداء والاهتمام للرد عليهم» لكان أوضح وأنسب بما قدمه. (تجريد)]

(١٧) قوله: وأورد: أي على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام. (تجريد)
(١٨) قوله: يعني لو كان إلخ: هذا يدل على أنه إيراد على قوله: «وفيد التقديم وراء التخصيص اهتماماً»، ويرد عليه بأن كون كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته مسلم، لكن إذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام واجب الرعاية في «أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ^(٢٥)﴾ (العلق: ١)، وهو ممنوع، فالوجه أن يكون وارداً على قوله: «ولهذا يقدر المحذوف مؤخراً»، كما قرره في شرح «الفتاح» حيث قال: وإذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخراً، فما بال قوله تعالى: «أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ^(٢٥)﴾ (العلق: ١) قدم الفعل فيه؟ والحال أن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته. (قي)

(١) قوله: كمجرد الاهتمام: أي كالاتهام المجرد عن التخصيص نحو: العلم لزم؛ فإن الأهم تعلق اللزوم بالعلم. (دسوقي)

(٢) قوله: والاستلذاذ: [أي تعجيله نحو: «إلى أحببت»].

(٣) قوله: السجع: أي السجع من الشر غير القرآن. قوله: «والفاصلة» أي من القرآن؛ لأن ما يسمى في غير القرآن سجعة يسمى في القرآن فاصلة؛ رعاية للأدب؛ لأن السجع في الأصل هدير الحمام إلخ. (دسوقي)

(٤) قوله: قال الله تعالى: [كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص.]
(٥) قوله: حُدُوهُ إلخ: أي يقول الله تعالى لحزنة النار: «حُدُوهُ فَعَلُوهُ^(٦)﴾ أي أجمعوا يديه

إلى عنقه في الغل، «ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوْهُ^(٧)﴾ (الحاقة: ٣١) أي أدخلوه في النار. (دسوقي)

(٦) قوله: وَأَنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ: من المعلوم أنه ليس فيه تقدم المعمول على عامله، بل أحد المعمولين على الآخر؛ فإن «عَلَيْكُمْ» خبر «وَأَنَّ» و«الحافظين» اسمها، فالتقديم لرعاية الفاصلة دون التخصيص؛ لأن المراد الإخبار بأن على الآدميين ملائكة يكتبون، لا الرد على من يعتقد أنهم على غيرهم. (ق، ج)

(٧) قوله: فَأَمَّا الْيَتِيمَ إلخ: التقديم هنا لتصحيح اللفظ؛ لأن «أَمَّا» لا تليها «الفاء»، ولرعاية الفاصلة أيضاً، وليس التقديم هنا للتخصيص؛ لأن المراد: النهي عن قهر اليتيم وانتهاز السائل، لا الرد على من زعم أن النهي عن قهر غير اليتيم وانتهاز غير السائل. (دسوقي)

(٨) قوله: أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ: التقديم هنا أيضاً لرعاية الفاصلة؛ لأن المراد الإخبار بظلمهم أنفسهم، لا الرد على من زعم ظلمهم غير أنفسهم، فظهر لك أن التقديم في الآيات المذكورة لرعاية الفواصل، ولا يخلو عن الاهتمام، ولا يناسب إرادة الحصر فيهما عند من له ذوق ومعرفة بأساليب الكلام. (ق)

(٩) قوله: مما لا يحسن إلخ: نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحة، ولهذا حمل صاحب «الكشاف» والقاضي قوله تعالى: «ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوْهُ^(٧)﴾ (الحاقة: ٣١) على التخصيص، أي لا تصلوه إلا الجحيم، ويمكن حمل الآية: «وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ^(١٣)﴾ (النحل: ١١٨) على التخصيص بتنزيل ظلمهم على غيرهم بالنسبة إلى

لأنَّ كلام الله تعالى أحقُّ برعاية ما يجب رعايته. وأجيب بأنَّ الأهمَّ فيه: **القراءة**؛ لأنها أولُ سورةٍ ^{أي نكات} ^{في البلاغة} نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهمَّ باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله أهمَّ في نفسه، هذا جوابُ صاحب «الكشاف»، وبأنه أي **﴿يَاسْمَ رَبِّكَ﴾** متعلق بـ **﴿أَقْرَأْ﴾** ^{أي كونهما أول ما نزل} ^{بأهمه} ^{أي باختيار ذاته}

الثاني، أي هو مفعول **﴿أَقْرَأْ﴾** ^(٦) الذي بعده، ومعنى **﴿أَقْرَأْ﴾** ^(٧) الأول: أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به، كما في قول المتعدي مرَّةً اللام

«فلان يعطى»، كذا في «المفتاح» ^(٧).

وتقديمُ بعض^(١) معمولاته أي معمولات الفعل على بعض؛ إِمَّا لِأَنَّ أَصْلَهُ أَي أصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر، ولا مقتضي^(٢) للعدول عنه أي عن ذلك الأصل، كالفاعل في نحو «ضرب زيد عمرا»؛ لأنه عمدة^(٣) في الكلام، وحقه أن يلي الفعل، وإنما قال: في نحو: «ضرب زيد عمرا»؛ لأنَّ في نحو: «ضرب زيدًا غلامه» مقتضىً للعدول عن الأصل، والمفعول الأول في نحو

«أعطيتُ زيدًا درهمًا»؛ فإنَّ أصلَه التقديم؛ لِيَا فِيهِ مِنْ معنى الفاعلية، وهو أنه عاطٍ أي أخذ للعطاء^(٤)، أو لِأَنَّ ذَكَرَهُ أَي ذكر ذلك من «عطوت الشيء» أي تناولته. (ق)

البعض الذي تقدم أهمُّ، جعل الأهمية^(٥) ههنا قسيمًا لكون الأصل التقديم، وجعلها في المسند إليه شاملًا له ولغيره من الأمور المقترضة للتقديم، وهو^(٦) الموافق لـ«المفتاح»، وليما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال: إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري

بأن لبعض
أي يكون الأصل التقدم
الشيخ
لأن العطف يقتضي المغايرة
أي في علة التقديم
تعليقية. (ق)

ارتباط به الشامل للمسند إليه وإن كان الباب معقودا للمتعلقات التي هي ما عدا المسند إليه، والقرينة على هذا قوله: «كالفاعل إلخ». (دسوقي)

(٩) قوله: **ولا مقتضي**: [مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول، نحو: ضرب زيداً غلامه.

(١٠) [

(١٠) قوله: لأنه عمدة إلخ: أي إنما كان أصل الفاعل التقدم؛ لأنه عمدة في الكلام، أي لا يقوم الكلام بدونه، بخلاف المفعول، فسقط ما في «الحفيد» من توهم العمدة للمفعول. (من دسوقي)

(١١) قوله: للعطاء: [أي الشيء المعطى مثل الدراهم].
(١٢) قوله: أو لأن إلخ: كما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بالذات لغرض من الأغراض فيقدم على المعمول الآخر، كما في المثال الآتي، فإن تعلق القتل بالخارجي هو المقصود بالذات؛ ليستريح الناس من أذاه دون تعلقه بالقاتل، ولو كان فاعلا فيذكر أولاً؛ لكونه أهم. (دسوقي)

(١٣) قوله: **جعل الأهمية** إلخ: هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره في «باب المسند إليه»، وذلك؛ لأنه فيما تقدم جعل الأهمية أمراً شاملاً لكون الأصل التقديم ولغيره إلخ، حيث قال: «وأما تقديمه فلكون ذكره أهم، إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، وإما ليمكن الخبر في ذهن السامع، وإما لتعجيل المسرة أو المساءة إلخ»، وهنا جعل الأهمية قسماً؛ لكون الأصل التقديم، فمقتضى ما تقدم أن يكون المصنف هنا عطف العام على الخاص بواسطة «أو»، وهو لا يجوز.

وأجاب الشارح عن هذا بالتوفيق بين الكلامين وعدم لزوم العطف المذكور بقوله: فمراد المصنف بالأهمية فيما تقدم: مطلق الأهمية، ومراد بالأهمية هنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم، وتوضيحه: أن الأهمية المطلقة أي الغير المقيدة بذاتية أو عرضية لها أسباب: منها أصالة التقدم، وتمكين الخبر في ذهن السامع، وتعجيل المسرة أو المساءة إلى غير ذلك مما تقدم، فإن كان سببها غير كون الأصل التقدم من تحجيل المسرة أو المساءة أو تمكين الخبر في ذهن السامع فالأهمية عرضية، وإن كان سببها كون الأصل التقدم فالأهمية ذاتية، فالمصنف أراد بالأهمية هنا: الأهمية العارضة المقابلة للأهمية الذاتية، وأراد بالأهمية السابقة في «باب المسند إليه»: مطلق الأهمية الشاملة للذاتية والعرضية، فصح جعله هنا الأهمية قسماً؛ لكون الأصل التقدم. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: وهو: أي جعل الأهمية أمراً شاملاً لأصالة التقديم وغيره موافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز». (دسوقي)

(١١) قوله: بأن الأهم فيه: [أي في قوله: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾] الحاصل أن الاهتمام بذكر الله باسمه أمر ذاتي، والاهتمام بالقراءة أمر عارض من حيث إن المقصود من الإنزال حفظ المتوقف على القراءة، فقدم الاهتمام العرضي على الاهتمام الذاتي لاقضاء المقام بأول؛ لأن رعاية مقتضى المقام أصل البلاغة التي هي أعظم ما وقع به إعجاز القرآن. (من الدسوقي)

(٧) قوله: **لَآئِهَآ أَوَّلُ سُورَةٍ أُخْرِجَ** وقيل: أول ما نزل سورة الفاتحة. وقيل: أول ما نزل سورة المدثر. والتحقيق أن الخلاف لفظي، لأن أول سورة نزلت بتمامها: سورة الفاتحة، وأول آية نزلت على الإطلاق: ﴿أَفْرَأَيْتُمْ يَاسْمَ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١) إلى قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: ٥)، وأول آية نزلت بعد فترة الوحي: أول «المدثر»، إذا علمت هذا فقول الشارح: «لَآئِهَآ أَوَّلُ سُورَةٍ نَزَلَتْ» فيه مسامحة، والأولى أن يقول: «أول آية نزلت من سورة». (الدسوقي)

(٣) قوله: أي الأمر بالقراءة: دون بيان ملابسها المتوقف على العلم بأصلها. (تجريد)

(٤) قوله: أي هو مفعول إلخ: أي مفعول به بواسطة الحرف على أن «الباء» للاستعانة أو المصاحبة، ونظير التركيب «بالقلم كتبت» أو «بشاي ذهبت» هذا هو المتجه. وقبل: مفعول به بلا واسطة في الأصل، فالمعنى: «اقرأ اسم ربك»، وإنما أدخلت «الباء» على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام، ونظيره: «بالخطاطم أخذت» أي أخذت الخطاطم. (تجريد)

(د) قوله: ومعنى إلخ: يعني: نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم، وعلى هذا لا يكون «اقرأ» الثاني تأكيداً للأول، بل هو مستأنف استئنافاً بإيانية جواب لقوله ﷺ: «كيف أقرأ؟»، وذلك لأن الثاني أحصى من الأول ولا تأكيد بين أحصى وأعم. (دسوقي)

٦٦) قوله: من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به: أي إلى ما تعلقت به القراءة ووقعت عليه، وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته إلى مقروء، وهو «اسم ربك»، فتكون «اسم ربك» على الجواب الأول مقروء به؛ لأنه مستعان به، أو متبرك به في القراءة لا مقروء؛ لأن المراد: «اقرأ القرآن»، أي أوجد القراءة مستعينا أو متبركا باسم ربك. (دسوقي ملخصاً)

(٧) قوله: **كذا في المفتاح**: فيه إشارة إلى أن في الجواب الثاني شيئاً، ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب من المصطفى ﷺ قراءة مخصوصة لا إيجاد مطلق القراءة. (تجريد)

(٨) قوله: **وتقدم بعض** إلخ: هذا هو المطلب الثالث من مطالب هذا الباب، أي من أحوال متعلقات الفعل تقدم بعض معمولات الفعل على بعض، وأراد بمعمولاته كل ما له

(أي مرة واحداً - (ج))

يجرى الأصل^(١) غير العناية والاهتمام^(٢)، لكن ينبغي^(٣) أن يفسر وجه العناية بشيء، ويعرف له معنى، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي هذا من جملة كلام الشيخ. (ق)

أن يقال: «قدم للعناية ولكونه أهم» من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبم كان أهم؟ فمراد المصنف^(٤) بالأهمية ههنا: الأهمية

عطف تفسير

العارضة^(٥) بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض، كقولك: «قتل الخارجي^(٦) فلان»؛ لأن الأهم

أي غير أصالة التقدم، كما تقدم. (ق)

أي بشأن المقدم

وافق نفس الأمر أو لا

في تعلق القتل هو الخارجي المقتول؛ ليتخلص الناس من شره، أو لأن في التأخير^(٧) إخلالاً ببيان المعنى، نحو: «وقال زجل مؤمن من آل

دون القاتل

فرعون يكتم إيمنه»؛ فإنه لو أخر قوله: «من آل فرعون» عن قوله: «يكتم إيمنه» لتوهم أنه من صلة «يكتم» أي يكتم إيمانه

(غافر: ٨٢)

من آل فرعون، فلم يفهم^(٨) أنه أي ذلك الرجل كان منهم، أي من آل فرعون. والحاصل: أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف، قدم الأول أعني

«مؤمن» لكونه أشرف، ثم الثاني؛ لثلاثتهم خلاف المقصود، أو لأن في التأخير إخلالاً بالتناسب كناية الفاصلة، نحو: «فأوجس

على الثالث ولأن الظرف قريب من المفرد بنسبة الجملة

ولأن مفرد والنعت المفرد يقدم على غيره. (قي)

في نفسه خيفة موسى^(٩) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل؛ لأن فواصل الآي على الألف.

أي مبنية عليها

جمع «آية»

(طه: ٦٧)

القصر

هو الباب الخامس من الفن الأول. (عروس الأفراح)

في اللغة: الحبس^(١٠)، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء^(١١) بطريق مخصوص^(١٢)، وهو حقيقي وغير حقيقي^(١٣)؛ لأن تخصيص

كأحد الطرق الأربعة

اعتبار المتكلم، فيجوز أن يقال: «قدم الجار والمجرور»؛ لأنه الأصل لقربه من المفرد؛ لأن الأصل تقديره بالمفرد، وأن يقال: «قدم»؛ لأن في تأخيره إخلالاً بالمراد. (دسوقي)

(٩) قوله: فلم يفهم: أنه منهم مع أن المراد إفهام أنه منهم؛ لإفادة ذلك مزيد عناية الله تعالى به، فتأخيره فيه إخلال بالمعنى المقصود. (كذا في التحريد)

(١٠) قوله: الحبس: ومنه قوله تعالى: «حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْحَيَّامِ» (الرحمن: ٧٢)، أي محبوسات فيها. وقال بعضهم: هو في اللغة عدم المجاوزة إلى الغير، فهو من «قصر الشيء على كذا» إذا لم يتجاوز به إلى غيره، لا من «قصرت الشيء: حبسته» بدليل التعبير «بالعلى». (قي)

(١١) قوله: تخصيص شيء بشيء: إما على الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى معين، فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية. والمراد بتخصيص الشيء بالشيء: الإخبار بثبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره، فالقصر مطلقاً حقيقياً كان أو إضافياً يستلزم النفي والإثبات، والشيء الأول إن أريد به الموصوف كان المراد بالشيء الثاني الصفة أو بالعكس. (تجريد ودسوقي)

(١٢) قوله: بطريق مخصوص: أي معهود معين عندهم، وهو واحد من الطرق الأربع الآتية في كلامه، واحتز بقوله: «بطريق مخصوص» عن قولك: «زيد مقصور على القيام»، فإنه لا يسمى قصراً في الاصطلاح. (دسوقي)

(١٣) قوله: وهو حقيقي وغير حقيقي: حاصل ما ذكره الشارح في انقسام القصر إلى حقيقي وغير حقيقي: أن الحقيقي نسبة إلى الحقيقة بمعنى نفس الأمر؛ لأن عدم تجاوز المقصور للمقصود عليه فيه بحسب نفس الأمر، وأن الإضافي نسبة للإضافة؛ لأن عدم التجاوز فيه بالإضافة إلى شيء معلوم، وفيه نظر؛ لأن عدم التجاوز في كل من الحقيقي والإضافي بحسب نفس الأمر؛ إذ لا بد في كل منهما من المطابقة لنفس الأمر وإلا كان كاذباً، فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الأمر كما فعله الشارح. وقال السيد في حواشي المطول: إن الحقيقي نسبة للحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز، وأن المراد بالإضافي المجاز بمعنى أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافة إلى شيء معين مجازي له، وفيه نظر أيضاً؛ لأن كلا من المعنيين حقيقي للقصر.

فالأولى ما قاله البعض: إن المراد بالحقيقي: ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر بدون ملاحظة حال المخاطب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركة، والإضافي: ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر مع ملاحظة حال المخاطب السابق، ومن ثم صرحوا بأن قصر الأفراد والقلب والتعيين أقسام للقصر الغير الحقيقي؛ لأنه هو الذي يعتبر فيه حال =

(١) قوله: يجري الأصل: أي القاعدة الكلية، فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع أغراض التقدم. (تجريد)

(٢) قوله: والاهتمام: عطف تفسير، فجعل الاهتمام كالقاعدة الكلية في مطلق الشمول، وذلك؛ لأن الاهتمام بالشيء صادق بأن يكون من جهة أصالة تقديمه، أو من جهة تمكنه في ذهن السامع، أو من جهة تعجيل المسرة أو المساءة إلخ، وجعله كالقاعدة حيث قال: «يجري يجري الأصل»، ولم يجعله قاعدة بحيث يقول: «شيئاً هو الأصل»؛ لأن شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لأسبابه، كما مر. (دسوقي)

(٣) قوله: ينبغي إلخ: علم من كلام الشيخ أنه لا يكفي أن يقال: «قدم هذا الشيء للاهتمام به»، بل لا بد من بيان سبب الاهتمام بأن يقال: «اهتم به»؛ لكون الأصل تقديمه، ولا مقتضى للدول عن تلك الأصالة، أو لأجل أن يتمكن الخبر في ذهن السامع إلخ. (ق)

(٤) قوله: فمراد المصنف: تفريع على قوله: «وهو الموافق إلخ»، أي إذا كان كلام المصنف الموافق لما في «الفتاح»، ولما ذكره الشيخ: فتعين أن مراد المصنف إلخ. (دسوقي وغيره)

(٥) قوله: الأهمية العارضة: أي لا مطلق الأهمية، بخلاف ما مر في المسند إليه؛ فإن مراده بما: الأهمية المطلقة الشاملة للذاتية والعرضية. والدليل على أن مراد المصنف هنا الأهمية العارضة؛ لما تقرر من أن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص. (من دسوقي)

(٦) قوله: قتل الخارجي إلخ: [وهو الخارج على السلطان. (تج)] أي يقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض الأهم معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه، كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد، وكثر به الأذى فقتل، وأردت أن تخبر بقتله، فتقول: «قتل الخارجي فلان» بتقديم «الخارجي»؛ إذ ليس للناس فائدة أن يعرفوا قاتله، وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به؛ ليتخلصوا من شره. (إيضاح)

(٧) قوله: أو لأن في التأخير إلخ: أي تأخير ذلك المفعول المقدم إختلالاً ببيان المعنى المراد، وذلك بأن يكون التأخير موهما معنى آخر غير مراد، فيقدم لأجل التحرز عن ذلك الإيهام. (دسوقي)

(٨) قوله: لو أخر قوله من آل إلخ: فإن قلت: إن تقديم الجار والمجرور على الجملة إذا كان كل منهما نعتاً هو الأصل؛ إذ القاعدة عند اختلاف النعت تقدم النعت المفرد، ثم الظرف، ثم الجملة، وحيث أن الآية المذكورة مما جرى فيه التقديم على الأصل، لا مما قدم لغرض آخر. يجاب بأن النكات لا تتزاحم، فيجوز تعددها ويرجح بعضها على بعض

الشيء بالشيء إمّا أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزهُ إلى غيره^(١) أصلاً وهو الحقيقي، أو بحسب الإضافة إلى
البناء وإضافة على المقصور عليه (عطف تفسر - ج) نحو: ما حاتم الأنبياء إلا محمد

شيء آخر بأن لا يتجاوزهُ إلى ذلك الشيء، وإن أمكن^(٢) أن يتجاوزهُ إلى شيء آخر في الجملة^(٣)، وهو غير حقيقي بل إضافي^(٤)،
الأمر أي بعض الأمثلة

كقولك: «ما زيد إلا قائم» بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزهُ إلى صفة أخرى أصلاً، وانقسامه^(٥) إلى
جواب سؤال مقدر وإلا كان حقيقياً

الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات.

المذكور السابق الذي هو القصر حقيقياً كان أو إضافياً أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها. (ج)

وكلُّ منهما أي من الحقيقي وغيره نوعان: قصر الموصوف على الصفة، وهو أن لا يتجاوز الموصوف^(٦) من تلك الصفة إلى

نحو: «ما زيد إلا قائم»

صفة أخرى^(٧)، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر، وقصر الصفة على الموصوف وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة^(٨) عن
مثل القعود غير زيد

ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفاتٌ أخرى، والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية، أعني
في باب القصر

فصل خرج به البذل وعطف البيان والتأكيد الذي ليس للشمول. (ق)

المعنى القائم^(٩) بالغير، لا النعت النحوي^(١٠) أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول، وبينهما عموم^(١١) من وجه؛
فصل ثان، خرج به التأكيد به «كل» وأحوالها

جنس شامل لجميع التوابع

لتصادقهما^(١٢) في مثل: «أعجبني هذا العلم»،^(١٣) وتفرّقهما في مثل: «العلم حسن»^(١٤) و«مررت بهذا الرجل»،^(١٥).....

(٨) قوله: لا يتجاوز تلك الصفة: كقولك: «ما قائم إلا زيد» فقد قصرت القيام على
«زيد» بحيث لا يتجاوزهُ إلى غيره وإن كان «زيد» متصفاً بصفات أخرى، كالأكل والشرب.
(دسوقي)

(٩) قوله: المعنى القائم إلخ: سواء دل عليه بلفظ «النعت النحوي» كقائم، أو غيره
كالفعل، نحو «ما زيد إلا يقوم». (تجريد)

(١٠) قوله: لا النعت النحوي: ليس المراد: «لا النعت النحوي» فقط، بل المراد: من هو
أعم منه، أي نفيه بالكلية؛ لأن النعت النحوي لا يدخل في شيء من طرق القصر:
فلا يعطف، ولا يقع بعد «إلا»، ولا بعد «إنما»، ولا يتقدم، ولا يتوسط بينه وبين منوعته
ضمير الفصل، وليس مسنداً ولا مسنداً إليه، حتى يقصد بتعريفه باللام القصر، فالمراد:
نفيه بالكلية، أي إنه لا يصح إرادته في باب القصر؛ إذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه،
ولا يعكّر على هذا قول الشارح: «وبينهما عموم من وجه»؛ لأن المراد: بيان النسبة
بينهما في حد ذاتها ونفس الأمر لا في هذا الباب، تأمل. (دسوقي)

(١١) قوله: وبينهما عموم إلخ: أي بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها، أو بين
النحوية والمعنوية من حيث دلالتها، وإلا فالنحوية لفظ، وهو مبين للمعنى. (دسوقي)

(١٢) قوله: لتصادقهما: فيه إشكال قوي؛ لأن النعت النحوي اسم للفظ، والصفة المعنوية
اسم لمعنى، واللفظ والمعنى متباينان، فكيف يتصادقان؟ إلا أن يقال: الكلام على
المساحة، والمراد: أن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي، إلا أنه لشدة
الارتباط بين اللفظ والمعنى نسب ما للمعنى إلى اللفظ على المساحة. (تجريد)

(١٣) قوله: أعجبني هذا العلم: في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون نعتاً نحويّاً
نظراً؛ لأن مدلوله نفس الموصوف. وأجيب بأن اسم الإشارة لا دلالة له على حقيقة
المشار إليه، والعلم بينهما؛ لأنه يدل على ذات ومعنى فيها؛ لأن المراد به فرد في هذه
الماهية، كما في قولك: «مررت بهذا الرجل». (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: العلم حسن: مثال لافتراق الصفة المعنوية؛ فإن العلم صفة معنوية لا نحوية؛
لأنه مبتدأ. (دسوقي)

(١٥) قوله: مررت بهذا الرجل: مثال لانفراد النعت النحوي؛ فإن لفظ «الرجل» نعت
لاسم الإشارة، ولم يدل على معنى قائم بالغير. فإن قيل: إنّ «الرجل» في هذا التركيب
يدل على معنى قائم بالغير؛ إذ هو دال على كون المشار إليه موضوعاً بالرجولية، ولذلك
صح كونه نعتاً فيكون صفة معنوية. قلنا: هو من أصله لم يوضع إلا للذات، بخلاف
«العلم» في مثال السابق، فليس صفة معنوية باعتبار الأصل. ويرد على هذا الجواب: =

= المخاطب، وانقسام القصر إلى هذه الأقسام إنما هو باعتبار حال المخاطب، ويمكن أن
ينزل كلام الشارح على ذلك وإن كان ظاهر كلامه يأبى عنه، فافهم. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: بأن لا يتجاوزهُ إلى غيره: الضمير المستتر في «يتجاوزهُ» راجع للشيء الأول،
والبارز فيه وفي «غيره» راجع للشيء الثاني، أي بأن لا يتجاوز الشيء الأول المقصور
الشيء الثاني المقصور عليه إلى غير هذا الشيء الثاني، كقولك: «ما حاتم الأنبياء والرسول
إلا محمد ﷺ»، فقد قصرت ختمها على محمد ﷺ، ونفيت عن كل ما عداه، فلم يتجاوز
الحتم إلى غيره ﷺ أصلاً. (دسوقي)

(١٧) قوله: وإن أمكن إلخ: فيه إشارة إلى أنه قد يمكن، فالحقيقي والإضافي بحسب اعتبار
المعتبر، إن اعتبر التخصيص بالنسبة إلى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي، سواء وجد
الجميع أو لم يوجد شيء منه، أو إلى بعضها فهو إضافي، وإن لم يكن موجوداً إلا ذلك
البعض. (تجريد)

(١٨) قوله: في الجملة: أي في بعض أمثلة القصر لا في كلها؛ إذ قد يتجاوز إلى شيء آخر،
كما إذا اعتبر القصر الذي في «لا إله إلا الله» بالنسبة إلى آلهة بعض البلدان فهو إضافي
مع عدم التجاوز لشيء آخر أصلاً. (التجريد)

(١٩) قوله: بل إضافي: [دفع به توهم أن المراد بكونه غير حقيقي أنه مجازي، كما قال
السيد. (ق)]

(٢٠) قوله: وانقسامه إلخ: هذا جواب عما يقال: إن القصر هو التخصيص وهو من الأمور
الإضافية، فيمتنع اتصافه بالحقيقي، وتقسيمه إلى الحقيقي والإضافي من تقسيم الشيء
إلى نفسه وإلى غيره. وحاصل الجواب: أنه ليس المراد الحقيقي ما يكون تعقله في حد ذاته
لا بالقياس إلى الغير، بل المراد به ما كان بالإضافة إلى جميع ما يغير، فهو حينئذ نوع من
الإضافي، كما أن الإضافي هنا نوع منه أيضاً؛ لتوقف كل من الحقيقي والإضافي على
تعقل المقصور، والمقصود عليه ممكن في الحقيقي بالإضافة إلى الجميع وفي الإضافي إلى
البعض، وخصّ أحدهما باسم الإضافة؛ لأن المضاف إليه فيه متعين، والآخر باسم
الحقيقة؛ لأنه أنسب بحقيقة التخصيص التي هي ضد المشاركة. (الدسوقي)

(٢١) قوله: أن لا يتجاوز الموصوف إلخ: كقولك: «ما زيد إلا قائم» فقد قصرت زيدا على
القيام، لم يتجاوزهُ للقعود، ويصح أن تكون تلك الصفة، -وهي القيام- لموصوف آخر.
(دسوقي)

(٢٢) قوله: إلى صفة أخرى: إن أراد إلى صفة من غير التعيين كان القصر حقيقياً، وإن أراد
إلى صفة معينة كان إضافياً، وكذا يقال فيما بعد. (ق)

وأما نحو قولك^(١): «ما زيد إلا أخوك» و«ما الباب إلا ساج» و«ما هذا إلا زيد» فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا؛ إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا.

والأول أي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي^(٢)، نحو: «ما زيد إلا كاتب» إذا أريد^(٣) أنه لا يتصف بغيرها، أي غير الكتابة، وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء^(٤) حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، بل هذا محال؛ لأن أي قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا. (في) إحاطة للكلمة
من البليغ المتحرر للصدق. (ج)
من الصفات
إحزاب على قوله: «لا يكاد يخ»
تفرع على إحاطة
للصفة المنفية نقيضا، وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين، مثلاً إذا قلنا: «ما زيد إلا كاتب» وأردنا أنه لا يتصف بغيرها: لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه^(٥) وهو محال.

والثاني أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير، نحو: «ما في الدار إلا زيد» على معنى أن الحصول^(٦) في الدار المعينة^(٧) مقصور على «زيد»، وقد يقصد به أي بالثاني^(٨) المبالغة^(٩) لعدم الاعتداد بغير المذكور، كما يقصد بقولنا: «ما في الدار إلا زيد» أن جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم، فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا^(١٠)، وأما في القصر الغير الحقيقي^(١١) فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم، بل يكون المراد أن الحصول في «الدار» مقصور على «زيد» بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وإن كان حاصلا لبكر وخالد. وهو ليس في الدار اللذين هما في الدار

= لو كان المعبر في الصفة المعنوية الدلالة الأصلية فلا يكون «ما زيد إلا أخوك» و«ما الباب إلا ساج» و«ما هذا إلا زيد» من قصر الموصوف على الصفة المعنوية، وهو مسلم عندهم، فإما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال، أو لا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الأصل، فإن جعل منها كانت الصفة المعنوية أعم مطلقا من النعت النحوي، وهو الأقرب. (من الدسوقي)

(١) قوله: وأما نحو قولك الخ: قصد بهذا دفع ما يرد على قوله: «وكل منهما نوعان»؛ فإن القصر في الأمثلة المذكورة ليس من النوعين. وحاصل الجواب: أنها من باب قصر الموصوف على الصفة المعنوية تأويلا، وقد يقال: كان ينبغي ترك المثال الأول؛ لعدم احتياج «الأخ» للتأويل؛ لأنه يدل على معنى هو الأخوة، فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة، وإن لم يكن مشتقا، فتدبر. (دسوقي)

(٢) قوله: من الحقيقي: حال من المبتدأ أو الخبر على القول بجوازه منهما، وحاصل ما ذكره المصنف: أن القصر إما حقيقي أو إضافي، والحقيقي: إما قصر موصوف على الصفة أو بالعكس، وكل منهما إما حقيقي غير ادعائي أو ادعائي، فهذه أربعة. والإضافي: إما قصر موصوف على صفة أو بالعكس، وكل منهما إما قصر أفراد أو قلب أو تعيين، فهذه ستة، تلك عشرة كاملة. (دسوقي)

(٣) قوله: إذا أريد الخ: هذا قيد في المثال، أي إن هذا المثال إنما يكون من الحقيقي إذا أريد أن زيدا لا يتصف بغيرها، أي بكل مغاير لها من الصفات، وأما إذا أريد أنه يتصف بما لا بمقابلها فقط من الشعر مثلا: كان من القصر الإضافي. (دسوقي رحمه الله)

(٤) قوله: بصفات الشيء: [لكثرة الصفات وخفاء الكثير منها. (ج)]
(٥) قوله: ولا بنقيضه: لا يقال: المراد من قولنا: «ما زيد إلا كاتب» نفي اتصافه بغير الكتابة من الصفات الوجودية، والنقيض أمر عديمي، وحينئذ فلا يكون إثبات صفة ونفي ما عداها محالا؛ لأننا نقول: الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور إلا بنفي كل ما هو غير المثبت وجوديا كان أو عديميا، فلو فرض نفي الصفات الوجودية خاصة، فإنما يلزم منه عدم ارتفاع النقيضين لا صحة القصر الحقيقي؛ لأن صحته موقوف على نفي كل ما هو غير المثبت من الصفات الوجودية والعدمية معا، على أن من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض أحدهما عين الآخر كحركة الجسم وسكونه؛ فإن واحدا منهما ليس بعديمي، بل كلاهما وجوديان، فلا يفيد تخصيص الصفات بالوجودية، فافهم. (من الدسوقي)

(٦) قوله: على معنى أن الحصول: أي حصول الإنسان، لا حصول مطلق الشيء، فلا يرد أن «الدار» لا تخلو عن شيء غير «زيد» أقله الهواء، لكن يلزم عليه أن القصر بهذا التوجيه صار إضافيا، وأيضا يلزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعددا أو محالا؛ إذ يصح قولك: «ما هذا الثوب إلا أبيض» بتقدير أنه لا يتصف بشيء من الألوان غير البياض، فالأولى التمثيل بنحو: «لا إله إلا الله» و«ما خاتم الأنبياء إلا محمد ﷺ». (من التجريد)

(٧) قوله: المعينة: أخذ هذا القيد من جعل اللام «في الدار» للعهد، ولا بد من هذا القيد، وذلك لأنه إذا أراد دارا معينة صح حصر هذه الصفة، وهي «الكون فيها» في «زيد»، فلا يكون فيها غيره أصلا، ولو أراد مطلق الدار فلا يصح؛ إذ لا يتأتى عادة حصر الكون في مطلق الدار في «زيد». (من الدسوقي)

(٨) قوله: بالثاني: وهو قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا. وقيل: إرجاع الضمير، أي في قوله «به» إلى مطلق القصر أشمل؛ إذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الإضافي، اللهم إلا أن يقال: لم يقع مثله في كلام البلغاء، وإن جاز وأفاد عقلا. (تجريد)

(٩) قوله: المبالغة: أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف، فتنتفي عن غيره على العموم، وتثبت له فقط دون ذلك الغير، ولو كانت في نفس الأمر للغير أيضا. (تجريد)

(١٠) قوله: قصرا حقيقيا ادعائيا: فالقصر الحقيقي نوعان: أحدهما الحقيقي تحقيقا، والثاني الحقيقي مبالغة. (مطلوب)

(١١) قوله: وأما في القصر الغير الحقيقي: هذا الذي ذكره الشارح إشارة للفرق بين الإضافي والقصر الحقيقي الادعائي، وحاصله: أن الإضافي يعتبر بالإضافة إلى شيء معين من غير اعتبار المبالغة والتنزيل، والحقيقي الادعائي مبني على المبالغة والتنزيل، فإذا قلت: «ما في الدار إلا زيد» وأردت «لا غيره»، وكان فيها غيره، ونزلته منزلة العدم: كان القصر حقيقيا ادعائيا، وإن أردت «لا عمرو»، وكان فيها بكر وخالد أيضا: كان إضافيا. وقد يعتبر في الإضافي تلك المبالغة بأن يجعل ما يكون القصر بالإضافة إليه منزلة العدم، فإذا قلت: «ما في الدار إلا زيد» بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو وإن كان حاصلا لبكر وخالد، فذلك قصر إضافي على وجه الحقيقة، فإذا جعل ما يكون القصر بالإضافة إليه -وهو عمرو- منزلة العدم كان قصرا إضافيا على وجه المبالغة.

والحاصل: أن الأقسام أربعة: قصر حقيقي على وجه الحقيقة، وقصر حقيقي على وجه المبالغة، وقصر إضافي على وجه الحقيقة، وقصر إضافي على وجه المبالغة. =

هو الموصوف المقصود هو قصر الأفراد

والأول^(١) أي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي^(٢) تخصيص أمر بصفة دون صفة أخرى أو مكانها، أي تخصيص

هو قصر القلب والتعيين

الباء داخلة على المقصور عليه. (ق)

أي الإضافي

أمر بصفة مكان صفة أخرى. والثاني أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر أو مكانه.

أي موصوف

وقوله: «دون أخرى» معناه^(٣): متجاوزاً^(٤) عن الصفة الأخرى؛ فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين^(٥)، والمتكلم يخصه

أي للموصوف

بإحداهما ويتجاوز عن الأخرى، ومعنى «دون»^(٦) في الأصل: أدنى مكان من الشيء، يقال: «هذا دون ذاك» إذا كان أحط منه قليلاً،

أي أحفض مكان. (في)

ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وتخطي حكم إلى حكم.

بطريق النقل أو الهار المرسل من استعمال المقيد في المطلق. (ج) وإن لم يكن هناك تفاوت

أي نقل

ولقائل^(٨) أن يقول: إن أريد بقوله: «دون أخرى» و«دون آخر» دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر: فقد خرج عن

في قصر الصفة على الموصوف

في تعريف قصر الموصوف على الصفة من الإضافي

ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين، كقولنا: «ما زيد إلا كاتب» لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجماً، وقولنا: «ما كاتب

في قصر الصفة على الموصوف

في قصر الموصوف على الصفة

إلا زيد» لمن اعتقد الكاتب زيذا وعمراً وبكرًا، وإن أريد^(٩) أعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي، وكذاالكلام^(١٠) على «مكان أخرى» و«مكان آخر».

في قصر الصفة

في قصر الموصوف

فكل منهما أي فعل من هذا الكلام ومن استعمال لفظ «أو» فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على

التي للتبوع

من الأول والثاني من غير الحقيقي

الموصوف ضربان: الأول التخصيص بشيء دون شيء، والثاني التخصيص بشيء مكان شيء. والمخاطب بالأول من ضربَيْ كُلٍّ^(١١)

من كل منهما

من كل منهما

= (كذا في الدسوقي)

وقصر الصفة على الموصوف قصرًا غير حقيقي، حاصله: أنه إن اختار الشق الأول من شقّي التردد كان التعريف غير جامع؛ لبعض أفراد القصر الإضافي، وهو ما يكون لنفي أكثر من صفة واحدة أو أمر واحد، وإن اختار الشق الثاني كان التعريف غير مانع؛ لصدقه على القصر الحقيقي؛ لأنه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بأمر دون سائر الأمور. (دسوقي)

(٩) قوله: وإن أريد إلخ: أجيب عن الإشكال المذكور باختيار الشق الثاني، لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بأن يلاحظ الصفات أو الأمور الموصوفة المتجاوز عنها تفصيلاً، بخلاف القصر الحقيقي؛ فإنه يلاحظ فيه النفي عن الغير على سبيل الإجمال، مثلاً إذا قيل: «ما قائم إلا زيد» إن لوحظ لا غيره إجمالاً كان القصر حقيقياً، وإن لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد على التفصيل كان إضافياً. وأجيب أيضاً بأن المراد أعم من الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الأعم هو الجميع، وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقي في التعريف. وأجاب في «المطول» عن هذا باختيار الشق الثاني، وهذا للمعنى وإن كان مشتركاً بين الحقيقي وغيره لكنه خصصه بغير الحقيقي؛ لأنه ليس بصدده التفسير للقصر الغير الحقيقي لأجل أن يتميز عن القصر الحقيقي؛ لأن ذلك قد علم سابقاً، بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم إلى قصر الأفراد والقلب والتعيين، وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي. (ق)

(١٠) قوله: وكذا الكلام: أي من أنه إن أريد مكان صفة واحدة أخرى، أو مكان أمر واحد آخر يخرج ما إذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين، وإن أريد أعم دخل القصر الحقيقي؛ لأنه يصدق عليه أنه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بأمر مكان سائر الأمور. (دسوقي)

(١١) قوله: من ضربَيْ كُلٍّ إلخ: المراد به كل ما بينه الشارح بقوله: «من قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف»، والقسم الأول من قصر الموصوف على الصفة هو المعبر عنه بقوله: «تخصيص أمر بصفة دون صفة أخرى»، والقسم الثاني منه هو المعبر عنه بقوله: «تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى». والقسم الأول من قصر الصفة على الموصوف هو المعبر عنه بقوله: «تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر»، والقسم الثاني =

(١) قوله: والأول إلخ: لما فرغ من الأقسام الأربعة للحقيقي وهي قصر الموصوف على صفة أو بالعكس والحقيقي والادعائي: شرع في أقسام الإضافي وهي ستة، كما مر في الحاشية سابقاً. (دسوقي)

(٢) قوله: غير الحقيقي: [يصرف منه عدم جريان الانقسام إلى الأفراد والقلب والتعيين في الحقيقي، بل هي خاصة بالإضافي. (قي)]

(٣) قوله: أو مكانها: هذا قصر القلب، وما قبله قصر الأفراد، وأما قصر التعيين فداخل في قوله: «أو مكانها» على طريقة المصنف، وفيما قبله على طريقة السكاكي، كما سيأتي. (تجريد)

(٤) قوله: معناه إلخ: ذكره ليتبين به المراد من قوله: «دون أخرى»؛ فإنه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض؛ لانتفائها مع أنه ليس مراداً؛ إذ المراد التعرض لانتفائها. (دسوقي)

(٥) قوله: متجاوزاً إلخ: قال العزري: إشارة إلى أن «دون» وقع حالاً، وذو الحال إما للمفعول المذكور وهو الأمر، وإما الفاعل وهو المخصص؛ فإنه مراد بحسب المعنى، فهو في قوة الملفوظ به. وأما «مكانها» فقول: حال، ومعناه: أو أوضاع تلك الصفة مكان أخرى، وقيل: منصوب على الظرف، أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى. أقول: جعله حالاً من الفاعل هو الذي يدل عليه كلام الشارح، والمتكلم يخصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالاً من المفعول إتيان الحال من النكرة. (تجريد)

(٦) قوله: ومعنى دون إلخ: أصل «دون» أن يستعمل في المكان المحسوس المنحط، يقال: «هذا البيت دون ذلك البيت» إذا كان أحط منه قليلاً، ثم استعمل في الكلام المعنوي من الأحوال والرتب، فيقال: «زيد دون عمرو في الشرف»، ثم نقلت إلى تخطي حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد. (من الدسوقي)

(٧) قوله: في صفتين: [في الكلام قلب، وأصله: اعتقد اشتراك صفتين فيه، كما يأتي. (قي)]

(٨) قوله: ولقائل إلخ: هذا اعتراض على تعريف المصنف لقصر الموصوف على الصفة

من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف، ويعني بالأول^(١) التخصيص بشيء دون شيء^(٢)، من يعتقد الشركة^(٣)،
بيان لكل

أي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على
الموصوف، فالمخاطب^(٤) بقولنا: «ما زيد إلا كاتب» من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة، وبقولنا: «ما كاتب إلا زيد» من يعتقد
اشترك زيد وعمرو في الكتابة. ويسمى هذا القصر قصر إفراد؛ لقطع الشركة^(٥) التي اعتقدها المخاطب.

والمخاطب بالثاني أعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضرب كل من القصرين من يعتقد العكس^(٦)، أي عكس الحكم الذي
أثبتته المتكلم، فالمخاطب بقولنا: «ما زيد إلا قائم» من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام، وبقولنا: «ما شاعر إلا زيد» من يعتقد أن
الشاعر عمرو لا زيد. ويسمى هذا القصر قصر قلب؛ لقلب حكم المخاطب^(٧). أو تساويا عنده، عطف على قوله: «يعتقد العكس»

على ما يفصح عنه لفظ «الإيضاح»^(٨)، أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس، وإما من تساوى عنده الأمران^(٩)، أعني الاتصاف
بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة، حتى يكون المخاطب بقولنا: «ما
زيد إلا قائم» من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين، وبقولنا: «ما شاعر إلا زيد» من يعتقد أن الشاعر زيد أو
عمرو من غير أن يعلمه على التعيين، ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب.

فالحاصل: أن التخصيص بشيء دون شيء «قصر إفراد»، والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقد المخاطب فيه العكس «قصر
قلب»، وإن تساويا عنده «قصر تعيين». وفيه نظر؛ لأننا لو سلمنا^(١٠) أن في قصر التعيين تخصيص شيء مكان آخر فلا يخفى أن
= منه هو ما عبر عنه بقوله: «تخصيص صفة بأمر مكان أمر آخر»، فبذلك ظهر أن
قول الشارح: «ويعني بالأول إلخ» أي بالقسم الأول من النوع الأول والقسم الأول من
النوع الثاني. والحاصل: أن المراد بالأول هو الذي أتى فيه بـ«دون»، سواء كان من قصر
الموصوف على الصفة أو العكس، والمراد بالثاني ما كان فيه لفظ «مكان». (من الدسوقي
ص ١١٤)

(١) قوله: ويعني بالأول إلخ: إما أتى بالعناية هنا وفي قوله: «وبالثاني»؛ لخفاء مراد بالأول
والثاني؛ لأنه لم يبين الأول من الضربين والثاني منهما، لكن بداءة المصنف فيما تقدم
بـ«التخصيص بشيء دون شيء»، وتثنيته بـ«التخصيص بشيء مكان شيء» قرينة على
المراد. (تجريد)

(٢) قوله: بشيء دون شيء: [أي لا التخصيص بشيء مكان شيء، فإنه الثاني، كما
يأتي. (الدسوقي)]

(٣) قوله: من يعتقد الشركة: أي غالبا، وقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة
ولو كان هذا المخاطب معتقدا للانفراد، كأن يعتقد مخاطب اتصاف زيد بـ«الشعر» فقط،
ويعتقد أنك تعتقد اتصافه بـ«الشعر والكتابة أو التنجيم» مثلا، فتقول له: «ما زيد إلا
شاعر» لتعلمه أنك لا تعتقد ما يعتقد فبك. (دسوقي)

(٤) قوله: فالمخاطب إلخ: اعلم أن المقصور أبدا ما بعد «إلا»، والمقصود عليه ما قبلها،
وحاصل ما قال الشارح: أنه إذا اعتقد المخاطب أن زيدا شاعر وكاتب ومنجم مثلا:
قلت في نفسي ذلك الاعتقاد: «ما زيد إلا شاعر»، هذا في قصر الموصوف، وإذا اعتقد أن
زيدا وعمرا وخالدا اشتركوا في صفة الشعر، فإنك تقول في نفسي: «ما شاعر إلا زيد»، هذا
في قصر الصفة. (ق)

(٥) قوله: لقطع الشركة: أي لقطع ذلك القصر أو ذلك المتكلم الشركة التي اعتقدها
المخاطب. (دسوقي)

(٦) قوله: أي عكس الحكم الذي أثبتته المتكلم، فالمخاطب بقولنا: «ما زيد إلا قائم» من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام، وبقولنا: «ما شاعر إلا زيد» من يعتقد أن
الشاعر عمرو لا زيد. ويسمى هذا القصر قصر قلب؛ لقلب حكم المخاطب^(٧). أو تساويا عنده، عطف على قوله: «يعتقد العكس»

(٧) قوله: أو تساويا عنده، عطف على قوله: «يعتقد العكس»

(٨) قوله: من يعتقد العكس: هذا بالنظر للغالب وإلا فقد يخاطب به من يعتقد أن
المتكلم يعتقد العكس وإن كان هو لا يعتقد العكس، وذلك عند قصد أن يكون
الخطاب لإفادة لازم الفائدة ببيان المتكلم أن ما هو عنده هو ما عند المخاطب لا ما
توهمه فيه. (ق)

(٩) قوله: لقلب حكم المخاطب: أي تبديل حكمه كله بغيره، بخلاف قصر الأفراد فليس
فيه تبديل كله، بل فيه إثبات البعض ونفي البعض. (تجريد)

(١٠) قوله: على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح: قال المصنف في «الإيضاح»: والمخاطب
بالثاني إما من يعتقد العكس، وإما من تساوى الأمران عنده، فهي صريحة في العطف
الذي قاله الشارح، فالأولى أن يحمل كلامه هنا على ما في «الإيضاح»؛ لينطبقا
ولا يتعارض، وإن احتمل على بعد أن يعطف قول «أو تساويا» على قوله: «يعتقد
الشركة»، أي أن المخاطب بالأول من يعتقد الشركة أو تساوى عنده الاتصافان، أي
الاتصاف بالصفة، والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف، واتصاف الموصوف بصفة
واتصاف غيره بها في قصر الصفة، وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخلا في الأول،
فيوافق ما في «المفتاح»، لكن عبارة «الإيضاح» -على ما مر- بمنعه، فالأول أولى كما
قال الشارح. (من الحواشي)

(١١) قوله: الأمران: أشار بذلك إلى أن ضمير «تساويا» راجع إلى معلوم من السياق، وهو
الأمران الشاملان للفتين في قصر الموصوف، وللأمرين في قصر الصفة. (تجريد)

(١٢) قوله: لأننا لو سلمنا إلخ: فيه إشارة إلى منع كون قصر التعيين تخصيص شيء بشيء
مكان آخر، كما فعله المصنف. وحاصل ذلك النظر: أنا لا نسلم أن في قصر التعيين
تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر؛ لأن المخاطب به لم يثبت الصفة الأخرى في قصر
الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يعينه، بل هو متردد بينهما، سلمنا أن فيه تخصيصا
بشيء مكان شيء آخر ولو احتمالا، فلا يخفى أن فيه أيضا تخصيصا بشيء دون شيء =

فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر؛ فإن قولنا: «ما زيد إلّا قائم» لمن يردّد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود. ولهذا^(١)
فإدخاله في الثاني دون الأول تحكم

جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركاً بين قصر الأفراد والقصر الذي سمّاه المصنف^(٢) «قصر تعيين»، وجعل
التخصيص بشيء مكان شيء «قصر قلب» فقط^(٣).

أي لا قصر قلب وتعيين
علة لعدم التناهي
وشرط قصر الموصوف على الصفة^(٤) أفراداً عدم تنافي الوصفين^(٥)؛ ليصحّ اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف، حتى

تكون^(٦) الصفة المنفية في قولنا: «ما زيد إلّا شاعر» كونه كاتباً أو منجماً لا كونه مفحماً، أي غير شاعر؛ لأنّ الإنحام هو وجدان
لأنها لا يمنع اجتماعهما مع كونه شاعراً بخلاف الإنحام

الرجل غير شاعر ينافي الشعرية. وشرط قصر الموصوف على الصفة قلباً^(٧) تحقق تنافيهما^(٨) أي تنافي الوصفين، حتى يكون المنفي في
فيجوز الشرط

قولنا: «ما زيد إلّا قائم» كونه قاعداً أو مضطجعاً أو نحو ذلك ممّا ينافي القيام^(٩). ولقد أحسن^(١٠) صاحب «المفتاح» في إهمال هذا
ككونه مستلقياً. (ق)

الاشتراط؛ لأنّ قولنا: «ما زيد إلّا شاعر» لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح^(١١) به في «المفتاح»، مع عدم تنافي
هو تحقق التناهي

الشعر والكتابة، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر^(١٢) على ما ذكره المصنف.
من شرط التناهي

يحصل في الذهن بمحصوله، كالقعود والقيام، إذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب
اجتماعهما؛ لأن امتناع اجتماع النفي والإثبات من أجل البداهات، فلا يتحقق قصر
الأفراد؛ لابتناؤه على اعتقاد الشركة. (دسوقي)

(٦) قوله: حتى تكون: حتى تفرعية بمنزلة الغاء. (ق)

(٧) قوله: وشرط قصر الموصوف على الصفة قلباً إلخ: إنما سكت عن قصر الصفة على
الموصوف قلباً، نحو: «إنما الكاتب زيد لا عمرو» لمن اعتقد أن الكاتب عمرو لا زيد؛
لأنه يخفى عليك أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه، وحيث فلا يشترط فيه
تحقق التناهي، بل تارة لا يتحقق التناهي، كما مثلنا، وتارة يتحقق، نحو: لا أب لزيد إلّا
عمرو؛ فإنه قصر صفة على موصوف قصر قلب، ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف
أبوة زيد. (كذا في الدسوقي)

(٨) قوله: تحقق تنافيهما: أي تحقق تنافي الوصفين في الواقع لأجل أن يكون إثبات
المتكلم إحدى الصفتين مشعراً بانتفاء غيرها، وهي الصفة التي تنافيهما، فيكون القصر
قصر قلب ييقن، بخلاف ما إذا لم تكن إحداها منافية للأخرى؛ فإن المخاطب يجوز
اجتماعهما في بادئ الرأي، فيحتمل أن يكون قصر أفراد، ويحتاج في كونه قصر قلب إلى
أمر خارجي يعرف به أن المخاطب يعتقد العكس. (دسوقي)

(٩) قوله: ممّا ينافي القيام: [ككونه مستلقياً، أي وليس المنفي بقصر القلب كونه كاتباً أو
شاعراً؛ لعدم منافاتهما القيام. (ق)]

(١٠) قوله: ولقد أحسن إلخ: تعريض بالمصنف من كونه أساء في اشتراط هذا الشرط،
وهو تحقق التناهي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب، فكان ينبغي له إهماله، كما
أهمله السكاكي. (دسوقي)

(١١) قوله: ما صرح إلخ: لأن الشرط في قصر القلب على كلام صاحب «المفتاح» اعتقاد
المخاطب عكس ما يذكره المتكلم، سواء كان التناهي بينهما محققاً في الواقع أم لا.
(دسوقي)

(١٢) قوله: خارج عن أقسام القصر: [مع أن القصر لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة
قطعا. (ج)] أي القصر الإضافي، أما خروجه عن قصر الأفراد فلاعتقاد المخاطب اتصافه
بصفة واحدة هي الكتابة، وفي قصر الأفراد لا بد أن يعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافه
بهما، وأما خروجه عن قصر التعيين فلكون المخاطب به متردداً لا اعتقاد عنده،
والمخاطب هنا معتقد بثبوت أحدهما وانتفاء الآخر، وأما خروجه عن قصر القلب فلعدم
تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع وهو شرط فيه عند المصنف، وأما على مذهب
السكاكي من إهماله فلا يكون هذا المثال خارجاً عن الأقسام الثلاثة، بل داخل في =

= آخر، فيكون داخلاً في الأول أي الأفراد، وحيث لا جعل قصر التعيين من «تخصيص
شيء بشيء مكان شيء» لا من «تخصيص شيء بشيء دون آخر» تحكم. (ق)

(١) قوله: ولهذا إلخ: أي ولأجل أن قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر،
وأن كونه من تخصيص شيء بشيء دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شيء مكان
آخر: جعل السكاكي إلخ. وهذا اعتراض ثان غير التحكم، بل يلزمه التحكم ومخالفة من
تقدمه من المؤلفين بلا موجب. (دسوقي)

(٢) قوله: سمّاه المصنف إلخ: تبرأ الشارح من هذه التسمية إشارة إلى أن السكاكي لا يقول
بهما؛ إذ القصر الإضافي عنده نوعان فقط: قصر قلب لمن يعتقد العكس، وقصر أفراد
لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئاً، فأدرج ما يسميه المصنف تعييناً في الأفراد،
ولا مشاحة في الاصطلاح، إلا أن في قصر التعيين إزالة الشركة الاحتمالية، بخلاف
القسم الثاني من الأفراد؛ فإن فيه إزالة الشركة الحقيقية. (دسوقي)

(٣) قوله: قصر قلب فقط: أي لا قصر قلب وتعيين، كما جعله المصنف، وتحصل ما
تقدم أن قصر التعيين لم يدرجه أحد في قصر القلب؛ لظهور أن لا عكس فيه أصلاً،
وأما عند السكاكي فالتعيين من أفراد الأفراد لا قسم له؛ لأن الأفراد عنده عبارة عن
قطع الشركة، سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد، وعند المصنف الأفراد قطع
الشركة الاعتقادية، فلا يتناول التعيين؛ لأنه قطع الشركة الاحتمالية لاشتراك الصفتين أو
الموصوفين في أن كل منهما يحتمل أن يكون ثابتاً بدلاً عن الآخر، فعليه يكون التعيين
قسماً لكل من الأفراد والقلب. (دسوقي)

(٤) قوله: وشرط قصر الموصوف على الصفة إلخ: قد يقال: لا حاجة إلى هذا الاشتراط؛
لعلمه ما تقدم من أن المخاطب بقصر الأفراد من يعتقد الشركة؛ فإن هذا يفيد أن قصر
الأفراد إنما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين، فهو - أي ما قاله المصنف هنا -
تصريح بما علم التزاماً.

ثم ظاهر كلامه أنه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف أفراداً مع أنه يشترط فيه
عدم تنافي الاتصافين؛ إذ لو كان الوصف ممّا لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد
المخاطب بثبوت لموصوفين، فلا يتأتى فيه قصر الأفراد، نحو: لا أب لزيد إلا عمرو؛ فإنه
لا يجتمع موصوفان في وصف الأبوة لزيد، فلا يتأتى فيه قصر الأفراد. وأجيب بأن
المصنف تركه إما لندرة ذلك وإما للتعويل على ظهور المقايسة. (تجريد)

(٥) قوله: عدم تنافي الوصفين: عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص
مطلق أو من وجه. وفي «عبد الحكيم» مراد المصنف بعدم تنافي الوصفين: أن لا يكون
مفهوم أحدهما عين نفي الآخر، كالمفحمية والشاعرية، ولا ملزوما لنفي الآخر لزوماً بينا

لا يقال: هذا شرط الحسن^(١)، أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب^(٢)؛ لأننا نقول: أمّا الأول فلأنه لا دلالة^(٣) للفظ عليه، مع أنّنا لا نسلم
 أي تحقق التنافي في الوصفين
 أي لفظ المتن
 هو كونه شرطاً للحسن
 عدم حسن قولنا: «ما زيد إلا شاعر» لمن اعتقده كاتباً غير شاعر. وأمّا الثاني^(٤) فلأنّ التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره
 أي تعريفه
 في نفس تفسيره^(٥) أنّ قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس، فيكون هذا الاشتراط ضائعاً. وأيضاً لم يصح^(٦) قول
 على الاحتمال الثاني
 المصنف: إنّ السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين، وعلل المصنف^(٧) اشتراط تنافي الوصفين بقوله: «ليكون^(٨) إثبات
 في «الإيضاح»
 الصفة مشعراً بانتفاء غيرها». وفيه نظر بيّن في الشرح^(٩). وقصر التعيين أعم^(١٠) من أن يكون الوصفان متنافيين فيه أو لا، فكل
 فالخلق مع السكاكي في إهمال هذا الشرط. (في)
 مثال^(١١) يصلح لقصر الأفراد أو القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس^(١٢).

وللقصر طرق، والمذكور ههنا أربعة، وغيرها^(١٣) قد سبق ذكره، فالأربعة المذكورة ههنا: منها: العطف،^(١٤) كتقولك في قصره أي
 أسباب تفيد. (في)
 العطف والاستثناء وإثما والتقديم
 حقيقة كان أو غيره
 في باب القصر
 قصر الموصوف على الصفة إفراداً: «زيد شاعر لا كاتب»، أو «ما زيد كاتباً بل شاعر»^(١٥)، مثل بمثاليين أولهما الوصف المثبت فيه
 لمن اعتقده كاتباً وشاعراً. (في)
 لمن اعتقد أنه قائم. ومثل بمثاليين لما سبق. (في)
 معطوف عليه والمنفي معطوف، والثاني بالعكس. وقلباً: «زيد قائم لا قاعد»، أو «ما زيد قائماً بل قاعد».....
 أي المنفي معطوف عليه والمثبت معطوف
 لمن اعتقد أنه قاعد، والشرط -وهو تنافي الوصفين- موجود

والحاصل: أن شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم، سواء تحقق
 التنافي بينهما أم لا، وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم. (تجريد وغيره)
 (١٠) قوله: وقصر التعيين أعم: أي من كل واحد منهما على انفراده، وليس المراد أنه أعم
 من مجموعهما بأن يتحقق بدون هذا المجموع؛ لأنه لا يمكن؛ لأن الوصفين فيه إثما
 متباينان أو لا، ولا واسطة بينهما، فإن كانا متباينين تحقق القلب مع التعيين دون
 الأفراد، وإن كانا غير متباينين تحقق الأفراد مع التعيين دون القلب، والعموم باعتبار المخل،
 وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين؛ لأنها مباينة لكل من حقيقة القصرين،
 وقسم لهما؛ إذ لا يصدق قصر الأفراد إلا عند اعتقاد المشاركة، ولا يصدق قصر القلب
 إلا عند اعتقاد العكس، ولا يصدق قصر التعيين إلا عند عدم الاعتقادين.
 وإثما كان قصر التعيين أعم محلاً من كل قصري الأفراد والقلب؛ لأن الأول على ما مرّ
 عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه، والثاني محله ما فيه التنافي، وقصر التعيين محله ما فيه
 التنافي وغيره فيكون أعم. (دسوقي)

(١١) قوله: فكل مثال إلخ: إشارة إلى أن العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحية
 لا بحسب الصدق، أو التحقق بالفعل. (دسوقي)
 (١٢) قوله: من غير عكس: لأنه ربما صحح للتعين ما لا يصلح للأفراد وهو القلب، وربما
 صلح له ما لا يصلح للقلب وهو الأفراد. (دسوقي)
 (١٣) قوله: وغيرها: كضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس. (تج)
 (١٤) قوله: منها العطف: إنما قدم العطف على بقية الطرق؛ لأنه أقواها للتصريح فيه
 بالطرفين: المثبت والمنفي، بخلاف غيره؛ فإن النفي هناك ضمني، ثم النفي والاستثناء
 أصرح من «إثما». وأخر «التقديم» عن الكل؛ لأن دلالة على القصر ذوقية لا وضعية.
 واعلم أن العطف يكون للقصر الحقيقي والإضافي، وذلك لأنه إن كان المعطوف
 خاصاً، نحو: زيد شاعر لا عمرو، فالقصر إضافي، وإن كان عاماً، نحو: زيد شاعر لا غير
 زيد، فالقصر حقيقي. (دسوقي)

(١٥) قوله: أو ما زيد كاتباً بل شاعر: إنما ذكر «بل» بعد النفي دون الإثبات؛ لأنها بعد
 النفي تفيد الإثبات للتابع، لتنفيذ القصر وبعد الإثبات لا ترفع عن المتبوع بل تجعله في
 حكم المسكوت عنه، فلا تفيد القصر فنحو «ما زيد كاتباً بل شاعر» معناه: نفي الكتابة
 عن زيد وإثبات الشعر له، ونحو «زيد كاتب بل شاعر» معناه: إثبات الشعر لزيد مع
 السكوت عن نفي الكتابة وإثباتها لزيد. (تجريد)

(١٦) قوله: وقبلاً إلخ: اقتضاه على القصيرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر
 التعيين، لكن المفهوم من «دلائل الإعجاز» جريانه فيه، فالأقتصار لما سيصرح به الشارح =

= قصر القلب، كما علمت. (الدسوقي)

(١) قوله: شرط الحسن: أي لحسن قصر القلب لا لصحته، وحينئذ فلا يخرج: «ما زيد إلا
 شاعر» -لمن اعتقد أنه كاتب- عن أقسام القصر، بل يكون من قصر القلب، وإن كان
 غير حسن. (دسوقي)

(٢) قوله: اعتقاد المخاطب: من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر، لا بحسب
 نفس الأمر بأن لا يمكن اجتماعهما. (تجريد)

(٣) قوله: لا دلالة إلخ: حاصل هذا الرد: أننا لا نسلم أن هذا مراد المصنف لعدم إشعار
 لفظ الكتاب به؛ إذ الأصل في الشروط أن تكون للصحة لا للحسن، بل كلامه في
 «الإيضاح» الذي هو كالشرح لهذا الكتاب يناق كونه شرطاً للحسن، ولو سلمنا كونه
 شرطاً للحسن فلا نسلم عدم حسن إلخ. (ق)

(٤) قوله: وأمّا الثاني: أي كون المصنف أراد تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لا بحسب
 نفس الأمر. (ق)

(٥) قوله: ذكره في نفس تفسيره: أي مما ذكره في التفریع على تفسيره، أي تعريفه، وذلك
 لأنه عرفه بأنه تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى، ثم فرع على ذلك قوله: والمخاطب
 بالثاني من يعتقد العكس. (دسوقي)

(٦) قوله: لم يصح إلخ: حاصل كلام الشارح: أنه لو كان مراد المصنف التنافي بحسب
 الاعتقاد لم يصح قول المصنف في «الإيضاح» معترضاً على السكاكي أنه لم يشترط في
 قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه، وذلك لأن التنافي في اعتقاد المخاطب موجود
 في كلام السكاكي، فدل هذا على أن مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب
 الاعتقاد؛ إذ يبعد أن يعترض المصنف على السكاكي بما هو معترف به. (دسوقي)

(٧) قوله: وعلل المصنف: أي في «الإيضاح» وأشار الشارح بهذا إلى بطلان دليل المصنف
 بعد إبطال مدعاه في اشتراط الشرط المذكور. (دسوقي)

(٨) قوله: ليكون إلخ: أي إنما اشترط في قصر القلب تنافي الوصفين؛ لأجل أن يكون
 إثبات الصفة مشعراً بانتفاء الأخرى، فإذا قيل: «ما زيد إلا قائم» كان إثبات القيام
 مشعراً بانتفاء القعود، ولم يحصل ذلك الإشعار إلا إذا كان الوصفان متنافيين في نفس
 الأمر. (دسوقي)

(٩) قوله: وفيه نظر بين في الشرح إلخ: حاصله: أنه إن أراد أن إثبات المتكلم الصفة هو
 المشعر بنفي غيرها، فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي، وإن أراد أن إثبات
 المخاطب الصفة هو المشعر، فلا يتوقف أيضاً على التنافي، بل يفهم منه المتكلم بقرينة
 أو بعبارة كان يقول: «ما زيد إلا كاتب»، فيقول المتكلم ردّاً عليه: «ما زيد إلا شاعر».

فإن قلت: ^(١) إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مشعرًا بانتفاء الغير، فما فائدة نفي الغير وإثبات المذكور أي ثبت، سواء كان شرطًا كما قال المصنف، أو لا، فالإشكال عام. (تجريد)
بطريق الحصر؟ قلت: ^(٢) الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ؛ إذ المخاطب اعتقد العكس؛ فإن قولنا: «زيد قائم» وإن دلَّ على نفي القعود في نفي الغير. تنبيه المخاطب وغيره. الواقع من المخاطب.

لكنه خالٍ عن الدلالة على أنَّ المخاطب اعتقد أنه قاعد.

فإذا جيء بالعطف دل بالذوق السليم على أنه معتقد لذلك خطأ. (في)

وفي قصرها أي قصر الصفة على الموصوف أفرادًا وقلبًا بحسب المقام ^(٣)، نحو: «زيد شاعر لا عمرو»، أو «ما عمرو شاعرًا بل

زيد»، ويجوز «ما شاعر عمرو بل زيد» بتقديم الخبر ^(٤)، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين؛ لبطلان العمل ^(٥). ولمَّا لم يكن في قصر

على الاسم

الموصوف مثال الأفراد صالحًا للقلب لا اشتراط عدم التنافي في الأفراد وتحقق التنافي ^(٦) في القلب على زعمه ^(٧): أورد للقلب مثالًا ^(٨) أي المصنف جواب لما

يتنافى فيه الوصفان، بخلاف قصر الصفة؛ فإنَّ مثالًا واحدًا يصلح لهما ^(٩)، ولمَّا كان كل ما يصلح مثالًا لهما يصلح مثالًا لقصر التعيين ^(١٠)

أي للإفراد والقلب في قصري الموصوف والصفة. (ق)

أي للإفراد والقلب

هي «إنما» والاستثناء والتقديم

لم يتعرض لذكره، وهكذا في سائر الطرق.

لا في قصر الموصوف ولا في قصر الصفة. (في)

ومنها النفي والاستثناء ^(١١)، كقولك في قصره أفرادًا: «ما زيد إلا شاعر»، وقلبًا: «ما زيد إلا قائم» ^(١٢)، وفي قصرها أفرادًا وقلبًا:

أي الموصوف

لم يعتقد انتصافه بالشعر وغيره

لم يعتقد أنه قاعد

أي الصفة بحسب المقام

«ما شاعر إلا زيد» ^(١٣)، والكل ^(١٤) يصلح مثالًا للتعين، والتفاوت ^(١٥) إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب.

ومنها «إنما»، كقولك في قصره أفرادًا: «إنما زيد كاتب»، وقلبًا:

أي الموصوف

لم يعتقد أنه كاتب وشاعر

= في قوله: «ولما كان إلخ». (دسوقي)

(١) قوله: فإن قلت إلخ: حاصله أن قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقًا، وذلك لأنه شرط فيه تحقق تنافي الوصفين، وإذا تحقق تنافيهما - كما في المثالين - علم من نفي أحدهما ثبوت الآخر، وكذا من ثبوت أحدهما نفي الآخر، وحينئذ فلا فائدة في عطف المثبت على المنفي، أو عطف المنفي على المثبت، وكذا على مذهب غيره في صور تحقق التنافي. (من دسوقي)

(٢) قوله: قلت إلخ: حاصله أن فائدة التعرض لنفي الغير بعد إثبات المطلوب بطريق الحصر الإشعار بأن المخاطب اعتقد العكس؛ لأن القيد الزائد من البلغ حيث لا يحتاج إليه تطلب له فائدة، وأقرب شيء يعتبر فائدة له بالذوق السليم الرد على المخاطب؛ فإن المتبادر من قولنا: «كان كذا لا كذا» أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها المخاطب، وكذا قولنا: «ما كان كذا بل كذا»، معناه بالذوق السليم «ما كان كذا» كما تزعم أيها المخاطب. (في)

(٣) قوله: بحسب المقام: أي حال المخاطب، فإن اعتقد المخاطب شركة زيد وعمرو في الشاعرية أو في انتفاءها كان قصر إفرد، وإن اعتقد العكس كان قصر قلب، ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين إنما يشترط عند المصنف في قصر القلب إذا كان قصر موصوف على صفة، لا قصر صفة على موصوف؛ لئلا يشكل عليك كون زيد شاعرًا لا عمرو قصر قلب. ومثل المصنف بمثالين؛ لما سبق. (دسوقي)

(٤) قوله: بتقديم الخبر: نبه بذلك على أن جواز «ما شاعر عمرو» على إعراب «شاعر» خبرًا مقدمًا و«عمرو» مبتدأ مؤخرًا، لا على أن «شاعرًا» مبتدأ و«عمرو» فاعل، إذ حينئذ لا يجوز؛ لأنه بطل النفي فيما بعد «بل»، فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد على النفي، وقد يقال: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. (تجريد)

(٥) قوله: لبطلان العمل: أي عمل «ما»؛ لأن شرط عملها ترتيب معموليها، وقد فقد الترتيب بين الاسم والخبر؛ لأن «شاعر» خبر مقدم و«عمرو» مبتدأ مؤخر، وهذا البطلان عند الجمهور، وإلا فقد جوز قوم الأعمال مع تقدم الخبر ظرفًا كان أو غيره، وجوز ابن عصفور إذا كان ظرفًا. (دسوقي)

(٦) قوله: وتحقق التنافي إلخ: أي وتحقق التنافي وعدم التنافي لا يمكن اجتماعهما في محل

واحد. (ق)

(٧) قوله: على زعمه: أي زعم المصنف لا على مذهب السكاكي الذي لا يشترط تحقق التنافي فيه، وحينئذ فالمثال الواحد عنده يصلح لهما. (ق)

(٨) قوله: مثالًا: [أي غير مثال الأفراد]

(٩) قوله: يصلح لهما: لأن ما ذكر من اشتراط التنافي وعدمه إنما يتأتى في قصر الموصوف على الصفة، ولا يتأتى في قصر الصفة على الموصوف؛ لظهور التنافي بين كل موصوفين، والفرق بين القصيرين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب، فقولك: «ما قائم إلا زيد» صالح للإفراد والقلب. (من في)

(١٠) قوله: لقصر التعيين: [لكونه أعم منهما بحسب الاشتراط.]

(١١) قوله: النفي والاستثناء: وهما لم يقل المصنف: «الاستثناء مطلقًا»؛ إذ الاستثناء من الإثبات لا يفيد القصر، بل المقصود منه تصحيح الحكم الإيجابي، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم، فكما أن «جاءني الرجال العلماء» ليس قصرًا، كذلك «جاءني الرجال إلا الجهال» ليس قصرًا، بخلاف «ما جاءني إلا زيد»؛ فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد، لا تحصيل الحكم فقط، وإلا لقل: «جاءني زيد». (تجريد)

(١٢) قوله: ما زيد إلا شاعر وما زيد إلا قائم: ليس لتعداد الأمثلة هنا كبير فائدة؛ إذ المثال الواحد نحو «ما زيد إلا قائم» إذا يضاف لما لا ينافية - كالكاتب - يكون قصر إفرد، وإذا يضاف لما ينافية - كالقاعد - يكون قصر قلب، فكان الأولى الاكتصار على مثال واحد، كما صنع في قصر الصفة، ولا يقال مثله في العطف؛ لأنه متوقف على التصريح بالطرفين، فلا يتطرق له الاحتمال بالإضافة. (تجريد)

(١٣) قوله: ما شاعر إلا زيد: أي لمن اعتقد أن زيدًا وعمرو شاعر أو عمرا فقط، فيكون في الأول قصر إفرد، وفي الثاني قصر قلب. (من دسوقي)

(١٤) قوله: والكل: أي من الأمثلة المذكورة لقصر الموصوف والصفة يصلح مثالًا للتعين. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: والتفاوت: أي التغاير بين ما تقدم من الأفراد والقلب بين التعيين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب وعدمه، فإن اعتقد المخاطب الاشتراك فهو إفرد، وإن اعتقد العكس فقلب، وإن لم يعتقد شيئًا فتعين. (ق)

«إنما زيد قائم»^(١)، وفي قصرها إفراداً وقلباً^(٢): «إنما قائم زيد». وفي «دلائل الإعجاز»^(٣): أن «إنما» و«لا» العاطفة إنما يستعملان^(٤) في الكلام المعتد به؛ لقصر القلب دون الإفراد^(٥)، وأشار^(٦) إلى سبب إفادة «إنما» القصر بقوله: لتضمنه^(٧) معنى «ما» و«إلا»، وأشار بلفظ التضمن^(٨) إلى أنه ليس^(٩) بمعنى «ما» و«إلا»، حتى كأنهما^(١٠) لفظان مترادفان؛ إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء على الإطلاق، فليس كل كلام^(١١) يصح فيه «ما» و«إلا» يصح فيه «إنما»، صرح بذلك الشيخ في «دلائل الإعجاز».

ولمَّا اختلفوا^(١٢) في إفادته القصر وفي تضمينه معنى «ما» و«إلا» بينه^(١٣) بثلاثة أوجه، فقال: لقول المفسرين^(١٤) «إنما حرم غَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» بالنصب معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، وهذا المعنى هو المطابق^(١٥) لقراءة الرفع أي رفع «الْمَيْتَةُ»، وتقرير هذا الكلام أن في الآية ثلث قراءات: «حَرَّمَ» مبنياً للفاعل مع نصب «الْمَيْتَةُ» ورفعها، و«حَرَّمَ» مبنياً للمفعول مع رفع «الميتة»، كذا في تفسير الكواشي^(١٦). فعلى القراءة الأولى^(١٧) «ما» في «إنما» كافة؛ إذ لو كانت موصولة لبقى «إن» بلا خبر^(١٨) والموصول بلا عائد.

(١) قوله: إنما زيد قائم: ويرد على تعدد المثال مثل ما مر من أن المثال الواحد يصلح للإفراد والقلب؛ لأن القائمة قد تضاف لما ينفاه كالعادية، فيكون القصر قلباً، وإلى ما لا ينفاه، كالشاعرية فيكون إفراداً، فلا حاجة لتعداد المثال. (قي)

(٢) قوله: إفراداً وقلباً: أي بحسب المقام واعتقاد المخاطب، فإن كان معتقداً أنَّ القائم زيد وعمره وإفراداً، وإن اعتقد أنه عمرو فقلب، ولا تغفل عما تقدم أن الأمثلة المذكورة لقصره أو قصرها تصلح للتعين. (دسوقي)

(٣) قوله: وفي دلائل الإعجاز إلخ: ظاهره الاعتراض على المصنف، حاصله: أن المصنف جعل «إنما» لقصر القلب وقصر الإفراد، وكذلك جعل «لا» فيما تقدم لهما، مع أن في «دلائل الإعجاز» أن «إنما» و«لا» العاطفة إنما يستعملان في الكلام البليغ في قصر القلب دون الإفراد، وهذا الاعتراض من الشارح إنما يرد على المصنف بالنسبة لـ«إنما» بحسب ما شرح الشارح كلامه. ولو يخص جميع أمثلة «إنما» في كلام المصنف بقصر القلب، فلا يرد أصلاً، ويحتمل أن لا يكون غرض الشارح من نقل كلام «دلائل الإعجاز» الاعتراض على المصنف، بل مقصوده تبيين المذهبين فقط. (من الحواشي)

(٤) قوله: إنما يستعملان إلخ: أقول: إن كان الشارح نقل عبارة «دلائل الإعجاز» بالمعنى ولفظ «إنما» من الشارح ورد عليه أنه استعمل «إنما» في قصر الإفراد، فما فر منه وقع فيه إلا أن يقال: إنه قصد تبيين المذهبين لا إفساد كلام المصنف، حتى يعترض عليه بأنه استعمله في قصر الإفراد، وإن كانت في عبارة «دلائل الإعجاز» رد الاعتراض على صاحب «الدلائل»، تدبر. (تجريد)

(٥) قوله: دون الإفراد: أي على خلاف ما مشى عليه المصنف؛ فإنه صرح باستعمال «لا» في قصر الإفراد في بحث العطف السابق قريباً، وأما «إنما» فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها لقصر الإفراد، لكن شرح الشارح على أنها تستعمل له. (تجريد)

(٦) قوله: وأشار إلى سبب إلخ: فائدة هذه التوطئة دفع توهم أن قول المصنف: «لتضمنه» راجع لقوله: «وفي قصرها» فقط، دون ما قبله أيضاً، وإنما تعرض المصنف لبيان سبب إفادة «إنما» القصر؛ لمخالفة بعضهم في ذلك. (من الدسوقي)

(٧) قوله: لتضمنه معنى ما وإلا: أي لاشتماله على معنى «ما» و«إلا» اللتين هما في إفادة الحصر أبين، ومعناهما هو الإثبات والنفي. (دسوقي)

(٨) قوله: إلى أنه ليس إلخ: أي أشار بلفظ «التضمن» إلى أن معنى «إنما» ليس هو معنى «ما» و«إلا» بعينه، حتى كأنها مترادفة لهما، ووجه تلك الإشارة أن تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضي أن يكون كهو من كل وجه، بخلاف كونه نفسه، ولهذا يقال: إن «إنما» لو شاركت «ما» و«إلا» في إفادة القصر لكن تختلف معهما في أن «إنما» تستعمل في ما من شأنه أن لا ينكر، و«ما» و«إلا» بالعكس، ولو كانا مترادفين لما اختلفا في الإفادة. (من الدسوقي)

(٩) قوله: حتى كأنهما: أي كأنهما لفظان مترادفان؛ إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء على الإطلاق، فليس كل كلام يصح فيه «ما» و«إلا» يصح فيه «إنما»، صرح بذلك الشيخ في «دلائل الإعجاز».

(١٠) قوله: حتى كأنهما: أي كأنهما لفظان مترادفان؛ إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء على الإطلاق، فليس كل كلام يصح فيه «ما» و«إلا» يصح فيه «إنما»، صرح بذلك الشيخ في «دلائل الإعجاز».

(١١) قوله: حتى كأنهما: أي كأنهما لفظان مترادفان؛ إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء على الإطلاق، فليس كل كلام يصح فيه «ما» و«إلا» يصح فيه «إنما»، صرح بذلك الشيخ في «دلائل الإعجاز».

(١٢) قوله: ولمَّا اختلفوا: أي اختلفوا في إفادته القصر وفي تضمينه معنى «ما» و«إلا» بينه بثلاثة أوجه، فقال: لقول المفسرين «إنما حرم غَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» بالنصب معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع أي رفع «الْمَيْتَةُ»، وتقرير هذا الكلام أن في الآية ثلث قراءات: «حَرَّمَ» مبنياً للفاعل مع نصب «الْمَيْتَةُ» ورفعها، و«حَرَّمَ» مبنياً للمفعول مع رفع «الميتة»، كذا في تفسير الكواشي. فعلى القراءة الأولى «ما» في «إنما» كافة؛ إذ لو كانت موصولة لبقى «إن» بلا خبر والموصول بلا عائد.

(١٣) قوله: بينه: أي المذکور من إفادة «إنما» القصر، ومن تضمنها معنى «ما» و«إلا».

(١٤) قوله: لقول المفسرين: أي من العرب العارفين بموضوعات الألفاظ، كابن عباس وابن مسعود ومجاهد، فلا استدلال بقولهم من حيث ذلك، فصح الاستدلال، واندفع الاعتراض بأن التفسير مستمد من هذا الفن، فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول أصحاب التفسير وهو مرجعهم في تصحيح دعاويهم. (تجريد)

(١٥) قوله: هو المطابق إلخ: أي الموافق لها في إفادة القصر، وإن اختلف طريق القصر في القراءتين، فالطريق في القراءة الأولى «إنما»، وفي القراءة الثانية تعريف الطرفين، كما سيحيي. (من دسوقي)

(١٦) قوله: الكواشي: بضم الكاف وتخفيف الواو، نسبة إلى «الكواشة» حصن من أعمال الموصل، وهو الإمام موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسين الكواشي، كان من الأكابر، وله كرامات. (دسوقي)

(١٧) قوله: القراءة الأولى: وهو «حَرَّمَ» مبنياً للفاعل مع نصب «الْمَيْتَةُ». (قي)

(١٨) قوله: لبقى إن بلا خبر: وجعلها موصولة والعائد ضميراً مستتراً يعود على «الذي» والخبر محذوف، والتقدير: «إن الذي حرم - أي هو الميتة - الله تعالى»، عكس للمعنى المقصود، وهو بيان المحرم - بالفتح - لأن الكلام حينئذ يكون بياناً للمحرم - بالكسر - مع ما فيه من التكلف، وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف، والميتة بدلا منه أو مفعولاً لمحذوف، تقديره: «أعني»، والخبر محذوف، والتقدير: «أن الذي حرمه الله الميتة - أو: أعني الميتة - ثابت تحريمه»: تكلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى، مع وجود وجه صحيح على أنه خلاف المقصود؛ لأن المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان الميتة المحرمة حاصلة وثابتة. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١) قوله: إنما زيد قائم: ويرد على تعدد المثال مثل ما مر من أن المثال الواحد يصلح للإفراد والقلب؛ لأن القائمة قد تضاف لما ينفاه كالعادية، فيكون القصر قلباً، وإلى ما لا ينفاه، كالشاعرية فيكون إفراداً، فلا حاجة لتعداد المثال. (قي)

(٢) قوله: إفراداً وقلباً: أي بحسب المقام واعتقاد المخاطب، فإن كان معتقداً أنَّ القائم زيد وعمره وإفراداً، وإن اعتقد أنه عمرو فقلب، ولا تغفل عما تقدم أن الأمثلة المذكورة لقصره أو قصرها تصلح للتعين. (دسوقي)

(٣) قوله: وفي دلائل الإعجاز إلخ: ظاهره الاعتراض على المصنف، حاصله: أن المصنف جعل «إنما» لقصر القلب وقصر الإفراد، وكذلك جعل «لا» فيما تقدم لهما، مع أن في «دلائل الإعجاز» أن «إنما» و«لا» العاطفة إنما يستعملان في الكلام البليغ في قصر القلب دون الإفراد، وهذا الاعتراض من الشارح إنما يرد على المصنف بالنسبة لـ«إنما» بحسب ما شرح الشارح كلامه. ولو يخص جميع أمثلة «إنما» في كلام المصنف بقصر القلب، فلا يرد أصلاً، ويحتمل أن لا يكون غرض الشارح من نقل كلام «دلائل الإعجاز» الاعتراض على المصنف، بل مقصوده تبيين المذهبين فقط. (من الحواشي)

(٤) قوله: إنما يستعملان إلخ: أقول: إن كان الشارح نقل عبارة «دلائل الإعجاز» بالمعنى ولفظ «إنما» من الشارح ورد عليه أنه استعمل «إنما» في قصر الإفراد، فما فر منه وقع فيه إلا أن يقال: إنه قصد تبيين المذهبين لا إفساد كلام المصنف، حتى يعترض عليه بأنه استعمله في قصر الإفراد، وإن كانت في عبارة «دلائل الإعجاز» رد الاعتراض على صاحب «الدلائل»، تدبر. (تجريد)

(٥) قوله: دون الإفراد: أي على خلاف ما مشى عليه المصنف؛ فإنه صرح باستعمال «لا» في قصر الإفراد في بحث العطف السابق قريباً، وأما «إنما» فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها لقصر الإفراد، لكن شرح الشارح على أنها تستعمل له. (تجريد)

(٦) قوله: وأشار إلى سبب إلخ: فائدة هذه التوطئة دفع توهم أن قول المصنف: «لتضمنه» راجع لقوله: «وفي قصرها» فقط، دون ما قبله أيضاً، وإنما تعرض المصنف لبيان سبب إفادة «إنما» القصر؛ لمخالفة بعضهم في ذلك. (من الدسوقي)

(٧) قوله: لتضمنه معنى ما وإلا: أي لاشتماله على معنى «ما» و«إلا» اللتين هما في إفادة الحصر أبين، ومعناهما هو الإثبات والنفي. (دسوقي)

(٨) قوله: إلى أنه ليس إلخ: أي أشار بلفظ «التضمن» إلى أن معنى «إنما» ليس هو معنى «ما» و«إلا» بعينه، حتى كأنها مترادفة لهما، ووجه تلك الإشارة أن تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضي أن يكون كهو من كل وجه، بخلاف كونه نفسه، ولهذا يقال: إن «إنما» لو شاركت «ما» و«إلا» في إفادة القصر لكن تختلف معهما في أن «إنما» تستعمل في ما من شأنه أن لا ينكر، و«ما» و«إلا» بالعكس، ولو كانا مترادفين لما اختلفا في الإفادة. (من الدسوقي)

وعلى الثانية^(١) موصولة؛ ليكون «الميتة» خبراً^(٢)؛ إذ لا يصح ارتفاعها بـ «حَرَمَ» المبني للفاعل على ما لا يخفى^(٣)، والمعنى أن الذي

حرمه الله عليكم هو الميتة، وهذا يفيد القصر^(٤)؛ لما مر في تعريف المسند من أن نحو «المنطلق زيد» و«زيد المنطلق»^(٥) يفيد حصر

الانطلاق على زيد، فإذا كان «إنما» متضمناً معنى «ما» و«إلا» وكان معنى القراءة الأولى^(٦)؛ «ما حرم الله عليكم إلا الميتة» كانت

مطابقة^(٧) للقراءة الثانية، وإلا^(٨) لم تكن مطابقة لها؛ لإفادتها القصر، فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هي القراءة

الأولى والثانية^(٩)، ولهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ «حَرَمَ» بل في لفظ «الْمَيْتَةِ» رفعاً ونصباً.

وأما على القراءة الثالثة أعني رفع «الميتة» و«حَرَمَ» مبني للمفعول، فيحتمل أن يكون «ما» كافة، أي: ما حُرِّم عليكم إلا الميتة،

وأن تكون موصولة^(١٠)، أي: إن الذي حُرِّم عليكم هو الميتة، ويرجح هذا بقاء «إن» عاملة على ما هو أصلها، وبعضهم توهم أن

مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة، فطالبتها بالسبب في اختيار^(١١) كونها موصولة مع أن الزجاج^(١٢) اختار أنها كافة.

ولقول النحاة^(١٣) «إنما» لإثبات^(١٤) ما يذكر بعده ونفي ما سواه أي سوى ما يذكر بعده، أمّا في قصر الموصوف، نحو: «إنما زيد

قائم» فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه، وأمّا في قصر الصفة، نحو: «إنّما يقوم زيد» فهو لإثبات قيامه ونفي ما

سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما.

ولصحة انفصال^(١٥) الضمير معه، أي مع «إنما»، نحو: «إنّما يقوم أنا»؛ فإن الانفصال إنّما يجوز عند تعذر الاتصال، ولا تعذر ههنا

هذا هو الوجه الثالث

قلت: من قوله: «وهو المطابق لقراءة الرفع» لما مر؛ لأنه لا يصح الإحالة على ما مر إلا إذا كانت موصولة؛ لأنها لو كانت كافة لم يستند في إفادة القصر إلى ما مر في تعريف المسند، بل لتضمنه معنى «ما» و«إلا»، كما في قراءة النصب، وقد يقال: السبب في اختيار كونها موصولة موجود، وهو بقاء «إن» عاملة على ما هو أصلها من العمل.

(دسوقي)

(١٢) قوله: مع أن الزجاج إلخ: نظر الزجاج إلى أن «إنما» في الآية المذكورة يرسم في المصحف متصلة، ورسم كتابة «ما» الموصولة الاتصال فحكم بكونها كافة، ورد عليه بأن رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة، بل هو سنة شيع، وكم من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه، كما أشار إليه القاضي في تفسير أواخر آل عمران. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: ولقول النحاة: أي الذين أخذوا النحو من كلام العرب مشافهة، فهم إنّما يقولون ما تقرر عندهم من جهة اللغة، فانقل عنهم نقل عن اللغة، وليس المراد النحاة الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونة، والمراد النحاة غير المفسرين، فلا تكرار مع ما تقدم، والمراد أيضاً بالنحاة بعضهم لا كلهم؛ لما تقدم من الخلاف في إفادتها للقصر وعدمه، فلا يعارض ما تقدم من الشارح. (دسوقي)

(١٤) قوله: إنّما لإثبات إلخ: أي فدلالته على ذلك دليل على تضمنها معنى «ما» التي هي للنفي، وعلى معنى «إلا» التي هي للإثبات، والحاصل: أنه لما كان مفاد «إنما» ومفاد «ما وإلا» واحداً دل على أنها بمعناها. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: ولصحة انفصال إلخ: [في مقام لا يصح الفصل فيه بدون «إنما». (ج)] أي الإتيان به منفصلاً مع «إنما» والحال أنه يمكن وصله، والقاعدة أن الضمير إذا أمكن وصله وجب، ولا يعدل عن وصله إلى فصله إلا لوجوب، وموجبات الفصل: إما تقديمه على عامله، وإما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التي علم أنّها توجب فصل الضمير عن عامله، والتقدم هنا لم يحصل والفواصل المعلوم في النحو لا يصلح ههنا للتقدير في موضع «إنما» إلا «ما وإلا»؛ فتعين كونها للحصر، كما «ما وإلا» هذا حاصله. واعترض على هذا الدليل بأن فيه دوراً؛ لأن صحة الانفصال متوقفة على التضمن =

(١) قوله: وعلى الثانية: [وهو «حَرَمَ» مبني للفاعل مع رفع «الميتة»].

(٢) قوله: خبراً: [أي لا «إن» لا فاعل له «حرم»، والتقدير: إن الذي حرمه الله عليكم. (دسوقي)]

(٣) قوله: على ما لا يخفى: [لأن المحرّم هو الله تعالى، وهو مرجع الضمير المستتر في «حَرَمَ»].

(٤) قوله: وهذا يفيد القصر: أي هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها؛ لأن «ما حرم» في قوة «المحرم»، فهو كـ «المنطلق» في «المنطلق زيد» و«زيد المنطلق». (بجريد)

(٥) قوله: وزيد المنطلق: ذكر على وجه الاستطراد، وإلا فالمسألة من الأول. فإن قلت: تعريف المسند إليه بلام الجنس ليس بلام أن يكون للحصر. قلت: إنّما يحتمل عدم إفادته لذلك إذا ظهر له فائدة أخرى، وهنا لم يظهر له فائدة أخرى، فيحمل على القصر المتبادر. (بجريد)

(٦) قوله: القراءة الأولى: وهو «حَرَمَ» مبني للفاعل مع نصب «الْمَيْتَةِ». (الدسوقي)

(٧) قوله: كانت مطابقة: أي في إفادة القصر وإن كان سبب القصر مختلفاً فيهما؛ لأن القصر في قراءة النصب من «إنما»، وفي الرفع من التعريف الجنسي، كما عرفت من أن الموصول مع صلته في قوة المحلّ باللام. وقوله: «كانت مطابقة» أي كما هو الواجب في القراءات من التطابق لا التناهي. (دسوقي)

(٨) قوله: وإلا: أي وإلا تكن «إنما» متضمناً معنى «ما» و«إلا» لم تكن –أي الأولى– مطابقة لها –أي للثانية– لإفادتها، أي الثانية القصر دون الأولى. (بجريد)

(٩) قوله: هي القراءة الأولى والثانية: يعني ليس مرادها بقراءة الرفع القراءة الثالثة، وقد علمت أن المراد بالقراءة الأولى قراءة النصب، والقراءة الثانية هي قراءة الرفع مع بناء «حَرَمَ» للفاعل فيهما. (دسوقي)

(١٠) قوله: وأن تكون موصولة: أي وعلى كل، فالقصر حاصل بـ «إنما» على الأول، والتعريف الجنسي على الثاني. (دسوقي)

(١١) قوله: فطالبتها بالسبب في اختيار إلخ: إن قلت: من أين أتى له ذلك الاختيار؟

إلا بأن يكون المعنى: ما يقوم إلا أنا، فيقع بين الضمير وعامله^(١) فصل لغرض، ثم استشهد على صحة هذا الانفصال بيت من هو
 من يستشهد بشعره، ولهذا صرح باسمه، فقال: قال الفرزدق شعر: أنا الذائد من «الذود»، وهو الطرد^(٢)، الحامي الذمار أي
 العهد^(٣)، وفي الأساس: هو الحامي الذمار إذا حمى ما لو لم يحمه ليمَّ وعُنف من «حماء»^(٤) وحريمه^(٥)، وإنما: يدافع^(٦) عن أحسابهم^(٧)
 أنا أو مثلي، لَمَّا كان غرضه^(٨) أن يخص المدافع^(٩) لا المدافع عنه فصل الضمير عن عامله وأخره؛ إذ لو قال^(١٠): «وإنما أدافع عن
 أحسابهم» لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وهو ليس بمقصود^(١١). ولا يجوز أن يقال^(١٢): إنه محمول على
 الضرورة؛ لأنه كان^(١٣) يصح أن يقال: «إنما أدافع عن أحسابهم أنا»، على أن يكون^(١٤) «أنا» تأكيداً، وليست «ما» موصولة^(١٥)، و«أنا»
 خبرها؛ إذ لا ضرورة^(١٦) في العدول عن لفظ «من» إلى لفظ «ما».

ومنها: التقديم، أي تقديم ما حقه^(١٧) التأخير، كتقديم الخبر^(١٨) على المبتدأ أو المعمولات على الفعل، كقولك في قصره، أي في قصر
 كقوله المفعول والمجرور والحال عليه

لتقدير فاصل وهو «إلا» ممنوع؛ إذ لا نسلم أن ذلك الفصل لتقدير فاصل، بل نقول:
 هذا الفصل لضرورة الشعر؛ إذ لو قيل: وإنما أدافع عن أحسابهم أو مثلي لانكسر البيت،
 فعدل إلى فعل الغيبة، فلا يكون فصل الضمير مع «إنما» في البيت؛ لتضمنه معنى «ما»
 وإلا، فلم يتم الاستدلال. (ق)

(١٢) قوله: لأنه كان إلخ: حاصل ذلك الجواب أن هنا مندوحة عن ارتكاب الفصل
 الخوج لجعل الفعل غيبة، وهو أن يؤتى بفعل المتكلم، ثم يؤتى بالضمير؛ لتأكيد المستكن،
 وذلك بأن يقال مثلاً: «وإنما أدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي» والوزن واحد، فحينئذ
 لا فصل للفاعل، فلا قصر. (دسوقي)

(١٣) قوله: على أن يكون إلخ: فإن قلت: كيف يجوز حينئذ عطف «أو مثلي» على
 المستقر في «أدافع» مع أنه لا يصح «أدافع مثلي». قلت: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
 المتبوع، كما قيل في قوله تعالى: «أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» (البقرة: ٣٥) مع أنه
 لا يصح «اسكن زوجك». أو أن «مثلي» فاعل فعل محذوف، أي: أو يدافع مثلي، وهو
 من عطف الجمل. (من الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: وليست ما موصولة: هذا جواب عن منع وارد على الاستشهاد بالبيت
 المذكور، وهو أن يقال: عندنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون «إنما» بمعنى
 «ما» وإلا، فلا يتم هذا الشاهد على المراد، وهو أن تجعل «ما» موصولة و«أنا» خبرها،
 وجملة «يدافع عن أحسابهم» صلتها، والمعنى حينئذ أن الذي يدافع عن أحسابهم أنا، كما
 تقول: إن الذي ضرب زيداً أنا، فيفيد الكلام الحصر بتعريف الجزأين، كما في قراءة «وإنما
 حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ» (البقرة: ١٧٣) بالرفع، ويكون فصل الضمير؛ لكونه خبراً، وليس
 مرفوعاً بالفعل، حتى يكون مفصلاً عنه.

وحاصل الجواب: أن المقام مقام الافتخار، فلا يناسبه التعبير بـ«ما» التي هي لغیر
 العاقل مع إمكان التعبير بـ«من» واستقامة الوزن، فلا وجه للتعبير من البليغ بـ«ما» في
 موضع «من»، وأيضاً لو كانت موصولة لكنت مفصولة عن «إن». (دسوقي)

(١٥) قوله: إذ لا ضرورة: [وإذا كان لا ضرورة في العدول علم أنه لم يقصد هذا المعنى.
 (قي)]

(١٦) قوله: أي تقديم ما حقه التأخير: هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على
 بعض، كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل، وفي إفادته القصر كلام، والمرجح عدم
 الإفادة، واحتز بقوله «ما حقه التأخير» عما وجب تقديمه؛ بصدارته «أين» و«متى».

وقوله: «ما حقه التأخير»، أي سواء بقي بعد التقديم على حاله، نحو: «زيداً ضربت» أو
 لا كما في «أنا كفيت مهمك». (من الدسوقي)

(١٧) قوله: كتقديم الخبر إلخ: محل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الحصر ما لم يكن
 المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر، وإلا فلا يفيد، كما صرح به الشارح. (دسوقي)

= المذكور في كلام الشارح، وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال للاستدلال بها
 عليه، وقد يجاب باختلاف الجهة، فالتوقف الأول توقف حصول والثاني توقف معرفة،
 فتأمل. (تجريد)

(١) قوله: وعامله: وهو «يقوم»، فإن قيل: إن «يقوم» للغائب و«أنا» للمتكلم. يجاب بأن
 الفاعل في الحقيقة محذوف، أي ما يقوم أحد إلا أنا. (كذا في التجريد)

(٢) قوله: الطرد: [أي الدفع بسيف أو غيره. (قي)]

(٣) قوله: أي العهد: هذا معنى «الذمار» لغة، يقال: فلان حمى ذماره، أي وفي
 بعهده، ومعناه عرفاً هو ما ذكر الشارح عن «الأساس»، وهو ما يلام الإنسان على عدم
 حمايته من حماء وحريمه، مأخوذ من «الذمر» وهو الحث؛ لأن ما تجب حمايته كانوا
 يتذمرون، أي بحث بعضهم بعضاً على الدفع عنه. (من الدسوقي)

(٤) قوله: من حماء: الحمي ما يحميه الإنسان من مال أو نفس أو غيره، فعطف «الحریم»
 عليه عطف خاص على عام. (الدسوقي)

(٥) قوله: وإنما يدافع: ليست الواو عاطفة؛ لأن الجملة تذييلية، والواو في مثلها
 اعتراضية، وفيها معنى التعليل، كأنه قيل: «أنا الذائد الحامي»؛ لأني شجاع مطاع. قال
 السرياني: والقصر في «إنما» محتمل للأقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب. (تجريد)

(٦) قوله: أحسابهم: [جمع «حسب»] وهو ما بعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه، والمراد
 به هنا الأعراض، وأما النسب فهو الانتساب للأب. (ق)

(٧) قوله: لما كان غرضه إلخ: حاصله أنه إذا أخر الضمير عن «الأحساب» بعد فصله
 عن الفعل كان الضمير محصوراً فيه؛ لأن المحصور فيه يجب تأخيره، فيكون المعنى حينئذ:
 لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا لا غيري، وهذا لا يناقض مدافعتهم عن أحساب غيرهم أيضاً،
 ولو أخر «الأحساب» لكانت محصورة فيها، وكان الواجب حينئذ وصل الضمير وتحويل
 الفعل إلى صيغة التكلم، فيكون التقدير هكذا: وإنما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب
 غيرهم، ولما كان غرض الفرزدق الحصر الأول دون الثاني ارتكب التعبير الأول المفيد له،
 وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج، وهو قرينة المدح. (دسوقي)

(٨) قوله: أن يخص المدافع: أي بالمدافعة فهو من قصر الصفة على الموصوف، و«المدافع»
 على صيغة اسم الفاعل. (دسوقي)

(٩) قوله: إذ لو قال: علة لمحذوف، أي ولو أخر «الأحساب» وأوصل الضمير بالفعل
 لفات ذلك الغرض؛ إذ لو قال إلخ. (ق)

(١٠) قوله: وهو ليس بمقصود: لما فيه من القصور في المدح، مع أن المقام مقام المبالغة؛
 لأنه في معرض التفاخر وعد المآثر. (تجريد)

(١١) قوله: ولا يجوز أن يقال إلخ: أي في منع الاستشهاد بالبيت، وحاصله: أن ما
 ذكرتموه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر؛ لأن ذلك الفصل إنما هو

الموصوف: «تيمي أنا»^(١)، كان الأنسب^(٢) ذكر المثاليين؛ لأن التيمية والقيسية إن تنافيا^(٣) لم يصلح هذا مثالا لقصر الأفراد، وإلا^(٤) لم يصح لقصر القلب، وفي قصرها: «أنا كفيت مهمك»^(٥) أفرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب.

وهذه الطرق الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر تختلف من وجوه، فدلالة الرابع أي التقديم بالفحوى أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك، ودلالة الثلاثة^(٦) الباقية^(٧) بيان لطريق فهم القصر من التقديم. (ج)

بالوضع^(٨)؛ لأن الواضع وضعها لمعان^(٩) تفيد القصر. والأصل أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل في الأول أي طريق العطف النص على المثلث والمنفي^(١٠)، كما مر، فلا يترك النص عليهما إلا لكرهه الإطناب^(١١) كما إذا قيل: «زيد يعلم النحو

والتصريف والعروض»، أو «زيد يعلم النحو وعمرو وبكر»، فتقول فيهما، أي في هذين المقامين: «زيد يعلم النحو لا غير»، أمّا في الأول فمعناه: لا غير^(١٢) النحو، أي لا التصريف ولا العروض. وأمّا في الثاني فمعناه: ولا غير زيد^(١٣)، أي لا عمرو ولا بكر، وحذف

المضاف إليه من «غير»، وبني على الضم^(١٤)؛ تشبيهاً بالغايات، وذكر بعض^(١٥) النحاة أن «لا» في «لا غير» ليست عاطفة^(١٦)، بل لنفي

الجنس^(١٧)، أو نحوه، أي نحو «لا غير»، مثل: «لا ما سواه»، و«لا من عداه»، وما أشبه ذلك، والأصل في الثلاثة الباقية النص على

الزائدة على المعاني الوضعية، أو يقال: إن هذه الثلاثة وإن دلت على القصر بالوضع له، إلا أن أحواله من كونه أفرادا أو قلبا أو تعيينا إنما تستفاد منها بمعونة المقام، وهي المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع. (من الدسوقي)

(٩) قوله: وضعها لمعان: أي إثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من الثلاثة، وهذا يفيد القصر؛ فإن حرف النفي وضع للنفي، وحرف الاستثناء للإخراج عن حكم النفي، ويلزم من اجتماعهما القصر، وهكذا غيره. (بجريد)

(١٠) قوله: النص على المثلث والمنفي: [فتقول في قصره «زيد قائم لا قاعدة»، وفي قصرها «قام زيد لا عمرو» فقد نصصت على المثلث والمنفي.]

(١١) قوله: لكرهه الإطناب: [لضيق المقام أو لقصد الإيهام أو لتأني الإنكار. (قي)]

(١٢) قوله: لا غير: حكى في «القاموس» عن السيرافي أن حذف ما تضاف إليه «غير»، إنما يستعمل إذا كانت «غير» بعد «ليس»، وأما لو كانت بعد غيرها من ألفاظ الحود لم يجوز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع. وحكم في «الغني» أن قولهم: «لا غير» لحن، والمختار أنه يجوز، فقد حكى ابن الحاجب «لا غير» وتبعه شارح كلامه.

واعلم أن كلمة «غير» في «ليس غير» في محل نصب عند المبرد على أنه خبر «ليس» واسمها ضمير مستتر، تقديره: ليس هو، أي معلومه غير النحو، وفي موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم «ليس» وخبرها محذوف، والتقدير: ليس غير النحو معلومه، وأما «غير» في «لا غير» فمحلها بحسب المعطوف عليه، ف«لا غير» عطف على «النحو» في الأول في محل نصب وعطف على «زيد» في الثاني في محل رفع. (قي)

(١٣) قوله: لا غير زيد إلخ: [أي لا عمرو ولا بكر، قيل عليه: إن «غير زيد» ليس نصا على «لا عمرو» ولا «لا بكر»، فيكون المنفي متروك النص لا منصوصه، ويجاب بأن هذا من أمثلة متروك التنصيص لا من منصوصه، فلا ورود للإشكال. (الملخص)]

(١٤) قوله: على الضم: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فينبونه على الفتح، نحو: لا ريب فيه. (تج)

(١٥) قوله: وذكر بعض: [إيراد على عد المصنف لها من طريق العطف. (ج)]

(١٦) قوله: ليست عاطفة: [لأن العاطفة ينص معها على المثلث والمنفي جميعا، وهنا ليس كذلك. (قي)]

(١٧) قوله: بل لنفي الجنس: وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظرا للمعنى؛ لأن معنى «زيد شاعر لا غير» ما زيد إلا شاعر، فيرجع إلى النفي والاستثناء، وحينئذ فما في كلام البعض أن نحو «لا غير» طريق آخر للقصر على هذا القول وهم، ثم إن «غير» على هذا

(١) قوله: تيمي أنا: يعني فتقدم الخبر على المبتدأ مفيد لقصر المتكلم على التيمية، لا يتعداها إلى القيسية مثلا. (ق)

(٢) قوله: كان الأنسب إلخ: حاصله أن الأنسب بصناعة الإتيان بمثاليين، أحدهما لقصر القلب، وهو ما يتناقى فيه الوصفان، والآخر لقصر الأفراد، وهو ما لا يتناقى فيه، والتيمية والقيسية إن تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للأفراد، وإن كانا غير متنافيين كان القصر للأفراد ولا يصلح للقلب، وقد يجاب بأن التيمية يصح أن يكون المنفي بإثباتها القيسية التي تنافيا، وهي الحقيقية، فيكون لقصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسية، ويصح أن يكون المنفي القيسية المجامعة للتيمية، وهي القيسية الخلفية، أي المنسوب إلى الحلف والنصرة، فيكون لقصر الأفراد حيث كان المخاطب يعتقد الاتصاف بما معا، والحاصل: أن قول المصنف «تيمي أنا» قصر تعيين إذا كان المخاطب يرددك بن قيس وتميم، وقصر قلب إذا كان المخاطب ينفك عن تميم ويلحقك بقيس، وقصر أفراد إذا كان المخاطب معتقدا أنك تيمي وقيسي من وجهين، وأشار الشارح لإمكان الجواب بتعبيره «الأنسب». (من الدسوقي)

(٣) قوله: إن تنافيا: [أي إذا جعلنا المعبر في النسب طرف الأب فقط. (التجريد)]

(٤) قوله: وإلا: [أي وإن لم يتنافيا يعني إذا جعلنا المعبر في النسب طرف الأم أيضا.]

(٥) قوله: أنا كفيت مهمك: أي فتقديم «أنا» عن الفاعلية المعنوية أوجب حصر كفاية المهم في المتكلم بحيث لا تتعداه إلى غيره، فإن اعتقد المخاطب كفاية المتكلم مع غيره كان أفرادا، وإن اعتقد كفاية الغير فقط كان قلبا، ولهذا لم يأت إلا بمثال واحد لقصر الصفة؛ لما تقدم أن المثال الواحد يكفي في قصرها، وأما قصر التعيين فيصح في مثال قصره وقصرها، كما تقدم أيضا. فإن قلت: الكلام في تقدم ما حقه التأخير و«أنا» مبتدأ حقه التقديم. قلت: يلاحظ أنه في الأصل توكيد، فقدم وجعل مبتدأ، كما سبق عن السكاكي فكان أصله: «كفيتك أنا»، فقدم «أنا» وجعل مبتدأ. (من الدسوقي)

(٦) قوله: ودلالة الثلاثة: [أي «العطف» و«النفي والاستثناء» و«إنما»]

(٧) قوله: والباقية: بالجر عطفًا على «الرابع»، كما نبه عليه الشارح، ففيه عطف معمولي عاملين مختلفين. (بجريد)

(٨) قوله: بالوضع: أي بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها؛ لمعان يجوز العقل عند ملاحظة تلك المعاني بالقصر، وليس المراد أنها موضوعة للقصر، كما أشار الشارح إلى ذلك بقوله: «لأن الواضع إلخ»، فاندفع ما يقال: إنه إذا كان دلالتها على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم؛ لأنه إنما يبحث عن الخصوصيات والمزايا

المثبت^(١) فقط أي دون المنفي^(٢)، وهو ظاهر.

أي لا يصرح فيها على المنفي، وإنما تدل عليه ضمناً. (في)

والنفي أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي بـ«لا»^(٣) العاطفة لا بـ«بجامع الثاني» أعني النفي والاستثناء، فلا يصح

«ما زيد إلا قائم لا قاعد»، وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين؛ لأن شرط المنفي بـ«لا» العاطفة أن لا يكون ذلك المنفي منفيًا قبلها

أي لا في كلام الله ولا في كلام البلغاء. (تحرير)

بغيرها^(٤) من أدوات النفي؛ لأنها موضوعة لأن تنفي بها^(٥) ما أوجبه للمتبوع، لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيت، وهذا

والأكثر تكراراً، وهو مجموع

أولاً. (ق)

الشرط مفقود في النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: «ما زيد إلا قائم» فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت:

أي عدم كون المنفي بها منفيًا قبلها بغيرها. (في)

«ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع» ونحو ذلك، فإذا قلت: «لا قاعد» فقد نفيت^(٦) بـ«لا» العاطفة شيئاً هو منفي قبلها بـ«ما»

كـ«مستلقي». (تحرير)

النافية. وكذا الكلام^(٧) في «ما يقوم إلا زيد». وقوله: «بغيرها» يعني^(٨) من أدوات النفي على ما صرح به في «المفتاح»، وفائدته^(٩)

الاحتراز عما إذا كان منفيًا بفحوى الكلام^(١٠) أو علم المتكلم^(١١) أو السامع أو نحو ذلك،^(١٢) كما سيجيء في «إنما»، لا يقال:

نحو: «امتنع» و«كف» راجع إلى قوله: «ونحو ذلك». (في)

أي التقديم. (في)

هذا^(١٣) يقتضي جواز أن يكون منفيًا قبلها بـ«لا» العاطفة الأخرى، نحو: جاءني الرجال لا النساء لا هند. لأننا نقول: «الضمير

في قوله: «بغيرها»

أي المنفي

لذلك الشخص، أي بغير «لا» العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي، ومعلوم^(١٤) أنه يمتنع نفيه قبلها بها، لا امتناع أن يُنفي^(١٥) شيء بـ«لا»

أي قبل «لا»

وقصر الصفة على الموصوف، وهو في هذا المثال؛ فإنك قد نفيت فيه القيام عن عمرو وبكر وبغيرهما من كل ما هو مغاير لزيد، فلا يصح أن تقول: «ما يقوم إلا زيد لا عمرو».

(دسوقي)

(٨) قوله: يعني إلخ: لما كان الغير شاملاً لغير أدوات النفي، كفحوى الكلام، وكان غير مراد: أتى بالعناية. (دسوقي)

(٩) قوله: فائدته: [أي فائدة تقييد «الغير» بكونه من أدوات النفي. (في)]

(١٠) قوله: بفحوى الكلام إلخ: [أي التقديم؛ فإن دلالة على القصر بالفحوى، كما مر، فجاز أن تقول «تيمي أنا لا قيسي» وكذا «زيدا ضربت لا عمرا». (الملخص)]

(١١) قوله: أو علم المتكلم: أي والحال أن السامع يعلم خلافه، كما إذا كنت تعلم بضرب زيد دون عمرو، والسامع يعلم بعلمك ذلك، إلا أنه يعلم خلاف ما تعتقده فنقول: «ضربت زيدا إلا عمرا». (ق)

(١٢) قوله: أو نحو ذلك: أي من الأفعال المتضمنة للنفي، وليس هو معناها صريح كـ«أبى وامتنع وكف»؛ فإن معناها الصريح ثبوت الامتناع والإباء والكف. (دسوقي)

(١٣) قوله: لا يقال هذا إلخ: لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون المنفي منفيًا قبلها بغيرها لا بما، والمتبادر أن المراد بغير «لا غير» نوعها من أدوات النفي، وحينئذ يلزم أن يكون المثال المذكور، أي «جاءني الرجال لا النساء لا هند» صحيحاً؛ لأن «هند» ليس منفيًا قبلها بغير نوعها، أي نوع «لا»، بل منفي بها. (ق)

(١٤) قوله: هذا: [أي ما ذكر في بيان قوله: «بغيرها»]

(١٥) قوله: لأننا نقول إلخ: حاصله أن المراد غير شخص «لا»، ومنه «لا» أخرى التي سبقت قبلها، وحينئذ فلا يصح المثال؛ لأن «هندا» منفي بغير شخص «لا» الداخلة عليها قبل التصريح بها. (ق)

(١٦) قوله: ومعلوم: جواب عما يقال: إن ما ذكر من الجواب وهو أن شرط المنفي بـ«لا» أن لا يكون منفيًا قبلها بغير شخصها الذي وقع النفي به يقتضي أن نفيه قبلها بشخصها الذي وقع النفي به جائز، مع أنه باطل، فكان الواجب الاحتراز عنه. وحاصل الجواب أن هذا معلوم استحالته، وإن كانت العبارة صادقة به، وإذا كان محالاً لا يتأتى وجوده، فلا معنى للاحتراز عنه. (دسوقي رحمه الله)

(١٧) قوله: أن ينفي شيئاً: [بل إنما يكون منفيًا بـ«لا» أخرى مماثلة لها. (في)]

= القول في محل نصب على أنه اسم «لا» والخبر محذوف، أي: «لا غيره عالم» في قصر الصفة، أو «لا غيره معلوم له» في قصر الموصوف. (دسوقي)

(١) قوله: النص على المثبت: له الحكم في قصر الصفة، والمثبت لغيره في قصر الموصوف، فنقول في «ما وإلا» في قصر الصفة: «ما قائم إلا زيد» فقد نصصت على المثبت له القيام، وهو زيد، ولم تنص على الذي نفي عنه، وهو عمرو مثلاً، وتقول في قصر الموصوف: «ما زيد إلا قائم»، فقد نصصت على الذي أثبت، وهو القيام، ولم تنص على الذي نفي، وهو القعود مثلاً، وهكذا في «إنما» وغيره. (ق)

(٢) قوله: دون المنفي: يرد عليه أنه يلزم منه أن يكون نحو «ما جاءني القوم إلا زيد» على خلاف الأصل؛ لأنه نص فيه على المنفي والمثبت جميعاً، ولم يقل بذلك أحد. وأجاب بعضهم بأن الكلام في الاستثناء المفرغ؛ لأنه هو الذي من طرق القصر اصطلاحاً، ولا يخفى ضعفه؛ لأن معنى الحصر موجود فيه قطعاً. فالأحسن في الجواب أن يقال: إنما تمنع أنه نص فيه على المنفي؛ لأن المراد بالنص التفصيل، والمنفي في المثال -وهو القوم- مجمل؛ لعدم النص فيه على الأفراد واحداً واحداً. (في وتيج)

(٣) قوله: أن النفي بـ«لا» إنما قيد بذلك؛ للاحتراز عن النفي بغيرها كـ«ليس»؛ إذ لا دليل على امتناع «ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد». (من الدسوقي)

(٤) قوله: منفيًا قبلها بغيرها: [هذا صادق بما إذا كان غير منفي أصلاً، وبما إذا كان منفيًا بغير أدوات النفي كالفحوى أو علم المتكلم. (في)]

(٥) قوله: لأن تنفي بها إلخ: أي تنفي عن التابع ما أوجبه للمتبوع، هذا ظاهر في قصر الصفة على الموصوف، مثل: «جاء زيد لا عمرو»؛ فإنك نفيت بها عن عمرو ما أوجبه لزيد، وهو المجيء، ومشكل في قصر الموصوف، مثل: «زيد قائم لا قاعد»؛ فإن المنفي بها القعود ولم يثبت للمتبوع الذي هو قائم، كما هو ظاهر. وأجيب بأن المراد بما أوجب للمتبوع المحكوم به، أو الثبوت للمحكوم عليه، ففي المثال المذكور المتبوع -وهو قائم- أوجب له الثبوت للمسند إليه، وهو زيد، وقد نفي بها هذا الثبوت عن التابع، وهو قاعد؛ لأن معنى «زيد قائم لا قاعد» أن زيدا محكوم عليه بالقيام، وليس محكوماً عليه بالقعود، بل هو منفي عنه. (دسوقي)

(٦) قوله: فقد نفيت إلخ: أي فلزم التكرار، وحينئذ لا يصح ورودها، أي ورود «لا» بعد النفي والاستثناء. (في)

(٧) قوله: وكذا الكلام إلخ: يعني أنه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفة، وهو ما مر،

قبل الإتيان بها، وهذا^(١) كما يقال: «دأب الرجل الكريم أن لا يؤذي غيره»^(٢)؛ فإن المفهوم منه أن لا يؤذي غيره، سواء كان ذلك الغير كريماً أو غير كريم.

ويجاء ^(٣) النفي بـ«لا» العاطفة الآخرين، أي «إنما» والتقديم، فيقال: «إنما أنا تميمي لا قيسي»، و«هو يأتيني»^(٤) لا عمرو؛ لأن^(٥) النفي فيهما، أي في الآخرين غير مصرح به، كما في النفي والاستثناء، فلا يكون^(٦) المنفي بـ«لا» العاطفة منفياً بغيرها من أدوات النفي، وهذا كما يقال: «امتنع زيد عن المجيء لا عمرو»؛ فإنه يدل على نفي المجيء عن زيد، لكن لا صريحاً بل ضمناً. ^(ج) راجع للنفي. ^(د) بل ضمي. أي ما ذكر من المثالين. ^(هـ) أي انتفاله. (في) ^(و) التضمن للنفي. وإنما معناه الصريح إيجاب امتناع المجيء^(٧) عن زيد، فيكون «لا»^(٨) نفياً لذلك الإيجاب، والتشبيه بقوله: «امتنع زيد عن المجيء» من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي^(٩) الصريح، لا من جهة أن المنفي بـ«لا» العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني، كما في «إنما أنا تميمي لا قيسي»؛ إذ لا دلالة لقولنا: «امتنع زيد عن المجيء» على نفي^(١٠) مجيء عمرو لا ضمناً ولا صريحاً. ^(هـ) أي بدون قولنا: «لا عمرو». (في)

قال السكاكي: شرط مجامعته، أي مجامعة النفي بـ«لا» العاطفة للثالث، أي «إنما» أن لا يكون الوصف مختصاً^(١١) بالموصوف^(١٢)؛ لتحصيل الفائدة^(١٣)، نحو: «إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ^(١٤) الَّذِينَ يَسْمَعُونَ^(١٥)»؛ فإنه يمتنع أن يقال: لا الذين لا يسمعون؛ لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن^(١٦) يسمع، بخلاف «إنما يقوم زيد لا عمرو»؛ إذ القيام ليس مما يختص بزيد. وقال عبد القاهر: لا تحسن^(١٧)، أي مجامعته للثالث ^(و) هو «إنما» ^(ز) مثال للنفي ^(ح) (الأعلام: ٣٦)

(١١) قوله: لا يكون الوصف مختصاً: [الذي أريد حصره في الموصوف (في)] وذلك كما في قولك: «إنما تميمي أنا»؛ فإن التيمية لا يجب اختصاصها بالتكلم، وهذا شرط بالنسبة إلى قصر الصفة، ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة، فيقال شرط مجامعة النفي بـ«لا» العاطفة لـ«إنما» أن لا يكون الموصوف مختصاً بتلك الصفة، فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال: «إنما المتقي متبع مناهج السنة لا البدعة»؛ لاختصاص الموصوف بتلك الصفة. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: بالموصوف: [الباء داخل على المقصور عليه بقرينة المثال. (ج)] (١٣) قوله: لتحصيل الفائدة: أي في مجامعة النفي بـ«لا» مع «إنما»، فلو كان الوصف مختصاً بالموصوف لعدمت الفائدة؛ لأن الوصف إذا كان مختصاً بالنظر إلى نفسه تبه المخاطب للاختصاص بأدى تنبيه على ذلك، ويكفي فيه كلمة «إنما»، فلا فائدة في جمع «لا» معه، والقصد إلى زيادة التحقيق إنما يناسب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص، فيصر المخاطب على إنكاره. (دسوقي)

(١٤) قوله: نَحْوُ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ إلخ: هذا مثال للنفي، أي فإن كان الوصف مختصاً فلا يجيء النفي بـ«لا»، كما في قوله تعالى: «إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ» الآية (الأعلام: ٣٦) أي إنما يستجيب دعاءك للإيمان الذين يسمعون سماع تدبر، وهم المؤمنون. (دسوقي) (١٥) قوله: لا تكون إلا ممن إلخ: فإذا قيل: «لا الذين لا يسمعون» كان ذلك حشواً في الكلام. فإن قيل: إن فائدة القصر أن يعتقد المخاطب خلافه، والمخاطب هنا ليس كذلك؛ لأن كل عاقل يعلم أن الاستجابة إنما تكون ممن يسمع. أجب بأن الكفار نزلوا منزلة من لا سمع له لعدم قبولهم الحق، والنبي ﷺ لشدة حرصه على إيمان الكفار نزل منزلة من يعتقد الاستجابة ممن لا يسمع، فخطوب بقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلب، فالقصر هنا حقيقي لكن بعد تنزيل المخاطب منزلة من يعتقد العكس لأجل ذلك الاعتبار الخطابي. (الدسوقي)

(١٦) قوله: لا تحسن: أي مجامعته للثالث أي لا تحسن مجامعة النفي بـ«لا» مع الثالث، وهو «إنما»، والحاصل أن عدم اختصاص الوصف شرط في كمال الحسن عند الشيخ لا شرط أصل المجامعة، كما قال به السكاكي، فعلى هذا يصح أن يقال في غير القرآن: «إنما يستجيب الذين يسمعون لا الذين لا يسمعون»، وإن كان غير كامل في الحسن. (دسوقي)

(١٧) قوله: وهذا: أي قول المصنف: «بغيرها» حيث جعلنا الضمير راجعاً للشخص لا للنوع، كما يقال: «دأب الرجل إلخ» فهو تنظير في أن الضمير في كل عائد على الشخص دون النوع. (ق)

(٢) قوله: لا يؤذي غيره: أي غير شخص أعم من أن يكون غير شخصه كريماً أو بخيلاً، بخلاف ما لو جعل الضمير راجعاً للنوع؛ فإن المعنى حينئذ أن لا يؤذي غير نوعه وهم البخلاء، فيقتضي بمفهومه أنه يؤذي الكرماء، وهذا غير مراد. (دسوقي)

(٣) قوله: ويجاء الآخرين: بقي أنه يسند القصر حينئذ إلى أيهما، وفيه تفصيل: ففي «لا» مع «إنما» نحو: «إنما ضربت زيدا لا عمراً» يسند إلى «إنما» اتفاقاً؛ لأنها أقوى، وفي «لا» مع التقديم، نحو: «زيداً ضربت لا عمراً» يسند إلى التقديم اتفاقاً أيضاً. واختلف في تقديم و«إنما» فذهب الشارح إلى أنه يسند إلى التقديم؛ لأنه أقوى، وعكس السيد؛ لأن «إنما» أقوى. (تجريد)

(٤) قوله: وهو يأتيني إلخ: هو فاعل معنى، قدم لإفادة الحصر، والأصل: يأتيني هو، فظهر لك أن التمثيل المذكور مبني على مذهب السكاكي، كما مر سابقاً. (من ق)

(٥) قوله: لأن إلخ: [علة لجواز مجامعة النفي لهما]

(٦) قوله: فلا يكون إلخ: علم من هذا أن النفي الصريح ليس كالضمي؛ لأن الضمي مجامعته النفي بـ«لا»، بخلاف الصريح؛ فإنه لا يجامعه. (دسوقي)

(٧) قوله: امتناع المجيء إلخ: [في العبارة قلب، والأصل امتناع زيد عن المجيء، كما في المتن. (تجريد)]

(٨) قوله: فيكون لا: أي لفظ «لا» في قولنا: «لا عمرو» نفياً لذلك؛ ولو صرح بالنفي وقيل: «لم يجيء زيد» لم يصح أن يقال: «لا عمرو». (دسوقي)

(٩) قوله: في حكم النفي إلخ: [لأنه حكم بصحة العطف بـ«لا» مع الأول دون الثاني. (في)]

(١٠) قوله: على نفي إلخ: لأنه لا حصر فيه حتى يتضمن النفي، كـ«إنما»، وإنما استفيد نفي مجيء عمرو المفيد للحصر من قوله: «لا عمرو»، بخلاف «إنما» والتقديم؛ فإثما يدلان على النفي ضمناً، فيكون «لا» بعدها تأكيد ذلك النفي الضمني، كما مر.

(دسوقي)

في الوصف المختص كما تحسن في غيره. وهذا أقرب إلى الصواب^(١)؛ إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد^(٢).

امتناع الجامعة المذكورة

أي غير وصف المختص

وأصل الثاني أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء أن يكون ما استعمل له، أي الحكم الذي

تفسير لما

أي الكثير الغالب

استعمل فيه النفي والاستثناء^(٣) ممّا يجهله المخاطب^(٤) وينكره^(٥)، بخلاف الثالث أي «إنما»؛ فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل

إشارة إلى أن اللام في كلام اللاتين بمعنى «في».

هو فيه ممّا يعلمه المخاطب ولا ينكره، كذا في «الإيضاح» نقلًا عن «دلائل الإعجاز».

وفيه بحث؛ لأنّ المخاطب إذا كان عالما بالحكم، ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم

اعراض على قوله: «بخلاف الثالث»

أي قصر كان

الحكم. وجوابه^(٦) أن مرادهم أن «إنما» يكون خبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، حتى إن إنكاره يزول بأدنى تنبيه؛

هو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم. (قي)

ولكنه جاهل وينكر بالفعل

مما

لعدم إصراره عليه، وعلى هذا يكون موافقا لما في «المفتاح». كقولك^(٧) لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد: «ما هو إلا زيد» إذا

مقول لقوله: «كقولك». (قي)

شخصا

الجملة حالية

التأويل

اعتقده غيره أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرّا^(٨) على هذا الاعتقاد.

فهر قصر قلب

وقد ينزل المعلوم^(٩) منزلة المجهول لاعتبار مناسب^(١٠)، فيستعمل له أي لذلك المعلوم الثاني أي النفي والاستثناء أفرادا أي

حال من «الثاني»

أي فيه. (قي)

حال كونه قصر أفراد، نحو: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ»^(١١) أي مقصور^(١٢) على الرسالة لا يتعداها إلى التبرؤ من الهلاك، فالمخاطبون

(آل عمران: ١٤٤)

أي للموت وهو الخلود

وهم الصحابة عليهم السلام كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع^(١٣) بين الرسالة والتبرؤ من الهلاك، لكنهم لما كانوا يعدّون

هلاكه أمرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم^(١٤) إياه أي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء، والاعتبار المناسب^(١٥) هو

أي فيه

«ما» و«إلا» على أصله. (ق)

(٩) قوله: وقد ينزل المعلوم إلخ: هذا مقابل لقوله: «وأصل الثاني»، وقوله: «المعلوم»، أي

الحكم الذي من شأنه أن يعلم، وذلك كقيام الهلاك به عليه السلام في المثال الآتي. وقوله:

«منزلة المجهول» أي الحكم المجهول الذي من شأنه أن ينكر ويحتاج إلى تأكيد لدفع

إنكاره. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: لاعتبار مناسب: أي لأجل أمر معتبر مناسب للمقام، كالإشعار بأنهم في

غاية الاستعظام لهلاكه عليه السلام في المثال الآتي. (دسوقي)

(١١) قوله: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ: وقام الآية: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ

أَقْبَرُ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أُنْقِلَبْتُمْ عَلَىٰ أَغْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنِ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا

وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿٣١﴾» (آل عمران: ١٤٤)

(١٢) قوله: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ: هذا استثناء من مقدر عام، يكون التقدير: ما محمد

موصوفا بحقيقة من الحقائق التي تعتقدون إلا حقيقة الرسول عليه السلام؛ فإنه كائن إياه، فكأنه

قيل: ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب. (ق)

(١٣) قوله: أي مقصور إلخ: أي فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر أفراد على ما

قال المصنف، وأشار بقوله: «لا يتعداها إلى التبري من الهلاك» إلى أن ذلك القصر إضافي

لا حقيقي. (الدسوقي)

(١٤) قوله: غير جامع إلخ: بل جامع بين الرسالة والهلاك؛ لأنهم لا يعتقدون أن النبي

لا يهلك أبدا، فلما نزل علمهم بموته منزلة الجهل به والإنكار؛ لاستعظامهم إياه صاروا

كأنهم أثبتوا له عليه السلام صفتين: الرسالة والتبري من الهلاك، فقصر على الرسالة قصر أفراد.

(دسوقي)

(١٥) قوله: منزلة إنكارهم: ولزم من ذلك تنزيل علمهم بهلاكه منزلة جهلهم به؛ لأن

الإنكار يستلزم الجهل، وبهذا اندفع ما يقال: إن الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة

المجهول تنزيل علمهم بهلاكه منزلة الجهل؛ لاستعظامهم إياه، لا تنزيل استعظامهم منزلة

إنكارهم إياه. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: والاعتبار المناسب: أي المناسب لمقام الرسالة. وقال العصام: ونحن نقول: =

(١) قوله: وهذا أقرب إلى الصواب إلخ: أي هذا الذي قاله الشيخ أقرب إلى الصواب مما

قاله السكاكي من المنع؛ لابتناء كلام الشيخ على شهادة الإثبات، وكلام السكاكي على

شهادة النفي، وشهادة الإثبات مقدم؛ ولأنه يتصور القصر في الوصف الظاهر

الاختصاص لتنزيل المخاطب منزلة المخطئ أو المتردد لداع. (دسوقي وغيره)

(٢) قوله: عند قصد زيادة التحقيق: أي عند قصد زيادة تحقيق النفي عن ذلك الغير،

وهذا رد على السكاكي بأن لا نسلم عدم الفائدة؛ إذ قد تحصل فائدة وهي زيادة

التحقيق والتأكيد، فلا وجه للامتناع. (ق)

(٣) قوله: النفي والاستثناء: [بيان للضمير المستتر في قوله: «استعمل»؛ فإنه عائد على

«الثاني» الذي هو النفي والاستثناء. (قي)]

(٤) قوله: مما يجهله المخاطب إلخ: أي مما يجهله المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولا،

وليس المراد الجهل بالفعل فقط؛ لأنه شرط في الحصر مطلقا بأي طريق كان، فلا وجه

لتخصيصه بالنفي والاستثناء. (قي)

(٥) قوله: وينكره: المراد منه الإنكار التام، كما يظهر من كلام الشيخ، فاندفع بقيد

الإنكار ما قيل: إن جهل المخاطب بما لا بد منه في جميع الطرق، فلا وجه لتخصيص

الوجه الرابع بالطريق الثاني. (من التجرید)

(٦) قوله: وجوابه إلخ: يعني أن قولهم «أصل «إنما» أن يكون الحكم المستعملة فيه مما

يعلمه المخاطب ولا ينكره» مرادهم بذلك أن يكون الحكم مما من شأنه أن يكون معلوما

للمخاطب بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه وإن كان مجهولا بالفعل، فلا ينافي كونه مجهولا

بالفعل، فالحاصل أن محل الطريق الأول، أعني النفي والاستثناء، الحكم الذي يحتاج

للتأكيد؛ لإنكاره وكونه مما شأنه أن يجهل، ومحل الثاني ما لا يفتقر إلى ذلك؛ لكونه مما

شأنه أن يكون معلوما، وإن كان الجهل والإنكار بالفعل لا بد منهما فيهما. (من

الدسوقي)

(٧) قوله: كقولك: [تمثيل للأصل الثاني، أعني النفي والاستثناء.]

(٨) قوله: مصرّا: أي مصمما على ذلك الاعتقاد، فهذا المثال قد تحقق فيه الجهل

والإنكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر جهلا لا يزول إلا بالتوكيد، فاستعملت فيه

الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه صلى الله عليه وآله وسلم.

أو قلبًا عطف^(١) على قوله: إفرادًا، نحو: «(إِنْ أَنْتُمْ^(٢)) إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا» فالمخاطبون وهم الرسل صلوات الله عليهم لم يكونوا

(إبراهيم: ١٠)

جاهلين بكونهم بشرًا ولا منكرين لذلك، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين وهم الكفار أن الرسول لا يكون بشرًا مع

بل يكون ملكًا

هذا هو الاعتبار المناسب. (ج)

إصرار المخاطبين^(٣) على دعوى الرسالة^(٤) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية، لما اعتقدوا^(٥) اعتقادًا فاسدًا من التنافي بين الرسالة

أي هذا الخطاب وهم الرسل

والبشرية فقبلوا هذا الحكم وقالوا: «(إِنْ أَنْتُمْ^(٦)) إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا» أي أنتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة تدعونها.

(إبراهيم: ١٠)

أي المستلزم لنفي البشرية في زعمهم. (في)

ولمّا كان ههنا مظنة سؤال، وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية، والمخاطبون

بحسب زعمهم

قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا: «(إِنْ نَحْنُ^(٧)) إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ» فإنهم سلّموا انتفاء الرسالة عنهم: أشار إلى

مع أنه ليس كذلك. (في)

لا ملائكة (إبراهيم: ١١)

جوابه بقوله: وقولهم أي قول الرسل المخاطبين «(إِنْ نَحْنُ^(٨)) إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ» من باب مجازاة الخصم^(٩) وإرخاء العنان إليه بتسليم

عطف لازم

(إبراهيم: ١١)

يفتح الرأي: الوقوع والسقوط

بعض^(١٠) مقدماته؛ ليعثر الخصم - من «العثر»، وهو الزلة -، وإنما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته، أي إسكات الخصم وإلزامه، لا لتسليم^(١١)

متعلق بالمجازة

لا من «العثر»، وهو الاطلاع

أي المجازة

انتفاء الرسالة، فكأنهم قالوا: إنّ ما ادّعيتم من كوننا بشرًا فحق لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمين الله علينا بالرسالة، فلهذا أثبتوا

أي لعدم التنافي

البشرية لأنفسهم، وأمّا إثباتها^(١٢) بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم^(١٣).

وكقولك: عطف على قوله: «كقولك لصاحبك»، وهذا مثال لأصل «إنما»، أي الأصل في «إنما» أن يستعمل فيما لا ينكره

أي يعلم بالقلب ويقر باللسان

المخاطب، كقولك: «إنما هو أخوك» لمن يعلم ذلك ويقر به، وأنت تريد أن ترفقه^(١٤) عليه، أي تجعل من يعلم ذلك رفيقًا مشفقًا على

أي يكون المخبر عنه أخاه. (في)

أخيه، والأولى بناء على ما ذكرنا^(١٥) أن يكون هذا المثال

إلى مزلة أزلقته. (دسوقي)

(٧) قوله: بتسليم بعض إلخ: الباء للسببية، متعلقة بـ«مجازاة الخصم»؛ لأنه إذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لإصغائه لما يلقي له بعد ذلك، فيعثر مما يلقي له ذلك ويفحم، وأمّا إذا عورض من أول الوهلة ربما كان ذلك سببًا لنفرتة وعدم إصغائه، والمراد ببعض المقدمات التي سلمها الرسل المقدمة الصغرى، أعني كونهم بشرًا، وأمّا كون البشر لا يكون رسولًا، وهو الكبرى، فلم يسلم الخصم. (دسوقي)

(٨) قوله: لا لتسليم إلخ: عطف على قوله: «من باب مجازاة الخصم» يعني ما قاله الرسل للمجازاة، ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم. (من دسوقي)

(٩) قوله: وأمّا إثباتًا إلخ: جواب عما يقال: إنه كان يكفي في المجازاة أن يقولوا: نحن بشر مثلكم، فالنفي والاستثناء لغو. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: على وفق كلام الخصم: حاصل توجيه الشارح أن الرسل لم يريدوا القصر، بل أصل الإثبات على سبيل التحريد، وإنما عبروا بصيغة القصر؛ لموافقة كلام الخصم، والأحسن التوجيه بأن مرادهم القصر، أعني إثبات البشرية ونفي الملكية لا نفي الرسالة، فمرادهم: ما نحن إلا بشر مثلكم لا ملائكة كما تقولون، لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة. (تجريد)

(١١) قوله: ترفقه: إما بقافين من «الرقعة» ضد الغلظة، والتعديّة بـ«على» بتضمين معنى الإشفاق، كما أشار إليه الشارح، وحينئذ يقرأ «رفيقًا» أيضًا بقافين، وإما بالقاف والقف من «الرفق» بمعنى اللطف، فالمراد أنك تحدث في قلب من يعلم ذلك شفقة ورحمة على أخيه بسبب ذكرك الأخوة له؛ لأن الشيء قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب بمجرد علمه. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: بناء ما ذكرنا: أي من أن «إنما» تستعمل في مجهول شأنه أن لا يحمله =

= الاعتبار المناسب التنبيه على مفاصد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه، كما يحذر عن الجهل. (دسوقي)

(١) قوله: عطف إلخ: فالمعنى حينئذ أن القصر الذي استعملت فيه «ما» و«إلا» للتنزيل إما أن يكون قصر إفراد، كما تقدم، وإما أن يكون قصر قلب. (ق)

(٢) قوله: إن أنتم إلخ: أي نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل: «(إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا)» (إبراهيم: ١٠) أي ما تصفون إلا بالبشرية مثلنا لا بنفينا، وإنما خاطبهم بهذا الخطاب ولم يقولوا: «ما أنتم رسل» الذي هو مرادهم؛ لأنه في زعمهم أبلغ؛ إذ كأنهم قالوا: أنكرتم ما هو من الضروريات، وهو ثبوت البشرية، وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها إلى الاتصاف بنقيضها الذي ثبت معه الرسالة، ولهذا كان قصر قلب. (دسوقي وغيره)

(٣) قوله: مع إصرار المخاطبين: حيث كان الرسل مصرين على دعوى الرسالة المنافية للبشرية بحسب اعتقاد المتكلم صاروا عندهم بمنزلة من ادعى نفي البشرية صريحًا، ولذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبواهم بما خاطبواهم، فظهر من هذا أن القصر في هذا المثال مبني على مراعاة حال المتكلم والمخاطب، بخلاف المثال السابق؛ فإن القصر فيه مبني على رعاية حال المخاطب فقط. (دسوقي)

(٤) قوله: دعوى الرسالة: [أي المستلزمة لنفي البشرية بحسب زعم المتكلمين. (في)]
(٥) قوله: لما اعتقدوا إلخ: إنما اعتقدوا التنافي؛ لأن الرسول جلالة قدره ينزه في رأيهم عن البشرية، وانظر سخافة عقولهم حيث لم يرضوا بشرية الرسول ﷺ ورضوا بأن يكون الإله حجرًا. (دسوقي رحمه الله)

(٦) قوله: من باب مجازاة الخصم: أي مماشاته والجري معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك، ومثاله: أن تريد لإزلاق صاحبك فتماشيه في الطريق المستقيم، حتى إذا وصلت

من الإخراج^(١) لا على مقتضى الظاهر، وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم^(٢) لادعاء ظهوره، فيستعمل له^(٣) الثالث أي «إنما»، نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود: «إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ»^(٤) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب^(٥) ولا ينكره^(٦)،
(البقرة: ١١)

ولذلك جاء «أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ»؛ للرد عليهم مؤكدا بما ترى من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات، وتعريف الخبر^(٧) أي لادعاء ظهور إصلاحهم
(البقرة: ١٢) أي بما تعلمه من تأكيدات شئ
الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه
أي ضمير «هم» الحصر
أي «ألا»
عناية^(٨)، وتأكيده بـ«إن»، ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله: «وَلَكِنَّ لَا يَشْعُرُونَ»^(٩)،
(البقرة: ١٢) عطف تفسيري. (في) عطف على «تصدير». (في) عطف تفسيري. (في)

ومزية «إنما»^(١٠) على العطف^(١١) أنه يعقل منها أي من «إنما» الحكماء^(١٢)، أعني الإثبات للمذكور والنفي عما عداه معا^(١٣) أي شرفها
بخلاف العطف؛ فإنه يفهم منه أولا الإثبات ثم النفي، نحو: «زيد قائم لا قاعد»، أو بالعكس، نحو: «ما زيد قائما بل قاعد».

وأحسن مواقعها أي مواقع «إنما» التعريض^(١٤)، نحو: «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ»^(١٥) «أُولُوا الْأَلْبَابِ»^(١٦)؛ فإنه تعريض بأن الكفار من قرط
(الرعد: ١٩) أي مواضعها
جهلهم كالبهائم، فطمع النظر منهم كطمعه منها، أي كطمع النظر من البهائم.

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مرَّ يقع بين الفعل^(١٧) والفاعل، نحو: «ما قام إلا زيد» وغيرهما كالفاعل
من سائر المتعلقات
عن كونه حقيقيا، أو إضافيا قصر صفة أو موصوف. (ح)
والمفعول^(١٨)، نحو: «ما ضرب زيد إلا عمرا»، و«ما ضرب عمرا إلا زيدا»، والمفعولين، نحو: «ما أعطيت زيدا إلا درهما» وغير ذلك

من المتعلقات^(١٩).
كالحال والتفسير

= المخاطب ولا ينكر، حتى أن إنكاره يزول بأدق تنبيه؛ لكونه لا يصبر عليه. (دسوقي)
(١) قوله: من الإخراج إلخ: أي فالحكم في هذا المثال -وهو الأخوة- وإن كان معلوما للمخاطب، لكن لعدم عمله بموجب علمه بالأخوة؛ -إذ موجب علمه بما أن يشفق عليه ولا يضربه- نزل منزلة المجهول، واستعمل فيه «إنما» على خلاف مقتضى الظاهر. (في)
(٢) قوله: منزلة المعلوم: أي ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث لا يصبر على الإنكار، وليس المراد المعلوم بالفعل أن المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر. (تجريد)
(٣) قوله: فيستعمل له: أي فبسبب ذلك التنزيل يستعمل الطريق الثالث من طرق القصر وهو «إنما». (دسوقي)

(٤) قوله: لا يجهله المخاطب: الحاصل: أن إصلاح اليهود أمر مجهول عند المخاطبين وينكرونه إنكارا قويا، ولكن اليهود -لعنة الله عليهم- يدعون أن إصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهل، فنزلوا لتلك الدعوى إصلاحهم منزلة الأمر الذي من شأنه أن يكون معلوما عند المخاطبين بحيث يزول إنكاره بأدق تنبيه، فاستعملوا في إثباته للرد عليهم «إنما» التي شأنها أن تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوما، وإن كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفي والاستثناء؛ لأن إصلاحهم أمر مجهول منكر. (دسوقي)

(٥) قوله: ولا ينكره: [إنكارا قويا وإن كان جاهلا بالفعل. (ق)]

(٦) قوله: وتعريف الخبر إلخ: أي الدال على حصر المسند في المسند إليه، والمعنى لا مفسد إلا هم؛ لما تقرر أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند إليه. (دسوقي)
(٧) قوله: وبه عناية: عطف مسبب على سبب، أي مما له خطر يوجب العناية بإثباته. (دسوقي)
(٨) قوله: وَلَكِنَّ لَا يَشْعُرُونَ: إنما كان هذا يدل على التقريع والتوبيخ؛ لإفادته أنهم من جملة الموتى الذين لا شعور لهم، وإلا لأدركوا إفسادهم بلا تأمل. (دسوقي)

(٩) قوله: ومزية إنما: هو مبتدأ، وقوله: «أنه يعقل» على حذف الجار خير، أي ثابتة بأنه يعقل إلخ، ولو قيل: إن هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد. (دسوقي)

(١٠) قوله: على العطف: وأما النفي والاستثناء والتقدم ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا، فلم تظهر هذه المزية لـ«إنما» عليها؛ ولذلك لم يتعرض لهما. (تجريد)

(١١) قوله: يعقل منها الحكماء: أي بحسب وضع بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع، فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر. (تجريد)

(١٢) قوله: معا: يعني وتعقل الحكمين معا أرحح؛ إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر، كما في المعطوف. (مطول)

(١٣) قوله: وأحسن مواقعها التعريض: أي الكلام الذي يراد به التعريض، وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى ليلوح بغيره، أي يفهم منه معنى آخر، وإنما كان التعريض أحسن مواقعها؛ لأن إفادة الحكم الذي شأنها أن تستعمل فيه لا يهم المخاطب؛ لكونه معلوما أو من شأنه العلم، بخلاف المعنى الآخر الملوح إليه؛ فإنه أهم؛ لكون المخاطب جاهلا به مصرا على إنكاره. (دسوقي)

(١٤) قوله: إنما يتذكر إلخ: أي إنما يتعقل الحق أصحاب العقول، فنحن نجزم بأنه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره، وهو حصر التذكر أي تعقل الحق في أصحاب العقول؛ لأن هذا أمر معلوم بل هو تعريض بدم الكفار بأنهم من شدة جهلهم وتناهي الغاية القصوى كالبهائم، ويترب على ذلك التعريض التعريض بالنبي ﷺ بأنه لكمال حرصه على إيمان قومه يتوقع التذكر من البهائم، فمحل الفائدة من هذا الكلام هو التعريض المتوسل إليه. (الدسوقي)

(١٥) قوله: يقع بين الفعل إلخ: أي بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما يؤخذ من تمثيل المصنف، فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفة على الموصوف، وأما عكسه وهو حصر الفاعل في الفعل فلا يتوهم إمكانه؛ لأن المنحصر فيه يجب تأخيره على ما يأتي، والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلا، فإن خرج عن الفاعلية رجع الأمر إلى قصر المبتدأ على الخبر. (الدسوقي)

(١٦) قوله: كالفاعل والمفعول: أي بحيث يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس، وقد مثل الشارح لكل منهما، فالمثال الأول من حصر الفاعل في المفعول، والمثال الثاني من حصر المفعول في الفاعل. (الدسوقي)

(١٧) قوله: وغير ذلك من المتعلقات: أي كالحال، فتقول في قصرها على صاحبها: =

ففي الاستثناء^(١) يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل: «ما ضرب عمراً إلا زيد»، ولو
للتفريع بمعنى الفاء. (قي)
الفاعل مقصور عليه والمفعول مقصور
أريد القصر على المفعول قيل: «ما ضرب زيداً إلا عمراً»، ومعنى قصر^(٢) الفاعل على المفعول مثلاً^(٣): «قصر الفعل المسند^(٤) إلى الفاعل
فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور
على المفعول، وعلى هذا قياس البواقي^(٥)، فيرجع إلى قصر الصفة على الموصوف، أو العكس، ويكون حقيقياً وغير حقيقي، إفراداً
أي على قصر الفاعل على المفعول
وقلباً وتعييناً، ولا يخفى اعتبار ذلك^(٦).

وقل أي وجاز على قلة تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما وهو أن يلي
أي متلصقين بحالهما
المقصور عليه الأداة، نحو: «ما ضرب إلا عمراً زيد» في قصر الفاعل على المفعول و«ما ضرب إلا زيداً عمراً» في قصر المفعول على
الفاعل. وإنما قال: «بحالهما»؛ احترازاً عن تقديمهما مع إزالتها عن حالهما بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه، كقولك في
«ما ضرب زيداً إلا عمراً»: «ما ضرب عمراً إلا زيد»؛ فإنه لا يجوز ذلك؛ لِمَا فيه من اختلاف المعنى وانعكاس المقصود^(٧)، وإنما قل
تقديمهما^(٨) بحالهما؛ لاستلزامه^(٩) قصر الصفة قبل تمامها^(١٠)؛ لأن الصفة^(١١) المقصورة^(١٢) على الفاعل مثلاً^(١٣) هي الفعل الواقع على
أي استلزام التقدم في المثالين المذكورين (قي)
المفعول لا مطلق الفعل، فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول، فلا يحسن قصره،^(١٤)

= «ما جاء راكباً إلا زيد»، وفي عكسه: «ما جاء زيد إلا راكباً»، فالأول من قصر الصفة والثاني من قصر الموصوف، وقس عليه التمييز والمجور والظرف والبدل؛ فإنه يقع القصر فيها ما عدا المصدر المؤكد؛ فإنه لا يقع القصر بينه وبين الفعل إجماعاً، فلا تقول: «ما ضربت إلا ضرباً»، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ تَنْظُرْ إِلَّا ظُلْماً﴾ (الحاثية: ٣٢) فمعناه: إلا ظناً ضعيفاً، فهو مصدر نوعي، وما عدا المفعول معه؛ فإنه لا يجيء بعد «إلا»، فلا يقال: «ما سرت إلا والليل». (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١) قوله: ففي الاستثناء: أي فالقصر في الاستثناء يؤخر فيه المقصور عليه مع أداة الاستثناء، وتأخر المقصور عليه مع الأداة بأن يكون المقصور مقدماً على أداة الاستثناء، وهي مقدمة على المقصور عليه. (ق)

(٢) قوله: ومعنى قصر إلخ: هذا جواب عما يقال: إن القصر لا يكون إلا قصر صفة على موصوف أو قصر موصوف على صفة، وكل من الفاعل والمفعول ذات، وحينئذ فلا يصح القصر. وحاصل ما أجاب به الشارح أن قولهم هذا من قصر الفاعل على المفعول، أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف، أي من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول، وقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل، لا أن ذات الفاعل أو ذات المفعول مقصورة، كما توهم السائل. (دسوقي)

(٣) قوله: مثلاً: أي أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها. (تجريد)

(٤) قوله: قصر الفعل المسند إلخ: هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلاً أعني قصر الفاعل على المفعول، ثم إن ظاهر كلام الشارح أن معنى قصر الفاعل على المفعول في قولك: «ما ضرب زيد إلا عمراً» قصر ضارية زيد على عمرو؛ لأنها فعل الفاعل وليس كذلك؛ لأن الضارية صفة للفاعل، فلا يتأتى قصرها على المفعول، بل المراد قصر المضروبة على عمرو؛ لأنها صفة للمفعول، فالمعنى: ما مضروب زيد إلا عمرو، وقد يقال: مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغته إلى صيغة مفعول، تأمل. (من الدسوقي)

(٥) قوله: قياس البواقي: فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل، وهكذا قس، فمعنى «ما ضرب عمراً إلا زيد»: «ما ضارب عمراً إلا زيد» فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل، فمعنى «ما ضارب عمراً إلا زيد»: «ما عمرو إلا مضروب زيد»، فيرجع لقصر الموصوف على الصفة، لكن الأظهر الأول. (دسوقي)

(٦) قوله: ولا يخفى اعتبار ذلك: فإذا قلت في قصر الفاعل «ما ضرب زيد إلا عمراً»، إن أريد ما مضروب زيد إلا عمرو دون كل ما هو غير عمرو: كان قصراً حقيقياً، وإن أريد دون خالد مثلاً: كان إضافياً، ثم إن أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلاً: كان إفراداً، وعلى من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو: كان قلباً أو على من شك في مضروبه منهما: كان تعييناً، وقس عليه سائر المتعلقات. (تجريد)

(٧) قوله: وانعكاس المقصود: تفسير للجملة السابقة، وذلك لأن معنى قولنا: «ما ضرب زيد إلا عمراً»: «ما مضروب زيد إلا عمرو» ومعنى قولنا: «ما ضرب عمراً إلا زيد»: «ما ضارب عمرو إلا زيد»، فالمقصود في الأول حصر مضروبة زيد في عمرو، والمقصود في الثاني حصر ضارية عمرو في زيد. (دسوقي)

(٨) قوله: قل تقديمهما: [أي المقصور عليه وأداة الاستثناء]

(٩) قوله: لاستلزامه إلخ: هذا التعليل قاصر؛ لأنه لا يجري في قصر الموصوف، كما إذا جعل قولك: «ما ضرب إلا عمراً زيد» من قصر الموصوف؛ لتأوله بمعنى «ما زيد إلا ضارب عمرو»، فهذا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها، وإنما فيه حال التقدم تأخير الموصوف عن جميعها، وكذا في قولك: «ما ضرب إلا زيد عمراً»؛ فإنه إذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى «ما عمرو إلا مضروب زيد» لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها، إنما يلزم عليه حال التقدم تأخيره عن جميعها، فافهم. (تجريد)

(١٠) قوله: قبل تمامها: والأقرب أن يعمل على حذف المضاف، أي لإيهام استلزامه، وإلا فلا استلزام في نفس الأمر؛ لأن الكلام إنما يتم بآخره. (تجريد)

(١١) قوله: لأن الصفة إلخ: فإذا قلت: «ما ضرب زيد إلا عمراً» وحمل على أن المعنى «ما مضروب زيد إلا عمرو» لزم -لو قدم المقصور عليه وقيل: «ما ضرب عمراً إلا زيد»- قصر الصفة، وهو الضرب قبل تمامها؛ إذ تمامها بذكر الفاعل، وكذلك الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على الفاعل، فإذا قلت: «ما ضرب عمراً إلا زيد» وحمل على أن المعنى «ما ضارب عمرو إلا زيد» لزم -لو قدم المقصور عليه وقيل: «ما ضرب إلا زيد عمراً»- قصر الضرب قبل ذكر متعلقه، وهو ظاهر. (دسوقي)

(١٢) قوله: المقصورة إلخ: [أي في قصر المفعول على الفاعل، كما في المثال الثاني. (قي)]

(١٣) قوله: مثلاً: أي أو المقصورة على المفعول في قصر الفاعل على المفعول، كما في المثال الأول، وهو «ما ضرب زيد إلا عمراً». (دسوقي)

وعلى هذا فقس^(١)، وإنما جاز على قلة؛ نظرا إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر.

أي آخر الجملة

أي الصفة

أي ولم يمنع

ووجه الجميع^(٢) أي السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين مبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك^(٣) أن النفي في

الاستثناء المفرغ^(٤) الذي حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد «إلا» بحسب العوامل يتوجه إلى مقدر، وهو مستثنى منه؛ لأن «إلا»

للإخراج^(٥)، والإخراج يقتضي مخرجا منه^(٦)، عام؛ ليتناول المستثنى وغيره، فيتحقق الإخراج مناسب للمستثنى في جنسه^(٧) بأن يقدر في

صفة ثان

أي بالنظر إلى اللفظ. (في)

صفة (مقدر)

نحو «ما ضرب إلا زيد» «ما ضرب أحد»^(٨)، وفي نحو «ما كسوته إلا جبة» «ما كسوته لباسا»، وفي نحو «ما جاء إلا راكبا» «ما جاء

كائنا على حال من الأحوال»، وفي نحو «ما سرت إلا يوم الجمعة» «ما سرت وقتا من الأوقات»، وعلى هذا القياس^(٩)، وفي صفة

أي من أحوال المهيء

يعني في الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك، وإذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته.

كالظرفية

فإذا أوجب^(١٠) منه أي من ذلك المقدر شيء بـ «إلا» جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء.

الإضافة بيانية

أي بواسطة «إلا»

أي أثبت

وفي «إنما» يؤخر المقصور عليه تقول: «إنما ضرب زيد عمرا»، فيكون القيد الأخير^(١١) بمنزلة الواقع بعد «إلا»، فيكون هو

أي يكون المقصور عليه هو الجزء الأخير. (في)

المقصور عليه، ولا يجوز تقديمه أي تقديم المقصور عليه بـ «إنما» على غيره؛ للالتباس^(١٢) كما إذا قلنا في «إنما ضرب زيد عمرا»: «إنما

ضرب عمرا زيد»، بخلاف النفي والاستثناء؛ فإنه لا التباس فيه؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد «إلا» سواء قُدّم أو أُخّر، وههنا

أي في «إنما»

ليس «إلا»^(١٣) مذكورا في اللفظ بل تضمنا. و«غير» كـ «إلا»^(١٤) في إفادة القصرين^(١٥) قصر الموصوف^(١٦) على الصفة.....

أي لفظ «إلا»

(١) قوله: وعلى هذا فقس: [أي البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل

(تجريد)] فتقول في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي

الفعل المتعلق بالفاعل، فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل، فلا يحسن قصره وهكذا.

(تجريد)

(٢) قوله: ووجه الجميع: أي وجه إفادة النفي والاستثناء القصر في جميع ما ذكر مما بين

المبتدأ والخبر وغير ذلك. (دسوقي)

(٣) قوله: وغير ذلك: كالحال وصاحبها والمفعول الأول والثاني. (في)

(٤) قوله: أن النفي في الاستثناء المفرغ إلخ: إنما اقتصر على بيان الوجه في النفي

والاستثناء المفرغ دون غيره؛ لأن إفادة التقديم للمقصر لا يدركه إلا صاحب الذوق، وإفادة

طريق العطف وكذلك النفي والاستثناء إذا كان المستثنى منه مذكورا بين، وكذا إفادة

«إنما» له؛ لكونه بمعنى «ما وإلا»، فما بقي الخفاء إلا الاستثناء المفرغ؛ لعدم ذكر

المستثنى منه. (دسوقي)

(٥) قوله: لأن إلا للإخراج: هذا ظاهر في الاستثناء المتصل؛ لأن «إلا» فيه للإخراج، وأما

المنقطع فـ «إلا» فيه ليست للإخراج، بل بمعنى «بل»، فلا يتأتى فيه هذا التوجيه مع أنه

مفيد للحصر أيضا، فإذا قيل: «ما جاء القوم إلا الحمير»، فالمعنى أن الحمير لا يتجاوز

إلى القوم ولا إلى ما يتعلق بهم مما عدا الحمير. وأجيب بأن كلامه في الاستثناء المتصل؛

لأن الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه إلا متناولا للمستثنى، فيكون متصلا دائما

ويكون «إلا» فيه للإخراج؛ بدليل قول المصنف «أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه إلى

مقدر مناسب للمستثنى في جنسه». (دسوقي)

(٦) قوله: مخرجا منه: [أي وليس ههنا إلا هذا المقدر فهو مخرج منه. (في)]

(٧) قوله: في جنسه: أي في كونه جنسه لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه، لا أنه أمر

مشارك له في الجنس، كما هو ظاهر المتن، ففيه مسامحة. وحاصل الجواب أن في الكلام

حذفا، أي كونه جنسه. (من الدسوقي)

(٨) قوله: ما ضرب أحد: أي فـ «أحد» عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث إنه

جنس له، أي صالح لأن يحمل عليه، وكذا يقال في ما بعده. (دسوقي)

(٩) قوله: وعلى هذا القياس: أي يفقد في «ما صليت إلا في المسجد» «ما صليت في

مكان»، ويقدر في مثل «ما اشتريت من الجارية إلا نصفها» «ما اشتريت جزءا من

الجارية». (من ق)

(١٠) قوله: فإذا أوجب: الفاء رابطة لهذا الكلام بالشرط الذي قدره الشارح قبله.

(دسوقي)

(١١) قوله: فيكون القيد الأخير: أي من قيدي الفعل وهما الفاعل والمفعول؛ لما تقدم أن

كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل، والفعل مقيد بهما، فالمراد بالقيد الأخير ما آخر من

فاعل أو مفعول. (في)

(١٢) قوله: للالتباس: أي التباس المراد بغير المراد في التقديم، وذلك لأن كلا من الفاعل

والمفعول الواقعين بعد الفعل يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر، ولم يقتن

أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه، فقصودوا أن يجعلوا التأخير علامة القصر

على ذلك المؤخر. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: ليس إلا إلخ: أي ليس لفظ «إلا» مذكورا في الكلام بل تضمنه معنى الكلام.

(دسوقي)

(١٤) قوله: وغير كـ إلا: أي ولفظ «غير» كلفظ «إلا» أي الاستثنائية؛ لأنها هي التي تفيد

القصرين، بخلاف «إلا» التي تقع صفة، وإنما خص «غير» بالذكر دون بقية أدوات

الاستثناء؛ لأنه لا تستعمل في التفرغ من أدوات الاستثناء «غير» إلا غيرها، وهذا مبني

على أن «سوى» ملازمة للنصب على الظرفية، و«إلا» فهي كـ «غير» في إفادة القصرين.

(دسوقي)

(١٥) قوله: في إفادة القصرين: تبع المفتاح في تخصيص وجه الشبه، والأولى الاختصار على

قوله: و«غير» كـ «إلا»؛ إذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ؛ لأنه يفيد المشاركة في جميع

أحكام «إلا». (مطول)

(١٦) قوله: قصر الموصوف إلخ: نحو «ما زيد غير عالم» و«ما كريم غير زيد»، فقد قصر =

وقصر الصفة على الموصوف أفرادًا وقلبًا^(١) وتعيينًا، وفي امتناع مجامعة «لا» العاطفة؛ لِمَا سبق^(٢)، فلا يصح^(٣) «ما زيد غير شاعر لا كاتب» ولا «ما شاعر غير زيد لا عمرو». أي في قصر الصفة

الإنشاء

هو الباب السادس من الفن الأول

اعلم أن «الإنشاء»^(٤) قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته^(٥) خارج تطابقه أو لا تطابقه^(٦)، وقد يقال^(٧) على ما هو فعل المتكلم أعني إلقاء مثل هذا الكلام كما أن الإخبار كذلك^(٨)، والأظهر أن المراد^(٩) ههنا هو الثاني^(١٠) بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب، وتقسيم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما، والمراد بها^(١١) معانيها المصدرية^(١٢)، لا الكلام المشتمل عليها بقرينة^(١٣) قوله: واللفظ الموضوع له كذا وكذا؛ لظهور أن لفظ «ليت» مثلاً مستعمل لمعنى التمني لا لقولنا: «ليت زيداً قائم» فافهم. أي اصطلاحاً، ومعناه لغة: الإبداع
أي نسبة خارجية
لفظ «مثل» زائدة
أي تقسيم المصنف الإنشاء. (في)
كلامه والنهي
هكذا في بعض النسخ
أي في معنى التمني. (تج) أي لا في قولنا أي مقولنا. (تجريد)
فالإنشاء إن لم يكن طلباً^(١٤) - كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود والقسم^(١٥) و«رُبَّ»^(١٦) ونحو ذلك - فلا يبحث عنها ههنا؛ لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها، ولأن أكثرها^(١٧) في الأصل إخبار نقلت إلى الإنشاء إن كان طلباً^(١٨) استدعى مطلوباً غير حاصل^(١٩) وقت الطلب؛ لامتناع طلب الحاصل^(٢٠)، فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية، أي لطلب مطلوب. (في)

(١٠) قوله: هو الثاني: [أي فعل المتكلم لا الكلام الذي ليس لنسبته خارج. (في)]
(١١) قوله: والمراد بها: أي بالتعني والاستفهام وغيرهما، وهذا في معنى العلة أي لأن المراد بها إلخ، أي إنما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر؛ لأن المراد إلخ، وإذا كانت هذه الأقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك؛ لئلا يكون بين المقسم والأقسام تباين. (من التجريد)
(١٢) قوله: معانيها المصدرية: أعني الإلقاءات، فالتعني بالمعنى المصدرية إلقاء عبارة التمني، وكذا الاستفهام إلقاء عبارة الاستفهام، وهكذا. (دسوقي)
(١٣) قوله: بقرينة إلخ: فيه أنه لا يصلح لأن يكون قرينة لما ادعاه؛ لأن المتبادر أن «اللام» في قوله: «الموضوع له» للتعدي، ومن المعلوم أن الذي وضع له «ليت» مثلاً للطلب القلبي، لا إلقاء الكلام المخصوص وهو الذي فيه «ليت»، اللهم إلا أن يتكلف بجعل «اللام» لليلة الغائية لا للتعدي، فافهم. (في)
(١٤) قوله: إن لم يكن طلباً: أشار إلى أن قسم قول المصنف: «إن كان طلباً» محذوف؛ لعدم البحث عنه هنا. (تجريد)
(١٥) قوله: والقسم: أي وإلقاء القسم لإفادة إنشاء القسم مثل: أقسم بالله. (من الدسوقي)
(١٦) قوله: ورب: أي وإلقاء «رب» لإفادة إنشاء التكثير بناء على أنها للإنشاء وباعتبار أنك إذا قلت مثلاً: «رب جاهل في الدنيا»، فلما أنك تظهر كثرة الجاهلين، ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار، فيكون إنشاء بهذا الاعتبار. (من الدسوقي)
(١٧) قوله: ولأن أكثرها: [أي أكثر هذه الأشياء الإنشائية الغير الطلية. (في)]
(١٨) قوله: إن كان طلباً: المراد به «الطلب». معناه الاصطلاحي، أعني إلقاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب. (جلبى)
(١٩) قوله: غير حاصل: أي في اعتقاد المتكلم، فيدخل فيه ما إذا طلب شيئاً حاصلًا وقت الطلب؛ لعدم علم المتكلم بحصوله. (في)
(٢٠) قوله: لامتناع طلب الحاصل: فيه أن المنوع تحصيل الحاصل لا طلبه، إلا أن يقال: المراد بالامتناع عدم اللياقة لا الامتناع العقلي، وهو مبني على أن المراد بالطلب: الطلب اللفظي الذي كلامنا فيه، ولك أن تحمله على الامتناع العقلي، ويراد بالطلب: الطلب القلبي، ولا شك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال، فافهم. (من الدسوقي)

= في الأول زيد على العلم، وفي الثاني الكرم على زيد. (دسوقي)
(١) قوله: أفراداً وقلباً إلخ: ظاهره أنهما لا تستعملان في القصر الحقيقي؛ لأن الأفراد والقلب والتعيين أقسام للإضافي، وليس كذلك، فكان الأولى أن يقول: ويكون حقيقياً نحو «لا إله غير الله» وما خاتم الأنبياء غير محمد ﷺ وغير حقيقي أفراداً وقلباً وتعييناً. (دسوقي)
(٢) قوله: لما سبق: أي من أن شرط المنفي بـ«لا» أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها. (تجريد)
(٣) قوله: فلا يصح إلخ: أي فلا يصح أن يقال في قصر الموصوف: «ما زيد غير شاعر لا كاتب»، ولا يصح أن يقال في قصر الصفة: «ما شاعر غير زيد لا عمرو»، وذلك لفقد الشرط السابق. والله أعلم. (دسوقي)
(٤) قوله: اعلم أن الإنشاء: أعاد المظهر؛ إشارة إلى أنه ليس المراد الإنشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ، أي: اعلم أن لفظ الإنشاء. (ف)
(٥) قوله: ليس لنسبته: أي ليس للنسبة المفهومة منه، وهي النسبة الكلامية. (ق)
(٦) قوله: تطابقه أو لا تطابقه: أي تقصد مطابقتها أو لا مطابقتها، وهذا محط النفي، وإلا فالإنشاء لا بد له من نسبة خارجية، تارة لا تكون مطابقة لنسبته الكلامية، وتارة تكون مطابقة لها، إلا أنه لا يقصد مطابقتها لها، ف«اضرب» مثلاً نسبته الكلامية طلب الضرب، ولا بد له من نسبة خارجية.
فإن كان المتكلم طالباً للضرب في نفسه كانت الخارجية طلب الضرب أيضاً وكانت مطابقة للكلامية، إلا أنه لم يقصد مطابقتها لها، وإن كان المتكلم غير طالب له في نفسه كانت الخارجية عدم الطلب، فلم يكونا مطابقتين؛ فإن قصد المتكلم المطابقة كان من باب استعمال الإنشاء في الخير، فافهم.
(٧) قوله: وقد يقال إلخ: أي وقد يطلق الإنشاء على ما - أي على شيء - هو فعل المتكلم، أعني الإتيان بالكلام الذي ليس لنسبته خارج. (دسوقي)
(٨) قوله: كذلك: أي يطلق على الكلام الحزري وعلى فعل المتكلم، أعني إلقاء هذا الكلام. (ق)
(٩) قوله: والأظهر أن المراد: أي بالإنشاء، ههنا أي في قول المصنف الآتي: «إن كان طلباً»، وليست الإشارة إلى الترجمة، كما يومه كلام الشارح؛ لأن الإنشاء الواقع ترجمة لايصح أن يراد به واحد من هذين الأمرين. (من دسوقي)

ويتولد منها^(١) بحسب القرائن ما يناسب المقام، وأنواعه أي أنواع الطلب كثيرة^(٢).

منها: التمني^(٣) هو طلب حصول^(٤) الشيء على سبيل المحبة^(٥)، واللفظ الموضوع له: «ليت»، ولا يشترط إمكان التمني^(٦)

أي في صحة النفي

ولو على وجه النفي. (ج)

بخلاف الترجي^(٧)، تقول: «ليت الشباب يعود» ولا تقول: «لعله يعود»، ولكن إذا كان التمني ممكنا يجب^(٨) أن لا يكون لك توقع

وعوده محال

أي في التمني

وطماعية في وقوعه، وإلا لصار ترجيا^(٩)، وقد يُتمنى بـ«هل»^(١٠) نحو: «هل لي من شفيح» حيث يعلم أن لا شفيح له؛ لأنه حينئذ يمتنع

هذا العلم قرينة المجاز. (ج)

فيؤتى به لعل

على وزن «كراهية»، مصدر

حملة على حقيقة الاستفهام؛ لحصول الجزم بانتفائه^(١١)، والنكته في التمني بـ«هل» والعدول عن «ليت»: هو إبراز التمني لكمال

العناية بحصوله في صورة الممكن^(١٢) الذي لا جزم بانتفائه، وقد يُتمنى بـ«لو»^(١٣)، نحو: لو تأتيني فتحدثني^(١٤)، بالنصب^(١٥) على

أي لإظهار الرغبة فيه. (في)

تقدير: فأن تحدثني؛ فإنَّ النصب قرينة على أن «لو» ليست على أصلها؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار «أن»، وإنما يضرر بعد

وهو الشرطية والتعليل

الأشياء الستة^(١٦)، والمناسب ههنا هو التمني^(١٧).

قال السكاكي: كأن^(١٨) حروف التنديم والتحضيض نحو: «هلا»^(١٩) و«ألا» - بقلب الهاء همزة - و«لولا» و«لوما» مأخوذة منهما

أي حث المخاطب

أي في المثال المذكور

أي جعل للمخاطب نادما

أي من «هل» و«لو»

التمني مجازا فقال: «وقد يتمنى بـ«هل» إلخ». (تجريد)

(١١) قوله: لحصول الجزم بانتفائه: والاستفهام يقتضي عدم الجزم بالانتفاء، بل الجهل بالشيء، فلو حمل على الاستفهام الحقيقي لحصل التناقض، فتعين الحمل على التمني.

(من الدسوقي)

(١٢) قوله: في صورة الممكن إلخ: أي والممكن الذي لا جزم بانتفائه حاصل مع الاستفهام؛ لأن المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفائه، بخلاف التمني؛ فإنه

قد يكون مجزوما بانتفائه، وإن كان ممكنا. (دسوقي)

(١٣) قوله: وقد يتمنى بـ«لو»: أي على طريق المجاز؛ لأن أصل وضعها الشرطية، ولم يذكر الشارح نكته العدول عن التمني بـ«ليت» إلى التمني بـ«لو»، كما ذكر في «هل»، وقد

يقال: إن نكته الإشعار بعزة متمناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد؛ لأن «لو» بحسب أصلها حرف امتناع. (دسوقي)

(١٤) قوله: فتحدثني: [أي بنصب «تحدثني» بـ«أن» مضمرة بعد الفاء في جواب التمني. (في)]

(١٥) قوله: بالنصب: قال العنزي: ولا تحتاج «لو» حينئذ إلى الجزاء؛ لخروجها عن معنى التعليق، وهو مبني على أن «لو» التي للتمني قسم برأسه، والذي يدل عليه كلام المصنف

أعما «لو» الشرطية أشرت معنى التمني، فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه. وقيل: «لو» مصدرية بتقدير: «أو» ولو تأتيني، كما في «الأطول». (من التجريد)

(١٦) قوله: بعد الأشياء الستة: وهي الاستفهام والتمني والعرض، ودخل فيه التحضيض والأمر والنهي والنفي، وأما الترجي فساقط؛ لأنه لا ينتصب في جوابه عند البصريين، والدعاء داخل في الأمر والنهي، فاندفع ما يقال: إن عند الأشياء التي ينصب المضارع

بعد الفاء بأن في جوابها تسعة لا ستة. (دسوقي)

(١٧) قوله: هو التمني: [من الأشياء الستة دون غيره]

(١٨) قوله: كأن إلخ: أورد لفظ «كأن»؛ لعدم الجزم بما ذكره من التركيب؛ لجواز أن يكون كل كلمة برأسها؛ لأن التصرف في الحروف بعيد. وسميت حروف التنديم؛ لأنها إذا

دخلت على الفعل الماضي أفادت جعل المخاطب نادما على ترك الفعل، وسميت حروف التحضيض؛ لأنها إذا دخلت على المضارع أفادت حض المخاطب وحثه على الفعل. (دسوقي)

(١٩) قوله: نحو هلا إلخ: ذكر من حروف التحضيض أربعة، وبقي اثنان: «لو» و«ألا» بالتخفيف؛ لأن لهما خصوصية بأعما لطلب لا توبيخ فيه أبدا، بخلاف الأربعة. (تجريد)

(١) قوله: ويتولد منها: أي من تلك الصيغ ما يناسب المقام، كطلب دوام الإيمان والتقوى في قوله تعالى: «يَتَأْتِيهَا اللَّذِينَ آمَنُوا عَاقِبَةُ مَا أَنَالَهُ» (النساء: ١٣٦) و«يَتَأْتِيهَا النَّحْيُ أَتَى اللَّهِ» (الأحزاب: ١)، ثم إن الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكره المصنف التمهيد لبيان المعاني المتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل. (دسوقي)

(٢) قوله: كثيرة: [هي خمسة على ما ذكره المصنف: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. (في)]

(٣) قوله: منها التمني: [أقدمه لعمومه؛ لجريانه في الممكن والممتنع، وعقبه بالاستفهام؛ لكثرة مباحثه، ثم بالأمر؛ لاقتضائه الوجود، ثم بالنهي؛ لمناسبته له في الأحكام. (دسوقي)]

(٤) قوله: هو طلب حصول إلخ: هذا يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق، وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القلبي، اللهم إلا أن يحمل الطلب في التعريف على

الطلب اللفظي، وهو إلقاء الكلام، فكأنه قال: وهو إلقاء كلام يدل على حصول شيء. (من الدسوقي)

(٥) قوله: على سبيل المحبة: أي على طريق يفهم منه المحبة، فتخرج البواقي من أنواع الطلب. وقيل: ينبغي أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع؛ احترازا عن الأمر والنهي ونحوهما

التي وجدت المحبة فيها. وقيل: قيد الحيلة المرادة يكفي في اندفاع النقض. وقيل: هو تعريف بالأعم، وقد أجازاه المتقدمون. (تجريد)

(٦) قوله: إمكان التمني: أي إمكانه لذاته بأن يكون جازئ الوجود والعدم، بل يصح مع استحالته لذاته، وأما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه، والواجب حاصل. (في)

(٧) قوله: بخلاف الترجي: فإنه يشترط إمكانه، كما أن الأمر والنهي والاستفهام والنداء يشترط فيها أن يكون المطلوب ممكنا، فلا تستعمل صيغها إلا فيما كان كذلك، ولعل

مراده أن الأصل ذلك، وإلا فالأمر بالمحال بل التكليف به واقع. ثم إن قوله: «بخلاف الترجي» يقتضي أن بين التمني والترجي مشاركة في مطلق الطلب، وأنه لا فارق بينهما إلا

اشتراط إمكان الترجي دون اشتراط إمكان التمني، وليس كذلك؛ إذ الترجي ليس من أقسام الطلب على التحقيق، بل هو ترقب الحصول. (دسوقي)

(٨) قوله: يجب: [لأن التمني يجب أن لا يكون فيه طماعية. (في)]

(٩) قوله: وإلا لصار ترجيا: أي إن كان هناك طماعية في الوقوع صار ترجيا، فلا يستعمل فيه إلا الألفاظ الدالة على الترجي، كـ«لعل» و«عسى»، مثلا؛ إذا كنت تطلب حصول

مال في العام متوقعا وطماعا في حصوله. قلت: لعل لي مالا في هذا العام أحج به، وإن كان غير متوقع ولا طماعية لك في حصوله. قلت: ليت لي مالا. (دسوقي)

(١٠) قوله: وقد يتمنى بـ«هل»: لما ذكر مما هو موضوع للتمني، أشار إلى ما يستعمل في

خبر «كأن»، أي كأنها مأخوذة من «هل» و«لو» اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع «لا» و«ما» المزيديتين؛ لتضمينهما^(١) علة لقوله^(٢): «مركبتين»، والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء، تقول: ضمنت الكتاب كذا باباً باباً إذا جعلته متضمناً^(٣) لتلك

حال من الصبر الغرور «من». (قي)

أي عنونها عليه. (ج)

الأبواب، يعني أن الغرض والمطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل «هل» و«لو» متضمنتين معنى التمني؛ ليتولد علة

الإصالة ببابية

أي مستلزمين

«لتضمينهما»، يعني أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس إفادة التمني^(٤)، بل أن يتولد^(٥) منه أي من معنى التمني المتضمنتين

أي «لو» و«هل»

هما إياه في الماضي التنديم^(٦) نحو: هلاً أكرمتَ زيداً ولوما أكرمته، على معنى^(٧): ليتك أكرمته؛ قصداً إلى جعله نادماً على ترك

أي مع الفعل الماضي. (قي)

الإكرام، وفي فعل^(٨) المضارع التحضيض نحو: هلاً تقوم، ولوما تقوم، على معنى: ليتك تقوم؛ قصداً إلى حثه على القيام.

أي المستقبل

والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي، لكنه حاصل كلامه. وقوله: «لتضمينهما» مصدر مضاف إلى المفعول الأول و«معنى

تقدير الكلام: لتضمن للكلم «هل» و«لو» معنى الشيء. (ق)

المر

التمني» مفعوله الثاني، وقد وقع في بعض النسخ: «لتضمينهما» على لفظ «التفعل»، وهو لا يوافق^(٩) معنى كلام «المفتاح»، وإنما

ذكر هذا بلفظ «كأن»؛ لعدم القطع بذلك^(١٠).

السكاكي

وقد يُتمنى بـ«لعل»^(١١) فيعطى له حكم «ليت»، وينصب في جوابه^(١٢) المضارع على إضمار «أن» نحو: «لعلي أحج فأزورك»

بالنصب؛ لبعد المرجو^(١٣) عن الحصول، وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها، فيتولد منه معنى التمني.

أي من ذلك البعد أو الشيء. (قي)

أي بسبب هذا البعد

ومنها أي ومن أنواع الطلب الاستفهام، وهو طلب حصول^(١٤) صورة الشيء في الذهن،

التنديم. (دسوقي)

(٨) قوله: وفي المضارع: كان المناسب أن يقول: «وفي المستقبل»؛ لأن صيغة المضارع مع هذه الحروف تحتل الحال والاستقبال، والتحضيض إنما يكون في المستقبل، وأيضاً صيغة المضارع إذا كانت بمعنى الماضي كانت تلك الحروف معها للتنديم. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٩) قوله: وهو لا يوافق إلخ: لأن صاحب «المفتاح» عبر بالإلزام، فهو يدل على أد دلالة «هل» و«لو» على التمني بفعل الفاعل وجعل جاعل، فيوافق النسخة التي فيها التضمن على لفظ «التفعل»؛ لأن الإلزام في كلامه فعل الملزوم وهو التكلم، بخلاف التضمن على وزن «التفعل»؛ فإنه يقتضي أن دلالتها على التمني أمر ذاتي لا بفعل فاعل، فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح. (دسوقي)

(١٠) قوله: لعدم القطع بذلك: لأن أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها، فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر. (بخرید)

(١١) قوله: وقد يتمنى بـ«لعل»: التي هي موضوعة للترجي، وهو ترقب حصول الشيء، سواء كان محبوباً، ويقال له: طمع، نحو: «لعلك تعطينا»، أو مكروهاً ويقال له: إشفاق نحو: «لعلي أموت الساعة»، فليس الترجي من أنواع الطلب في الحقيقة؛ لأن المكروه لا يطلب. (ق)

(١٢) قوله: وينصب في جوابه إلخ: بيان لإعطائه حكم «ليت»، فلو استعملت «لعل» في موضعها الأصلي -وهو الترجي- لم ينصب المضارع بعدها، ثم إن نصب المضارع بعد «لعل» لا يدل على أنها مستعملة في التمني إلا على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب الترجي؛ إذ لا جواب له عندهم، لا على مذهب الكوفيين الذين يشبّهون له جواباً، ويجوزون نصب المضارع في جوابه. (ق)

(١٣) قوله: لبعد المرجو: أي إنما يتمنى بـ«لعل» إذا كان المرجو -كالخج في المثال المذكور- بعيد الحصول، فالخاصل: أن «لعل» مستعملة في مرجو شبيه بالتمني في البعد، فتولد من ذلك الشبه تمنيه. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: طلب حصول إلخ: أي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن =

(١) قوله: لتضمينهما معنى التمني: فيه أنهما أي «لو» و«هل» قبل تركيبهما مع «لا» و«ما» للتمني، فما معنى كون تركيبهما لأجل أن يضمنا معنى التمني. ويجاب بأنهما قبل التركيب للتمني جوازاً واحتمالاً، وبعده للتمني وجوباً ونصاً، فكأنه قال: «لتضمينهما معنى التمني على التخصيص وال لزوم». (بخرید)

(٢) قوله: علة لقوله إلخ: فالمعنى أن تركيب «هل» و«لو» مع ما ذكر إنما هو لأجل تضمينهما، أي جعلهما متضمنتين أي مشتملتين دالّتين على معنى التمني، فالمراد بالتضمنين ههنا: جعل الشيء مدلولاً للفظ، لا جعله جزءاً من المدلول الذي هو التضمن اصطلاحاً، ونظير ذلك قولك: «ضمنت هذا الكتاب، كذا باباً باباً»، فليس المراد أني جعلت الأبواب جزءاً من أجزاء الكتاب، بل جعلت الأبواب نفس أجزاء الكتاب، لا مع زائد عليها. (دسوقي)

(٣) قوله: متضمناً: [أي مشتملاً عليها اشتمال الكل على أجزائه. (قي)]

(٤) قوله: ليس إفادة التمني: فالتمني ليس مقصوداً بالذات، بل ليتوصل به إلى التنديم والتحضيض. (بخرید)

(٥) قوله: بل أن يتولد إلخ: فإن قلت: ما المانع من جعل تركيبهما للتحضيض والتنديم من أول الأمر من غير توسط التمني؟ قلت: لو لم يضمنا معنى التمني بعد التركيب لزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع، وهذا منفي عند التضمن المذكور؛ لأن التمني بالوضع تركيبي معنى حقيقي لهما بالوضع الثاني. (دسوقي)

(٦) قوله: التنديم: أي جعل المخاطب نادماً، ووجه التولد: أن التمني إنما يكون في الأمور المحبوبة، فإذا فات الأمر المحبوب له ندم المخاطب عليه، وإن كان مستقبلاً حضنه عليه. (قي)

(٧) قوله: على معنى: أي بمعنى «ليتك أكرمته»، وذلك لأن الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة، نعم يمكن تمنيه؛ لصيرورته محالاً، ولما فات وقت إمكانه مع ما فيه من الحكمة والمصلحة للمخاطب صار في الكلام إشارة إلى أنه كان مطلوباً من المخاطب فعله، فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادماً.

فقوله: «على معنى إلخ» إشارة إلى أصل التمني. وقوله: «قصداً إلخ» إشارة إلى تولد

فإن كانت^(١) وقوع النسبة بين أمرين أو لا وقوعها^(٢) فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور^(٣)، والألفاظ الموضوعة له: الهمزة وهل^(٤) وما ومن وأي وكيف وأين وأنى ومتى وأيان.

المراد بوقوعها مطابقتها للواقع. (قي)

أي إدراكها

يفتح الهمزة وبالكسر قليلا. (تح)

فالهمزة لطلب التصديق^(٥) أي انقياد الذهن وإذعانه بوقوع نسبة تامة^(٦) بين الشئين، كقولك: «أقام زيد»^(٧) في الجملة الفعلية، و«أزيد قائم» في الجملة الاسمية^(٨)، أو لطلب التصور أي إدراك غير النسبة^(٩) كقولك في طلب تصور المسند إليه^(١٠): «أدبس»^(١١) في

عطف نفس

الإناء أم عسل عالمًا بحصول شيء في الإناء طالبًا لتعيينه، وفي طلب تصور المسند: «أفي الخاية»^(١٢) دبسك أم في الزق عالمًا بكون

الدبس في واحد من الخاية أو الزق طالبًا لتعيين ذلك، ولهذا أي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل «أزيد قام» كما قبح «هل زيد قام» ولم يقبح في طلب تصور المفعول «أعمرًا عرفت» كما قبح «هل عمرًا عرفت»، وذلك^(١٣) لأن التقديم

أي الواحد

أي الفاعل المعنوي

الإناء وجهت الحاصل الذي هو المسند إليه؛ لأنه هو المتصرف بكونه حاصلًا، فسألت عنه، فإذا قيل مثلاً: «عسل» تصورت المسند إليه بخصوصه وأنه عمل.

اعلم أن ههنا نكتتين ينبغي التنبيه لهما: إحداهما: أنه يظهر من هذا الكلام تأخر التصور عن التصديق وهو خلاف المعهود. وجوابه: أن التصور المتأخر تصور خاص، كما سبق، وأما مطلق التصور أعني تصور المسند إليه فهو متقدم؛ لأنك تعلم أن ثم شيئاً حاصلًا دأباً بين العسل والدبس. والأخرى: أن المسؤول عنه في الظاهر في المثال المذكور وإن كان التصور فقط، لكن في الحقيقة المسؤول عنه هو التصور مع التصديق؛ فإن نفس حقيقة الدبس أو العسل المحاب بأحدهما معلومة قبل الجواب، والمستفاد من الجواب كون الواقع في الإناء خصوص العسل مثلاً لا حقيقة العسل، فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص، ويتبين ببيان خصوص الحاصل، فالسؤال في الحقيقة عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور، لكن لما حصل معه تعيين المسند إليه أو المسند سموه تصوراً؛ توسعاً. (من التجريد للعلامة البناي)

(١٢) قوله: «أفي الخاية إلخ» فيه النكتان السابقتان، فههنا أيضاً تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق، وهو كون الحصول فيه أحد هذين، وتصور خاص متأخر هو المسؤول عنه، وهو نفس الخاية بخصوصها أو الزق بخصوصه، ثم الظرفان متصوران لذاتهما أيضاً، إنما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص، ففي هذا التصور تصديق كما في المسند إليه؛ لأن التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما، ثم سئل عن حصول خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص، ولكن قبح الأمثلة وعدمه مع «هل» إنما بنوا عللها على ما يتبادر من إفادة التصور فيما ذكر على ما يأتي، تأمل. (تجريد)

(١٣) قوله: وذلك: [أي بيان ذلك القبح مع «هل»، وعدمه مع الهمزة]

(١٤) قوله: لأن التقديم إلخ: توضيح ذلك: أن التقديم يفيد الاختصاص، فيكون مفاد المثال الأول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام هل زيد أو عمرو بعد تعقل وقوع القيام، فيكون أصل التصديق بوقوع القيام من فاعل ما معلوماً عنده، فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل، ومفاد الثاني السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسأل عن الذي يصدق عليه أنه المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو وغيره، فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم، وإنما سئل عن تعيين المفعول، فالسؤال في الجملتين لطلب التصور، فلو استعملت فيهما «هل» لأفادت طلب التصديق، وأصل التصديق معلوم فيهما، فيكون الطلب بما تحصيل الحاصل، بخلاف استعمال الهمزة؛ فإنه لا ضرر فيه؛ لأنها لطلب التصور.

فإن قلت: مقتضى هذا أن استعمال «هل» فيما ذكر من التركيب ممنوع؛ لا أنه قبيح فقط. قلت: إنما لم يكن ممنوعاً؛ لجواز أن يكون التقديم لغير التخصيص؛ لأنه لا يتعين أن يكون للتخصيص، فلذا لم يمنع أصل التركيب. (دسوقي)

(١٥) قوله: التقديم: [أي المرفوع والمنصوب. (قي)]

= المستفهم، وفي هذا التعريف إشارة إلى أن «السين» أو «الثاء» في استفهام للطلب، أي طلب الفهم وأن الفهم هو العلم؛ لأن الحصول هو الإدراك.

واعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع، وذلك لأنه يشمل مثل: «علمني» و«فهمني» على صيغة الأمر؛ فإنه دال على طلب حصول صورة في الذهن. وأجيب بأنه تعريف بالأعم أو أن الإضافة للعهد أي طلب معهود، وهو ما كان بالأدوات المخصوصة، أو أن اللام في «الذهن» عوض عن المضاف إليه أي في ذهن المتكلم، وأما «علم» و«فهم» فإنَّ كلاً منهما يدل على طلب حصول صورة في أيِّ ذهن كان، ولا يقال: إنَّ «علمني» و«فهمني» يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم؛ لأن هذا ليس من صيغة «علم» و«فهم»، بل من الإتيان بضمير المتكلم. (دسوقي)

(١) قوله: فإن كانت: [أي الصورة التي تطلب حصولها في الذهن. (قي)]

(٢) قوله: لا وقوعها: [المراد بـ«لا وقوعها» عدم مطابقتها للواقع. (قي)]

(٣) قوله: وإلا فهو التصور: أي وإلا تكن الصورة وقوع نسبة أو لا وقوعها، بل كانت تلك الصورة موضوعاً أو محمولاً أو نسبة مجردة أو اثنتين من هذه الثلاثة أو الثلاثة، فحصولها أي إدراكها تصور. (من قي)

(٤) قوله: الهمزة وهل إلخ: اعلم أن هذه الألفاظ على ثلاثة أقسام: منها ما يستعمل لطلب التصور فقط، ومنها يستعمل لطلب التصديق فقط، ومنها ما يستعمل لطلب التصور تارة وطلب التصديق تارة أخرى، فالقسم الثالث: هو الهمزة، والقسم الثاني: «هل»، والقسم الأول: بقية الألفاظ، فالهمزة بهذا الاعتبار أعم، فلذا قدمها المتصنف على غيرها. (من الدسوقي)

(٥) قوله: لطلب التصديق: قدم طلبه؛ لأنه لا طلب في التحقيق إلا للتصديق، وأما طلب التصور فكلام ظاهري، كما ستعرفه، كذا في «الأطول». (تجريد)

(٦) قوله: تامة: فإدراك وقوع النسبة الناقصة تصور. (تجريد)

(٧) قوله: أقام زيد: فقد تصورت «القيام» و«زيداً»، والنسبة بينهما، وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجاً. فإذا قيل: «قام» حصل ذلك التصديق. (تجريد)

(٨) قوله: في الجملة الاسمية: لكن دخول الهمزة على الجملة الفعلية أكثر، فلذا قدمها. (من ق)

(٩) قوله: أي إدراك غير النسبة: اللام للعهد، والمعهود النسبة المتقدمة التي هي التامة، ولو قال: «غير وقوع النسبة» لكان أولى؛ لأن كلامه يفيد أن إدراك النسبة من حيث ذاتها ليس تصوراً، مع أنه تصور، إلا أن يقال: المراد غير النسبة من حيث وقوعها أو لا وقوعها، فدخل فيه أي في التصور إدراك ذات النسبة. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: تصور المسند إليه: أي من حيث إنه مسند إليه وإلا فتصور ذاته حاصل قبل السؤال، وكذا يقال فيما بعده. (ق)

(١١) قوله: أدبس إلخ: فهذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة، وهي الحصول في

يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون «هل»^(١) لطلب حصول الحاصل وهو محال، بخلاف الهمزة؛ فإنها تكون لطلب التصور وتعين الفاعل أو المفعول، وهذا ظاهر^(٢) في «أعمرًا عرفت» لا في «أزید قام»^(٣)، فليتأمل^(٤)، والمسؤول عنه بها أي بالهمزة هو

ما يليها، كالفعل في «أضربت زيدًا» إذا كان الشك في نفس الفعل، أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد، وأردت أي تصور ما يليها والتصديق به

بالاستفهام أن تعلم وجوده، فيكون لطلب التصديق، ويحتمل^(٥) أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من

المخاطب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام، والفاعل في «أنت ضربت زيدًا» إذا كان الشك في الضارب^(٦)، والمفعول في «أزیدًا» فأردت بالاستفهام تبيينه. (تج) عطف على الفعل

ضربت» إذا كان الشك في المضروب^(٧)، وكذا قياس سائر المتعلقات^(٨).

أي المعولات

و«هل»^(٩) لطلب التصديق فحسب^(١٠)، وتدخل على الجملتين نحو: «هل قام زيد» و«هل عمرو قاعد» إذا كان المطلوب

أي الاسمية والفعلية بشرط أن تكون مثبتة. (ق)

حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقيود لعمرو، ولهذا أي ولا اختصاصها لطلب التصديق امتنع «هل زيد»^(١١) قام أم عمرو؛

لأن وقوع المفرد^(١٢) ههنا دليل على أن «أم» متصلة، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين^(١٣) مع العلم^(١٤) بثبوت أصل الحكم، و«هل»

علة للعلمية

بعد «أم»

إنما يكون لطلب الحكم^(١٥)، ولو قلت^(١٦): «هل زيد قام» بدون «أم عمرو» فيقبح ولا يمتنع لما سيحيي. وهذا أيضًا قبح^(١٧) «هل زيدًا» أي التصديق

أي التصديق

(١) قوله: فيكون هل: [أي لو أتى بما في هذا التركيب. (قي)]

(٢) قوله: وهذا ظاهر إلخ: [أي استدعاء التقدم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر.

(قي)] لأن التقدم المنسوب يفيد الاختصاص ولم تكن قرينة على خلافه، فالغالب فيه الاختصاص. (تجريد)

(٣) قوله: لا في أزید قام: لأن تقدم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص بل للتقوي. (تجريد وغيره)

(٤) قوله: فليتأمل: إنما قال ذلك؛ لأن تقدم المنسوب يكون أيضًا لغير الاختصاص كالاهتمام، فيساوي تقدم المرفوع من حيث إن كلا قد يكون للاختصاص وغيره، فلا فرق بينهما، ويحاج عنه بأن النظر في الفرق بينهما للغالب، فتقدم المرفوع والمنسوب وإن اشتركا في أن كلا يكون للاختصاص وغيره، لكن الغالب في تقدم المنسوب التخصيص، وفي تقدم المرفوع غير التخصيص، فيكون الإتيان بـ«هل» قبيحا دون «الهمزة» في تقدم المنسوب دون المرفوع؛ نظرا للغالب فيهما. (من الدسوقي)

(٥) قوله: ويحتمل إلخ: أي فهذا التركيب أعني «أضربت زيدًا» وكذا ما يماثله من كل تركيب ولي فيه الفعل الهمزة محتمل لأن يكون لطلب التصديق ولطلب التصور، وتعيين أحد الأمرين بالقرائن كاقتران المعادل لما يلي الهمزة بـ«أم» المنقطعة أو المتصلة، فمثل «أضربت زيدًا أم لا» لطلب التصديق، وقولك: «أضربت زيدًا أم أكرمته» لطلب التصور. (دسوقي)

(٦) قوله: إذا كان الشك في الضارب: أي تقول هذا الكلام لمخاطبك إذا كنت تعلم أن شخصا صدر منه الضرب وشككت في كونه المخاطب أو غيره، فكأنك تقول له: «الذي صدر منه الضرب أنت أم غيرك»، فالشك هنا في الفاعل، فالسؤال هنا لطلب التصور. (دسوقي)

(٧) قوله: في المضروب: أي هذا الكلام إنما تقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحدا وجهلت عين ذلك الأحد، فالشك هنا في المفعول، والسؤال هنا للتصور، لا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام الذي ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص، ولهذا صح إطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك إنما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما. (دسوقي)

(٨) قوله: سائر المتعلقات: نحو «أفي الدار صليت» و«أيوم الجمعة سرت» و«أتأدينا

ضربته» و«أراكبا جئت» ونحو ذلك. (تجريد)

(٩) قوله: وهل: أي لطلب أصل التصديق، وهو مطلق إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، فلا يرد أن الهمزة أيضا لطلب التصديق دائما؛ لأنها لطلب تصديق خاص وإن كان الغرض منه قد يكون تصور المسند إليه أو المسند كما مر. (دسوقي)

(١٠) قوله: فحسب: أي إذا عرفت أنها لطلب التصديق فحسبك هي أي هذه المعرفة. «فحسب» مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا؛ لأنه يبي بعد حذف المضاف إليه على الضم، ومآله القصر على طلب التصديق وإن كان ليس من طريقه. (تجريد)

(١١) قوله: امتنع هل زيد إلخ: أي امتنع الجمع بين «هل» وبين ما يدل على السؤال عن التصور. (قي)

(١٢) قوله: لأن وقوع المفرد إلخ: لأن «أم» المنقطعة لا يليها إلا جملة، وإن وقع بعدها مفرد فهو غير لمبتدأ محذوف، نحو: إنما لإبل أم شاة، وهي بمعنى «بل»، فعلم أن «أم» مطلقا لا تعادل «هل»، لكن يرد عليه قوله: «هل تزوجت بكرا أم ثيبا»، وأجيب: بأن «هل» هنا بمعنى الهمزة، فتقع «أم» معادلا لها، أو يقال: «أم» في الحديث منقطعة بمعنى «بل»، والمعنى: «هل تزوجت ثيبا»، والامتناع المذكور كان إذا يكون «أم» متصلة. (تجريد وغيره)

(١٣) قوله: وهي لطلب تعيين أحد الأمرين: أي للمفرد الذي قبلها والمفرد الذي بعدها، وأما المنقطعة وهي التي بمعنى «بل» فلطلب التصديق، فيجوز وقوعها بعد «هل» تأكيداً. (ق)

(١٤) قوله: مع العلم إلخ: المراد من «الحكم» المحكوم به، والعلم بثبوت المحكوم به تصديق، وحاصله أنها أي «أم» المتصلة لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم، فينافي لـ«هل». (من الدسوقي)

(١٥) قوله: هل إنما يكون لطلب الحكم: أي فـ«أم» المتصلة تفيد أن السائل عالم بالحكم، و«هل» تفيد أن السائل جاهل به، فبين «هل» و«أم» المذكورة تدافع وتناقض، فيمتنع الجمع بينهما. إذا حققت هذا علمت رد ما قيل: ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل الحكم؟ وحيث يسوغ الجمع بينهما. (دسوقي وغيره)

(١٦) قوله: ولو قلت إلخ: أفاد بهذا أن محل امتناع المثال المتقدم عند الإتيان بـ«أم» بعد «هل»، فلو لم تذكر فإنه لا يمتنع، بل يكون قبيحا لما سيحيي من قول المصنف: «لأن التقدم يستدعي إلخ». (دسوقي)

(١٧) قوله: ولهذا أيضا قبح: أي ولأجل اختصاصها بالتصديق قبح استعمالها في تركيب =

ضربت^(١)؛ لأنَّ التقديم^(٢) يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل، وهو محال^(٣)، وإنما لم يمتنع^(٤)؛ لاحتمال أن يكون «زيدا» مفعول فعل محذوف، أو يكون التقديم لا للتخصيص، لكن ذلك خلاف الظاهر^(٥) دون «هل» زيدا ضربته^(٦)؛ فإنه لا يقبح؛ لجواز^(٧) تقدير المفسر قبل «زيدا» أي «هل ضربت زيدا ضربته».

وجعل السكاكي قبح «هل رجل عرف» لذلك، أي لأنَّ التقديم^(٨) يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق^(٩) من مذهبه من أن الأصل «عرف رجل» على أن رجلا بدل من الضمير في «عرف»، قُدِّم للتخصيص^(١٠)، ويلزمه^(١١) أي السكاكي أن لا يقبح «هل زيد عرف»؛ لأنَّ تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص^(١٢) عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبيح^(١٣) بإجماع النحاة. وفيه نظر^(١٤)؛ لأنَّ ما ذكره من اللزوم ممنوع؛ لجواز أن يقبح^(١٥) لعلَّة أخرى^(١٦). وعلَّل غيره^(١٧) أي غير السكاكي قبحهما أي قبح «هل رجل عرف» و«هل زيد عرف» بأن «هل» بمعنى «قد»^(١٨) في الأصل، وأصله «أهل» وتركزت الهمزة قبلها؛ لكثرة^(١٩) وقوعها في الاستفهام، فأقيمت هي مقام الهمزة، وتطقلَّت عليها في الاستفهام، و«قد» من خواصِّ الأفعال، فكذا ما أي قبل «هل»^(٢٠) والقي فيها معنى قد. (في) أي في إفادته

المعرفة، والجهل إنما هو بالفاعل، فالسؤال عن تعيينه، فيكون السائل طالبا لتصوره، و«هل» لطلب التصديق، فتكون لطلب حصول الحاصل. (دسوقي)

(١٠) قوله: ويلزمه: [حيث جعل علة القبح في المنكر كون التقديم لما كان مؤخرا للتخصيص. (في)]

(١١) قوله: ليس للتخصيص: لأن اعتبار التقديم والتأخير لإفادة التخصيص لا بد منه في «رجل عرف»؛ لكونه لا سبب سواه لكونه مبتدأ نكرة، وأما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص، وإذا كان تقدم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر في كون «هل» لطلب التصديق. (دسوقي)

(١٢) قوله: مع أنه قبيح إلخ: مرتبط بقوله: «ويلزمه أن لا يقبح»، ووجه قبحه الفصل بين «هل» والفعل بالاسم، مع أنهما إذا رأيت الفعل في حيزها لا ترضى إلا بمعانقته وعدم الانفصال عنه. (دسوقي)

(١٣) قوله: وفيه نظر: هذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي. حاصله: أن ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم للسكاكي؛ لأن انتفاء علة من علل القبح -وهي كون التقديم للتخصيص- لا يستلزم انتفاء جميع العلل، فلا يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب، بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعلَّة أخرى؛ إذ لا يلزم من نفي علة نفي جميع العلل. (دسوقي)

(١٤) قوله: أن يقبح: [أي «هل زيد عرف» عند السكاكي. (في)]

(١٥) قوله: لعلَّة أخرى: وهي ما ذكره غيره من أن «هل» في الأصل بمعنى «قد»، و«قد» مختصة بالفعل، وكذا ما كان معناها، فيكون السكاكي قائلًا بما علل به غيره في قبح هذا التركيب وقد يقال: يفهم من كلام المصنف أن السكاكي حصر القبح في العلة السابقة، فإن كان الأمر كذلك فاعتراض المصنف وارد. (دسوقي)

(١٦) قوله: وعلَّل غيره: أي علل غيره قبحهما بعلَّة أخرى غير ما علل بها السكاكي، وهي أن «هل» دائما بمعنى «قد» في استعمالها الأصلي، والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها، فأصل «هل عرف زيد» «أهل عرف زيد» بإدخال همزة الاستفهام على «هل» التي بمعنى «قد»، فكانه قيل «أقد عرف زيد». (دسوقي)

(١٧) قوله: بمعنى قد: أي ملتبسة بمعنى «قد»، وهو التقريب والتحقيق أو التوقع على الخلاف في ذلك. (في)

(١٨) قوله: لكثرة إلخ: فيه إشارة إلى أن «هل» قد يقع في الخبر نحو قوله تعالى: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ». (الإنسان: ١). (دسوقي)

= هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة، وهو ما يتقدم فيه المفعول على الفعل، سواء كان المفعول مفعولا نحو: «هل زيدا ضربت» أو غيره نحو: «أفي الدار جلست، وأراكبا جئت». (دسوقي)

(١) قوله: لأنَّ التقديم: [أي تقدم المفعول على الفعل. (في)]

(٢) قوله: وهو محال: أي حصول الحاصل لا طلبه؛ إذ هو عبث لا محال. وحصول الحاصل أمحال هو حصوله عن عدم. (تجريد)

(٣) قوله: وإنما لم يمتنع إلخ: أي مع أن العلة المذكورة تقتضي منعه؛ لاحتمال أن يكون «زيدا» من المثال لمفعول فعل محذوف أي مقدر قبله، والتقدير: «هل ضربت زيدا ضربته»، وحينئذ فلا يكون هناك تقدم حتى يقتضي التصديق بحصول نفس الفعل. (دسوقي)

(٤) قوله: خلاف الظاهر: لما يلزم على التقديم الأول من منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل، وهو قبيح، ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر؛ إذ الغالب في تقديم المنسوب كونه للتخصيص، ومخالفة الغالب قبيح، فظهر لك أن كلا من الاحتمالين بعيد إلا أنه مع بعده يكفي في تصحيح قولك: «هل زيدا ضربت»، فلذا عده المصنف قبيحا لا ممتنعا. (دسوقي)

(٥) قوله: دون هل زيدا ضربته: أشار المصنف بهذا إلى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق، أما إذا اتصل كهذا المثال فلا يقبح. (في)

(٦) قوله: لجواز إلخ: أي جواز راجحا؛ لأن الأصل تقدم العامل على المفعول، وحينئذ فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل؛ لأن السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت، وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق، فتكون «هل» لطلبه فيحسن، وبما قلنا من أن المراد الجواز الراجح اندفع ما يقال: إن مطلق الجواز لا يخلص عن القباحة ولا يدفعها. (في)

(٧) قوله: لأنَّ التقديم إلخ: يقال عليه: إن مقتضى ذلك: الامتناع لا القبح؛ لأنَّ مذهبه أن «رجل عرف» يفيد التخصيص قطعا، وأجاب البعض: بأنه يجوز أن لا يكون تقديمه للتخصيص بل مجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير فعل رافع لـ «رجل». (دسوقي وغيره)

(٨) قوله: لما سبق إلخ: أي وإنما حصل قبحه لأجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق إلخ. وفيه بحث، لأن اعتبار التقديم والتأخير في «رجل عرف» لأنه لا سبب سواه؛ لكونه مبتدأ نكرة، وهو متنفذ مع حرف الاستفهام؛ لأنه يصح وقوع النكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ، صرح به الرضي. (تجريد ودسوقي)

(٩) قوله: قُدِّم للتخصيص: أي والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس

هي بمعناه^(١). وإنما لم يقبح^(٢) «هل زيد قائم»؛ لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت عنه ونسيبت، بخلاف ما إذا رأته؛ فإنها تذكّرت
 العهد وحنت إلى الإلف^(٣) المؤلف فلم ترض بافتراق الاسم^(٤) بينهما.
 وهي أي «هل»^(٥) تخصّص المضارع بالاستقبال^(٦) بحكم الوضع كالسين و«سوف»، فلا يصح^(٧) «هل تضرب زيداً» في أن
 يكون^(٨) الضرب واقعاً في الحال على ما يفهم عرفاً^(٩) من قوله: «وهو أخوك»، كما يصح «أتضرب زيداً وهو أخوك» قصداً^(١٠) إلى
 إنكار الفعل الواقع في الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك^(١١)؛ لأن «هل» تخصّص المضارع بالاستقبال، فلا يصلح^(١٢) لإنكار
 الفعل الواقع في الحال، بخلاف الهمزة^(١٣). وقولنا: «في أن يكون الضرب واقعاً في الحال» ليعلم أن هذا الامتناع جارٍ في كل ما
 يوجد^(١٤) فيه قرينة تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع في الحال^(١٥)، سواء عمل^(١٦) ذلك المضارع في جملة حالية كقولك: «أتضرب
 زيداً وهو أخوك» أو لا كقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ^(١٧) عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ^(١٨)﴾ وكقولك: «أتؤذي أباك» و«أنتشم الأمير»، ولا يصح
 وقوع «هل»^(١٩) في هذه المواضع.

ومن العجائب^(٢٠) ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل

أي من «المفتاح»

هو العلامة الشيرازي

(٩) قوله: على ما يفهم عرفاً إلخ: أي وههنا كذلك؛ لأن المتبادر أن الأخوة حالية، فكذا
 الضرب؛ لأن الحال قيد في عاملها، والأصل اتحاد زمن القيد والمقيد. وإنما قيد بـ«العرف»؛
 لأن معنى «زيد أخوك» بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأخوة ساعة ما، ولو في
 الماضي. (من التجريد وغيره)

(١٠) قوله: قصداً: أي يقال: كل من المثالين في حالة القصد إلى إنكار الفعل الواقع في
 الحال لا قاصداً الاستفهام عن وقوع الضرب؛ إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب للمقارن؛
 لكون المضروب أجنبياً. (دسوقي)

(١١) قوله: ذلك: [أي عدم صحة «هل تضرب زيداً وهو أخوك» وصحة الثاني].
 (١٢) قوله: فلا يصلح: [وكل ما تخصّص المضارع بالاستقبال لا يصلح لإنكار الفعل
 الواقع في الحال، ينتج: «هل» لا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال. (من ق)]
 (١٣) قوله: الهمزة: [فإنما تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال؛ لأنها ليست مخصصة
 للمضارع بالاستقبال. (في)]

(١٤) قوله: في كل ما يوجد إلخ: أي في كل تركيب يوجد فيه قرينة، بل في كل ما أريد به
 الحال وإن لم يكن قرينة، غاية الأمر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينة، إلا أنه في
 نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل، وكلام الشارح يوهم حصر الامتناع في القرينة.
 (دسوقي)

(١٥) قوله: في الحال: [المنافي لمقتضى «هل» من الاستقبال. (ج)]

(١٦) قوله: سواء عمل إلخ: الأوضح أن يقول: سواء كانت القرينة لفظية كما إذا عملت
 المضارع في جملة حالية كقولك: «أتضرب زيداً وهو أخوك»؛ فإن قولك: «وهو أخوك»
 قرينة على أن الفعل المنكر واقع في الحال، أو كانت حالية كقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى
 اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ^(١٨)﴾ (البقرة: ٨٠) إلخ؛ فإن القرينة في الأمثلة الثلاثة المذكورة حالية، وهي
 التوبيخ؛ لأنه لا يكون إلا على فعل في الحال أو في الماضي لا على المستقبل. (دسوقي)

(١٧) قوله: أتقولون إلخ: [خطاب لليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكة بنات الله
 تعالى. (في)] في كون المراد ههنا إنكار الفعل الواقع في الحال بعد ظاهر؛ إذ القول وقع
 فيما مضى قبل التكلم، إلا أن يقال: لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال، أو
 أنه حال من حيث المداومة عليه، أي الإصرار عليه وعدم العزم على تركه. (تجريد)

(١٨) قوله: وقوع هل: [لأن «هل» للاستقبال المنافي لحصول الفعل الحال. (في)]

(١٩) قوله: ومن العجائب إلخ: اعلم أن السبب في عدم صحة المثال -أي «هل تضرب

(١) قوله: فكذا ما هي بمعناه: ولما كان الفرع لا يعطى له حكم الأصل من كل وجه،
 جاز دخول «هل» على غير الفعل يقبح إذا كان في الجملة فعل، وانتهى القبح في نحو:
 «هل زيد قائم»؛ لما ذكره الشارح، بخلاف «قد»؛ فإن دخولها على غير الفعل ممنوع.
 (تجريد وغيره)

(٢) قوله: لم يقبح إلخ: هذا جواب عما يقال: إن مقتضى هذا التعليل أن يقبح دخول
 «هل» على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو: «هل زيد قائم»، مع أنه جائز بلا قبح،
 فأى فرق بين ما إذا كان الخبر فعلاً قلتم بقبحه، وإذا كان اسماً قلتم بعدم قبحه، مع أن
 مقتضى التعليل استواء الأمرين في القبح؟ وحاصل ما أجاب به الشارح: أنه فرق بين
 الأمرين؛ لأنه إذا كان طرفاً الجملة اسمين لم تر «هل» الفعل في حيزها، فتذهل عنه،
 ويراعى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له، وإذا كان الخبر فعلاً رأت «هل» الفعل في
 حيزها، فلا ترضى إلا بمعانفته نظراً لمعناها الأصلي، وهو كونها بمعنى «قد» المختصة
 بالدخول على الفعل. (دسوقي)

(٣) قوله: وحنت إلى الألف إلخ: المراد بـ«الألف المؤلف» الفعل. و«حنت» بالتخفيف
 بمعنى مالت وعطف، من «حتى يحنو حنوا». وبالتشديد بمعنى اشتاقت من «حرن يحن
 حننا». و«المؤلف» تأكيد لما قبله. (دسوقي)

(٤) قوله: بافتراق الاسم: كان المناسب إبدال «افتراق» بـ«تفريق»؛ إذ لا يقال: «افتراق زيد
 بين بكر وعمرو»، وإنما يقال: «فرق بينهما» أو «افترق منهما». وفي بعض النسخ:
 «فلم ترض بافتراق الاسم» بدل «الافتراق»، ومعنى الافتراق: التوسط أي توسط الاسم
 بين «هل» والفعل، وهو الظاهر. (من دسوقي وغيره)

(٥) قوله: وهي أي هل: يعني «هل» الاستفهامية، فلا ينافي صحة دخول «هل» التي
 بمعنى «قد» على الحال. (دسوقي)

(٦) قوله: بالاستقبال: [بعد أن كان محتملاً له وللحال. (في)]

(٧) قوله: فلا يصح إلخ: أي فلا أحل أن «هل» تخصّص المضارع بالاستقبال لا يصح أن
 تستعمل فيما يراد به الحال، كما في قولك: «هل تضرب زيداً وهو أخوك»، ووجه عدم
 الصحة: أن «هل» للاستقبال، والفعل الواقع بعدها ههنا حال، فقد تناق الأمران. (من
 دسوقي)

(٨) قوله: في أن يكون: متعلق بقول محذوف، أي فلا يصح قولك هذا في حالة كون
 الضرب واقعاً في الحال، فلفظ «أن» في كلام الشارح مصدرية. (من الدسوقي)

لا يجوز تقييده^(١) بالحال أو إعماله فيها، ولعمري^(٢) أن هذه لفرية ما فيها مزية؛ إذ لم يُنقل عن أحد من النحاة امتناع مثل: «سيجي زيد»^(٣) و«سأضرب زيداً» وهو بين يدي الأمير، كيف^(٤)، وقد قال الله تعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾^(٥) و«إنما يؤخرهم»^(٦) ليوم تشخص فيه الأبصار^(٧) مهطعين^(٨)؟ وفي «الحماسة»^(٩): (شعر)

سأغسل^(١٠) عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا
لعدم المقارنة. (ج) عطف لازم على المزموم أي ولحياتي هو الكذب أي شك (غافر: ٦٠) أي صاغرين (إبراهيم: ٤٢-٤٣) شمس: نجم بزماءن. (صراح) أي مسرعين

وأمثال^(١١) هذه أكثر من أن تحصى.

وأعجب من هذا أنه^(١٢) لما سمع قول النحاة: إنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال؛ لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر^(١٣) على ما سنذكره حتى لا يجوز^(١٤) «يأتيني زيد سيركب أو لن يركب»: فهم منه أنه^(١٥) يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح^(١٦) تقييد مثل: «هل تضرب»^(١٧) و«ستضرب» و«لن تضرب» بالحال، وأورد هذا المثال^(١٨) دليلاً على ما ادّعاه، ولم ينظر في صدر هذا المثال^(١٩) حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير^(٢٠)
وفي بعض النسخ «المقال» بالالف أي «يأتيني زيد سيركب»

الذي أن تحصى يعني أكثر مما يمكن أن يحصى، فلا يرد ما يقال: إن ما بعد «من» -وهو الإحصاء أي الضبط بالعد- لا يصلح أن يكون مفضلاً عليه؛ إذ ليس مشاركاً لما قبله في أصل الكثرة. (دسوقي)

(٩) قوله: وأعجب من هذا أنه إلخ: إنما كان أعجب؛ لأن هذا استدلال على تلك الفرية، وهو متضمن لها، ففيه الفرية وزيادة تقويتها. وقال البعض: إنما كان أعجب؛ لأن دليل إفساده يظهر ممّا جعله دليلاً على دعواه، أعني قول النحاة؛ فإن ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها. (تجريد)

(١٠) قوله: بحسب الظاهر: وأما في نفس الأمر فلا منافاة؛ إذ الكلام في الحال النحوية وهي لا تنافي الاستقبال، بل يكون زمنها ماضياً وحالاً ومستقبلاً؛ لأن الواجب إنما هو مقارنتها لعاملها، فزمنها زمن عاملها أيّما كان، والمنافي له إنما هو الحال الزمانية المقابلة للماضي والمستقبل. (دسوقي)

(١١) قوله: حتى لا يجوز: [تفريع على قوله: «يجب تجريد» أو على التنافي. (قي)]

(١٢) قوله: فهم منه أنه إلخ: هذا الذي فهمه من كلامهم غير ما قالوه، فالذي ادّعاه النحاة: وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال، والذي فهمه: وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لا نفس الحال، وبين الأمرين بون بعيد، ولعل منشأ فهمه -كما في «عبد الحكيم»- أنه فهم من الجملة الحالية الواقعة في كلام النحاة الجملة التي وقعت الحال قيداً لها، مع أن مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالاً. (دسوقي)

(١٣) قوله: حتى لا يصح إلخ: غاية لوجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال؛ لامتناع عمل المستقبل في الحال. (دسوقي)

(١٤) قوله: مثل هل تضرب: أي فلا يقال: «هل تضرب زيداً وهو راكب» ولا «ستضرب زيداً وهو راكب» ولا «لن تضرب زيداً وهو راكب». (دسوقي)

(١٥) قوله: وأورد هذا المقال: [أي «يأتيني زيد سيركب» أو «لن يركب»، فالمراد بالمثل جنسه. (قي)] أي كلام النحاة، وهو أنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال؛ لتنافي الحال والاستقبال في الظاهر؛ دليلاً على ما ادّعاه من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال. وفي بعض النسخ: «أورد هذا المثال» بالباء المثلثة. (دسوقي)

(١٦) قوله: في صدر هذا المثال: يعني «يأتيني زيد سيركب»، فلو نظر في صدره لعرف أنه ليس في صدره علم استقبال، وإنما هو في آخره في الجملة الحالية، وفي بعض النسخ: «في صدر هذا المقال» بالفاء، فالمراد به كلام النحاة، وهو قولهم: «يجب تجريد صدر الجملة الحالية إلخ»، فلو تأمل أدنى تأمل فيما قالوه لوجد أن الذي يجرّد صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال، فسيحان من لا يسهو. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: تصدير: [لا لامتناع تصدير العامل في الحال بعلم الاستقبال.]

= زيداً وهو أخوك - عند الشارح هو كون الفعل المضارع فمعناه واقعاً في الحال، و«هل» لا تدخل عليه؛ لأنها إذا دخلت على مضارع خلصته للاستقبال، فلو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التنافي، والسبب في عدم صحة المثال المذكور على كلام ذلك البعض هو أن «هل» لما دخلت على الفعل المضارع صيرته نصاً في الاستقبال، فلا يجوز تقييده بالحال، وفي هذا المثال قيد بما. (دسوقي)

(١٨) قوله: لا يجوز تقييده إلخ: وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال، والقيد والمقيد يجب اقترانهما في الزمان، وفي المثال المذكور قيد الاستقبال بالحال وعمل فيها. (من دسوقي)

(١٩) قوله: ولعمري إلخ: أي ولحياتي أن مقالة ذلك البعض كذبة من غير شك، وفي تسمية ذلك فرية تسمّح؛ لأن الافتراء تعمد الكذب، وهو غير موجود هنا. (دسوقي)

(٢٠) قوله: سيجي زيد إلخ: أي فالحجي مستقبل بدليل السين، وقد قيد بالحال المفردة أي «راكباً»، وكذلك قوله بعد: «وسأضرب زيداً إلخ»؛ فإنه مستقبل بدليل السين، وقيد بالحال التي هي جملة اسمية -أي «وهو بين يدي الأمير»-؛ لنكتة. وفي تعدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التي قيد بها الفعل المستقبل مفردة أو جملة. (دسوقي)

(٢١) قوله: كيف وقد قال إلخ: أي كيف تصح مقالة هذا البعض، والحال أن الله تعالى قال ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾^(٢٢) (غافر: ٦٠)؛ فإن الدخول استقبالي بدليل السين، وقد قيد بالحال وهي قوله: «دَاخِرِينَ». قيل في تمثيل الشارحين بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض، وهذا خلاف الظن بالشارح. (دسوقي)

(٢٢) قوله: إِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ إلخ: [فالتأخير لذلك اليوم -وهو يوم القيامة- استقبالي، وقد قيده بالحال، وهي قوله: «مُهْطِعِينَ» أي مسرعين. (دسوقي)]

(٢٣) قوله: وفي الحماسة: [ديوان لأبي تمام، جمع فيه كلام العرب المتعلق بالحماسة أي الشجاعة. (قي)]

(٢٤) قوله: سأغسل إلخ: المراد بالغسل: الدفع والإزالة من إطلاق المزموم وإرادة اللزوم. و«بالسيف» متعلق ب«أغسل»، وهو على تقدير مضاف، أي: باستعمال السيف وضربه في الأعداء. و«جالبا» حال من فاعل «أغسل»، وهو محل الاستشهاد؛ لأن عامل الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه ب«السين». و«علي» متعلق ب«جالبا». و«قضاء الله» بالرفع فاعل «جالبا» الأول، و«ما كان جالبا» مفعوله. و«القضاء» بمعنى الحكم.

والمعنى: سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الأعداء في حال جلب حكم الله تعالى على الشيء الذي كان يجلبه من عداوة الأعداء وأذيتهم، فالمقصود المبالغة في أنه لا يترك دفع العار في حال من الأحوال. ويصح نصب «القضاء» على مفعول ل«جالبا»، وفاعله «ما كان جالبا»، وعلى هذا فالمراد بالقضاء: الموت المحتوم والقدر المقدور. (من الدسوقي)

(٢٥) قوله: وأمثال إلخ: أي ونظائر هذه الأمثلة والشواهد أكثر من أن تحصى، أي من

الجملة الحالية بعلم الاستقبال.

ولاختصاص^(١) التصديق بها أي لكون «هل»^(٢) مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق، كما ذكر فيما سبق^(٣)،
وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص^(٤) بما كونه زمانياً أظهر^(٥) «ما» موصولة، و«كونه» مبتدأ وخبره «أظهر»،
و«زمانياً» خبر الكون أي بالشيء الذي زمانيته أظهر، كالفعل^(٦)؛ فإن الزمان^(٧) جزء من مفهومه، بخلاف الاسم؛ فإنه إنما يدل
عليه حيث يدل^(٨) بعروضه له^(٩)، أمّا اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال^(١٠) لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر^(١١)، وأمّا اقتضاء كونها
لطلب التصديق فقط لذلك، فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى المعاني والأحداث^(١٢)
التي هي مدلولات الأفعال^(١٣) لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء.

ولهذا أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل^(١٤) كان «فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ»^(١٥) أدل على طلب الشكر من «فهل تشكرون»^(١٦)
و«فهل أنتم تشكرون» مع أنه مؤكد بالتكرير؛ إذ «أنتم» فاعل فعل محذوف^(١٧)؛ لأن إبراز ما سيتجدد^(١٨) في معرض الثابت^(١٩) أدل
على كمال العناية بحصوله من إبقائه^(٢٠) على أصله، كما في «تشكرون» و«هل أنتم تشكرون»؛ لأن «هل»^(٢١) في «هل تشكرون» و«هل
على كمال العناية بحصوله من إبقائه» أي كإبقاء في «هل تشكرون» أي الاعناء

المضارع دليل على أن لها مزيد تعلق بجنس الفعل، وإلا لما أثرت في بعض أنواعه. (من دسوقي)

(١١) قوله: والأحداث إلخ: [المراد بما يشمل الصفات القائمة بالغير].
(١٢) قوله: التي هي مدلولات الأفعال: في هذا التوجيه نظراً؛ لأنه يقتضي أنه لا يجوز دخول «هل» على الجملة الاسمية؛ لعدم دلالتها على المعاني والأحداث، والمدعى أن لها زيادة تعلق بالفعل لا أنها محتصة به. وأجيب: بأن تلك المعاني والأحداث كما هي مدلولات الأفعال مدلولات أيضاً للأسماء المشتقة، لكنها مدلولات للأفعال بطريق الأصل، وللمشتقات بطريق التبعية، فلذا كان لها مزيد تعلق بالأفعال. (دسوقي)

(١٣) قوله: مزيد اختصاص بالفعل: أي بحيث إذا عدل بها عن مولاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول إليه. (دسوقي)

(١٤) قوله: فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ: [أي الذي عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية. (قي)]
(١٥) قوله: من فهل تشكرون: الحاصل: أن الصور ست؛ لأن الاستفهام إما بـ«هل» أو بـ«الهمزة»، وكل منهما إما داخل على جملة فعلية أو اسمية خبرها فعل أو اسم، و«فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ» (الأنبياء: ٨٠) أدل على طلب الشكر من الخمسة الباقية بعدها؛ لما ذكره المصنف. (الدسوقي)

(١٦) قوله: فعل محذوف: فالأصل «هل تشكرون تشكرون»، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير، وإنما كان «أنتم» فاعلاً محذوفاً؛ لما تقدم من أن «هل» إذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى إلا بمعانقته. (دسوقي)

(١٧) قوله: ما سيتجدد: أي ما يتقيد وجوده بزمان الاستقبال الذي هو مضمون الفعل المضارع الواقع بعد «هل» كالشكر؛ لأنها تخصص المضارع بالاستقبال. (ق)

(١٨) قوله: في معرض الثابت: أي في صورة الأمر الثابت في الحال الغير المقيد بالزمان. (ق)

(١٩) قوله: من إبقائه: أي من إبقاء ما سيتجدد. وقوله: «على أصله» أي الذي هو إبرازه في صورة المتجدد، وهي الجملة الفعلية والاسمية التي خبرها فعل، ووجه كون إبرازه ما سيتجدد في معرض الثابت يدل على كمال العناية بما سيتجدد: أن إبراز ما كان وجوده مقيداً بالاستقبال في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الأزمنة، ولا شك أن المنى عن طلب حصول مطلق أقوى دلالة مما ينشئ عن طلب حصول مقيد بزمان. (دسوقي)

(٢٠) قوله: لأن هل: [علة لكون المثالين المذكورين فيها إبقاء ما سيتجدد على أصله. (قي)]

(١) قوله: ولاختصاص إلخ: علة مقدمة على المعلول أعني قوله: «كان لها مزيد إلخ» أي وكان لها أي لـ«هل» مزيد اختصاص بما زمانيته أظهر؛ لأجل اختصاص التصديق بما، ولأجل تخصيصها المضارع بالاستقبال. وقدم العلة؛ اهتماماً بما أو لأجل أن يكون اسم الإشارة في قوله بعد: «ولهذا كان إلخ» عائداً على أقرب مذكور. (دسوقي)

(٢) قوله: أي لكون هل إلخ: أشار الشارح بذلك التفسير إلى الأمرين: أحدهما: أن الباء في قول الماتن: «بما» داخلة على المقصور، وثانيهما: أن في الكلام حذف مضاف، أي اختصاص طلب التصديق بما. (من الدسوقي)

(٣) قوله: فيما سبق: [في قوله: «هل لطلب التصديق فحسب»]
(٤) قوله: مزيد اختصاص: أي اختصاصاً زائداً. وإنما قال: «مزيد»؛ لأن للاستفهام مطلقاً نوع اختصاص بالفعل. والمراد بالاختصاص: الارتباط والتعلق لا الحصر؛ لأنه لا يقبل التفاوت أي إن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم. (من الدسوقي)

(٥) قوله: كالفعل: وكان الأولى أن يقول: «وهو الفعل» ويحذف الكاف؛ إذ ما زمانيته أظهر من غيره قاصر على الفعل، والإتيان بالكاف يقتضي أن ما زمانيته أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره، وليس الأمر كذلك، إلا أن تجعل الكاف استقصائية. ولم يعبر بالفعل من أول وهلة بأن يقول: «كان لها مزيد اختصاص بالفعل»؛ إشارة إلى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانه، لا من جهة أخرى، كدلالاته على الحدث مثلاً. (من دسوقي)

(٦) قوله: فإن الزمان إلخ: علة لكون الفعل زمانيته أظهر من الاسم. (دسوقي)

(٧) قوله: حيث يدل: [بأن كان وصفاً أنا ضارب الآن أو غداً. (ق)]

(٨) قوله: بعروضه له: أي بسبب عروض الزمان لذلك الاسم أي لمدلوله، وذلك لأن اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث، ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه، فالحاصل: أن الفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان بحسب الوضع، بخلاف الاسم؛ فإنه قد ينفك عنه من حيث هو اسم، وهذا لا يناقض عروضه إذا كان وضعاً. (من)

(٩) قوله: بالاستقبال: [الباء داخلة على المقصور عليه. (قي)]
(١٠) قوله: فظاهر: وذلك لأن «هل» إذا كانت تخصص المضارع بزمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل؛ لأن المضارع نوع من الفعل، وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس؛ ولأنها إذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير، وتأثيرها في

أنتم تشكرون» على أصلها؛ لكونها داخلية على الفعل تحقيقاً في الأول وتقديرًا في الثاني^(١)، و﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ أدل على طلب الشكر من «أفأنتم شاكرون»^(٢) أيضًا، وإن كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية؛ لأن «هل» أدعى للفعل من الهمزة، فتركه معها أي «أفأنتم شاكرون» أي أقوى طناً له. (في)

أي ترك الفعل مع «هل» أدل على ذلك^(٣) أي كمال العناية بحصول ما سيتجدد.

ولهذا أي ولأن «هل» أدعى للفعل من الهمزة لا يحسن «هل زيد منطلق» إلا من البليغ؛ لأنه الذي^(٤) يقصد به الدلالة على الثبوت وإبراز ما سيوجد في معرض الوجود وهي أي «هل» قسمان^(٥): بسيطة^(٦)، وهي التي يطلب بها وجود الشيء^(٧) أو لا وجوده كقولنا: «هل الحركة موجودة» أو لا موجودة^(٨)، ومركبة: وهي التي يطلب بها وجود شيء^(٩) أو لا وجوده له، كقولنا: «هل الحركة دائمة» أو لا دائمة؛ فإن المطلوب^(١٠) وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها، وقد اعتبر^(١١) في هذه شيئين غير الوجود، وفي الأولى شيء واحد، فكانت مركبة بالنسبة^(١٢) إلى الأولى، وهي بسيطة بالنسبة إليها.

وبالباقي من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها لطلب التصور فقط، وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر^(١٣)، قيل^(١٤): فيطلب بـ«ما» شرح الأسم^(١٥) كقولنا: «ما العنقاء؟»^(١٦)

(١) قوله: في الثاني: [لأن «أنتم» فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر كما مر].
(٢) قوله: من أفأنتم شاكرون: [وكذا من «أفأنتم تشكرون» ومن «أفتشكرون». (في)]
(٣) قوله: أدل على ذلك: أي بخلاف الترك مع الهمزة، وذلك لأن الفعل لازم بعد «هل»، بخلافه بعد الهمزة، وترك اللازم لا يكون إلا لنكتة، كشدة الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب، بخلاف ترك غير اللازم. (دسوقي)
(٤) قوله: لأنه الذي إلخ: فإذا صدر منه مثلاً: «هل زيد منطلق»، فإنه يقصد به الدلالة على الثبوت والاستمرار، ويقصد به إبراز ما سيوجد في معرض الوجود المناسبين للجملة الاسمية، وحاصله أنه إذا صدر هذا القول من البليغ يكون بليغاً، وإذا صدر من غير البليغ يكون قبيحاً. (من الدسوقي)
(٥) قوله: وهي قسمان: لا يخفى أن هذا التقسيم لا يختص بـ«هل»؛ لأن الهمزة الطالبة للتصديق أيضاً قسمان، إلا أنه جرى الاصطلاح بتسمية «هل» بسيطة ومركبة، فلذا خص بها التقسيم، واعتمد على أن الطالب بعد معرفة «هل» مستغن في الهمزة عن التعليم. (تجريد)
(٦) قوله: بسيطة: يطلق «البسيط» على ما لا جزء له، كالجوهر الفرد، وعلى ما يكون أقل أجزاء بالنسبة لغيره المقابل له، وبالبساطة بهذا المعنى أمر نسبي، وهذا المعنى هو المراد ههنا، وبساطة «هل» وتركيبها بالنظر لما تدخل عليه كالحركة والوجود في البسيطة والحركة والدوام في المركبة، وسيأتي إيضاحه. (ق)

(٧) قوله: وجود الشيء: أي التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما مر من أن «هل» لطلب التصديق، فيكون الوجود محمولاً على مدخول «هل»، كما في «هل زيد موجود» و«هل النار موجودة» أي هل زيد ثبت له الوجود في الخارج، وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق في الخارج، فقد ظهر لك أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها، وأن المراد بالشيء في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولاً الوجود الخارجي، وهو التحقق في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة. (دسوقي)
(٨) قوله: أو لا موجودة: فيه أنه ينافي ما تقرر بينهم من أن «هل» لا تدخل على منفي، وإن كانت لطلب التصديق مطلقاً إيجابياً أو سلبياً، على ما مر. وأجيب بأنه ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركة لا موجودة، بل قصده بيان أن ذلك السؤال إذا وقع على وجه الإيجاب كان المراد منه طلب بيان أحد الأمرين: إما الإيجاب أو السلب، وبعض الأفاضل حمل النفي في قولهم: «هل لا تدخل على النفي البسيط، وقولنا: «هل الحركة لا موجودة» معدولة، فلا منافاة. (من الدسوقي)

(٩) قوله: وجود شيء لشئ: المراد بالوجود هنا: الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأولى؛ فإن المراد به التحقق في الخارج، والمراد وجود شيء غير الوجود فخرجت البسيطة، والقرينة على ذلك المقابلة، وإلا فالمطلوب بالبسيطة أيضاً وجود شيء هو الوجود لشيء كالحركة. (دسوقي رحمه الله)

(١٠) قوله: فإن المطلوب إلخ: اعلم أن المركبة وإن شاركت البسيطة في أنه يطلب بها وجود الشيء، إلا أنها تختلفها من جهتين، إحداهما: أن البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع، والمركبة يطلب بها وجود المحمول للموضوع. وثانيهما: أن الوجود في البسيطة مقصود في ذاته؛ لأنه مثبت للموضوع، والوجود في المركبة ليس مقصوداً في ذاته؛ لأنه رابطة بين المحمول والموضوع. (كذا في الدسوقي)

(١١) قوله: وقد اعتبر إلخ: حاصله أنه إذا نظر لغیر الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتر في الأولى أي البسيطة شيئاً واحداً، وهو الحركة، وفي ثانيهما أي المركبة شيئين هما الحركة ودوامها، وإن اعتبر الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتر في الأول شيئين، وفي الثاني ثلاثة، وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة المعتر وكثرته. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: مركبة بالنسبة: [إشارة إلى أن البساطة هنا نسبي].

(١٣) قوله: تصور شيء آخر: حاصله أن ما سوى الهمزة و«هل» من ألفاظ الاستفهام اشتركت في طلب التصور واختلفت في المتصورات، ولا يقال: إن «متى» و«أين» كل منهما لطلب تعيين الزمان وتصوره، فقد اتحد في المتصور؛ لأننا نقول: إن أحدهما للزمان المطلق، والآخر للمستقبل كما يأتي، فهما مختلفان أيضاً. (ق)

(١٤) قوله: قيل: القصد بذلك مجرد الفرد والنسبة للمقابل دون التبرئ من هذا «القول»؛ فإنه كلام حق، ومقابل هذا القول السكافي. (دسوقي)

(١٥) قوله: شرح الاسم: أي الكشف عن معناه وبيان مفهومه الإجمالي الذي وضع له في اللغة والاصطلاح، فذلك المفهوم للموضوع له هو المطلوب شرحه، كما يقال في جواب «ما العقار»: «خمر». (من الدسوقي)

(١٦) قوله: ما العنقاء: حكى الزمخشري في «ربيع الأبرار» ما حاصله: أن العنقاء كانت طائراً، وكان فيها من كل شيء من الألوان، وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى أطفالهم، فتحطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فتأكلهم، فشكوا ذلك إلى نبيهم حنظلة بن صفوان عليه السلام، فدعا الله عليها، فاهلكها وقطع نسلها، فسميت عنقاء مغرب لذلك. (دسوقي)

- طالباً أن يشرح^(١) هذا الاسم ويبين مفهومه^(٢)، فيجيب بإيراد لفظ أشهر أو ماهية^(٣) المسمى أي حقيقته^(٤) التي هو^(٥) بها هو كقولنا: **«ما الحركة؟»** أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ، فيجيب بإيراد ذاتياته^(٦)، وتقع **«هل البسيطة»** في الترتيب بينهما أي بين «ما» التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية، يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولاً شرح الاسم، ثم^(٧) وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته^(٨)؛ لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم، ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته؛ إذ لا حقيقة للمععدم ولا ماهية^(٩).
- والفرق^(١٠) بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل؛ فإن كل من خوطب باسم فهم فيها ما، ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم إذا كان عالماً^(١١) باللغة، وأما الحد فلا يقف عليه إلا المرتاض^(١٢) بصناعة المنطق، فالموجودات^(١٣) لما كان لها حقائق ومفاهيم فلها حدود حقيقية واسمية، وأما المعدومات فليس لها إلا المفاهيم فلا حدود لها إلا بحسب الاسم^(١٤)؛ لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة، حتى إن ما يوضع^(١٥) في أول التعاليم^(١٦) من حدود الأشياء التي برهن عليها في أثناء التعاليم إنما هي حدود اسمية، ثم إذا برهن^(١٧) عليها وأثبت وجودها صارت
- (١) قوله: طالباً أن يشرح إلخ: حال من ضمير المتكلم في «كقولنا» أي كل منا، أو أن «نا» في «كقولنا» للواحد المعظم نفسه، وهذا وإن صح به أفراد الحال لكن الأنسب طالبين. (دسوقي وتجريد)
- (٢) قوله: ويبين مفهومه: أي الإجمالي الذي لا يعرف منه الماهية، هذا هو المناسب لقول الشارح، فيجيب بإيراد لفظ أشهر، وإن كان قد يطلب «ما» الشارحة تفصيل المعنى، كما يأتي. (تجريد)
- (٣) قوله: أو ماهية: [مرة أخرى، ويتعين المراد بالقرينة.]
- (٤) قوله: أي حقيقته: تفسير للماهية، وفيه تنبيه على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شيء واحد، هو ما به الشيء هو هو، وقد يفرق بأن ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة، وباعتبار تشخصه هوية، ومع قطع النظر عن ذلك ماهية. (تجريد)
- وقال الفاضل الجلي: قوله: أي «حقيقته التي هو بها هو» أشار إلى أن المراد بالماهية هنا: الحقيقة، أعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق، لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقديم مطلب «هل البسيطة عليه.
- (٥) قوله: التي هو: أي المسمى، وقوله: «بها» أي بالحقيقة أي بسببها. وقوله: «هو» أي نفسه، مثلاً: مفهوم الإنسان الإجمالي - وهو النوع المخصوص من الحيوان - صار بسبب ماهيته - وهي الحيوانية والناطقية - إنساناً، فالمسمى ملاحظته إجمالاً، والحقيقة ملاحظته تفصيلاً، واختلف السبب والمسبب باعتبار الإجمال والتفصيل. (من الدسوقي)
- (٦) قوله: بإيراد ذاتياته: من الجنس والفصل، وقد تذكر الرسوم مقام الحدود توسعاً، كأن يقال في جواب «ما الإنسان»: «حيوان ناطق»، وأما الحركة هي الكون الأول في الحيز الثاني، والسكون عكسها، أو الحركة كونان في مكانين في زمانين، والسكون كونان في زمانين في مكان واحد. (تجريد وغيره)
- (٧) قوله: وتقع هل البسيطة: وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء، أي ويقع السؤال بـ«هل البسيطة بين السؤال بـ«ما» التي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية. (دسوقي)
- (٨) قوله: ثم: [أي ثم يطلب بـ«هل» وجود ذلك المفهوم.]
- (٩) قوله: ثم ماهيته وحقيقته: وترك الرابع وهو السؤال عن حاله بـ«هل المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته بـ«ما» التي لطلب الحقيقة، ولذا يقال: «هل تقع بين «ماتين» و«ما» تقع بين «هلين»، فيقال مثلاً أولاً: «ما العنقاء»، ثم ثانياً: «هل هي موجودة»، ثم ثالثاً: «ما هي» أي ما ماهيتها وحقيقتها، ثم رابعاً: «هل العنقاء دائمة». وكذا تقول: «ما
- البشر»، فتجيب بـ«إنسان»، ثم تقول: «هل هو موجود أو لا»، فتجيب بـ«موجود»، ثم تقول: «ما ماهيته وحقيقته»، فتجيب بـ«حيوان ناطق»، ثم تقول: «هل يمشي على أربع أو رجلين» ونحو ذلك من الأحوال العارضة له. (كذا في الدسوقي والتجريد)
- (١٠) قوله: ولا ماهية له: لأن الماهية المرادة هنا: ما به الشيء بالمعنى المتعارف أعني الموجود هو هو، والمعدوم لا وجود له، فلا ماهية أيضاً بالمعنى المراد هنا. (تجريد)
- (١١) قوله: والفرق إلخ: لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتاً مختلفين من جهة الإجمال والتفصيل، فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقياً أو اسمياً؛ دفعه بقوله: «والفرق إلخ» أي الفرق بينهما كثير واضح غير خفي. (تجريد وغيره)
- (١٢) قوله: إذا كان عالماً: [وإذا كان غير عالم فلا يفهم شيئاً.]
- (١٣) قوله: إلا المرتاض: وفيه أن الذاتيات إنما تعرف بالنقل أو بمحض فرض العقل على الأصح، فالارتاض في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الأشياء، وقد يقال: المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل، تأمل. (تجريد)
- (١٤) قوله: فالموجودات: مرتبط بقوله السابق: «ومن لا يعرف أنه موجود إلخ»، والغرض من هذا بيان الفرق بين حدود الموجودات والمعدومات. (تجريد بزيادة)
- (١٥) قوله: إلا بحسب الاسم: كان الأولى أن يقول: «فلا تعريف لها إلا بحسب الاسم؛ لأن الحد ما كان بالذاتيات، وهي لا ذاتيات لها». (دسوقي)
- (١٦) قوله: حتى أن ما يوضع إلخ: غاية لقوله: «لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد إلخ» وحاصل كلامه: أن الحد الاسمي قد ينقلب حداً حقيقياً، فالواضع إذا تعقل نفس الحقيقة ووضع الاسم بإزائها قبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعريفاً اسمياً، وبعد العلم بوجودها ينقلب حداً حقيقياً، فالحد الحقيقي والحد الاسمي لا منافاة بينهما إلا بذلك الاعتبار، مثلاً: تعريف الشكل المثلث المتساوي الأضلاع بـ«ما أحاط به ثلاث خطوط متساوية» حد اسمي، وبعد علمك بوجوده بالشكل الأول من التحرير يصير حداً حقيقياً. (دسوقي)
- (١٧) قوله: في أول التعاليم: جمع «تعليم»، والمراد به التزاجم، كالفصل والأبواب. وقوله: «من حدود الأشياء» بيان لما يوضع، وذلك مثل حد الصلاة المذكور في أول بابها. (دسوقي)
- (١٨) قوله: إذا برهن: [أي أقيم البرهان على وجودها.]

تلك الحدود^(١) بعينها حدودًا حقيقية، جميع ذلك مذكور في «الشفاء»^(٢).

كتاب لابس سينا

ويطلب بـ«مَنْ» العارض المشخص^(٣) أي الأمر الذي يعرض لذي العلم^(٤)، فيفيد تشخيصه وتعيينه كقولنا: «مَنْ في الدار»^(٥)،

شخصاً أو نوعاً

أي ذي العقل

فيجاب^(٦) بـ«زيد» ونحوه ممّا يفيد تشخيصه. وقال السكاكي: يسأل بـ«ما» عن الجنس، تقول: «ما عندك» أي: أي أجناس^(٧) الأشياء

في الفرق بين ما ومن. (ج) عن ذوي العلم أو من غروهم. (قي)

عندك، وجوابه «كتاب» ونحوه، ويدخل فيه السؤال عن الماهية^(٨) والحقيقة نحو: «ما الكلمة» أي: أي^(٩) أجناس الألفاظ، وجوابه:

أي جواب «ما عندك»

كفرس وحرار

أي في السؤال عن الجنس

«لفظ موضوع مفرد»، أو عن الوصف، تقول: «ما زيد»، وجوابه: «الكريم» ونحوه، ويسأل بـ«مَنْ»^(١٠) عن الجنس من ذوي العلم،

الكاثر من ذوي العلم. (قي)

كالشعاع

في السؤال عن الوصف

عطف على قوله: «عن الجنس»

تقول: «مَنْ جبرئيل»^(١١) أي أبشر هو أم ملك أم جنّي، وفيه نظر^(١٢)؛ إذ لا نسلم أنّه للسؤال عن الجنس، وأنّه يصح في جواب «مَنْ

جبرئيل» أن يقال: «ملك»، بل جوابه: «ملك يأتي بالوحي كذا وكذا» ممّا يفيد^(١٣) تشخيصه.

أي إلى الأنبياء من عند الله. (قي)

ويسأل بـ«أَيّ» عمّا يميّز به أحد المتشاركين في أمر يعُمُّهما وهو مضمون ما أضيف إليه «أَيّ» نحو: «أَيّ الفريقيّين»^(١٤) خير

أو المتشاركات

مَقَامًا أي أنحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقين، وسألوا عمّا يميّز

(مزم: ٧٣) تفسر للفريقين

أي المشركون اليهود

أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين^(١٥) قائلين لهذا القول، ومثل الكون مؤمنين أصحاب محمد ﷺ.

حال من «الكافرين». (ج)

ويسأل بـ«كم» عن العدد^(١٦) نحو: «سَلْ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ عَاتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ» أي كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين، فـ«مَنْ

(البقرة: ٢١١)

(١٠) قوله: ويسأل بمن عن الجنس: عطف على «ما» من قوله: «يسأل بـ«ما» عن الجنس»، فهو من جملة مقول السكاكي، والمراد الجنس اللغوي، فيشمل النوع والصفة. (دسوقي)

(١١) قوله: تقول من جبرئيل: أي تقول في السؤال عن الجنس من ذوي العلم: «مَنْ جبرئيل»، أي ما جنسه إذا كنت عالماً بأنه من ذوي العلم جاهلاً جنسه، وجوابه: «ملك». (دسوقي)

(١٢) قوله: وفيه نظر: أي فيما قاله السكاكي بالنظر للشق الثاني -وهو جعل «مَنْ» للسؤال عن الجنس- نظر، وحاصله: أنا لا نسلم ورود «مَنْ» في اللغة للسؤال عن الجنس، فالصواب ما مر من أنّها للسؤال عن العارض المشخص. ورجع بعضهم النظر إلى قوله: «أو عن الوصف» أيضاً؛ فإن المنطقيين قالوا: لا يسأل بـ«ما» عن الصفات المميزة بل بـ«أي». وأجاب بأن مراد السكاكي أنّها قد تخرج عن حقيقتها، فيستفهم بها عن الصفات. (دسوقي)

(١٣) قوله: ممّا يفيد إلخ: بيان لكذا وكذا أي وإذا كان لا يجب إلا بذلك، فتكون «مَنْ» لطلب العارض المشخص، كما سبق. فإن قلت: إن السكاكي ادعى أن «مَنْ» في قوله تعالى حكاية عن فرعون «قَمَنَ رَبُّكَ مَا يَمْوِسِي» (طه: ٤٩) للسؤال عن الجنس. قلت: كلامه ممنوع، لم لا يجوز أن يكون للسؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على أنه يجوز أن يكون الجواب من الأسلوب الحكيم، كما هو معروف. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: نحو: أَيّْ الْفَرِيقَيْنِ إلخ: هذا حكاية كلام المشركين لعلماء اليهود، فهم معتقدون أن أحد الفريقين ثبت له الخيرية والفريقية تصدق على كل منهما ولم يتميز عندهم من ثبت له الخيرية، فكأنهم قالوا: نحن خير أم أصحاب محمد ﷺ، وقد أجابهم اليهود بقولهم: «أنتم»، وقد كذبوا في هذا الجواب، والجواب الحق هو أصحاب محمد ﷺ، وكل من الجوابين حصل به التمييز. (دسوقي)

(١٥) قوله: مثل كون الكافرين: اسم «الكون» ضمير نابت عنه اللام، و«كافرين» خبره. (ق)

(١٦) قوله: عن العدد: أي المعين، إذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره، كما يقال: «كم غنما ملكك»، فيقال: «مائة أو ألفاً»، ولا يصح الجواب بـ«ألف»؛ لأنه غير معين. (من الدسوقي)

(١) قوله: صارت تلك الحدود: أي التعاريف، وقوله: «حدوداً حقيقية» أي بحسب الحقيقة، فانقلب الاسمى حقيقياً، وجعل هذا كلياً غير مسلم؛ لأن الحد الاسمي عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ، وما اعتبره قد يكون عارضاً للأفراد لا ذاتياً، فلا يمكن بعد إثبات الوجود أن يصير حداً حقيقياً، مثلاً: مفهوم الشيء حد اسمي للإنسان، وبعد إثبات الوجود لا يكون حداً حقيقياً؛ لأنه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الأفراد كزيد وعمرو، فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد إثبات الوجود يمكن أن يصير حداً حقيقياً بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الأفراد، كذا ذكره السيد في «حواشي المطول». وهذا إذا أريد بالحد والرسم: المعنى المصطلح عليه عند أرباب المعقول، وأما إذا أريد بالحد: المعرف مطلقاً فالأمر ظاهر. (دسوقي)

(٢) قوله: مذكور في الشفاء: وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حداً بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس إلى شخصين وبالقياس إلى شخص واحد في وقتين. (دسوقي)

(٣) قوله: العارض المشخص إلخ: [خرج العارض العام كـ«الضاحك» و«الكاثر»]. لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المشخص: خصوص الوصف الذي يعين ذا العلم -كقولنا في جواب السؤال المذكور «الرجل الطويل الذي لقيته بالأمس» إذا كان التعيين يحصل بتلك الأوصاف-: أشار الشارح بقوله: فيجاب بـ«زيد» أو نحوه إلى أن المراد بالعارض المشخص لذي العلم الأمر المتعلق به، سواء كان عالماً له أو وصفاً خاصاً به. (من الدسوقي)

(٤) قوله: لذي العلم: عيّ بـ«العلم» دون «العقل»؛ ليتناول الباري جلّ اسمه نحو: «قَمَنَ رَبُّكَ مَا يَمْوِسِي» (طه: ٤٩). (تجريد)

(٥) قوله: مَنْ في الدار: أي إذا علم السائل أن في الدار أحداً لكن لم يتشخص عنده، فيسأل بـ«مَنْ» عن مشخصه. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٦) قوله: فيجاب: [ولا شك أن «زيداً» عارض للذات بمعنى أنه خارج عن ماهيته أو جنسه. (من قي)]

(٧) قوله: أي أجناس: [يعني أي جنس من أجناس الأشياء. (قي)]

(٨) قوله: ويدخل فيه السؤال عن الماهية: أي تفصيلاً بالحد؛ إذ ليس المراد بالجنس: الجنس المنطقي، حتى لا يشمل النوع، بل اللغوي، وهو ما دل على تعدد. (تجريد)

(٩) قوله: أي أي: [أي أي نوع من أنواع الألفاظ هي. (تجريد)]

عَايَةٍ مُمِيزٌ كَمٍّ^(١) بزيادة «مِنْ»؛ لما وقع^(٢) من الفصل بفعل متعدٍّ بين «كم» ومميزه، كما ذكرنا^(٣) في الخبرية، فـ«كم» ههنا للسؤال^(٤) عن العدد، لكن الغرض من هذا السؤال هو التقرير والتوبيخ^(٥).

على عدم اتباع مقتضى الآيات

ويُسأل بـ«كيف» عن الحال^(٦)، وبـ«أين» عن المكان، وبـ«متى» عن الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً، وبـ«أَيَّان» عن الزمان المستقبل. قيل: ويستعمل في مواضع التفتيح^(٧) مثل: «أَيَّانَ يَوْمَ الَّذِينَ^(٨)». و«أنى» تستعمل تارة بمعنى «كيف»، ويجب أن يكون بعدها فعل^(٩) نحو: «فَأَتُوا^(١٠) حَزَنَكُمْ أَتَى شَيْئَكُمْ» أي على أي حال شتمت ومن أي شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث. ولم يجرى «أتى زيد»^(١١) بمعنى «كيف» هو. وأخرى بمعنى «من أين»^(١٢) نحو: «أَتَى لَكَ هَذَا» أي من أين^(١٣) لك هذا الرزق الآتي في كل يوم^(١٤)، وقوله: «يستعمل» إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين، وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً، ويحتمل أن يكون^(١٥) معناه «أين»^(١٦)، إلا أنه في الاستعمال يكون مع «من» ظاهرة كما في قوله: «مِنْ أَتَى عشرون لنا» أي «من أين»، أو مقدرة كقوله تعالى: «أَتَى لَكَ هَذَا» أي من أين، على ما ذكره بعض النحاة.

متعلق بقوله: أن يكون معناه إلخ. (تجريد)

ثم إن هذه الكلمات^(١٧) الاستفهامية كثيراً ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن كالاستبطاء نحو:

على سبيل المجاز المرسل. (تجريد)

المراد منه أنها تستعمل للتفتيح كما تستعمل في غيره، وهو ظاهر كلام النحويين؛ حيث قالوا: إنها كـ«متى» تستعمل للتفتيح وغيرها. (دسوقي)

(٨) قوله: ويجب أن يكون بعدها فعل: أي بخلاف «كيف»، وظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره، وهو كذلك، فالأول كالآية المذكورة، والثاني كقوله تعالى: «أَتَى يُجِيءُ هَذِهِ أَلَلَهُ بَعْدَ مَوْتِيَّ». (دسوقي)

(٩) قوله: نحو فَأَتُوا إلخ: سبب نزولها أن اليهود كانوا يقولون: من جامع امرأته من جهة دبرها في قبلها كان الولد أحول.

(١٠) قوله: ولم يجرى أتى زيد: أي من غير إيلاء الفعل لها، وهذا محترز قوله «ويجب أن يكون بعدها فعل». (دسوقي)

(١١) قوله: بمعنى من أين: أي هذه لا يجب أن يكون بعدها فعل، قال في «العروس الأفراح»: والفرق بين «أنى» و«من أين» أن «أنى» سؤال عن المكان الذي دخل فيه الشيء، و«من أين» سؤال عن المكان الذي برز عنه الشيء. (دسوقي)

(١٢) قوله: أي من أين: [وليس المراد: وكيف لك هذا] بدليل قولها «قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَلَلِهِ». (آل عمران: ٣٧) (الدسوقي)

(١٣) قوله: الآتي في كل يوم: لأنه كان يجد عندها فاكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء. ثم إنه ليس المراد: المكان حقيقة، وإنما يراد به ما يراد من قولهم: «من أي وجه نلت ما نلت». (دسوقي)

(١٤) قوله: ويحتمل أن يكون إلخ: عطف على «يحتمل» الأول، أي إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون معناه إلخ، وحاصل كلام الشارح أن المصنف عبر بـ«تستعمل» إما للإشارة إلى أنه -أي «أنى»- يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فيها، وأن يكون حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر، وإما للإشارة إلى ما قاله بعض النحاة: إن «أنى» إذا لم تكن بمعنى «كيف» معناه «أين» على الدوام، لكن تكون «من» قبلها «أما» مقدرة، كما في الآية أو ظاهرة، كما في البيت، والذي في «الحفيد» أن قوله: «ويحتمل» متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف بقوله: «وأخرى بمعنى من أين»، فتأمل. (من دسوقي)

(١٥) قوله: أين: [لا مجموع من أين. (ق)]

(١٦) قوله: هذه الكلمات إلخ: إما عبر بـ«الكلمات»؛ ليشمل الاسم منها والحرف. (دسوقي)

(١) قوله: مميزكم: و«كم» مفعول ثانٍ لـ«عَاتَيْنَهُمْ» مقدم عليه. وقوله: «مِنْ عَايَةٍ» مميز «كم» في الكلام حذف، أي وإنما كان المعنى ما ذكر؛ لأن «من آية» مميز «كم». (دسوقي)

(٢) قوله: لما وقع: هذا علة لزيادة «مِنْ»، يعني فلو لم يدخل «مِنْ» الزائدة على هذا التمييز لتوهم أنه مفعول للفعل.

(٣) قوله: كما ذكرنا: في «كم» الخبرية في شعر:

وكم دُدت عني من تحامل حادث وسورة أيام حزنن إلى العظم

وإن كانت «كم» في الآية هنا استفهامية على أنه يجوز أن تكون خبرية أيضاً، كما بينه زنجشيري. اعلم أن الفرق بين «كم» الاستفهامية و«كم» الخبرية أن «كم» الاستفهامية مدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم، و«كم» الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول في كليهما، فلذا احتيج إلى المميز المبين للمعدود ولا يحذف إلا بدليل، وأن الخبرية يحتمل الصدق والكذب، بخلافه مع الاستفهامية، وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً؛ لأنه مخبر، والمتكلم مع الاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخبر وغير ذلك. (من الدسوقي والتجريد)

(٤) قوله: للسؤال: هذا صريح في بقاء «كم» على حقيقتها من الاستفهام، وأن الغرض منه التوبيخ، فهو وسيلة إليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات، ففيه توبيخ لهم بعدم إيقاظهم مع كثرة الآيات. (دسوقي)

(٥) قوله: هو التقرير والتوبيخ: أي وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل؛ لأنه تعالى علّم الغيوب، فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله تعالى نبيه قدرها، فثبت كونه للتوبيخ. قيل: يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من غير استحالة؛ لأن المقصود أمر النبي ﷺ بالسؤال، وسؤاله لا يستحيل، لكنه خلاف المتبادر (ق وج)

(٦) قوله: عن الحال: أي الصفة التي عليها الشيء كالصحة والمرض والركوب والمشى. (ق)

(٧) قوله: في مواضع التفتيح: أي في المواضع التي يقصد فيها تعظيم المسؤول عنه والتهويل بشأنه، ثم إن هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في مواضع التفتيح، فتكون مختصة بالأمر العظيم، نحو: «أَيَّانَ مُرْسَلَهَا» (الأعراف: ١٨٧) و«أَيَّانَ يَوْمَ الَّذِينَ^(٨)» (النبيات: ١٢)، ولا يقال: «أَيَّانَ تنام» كما قاله السيد، ويحتمل أن

كم دعوتك^(١)، والتعجب نحو: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدَّهْدَ﴾؛ لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام بلا إذنه، فلما لم يبصره في مكانه تعجب

(٢) (السل: ٢٠)

عن حال نفسه في عدم إبصاره^(٢) إياه، ولا يخفى^(٣) أنه لا معنى لاستفهام العاقل^(٤) عن حال نفسه، وقول صاحب الكشاف: إنه نظر

سليمان عليه السلام إلى مكان الهدهد فلم يبصره، فقال: مالي لا أراه على معنى^(٥) أنه لا يراه وهو حاضر؛ لسائر ستره أو غير ذلك، ثم لاح له^(٦)

ككونه خلفه. (تح)

الجملة الحالية. (في)

أنه غائب، فأضرب^(٧) عن ذلك وأخذ يقول: أهو غائب، كأنه يسأل عن صحة ما لاح له: لا يدل^(٨) على أن الاستفهام على حقيقته.

فتكون «أم» منقطعة

والتنبيه على الضلال نحو: ﴿فَأَيُّنَ تَذْهَبُونَ﴾^(٩) والوعيد^(١٠) كقولك لمن يسيء الأدب: «ألم أؤدب فلانا» إذا علم المخاطب ذلك

وأنت تعلم أنه يعلم ذلك. (في)

(الكوير: ٢٦)

وهو أنك أدبت فلانا فيفهم منه معنى الوعيد والتخويف، ولا يحمله على السؤال. والأمر نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١١) أي

(هود: ١٤)

أي الاستفهام الحقيقي

لأنه يستدعي الجهل

أسلموا. والتقرير^(١٢) أي حمل المخاطب^(١٣) على الإقرار بما يعرفه وإلجاؤه إليه بإيلاء المقرر به الهمزة أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة

أي الاعتراف

ما حمل المخاطب على الإقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة^(١٤)، تقول: «أضربت زيدا» في تقريره بالفعل^(١٥)،

أي بملوله

أي لفظ حمل المخاطب

و«أنت ضربت» في تقريره بالفاعل، و«أزيدا ضربت» في تقريره بالمفعول، وعلى هذا القياس^(١٦)، وقد يقال^(١٧): التقرير بمعنى التحقيق

لكن المراد هنا الأول

(الدسوقي)

(٦) قوله: لاح له: [أي ظهر له لا على وجه القطع بدليل قوله فيما بعد: «كأنه يسأل».

(ج)]

(٧) قوله: فأضرب إلخ: أي عما ذكر من الجزم بحضوره المشار إليه بقوله: «وهو حاضر»،

والمراد: أضرب السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين، وفي «أضرب»

تنبيه على أن «أم» في الآية منقطعة. (دسوقي وغيره)

(٨) قوله: لا يدل إلخ: في بعض النسخ: «يدل» من غير زيادة «لا» قبل «يدل» وهي

ظاهرة، وفي البعض «لا يدل» بزيادة «لا» وهذه النسخة مشككة. وأجيب عن هذه

النسخة أن مراد الشارح عدم الدلالة قطعاً، لاحتمال إرادة التعجب، وهذا لا يتنافى

ظهوره في حقيقة الاستفهام. (من الدسوقي)

(٩) قوله: فَأَيُّنَ تَذْهَبُونَ: إذ ليس القصد منه استعمال مذهبهم، بل التنبيه على ضلالهم

وأنه لا مذهب لهم ينجون به. (تجريد)

(١٠) قوله: والوعيد: أي لأن الاستفهام ينهيه على جزاء إساءة الأدب، وهو يستلزم

وعيده؛ لاتصافه بها. (تجريد)

(١١) قوله: والتقرير: [أي وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق. (تجريد)]

(١٢) قوله: أي حمل المخاطب: من إضافة المصدر إلى المفعول، أي حمل المتكلم المخاطب

على الاعتراف بالأمر الذي استقر عنده من ثبوت شيء أو نفيه كما يأتي ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ

بِكَافٍ عَبْدَدُّوهُ﴾ (الزمر: ٣٦). (من الدسوقي)

(١٣) قوله: من إيلاء المسؤول عنه الهمزة: فإن الهمزة تأتي للاستفهام، وقد تأتي للتقرير

والإنكار، فإذا أتت لهما وليها المقرر به والمنكر، كما يليها المستفهم عنه حال كونها

للاستفهام، وحينئذ فيأتي في حالة كونها للتقرير والإنكار، والتفصيل الذي مر في

الاستفهام من كون المقرر به أو المنكر إما الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرها،

ففتح كان المقرر به أو المنكر واحداً من هذه كان واليا للهمزة، كما أن المستفهم عنه إذا

كان واحداً من هذه كان واليا للهمزة. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: بالفعل: [أي المعنوي لا الاصطلاحي؛ لأن «أنت» مبتدأ. (ق)]

(١٥) قوله: وعلى هذا القياس: أي قياس بقية الفضلات، فنقول: «أفي الدار زيد» في

تقريره بالمرور، و«أراكبا جئت؟» في تقريره بالحال. (ق)

(١٦) قوله: وقد يقال إلخ: أي كما يقال: التقرير بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما

يعرفه، كما سبق، كذلك يقال: معنى التحقيق والتثبت أي تحقيق النسبة وتنبيته، ومقصود

المصنف من المعنيين هو المعنى الأول، أعني حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه، ولهذا =

(١) قوله: كم دعوتك: أي قولك لمخاطب دعوته، فأبسط في الجواب: «كم دعوتك».

فليس المراد استفهام المتكلم عن عدة الدعوة لجهله به؛ إذ لا يتعلق به غرض، بل

للاستبطاء، والمعنى: دعوتك كثيرا وأنت أبطأت وما امتلت أمري. والعلاقة السببية،

فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة؛ إذ يعد جهل القليل، وكثرته مسببة

عن الاستبطاء، فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسائط. وقوله: «والتعجب إلخ»

فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام. (دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: في عدم إبصاره: أي وهو عدم إبصاره له، ف«في» بمعنى «من» البيانية، أو أنه من

ظرفية المطلق في المقيد أي تعجب من حال نفسه المتحقق في عدم إبصاره إياه، هذا مبني

على أن المستفهم عنه عدم إبصاره وليس كذلك؛ إذ معنى العبارة: أي شيء ثبت لي في

حال كوني لا أرى الهدهد، أي أي حالة حصلت لي منعتي الرؤية، فالأولى أن يقال:

المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم إبصاره، فالمراد بحال نفسه ههنا الحالة التي

قامت به وقت عدم رؤية الهدهد مع حضوره بحسب ظنه، وتلك الحالة إما الغفلة أو

مرض عينيه أو نحو ذلك. (من دسوقي)

(٣) قوله: ولا يخفى إلخ: علة لمخدوف، عطف على قوله: «تعجب عن حال نفسه» أي

لأنه استفهم عنها؛ إذ لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان عليه السلام عن حال

نفسه؛ لأن العاقل أدرى بحال نفسه من غيره. ولما امتنع حمل الكلام على ظاهره حمل

على التعجب مجازاً. (من دسوقي)

(٤) قوله: لا معنى لاستفهام العاقل إلخ: هذا ظاهر بالنسبة إلى الأحوال التي لا تخفى على

صاحبها، كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه، وأما الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها مما

تخفى عليه فيجوز أن يستفهم الإنسان عنها، كأن يقال: «ما بالي أودى دون سائر

المسلمين»، ومن المعلوم أن السبب في عدم رؤيته للهدهد حال «منفصلة عنه، وحينئذ

فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل، ولما أمكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة

التي يمكن السؤال عنها أحرى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عند

الزعرشري، وإليه أشار الشارح بقوله: «قول صاحب الكشاف إلخ». (من الدسوقي)

(٥) قوله: على معنى إلخ: حاصله أن سليمان عليه السلام جازم بعدم رؤيته مع حضوره، ومتروك

في السبب المانع من الرؤية مع حضوره هل هو سائر ستره أو غيره، فسأل الحاضرين عن

ذلك السبب. وقال البعض: محصله أن سليمان عليه السلام لما نظر إلى مكان الهدهد فلم يبصر

تردد في السبب المانع له من الرؤية هل هو سائر مع كونه حاضراً أو غيبته بلا إذن،

فلما تردد سأل الحاضرين عن ذلك، والتقرير الأول أقرب لكلام الشارح، وعلى كل من

التقريرين فالمسؤول عنه ليس حالاً من أحوال نفسه، فلذا صح السؤال عنه. (من

والثبیت، فيقال: «أضربت زيداً» بمعنى أنك ضربته البتة.

عطف تفسر. (ج)

والإنكار كذلك نحو: «أَغَيَّرَ اللَّهُ تَذَعُونَ^(١)» أي بإيلاء المنكر^(٢) الهمزة كالفعل في قوله ع: أَتَقْتَلَنِي^(٣) والمشرقي مضاجعي،
والفاعل في قوله تعالى: «أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ^(٤)» والمفعول في قوله تعالى: «أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخْجَذَ وَلِيّاً^(٥)». وأما غير الهمزة^(٦) فيجيء
للتقرير والإنكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل^(٧)، ولا يكثر كثرة الهمزة، ولهذا لم يبحث عنه، ومنه^(٨) أي من مجيء الهمزة للإنكار

«أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ^(٩)» أي الله كاف^(١٠)؛ لأن إنكار النفي نفي له، ونفي النفي إثبات، وهذا المعنى مراد من قال: إن الهمزة
فيه للتقرير أي لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي^(١١) وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف، فالتقرير لا يجب^(١٢) أن

يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم إثباتاً^(١٣) أو نفياً، وعليه^(١٤) قوله تعالى: «أَأَنْتَ قُلْتَ
لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُتَمِّجِ إِلَهُيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ^(١٥)»؛ فإن الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى صلوات الله عليه من هذا الحكم، لا بأنه^(١٦) قد

قال ذلك. وقوله: «والإنكار كذلك» دل على^(١٧) أن صورة إنكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة.

ولما كان له صورة أخرى^(١٨) - لا يلي فيها الفعل الهمزة - أشار إليها بقوله: «والإنكار الفعل صورة أخرى، وهي نحو: أزيذاً

أي لإنكار الفعل

(٩) قوله: أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ: فليس المراد به الاستفهام، بل المراد إنكار ما دخلت عليه الهمزة وهو عدم الكفاية، فيكون المراد الإثبات، فلذا قال المصنف: «أي الله كاف له». (من الدسوقي)

(١٠) قوله: أي الله كاف: قال في المغني: ولهذا عطف «وَوَضَعْنَا» (الشرح: ٢) على «أَلَمْ نَشْرَحْ» (الشرح: ١) لما كان معناه شرحنا، ومثله «أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى» (الضحى: ٦)، فلو كان الاستفهام على حقيقته لم يصح العطف؛ للزوم عطف الخبر على الإنشاء. (تجريد)

(١١) قوله: للتقرير بما دخله النفي: إن قلت: إن جعل الهمزة فيما ذكر للتقرير لا يناسب ما مر للمصنف من أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة، والوالي للهمزة هنا النفي، والهمزة ليست لتقريره بل لتقرير المنفي. قلت: ما سبق محمول على ما إذا أريد تقرير المقرد من فاعل أو مفعول أو فعل أو غيرها، فمضى أريد التقرير بواحد منها وجب أن يلي الهمزة، وما هنا محمول على ما إذا أريد التقرير بالحكم، فإذا أريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة وإن لم يكن والياً لها. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: فالتقرير لا يجب إلخ: أي وقول المصنف سابقاً: «والتقرير بإيلاء المقرر به الهمزة» ليس كلياً، وكذا قوله: «والإنكار كذلك»، كما سيحيى. (تجريد)

(١٣) قوله: إثباتاً: [كما في الآية السابقة]

(١٤) قوله: وعليه: [أي على التقرير بما يعرفه المخاطب نفياً. (ج)]

(١٥) قوله: لا بأنه إلخ: أي لا التقرير بأنه قد قال ذلك؛ إذ قول هذا مستحيل في حقه عطف، ثم إن ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي يلي الهمزة الفاعل، فعلى مقتضاه الظاهر أن يقول: لا بأنه قد قال ذلك دون غيره. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(١٦) قوله: دل على إلخ: يعني أن قول المصنف: «والإنكار كذلك» دل بعمومه على ما قال الشارح، كما هو ظاهر؛ إذ هو ليس مقصوداً على إنكار غير الفعل، بل معناه أن المنكر سواء كان فعلاً أو اسماً فاعلاً أو مفعولاً أو غيرها يجب أن يلي الهمزة كالمقرر به. (دسوقي)

(١٧) قوله: صورة أخرى: وضابطها: أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكر، ثم يعطف على ذلك المعمول بـ «أم» أو غيرها. (ق)

= اقتصر الشارح عليه في أصل المتن، والدليل على أن المصنف قصد ذلك المعنى لفظ «به» في قوله: «إيلاء المقرر به»؛ إذ لو قصد المعنى الآخر لقال: «إيلاء المقرر» وحذف قوله: «به»، فافهم. (من الدسوقي)

(١) قوله: أَغَيَّرَ اللَّهُ تَذَعُونَ: فالدعاء مسلم، والمنكر كون المدعو غير الله. (تجريد)

(٢) قوله: بإيلاء المنكر: وذلك لأن مآل الإنكار إلى النفي، فكما أن أداة النفي تدخل على ما أريد نفيه، كذلك تدخل أيضاً على ما أريد إنكاره من الفعل وغيره. (من الدسوقي)

(٣) قوله: أَتَقْتَلَنِي إلخ: تمامه: ومستونة زرق كأنياب أغوال، «المشرقي» سيف نسب إلى «مشارف»، وهي قرى من أرض العرب تدنو من «الريف»، يقال: «سيف مشرف». وقيل: «المشرقي» منسوب إلى «مشرق»، وهو قين يعمل السيوف. «المستونة» المحدودة وصفها بالزرق؛ لدلالاتها على صفائها وكونها مجلوة، أي أقتلني والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محدودة النصال صافية مجلوة، والغرض إنكار الفعل، وإنما لم يكن هذا من إنكار الفاعل أعني كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلاً وإنما يقتله غيره؛ لأن الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل، حيث قال: «والمشرقي إلخ»؛ فإنه مانع من قتل ذلك الرجل وغيره؛ لأنه معه لدفع كل واحد لا لهذا الرجل فقط، فتعين أن يكون الإنكار متوجهاً إلى نفس الفعل وأنه ألقى بإظهار الشجاعة التي هي مقصود الشاعر. (الدسوقي وغيره)

(٤) قوله: أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ إلخ: فالمنكر كونهم هم القاسمين لا نفس القسمة للرحمة؛ لأن القاسم لها هو الله تعالى. (دسوقي)

(٥) قوله: أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخْجَذَ وَلِيّاً: فالمنكر كون المتخذ غير الله، وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به الإنكار. (ج)

(٦) قوله: وأما غير الهمزة إلخ: جواب عما يقال: إن تقييد المصنف بالهمزة في قوله: «إيلاء المقرر به الهمزة» وقوله بعد ذلك: «والإنكار كذلك»: يدل على أن كلا من التقرير والإنكار لا يكون بغير الهمزة، وليس كذلك. (دسوقي)

(٧) قوله: هذه التفاصيل: أي كون المقرر به أو المنكر الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غير ذلك كما مر. (من تجريد)

(٨) قوله: ومنه إلخ: فصله عما قبله بـ «من»؛ لطول الكلام عليه بعض طول، ولأن فيه الاعتبارين: إنكار النفي وتقرير الإثبات، أو لما في هذا المثال من الخلاف، كما يأتي. (تجريد والدسوقي)

ضربت^(١) أم عمرًا، لمن يردّد الضرب بينهما من غير أن يعتقد^(٢) تعلّقه بغيرهما، فإذا أنكرت^(٣) تعلّقه بهما فقد نفيتَه عن أصله؛ لأنه لا بدّ له من محلٍّ^(٤) يتعلق به، والإنكار إمّا للتوبيخ^(٥) أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان نحو: أعصيت ربك^(٦) فإنّ العصيان واقع، لكنه منكر به، وما يقال^(٧): إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبیت، أو لا ينبغي أن يكون نحو: أتعصي ربك. أو للتكذيب في الماضي أي لم يكن نحو: «أَقْصَفْتُمْ رَبَّكُمْ» بِالْبَيْنِ أي لم يفعل ذلك، أو في المستقبل أي لا يكون، نحو: «أَنْزَلِمُكُمْوهَا» أي أنزلكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهم على قبولها ونقصركم على الإسلام والحال أنكم لها كارهون، يعني لا يكون هذا الإلزام^(٨).

والتهكّم عطف على «الاستبطاء» أو على «الإنكار»، وذلك أنهم اختلفوا^(٩) في أنه إذا ذكر معطوفات كثيرة أنّ الجميع معطوف على الأول، أو كل واحد عطف على ما قبله، نحو: «أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا» وذلك أنّ شعبيّا على نبينا وعليه السلام كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم: «أصلاتك تأمرك» الهزء^(١٠) والسخرية، لا حقيقة الاستفهام، والتحقيق^(١١) نحو: من هذا؟ استحقارًا بشأنه مع أنك تعرفه. والتهويل^(١٢) كقراءة ابن عباس عليهما السلام: «وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ» أي المشار إليه أعني السؤال عن كون الصلاة أمة بما ذكر. (الدسوقي)

- (١) قوله: نحو أزيدا ضربت إلخ: هذا المثال المتقدم فيه المفعول، ومثله الفاعل المعنوي نحو: «أزيد ضريك أم عمرو»، وكذا غيرها «أفي الليل كان هذا أم في النهار»، أو «أفي السوق كان هذا أم في المسجد». (التجريد وغيره)
- (٢) قوله: من غير أن يعتقد إلخ: بيان لتزديد المخاطب الضرب بينهما، والحاصل أن المراد بتزديده الضرب بينهما أن يعتقد الحاضر تعلقه في نفس الأمر بأحدهما من غير تعيين له. (دسوقي)
- (٣) قوله: فإذا أنكرت إلخ: فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل؛ فإن إنكارهما من هذه الحيثية يستلزم إنكار الفعل؛ لأصهما محله، ونفي المحل يستلزم نفي الحال، فإنكارهما من هذه الحيثية للتوصل إلى المقصود بالذات، وهو إنكار الفعل. (ق)
- (٤) قوله: لأنه لا بد له من محل: وقد انحصر ذلك المحل في زيد وعمرو على التزديد باعتبار اعتقاد المخاطب، وقد نفيت ذلك المحل عنهما، فيلزم نفي الفعل من أصله، وبهذا الاعتبار صار إنكار المتعلق كناية عن إنكار أصل الفعل، فالهزمة استعملت هنا استعمال الكنايات، وعلى هذا قوله تعالى: «قُلْ أَلَدُّ كَرَيْنٍ حَرِّمْ أَمْ أَلْنُتَيْنِ» (الأنعام: ١٤٣)، فإن الغرض إنكار أصل التحريم لما في بطون الأنعام، وليس فيما في بطون الأنعام محلل ومحرّم كما عليه الكفرة. (تجريد وغيره)
- (٥) قوله: والإنكار إمّا للتوبيخ: ظاهره أن الإنكار لا يخرج عن هذه الأقسام، فتكون الأمثلة السابقة داخلة في هذه الأقسام، كقوله: «أَغْبَرَّ اللَّهُ تَذَعُونَ» (الأنعام: ٤٠)، فيحوز أن يكون للتوبيخ أي لا ينبغي أن يكون، ونحو قوله: «أَتَقْلَتْنِي إلخ» للتكذيب في المستقبل أي لا يكون هذا. وقوله: «إمّا للتوبيخ» أي التعبير والتفريع على أمر قد وقع في الماضي، أو على أمر خيف وقوعه في المستقبل بأن كان المخاطب بصدد أن يوقعه، ففي القسم الأول يفسر التوبيخ بما يقتضي الوقوع، أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان؛ لأن العرف أنك إمّا تقول: ما كان ينبغي لك هذا يا فلان! إذ صدر منه، وفي القسم الثاني يفسر بما لا يقتضي الوقوع أي لا ينبغي أن يكون هذا الأمر الذي أنت أبها المخاطب بصدد عمله، فالغرض من التوبيخ الندم على ماض والارتداد عن مستقبل. (دسوقي)
- (٦) قوله: أعصيت ربك: [أي ما كان ينبغي لك أن تعصيه. (ق)]
- (٧) قوله: وما يقال إلخ: حاصله أن الإنكار التوبيخي إذا كان لما وقع في الماضي -لتضمنه

الوقوع والتقرر - يقال في الاستفهام في أمثله: إنه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبیت، أي تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة؛ لما سبق من أن التقرير يقال بهذا المعنى. (الدسوقي)

(٨) قوله: أتعصي: [أي لا ينبغي أن يصدر منك في المستقبل].

(٩) قوله: أَقْصَفْتُمْ رَبَّكُمْ إلخ: أي خصكم، وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملازمة بنات الله، وأن المولى خصنا بالذكر وخص نفسه بالبنات، فليس المراد توبيخهم، بل تكذيبهم فيما قالوه. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: أَنْزَلِمُكُمْوهَا: الهزمة للاستفهام و«نلزم» فعل مضارع مرفوع بالضمة، والكاف مفعول به، والميم علامة الجمع، والواو للإشباع، وضم الميم؛ لاتصالها بضمير متصل. (من دسوقي)

(١١) قوله: يعني لا يكون هذا الإلزام: أي لا يكون مني إلزام الأمة الهداية ولا قبول الحجة الدالة على العمل بالشرع؛ لأن هذا لا يكون إلا من الله، فالذي عليّ الإبلاغ لا الإكراه. وهذا الكلام من نوح عليه السلام لقومه الذين اعتقدوا أنه يقهر أمته على الإسلام. (دسوقي)

(١٢) قوله: اختلفوا إلخ: التحقيق من الخلاف: أنه إن كان العطف بحرف مرتب ك«ثم» والفاء و«حتى» فعطف كل واحد على ما قبله، وإن كان بحرف غير مرتب ك«الواو» و«أو» و«أم» فعطف الجميع على الأول، وفائدة الخلاف تظهر في نحو: «زيد مررت به وعمرو وخالدا»، فإن جعلت «خالدا» عطفًا على ضمير الخفض وجب إعادة الجار عند الجمهور، وإن جعلته عطفًا على «عمرو» لم تجب إعادة الجار اتفاقًا. (تجريد)

(١٣) قوله: الهزء: فكأنهم -لعنة الله عليهم- يقولون: لا قرية لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهيّا إلا هذه الصلاة التي تلازمها، وليست هي ولا أنت بشيء. (دسوقي)

(١٤) قوله: والتحقيق: لأن الاستفهام يقتضي الجهل، والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره. والتحقيق: جعل الشئ حقيرًا، والاستهزاء: عدم المبالاة به، وإن كان كبيرًا. وربما يتحد محلها وإن اختلفا مفهومًا؛ لما بينهما من الارتباط في الجملة؛ لصحة نشأة أحدهما من الآخر. (تجريد)

(١٥) قوله: والتهويل: أي التفضيع والتفخيم بشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض، وهو في الآية تأكيد شدة العذاب الذي يجا منه بنو إسرائيل، واستعمال أداة الاستفهام في التهويل مجاز مرسل، علاقته المسببية؛ لأنه أطلق اسم المسبب وأريد السبب؛ لأن الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به، والجهل به مسبب عن كونه هائلًا؛ =

مِنْ أَلْعَذَابِ الْمُهَيَّنِ ﴿٣٠﴾ مَنْ فِرْعَوْنُ ﴿٣١﴾ بلفظ الاستفهام أي «مَنْ» بفتح الميم ورفع فرعون، على أنه مبتدأ و«مَنْ» الاستفهامية خبره، أو بالدخان: (٣٠، ٣١) والجملة استيعابية

بالعكس على اختلاف الرايين^(١)؛ فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا، وهو ظاهر^(٢)، بل المراد أنه لَمَّا وصف العذاب^(٣) بالشدة والفضاعة زادهم تهويلًا بقوله: «مَنْ فِرْعَوْنُ؟» أي هل تعرفون مَنْ هو^(٤) في فرط عتوه وشدة الشكيمة؟ فما ظنكم^(٥) بعذاب يكون حيث قال: ﴿مِنْ أَلْعَذَابِ الْمُهَيَّنِ﴾

المعذب به مثله؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ غَالِيًا﴾^(٦) مِنْ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣٢﴾؛ زيادة^(٧) لتعريف حاله وتهويل عذابه. والاستبعاد^(٨) نحو: ﴿أَتَى لَهُمُ الدَّكْرَى﴾^(٩)؛ فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام، وهو ظاهر^(١٠)، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله: ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ﴾^(١١) ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ ﴿١٢﴾ أي كيف يذكرون^(١٣) ويتعظون ويوفون بها وعدوه من الإيَّان عند كشف العذاب عنهم، وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الإذكار من كشف الدخان^(١٤)؟ وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الآيات أشد دحولا

البينات من الكتاب المعجز وغيره، فلم يذكروا وأعرضوا عنه.

فيكون الذكرى بعيدة جدا. (في)

ومنها أي من أنواع الطلب الأمر^(١٥)، وهو طلب فعل^(١٦) غير كف^(١٧) على جهة الاستعلاء.

متعلق بقوله: «طلب»

بسع كسبح يوسف، فأخذتم سنة حصت كل شيء، أكلوا فيها الجلود والميتة من الجوع، وينظر أحدهم إلى السماء، فينظر كهنية الدخان. (ق)

(١٢) قوله: الأمر: أعلم أنه إذا أريد به النوع من الكلام كما هنا جمع على «وأمر»، وإذا أريد به الفعل جمع على «أمر»، وإرادة الفعل به قوله تعالى: ﴿وَسَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩) أي في الفعل الذي تعزم عليه، وهو حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل. وقيل: مشترك لفظي فيهما. وقيل: معنوي، وإنه موضوع للقدر المشترك بينهما، والمناسب أن يراد بالأمر هنا: الأمر اللفظي؛ لأن الكلام في الإنشاء، وهو لفظي، لا الأمر النفسي على ما عند الأصوليين، ولا ينافي هذا قول المصنف بعد: «وصيغته»؛ لأن الإضافة بيانية. (دسوقي)

(١٣) قوله: وهو طلب فعل إلخ: هذا بحسب الظاهر تعريف للأمر النفسي، وليس الكلام فيه؛ لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي، فلو قال: «طلب فعل بالقول» كان أولى. وقد يقال: إن التعريف صالح لكل من الأمرين النفسي واللفظي، فالمراد بالطلب: ما هو أعم من اللفظي والنفسي، أو أنه اللفظي فقط، وهو المناسب؛ لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي، فقلوه: «طلب» كالجنس يشمل الدعاء والنهي والالتماس، وخرج عنه الإنشاء غير الطلب والخبر، وخرج بإضافة «الطلب» لـ «الفعل» النهي؛ بناء على أنه طلب ترك. وقيل: هو طلب كف فزاد «غير كف» لأجل أن يخرج، فالتنهي خارج من التعريف على كلا القولين. وقوله: «على جهة الاستعلاء» أي على طريق طلب العلو، سواء كان عاليا حقيقة، كقول السيد لعبد: «افعل كذا»، أو لا، كقول العبد لسيد: «افعل كذا» حال كونه طالبا للعلو، فيخرج الدعاء والالتماس؛ لأن الأول من الأدنى والثاني من المساوي بخلاف الأمر. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: غير كف: قيل: تعريف الأمر غير جامع؛ لأنه يخرج عنه نحو: «اكفف عن القتل»؛ لأن هذا أمر، وهو خارج عن الأمر بقوله: «غير كف»؛ لأن هذا طلب كف. وأجيب بأن المراد غير «كف عن الفعل» المأخوذ منه الصيغة، فدخل نحو: كف عن القتل؛ لأنه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف، وهذا صادق بما إذا كان طلب القول غير كف، أو طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة، فالأول نحو: «قم»، والثاني نحو: «كف عن القيام»؛ فإنه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة. وأورد على هذا الجواب: أنه يقتضي أن يخرج عن التعريف «كف عن الكف عن القتل» بأنه طلب فعل هو «كف» عن الفعل المأخوذ منه الصيغة، مع أن هذا أمر. وأجيب بأن «كف» مأخوذ من الكف مطلقا، وهو إنما تعلق بالكف عن خصوص القتل، والمطلق والمقيد متغايران. (من دسوقي)

= لأن الأمر المائل من شأنه عدم الإدراك حقيقة أو ادعاء. (دسوقي)

(١) قوله: على اختلاف الرايين: أي في الاسم الواقع بعد «مَنْ» الاستفهامية، فالأخفش يقول: إن الاسم مبتدأ مؤخر، و«مَنْ» الاستفهامية خبر مقدم، وسيبويه يقول بعكس ذلك. (دسوقي)

(٢) قوله: ظاهر: لأن الله تعالى لا يخفى عليه شيء حتى يستفهم عنه. (ق)

(٣) قوله: العذاب: [أي عذاب فرعون لبني إسرائيل].

(٤) قوله: أي هل تعرفون من هو: أي هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية، فنجر «هو» عذوف، أي هل تعرفون فرعون الذي هو غاية في عتوه المفرط؟ (ق)

(٥) قوله: فما ظنكم إلخ: أي فهو أخوف وأشد، وقد نجيتكم منه، فلتشكروني. (ق)

(٦) قوله: إِنَّهُ كَانَ غَالِيًا: أي في ظلمه من المسرفين في عتوه، فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله. (دسوقي)

(٧) قوله: زيادة إلخ: تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله: «ولهذا»، فالعلة الأولى علة له مطلقا، والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الأولى. (تجريد)

(٨) قوله: والاستبعاد: السين والتاء زائدتان، وهو عد الشيء بعيدا، والفرق بينه وبين الاستبطاء: أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع، والاستبطاء متعلقه متوقع، غير أنه بطيء في زمن انتظاره، وأعلم أنه لا ينحصر المعاني المجازية فيما ذكره المصنف؛ فإن منها ما لم يذكره كالأمر نحو: ﴿قَهْلَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (هود: ١٤) أي أسلموا، والزجر نحو: أتفعل هذا؟ أي انزجر، والعرض نحو: ألا تنزل بنا. (من دسوقي)

(٩) قوله: وهو ظاهر: لاستحالة حقيقة الاستفهام من العالم بخفيات الأمور وظواهرها مع منافاته للجملة الحالية؛ لأن الجملة الحالية تنافي الحمل على الاستفهام الحقيقي، وإذا امتنع حمل الاستفهام ههنا على حقيقته طلب له معنى يناسب المقام فيحمل عليه، والمناسب ههنا هو الاستبعاد، أي استبعاد تذكيرهم بدليل قوله: ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ﴾^(١٠) ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ ﴿١١﴾. (الدخان: ١٣-١٤) (من الدسوقي)

(١٠) قوله: أي كيف يذكرون: هذا حل معنى مفيد للنفي والإنكار، فليست «كيف» مستفهما بما عن الحال، فلا يرد أن مقتضاه أن «أَتَى» هنا بمعنى «كيف»، مع أنه يجب حينئذ أن يليها فعل ولم يليها هنا فعل، بل هي بمعنى «من أين»، فلو عبر به كان أحسن. ويجاب أيضا بأنه يمكن أن يكون وليها فعل تقديرا، أي: كيف يكون لهم الذكرى، فلا اعتراض. (دسوقي وتجريد)

(١١) قوله: من كشف الدخان: المراد بالدخان في الآية: ما يرى في السماء عند الجوع كهنية الدخان؛ لأنه عَيْتَلٌ لما دعا قريشا فكذبوه واستعينوا عليه قال: «اللهم أعني عليهم

وصيغته^(١) تُستعمل في معان كثيرة، فاختلّفوا في حقيقته الموضوعية هي لها اختلافًا كثيرًا^(٢)، ولمّا لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك قال المصنف^(٣): **والأظهر أن صيغته من المقترة^(٤) باللام نحو: ليحضر زيد، وغيرها نحو: أكرم عمرًا ورويد بكرًا، فالمراد بصيغته: ما دلّ^(٥) على طلب فعل غير كف استعلاء، سواء كان اسمًا أو فعلًا^(٦) موضوعا لطلب الفعل استعلاء^(٧) أي على طريق طلب العلو^(٨) وعدّ الأمر نفسه عاليًا، سواء كان عاليًا في نفسه أم لا؛ لتبادر الفهم^(٩) عند سماعها أي سماع الصيغة إلى ذلك المعنى، أعني طلب الفعل استعلاء، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة.**

وقد تُستعمل^(١٠) صيغة الأمر لغيره^(١١) أي لغير طلب الفعل استعلاء كالإباحة^(١٢) نحو: جالس الحسن^(١٣) أو ابن سيرين، فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس أحدهما أصلا. **والتهديد^(١٤) أي التخويف، وهو أعم من الإنذار^(١٥)؛ لأنه إبلاغ^(١٦) مع التخويف، وفي «الصحيح»^(١٧): الإنذار تخويف مع دعوة^(١٨) نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾؛ لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شاؤوا. والتعجيز^(١٩) نحو: ﴿قَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مَّقِيلَةٍ﴾؛ إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله؛ لكونه محالًا^(٢٠)، والظرف - أعني (البقرة: ٢٣)**

الجمع بين الأمرين في التخيير دون الإباحة، وظاهر كلامه أن مفيد الإباحة هو الصيغة لا حرف «أو»، وكأنه على هذا قرينة، وعند النحويين: أن مفيد الإباحة «أو»، والتحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الإذن، والمستفاد من «أو» الإذن في أحد الشئين، وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما فيه بالقرائن، تأمل. (تجريد)

(١٣) قوله: نحو جالس الحسن إلخ: قد اشتهر هذا المثال في الإباحة، وسره غير ظاهر؛ لأنه بالنسبة أشبه؛ إذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج إلى الإباحة. وقيل: إن المخاطب توهم عدم جواز مجالستهما؛ لما كان بينهما من سوء المزاج، فأبيح له مجالستهما. (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: والتهديد: وذلك إذا استعملت صيغة الأمر في مقام عدم الرضى بالمأمور به، والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد، ولهذا يقال: التهديد لا يصدق إلا مع الحرام والمكروه. (ق وج)

(١٥) قوله: من الإنذار: [فيكون الإنذار داخلا في التهديد، فلذا لم ينص عليه. (قي)] [مثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ تَسْتَغْفِرُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾].

(١٦) قوله: لأنه إبلاغ: كان الأوضح أن يقول: «لأنه تخويف مع إبلاغ»، والتهديد هو التخويف مطلقا، سواء كان مصحوبا بإبلاغ أو لا بأن كان من عند نفسه، فيكون أعم من الإنذار؛ لأنه تخويف مقيد، والمقيد أخص من المطلق. (دسوقي)

(١٧) قوله: وفي الصحيح إلخ: حاصله أن التهديد أعم من الإنذار؛ لأن الإنذار تخويف مع دعوة لما ينجي من المخوف، وأما التهديد فهو تخويف مطلقا، فالإنذار أخص من التهديد على ما في «الصحيح» وكذا على ما قبله، لكن الفرق بين ما في «الصحيح» وما قبله من جهة أن الإنذار على ما في «الصحيح» لا يكون إلّا من الرسول؛ لكونه اعتبر في مفهومه الدعوة، والإنذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره؛ لأنه اعتبر في مفهومه الإبلاغ، وهو أعم من الدعوة؛ لأنه يكون من الرسول ومن غيره؛ لأنه يقال لمن أعلم قوما بأن جيشا يصحبهم: إنه أنذرهم، ولو لم يرسل بذلك. (دسوقي)

(١٨) قوله: مع دعوة: أي صريحة، وإلا فالتهديد يتضمن الدعوة إلى ما يهدد عن المخالفة فيه. (تجريد)

(١٩) قوله: والتعجيز: أي إظهار العجز، والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد في متعلقهما؛ فإن التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات. (تجريد)

(٢٠) قوله: بسورة: صادق بأصغر سورة، وهي سورة الكوثر وهي ثلاث آيات، فأقل ما وقع به التحدي ثلاث آيات، كذا قالوا.

(٢١) قوله: لكونه محالا: لأن ذلك خارج عن وسعهم، لا يقال: لم لا يكون المراد من هذا =

(١) قوله: وصيغته: توظفة لما سيأتي في المتن: «والأظهر إلخ». (قي)

(٢) قوله: اختلافا كثيرا: فقيل: للوجوب. وقيل: للندب. وقيل: لهما. وقيل: للقدر المشترك بينهما. وقيل بالتوقف. وقيل: لكل منهما وللإباحة. وقيل: للقدر المشترك بين الثلاثة، والأكثر على أنها حقيقة في الوجوب. (تجريد)

(٣) قوله: قال المصنف: [أي لم يجزم بشيء، وأشار إلى ما هو أظهر. (قي)]

(٤) قوله: من المقترة إلخ: قضية كلام المصنف أن الصيغة الدالة على الطلب هي الفعل في قولنا: «ليضرب زيد» مثلا، وأن اللام قرينة على إرادة الطلب به، على هذا فالإضافة في قولهم: «لام الأمر لأدنى ملابسة، أي اللام المقترة بصيغة الأمر، ويحتمل أن يكون المجموع من اللام، والفعل هو الدال على الطلب. (دسوقي)

(٥) قوله: ما دل: [لا خصوص فعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر على ما اشتهر. (الدسوقي)]

(٦) قوله: أو فعلا: [كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر. (الدسوقي)]

(٧) قوله: استعلاء: أورد على اشتراط الاستعلاء في مسمى الأمر قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿مَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ (الأعراف: ١١٠)، فقد استعمل الأمر في طلب ليس فيه استعلاء؛ لأن فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره؛ لأنه يدعي الألوهية. وأجيب بأنه مجاز عن ما ذا تشيرون. (تجريد وغيره)

(٨) قوله: على طريق طلب العلو: كان فيه إشارة إلى نصب «استعلاء» بنزع الخافض مع تقدير مضاف، ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف، أي طلب استعلاء. (تجريد)

(٩) قوله: لتبادر الفهم: يرد عليه أن المجاز الراجح يتبادر، ولا يدل ذلك على كونه حقيقة؛ لأن التبادر أصله كثرة الاستعمال. ويجاب بأن التبادر في المجاز إن افتقر فيه إلى قرينة مصاحبة، فلا إيراد؛ لأن التبادر في الحقيقة لا يفتقر إلى القرينة، وإن لم يفتقر فيه إلى ذلك فهو حقيقة عرفية. (تجريد)

(١٠) قوله: وقد تستعمل لغيره: لعلاقة بينه وبين معنى الأمر بحسب القرائن، فإن قامت قرينة على منع إرادة معنى الأمر فسحاز وإلا فكناية. ولا يخفى عليك أن مباحث الأمر والاستفهام ليس من فن المعاني، وليس منه إلا نكات العدول من الحقيقة إلى التجوز بالأمر والاستفهام، ولا أثر لها فيما ذكره. (تجريد)

(١١) قوله: لغيره: صادق بما إذا كان ذلك الغير طلبا من غير استعلاء، وبأن لا يكون طلبا أصلا. (قي)

(١٢) قوله: كالإباحة: والفرق بينها وبين التخيير الذي له نحو هذا التركيب أنه لا يجوز

قوله: «مِنْ مِثْلِهِ» - متعلق بـ «فَأَتُوا»^(١) والضمير لـ «عَبِيدًا»، أو صفة «بِسُورَةٍ» والضمير لـ «مَا نَزَّلْنَا» أو «عَبِيدًا»^(٢). فإن قلت:

لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لـ «مَا نَزَّلْنَا»؟ قلت: لأنه يقتضي^(٣) ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق^(٤)؛ أي على هذا الاحتمال هو جعل الظرف لغوا متعلقا بـ «فَأَتُوا» أي «مِنْ مِثْلِهِ» لا لما نَزَّلْنَا فالظرف مستقر. (ج) فمن تعضية مشوبة ببيان. (ج) «مِنْ» ابتدائية واستعمال البلغاء متعلق بـ «يقتضي»

إذ التعجيز إنما يكون عن المأتي به^(٥)، فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا أن يأتوا منه بسورة، بخلاف ما إذا كان وصفاً علة للاقتضاء أي السورة

لـ «سُورَةٍ»؛ فإن المعجز عنه هو السورة^(٦) الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف^(٧). فإن قلت^(٨): فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه. أي على هذا الاحتمال متعلق بالمعجز هو كونها مثل المنزل، ولا مثل له

قلت^(٩): احتمال عقلي^(١٠) لا يسبق إلى الفهم، ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالهم، فلا اعتداد به، ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته. أراد به الطي في حواشي «الكشاف»

والتسخير^(١١) نحو: «كُونُوا قِرْدَةً خَلْسِينَ»^(١٢). والإهانة^(١٣) نحو: «كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا»^(١٤)؛ إذ ليس^(١٥) الغرض أن يطلب جعل الشيء مسخرًا منقادًا لما أمر به أي صاغرين مطرودين (بالقرة: ٦٥)

منهم كونهم قردة أو حجارة؛ لعدم قدرتهم على ذلك، ولكن^(١٦) في التسخير يحصل الفعل، أعني صيرورتهم قردة، وفي الإهانة لا يحصل؛ استدراك على قوله: «لعدم قدرتهم» أي الفعل أصلاً

= الأمر الطلب، وغايته أن يكون من التكليف بالخال وهي جائز أو واقع؛ لأننا نقول: القرائن شاهدة على إرادة التعجيز؛ لإقامة الحجة عليهم في ترك الإيمان. (١) قوله: متعلق بـ «فَأَتُوا» فهو ظرف لغو والضمير لـ «عَبِيدًا» أي متعبدًا، والمعنى حينئذ: وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من شخص مماثل لعبدنا في كونه أميا لا يكتب بسورة، فالماضي منه موجود والمأتي به معجوز عنه، و«من» على هذا ابتدائية. (دسوقي)

(٢) قوله: والضمير لما نزلنا أو لعبدنا: فيكون المعنى على الأول: فأتوا بسورة من وصفها أنما من مثل ما نزلنا في البلاغة وحسن النظم أي من جنسه. «فمن» تبيعية مشوبة بالبيان. وعلى الثاني: فأتوا بسورة كائنة من مثل عبدنا، «فمن» على هذا ابتدائية، ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية من غير شرط الأمية لعجز الكل، فالمعجوز عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من جنس المنزل أو من مثل عبدنا. (من الدسوقي)

(٣) قوله: لأنه يقتضي إلخ: أي كون الضمير راجعاً لـ «ما نزلنا» مع جعل الظرف لغوا متعلقاً بـ «فَأَتُوا» يقتضي إلخ؛ لأن المعنى حينئذ: فأتوا مما هو مماثل لما نزلناه من الكلام البالغ بسورة، ولا شك أنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة، وهذا غير صحيح؛ لأن القرآن لا مثل له. (من الدسوقي)

(٤) قوله: بشهادة الذوق: فإنك إذا قلت: «إتني بيت من الحماسة»، أفاد وجود الحماسة عرفاً بشهادة الذوق السليم، وحمله على مثل: «إتني برجل أو جناح من العنقاء» على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال عقلي لا يرتكب في تراكيب البلغاء، فتعين كون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عائداً لـ «عَبِيدًا» لا لـ «مَا نَزَّلْنَا». ولا يخفى أن هذا إنما يتم بناء على أن إعجاز القرآن خارج عن طوق البشر وهو الراجح، وأما إن قلنا: إنه في طوقهم، ولكن الله سبحانه صرفهم عنه لم يقتصر لهذا. (من الدسوقي)

(٥) قوله: عن المأتي به: وهو السورة، أي عن الإتيان بها مع وجود المأتي منه، وهو المثل. (الدسوقي)

(٦) قوله: هو السورة: [لا الإتيان بها، كما كان في الاحتمال الأول]. (٧) قوله: باعتبار انتفاء الوصف: أي أن السورة الموصوفة معجزة عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده؛ فإن وصفها هو كونها من مثل القرآن المنزل، والمنزل لا مثل له، وإذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف، والخاص أنه إذا كان المعنى: فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة - أي جعل الظرف متعلقاً بـ «فَأَتُوا» وكون الضمير راجعاً لـ «مَا نَزَّلْنَا» - لزم وجود المثل للقرآن؛ لوقوع المثل في حيزه المأتي منه، والعرف قاض بذلك الاستعمال. وإن كان المعنى فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا - أي جعل الظرف

صفة لـ «سُورَةٍ» ويكون الضمير لـ «مَا نَزَّلْنَا»، فلا يقتضي وجود المثل للقرآن؛ لوقوع المثل في حيز المأتي به المعجوز عنه. فإذا قلت: «إتني من مثل العنقاء بجناح» اقتضى ذلك ثبوت مثلها، بخلاف ما لو قلت: «إتني بجناح من مثل العنقاء»؛ فإنه لا يقتضي ثبوته، والذوق السليم شاهد صدق بذلك. (دسوقي)

(٨) قوله: فإن قلت إلخ: أي فإن قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقاً بـ «فَأَتُوا» وترجع الضمير لـ «مَا نَزَّلْنَا»: لا يجعل التعجيز باعتبار المأتي به، حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن، بل يجعل التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه - وهو المثل -، بأن يكون لهم قدرة على الإتيان بسورة من مثله، إلا أن المثل منتف، فهم قادرون على الإتيان بالسورة، إلا أنه لا مثل له، حتى يأتوا منه بسورة، وحينئذ فلا يقتضي ثبوت المثل، ولا ينفي عجزهم باعتبار المأتي به. (دسوقي)

(٩) قوله: قلت إلخ: حاصل الجواب: أن الاستقراء دلت على أن مثل هذا التركيب يقهم من الذوق أن التعجيز باعتبار المأتي به، لا باعتبار المأتي منه، وحينئذ فيفيد ثبوت المثل. (دسوقي)

(١٠) قوله: احتمال عقلي: أي بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف؛ فإنه شائع كثير؛ لأن القيود محط القصد، كما سبق. (تجريد)

(١١) قوله: والتسخير: فيه أيضاً إهانة، لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الإهانة سمي بالتسخير دون الإهانة. وقيل: التسخير نقل الله الشيء من حالة إلى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجوداً، والتكوين إبرازه من العدم إلى الوجود، ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبدل إلى حالة لم تكن، ويراد بالتسخير ما تقدم أي التبدل من حالة إلى أخرى فيها مهانة ومذلة. (تجريد)

(١٢) قوله: والإهانة: هي إظهار ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به. وحاصله: أن صيغة الأمر ترد للإهانة، وذلك إذا استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن الأمور على أي وجه كان، والعلاقة بين الأمر والتسخير والإهانة مطلق الإلزام؛ فإن الوجوب إلزام المأمور به والتسخير والإهانة إلزام الذل والهوان، والصيغة فيها - أي في التسخير والإهانة - يحتمل أن تكون إنشاء أي إظهاراً لمعانها هو الذلة والحقارة، ويحتمل أن تكون إخباراً بالحقارة والمذلة، فكانه قيل على هذا: هم بحيث يقال فيهم: «إنهم أذلاء محقرين مسوخون»، وكونها للإخبار في الإهانة أظهر منه في التسخير، فتأمل. (دسوقي)

(١٣) قوله: إذ ليس إلخ: [علة لمحدوف، أي ليس الأمر في الآيتين على حقيقته؛ إذ ليس إلخ. (تجريد)]

(١٤) قوله: ولكن إلخ: لما أفاد اشتراك التسخير والإهانة في عدم القدرة فيما يتوهم عدم الفرق بينهما، وحينئذ فلا وجه لكون الأمر في المثل الأول للتسخير وفي الثاني للإهانة، فاستدرك على ذلك بيان الفرق، وحاصل الفرق: أن التسخير يحصل فيه الفعل حال =

إذ المقصود قلّة المبالاة بهم.

من الإهانة لا حصول الفعل

والتسوية^(١) نحو: «فَاضْبِرُوا أَوْ لَا تَضْبِرُوا» ففي الإباحة^(٢) كأنّ المخاطب توهم أنّ الفعل محظور عليه، فأذن له في الفعل مع

(الطور: ١٦) المذكورة سابقا

عدم الحرج في الترك، وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه، فرفع ذلك وسوى

بينهما. والتمني^(٣) نحو: شعر

امرئ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي^(٤) يصبح وما الإصباح^(٥) منك بأمثل

الانجلاء: الانكشاف طهور ضوء الصباح أي أفضل

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل؛ إذ ليس ذلك في وسعه، لكنه يتمنى ذلك؛ تخلصاً عما عَرَضَ له في الليل من تبايرح

أي لعدوها طويلة

الجوى^(٦)، ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طماعية له في انجلائها، فلهذا يحمل على التمني دون الترجي. والدعاء أي الطلب^(٧) على

علة مقدمة معلول مؤخر الحرج أي لعدم الطماعية في الانجلاء

سبيل التضرع نحو: رب اغفر لي، والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة: «افعل» بدون الاستعلاء والتضرع. فإن قيل: أي حاجة إلى

يقال له: السؤال ولو يزعم للتكلم

قوله: «بدون الاستعلاء» مع قوله: «لمن يساويك»؟ قلت: قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو^(٨)، فيجوز أن يتحقق من المساوي^(٩)،

مع أن المساواة تستلزم عدم الاستعلاء

بل من الأدنى أيضاً.

ثم الأمر قال السكاكي: حقه الفور^(١٠)؛ لأنه الظاهر من الطلب^(١١) عند الإطلاق، كما في الاستفهام^(١٢)، ولتبادر الفهم عند الأمر

أي صيغته

بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول، دون الجمع بين الأمرين وإرادة التراخي^(١٣)؛ فإنّ المولى إذا قال لعبده: «قم»، ثم قال له

أي بفعله أي تراخي أحد الأمرين اللازم للجمع. (تج)

قبل أن يقوم: «اضطجع حتى المساء»^(١٤).

منه عندي؛ لمقاساتي الموم والأحزان فيه، كما أقاسي في الليل، فالليل قد شارك النهار في مقاساة الموم؛ لاشتراكهما في علتها، وهي فراق الحبيب، فطلب النهار ليس لخلوه عنها بل لأن بعض الشر أهون من بعض، والغريق يتشبث بكل حشيش. (من الدسوقي)

(٦) قوله: تبايرح الجوى: «التبايرح» بالحاء المهملة: الشدائد، جمع «تربح» بمعنى الشدة. و«الجوى» بالجم: الحرقرة وشدّة الوجد من حزن أو عشق. (دسوقي)

(٧) قوله: الطلب: [سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أو مساوياً].

(٨) قوله: أن الاستعلاء لا يستلزم العلو: أي لا يكون لازماً للعلو بل قد يوجد العلو بدون الاستعلاء، وقد يوجد الاستعلاء بدون العلو؛ لأن الاستعلاء كما مرّ عدّ الأمر نفسه عالياً بأن يكون الطلب الصادر منه على وجه الغلظة، وهذا المعنى يصح من المساوي ومن الأدنى؛ لأن دعاوى النفس لا تخصي، فيحتاج لقوله: «بدون استعلاء» مع قوله: «لمن يساويك» لإخراج الأمر. (دسوقي)

(٩) قوله: من المساوي: [لأن المنافي للمساواة العلو لا الاستعلاء].

(١٠) قوله: حقه الفور: أي حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الأمر في أول أوقات الإمكان، وجواز التراخي مفوض إلى القرينة. (من دسوقي)

(١١) قوله: لأنه الظاهر من الطلب: لأن مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين، كما إذا قلت: «اسقي» فالمراد طلب السقي حينئذ. (دسوقي)

(١٢) قوله: كما في الاستفهام: فإنه لا خفاء أنه يقتضي الفور، أي فورية الجواب عن المستفهم عنه، فكذا الأمر لاشتراكهما في الطلب. (من دسوقي)

(١٣) قوله: دون الجمع وإرادة التراخي: أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما، ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الأمرين، حتى يمكن الجمع بينهما، وبهذا تعلم أن الجمع والتراخي متقاربان؛ لأنه متى جاز التراخي أمكن الجمع؛ لأن أحد الأمرين أو كلاهما على التراخي. (دسوقي)

(١٤) قوله: حتى المساء: أي إلى المساء، فهي غاية، أو الغاية لا بد لها من مبدأ، والمناسب =

= إيجاد الصيغة؛ فإن كونهم قررة أي مسخهم وتبدلهم بحال القررة واقع حال إيجاد الصيغة؛ والإهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً؛ لأن المقصود فيها تحقير المخاطبين وقلة المبالاة بهم لا حصول الفعل. (من دسوقي)

(١) قوله: والتسوية: يعني أن صيغة الأمر تستعمل للتسوية بين الشئين، وذلك في مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر، كقوله تعالى: «فَاضْبِرُوا أَوْ لَا تَضْبِرُوا» (الطور: ١٦)؛ فإنه ربما يتوهم أن الصبر نافع، فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه. (ق)

(٢) قوله: ففي الإباحة إلخ: شروع في الفرق بين الإباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا، وحاصل الفرق بينهما: أن الإباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل، فيخاطب بالأذن في الفعل مع عدم الحرج في الترك، كما في قوله تعالى: «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا» (المائدة: ٢)، والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلها من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع منه، فيدفع ذلك ويسوى بينهما. والأقرب أن الصيغة في التسوية إخبار دون الإباحة، وتحتل الإنشاء في التسوية والإخبار في الإباحة على بعد، والعلاقة بين الأمر وبينهما نسبة المضادة؛ لأن التسوية بين الفعل والترك وإباحة كل منهما تضاد إيجاب أحدهما. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: والتمني: أي تستعمل صيغة الأمر في التمني، وهو طلب الأمر المحبوب الذي لا طماعية فيه، والعلاقة بين الأمر وبينه مطلق الطلب. (دسوقي وتجريد)

(٤) قوله: انجلي: الباء فيه ثابتة لإشباع الكسرة، لا أنها من أصل الكلمة. وقيل: لا يبعد أن يقال: الباء رد لما هو أصل؛ إذ الضرورة ترد الكلمة إلى أصلها، وليست للإشباع، ولأما رسمت كياء «أمثل»؛ لأنه لا تكسب الباء الحاصلة من الإشباع. وقال بعض الأفاضل: الباء في «انجلي» ياء المؤنث، وحينئذ فالمراد من «الليل» الليلة، ولو كانت للإشباع ما رسمت، وفي قول الشارح: «ولاستطالته تلك الليلة» إشارة إليه. (ق)

(٥) قوله: وما الإصباح إلخ: خلاصة الشعر كأنه يقول: هذا الليل لا طماعية في زواله؛ لطوله طولاً لا يرجى معه الانكشاف، وعلى تقدير الانكشاف فالإصباح لا يكون أفضل

يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما. وفيه نظر^(١)؛
أي المولى

لأننا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن^(٢).

أي الظهور والناظر المتكبرين

ومنها أي ومن أنواع الطلب النهي، وهو طلب الكف عن الفعل^(٣) استعلاء، وله حرف واحد، وهو «لا» الجازمة في نحو:

أي طلب لفظي

«لا تفعل»، وهو كالأمر في الاستعلاء^(٤)؛ لأنه المتبادر إلى الفهم. وقد يستعمل^(٥) في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض،
والناظر علامة الحقيقة

أو طلب الترك كما هو مذهب البعض كالتهديد^(٦)، كقولك لعبد لا يمثل أمرك: «لا تمثل أمري»^(٧)، وكالدعاء والالتماس^(٨)، وهو
أي طلب الترك أكثر المعتزلة عطف على قوله: كالتهديد

ظاهر، وهذه الأربعة يعني التمني والاستفهام والأمر والنهي يجوز تقدير الشرط^(٩) بعدها^(١٠)، وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً به^(١١) إن
أي مصداقاً لها لا مفهوماً لها. (تجريد)

المضمرة^(١٢) مع الشرط، كقولك في التمني: ليت لي مالاً أنفقه، أي إن أرزقه أنفقه، وفي الاستفهام: أين بيتك أزرك؟ أي إن تعرّفني
أي مع إضمار الشرط

أزرك، وفي الأمر: أكرمني أكرمك، أي إن تكرمني أكرمك، وفي النهي: لا تشتم يكن خيراً لك، أي إن لا تشتم يكن خيراً لك،
من باب «ضرب» و«نصر» و«قاموس» علة لقوله: «أو لغيره»

وذلك^(١٣) لأن الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي^(١٤) كون المطلوب مقصوداً للمتكلم لذاته، أو لغيره؛ لتوقف ذلك الغير على حصوله،
هذا نادر هذا هو الغالب. (ج)

وهذا^(١٥) معنى الشرط. فإذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه^(١٦) على المطلوب: غلب على ظن المخاطب كون المطلوب
التوقف أي لازم له أي الكلام الطلبي أي شيئاً

ففاعل «غلب» جواب إذا

أن إضافة طلب الكف للعهد، أي في غير طلب الكف المعهود، وهو ما كان على جهة الاستعلاء. وحاصل ما ذكره الشارح: أن صيغة النهي قد تستعمل في الدعاء مجازاً، وذلك إذا كانت على وجه التخصيص والتذلل، كقولنا: ربنا لا تؤاخذنا، وقد تستعمل [في] الالتماس، وذلك إذا كانت من المساوي بدون استعلاء وتخضع، كقولك: لا تعص ربك أبها الأخ. (من ق)

(٩) قوله: تقدير الشرط: ويجوز أن يرفع ما بعدها على الاستئناف. (تجريد)

(١٠) قوله: يجوز تقدير الشرط بعدها: فيه بحث؛ لأنه إن أريد جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية: دخل الدعاء والالتماس في قوله: «ويجوز في غيرها بالقرينة»، مع أنها في سلك الأمر؛ لأن النحاة جعلوا التقدير في جواب الأمر والنهي وهما يشتملانها عندهم، وإن أريد أنه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها، فباطل. (من تجريد)

(١١) قوله: «إن المضمرة: وقيل: الجواب مجزوم بنفس التمني والاستفهام والأمر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلاً؛ لأن كلا منها في معنى الشرط. (من التجريد)

(١٢) قوله: وذلك: أي بيان تقدير الشرط بعد الأربعة المذكورة أن هذه الأربعة للطلب، والمتكلم بالكلام الطلبي إما أن يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر، وإما أن يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب، فإذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يصلح توقفه على المطلوب: ظن المخاطب أن المطلوب مقصود لأجل ما ذكر بعد الطلب لا لنفسه، فيكون معنى الشرط ظاهراً في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذي يصلح توقفه على المطلوب، فناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام. (دسوقي)

(١٣) قوله: الطلبي: بخلاف الكلام الخبري؛ فإن الحامل عليه إقادة المخاطب مضمونه أو لازم مضمونه. (تجريد البناني)

(١٤) قوله: وهذا: أي توقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط، فإذا أورد جزاء عقيب الأمر نحو: «أكرمني أكرمك»: كان المطلوب مقصوداً لغيره، فإكرام المخاطب للمتكلم مقصود لأجل إكرام المتكلم للمخاطب، وإذا اقتصر على ذلك الأمر نحو: «أكرمني» بلا زيادة: كان محتملاً لأن يكون مقصوداً لذاته، ولأن يكون مقصوداً لغيره، فإذا كان المطلوب مقصوداً لذاته فلا يقدر الشرط، بخلاف ما إذا قصد لغيره. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: يصلح توقفه: أي توقف ذلك الشيء نحو «أكرمك» بعد «أكرمني» بأن قلت =

= هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغة، أي اضطجع زماناً طويلاً من هذا الوقت إلى المساء، وإنما قيد بذلك؛ ليتحقق التراخي؛ فإنه إذا قال: «قم»، ثم قال: «اضطجع»، وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون ممثلاً على الفور، بخلاف ما إذا أمره بعد الأمر بالقيام بالاضطجاع زماناً طويلاً؛ فإنه يفهم منه أنه غير الأمر الأول بالأمر الثاني، ويلزم من تغيير الأول أنه على الفور. (من الدسوقي)

(١) قوله: وفيه نظر: أي في قول السكاكي: «حقه الفور». والنظر فيه راجع إلى النظر في دليله، أو في كل من دليله نظر. (تجريد)

(٢) قوله: عند خلو المقام عن القرائن: وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية، وهو قوله: «حتى المساء» المقتضي مبدأ، وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد: «اضطجع». والحاصل: أن الفورية والتراخي إنما يستفادان من القرائن، فإن انتفت تعين أن يكون المراد من الأمر طلب الماهية مطلقاً. (دسوقي)

(٣) قوله: طلب الكف عن الفعل: أي من حيث إنه كف عن الفعل ينتقض به «كف»؛ لأنه ليس طلباً للكف عن الفعل من حيث إنه كف عن فعل؛ لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث إنه فعل، لا من حيث إنه كف عن فعل آخر، وإن كان لازماً. (ق)

(٤) قوله: كالأمر في الاستعلاء: فكما أن صيغة الأمر موضوعة لطلب الفعل استعلاء، كذلك صيغة النهي موضوعة لطلب الترك استعلاء. (ق)

(٥) قوله: وقد يستعمل: أي النهي بمعنى صيغته. وحاصله: أن صيغة النهي قد تستعمل في غير ما وضعت له على جهة المجاز، كالتهديد والدعاء والالتماس، واختلف فيما وضعت له، فقيل: إنما وضعت لطلب كف النفس بالاشتغال بأحد أعضاده. وقيل: إنما وضعت لطلب ترك الفعل أي لطلب عدمه. (دسوقي)

(٦) قوله: كالتهديد: مثال لغير الطلب الذي تستعمل فيه صيغة النهي مجازاً. (دسوقي)

(٧) قوله: لا تمثل أمري: أي أترك أمري، وإنما كان هذا تعديداً للعلم الضروري بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثال أمره؛ لأن المطلوب من العبد الامتثال لا عدمه. (من دسوقي)

(٨) قوله: وكالدعاء والالتماس: أورد عليه: أن التمثيل لاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك بالدعاء والالتماس: لا يصح؛ لأن كلا منهما طلب كف على القول الأول وطلب ترك على القول الثاني لا على سبيل الاستعلاء، وقد يجاب بأن في كلام المصنف حذفاً، والتقدير: وقد تستعمل في غير طلب الكف استعلاء، وهذا صادق بغير الطلب أصلاً، كالتهديد. وبالطلب لا على وجه الاستعلاء، كالدعاء والالتماس، أو

مقصوداً لذلك المذكور لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشرط في الطلب^(١) مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً. ولما جعل^(٢) النحاة الأشياء بعد الطلب أي نفس ذلك المطلوب أي إذا ذكرت وغلب إلخ. (تح)

التي يضمن الشرط بعدها خمسة: أشار المصنف إلى ذلك بقوله: **وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ: أَلَا تَنْزِلُ بِنَا تُصَبُّ خَيْرًا،** أي إن تنزل بنا تصب خيراً، **فمولد من الاستفهام^(٣)**، وليس شيئاً آخر برأسه؛ لأنَّ الهمزة^(٤) فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي، وامتنع حملها^(٥) على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلاً، وتولّد عنه^(٦) بمعونة قرينة الحال غرض النزول على المخاطب وطلبه منه.

ويجوز تقدير^(٧) الشرط في غيرها أي في غير هذه المواضع^(٨) بقرينة^(٩) تدل عليه نحو: **﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَالَ لَهُ هُوَ أَلَوِيٌّ﴾** أي إن أرادوا ولياً بحق فالله هو الذي يجب أن يتولى وحده ويُعتقد أنه المولى والسيد. وقيل: لا شك^(١٠) أن قوله: **﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾** إنكار توبيخ^(١١) بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من دونه أولياء، وحينئذ يترتب عليه^(١٢) قوله: **﴿قَالَ لَهُ هُوَ أَلَوِيٌّ﴾** من غير تقدير شرط، كما يقال: لا ينبغي أن يعبد غير الله، فالله هو المستحق للعبادة، وفيه نظر؛ إذ ليس^(١٣) كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء، والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا: **«لا تضرب زيداً فهو أخوك»** بالفاء، بخلاف **«أتضرب زيداً فهو أخوك»** استفهام إنكار، فإنه لا يصح إلا بالواو الحالية^(١٤).

(٩) قوله: بقرينة: وهي في الآية وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على إنكار اتخاذ سواه ولياً. (تجريد)

(١٠) قوله: **﴿قَالَ لَهُ هُوَ أَلَوِيٌّ﴾** هذه الجملة دليل لجواب الشرط المحذوف، أي إن أرادوا ولياً بحق فليتخذوا الله وحده؛ لأنه هو الولي لا نفس الجواب؛ لأن ولايته سبحانه وتعالى وجوباً ثابت مطلقاً أي سواء أرادوا اتخاذ ولي أم لم يريدوه، وحينئذ فإرادة الولي لا تكون سبباً في كون الله تعالى هو الولي، فلا معنى لتعليقه على ذلك الشرط. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(١١) قوله: وقيل لا شك إلخ: حاصله: منع وجود القرينة على تقدير الشرط في المثال المذكور؛ لصحة تفرع **﴿قَالَ لَهُ هُوَ أَلَوِيٌّ﴾** على ما قبله؛ لأن الاستفهام هنا إنكاري بمعنى النفي، والنفي هنا يصح أن يترتب عليه ما بعد الفاء ترتب العلة على المعلول والسبب على المسبب؛ إذ لا شك أنه لو قيل: لا ينبغي أن يتخذ غير الله ولياً بسبب أن الله هو الولي بحق كان المعنى صحيحاً، وحينئذ فلا داعي لتقدير الشرط لعدم الحاجة إليه، فالفاء يكون للسببية عطف جملة السبب على المسبب. (دسوقي وغيره)

(١٢) قوله: إنكار توبيخ: لأن **﴿أَمْ﴾** منقطعة بمعنى «بل»، والأصل: بل اتخذوا، والاستفهام للإنكار، و**﴿أَوْلِيَاءَ﴾** نكرة في سياق النفي، فتفيد العموم، فيكون قوله: **﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾** (الشورى: ٩) إنكاراً لكل ولي غير الله سبحانه من غير خلاف بين القولين، وإنما الخلاف في «الفاء»، هل هي مجرد العطف كما هو هذا القول، أو أمّا رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف، فمحط المخالفة بين القولين قوله: «وحيثئذ يترتب عليه إلخ». (ق)

(١٣) قوله: يترتب عليه: [أي ترتب السبب على المسبب وجوداً، وترتب المسبب على السبب بحسب العلم. (قي)]

(١٤) قوله: إذ ليس إلخ: أي ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر، مثلاً الهمزة التي للإنكار في قوله: **﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾** (الشورى: ٩) وإن كان فيها معنى «لا ينبغي» لكن ليس حكمها حكم «لا ينبغي»؛ لأن الفاء بعد «لا ينبغي» للتعليل، بخلافها بعد **﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾**. (دسوقي)

(١٥) قوله: إلا بالواو الحالية: أي لا بالفاء لما فيه من عطف الجملة الخبرية على الإنشائية، وإن كان الاستفهام بمعنى النفي فقولنا: «أتضرب زيداً» في معنى «لا تضرب زيداً»، أي لا ينبغي أن تضربه. (ق)

= مثلاً: «أكرمني أكرمك» فقد ذكرت الطلب وهو «أكرمني»، وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب الذي هو الإكرام المتعلق بالمخاطب، بخلاف «أين بيتك أضرب زيداً في السوق»؛ فإن ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت. (من الدسوقي)

(١) قوله: في الطلب: أي في الكلام الطلبي، وهو متعلق بـ«ظاهر» الذي هو خبر «يكون»، وقوله: «مع ذلك الشيء» أي الذي يصلح توقفه على المطلوب -وهو الجزء- وهو متعلق بالمطلوب، أي فيكون معنى الشرط ظاهراً في الكلام الطلبي المصاحب لذكر ذلك الجزء، فناسب تقدير الشرط لوجود معناه. (من دسوقي)

(٢) قوله: ولما جعل إلخ: هذا جواب عما يقال: إن المصنف قد ذكر أن الأمور التي يقدر الشرط بعدها أربعة، مع أن النحاة عدوها خمسة بزيادة العرض، وحاصل الجواب: أن العرض لما كان مولداً من الاستفهام وليس مستقلاً: كان داخلاً فيه، فذكر الاستفهام مغن عنه، والنحاة نظروا إلى التفصيل، فعدها خمسة. (من الدسوقي)

(٣) قوله: فمولد من الاستفهام: أي الإنكاري؛ لأنه في النفي، وقد دخل على فعل منفي، فيفيد ثبوت الطلب. وبما علمت من أن هذا الاستفهام إنكاري، وأن إنكار النفي إثبات ظهر لك صحة تقدير الشرط مثبتاً بعده؛ لأن الشرط المقدر بعد هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها أعني الإثبات والنفي، فلا يجوز تقدير المثبت بعد المنفي وبالعكس. (من الدسوقي)

(٤) قوله: لأن الهمزة إلخ: حاصله: أن الهمزة في المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منفي، ويمتنع حمله على حقيقته -وهو الاستفهام عن عدم النزول للعلم به-، فحمل على الإنكار لعدم النزول، فتولد منه عرض النزول على المخاطب. (دسوقي)

(٥) قوله: حملها: [أي حمل الاستفهام. (قي)]

(٦) قوله: وتولد عنه: أي عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقته بواسطة الحمل على الإنكار. (تجريد)

(٧) قوله: ويجوز تقدير: لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الأمور السابقة: أشار إلى تعميم الحكم، وأنه جائز في غيرها أيضاً؛ تكثيراً للفائدة. (ق)

(٨) قوله: في غير هذه المواضع: يعني التي يلزم فيها المضارع، فلا يرد أن قوله: **﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾** للاستفهام، فيكون داخلاً فيما سبق؛ لأن الاستفهام هنا غير حقيقي بل توبيخي بمعنى لا ينبغي، والذي مر الاستفهام الحقيقي. (دسوقي)

نحو: ﴿تَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ﴾

ومنها أي ومن أنواع الطلب النداء، وهو طلب الإقبال^(١) بحرف نائب مناب «أدعو» لفظاً أو تقديرًا، وقد تستعمل صيغته أي

صيغة النداء^(٢) في غير معناه^(٣) وهو طلب الإقبال كالإغراء في قولك لمن أقبل عليك يتظلم: يا مظلوم، قصدًا^(٤) إلى إغرائه وحثه على

زيادة التظلم^(٥) وبث الشكوى^(٦)؛ لأن الإقبال حاصل^(٧)، والاختصاص^(٨) في قولهم: أنا أفعل كذا أيها الرجل^(٩). فقولنا: «أيها

الرجل» أصله تخصيص^(١٠) المنادى بطلب إقباله عليك، ثم جعل مجردًا^(١١) عن طلب الإقبال، ونقل^(١٢) إلى تخصيص مدلوله^(١٣) من

بين أمثاله بما نسب إليه؛ إذ ليس المراد بـ«أي» ووصفه^(١٤): المخاطب، بل ما دل^(١٥) عليه ضمير المتكلم، فـ«أيها» مضموم^(١٦)،

و«الرجل» مرفوع^(١٧)، والمجموع^(١٨) في محل نصب على أنه حال، ولهذا قال: أي متخصصًا^(١٩) من بين الرجال. وقد تستعمل^(٢٠)

صيغة النداء في الاستغاثة نحو: يا لله^(٢١)،

فأصل «أيها الرجل» كما علمت في حال النداء تخصيص المنادى بطلب الإقبال، فأطلق عن قيده وهو طلب الإقبال، ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالإكرام، فيكون مجازًا مرسلًا، علاقته الإطلاق والتقييد. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: أصله تخصيص: [أي الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص إلخ. (تج)]

(١١) قوله: مجردًا إلخ: أي ينقله إلى مطلق التخصيص؛ لأن المتكلم لا يطلب إقبال نفسه؛ فإن هذا الباب يجيء في المتكلم إما وحده أو مع الغير. (دسوقي)

(١٢) قوله: ونقل: أي ثم نقل بعد التجريد عن طلب الإقبال إلى تخصيص مدلوله بما نسب إليه، فهو مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد، فـ«أيها الرجل» خير مستعمل بصورة النداء مجازًا؛ كما استعمل الخبر بصيغة الأمر نحو: أحسن يزيد، والأمر بصيغة الخبر نحو: ﴿وَالْوَلَدَيْنِ يَرُضَعْنَ﴾ (البقرة: ٢٣٣). (دسوقي)

(١٣) قوله: مدلوله: [أي مدلول «أيها الرجل»، وهو المتكلم هنا.]

(١٤) قوله: ووصفه: [هو «الرجل» في المثال المذكور بمعنى الكامل المختص. (قي)]

(١٥) قوله: بل ما دل: أي المراد بـ«أي» ووصفه معنى دل عليه -أي على ذلك المعنى- ضمير المتكلم، فقوله: «ضمير» فاعل «دل»، وقوله: «المتكلم» أي الذي هو أنا في المثال السابق، فمراد المتكلم بالرجل نفسه. (دسوقي)

(١٦) قوله: فأياها إلخ: تفريع على ما تقدم من قوله: «ثم نقل إلخ» أي إذا علمت أنها نقلت عن معناها الأصلي -وهو النداء- فاعلم أنه التزم فيها حكم المنقول عنه من البناء على الضم. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: مضموم: أي مبني على الضم؛ لأنه نكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره: أخص. (دسوقي)

(١٨) قوله: والرجل مرفوع: أي على أنه صفة لـ«أي» نظرًا لفظها، والرفع هنا اتفاقًا، بخلاف النداء؛ فإن بعضهم أجاز نصبها. (ق)

(١٩) قوله: والمجموع إلخ: ظاهره مجموع «أيها الرجل»، وفيه نظر؛ إذ الحال إنما هو جملة الاختصاص -أعني الفعل المقدر- أي أخص أيها الرجل كما يشير إلى ذلك قوله: «ولهذا قال إلخ» فكان الأولى أن يقول: «في محل نصب» على أنه مفعول الفعل المقدر الذي هو حال، واعتذر عنه بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال تسمحا. (من ق)

(٢٠) قوله: متخصصًا إلخ: أي أنا أفعل كذا حال كوني متخصصًا بهذا الفعل من بين الرجال؛ لما في ذلك من الصعوبة. (ق)

(٢١) قوله: يا لله: أي يا الله، أقبل علينا لإغاثتنا. (دسوقي)

(٢٢) قوله: وقد تستعمل: [أي على سبيل المجاز المرسل. (قي)]

(١) قوله: وهو طلب الإقبال: أي طلب المتكلم إقبال المخاطب حسا أو معنى، فالأول كـ«يا زيد»، والثاني نحو: يا جبال، ويا سماء، والمراد الطلب اللفظي؛ لأنه هو الذي من أقسام الإنشاء. (دسوقي)

(٢) قوله: صيغة النداء: [من إضافة الدال إلى المدلول. (قي)]

(٣) قوله: غير معناه: اعلم أن بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية، ومجازاته بيانية، ونكات اختيار الحقيقة والمجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم أي المعاني، وقد خلا عنه هذا البحث. (كذا نقل في الدسوقي والتجريد عن الأطول)

(٤) قوله: قصدًا: حال من الكاف في «قولك»، أي كقولك: يا مظلوم، حال كونك قاصدا به إغراءه. (دسوقي)

(٥) قوله: زيادة التظلم: هو الشكاية من الظلم، وعبر بالزيادة؛ لأن أصل التظلم حاصل منه. (دسوقي)

(٦) قوله: الشكوى: يقال: شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية؛ إذا أخبرته عنه بسوء فهو مشكي ومشكو. (دسوقي)

(٧) قوله: لأن الإقبال حاصل: علة محذوف، أي ولست قاصدا بقولك: «يا مظلوم» طلب إقباله؛ لأن الإقبال حاصل من قبل، فقولك: «يا مظلوم» لا يراد به حقيقة النداء، وإنما الغرض به إغراء ذلك المتظلم على زيادة التظلم وبث الشكوى. (من دسوقي)

(٨) قوله: والاختصاص: هو في الأصل: قصر الشيء على الشيء، وفي الاصطلاح: تخصيص حكم علق بضمير باسم ظاهر، صورته صورة منادى أو معرف باللام أو بالإضافة أو بالعلمية، فمثال كون الدال على التخصيص المذكور صورة المنادى قولك: أنا أفعل كذا أيها الرجل. ومثال المعرفة باللام: نحن العرب أسخى من بئذ، ومثال الإضافة قوله عليه السلام: «نحن معاصر الأنبياء لا نورث»، ومثال العلمية كقوله: بنا تقيما يكشف الضباب، ثم الغرض من الاختصاص إما الافتخار، أو المسكنة والتواضع، أو مجرد تأكيد مدلول الضمير. (خلاصة الدسوقي)

(٩) قوله: أنا أفعل كذا أيها الرجل: «أنا» مبتدأ، وجملة «أفعل كذا» خبره، و«أي» مبني على الضم في محل نصب، مفعول محذوف وجوبا أي أخص، و«الرجل» بالرفع نعت لـ«أي» باعتبار لفظها، والجملة في محل نصب على الحال.

واعلم أنك إذا قلت: يا أيها الرجل، كانت لفظ «يا» لطلب الإقبال، و«أيها» منادى مبني على الضم في محل نصب، و«الرجل» نعت لـ«أي»، وفي الحقيقة هو المنادى، و«أي» وصلة لندائه ومفيد لتخصيص المنادى بطلب الإقبال الذي استفيد من «يا». فإذا قلت: «أنا أكرم الضيف أيها الرجل»، كان معناه: أنا أكرم الضيف في حال كوني مختصا

من بين أفراد الرجال بإكرام الضيف، فقولك: «أيها الرجل» أفاد تخصيص مدلول الرجل بالإكرام الذي نسب لمدلول «أنا» وهو المتكلم، فقولك: «أيها الرجل» بيان لمدلول «أنا»،

والتعجب نحو: يا للماء^(١)، والتحسر والتوجع كما في نداء الأطلال^(٢) والمنازل والمطايا^(٣) وما أشبه ذلك^(٤).

أي الكلام الخيري

للأحبة

ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إمّا للتفاؤل^(٥) بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع، نحو: وفّقك الله للتقوى، أو لإظهار الحرص^(٦) في وقوعه كما مرّ في بحث الشرط من أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوّره إيّاه، فربما يخيّل إليه حاصلًا فيورد بلفظ

متعلق به «يقع» لأن التفاؤل لا يكون إلّا به. (ق)

الماضي نحو: رزّقني الله تعالى لقاءك. والدعاء^(٧) بصيغة الماضي من البليغ كقوله: «رحمه الله» يحتملها أي التفاؤل وإظهار الحرص،

حبر، أي كلاما منهما على حدة أو معا

منها

أمّا غير البليغ فهو ذاهل^(٨) عن هذه الاعتبارات^(٩)، أو للاحتراز^(١٠) عن صورة الأمر^(١١) كقول العبد للمولى: «ينظر المولى إليّ ساعة»،

إذا حول عنه وجهه. (قي)

المناسبة

غافل

دون «أنظر»؛ لأنه في صورة الأمر^(١٢) وإن قصد به الدعاء أو الشفاعة^(١٣)، أو لحمل المخاطب^(١٤) على المطلوب بأن يكون المخاطب

أي السامع

على تعميل المطلوب

بالباء

ممن لا يجب أن يكذب الطالب^(١٥)، أي ينسب إلى الكذب، كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك: «تأتيني غدا» مقام «انتني»؛

وهو للمخاطب

لحملة^(١٦) بالطف وجهه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر^(١٧)؛ لكون كلامك في صورة الخبر.

تنبيه: الإنشاء كالخبر في كثير^(١٨) ممّا ذكر في الأبواب الخمسة السابقة، يعني أحوال الإسناد، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات

الفعل، والقصر فليعتبره أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاء الخبر، الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام، مثلاً: الكلام

الإنشائي أيضًا إمّا مؤكّد أو غير مؤكّد^(١٩)، والمسند إليه فيه إمّا محذوف أو مذكور، إلى غير ذلك^(٢٠).

كان يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره: «هل قائم؟» (تجريد)

مثل «اضرب اضرب»

(١) قوله: يا للماء: يقال ذلك عند مشاهدة كثرته أو كثرة حالاته أو برودته. (ق)

(٢) قوله: الأطلال: [جمع «طلل». الشاخص من آثار الدار. (قاموس)]

(٣) قوله: المطايا: [جمع «مطية»، أي أهل الأحبة مثلاً.]

(٤) قوله: ذلك: [كالتدبة، فهو عطف على الاستغاثة. (قي)]

(٥) قوله: إمّا للتفاؤل: أي إدخال السرور على المخاطب، كأن يقصد طلب الشيء، وصيغة الأمر هي الدالة عليه، فيعدل عنها إلى صيغة الماضي الدالة على تحقق الوقوع

تفاؤلاً. (ق)

(٦) قوله: الحرص في إلخ: [عده «في» دون «على»؛ لتضمنه معنى الرغبة. (ج)]

(٧) قوله: والدعاء: أشار المصنف بذلك إلى أن إظهار الحرص والتفاؤل لا تنافي بينهما، فلبليغ إحضارهما معا في التعبير بصيغة الماضي، وله استحضر أحدهما. (قي)

(٨) قوله: فهو ذاهل إلخ: لأنه إمّا يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشيء من الاعتبارات المناسبة لمقامات إيراد الكلام، وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراعي ما ذكر؛ لكونه له قوة على ذلك، ولو لم يكن له قوة في سائر الأبواب؛ بناء على تجزّي البلاغة فيكفي لاعتبار النكتين معرفتهما وقصدهما، ولا يلزم أن يكون لقصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ. (دسوقي)

(٩) قوله: عن هذه الاعتبارات: اعترض بأن الأولى أن يقول: «عن هذين الاعتبارين»، وأجيب بأن غير البليغ لما كان ذاهلا عن هذين الاعتبارين وغيرهما عبر الشارح بالجمع. (دسوقي)

(١٠) قوله: أو للاحتراز: أي التحرز والتباعد، ولا يكون هذا بلفظ الماضي وكذا ما بعده، بل بلفظ المضارع. (دسوقي)

(١١) قوله: عن صورة الأمر: الأولى أن يقال: عن «صورة الاستعلاء»؛ ليشتمل الاحتراز عن صورة النهي أيضًا. (تجريد)

(١٢) قوله: لأنه في صورة الأمر: المقضي للاستعلاء، فيكون فيه إساءة أدب بحسب الصورة، وإن كان المقصود به الدعاء أو الشفاعة دون الأمر. (تجريد وغيره)

(١٣) قوله: أو الشفاعة: لم يذكر في الكتب المشهورة من الأصول «الشفاعة» من معاني الأمر، ولعلها داخلة في الدعاء؛ فإن الطلب على سبيل التفرع إن كان لنفسه فهو دعاء،

وإن كانت لغیره فهو شفاعة، فالمراد بالدعاء هنا: ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة، وقال بعض الأفاضل في وجه الفرق: إن الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع، والدعاء يلاحظ فيه الخضوع. (دسوقي وغيره)

(١٤) قوله: أو لحمل المخاطب إلخ: والحاصل: أنه قد يعبر بالخبر موضع الإنشاء لأجل حمل المخاطب، وهو السامع على تحصيل المطلوب؛ لكون المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم، فلما يلقي له الكلام الخيري المقصود منه الإنشاء يسعى ويبادر في تحصيل المطلوب؛ خوفا من نسبة المتكلم للتكذيب، والغرض أن المخاطب لا يجب ذلك. (ق)

(١٥) قوله: أن يكذب الطالب: بصيغة المبني للمفعول مع تشديد الذال ورفع «الطالب» على النيابة، كما يشير إلى ذلك قول الشارح: «أن ينسب إلى الكذب». (دسوقي)

(١٦) قوله: لحملة: [أي لحملك إياه، فالمصدر مضاف إلى المفعول.]

(١٧) قوله: من حيث الظاهر: وأما من حيث نفس الأمر فلا كذب؛ لأن كلامك في المعنى إنشاء، ولا يتصف بصدق ولا كذب. (دسوقي)

(١٨) قوله: في كثير: إمّا قال: «في كثير»، ولم يقل: «جميعه»؛ لأن المسند في الخبر قد يكون مفردا، وقد يكون جملة، بخلاف المسند في الإنشاء؛ فإنه لا يكون إلا مفردا، كذا قيل. ويرد عليه: هل زيد أبوه قائم؟ وقيل: إمّا قال: «في كثير»؛ لأن بعض ما تقدم لا يجري في الإنشاء؛ لأن التأكيد في الإنشاء لا يكون للشك أو الإنكار من المخاطب، ولا ترك التأكيد؛ لخلوه من الإيقاع والانتزاع، بل لكونه بعيدا من الإقبال أو قريبا منه.

وقيل: إمّا قال: «في كثير»؛ لأن حذف المسند لا يكون في الإنشاء، بخلاف الخبر، أو يقال: إن ما ذكر من الأحوال في الأبواب الخمسة في الخبر لا يتأتى في كل باب من تلك الأبواب الخمسة بالنسبة لكل نوع من أنواع الإنشاء، وهي الاستفهام والتعجب والأمر والنهي والنداء، وإن كان ما ذكر يأتي في بعضها، فتأمل. (دسوقي)

(١٩) قوله: أو غير مؤكّد: ولا يجري في الإنشاء التخيير على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيد أو تركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس، وتزليل العالم منزلة الجاهل وبالعكس. (دسوقي)

(٢٠) قوله: غير ذلك: [من كونه مقدما أو مؤخرًا، معرّفًا أو منكرًا إلى غير ذلك.]

الفصل والوصل

هو الباب السابع من الفن الأول

بدأ بذكر الفصل؛ لأنه الأصل^(١)، والوصل طارٍ عارض عليه حاصل بزيادة حرف، لكن لما كان^(٢) الوصل بمنزلة الملكة^(٣)،

أي على الحملتين

والفصل بمنزلة العدم، والأعدام إنما تعرف بملكاتها: بدأ^(٤) في التعريف بذكر الوصل، فقال: الوصل: عطف^(٥) بعض الجمل^(٦) على

أي عدم الملكة

أي بعد معرفة ملكاتها. (تجريد)

بعض، والفصل: تركه أي ترك عطفه عليه^(٧). فإذا أتت^(٨) جملة بعد جملة: فالأولى^(٩) إما أن يكون لها محل من الإعراب^(١٠) أو لا، وعلى

كالجملة الاستغانية

الأولى^(١١) أي على تقدير أن يكون للأول محل من الإعراب إن قصد تشريك الثانية لها أي للأولى في حكمه أي في حكم الإعراب

أي حال للوحد للإعراب

أي جعل الثانية مشاركة للأولى. (في)

الذي كان لها، مثل كونها خبر مبتدأ، أو حالاً، أو صفة^(١٢)، أو نحو ذلك، عطف الثانية^(١٣) عليها أي على الأولى؛ ليدل العطف على

نحو: زيد يعطي ويمنع نحو: جاء زيد يعطي ويمنع

كالفعولية نحو: ألم تعلم أني أحبك وأكرمتك. (ق)

التشريك المذكور، كالمفرد؛ فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو نحو ذلك: وجب^(١٤)

كالمتنا

عطفه عليه.

فيعطف في كل اثنتين أولاً ويعطف الآخرين على الأولين؛ لأن مجموع الآخرين يناسب مجموع الأولين، ولو قال المصنف: «عطف جملة على جملة» لم يشمل هذه الصورة. (دسوقي رحمه الله)

(٧) قوله: أي ترك عطفه عليه: [أي ترك عطف بعض الجمل على بعض، لا ترك العطف مطلقاً. (في)] قال بعضهم: والمراد بقول المصنف: «ترك عطف بعض الجمل على بعض» أي مما شأها العطف؛ إذ لا يقال لترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها: إنه فصل؛ لأنه ليس من شأن الجملة الحالية العطف على ما قبلها. ورد بأنه إن أراد بقوله: «مما شأها العطف» أي في ذلك المحل: لزم أن لا يطلق «الفصل» في صور كمال الاتصال والانقطاع؛ لعدم الصلاحية في ذلك المحل، وإن أراد مما شأها العطف في نفسها ولو في محل آخر: ورد أن الجملة الحالية أيضاً قابلة للعطف في نفسها، فعمل الأولى عدم التقييد بهذا القيد. (من دسوقي)

(٨) قوله: فإذا أتت إلخ: رتب على التعريف بيان الأحكام؛ إشارة إلى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشيء. (تجريد)

(٩) قوله: فالأولى: يعني السابقة عن الآتية؛ ليشمل كثرة الجمل؛ فإن كلا منها سابقة عما بعدها، ولو لم تكن أولى. (تجريد)

(١٠) قوله: إما أن يكون لها محل من الإعراب: أي محل ذي الإعراب وهو المفرد، أي إما أن تكون واقعة في محل اسم مفرد، بحيث لو صرح به لكان معرباً، وذلك بأن تكون واقعة في محل ذي رفع كالخبرية، أو ذي نصب كالفعولية، أو ذي جر كالمضاف إليها. وقوله: «إما أن يكون لها محل» أي على تقدير اعتبار العطف عليها، سواء كان المحل ثابتاً لها قبل اعتبار العطف، كما في: «زيد يعطي ويمنع»، أو لا، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (آل عمران: ١٧٣)، فإنه لو لم يعتبر العطف كان المحل للمجموع لا للأولى؛ لكونها جزء المقول. (دسوقي)

(١١) قوله: وعلى الأول إلخ: حاصله: أن الأولى إذا كان لها محل من الإعراب فإن قصد تشريك الثانية للأولى في حكم الإعراب، فإن وجدت جهة جامعة: جاز العطف بالواو وبغيرها، وإن لم توجد جهة جامعة في حكم الإعراب تعين الفصل. (دسوقي)

(١٢) قوله: صفة: [نحو: مررت برجل يعطي ويمنع.]

(١٣) قوله: عطف الثانية: أي بالواو وبغيرها، لكن إن كان العطف بالواو فشرط قبوله أن توجد جهة جامعة، فقول المصنف بعد: «فشرط كونه إلخ» كالاتسار على ما قبله. (دسوقي)

(١٤) قوله: وجب إلخ: [أي في الأغلب؛ لأنهم جوزوا ترك العطف في الأخبار، وكذا في الصفات، كقوله تعالى: ﴿الَّتِلْكَ الْأَفْئُوسُ﴾ الآية (الحشر: ٢٣). (تج)]

(١) قوله: لأنه الأصل: أي لأنه عدم العطف، وقوله: «والوصل طارٍ»؛ لأن مرجعه إلى العطف، ومعلوم أن عدم العطف أصل لا يفتقر فيه إلى زيادة شيء على المنفصلين، والعطف الذي هو الوصل يفتقر فيه إلى وجود حرف مزيد ليحصل، وما يفتقر فيه إلى زيادة حرف فرع عما لا يفتقر فيه إلى شيء، وأيضاً العدم في الحادث سابق على وجوده. (دسوقي)

(٢) قوله: لكن لما كان إلخ: هذا الاستدراك لدفع ما يتوهم من الكلام السابق، وهو أنه حيث كان الفصل الأصل فلم لم يقدمه في التعريف؛ كما قدمه في الترجمة. (دسوقي)

(٣) قوله: بمنزلة الملكة: اعلم أن للملكة فردين: الأول: ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار جنسه، بأن يكون جنسه شأنه أن يقوم به ذلك الأمر، كالبحر لأفراد الحيوان. والثاني: ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار شخصه، كالعلم لأفراد الإنسان. ولا شك أن الجملتين شأهما الوصل جنساً، وقد لا يكون شأهما الوصل شخصاً بأن كان بينهما كمال الانقطاع، فقول الشارح: «بمنزلة الملكة» إنما زاد لفظة «منزلة» نظراً للفرد الثاني. وقوله في المطول: «فبينهما تقابل العدم والملكة» بإسقاط لفظة «منزلة» ناظر للفرد الأول.

وقال البعض في توجيه زيادة «منزلة» في كلام الشارح بأن تقابل العدم والملكة إنما يكون في الأمور الوجودية الخارجية؛ لأن الملكة معنى موجود تتصف به الذات الموجودة، والعدم نفيه عن تلك الذات القابلة، بخلاف الأمور الاعتبارية، كالفصل والوصل؛ فإنهما عارضان اعتباريان لنوع من الكلام وإن كان متعلقهما وجودياً، فعلى هذا يحتاج إلى تأويل في عبارة «المطول»، بأن تجعل على حذف مضاف أي شبه تقابل العدم والملكة، فتدبر. (من الدسوقي)

(٤) قوله: بدأ: [مع ما فيه من اللف والنشر المشوش، وهو أولى من المرتب. (تجريد)]

(٥) قوله: عطف إلخ: ظاهر تعريفه للفصل والوصل يدل على أنهما لا يجريان في المفردات، وليس كذلك، بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل يجريان في المفردات أيضاً، ولا يختصان بالجمل، كما يوهمه كلام المصنف، فإن كان بين المفردين جامع وصلتهما، كما إذا كان بينهما تقابل، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ (الحديد: ٣)، وإن لم يكن بينهما جامع فصلتهما، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَلَيْكَ الْفُؤُوسُ أَلَسْلَمْ أَلَمْؤْمِنُ أَلَمْهْتَبِئِ الْعَزِيزُ الْحَبِيرُ أَلَمْتَكَبَّرْ﴾ (الحشر: ٢٣). وقد يجاب عن المصنف بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل - وهو الواقع في الجمل - لا أنه تعريف لحقيقتيهما مطلقاً. (من الدسوقي)

(٦) قوله: بعض الجمل: أي جنس الجمل، فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط، والواقع بين الجمل المتعددة - كمعطف جملتين على جملتين -؛ فإنه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل واحدة على ما قبلها، بل تتناسب الأوليان والآخران،

فشرط كونه أي كون عطف الثانية على الأولى مقبولا^(١) بالواو ونحوه: أن يكون بينهما أي بين الجملتين جهة جامعة^(٢)، نحو: **زيد يكتب ويشعر؛** لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر، أو **يعطي ويمنع؛** لما بين الإعطاء والمنع من التضاد^(٣)، بخلاف **زيد يكتب ويمنع،** أو **يعطي ويشعر.** وذلك لثلاث يكون^(٤) الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون^(٥). وقوله: «ونحوه» أراد به ما يدل على التشريك، كالفاء و«ثم» و«حتى»، وذكره حشو^(٦) مفسد؛ لأن هذا الحكم مختص بالواو؛ لأن لكل من الفاء و«ثم» و«حتى» معنى محصلا غير التشريك^(٧) والجمعية، فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة، بخلاف الواو^(٨). ولهذا أي ولأنه لا بُد في الواو من جهة جامعة عيب على أبي تمام قوله: شعر:

والذي^(٩) هو عالم أن النوى صبر^(١٠) وأن أبا الحسين كريم

إذ لا مناسبة^(١١) بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، فهذا العطف غير مقبول، سواء جعل عطف مفرد على مفرد، كما هو الظاهر^(١٢)، أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي «عالم»؛ لأن وجود الجامع^(١٣) شرط في الصورتين. وقوله^(١٤): «لا» نفى لما ادّعت الحبيبة عليه من اندراس هواه، بدلالة البيت السابق^(١٥).

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم وبعد البيتين:

ما خلعت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على ألف سواك تحوم
ومعنى هذه الأبيات الثلاثة: زعمت الحبيبة أن هواك يا أبا تمام، قد اندرس كما اندرس آثار ديارها التي بهذا الموضع، فقلت لها: ليس الأمر كذلك، وأقسم بالله الذي هو عالم بأن الفراق مرّ المذاق وأن أبا الحسين الممدوح كريم، ما بعدت عن المحبة ولا صارت نفسي تلتفت إلى غيرك. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: صبر: [ك«كتف»، ولا تسكن إلا في ضرورة شعر، عصارة شجر مر. (قاموس)]

(١١) قوله: إذ لا مناسبة إلخ: وقد انتصر بعض الناس لأبي تمام، فقال: الجامع خيالي؛ لتقارنهما في خيال أبي تمام، أو وهي ما بينهما من شبه التضاد؛ لأن مرارة النوى كالضد لخلاوة الكرم؛ لأن كرم أبي الحسين حلو ويدفع بسببه ألم احتياج السائل، والصبر مر ويدفع به بعض الآلام، أو التناسب؛ لأن كلا دواء، فالصبر دواء العليل والكرم دواء الفقير، وكل هذه تكلفات باردة. وتكلف في «الأطول» الجواب عن أبي تمام بأن مراده أن مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه إلا الله، كما يتبادر إليه العرف من حوالة علم الشيء إلى الله، وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تذكره العقول، فالجامع بينهما أنهما لا يحيط به علم أحد. (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: كما هو الظاهر: [أي لأن «أن» تقول مع مدخولها بمفرد. (ج)]

(١٣) قوله: لأن وجود الجامع إلخ: هذا تعليل للتعميم، أي وإنما عيب عليه سواء كان العطف من قبيل عطف المفرد أو الجملة؛ لأن وجود الجامع شرط في الصورتين، ولا جامع هنا بين المتعاطفين. (من ق)

(١٤) قوله: قوله: [أي قول أبي تمام في أول البيت.]

(١٥) قوله: بدلالة البيت السابق: متعلق بـ«نفي»، أي إنما كان نفيا لما ادعته بسبب دلالة البيت السابق، وهو قوله:

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم

فاعل «زعمت» الحبيبة، و«هواك» مفعول أول، والخطاب للذات التي جردها من نفسه، أو أنه التفت من التكلم للخطاب، وجملة «عفا» مفعول ثان، بمعنى اندرس، و«الغداة» ظرف لـ«عفا»، و«عنها» بمعنى منها - أي من الدار - حال من «طلال» مقدمة عليه، =

(١) قوله: فشرط: كونه مقبولا: «شرط» مبتدأ، وقوله: «أن يكون» خبر، والفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي وإذا أردت بيان شرط قبول العطف فنقول لك: «شرط كونه إلخ». (دسوقي)

(٢) قوله: جهة جامعة: [أي وصف له خصوص يجمعهما]

(٣) قوله: من التضاد: أي الموجب للتلازم خطورا بالبال؛ إذ ضد الشيء أقرب خطورا بالبال عند خطوره، فهما متناسبان. (تجريد)

(٤) قوله: لثلاث يكون: [أي عند انتفاء الجهة الجامعة.]

(٥) قوله: كالجمع بين الضب والنون: في عدم التناسب؛ لأن النون وهو الحوت وهو حيوان بحري لا يعيش إلا في الماء، والضب حيوان بري لا يشرب الماء، وإذا عطش روي بالريح، فلا مناسبة بينهما. (دسوقي)

(٦) قوله: وذكره حشو إلخ: هذا الاعتراض إنما جاء من جعل قوله: «ونحوه» معطوفا على قوله: «بالواو»، وهو غير متعين؛ لحواز أن يكون عطفًا على «مقبولا»، فيكون التقدير: وشرط كونه مقبولا، وكونه نحو المقبول، والمراد بنحو المقبول على هذا أن لا يبلغ النهاية في القبول، بأن يكون مستحسنا فقط. وفيه نظر؛ لأن المقبول يشمل المستحسن والكامل.

والأحسن أن يجعل قوله: «ونحوه» عطفًا على الضمير في «كونه»، والتقدير: وشرط كون نحوه مقبولا، ويكون الضمير في «نحوه» عائدا على «العطف بين الجملتين»، ونحو ذلك العطف هو العطف بين المفردين، فيكون إشارة إلى ما قلناه من العطف في المفردات. أو يجعل عطفًا على قوله: «بالواو»، ويراد بنحو الواو ما تستعمل مرادفا لها مجازا، كـ«أو» والفاء، وإذا انسلخا عن معناهما واستعملتا في مجرد الجمع، لا ما يدل على التشريك، وحينئذ فلا يكون قوله: «ونحوه» حشوا مفسدا. (من ق)

(٧) قوله: غير التشريك: أي زائدا عليه، والحاصل: أن التشريك في حكم الإعراب موجود في جميع حروف العطف، لكن «ثم» والفاء و«حتى» لها معان أخرى غير التشريك، وهو الترتيب مع التعقيب في الفاء، والترتيب مع التراخي في «ثم»، وترتيب الأجزاء ذهنا في «حتى». (دسوقي وتجريد)

(٨) قوله: بخلاف الواو: فإنه لا يحسن العطف بها إلا إذا وجدت جهة جامعة بين المسند إليهما والمسندين. (دسوقي)

(٩) قوله: لا والذي إلخ: أوله:

وإلا أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها: **فصلت الثانية عنها؛** لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود، نحو: **﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾** إلى **﴿شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾** **﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾**، لم يعطف **﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾** على **﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾**؛ لأنه ليس من مقولهم، فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول **﴿قَالُوا﴾**، فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين، وليس كذلك، وإنما قال ^(١): **﴿على﴾** **﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾**؛ لأن قوله: **﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾** بيان لقوله ^(٢): **﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾**، فحكمه حكمه ^(٣)، وأيضا العطف على المتبوع هو الأصل.

وجه آخر للاعتذار (ق) أي الراجع. (ق)

وعلى الثاني ^(٤) أي على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب إن قصد ربطها بها أي ربط الثانية بالأولى على معنى ^(٥) عاطف سوى الواو عطف الثانية على الأولى به، أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر، نحو: **﴿دخل زيد فخرج عمرو﴾**، أو **﴿ثم خرج عمرو﴾** إذا قصد التعقيب أو المهلة. وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني **﴿مفصلة﴾** مفصلة في كماله و«ثم»

أي لصحة العطف. (ق)

خرج عمرو إذا قصد التعقيب أو المهلة. وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني **﴿مفصلة﴾** مفصلة في كماله و«ثم» هذا في صورة الفاء أي في «ثم» أي عدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير الواو. (تجريد) أي في الوجود الخارجي

علم النحو، فإذا عطف الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة ^(٦)، أعني حصول معاني هذه الحروف، بخلاف الواو ^(٧)؛ فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك، وهذا ^(٨) إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، في موجب الإعراب بدون لحاظ المعاني المفضلة

ويحذف «أيضا». (دسوقي)

(٦) قوله: وعلى الثاني إلخ: حاصل ما ذكره المصنف: أنه إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب فإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي: فالفصل متعين في الأحوال الستة الآتية، وإن قصد ربطها بها فإن كان الربط على معنى عاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققا ومقصودا: وجب العطف بذلك الغير في الأحوال الستة. وإن كان الربط على معنى عاطف هو الواو، فإن كان للأولى قيد لم يقصد إعطاؤه الثانية، فالفصل متعين في الأحوال الستة، وإن لم يكن للأولى قيد أصلا أو لها قيد وقصد إعطاؤها الثانية، فالفصل متعين إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما أو التوسط بين الكمالين.

وصعوبة هذا الباب ليست من جهة تعداد هذه الصور، بل من جهة استخراج الجهة الجامعة في الحالتين الأخيرتين المتعين فيهما الوصل، أعني كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين. (دسوقي)

(٧) قوله: معنى: [أي ربطا كائنا على معنى. (ق)]

(٨) قوله: محصلة إلخ: [حاصلها الواضع ووضعها بإزائها. (ق)] وهو التعقيب في الفاء، والمهلة في «ثم»، وعلى هذا فقس، فإذا وجد معنى منها كان كافيا لصحة العطف بالحرف الدال عليه وإن لم توجد جهة جامعة.

(٩) قوله: ظهرت الفائدة: [ولا يتوقف ظهورها على شيء آخر حتى أنه يشترط لصحة العطف. (دسوقي)]

(١٠) قوله: بخلاف الواو: فإنه لا يفيد إلا اشتراك الجملتين في حكم الإعراب إن كان لهما محل من الإعراب، فإن لم يكن لهما محل لم تغد الواو إلا اشتراكهما في التحقق، ولا توجه للنفس إلى اشتراكهما في التحقق بعد معرفة تحققهما؛ لأنه ليس معنى يعجب النفس، وإنما يعجبها ويجعلها طالبة له بشرائط لا تيسر معرفتها إلا لأوحدي. (تجريد)

(١١) قوله: وهذا: أي إفادة الواو بجمرة الاشتراك إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، كالمفردات والجملة التي لها محل، فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين، وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف، بخلاف العطف بالواو، فليس فيه إلا مجرد الاشتراك، فإن كان للجملة الأولى محل من الإعراب ظهر المشترك فيه، وهو الحكم، كما في المفردات، فتقرر للعطف بها فائدة، وإن لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه، فاحتيج إلى جامع مخصوص يكون مشتركا بين =

= والطلال - بالكسر - جمع «طلل» كـ «جبل» و«الجبيل»: ما شخص من آثار الديار، وهو فاعل «عفا» الثاني، و«اللولى» بالقصر اسم موضع، و«الباء» فيه بمعنى «في»، و«الرسوم» بضم الراء جمع من «رسم» كـ «فلوس» جمع «فلس»: ما التصق بالأرض من آثار الديار، وهو عطف على «طلال». وجواب القسم في البيت الذي ذكره المصنف قوله بعد شعر:

ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت

نفسى على إلف سواك تحوم

(دسوقي رحمه الله)

(١) قوله: وإذا خلوا إلخ: ضمن «خَلَوْا» معنى «أفصوا» فعدي بـ «إلى»، وإلا فكان حقه التعدية بالباء، وإن قوله: «إلى شَيْطَانِهِمْ» متعلق بمحذوف، أي وإذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا إلى شياطينهم. (من الدسوقي)

(٢) قوله: الله يستهزئ بهم: من باب المشاكلة، أي يجازيهم بالطرد عن رحمته في مقابلة استهزائهم بالمؤمنين. (ق وغيره)

(٣) قوله: وإنما قال إلخ: أي وإنما قال المصنف: «لم يعطف «اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ» على «إِنَّا مَعَكُمْ»، ولم يقل: «لم يعطفه على «إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ»». (من دسوقي)

(٤) قوله: بيان لقوله: فيه نظر؛ لأن عطف البيان في الجمل لا بد فيه من وجود الإيهام الواضح في الجملة الأولى، كما سيأتي في قول المصنف: «أو بيانا لها لخفائها»، ولم يوجد هنا في الجملة الأولى إيهام واضح، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن جملة «إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ» تأكيد للجملة الأولى، أو بدل اشتغال منها، أو مستأنفة استئنافا بيانيا.

وأوجب بأن المراد بالبيان في كلام الشارح البيان اللغوي، وهو الإيضاح، لا الاصطلاحي، ولا شك أن كلاً من التأكيد وبدل الاشتغال والاستئناف يحصل به البيان المذكور. أما التأكيد فلا أن فيه رفع توهم التحوز أو السهو، والبدل فيه بيان المشتغل عليه بالصراحة، والاستئناف فيه بيان المسؤول عنه المقدّر، كما ذكر أرباب الحواشي. (من دسوقي)

(٥) قوله: فحكمه حكمه: أي فالعطف على الثانية كالعطف على الأولى في لزوم المحذور المذكور؛ لأن كلا منهما من مقول المنافقين، فاستغني بالنص على عدم صحة العطف على الأولى عن النص على عدم صحته على الثانية. ولا يقال: حيث كان حكمهما واحدا فهلا عكس؛ لأننا نقول: المتبوع أولى بالاتفات إليه؛ لأن العطف عليه هو الأصل، فنقول الشارح: «وأيضا» كان الأولى أن يقول: «لكن العطف على المتبوع هو الأصل»

وأما في غيره^(١) ففيه خفاء وإشكال^(٢)، وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل، حتى حصر^(٣) بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل.

والأى وإن لم يقصد^(٤) ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو؛ فإن كان للأولى حكم^(٥) لم يقصد إعطاؤه للثانية
شروع في جواز الواو وامتناعه. (ج)
 فالفصل واجب؛ لئلا يلزم من الوصل التشريك^(٦) في ذلك الحكم، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا^(٧)﴾ الآية، لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على
في السنة الآتية
 ﴿قَالُوا﴾؛ لئلا يشاركه^(٨) في الاختصاص بالظرف؛ لئلا يترتب من أن تقديم المفعول ونحوه - من الظرف وغيره - يفيد الاختصاص، فيلزم
علة للنفى أي نفى العطف

أن يكون استهزاء الله تعالى بهم مختصاً بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس كذلك^(٩). فإن قيل^(١٠): ﴿إِذَا﴾ شرطية لا ظرفية؟ قلنا^(١١):
فقد فيها لا يكون للاختصاص، بل للصدارة
 «إذا» الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط، ولو سلم^(١٢) فلا ينافي ما ذكرناه^(١٣)؛ لأنه اسمٌ معناه الوقت لا بد له من عامل^(١٤)،
أي مع كونه شرطاً. (في)
جواب ثان بعد التسليم
أي فيكون تقديمها للاختصاص

= الجملتين جامعا لهما، وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط، والتفريق بين هذه من أخفى الأمور.

فإن قلت: هذا الكلام يقتضي كون الجملة التي لها محل من الإعراب في العطف بالواو وغير مفتقرة إلى جامع، وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله: «فشرط كونه مقبولا بالواو» إلخ. وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار إلى الجامع الذي يحتاج فيه إلى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما، كما أشرنا، وهو صحيح؛ لأن الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد، فلا يحتاج فيها إلا إلى جامع واحد كالمفرد، بخلاف التي لا محل لها، فتعتبر نسبتها وما يتعلق بها من المفردات، ويراعى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما، ولهذا خصصنا التفصيل الآتي بالجملتين اللتين لا محل لهما، فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له، فافهم. (تجريد وغيره)

(١) قوله: وأما في غيره: أي وأما إفادة الواو الاشتراك في غير ما له حكم إعرابي، وهو ما لا محل له من الإعراب. (ق)

(٢) قوله: خفاء وإشكال: أي دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتي من الأحوال الستة، وما له حكم إعرابي وإن توقف على الجهة الجامعة أيضاً، لكن ليس فيه الخفاء والإشكال؛ لأن الجامع فيه لا يحتاج فيه إلى معرفة ما يأتي، كما وضحه. (تجريد)

(٣) قوله: حتى حصر: [مراده التنبيه على دقة هذا الباب، لا حقيقة الحصر].

(٤) قوله: وإن لم يقصد إلخ: وذلك صادق بصورتين، إحداها: أن لا يقصد الربط أصلا، وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي، كما إذا أخبر بجملة ثم تركت في زاوية الإهمال وأخبر بأخرى، وهذه الصورة تعين الفصل فيها ظاهر، فلم يتعرض لها في الجواب، وأخرى: أن يقصد الربط بينهما، بأن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا، لكن على معنى عاطف هو الواو، وهذه هي التي فيها التفصيل المبين بقوله: «فإن كان إلخ»، فقوله «ولا» شرط، وجوابه الشرط الثاني مع جوابه. (تجريد ودسوقي)

(٥) قوله: حكم: أي قيد زائد على مفهوم الجملة، كالاختصاص بالظرف في الآية التي مثل بها، والتقييد بحال أو ظرف أو شرط. وليس المراد الحكم الإعرابي؛ لأن الموضوع أن الأولى لا محل لها من الإعراب. (من الدسوقي)

(٦) قوله: التشريك: [أي تشريك الثانية للأولى، والتشريك نقيض المقصود. (في)]

(٧) قوله: وَإِذَا خَلَوْا إلخ: هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على جملة ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ﴾، وذكرنا هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة ﴿قَالُوا﴾؛ لمناسبة المحلين؛ إذ المنع هنا بالنسبة لما لا محل له، وهو ﴿قَالُوا﴾، وهناك لما له محل وهو ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ﴾؛ إذ هو معمول لـ ﴿قَالُوا﴾، كما تقدم. (تجريد)

(٨) قوله: لئلا يشاركه: توضيح ذلك: أن جملة ﴿قَالُوا﴾ مقيدة بظرف، وهو ﴿إِذَا﴾،

وتقدم الظرف يفيد الاختصاص، فيكون المعنى أنهم إنما يقولون: ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ﴾ في حال خلوهم بشياطينهم، لا في حال وجود أصحاب محمد ﷺ، فلو عطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على جملة ﴿قَالُوا﴾ لزم أن استهزاء الله تعالى بهم مختص بذلك الظرف؛ لإفادة العطف تشريك الجملتين في الاختصاص به، فيكون المعنى: لا يستهزئ الله بهم إلا إذا خلوا، كما أنهم لا يقولون إلا إذا خلوا، فانتهى العطف لأجل انتهاء المشاركة في الاختصاص بذلك الظرف. (دسوقي)

(٩) قوله: وليس كذلك: لأن المراد باستهزاء الله تعالى بهم مجازاته لهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يعلمون، ولا شك أن ذلك متصل لا انقطاع له بحال. (من دسوقي)

(١٠) قوله: فإن قيل: هذا اعتراض على قول المصنف: «لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف، وحاصل هذا السؤال أن يقال: إنما يكون الاختصاص المذكور في الكلام إذا كانت «إذا» ظرفا، فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص، كتقديم سائر المعمولات، وأما إذا كانت شرطية فتقدمها لاقتضاها صدرة الكلام، فلا يتحقق الاختصاص، وحينئذ فالعطف لا يوجب خلاف المراد؛ لصحة الدوام في الأولى أيضا. (دسوقي)

(١١) قوله: قلنا إلخ: أجاب الشارح عن الاعتراض السابق بجوابين، حاصل الجواب الأول: أن «إذا» وإن كانت شرطية، لكن تقديمها مفيد للاختصاص؛ نظرا لأصلها؛ لأن «إذا» الشرطية هي الظرفية في الأصل، إنما توسع فيها باستعمالها شرطية، ولما كان في الأصل ظرفية أفاد تقديمها الاختصاص، ولو كانت شرطية؛ نظرا لأصلها. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: ولو سلم: أي ولو سلمنا شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلا لها نقول: إنما ولو كانت شرطية هي اسم فضلة يحتاج إلى عامل، وهو هنا ﴿قَالُوا﴾، لا الشرط الذي هو ﴿خَلَوْا﴾؛ إذ ليس المراد قطعا أن لهم وقتا يخلون فيه، وإذا وقعت خلوتهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الخلوة أيضا؛ لأنهم منافقون، وإنما يقولون ما ذكر في الخلوة على ما هو معلوم من الخارج. و﴿إذا﴾ كان معمول لـ ﴿قَالُوا﴾ وقد تقدم عليه لشرطية: أفاد بمفهومه أن القول ليس إلا في وقت الخلوة، فيلزم من العطف على ﴿قَالُوا﴾ كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والفحوى؛ فإنك إذا قلت: «يوم الجمعة سرت وضربت زيدا» على أن «ضربت» معطوف على «سرت» أفاد اختصاص الفعلين بالظرف، بخلاف ما إذا أحرر المعمول وقيل: «سرت يوم الجمعة وضربت زيدا» إذ لا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلا عن اختصاصها به. (علامة دسوقي رحمه)

(١٣) قوله: ما ذكرناه: [من أن التقدم يفيد الاختصاص. (في)]

(١٤) قوله: من عامل: [أي الذي هو الجزء. (ج)]

وهو «قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ» بدلالة المعنى^(١)، وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به، كقولنا: «يوم الجمعة سرت وضربت زيدا»، بدلالة الفحوى^(٢) والذوق.
(القرة: ١٤) أي الاستعمال هو إذا هـ
متعلق بقوله: «يفهم»

وإلا عطف على قوله: «فإن كان للأولى حكم» أي وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد^(٣) على مفهوم الجملة، أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضًا، فإن كان بينهما أي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام، أي بدون^(٤) أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود، أو كمال الاتصال، أو شبه أحدهما^(٥) أي أحد الكمالين: فذلك^(٦) يتعين الفصل^(٧)؛ لأن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة^(٨). وإلا أي وإن لم يكن^(٩) بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، ولا كمال الاتصال، ولا شبه أحدهما، فالوصل متعين؛ لوجود الداعي^(١٠) وعدم المانع^(١١).
أي من جهة، فلا يناسب كمال الاتصال ولا شبه
أي فالعطف بالواو متعين. (قي) إلى الوصل من الوصل
 فالحاصل: أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب، ولم يكن للأولى حكم^(١٢) لم يقصد إعطاؤه للثانية: ستة أحوال، الأول: كمال الانقطاع بلا إيهام. الثاني: كمال الاتصال. الثالث: شبه كمال الانقطاع. الرابع: شبه كمال الاتصال. الخامس: كمال الانقطاع مع إيهام. السادس: التوسط بين الكمالين. فحكم الأخيرين^(١٣) الوصل، وحكم الأربعة السابقة^(١٤) الفصل. فأخذ المصنف^(١٥) في تحقيق الأحوال الستة وقال: أمّا كمال الانقطاع بين الجملتين فلاختلافهما^(١٦) خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنى بأن تكون إحداهما^(١٧) خبرًا لفظًا ومعنى، والأخرى إنشاءً لفظًا ومعنى، نحو شعر: وقال رائد^(١٨) هم هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ: أرسوا أي أقيموا،
الذي يقتضي ترك العطف بالواو
منصوبات على التمييز، أو الأخران بنزع الحافض. (تجريد)
أي للنزول عليه. (ج)

- (١) قوله: بدلالة المعنى: وهو أن قولهم مقيد بوقت الخلوة؛ لأنهم مناقبون، وليس العامل «خَلَوْا»؛ لعدم صحة المعنى؛ لأنه ليس المراد أن لهم وقتًا يخلون فيه، وإذا وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك قولهم في غير الخلوة أيضًا. (تجريد وغيره)
- (٢) قوله: بدلالة الفحوى إلخ: وذلك لأنه ليس طلب أحدهما له بالأولى من الآخر، بخلاف ما إذا أخر المتعلق عن أحدهما وقدم على الآخر، فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له، فلا دليل ولا قرينة على طلب المتأخر له. (من دسوقي)
- (٣) قوله: حكم زائد: أي حكم زائد على مفهومها يمكن إعطاؤه للثانية، فلا يرد أن كل جملة تقع في كلام البلغاء لها حكم زائد على أصل المراد. (دسوقي)
- (٤) قوله: أي بدون: بمعنى أن الجملتين إذا فصلتا لم يحصل فيهما إيهام خلاف المراد، بل يظهر المراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل. (دسوقي)
- (٥) قوله: أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما: فيه أنه يوجد الإيهام في كل من كمال الاتصال والشبه، كما يوجد مع كمال الانقطاع، فلم تعرض لكمال الانقطاع ولم تعرض لهما؟ وأجاب بعضهم: تعرض له مع كمال الانقطاع؛ لكثرة فيه عن كمال الاتصال والشبه. (كذا في التجريد)
- (٦) قوله: فذلك: [هذا جواب الشرط قبله، والشرط وجوابه جواب الشرط الأول].
- (٧) قوله: يتعين الفصل: يعني في هذه الأحوال الأربعة، أما في الحالة الأولى -وهي أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع- فلأن العطف بالواو يقتضي كمال المناسبة بينهما، والمناسبة تنافي كمال الانقطاع. وأما في الحالة الثانية -وهي ما إذا كان بينهما كمال الاتصال- فلأن العطف فيها لشدة المناسبة بين الجملتين بمنزلة عطف الشيء على نفسه، ولا معنى له ضرورة، وأما في الحالة الثالثة والرابعة -وهما شبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال- فظاهر مما ذكرنا في الأولى والثانية؛ لأن شبه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء. (دسوقي)
- (٨) قوله: ومناسبة: [أي من جهة، فلا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه].
- (٩) قوله: أي وإن لم يكن إلخ: أي بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام، أو
- (١٠) قوله: لوجود الداعي: أي إلى الوصل وهو رفع الإيهام في كمال الانقطاع مع الإيهام، وقصد التشريك في التوسط. (تجريد)
- (١١) قوله: وعدم المانع: المراد بالمانع أحد الأربعة السابقة، وهي وجود أحد الكمالين مع عدم الإيهام في كمال الانقطاع، أو وجود شبه أحدهما. (دسوقي)
- (١٢) قوله: ولم يكن للأولى حكم: أي بأن لم يكن للأولى حكم أصلاً، أو كان حكمه وقصد إعطاؤه للثانية. (دسوقي)
- (١٣) قوله: فحكم الأخيرين: أي كمال الانقطاع مع الإيهام، والتوسط بين الكمالين. (الدسوقي)
- (١٤) قوله: وحكم الأربعة السابقة: أي كمال الانقطاع بلا إيهام، وكمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال. (دسوقي)
- (١٥) قوله: فأخذ المصنف: [أي إذا أردت تحقيقها فنقول: أخذ إلخ. (ج)]
- (١٦) قوله: فلاختلافهما: اعلم أن كمال الانقطاع أمر كلي، والاختلاف المذكور أي اختلاف الجملتين في الخبرية والإنشائية جزئي له، فاندفع ما يقال: إن كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور لا غيره. (من دسوقي)
- (١٧) قوله: بأن تكون إحداهما إلخ: قصر الشارح كلام المصنف على صورتين، وهما ما إذا كانت الأولى خبرية لفظًا ومعنى، والثانية إنشائية لفظًا ومعنى، وبالعكس، وهذا القصر إنما جاء من جعل قوله: «لفظًا ومعنى» راجعًا لكل من قوله: «خبرًا وإنشاءً»، مع أن مدلول هذه العبارة التي ذكرها المصنف يشمل أربع صور: الصورتين المذكورتين، وثالثها إذا كانت الأولى خبرية لفظًا إنشائية معنى والثانية إنشائية لفظًا خبرية معنى، ورابعها عكسها، وحينئذ فلا معنى لتخصيصها باثنتين منها. (كذا في الدسوقي)
- (١٨) قوله: وقال رائد هم إلخ: [الرود: الطلب والذهاب والجيء. (قاموس)] نسبة سيويه للأخطل، وقال في «شرح الشواهد»: لم أره في ديوانه. (دسوقي)

من «أرسيت السفينة»: حبستها بالمرساة^(١)، نزاوها^(٢)، أي نحاول تلك الحرب ونعالجها: فكل حُتِف^(٣) امرئ يجري بمقدار، أي أقيموا نقاتل^(٤)؛ فإن موت^(٥) كل نفس يجري بقدر الله تعالى، لا الجبن ينجي، ولا الإقدام يُرديه^(٦). لم يعطف «نزاوها» على «أرسوا»؛ لأنه خبرٌ لفظاً ومعنى، و«أرسوا» إنشاءً لفظاً ومعنى. وهذا مثال^(٧) لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى، مع قطع النظر عن كون الجملتين ممّا ليس له محل من الإعراب، ولألا فالجملتان في محل النصب؛ لكونها مفعولي «قال».

أو لاختلافهما خبراً وإنشاءً معنى فقط بأن تكون إحداهما^(٨) خبراً معنى والأخرى إنشاءً معنى، وإن كانتا خبريتين^(٩) أو إنشائيتين لفظاً، نحو: مات فلان^(١٠) رحمه الله، فلم يعطف «رحمه الله» على «مات»؛ لأنه إنشاءً معنى و«مات» خبرٌ معنى، وإن كانتا جميعاً خبريتين لفظاً، أو لأنه عطف على «لاختلافهما»، والضمير للشأن، لا جامع بينهما^(١١) كما سيأتي بيان الجامع، فلا يصح العطف^(١٢) في مثل: «زيد طويل وعمرو نائم».

وأما كمال الاتصال بين الجملتين فلكون الثانية^(١٣) مؤكدة للأولى تأكيداً معنوياً^(١٤)؛ لدفع توهم تجوز أو غلط^(١٥)، نحو: «لا زنب في» بالنسبة إلى «ذَلِكَ أَلَكْتُبُ» إذا جعلت «آلَمْ»^(١٦) الذي يكون بين الجملتين، فيمنع من العطف بالواو. (ج)

(١٠) قوله: مات فلان: ولم يمثل للإنشائيتين لفظاً المختلفتين معنى؛ لقلّة وجوده، وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي ﷺ: «ليتوا مقعده من النار، قل له أيها صاحب» فالأولى خبرية معنى والثانية إنشائية معنى، ولفظهما إنشاءً، ونحو: «أليس الله بكاف عبده، اتق الله أيها العبد» فالأولى خبرية معنى، والثانية إنشائية معنى، ولفظهما إنشاءً. (تجريد ودسوقي)

(١١) قوله: لا جامع بينهما: اعلم أن ما لا يصلح فيه العطف لاتتفاء الجامع إما لاتتفاءه عن المسند إليهما فقط، كقولك: «زيد طويل وعمرو قصير»، حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة غيرها، وإن كان بين الطول والقصر جامع التضاد. وإما عن المسندين فقط، كمثال الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمرو. أو عنهما معاً، نحو: «زيد قائم والعلم حسن»، وكمثال الشارح إذا لم يكن بين زيد وعمرو جامع مثل الصداقة وغيرها. (دسوقي وغيره)

(١٢) قوله: العطف: [مع اتفاقهما في الخبرية لفظاً ومعنى]. (في)

(١٣) قوله: فلكون الثانية: أي فتحقيق ذلك الكمال بين الجملتين لأجل كون الثانية مؤكدة للأولى، أو بدلا منها، أو بيانا لها. (دسوقي)

(١٤) قوله: تأكيداً معنوياً: أي بأن يختلف مفهومهما، ولكن يلزم من يقرر معنى إحداهما يقرر معنى الأخرى، والمراد: تأكيداً معنوياً لغة، وإلا فالتأكيد المعنوي في الاصطلاح إنما يكون باللفاظ معلومة كـ «العين» و «النفس»، وليس ما يأتي منها، وسيأتي مقابله، وهو التأكيد اللفظي، والمراد منه أيضاً تأكيداً لفظي لغة لا اصطلاحاً؛ لأن التأكيد اللفظي في الاصطلاح إنما يكون بتكرار اللفظ، وليس فيما يأتي تكرار اللفظ. (دسوقي وغيره)

(١٥) قوله: أو غلط: اعترضه العلامة السيد بأن التأكيد المعنوي في المفردات كما في «جاء زيد نفسه» لا يكون لدفع النسيان والغلط، بل لدفع التجوز فقط، وكذا ما هو بمنزلة، وهو المعنوي في الجمل، نحو: «ذَلِكَ أَلَكْتُبُ». وأجاب العلامة اللاهوري بأن التأكيد المعنوي يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة للاختلاف أفراداً أو غيره، وإن لم يقدر بالنسبة للأحاد، مثلاً: «جاء زيد نفسه» يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم أن الحائي الزيدان، لا بالنسبة لمن توهم أنه عمرو. (دسوقي وتجريد)

(١٦) قوله: إذا جعلت آلم إلخ: وأما إن جعل «آلم» مبتداً و«ذَلِكَ أَلَكْتُبُ» خبراً بناءً على أنه اسم للقرآن، أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة و«ذَلِكَ أَلَكْتُبُ» مبتداً و«لَا زَنْبٌ فِيهِ» خبر: فلا يناسب كلام المتن. (تجريد)

(١) قوله: بالمرساة: هي بكسر الميم حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف. وأما بفتح الميم فهي البقعة التي ترسى فيها السفينة. ويؤخذ من قوله: «حبستها» أن تفسير الإرساء بالإقامة تفسير باللازم؛ لأن الإقامة لازمة للحبس. ويؤخذ من «أرسيت» أن المزة في «أرسوا» مفتوحة، وهي مزة قطع. (من الدسوقي)

(٢) قوله: نزاوها: بالرفع، لا بالجر؛ لأنه لم يقصد الجزاء؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة، فكانه قيل: لماذا أمرت بالإرساء؟ فقال: «نزاوها» أي لنزاول أمر الحرب. (دسوقي)

(٣) قوله: فكل حُتِف: [علة لمخذوف، أي ولا تخافوا من الحُتِف؛ لأن كل حُتِف إلخ. (في)]

(٤) قوله: أي أقيموا نقاتل: أي قال رائد القوم ومقدمهم: أقيموا نقاتل، ولا يمنعكم من محاولة الحرب خوف الحُتِف - وهو الموت -؛ لأن موت كل نفس إلخ. (دسوقي)

(٥) قوله: فإن موت إلخ: أشار به إلى أن في البيت قلباً، و«كل» داخلية على «امرئ» لا على «الحُتِف»؛ لأنها لا تضاف إلا لمتعدد، والحُتِف - أي الموت - شيء واحد، والمتعدد هو «امرؤ»، فيناسب دخول «كل» على «امرئ» لا على «حُتِف». ويمكن جعل الموت متعدداً باعتبار المتعلق أو السبب، فلا حاجة إلى القلب، بل اعتبار الأسباب هو المناسب لمقام الحرب، حيث يكون فيه أسباب مختلفة للموت من السيف والرمح ونحوهما. (تجريد)

(٦) قوله: يرديه: بفتح الراء وتشديد الدال أي يوقعه في الردي والهلاك، ويصح سكون الراء وكسر الدال أي يهلكه. (دسوقي)

(٧) قوله: وهذا مثال إلخ: هذا جواب عما يقال اعتراضاً على المصنف: إن الكلام في الحمل التي لا محل لها من الإعراب، والجملتان في البيت الذي مثل به لهما محل من الإعراب؛ لأنهما معمولتان للقال. وحاصل الجواب: أن هذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين، مع قطع النظر عن كونهما مما لا محل لهما من الإعراب، وحيث فهو مثال لمطلق كمال الانقطاع لا الذي كلامنا فيه. (من دسوقي)

(٨) قوله: بأن تكون إحداهما إلخ: أي الأولى أو الثانية، فهاتان صورتان تضربان في الصورتين المفهوميتين من قوله: «وإن كانتا إلخ» فالصور أربع. (تجريد)

(٩) قوله: وإن كانتا خبريتين إلخ: دخل تحت هذا أربع صور: الأولى خبرية معنى، والثانية إنشائية معنى، وهما خبريتان لفظاً أو إنشائيتان لفظاً، أو الأولى إنشائية معنى والثانية خبرية معنى، وهما خبريتان لفظاً أو إنشائيتان كذلك. (دسوقي)

حضرة حيث قيل: ﴿هَدَى﴾ ولم يقل: «هاد»، وهذا^(١) معنى ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾؛ لأن معناه - كما مر - الكتاب الكامل، والمراد بكماله كمال تعبيلية
أي معناه المقصود، لا المعنى المطابق. (في) أي المقصود منه أي الكتاب

في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها أي بقدر الهداية واعتبارها متفاوتة في درجات الكمال، لا بحسب^(٢) غيرها؛ لأنها المقصودة^(٣)
إشارة إلى أن الحسب بمعنى القدر. (ق)

الأصلية من الإنزال. فوزانه أي وزان ﴿هَدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ وزان «زيد» الثاني في «جاءني زيد زيد»؛ لكونه مقررًا لـ ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ مع
أي نسبته ومرتبته

اتفاقهما في المعنى، بخلاف ﴿لَا رَبِّ فِيهِ﴾؛ فإنه يخالفه معنى^(٤).
المراد منهما

أو لكون الجملة الثانية بدلًا منها^(٥) أي من الأولى؛ لأنها^(٦) أي الأولى غير وافية بتمام المراد،^(٧) أو كغير الوافية حيث يكون في
معطوف على قوله «مؤكد للأول». (تج)

الوفاء قصورًا ما أو خفاءً، بخلاف الثانية؛ فإنها وافية كمال الوفاء، والمقام^(٨) يقتضي اعتناء بشأنه أي شأن المراد؛ لنكتة، ككونه أي
جملة حالية. (في) الإعتناء هو الاهتمام

المراد مطلوبًا في نفسه^(٩)، أو فظيعة^(١٠)، أو عجيبًا^(١١)، أو لطيفًا^(١٢)، فنزلت الثانية من الأولى منزلة بدل البعض^(١٣) أو الاشتمال،
أي شيعا أي طريقا مستحسنا. (في)

فالأول نحو: ﴿أَمَدَّكُمْ﴾ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنِ﴾ وَجَنَّتْ وَغَيُونُ ﴿فَإِنَّ الْمَرَادَ التَّنْبِيْهُ عَلَى نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَقَامُ
أي المنزل منزلة بدل البعض (الشعراء: ١٣٢-١٣٤) من هذا الخطاب جمع «نعم»

يقتضي اعتناء^(١٤) بشأنه؛ لكونه مطلوبًا في نفسه وذريعة إلى غيره، والثاني أعني قوله: ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنِ﴾ إلى آخره أوفى
أي التنبية كالتقوى والعمل بالطاعة خلاف الأول؛ فإنه بدل عليها إجمالاً (الشعراء: ١٣٣)

بتأديته أي بتأدية المراد الذي هو التنبية؛ لدلالته أي الثاني عليها أي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير إحالة^(١٥) على علم المخاطبين
من الأول، وهو «أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ» على نعم الله يعني «أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ» كما في الأول

المعانددين، فوزانه^(١٦) وزان «وجهه» في «أعجبني زيد وجهه»، لدخول الثاني في الأول؛ لأن «مَا تَعْلَمُونَ» أي مضمون «أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنِ»
إليه من حيث النسبة مرتين في المفردات. (تجريد)

إليه من حيث النسبة مرتين في المفردات. (تجريد)
(٩) قوله: مطلوبًا لنفسه: أي وشأن المطلوب أن يعنى به وبين، وذلك كما في الآية.

(١٠) قوله: لا بحسب: [هذا الحصر يستفاد من تقديم الجار والمجرور. (ج)]
(١١) قوله: المقصودة: [أي وإن تفاوتت الكتب السماوية في الجزلة والبلاغة أيضا، لكن المقصود من الإنزال إنما هو الهداية. (كذا في الدسوقي)]

(١٢) قوله: معنى: [فلذا جعل ﴿لَا رَبِّ فِيهِ﴾ تأكيدًا معنويًا، وجعل ﴿هَدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ تأكيدًا لفظيًا.]

(١٣) قوله: بدل بعضها: أي بدل بعض أو اشتمال، فكونها بدلًا من موجبات كمال الاتصال، ثم البديل الذي يتحقق به كمال الاتصال ثلاثة أقسام، القسم الأول: بدل الكل من الكل، ولم يعتبره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدية، وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا نسبة بين الأولى منهما وبين شيء آخر، حتى ينتقل إلى الثانية ويجعل بدلًا من الأولى، وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل النسبة، فأدخله في كمال الاتصال، ومثل له بقول القائل: «قنعنا بالأسودين، قنعنا بالتمر والماء». القسم الثاني: بدل البعض من الكل. القسم الثالث: بدل الاشتمال. وأما بدل الغلط فليس فيه كمال الاتصال، ولا يقع في فصيح الكلام. (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: نحو أَمَدَّكُمْ: أي نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود عليه السلام لقومه، ولا يقال: الكلام فيما لا محل له، و«أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ» (الشعراء: ١٣٣) محلها

النصب؛ لأنها مفعول «أثقوا» قبله. لأننا نقول: هذه الجملة صلة الموصول، وقد صرح ابن هشام بأن المحل الموصول دون الصلة، وصرح العلامة السيد بأن المحل لمجموع الصلة والموصول، فمجرد الصلة لا محل لها. (دسوقي)

(١٥) قوله: والمقام يقتضي اعتناء إلخ: الجملة حالية، أي والحال أن المقام يقتضي الاعتناء بشأن التنبية المذكور؛ لكونه مطلوبًا في نفسه؛ لأن إيقاظهم من سنة غفلتهم عن نعم الله تعالى مطلوب في نفسه؛ لأنه تذكير للنعم لشكر، والشكر عليها مبدأ لكل خير. (دسوقي رحمه الله)

(١٦) قوله: من غير إحالة: أي من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعانددين، كما أحيل في الأول؛ إذ ربما نسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلا منهم، وينسبون نعمًا أخرى إلى الله سبحانه، كالإحياء والتصوير مثلاً. (دسوقي)

(١٧) قوله: فوزانه: أي فمرتبة قوله: «أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنِ» بالنسبة لقوله: «أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ» وزان «وجهه»، أي مرتبة قولك: «وجهه» بالنسبة لـ «زيد» في قولك: =

= تأكيدًا لفظيًا لـ ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾. (دسوقي)

(١) قوله: وهذا: [أي بلوغ الكتاب في الهداية درجة الغاية.]

(٢) قوله: لا بحسب: [هذا الحصر يستفاد من تقديم الجار والمجرور. (ج)]

(٣) قوله: المقصودة: [أي وإن تفاوتت الكتب السماوية في الجزلة والبلاغة أيضا، لكن المقصود من الإنزال إنما هو الهداية. (كذا في الدسوقي)]

(٤) قوله: معنى: [فلذا جعل ﴿لَا رَبِّ فِيهِ﴾ تأكيدًا معنويًا، وجعل ﴿هَدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ تأكيدًا لفظيًا.]

(٥) قوله: بدل بعضها: أي بدل بعض أو اشتمال، فكونها بدلًا من موجبات كمال الاتصال، ثم البديل الذي يتحقق به كمال الاتصال ثلاثة أقسام، القسم الأول: بدل الكل من الكل، ولم يعتبره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدية، وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا نسبة بين الأولى منهما وبين شيء آخر، حتى ينتقل إلى الثانية ويجعل بدلًا من الأولى، وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل النسبة، فأدخله في كمال الاتصال، ومثل له بقول القائل: «قنعنا بالأسودين، قنعنا بالتمر والماء». القسم الثاني: بدل البعض من الكل. القسم الثالث: بدل الاشتمال. وأما بدل الغلط فليس فيه كمال الاتصال، ولا يقع في فصيح الكلام. (تجريد وغيره)

(٦) قوله: نحو أَمَدَّكُمْ: أي نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود عليه السلام لقومه، ولا يقال: الكلام فيما لا محل له، و«أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ» (الشعراء: ١٣٣) محلها

النصب؛ لأنها مفعول «أثقوا» قبله. لأننا نقول: هذه الجملة صلة الموصول، وقد صرح ابن هشام بأن المحل الموصول دون الصلة، وصرح العلامة السيد بأن المحل لمجموع الصلة والموصول، فمجرد الصلة لا محل لها. (دسوقي)

(٧) قوله: والمقام يقتضي اعتناء إلخ: الجملة حالية، أي والحال أن المقام يقتضي الاعتناء بشأن التنبية المذكور؛ لكونه مطلوبًا في نفسه؛ لأن إيقاظهم من سنة غفلتهم عن نعم الله تعالى مطلوب في نفسه؛ لأنه تذكير للنعم لشكر، والشكر عليها مبدأ لكل خير. (دسوقي رحمه الله)

(٨) قوله: من غير إحالة: أي من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعانددين، كما أحيل في الأول؛ إذ ربما نسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلا منهم، وينسبون نعمًا أخرى إلى الله سبحانه، كالإحياء والتصوير مثلاً. (دسوقي)

(٩) قوله: فوزانه: أي فمرتبة قوله: «أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنِ» بالنسبة لقوله: «أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ» وزان «وجهه»، أي مرتبة قولك: «وجهه» بالنسبة لـ «زيد» في قولك: =

= تأكيدًا لفظيًا لـ ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾. (دسوقي)

(١) قوله: وهذا: [أي بلوغ الكتاب في الهداية درجة الغاية.]

(٢) قوله: لا بحسب: [هذا الحصر يستفاد من تقديم الجار والمجرور. (ج)]

(٣) قوله: المقصودة: [أي وإن تفاوتت الكتب السماوية في الجزلة والبلاغة أيضا، لكن المقصود من الإنزال إنما هو الهداية. (كذا في الدسوقي)]

(٤) قوله: معنى: [فلذا جعل ﴿لَا رَبِّ فِيهِ﴾ تأكيدًا معنويًا، وجعل ﴿هَدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ تأكيدًا لفظيًا.]

(٥) قوله: بدل بعضها: أي بدل بعض أو اشتمال، فكونها بدلًا من موجبات كمال الاتصال، ثم البديل الذي يتحقق به كمال الاتصال ثلاثة أقسام، القسم الأول: بدل الكل من الكل، ولم يعتبره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدية، وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا نسبة بين الأولى منهما وبين شيء آخر، حتى ينتقل إلى الثانية ويجعل بدلًا من الأولى، وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل النسبة، فأدخله في كمال الاتصال، ومثل له بقول القائل: «قنعنا بالأسودين، قنعنا بالتمر والماء». القسم الثاني: بدل البعض من الكل. القسم الثالث: بدل الاشتمال. وأما بدل الغلط فليس فيه كمال الاتصال، ولا يقع في فصيح الكلام. (تجريد وغيره)

(٦) قوله: نحو أَمَدَّكُمْ: أي نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود عليه السلام لقومه، ولا يقال: الكلام فيما لا محل له، و«أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ» (الشعراء: ١٣٣) محلها

النصب؛ لأنها مفعول «أثقوا» قبله. لأننا نقول: هذه الجملة صلة الموصول، وقد صرح ابن هشام بأن المحل الموصول دون الصلة، وصرح العلامة السيد بأن المحل لمجموع الصلة والموصول، فمجرد الصلة لا محل لها. (دسوقي)

(٧) قوله: والمقام يقتضي اعتناء إلخ: الجملة حالية، أي والحال أن المقام يقتضي الاعتناء بشأن التنبية المذكور؛ لكونه مطلوبًا في نفسه؛ لأن إيقاظهم من سنة غفلتهم عن نعم الله تعالى مطلوب في نفسه؛ لأنه تذكير للنعم لشكر، والشكر عليها مبدأ لكل خير. (دسوقي رحمه الله)

(٨) قوله: من غير إحالة: أي من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعانددين، كما أحيل في الأول؛ إذ ربما نسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلا منهم، وينسبون نعمًا أخرى إلى الله سبحانه، كالإحياء والتصوير مثلاً. (دسوقي)

(٩) قوله: فوزانه: أي فمرتبة قوله: «أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنِ» بالنسبة لقوله: «أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ» وزان «وجهه»، أي مرتبة قولك: «وجهه» بالنسبة لـ «زيد» في قولك: =

= تأكيدًا لفظيًا لـ ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾. (دسوقي)

(١) قوله: وهذا: [أي بلوغ الكتاب في الهداية درجة الغاية.]

(٢) قوله: لا بحسب: [هذا الحصر يستفاد من تقديم الجار والمجرور. (ج)]

(٣) قوله: المقصودة: [أي وإن تفاوتت الكتب السماوية في الجزلة والبلاغة أيضا، لكن المقصود من الإنزال إنما هو الهداية. (كذا في الدسوقي)]

(٤) قوله: معنى: [فلذا جعل ﴿لَا رَبِّ فِيهِ﴾ تأكيدًا معنويًا، وجعل ﴿هَدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ تأكيدًا لفظيًا.]

(٥) قوله: بدل بعضها: أي بدل بعض أو اشتمال، فكونها بدلًا من موجبات كمال الاتصال، ثم البديل الذي يتحقق به كمال الاتصال ثلاثة أقسام، القسم الأول: بدل الكل من الكل، ولم يعتبره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدية، وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا نسبة بين الأولى منهما وبين شيء آخر، حتى ينتقل إلى الثانية ويجعل بدلًا من الأولى، وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل النسبة، فأدخله في كمال الاتصال، ومثل له بقول القائل: «قنعنا بالأسودين، قنعنا بالتمر والماء». القسم الثاني: بدل البعض من الكل. القسم الثالث: بدل الاشتمال. وأما بدل الغلط فليس فيه كمال الاتصال، ولا يقع في فصيح الكلام. (تجريد وغيره)

يشمل الأنعام وغيرها^(١). والثاني أعني المنزّل منزلة بدل الاشتمال^(٢) نحو شعر:
من السمع والبصر والعز والراحة

أقول له: ارحل^(٣) لا تقيم عندنا وألا فكن في السر والجهر مسلماً

فإن المراد به أي بقوله: «ارحل» كمال إظهار الكراهة^(٤) لإقامته أي المخاطب، وقوله: «لا تقيم عندنا» أوفى بتأديته؛ لدلالته أي

دلالة «لا تقيم» عليه^(٥) أي على كمال إظهار الكراهة بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون، وكونها مطابقة^(٦) باعتبار الوضع

العرفي، حيث يقال: «لا تقم عندي» ولا يقصد كفه عن الإقامة، بل مجرد إظهار كراهة حضوره. فوزانه أي وزان «لا تقيم عندنا»
لا اللغوي للتعليل ولا يهنا. (أطول) أي مرتبه أي مع قوله: «ارحل»

وزان «حسنها»^(٧) في «أعجبني الدار حسنها»؛ لأنّ عدم^(٨) الإقامة مغاير للارتحال، فلا يكون تأكيداً^(٩)، وغير داخل فيه^(١٠)، فلا يكون
أي مع «الدار» في المثال المذكور أي بحسب المفهوم، وإن تلازما بحسب الوجود. (قي) بنقل نسبة العامل إليه

بدل البعض، ولم يعتدّ ببديل الكل^(١١)؛ لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين^(١٢)، وكون المقصود هو الثاني، وهذا^(١٣) لا يتحقّق^(١٤)
اللفظي الذي هو مدلول الثانية أي من البديل

في الجمل لا سيما^(١٥) التي لا محلّ لها من الإعراب، مع ما بينهما أي بين عدم الإقامة والارتحال من الملازمة^(١٦) اللزومية،
الذي هو مدلول الأول

فيكون بدل الاشتمال،

هذا نتيجة الدليل

= «أعجبني زيد وجهه». (دسوقي)

(١) قوله: يشمل الأنعام وغيرها: ههنا شيء لا بد من التنبيه عليه، وهو أن قوله: «أَمَدَّكُمْ بِأَنْفَعِهِ وَيَبَيِّنُ ۖ وَجَنَّبَ وَغَيَّبَ ۖ» (الشعراء: ١٣٣-١٣٤) إن كان هو المراد فقط من الجملة الأولى كانت الثانية بدل بعض، ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم، وإن أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض، بل من ذكر الخاص بعد العام، فلا تكون أوفى؛ لأن الأولى أوفى من جهة إفادة العموم، والثانية أوفى من جهة التفصيل. (تجريد البناني)

(٢) قوله: منزلة بدل الاشتمال: أي في المفردات، فلا يقال: إن جملة «لا تقيم عندنا» بدل اشتمال، فما معنى التنزيل؟! (ق)

(٣) قوله: أقول له ارحل إلخ: قال في «شرح الشواهد»: لا يعلم قائله، ومعنى البيت: أقول له: حيث لم يكن باطنك وظاهره سالماً من ملازمة ما لا ينبغي في شأننا فارحل ولا تقم في حضرنا، «وإلا فكن إلخ» أي وإن لم ترحل فكن على ما يكون المسلم عليه من استواء الحالين في السر والجهر، أي الظاهر والباطن. (دسوقي)

(٤) قوله: كمال إظهار الكراهة: ليس المراد أن «ارحل» موضوع لكمال إظهار الكراهة؛ لأنه إنما وضع لطلب الرحيل، لكن لما كان طلب الشيء عرفاً يقتضي غالباً محبته، ومعية الشيء تستلزم كراهة ضده - وهو الإقامة هنا - فهم منه كراهة الإقامة، والدليل على أن الأمر أجري على هذا الغالب، ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم الكراهة للضد: قوله: «وإلا فكن في السر إلخ»، فظهر من هذا أن لفظ «ارحل» دال على كراهة الإقامة لزوماً. (دسوقي)

(٥) قوله: لدلالته عليه إلخ: لأن دلالة لفظ «لا تقيم» على كراهة الإقامة دلالة عرفية وضعية يدل عليه بالمطابقة العرفية، وذكر هذا اللفظ مفيد لإظهار كراهتها، ونون التأكيد دالة على كمال هذا الإظهار. (من دسوقي)

(٦) قوله: وكونها مطابقة إلخ: هذا جواب عما يقال: إن قوله: «لا تقيم عندنا» إنما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الإقامة؛ لأنه موضوع للنهي، وأما إظهار الكراهة بالنسبة إلى النهي عنه - وهو الإقامة - فمن لوازمه ومقتضياته، وحينئذٍ لدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة. وحاصل الجواب: أنا نسلم أن دلالته على إظهار كراهة الإقامة بالالتزام، لكن هذا بالنظر للوضع اللغوي، ودعوى المصنف أن دلالته عليه بالمطابقة بالنظر للوضع العرفي لا اللغوي؛ لأن «لا تقم عندي» صار حقيقة عرفية في إظهار كراهة إقامته، حتى إنه كثيراً ما يقال: «لا تقم عندي» ولا يقصد بحسب العرف كفه عن الإقامة الذي هو المدلول اللغوي، بل مجرد إظهار كراهة حضوره وإقامته عنده، سواء وجد معها

ارتحال أو لا. (دسوقي)

(٧) قوله: وزان حسنها إلخ: يريد أنه في حكم بدل الاشتمال، وهذا ظاهر على توجيه المصنف، وأما على قول من يقول: «الأمر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر» فهو في حكم بدل البعض عن الكل. (جلي)

(٨) قوله: لأن عدم إلخ: أي إنما كان وزانه وزان «حسنها»؛ لأن عدم الإقامة أي الذي هو مطلوب «لا تقيم» مغاير للارتحال، أي الذي هو مطلوب بقوله: «ارحل». (كذا في الدسوقي)

(٩) قوله: فلا يكون تأكيداً: اعترض بأنه إن أراد نفي التأكيد اللفظي فقط فلا يكون مخرجاً للمعنوي، وحينئذٍ لم يتم التعليل، وإن أراد نفي التأكيد مطلقاً فريد عليه أن هذا يفيد أن التأكيد المعنوي لا يكون مغايراً في المعنى، وهو مشكل بما تقدم من قوله: «لَا رَيْبَ فِيهِ» (البقرة: ٢)؛ فإنه تأكيد معنوي لقوله: «ذَلِكَ الْكِتَابُ» (البقرة: ٢) مع مغايرته له في المعنى، وأجيب باختصار الثاني، وهو أن المراد نفي التأكيد مطلقاً، إلا أن المراد بقوله: «مغاير للارتحال» أي مغايرة قوية لا يؤول الأمران فيها لشيء واحد، وإن تلازما في الوجود. (من ق)

(١٠) قوله: وغير داخل فيه: [أي عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال]

(١١) قوله: ولم يعتدّ ببديل الكل: أي بحيث يذكر ما يخرج، فالقصد بهذا نفي كون «لا تقيم» بدل كل؛ ليم الدليل، وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر المصنف بدل الكل، حتى يرد عليه بأن الأولى له أن يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منزلة بدل البعض أو الاشتمال أو يؤخره عن بقية التوجيه. (دسوقي)

(١٢) قوله: بمغايرة اللفظين: [أي دائماً في البديل، والتأكيد تارة وبغيره تارة لا].

(١٣) قوله: وهذا: [أي التمييز المذكور]

(١٤) قوله: وهذا لا يتحقق إلخ: أي وما ذكر من مغايرة اللفظين التي يحصل معها تميز بدل الكل من التوكيد، وكون المقصود الثاني: لا يتحقق في الجمل؛ لأن التوكيد اللفظي في الجمل فيه المغايرة بين اللفظين دائماً، وكل من الجمل مستقل، فيكون كل منها مقصوداً، فلو كان بدل الكل يجري في الجمل لما تميز عن التوكيد، فحينئذٍ لا بدل كل في الجمل؛ لإغناء التوكيد فيها عنه، فلذا لم يعتد المصنف ببديل الكل بحيث يخرج. (دسوقي)

(١٥) قوله: لا سيما إلخ: لأن الجمل التي لا محل لها من الإعراب لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة؛ إذ لا نسبة هناك بين الأولى وبين شيء آخر، حتى تجعل الثانية بدلاً عن الأولى في ذلك. (تجريد)

(١٦) قوله: من الملازمة: لأن الأمر بالشيء كالرحيل يستلزم النهي عن ضده كالإقامة.

(دسوقي)

أي الجملة الثانية

والكلام^(١) في أنَّ الجملة الأولى أعني «ارحل» ذات محل من الإعراب مثل ما مرَّ في «أرسوا نزاويلها». وإنما قال في المثالين: إن الثانية أوفى؛ لأنَّ الأولى^(٢) وافية مع ضرب من القصور باعتبار الإجمال^(٣) وعدم مطابقة الدلالة^(٤)، فصارت كغير الوافية. أو لكون الثانية من الأولى

بيانا لها أي الأولى لخفائها^(٥) أي الأولى، نحو: «فَوَسْوَسَ^(٦) إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّخِذُمْ هَذَا أَذْكَ عَلَى شَجَرَةٍ^(٧) أَخْلَدَ وَمَلِكٌ لَا يُبَلِّغُ^(٨)»
والمقام يقتضي إزالة الغفاء

فإنَّ وزانه أي وزان «قَالَ يَتَّخِذُمْ» وزان «عمر» في قوله:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ^(٩) أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ^(١٠) وَلَا دَبِيرٍ

بالتحريك جراحة الظهر

أي الناقبة

حيث جعل الثاني^(١١) بيانا وتوضيحا للأول^(١٢)، وظاهر أن ليس^(١٣) لفظ «قَالَ» بيانا وتفسيرا للفظ «وَسْوَسَ»، حتى يكون هذا

نقط

أي نقط

من باب بيان الفعل دون الجملة، بل المبيِّن هو مجموع الجملة.

وكذا المبيِّن. (ق)

وأما كونها أي الجملة الثانية كالمقطعة عنها^(١٤) أي عن الأولى فلكون عطفها عليها أي الثانية على الأولى موهما لعطفها على

شروع في شبه كمال الانقطاع

غيرها ممَّا ليس بمقصود^(١٥)، وشبَّه هذا^(١٦) لكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع^(١٧) من العطف، إلَّا أنه لما كان خارجيا^(١٨) يمكن

أي ذلك المانع

هو إيهام خلاف المقصود

أي المصنف. (ج)

بيان «غيرها»

فقال: «والله ما نقبت»، ولم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره: أقسم بالله أبو حفص عمر: ما مسها من نقب ولا دير: اغفر له اللهم إن كان فجر، أي حنت في بعينه، وعمر مقبل من قبل الوادي، فجعل يقول: اللهم صدق! اللهم صدق! حتى التقياء، فأخذ بيده فقال: ضع عن ناقلك، فوضع فإذا هي نقباء عجفاء، فحمله على بعير وزوده وكسأه. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: نقب: [النقب: الثقب، وفرجة تخرج في الجنب والجرب. (القاموس)]

(١١) قوله: حيث جعل الثاني [أي: «قَالَ يَتَّخِذُمْ»] إلخ في الآية، و«عمر» في الشعر]

(١٢) قوله: حيث جعل الثاني بيانا للأول أي في المثالين، فكما جعل «عمر» بيانا وتوضيحا «لأبي. حفص»، لأنه كنية يقع فيها الاشتراك كثيرا، كذلك وسوسة الشيطان بينت بالجملة بعدها؛ لخفاء تلك الوسوسة. (من دسوقي)

(١٣) قوله: وظاهر أن ليس إلخ: هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف: لم لا يجوز أن يكون البيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل، فيكون البيان في المفردات لا في الجمل، وحينئذ فلا يصح التمثيل بالآية المذكورة، ووجه ما ذكره الشارح من الظهور: أنه إذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسة؛ إذ لا إيهام في مفهوم الوسوسة؛ فإنه القول الخفي بقصد الإضلال، ولا في مفهوم القول أيضا، بخلاف ما إذا اعتبر الفاعل؛ فإنه حينئذ يكون المراد منها فردا صادرا من الشيطان، ففيه إيهام يزيله قول مخصوص صادر منه. (دسوقي)

(١٤) قوله: وتفسيرا للفظ: [إذ القول أعم من الوسوسة.]

(١٥) قوله: وأما كونها كالمقطعة عنها: وهذا شروع في شبه كمال الانقطاع، وحينئذ فكان المناسب لما تقدم أن يقول: وأما شبه كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها إلخ. (دسوقي)

(١٦) قوله: بمقصود: [لأداء العطف عليه لخلل في المعنى. (قي)]

(١٧) قوله: هذا: [أي كون عطفها على السابقة موهما. (ج)]

(١٨) قوله: على مانع إلخ: إن قلت: إن كمال الاتصال فيه مانع من العطف أيضا، فمقتضاه أن يسمى شبه كمال الانقطاع. قلت: المراد أن العطف مع الإيهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود المصحح له، وهو التغاير الكلي، بخلاف كمال الاتصال؛ فإن المصحح فيه متنفذ؛ لعدم التغاير الكلي بين الجملتين، فزال الوهم. (من دسوقي)

(١٩) قوله: لما كان خارجيا: أي عن ذات الجملتين، بخلاف المانع في كمال الانقطاع، فهو أمر ذاتي لا يمكن دفعه أصلا، وهو كون إحداها خبرية والأخرى إنشائية، ولا جامع بينهما. (دسوقي)

(١) قوله: والكلام إلخ: إشارة إلى جواب اعتراض يرد على المصنف، حاصله: أن الكلام هنا في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وما أتى به من البيت ليس الجملتان فيه كذلك؛ لأن قوله: «ارحل لا تقيمن» محكيان بالقول، فمحلها نصب.

وحاصل الجواب: أن ما ذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بدل اشتمال من الأولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الإعراب أو لا. (دسوقي)

(٢) قوله: لأن الأولى: أي الجملة الأولى من القسمين: بدل البعض ويدل الاشتمال. (دسوقي)

(٣) قوله: باعتبار الإجمال: أي العموم؛ لأن الجملة الأولى في الآية دالة على النعم المذكورة بالعموم، بخلاف الجملة الثانية؛ فإنها تفوقها بدلالتها عليها بالخصوص.

(٤) قوله: وعدم مطابقة الدلالة: لأن المقصود في البيت من قوله: «ارحل لا تقيمن عندنا» كمال إظهار الكراهة لإقامته، ودلالة الجملة الأولى على ذلك بالضرورة، كما تقدم بيانه، بخلاف الجملة الثانية؛ فإنها تفوقها بدلالتها على ذلك بالمطابقة باعتبار الوضع العرفي. (دسوقي)

(٥) قوله: لخفائها: والفرق بين البذل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين: أن المقصود في البذل هو الثاني لا الأول، والمقصود في البيان هو الأول، والثاني توضيح له، فالإيضاح في البذل حاصل غير مقصود منه بالذات، وفي البيان حاصل مقصود من البيان. (من تجريد)

(٦) قوله: فَوَسْوَسَ إلخ: ضمن «وَسْوَسَ» معنى «ألقى» فعدي بـ«إلى»، فكانه قيل: «فألقى إليه الشيطان وسوسة»، وهذه الجملة فيها خفاء؛ إذ لم تتبين تلك الوسوسة، فبينت بقوله: «قَالَ يَتَّخِذُمْ هَذَا أَذْكَ عَلَى شَجَرَةٍ أَخْلَدَ وَمَلِكٌ لَا يُبَلِّغُ» (طه: ١٢٠). واعتراض في تمثيله بالآية بأن الظاهر أن جملة «وَسْوَسَ» إلخ في محل جر، لعطفها على جملة «فَلَنَّا» المضافة لـ«إِذ» من قوله تعالى: «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ» (البقرة: ٣٤)، الآية، إلَّا أن يقال: إنه مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بيانا، بقطع النظر عن كون الأولى لها محل أو لا، تأمل. (من دسوقي)

(٧) قوله: على شجرة: [أضاف «الشجرة» إلى «أَخْلَدَ»؛ لدعائه أن الأكل منها سبب لخلود الأكل. (ج)]

(٨) قوله: لا يُبَلِّغُ: أي لا يتطرق إليه نقصان فضلا عن الزوال. (تجريد)

(٩) قوله: أقسم بالله إلخ: هذا البيت لأعرابي أتى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمل عمر، فظنه كاذبا،

دفعه بنصب قرينة: لم يجعل هذا من كمال الانقطاع. ويسمى الفصل لذلك ^(١) قطعاً ^(٢)، مثاله ^(٣) شعر:

وتظن سلمى أنني أبغي بها ^{أي ترك العطف} بدلاً أراها في الضلال تهيم ^{أي تحمر}
^{على صيغة المجهول شاع في الظن، أي أظنها} ^{الباء للمقابلة}

فبين الجملتين ^(٤) مناسبة ظاهرة؛ لاتحاد المسندين؛ لأن معنى «أراها» أظنها، وكون المسند إليه في الأولى محبوباً وفي الثانية ^(٥) محباً،
^{«تظن» و«أراها»} ^{لفظ اتحاد بين المسندين}

لكن ترك ^(٦) العطف؛ لثلاثيهم أنه عطف على «أبغي»، فيكون من مطنونات سلمى. ويحتمل ^(٧) الاستيناف، كأنه قيل: كيف تراها في
^{أي الجملة الثانية} ^{أي قوله: «أراها»} ^{كما يحتمل غيره}

هذا الظن؟ فقال: أراها تتحير في أودية الضلال ^(٨).

^{مصيبة أو عطفة} ^{أي عطفة تتحير} ^{جمع «وادي»}

وأما كونها أي الثانية كالمتصلة بها أي بالأولى، فلكونها ^(٩) أي الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولى ^(١٠)، فتتزل الأولى منزلة أي

أي السؤال الحق والجواب

السؤال؛ لكونها مشتملة عليهم ومقتضية له، فتفصل الثانية عنها أي عن الأولى، كما يفصل الجواب عن السؤال؛ لئلا بينهما من
^{أي الحق} ^{أي يفصل} ^{عطف نصير}

الاتصال ^(١١)، قال السكاكي ^(١٢): «فتتزل ذلك السؤال الذي تقتضيه الأولى وتدل عليه بالفحوى منزلة السؤال الواقع، ويطلب

بالكلام الثاني وقوعه جواباً له، فيقطع عن الكلام الأول لذلك. وتنزله منزلة ^(١٣) السؤال الواقع إنما يكون لنكتة، كإغناء السامع
^{هو الجملة الثانية. (قي)} ^{أي للسؤال لتقدير} ^{التنزيل} ^{أي السؤال لتقدير}

عن أن يسأل، أو مثل ^(١٤) أن لا يسمع منه أي من السامع شيء؛ تحقيراً له، أو كراهةً لكلامه، أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه، أو
^{تعظيماً له أو شفقة عليه} ^{ولا ينفك عن اتصاله ونظامه}

لفصل، وهو كذلك؛ لأن السؤال والجواب إن نظر إلى معنيهما فينبغيهما شبه كمال الاتصال، كما يأتي بيانه، وإن نظر إلى لفظيهما فينبغيهما كمال الانقطاع؛ لكون السؤال إنشاءً والجواب خيراً، وإن نظر إلى قائليهما فكل منهما كلام متكلم، ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر، فعلى جميع التقادير الفصل متعين، لكنه مخالف لما ذكره في «المطول» في آخر بحث الالتفات. (دسوقي)

(١٠) قوله: اقتضته الأولى: لكونها جملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها، أو جملة السبب أو غير ذلك مما يقتضي السؤال. (تجريد)

(١١) قوله: من الاتصال: أي من الاتصال الشبيه أي من شبه كمال الاتصال، فكما أن الجملة الأولى في الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتعة للثانية، ولا توجد الثانية بدون الأولى، كذلك السؤال مستتيع للجواب، والجواب لا يوجد بدون السؤال. (من دسوقي)

(١٢) قوله: قال السكاكي إلخ: اعلم أن الفرق بين قول المصنف والسكاكي: أن مذهب المصنف أن الموجب لترك العطف بين الجملتين تنزيل الجملة الأولى منزلة السؤال في منع العطف، وعلى هذا لا مدخل للسؤال في منع العطف في الحالة الراهنة، وإن كان هو الأصل في المنع، ومذهب السكاكي أن السؤال الذي اقتضته الجملة الأولى ويفهم عنها بالفحوى -أي بقوة الكلام باعتبار القرائن- ينزل منزلة السؤال الواقع بالفعل، وتجعل الجملة الثانية جواباً عن ذلك السؤال، فتقطع الجملة الثانية عن الأولى؛ إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر، وعلى هذا فالمقتضى لمنع العطف كون الكلام جواباً لسؤال، لا تنزيل الجملة الأولى منزل السؤال، كما هو مذهب المصنف.

والحاصل: أنه على مذهب المصنف الجملة الأولى منزلة منزلة السؤال المقدر، وأما على مذهب السكاكي: الذي تعلق به التنزيل إنما هو السؤال المقدر الذي اقتضته الجملة الأولى، فينزل منزلة السؤال الواقع، فالجملة الثانية جواب للجملة الأولى على مذهب المصنف، وللسؤال المقدر على كلام السكاكي. (من دسوقي)

(١٣) قوله: وتنزله منزلة: أي وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع؛ لأجل أن يكون الكلام الثاني جواباً له إنما يكون إلخ، وقضية كلام الشارح أن النكتة خاصة بالتنزيل على كلام السكاكي، مع أن التنزيل أيضاً على مذهب المصنف إنما يكون لنكتة، فكان الأولى للشارح أن يعمم في كلامه بأن يقول: «والتنزيل إنما يكون لنكتة»، يشمل التنزيلين، أعني تنزيل الجملة الأولى منزلة السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع. (ق)

(١٤) قوله: أو مثل: قدر الشارح لفظ «مثل» إشارة إلى أن قول الساتن: «أو أن =

(١) قوله: لذلك: [أي لأجل كون العطف موهماً. (قي)]

(٢) قوله: قطعاً: وجه تسميته بالقطع إما لقطعه لتوهم خلاف المراد، وإما لأن كل فصل قطع، فيكون من تسمية المقيّد بالملطوق. (دسوقي)

(٣) قوله: مثاله: أي مثال الفصل لدفع الإيهام المسمى بالقطع، وعبر بالمثال دون الشاهد؛ لأجل قوله الآتي: «ويحتمل الاستئناف»؛ لأن الاحتمال لا يضر في المثال ويضر في الشاهد. (دسوقي)

(٤) قوله: فبين الجملتين: أي الخبريتين أعني قوله: «وتظن سلمى» وقوله: «أراها في الضلال تهيم». وحاصل كلامه: أن هاتين الجملتين بينهما مناسبة؛ لوجود الجهة الجامعة، وهي الاتحاد بين مستنديهما، وهو «تظن» و«أرى»؛ لأن معنى «أرى»: أظن، وشبه التضائيف بين المسند إليه فيهما، وهو ضمير «تظن» و«أراها» المستتر؛ فإن الأول عائد على «سلمى»، وهي المحبوبة، والثاني عائد على الشاعر وهو المحب، وكل من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله على تعقل الآخر، إلا أنه ترك العطف لمانع. (دسوقي)

(٥) قوله: في الثانية إلخ: [فينبغيهما تضائيف أو تقارن في الخيال. (أطول)]

(٦) قوله: لكن ترك إلخ: حاصله: أنه لو عطف جملة «أراها» على جملة «تظن سلمى» لكان صحيحاً؛ إذ لا مانع من العطف عليه؛ إذ المعنى حينئذٍ أن سلمى تظن كذا وأظنها كذا، وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر، إلا أنه قطعها ولم يقل: «وأراها»؛ لثلاثيهم السامع إنما عطف على «أبغي»، فيفسد المعنى المراد؛ إذ المعنى حينئذٍ أن سلمى تظن أنني أبغي بها بدلاً، وتظن أيضاً أنني أظنها تهيم في الضلال، وليس هذا مراد الشاعر، بل مراده أنني أحكم على سلمى بأنها أخطأت في ظنها أنني أبغي بها بدلاً. (دسوقي)

(٧) قوله: ويحتمل إلخ: والحاصل: أن جملة «أراها في الضلال» يحتمل أن تكون غير استئناف، بأن يقصد الإخبار بما كالتالي قبلها من غير تقدير سؤال تكون جواباً عنه، فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق. ويحتمل أن تكون مستأنفة، بأن يقدر السؤال قبلها وتكون هي جواباً عنه، فيكون المانع من العطف كون الجملة كالمتصلة بما قبلها؛ لاقتضاء ما قبلها السؤال، أو تنزيله منزلة السؤال، والجواب يفصل عن السؤال؛ لما بينهما من الاتصال. (قي)

(٨) قوله: أودية الضلال: [أي في الضلال الشبيه بالأودية من إضافة المشبه به للمشبه.

(سوقي)]

(٩) قوله: فلكونها إلخ: كلامه يقتضي أن وقوع الجملة جواباً لسؤال اقتضته الأولى موجب

مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو غير ذلك^(١). وليس في كلام السكاكي^(٢) دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال، فكان المصنف نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون^(٣) على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به، والأظهر أنه لا حاجة إلى ذلك، بل مجرد كون الأولى منشأ السؤال كاف في ذلك، وإليه أشير^(٤) في «الكشاف». ويسمى الفصل لذلك أي لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى استثناءً. وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استثناءً ومستأنفة.

وهو أي الاستئناف ثلاثة أضرب؛ لأن السؤال^(٥) الذي تضمنته الأولى إمّا عن سبب الحكم مطلقاً^(٦)، نحو شعر:

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل^(٧) سهر دائم^(٨) وحزن طويل

أي ما بالك عليل؟ أو ما سبب علتك^(٩)؟ بقرينة^(١٠) العرف والعادة؛ لأنه إذا قيل: «فلان مريض»؛ فإنما يسأل عن مرضه^(١١) وسيبه، لا أن يقال: هل سبب علته كذا وكذا؟ لا سيما السهر والحزن^(١٢)، حتى يكون السؤال عن السبب الخاص.

وإمّا عن سبب^(١٣) خاص لهذا الحكم، نحو: ﴿وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي﴾^(١٤) إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾، كأنه قيل^(١٥): هل النفس أمارة بالكائن في الجملة الأولى. (ج)

بالسوء؟ بقرينة التأكيد^(١٦)،
به «إن» واللام

(٨) قوله: سهر دائم: خير لمبتدأ محذوف، أي سبب علتي سهر دائم، وهذا محل الشاهد، حيث ترك العاطف؛ لما بين الجملتين من شبه كمال الاتصال، والمغايرة التي يقتضيها العطف لا تناسبه. (دسوقي)

(٩) قوله: أو ما سبب علتك: هذا تنويع في التعبير، والمعنى واحد؛ لأن كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة، وإن كانت العبارة الأولى تفيد ذلك بالتلويح والثانية تفيد بالتصريح. (دسوقي)

(١٠) قوله: بقرينة إلخ: مرتبط بمحذوف، أي وإنما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينة العرف، وإضافة القرينة لما بعده بيانية. (دسوقي)

(١١) قوله: عن مرضه: على تقدير مضاف، أي سبب مرضه، فقوله: «وسيه» تفسير للمراد من المعطوف عليه، ولو اقتصر على قوله: «عن سبب مرضه» لكان أوضح، كذا قيل. (من التجريد)

(١٢) قوله: لا سيما السهر والحزن: أي خصوصاً السهر أو الحزن، فهما أولى بعدم القول؛ لأنه يبعد كونهما سببين من الأسباب المحدث للمرض، وحينئذ فلا يقال في السؤال: هل سبب علتك السهر أو الحزن؛ إذ لا يتوهم سببتهما للمرض حتى يسأل عنهما. (من ق)

(١٣) قوله: وإما عن سبب إلخ: أي فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته، ولهذا يؤتى بالجواب مؤكداً. (تجريد)

(١٤) قوله: ﴿وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي﴾: هذه الجملة منشأ السؤال، وقوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ هذا هو الاستئناف. والمعنى: وما أبرئ نفسي من الزلل، ولم أشهد لها بالبراءة الكلية ولا أزيها. (من دسوقي)

(١٥) قوله: كأنه قيل إلخ: [لأن الفرض أن السؤال عن سبب خاص. (تج)] أي لأن الحكم ينفي تبرئة النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه أن ذلك لا ينطبعها من أصلها على طلب لا ينبغي، فكان المقام مقام أن يتردد في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره، فكانه قيل: لم نفيت البراءة عن نفسك؟ هل لأن النفس أمارة بالسوء أي إنها منطبعة على ذلك، فالسائل متردد طالب للتعيين. (من دسوقي)

(١٦) قوله: بقرينة التأكيد: هذا مرتبط بمحذوف، أي فالسؤال عن سبب خاص بقرينة التأكيد؛ لأنه يدل على أن السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه. فأجيب =

= لا يسمع إلخ: عطف على قوله: «إغناء» لا على «أن يسأل»، وإنما قدر كلمة «مثل» لا الكاف؛ لأنها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن. (من الدسوقي)

(١) قوله: أو غير ذلك: عطف على «إغناء» أو على «القصد»، وذلك مثل التنبيه على فطانة السامع بأن المقدّر عنده كالمذكور. (ق)

(٢) قوله: وليس في كلام السكاكي إلخ: هذا شروع في اعتراض وارد على قول المصنف: فنزل الجملة الأولى منزلة السؤال المقدّر. وحاصله: أن المصنف مختصر لكلام السكاكي وتابع له، وهو لم يقل بما قاله المصنف، وحينئذ فالمصنف مخطئ في كلامه.

وحاصل ما أجاب به الشارح: أنا نسلم أن المصنف مختصر لكلام السكاكي، لكن لا نسلم خطاه؛ إذ هو مجتهد في هذا الفن، فتارة يخالف اجتهاده اجتهاد السكاكي، وتارة يوافق. (دسوقي)

(٣) قوله: إنما يكون إلخ: أي إنه نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون في تلك الحالة، لا في حالة تنزيل السؤال المقدّر منزلة الواقع، كما قال السكاكي. (من دسوقي)

(٤) قوله: أشير: [كما بينه الشارح في «المطول»].

(٥) قوله: لأن السؤال إلخ: أي لأن المبهمة على السامع إما سبب الحكم الكائن في الجملة الأولى على الإطلاق، بمعنى أنه جهل السبب من أصله، وإما سبب خاص، بمعنى أنه تصور نفي جميع الأسباب إلا سبب خاص تردد في حصوله ونفيه، وإما غير السبب، بأن يهم عليه شيء مما يتعلق بالجملة الأولى. (تجريد)

(٦) قوله: مطلقاً: حال من السبب، أي حال كون السبب مطلقاً عن النظر إلى سبب خاص، بل ينظر إلى سبب مطلق، وذلك ككون السامع يجهل السبب من أصله، وذلك بأن يكون التصديق بوجود السبب حاصلًا للسائل، والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب، كما قاله في البيت المذكور؛ فإن التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب، إلا أنه جاهل بحقيقته، فيطلب بما شرح ماهيته، ولذا يسأل به «ما»، والتصديق الحاصل بسبب معين ضمني ليس مقصوداً للسائل. (دسوقي)

(٧) قوله: عليل: أي أنا عليل، ولا شاهد فيه؛ لأنه جواب لسؤال ملفوظ، بل في قوله: «سهر إلخ». (من تجريد)

(ج) أي الحواب.

وهذا الضرب^(١) يقتضي تأكيد الحكم، كما مرّ في أحوال الإسناد، من أن المخاطب^(٢) إذا كان طالباً متردداً حسن تقوية الحكم

الكاف تعليلة

بمؤكد، ولا يخفى أن المراد بالاعتضاء: الاعتضاء استحساناً لا وجوباً، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب.

فتح تعير لنفسه «يقضي»

لأن المذكور فيما مرّ الحسن لا الوجوب. (ج)

وإما عن غيرهما^(٣) أي غير السبب المطلق والخاص، نحو: «قَالُوا^(٤) سَلَّمًا قَالَ سَلَّمَ^(٥)»، أي فماذا قال إبراهيم^(٦) في جواب

إبراهيم عليه السلام (هود: ٦٩)

سلامهم؟ فقول: «قَالَ سَلَّمَ» أي حيّاهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت^(٧).

أي سلام الملائكة

وقوله شعر: زعم^(٨) العواذل جمع «عاذلة» بمعنى جماعة عاذلة^(٩) أنني في غمرة وشدة: صدقوا أي جماعات العواذل التي في زعمهم

العدل: الملامة. (قاموس)

عطف تفسير

أنني في غمرة، ولكن غمرتي^(١٠) لا تنجلي أي لا تنكشف، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد، كأنه قيل^(١١): أصدقوا أم كذبوا؟ فقول:

أي العواذل

إشارة إلى توجيه الاستدراك. (ج)

صدقوا.

وأيضاً منه أي من الاستئناف، وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له، ما يأتي بإعادة^(١٢) اسم ما استؤنف عنه أي أوقع عنه الاستئناف،

تقسيم آخر من الاستئناف

أي في الأصل الأول. (ج)

أي استئناف يأتي

أي أحسن

وأصل الكلام^(١٣): استؤنف عنه الحديث، فحذف المفعول ونزل الفعل^(١٤) منزلة اللازم، نحو: أحسنت أنت^(١٥) إلى زيد، زيد حقيق

أي بعد بئانه للمفعول. (ج)

وهو لفظ الحديث

بالإحسان بإعادة اسم زيد. ومنه ما بيني^(١٦) على صفته أي صفة ما استؤنف عنه دون اسمه، والمراد صفة تصلح لترتب الحديث

أي الحكم

الذي استؤنف الحديث لأجله

عليها، نحو: أحسنت إلى زيد صديقك القديم^(١٧) أهل لذلك، والسؤال المقدر فيهما^(١٨): لإذا أحسن إليه^(١٩)، أو هل هو^(٢٠) حقيق

= بالتأكيد؛ لأن السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد جوابه. (من دسوقي)

(١) قوله: وهذا الضرب: [أي النوع من السؤال، وهو السؤال عن سبب خاص. (قي)]

(٢) قوله: من أن المخاطب إلخ: الأولى أن يقول: من أن المخاطب قد ينزل منزلة المتردد الطالب إذا قدم عليه ما يلوح بالخير، فيستشرف استشراف المتردد الطالب، فيحثه بحسن تقوية الحكم بمؤكد. (من الدسوقي)

(٣) قوله: وإما عن غيرهما: أي عن غير السبب الخاص وغير السبب المطلق، وهو شيء آخر له تعلق بالجملة الأولى يقتضي المقام السؤال عنه، إما عام كما في الآية، وإما خاص كما في البيت؛ لأن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب، والسؤال عن تعيينه. (دسوقي)

(٤) قوله: نحو قالوا: أي الرسل أعني الملائكة المرسلين لقوم لوط، وقوله: «سَلَّمًا» مفعول مخدوف، أي نسلم عليك يا إبراهيم سلاماً. (دسوقي)

(٥) قوله: قَالَ سَلَّمَ: أي قال في جواب سلام الملائكة: «سَلَّمَ» أي عليكم، فهو مبتدأ محذوف خبره. (دسوقي)

(٦) قوله: قال إبراهيم عليه السلام: [فقول إبراهيم عليه السلام ليس سبباً لسلام الملائكة لا عائناً ولا خاصاً. (قي)]

(٧) قوله: على الدوام والثبوت: [أي بخلاف تحيتهم؛ فإنها بالجملة الفعلية. (قي)]

(٨) قوله: زعم: قال في «الشواهد»: لا أعرف قائله، والزعم أكثر استعماله في الاعتقاد الباطل، وقد يستعمل في الحق على ما في «القاموس»، ومن ذلك ما هنا بدليل قوله: «صدقوا». (دسوقي)

(٩) قوله: بمعنى جماعة عاذلة: ولم يجعله جمع «عاذلة» واحدة من المؤنث؛ لقوله: «صدقوا» بضمير الذكور، ولم يجعله جمع «عاذل»؛ لأن «فاعلاً» لا يطرد جمعه على «فواعل» إلا إذا كان صفة مؤنث أو لما لا يعقل كـ «حائض» و«صاهل». (من تجريد)

(١٠) قوله: ولكن غمرتي إلخ: لما كان قوله: «صدقوا» مظنة أن يتوهم أن غمرته مما تنكشف، كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد: استدرك على ذلك بقوله: «ولكن غمرتي لا تنجلي»، والمعنى أنني كما قالوا، ولكن لا مطعم في فلاحي. (دسوقي)

(١١) قوله: كأنه قيل إلخ: هذا تقدير للسؤال الناشئ من الجملة الأولى؛ فإنه لما أظهر

الشكاية من جماعة العاذل له على اقتحام الشدائد: كان ذلك جماعة يحرك السائل؛ ليسأل: هل صدقوا في ذلك الزعم أم لا؟ فالسائل متصور للصدق والكذب، وإنما يسأل عن تعيين أحدهما. (دسوقي)

(١٢) قوله: بإعادة: [الباء للملازمة أو بمعنى مع.]

(١٣) قوله: وأصل الكلام: أي أصل قوله: «استؤنف عنه»، أي أصله بعد بئانه للمجهول، فهو بيان للأصل الثاني، وإلا فالأصل الأول: «إعادة اسم ما استأنف المتكلم الحديث»، أي الكلام عنه، فبني الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه، فصار «إعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث»، ثم حذف المفعول الذي له الأصالة بالنسبة -وهو «الحديث»- اختصاراً؛ لظهور ذلك المراد. ولما حذف ذلك المفعول نزل الفعل منزلة اللازم، فأنيب بالمرور أو المصدر المفهوم من «استؤنف» بتأويل «استؤنف» بـ «أوقع» كما قال الشارح. (دسوقي)

(١٤) قوله: ونزل الفعل إلخ: أي بالنسبة للمفعول الصريح، حيث قطع النظر عن ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطة، وهو قوله: «عنه». (دسوقي)

(١٥) قوله: نحو أحسنت أنت: أشار الشارح بـ «أنت» إلى أن التاء في «أحسنت» تاء الخطاب لا تاء المتكلم، وإنما جعل الشارح التاء للخطاب مع أنه يصح جعلها للمتكلم؛ للتناسب مع «أحسنت» في المثال الآتي؛ لأنه يتعين أن تكون الثانية للخطاب، وإلا لقال: «صديقي القديم إلخ». (دسوقي)

(١٦) قوله: ما بيني: أي الاستئناف بيني ويركب من تركيب الكل على أجزائه، ولم يعر بـ «الإعادة»؛ لأن الصفة لم تذكر أولاً حتى تعاد. (دسوقي)

(١٧) قوله: صديقك القديم: أي فهذا استئناف مركب من صفة ما استؤنف الحديث لأجله، وهذه الصفة هي الصداقة تصلح لترتب الحديث عليها. (دسوقي)

(١٨) قوله: فيهما: أي فيما بني على الاسم وفيما بني على الصفة. (ق)

(١٩) قوله: لماذا أحسن إليه: بصيغة الماضي، وهذا راجع إلى المثال الأول، ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين، كما علم من ضبطه بصيغة الماضي؛ لعدم احتمال الجواب فيه على خطاب. (من التجريد)

(٢٠) قوله: أو هل هو إلخ: راجع إلى المثال الثاني، وتقدير السؤال فيه من المخاطب؛ =

وهو الإحسان

بالإحسان؟ وهذا أي الاستئناف المبني على الصفة أبلغ؛ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم، كالصدقة القديمة في المثال المذكور؛ لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه علة له. وههنا بحث^(١)، وهو أن السؤال إن كان عن السبب^(٢) فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، وإلا^(٣) فلا وجه لاشتماله عليه، كما في^(٤) قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَّمًا قَالَ سَلَّمَ﴾، وقوله: «زعم العواذل». ووجه التفصي عن ذلك مذكور في الشرح^(٥).

وقد يحذف صدر الاستئناف^(٦) فعلاً كان^(٧) أو اسماً، نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾^(٨) رجال^(٩) فيمن قرأها مفتوحة الباء، كأنه قيل: من يسبحه؟ فقيل: ﴿رجال﴾، أي يسبحه رجال^(١٠). وعليه^(١١): «نعم الرجل أو نعم رجلا زيد»، على قول أي على قول^(١٢) من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف، أي هو زيد، ويجعل الجملة استئنافاً جواباً للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم. وقد يحذف^(١٣) الاستئناف كله إمّا مع قيام شيء مقامه، نحو شعر^(١٤): «زعمتم أن إخوانكم قريش»^(١٥): «لهم إلف أي إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة: رحلة في الشتاء إلى اليمن ورحلة في الصيف إلى الشام، وليس لكم إلف^(١٦) أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين، كأنه قيل: أصدقنا أم كذبنا؟ فقيل: كذبتهم، فحذف هذا الاستئناف كله
أي قوله: «كذبتهم»

= لاشتمال الجواب فيه على الخطاب. (من التحريد)

(١) قوله: وههنا بحث: أي في الألفية المعللة بما ذكر، فهو إيراد على قوله: «وهذا أبلغ؛ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم». وحاصل الإيراد: أن السؤال إن كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتغال الجواب عليه في أي استئناف كان، أي سواء كان مبنياً على الاسم أو مبنياً على الصفة، وإن لم يكن سؤالاً عنه. فالجواب غير مشتمل على السبب في أي استئناف كان؛ إذ لا معنى لاشتماله على بيانه، وحينئذ فلا فرق بين الاستئناف، فجعل المبني على الصفة أبلغ من المبني على الاسم وتعليقه بما ذكر لا يتم.

(٢) قوله: كان عن السبب: أي كما في المثالين المذكورين. (تج) [أي في المبني على الاسم والمبني على الصفة (ق)]

(٣) قوله: وإلا: أي وإن لم يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه وصفاً أو اسماً. (التحريد)

(٤) قوله: كما في: [تشبيه في عدم الاشتغال. (ج)]

(٥) قوله: مذكور في الشرح: قال فيه: وجهه أنه إذا ثبت لشيء حكم، ثم قدر السؤال عن سببه، وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم، فهذا الجواب يكون تارة بإعادة اسم ذلك الشيء، فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقاً به، وتارة بإعادة صفة، فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف، وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف، ولهذا قال: «ومنه».

وحاصل التفصي: أن في الأول بين سبب الحكم فقط، وفي الثاني بين سبب سبب الحكم، فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب، فكان أبلغ من الأول، كما يظهر من المثالين المذكورين، ففي المثال الأول كون زيد حقيقاً بالإحسان سبب للحكم الذي هو ثبوت استحقاقه للإحسان، وفي الثاني -أعني ما بني على الصفة- الصدقة القديمة سبب لاستحقاق الإحسان. ومن الأول أيضاً ما إذا قيل: «ما بال زيد يركب الخيل؟» فقلت: «هو حقيق بركوبها»، ومن الثاني ما لو قلت في الجواب: «هو حقيق بركوبها»؛ لأنه من أبناء الملوك. (من التحريد والدسوقي)

(٦) قوله: صدر الاستئناف: لا مفهوم للصدر، بل العجز كذلك، كما في «نعم الرجل زيد» على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والخبر محذوفاً، فلو قال: وقد يحذف بعض استئناف لكان أحسن، ولعله إنما ترك المصنف الكلام على ذلك؛ لقلته في كلامهم، أو

لضعف القول المذكور. (دسوقي)

(٧) قوله: كان: [ذلك الصدر كما في الآية. (ق)]

(٨) قوله: والآصال: [جمع «أصيل» بمعنى آخر النهار.]

(٩) قوله: أي يسبحه رجال: وحذف الفعل اعتماداً على «يسبح» الأول، لا على المذكور في السؤال المقدر؛ لأنه لا يجوز كما في «دلائل الإعجاز»، فلا مخالفة بينه وبين الشارح. (تجريد)

(١٠) قوله: وعليه: أي ويجري عليه أي على حذف صدر الاستئناف، نيه به على التفاوت بين المثالين، وهو كون المحذوف في أحدهما المسند وفي الآخر المسند إليه، وكون الحذف في الأول جائزاً وفي الثاني واجباً. (تجريد)

(١١) قوله: أي على قول إلخ: أي لا على قول من يقول: إن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، وإلا فيكون المحذوف العجز، ولا على قول من يقول: إن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله، أو إنه بدل أو عطف بيان، وإلا فلا حذف أصلاً، ولا يكون في الكلام استئناف. (قي)

(١٢) قوله: وقد يحذف إلخ: أي قد تحذف الجملة المستأنفة بتمامها، فلا يبقى منها صدر ولا عجز، وحينئذ فيكون الفصل الذي هو ترك العطف بين المحذوفة وما قبلها تقريراً؛ لأن الفصل الحقيقي إنما يكون بين الملفوظين. (ق)

(١٣) قوله: شعر: هو قول سائر بن هند بن قيس بن زهير، وبعد البيت المذكور: شعر أولئك أومنوا جوعاً وخوفاً: «وقد جاعت بنو أسد وخافوا

ومراده هجو بني أسد وتكذيبهم في انتسابهم لقريش وادعائهم أنهم إخوانهم ونظائرهم، بأن لهم إيلافاً في الرحلتين، وليس لكم شيء منهما، وأيضاً قد آمنهم الله من الجوع والخوف كما هو نص القرآن، وأنتم جالعون وخائفون. (دسوقي)

(١٤) قوله: قريش: هم أولاد النضر بن كنانة، وهو خير «أن»، وأما قولهم: فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف، و«الإلف» مصدر الثلاثي وهو «ألف» يقال: «ألف فلان المكان يألفه إلفاً». و«الإيلاف» مصدر الرباعي، وهو «ألف»، وكلاهما بمعنى واحد، وهو المؤالفة والرغبة. (ق)

(١٥) قوله: ليس لكم إلف: أي رغبة في الرحلتين المعروفتين، أي فقد افترقتم في دعوى الأخوة؛ لعدم التساوي في المزايا والترتب؛ إذ لو صدقتم في ادعاء الأخوة لهم لاستوتبتم مع قريش في مؤالفة الرحلتين. (دسوقي)

وأقيم^(١) قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف» مقامه؛ لدلالته عليه. أو بدون ذلك أي قيام شيء مقامه؛ اكتفاء بمجرد القرينة، نحو

لدلالة العلة على المعلول. (ج)

قوله تعالى: «فَنِعْمَ الْهَدُودُ^(٢)» أي نحن على قول، أي من يجعل^(٣) المخصوص خبر المبتدأ، أي هم نحن.

(الذرات: ٤٨)

ولمّا فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين^(٤) للوصل فقال: وأما الوصل^(٥) لدفع

وهي كمال الانقطاع بلا إيهام، وكمال الاتصال، وشبه الأول، وشبه الثاني

الإيهام فكقولهم: «لا، وأيدك الله»^(٦)، فقولهم: «لا» ردّ لكلام سابق، كما إذا قيل: «هل الأمر كذلك»^(٧)؟ فقالوا: «لا» أي ليس الأمر

كذلك، فهذه^(٨) جملة إخبارية، و«أيدك الله» جملة إنشائية دعائية، فبينهما كمال الانقطاع، لكن عطفت^(٩) عليها؛ لأنّ ترك العطف

أي بالتأييد للمخاطب. (ق)

يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأيد، مع أنّ المقصود الدعاء له بالتأييد، فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون

فلدفع هذا الوهم جيء بالواو

تفريع على قوله: «لكن عطفت عليها»

قوله: «لا». وبعضهم لمّا لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله: «قلت: لا وأيدك الله»،

هو الزبون

أي «لا وأيدك الله» ونحوه

وزعم أن قوله: «وأيدك الله» عطف على قوله: «قلت»، ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل^(١٠) الدعاء تحت القول، وأنه لو لم يحك

أي الثعالبي

ذلك القائل قوله: «وأيدك الله» أي معطوفاً على «قلت»

الحكاية فحين ما قال للمخاطب «لا وأيدك الله» فلا بدّ له من معطوف عليه.

ليراد من الحكاية: «قلت». (ج)

وأما للتوسط^(١١) عطف على قوله: «أما الوصل لدفع الإيهام» أي أمّا الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع^(١٢) وكمال

الاتصال، وقد صحّفه بعضهم «وإمّا» بكسر الهمزة، فركب^(١٣) متنّ عمياء وخَبَطَ خَبَطَ عَشَوَاءَ،

أي مثل خبط ناقة عشاء، وهي التي لا تبصر في الليل

أي ظهر ناقة عمياء

أي الزوبى

الأصداغ على حدود المرد الملاح. (دسوقي)

(٩) قوله: «لأن ترك العطف إلخ»: قيل: إن هذا الوهم بعد إيراد العاطف باق؛ لأنه يجوز أن

يكون للعطف على المنفي لا على النفي، وإذا كان العطف على المنفي كانت «لا»

مسلطة على المعطوف. والجواب: أن العطف على المنفي المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب إليه الوهم. (دسوقي)

(١٠) قوله: فأينما وقع: «أين» شرطية جوابها قوله: «فالمعطوف إلخ» أي فأي محل وقع

هذا الكلام، أي مثل هذا الكلام مما جمع فيه بين «لا» التي لرد كلام سابق وجملة دعائية

نحو: «لا ونصرك الله»، أو «لا ورحمك الله»، أو «لا وأصلحك الله»، فالمعطوف عليه هو

مضمون قوله: «لا» أي ما تضمنه «لا» من الجملة. (الدسوقي)

(١١) قوله: لم يدخل إلخ: أي وهو خلاف المقصود من هذا التركيب؛ فإن المقصود من

هذا التركيب باعتبار الاستعمال العربي والقصد الغالي أنه من جملة المقول، وأن المعنى:

قلت: لا، وقلت: أيدك الله. (قي)

(١٢) قوله: وأنه لو لم يحك إلخ: هذا اعتراض ثانٍ على ذلك القائل، وحاصله أن الذي

ذكره من العطف على «قلت» إنما يتأتى في خصوص تلك الحكاية. وأما إذا قلت:

«لا وأيدك الله» من غير «قلت» احتاج الأمر للمعطوف عليه، ولم يوجد معطوف عليه،

ووجود العطف بدون معطوف عليه باطل، فبطل كلام ذلك القائل، وتعين كون المعطوف

عليه مضمون «لا»، سواء صرح قبلها بالحكاية أو لا. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: وأما للتوسط: الجار والجرور متعلق بالوصل محذوفاً، والوصل مبتدأ، و«إذا» في

قوله: «فإذا اتفقتا إلخ» خبره، وأصل الكلام: وأما الوصل لأجل التوسط فيتحقق بين

الجملتين إذا اتفقتا إلخ، والفاء في جواب الشرط داخلية في المعنى على الجملة، لكنها

زحلت عن المبتدأ إلى الخبر، كما في «أما زيد فقائم»، والجملة عطفت على جملة «وأما

الوصل لدفع الإيهام فكقولهم». (دسوقي)

(١٤) قوله: كمال الانقطاع: [بأن لا يكون بين الجملتين أحد الكمالين ولا شبه أحدهما]

(١٥) قوله: فركب إلخ: والمراد أنه وقع في خطب عظيم من جهة اللفظ والمعنى، أما من جهة

اللفظ فلأن قراءته بالكسر تحوج إلى تقدير «إمّا» في المعطوف عليه قبلها، كما اعترف

هو بذلك؛ لأن «إمّا» العاطفة لا بد أن يتقدمها «إمّا» في المعطوف عليه، فيصير =

(١) قوله: وأقيم إلخ: اعلم أن ما ذكره الشارح من أن قوله: «لهم إلف إلخ» قائم مقام

الاستئناف؛ لدلالته عليه: غير متعين؛ لجواز أن يكون جواباً لسؤال اقتضاه الجواب

المحذوف، فكانه لما قال المتكلم: «كذبتم»، قالوا: «لم كذبنا؟» فقال له المتكلم: «لهم

إلف»، فيكون في البيت استئناف: أحدهما محذوف والآخر مذكور، وكل منهما جواب

لسؤال مقدر. (ق)

(٢) قوله: أي من يجعل إلخ: أي إنما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل

المخصوص بالمدح خير مبتدأ محذوف، فيكون التقدير: هم نحن، وأما على قول من يجعله

مبتدأ وما قبله خبراً فليس من الباب. (تج)

(٣) قوله: الحالتين المقتضيتين: وهما كمال الانقطاع مع الإيهام، والتوسط بين الكمالين.

(الدسوقي)

(٤) قوله: وأما الوصل: أي الذي يجب مع كمال الانقطاع. وقوله: «لدفع الإيهام» أي

لأجل دفع إيهام السامع خلاف مراد المتكلم لو لم يعطف هذا، وكان المناسب لكلامه

سابقاً أن يقول: وأما كمال الانقطاع مع الإيهام الذي يجب فيه الوصل لدفع الإيهام فهو

كقولهم إلخ. (دسوقي)

(٥) قوله: لا وأيدك الله: ذكر صاحب «المغرب»: أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه مرّ برجل في يده

ثوب، فقال له الصديق رضي الله عنه: أتبيع هذا؟ فقال: «لا يرحمك الله»، فقال له الصديق رضي الله عنه:

لا تقل هكذا، قل: «لا، ويرحمك الله». واعلم أن دفع الإيهام لا يتوقف على خصوص

العطف، بل لو سكت بعد قوله: «لا» أو تكلم بما يدفع الاتصال، ثم قال: «رحمك الله»

أو «أيدك الله» من غير عطف: لكان الكلام خالياً عن الإيهام. (دسوقي)

(٦) قوله: هل الأمر كذلك: أي هل أسأت إلى فلان؟ أو هل الأمر كما زعم فلان؟

(دسوقي)

(٧) قوله: فهذه: أي جملة «ليس الأمر كذلك» التي تضمنتها «لا». (دسوقي رحمته)

(٨) قوله: لكن عطفت إلخ: هذا تصريح بأن الواو المذكورة عاطفة، لا زائدة لدفع الإيهام،

وليست استئنافية كما قيل؛ لكونها في الأصل للعطف، فلا يصار إلى خلافه إلا عند

الضرورة، ولعل ذلك القائل ارتكب هذا هرباً من لزوم عطف الإنشاء على الإخبار، وفي

«الفتاوى»: يحكى عن صاحب ابن عباد أنه قال: هذه الواو أحسن من واوات

فإذا اتفقتا^(١) أي الجملتان خبراً أو إنشاءً، لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، ويكون بينهما جامع بدلالة^(٢) ما سبق من أنه إذ لم يكن جامع^(٣) فيبينهما كمال الانقطاع، ثم الجملتان المتفتتان خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى قسماً؛ لأنهما إمّا خبريتان أو إنشائيتان، والمتفتتان معنى فقط^(٤) ستة أقسام؛ لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى فاللفظان إمّا خبران أو الأول خبر والثاني إنشاء أو بالعكس، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إمّا إنشاءان^(٥) أو الأول إنشاء والثاني خبر أو بالعكس، فالمجموع ثمانية أقسام، والمصنف أورد

راجعان لكل من خبر أو إنشاء، وكذا قوله: «أو معنى فقط». (تجريد)

نحو: «تذهب إلى فلان وتكرمه». (ق)

وكلاهما من باب التوسط. (ق)

(النساء: ١٤٢)

بيان لكثرة تعدد المثال. (ق)

(الانقطاع: ١٣، ١٤)

(الأعراف: ٣١)

أي المصنف بين الجملتين

(البقرة: ٨٣)

أي وأذكر «إذ أخذنا»

القراءة

أي برا

في التوراة

التضائيف، أو شبه التضاد؛ لما تشعر به المخادعة من العداوة. وأورد على المصنف أن هذه الآية في سورة النساء، فالجملة لها محل من الإعراب؛ لأنها خير «إن» من قوله تعالى: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ». (النساء: ١٤٢) وليست آية البقرة؛ لأنه ليس فيها «وهو خادعهم»، والكلام الآن في ما لا محل له من الإعراب. وأجيب بأن المقصد بيان التوسط بين الكمالين بقطع النظر عن كون الجملة لها محل من الإعراب أو لا. (ق)

(٨) قوله: «إِنَّ الْأَبْرَارَ لَإِخَ» أي فالجملتان خبريتان لفظاً ومعنى، والجامع بينهما التضاد بين المسندين والمسند إليهما؛ لأن الأبرار ضد الفجار، والكون في النعيم ضد الكون في الجحيم. (دسوقي)

(٩) قوله: «كلوا إخ» الجامع بين هذه الجمل الثلاث الإنشائية اتحادها في المسند إليه، مع ما بين الأكل والشرب والإسراف من المناسبة. (تجريد)

(١٠) قوله: «على قسمين: المراد بالقسمين اللذين يمكن تطبيق المثال عليهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظاً إنشائيتين معنى، أو تكونا إنشائيتين معنى، والأولى خبرية في اللفظ والثانية إنشائية فيه. وبقي على المصنف أمثلة الأربعة تمام الستة، فمثاله ما إذا كانتا إنشائيتين معنى، والأولى إنشائية لفظاً دون الثانية «قم الليل وأنت تصوم النهار». ومثال الخبريتين معنى مع كونهما معاً إنشائيتين لفظاً «ألم أمرك بالتقوى»، و«ألم أمرك بترك الظلم». ومثال الخبريتين معنى مع كون الأولى خبرية لفظاً والثانية إنشائية لفظاً «ألم أمرك بالتقوى»، و«ألم أمرك بترك الظلم»، ومثال الخبريتين معنى مع كون الأولى إنشائية لفظاً والثانية خبرية لفظاً قوله تعالى: «أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ» (الأعراف: ١٦٩)، فإن «دَرَسُوا» عطف على قوله «أَلَمْ يُؤْخَذْ» وهو وإن كان إنشاء بوجود الاستفهام إلا أنه في تأويل الخبر وهو أخذه عليهم ميثاق الكتاب؛ لأن الاستفهام للإنكار، تأمل. (دسوقي ٥٥)

(١١) قوله: «الأقسام الستة: [وهي السابقة في قول الشارح: «المتفتتان معنى فقط ستة إخ». (ق)]

(١٢) قوله: «معنى فقط: فيه نظر؛ لأنه يصح كونه مثلاً للمتفتتين لفظاً ومعنى، بأن يكونا خبريتين لفظاً إنشائيتين معنى، كما صرح به الشارح بعد، وسيأتي في المتن. ويمكن أن يجاب بأن المراد الاتفاق الحقيقي لا الاحتمالي، والحقيقي هو الاتفاق معنى فقط. (من التجريد)

(١٣) قوله: «بني إسرائيل: [أي قائلين لهم: «لَا تَعْبُدُونَ». (ق)]

(١٤) قوله: «وبالوالدين: متعلق بالفعل المقدر العامل في المصدر، ومحل الشاهد من نقل الآية قوله: «وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» (البقرة: ٨٣)؛ لأنه المحتمل للقسمين. وأما قوله: «وَقُولُوا» =

= تقدير الكلام هكذا: وأما الوصل فإما لدفع الإيهام وإما للتوسط. ويرد عليه أن حذف «إما» من المعطوف عليه لا يجوز في السعة، حتى يقال: إنها مقدرة قبل قوله: «لدفع الإيهام». ويرد عليه أيضاً أن الفاء في قوله: «فكقولهم»، وفي قوله: «فإذا اتفقتا» تكون ضائعة، وتبقى «إذا» بلا جواب في قوله: «فإذا اتفقتا» إن كانت شرطية، أو بلا متعلق ظاهر إن كانت مجرد الظرفية، فيحتاج إلى جعل الفاء في قوله: «فكقولهم» مؤخره عن التقديم، وأن المعطوف عليه المحذوف زحلقته عنه الفاء، فادخلت على «كقولهم»، وإلى تقدير الجواب، أو متعلق الظرف، وفي ذلك من التعسف والخطأ؛ لما فيه من الحذف الغير المعهود من العجرفة ما لا يخفى، مع عدم الحاجة لذلك. وأما من جهة المعنى فلأنه قد علم من قول المصنف سابقاً في مقام تعداد الصور إجمالاً: «والا فالوصل» أن الوصل يجب في صورة كمال الانقطاع مع الإيهام وفي صورة التوسط بين الكمالين، وحينئذ فيجب أن يجعل «ما» هنا تفصيلاً للصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما وهو ما يقتضيه فتح «أما»؛ إذ المعنى: وأما الوصل الذي يجب مع كمال الانقطاع مع الإيهام لأجل دفع الإيهام «فكقولهم إخ»، وأما الوصل الذي يجب لأجل توسط الجملتين بين الكمالين ففيما إذا اتفقتا إخ. (من الدسوقي والتجريد)

(١) قوله: «فإذا اتفقتا: أي فكأنك إذا اتفقتا. (تج)

(٢) قوله: «بدلالة إخ: أي إنما ذكرنا هذا القيد؛ لدلالة ما سبق عليه.

(٣) قوله: «يكن جامعاً: [أي والحال أنهما اتفقا خبراً لفظاً ومعنى أو اتفقا إنشاءً كذلك. (ق)]

(٤) قوله: «المتفتتان معنى فقط: فيه أن القسم الأول والرابع متفتتان معنى ولفظاً، فيكون التقسيم من باب تقسيم الشيء إلى أنواعه وإلى ما هو خارج عنه. والجواب أن في العبارة حذفاً؛ لدلالة ما قبله عليه، والأصل: «المتفتتان خبراً أو إنشاءً معنى فقط». فقوله: «معنى فقط» مرتبط بالمحذوف لا بقوله: «المتفتتان»، فتنبه لذلك، فقد غفل عنه الناظر. (تجريد)

(٥) قوله: «إما إنشاءان: نحو «ألم أقل لك كذا وكذا» و«ألم أعطك» أي: قلت لك، وأعطيتك. (دسوقي)

(٦) قوله: «للقسمين الأولين: أعني الجملتين المتفتتين خبراً لفظاً ومعنى، والجملتين المتفتتين إنشاءً لفظاً ومعنى. (دسوقي)

(٧) قوله: «يُخَدِّعُونَ اللَّهَ: أي بإظهار خلاف ما يظنون، وقوله: «وهو خادعهم» أي مجازيهم على خداعهم، فالجملتان خبريتان لفظاً ومعنى، والجامع بينهما اتحاد المسندين؛ لأنهما معاً من المخادعة، وكون المسند إليهما مخادعاً والآخر مخادعاً، فيبينهما شبه

فعطف ﴿قُولُوا﴾^(١) على ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ مع اختلافهما لفظاً؛ لكونهما إنشائيتين معنى؛ لأنَّ قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ إخبار^(٢) في معنى الإنشاء أي لا تعبدوا، وقوله: ﴿وَيَا لَوْلَايَٰدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ لا بد له من فعل^(٣)، فإمّا أن يقدر خبراً في معنى الطلب، أي وتحسنون بمعنى أحسنوا، فتكون الجملتان^(٤) خبراً لفظاً إنشاءً معنى، وفائدة^(٥) تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الإنشاء أمّا لفظاً: فالملاءمة مع قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾، وأمّا معنى: فالمبالغة باعتبار أنَّ المخاطب كأنه سارع^(٦) إلى الامتثال فهو يخبر عنه، كما تقول: «تذهب إلى فلان تقول له كذا وكذا»، تريد الأمر^(٧). أو يقدر^(٨) من أول الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر^(٩)، أي وأحسنوا بِالْوَلَدَيْنِ إِحْسَانًا، فتكونان^(١٠) إنشائيتين أي بلفظ «تذهب».

معنى، مع أن لفظَ الأولى إخبار ولفظَ الثانية إنشاء.

أي والخال أن لفظ الأولى وهي «لا تعبدون» وهي «وأحسنوا»

والجامع بينهما أي بين الجملتين^(١١) يجب أن يكون^(١٢) باعتبار المسند إليهما^(١٣) والمسندين جميعاً^(١٤) أي باعتبار^(١٥) المسند إليه في

أي الوصف الجامع

الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا المسند في الأولى والمسند في الثانية نحو: يشعر زيد ويكتب؛ للمناسبة^(١٦) الظاهرة

مع اتحاد المسند إليهما. (ج)

وهو الأدباء. (ق)

بين الشعر والكتابة وتقارنهما^(١٧) في خيال أصحابهما، ويعطي زيد ويمنع لتضاد الإعطاء والمنع^(١٨)، هذا عند اتحاد المسند إليهما، وأمّا

الذين هما مسندان

أي لا مطلقاً. (نج)

فيه جامع عقلي

ما سبق من الثالث

الخمسة بحذف النون. ويمكن جعله مستأنفاً، أي: إذا تقرر ذلك فتكونان إخ، وإن كان فيه تكلف، فتدبر. (تجريد)

(١١) قوله: بين الجملتين: قيل: ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة، مثلاً إذا قلت: «زيد كاتب أبوه والشاعر عمرو في داره» يصح وإن لم يكن بين الأب وعمرو مناسبة، ونحو: زيد شاعر أخوه وعمرو جالس في داره كذلك، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك. (تج)

(١٢) قوله: يجب أن يكون إخ: ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات، ولعله كذلك إن لم يكن القيد مقصوداً بالذات في الجملتين. وفي «الأطول»: لا يحق أن رعاية المناسبة بين الفضلات أيضاً مما لا بد منها. (تجريد)

(١٣) قوله: إليهما: الضمير راجع إلى الألف واللام الموصولة باعتبار المعنى أي اللذين أسند إليهما في الجملتين. (تجريد)

(١٤) قوله: جميعاً: راجع للمسندين إليهما، فلا بد من المناسبة بين الأمرين أو الاتحاد فيهما، فلو وجدت مناسبة بين المسندين فقط، أو المسند إليهما فقط، أو اتحاد بين المسندين أو المسند إليهما فقط فلا يكفي. (دسوقي)

(١٥) قوله: أي باعتبار إخ: أي لا باعتبار المسند إليهما فقط ولا باعتبار المسندين فقط، ولا باعتبار المسند في الأولى والمسند إليه في الثانية، ولا باعتبار العكس أي المسند إليه في الأولى والمسند في الثانية. (دسوقي)

(١٦) قوله: للمناسبة إخ: المناسبة بينهما من جهة أن كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص، وذلك لأن الشعر تأليف كلام موزون، والكتابة تأليف كلام نثر. (دسوقي)

(١٧) قوله: وتقارنهما إخ: هذا جامع آخر غير الأول، وذلك لأن التقارن المذكور جامع خيالي، كما يأتي، والحاصل أن الجامع بين المسند إليهما في الجملتين عقلي لا غير، وهو الاتحاد، وأمّا بين المسندين فيهما فيصح أن يعتبر أنه التماثل فيكون عقلياً، ويصح أن يعتبر أنه التقارن في خيال أصحابهما فيكون خيالياً، فتأمل. (دسوقي)

(١٨) قوله: لتضاد الإعطاء والمنع: [أي العطف صحيح؛ لتضادهما، فالجامع وهمي.] فيه نظراً؛ لأن التقابل في الإعطاء والمنع تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد؛ لأن المنع عدم الإعطاء، اللهم إلا أن يكون مراده التضاد اللغوي، أعني مطلق التنافي أو يقال: إن المنع كف النفس عن الإعطاء فهو أمر ثبوتي، وحيث أن التضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض. (ق)

= فليس محتملاً إلا بوجه واحد.

وحاصله أن جملة ﴿قُولُوا﴾ عطف على جملة ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لاتحادهما في الإنشائية معنى وإن اختلفا لفظاً؛ لأن الأولى خبرية والثانية إنشائية. وأمّا جملة ﴿وَيَا لَوْلَايَٰدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ فإن قدر الفعل العامل في المصدر خبراً بمعنى الطلب كانت تلك الجملة عطفاً على جملة ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾، والجملتان إنشائيتان معنى خبريتان لفظاً، وإن قدر الفعل العامل طلباً كانت الأولى خبرية لفظاً إنشائية معنى، والثانية إنشائية لفظاً ومعنى. (من دسوقي)

(١) قوله: فعطف قولوا إخ: أي والجامع بين هذه الحمل باعتبار المسند إليه واضح؛ لاتحاده فيها وباعتبار المسندات فالاتحاد كذلك؛ لأن كلا من تخصيص الله تعالى العبادة والإحسان بالوالدين والقول الحسن للناس عبادة مأمور بها وأخذ الميثاق عليها. (دسوقي)

(٢) قوله: إخبار إخ: وذلك لأن أخذ الميثاق يقتضي الأمر والنهي، فإذا وقع بعده خبر أول بالأمر أو بالنهي كما هنا، أي «لا تعبدوا غير الله تعالى» وكل منهما إنشاء. (دسوقي)

(٣) قوله: لا بد له من فعل: لأن قوله: «وبالوالدين» معمول لا بد له من عامل يعمل في محله نصب، والأصل فيه أن يكون فعلاً. (دسوقي)

(٤) قوله: الجملتان: [وهما قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾، وقوله: «وتحسنون» المقدّر. (ق)] (٥) قوله: وفائدة إخ: هو مبتدأ محذوف الخبر، أي ظاهرة لفظاً ومعنى أمّا لفظاً إخ. (دسوقي)

(٦) قوله: كأنه سارع إخ: إن قلت: ما ذكره إنما يصح لو كان الإخبار بلفظ الماضي. قلت: وكذلك بالحال، أفاده عبد الحكيم. (ق)

(٧) قوله: تريد الأمر: ولكن عبرت بـ «تذهب»؛ إظهاراً لكمال الرغبة حيث عد الذهاب، كالواقع المتسارع إليه أو كالعود بوقوعه، وذلك أن المرغوب يتخيل واقعاً أو سيقع، وفي ذلك من المبالغة في طلب وقوع الذهاب ما ليس في قولك: «اذهب إلى فلان». (تجريد)

(٨) قوله: أو يقدر: عطف على «يقدر» في قوله: سابقاً «فإمّا أن يقدر خبراً». (من دسوقي)

(٩) قوله: على ما هو الظاهر: لأن الأصل في الطلب أن يكون بصيغته الصريحة، لا يقال: وبقرينة «وقولوا»؛ لأننا نقول: يعارضها قرينة «لَا تَعْبُدُونَ». (تجريد)

(١٠) قوله: فتكونان: [أي «لَا تَعْبُدُونَ» و«أحسنوا»] الصواب: «فتكونان»؛ لأنه منصوب عطفاً على «يقدر» المنصوب عطفاً على «يقدر» السابق، ونصب ما هو من الأفعال

عند تغايرهما فلا بد من مناسبتهما^(١)، كما أشار إليه بقوله: **وزيد شاعر وعمرو كاتب، وزيد طويل وعمرو قصير؛ مناسبة بينهما^(٢)**

أي بين زيد وعمرو، كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك، وبالجمل^(٣) يجب أن يكون أحدهما مناسباً للآخر وملائماً له

ملائمة لها نوع اختصاص، بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها، أي بدون المناسبة بين زيد وعمرو؛ فإنه لا يصح وإن كان

المسندان متناسبين، بل وإن اتحد المسندان، ولهذا حكموا^(٤) بامتناع نحو: «خفي ضيق وخاتمي ضيق»، وبخلاف زيد شاعر وعمرو

طويل مطلقاً، أي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن؛ فإنه لا يصح؛ لعدم تناسب الشعر^(٥) وطول القامة.

السكاكي ذكر^(٦) أنه يجب أن يكون بين الجملتين^(٧) ما يجمعهما^(٨) عند القوة المفكرة جمعاً من جهة العقل^(٩) وهو الجامع العقلي،

أو من جهة الوهم^(١٠) وهو الجامع الوهمي، أو من جهة الخيال^(١١) وهو الجامع الخيالي. والمراد بالعقل^(١٢): القوة العاقلة المدركة

للكليات^(١٣). وبألوههم: القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات^(١٤) من غير^(١٥) أن تتأدى إليها من طرق الحواس

كإدراك الشاة^(١٦) معنى في الذئب. وبألخيال: القوة^(١٧) التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك^(١٨)،

مثال للمعاني

(١) قوله: فلا بد من مناسبتهما: أي أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة خاصة، فلا يكفي كونهما إنسانين أو قائمين أو قاعدين مثلاً على ما يأتي. والحاصل أنه إذا اتحد المسند إليه فيهما - كما في المثالين السابقين - لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد، بل ذلك الاتحاد هو الجامع، وإن لم يتحد فلا بد من مناسبة خاصة بينهما، ولا تكفي المناسبة العامة. (دسوقي)

(٢) قوله: لمناسبة بينهما: متعلق بمحذوف، أي فالعطف فيهما صحيح؛ لمناسبة، ولم ينبه على المناسبة بين المسندين في هذين المثالين؛ للعلم بهما مما تقدم. (دسوقي)

(٣) قوله: وبالجمل^(٣): [أي ونقول قولاً ملتبساً بالإجمال. (تجريد)]

(٤) قوله: حكموا إلخ: لأنه لا مناسبة خاصة بين الخف والخاتم؛ ولا عبرة بمناسبة كونهما معاً مليوسين؛ لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال. وفي «عبد الحكيم»: أن محل منع العطف في «خفي ضيق وخاتمي ضيق» إذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الحواتم، أما إذا كان المقام بيان أحوال الأمور التي تتعلق بالشخص؛ فإنه يصح العطف بأن تقول: «كمي واسع، وداري واسعة، وخاتمي ضيق، وخفي ضيق، وغلامي آبق». (من دسوقي)

(٥) قوله: لعدم تناسب الشعر إلخ: علة لعدم صحة العطف مطلقاً، وحاصله أنه على فرض وجود المناسبة بين زيد وعمرو، فهي مفقودة بين المسندين، أعني الشعر وطول القامة، فالمناسبة معدومة إما من جهة واحدة أو من جهتين. (دسوقي)

(٦) قوله: السكاكي ذكر إلخ: حاصله أن السكاكي قسم الجامع إلى عقلي ووهمي وخيالي، ونقل المصنف كلامه مغيراً لعبارة قصداً لإخلاصها، فلزم المصنف من الفساد على ذلك التعبير الذي عبر ما سيظهر لك في الشرح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف. (ق)

(٧) قوله: أن يكون بين الجملتين: أي من حيث أجزائهما لا من حيث ذاتيهما، كما هو ظاهر. (ق)

(٨) قوله: ما يجمعهما: أي جامع يجمعهما كالاتحاد والتماثل والتضاييف. (دسوقي)

(٩) قوله: من جهة العقل: أي جمعاً ناشئاً من جهته، وذلك بأن يتخيل العقل بسبب ذلك الجامع اجتماعهما في المفكرة. (دسوقي)

(١٠) قوله: وهو: أي ذلك الجامع الذي يجمع العقل بين الجملتين بسببه في القوة المفكرة الجامع العقلي، وليس المراد به ما يدركه العقل من المعاني الكلية. (ق)

(١١) قوله: أو من جهة الوهم: الجامع الوهمي عبارة عن أمر يجمع بين الشيتين في القوة

المفكرة جمعاً ناشئاً من جهة الوهم، كشبه التماثل والتضاد على ما يأتي، وليس المراد بالجامع الوهمي: ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات على ما يأتي. (دسوقي)

(١٢) قوله: أو من جهة الخيال: فالجامع الخيالي عبارة عن أمر يجمع بين الشيتين في القوة المفكرة جمعاً ناشئاً من جهة الخيال، كالاتزان فيه على الجمع بينهما في القوة المفكرة. وليس المراد بالجامع الخيالي ما يجتمع في الخيال من صور المحسوسات على ما يأتي. (دسوقي)

(١٣) قوله: والمراد بالعقل: قال السيد في حاشية «المطول»: المفهوم إما كلي وإما جزئي، والجزئي إما صور، وهي المحسوسة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وإما معان، وهو الأمور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة، ولكل واحد من الأقسام الثلاثة مدرج وحافظ، فمدرج الكلي وما في حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو العقل الفياض، ومدرج الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال، ومدرج المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة، ولا بد من قوة أخرى متصرفة، وتسمى مفكرة ومتخيلة، وبهذه الأمور السبعة تنظم أحوال الإدراكات كلها. (من التجريد)

(١٤) قوله: المدركة للكلية: أي بالذات، وكذا يقال في بقية تعاريف القوى المذكورة بعد، وإنما قلنا بالذات في التعاريف؛ لأن كلا من القوى المذكورة يدرك غير ما له بالواسطة، كالعقل مثلاً؛ فإنه يدرك الجزئي بواسطة تجريده عن العوارض الجسمانية والواهمة؛ فإنها تدرك صور المحسوسات بواسطة الحس المشترك. (دسوقي)

(١٥) قوله: في المحسوسات: [أي الأشياء المحسوسات بإحدى الحواس الظاهرة. (تج)]

(١٦) قوله: من غير إلخ: أي من غير أن تصل إليهما من طرق الحواس، وهذه زيادة توضيح؛ لأن المعاني عبارة عما يقابل الصور، والمتأدى بالحواس هو الصور، فالمشموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات داخلية في الصور لا في المعاني، وليس المراد بالصور خصوص البصترات، وبالمعاني ما عداها، حتى يدخل فيها ما ذكر. (دسوقي)

(١٧) قوله: كإدراك الشاة إلخ: أي كالقوة التي تدرك بها الشاة معنى في الذئب، وهو الإيذاء والعداوة، فالعداوة التي في الذئب معنى جزئي تدركه الشاة بالواهمة، ولم يتأد إليها من حاسة ظاهرة. (دسوقي)

(١٨) قوله: القوة: [أي فهي خزنة للحس المشترك وليست مدركة. (ق)]

(١٩) قوله: المشترك: [سميت مشتركة؛ لاشتراكها بين الحواس الخمسة]

وهي القوة التي تتأدى^(١) إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة. وبالمفكرة: التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك، والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض، ونعني بالصور: ما يمكن إدراكه بإحدى الحواس الظاهرة، وبالمعاني: ما لا يمكن.

فقال السكاكي: الجامع بين الجملتين إما عقلي، وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما، مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما، وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور. ولما كان مقرراً أنه لا يكفي^(٢) في عطف الجملتين وجود الجامع بين المفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي^(٣) أيضاً غير المصنف^(٤) عبارة السكاكي، وقال: الجامع بين الشئين^(٥) إما عقلي، وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة^(٦)، وذلك بأن يكون بينهما اتحاد في التصور^(٧) أو تماثل^(٨) هناك؛ فإنَّ العقل^(٩) بتجريده المثلين عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد بينهما، فيصيران متحدين، وذلك لأنَّ العقل يجرد الجزئي^(١٠) عن عوارضه المشخصة الخارجية، وينزع منه معنى الكلي فيدركه، على ما تقرر في موضعه. وإنما قال: في الخارج؛ لأنه لا يجرده عن الشخصات العقلية؛ لأنَّ كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخيص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات.

وهنا بحث وهو أنَّ التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلاً في الإنسانية، وإذا كان التماثل جامعاً لم يتوقف صحة قولنا: «زيد كاتب وعمرو شاعر» على أخوة زيد وعمرو أو صداقتهم أو نحو ذلك؛ لأنهما متماثلان؛ لكونهما من أفراد الإنسان. والجواب أنَّ المراد^(١١) بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيوضح في باب التشبيه.

فبتحليله في النوع

في كلام المصنف

العوارض، فمثال ما إذا كان بينهما تماثل في المسند إليه كأن يقال: «زيد كاتب وعمرو شاعر»، فبين زيد وعمرو تماثل في الحقيقة الإنسانية، فكانه قيل: «الإنسان كاتب والإنسان شاعر». ومثال التماثل في المسند نحو: زيد أب لبكر، وعمرو أب لخالد، فأبوة زيد وأبوة عمرو حقيقتهم واحدة وإن اختلفا بالشخص، فإذا جردتا عن الإضافة المشخصة صارتا شيئاً واحداً. (دسوقي)

(٩) قوله: فإنَّ العقل إلخ: هذا بيان لوجه كون التماثل جامعاً عقلياً، وهو في الحقيقة جواب عما يقال: إن المتماثلين قد يكونان جزئيين جسمانيين، والعقل لا يدرك الجزئيات الجسمانية؛ لأنَّ العقل مجرد عن المادة ولواحقها، والجزئيات الجسمانية ليست مجردة عنها، فلا تناسب العقل المجرد، والذي يناسبه إنما هو الكلي والجزئي المجرد، وحيث كان الجزئي الجسماني لا يدركه العقل، فكيف يجمع بينهما في المفكرة؟ وحاصل ما أجاب به المصنف أن العقل يدركهما بعد تجريدتهما عن الشخصات. (من دسوقي)

(١٠) قوله: لأنَّ العقل يجرد الجزئي: المراد به الجزئي الجسماني، وهو ما يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه. واعتراض بأن تجريد العقل للجزئي المذكور لا يكون إلا بعد إدراكه، والعقل لا يدركه؛ لأنه إنما يدرك الكلي أو الجزئي المجرد، وحينئذ فلا يمكن أن يجرد الجزئي؛ إذ فيه تجريد الشيء قبل إدراكه. والجواب أن المنفي عن العقل إدراكه للجزئي المذكور بالذات، وهذا لا ينافي استشهاده له بالوسائل، فالجزئيات الجسمانية تدرك أولاً بالحس، فإذا أدركها الحس استشعرها العقل، ثم يجردها بعد ذلك عن الشخصات بواسطة المفكرة، ثم يدركها بالذات. (دسوقي ص ٥٥)

(١١) قوله: أن المراد إلخ: حاصله أن هذا البحث مغالطة منشأها توهم أن المراد بالتماثل هنا: التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء، وهو الاتحاد في الحقيقة. وجواباً منع أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المذكور، بل بالمعنى المصطلح عليه عند علماء البيان، وهو الاشتراك في وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشئين بحيث يوجب اجتماعهما في =

(١) قوله: تتأدى إلخ: أي تصل إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة، فهو كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة، وهي الحواس الخمس: السمع والبصر والشم والذوق واللمس. (دسوقي)

(٢) قوله: لا يكفي إلخ: أي بل لا بد من جامع بين جميع الأجزاء الأربعة على الوجه السابق. (دسوقي)

(٣) قوله: باعتراف السكاكي: [وعبارته السابقة تؤذن بالكفاية. (ق)]

(٤) قوله: غير المصنف إلخ: حيث أبدل الجملتين بالشئين الشاملين للركنتين بجعل الألف واللام في الشئين للعموم بمعنى أن كل شئين من الجملتين يجب الجامع بينهما، فيقتضي ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنتين، وأبدل تصور المنكر بالتصور المعروف مراداً به الإدراك لا التصور؛ لأنَّ التصور المنكر نكرة في سياق الإثبات، فلا يصدق إلا على فرد يقتضي كفاية الاتحاد في متصور واحد، فعدل عنه إلى المعروف؛ ليقيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور، فيصدق بتصور المستثنين والمسند إليهما، ولا يكفي تصور واحد.

والحاصل أن المصنف إنما عدل عن الجملتين إلى الشئين؛ لأنَّ الجامع يجب في المفردات أيضاً، فنه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين، وعدل عن تصور إلى التصور؛ لأنَّ المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد، فعدل إلى المعروف؛ ليقيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور، ولا يكفي الاتحاد في متصور واحد. (دسوقي)

(٥) قوله: الجامع بين الشئين: أي بين كل شئين من الجملتين، فاللام للاستفراق، فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنتين من أركانها. (تج)

(٦) قوله: للمفكرة: [وهي الآخذة من الوهم والحس المشترك.]

(٧) قوله: اتحاد في التصور: أي عند تصور العقل لهما، وذلك إذا كان الثاني هو الأول نحو: زيد كاتب وهو شاعر. (دسوقي)

(٨) قوله: أو تماثل: أي أو يكون بينهما تماثل، وذلك بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفان في

أو تضاييف^(١)، وهو كون الشئيين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر، كما بين العلة والمعلول؛ فإن^(٢) عطف على قوله: «أو تماثل» كما في العلة النامة أي يكون تصور أحدهما لازماً لتصور الآخر
كل أمر يصدر عنه أمر آخر إما بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول، والأقل والأكثر^(٣)؛ فإن كل عدد يصير عند العد^(٤) فانياً قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر، والآخر أكثر منه^(٥).
أي الثاني كما في العلة الناقصة جزءاً وشرطاً. (ج)

أو وهمي^(٦)، وهو أمر بسببه يختال^(٧) الوهم في اجتماعهما عند المفكرة، بخلاف العقل؛ فإنه إذا خلي ونفسه لم يحكم بذلك. عطف على قوله: «عقلي» أي الجامع الوهمي أي يتخيل أي الشئيين أي مع نفسه بلا اتباع الوهم
وذلك بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض^(٨) وصفرة؛ فإن الوهم يُبرزهما في معرض المثلين^(٩) من جهة أنه يسبق إلى الوهم أي الجامع الوهمي أي الشئيين أي المراد بالتماثل الاتحاد في النوع تعطيل للتشليل أي يظهر اللونين المذكورين. (ق)
الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض، بخلاف العقل؛ فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس، وهو اللون، أي لعدم غاية الخلاف. (ق)
ولذلك أي ولأن الوهم^(١٠) يُبرزهما في معرض المثلين حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله^(١١) شعر: فلا يصح العطف بينهما
أي قول محمد بن وهيب مدح المعتصم بالله. (ق)

ثلاثة^(١٢) تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

كنية المعتصم بالله

فإن الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد، وإنما اختلفت بالعوارض^(١٣)، والعقل يعرف أنها أمور متباينة. ليست من نوع واحد وهو المشرق أو المنور للدنيا

أو يكون^(١٤) بين تصوريهما تضاد، وهو التقابل بين أمرين وجوديين^(١٥) يتعاقبان على محل واحد^(١٦)، أي التعاند

= المفكرة مع اشتراكها في الحقيقة. (دسوقي)

(١) قوله: أو تضاييف: كأن يقال: «أبو زيد يكتب وابنه يشعر»، فالجامع بين الأب

والابن المسند إليهما عقلي، وهو التضاييف. (من ق)

(٢) قوله: فإن إلخ: [دليل لكون العلة والمعلول متضاييفين]

(٣) قوله: والأقل والأكثر: أي وكالتضاييف الذي بين مفهومي الأقل والأكثر، كأن يقال:

«هذا العدد الأقل لزيد وذلك العدد الأكثر لصاحبه»، وإنما كان الأقل والأكثر من

التضاييفين؛ لأن كلا منهما لا يفهم إلا باعتبار الآخر، كما يفسره الشارح. (من دسوقي)

(٤) قوله: عند العد: أي إذا عد بشيء واحد، كما إذا عد بالواحد أو بالاثنتين أو غيرها.

(سيد السند رحمه)

(٥) قوله: أكثر منه: [فظهر التضاييف بين الأقل والأكثر].

(٦) قوله: أو وهمي: بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد، قال

الفاضل في «شرح المفتاح»: لما كان العقل يميز بين الأشياء المناسبة، وتنسب إليه الأمور

الصحيحة المطابقة للواقع، وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضاييف سببا في نفسه

للاجتماع: نسب الجمع بما إلى العقل. ولما كان الوهم مما يشبه عليه الأمر مما يناسبه

وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الأسباب المقتضية في نفسها للاجتماع

نسب الجمع بما إلى الوهم. ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها تنتزع

صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية،

موهومة أو محسوسة إلى الخيال، والضابط في الجامع أن الجمع إما بسبب التقارن في خزانة

الصور أو لا، فالأول هو الخيالي، والثاني إما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع

ويقتضيه بحسب نفس الأمر فهو عقلي، وإلا فهو الوهمي. (جلبي من تجريد)

(٧) قوله: يختال: وذلك بأن يصور الوهم ذلك الأمر بصورة تصير سببا لاجتماعهما،

وليس في الواقع سببا له، سواء كان ذلك الأمر يدركه الوهم، كشبه التماثل والتضاد وشبه

التضاد والجزئيات أو كان لا يدركه الوهم ككليةاتها. والحاصل أن الجامع الوهمي ليس أمرا

جامعا في الواقع، بل باعتبار أن الوهم جعله جامعا. (دسوقي)

(٨) قوله: كلوني بياض إلخ: الإضافة بيانية أي كلونين هما بياض وصفرة، فيصح العطف

في نحو: «بياض الفضة تذهب الغم، وصفرة الذهب تذهب الهم». (دسوقي)

(٩) قوله: في معرض المثلين: أي فهما ليسا متماثلين؛ لعدم صدق تعريف التماثل السابق

عليهما وهو الاتحاد في النوع؛ لأن البياض والصفرة مختلفان نوعا ولا متضادين؛ لأن

المتضادين هما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف، وليس بين البياض والصفرة

غاية الخلاف، بل بين السواد والبياض. (دسوقي بتوضيح)

(١٠) قوله: ولأن الوهم: [أي ولأجل أن الوهم يبرز الشئيين بينهما شبه تماثل في معرض

المثلين. (ق)]

(١١) قوله: في قوله: وكما حسن الجمع بين الثلاثة في هذا الشعر لجامع وهمي حسن

الجمع بين الثلاثة في قول الشاعر:

إذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع فذو التاج والسقاء والذرّ واحد

فالوهم هو الذي حسن الجمع بين الملك والسقا وصغار النمل؛ لاشتراكها في عدم التوقّع

منهم، مع كونها متباعدة غاية التباعد. (دسوقي)

(١٢) قوله: ثلاثة إلخ: يصح أن يكون خيرا مقدما على المبتدأ، وهو قوله: «شعر

الضحى» وما عطف عليه، ويصح أن يكون «ثلاثة» مبتدأ محذوف الخبر، أي لنا أو في

الوجود ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها، و«شمس الضحى» بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ

محذوف. (ق)

(١٣) قوله: بالعوارض: وهي كون الشمس كوكبا معينا غائرا، وكون القمر كوكبا مشخصا

لبليا، وكون أبي إسحاق إنسانا، فالخاصل أن هذه الثلاثة عند العقل والחס متباينة، إلا

أنه يسبق إلى الوهم بسبب تماثل هذه الثلاثة في الإشراق أمّا نوع واحد، وإنما تمايزت

بالعوارض، وإن كان الإشراق في اثنين حسيا وفي الثالث عقليا بإضافة العدل والإحسان،

لكن ينزل ذلك المعقول منزلة المحسوس؛ لكمال ظهوره. (دسوقي)

(١٤) قوله: أو يكون: [عطف على قوله: «يكون بين تصوريهما شبه تماثل»].

(١٥) قوله: وجوديين: خرج به تقابل الإيجاب والسلب، وتقابل العدم والملكية من تعريف

التضاد. (من دسوقي)

(١٦) قوله: يتعاقبان على محل واحد: دخل بهذا القيد التضاد بين الجواهر، أعني الصور

النوعية كالإبريق والوزير، ومن أراد أن يخرج من التعريف الأنواع المتنافية من الجواهر؛ لقصره

التضاد على المعاني، كالسواد والبياض أو على المتصف بها باعتبارها، كالأبيض والأبيض

جعل مكان المحل الموضوع، فقال: يتعاقبان على موضوع واحد؛ وذلك لأن الموضوع

مخصوص بالأعراض، فعلى هذا لا يتقابل إلا الأعراض فتخرج الأنواع وتبقى المعاني. (من

دسوقي)

وبينهما غاية الخلاف^(١)، كالسواد والبياض في المحسوسات، والإيمان والكفر في المعقولات، والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة؛ لأن الإيمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة، أعني قبول النفس لذلك، والإذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الإقرار به باللسان، والكفر عدم الإيمان عمّا من شأنه أن يؤمن. وقد يقال: «الكفر إنكار^(٢) شيء من ذلك»، فيكون وجوديا فيكونان متضادين. وما يتصف بها أي بالمذكورات كالأبيض والأسود والمؤمن والكافر، فأمثال ذلك يُعدُّ من المتضادّين باعتبار الاشتمال^(٣) على الوصفين المتضادين.

أو شبه تضاد^(٤) كالسما والارض في المحسوسات؛ فإنهما وجوديان، أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط، وهذا^(٥) معنى شبه التضاد، وليس متضادين^(٦)؛ لعدم تواردهما على المحل؛ لكونهما من قبيل الأجسام دون الأعراض^(٧)، ولا من قبيل الأسود والأبيض؛ لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين^(٨) في مفهومَي السماء والارض. والأول والثاني فيما يعمّ المحسوسات والمعقولات، فإنّ الأول^(٩) هو الذي يكون سابقاً على الغير^(١٠)، ولا يكون مسبقاً بالغير، والثاني هو الذي يكون مسبقاً بواحد فقط^(١١)، فأشبهها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما، ولم يجعل متضادين كالأسود والأبيض؛ لأنه قد يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف. ولا يخفى^(١٢) أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأول أكثر من مخالفة الثاني، مع أن العدم معتبر في مفهوم الأول فلا يكون وجودياً^(١٣)؛ فإنه أي إنّما جعل التضاد وشبهه جامعاً وهمياً؛ لأنّ الوهم ينزلهما منزلة

(١٠) قوله: وبينهما غاية الخلاف: يخرج بهذا القيد التعاند كالتقابل بين السواد والحمرة، والبياض والصفرة، فيكون التعريف للتضاد الحقيقي لا للتضاد المشهور، أي الذي يشمل التعاند. (ق)

(١١) قوله: الكفر إنكار إلخ: أورد على هذا القول أنه يقتضي ثبوت الوساطة بين الإيمان والكفر، فالشاك والجاهل الذي لم يصدق ولم ينكر ليس بمؤمن ولا كافر، مع أنه لا واسطة بينهما. وأجيب بأن الجاهل - أعني من لم تبلغه الدعوة - ليس كلامنا فيه، ومن بلغته ودعي إلى التصديق فإن جحد فلا إشكال، وإن شك فهو جاحد للحزم والتصديق، فلا واسطة، وعلى المذهب الحق - أعني كون التقابل بين الإيمان والكفر تقابل العدم والملكة - عدم الوساطة بينهما ظاهر؛ لأن الشاك والجاهل داخلان في الكفر؛ لاتفاء التصديق بينهما. (من الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: باعتبار الاشتمال إلخ: أي اشتمالاً على وجه الدخول في المفهوم، لا باعتبار ذاتيهما؛ لعدم تواردهما على المحل؛ لكونهما من الأجسام لا الأعراض، ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما. (من التجريد)

(١٣) قوله: أو شبه تضاد: بأن لا يكون أحد الشئيين ضدًا للآخر، ولا موصوفاً بضد ما وصف به الآخر، ولكن يستلزم كل منهما معنى يناهض ما يستلزمه الآخر، وهو قسمان: ما يكون في المحسوسات كالسما والارض، وما يعم المحسوسات والمعقولات كالأول والثاني. (دسوقي رحمه الله)

(١٤) قوله: وهذا: [أي كون أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط معنى إلخ.]

(١٥) قوله: متضادين: [فهما خارجان من تعريف التضاد. (دسوقي)]

(١٦) قوله: دون الأعراض: ظاهر هذا الكلام يدل على أن التوارد على المحل إنما هو في الأعراض، وفيه نظر لما عرفت أن المحل أعم من الموضوع، والمختص بالأعراض هو الثاني لا الأول. (دسوقي)

(١٧) قوله: ولا من قبيل إلخ: إشارة إلى جواب سؤال نشأ مما سبق أن الأبيض والأسود

جعلنا من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلم لم يجعل السماء والارض من هذا القبيل بهذا الاعتبار؟ وحاصل الجواب أنهما لم يجعلنا من قبيل الأسود والأبيض؛ لأن الوصفين المتضادين في الأبيض والأسود جزءان من مفهوميهما؛ لأن الأسود شيء ثبت له السواد، والأبيض شيء ثبت له البياض، بخلاف السماء والارض؛ فإن الوصفين المتضادين فيهما - وهما الارتفاع والانحطاط - لازمان لهما، وليسا داخلين في مفهوميهما. (من دسوقي)

(١٨) قوله: بداخلين إلخ: [بخلاف الأسود والأبيض؛ فإن السواد والبياض داخل في مفهوميهما]

(١٩) قوله: فإن الأول: [تعليل لحصول شبه التضاد بين مفهوم الأول ومفهوم الثاني.]

(٢٠) قوله: على الغير: [محسوس كان أو معقولا]

(٢١) قوله: فقط: أي لا غير، فهذا الاعتبار صار مفهوم الثاني محتويًا على قيتين: أحدهما وجودي، والآخر عدمي، كما أن مفهوم الأول كذلك. (ق)

(٢٢) قوله: ولا يخفى: علة لمحدوف، أي وهذا الشرط غير موجود هنا؛ لأنه لا يخفى إلخ. (دسوقي)

(٢٣) قوله: فلا يكون وجودياً: أي وحينئذٍ فلا يكونان ضدّين؛ لأنهما الأمران الوجوديان، وظاهر هذا أن التقابل بينهما تقابل السلب والإيجاب أو العدم والملكة، وحاصل ما ذكره الشارح أن الأول والثاني لا يكونان متضادين عند من يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف، ولا عند من لم يشترط ذلك. أما عند من يشترط فظاهر؛ لأن مخالفة الثالث والرابع فمما فوقهما للأول أكثر من مخالفة الثاني له. وأما عند من لم يشترط أن يكون بينهما غاية الخلاف فيمتنع أيضاً جعلهما من المتضادين، لكن لا من هذه الحثية بل من حيثية أخرى، وهو كون الأول معتبراً في مفهومه العدم فلا يكون وجودياً، فلا يكون ضدًا لغيره؛ لما علم أن الضدين هما الأمران الوجوديان. (من دسوقي رحمه الله تعالى)

أي مع خطه. الصد

التضاييف^(١) في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبهين بهما إلا ويحضره^(٢) الآخر، ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد من أي عند العقل. (ج)

المغايرات^(٣) الغير المتضادة، يعني أن ذلك مبني على حكم الوهم، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر. متعلق به «أقرب» أي الجامع الخيالي

أو خيالي وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة، وذلك بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف على قوله: «عقلي» أي الشبهين

العطف^(٤) لأسباب مؤدية إلى ذلك. وأسبابه^(٥) أي أسباب التقارن في الخيال مختلفة، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا متعلق به «تقارن». (ج) راجع لاختلاف الصور ترابا. (ق)

ووضوحا، فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال، وهي في خيال آخر ممّا لا يجتمع أصلا، وكم من صور لا تغيب^(٦) عن خيال، كصورة القلم والدواة كخيال الكاتب كخيال الحار راجع لاحتلافها وصوحا

وهي في خيال آخر ممّا لا تقع قط.

ولصاحب^(٧) علم المعاني فضل احتياج^(٨) إلى معرفة الجامع؛ لأن معظم أبوابه^(٩) الفصل والوصل، وهو مبني على الجامع^(١٠)، أي الفصل والوصل

لا سيما الجامع الخيالي^(١١)؛ فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة^(١٢) بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال. وتباين علة لقوله: «لا سيما إلخ» مصدر بمعنى اسم الفاعل أي المعتاد أي وجود متعلق به «أسباب». (ق) متعلق به «إثبات» الإضافة بيانية مبنا

الأسباب^(١٣) ممّا يفوته الحصر^(١٤)، فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي: ما يدرك بالعقل^(١٥)، وبالوهمي: ما يدرك بالوهم، وبالخيالي: محر أي يتجاوز. (ج) أي من تفسيرنا للجوامع الثلاث فيما تقدم

(١) قوله: ينزلها منزلة التضاييف: يعني أن التضاد عند الوهم كالتضاييف عند العقل،

فكما لا ينفك أحد المتضاييفين عن الآخر عند العقل كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم، وليس المراد أن الوهم يعتبر التضاد داخلا في التضاييف، حتى يرد أنه

إذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده من غير حاجة إلى تنزيله منزلة التضاييف على أنه إذا كان التضاد داخلا في التضاييف فلا معنى

للتنزيل. (دسوقي)

(٢) قوله: إلا ويحضره: كما أن العقل لا يخطر عنده أحد المتضاييفين إلا ويخطر الآخر.

(تجريد)

(٣) قوله: من المغايرات إلخ: فإذا خطر السواد في الوهم كان ذلك أقرب لخطر البياض فيه من خطور القيام والقعود والأكل والشرب فيه لوجود الجامع الوهمي في الأول دون

الثاني. (من دسوقي)

(٤) قوله: سابق على العطف: أي سابق ذلك التقارن في خيال المخاطب على العطف؛ إذ لا يكفي مطلق التقارن، وإلا فالعطف لا ينفك عن التقارن، وليس التقارن بأن يكونا

ثابتين في الخيال؛ إذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا، والخيال خزانتها، بل المراد تقارنهما عند التذكر والإحضار. (ج ق)

(٥) قوله: وأسبابه: مختلفة، أي لأن تلك الأسباب وإن كان مرجعها إلى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة في الخيال، بمعنى أن تلك المخالطة مآل تلك الأسباب ومنشأها، إلا

أن أسباب تلك المخالطة مختلفة، فيمكن وجودها عند شخص دون آخر، مثلا: إذا كان المخاطب صنعتة الكتابة؛ فإنها تقتضي مخالطته لآلاتها من قلم ودواة ومداد وقرطاس؛

فتتقرن صور المذكورات بخياله، فيصح أن يعطف بعضها على بعض، فيقول: «القلم عندي، والدواة عندي»، فظهر من هذا أن أسباب المخالطة توجد لشخص دون غيره. (ق)

(٦) قوله: وكم من صور لا تغيب إلخ: كصورة محبوب زيد؛ فإنها لا تغيب عن خيال زيد، ولا تقع في خيال عمرو الذي هو غير محب. (دسوقي)

(٧) قوله: ولصاحب إلخ: قصد المصنف بهذا حث صاحب هذا العلم على معرفة جزئيات الجامع الواقعة في التراكيب في مقام الفصل والوصل، وبهذا اندفع ما يقال: إن صاحب

هذا العلم يعرف أن الجامع العقلي أمور ثلاثة، والوهمي ثلاثة، والخيالي واحد، فلا معنى لحثه على معرفتها، وإنما الذي يحث على معرفتها طالب هذا العلم، فكان الأولى للمصنف أن يقول: «ولطالب علم المعاني». (ق)

(٨) قوله: فضل احتياج: [أي زيادة احتياج، من إضافة الصفة للموصوف].

(٩) قوله: لأن معظم أبوابه: هذا الكلام على وجه المبالغة، والمراد أن علم المعاني معياره باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر

الأبواب، بخلاف العكس. أو المراد به «المعظم» الأصعب. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: وهو مبني على الجامع: أي وجودا وعدما؛ فإذا كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل أبواب علم المعاني، وهذا الباب مبني على الجامع: تأكدت حاجة صاحب

هذا العلم إلى معرفة الجامع. (ق)

(١١) قوله: لا سيما الجامع الخيالي: أي لا مثل الجامع الخيالي موجود في التأكيد بمعنى أنه

أؤكد أنواع الجامع الثلاثة. (دسوقي رحمه الله)

(١٢) قوله: على مجرى الإلف والعادة: أي على جريان الشيء المألوف والمعتاد، ومعنى الجريان: وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس،

فبذلك يحصل الاقتان الذي هو الجامع، وقد تقدم أن ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة، وأن لها أسبابا، وأن الأسباب تختلف باختلاف الأشخاص والأغراض والأزمنة والأمكنة،

فلا تنضب ولا تنحصر تلك الأسباب. (تجريد)

(١٣) قوله: تباين الأسباب: من إضافة الصفة للموصوف، أي والأسباب المتباينة. (ج)

(١٤) قوله: مما يفوته الحصر: أي الضبط، ولكون تلك الأسباب لا تنحصر كان الجامع الخيالي أكثر الجوامع وقوعا والاحتياج إليه أشد.

واعلم أن تلك الأسباب المقترنة لإثبات الصور في الخيال تختلف باختلاف الأشخاص والأغراض والأزمنة والأمكنة؛ لما سبق لك أن منشأ تلك الأسباب المخالطة،

وأسباب المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر، وحيث كانت تلك الأسباب لا تنحصر فاختلاف الصور باعتبار الحضور في الخيالات لا ينحصر أيضا،

ولهذا تجد الشيء الواحد يشبه بصور من الصور الحسية المخزونة في الخيال، فيشبه كل شخص بصورة مخالفة لما يشبه بها الآخر؛ لكون تلك الصورة التي يشبه بها كل واحد هي

الحاضرة في خياله.

كما روي أن سلاحيًا وصائغا وبقارا ومؤدب أطفال طلع عليهم البدر بعد التشوف إليه، فأراد كل واحد أن يشبهه بأفضل ما في خزنة خياله، فشبهه الأول بالترس المذهب،

والثاني بالسبيكة المدورة من الإبريز، والثالث بالجين الأبيض يخرج من قلبه، والرابع برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذي ثروة، فكل شخص شبهه بما هو ملائم لما هو مخالطه؛ فإن

من خالط شيئا فلا بد أن يغترف من بحره. (من دسوقي)

(١٥) قوله: ما يدرك بالعقل إلخ: بل المراد بالجوامع في هذه القوى ما تتوصل به كل قوة إلى جمع عند المفكرة، لا ما يدرك بتلك بالخصوص، فالمراد بالعقلي: أمر بسببه يقتضي

العقل الاجتماع في المفكرة، سواء كان من مدركاته بنفسه أو لا، وبالوهمي: أمر يسببه يقتضي الوهم الاجتماع في المفكرة، سواء كان من مدركاته بنفسه أو لا، وكذلك الخيال.

(من ق وج)

ما يدرك بالخيال؛ لأنَّ التضادَّ^(١) وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم. وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال، بل جميع ذلك^(٢) معانٍ معقولة^(٣).

أي مدركة بالعقل. (ج)

وقد خفي هذا على كثير^(٤) من الناس، فاعتراضوا بأنَّ السواد والبياض مثلاً من المحسوسات دون الوهميات، وأجابوا بأنَّ الجامع كون كل منهما مضاداً للآخر، وهذا معنى جزئي لا يدركه إلَّا الوهم. وفيه نظر؛ لأنه ممنوع، وإن أرادوا أنَّ تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتمائل هذا مع ذاك وتضايفه معه أيضاً معنى جزئي، فلا تفاوت بين التماثل والتضاييف والتضاد وشبهها في أنَّها إن أضيفت إلى الكليات كانت كليات، وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات، فكيف يصح جعل بعضها^(٥) على الإطلاق عقلية وبعضها وهمية. ثم إنَّ الجامع الخيالي^(٦) هو تقارن الصور في الخيال، وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال بل هو من المعاني.

للمدركة بالعقل أو بالوهم. (ق)

فإن قلت^(٧): كلام صاحب «المفتاح» مُشعر^(٨) بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع^(٩) صحة، نحو: «خُفِّي ضيق» و«خاتمي ضيق»، ونحو: «الشمس» و«مرارة الأرنب» و«ألف باذنجان» محدثة^(١٠). قلنا: كلامه ههنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين. وأمَّا إنَّ^(١١) أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف فمفوض إلى موضع آخر، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما جميعاً.

أي من السكاكي

والمصنف لما اعتقد^(١٢) أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه؛ غيَّره إلى ما ترى، فذكر مكان «الجملتين»: «الشيئين»،

جواب «لما»

الجملة الحالية

غير «أن»

أي السكاكي

(٨) قوله: مشعر إلخ: لأنه قال: «الجامع بين الجملتين إما عقلي: وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما إلخ»، ومن المعلوم أن الكلام في الجامع المصحح للعطف؛ إذ ما لا يصحح العطف لا يتعلق الغرض ببيانه. و«تصور» بمعنى متصور، وتوينه يدل على الأفراد. (ق)

(٩) قوله: حيث منع إلخ: أي لعدم الجامع بين المسند إليهما، وإن كان الجامع بين المسندين موجوداً. (دسوقي)

(١٠) قوله: محدثة: خبر حذف من الأولين؛ لدلالة الأخير عليه، فهو من عطف الحمل. (ق)

(١١) قوله: وأما إن إلخ: حاصل هذا الجواب: أنا لا نسلم أن كلام السكاكي هنا أعني قوله: «والجامع بين الجملتين إلخ» في بيان الجامع المصحح للعطف، حتى يلزم الثاني في كلامه، بل كلامه يناه في بيان حقيقة الجامع، وأما كونه كافياً أو لا فشيء آخر، وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة، نحو: «الشمس وألف باذنجان ومرارة الأرنب محدثة»، ومن لاحق كلامه من عدم صحة، نحو: «خاتمي ضيق» و«خُفِّي ضيق» مع اتحاد المسندين في المثالين أن الكافي في صحة العطف وجود الجامع في كلا الجزئين، فكلامه السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه ههنا.

وقال بعض الأفاضل: والأولى أن يجاب - كما تقدم - بأن الاتحاد فيما ذكر مثلاً يكفي في الجمع إن تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه. فإذا قلت: «خفي ضيق وخاتمي ضيق» وكان القصد ذكر الأشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء ضيقة: كفي الاتحاد المذكور؛ إذ حاصل المعنى: هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان. وأما إن كان القصد إلى الجملة الأولى برأسها ثم عطف الأخرى عليها فلا بد من الجامع بين الركنين. (من ق وج)

(١٢) قوله: لما اعتقد إلخ: حيث قال المصنف في «الإيضاح»: وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما، فهو متقوض بنحو: «هزم الأمير الجند يوم الجمعة»، و«خاط =

(١) قوله: لأنَّ التضادَّ إلخ: لم يلتفت في التعليل إلى الجامع العقلي لصحة إدراك العقل ما كره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضاييف؛ وإن كان الجامع العقلي قد يكون مدركاً للوهم. (تجريد)

(٢) قوله: بل جميع ذلك: أي جميع الجوامع المتقدمة.

(٣) قوله: معانٍ معقولة: أي يدركها العقل لكونها معانٍ كلية إن لم تضاف إلى شيء أو أضيفت إلى كلي، فإن أضيفت إلى جزئي كانت من مدركات الوهم، فالتماثل مثلاً إن اعتبر غير مضاف أو مضافاً إلى كلي كان من مدركات العقل، وإن اعتبر مضافاً إلى جزئي كان من مدركات الوهم، كذا في «الدسوقي». وقال حفيد: إنما حكم بكون التماثل جامعاً عقلياً والتضاد وهمياً، مع كونهما معقولين؛ لأن التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال، فإذا التفت العقل وجد الجمع بينهما، بخلاف التضاد؛ فإنه في نفسه غير صالح لذلك، بل يحتاج إلى احتيال، فنسب إلى الوهم الذي من شأنه الحيلة.

(٤) قوله: خفي هذا على كثير: فظنوا أن الجامع العقلي: هو ما يدرك بالعقل، والجامع الوهمي: هو ما يدرك بالوهم، والجامع الخيالي: هو ما يدرك بالخيال «فاعتراضوا إلخ». (دسوقي)

(٥) قوله: بعضها: [وهو الاتحاد والتماثل والتضاييف]

(٦) قوله: ثم إن الجامع الخيالي إلخ: هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل: «إن الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل، والمراد بالجامع الخيالي ما يدرك بالخيال». وتوضيحه: أن ذلك البعض لما فسر الجوامع المذكورة بما يدرك بهذه القوى، واعتراض على التفسير المذكور بالجامع الوهمي: قال له الشارح: أعلم أن الاعتراض بالجامع الوهمي فيه قصور؛ إذ حيث كان المراد بالجوامع المذكورة ما يدرك بهذه القوى، فلا يصح هذا التفسير في الجامع الخيالي أيضاً. (الدسوقي)

(٧) قوله: فإن قلت: أي معترضا على السكاكي بوقوع الثاني في كلامه، والغرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه التوطئة والتمهيد للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلل في كلامه. (ق)

ومكان قوله: «اتحاد في تصور مَّا:» «اتحاد في التصور»، فوق الخلل^(١) في قوله: «الوهمي أن يكون بين تصوّريهما شبه تماثل أو تضاد أي السكاكي

أو شبه تضاد، والخيالي أن يكون بين تصوّريهما تقارن»؛ لأنَّ التضادَّ مثلًا إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوّريهما،
الذي هما متصوران

أعني: العلم بهما، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصور^(٢) فلا بدَّ من تأويل كلام المصنف وحمله^(٣) على ما ذكره السكاكي
أي بتصوريهما العلم بهما. (ق)

بأن يراد بالشيئين: الجملتان، وبالتصور: مفرد من مفردات الجملة، ومع أنَّ ظاهر عبارته يأبى عن ذلك^(٤).

أي الحمل على كلام السكاكي

وليبحت الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح؛ فإنه من المباحث التي ما وجدنا أحدًا حام حول تحقيقها.

أي ما ذكر من زيادة التفصيل. (ق)

ومن محسنات الوصل بعد وجود المصحح^(٥) تناسب الجملتين^(٦) في الاسمية والفعلية، وتناسب الفعليتين في المضي^(٧)

أي في كونهما اسميتين وفعليتين. (مطول)

أي العطف للعطف

والمضارعة، فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض^(٨) للتجدد في إحداها والثبوت في الأخرى: قلت: «قام زيد وقعد عمرو»،

وكذا «زيد قائم وعمرو قاعد»^(٩) إلَّا لئلاَّ ينع^(١٠) مثل أن يراد في إحداها التجدد وفي الأخرى الثبوت، فيقال: «قام زيد وعمرو قاعد»، أو

يراد في إحداها المضي وفي الأخرى المضارعة، فيقال: «زيد قام وعمرو يقعد»، أو يراد في إحداها الإطلاق^(١١) وفي الأخرى التقييد

وثالثها: أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أي خصوصية، فيتعين في الأول

الاسمية في الجملتين، فيقال: «زيد قائم وصديقه جالس»؛ لأن الاسمية لا تدل إلا على مطلق الحصول بناء على أمَّا لا تفيد الدوام إلا بالقرائن، أو تتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت، فيقال: «قام زيد وقعد صاحبه»، فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه؛ لأنه يجب فيه التوافق. وفي الثاني إذا قصد التجدد في الأول والدوام في الثاني أو العكس: تعينت الفعلية في الأولى والاسمية في الثانية أو العكس، فلا محل لاستحسان التناسب فيه، بل يتمتع التناسب فيه، فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن، بل يجب التوافق في الأول والتخالف في الثاني، كما مر فلا استحسان.

وأما الثالث وهو الذي يقصد فيه النسبة في ضمن أي خصوصية، فهو محل الاستحسان؛ لأنه يجوز كل من التناسب وتركه؛ لحصول المقصود بكل، لكن التناسب أولى، فيكون من المحسنات فتقول: «زيد قائم وصاحبه قاعد»، أو «قام زيد وقعد صاحبه». (من التجريد والدسوقي)

(٧) قوله: المضي: [بأن يكون فعل كل منهما ماضيا. (ق)]

(٨) قوله: من غير تعرض إلخ: هذا تقييد لقوله: «المجرد الإخبار»، فالمراد منه: أن لا يكون المقصود اختلافهما في التجدد والثبوت مثلا، وذلك بأن يكون المقصود من الجملتين التجدد أو الثبوت أو لم يكن شيء منهما مقصودا فيهما، أو لم يكن مقصودا في إحداها دون الأخرى، ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف، كما مر توجيهه. (عبد الحكيم)

(٩) قوله: قلت إلخ: اعترض عليه بأن «قام زيد وقعد عمرو» يدلان على التجدد والمضي، «وزيد قائم وعمرو قاعد» يدلان على الثبوت، فكيف يصح التمثيل بهما بمجرد الإخبار؟ أجيب بأن المراد بالتعرض المنفي: التعرض بحسب القصد لا بحسب دلالة اللفظ، فقد يكون قصد المتكلم إفادة مجرد نسبة المسند إلى المسند إليه، فيأتي بالجملة، اسمية كانت أو فعلية، فيفيد الكلام مجرد تلك النسبة، وإن كانت الجملة دالة بحسب الأصل على التجدد أو الثبوت. (من دسوقي)

(١٠) قوله: إلَّا لئلاَّ ينع: استثناء من محذوف، أي فلا يترك هذا التناسب اللفظي إلَّا لئلاَّ ينع فيه، والمانع: هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه. (دسوقي وغيره)

(١١) قوله: يراد في إحداها الإطلاق إلخ: يؤخذ من هذا أن التوافق في الإطلاق والتقييد من محسنات الوصل إلَّا لئلاَّ ينع، وهو كذلك، كما يرشد إليه كلام المصنف حيث عبر بـ «من» المفيدة أن من المحسنات غير ما ذكره، وهو التوافق في الإطلاق والتقييد. (دسوقي)

= زيد ثوبي فيه» مع القطع بامتناعه، ولعله سهو منه؛ فإنه صرح في موضع آخر منه بامتناع قول القائل: «خفي ضيق وخاتمي ضيق» مع اتحادهما في الخبر، انتهى. فأنت تراه قد حكم على السكاكي بالسهو في كلامه، ولم يصلحه بتقييده بالسابق واللاحق، كما ذكره سابقا. (دسوقي)

(١) قوله: فوق الخلل إلخ: حاصله: أن المصنف لما ذكر مكان، «الجملتين»: «الشيئين»، وأقام قوله: «اتحاد في التصور» مقام قوله: «اتحاد في تصور ما» مثل الاتحاد في المخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما: ظهر أنه أراد بالتصور المعنى المتعارف، وهو العلم، فلزمه الفساد في القولين المذكورين، كما بين الشارح، وهذا الفساد وإنما لزم من تغييره، ولا يرد ذلك على عبارة السكاكي؛ لأنه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما، فلمع أن مراده بتصوريهما في قوله: «الوهمي أن يكون بين تصوّريهما، والخيالي أن يكون بين تصوّريهما»، متصوريهما، لا المعنى المتعارف على قياس ما سبق. (من دسوقي)

(٢) قوله: بين نفس الصور: والمفاهيم، لا بين التصورات، وهذا وإنما يظهر على التغاير بين العلم والمعلوم، والتحقيق أنهما متحدان بالذات، وإنما يختلفان بمجرد الاعتبار، كما تقرر في محله. (تجريد)

(٣) قوله: وحمله إلخ: عطف على «تأويل»، يعني يقال جوابا عن المصنف: إنه أراد بالشيئين الجملتين، وإنما غير للاختصار والتفنن، وأراد بالتصور مفردا من مفردات الجملة إطلاقا للتصور على التصور، وحملًا للألف واللام على الجنس، لا على العهد، فيرجع كلامه بهذا الاعتبار إلى ما قاله السكاكي. (من دسوقي)

(٤) قوله: أن ظاهر عبارته يأبى عن ذلك: إذ ليس فيها ما يدل، إذ المتبادر من «الشيئين» أي شيئين من أجزاء الجملتين، لا نفس الجملتين، وكون المراد بالتصور معرفا مفردا من مفردات الجملة بعيد جدا؛ إذ المتبادر منه الإدراك، فتعبر المصنف بالتصور معرفا مما يأبى هذا الحمل، مع أن المصنف قد ردَّ كلام السكاكي هذا في «الإيضاح»، وحمله على أنه سهو منه، وقصد بهذا التغيير إصلاحه، فكيف يحمل كلام المصنف على كلامه؟! (من ق)

(٥) قوله: بعد وجود المصحح: أي للعطف، ككونهما إنشائيتين لفظا ومعنى أو معنى فقط أو خبريتين كذلك، لكن مع جامع عقلي أو وهمي أو خيالي. (ق)

(٦) قوله: تناسب الجملتين إلخ: ذكر أرباب الحواشي أن النسبة الواقعة في الجملتين على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون المقصود تجريدتها عن الخصوصية بأن يراد مطلق الحصول أو الدوام فيهما أو التجدد كذلك. والثاني: أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت، أو خصوص التجدد بأن يراد الدوام في إحداها والتجدد في الأخرى.

بالشرط، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ^(١)، فعندي أن قوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء^(٢) أعني لا ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾؛ إذ لا معنى لقولنا: «إذا جاء أجلهم لا يستقدمون».

تذنب:^(٣) هو جعل الشيء ذنابة للشيء، شبه به^(٤) ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل؛ لمكان التناسب^(٥)، أصل الحال المتقلة، أي الكثير الراجح^(٦) فيها، كما يقال: الأصل في الكلام هو الحقيقة، أن تكون بغير واو، احترز بـ«المتقلة» عن المؤكدة^(٧) المقررة لمضمون الجملة^(٨)؛ فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة؛ لشدة ارتباطها بما قبلها^(٩)، وإنما كان الأصل في المتقلة الخلو عن الواو؛ لأنها في المعنى حكم^(١٠) على صاحبها كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ؛ فإن في قولك^(١١): «جاء زيد راكباً» إثبات الركوب لـ«زيد» كما في «زيد راكب» إلا أنه في الحال^(١٢) على سبيل التبعية، وإنما المقصود إثبات قولك^(١٣).

(١) قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ أي هلاً أنزل عليه ملك، فنؤمن به، ف«قضي الأمر» معطوف على جملة ﴿قَالُوا﴾، وجملة ﴿لَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ مقيدة بفعل الشرط. فالحاصل: أن الجملة الأولى مطلقة والثانية مقيدة بالإنزال؛ لأن الشرط مقيد للجواب، وإنما كانت عطفاً على ﴿قَالُوا﴾ لا على المقول؛ لأنها ليست من مقولهم، بل من مقول المولى سبحانه، ولا يخفى الجامع بينهما؛ لأن الأولى تضمنت أن نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاحهم وإيمانهم، وتضمنت الثانية أن نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم، وسوق الجملتين لإفادة غرض واحد، وهو بيان ما يكون نزول الملك سبباً له، فقد اشتركتا في هذا المعنى، وإن كان الصحيح ما أفادته الثانية في نفس الأمر. (تجريد ودسوقي)

(٢) قوله: فإذا جاء أجلهم إلخ: أي لا يستأخرون ساعة إذا جاء أجلهم ولا يستقدمون، فقوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزائها، فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة. (دسوقي)

(٣) قوله: لا على الجزاء: أي وحده من حيث إنه جزء، وإلا لكان هو أيضاً جواب لـ«إذا»؛ إذ المعطوف على الجواب جواب، فزاد عليه أنه لا يتصور التقديم بعد مجيء الأجل؛ لأن الوقت الذي جاء الأجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله، وحينئذ فلا فائدة في نفيه؛ لأنه نفي لما هو معلوم الاستحالة. فقوله: «إذ لا معنى له» أي لا معنى صحيح معتدا به في اللغة، وإن كان صادقا. وجوز بعضهم جعل قوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ استئناف إخبار، أي وأعبرك أنهم لا يستقدمون، أي لا يموتون قبل مجيء أجلهم، أي الوقت هو آخر عمرهم.

وفي بعض حواشي «البيضاوي»: يصح أن يكون قوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عطفاً على قوله: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾، وفائدة العطف المبالغة في انتفاء التأخير؛ وذلك لأنه لما قرنه به ونظمه في سلكه: أشعر أنه بلغ في الاستحالة إلى مرتبة التقديم، فكما أنه يستحيل التقدم يستحيل التأخر. (من ق)

(٤) قوله: تذنب: قيل: الفرق بين التذنب والتنبيه مع اشتراكهما في أن كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة: أن ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهم منها، بخلاف التذنب. (حسن جلي)

(٥) قوله: شبه به: الضمير في «به» للمعنى المذكور، وحاصل ما ذكره: أن المصنف شبه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابة للشيء بجامع التكميل والتسيم في كل، أو بجامع إيجاد الشيء متصلاً بآخر الشيء اتصالاً يقتضي عده من أخزائه، وكونه من أذنا به لقصد التكميل. (من دسوقي)

(٦) قوله: لمكان التناسب: «المكان» مصدر ميمي بمعنى الكون والوجود من «كان» التامة، وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل، أي إنما ذكره

عقيب بحث الفصل والوصل؛ لمكان التناسب؛ إذ اقتران الحالية بالواو شبه بالوصل وعدمه شبه بالفصل. وحاصل ما ذكره في هذا التذنب: تقسيم الجملة الحالية إلى أقسام خمسة: ما يتعين فيه الواو، وما يتعين فيه الضمير، وما يجوز فيه الأمران على السواء، وما يترجح فيه الضمير، وما يترجح فيه الواو. (دسوقي وتجريد)

(٧) قوله: أي الكثير الراجح: أشار الشارح إلى أن مراد المصنف بالأصل: الكثير الراجح، ولم يرد بالأصل القاعدة، ولا الدليل، ولا غير ذلك مما يرد به في غير هذا الموضع. (من الدسوقي)

(٨) قوله: عن المؤكدة: الأنسب التعبير بـ«اللازمة»؛ لأنها هي التي تقابل المتقلة، وأما المؤكدة فتقابل المؤسسة. (تج)

(٩) قوله: لمضمون الجملة: أراد بـ«المضمون»: ما تضمنته واستلزمته الجملة قبلها، كما في قولك: «هذا أبوك عطوفاً»، فإن الجملة الأولى تقتضي العطف، فلذا كان قوله: «عطوفاً» تأكيداً. (دسوقي)

(١٠) قوله: لشدة ارتباطها بما قبلها: أي وصيرورتها كالشيء الواحد. والحاصل: أن الحال المؤكدة لظهور ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها إلى ربط بالواو، فلا يبحث عنها في هذا الباب، فلذا احترز المصنف عنها بالتقييد بالمتقلة. (الدسوقي)

(١١) قوله: في المعنى حكم إلخ: أي أمر محكوم به على صاحبها؛ لأنك إذا قلت: «جاء زيد راكباً»، أفاد ذلك أن زيدا ثبت له المجيء حال وصفه بالركوب، وفي ضمن ذلك أن الركوب ثابت له، فالركوب محكوم به على زيد؛ لثبوته له، وإنما قال: «في المعنى»؛ لأن الحال في اللفظ غير محكوم بها؛ لأنها فضلة يتم الكلام بدونها. (دسوقي)

(١٢) قوله: فإن في قولك إلخ: حاصل ما ذكره الشارح: أن كلا من الحال والخبر يقتضي الكلام كونه عارضا ثابتا لمعروض، فهما متساويان في ذلك، ومختلفان في أن المقصود الأصلي من التركيب بالنسبة للخبر ثبوته للمبتدأ، بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه مقصوداً من التركيب، بل المقصود ثبوت أمر آخر له، كالمجيء في المثال، وجيء بالحال قيدا؛ ليهوّن ذلك الأمر، وهو المجيء، فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضي، كما مر. (ق)

(١٣) قوله: إلا أنه في الحال إلخ: فيه مخالفة لما تقرر أن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي، كان ذلك القيد هو الغرض الأصلي والمقصود بالذات من الكلام، والحال من جملة القيود. ويمكن أن يقال: الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية، وأنه غير مقصود بالذات من حيث إنه فضلة يستقيم الكلام بدونه، والمسند هو المقصود بالذات من حيث إنه مسند وركن لا يستقيم الكلام إلا به، وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للبلغ هو القيد، تدبر. (كذا في التحريد)

المجيء، وجئت بالخال لتزيد في الإخبار عن المجيء هذا المعنى، ووصف له، أي ولأنها في المعنى وصف^(١) لصاحبها كالنعت^(٢) بالنسبة إلى المنعوت إلا أن المقصود في الخال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه، بخلاف النعت؛ فإنه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به. وإذا كانت الخال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الخال. وأما ما أورده بعض النحويين من الأخبار والنعوت المصدرة بالواو، كالخبر في باب «كان»^(٣) والجملة الوصفية^(٤) المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، فعلى سبيل التشبيه^(٥) والإلحاق^(٦) بالخال، لكن خولف هذا الأصل إذا كانت الخال جملة؛ فإنها^(٧) أي الجملة الواقعة حالاً من حيث هي جملة مستقلة^(٨) بالإفادة من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها، وإنما قال: «من حيث هي جملة»؛ لأنها من حيث هي حال غير مستقلة، بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييدها، فتحتاج الجملة الواقعة حالاً إلى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالاً عنه.

وكل من الضمير والواو صالح للربط^(٩)، والأصل الذي لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة^(١٠) إلى زيادة ارتباط هو الضمير بدليل الاقتصاد عليه في الحال المفردة^(١١) والخبر والنعت^(١٢)، فالجملة^(١٣) التي تقع حالاً إن خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع هي حالاً عنه: وجب فيها الواو^(١٤)؛ ليحصل الارتباط^(١٥)، فلا يجوز «خرجت زيد قائم»، ولما ذكر^(١٦) أن كل جملة خلت عن الضمير وجب

للربط والجمعية. واختلف في أيهما أقوى في الربط؟ فقيل: الواو؛ لأنها موضوعة لذلك؛ إذ هي في أصلها للجمع، كما قيل: إن أصل هذه الواو الحالية هي العاطفة، وقيل: الضمير؛ لدلالته على المربوط، وإليه أشار بقوله: «والأصل إلخ». (ق وج)

(١٠) قوله: ما لم تمس حاجة إلخ: يعني فإن مست حاجة إلى زيادة الربط أتي بالواو؛ لأن الربط بما أقوى؛ لما مر من أنها موضوعة للربط، ويحتمل أن المراد: فإن مست الحاجة لزيادة الربط أتي بها. (دسوقي)

(١١) قوله: في الحال المفردة: فيه أن الضمير فيها ليس للربط؛ لأن الحال المفردة لا تحتاج لربط، بل لضرورة الاشتقاق؛ لأن كل مشتق يتحمل الضمير، فالدليل لم ينتج المطلوب. وفي «عبد الحكيم»: أن المراد بالخال المفردة في كلام المصنف: المسندة إلى متعلق ذي الحال، نحو: «ضربت زيدا قائماً أبوه»، وكذا يقال: في الخبر والنعت، وحينئذ فلا يرد أن الضمير في الثلاثة لكونها صفة محتاجة للفاعل لا أنه للربط. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: والخبر والنعت: أي أعم أن يكونا مفردين أو جملتين، نحو: «زيد قائم، وزيد أبوه قائم»، نحو: «رجل كريم مررت به، ورجل أبوه كريم مررت به». (دسوقي)

(١٣) قوله: فالجملة: هذا شروع في تفصيل محل انفرد الواو والضمير، ومحل اجتماعهما. (ق)

(١٤) قوله: وجب فيها الواو: أي لفظاً أو تقديراً، كما في قول الشاعر يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ، انتصف النهار وهو غائص، وصاحبه لا يدرى ما حاله:

نصف النهار الماء غامرة ورفيقه بالغيب ما يدرى

فالواو مقدرة، أي «الماء غامرة»، لكن قال الدماميني: الربط يحصل بالواو وبالضمير، فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما، فلم قدرت الواو هنا على الخصوص، مع أنه يمكن تقدير الضمير، بل هو أولى؛ لأنه الأصل في الربط، فيقال: تقديره: «الماء غامرة فيه». (تجريد)

(١٥) قوله: ولما ذكر إلخ: والحاصل أنه قد بين أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت خالية عن الضمير وجب فيها الواو، فأراد أن يبين أن أي جملة تصلح لهذا الوصف، أعني وقوعها حالاً خالية عن ضمير صاحبها مقارنة للواو وجوبا. (سيد السند)

(١) قوله: لأنها في المعنى وصف: فالخال ذات جهتين، لها شبه بالخبر في أنها تفيد حكماً ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها، ولها شبه بالنعت في دلالتها على معنى في صاحبها وكونها بحيث لو أسقطت لم يخل الكلام. (تجريد)

(٢) قوله: كالنعت: [وإن كان النعت وصفاً للمنعوت في اللفظ أيضاً]

(٣) قوله: كالخبر في باب كان: كما في بيت «الحماسة» من قول سهيل ابن شيبان:

فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان

وأدخل بالكاف الخبر الواقع بعد إلا، نحو: ما أحد إلا وله نفس أماره. (دسوقي رحمه الله)

(٤) قوله: والجملة الوصفية: أي الواقعة صفة للنكرة، كقوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَقْلُومٌ» (الحجر: ٤)، وكقوله تعالى: «أَو كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا» (البقرة: ٢٥٩)، فإن الجملة في الآيتين عند صاحب «الكشاف» صفة للنكرة والواو زائدة، دخولها وخروجها سواء، وفائدتها تأكيد وصل الصفة بالموصوف؛ إذ

الأصل في الصفة مقارنة الموصوف، فهذه الواو أكدت اللصوق. (ق)

(٥) قوله: فعلى سبيل التشبيه إلخ: والحاصل: أن كون الخال أصلها عدم الاقتزان بالواو مكتسب من مشابهتها للخبر والنعت، فلما خولف هذا الأصل المكتسب فيها واقتزنت بالواو: حمل الخبر والنعت عليها؛ لورودها بعد ما قد يستقل، كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر. (دسوقي رحمه الله)

(٦) قوله: والإلحاق: [لا على سبيل الأصالة، فلم يخرجها عن الأصل.]

(٧) قوله: فإنما إلخ: الفاء للتعليل، أي إنما خولف ذلك الأصل في الحال التي هي جملة؛ لأنها إلخ. (دسوقي)

(٨) قوله: مستقلة: يعني أن الجملة واقعة حالاً مستقلة بالإفادة من حيث كونها جملة، ومقتضى ذلك الاستقلال أنها تحتاج إلى رابط يربطها بما قبلها، والحاصل: أن الجملة الحالية وجد فيها جهتان: جهة كونها جملة، وهذه الجهة هي الأصل في الجملة الحالية، وجهة كونها حالاً وهي عارضة، والأولى توجب احتياجها لما يربطها بما قبلها دون الثانية. (ق)

(٩) قوله: صالح للربط: أما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع، وأما الواو فلكونها موضوعة

أي الربط بالواو مع المفعول عن الضمير. (ق)

فيها الواو: أراد أن يبين أنَّ أي جملة يجوز ذلك فيها وأي جملة لا يجوز، فقال: وكل جملة^(١) خالية عن ضمير ما أي الاسم الذي يجوز

أن ينتصب عنه حال وذلك بأن يكون فاعلاً^(٢) أو مفعولاً معرفاً أو منكراً مخصوصاً، لا نكرة^(٣) محضة أو مبتدأ أو خبراً؛ فإنه لا يجوز

أن ينتصب عنه حال على الأصح. وإنما^(٤) لم يقل: «عن ضمير صاحب الحال»؛ لأن قوله: «كل جملة» مبتدأ، خبره قوله: يصح أن تقع

تلك الجملة حالاً عنه، أي عما يجوز أن ينتصب عنه بالواو، وما لم يثبت له هذا الحكم - أعني^(٥) وقوع الحال عنه - لم يصح إطلاق اسم

صاحب الحال عليه إلا مجازاً. وإنما قال: «ينتصب عنه حال»، ولم يقل^(٦): «يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه»؛ ليدخل فيه^(٧) الجملة

الخالية^(٨) عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت، فيصح استثناءها بقوله: إلا المصدرة بالمضارع^(٩) المثبت، نحو: «جاء زيد ويتكلم عمرو»؛ فإنه لا يجوز^(١٠) أن يجعل «ويتكلم عمرو» حالاً عن «زيد» لما سيأتي من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط^(١١).

ولا يخفى أن المراد بقوله: «كل جملة» الجملة الصالحة للحالية في الجملة^(١٢)، بخلاف الإنشائيات؛ فإنها لا تقع حالاً^(١٣) البتة، لا مع

الواو ولا بدونها.

وإلا عطف على قوله: «إن خلت» أي وإن لم تخل^(١٤) الجملة الحالية عن ضمير صاحبها، فإن كانت فعلية؛ والفعل مضارع

مثبت: امتنع دخولها أي الواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾^(١٥) أي لا تعط حال كونك تعد^(١٦) ما تعطيه كثيراً؛ لأن الأصل

عند وجود الجامع بينهما. (دسوقي)

(١١) قوله: بالضمير فقط: أي: وليس في «يتكلم عمرو» ضمير، فلو قيل: «معه» صح جعلها حالاً. (دسوقي)

(١٢) قوله: في الجملة: زادها لإدخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت؛ فإنها تصلح للحالية في حال اشتغالها على ضمير ذي الحال. (تجريد)

(١٣) قوله: فإنها لا تقع حالاً: أي إلا بتقدير القول يتعلق بها، فإذا قلت: «جاء زيد»، هل ترى فارساً يشبهه؟ لم يصح أن يكون جملة «هل ترى إلخ» حالاً إلا بتقدير: «مقولاً فيه: هل ترى إلخ»؛ لأن الحال كالنعت، وهو لا تكون إنشاء.

وتوضيحه على ما قيل: إنه يمتنع وقوع الإنشائية حالاً؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها، فيجب أن يكون مضمونها حاصلًا، وهذا إنما يظهر في الخبرية دون الإنشائية؛ لأن الإنشائية إما طلبية كـ «اضرب»، أو إيقاعية نحو: «بعت واشتريت» بالاستقراء، والمقصود من الأول مجرد الطلب، سواء وقع مضمونها أو لا، ومن الثانية الإيقاع، وأياً ما كان فلا يصح أن يقيد مضمون العامل بالحاصل بالفعل بطلب شيء لم يقع، أو بإيقاع شيء لم يقع؛ إذ لا معنى لتقييد ما وقع بما لم يقع؛ إذ لا بد في القيد أن يكون واقعا كالمقيد. (كذا في الدسوقي)

(١٤) قوله: وإن لم تخل إلخ: أي بأن اشتملت على الضمير، فهي حينئذ إما أن تكون اسمية أو فعلية، والفعلية إما أن تكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، والمضارع إما أن يكون مثبتاً أو منفيًا، فبعض هذه يجب فيها الواو كالاسمية في بعض الأحوال، وبعضها يجب الضمير فيها كالمضارعية المثبتة، وبعضها يستوي فيها الأمران، وهي المضارعية المنفية والماضوية لفظاً، وبعضها يترجح فيه أحدهما كالاسمية في بعض الأحوال. وقد أشار المصنف لتفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله: «فإن كانت فعلية إلخ». (دسوقي)

(١٥) قوله: تَسْتَكْبِرُ: أي على قراءة الرفع، وهي المتواترة، وأما على قراءته بالجرم على أنه بدل اشتمال من تَمَنَّيَنَّ فليس مما نحن فيه، ولا يصح أن يجرم لكونه جواباً للنهي؛ لأن شرط الجزم في جوابه صحة تقدير «إن» الشرطية قبل «لا» على الراجح، وهذا الشرط مفقود هنا. (تجريد)

(١٦) قوله: تعدّ إلخ: أي فالسين والتاء للعد، وجعلهما بعضهم للطلب، فالمعنى حينئذ =

(١) قوله: وكل جملة: لما بين وجوب الواو في الخالية عن الضمير إذا كانت حالاً، وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالاً فيجب الواو فيها، بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالاً، ومنها ما لا يصح: أشار إلى بيان ذلك فقال: «وكل إلخ». (تجريد)

(٢) قوله: فاعلاً: كقولك: «جاء زيد»، فزيد اسم يصح أن تجيء منه الحال، فإذا أتيت بجملة خلت عن ضميره، كقولك: «عمرو يتكلم»: جاز أن تقع هذه الجملة حالاً بالواو عن هذا الاسم، وهو زيد، أي جاء حال كون عمرو يتكلم. (تجريد)

(٣) قوله: لا نكرة: هذا محترز قوله: «يجوز أن ينتصب عنه الحال». (دسوقي)

(٤) قوله: وإنما: حاصله: أنه لو قال: «عن ضمير صاحب الحال» لزم جعله صاحب الحال قبل تحقق الحال، وهو مجاز، والحقيقة أولى لأصالتها. (دسوقي)

(٥) قوله: أعني: لما كان المتبادر عود الإشارة إلى صحة وقوعها حالاً، مع أنه ليس مراداً قال: «أعني إلخ». (تج)

(٦) قوله: ولم يقل إلخ: [أي بدل قوله: «يجوز أن ينتصب عنه حال»]. (ق)

(٧) قوله: ليدخل فيه: أي في ذلك القول، أعني قوله: «وكل جملة خالية عن ضمير ما» يجوز أن ينتصب عنه حال، بخلاف ما لو قال: «يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه»؛ فإنه لا يدخل فيه ما ذكر؛ لعدم جواز وقوعه حالاً. (تجريد)

(٨) قوله: الجملة الخالية: أي ودخولها مطلوب لأجل إخراجها بعد ذلك بالاستثناء، وجه دخول الجملة المذكورة في كلامه أنه يصدق عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال، بخلاف ما لو قال: «يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه»؛ فإنها لا تدخل فيه؛ إذ لا يصدق عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن تقع حالاً عنه؛ لعدم جواز وقوعها حالاً، مع أن دخولها مطلوب لأجل أن تخرج بعد ذلك بالاستثناء. (دسوقي)

(٩) قوله: إلا المصدرة بالمضارع إلخ: قال في «الأطول»: يجب أن يستثنى المصدرة بالماضي الخالي عن «قد» لفظاً وتقديراً أيضاً. أقول: سيأتي في مبحث اقتران الماضي بـ «قد» جواز انفراد الواو فيما ذكر على قلة. (تجريد)

(١٠) قوله: فإنه لا يجوز إلخ: أي: ويجوز أن تجعل تلك الجملة عطفاً على جملة «جاء زيد»

في الحال هي الحال المفردة^(١)؛ لعراقة المفرد^(٢) في الإعراب وتطفل الجملة عليه؛ لوقوعها موقعه.

أي أصاته

وهي أي المفردة تدل على حصول صفة^(٣) أي معنى قائم بالغير^(٤)؛ لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول^(٥)، والهيئة
أي أصل وضعها. (ج)

معنى قائم بالغير^(٦)، غير ثابتة؛ لأن الكلام في الحال المنتقلة، مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيداً له يعني العامل؛ لأن الغرض
بأن تفك عن صاحبها. (ج)

من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى المقارنة^(٧). وهو أي المضارع المثبت كذلك أي
أي التعويض المذكور

دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له كالمفردة، فيمتنع الواو^(٨) فيه كما في المفردة.

أي الحال المفردة

أمّا الحصول أي دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلاً، فيدل على التجدد^(٩) وعدم الثبوت^(١٠)، مثبتاً

أي عدم الدوام

فيدل على الحصول، وأمّا المقارنة^(١١) فلكونه مضارعاً، فيصلح للحال^(١٢) كما يصلح للاستقبال. وفيه نظر^(١٣)؛ لأن الحال الذي يدل
حصول معناه لما أثبت له. (ق)

عليه المضارع هو زمان التكلم، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال التي نحن بصدددها يجب أن تكون
أي حقيقة الحال الزمانية. (ق)

مقارنة لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال، ماضياً كان^(١٤) أو حالاً أو مستقبلاً، فلا دخل للمضارعة في المقارنة، فالأولى^(١٥) أن
أي زمان وقوع مضمون الفعل العامل

يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى^(١٦).

لتوافقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات

وأمّا ما جاء من نحو قول بعض العرب: قمتُ وأصكُ وجهه، وقوله: شعر: فلمّا خشيتُ^(١٧) أظافيرهم أي أسلحتهم:: نجوت

جواب عن وقوع الواو مع المضارع المثبت

أي أضرب

عبد الله بن همام. (ق)

جمع «أظفار» جمع «ظفر»

= لا تعطه قليلاً تطلب كثيراً. (ق)

(١) قوله: لأن الأصل المفردة: [علة لامتناع الواو والاكتفاء بالضمير. (ق)] وقيل: أصالة
المفردة إما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة، وإما بمعنى أن الحال فضلة، وكونها فضلة يقتضي

إعراباً بالنصب، والإعراب يقتضي الأفراد؛ لعراقة المفرد، أي تأصله في الإعراب. (تجريد)

(٢) قوله: لعراقة المفرد: أي تأصله في الإعراب، وإنما تعرب الجملة محلاً؛ لتطفلها على
المفرد بوقوعها موقعه. (تجريد)

(٣) قوله: تدل على حصول صفة: أي صراحة، أو بطريق اللزوم، كما في قولك: «جاء
زيد غير ماش»؛ فإن عدم المشي يستلزم الركوب، أو يقال: إن الكثير فيها ذلك، أي

الدلالة على حصول صفة، فاندفع ما يقال: إن قولك: «جاء زيد غير ماش» لا يدل
على حصول صفة، بل إنما يدل على عدم الصفة. (دسوقي)

(٤) قوله: قائم بالغير: [المتراد: الصفة اللغوية لا النحوية.]

(٥) قوله: أو المفعول: [ولو بواسطة حرف الجر، فدخل الجور. (ج)]

(٦) قوله: والهيئة معنى قائم بالغير: وذلك لأن ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه يقال له:
هيئة، وباعتبار قيامه به يقال له: صفة. (الدسوقي)

(٧) قوله: للمقارنة: [أي معناها اللازمي لا المطابقي. (ج)]

(٨) قوله: فيمتنع الواو إلخ: اعترض بأنه قياس في اللغة، وقد منعه كثير من المحققين،
وأجيب بأننا لا نسلم أن هذا قياس في اللغة؛ إذ التعليلات النحوية المذكورة في أمثال هذه

المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال، وإلا فالأصل الاستعمال. (دسوقي)

(٩) قوله: على التجدد: أي الصفة التي هي معنى الفعل، والمراد بتجددها حدوثها في
الزمان ووجودها بعد العدم. (دسوقي)

(١٠) قوله: وعدم الثبوت: فيه أنه لا يدل على ذلك من جهة كونه فعلاً؛ لأن التجدد
الذي يدل عليه الفعل وضعاً إنما هو الوجود بعد العدم، والمطلوب إنما هو الانتفاء بعد

الوجود، والفعل لا يدل على ذلك. وقد يجاب بأنه يدل على ذلك بمعونة أن شأن
المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت، فمبنى الأمر على ذلك. (تجريد)

(١١) قوله: وأمّا المقارنة: عطف على قوله: «أمّا الحصول»، أي وأمّا دلالة المضارع على
مقارنة الحصول لما جعلت الحال قيداً له. (ق)

(١٢) قوله: فيصلح للحال: فحينئذ يكون مضمونه مقارناً للعامل إذا وقع حالاً؛ لأن الحال

يجب مقارنتها للعامل، وأنت خير بأن قوله: «فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال»

لا يفيد المقارنة على التعيين، بل يحتملها كما يحتمل التأخر، فلو قال الشارح: بعد قول
المصنف: «مضارعاً» «وهو حقيقة في الحال» كان أولى. (دسوقي)

(١٣) قوله: وفيه نظر: أي في قوله: «وأمّا المقارنة فلكونه مضارعاً» نظر. وحاصل ذلك
النظر أن الحال الذي يدل عليه المضارع زمان التكلم، وحقيقته عرفاً أجزاء متعاقبة من

أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال النحوية التي نحن بصدددها ينبغي أن يكون
مضمونها مقارناً لزمان مضمون عاملها ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً، فالمضارع إنما

يدل على مقارنة مضمونه لزمان التكلم، وليس هذا مراداً هنأ؛ لأن المراد مقارنة مضمون
الحال لزمان مضمون عاملها، فهذه المقارنة المرادة هنا لا ينتجها المضارع. (دسوقي)

(١٤) قوله: ماضياً كان: وإذا كان زمان العامل في الحال تارة يكون ماضياً، وتارة يكون
حالاً، وتارة يكون استقبالياً كان أهم من زمان التكلم الذي يدل عليه فعل المضارع الواقع

حالاً، وحينئذ فلا يكون للمضارعة دخول في إفادة المقارنة المرادة هنا، وهي مقارنة
مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه أي زمان كان، وإن كانت تدل على المقارنة في

بعض الأحوال وذلك إذا كان زمان العامل حالياً. (دسوقي)

(١٥) قوله: فالأولى: [بسلامة هذا التعليل من الخدش، مع كونه أخصر. (ق)] وأجاب
البعض عن النظر المذكور بأن الحال في الجملة يستروح منه معنى المقارنة، واعترض عليه

بأنه لا يفيد؛ لأن التعليل يصير وهماً لا حقيقة، فلا تثبت به مشاهة المضارع المثبت
للحال الذي عللنا بها امتناع الواو فيه. (كذا في التجريد)

(١٦) قوله: وبتقديره معنى: لأن المضارع إذا وقع حالاً يؤول باسم الفاعل؛ لاشتراكهما في
الحال والاستقبال، فقولك: «جاء زيد يتكلم» في معنى «جاء متكلماً»، أي ولما كان اسم

الفاعل إذا وقع حالاً تمتنع فيه الواو كان المضارع مثله. ولا يقال: إن ما ذكره الشارح من
التعليل موجود في المضارع المنفي، مع أنه يجوز ارتباطه بالواو؛ لأننا نقول: هذه حكمة

تلتبس بعد الوقوع، فلا يلزم إطرادها. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: فلما خشيت إلخ: حاصل معنى البيت: لما خشيت منهم هربت وخلصت
وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيماً لديهم. (تج)

المضارع المنفي بـ"لم" أو «لَمَّا»^(١)؛ فإنهما يقلبان معنى المضارع إلى الماضي. وأورد للمنفي بـ"لم" مثالين: أحدهما مع الواو، والآخر بدونه. واقتصر في المنفي بـ"لَمَّا" على ما هو بالواو، فكأنه لم يطلع على مثال^(٢) ترك الواو فيه، إلا أنه مقتضى القياس، فقال: **وقوله**

نبي ترك الواو عطف على «أورد»

تعالى: ﴿أَلَيْسَ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقِلُّوْا بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسِّنْهُمْ سَوْءٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَمْ مَثَلُ الْفِئَةِ﴾ مع الواو (آل عمران: ٤٧) مثال بدون الواو (آل عمران: ١٧٤) مثال للفئة مع الواو

حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ.

أَمَّا المِثْبُتُ أَي أَمَّا جَوَازُ الْأُمُورِ فِي الْمَاضِي الْمَثْبُوتِ فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحَصُولِ^(٢) يَعْنِي حَصُولَ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ^(٣)؛ لَكُونِهِ فِعْلًا مِثْبُتًا دُونَ
 أَي الْوَاوِ وَتَرْكِهِ أَرَادَ بِهِ الْمَاضِيَ لَفْظًا وَمَعْنَى. (د) قَالَامٌ لِلْعَهْدِ

الْمُقَارَنَةِ؛ لَكُونِهِ مَاضِيًّا، فَلَا يُقَارَنُ الْحَالُ، وَهَذَا أَي وَلَعْدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ شَرْطٌ^(٤) أَنْ يَكُونَ مَعَ «قَدْ» ظَاهِرَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
 فَلَمْ يَشِبْهُ الْحَالُ الْمُرْفَعَةُ، فَجَازَ الْوَاوِ. (ج) أَي الْمَاضِيَ أَي مُقَارَنَةِ الْحَالِ

﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾، أو مقدرة^(٦) كما في قوله تعالى: ﴿حَصَرْتُ لَكُمْ أَنفُسَهُمْ﴾؛ لَأَنَّ «قد» تُقَرَّبُ^(٧) الماضي من الحال، والإشكال المذكور

(ال عمران: ٤٠) أي ضاقت (النساء: ٩٠) علة للعامل مع علته. (في) فيما مضى

وارد^(٨) ههنا، وهو أن الحال التي نحن بصددھا غير الحال التي تقابل الماضي، ويقرب «قد» الماضي منها، فيجوز المقارنة إذا كان^(٩) على قوله: لأن قد تقرب إلخ. وهي الحال النحوية وهي زمان التكلم تقرب على مغايرة الحال. (ج)

الحال والعامل ماضيين، ولفظة «قد» إنما تقرب الماضي من الحال التي زمان التكلم، وربما تُبعده عن الحال التي نحن بصدددها، كما
ولسنا بصدددها أي تبعد «قد» الماضي. (ق)

في قولنا: «جاء زيدٌ في السَّنة الماضية وقد ركب^(١١) فرسه»، والاعتذار^(١٢) عن ذلك المذكور في الشرح.

وأَمَّا المنفي أي جواز الأمرين في الماضي المنفي فلدلالتـه على المقارنة دون الحصول^(١)، أَمَّا الأول أي دلالتـه على المقارنة فلأنَّ

«لَمَّا» للاستغراق^(١٣) أي لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى زمان التكلم، و«غیرها أي غیر «لَمَّا» مثل «لم» و«ما» لانتفاء متقدم على زمان

من الشيء في حكمه، ولذا أطلق «الآن» على الزمان القريب من الحال، فقول الشارح: لأن «قد» تقرب الماضي من الحال، أي والمقاربة في حكم المقارنة، فلا إشكال.

(٨) قوله: «وإلى ما ذكره من الإشكال أن الحال التي انتفت عن الماضي، ويدل عليه المضارع، وتقرّب «قد» إليها: هي زمان التكلم، وهي خلاف الحال التي نحن بصدددها، وربما بعدت «قد» عنها، كما إذا قلت: «جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب»، فإن مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذي هو مفاد «قد». (دسوقي).

(٩) قوله: إذا كان إلح: يعني فقولكم: «فلا يقارن الحال» غير مناسب. (تجريد)

(١٠) قوله: وقد ركب: فإن مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذي مفاد قد. (دسوقي)

(١١) قوله: والاعتذار إلخ: حاصل ما ذكره في الشرح من الاعتذار: أن «قد» وإن قربت الماضي من الحال بمعنى زمن التكلم، والحال التي نحن بصددھا الصفة التي يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زامعا واحدا، وهما متباينان، لكنهما متشاركان في إطلاق اسم الحال عليهما، وفي الجمع بين الماضي والحال بشاعة وقبح من حيث اللفظ، فذكرت «قد» لتقرب الماضي من الحال في الجملة؛ دفعا لتلك البشاعة اللفظية، فتصدير الماضي للثبوت بـ«قد» مجرد الاستحسان.

وقيل: الأولى في الجواب: أن الماضي باعتبار العامل في الحال، والتقريب بـ«قد» باعتباره، فإذا قلت: «جاءني زيد ركب» ربما يفهم منه أن الركوب ماضٍ بالنسبة للمحيي، يأتي بـ«قد»؛ لتقريبه منه، تأمل. (من الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: **دون الحصول**: [فيجوز الإتيان بالواو؛ لعدم مشابته بالحال المفردة].

(١٣) قوله: للاستغراق: يعني: نصاً، بخلاف غيرها؛ فإنه وإن كان للاستغراق لكنه ليس نصاً، بل بمعونة أن الأصل استمرار الانتفاء، فلا يجوز أن يقال: «لَمَّا يقدم زيد بالأمس، قدم الآن». (ق)

(١) قوله: المنفي بلم أو لما: وأما المنفي بغيرهما فإن كان ذلك النافي يخلص المضارع للاستقبال كـ«لن» لم تقع الجملة حالاً، وإن كان «ما» أو «لا» فيجوز الأمران كما تقدم، وعند ابن هشام يجب ترك الواو. (تجريد)

(٢) قوله: لم يطلع على مثال إخ: أي مما يستشهد به، فلا يقال: المثال لا يشترط صحته. وقد مثل له في «التسهيل» بقول الشاعر: شعر

فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ: سَمِعَا وَطَاعَا وَحَدَرْتَا كَالدَّرِ لَمَّا يَثْقُبُ
أَيَّ وَحَدَرْتَا دَمْعَا شَبِيهَا بِالذَّرِّ فِي حَالِ كَوْنِهِ غَيْرِ مَثْقُبٍ. (دمسوقي)

(٣) قوله: على الحصول: [فيشبه الحال المفردة، فجاز ترك الواو. (ج)]

(د) قوله: حصول صفة غير ثابتة: قد تضمن هذا الكلام - أعني قوله: «للدلالة على حصول صفة غير ثابتة» - شيئين: أعني كون الحاصل صفة، وكون تلك الصفة غير ثابتة أي غير دائمة. وقوله: «لكونه فعلا مثبتا» علة لإفادة هذين الشيئين على سبيل اللف والنشر الغير المرتب، وذلك لأنه من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفة، ومن حيث كونه فعلا - والفعل يقتضي التجدد المستلزم للعدم - يفيد عدم الثبوت. (ق)

٥٠ قوله: إلح: أي شرط في الماضي المثبت الواقع حالا أن يكون مع «قد»، وهذا للكلام مشعر بأنه عام، لكن مذهب البصريين أن «قد» إنما يجب في الماضي المثبت لواقع حالا إذا لم يكن بعد «إلا». (من عبد الحكيم ﷺ)

٦٧ قوله: أو مقدرة: قال ابن مالك: هذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التفتقير، ولأن وجود «قد» مع الفعل المشار إليه لا يزيده معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر أن يدل على معنى لا يفهم بدونه.

فإن قلت: «لقد» تدل على التقريب، قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام. (عبد الحكيم رحمه الله)

٧) قوله: لأن قد تقرب: اعترض على هذا التعليل بأن «قد» تنفيذ المقاربة (بالباء)، المقارنة (بالتون)، والمطلوب في الحال هو الثاني لا الأول، وحينئذٍ فلا تكون كلمة «قد» المقربة للحال كافية في ذلك المقام. وأجيب بأن المقاربة بمنزلة المقارنة، فإن القريب

التكلم، مع أن الأصل استمراره أي استمرار ذلك الانتفاء -لما سيجيء- حتى تظهر^(١) قرينة على الانقطاع، كما في قولنا: «لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم»^(٢)، فيحصل به أي بالنفي أو بأن الأصل فيه الاستمرار الدلالة عليها أي على المقارنة عند الإطلاق وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء، بخلاف الميثب^(٣)؛ فإن وضع الفعل على إفادة التجدد من غير أن يكون الأصل عطف تفسر أي قبل زمن التكلم. (ق)

استمراره، فإذا قلت: «ضرب» مثلاً كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الماضي. وإذا قلت: «ما ضرب» أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي، لكن لا قطعياً، بخلاف «لما»، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في طرفي نقيض^(٤)، ولا يخفى أن الإثبات في الجملة إنما ينافيه النفي دائماً.

وتحقيقه أي تحقيق هذا الكلام أن استمرار العدم^(٥) لا يفتقر إلى سبب^(٦)، بخلاف استمرار الوجود، يعني أن بقاء الحادث -وهو استمرار وجوده- يحتاج إلى سبب موجود؛ لأنه وجود عقيب وجود، ولا بد لوجود الحادث من السبب، بخلاف استمرار العدم؛ فإنه عدم، فلا يحتاج إلى وجود سبب^(٧)، بل يكفي مجرد انتفاء سبب الوجود. والأصل في الحوادث^(٨): العدم حتى يوجد عليها، ففي الجملة^(٩) لما كان الأصل في المنفي الاستمرار حصل من إطلاقه^(١٠) الدلالة على المقارنة^(١١). وأما الثاني أي عدم دلالة على الحصول فلكونه منفيًا^(١٢)، هذا إذا كانت الجملة فعلية.

وإن كانت اسميةً فالمشهور جواز تركها^(١٣) أي الواو؛ لعكس^(١٤) ما مر في الماضي الميثب، أي لدلالة الاسم على المقارنة؛ لكونها مستمرة، لا على حصول صفة غير ثابتة؛ لدلالاتها على الدوام والثبات، نحو: «كلمته فوه إلى في» أي مشافهاً^(١٥)، وأيضاً المشهور أن فهي تدل على حصول صفة ثابتة. (ق)

المطلوب في الحال المقارنة حصول مضمونها حصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال، لا لزمان التكلم، واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم، فأين هذا من ذلك؟ (تج)

(١٢) قوله: فلكونه منفيًا: والمنفي إنما يدل النفي فيه بالمطابقة على نفي صفة لا على ثبوتها، فتقرر بهذا أن الماضي المنفي يشبه الحال المفردة في إفادة المقارنة، فاستحق بذلك سقوط الواو، ولا يشبهها في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة، فاستحق بذلك الإتيان بها، فجاز الأمران فيه كما جاز في الميثب. (ق)

(١٣) قوله: جواز تركها: أي والإتيان بها، وإنما نص على جواز الترك؛ لأنه هو المختلف فيه، وأما الإتيان فلم يقل أحد بامتناعه. (تجريد)

(١٤) قوله: لعكس إلخ: أي إنما جاز الترك لأجل أنه تحقق فيها عكس ما مر في الماضي الميثب، والذي مر في الماضي الميثب هو دلالة على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة، وعكسه الموجود في الجملة الاسمية هو دلالتها على المقارنة من جهة إفادتها الدوام والثبوت المقتضي للاستمرار حتى في زمن التكلم، وعدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة؛ لأن الغرض دوامها، فلا يمكن عدم الثبوت، فأشبهت المفردة من جهة إفادة المقارنة، وذلك يستدعي سقوط الواو، ولم تشبهها في جهة عدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة، وذلك يستدعي وصلها بالواو، فلما وجد فيها الداعي لكل منهما جاز فيها الأمران، كما مر في غيرها. (دسوقي)

(١٥) قوله: أي مشافهاً: أشار بذلك إلى أن الجملة حال من التاء، أي كلمته في حال كوني مشافهاً له، ويصح أن تكون حالا من الماء، أي حال كونه مشافهاً لي، أو من التاء والماء معاً، أي حال كوننا مشافهين. (من الدسوقي رحمه الله)

(١) قوله: حتى تظهر: غاية لقول المصنف: «استمراره»، أي فإذا ظهرت قرينة على الانقطاع فلا يقال: الأصل بقاءه. (ق)

(٢) قوله: لكنه ضرب اليوم: أي فهذا قرينة على أن انتفاء الضرب لم يستمر من أمس إلى وقت التكلم، فهو مخصص بالأصل، لا مناقض له. (دسوقي)

(٣) قوله: بخلاف الميثب: أي الماضي الميثب؛ فإنه لا يفيد الاستمرار المقتضي للمقارنة، لا وضماً ولا استصحاباً، كما في الماضي المنفي. (دسوقي)

(٤) قوله: في طرفي نقيض: المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتعدد، والمراد طرفان هما نقيضان، أو المراد بالنقيض التناقض، ولفظة «في» زائدة على الصورتين، تأمل. (تجريد)

(٥) قوله: أن استمرار العدم: أي الذي من جملة مفاد الماضي المنفي. (ق)

(٦) قوله: لا يفتقر إلى سبب: أي إلى سبب موجود مؤثر، بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود، لما كان لا يفتقر إلى وجود سبب سهل فيه استصحاب الاستمرار المؤدي للمقارنة. (دسوقي)

(٧) قوله: إلى وجود سبب: أي إلى سبب موجود مؤثر، بل يكفي إلخ، وهذا مراد من قال: إن العدم لا يعلل، أي لا يفتقر إلى علة وسبب موجود، فلا ينافي أنه يفتقر إلى انتفاء سبب الوجود، ومن هذا تعلم أن العدم أولى بالممكن من الوجود، بمعنى أن العدم أصل فيه دون الوجود؛ لأن العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود. (دسوقي)

(٨) قوله: والأصل في الحوادث: أي الموجودات الحادثة «العدم»؛ لكون الانتفاء في سبب الوجود أصلاً، ولا يحتاج العدم إلى انتفاء طار بعد سبب الوجود. (علامة دسوقي رحمه الله)

(٩) قوله: ففي الجملة: أي وأقول قولاً ملتبساً بالجملة، أي بالإجمال. (من الدسوقي رحمه الله)

(١٠) قوله: من إطلاقه: أي من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء. (ق)

(١١) قوله: الدلالة على المقارنة: قال في «المطول»: وقد عرفت ما فيه، أي من أن

دخولها أي الواو أولى^(١) من تركها؛ لعدم دلالتها أي الجملة الاسمية على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئناف فيها^(٢)، فحسن^(٣) زيادة رابط، نحو: «فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^(٤) أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت. (البقرة: ٢٢) فيكون الفعل بمنزلة اللازم فيكون مفعوله مقدر. (ج) وقال عبد القاهر: إن كان المبتدأ في الجملة الاسمية الحالية ضمير ذي الحال^(٥) وجبت الواو، سواء كان خبره فعلا نحو: «جاء زيد وهو يسرع»، أو اسما، نحو: «جاءني زيد وهو مسرع». وذلك^(٦) لأن الجملة لا تترك فيها الواو، حتى تدخل في صلة العامل وتنضم إليه^(٧) في الإثبات، وتقدر تقدير المفرد^(٨) في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا^(٩) ممّا يمتنع في نحو: «جاءني زيد وهو يسرع» أو «مسرع»؛ لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع: كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل «يسرع» في صلة المجيء وتنضمّه إليه في الإثبات؛ لأن إعادة ذكره لا تكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، ولأن^(١٠) بان تعمل «يسرع» قيدا للمجيء أي في ما بين الحال وعاملها. (ج) لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين، وأجري مجرى أن تقول: «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه»، ثم ترعم^(١١) أنك لم تستأنف كلاما ولم تبدئ للسرعة إثباتا، وعلى هذا^(١٢) فالأصل والقياس أن لا يجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو، وأمّا ما جاء بدونه فسيبله سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل^(١٣) ونوع من التشبيه^(١٤). هذا كلامه في «دلائل الإعجاز»، وهو مشعر^(١٥) بوجوب الواو في نحو: «جاءني زيد وزيد يسرع» أو «مسرع»، و«جاءني زيد وعمرو يسرع» أو «مسرع أمامه» بالطريق الأولى^(١٦).

(١) قوله: وأن دخولها أولى: أي لأن الدخول وعدمه على حد سواء، كما يفهم من قوله: «جواز تركها». وأشار الشارح بتقدير المشهور إلى أن قول المصنف: «وأن دخولها أولى» عطف على قوله: «جواز تركها» لا على «المشهور». (دسوقي)

(٢) قوله: مع ظهور الاستئناف فيها: أي دون الفعلية، والحاصل أن الاسمية بعدت عن المفردة من حيث دلالتها على الثبوت، ومن ظهور الاستئناف فيها، فلذا ترجح فيها الواو. (ق)

(٣) قوله: فحسن إلخ: لظهور انفصالها عن العامل في صاحب الحال، والانفصال يحتاج إلى مزيد ربط. (من ق)

(٤) قوله: ضمير ذي الحال: لعل الأولى «عين ذي الحال»؛ ليشمل ما إذا كان المبتدأ ضميرا أو اسما ظاهرا، كما يؤخذ من كلامه. (دسوقي)

(٥) قوله: وذلك: أي بيان ذلك وجوب الربط بالواو في الخالين المذكورين، وحاصل ذلك البيان أن أمر الواو وجودا وعدمها في الجملة يدور على كونها ليست في حكم المفردة أو في حكمها، فتأمل. (دسوقي)

(٦) قوله: في صلة العامل: أي في صلة عامل الحال، والمراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له في الإثبات، وعدم جعله إثباتا مستقلا. (من التجريد)

(٧) قوله: وتنضم إليه إلخ: أي وتنضم إلى مضمون العامل، كالجيء مثلا في قولك: «جاء زيد فهو يسرع» أو «وهو مسرع»، والمراد بانضمامها لمضمون العامل أن يكون إثباتها في إثباته، وتخصيص الإثبات لأنه الأصل، وإلا فالحكم في النفي أيضا كذلك نحو: لم يجيء زيد وهو يتيسم أو وهو متيسم. (دسوقي)

(٨) قوله: وتقدر تقدير المفرد: أي تنزل منزلة المفرد في أنه لا يستأنف لها استئناف زائد على إثبات العامل، كما في المفردة، فإذا قلت: «جاء زيد يركب» كان في تقدير «جاء زيد يركب»، فالمثبت هو المجيء حال الركوب، لا المجيء مقيد بإثبات مستأنف للركوب، كما هو مقتضى أصل الجملة الحالية. (ق)

(٩) قوله: وهذا: أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام إليه في الإثبات

وتقديره تقدير المفرد: مما يتمتع إلخ، وهذا المذكور المقتضي للترك متمتع، فالترك متمتع، فالإثبات بها واجب، وهو المطلوب. (تجريد)

(١٠) قوله: وإلا إلخ: أي وإلا بأن أعدته بدون قصد استئناف الإخبار عنه بأنه يسرع، بل قصدت ضمه للعامل في الإثبات: لكنت إلخ. (ق)

(١١) قوله: ثم ترعم: بالنصب عطف على «تقول»، وقوله: «ولم تبدئ إلخ» عطف تفسير، أي وهذا الزعم باطل لا يصدر عن العقلاء؛ لأن الاستئناف ظاهر فيه. والحاصل أنه لو لم يعتبر الاستئناف في إعادة الاسم الصريح لصح عدم اعتبار الاستئناف في مثل: «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه»؛ لأنه بمنزلة، لكن عدم اعتبار الاستئناف في ذلك باطل؛ لئلا يلزم على عدم الاعتبار ترك المبتدأ بمضيعة. (دسوقي)

(١٢) قوله: هذا إلخ: [أي التوجيه المشار له بقوله: «لأن الجملة إلخ». (ق)]

(١٣) قوله: بضرب من التأويل: أي بالمفرد، وهو متعلق بقوله: «الخارج عن قياسه»، وذلك كما في قولك: «كلمته فوه إلى في»، فترك الواو في هذه الجملة؛ لتأولها بالمفرد، وهو «مشافها». (من الدسوقي)

(١٤) قوله: ونوع من التشبيه: أي كما في قوله تعالى: «فَجَاءَهَا بِأُسْتَا بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ»^(١) (الأعراف: ٤)، فجملة «أَوْ هُمْ قَائِلُونَ» حال، وترك الواو فيها لتشبه واو الحال بواو العطف، ولو أتى بالواو ولاجتمعت مع حرف عطف آخر، وهو «أو». (دسوقي)

(١٥) قوله: وهو مشعر: أي من جهة قوله: «لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره: كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا إلخ... وأجري مجرى أن تقول إلخ». (دسوقي رحمه الله تعالى)

(١٦) قوله: أمامه: راجع لقوله: «جاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع»، وإنما ذكره لأجل أن يكون في الجملة ضمير يعود على صاحب الحال، وإلا كانت الواو متعينة من غير نزاع. (ق)

(١٧) قوله: بالطريق الأولى: أي من وجوها في «وهو يسرع» أو «وهو مسرع»، ووجه الأولوية أنه جعلها مشبها بما حيث قال أولا: «كان بمنزلة إلخ» وقال ثانيا: «أجري مجرى إلخ»، ولا ريب أن المشبه به أقوى، وعلل بعضهم الأولوية بأن الاستئناف هنا =

ثم قال الشيخ: وإن جعل نحو: «على كتفه سيف»^(١١) حالاً^(١٢) كثر فيها أي في تلك الحال تركها^(١٣) أي ترك الواو، نحو قول بشار: شعر:
مما تقدم فيه الظرف أو المجرور على اسم مرفوع. (تج)

إذا أنكرتني^(١٤) بليدة أو نكرتها^(١٥) :: خرجت^(١٦) مع البازي^(١٧) عليّ سواد

يسكون الباء، طائر معروف. (تج)

أي أهل بلدة

أي بقية من الليل، يعني إذا لم يعرف قدري أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحباً للبازي الذي هو أكبر الطيور مشتملاً على

(السكرة: يهملو. (صراج)

شيء من ظلمة الليل، غير منتظر لإسفار الصبح، فقوله: «عليّ سواد» حال^(١٨)، ترك فيه الواو. ثم قال الشيخ: الوجه^(١٩) أن يكون

أي الإضاءة

الاسم^(٢٠) في مثل هذا فاعلاً للظرف؛ لاعتماده على ذي الحال، لا مبتدأ، وينبغي أن يُقدَّرَ ههنا^(٢١) خصوصاً أن الظرف في تقدير اسم

وهو «عليّ» هنا

وما قبله خبر، حتى يكون جملة اسمية. (ق)

نائب الفاعل لا يقدر. (ق)

الفاعل دون الفعل، اللهم إلا أن يقدر^(٢٢) فعل ماضٍ مع «قد». هذا كلامه،

أي الشيخ

أي فهو في تأويل المفرد. (تج)

وفيه بحث^(٢٣)، والظاهر^(٢٤) أن مثل «على كتفه سيف» يحتمل أن يكون في تقدير المفرد، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها، وأن يكون

وهذا أول رجوعه إلى الأصل. (ج)

فعلية مقدرة بالماضي أو بالمضارع، فعلى التقديرين يمتنع^(٢٥) الواو، وعلى التقديرين^(٢٦) لا يجب الواو، فمن أجل هذا^(٢٧) كثر تركها.

أي الواو

بل يجوز

وقال الشيخ أيضاً: ويحسن الترك أي ترك الواو في الجملة الاسمية تارةً لدخول حرف على المبتدأ يحصل^(٢٨) بذلك الحرف نوع

غير الواو

من الارتباط، كقوله^(٢٩) شعر:

أي الفرزدق

(١١) قوله: إلا أن يقدر إلخ: لأن الترك كثير فيه أيضاً، ولا يقدر مضارعاً؛ لأن الواو يجب

تركها معه. (تجريد)

(١٢) قوله: وفيه بحث: وجهه أنه إن كان سبب قوله: «خصوصاً» كون الأصل في الحال

الإفراد فيقال: كذلك الخبر والوصف، وإن كان غيره فلم يبينه. وفي البحث وجوه أخرى

مذكورة في الحواشي. (تجريد)

(١٣) قوله: والظاهر إلخ: [في توجيه كسرة ترك الواو. (ق)] لا يخفى عليك أن هذا ليس

بتوجيه لكلام الشيخ؛ فإنه لم يبين من هذا وجه اختيار الأفراد في الحال على الخصوص،

بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء. (جلي)

(١٤) قوله: فعلى التقديرين يمتنع إلخ: وهما التقدير باسم الفاعل والتقدير بالمضارع، فتمتنع

الواو فيهما؛ لأن اسم الفاعل مقرر، والمضارع المثبت مثله في المنع. (من الدسوقي رحمه

الله تعالى)

(١٥) قوله: وعلى التقديرين إلخ: أي التقدير بالجملة الاسمية والتقدير بالماضي لا سيما مع

«قد»، «لا يجب الواو» بل يجوز؛ لجواز الواو في الجملة الاسمية وفي الماضي. (من

الدسوقي)

(١٦) قوله: فمن أجل هذا: أي امتناع الواو على تقديرين، وعدم وجوبها على تقديرين:

كثر تركها؛ لأنه ثبت ترك الواو على الاحتمالات الأربعة، وإن كان الترك واجباً على

الاحتمالين وجائزاً على الاحتمالين. (دسوقي وغيره)

(١٧) قوله: يحصل إلخ: هذا يشير إلى أن العلة في حسن ترك الواو هي أن دخول الحرف

يحصل به نوع من الارتباط، فأغنى عن الواو، وعلة بعضهم بكراهة اجتماع حرفين

زائدين على الجملة، وهذا التعليل أحسن؛ لأن ما علل به الشارح إنما يظهر في بعض

الحروف التي تفيد معنى الارتباط كشبيه ما قبلها بما بعدها في «كان»، ولا يظهر في غيره،

مع حسن الترك مع غيره أيضاً، كـ«لا» التبرئة في قوله تعالى: «وَأَلَلَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ

لِحُكْمِهِ» (الرعد: ٤١). (دسوقي)

(١٨) قوله: كقوله: أي الفرزدق يخاطب امرأته عذله على اعتنايه بشأن بنيه، فهو يقول

لها: لا تلوميني في ذلك، عسى أن تشاهدني والحال أن أولادي على يميني ويساري

ينصرون كالأسود الحوارد أي الغضاب. (من الدسوقي)

= أظهر؛ لأن الضمير أقرب إلى الاسم من الظاهر أو من الأجنبي. (تجريد)

(١٩) قوله: على كتفه سيف إلخ: قال الشيخ: فإن كان الخبر في الجملة الاسمية ظرفاً، ثم

كان قد تقدم على المبتدأ، كقولنا: «عليه سيف»، أو «في يده سوط»: كثر فيها أن تجيء

بغير واو، ومما جاء منه كذلك قول بشار. (الدلائل)

(٢٠) قوله: حالاً: أي من معرفة قبله نحو: «جاء زيد على كتفه سيف»، فلو كان صاحب

الحال نكرة لوجبت الواو؛ لتلا يلتبس الحال بالنعت، كقولك: «جاء رجل طويل وعلى

كتفه سيف»، فنجب الواو هكذا، وإلا كان نعتاً. (ق)

(٢١) قوله: كثر فيها تركها: لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتي، وهو جعل الاسم مرتفعاً

بالظرف؛ لاعتماده على ما قبله، فتكون الحال مفردة لا جملة اسمية، وحينئذٍ فلا يستنكر

ترك الواو. (دسوقي)

(٢٢) قوله: أنكرتني: «أنكر» و«نكر» - بكسر العين - و«استنكر» كلها بمعنى واحد.

ويقال: «نكرت الرجل - بالكسر - نكراً ونكوراً» إذا كرهته، و«نكرت» بفتح العين إذا

لم يعرف قدره. (من تجريد ودسوقي)

(٢٣) قوله: خرجت: أي من تلك البلدة التي أنكر في أهلها. (دسوقي)

(٢٤) قوله: مع البازي: ظرف لغو متعلق بـ«خرجت»، وكفى بخروجه مع البازي عن الخروج

في بقية من الليل، ومعنى البيت: إذا كرهتني أهل بلدة وجهلوا قدرتي أو كرهتهم: خرجت

مع البازي مسارعة؛ لأن البازي أكبر الطيور. (دسوقي)

(٢٥) قوله: حالاً: أي مؤكدة؛ ولأنه قد علم من قوله: «خرجت مع البازي» أن خروجه في

بقية من الليل، فمعناها مستفاد من غيرها. (دسوقي)

(٢٦) قوله: ثم قال الشيخ الوجه إلخ: حاصله: أن قوله: «علي سواد» وكذا «على كتفه

سيف» في إعرابه احتمالان، أحدهما: أن يجعل الاسم فاعلاً بالظرف؛ لاعتماده على

صاحب الحال، وعلى هذا فالظرف إما مقدر باسم الفاعل أو بالفعل. ثانيهما: أن يجعل

الاسم مبتدأ والمجرور قبله خبراً. ورجح الشيخ أن يجعل الاسم فاعلاً مبتدأً؛ لسلامته من

تقدم ما أصله التأخير. (دسوقي)

(٢٧) قوله: أن يكون الاسم: [وعلى هذا فالحال ليست جملة اسمية بل مفردة، فلا يستنكر

ترك الواو. (ق)]

(٢٨) قوله: ههنا: أي في مقام وقوع الظرف حالاً، لا في مقام وقوع الظرف خبراً أو نعتاً؛

لأنه يقدر بالفعل أيضاً. (دسوقي)

«الأسود» جمع «الأسد»

فقلت: عسى أن تبصريني كأنما بني^(١) حوالئ^(٢) الأسود الحوارد

جمع «حارده» (ج)

من «حرد»: إذا غضب، فقوله: «بني الأسود» جملة اسمية وقعت حالا من مفعول «تبصريني»، ولولا دخول «كأنما» عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو^(٣). وقوله: «حوالئ» أي في أكنافي^(٤) وجوانبي، حال من «بني»؛ ليا في حرف التشبيه من معنى الفعل^(٥).

ويحسن الترك تارة أخرى؛ لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بعقب مفرد حال، كقوله: شعر:

والله يبيك لنا سالما :: بُرداك^(٦) تعظيم وتبجيل

فقوله: «بردك تبجيل» حال^(٧)، ولو لم يتقدمها قوله: «سالما» لم يحسن^(٨) فيها ترك الواو.

الباب الثامن: الإيجاز والإطناب والمساواة

قال السكاكي^(٩): أمّا الإيجاز والإطناب^(١٠) فلكونهما^(١١) نسيين أي من الأمور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر؛ فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه، لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين^(١٢)، أي لا يمكن التنصيص على أن هذا^(١٣) المقدار من الكلام إيجاز وذلك إطناب؛ إذ رُبَّ كلام^(١٤) مؤجز مطنب بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس، والبناء على أمر عرفي، أي وإلا بالبناء^(١٥) على أمر يعرفه أهل العرف^(١٦)، وهو متعارف الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهامة^(١٧)، أي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني

(١) قوله: بني: أصله «بنون لي» حذف النون للإضافة واللام للتخفيف، فصار «بنوي» اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء والضمة كسرة لمناسبة الياء، ثم أدمغت الياء في الياء، كما قيل في «مسلمي». (دسوقي)

(٢) قوله: إلا بالواو: لما مر أن القياس أن لا تجيء الجملة الاسمية حالا إلا مع الواو. (ق)

(٣) قوله: أي في أكنافي: أشار به إلى أنه ليس المقصود من «حوالئ» التثنية، وإن كان ملحقا بالثنى في الإعراب، وفيما ذكره من التفسير إشارة إلى أن «حوالئ» ظرف مكان. (دسوقي)

(٤) قوله: معنى الفعل: [فالمنع]: أشبه بني بالأسود حال كونهما حوالئ. (ق)

(٥) قوله: بُرداك: أي يبيك الله تعالى سالما مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتغال البرد على صاحبه- والبردان: الثوبان استعارهما الشاعر للوصفين، وثنى البرد باعتبار لفظي التبجيل والتعظيم وإن كان معناهما واحدا. (دسوقي)

(٦) قوله: حال: أي من الكاف في «يبيك سالما»، فهي حال مترادفة، أو من الضمير في «سالما»، فتكون متداخلة، لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود إنما يتأتى على الأول، كما في «المطول». (دسوقي)

(٧) قوله: لم يحسن: فتركت الواو في الجملة؛ لمناسبة ما قبلها أعني الحال المفردة؛ إذ لا يؤتى معها بالواو. (دسوقي)

(٨) قوله: قال السكاكي: أي في الاعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والإطناب تعريفا يعين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص. (تجريد)

(٩) قوله: أمّا الإيجاز والإطناب إلخ: لم يذكر أن المساواة من الأمور النسبية والأقرب أمّا منها؛ إذ لا تعرف إلا بالنسبة إلى نفي الإطناب والإيجاز. أجاب عنه السيد في «شرح المفتاح» بأنه لم يتعرض للمساواة مع كونها نسبية أيضا؛ لأنه لا فضيلة للكلام الأوساط، فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون بليغا؛ إذ ليس فيه نكتة يعتد بها. والمراد بكونه ليس بليغا من حيث أنه مساو لكلام الأوساط، وإن كان من حيث اشتماله على المزاي والخصوصيات التي تقتضيها المقام بليغا معتدا به؛ لأنه بهذا الاعتبار إيجاز بالقياس إلى

المتعارف وإلى مقتضى المقام. (دسوقي)

(١٠) قوله: فلكونهما إلخ: الفاء داخلة على جواب «أمّا»، وهو قوله: «لا يتيسر إلخ». وقوله: «لكونهما نسيين» علة للجواب مقدمة عليه. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(١١) قوله: والتعيين: أي تعيين القدر المخصوص لكل منهما، وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف، وأورد عليه النظر الآتي (دسوقي)

(١٢) قوله: على أن هذا إلخ: ظاهره إطلاق لفظ «الإيجاز» على نفس الألفاظ، وهو مخالف لما سيأتي في قوله قريبا: «فالإيجاز أداء المعنى بأقل إلخ»، فإن كان يطلق عليهما كما في لفظ «الخبر» و«الإنشاء» فالأمر واضح، وإن كان لا يطلق إلا على أحدهما فقط فيؤول أحد الموضوعين؛ ليرجع إلى الآخر. (تجريد)

(١٣) قوله: إذ رب كلام: علة لقوله: «أي لا يمكن»، والمراد أن الكلام الواحد قد يكون موجزا بالنسبة لكلام ومطنبا بالنسبة لكلام آخر، فكيف يمكن أن يقال على طريق التحديد: إن هذا القدر إيجاز وهذا إطناب. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: أي وإلا بالبناء إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: «ولبناء» عطف على «ترك» أي لا يمكن الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، وإلا بالبناء على أمر عرفي؛ لأن البناء على الأمر العرفي أقرب ما يمكن به ضبطهما المحتاج إليه لأجل تمايز الأقسام. (دسوقي)

(١٥) قوله: يعرفه أهل العرف: أي متعارف بين أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية، فيعتبر كل من الإيجاز والإطناب بالنسبة إليه، فما زاد عليه إطناب وما نقص عنه إيجاز، كما قال المصنف بعد. (ق)

(١٦) قوله: غاية الفهامة: الحاصل: أن المراد بالأوساط من الناس: العارفون باللغة وبوجوه صحة الإعراب دون الفصاحة والبلاغة، فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال. (دسوقي)

عند المعاملات والمحاورات، وهو أي هذا الكلام لا يحمد من الأوساط^(١) في باب البلاغة؛ لعدم رعاية مقتضيات الأحوال، ولا يذم

أي المخاطبات. (تج) المتعارف

أيضاً منهم^(٢)؛ لأنَّ غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت، ومجرد تأليف^(٣) يخرجها عن حكم النعيق^(٤).

هو صوت الغراب أو الرامي

فالإيجاز^(٥)؛ أداء المقصود بأقل^(٦) من عبارة المتعارف^(٧)، والإطناب^(٨)؛ أداؤه بأكثر منها. ثم قال: الاختصار لكونه نسبياً

السكائي أي الإيجاز. (تج)

يرجع فيه تارة إلى ما سبق أي إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه، وتارة أخرى إلى كون المقام خليفاً بأبسط ممَّا ذكر أي من الكلام^(٩)

أي ينظر في تعريفه. (ق)

الذي ذكره المتكلم، وتوهم بعضهم أنَّ المراد بـ«ما ذكر» متعارف الأوساط، وهو غلط^(١٠) لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع

الشارح الخليلي

وهو شهيد، يعني كما أنَّ الكلام يوصف بالإيجاز؛ لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به؛ لكونه أقل ممَّا يقتضيه المقام بحسب

الظاهر، وإنما قلنا: «بحسب الظاهر»^(١١)؛ لأنه لو كان أقل ممَّا يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء^(١٢) من البلاغة.

أي باطلاً

مثاله قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ الآية؛ فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف - أعني قولنا: يا رب، شخْتُ - وإيجاز

(مرم: ٤)

حكاية عن سيدنا زكريا عليه السلام

بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإمام المشيب، فينبغي أن يبسط^(١٣) فيه الكلام غاية البسط،

النزول

فلإيجاز معنيان^(١٤) بينهما عموم من وجه^(١٥).

الذي هو الاختصار عند السكائي. (ق)

وفيه نظر؛ لأنَّ كون الشيء نسبياً لا يقتضي تعسّر^(١٦) تحقيق معناه؛ إذ كثيراً ما يتحقق معاني الأمور النسبية وتعرف بتعريفات تليق

في ما ذكر السكائي أولاً وثانياً. (ق)

المتعارف، بل المناسب في التعليل أن يقال: «لكون المقام خليفاً بأبسط منه» أي من هذا الكلام، ويلزم أيضاً أن ما كان أقل من المتعارف أو مساوياً له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزاً، ولم يعرف له قائل؛ إذ هو تحكم محض، فالتفسير الذي ذكره الشارح متعين. (من الدسوقي والتجريد)

(١١) قوله: بحسب الظاهر: أي بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه؛ لأن باطن المقام يقتضي الاختصار على ما ذكر؛ لأنه إنما عدل عما يقتضيه الظاهر؛ لغرض، كالتبيه على قصور العبارة، أو لأجل التفرغ لطلب المقصود، فلذا كان ما هو أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغاً. (دسوقي)

(١٢) قوله: لم يكن في شيء إلخ: لعدم مطابقة لمقتضى المقام ظاهراً وباطناً، وإذا لم يكن في شيء من البلاغة فكيف يوصف بالإيجاز الذي هو وصف للكلام البليغ؟ (دسوقي)

(١٣) قوله: أن يبسط إلخ: أي بناء على ظاهره كان يقال: «وهن عظم اليد والرجل»، و«ضعفت جارحة العين»، و«لانت حدة الأذن» إلى غير ذلك. (ق)

(١٤) قوله: معنيان: هما كون الكلام أقل من المتعارف، وكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر، ويلزم من كون الإيجاز له معنيان أن يكون الإطناب كذلك، لكنه ترك ذلك؛ لانسباق ذهن إليه ما ذكره في الإيجاز. (دسوقي)

(١٥) قوله: عموم من وجه: فيتصادقان فيما إذا كان الكلام أقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعاً، كما إذا قيل: «رب شخت» بمحذف حرف النداء وباء الإضافة؛ فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه؛ لكون مقام التشكي من إلمام الشيب وانقراض الشباب، وأقل من عبارة المتعارف أيضاً وهي «يا رب شخت» بزيادة حرف النداء وباء الإضافة، وينفرد المعنى الأول دون الثاني في قوله للصياد: «غزال» عند خوف فوات الفرصة؛ فإنه أقل من المتعارف، وهو «هذا غزال»، وليس بأقل مما يقتضيه المقام؛ لأن المقام بضيقه يقتضي الحذف، وينفرد المعنى الثاني دون الأول في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ (مرم: ٤)؛ فإن المقام يقتضي أكثر منه لما مر، والمتعارف أقل منه كما لا يخفى، ولا يخفى عليك إجراء هذه النسبة - أعني نسبة العموم من وجه - على التفسيرين في الإطنابين أيضاً. (من الدسوقي وغيره)

(١٦) قوله: لا يقتضي تعسّر: [والمبادر من كلام السكائي: أن كون الشيء نسبياً =

(١) قوله: من الأوساط: قيد بذلك؛ لأنه قد يحمد من البليغ؛ لأنه يورده؛ لكونه مقتضى المقام بأن يكون المخاطب من الأوساط. (دسوقي)

(٢) قوله: أيضاً منهم: [وإن كان يذم من البلغاء إذا لم يقتضه الحال. (تج)]

(٣) قوله: ومجرد تأليف: أي تأليف مجرد عن النكات مع مطابقة اللغة والصرف والنحو مما يتوقف عليه تأدية أصل المعنى. (دسوقي وغيره)

(٤) قوله: عن حكم النعيق: تعني: تصويت الراعي في غنمه، أو صوت الغراب، والمراد به هنا أصوات الحيوانات، والمراد بحكمه عدم دلالة. (تجريد)

(٥) قوله: فالإيجاز: أي إذا بينا على أنه لا يتيسر الكلام في الإيجاز والإطناب إلا بالبناء على أمر عربي: فيقال في تعريف الإيجاز: هو أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف إلخ. (من الدسوقي)

(٦) قوله: بأقل: أي بعبارة أقل يعني قليلة، ف«أفعل» ليس على بابه. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٧) قوله: عبارة للمتعارف: فيه أن «العبارة» هي الكلام المعبر به، و«المتعارف» هو الكلام أيضاً كما مر من أن متعارف الأوساط كلامهم الجاري على عادتهم في تأدية المعنى، وحينئذ فلا معنى لإضافة «العبارة» لـ«المتعارف»، إلا أن يقال: إن «العبارة» بمعنى المعبر به والإضافة بيانية، وبعد ذلك فالمطابق للسباق أن يقول: «بأقل من المتعارف»؛ إذ لا فائدة في زيادة «عبارة». (دسوقي وغيره)

(٨) قوله: والإطناب إلخ: [والمساواة: أداء المقصود بقدر المتعارف] الإطناب على اصطلاح السكائي يعم للمساواة، كما سيحي، وهذا تفسير لا يلائمه، اللهم إلا أن يقال: هذا اصطلاح آخر. (تجريد)

(٩) قوله: أي من الكلام: أي من الكلام الموجز الذي ذكره المتكلم، سواء كان ما ذكره المتكلم أقل من عبارة المتعارف أو أكثر منها أو مساوياً لها، مثلاً: رب شخت، ويا رب شخت، ويا رب قد شخت، هذه الثلاثة أقل مما يقتضيه المقام كما يأتي، وأولها أقل من المتعارف، والثاني مساو له، والثالث أكثر منه. (دسوقي)

(١٠) قوله: وهو غلط: لأنه لا معنى لقولنا: «مرجع كون الكلام موجزاً كون المقام خليفاً بأبسط من المتعارف»، وذلك لأن كون المقام خليفاً بأبسط من المتعارف لا يناسب أن يكون علة للإيجاز؛ إذ لا معنى لقولنا: «هذا الكلام موجز لكون المقام خليفاً بأبسط من

بها، كالأبوة والأخوة^(١) وغيرهما. والجواب أنه لم يُرد تعسر بيان معناهما^(٢)؛ لأن ما ذكره بيان لمعناهما، بل أراد^(٣) تعسر التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذلك إطناب.

ثم البناء^(٤) على المتعارف والبسط الموصوف^(٥) بأن يقال: الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور رد^(٦) إلى الجهالة؛ إذ لا تعرف^(٧) كمية متعارف الأوساط وكيفيتها^(٨)؛ لاختلاف طبقاتهم^(٩)، ولا يعرف^(١٠) أن كل مقام أي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه.

والجواب^(١١) أن الألفاظ قوالب المعاني^(١٢)، والأوساط الذين لا يقدرון في تأدية المعاني على اختلاف العبارات^(١٣) والتصرف في لطائف الاعتبار: لهم حد^(١٤) معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعاً. وأمّا البناء^(١٥) على البسط الموصوف فإنما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم، فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط.

والأقرب إلى الصواب أن يقال: المقبول من^(١٦) طرق التعبير عن المراد تأدية أصله^(١٧) بلفظ مساو له أي لأصل المراد أو بلفظ ناقص عنه وإف أو بلفظ زائد^(١٨) عليه لفائدة، فالمساواة^(١٩): أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، والإيجاز: أن يكون ناقصاً عنه وإفياً بأن يؤدي بأقل مما وضع لأجزائه مطابقة. (تج)

يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة، وذلك سهل لمدرك الوضع، وإن كان عامياً. (تجريد وغيره)

(١١) قوله: قوالب المعاني: [فيكون الألفاظ على قدر المعاني ضرورة].

(١٢) قوله: اختلاف العبارات: [بالطول والقصر عند إفادة المعنى الواحد. (ق)]

(١٣) قوله: لهم حد: أي لكل معنى أريد إفادته عندهم حد، أي عبارة محدودة أي معلومة، أي

فلا يكون في البناء على متعارف الأوساط رد إلى الجهالة؛ لوضوحه للبلغاء. (دسوقي)

(١٤) قوله: وأمّا البناء إلخ: حاصل الجواب أن البناء على البسط مقصور على البلغاء لا يتجاوزهم إلى غيرهم، ولا نسلم عدم معرفة البلغاء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه، وحينئذ فلا يكون في التعريف رد إلى الجهالة؛ للعلم بالبسط الموصوف عند البلغاء. (من دسوقي)

(١٥) قوله: المقبول من إلخ: أي المعبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة: المساواة والإيجاز والإطناب، كما أن غير المعبر ثلاثة: الإخلال والتطويل والحشو. فيقوله: «المقبول» خرج الثلاثة الأخيرة من طرق التعبير. (تجريد وغيره)

(١٦) قوله: أصله: أي أصل المراد و«أصل» مقحم أي تأديته، وقال بعضهم: إضافته بيانية، أي تأدية الأصل الذي هو المراد. وإنما زاد لفظ «الأصل»؛ إشارة إلى أن المعبر في المساواة والإيجاز والإطناب المعنى الأول، أعني المعنى الذي قصد المتكلم إفادته للمخاطب، ولا يتغير بتغير الاعتبارات واعتبار الخصوصيات، فقولنا: «جاءني إنسان وجاءني حيوان ناطق» كلاهما من باب المساواة، وإن كان بينهما تفاوت من حيث الإجمال والتفصيل، والقول بأن أحدهما إيجاز والآخر إطناب وهم. (ق)

(١٧) قوله: زائد: [بأن يكون أكثر مما وضع لأجزائه مطابقة. (تج)]

(١٨) قوله: فالمساواة إلخ: المتبادر من هذا التقرير أن قول المصنف: «لفائدة» قيد في الإطناب فقط، وهو صريح الاحتراز الآتي في المتن أيضاً، وفيه نظره؛ لأنه يقتضي أن المساواة والإيجاز مقبولان مطلقاً وليس كذلك؛ إذ كيف يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائدة؟ فالأولى تقييدها بمما أيضاً. (دسوقي رحمه الله)

= يقتضي تعسر بيان معناه بالتعريف. (ق)

(١١) قوله: كالأبوة والأخوة: فإنهم عرفوها بكون الحيوان متولداً من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك، وعرفوا الأخوة بكون الحيوان متولداً هو وغيره من نطفة آخر من نوعهما. (دسوقي)

(١٢) قوله: معناهما: [بالتعريف الجامع المانع].

(١٣) قوله: بل أراد إلخ: يعني ليس مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر التعريف المبين لمعنى كل منهما - كما فهم المصنف واعترض عليه -، بل أراد بتعسر التحقيق: تعسر التعريف المشتغل على تعيين المقدار لكل، والدليل على هذه الإرادة تعريفه للإيجاز والإطناب بما هو مبين لمعناهما بعد حكمته بتعسر تحقيقهما. (دسوقي)

(١٤) قوله: ثم البناء إلخ: حاصله: أن ما ذكره السكاكي في تعريف الإيجاز والإطناب من بنائهما على متعارف الأوساط، ومن بنائهما على البسط الموصوف بأنه أبسط مما ذكره المتكلم: فيه بحث؛ لأن هذا في الحقيقة رد إلى الجهالة، والمطلوب من التعاريف الإخراج من الجهالة لا الرد إليها. (ق)

(١٥) قوله: الموصوف: [بكونه أبسط مما ذكره المتكلم. (ق)]

(١٦) قوله: إذ لا تعرف: [علة لثبوت الرد إلى الجهالة في البناء على الأول، وهو متعارف الأوساط. (ق)]

(١٧) قوله: وكيفيتها: أي ولا كيفية متعارف الأوساط، وأنت الضمير باعتبار أن متعارف الأوساط عبارة، وأراد بكيفية متعارف الأوساط: تقدم بعض الكلمات وتأخير بعضها، ويصح أن يراد بكيفية متعارف الأوساط: كون كلماته طويلة أو قصيرة. (ق)

(١٨) قوله: لاختلاف طبقاتهم: أي لاختلاف مراتب الأوساط، فمنهم من يعبر عن المقصود بعبارة قصيرة، ومنهم من يعبر عنه بعبارة طويلة، وهذا علة لقوله: «إذ لا تعرف إلخ». (ق)

(١٩) قوله: ولا يعرف: [علة لكون البناء الثاني أي البناء على البسط سبباً للرد إلى الجهالة] (٢٠) قوله: والجواب إلخ: حاصله أننا لا نسلم أن المتعارف غير معروف، بل يعرفه كل أحد من البلغاء وغيرهم؛ لأن الألفاظ قوالب المعاني، فهي على قدرها بحسب الوضع، فمن عرف الوضع عرف أي معنى يفرغ في ذلك القالب من اللفظ؛ للعلم بأن المعنى الذي

به، والإطناب: أن يكون زائداً عليه لفائدة، واحترز بـ «واف» عن الإخلال وهو أن يكون اللفظ ناقصاً عن أصل المراد غير واف به^(١)، كقوله: شعر: والعيش خير في ظلال النوك أي الحمق والجهالة ممن عاش^(٢) كذا أي مكدوداً متعوباً أي الناعم^(٣) وفي ظلال العقل يعني أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل، ولفظه غير واف بذلك، فيكون مُخللاً، فلا يكون مقبولاً، واحترز بـ «فائدة» عن التطويل وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة، ولا يكون اللفظ الزائد متيناً نحو قوله^(٤): شعر وقدّدت الأديم لراشيه^(٥) :: وألفى أي وجد قولها كذبا ومينا، والكذب والمين واحد. قوله: «وقدّدت» أي قطعت، و«الراشان» العرقان في باطن الذراعين، والضمير في «راشيه» وفي «ألفى» لجذيمة^(٦) الأبرش^(٧)، وفي «قدّدت» و«قولها» للزباء^(٨)، والبيت في قصة قتل الزباء الجذيمة، وهي معروفة. واحترز أيضاً بـ «فائدة» عن الحشو وهو زيادة معيّنة^(٩) لا لفائدة المفسد للمعنى كـ «الندى» في قوله: شعر: ولا فضل فيها أي في الدنيا للشجاعة والندى :: وصبر الفتى لولا لقاء شُبوب، هي عَلمُ المنيّة^(١٠) صرفها للضرورة، وعدم^(١١) الفضيلة على تقدير عدم الموت إنّما يظهر في الشجاعة والصبر؛ لتيقّن الشجاع بعدم الهلاك^(١٢) وتيقّن الصابر بزوال المكروه، بخلاف البازل ماله؛ فإنه إذا تيقّن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائماً فإنّ بذله^(١٣) حيثنأ أفضل ممّا إذا تيقّن بالموت وتحلّيف المال. وغاية اعتذاره^(١٤) ما ذكره الإمام ابن جني: وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل. وعن الحشو غير المفسد للمعنى كقوله: زهير بن أبي سلمى

الشدة

بالفتح: سعة العيش. (قاموس)

(٩) قوله: والبيت في الخ: ملخص القصة أن جذيمة الأبرش قتل أباهما فسكت حتى تقوى ملكها، فبعثت إليه بأن ملك النساء لا يخلو من ضعف، فأردت رجلاً أضيف إليه ملكي وأتزوجه، فلم أجد كفواً غيرك، فاقدم إلي لذلك، فقدم مصداقاً لها غير مستعد للحرب، وقد أعدت لحربه فرساناً، فلما حضر أحاطوا به، فأدخلته بيتها وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالمقصود فقطعت راسه وأمرت بإحضار طشت يسيل فيه الدم، فاسترسل به الدم حتى مات. (من تجريد)

(١٠) قوله: زيادة معيّنة: مدار التعين وعدم التعين أنه إن لم يتغير المعنى بإسقاط أيهما كان فالزائد غير متعين، وإن تعين تغير المعنى بإسقاط أحدهما دون الآخر فالزائد هو الآخر، ولا يعتبر في ذلك كون أحدهما متقدماً والآخر متأخراً، فلا يتوهم أن المتأخر متعين لزيادة؛ لأن التكرار حصل به. (عبد الحكيم)

(١١) قوله: علم المنيّة: أي علم جنس، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. وسُميت المنيّة بذلك؛ لأنها تشعب بين الأحياء وقرنت بينهما. (دسوقي)

(١٢) قوله: وعدم الخ: بيان لمفهوم البيت، وتقدير لما يرد على قوله: «والندى» من كونه حشواً مفسداً للمعنى. وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود الموت؛ لأن «لولا» حرف امتناع لوجود، أي حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها، وقوله: «لا فضل فيها» هو جواب أي دليله، وهو منفي ونفي النفي إثبات، فيصير منطوق الكلام ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت. (تجريد وغيره)

(١٣) قوله: بعدم الهلاك: [فلا يكون له فضل إذا قدم على المعركة. (ج)]

(١٤) قوله: فإن بذله: [لأن الخلود يوجب الحاجة إلى المال.]

(١٥) قوله: وغاية اعتذاره: الضمير عائد على الحشو، والكلام من باب الحذف والإيصال، أي غاية الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرج عن الفساد، فحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر، وحاصل ذلك الاعتذار: أن نفي الموت مما يوجب رجاء الانتقال من عسر إلى يسر، ومن فقر إلى غنى حسبما جرت به عادة الزمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيه، وذلك مما يحمل على الكرم لكل أحد، فينتفي الفضل من الكرم =

(١) قوله: غير واف به: [بأنه يحتاج على دلالاته على المراد إلى تكلف.]

(٢) قوله: ممن عاش الخ: أي من عيش من عاش كذا حالة كونه في ظلال العقل، وذلك لأن الجاهل الأحق يتنعم على أي وجه ولا يضيق على نفسه بشيء، والعاقل يتأمل في عواقب والآفات، فلا يجد للعيش لذة. (دسوقي)

(٣) قوله: أي الناعم الخ: بيان لما أحل به الشاعر، فالناعم تقييد للعيش المذكور، وقوله: «في ظلال العقل» تقييد لـ «ممن عاش»، وتوضيحه: أن البيت يفيد أن العيش في حال الجهل سواء كان ناعماً أو لا خير من عيش الكد والتعب سواء كان عاقلاً أو لا، مع أن هذا غير مراد الشاعر، بل مراده أن العيش الناعم فقط مع الجهل والحماسة خير من العيش الشاق مع فضيلة العقل، والبيت لا يفيد بهذا المعنى المراد؛ لأن اعتبار الناعم في الأول وفي ظلال العقل في الثاني لا دليل عليه، فنه المصنف على أن في المصراع الأول حذف الصفة أي «والعيش الناعم»، وفي المصراع الثاني حذف الحال أي «ممن عاش كذا في ظلال العقل»، وكل منهما لا يعلم من الكلام، فجاء الإخلال.

وذكر العلامة السيوطي: أنه لا إخلال في البيت، بل فيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك، حيث حذف من كل محل ما أثبت مقابله في الآخر، فما ذكر في كل محل قرينة معينة للمحذوف من المحل الآخر. (من الدسوقي)

(٤) قوله: نحو قوله: أي قول عدي بن زيد العبادي من قصيدة يخاطب به النعمان بن المنذر حين كان حابساً له، ويذكره فيها حوادث الدهر وما وقع لجذيمة وللزباء من الخطوب. (دسوقي)

(٥) قوله: لراشيه: اللام بمعنى «إلى» التي للغاية، أي قطعت الجلد الملاصق للعروق إلى أن وصل القطع للراشيين. (ق)

(٦) قوله: لجذيمة: [هو أول من ملك الحميرة. (ق)]

(٧) قوله: الأبرش: قال في «القاموس»: وجذيمة الأبرش ملك، وكان أبرص، فهابت العرب أن تقول، فقالت: «الأبرش».

(٨) قوله: للزباء: [ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف. (قاموس)]

وَأَعْلَمَ عِلْمَ الْيَوْمِ^(١) وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي غِدِّ عَمِي

عَمِي أَمِي

أي زائد لا لفائدة

فلفظ «قبله» حشو غير مفسد^(٢)، وهذا بخلاف^(٣) ما يقال: «أبصرته بعيني، وسمعته بأذني، وكتبته بيدي» في مقام يفتقر إلى التأكيد.

أي قبله

فلا يكون حشوا

أي في التثنية

المساواة قدمها؛ لأنها الأصل^(٤) المقيس عليه نحو: «وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ^(٥) إِلَّا بِأَهْلِهِ»، وقوله: شعر:

إلا مستحقة أي النابعة الرباني بمدح بعماد بن المنذر. (ق)

شروع في الأمثلة بعد التعريف

فإنك كالليل الذي هو مدركي :: وإن خلت أن المتأى^(٦) عنك واسع

ظننت

أي موضع البعد عنك^(٧) ذو سعة، شبهه في حال سخطه وهوله بالليل. قيل: في الآية حذف المستثنى منه^(٨)، وفي البيت حذف

أي بأحد

أي الممدوح

عصه

نحوه

وجه الشبه عمومته وبلوغه كل موطن. (ق)

جواب الشرط^(٩)، فيكون كل منهما إيجازاً لا مساواة. وفيه نظر؛ لأن اعتبار هذا الحذف؛ رعاية لأمر لفظي^(١٠) لا يفتقر إليه^(١١) تأدية

في الآية والبيت

أي في هذا القيل

بل حشوا

أصل المراد، حتى لو صرح به لكان إطناباً، بل تطويلاً، وبالجمل لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد.

والإيجاز ضربان^(١٢): إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف^(١٣) نحو: «وَلَكُمُ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ^(١٤)»؛ فإن معناه كثير ولفظه يسير؛

مبتدأ مؤخر

خبر ثان

أي ملتصقا بحذف. (تج)

أي ما يسمى بإيجاز القصر. (ق)

إن كان لفائدة

إن لم يكن لفائدة

وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتل قُتل كان ذلك داعياً له إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص

أي المقصود منه، ولو بالاتزام

كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياة لهم، ولا حذف فيه أي ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به أصل المراد،

فيكون إيجازاً لقصر لا الحذف

أي إبقاء لحياضهم. (ق)

واعتبار الفعل^(١٥) الذي يتعلق به الظرف^(١٦)؛ رعاية لأمر لفظي^(١٧)، حتى لو ذكر لكان تطويلاً^(١٨).

بل حشوا

أي «لَكُمْ» و«فِي الْقِصَاصِ»

وفضله^(١٩) أي رجحان قوله تعالى: «وَلَكُمُ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ^(٢٠)» على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى - وهو قولهم: «القتل

أي قصاصا

طرف له أوجز

خبر «كان»

(البقرة: ١٧٩)

مبتدأ

محل الانتفاء، وهو البعد. (من دسوقي)

(٧) قوله: البعد عنك: [إشارة إلى أن «عنك» متعلق بـ«المتأى»].

(٨) قوله: حذف المستثنى منه: لأن المعنى: لا يحيق المكر السيئ بأحد إلا بأهله. (ق)

(٩) قوله: حذف جواب الشرط: لأن التقدير وإن خلت أن المتأى عنك واسع، فأنت

مدرِك لي فيه. (دسوقي)

(١٠) قوله: رعاية لأمر لفظي: المراد بالأمر اللفظي: ما لا يتوقف إفادة المعنى عليه في

الاستعمال، وإنما جَرَّ إلى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعية لأصل تراكيب الكلام،

وسماه أمراً لفظياً؛ لعدم توقف تبادل المعنى المقصود على تقديره. (من تحريد)

(١١) قوله: لا يفتقر إليه: [لأن معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام، ومعنى الجزء مفهوم

من المصراع الأول. (ق)]

(١٢) قوله: ضربان: يعني أن الإيجاز على ضربين؛ لأن اللفظ قد ينظر فيه إلى كثرة معناه

بدلالة الالتزام من غير أن يكون في نفس التركيب حذف، فيسمى بهذا الاعتبار «إيجاز

القصر»، وقد ينظر فيه من جهة أن التركيب فيه حذف، ويسمى «إيجاز الحذف».

(دسوقي)

(١٣) قوله: بحذف: [الباء للملابسة، وقيل: للسببية. (ق)]

(١٤) قوله: واعتبار الفعل إلخ: جواب عما يقال: إن في الآية حذفاً، فلا يصح النفي في

قول المتن: «ولا حذف فيه». (دسوقي)

(١٥) قوله: الظرف: اللام للجنس؛ إذ هنا ظرفان: «لَكُمْ» و«فِي الْقِصَاصِ»، أو أنه

أراد الأول، والثاني تابع له في التعلق. (من دسوقي)

(١٦) قوله: لأمر لفظي: أي لقاعدة نحوية موضوعية لأجل سبك تركيب الكلام، وهي أن

كل جار ومجرور لا بد له من متعلق يتعلق به، لا أن اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه

أصل المعنى. (دسوقي)

(١٧) قوله: تطويلاً: الأحسن أن يقول: «حشوا»؛ لأن الزائد متعين، ويمكن أن يقال: إن

المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو. (كذا في التحريد)

(١٨) قوله: وفضله: حاصله: أن المعنى المشار إليه في الآية وهو كون القتل بالقتل يمنع =

= على تقدير نفي الموت؛ لأن الإنسان إذا تيقن الخلود وأنفق وهو موقن بالخلف؛ لكونه يعلم أن الله تعالى يخلفه وينقله من حالة العسر إلى حالة اليسر، بخلاف ما إذا أيقن بالموت؛ فإنه لا يوقن بالخلف؛ لاحتمال أن يأتيه الموت فجأة قبل تغير حاله، فيثبت الفضل للبذل على تقديره وجود الموت. (من الدسوقي)

(١) قوله: علم اليوم: مصدر مبين للنوع أي أعلم علماً متعلقاً بمحذرين اليومين أو مفعول به؛ بناء على أن «أعلم» بمعنى أحجل. (ق)

(٢) قوله: حشو غير مفسد: كونه حشواً؛ لأنه لا فائدة في ذكره، وقد تعين للزيادة، وكونه غير مفسد؛ لأنه لا يطل بوجوه المعنى. قال في «الأطول»: لك أن تقول: اللام في «الأمس» للاستغراق أي كل أمس، ووصفه بالقبليّة من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد؛ تعييناً لعمومه، كما ذكر في قوله تعالى: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلِيرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ» (الأنعام: ٣٨)، وحينئذ فلا يكون لفظ «قبله» حشواً. (دسوقي)

(٣) قوله: وهذا بخلاف إلخ: دفع لما يقال: هلا جعل «قبله» بمنزلة «بعيني» في قوله: «أبصرته بعيني» مثلاً، فيكون تأكيداً، وإيضاح الجواب أن التأكيد لا يكون إلا عند خوف الإنكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك، ولا يصح شيء من ذلك هنا، فزيادته ليست لقصد التأكيد، فافترقا. (من التحريد)

(٤) قوله: لأنها الأصل: أي أصل يقاس عليه الإيجاز والإطناب؛ لأن تصورهما من حيث ذاتهما لا يتوقف على شيء، وإن كان من حيث الوصف بالمساواة من الأمور النسبية، والمراد بالحيشية الذاتية أن إدراك أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لأكثر من هذا لا يتوقف على شيء، فافهم. (من التحريد)

(٥) قوله: المكر السيئ: ووصف «الْمَكْرُ» بـ«السَّيِّئِ»؛ إيماء إلى أن بعض المكر ليس سيئاً كما في قوله تعالى: «وَمَكْرُؤُهُمْ وَمَكْرُؤُ اللَّهِ» (آل عمران: ٥٤)؛ لأن مكر الله جزء السيئ، وجزء السيئ ليس سيئاً، وكذلك مكر المقاتل المجاهد في حال التحرف والتحيز، اندفع ما قيل على المصنف: إن الآية من قبيل الإطناب؛ لأن السيئ زيادة؛ إذ كل مكر لا يكون إلا سيئاً. (دسوقي)

(٦) قوله: أن المتأى: و«المتأى» بالنون الساكنة والتاء المفتوحة والمهزة المفتوحة الممدودة:

أنفى للقتل» - بقلة حروف ما يناظره أي اللفظ الذي يناظر قولهم: «القتل أنفى للقتل» منه أي من قوله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ»، وما يناظره منه ^(١) هو قوله تعالى: «فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ»؛ لأن «لكم» زائد على معنى قولهم: «القتل أنفى للقتل»، فحروف ^(٢) «فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ» مع التنوين ^(٣) أحد عشر، وحروف «القتل أنفى للقتل» أربعة عشر، أعني ^(٤) الحروف المفلوطة؛ إذ الإيجاز يتعلق بالعبارة لا بالكتابة، والنص ^(٥) أي وبالنص ^(٦) على المطلوب يعني الحياة ^(٧)، وما يفيدته تنكير «حَيَوةٌ» ^(٨) من التعظيم لمنعه أي ^(٩) منع القصاص إياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم - أعني القصاص - حياة عظيمة. أو من النوعية ^(١٠) أي لكم في القصاص نوع من الحياة، وهي الحياة الحاصلة للمقتول ^(١١) أي الذي يقصد قتله، والقاتل أي الذي عطف على «التعظيم» ^(١٢) هو بقاء الحياة لا الابتداء ^(١٣) أي المقتول بالقوة لا بالفعل. (ق) يقصد القتل بالارتداد عن القتل لمكان العلم ^(١٤) بالاقتصاص، وأطراده أي ولكون قوله: «ولكم في القصاص حياة» مطرداً؛ إذ ^(١٥) الاقتصاص مطلقاً سبب للحياة بخلاف القتل ^(١٦)؛ فإنه قد يكون أنفى للقتل كالذي على وجه القصاص، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلماً، وخلوه ^(١٧) عن التكرار بخلاف قولهم؛ فإنه يشتمل على تكرار «القتل»، ولا يخفى أن الخالي عن التكرار أفضل ^(١٨) من المشتمل عليه وإن لم يكن مخلصاً بالفصاحة، واستغنائه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم؛ فإن تقديره ^(١٩): القتل أنفى للقتل من تركه ^(٢٠)، والمطابقة أي وباشتماله على صنعة المطابقة، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة ^(٢١) كالقصاص والحياة.

= القتل ثبت له الحياة، قد نطقت العرب بكلام؛ قصدا لإفادته على وجه الإيجاز، وأراد المصنف أن يفرق بين الكلام القرآني والكلام الذي جرى في ألسنتهم وإن كان كل من إيجاز القصر، فذكر أوجها سبعة يتبين بها الفضل بين الكلامين. (دسوقي)

(١) قوله: وما يناظره منه: أي واللفظ الذي يناظر قولهم: «القتل أنفى للقتل» من جملة نوله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ» (البقرة: ١٧٩) هو قوله: «فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ» (دسوقي)

(٢) قوله: فحروف إلخ: هذا بيان بقلة حروف ما يناظره قولهم. (دسوقي رحمه الله)

(٣) قوله: مع التنوين: قيل: الأولى ترك عدد التنوين؛ لأنه تابع لحركة الآخر، فإن حرك وجد التنوين، وإن سكن للوقف سقط، وحينئذ فلا اعتبار للتنوين؛ لثبوته في حال دون حال، فحروفه المفلوطة الثابتة وصلا ووقفا عشرة. (دسوقي)

(٤) قوله: أعني إلخ: جواب عما يقال: إن حروف «فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ» ثلاثة عشر باعتبار التنوين؛ لأن من جملة حروفه ياء «في» وهمزة «أل»، وحينئذ فلا يتم قولكم: إن حروفه أحد عشر باعتبار التنوين. (ق)

(٥) قوله: والنص: بخلاف قولهم: فإنه إنما يدل على المطلوب باللزوم من جهة أن نفى القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده. (تجريد)

(٦) قوله: وبالنص: [إشارة إلى أن قوله: «والنص» عطف على قوله سابقا: «قلة حروفه»، وكذا ما بعده من قوله: «وما يفيد» وأطراده». (دسوقي)]

(٧) قوله: يعني الحياة: إذ انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل لطلب الحياة، والنص على المطلوب أعون على القبول. (تجريد)

(٨) قوله: تنكير حياة إلخ: فمعنى الآية: ولكم في هذا الجنس الذي هو القصاص حياة عظيمة. (دسوقي)

(٩) قوله: أو من النوعية: أشار بتقدير «من» إلى أن قول المصنف: «أو النوعية» عطف على «التعظيم»، لا يقال: إن الحياة العظيمة نوع من الحياة، فكيف يصح المقابلة في كلام المصنف؛ لأننا نقول: حيثة النوعية غير حيثة التعظيم، وإن كانت الحياة العظيمة نوعا، فصحت المقابلة. (دسوقي)

(١٠) قوله: الحاصلة للمقتول: [في كلام المصنف مجرور صفة «النوعية»، والشارح غير

[الإعراب، كما ترى. (ق)]

(١١) قوله: لمكان العلم إلخ: «المكان» مصدر ميمي من «كان» التامة، أي وإنما ارتدع لوجود العلم بالقصاص، فالقاتل إذا علم بالقصاص حين يقصد القتل كف عنه، فيسلم هو وصاحبه من القتل، فصار القصاص سببا في استمرار حياتهما. (دسوقي)

(١٢) قوله: بخلاف القتل: فإنه لا أطراد فيه؛ إذ ليس كل قتل أنفى للقتل، بل تارة يكون أنفى له، وتارة يكون أدعى له، وجعل كلامهم هذا غير مطرد بالنظر لظاهر اللفظ، وإن كان المراد من القتل في قولهم هو القصاص المساوي للآية في الأطراد، فترجيح الآية على كلامهم بالأطراد بالنظر إلى ظاهر كلامهم، وهو كاف في الترجيح. (الدسوقي والتجريد)

(١٣) قوله: وخلوه: أي عورض بأن فيه نوعا من المحسنات، وهو رد العجز على الصدر، وأجيب بأن الحسن من جهة لا ينافي القبح من جهة أخرى، فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد العجز على الصدر، فبالنظر إلى الجهة الأولى معيب، وبالنظر إلى الثانية حسن، فحسنة ليس من جهة التكرار، بل من جهة رد العجز على الصدر؛ ولهذا قالوا: الأحسن في رد العجز على الصدر أن لا يؤدي إلى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر. (دسوقي رحمه الله)

(١٤) قوله: أفضل: [لأن التكرار في نفسه من عيوب الكلام]

(١٥) قوله: فإن تقديره إلخ: اعترض عليه بأن الظاهر أن الاحتياج إلى تقدير محذوف إنما هو لأمر لفظي، كما مر في قوله تعالى: «وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ» (فاطر: ٤٣). وأجيب بأن هذا التقدير يتوقف عليه أصل المراد؛ لأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا المحذوف، فالتقدير المذكور يتوقف عليه إفادة المعنى المراد، بخلاف التقدير في ما مر من الآية؛ فإنه لأمر لفظي، لكن مقتضى ذلك أنه من إيجاز الحذف، وظاهر كلام المصنف أنه من إيجاز القصر، فتأمل. (من دسوقي)

(١٦) قوله: من تركه: لا يخفى أن الترك لا ينفي القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلا عليه، فالمراد نفي من كل زاجر. (تجريد)

(١٧) قوله: في الجملة: أي ولو في الجملة، فالمعنى على المبالغة، يعني سواء كان الثقابل بحسب الذات أم لا، بل يكون في الجملة بحسب ما استلزمه كالقصاص والحياة؛ فإن =

وإيجاز الحذف، وهو ما يكون بحذف شيء، عطف على «إيجاز القصر» والمحذوف إما جزء جملة^(١) عمدة كان أو فضلة^(٢) أي الحاصل بسبب الحذف (يوسف: ٨٢)

مضاف بدل من «جزء جملة» نحو^(٣): «وَسَلَّى الْقَرْيَةَ» أي أهل القرية، أو موصوف نحو: شعر: لسهم وقيل: للوحى

أنا ابن جلا وطلاع^(٤) الشيا : متى أضع العِمَامَةَ^(٥) تعرفوني

الشيعة العقبية، وفلان طلاع الشيا أي ركاب لصعاب الأمور، فقوله: «جلا» جملة وقعت صفة لمحذوف، أي أنا ابن رجل جلا^(٦) مرقى صعب في الجبال. (قاموس) والمعنى اللغوي صعاد العقبات. (تج)

أي انكشف أمره أو كشف الأمور، وقيل: «جلا» ههنا^(٧) علم حذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة، أعني الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده^(٨)، أو صفة نحو: «وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا» أي كل سفينة صحيحة أو نحوها كسليمة أو غير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله: «فَأَرَدْتُ أَنْ أُعَيِّبَهَا»؛ لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة، أو شرط كما مر^(٩) في آخر باب الإنشاء، أو جواب شرط، وحذفه يكون إما لمجرد^(١٠) الاختصار نحو: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ» وما خلفكم^(١١)

لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ^(١٢)، فهذا شرط حذف جوابه أي أعرضوا؛ بدليل ما بعده، وهو قوله تعالى: «وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ»^(١٣)، أو للدلالة على أنه أي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف^(١٤)، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب^(١٥) ممكن، مثلهما^(١٦) «وَلَوْ تَرَى إِذْ يَقُولُ عَلَى الْآثَارِ» فحذف جواب الشرط^(١٧)؛ للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، أو غير ذلك^(١٨) المذكور كالمسند إليه والمسند والمفعول كما مر في الأبواب السابقة، وكالمعطوف مع حرف العطف نحو: «لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلًا» أي: ومن أنفق^(١٩) من بعده وقتل؛ بدليل ما بعده^(٢٠) يعني قوله:

(الحديد: ١٠)

بغيركم. (دسوقي)

(١١) قوله: وما خلفكم: أي ما يكون بعد موتكم وبعد بعثكم من عذاب الآخرة. (ق)

(١٢) قوله: لا يحيط به الوصف: وذلك عند قصد المبالغة؛ لكونه أمرا مرهوبا أو مرغوبا في مقام الوعيد أو الوعد. ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع إن تصدى لتقديره كل مذهب، فما من شيء يقدره فيه إلا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك، وهذان المعنيان - أعني كونه لا يحيط به الوصف، وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب - مفهومهما مختلف ومصدقهما متحد، ولتباينهما مفهومهما عطف الثاني بـ «أو». (من التجريد)

(١٣) قوله: كل مذهب: أي في كل طريق ذهاب، فـ «هو» منصوب على الظرفية، أو كل ذهاب فهو منصوب على المصدرية، فإذا سمع السامع «وَلَوْ تَرَى إِذْ يَقُولُ عَلَى الْآثَارِ» (الأنعام: ٢٧) ذهبت نفسه وتعلقت بكل طريق ممكن وجعلته جوابا كسقوط لحمهم أو حرقهم أو ضربهم. (ق)

(١٤) قوله: مثلهما: أي المثال الصالح لملاحظة كل منهما على البديل أو معا. (تجريد)

(١٥) قوله: فحذف جواب الشرط: أي بناء على أن «لو» للشرط، فإن كانت للتمني فلا جواب لها، وعلى كونهما شرطية يقدر جوابهما «الرأيت أمرا فظيما» مثلا. (دسوقي)

(١٦) قوله: أو غير ذلك: عطف على مضاف، أي المحذوف إما أن يكون جزء جملة هو مضاف أو موصوف أو كذا وكذا، أو يكون جزء جملة غير ذلك. (ق)

(١٧) قوله: أي ومن أنفق: فالمعطوف عليه المذكور هو «مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ»، والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو «من أنفق من بعده»، كما قدره المصنف. (دسوقي)

(١٨) قوله: بدليل ما بعده: قال في «الأطول»: وتحتل الآية - والله أعلم - أن لا يكون فيه الحذف، ويفسر بأنه لا يستوي منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح، فهم مع اشتراكهم في الإنفاق قبل الفتح متفاوتون؛ لتفاوتهم في الإنفاق والإخلاص فيه، ويكون قوله: =

= القصص إنما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا، والقتل يقابل الحياة، فجعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة. (من الدسوقي)

(١) قوله: إما جزء جملة: المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه، وبالجملة ما كان مستقلا. (ق)

(٢) قوله: عمدة كان أو فضلة: أشار الشارح بذلك التعميم إلى أن المصنف أراد بـ «جزء الجملة» هنا: ما يعم الجزء الذي يتوقف عليه أصل الإفادة وغيره. (ق)

(٣) قوله: نحو: [مثال لما فيه حذف الجزء المضاف، وهو المفعول. (ق)]

(٤) قوله: وطلاع: [عطف على «جلا» أو على «ابن».]

(٥) قوله: أضع العمامة: يحتمل أن المعنى: متى أضع العمامة عن وجهي الساترة له عرفتموني ولا تجهلوا وجهي بشهري، ويحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب - وهي البيضاء - والمغفر على رأسي تعرفوني وشعاعتي. (تجريد)

(٦) قوله: ههنا: [فلا شاهد فيه؛ لعدم الحذف فيه. (ق)]

(٧) قوله: لا عن الفعل وحده: وإلا لنؤن؛ إذ ليس فيه وزن الفعل المانع من الصرف ولا زيادة كزيادة الفعل، والحاصل أن الفعل المنقول للعلمية إن اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما، فهو محكي، وإن لم يعتبر معه الضمير فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه، فإن كان على وزن يخص الفعل أو في أوله زيادة كزيادة الفعل فإنه يمنع من الصرف، وإن لم يكن كذلك؛ فإنه يصرف. (ق)

(٨) قوله: أو شرط كما مر: نحو قوله تعالى: «قَالَتْ هُوَ الْوَكِيلُ» (الشورى: ٩)، أي إن أرادوا وليا فآله هو الولي، وكقولك: «ليت لي مالا أنفقته» أي إن أرزقه أنفقته. (تج وغيره)

(٩) قوله: إما لمجرد الخ: أي للاختصار المجرد عن النكتة المعنوية، وإنما كان الاختصار نكتة موجبة؛ للحذف؛ فرارا من العبث؛ لظهور المراد. (من ق)

(١٠) قوله: ما بين أيديكم: أي مما قد يخص بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل

﴿أَوَّلِيكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقْتَلَوْا﴾، (الحديد: ١٠) وإِمَّا جملَةٌ عطف على «إِمَّا جزء جملة»، فإن قلت: ماذا أراد «إِمَّا» بالجملة ههنا

حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة؟ قلت: أراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءاً من كلام آخر، مسببة عن سبب مذكور نحو: مع أن كل واحد منهما جملة بالإرادة

﴿لِيُحِقَّ الْحَقُّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾، فهذا سبب مذكور حذف مسببه أي فعل ما فعل^(١)، أو سبب لمذكور نحو: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ﴾ إن قُدِّر^(٢): فضربه^(٣) بها، فيكون قوله: «فَضَرَبَهُ بِهَا» جملة محذوفة هي سبب لقوله: ﴿فَإَنْفَجَرَتْ﴾، ويجوز أن

يَقْدَر: فإن ضربت بها فقد انفجرت^(٤)، فيكون المحذوف جزء جملة^(٥) هو الشرط، ومثل هذا الفاء تسمى فاء فصيحة^(٦)، قيل^(٧): على

التقدير الأول^(٨)، وقيل: على الثاني^(٩)، وقيل: على التقديرين^(١٠) أو غيرهما أي غير المسبب والسبب نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمُنْهَدُونَ﴾ (النهار: ٤٨) أي كون المقدر معطوفاً

على ما مرَّ في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص^(١١) خبر مبتدأ محذوف، وإِمَّا أكثر عطف على^(١٢) «إِمَّا جملة» أي أكثر من جملة واحدة نحو: ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِثَأْنِ أَبِي يُونُسَ﴾ أي فأرسلوني إلى يوسف؛

لأستعبره الرؤيا، ففعلوا، فأثاه فقال له: يا يوسف. والحذف^(١٣) على وجهين: أن لا يقام شيء مقام المحذوف بل يُكْتَفَى بالقرينة كما

مرَّ في الأمثلة السابقة، وأن يقام نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ فقوله: «فقد كذبت» ليس جزء الشرط؛ لأنَّ

تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه، بل هو سبب^(١٤) لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه، أي فلا تحزن واضر. (فاطر: ٤)

ثم الحذف لا بد له من دليل وأدلته كثيرة^(١٥)، منها: أن يدل العقل عليه أي على الحذف والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف أي الذي لم يبق فيه شيء مقام المحذوف. (ق)

مدخولها، وهو ظاهر كلام «المفتاح». (دسوقي) (١١) قوله: وقيل على الثاني: فيقال في تعريفها: هي المفصلة عن شرط مقدر، وهو ظاهر كلام «الكشاف». (دسوقي)

(١٢) قوله: وقيل على التقديرين: وعلى هذا فتعرف بأنها ما أفصحت عن محذوف، سواء كان سبباً أو غيره، وهذا القول الذي رجحه السيد، وجعل كلام «الكشاف» وكلام «المفتاح» راجعاً إليه. (دسوقي)

(١٣) قوله: نعم الماهدون: [لأنه حذف فيه جملة ليست مسببة ولا سبباً، والتقدير: هم نحن]. (ق)

(١٤) قوله: من يجعل المخصوص إلخ: أي وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ حذف خبره، والتقدير: «نحن هم»، وإنما ترك هذا القول لما في «المغني» من رده بأن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سد شيء مسده، وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبراً فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة، فالتقدير بقوله: «على قول إلخ» إنما هو لإخراج هذا القول فقط. (دسوقي)

(١٥) قوله: عطف على إلخ: الأولى جعله معطوفاً على قوله: «إمّا جزء جملة»؛ لأن المعاطيف إذا تكررت بالواو كانت معطوفة على الأول على التحقيق. (كذا في التحريد وغيره)

(١٦) قوله: والحذف: اعترض بعضهم على المصنف بأن الحذف المحدث عنه ليس هو عدم القيام أو القيام، فلا بد فيه من تقدير مضاف، أي: ذو أن لا يقام وذو أن يقام، لكنه ساقط؛ لأن الاعتراض المذكور لا يتوجه على المصنف إلا لو قال: «والحذف وجهان»، لكن المصنف قال: على الوجهين، فلا اعتراض، فتأمل. (دسوقي)

(١٧) قوله: بل هو سبب إلخ: أي تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف، وهو عدم الحزن والصبر، وإنما كان سبباً له؛ لأن المكروه إذا عمَّ هان، فكانه قيل: «فلا تحزن واضر»؛ لأنه قد كذبت رسل من قبلك، وأنت مساو لهم في الرسالة، فلك بهم أسوء. (دسوقي)

(١٨) قوله: وأدلته كثيرة: اعلم أن الدليل في الحقيقة على أصل الحذف شيء واحد، وهو =

= ﴿أَوَّلِيكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ (الحديد: ١٠) بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقتلوا. (تجريد)

(١) قوله: ماذا أراد: أي هنا لا مطلقاً، فلا يقال: إن هذا الجواب لا يناسب ما اختاره سابقاً من أن الكلام جملة الجزاء وأن الشرط قيد فيه، وإنما يناسب قول من قال: إن الكلام مجموع الشرط والجزاء. (من الدسوقي)

(٢) قوله: ليحق الحق إلخ: ومنه قول أبي الطيب: شعر: أتى الزمان بنوه في شبيبته فسره وأثناه على الهرم أي فسأنا. (تجريد)

(٣) قوله: أي فعل ما فعل: [من نصرة المسلمين وخذلان الكافرين (تجريد)] الضمير في الفعلين له تعالى، أي فعل الله تعالى ما فعل من كسر قوة الكفار وتقوية المسلمين عليهم لهذا السبب، أي لأجل إثبات الإسلام وإظهاره ومحو الكفر وإعدامه. (دسوقي وغيره)

(٤) قوله: إن قُدِّر: هذا شرط في كون هذه الآية من هذا القبيل أعني كون الجملة المحذوفة فيها سبباً لمسبب مذكور، ثم إن ظاهره أن الفاء مقدرة أيضاً وأن المحذوف العاطف والمعطوف معا. وقيل: إنه حذف «ضرب» وفاء «فانفجرت»، والفاء الباقية فاء «فضربه»؛ ليكون على المحذوف دليل، وفيه تكلف. (دسوقي)

(٥) قوله: فضربه: [محذوف العاطف والمعطوف عليه. (تج)]

(٦) قوله: فقد انفجرت: تقدير «قد» لأجل الفاء الداخلة على الماضي؛ إذ الماضي الواقع جواباً لا يقتزن بالفاء إلا مع «قد». (تجريد)

(٧) قوله: جزء جملة: [فلا يكون مثالا لما نحن فيه من حذف الجملة. (ق)]

(٨) قوله: فصيحة: سميت فصيحة؛ لإفصاحها عن الجملة المقدرة قبلها، أو لأنها لا تفصح عن معناها في الأكثر إلا للفصيح، أو لأنها لا ترد إلا من الفصيح؛ لعدم معرفة غيره بموردها. (من التجريد)

(٩) قوله: قيل إلخ: [راجع لقوله: «تسمى». (ج)]

(١٠) قوله: على التقدير الأول: أي فهي المفصلة عن مقدر بشرط كونه سبباً في

نحو: «**حَرَمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**»، فالعقل دلٌّ على أنَّ ههنا حذفاً^(٩)؛ إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان^(١٠)، والمقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة في الآية تناولها^(١١) الشامل للأكل وشرب الألبان، فدلَّ على تعيين المحذوف، وفي قوله: «منها أن يدل» أدنى تسامح^(١٢)، فكأنه على حذف مضاف^(١٣).

ومنها: أن يدل العقل عليهما أي على الحذف وتعيين المحذوف نحو: «**وَجَاءَ رَبُّكَ**» فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدُّس، ويدلُّ أيضاً على تعيين المراد أي أمره أو عذابه، فالأمر المعين^(١٤) الذي دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين.

ومنها: أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين^(١٥) نحو: «**فَذَلِكُنَّ^(١٦) الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**»؛ فإنَّ العقل دلٌّ على أنَّ فيه حذفاً؛ إذ لا معنى^(١٧) للوم الإنسان على ذات الشخص، وأمَّا تعيين^(١٨) المحذوف فإنه يحتمل أن يقدر «في حبه» لقوله تعالى: «**قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا**»^(١٩).

و«في مرادوته» لقوله تعالى: «**تُرْوَدُ^(٢٠) فَتَنْهَى عَنْ نَفْسِهِ**» و«في شأنه» حتى يشملهما أي الحب والمرادة، والعادة دلت على الثاني أي على مرادوته؛ لأنَّ الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره أي الحب المفرط إياه أي صاحبه، فلا يجوز أن يقدر «في حبه» ولا «في شأنه» لكونه شاملاً له، فتعين أي يقدر «في مرادوته» نظراً إلى العادة.

ومنها: الشروع في الفعل يعني من أدلَّة^(٢١) تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف^(٢٢)؛ لأنَّ دليل الحذف^(٢٣) ههنا هو أنَّ الجار والمجرور لا بدَّ أن يتعلق بشيء، والشروع في الفعل دلٌّ على أنه ذلك الفعل الذي شرع فيه نحو: بسم الله، فيقدر ما جعلت^(٢٤) التسمية مبدأً له، ففي القراءة يقدر «بسم الله أقرأ»، وعلى هذا القياس^(٢٥).

والعقل، والتعدد إنما هو في دليل التعيين أي تعيين المحذوف، كما ستقف عليه. (تجريد)
(٩) قوله: إذ لا معنى إلخ: لأن اللوم لا يتعلق بالذوات، وإنما يلام الإنسان عرفاً على أفعاله الاختيارية. (دسوقي رحمه الله)
(١٠) قوله: وأما تعيين إلخ: الحاصل أن العقل وإن أدرك أن قبل الضمير في «فيه» حذفاً، لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف؛ لأن ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثة، والمعين لأحدها هو العادة. (دسوقي)
(١١) قوله: حبا: تمييز محمول عن الفاعل، أي قد شغفها حبه، أي أصاب حبه شغاف قلبها، وشغاف القلب: غلافه وغشاؤه. (دسوقي)
(١٢) قوله: تراود: [أي تخادعه وتطالبه برفق وسهولة. (ق)]
(١٣) قوله: يعني من أدلة إلخ: أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف، وكذا يقال فيما بعده، والحاصل أن العقل لا بد منه، فهو الدال على أصل الحذف في الجمع، وأما تعيين المحذوف فتارة يدل عليه العقل وتارة لا يدل عليه.
(١٤) قوله: لا من أدلة الحذف: أي خلافاً لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف؛ لأن السياق في بيان أدلة الحذف، ولذا عبر الشارح بالنعانية. (دسوقي)
(١٥) قوله: لأن دليل الحذف إلخ: فإن الجار يدرك بالعقل بعد إدراك وصفه أنه لا بد له من متعلق، فقول الشارح: «هو أن الجار إلخ» فيه حذف، أي هو العقل بسبب إدراكه أن الجار إلخ. (تجريد)
(١٦) قوله: فيقدر ما جعلت: أي فيقدر لفظ الفعل الذي جعلت التسمية مبدأً له، وإنما قدرنا في كلامه «اللفظ»؛ لأن المقدر هو الفعل النحوي، وما جعلت التسمية مبدأً له هو الفعل الحقيقي، وهو لا يقدر. (من الدسوقي رحمه الله)
(١٧) قوله: وعلى هذا القياس: فإذا أريد الأكل قدر: «أكل»، والقيام قدر: «أقوم»، وهكذا. ثم إن ظاهره أنه لا يجوز تقدير المتعلق عاماً كـ«أبتدئ» في الكل، ونسب هذا إلى البيهقيين، فيتعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأً له؛ بقرينة =

(١٨) قوله: أي الدال على ذلك الفعل. (ق)
(١٩) قوله: أي بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس (٢٥).

(٢٠) قوله: أي بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس (٢٥).

(٢١) قوله: أي بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس (٢٥).

(٢٢) قوله: أي بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس (٢٥).

(٢٣) قوله: أي بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس (٢٥).

(٢٤) قوله: أي بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس (٢٥).

(٢٥) قوله: أي بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس (٢٥).

(٢٦) قوله: أي بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس (٢٥).

(٢٧) قوله: أي بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس (٢٥).

ومنها: أي ومن أدلة تعيين المحذوف^(١) الاقتران^(٢) كقولهم للمعسر: «بالرفاء والبنين»^(٣)؛ فإن مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف^(٤) أي: أعريت، أو مقارنة^(٥) المخاطب بالإعراس وتلبسه به دل على ذلك. والرفاء هو الالتيام والاتفاق، والباء للملابسة.

والإطناب: إمّا بالإيضاح^(٦) بعد الإيهام؛ ليرى المعنى^(٧) في صورتين مختلفتين: إحداهما مبهمة والأخرى موضحة، وعلمان خير من علم واحد، أو ليمكن في النفس فضل تمكن؛ لما جبل الله^(٨) النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها، أو لتكمل لذة العلم به أي بالمعنى؛ لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألد؛ نحو: «رَبِّ أَشْرَحْ»^(٩) لي صَدْرِي^(١٠)؛ فإن «أَشْرَحْ لي» يفيد طلب^(١١) شرح لشيء مآله أي للطالب، و«صَدْرِي» يفيد تفسيره أي تفسير ذلك الشيء.

ومنه أي ومن الإيضاح بعد الإيهام «باب نعم» على أحد القولين، أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف^(١٢)؛ إذ لو أريد الاختصار أي ترك الإطناب^(١٣) كفى «نعم زيد»^(١٤)، وفي هذا إشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة^(١٥) أيضًا^(١٦). ووجه حسنه أي حسن «باب نعم» سوى ما ذكر من الإيضاح بعد الإيهام: إبراز الكلام في معرض الاعتدال^(١٧) من جهة الإطناب بالإيضاح بعد الإيهام، والإيجاز بحذف المبتدأ. وإيهام الجمع^(١٨) بين المتنافيين الإيجاز والإطناب.

(٩) قوله: رَبِّ أَشْرَحْ إلخ: تمثيل الإيضاح بعد الإيهام بما يحتمل المعاني الثلاثة المتقدمة، فالإيضاح فيه بعد الإيهام على ما بينه المصنف: إما ليرى المعنى في صورتين، أو ليمكن المعنى، أو لتكمل لذة العلم. يرد عليه أن المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى، فلا يجوز أحد من الاحتمالات المذكورة في ذاته تعالى. أجيب بأن جعل المثال المذكور صالحا للنكات الثلاث باعتبار الشأن يعني أن هذا التركيب في ذاته من شأنه أن يفيد الأغراض الثلاثة، فهو بحيث لو خوطب به غير الرب أمكن فيه ما ذكر، وإن امتنع اعتبارها في بعض المواضع، كما في الآية. (من دسوقي)

(١٠) قوله: يفيد طلب إلخ: أي لا لأن «لي» صفة نكرة مقدرة أي اشرح شيئاً لي، و«صَدْرِي» بدل منه؛ لأنه خلاف ما يتبادر من النظم، بل لأنه يفهم من قوله: «لي» أي لأجلي أن المطلوب شرح شيء مآله من غير تقدير، فالإيهام أعم من الإيهام المقدر أو المفهوم. (تجريد)

(١١) قوله: خبر مبتدأ محذوف: وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، لكن الشارح ترك التنبيه على هذا القول؛ لضعفه. وأما على قول من يجعله -أي المخصوص- مبتدأ قدم عليه خبره: فلا يكون من الإيضاح بعد الإيهام؛ لأن «زيداً» الذي هو المخصوص يكون مقدما في التقدير، تأمل. (من الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: أي ترك الإطناب: جواب عما يقال: الأولى أن يقول: «إذ لو أريد المساواة»؛ لأن «نعم زيد» مساواة لا إيجاز. وحاصل الجواب: أن المراد بالاختصار ترك الإطناب وهو شامل للمساواة والإيجاز. (دسوقي)

(١٣) قوله: كفى نعم زيد: [وإن كان هذا التركيب في نفسه متمتعاً؛ لأن فاعل «نعم» يكون معرفاً أو مضافاً إليه أو مضمراً. (تج)]

(١٤) قوله: المساواة: [والإيجاز كليهما، وهو بمعنى ترك الإطناب.]

(١٥) قوله: أيضاً: [أي كما يطلق على الإيجاز]

(١٦) قوله: الاعتدال: [أي ذي الاعتدال، يعني الكلام المعتدل.]

(١٧) قوله: وإيهام الجمع إلخ: هذان الوجهان: أعني بروز الكلام في معرض الاعتدال، وإيهام الجمع بين المتنافيين: مفهومهما مختلف متلازمان صدقاً، وكل منهما مما يستغرب =

= ابتدائه بخصوصه، وجوز النحويون تقدير المتعلق عاماً في الكل. (دسوقي)

(١) قوله: تعيين المحذوف: [أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف مثل السابق.]

(٢) قوله: الاقتران: أي مقارنة الكلام الذي وقع فيه الحذف بفعل المخاطب بمعنى وقوعه في زمنه. قيل: إن المقارنة أعم من جعل البسمة مبدأ الشيء، فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسألة البسمة عن أمثلتها كان أوضح. وقال في «الأطول»: ومنها الاقتران أي الاقتران بعد وجود الفعل، حتى يصح جعله مقابلاً للشروع، وإلا فالشروع أيضا اقتران. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: بالرفاء والبنين: أي أعريت ملتبساً بالرفاء أي بالالتمام والاتفاق بينك وبين زوجتك، وملتبساً بولادة البنين منها. والجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى؛ لأن المراد بها إنشاء الدعاء. (دسوقي)

(٤) قوله: دل على تعيين المحذوف: أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف؛ لأن العقل بعد العلم بوضع الجار يحكم بأنه لا بد له من متعلق. (دسوقي)

(٥) قوله: أو مقارنة إلخ: الحاصل أن في معنى الاقتران وجهين؛ لأنه إما بين الكلام وحال المخاطب، كما يفهم من الجملة السابقة، أو بين المخاطب وحاله، كما يظهر من هذه الجملة. (من تجريد)

(٦) قوله: إمّا بالإيضاح إلخ: سيأتي مقابله في قوله: «وإما بذكر الخاص إلخ»، والحاصل أن الإطناب يحصل بأمور ذكر المصنف منها ثمانية بالتصريح، وأحال على الباقي بقوله بعدها: «وأما بغير ذلك» كما ستره، وكتب أيضاً قوله: «إمّا بالإيضاح بعد الإيهام»، فأغرم ذكروا عكس ذلك وقسمه إجمالاً بعد التفصيل لا إيهاماً بعد الإيضاح؛ إذ لا يصير ما يعقب الإيضاح مبهماً، كقوله تعالى: «فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ» (البقرة: ١٩٦) (أطول نقلاً من التجريد)

(٧) قوله: ليرى المعنى: أي ليرى السامع المعنى أي ليدركه، فالمراد بالرؤية هنا: الإدراك، هذا إذا كان «يرى» مبنيًا للفاعل، ويجوز كونه مبنيًا للمفعول، أي لأجل أن يرى المتكلم المخاطب المعنى في صورتين. (من دسوقي)

(٨) قوله: لما جبل الله: [لأن الحاصل بعد الطلب يكون أعز.]

وقيل: الإجمال والتفصيل^(١). ولا شك أن إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة^(٢) التي تستلذ بها النفس. وإنما قال: «إيهام الجمع»؛ لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة^(٣)، وهو محال.

أي: جمعه في لحاف. (في)

ومنه أي ومن الإيضاح بعد الإيهام التوشيع، وهو في اللغة^(٤): لف القطن المندوف. وفي الاصطلاح: أن يؤتى^(٥) في عجز الكلام^(٦) بمثنى مفسرٍ باسمين، ثانيهما معطوف على الأول، نحو: «يشيب^(٧) ابن آدم ويشب^(٨) فيه الخصلتان: الحرص وطول الأمل». وإما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله: «إمّا بالإيضاح بعد الإيهام»، والمراد^(٩) الذكر على سبيل العطف للتنبيه على فضله^(١٠) أي مزية الخاص^(١١). حتى كأنه ليس من جنسه أي العام؛ تنزيلاً^(١٢) للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، يعني أنه لمّا امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام، لا يشملها العام ولا يعرف حكمه منه^(١٣)، نحو: «حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» أي الوسط من الصلوات، أو الفضلى - من قولهم للأفضل: الأوسط - وهي صلاة العصر^(١٤) عند الأكثر. وإمّا بالتكرير لنكتة؛ ليكون إطناباً^(١٥) لا تطويلاً، وتلك النكتة تأكيد الإنذار في «كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ» ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ^(١٦)، فقوله: «كَلَّا» ردع عن الانهماك في الدنيا وتنبيه، و«سَوْفَ تَعْلَمُونَ» إنذار وتخويف، أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر، وفي تكريره تأكيد الردع والإنذار. وفي «ثُمَّ»^(١٧) دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ^(١٨) أي وفي العطف بهام^(١٩).

= وتستلذ به النفس. (دسوقي ٥٦)

(١) قوله: وقيل الإجمال والتفصيل: يعني وقيل: إن المراد بالمتنافيين الإجمال والتفصيل، وحكاها «وقيل»؛ لما يرد عليه أن الإجمال والتفصيل يرجع إلى الإيضاح بعد الإيهام، فيكون عين ما تقدم، فلا يصح قول المصنف: «سوى ما ذكر». (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٢) قوله: من الأمور المستغربة: إذ الجمع بين متنافيين كإيقاع المحال فهو مما يستغرب، والاعتدال مما يستحسن. فإن قيل: فهما حينئذٍ من البديع أو المعاني. قلت: يمكن الأمران بمناسبة المقام وعدمه، فإن كان الإتيان به مناسباً للمقام بأن يقتضي المقام مزيد التأكيد في إمالة قلب السامع: كان من المعاني، وإن قصد المتكلم بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن: كان من البديع. (من التحرير والدسوقي)

(٣) قوله: جهة واحدة: أي والجهة ههنا ليست كذلك؛ وذلك لأن الإيجاز من جهة حذف المبتدأ، والإطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه، فقد انفكت الجهة. (دسوقي)

(٤) قوله: وهو في اللغة إلخ: وجه المناسبة: أن في المعنى الاصطلاحي لفا وندفا أي تفرقة وتفصيلاً، وإن كان فيه اللف سابقاً على التدف عكس اللغوي. (تجريد)

(٥) قوله: أن يؤتى إلخ: ظاهره أن «التوشيع» نفس الإتيان، وعليه فقوله: نحو «يشيب إلخ» فيه حذف، والأصل نحو الإتيان في قوله: «يشيب إلخ». قيل: والأقرب أن «التوشيع» يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام، وإنما حملة الشيخ على المعنى المصدرى؛ لأن المصنف جعله من الإيضاح بعد الإيهام، والإيضاح مصدر. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٦) قوله: في عجز الكلام: قال اليعقوبي: ينبغي أن يزداد «أو» في أوله أو في وسطه؛ لأن تخصيص التوشيع بالعجز لم يظهر له وجه؛ لأن الإيضاح بعد الإيهام حاصل بما ذكر أولاً ووسطاً وآخراً، وكان المصنف راعى أن أكثر ما يقع في تراكيب البلغاء الإتيان بما ذكر في عجز الكلام. (دسوقي)

(٧) قوله: يشيب إلخ: لم يقل: «نحو قوله كَلَّا: يشيب إلخ»؛ لأنه نقل الحديث بالمعنى؛

فإن متن الحديث ليس فيه لفظ «يشيب»، بل «يهرم» أو «يكبر». (من تجريد)

(٨) قوله: ويشب إلخ: بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى ينمو، فلو أريد الاختصار لقليل: «ويشب فيه الحرص وطول الأمل» بدون ذكر «خصلتان». (دسوقي ٥٦)

(٩) قوله: والمراد: أي ليغاير ما تقدم في الإيضاح بعد الإيهام؛ لأنه ليس في الذكر بطريق العطف إيضاح بعد إيهام. (دسوقي ٥٦)

(١٠) قوله: للتنبيه على فضله: جعل العلة التنبيه على الفضل، ويصح أن تكون نفس الفضل. (تجريد)

(١١) قوله: أي مزية الخاص: وذلك لأن ذكره منفرداً بعد دخوله فيما قبله إمّا يكون لمزية فيه. (ق)

(١٢) قوله: تنزيلاً: أي إمّا جعل الخاص كالمغاير للعام؛ لتنزيل التغاير في الوصف - الكائن في الخاص منزلة التغاير في الذات. (دسوقي ٥٦)

(١٣) قوله: حكمه منه: [فصح ذكره على سبيل العطف للتغاير].

(١٤) قوله: وهي صلاة العصر: قيل في صلاة الوسطى: إمّا الصبح أو الظهر أو العصر، أو المغرب أو العشاء أو الوتر، أو الفطر أو الأضحى، أو الضحى أو غيرها، ولكن عند الأكثر هي صلاة العصر؛ لتوسطها بين تحاريتين وليليتين. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٥) قوله: ليكون إطناباً: علة لمحذوف أي إمّا قيد المصنف التكرار بالنكتة لأجل أن يكون إطناباً؛ لأن التكرار إذا كان لغرض نكتة كان تطويلاً، فلما كان التطويل ظاهراً في التكرار عند عدم النكتة: قيد بما. وهذا بخلاف الإيضاح بعد الإيهام، وذكر الخاص بعد العام، فلا يكون كل منهما تطويلاً أصلاً؛ لأنه لا بد فيها من النكتة، ولذا لم يقيدهما بما. (دسوقي)

(١٦) قوله: وفي ثم: هذا جواب عما يقال: كيف يكون الكلام تكريراً، مع أن العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الأول؟ فإن قلت: إذا كان الإنذار الثاني أبلغ لم يكن تكريراً. قلت: كونه أبلغ باعتبار زيادة الاهتمام، لا باعتبار أنه زاد شيئاً في المفهوم. (دسوقي ٥٦)

من الأول؛ تنزيلاً^(١) لبعده المرتبة منزلة بعد الزمان، واستعمالاً للفظ «ثم» في مجرد التدرج^(٢) في درج الارتقاء.

عطف على «تنزيلاً»

وإمّا بالإيغال من «أوغل في البلاد» إذا أبعد فيها^(٣)، واختُلف في تفسيره، فقيل: هو ختم البيت^(٤) بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قولها، أي في قول الخنساء في مراثية أخيها صخر: شعر: وإن صخرًا لتأتني أي لتقتدي الهداة^(٥) به :: كأنه علم، أي

جبل مرتفع في رأسه نار، فقولها^(٦): «كأنه علم» واف بالمقصود - أعني التشبيه بما يهتدى به-، إلا أن في قولها: «في رأسه نار» زيادة

مبالغة. وتحقيق التشبيه^(٧) أي وتحقيق التشبيه في قوله: كأن عيون الوحش حول خباتنا :: أي خيامنا وأزلحنا الجزع الذي لم يثقب،

«الجزع» بالفتح: الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض، شبه به عيون الوحش، وأتى بقوله: «لم يثقب»^(٨)؛ تحقيقاً للتشبيه^(٩)؛ لأنه إذا

كان غير مثقوب كان أشبه بالعين، قال الأصمعي: الظبي والبقرة إذا كانا حيّين فعيونها كلها سواد، فإذا ماتا بدا بياضها، وإنما

شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت، والمراد كثرة الصيد، يعني ممّا أكلنا^(١٠) كثرت العيون عندنا، كذا في شرح^(١١) ديوان

امرئ القيس، فعلى هذا التفسير يختص الإيغال بالشعر. وقيل: لا يختص بالشعر، بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها،

ومثل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى: ﴿قَالَ يَقُومُ آتِيعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ آتِيعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٢١﴾ فقوله: ﴿وَهُمْ

مُهْتَدُونَ﴾^(١٢) ممّا يتم المعنى بدونه؛ لأن الرسول مهتد لا محالة^(١٣)، إلا أن فيه زيادة حثّ على الاتباع^(١٤) وترغيب في الرسل.

وإمّا بالتذيل^(١٥): وهو تعقيب الجملة بجملة^(١٦) تشتمل^(١٧) على معناها،

(٨) قوله: لم يثقب: [أي المساواة في وجه الشبه، لا المبالغة في وجه الشبه؛ لأنه لم يقصد بذلك علو المشبه به في وجه الشبه، فافتقاراً.]

(٩) قوله: تحقيقاً للتشبيه: أي لبيان التساوي في وجه الشبه، وتوضيح ذلك: أن تشبيه عيون الوحش بعد موتها بالجزع في اللون والشكل: ظاهر، لكن الجزع إذا كان مثقبا يخالف العيون في الشكل مخالفة ما؛ لأن العيون لا تثقب فيها، فزاد الشاعر قوله: «لم يثقب»؛ ليحقق التشابه في الشكل بتمامه، وليس هذا من المبالغة السابقة، كما يتوهم، فافهم. (من الدسوقي رحمه الله تعالى)

(١٠) قوله: ممّا أكلنا: متعلق بقوله بعد ذلك: «كثرت»، وحاصله: أنهم كانوا يصطادون الوحش كثيراً، ويأكلونها، ويطرحون أعينها حول أعينهم، فصارت أعينها بتلك الصفة. (في)

(١١) قوله: في شرح إلخ: خلافاً لمن زعم أن المراد من البيت: أن الوحش الفهم لطول سفرهم واستقرارهم في الفيافي، فلا تفر منهم، فظهر أعينها بتلك الصفة حول أعينهم، ورد هذا القول بأن عيون الظباء حال حياتها سود، فلا تشبه الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض. (دسوقي)

(١٢) قوله: لا محالة: [أي فيكون قوله: ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ تصريح بما علم التزاماً. (ق)]

(١٣) قوله: زياده حث على الاتباع: وأما أصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله: ﴿آتِيعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ إلخ الدال على اهتدائهم. (تجريد)

(١٤) قوله: على الاتباع: [نكتة الإيغال زيادة الحث على الاتباع.]

(١٥) قوله: بالتذيل: [هو في اللغة جعل الشيء ذيلاً للشيء. (ق)]

(١٦) قوله: بجملة: [أي لا محل لها من الإعراب، كما سيصرح الشارح.]

(١٧) قوله: تشتمل إلخ: صفة للجملة المفعولة عقب الأخرى، أي تشتمل تلك الجملة المعقب بها على معنى الأولى المعقبة ولو مع الزيادة، فالمراد باشتغالها على معناها: إفادتها بفحواها لما هو المقصود من الأولى، وليس المراد إفادتها لنفس معنى الأولى بالمطابقة، وإلا كان ذلك تكراراً، فلا يكون على هذا قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ

(١) قوله: تنزيلاً إلخ: الظاهر أنه علة لقوله: «وفي ثم دلالة إلخ»، أي إنما كان فيها دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين؛ لأنه إذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان، واستعملت فيه: كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى. (تجريد)

(٢) قوله: في مجرد التدرج: أي عن اعتبار التراخي والبعده بين تلك الدرج، وعن كون الثاني بعد الأول في الزمان، كما أفصح بذلك في «المطول». (تجريد)

(٣) قوله: أبعد فيها: وعلى هذا فترسمية المعنى الاصطلاحي إيغالا؛ لأن المتكلم قد تجاوز حد المعنى، وبلغ زيادة عنه. (ق)

(٤) قوله: ختم البيت إلخ: ظاهر في أن مسماه المعنى المصدرى، لا اللفظ المختوم به، وقوله الآتي في التذيل: «وهو تعقيب إلخ»: صريح في أن التذيل مسماه المعنى المصدرى أيضاً، لكن قوله هناك: «وهو ضربان» أنسب بكون معناه الكلام المذيل به، فالظاهر أنه يطلق عندهم على المعنيين، وكذا بقية الأقسام من التكميل والتتميم والاعتراض، فالتفسير باعتبار المعنى المصدرى، والتتميل باعتبار الكلام. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٥) قوله: الهداة: أي الذين يهتدون الناس إلى المعالي، وإذا اقتدت به الهداة فالمهتدون من باب أولى. (ق)

(٦) قوله: فقولها إلخ: حاصله أن في تشبيهها صخرًا بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء: مبالغة في ظهوره في الاهتداء، ثم زادت في المبالغة بوصفها العلم بكونه في رأسه نار، فتجر المبالغة إلى المشبه المدحج بالاهتداء به. (ق)

(٧) قوله: وتحقيق التشبيه: الفرق بين المبالغة في التشبيه المذكور سابقاً وبين تحقيق التشبيه: أن المبالغة في التشبيه ترجع إلى الإتيان بشيء يفيد أن المشبه به غاية في كمال وجه الشبه الكائن فيه، فينجر ذلك الكمال إلى المشبه المدحج بوجه الشبه، كما مر. وأما تحقيق التشبيه فيرجع إلى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه والمشبه به، حتى كأنهما شيء واحد؛ لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب ذلك المزيد، فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما، وما سواه عوارض من غير إشعار بكون المشبه غاية في الوجه؛ لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به؛ لينجر ذلك إلى عظمتة في المشبه. (دسوقي وتجريد)

أي معنى الجملة^(١) الأولى للتوكيد، فهو أعم^(٢) من الإيغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام^(٣) وغيره، وأخص من جهة أن الإيغال^(٤) قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد، وهو^(٥) أي التذييل ضربان: ضرب لم يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد، بل يتوقف^(٦) على ما قبله، نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكَافِرِينَ﴾ على وجه^(٧) أن يراد وهل نجازي ذلك الجزء المخصوص^(٨)، فيتعلق^(٩) بما قبله، وأما على وجه آخر: وهو أن يراد^(١٠): وهل نعاقب إلا الكفور؛ بناءً على أن^(١١) المجازاة هي المكافأة: إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر، فهو من الضرب الثاني.

الذي أخرج مخرج المثل

وضرب أخرج مخرج المثل بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل^(١٢) عما قبله، جار مجرى الأول في الاستقلال وفشو الاستعمال^(١٣) نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ^(١٤) الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا^(١٥)﴾ وهو أيضًا أي التذييل ينقسم قسمة أخرى، وأتى بلفظة «أيضًا»^(١٦)؛ تنبيهًا على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقًا، لا للضرب الثاني منه، إِمَّا أن يكون لتأكيد منطوق^(١٧) كهذه الآية؛ فَإِنَّ زَهُوقَ الْبَاطِلِ منطوق في قوله: ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾. وإِمَّا لتأكيد مفهوم كقوله^(١٨): «ولست على لفظ الخطاب بمستقب^(١٩) أَخَا لَا تَلْمُهُ^(٢٠)»:: الذي دلت عليه الجملة الثانية.

أي مفهوم الجملة الأولى

حال عَنْ «أخا» لعمومه^(٢١)، لا صفة. (ق)

الشارح وليس بصحيح، بل كل من الوجهين يأتي على كل من التفسيرين؛ إذ المنار على خصوص الجزء وإطلاقه، فافهم. (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: منفصل: [أي لا يكون متقيدًا بالجملة الأولى].

(١٣) قوله: وفشو الاستعمال: قال ابن يعقوب: الحق أن المشتراط في جريانه مجرى الأمثال هو الاستقلال، وأما فشو الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه، وحيث لا فالأولى للشارح حذفه. (دسوقي رحمه الله)

(١٤) قوله: نحو: وَقُلْ جَاءَ: وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْقَ أَفَّاينَ مِنْهُمْ أَلْخَلْقُونَ﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴿الأنبياء: ٣٥، ٣٤﴾ فجملة كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ من الضرب الثاني؛ لاستقلالها، وذلك ظاهر، وجملة ﴿أَفَّاينَ مِنْهُمْ أَلْخَلْقُونَ﴾ من الأول؛ لارتباطها بما قبلها؛ لأن الفاء للترتيب على الأول. (دسوقي رحمه الله)

(١٥) قوله: إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا: لا يخفى أن هذه الجملة لا توقف لمعناها على معنى الجملة الأولى مع تضمنها معنى الأولى، وهو زهوق الباطل أي اضمحاله وذهابه. (دسوقي رحمه الله)

(١٦) قوله: وأتى بلفظة أيضًا: قصد شارحنا العلامة بهذا الكلام الرد على الشارح الخللالي حيث قال: قوله: «وهو أيضًا»، أي التذييل أو الضرب الثاني، فقوله: «أو الضرب الثاني» وهم؛ لأنه يراد بلفظة «أيضًا». (دسوقي رحمه الله)

(١٧) قوله: لتأكيد منطوق: أي لتأكيد منطوق الجملة الأولى، والمراد بالمنطوق هنا: المعنى الذي نطق بمادته، وبالمفهوم المعنى الذي لم ينطق بمادته، وليس المراد بما هنا ما اصطلاح عليه الأصوليون، فالمراد بتأكيد المنطوق هنا: أن تشترك ألفاظ الجملتين في مادة واحدة مع اختلاف النسبة فيهما بأن تكون إحداها اسمية مؤكدة والأخرى فعلية، والمراد بتأكيد المفهوم هنا: أن لا تشترك أطراف الجملتين في مادة واحدة مع اتحاد صورة الجملتين في الاسمية والفعلية.

(١٨) قوله: كقوله: [أي النابعة، يخاطب النعمان بن المنذر. (ق)]

(١٩) قوله: بمستقب: السين والتاء زائدتان فهو اسم فاعل من «الإبقاء»، أي لست بمبق لك مودة أخ، أو لست بمبق أخا لنفسك تدوم لك مودته. (ق)

(٢٠) قوله: أخا لا تلمه: [أي لا تضمه إليك لعدم رضاك بعبويه. (ق)]

(٢١) قوله: لعمومه: أي لوقوعه في حيز النفي، فعمومه سوغ مجيء الحال منه، وإن كان نكرة، والمعنى لست بمبق مودة أخ في حال كونه غير مضموم إليك مع شغفه وخصاله =

تَعْلَمُونَ ﴿التكاثر: ٤-٣﴾ تذييل. (دسوقي وغيره)

(١) قوله: معنى الجملة: [ولو مع الزيادة كما في ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الاسراء: ٨١)].

(٢) قوله: أعم: أي عموماً وجهياً، وحاصله: أن الإيغال والتذييل بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهي، فيجتمعان فيما يكون في ختم الكلام لنكتة التأكيد بجملة، كما يأتي في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكَافِرِينَ﴾ (سبا: ١٧)، فهو إيغال من جهة أنه ختم الكلام بما فيه نكتة يتم المعنى بدونها، وتذييل من جهة أنه تعقيب جملة بأخرى تشتمل على معناها للتأكيد، وينفرد الإيغال فيما يكون بغير جملة، وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة أو بمفرد، كما تقدم في قوله: «الجزع الذي لم يثقب»، وينفرد التذييل فيما يكون في غير ختم الكلام للتأكيد بجملة، كقولك: مدحت زيدا فأثنت عليه بما فيه، فأحسن إلي، ومدحت عمراً فأثنت عليه بما ليس فيه، فأساء إلي. (ق)

(٣) قوله: في ختم الكلام: [بخلاف الإيغال؛ فإنه لا يكون إلا في ختم الكلام].

(٤) قوله: الإيغال: [بخلاف التذييل؛ فإنه لا يكون إلا جملة وتأكيدياً].

(٥) قوله: هو: [يعني الكلام المزيل به لا بمعنى مصدر. (ج)]

(٦) قوله: بل يتوقف: إنما كان المتوقف على ما قبله ليس خارجاً مخرج المثل؛ لأن المثل يكون كلاماً مستقلاً؛ لأنه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول، كما يأتي في الاستعارة التمثيلية. (دسوقي رحمه الله)

(٧) قوله: على وجه: متعلق بمحذوف أي وإنما يكون هذا المثل من هذا الضرب على وجه. (ق)

(٨) قوله: الجزء المخصوص: [أي إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين].

(٩) قوله: فيتعلق إلخ: أي فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال. (تج)

(١٠) قوله: وأن يراد إلخ: فيه أنه يلزم عليه نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور أي المبالغ في الكفر، مع أنه يكفي في مطلق المعاقبة مطلق الكفر، إلا أن يقال: الحصر ادعائي. (تجريد)

(١١) قوله: بناء على أن إلخ: [والوجه الأول ليس بناء عليه، بل على أن الجزء بمعنى العقوبة. (ق)] يعني أن المجازاة بمعنى مطلق المكافأة الشاملة للثواب والعقاب، ومتعين المراد منهما من القرينة، كقوله هنا: «إلا الكفور». والحاصل: أن الجزء يطلق بمعنى العقاب، ويطلق بمعنى المكافأة الشاملة للثواب والعقاب، فجعل الآية من الضرب الأول مبني على الإطلاق الأول، وجعلها من الضرب الثاني مبني على الإطلاق الثاني، هذا محصل كلام

أو عَنْ ضمير المخاطب في «لست»^(١)، على شعث^(٢) أي تفرق وذميم خصال، فهذا الكلام دلٌّ بمفهومه على نفي الكامل^(٣) من الرجال، وقد أكدّه بقوله: أي الرجال المهذب استفهام إنكاري، أي ليس في الرجال منقح الفعال ومرضي الخصال.

وإمّا بالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضًا؛ لأنّ فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود، وهو أن يؤتى في كلام^(٤) يوهم خلاف المقصود بما يدفعه^(٥)، أي يدفع إيهام خلاف المقصود، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره، فالأول كقوله: شعر: فسقى ديارك^(٦) غير مفسدها نصب على الحال من فاعل «سقى»، وهو صوب الربيع أي نزول المطر^(٧) ووقوعه في الربيع، وديمة^(٨) تهجي أي تسيل، فلمّا كان نزول المطر قد يفضي^(٩) إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله^(١٠): «غير مفسدها»؛ دفعًا

لذلك، والثاني^(١١) نحو: «أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»؛ فإنه لمّا كان ممّا يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله: «أَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ»؛ تنبيهًا على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين، ولهذا^(١٢) عُدِّي الذلُّ بـ«على»؛ لتضمنه معنى العطف^(١٣)، ويجوز أن^(١٤) يقصد بالتعديّة بـ«على» الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم.

وإمّا بالتميم^(١٥) وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة مثل: مفعول أو حال، أو نحو ذلك ممّا ليس بجملّة مستقلة^(١٦) ولا ركن كلام. ومن زعم أنه أراد بفضلة ما يتم أصل المعنى^(١٧) بدونه فقد كذّب^(١٨) كلام المصنف في «الإيضاح»، وأنه

لا تخصيص^(١٩) لذلك بالتميم، لنكتة^(٢٠) كالمبالغة في نحو: «وَيُطْعَمُونَ^(٢١) الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا» في وجهه، وهو أن يكون الضمير في «حُبِّهِ» للطعام، أي يطعمونه مع حبه والاحتياج إليه، وإن جعل الضمير لله تعالى وتقدّس، أي يطعمونه على حب الله تعالى، أي مع حبه

(١٣) قوله: لتضمنه معنى العطف: أي فكأنه قيل: «فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ» (المائدة: ٥٤) عاطفين على «الْمُؤْمِنِينَ» المؤمنين على وجه التذلل والتواضع، وعلى هذا فيكون التوسع بتضمين الذل معنى العطف، ولفظ «على» باقية على باهام. (دسوقي رحمه الله)

(١٤) قوله: ويجوز أن إلخ: حاصله: أن لا يراعي التضمين في الدلالة، بل تبقى الدلالة على معناها، وإن فهم من القران أنها عن رحمة، وإنما التحوز في استعمال «على» موضع «اللام»؛ للإشارة إلى أن لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين، وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: وإمّا بالتميم: تسمية هذا بـ«التميم» وما قبله بـ«التكميل»: مجرد اصطلاح؛ إذ هما شيء واحد لغة. (الدسوقي)

(١٦) قوله: مما ليس بجملّة مستقلة: بأن كان مفرداً أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة؛ لتأويلهما بالمفرد. (في)

(١٧) قوله: ما يتم أصل المعنى إلخ: حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد. (تجريد)

(١٨) قوله: فقد كذّب به إلخ: حيث مثل له بـ«يُحِبُّونَ» في قوله تعالى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» (آل عمران: ٩٢) مع أنه لا يتم المعنى إلّا به. (تجريد)

(١٩) قوله: وأنه لا تخصيص: عطف على كلام المصنف، أي وكذبه عدم تخصيص ذلك بالتميم؛ لأن جميع أقسام الإطناب ما تقدم وما يأتي يتم المعنى بدونه، فلا خصوصية للتميم بذلك، فذكر الفضلة فيه إن كان بهذا المعنى يكون مستدركاً. (من الدسوقي رحمه الله تعالى)

(٢٠) قوله: لنكتة: هذا زيادة بيان؛ لأن النكتة شرط في كل ما حصل به الإطناب، وإلّا كان تطويلاً. (دسوقي رحمه الله)

(٢١) قوله: نحو وَيُطْعَمُونَ إلخ: أي نحو قوله تعالى في مدح الأبرار بالكرم وإطعام الطعام. (دسوقي رحمه الله)

= الذميمة. (دسوقي رحمه الله)

(١) قوله: في لست: وحينئذ فالمعنى لست بمحب مودة أخ في حال كونك غير مضموم إليه مع شعثه. (دسوقي)

(٢) قوله: على شعث: هو في الأصل انتشار الشعر؛ لعدم إصلاحه، فتكثر أوساخه واستعير هنا للأوساخ المعنوية، وهي الأوصاف الذميمة. (تجريد رحمه الله)

(٣) قوله: نفي الكامل: [لأنه لو وجد لم يصدق أنه إن كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا. (تج)]

(٤) قوله: في كلام: في بمعنى «مع»، فيشمل الواقع في وسط الكلام وفي آخره، وليست للظرفية وإلا فلا يشمل ما كان في آخره. (دسوقي)

(٥) قوله: بما يدفعه: فإن قلت: التذليل أيضاً لدفع الوهم؛ لأنه للتأكيد فما الفرق؟ قلت: التذليل بالجملّة وفي الآخر ولدفع الوهم في النسبة. والتكميل لا يختص بشيء منها. (التجريد)

(٦) قوله: ديارك: [الجملة خبرية لفظاً، قصد به الدعاء للممدوح.]

(٧) قوله: أي نزول المطر: فالمراد بالصوب: نزول المطر، وبالربيع: الزمن، والإضافة لأذن ملابسة. (تجريد)

(٨) قوله: ديمة: بكسر الدال: المطر المسترسل، وأقله ما بلغ ثلث النهار أو الليل، وأكثره ما بلغ أسبوعاً، وقيل: المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق. (دسوقي)

(٩) قوله: قد يفضي إلخ: [أي فيوهم أن ذلك دعاء بالخراب. (تج)]

(١٠) قوله: أتى بقوله: [أي في وسط الكلام بين الفعل وفاعله. (في)]

(١١) قوله: والثاني: أي ما كان الدافع لإيهام خلاف المقصود واقعاً في آخر الكلام. (دسوقي رحمه الله)

(١٢) قوله: ولهذا: أي لأجل كون ذلك الذل تواضعاً منهم، قيل: ولمشكلة ما بعده أيضاً. (دسوقي وغيره)

فهو لتأدية أصل المراد^(١).

أي قوله تعالى: «على حبه» هو مدحهم بالكرم

وإنما بالاعتراض، وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى^(٢) بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة

أخرج التميمي لوجود الإعراب فيه. (ق)

أخرج الإيغال

سوى دفع الإيهام، لم يرد بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال

والأخرج المثال الآن

في قوله: «أثناء الكلام»

أخرج التكميل. (ق)

الكلامين أن يكون الثاني بياناً للأول أو تأكيداً أو بدلاً^(٣) كالنترية^(٤) في قوله تعالى: «وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا

أي المشركون

يَشْتَهُونَ^(٥٧)»، فقوله: «سُبْحَنَهُ» جملة؛ لأنه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام؛ لأن قوله: «وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ» عطف

مثل: «أسبح وانزه»

(النحل: ٥٧)

على^(٦) قوله: «لِلَّهِ الْبَنَاتِ»، والدعاء في قوله^(٧): شعر:

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلَّغَتْهَا^(٧) - قَدْ أَخَوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَان^(٨)

لما ثقل بمضيها. (ق)

أي السنة التي مضت من عمري. (ق)

أي مفسر^(٩) ومكرر، فقوله: «بُلَّغَتْهَا» اعتراض في أثناء الكلام؛ لقصد الدعاء، والواو في مثله تسمى اعتراضية، ليست بعاطفة،

بين اسم «إن» وخبرها

للمخاطب بطول عمره

عطف تفسير

ولا حالية^(١٠). والتنبيه في قوله^(١١): «وَأَعْلَمَ فَعِلِمَ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ»: هذا اعتراض^(١٢) بين «أعلم» ومفعوله، وهو أن سوف يأتي كل ما قدرا،

أي قوله: «فَعِلِمَ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ»

أي تنبيه المخاطب

«أن» هي المخففة من المثقلة، وضمير الشأن محذوف^(١٣)، يعني أن المقدرات البتة وإن وقع فيه تأخير ما، وفي هذا تسلية^(١٤) وتسهيل

تفسير لحاصل المعنى. (ج)

للأمر. فالاعتراض^(١٥) يبين التميم؛ لأنه إنما يكون بفضلة، والفضلة لا بد لها من إعراب. وبيان التكميل؛ لأنه إنما يكون لدفع

والاعتراض لا محل له فظهر التباين

التميم

إيهام خلاف المقصود. وبيان الإيغال؛ لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام، لكنه يشمل بعض صور التذيل، وهو ما يكون بجملة لا محل

أي البعض

والاعتراض يكون في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين.

بخلاف الاعتراض؛ فإنه لا يكون لذلك الدفع فتاينا

لها من الإعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى؛ لأنه كما لم يشترط في التذيل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه^(١٦) أن لا يكون بين

بل تارة يكون بين كلامين وتارة لا يكون

للتأكيد

٥٢، ٥١. فإن قدر: أن المعنى: اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها، كانت لتقييد العامل: فكانت الواو حالية. وإن قدر: وأنتم قوم عادتكم الظلم حتى يكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته: كانت الواو اعتراضية، فالفرق بينهما دقيق. (دسوقي رحمه الله)

(١١) قوله: قوله: [أنشد أبو علي الفارسي ولم يعزه لأحد. (ق)]

(١٢) قوله: اعتراض: لأجل تنبيه المخاطب على أمر يؤكد إقباله على ما أمر به؛ وذلك لأن هذا الاعتراض أفاد أن علم الإنسان بالشيء ينفعه، وهذا مما يزيد المخاطب إقبالا على طلب العلم. (دسوقي رحمه الله)

(١٣) قوله: وضمير الشأن محذوف: هذا على مذهب الجمهور، ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب، أي إنك سوف يأتيتك كل ما قدر، كما حوز به البعض. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: تسلية إلخ: وذلك لأن الإنسان إذا علم أن ما قدره الله يأتيه البتة طال الزمان أو قصر وإن لم يطلبه، وما لم يقدره لا يأتيه وإن طلبه: تسلى وسهل الأمر عليه يعني الصبر والتفويض، وترك منازعة الأقدار. (دسوقي رحمه الله)

(١٥) قوله: فالاعتراض إلخ: [بيان للنسبة بين الاعتراض وأقسام أخرى]. [تفريع على ما ذكره في تعريف الاعتراض، يعني إذا علمت حقيقة الاعتراض من أنه لا بد أن يكون في الأثناء، وأن يكون بجملة أو أكثر لا محل لها، وأن يكون النكتة فيه سوى دفع الإيهام، تفرع على ذلك ما ذكره الشارح. (دسوقي رحمه الله)]

(١٦) قوله: لم يشترط فيه إلخ: فظهر أن بين الاعتراض والتذيل عموما وخصوصا من وجه. (تجريد البناي)

(١) قوله: لتأدية أصل المراد: لأن المعنى حينئذ يطعمون لأجله تعالى، وهذا نفس المراد، فلما لم يكن إطعام الطعام لا لأجله محمودا يستحق الثناء عليه: لم يكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة البلاغة. (تج)

(٢) قوله: متصلين معنى: أي اتصالا معنويا بأن كان الثاني بيانا للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو معطوفا عليه. (دسوقي رحمه الله)

(٣) قوله: أو بدلا: أي ونحو ذلك كأن يكون الكلام الثاني معطوفا على الأول، كما في قوله تعالى: «إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ» (آل عمران: ٣٦)؛ فإن قوله: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ»، اعتراض بين قوله «إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ» وبين قوله «وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ». (دسوقي)

(٤) قوله: كالنترية: [مثال للنكتة التي هي غير دفع الإيهام].

(٥) قوله: عطف على إلخ: أي من قبيل عطف المفردات، ف«لَهُمْ» عطف على «لِلَّهِ»، و«مَا يَشْتَهُونَ» عطف على «الْبَنَاتِ». (دسوقي)

(٦) قوله: في قوله: أي قول عوف ابن محلم الشيباني، يشكو ضعفه في قصيدته التي قالها لعبد الله بن طاهر. (الدسوقي رحمه الله)

(٧) قوله: وبلغتها: بفتح التاء، أي بلغك الله إياها. (دسوقي رحمه الله)

(٨) قوله: ترجمان: بفتح التاء وضم الجيم، أو ضم التاء مع ضم الجيم، أو فتح التاء مع فتح الجيم، ويجمع على «تراجم» كـ«زعفران» و«زعافر». (تجريد البناي)

(٩) قوله: أي مفسر: يعني بصوت عال من الصوت الأول، هذا هو المراد بالترجمان هنا، وإن كان في الأصل هو من يفسر لغة بلغة أخرى. (دسوقي)

(١٠) قوله: ولا حالية: أعلم أن الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية، فلا يعين إحداها إلا القصد، فإن قصد كون الجملة قيما للعامل فهي حالية، وإلا فهي اعتراضية، ويحتملها قوله تعالى: «ثُمَّ أَخَذْنَاهُ الْيَعْقَلُ مِنْ بَعْدِيهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ۝ ثُمَّ عَقَوْنَا عَنْكُمْ»: (البقرة:

كلامين، فتأمل، حتى يظهر لك فساد ما قيل^(١): إنه يباين التذييل؛ بناءً على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو كلامين متصلين.
متصلين الاعتراض في التذييل واشترط ذلك في الاعتراض. (ق)
 ومما جاء أي ومن الاعتراض^(٢) الذي وقع بين كلامين وهو أكثر^(٣) من جملة أيضاً، أي كما أن^(٤) الواقع هو بينه أكثر من جملة
مقدم الكلام الواقع أي بين ذلك الكلام
 قوله تعالى: ﴿فَأْتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(٥) فهذا اعتراض أكثر من جملة؛ لأنه كلام يشتمل
مبتداً مؤخر (البقرة: ٢٢٢) أي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ إلخ
 على جملتين^(٦) وقع بين كلامين أولهما قوله: ﴿فَأْتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، وثانيهما قوله: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾، والكلامان
 متصلان^(٧) معنى؛ فإن قوله: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾^(٨) بيان لقوله^(٩): ﴿فَأْتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، وهو مكان الحرث؛
(البقرة: ٢٢٢) أي: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾. (ج)
 فإن الغرض^(١٠) الأصلي من الإتيان طلب النسل، لا قضاء الشهوة. والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به، والتنفير عما
أي الحكمة الأصلية، وإلا فأنما الله تعالى لا تعطل بل خلق الشهوة لذلك. (ج) ومنه الإتيان في الدبر
 فهو عنه.

وقال قوم: قد يكون النكتة فيه أي في الاعتراض غير ما ذكر^(١١) مما سوى دفع الإيهام^(١٢)، حتى أنه قد يكون لدفع إيهام خلاف
أي الاعتراض بيان لما ذكره
 المقصود، ثم القائلون بأن النكتة فيه قد تكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين: جوز بعضهم وقوعه أي الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة
أي بعدها
 متصلة بها، وذلك بأن لا تلي الجملة جملة أخرى أصلاً، فيكون الاعتراض في آخر الكلام، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى.
التي اعتراض بعدها. (ق)
 وهذا اصطلاح مذكور في مواضع من «الكشاف». فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره، أو بين كلامين
 متصلين، أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره. فيشتمل^(١٣) الاعتراض بهذا
أي معنى
 التفسير التذييل مطلقاً^(١٤)؛ لأنه^(١٥) يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، وإن لم يذكره المصنف^(١٦)، وبعض صور التكميل
أي بجميع صوره. (ج) التذييل

(١٠) قوله: فإن الغرض إلخ: تعليل لحذف أي وإنما كان قوله: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾
 بيانا لقوله ﴿فَأْتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢)؛ لأن الغرض إلخ. (دسوقي
 رحمه الله)
 (١١) قوله: غير ما ذكر: الأوضح أن يقول: «قد تكون النكتة فيه دفع الإيهام».
 (دسوقي)
 (١٢) قوله: مما سوى دفع الإيهام: هذا بيان لما ذكر، فكأنه قال: قد تكون النكتة فيه
 سوى دفع الإيهام، وغير ذلك السوى هو دفع الإيهام؛ لأن نفي النفي إثبات، فالنكتة
 على هذا القول تكون نفس دفع الإيهام وتكون غيره. (دسوقي)
 (١٣) قوله: فيشتمل إلخ: لما كان الاعتراض على هذا التعريف نسبته لما تقدم مخالفة لنسبته
 على التعريف السابق: أشار المصنف إلى بيان بعض تلك المخالفة. (دسوقي رحمه الله)
 (١٤) قوله: مطلقاً: [فالاعتراض على هذا أعم مطلقاً من التذييل].
 (١٥) قوله: لأنه: [كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك. (ق)]

(١٦) قوله: وإن لم يذكره المصنف: أي وإن لم يذكر المصنف وجوب أن يكون بجملة لا محل
 لها من الإعراب، أي في تفسيره للتذييل سابقاً، بل كلامه بحسب الظاهر شامل لكون
 الجملة لها محل، أو لا محل لها. والمراد أنه لم يذكر ذلك صراحة، وإن كان أشار إلى
 اشتراط ذلك بالأمثلة بما لا محل له، فيكون التذييل على هذا تعقيب جملة بأخرى لا محل
 لها من الإعراب تشتمل على معناها للتأكيد كانت تلك الجملة في الآخر، أو بين كلامين
 متصلين أو غير متصلين.
 ولا شك أن الاعتراض على هذا القول صادق عليه؛ إذ لا يخرج عنه ما يكون في
 آخر الكلام من التذييل، بخلافه على القول الأول في الاعتراض. (دسوقي)

(١) قوله: فساد ما قيل: وجه فساد هذا القول: أنه لا يلزم من عدم اشتراط الشيء عدم
 وجوده، وإنما تلزم المبانيعة بينهما لو قيل: أنه يشترط في التذييل أن لا يكون بين كلامين.
 وفرق ظاهر بين عدم اشتراط الشيء واشتراط عدم الشيء؛ وذلك لأن الأول يجمع
 وجوده وعدمه، فهو أعم من الثاني. ويمكن الجواب بأن هذا القائل نظر إلى تباينهما
 بحسب المفهوم بناء على ما ذكر، وإن كان هذا لا يوجب التباين بحسب الصدق.
 (علامه دسوقي رحمه الله)
 (٢) قوله: أي ومن الاعتراض: أي لا بالمعنى السابق، بل هو بمعنى المعترض فصاح قوله:
 وهو أكثر من جملة. (تجرید)
 (٣) قوله: وهو أكثر: أي والحال أن الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين أكثر إلخ، ففيه
 تمثيلان: تمثيل ما جاء بين كلامين، وتمثيل ما هو أكثر من جملة. (ق)
 (٤) قوله: أي كما أن إلخ: أي كما أن الكلام الذي وقع الاعتراض بينه وفي أثناءه أكثر
 من جملة. (دسوقي)
 (٥) قوله: على جملتين: إحداها: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾، والأخرى: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾
 إما بناء على أن المراد بالجملة ما اشتمل على المسند والمُسند إليه. (دسوقي)
 (٦) قوله: والكلامان متصلان: [لكون الجملة الثانية عطف بيان على الأولى. (دسوقي
 رحمه الله)]
 (٧) قوله: حَرْثُ لَكُمْ: أي محرت لكم، يعني موضع حرثكم، وفي كونه موضع الحرث
 تنبيه على أن الغرض من إتيان طلب النسل. فعلم أن الموضوع الذي يطلب منه النسل،
 هو المكان الذي يطلب منه الإتيان شرعاً لتلك الحكمة. (من الدسوقي)
 (٨) قوله: بيان لقوله إلخ: وذلك لأن المكان الذي أمر الله بإتيانهم منه مبهم، فبين بأنه
 موضع الحرث بقوله: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣). (دسوقي)
 (٩) قوله: أَمَرَكُمُ اللَّهُ: [أي فلا تأتوهم إلا من حيث يتأتى هذا الغرض. (تجرید)]

وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب؛ فإنَّ التكميل قد يكون^(١) بجملة وقد يكون غيرها^(٢)، والجملة التكميلية قد تكون أي البعض تكون الجملة في الآخر، أو بين كلامين متصلين، أو غير متصلين. (ق)

ذات إعراب وقد لا تكون، لكنها تبين التتميم^(٣)؛ لأنَّ الفضلة لا بدَّ لها من الإعراب. وقيل^(٤)؛ لأنه لا يشترط في التتميم أن يكون فلا تدخل في الاعتراض فتدخل في الاعتراض الاعتراض أي المشروط في التتميم. (في)

جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط^(٥)، كما يقال: «إن الإنسان يباين الحيوان»؛ لأنه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم. تشبيه في النفي وهو يشترط. (في)

وبعضهم أي وجوز بعض القائلين بأنَّ نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام كونه أي الاعتراض غير جملة^(٦)، فالاعتراض

عندهم^(٧): أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة، أو غيرها^(٨) لنكتة مَّا، فيشمل^(٩) الاعتراض بهذا التفسير فلا يكون في الآخر سواء كانت دفع الإيهام أو غيرها. (ق)

بعض صور التتميم وبعض صور التكميل، وهو ما يكون^(١٠) واقعا في أثناء الكلام، أو بين الكلامين المتصلين. مفردا كان أو جملة

وإما بغير ذلك عطف على قوله: «إمَّا بالإيضاح بعد الإيهام»، وإمَّا بكذا وكذا، كقوله تعالى: «الَّذِينَ يَخْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ». لا حاجة إليه. (ج) مبتدا عطف على المتنا

يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ^(١١) فإنه لو اختصر أي ترك الإطناب؛ فإنَّ الاختصار قد يطلق على ما يعمُّ الإيجاز والمساواة، كما مرَّ: غير مبتدا أي متلبس بحمد ربه (غافر: ٧) الشأن وهو المراد هنا

لم يذكر «وَيُؤْمِنُونَ بِهِ»؛ لأنَّ إيمانهم^(١٢) لا ينكره أي لا يجمله^(١٣) مَنْ يثبتهم، فلا حاجة إلى الإخبار به؛ لكونه معلوماً، وحسن ذكره فلو لم يذكر كان مساواة. (ج) وهو المعاطب عند المعاطب بهذا الكلام

أي ذكر قوله: «وَيُؤْمِنُونَ بِهِ» إظهار شرف الإيمان وترغيباً فيه^(١٤)، وكونُ هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهراً مبتداً

بالتأمل فيها^(١٥).

أي في الآية أو في الوجوه السابقة

واعلم^(١٦) أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز^(١٧) والإطناب باعتبار قلَّة حروفه وكثرتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له، أي لذلك الكلام في الاصطلاح سببية راجع إلى الكثرة والقلَّة

(١) قوله: فإنَّ التكميل قد يكون إلخ: أي فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه، يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها، وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الإيهام من الجملة، والتكميل بغير الجمل وما لها محل. (تجريد البنائي)

(٢) قوله: بغيرها: [بأن يكون مفرد، والاعتراض لا يكون بمفرد.]

(٣) قوله: تبين التتميم: حاصل ما ذكره الشارح في توجيه المباني: أن التتميم إما يكون بفضلة، والفضلة لا بدَّ لها من إعراب. والاعتراض إما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، فقد تنافي لازمها، وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات. (من الدسوقي رحمه الله)

(٤) قوله: وقيل إلخ: أي وقيل في وجه التباين بين الاعتراض والتتميم غير ما سبق. (دسوقي)

(٥) قوله: وهو غلط: فإنَّ عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم، وغاية أمره أنه يوجب التغاير في المفهوم، وهو لا يمنع التصادق في الأفراد الذي هو المراد، فمنشأ الغلط عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم. (الدسوقي والتجريد رحمه الله)

(٦) قوله: غير جملة: [أي من غير تجويز كونه آخرًا. (ق)] لو قال المصنف: «غير الجملة» بلام العهد، أي غير الجملة التي لا محل لها من الإعراب؛ لكان أحسن؛ ليشمل كونه جملة لها من الإعراب، كما شمل كونه مفردًا. (دسوقي رحمه الله)

(٧) قوله: فالاعتراض عندهم إلخ: فهم لا يخالفون الجمهور إلا في التعميم في النكتة، وفي كون الاعتراض جملة لا محل لها، أو غيرها بأن يكون جملة لها محل أو مفردًا. (دسوقي)

(٨) قوله: أو غيرها: يشمل ما هو أكثر من جملة، ويشمل المفرد أيضاً، بخلافه على القولين الأولين؛ فإنه لا يكون بمفرد عليهما. (دسوقي رحمه الله)

(٩) قوله: فيشمل إلخ: فحيث شمل الاعتراض بعض صور التتميم كان بينهما عموم وخصوص من وجه؛ لاجتماعهما في هذه الصورة المشمولة للاعتراض، وانفراده عن التتميم بما يكون غير فضلة، وانفراد التتميم عنه بما يكون آخرًا وهو فضلة، وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مبين للتتميم. (دسوقي رحمه الله)

(١٠) قوله: وهو ما يكون: الضمير راجع للبعض بقسميه التتميم والتكميل. (دسوقي)

(١١) قوله: «الَّذِينَ يَخْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ» لا يجوز أن يكون الاعتراض بجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّ الاعتراض لا بدَّ لها من إعراب. وقيل^(١٢)؛ لأنه لا يشترط في التتميم أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط^(١٣)، كما يقال: «إن الإنسان يباين الحيوان»؛ لأنه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم. تشبيه في النفي وهو يشترط. (في)

(١٤) قوله: «وَيُؤْمِنُونَ بِهِ» إظهار شرف الإيمان وترغيباً فيه^(١٥)، وكونُ هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهراً مبتداً

(١٥) قوله: بالتأمل فيها^(١٦). أي في الآية أو في الوجوه السابقة

(١٦) قوله: «وَيُؤْمِنُونَ بِهِ» إظهار شرف الإيمان وترغيباً فيه^(١٧)، وكونُ هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهراً مبتداً

في أصل المعنى، فيقال لأكثر حروفاً: إنه مطمّن، وللأقل: إنه موجز، كقوله: شعر: **يصدّ أي يُعرض^(١١) عن الدنيا إذا عن أي ظهر**
سودد^(١٢): أي سيادة، ولو برزت^(١٣) في زِيّ عذراء ناهد. «الزّي» الهيئة، و«العذراء» البكر، و«النهود» ارتفاع الثدي، وقوله: شعر:
ولست^(١٤) بنظّار^(١٥) إلى جانب الغنى: **إذا كانت العلياء في جانب الفقر**
 أي الصفة أي جهة الغنى ظهرت تلك الدنيا أي ناظر المال ولازمه من الراحة العز والرفعة عدم المال ولازمه من التعب. (ق)

فقوله: «لست» بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله، وهو قوله:

وإني لصبّار على ما ينوبني :: وحسبك أن الله أثنى على الصبر

يصفه بالميل إلى المعالي، يعني أنّ السيادة مع التعب أحبُّ إليه من الراحة مع الخمول، فهذا البيت إطناب^(١٦) بالنسبة إلى المصراع
 أي نفسه السابق. ويقربُ منه أي من هذا القبيل^(١٧) قوله تعالى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^(١٨) وقول الحماسي^(١٩): شعر:
 أي يصد عن الدنيا إلخ أي سؤال إنكار (الأنبياء: ٢٣) من جانب الله تعالى
ونُنكِرُ^(٢٠) إن شئنا على الناس قولهم^(٢١) :: ولا يُنكِرُونَ^(٢٢) القول حين نقول

يصف رياستهم وإنفاذ حكمهم، أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا، وأحد لا يجترئ على الاعتراض علينا، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما قال: «يقرب»؛ لأنَّ^(٢٣) ما في الآية يشتمل^(٢٤) على كل فعل، والبيت مختص بالقول؛ فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، بل كلام الله سبحانه^(٢٥) وتعالى أجل وأعلى، وكيف لا، والله أعلم^(٢٦)!

تمّ الفن الأول بعون الله تعالى وتوفيقه، وإياه أسأل في إتمام الفنّين الأخيرين هدايةً طريقه.

- (١) قوله: أي يعرض: يعني يعرض هذا الممدوح عن الدنيا التي فيها الراحة والنعمة بالغنى. (دسوقي رحمه الله)
- (٢) قوله: إذا عن سودد: أي إذا ظهر له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة والنعمة. (دسوقي رحمه الله)
- (٣) قوله: ولو برزت إلخ: معنى البيت: أن هذا الممدوح يعرض عن الدنيا؛ طلباً للسيادة، ولو كان الدنيا على أحسن صفة تشتهى بها؛ لأن المرأة أقوى ما تشتهى إذا كانت عذراء ناهداً. وفي هذا البيت إطناب بنصفه الثاني وإيجاز بنصفه الأول. (دسوقي رحمه الله)
- (٤) قوله: ولست إلخ: معنى البيت: أي لا ألتفت إلى المال والراحة والنعمة مع الخمول إذا رأيت العز والرفعة في التعب والمشقة. (دسوقي رحمه الله)
- (٥) قوله: بنظّار: في «شرح الشواهد» أن الرواية: «بمبال» خلافاً لما في «التلخيص»، و«نظّار» مبالغة راجعة إلى النفي أو المنفي، وكلا الوجهين قبل بهما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْغَيْبِ﴾^(٢٧). (عن دسوقي وتجرّد)
- (٦) قوله: إطناب: [مع التساوي في أصل المعنى، وهو الصد عن الدنيا عند السيادة.]
- (٧) قوله: من هذا القبيل: أي كون الإيجاز والإطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها. (ق)
- (٨) قوله: وقول الحماسي: بكسر السين وتشديد الياء، أي الشخص المنسوب إلى الحماسة، وهي الشجاعة؛ لتعلق شعره بها، والمراد به هنا: السموأل بن عاديا اليهودي، مات قبل البعثة. (دسوقي رحمه الله)
- (٩) قوله: وننكر إلخ: أي ننكر كل قول لهم، ولو لم يظهر من موجب لإنكاره؛ لنفاذ حكمنا فيهم، وتماز رياستنا عليهم. (دسوقي)
- (١٠) قوله: قولهم: أي كل قول لهم، كما يقتضيه المقام. وقوله: «ولا ينكرون القول»، أي جنسه الصادق بالواحد، هذا هو الموافق للمقام. قال في «الأطول»: لا يخفى ما في ختم «المعاني» بهذا البيت من الغرابة والابتعاد حيث اعترض المصنف على السكاكي وغيره. (تجرّد البناني)
- (١١) قوله: ولا ينكرون إلخ: أي ولو ظهر في قولنا ما لا يوافق أهواءهم، وفي ختم المصنف الفن بهذا البيت تورية بأنه سلك فيه مسلكاً لا سبيل للاعتراض عليه فيه. (دسوقي رحمه الله)

- (١٢) قوله: لأن إلخ: علة لحذف، أي لعدم تساوي الآية والبيت في تمام أصل المعنى؛ لأن إلخ. (دسوقي رحمه الله)
- (١٣) قوله: يشتمل إلخ: لأن «ما» في الآية مصدرية أي لا يسأل عن فعله، والمراد بالفعل: ما يشمل القول؛ بدليل قوله بعد ذلك: «والبيت مختص بالقول»، فاندفع ما يقال: إذا كان البيت قاصراً على الأقوال، والآية قاصرة على الأفعال: فلا قرب بينهما. (دسوقي)
- (١٤) قوله: بل كلام الله سبحانه إلخ: إضراب على ما يتوهم من قربهما في المعنى من اتفاقهما في العلو والبلاغة، وإنما كان كلام الله تعالى المذكور أبلغ؛ لأن الموجود في الآية نفي السؤال، وفي البيت نفي الإنكار، ونفي السؤال أبلغ، كما لا يخفى، مع أن ما في الآية صدق وحق، وما في البيت دعوى وخرق. (من الدسوقي)
- (١٥) قوله: وكيف لا والله أعلم: أي كيف لا يكون أجل وأعلى، والله أعلم بكل شيء، ومن شأن العالم الحكيم أن لا يصدر عنه إلا ما هو الأمر المتقن الفائق على غيره. وتأمل لطف تعبير الشارح بقوله: «والله أعلم»، حيث أتى بها في ختم الفن، ففيه شبه تورية، وأيضاً براعة اختتام؛ لأنه يشير إلى تمام الفن. (تجرّد)

نحمد الله الذي منَّ علينا بإتمام الجزء الأول طبعاً أعني المعاني من مختصر المعاني من تحشية صدر المدرسين مولانا المولوي محمود حسن شيخ الهند الديوبندي رحمه الله عليه، في شهر ذي الحجة المبرورة من شهور سنة ثمان وخمسين بعد الألف وثلاث مائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية، ويتلوه الجزء الثاني من الفنّين الأخيرين إن شاء الله تعالى.

[من حاشية الأصل. (مصحح)]

الفن الثاني^(١) علم البيان

قدّمه على البديع؛ للاحتياج إليه في نفس البلاغة^(٢)، وتعلق البديع بالتوابع، وهو علم أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية أو أي أتى به مقدما عليه، لا أنه كان مؤجرا عنه لم قدمه. (ق) أي توابع البلاغة أي كيفية واسعة في النفس. (ق)

أصول وقواعد معلومة^(٣) يعرف به إيراد المعنى الواحد^(٤) أي المدلول عليه^(٥) بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق^(٦) وتراكيب مختلفة في عطف على «ملكة» عطف تفسير. (ج)

وضوح الدلالة عليه أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوضح، والواضح خفي بالنسبة إلى أي الدلالة العقلية؛ لأنها المختلفة في ذلك. (ج)

الأوضح، فلا حاجة^(٧) إلى ذكر الخفاء. وتقييد الاختلاف بالوضوح؛ ليخرج معرفة^(٨) إيراد المعنى^(٩) الواحد بطرق مختلفة في اللفظ مبتدا غير من حد البيان

والعبارة، واللام في «المعنى الواحد» للاستغراق العرفي^(١٠)، أي كل معنى^(١١) واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف مع كونهما متماثلة في الوضوح

واحد^(١٢) إيراد معنى قولنا: «زيد جواد» بطرق مختلفة، لم يكن بمجرد ذلك^(١٣) عالماً بالبيان. في الوضوح من ليس له تلك الملكة

ثم لما لم يكن كل دلالة قابلاً^(١٤) للوضوح والخفاء، أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا. فقال: ودلالة^(١٥) في هذا الفن

اللفظ^(١٦) يعني دلالة الوضعية، وذلك؛ لأنّ الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم^(١٧) من العلم به^(١٨) العلم بشيء آخر، والأول: هو أي بيان ذلك مطلقاً لا دلالة اللفظ خاصاً أي بحالة، والباء للملابسة. (ق) أي الشيء الأول

الدال، والثاني: المدلول، ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية^(١٩) كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات. وهي عقلية وطبيعية ووضعية أمثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية أي العلامة المنصوبة على الشيء. (ج)

اختلافها بألفاظ مترادفة، كالعبارة عن كرم زيد بقولنا: «زيد كرم» و«زيد جواد»، وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالأسد والغضنفر، فمعرفة إيراد المعنى الواحد بألفاظ مترادفة ليست من البيان في شيء. (من ق)

(١٠) قوله: للاستغراق العرفي؛ لا الحقيقي؛ لأن قوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني. (ق)

(١١) قوله: أي كل معنى: فإن لكل معنى لوازم، بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطه فيمكن إيراد عبارات مختلفة في الوضوح. (عبد الحكيم ص)

(١٢) قوله: فلو عرف واحد: بل لو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد كل معنى يدخر في قصد المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة: لم يكن عالماً بعلم البيان. (تجريد)

(١٣) قوله: بمجرد ذلك: أي بل لا بد من معرفة إيراد كل معنى دخل تحت قصده بعد حصول الملكة المذكورة. (من ق)

(١٤) قوله: قابلاً: بل منها ما لا يكون إلا واضحاً كالوضعية، ومنها ما لا يكون قابلاً للوضوح أو الخفاء، وهو العقلية. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: ودلالة اللفظ إلخ: احتز بإضافة «الدلالة» إلى «اللفظ» عن الدلالة الغير اللفظية، عقلية كانت أو وضعية أو طبيعية، وبقيد «الوضعية» في الشرح خرج دلالة اللفظية العقلية واللفظية الطبيعية؛ لأنه لا ينقسم شيء منها - سوى الدلالة اللفظية الوضعية - إلى الأقسام الآتية. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: يلزم: قيل عليه: هذا التعريف للدلالة لا يليق بإيراده في الكتب العربية؛ لأن المعبر عند أئمة العربية الدلالة في الجملة، بخلاف أهل الميزان؛ فإن المعبر عندهم اللزوم الكلي. وبجواب: بأن المراد باللزوم اللزوم الجزئي، أو يقال بأن اللزوم أعم من أن يكون بواسطة أو بغير واسطة. (ملخصاً)

(١٧) قوله: من العلم به: المراد بالعلم: مطلق الإدراك، تصويرياً كان الإدراك أو تصديقاً، يقينياً كان أو غير يقيني، وليس المراد باللزوم اللزوم بالمعنى الأخص بل اللزوم في الجملة؛ لأن العلم هنا أعم من البديهي والنظري، جلياً كان النظري أو خفياً، كما أنه أعم من التصوري والتصديقي، فتأمل. (ملخصاً)

(١٨) قوله: فغير لفظية: [وهي أيضاً عقلية أو طبيعية أو وضعية.]

(١) قوله: الفن الثاني: الفن: عبارة عن ألفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب: «وربته على مقدمة إلخ». فإن جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج إلى تقدير مضاف، أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان، وإن جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الإدراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق. (دسوقي)

(٢) قوله: نفس البلاغة: [لأن البيان يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي، وهو شرط في الفصاحة، وهي شرط في البلاغة. (ج)]

(٣) قوله: أو أصول وقواعد معلومة: عطف على «ملكة»، إشارة إلى أن المراد بالعلم ههنا: إما الملكة أو الأصول بمعنى القواعد المعلومة؛ لأن بما يعرف إيراد المعاني بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء، وإنما قيد «القواعد» بالمعلومة؛ لأنه لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل، وإنما كان المراد بالعلم ههنا أحد الأمرين المذكورين؛ لأن العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين، فيجوز إرادة كل منهما. (من دسوقي)

(٤) قوله: إيراد المعنى الواحد: تقييد «المعنى» بـ «الواحد»؛ للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء. (تجريد)

(٥) قوله: أي المدلول عليه إلخ: فيه إشارة إلى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني، وأن هذا من ذاك بمنزلة المركب من المفرد. (تجريد)

(٦) قوله: بطرق إلخ: سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه. (دسوقي)

(٧) قوله: فلا حاجة إلخ: وذلك لأن الاختلاف في الوضوح تقتضي أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح في كل، ومن المعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي، فالاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء. (من دسوقي)

(٨) قوله: ليخرج معرفة إلخ: أي ليخرجها عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءاً من مسماه، وإلا فالمعرفة بالنسبة إلى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلاً؛ لأن المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والإرادة. (دسوقي)

(٩) قوله: إيراد المعنى إلخ: حاصله أن تقييد المصنف «الاختلاف» بـ «الوضوح الدلالة» مخرج لمعرفة إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح، وذلك بأن يكون

ثم الدلالة اللفظية إمّا أن يكون للوضع مدخل فيها^(١) أو لا^(٢)، فالأولى هي المقصودة بالنظر ههنا^(٣)، وهي كون اللفظ^(٤) بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه^(٥)، وهذه الدلالة^(٦) إمّا على تمام^(٧) ما وضع اللفظ له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق أو على جزئه كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق أو على خارج عنه كدلالة الإنسان على الضاحك.

وتسمى الأولى أي الدلالة على تمام ما وضع له وضعية؛ لأنّ الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى. وتسمى كل من الأخيرين أي الدلالة على الجزء والخارج عقلية؛ لأنّ دلالة اللفظ على الجزء والخارج إنما هي من جهة حكم العقل^(٨) بأن حصول الكل والملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللّازم، والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أنّ للوضع مدخلا فيها^(٩)، ويخصون العقلية بما تقابل الوضعية والطبيعية^(١٠)، كدلالة الدخان على النار، وتفيد الأولى من الدلالات الثلاث بالمطابقة^(١١) لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن؛ لكون الجزء^(١٢) في ضمن المعنى الموضوع له، والثالثة بالالتزام؛ لكون الخارج لازما للموضوع له.

فإن قيل^(١٣): إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ «الشمس»^(١٤) المشترك مثلا^(١٥) بين الجرم والشعاع ومجموعهما، فإذا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالاته على الجرم تضمنًا والشعاع التزامًا^(١٦)، فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها^(١٧) أنها دلالة اللفظ على.....

(١) قوله: للوضع مدخل فيها: بأن كان سببا تاما فيها، كما في المطابقة أو جزء سبب، كما في التضمنية والالتزامية. (دسوقي)

(٢) قوله: أو لا: بأن كانت باقتضاء العقل، وهي اللفظية العقلية أو باقتضاء الطبع، وهي اللفظية الطبيعية، كدلالة اللفظ على وجود لافظه، ودلالة «أح» على الوجع. (دسوقي)

(٣) قوله: المقصودة بالنظر ههنا: أي من حيث تقسيمها إلى مطابقة وتضمنية والتزامية، كما يأتي، وهذا لا يناقش أن المقصود بالذات في هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية؛ لأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالوضعية، كما يأتي في قول المصنف. (دسوقي)

(٤) قوله: كون اللفظ: جنس في التعريف، خرج عنه الدلالة الغير اللفظية بأقسامها الثلاثة. (ق)

(٥) قوله: العالم بوضعه: خرج بهذا القيد الدلالة اللفظية العقلية، وكذا اللفظية الطبيعية؛ فإنها يحصلان للعالم بالوضع ولغيره؛ لعدم توقفهما على العلم بوضعه. (من دسوقي)

(٦) قوله: هذه الدلالة: [اللفظية التي للوضع مدخل فيها].

(٧) قوله: على تمام إلخ: أي على مجموع ما وضع له، والمراد بالمجموع ما قابل الجزء، فدخل في ذلك المعنى البسيط والمركب. (ق)

(٨) قوله: إنما هي من جهة حكم العقل: هذا الحصر يقتضي أن الوضع لا مدخل له فيهما، وليس كذلك؛ إذ هو جزء سبب؛ لأن كلا من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين: إحداها وضعية، والأخرى عقلية، وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه، وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه، ينتج أنه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه، والمقدمة الأولى متوقفة على الوضع؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع، والمقدمة الثانية متوقفة على العقل؛ لأن فهم الجزء أو اللّازم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء ومن الملزوم إلى اللّازم، فمن نظر إلى المقدمة الأولى سمى التضمنية والالتزامية وضعتين، كالمنطقة، ومن نظر للثانية سماها عقليتين كاليانيتين. وأجيب: بأن هذا حصر إضافي، أي إنما هي من جهة حكم العقل، لا من جهة الوضع وحده للجزء أو اللّازم، فلا يناقش أنه من جهة العقل والوضع معا. (دسوقي)

(٩) قوله: أن للوضع مدخلا فيها: أي سواء كان دخوله قريبا، كما في المطابقة؛ لأنه

سبب تام فيها، أو كان بعيدا، كما في الأخيرتين؛ لأنه جزء سبب فيها؛ لأن كل واحدة منهما متوقفة على أمرين، فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل، وعلى انتقال العقل من الكل للجزء، والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ للملزوم، وعلى انتقال العقل من الملزوم إلى اللّازم، فقد اعتبروا في تسميتهما وضعتين السبب البعيد، وهو مدخلة الوضع. (ق)

(١٠) قوله: الوضعية والطبيعية: [سواء كانتا لفظيتين أو لا].

(١١) قوله: بالمطابقة: [فيقال: «دلالة مطابقة» بالإضافة].

(١٢) قوله: لكون الجزء إلخ: اعلم أنهم اختلفوا هل في التضمن والالتزام فهم الجزء واللّازم مطلقا - أي سواء كان في ضمن الكل أو الملزوم، أو استقلالا بأن أطلق اسم الكل والملزوم على الجزء واللّازم - أو لا مطلقا، بل بشرط كونه في ضمن الكل أو الملزوم، والمشهور هو الثاني، وعليه فهم الجزء واللّازم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وإن كان مجازا؛ لأنه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعي؛ إذ الوضع في المطابقة أعم من الشخصي والنوعي. (تجريد)

(١٣) قوله: فإن قيل إلخ: الغرض من هذا الاعتراض إفساد تعاريف الثلاثة المذكورة بأنها غير مائعة لدخول فرد من أفراد كل منها في الآخر. (من دسوقي)

(١٤) قوله: كلفظ الشمس: فيه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه؛ إذ الكل هو المجموع والشعاع غير لازم له، بل للجرم. وأجيب: بأنه إذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعاً. ومعنى هذا الإشكال على رجوع ضمير لازمه إلى «المجموع»، وغير متعين؛ إذ يصح رجوعه إلى «الجزء» وعليه فلا إشكال. (ق)

(١٥) قوله: المشترك مثلا: أي إن فرض أن لفظ «شمس» موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع، وللقرص الذي هو أحد الجزئين بوضع، وللشعاع الذي هو أحد الجزئين ولازم للقرص بوضع. (ق)

(١٦) قوله: والشعاع التزاما: أي لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع للمجموع؛ إذ هو باعتباره جزء لا لازم، بل باعتبار وضع آخر، وهو وضع الشمس للجرم فقط. (دسوقي)

(١٧) قوله: صدق عليها: أي على دلالة الشمس على الجرم مطابقة أو على الشعاع. (دسوقي)

جزء الموضوع له أو لازمه^(١)، وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأخرين. والجواب: أن قيد الحيثية مأخوذ في نظرا لوضع الشمس المجموع. (ق) نظرا لوضعه للهرم

تعريف الأمور التي تختلف^(٢) باعتبار الإضافات، حتى إن^(٣) المطابقة: هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له. أي بالنسبة أي بالذاتين الآخرين

والتضمن: الدلالة على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له. والالتزام: الدلالة على لازمه من حيث إنه لازم ما وضع له، وكثيرا ما يتركون هذا القيد؛ اعتمادا على شهرة ذلك وانسباق الذهن إليه.

أي انقياده واعتداله. (ق)

في التعريف

وشرطه أي الالتزام^(٤) اللزوم الذهني^(٥) أي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم^(٦) من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه إما على الفور أو بعد التأمل^(٧) في القرائن والأمارات، وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في الذهن أصلا، أعني اللزوم البين المعبر عند المنطقيين وإلا لخرج كثير من معاني المجازات^(٨) والكنيات عن أن يكون مدلولات التزامية، ولما تأتى الاختلاف^(٩) بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا، وتقييد اللزوم بالذهن إشارة إلى أنه لا يشترط^(١٠) اللزوم الخارجي كالعمى؛ فإنه يدل على البصر التزاما؛ لأنه عدم البصر^(١١) عما من شأنه أن يكون بصيرا مع التنافي بينهما^(١٢) في الخارج، ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني فكأنه أراد^(١٣) باللزوم اللزوم البين، بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى، والمصنف أشار إلى أن ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين^(١٤) المعبر عند المنطقيين بقوله: ولو لاعتقاد المخاطب بعرف^(١٥) أي

ولو كان ذلك اللزوم مما يثبت اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام^(١٦)؛ إذ هو المفهوم^(١٧) من إطلاق العرف أو غيره يعني العرف الخاص^(١٨)

(١) قوله: أو لازمه: [أي فيكون تعريفا تضمن والالتزام غير مانعين].

(٢) قوله: الأمور التي تختلف: وذلك كالدلالات الثلاث؛ فإنها تختلف بالنسبة والإضافة لكل أو الجزء أو اللزوم، فدلالة «الشمس» على الشعاع يقال: مطابقة، وتضمنية، والتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ أو الجزء له أو لازمه. (من الدسوقي)

(٣) قوله: حتى إن إلخ: حتى «تفريعية»، أي وحيث كان قيد الحيثية معتبرا في تعريف الأمور المتباينة بالإضافة كالدلالات، فتعرف المطابقة بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له، أي لا من حيث إنه جزء الموضوع له أو لازمه، فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها، وقس على ذلك تعريف التضمنية والالتزامية. (من دسوقي)

(٤) قوله: أي الالتزام: أشار بذلك إلى أن تذكير الضمير في «شرطه» لتذكير لفظ «الالتزام»، وإن كان معناه مؤنثا، أي الدلالة. (دسوقي)

(٥) قوله: اللزوم الذهني: اعلم أن اللزوم إما ذهني وخارجي كلزوم الزوجية للأربعة، أو ذهني فقط كلزوم البصر للعمى، أو خارجي فقط كلزوم السواد للغراب، والمعتبر في دلالة الالتزام باتفاق البيانين والمناطقة اللزوم الذهني، صاحبه لزوم خارجي أو لا، ولذا قال المصنف: «وشرطه اللزوم الذهني»، والمراد باللزوم الذهني عند البيانين: ما يشمل اللزوم غير البين، وهو ما لا يكفي في جزم العقل به تصور اللازم والمزوم، بل يتوقف على وسائط، كلزوم كثرة الرماد للكرم، وما يشمل اللزوم البين بقسميه، أعني البين بالمعنى الأخص والبين بالمعنى الأعم، خلافا للمناطقة. (من ق)

(٦) قوله: بحيث يلزم إلخ: مثل لزوم الضحك للإنسان؛ فإنه يلزم من حصول معنى الإنسان الموضوع له للحيوان الناطق في الذهن حصول الضحك فيه. (من دسوقي)

(٧) قوله: بعد التأمل: [وذلك في اللزوم الغير البين..]

(٨) قوله: كثير من معاني المجازات: قيل: إن كلام الشارح يقتضي أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالالتزام، وهو مخالف لما صرح به الشارح في «شرح الشمسية» من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة، وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من

الشخصي والنوعي، حتى يدخل المجاز والمركبات. وقد يجاب بأن المراد بقوله: «عن أن تكون مدلولات التزامية» أي بحسب الوضع الأصلي، فلا ينافي أنها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقة. (دسوقي)

(٩) قوله: ولما تأتى الاختلاف إلخ: وذلك لأنه إذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك، فكأن لازم بهذا المعنى لا ينفك عن المزوم، فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر؛ الوضوح والخفاء؛ لأن كل واحد من اللوازم لا ينفك عن المزوم بهذا المعنى. (تجريد)

(١٠) قوله: لا يشترط: [أي في دلالة الالتزام لا استقلالاً ولا متضمنا للذهني. (ق)]

(١١) قوله: لأنه عدم البصر: يعني فهو عدم مقيد بالإضافة للبصر؛ لأن البصر جزء من مفهومه، حتى تكون دلالة على البصر تضمنية. (دسوقي)

(١٢) قوله: مع التنافي بينهما إلخ: يعني فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجي لخرج هذا عن كونه مدلولاً التزامياً، مع أن القصد دخوله. (ق)

(١٣) قوله: فكأنه أراد: حاصله: أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهني المنفي اشتراطه في دلالة الالتزام خصوص الذهني البين بالمعنى الأخص، وهذا لا ينافي اشتراط اللزوم الذهني مطلقاً، فاللزوم الذهني لا بد منه في الالتزامية بلا نزاع. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: اللزوم البين: أي فقط، بل المراد به ما يشمل البين وغير البين. (دسوقي)

(١٥) قوله: بعرف: أي بأمر معروف فيما بين الجمهور، كما بين الأسد والجراءة. (تجريد)

(١٦) قوله: عرف عام: [هو ما لم يتعين واضعه. والخاص: ما تعين واضعه، كأهل الشرع والنخاعة. (ق)]

(١٧) قوله: إذ هو المفهوم إلخ: تعليل لحمل العرف في كلام المصنف على العرف العام، وهو ما لم يتعين فيه الناقل، فليس الباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن لقوله: «أو غيره» فائدة؛ لدخول العام والخاص في قوله: «بعرف»، حتى يعترض بأنه لو عمم في العرف لكان قوله: «أو غيره» إشارة إلى دلالة المقام والتأمل في القرينة. (تجريد)

(١٨) قوله: يعني العرف الخاص: مثل اللزوم بين التسلسل والبطلان؛ فإن هذا اللزوم =

كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك^(١).

عطف على «الشرع»

والإيراد المذكور أي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضع لا يتأتى بالوضعية، أي بالدلالة المطابقة؛ لأن السامع^(٢) إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح^(٣) دلالة عليه من بعض^(٤) وإلا أي وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه^(٥)؛ لتوقف الفهم^(٦) على العلم بالوضع، مثلاً إذا قلنا: «خده يشبه الورد»، فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات^(٧) والهيئة^(٨) التركيبية امتنع أن يكون كلامٌ يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالةً أوضح أو أخفى^(٩)؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظٍ ما يرادفه، فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم^(١٠)، وإلا لم يتحقق^(١١) الفهم، وإنما قال: «لم يكن كل واحد^(١٢) دالاً»؛ لأن قولنا: «هو عالم بوضع الألفاظ» معناه أنه عالم بوضع كل لفظ، فنقيضه^(١٣) المشار إليه بقوله: «وإلا» يكون سلباً جزئياً^(١٤)، أي إن لم يكن عالماً بوضع كل لفظ فيكون اللازم^(١٥) عدم دلالة كل لفظ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالاً؛ لاحتمال أن يكون عالماً بوضع البعض.

ولقائل أن يقول: لا نسلم^(١٦) عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع، بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفات؛ لكثرة الممارسة^(١٧) والمؤانسة وقرب العهد بها، بخلاف البعض؛ فإنه يحتاج^(١٨) إلى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالماً بالوضع، وهذا ممّا نجد من أنفسنا. والجواب^(١٩): أن التفاوت إنما هو من

= يعرفه أهل الكلام؛ فيأثم يقولون: إن التسلسل يستلزم البطلان، فإذا قلت لإنسان: «يلزم على كلامك الدور أو التسلسل»، وكان ذلك المخاطب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل، وكلزوم الرفع للفاعل؛ فإنه خاص بالنحاة. (ق)

(١) قوله: وغير ذلك: عطف على «العرف الخاص»، وذلك كدلالة المقام والتأمل في القرينة. (من ق)

(٢) قوله: لأن السامع إلخ: هذا الدليل إنما يفيد عدم تأتية بين الدلالات المطابقة لا بينها وبين غيرها، وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقاً. (تجريد)

(٣) قوله: لم يكن بعضها أوضح إلخ: أي بل هي مستوية في الدلالة عليه ضرورة تساويها في العلم بالوضع المقتضي لفهم المعاني عند سماع الموضوع، وإذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف في دلالتها وضوحاً وخفاءً. (دسوقي)

(٤) قوله: دالاً عليه: [وإذا انتفت الدلالة فلا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها. (ق)]

(٥) قوله: لتوقف الفهم إلخ: أورد أنه يلزم الدور؛ لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى؛ لأن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى، والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنيين. وأجاب عنه الشيخ في «الشفاء»: بأن فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقاً. (من تجريد)

(٦) قوله: بوضع المفردات: بأن علم أن «الخد» موضوع للوجهة، و«الورد» موضوع للبت المعروف وأن يشبه معناه بمائل. (ق)

(٧) قوله: والهيئة إلخ: [مفادها ثبوت الشبه بين الخد والورد.]

(٨) قوله: أوضح أو أخفى: صفة لـ «دلالة» أي أوضح من قوله: «خده يشبه الورد» أو أخفى منه، فقد حذف المفضل عليه. (دسوقي)

(٩) قوله: فلا تفاوت في الفهم: بل يكون فهمه من الكلام الثاني كفهمة من الكلام الأول، والمراد في الفهم: الدلالة. (دسوقي)

(١٠) قوله: وإلا لم يتحقق إلخ: أي وإن لم يعلم أن هذه الألفاظ الجديدة المرادفة للألفاظ الأولى موضوعة لذلك المعنى لم يفهم شيئاً أصلاً، فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت في

الدلالة وضوحاً وخفاءً. (دسوقي)

(١١) قوله: وإنما قال لم يكن كل واحد: يعني مما يدل على السلب الجزئي دون أن يقول: لم يكن واحد منهما مما يدل على السلب الكلي. (دسوقي)

(١٢) قوله: فنقيضه: مبتدأ، وقوله: «يكون» أي ذلك النقيض. وقوله: «سلباً جزئياً» خبر «يكون»، وجملة «يكون» خبر المبتدأ. (دسوقي)

(١٣) قوله: سلباً جزئياً: إنما كان نقيضه سلباً جزئياً؛ لما تقرر في المنطق من أن الإيجاب الكلي إنما يناقضه السلب الجزئي لا الكلي، ولذا لم يقل: «لم يكن أحد منها دالاً على السلب الكلي». ثم من المعلوم: أن السلب الجزئي أعم من السلب الكلي؛ لصدقه معه ومع الإيجاب الكلي. (الدسوقي وغيره)

(١٤) قوله: فيكون اللازم إلخ: أي إن لم يكن السامع عالماً بوضع كل لفظ، فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه، وهذا اللازم - أعني عدم دلالة كل لفظ عليه - صادق بأن لا يكون لفظ منها دلالة أصلاً، وصادق بأن يكون بعض منها دلالة. (من دسوقي)

(١٥) قوله: لا نسلم إلخ: هذا وارد على قول المصنف؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض. (ق)

(١٦) قوله: لكثرة الممارسة: ففهم المعنى من «أسد» و«سبع» أقرب من فهمه من «ليث» و«غضنفر» مع العلم بوضع هذه الألفاظ الأربعة، وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخرين. (دسوقي)

(١٧) قوله: فإنه يحتاج إلخ: يعني فحينئذ قد وجد الوضوح والخفاء في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع، فقول المصنف: «لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض» لا يسلم. (دسوقي)

(١٨) قوله: والجواب إلخ: حاصله: أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة، ودلالة الالتزام كذلك؛ لأنها من حيث إن دلالة الالتزام قد تكون واضحة، كما في الوازم القريبة، وقد تكون خفية، كما في الوازم البعيدة، بخلاف المطابقة؛ فإن فهم المعنى المطابقي واجب قطعاً عند العلم بالوضع، والتفاوت في سرعة =

جهة عدم تذكر الوضع، وبعد تحقق العلم^(١) بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري، ويتأتى الإيراد المذكور بالعقلية^(٢) من
أي تحقق حضور الوضع
فلا تفاوت فيه
أي النفس والالتزام

الدلالات؛ لجواز أن يختلف مراتب لزوم^(٣) في الوضع، أي مراتب لزوم الأجزاء للكل^(٤) في التضمن، ومراتب لزوم اللوازم^(٥)

للملزوم في الالتزام، وهذا في الالتزام ظاهر؛ فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة، بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالاً
ذلك المعنى
أي اختلاف مراتب لزوم في الوضع. (ق)

منه إليه؛ لقلة الوسائط، فيمكن تأدية الملزوم^(٦) بالألفاظ الموضوعية لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحاً وخفاءً، وكذا يجوز أن
المراد بالقلة: ما يشمل العدم. (ج)

يكون لللازم ملزومات^(٧)، لزومه لبعضها أوضح^(٨) منه لبعض الآخر، فيمكن^(٩) تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعية للملزومات
كالحرارة كالشمس والنار والحركة
من اللزوم

المختلفة وضوحاً وخفاءً، وأمّا في التضمن^(١٠) فلائنه يجوز أن يكون المعنى جزءاً من شيء وجزء الجزء من شيء آخر، فدلالة الشيء
كالجسم
كالإنسان

الذي يكون ذلك المعنى جزءاً منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلاً: دلالة الحيوان على
مثال للحرارة المفقولة

الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، ودلالة الجدار^(١١) على التراب أوضح من دلالة البيت عليه.
لكونه بلا واسطة
لأنها بواسطة الحيوان
مثال للحرارة المحسوسة

فإن قلت: بل الأمر بالعكس؛ فإن فهم الجزء سابق^(١٢) على فهم الكل؟ قلت: نعم، ولكن المراد^(١٣) ههنا انتقال الذهن إلى الجزء
بالتضمن

وملاحظته بعد فهم الكل، وكثيراً ما^(١٤) يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء، كما ذكر الشيخ الرئيس في «الشفاء»: أنه يجوز أن

يخطر النوع بالبال، ولا يلتفت الذهن إلى الجنس.
أي إجمالاً
الذي هو جزء من النوع. (ق)

= الحضور وبطنه إما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطنه. (تجريد)

(١) قوله: وبعد تحقق العلم إلخ: قيل فيه: إن العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة، فالأولى أن يقال: المراد: الاختلاف في الوضوح بالنظر إلى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة، والبعض الآخر بالعكس. (تجريد)

(٢) قوله: بالعقلية إلخ: المراد بها ما تقدم، وهي دلالة التضمن والالتزام، فاللام عهدية. (دسوقي)

(٣) قوله: مراتب لزوم: أراد باللزوم ما يشمل لزوم الجزء للكل في التضمن، ولزوم اللازم للملزوم في الالتزام، ولهذا لم يقل: «مراتب اللازم»؛ لئلا يكون قاصراً على دلالة الالتزام. (دسوقي)

(٤) قوله: مراتب لزوم الأجزاء للكل: كالحیوان والجسم والجواهر، فكلها أجزاء للإنسان، لكن بعضها بواسطة وبعضها بلا واسطة، فاختلقت في الوضوح والخفاء. (من دسوقي)

(٥) قوله: ومراتب لزوم اللوازم: أي التي هي المدلول الالتزامي، مثلاً: الوصف بالكرم له لوازم، كالوصف بكثرة الأضياف وبكثرة الرماد وبجبن الكلب وبمزال الفصيل، وبعض هذه اللوازم واضح وبعضها خفي.

(٦) قوله: فيمكن تأدية الملزوم: أي المعنى الملزوم كالكرم بالألفاظ الموضوعية للوازم المختلفة الدلالة بأن يقال: «زيد كثير الضيفان» أو «كثير إحراق الحطب» أو «كثير الرماد»، ولا شك أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان إلى الكرم أسرع من انتقاله من كثرة إحراق الحطب إلى الكرم؛ لعدم الواسطة في الأول، وانتقاله من كثرة إحراق الحطب إلى الكرم أسرع من انتقاله من كثرة الرماد إلى الكرم؛ لأن بين الكرم وكثرة الإحراق واسطة، وبينه وبين كثرة الرماد واسطتان. (من ق)

(٧) قوله: لللازم ملزومات: هذا إذا استعمل لفظ «الملزوم» لينتقل منه إلى اللازم، كما في إيجاز وكما في الكناية على مذهب المصنف. (دسوقي)

(٨) قوله: لزومه لبعضها أوضح: فإنه يعلم ظاهراً أن لزوم الحرارة للنار أوضح من لزومها للشمس والحركة. (ق)

(٩) قوله: فيمكن: أي بأن يقال: زيد حرقته النار أو الشمس، أو في جسمه نار أو شمس أو حركة شديدة. (ق)

(١٠) قوله: وأمّا في التضمن: [معادل لقوله: «وهذا في الالتزام ظاهر»] أي أما اختلاف مراتب لزوم وضوحاً في التضمن. وجواب «أما» محذوف، أي فغير ظاهر، ومحتاج إلى البيان فنقول له إلخ. (دسوقي)

(١١) قوله: ودلالة الجدار إلخ: وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت، فتكون دلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه؛ لأن الأول بلا واسطة والثاني بواسطة. (دسوقي)

(١٢) قوله: فإن فهم الجزء سابق إلخ: فالفهم من الإنسان أولاً هو الجسم ثم الحيوان ثم الإنسان، وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب، والجواب اعتبار حال التحليل؛ فإنه عند التركيب يفهم جزء الجزء، ثم الجزء، ثم الكل، وعند التحليل على العكس. (تجريد)

(١٣) قوله: نعم ولكن المراد إلخ: [فهم الجزء سابق على فهم الكل] أي نعم، الأمر بالعكس من أن دلالة الشيء على جزء جزء واضح من دلالة على جزء له، كما ذكرتم؛ لأن الجزء سابق على الكل في الوجود دالاً بطلب الجزئية، لكن الذي حملنا على ما قلناه سابقاً ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقة في الوجود، فيكون المقصود في دلالة التضمن انتقال الذهن إلى الجزء، وملاحظته على حدة بعد فهم الكل، فالإنسان إذا سمع لفظاً وكان عارفاً بوضعه، وفهماً بجميع أجزاء الموضوع له أول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ إجمالاً، ثم ينتقل الفهم جزء جزء ذلك المعنى على حدة إن كان له جزء، ثم إن كان لذلك الجزء جزء؛ ينتقل إليه على حدة، وهلم جرا، فصح ما ذكرنا من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة على جزء الجزء؛ لتأخره عن فهم الجزء. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: وكثيراً ما إلخ: حاصله أنا لا نسلم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقاً على فهم الكل؛ إذ قد يخطر الكل بالبال، ولا يخطر جزؤه فيه أصلاً، وحينئذٍ فلا يكون فهم الجزء سابقاً على فهم الكل، فتم ما ذكره. (دسوقي)

ثم^(١) اللفظ المراد به لازم^(٢) ما وضع له سواء كان اللازم داخلاً، كما في التضمن، أو خارجاً، كما في الالتزام، إن قامت قرينة دللت

على عدم إرادته أي إرادة ما وضع له فمجاز وإلا^(٣) فكناية^(٤)، فعند المصنف الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم إلى من ذلك اللفظ

فيسى ذلك اللفظ مجازاً وعند السكاكي: الانتقال في الكلام من اللازم إلى الملزوم. (تحديد)

اللازم^(٥)؛ إذ لا دلالة لللازم من حيث إنه لازم على الملزوم، إلا أن إرادة الموضوع له جائزة في الكناية؛ دون المجاز. وقدم المجاز عليها رد على السكاكي لجواز كونه أهم من الملزوم أي بالتحق في البحث والتقسيم

أي على الكناية؛ لأنَّ معناه المجاز كجزء معناها أي الكناية؛ لأنَّ معنى المجاز هو اللازم فقط، ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعاً، والجزء مقدم على الكل طبعاً^(٦)، فيقدم^(٧) بحث المجاز على بحث الكناية وضْعاً. وإنما قال: «كجزء معناها»^(٨)؛ وللقصود الأصلي هو اللازم

لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة؛ فإنَّ معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم، بل هو اللازم^(٩) مع جواز إرادة الملزوم. فنزل الجواز بمنزلة الوقوع، فصار كالحزء.

أي على الجزم

ثم منه أي من المجاز ما يبتني على التشبيه: وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه، فتعين التعرض له أي للتشبيه أيضاً^(١٠) قبل ومنه ما لا يبتني، وهو المجاز المرسل

فذكر التشبيه به وأريد به التشبيه، فصار استعارة. (تج)

التعرض للمجاز^(١١) الذي أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه، ولمَّا كان^(١٢) في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يُجعل مقدمة^(١٣) لبحث الاستعارة، بل جُعِلَ مقصداً برأسه، فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة^(١٤) التشبيه والمجاز والكناية.

التشه

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة التشبيهية أي مطلق التشبيه^(١٥) أعم من أن يكون على وجه الاستعارة^(١٦)،
 (فـ) التشبيه غير مبتدأ محذوف، مع حذف مضاف وهو التشبيه اللغوي
 أو على وجه يبتني عليه الاستعارة^(١٧) أو غير ذلك^(١٨)، فلم يأت بالضمير؛ لثلا يعود^(١٩) إلى التشبيه المذكور
 كالتجريد

(١٢) قوله: ولما كان إلخ: هذا جواب عما يقال: إن قضية كون التشبيه ينفي عليه أحد أقسام المجاز أن لا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله، فكيف عد بابا من الفن ولم يجعل مقدمة للمجاز؟! (دسوقي)

(١٦) قوله: لم يجعل مقدمة إلخ: يعني فجعله باباً؛ تشبيهاً له بالقصد من حيث كثرة الأبحاث، وإن كان هو مقدمة في المعنى، ويمكن أن يقال: إنه باب مستقل لذاته؛ لأن الاختلاف في وضوح الدلالة وخفائها موجود فيه، كما تقدم، فهو من هذا الفن قصداً، وإن توقف عليه بعض أبوابه؛ لأن توقف بعض الأبواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمة للفن. (دسوقي)

(١٤) قوله: في الثلاثة: أورد على الحصر فيها الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف؛ فإما لا تدخل في المراد بالتشبيه هنا، وليست مجازاً ولا كناية. (دسوقي)

(١٥) قوله: أي مطلق التشبيه: إنما تعرض المصنف لتعريف مطلق التشبيه الذي هو التشبيه اللغوي مع أن الذي من مقاصد علم البيان إنما هو الاصطلاحي؛ لينحر الكلام منه إلى تحقيق تشبيه المصطلح عليه، فتم الفائدة بالعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينهما. (دسوقي)

(١٦) قوله: على وجه الاستعارة: أي بالفعل بأن حذفت منه الأداة والمشبّه، كما في قولك: «رأيت أسدا في الحمام» أو «رأيت أسدا يرمى». (ق)

(١٧) قوله: أو على وجه يتنى عليه الاستعارة: أي بالقوة، وهو التشبيه المذكور فيه الطرفين والأداة، نحو: «زيد كالأسد»، وهذا هو المقصود، ووجه بنائها عليه أنه إذا حذف المشبه وأداة التشبيه وأقيمت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل. (ق)

(١٨) قوله: أو غير ذلك: بأن كان التشبيه ضمناً، كما في التجريد، مثل: «لقيت من زيد أسداً». (ق)

(١٩) قوله: لتلا يعود إلخ: أي كما هو الظاهر المتبادر، وعوده إلى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر، والحمل على الاستخدام أيضاً خلاف الظاهر. (تجريد)

(١) قوله: ثم إلج: أشار بكلمة «ثم» إلى الانتقال من بحث إلى آخر؛ فإنه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف إلى تعيين ما يبحث عنه في الفن. (تجريد)

(٢) قوله: المراد به لازم الخ: أي إرادة جارية على قانون اللغة، وإلا فما كل لازم يرد باللفظ؛ إذ لا يصح إطلاق لفظ «الأب» على الابن والعكس. (دسوقي)

(٣) قوله: وإلا: أي وإن لم تقع قرينة على عدم إرادة ما وضع له مع إرادة اللزوم، وذلك بأن وجدت القرينة الدالة على إرادة اللزوم، إلا أنها لم تمنع من إرادة الملزوم، وهو المعنى الموضوع له، وليس المراد عدم وجود القرينة أصلاً، وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك؛ لأن الكناية لا بد فيها من قرينة. (ق)

(٤) قوله: فكنائية: مأخوذ من «كفى عنه بكذا» إذا لم يصرح باسمه؛ لأنه لم يصرح باسم
 مريد به طول النجاء: «زيد طويل النجاد» مريدا به طول القامة؛ فإنه كناية؛ إذ لا قرينة
 تمنع من إرادة طول النجاد مع طول القامة. (دسوقي)

(٥) قوله: من الملزوم إلى اللازم: والفرق بينهما عنده وجود القرينة الصارفة عن إرادة الملزوم في المجاز وعدم وجودها في الكناية. (دسوقي)

(٦) قوله: طبعاً: أي يحتاج إليه الكل في الوجود، مع أنه ليس بعلّة تامّة للكل. (تجريد)

(٧) قوله: فيقدم: أي فالمناسب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا؛ لأجل

محاكاة وموافقة الوضع للطبع. (دسوقي)

(٨) قوله: وإنما قال: كجزء معناها: أي ولم يقل: لأن معناه جزء معناها جزء ما. (ق)

(٩) قوله: بل هو اللازم إلج: أي فالخزوم به فيها إنما هو إرادة اللازم، وأما الملزوم فيحوز أن يراد وأن لا يراد قطعاً. (دسوقي)

(١٠) قوله: أيضا: [أي مثل التعرض للمحاز والكناية. (ق)]

التوقف بعضها على التشبيه، ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذي هو المجاز المرسل؛ لأن اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا، ووجه تقلص التشبيه على الكناية: أن المجاز مقدم عليها. (تجريد)

الذي هو أخص^(١)، وما يقال^(٢): إن المعرفة إذا أعيدت كانت عين الأولى فليس على إطلاقه، يعني أن معنى «التشبيه» في اللغة الدلالة من مطلق التشبيه اعتراضاً على ما تقدم. (ق) بلغها الأول بل أكثرى هو وجه التشبيه الذي هو مصدر تشبه. (ق)

هو مصدر قولك: «دلت فلانا على كذا» إذا هديته له على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى، وهذا شامل^(٣) لمثل: «قاتل زيد عمراً» أو «جاءني زيد وعمرو»، والمراد بالتشبيه المصطلح عليه ههنا أي في علم البيان ما لم يكن أي الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى الذي ترجم له هنا. (ق) تفسير (لما). (تج)

بحيث لا تكون الدلالة على وجه الاستعارة الحقيقية^(٤)، نحو: «رأيت أسداً في الحمام»، ولا على وجه الاستعارة بالكنية نحو: أنشبت المنية أظفارها، ولا على وجه التجريد^(٥) الذي يذكر^(٦) في العلم البديع من نحو: «لقيتُ بزيد أسداً» و«لقيني منه أسد»؛ فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، مع أن شيئاً لا يُسمى^(٧) تشبيهاً اصطلاحاً، وإنما قيد^(٨) الاستعارة بالتحقيقية والكنية؛ لأن الاستعارة التخيلية كإثبات الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه شيء من الدلالة على مشاركة أمر لأمر على رأي المصنف؛ إذ المراد^(٩) بالأظفار معناه الحقيقي، على ما سيجيء.

من الخلاف بين السكاكي وغيره.

عنده

فالتشبيه الاصطلاحي^(١٠) هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، لا على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكنية والتجريد^(١١)، فدخل فيه^(١٢) نحو قولنا: «زيد أسد» بحذف أداة التشبيه ونحو قوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُنًى﴾ بحذف الأداة والمشبّه جميعاً، أي هم كصُمٌّ؛ فإنَّ المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة؛ لأنَّ الاستعارة إنما تطلق.....

وخالفهم غيرهم فعملوه استعارة

علة لدخول المثالين في التشبيه

صفاته، كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْآخِرَةِ﴾ (نصبت: ٢٨)؛ فإنه لا تنزع دار الخلد من جهنم، وهي عين دار الخلد لا شبيهة بها، وهذا ليس فيه مشاركة أمر لأمر آخر حتى يحتاج لإخراجه. والثاني: أن ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغة في التشبيه، حتى صارت المشبه بحيث يكون أصلاً ينتزع منه المشبه به، نحو: «لقيت بزيد أسداً»؛ فإنه لتجريد أسد من زيد، وأسد مشبه به لزيد، لا عينه، ففيه تشبيه مضمحل في النفس، فهذا الذي لإخراجه قيد الشارح التجريد بقوله: «الذي يذكر في العلم البديع»، وإخراج التجريد المذكور مبني على أنه لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً، وهو الأقرب. (من الدسوقي)

(٧) قوله: لا يسمى: [خلفاً لصاحب «المفتاح» في التجريد. (مطلوب)]

(٨) قوله: وإنما قيد إلخ: حاصله أنه إنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكني عنها، واكتفى بذكرها ولم يخرج التخيلية؛ لأنها حقيقية عند المصنف، فلفظ «الأظفار» مثلاً عند المصنف مستعمل في معناه الحقيقي، وليس مجازاً أصلاً، وإنما التحوز في إثباتها للمنية على ما يأتي، فلا دلالة فيها على مشاركة أمر لآخر، فلاحاجة لإخراجها؛ لأنها لم تدخل في الجنس الذي هو الدلالة المذكورة. (ق)

(٩) قوله: إذ المراد: أي عند المصنف، وحينئذٍ فالتحوز إنما هو في الإسناد، فالتخيلية على رأيه مجاز عقلي، ولذا لم يخرجها. أما عند السكاكي: فالتحوز في نفس الأظفار، فهي داخلية في الجنس، وهو الدلالة المذكورة، فيحتاج إلى إخراجها. (دسوقي)

(١٠) قوله: فالتشبيه الاصطلاحي إلخ: أعاده لأجل إيضاح ربط قوله: «فدخل إلخ» بما قبله، وكان يكفيه أن يقول: «فالتشبيه الاصطلاحي ما مر فدخل إلخ».

(١١) قوله: والتجريد: [وينبغي أن يزداد فيه قولنا: «بالكاف ونحوه لفظاً أو تقديرًا»؛ ليخرج عنه نحو: «قاتل زيد عمراً، وجاءني زيد وعمرو». (مطلوب)]

(١٢) قوله: فدخل فيه: أي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيهاً بلا خلاف، وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه نحو: «زيد كالأسد» أو «كالأسد» بحذف زيد؛ لقيام قرينة. وما يسمى تشبيهاً على القول المختار، وهو ما حذف فيه أداة التشبيه، وجعل المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر، سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه، فالأول نحو قولنا: «زيد أسد»، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُنًى﴾ (البقرة: ١٨) بحذف المبتدأ، أي هم صم؛ فإنَّ المحققين على أنه يسمى تشبيهاً بليغاً لا استعارة. (دسوقي)

(١) قوله: الذي هو أخص: فعلم أن اللام في التشبيه الأول المذكور في الترجمة للعهد، وفي الثاني للجنس. (تجريد)

(٢) قوله: وما يقال إلخ: جواب عما يقال: إن الظاهر كالضمير في العود إلى المذكور؛ لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى، فلا يتم التوجيه السابق. فأجاب بأن هذا أكثرى لا كلي. (من الدسوقي)

(٣) قوله: وهذا شامل: أي تعريف التشبيه اللغوي المذكور شامل لمثل «قاتل زيد عمراً»؛ فإنه يدل على مشاركة زيد لعمر في المقاتلة، و«جاءني زيد وعمرو»؛ فإنه يدل على مشاركتهما في الجيء، ومثلها «زيد أفضل من عمرو»؛ فإنه يدل على اشتراكهما في الفضل، أي مع أن هذا كله ليس تشبيهاً لغوياً، فكان الواجب أن يزيد بالكاف ونحوها لفظاً أو تقديرًا لإخراج مثل هذا، وإدخال «زيد أسد» ونحوه، فقد اتضح لك أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي، كما هو مفاد كلام العلامة السيد، خلافاً لما قاله بعضهم من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف. وقد يجاب بأن ما عرف به المصنف من باب التعريف بالأعم، وهو شائع عند أهل اللغة، أو يقال: مراد المصنف الدلالة الصريحة، فخرج ما ذكر من الأمثلة؛ فإن الدلالة فيها على المشاركة غير صريحة. (قي)

(٤) قوله: وجه الاستعارة الحقيقية: فإن كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن طوي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على إرادة المشبه، فذلك اللفظ لم يكن تشبيهاً في الاصطلاح. (دسوقي)

(٥) قوله: ولا على وجه التجريد: كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك: «بالكاف ونحوها»؛ ليخرج نحو: «قاتل زيد عمراً، وجاءني زيد وعمرو»، إلا أن يقال: أراد بالدلالة الواقعة في التعريف: الدلالة الصريحة المقصودة، فخرج ما ذكر من المثالين؛ لأن الدلالة على المشاركة فيها ليست صريحة. (ق)

(٦) قوله: الذي يذكر إلخ: والتجريد المذكور في البديع ما كان المجرد غير المجرد منه، كما مثل الشارح، وأما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه فليس داخلًا في الدلالة حتى يخرج وتوضح ذلك أن التجريد قسمان: الأول: أن ينتزع من الشيء شيء آخر مساو له في صفاته للمبالغة في ذلك الشيء، حتى صار بحيث ينتزع منه شيء آخر مساو له في

حيث يطوى ذكر المستعار له^(١) بالكلية، ويجعل الكلام خلوا عنه^(٢) صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه، لولا دلالة الحال^(٣) أو فحوى الكلام^(٤).
 أي المشبه لفظا وتقديرا أي حاليا أي الكلام أي المشبه به أي المشبه القرينة الحالية القرينة المقالية

والنظر ههنا في أركانه أي البحث^(٥) في هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح، وهي أربعة: طرفاه المشبه به والمشبه ووجهه وأداته، وفي الغرض منه وفي أقسامه^(٦)، وإطلاق^(٧) الأركان على الأربعة المذكورة إمّا باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه، أعني الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف ونحوه، وإمّا باعتبار^(٨) أنّ التشبيه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا: «زيد كالأسد في الشجاعة».
 هو توجه العقل إلى أحوال المنطور فيه. (ق) أي باب التشبيه هي الطرفان ووجهه وأداته وهو أداته عطف على قوله: «في أركانه» هذان الأمران هما الطرفان وهو جهة التشبيه كـ «مثل» و«كان». (ق) أي لفظ «التشبيه» مجازا فالأمر الأربعة المذكورة فيه

ولمّا كان الطرفان هما الأصل والعمدة في التشبيه؛ لكون الوجه معنى قائما بهما^(٩)، والأداة آلة في ذلك قدم بحثهما، فقال: طرفاه^(١٠) أي المشبه والمشبه به إما حسيان^(١١) كالخذ والورد^(١٢) في المبصرات والصوت الضعيف والهمس أي الصوت الذي هو أخفى، حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات، والنكهة^(١٣) وهي ريح الفم، والعنبر في المشمومات، والريق والخمر^(١٤) في المذوقات، والجلد الناعم والحرير في الملبوسات، وفي أكثر ذلك^(١٥) تسامح؛ لأنّ المدرك^(١٦) بالبصر مثلاً إنما هو لون الخد والورد، وبالشّم رائحة العنبر، وبالذوق طعم الريق والخمر، وبالمس ملامسة الجلد الناعم والحرير وليتّهما لا نفس هذه الأجسام، لكن اشتهر^(١٧) في العرف أن يقال: «أبصرتُ الورد»، و«شممتُ العنبر»، و«ذقتُ الخمر»، و«لمستُ الحرير»، أو عقليان^(١٨) كالعلم مقابل لقوله: «إما حسيان»

على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة، ولفظ «التشبيه» كما يطلق على المعنى الثاني يطلق اصطلاحاً على الأول بكثرة، ولا شك أن الأمور الأربعة أجزاء للكلام. (دسوقي)
 (٩) قوله: لكون الوجه معنى قائما بهما: [علة لأصلتهما بالنظر للوجه. (ق)] يعني فيكون الوجه عارضا للطرفين، والمعرض أقوى وأصل بالنسبة للعارض؛ لأنه موصوف والوصف تابع له.

(١٠) قوله: طرفاه: [وأما نفس التشبيه فلا يمكن كونه حسياً؛ لأنه تصديق. (ق)]
 (١١) قوله: إما حسيان: أي مدركان بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس. (ق)
 (١٢) قوله: كالخذ والورد: [من ظرفية الجزئي في الكلي. (ق)] أي الجزئين؛ إذ الكليان غير حسيين، فإذا جعل التشبيه من تشبيه الكلي بالكلي كان في جميع ما ذكر تسامح. (تجريد)

(١٣) قوله: والنكهة إلخ: أي حيث يشبه الأول بالثاني بأن يقول: «نكهة زيد كالعنبر في ميل النفس». (ق)
 (١٤) قوله: والخمر: [والجامع بينهما الإسكار واللذة]

(١٥) قوله: وفي أكثر ذلك إلخ: إشارة إلى أن بعضها لا تسامح فيه، كالصوت الضعيف والهمس؛ فإنهما مسموعان حقيقة، وكالنكهة؛ فإنها مشموم حقيقة. (تجريد)
 (١٦) قوله: لأن المدرك إلخ: علة لثبوت التسامح. ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف، أي لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وملامسة الجلد، وقس. (تجريد)

(١٧) قوله: لكن اشتهر إلخ: أي فكلام المصنف مبني على العرف، فلا تسامح. ولقاتل أن يقول: ليس مقصود الشارح دفع التسامح؛ بناء على العرف، بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به. (قي وتجريد)

(١٨) قوله: وشممت: بالكسر، ومضارعه بالفتح، ويقال: «شممت» بالفتح، والمضارع بالضم، والأول أفصح. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٩) قوله: أو عقليان: أي إن الطرفين إما حسيان، كما تقدم، وإما عقليان بأن لا يدرك =

(١) قوله: يطوى ذكر المستعار له: هو المشبه، وهذا في الاستعارة التصريحية؛ إذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه، بخلاف المكنية، كما يأتي؛ فإنه لا يطوى فيها إلا ذكر المشبه به، وأما المشبه فيذكر فيها، وإذ اقتصر ههنا على ذلك؛ لأن ما في الآية بتقدير كونه استعارة إنما يكون استعارة تصريحية لا مكنية.

(٢) قوله: خلوا عنه: عن ذكر المستعار له، أي والمشبه يعني المستعار له في المثال الأول مذكور، وفي الآية مقدر؛ لأنه خبر لا بد له من مبتدأ، والمقدر بمنزلة الملقوط، فلم يطر ذكره بالكلية فيهما. (ق)

(٣) قوله: لولا دلالة الحال: وهي القرينة الحالية، فإذا قلت: «رأيت أسدا الآن» في موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقي كان هذا الكلام -لو لا القرينة الحالية- صالحا لأن يراد به «الأسد» فيه المعنى الحقيقي، وهو الحيوان المفترس المشبه به، وأن يراد به المشبه، وهو الرجل الشجاع. (ق)

(٤) قوله: أو فحوى الكلام: المراد به القرينة المقالية، فإذا قلت: «رأيت أسدا في يده سيف» كان هذا الكلام -لولا في يده سيف- صالحا لأن يراد به «الأسد» فيه الحيوان المفترس أو الرجل الشجاع. (دسوقي)

(٥) قوله: أي البحث: [هو إثبات المحمولات للموضوعات. (ق)] أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم. (ق)

(٦) قوله: وفي أقسامه: أي أقسام التشبيه الحاصلة باعتبار الطرفين، وباعتبار الغرض، وباعتبار الأداة. (دسوقي)

(٧) قوله: وإطلاق إلخ: جواب عما يقال: إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى فهو فعل الفاعل، وكل واحد من هذه الأربعة ليس جزءا له، وحينئذ فلا وجه لجعلها أركانا له؛ لأن ركن الشيء ما كان جزءا لحقيقته. وحاصل هذا الجواب: أن المراد بالركن: ما يتوقف عليه الشيء، وإن لم يكن داخلا في حقيقته، وهذه الأربعة لما أخذت في تعريفه على أنها قيود صار متوقفا عليها. (ق)

(٨) قوله: وإما باعتبار إلخ: حاصله أن الأمور الأربعة أركان للتشبيه بمعنى الكلام الدال

والحياة، ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك^(١)، كذا في «المفتاح» و«الإيضاح»، فالمراد ههنا بالعلم: الملكة^(٢) التي تقتدر بها على أن يقال: «العلم كالحياة»^(٣)، ولا يخفى أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة.

وقيل: وجه الشبه بينهما الإدراك، إذ العلم نوع من الإدراك^(٤)، والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الإدراك، وفساده ظاهر^(٥)؛ لأن كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما^(٦) في الإدراك على ما هو شرط في وجه الشبه، وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود^(٧) من قولنا: «العلم كالحياة والجهل كالموت» أن العلم إدراك، كما أن الحياة معها إدراك، بل ليس^(٨) في ذلك كثير فائدة، كما في قولنا^(٩): «العلم كالحس» في كونهما إدراكا.

أو مختلفان بأن يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسياً كالمنية والسبع^(١٠) فإن المنية أعني الموت عقلي؛ لأنه عدم الحياة عمّا من شأنه أن يكون حياً، والسبع حسياً أو بالعكس^(١١)، وذلك مثل العطر الذي هو محسوس ومشوم وخلق كريم^(١٢) وهو عقلي؛ لأنه كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة^(١٣)، والوجه^(١٤) في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوساً، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة، وإلا^(١٥) فالمحسوس أصل للمعقول؛ لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتبهة إليها، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلاً للفرع أصلاً والأصل فرعاً، وذلك لا يجوز.

ولمّا كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة^(١٦) ولا بالحس، أعني الحس الظاهر مثل الخيالات^(١٧) والوهميات والوجدانيات^(١٨)، أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملانها؛ تسهياً للضبط بتقليل الأقسام، فقال: والمراد بـ«الحسي» المدرك هو

من التشبيه. (ق)

(٩) قوله: كما في قولنا: [تشبيه في نفي كثرة الفائدة]

(١٠) قوله: السبع: [يفتح الباء وضمتها وسكونها. (تجريد)]

(١١) قوله: أو بالعكس: [بأن يكون المشبه به عقلياً والمشبه حسياً. (ق)]

(١٢) قوله: وخلق كريم: أي خلق رجل كريم، وهو مركب إضافي، فيشبه الأول بالثاني، ويقال: «العطر كخلق شخص كريم» بجامع أن كلا منشأ شيء حسن أو استجابة النفس بكل، ثم إن المشبه إن كان ذات العطر كان محسوساً بحاسة البصر، وإن كان رائحة كان محسوساً بالشم، وهذا مراد الشارح بقوله: «مشوم»، فهو يشير إلى أن المشبه رائحة العطر، لا ذاته. (دسوقي)

(١٣) قوله: بسهولة: والحاصل أن الصفة النفسانية لا تسمى خلقاً إلا إذا كانت راسخة، وكان ينشأ لسببها الأفعال الممدوحة وكان صدورها بسهولة من غير تكلف. (ق)

(١٤) قوله: والوجه: جواب عن السؤال الذي أشار إليه بقوله الآتي: «وإلا فالمحسوس أصل للمعقول». وحاصله: أن ما يقتضيه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع؛ لأن المحسوس أقوى من المعقول، وتشبيه الأقوى بالأضعف لا يجوز. (من تجريد ودسوقي)

(١٥) قوله: وإلا إلخ: أي وإلا يكن الطريق ما ذكر، فلا يصح التشبيه؛ لأن المحسوس أصل للمعقول فرع. (دسوقي)

(١٦) قوله: ما لا يدرك بالقوة العاقلة إلخ: فيه ميل لمذهب الحكماء، وإلا فلا يدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة، وليست الحواس الباطنة بمنتهية عند المتكلمين. (ق)

(١٧) قوله: مثل الخيالات: [يجيء تفسير الخيالي والوهمي في الشرح قريباً.]

(١٨) قوله: والوجدانيات: جمع «وجداني»، وهو الأمر الذي يدرك بالوجدان أي القوى الباطنية، كالشبع والجوع واللذة والألم.

= واحد منهما بالحس بل بالعقل. (دسوقي)

(١) قوله: جهتي إدراك: أي طريقي إدراك، وإن كان العلم بمعنى الملكة سبباً والحياة شرطاً له، كما في «المطول». (تجريد)

(٢) قوله: الملكة: هي حالة بسيطة تحصل من ممارسة فن من الفنون، بحيث يكون صاحبها يمكنه إدراك أحكام جزئيات ذلك الفن وإحضار أحكامها عند ورودها. (ق)

(٣) قوله: لا نفس الإدراك: عطف على «الملكة»، وإنما لم يكن المراد بالعلم في قولنا: «العلم كالحياة» الإدراك الذي هو الصورة الحاصلة؛ لأنه لا يصح أن يقال فيه: إنه جهة إدراك، أي طريق له؛ لئلا يلزم أن يكون الشيء طريقاً إلى نفسه؛ لأن المراد به مطلق الإدراك، لا الإدراك الذي هو العلوم المخصوصة، فكل إدراك مندرج تحته، فليس هناك إدراك لا يندرج تحته حتى يكون سبباً له. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٤) قوله: نوع من الإدراك: لأن الإدراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين، وعلى هذا فالمراد بالعلم: الإدراك، لا الملكة. (دسوقي)

(٥) قوله: ظاهر: أي الأمرين بينهما الشارح بقوله: «لأن إلخ»، وأيضاً «لا يخفى إلخ». (دسوقي)

(٦) قوله: لا يوجب اشتراكهما: أي اشتراك العلم والحياة في الإدراك؛ لأن الحال قائم بالعلم، وهو كونه إدراكاً لم يتم بالحياة وإنما وجد معها، فما كان يجب اشتراكها في الإدراك، إلا لو كانت الحياة نفسها نوعاً من الإدراك كالعلم. (ق)

(٧) قوله: ليس المقصود إلخ: أي إن كون العلم إدراكاً كما أن الحياة معها إدراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا: «العلم كالحياة»، بل المقصود من ذلك القول: أن العلم كالحياة من حيث أن كلا سبب في الإدراك؛ لأن الغرض من هذا التشبيه إظهار شرف العلم، وهو حاصل على هذا الوجه دون الأول. (دسوقي)

(٨) قوله: بل ليس إلخ: وذلك لأنه يقتضي أن وجه الشبه بين العلم والحياة الملازمة لمطلق الإدراك لا شرف فيه؛ لوجوده في البهائم، فلا يثبت شرف العلم، مع كونه مقصوداً

وتفصيلها^(١) والتصرف فيها واختراع^(٢) أشياء لا حقيقة لها، فالمراد بـ«الخيالي» المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالتركيب والتحليل
بالحواس الظاهرة، وبـ«الوهمي» ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها^(٣)، كما إذا سمع^(٤) أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع، فأخذت المتخيلة في تصويرها^(٥) بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع.

وما يدرك بالوجدان^(٦) أي دخل أيضًا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة، ويسمى وجدانيات كاللذة وهي إدراك ونيل لما هو عطف على «الوهمي»
عند المدرك^(٧) كمال وخير من حيث هو كذلك^(٨)، والألم وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك، ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهرة، وليس أيضًا من العقلية الصرفة؛ لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس، بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك، والمراد الباطنة

ههنا اللذة والألم الحسيان^(٩)، ولأ فاللذة والألم العقليان من العقلية الصرفة.

ووجهه أي وجه التشبيه ما يشتركان فيه أي في المعنى الذي قصد اشتراك^(١٠) الطرفين فيه، وذلك لأن زيدا والأسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك، مع أن شيئًا منها ليس وجه الشبه^(١١)، وذلك الاشتراك يكون تحقيقًا أو تخييلًا، والمراد بـ«التخييل» أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل، نحو ما في قوله^(١٢): شعر: وكأنَّ النجوم بين دجاء :: جمع «دُجْية»، وهي الظلمة، والضمير لـ«ليل»، وروي «دجاها»، والضمير لـ«النجوم» سنن

لاح^(١٣) بينهن ابتداء؛ فإن وجه الشبه فيه أي في هذا التشبيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود، فهي أي تلك الهيئة غير موجودة^(١٤) في المشبه به أعني السنن بين الابتداء^(١٥) إلا على طريق التخييل، وهو السنن.

هذا. (من التجريد)
(١٠) قوله: الحسيان: قال الفري: محل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك -بالكسر- من الحواس، والمدرك -بالفتح- مما يتعلق بالحواس، وأما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقلية كالإدراك. (تجريد)
(١١) قوله: قصد اشتراك: أي لا ما يقع فيه الاشتراك وإن لم يقصد، كما هو ظاهر قول المصنف. (دسوقي)
(١٢) قوله: وجه الشبه: [فلا بد من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه؛ لتخرج هذه المذكورات. (تجريد)]
(١٣) قوله: يكون إلخ: أشار الشارح إلى أن «تحقيقًا وتخيلًا» منصوبان على الخبرية، لـ«يكون» المحذوفة مع اسمها، وليس ذلك بعد «أن» و«لو»، والأظهر أنهما مصدران مؤكدان. (تجريد)
(١٤) قوله: نحو ما في قوله: أي مثل وجه الشبه الكائن في قول القاضي التوحي، بتخفيف التون المضمومة. (ق)
(١٥) قوله: لاح إلخ: أي ظهر بينهن ابتداء أي بدعة، فالمشبه «النجوم» بقيد كونها ظهرت بين أجزاء ظلمة الليل، والمشبه به «السنن» المقيدة بكونها لاحت بين الابتداء، فهو تشبيه مفرد بمفرد. ثم لا يخفى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول، فيقدر أن السنن محسوسة، ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغة. (ق)
(١٦) قوله: غير موجودة: لأن السنن ليست أجرامًا، حتى تكون مشرقة، وكذلك البدعة ليست أجرامًا، حتى تكون مظلمة. (ق)
(١٧) قوله: أعني السنن بين الابتداء: أتى بـ«العناية»؛ إشارة إلى أن في البيت قلبًا، وبصريح به. (دسوقي)

(١) قوله: وتفصيلها: [أي تحليلها، كتصور الإنسان بلا رأس. (ق)]
(٢) قوله: واختراع إلخ: كأنسان له جناحان، أو رأسان، أو لا رأس له. (تجريد)
(٣) قوله: من عند نفسها: أي ولم تأخذ أجزاء من الخيال كآنياب الأغوال، والحاصل: أنه الوهمي لا وجود لهيته ولا لجميع مادته، والخيالي جميع مادته موجودة دون هيئته. (دسوقي)
(٤) قوله: كما إذا سمع إلخ: مثال للوهمي؛ لأن آنياب الأغوال لا يدركها، ولا يدرك مادتها الحس؛ لأن مادتها الأنياب والأغوال، فالآنياب وإن كانت موجودة لكن الأغوال ليست بموجودة، فلا يخرج -لوجود بعض مادته- عن أن يكون وهميًا، نعم لو كانت مادتها بجميع أجزائها موجودة لخرج عن الوهمي ودخل في الخيالي.
(٥) قوله: في تصويرها: من إضافة المصدر إلى المفعول، والضمير لـ«الغول»؛ إذ هو مؤنث، ويصح أن يكون من إضافة المصدر لمفاعله، والضمير لـ«المتخيلة»، والمفعول محذوف أي تصويرها الغول. (من دسوقي)
(٦) قوله: وما يدرك بالوجدان: أي ودخل في العقلي الأمور التي تدركها النفس بسبب الوجدان، وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس، مثل القوة التي يدرك بها السبع، والتي يدرك بها الجوع، والتي يدرك بها الخوف، والتي يدرك بها الحزن، فهذه الأشياء كلها وجدانيات، وتسمى تلك القوى وجدانا. (دسوقي)
(٧) قوله: لما هو: أي لأمر لائق بالمدرك -بالكسر- ككيف القوة الذائقة بالحلوة. (دسوقي)
(٨) قوله: عند المدرك: إنما قيد بذلك؛ لأن المعيار كماله وخيرته بالقياس إلى المدرك لا في نفس الأمر؛ لأنه قد يعتقد الكمالية والخيرية في شيء، فيلتذ به وإن لم يكونا فيه، وقد لا يعتقدهما فيما تحققنا فيه، فلا يلتذ به. (تجريد)
(٩) قوله: من حيث هو كذلك: إنما قال ذلك؛ لأن الشيء كالمسك قد يكون كمالا وخيرا من وجه كالريح، دون وجه كالذوق، والالتذاذ به إنما يكون من ذلك الوجه دون

وذلك أي وجودها في المشبه به على طريق التخيل أنه الضمير للشأن لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي
 في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها، شبهت البدعة بها أي بالظلمة، ولزم بطريق العكس إذا أريد التشبيه أن
 تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور؛ لأن السنة والعلم مقابل البدعة والجهل، كما أن النور مقابل الظلمة، وشاع ذلك^(١) أي كون السنة
 والعلم كالنور، والبدعة والجهل كالظلمة، حتى تخيل أن الثاني^(٢) أي السنة وكل ما هو علم ممّا له بياض وإشراق، نحو: «أَتَيْتُكُمْ
 بالحنيفية^(٣) البيضاء، والأول^(٤) على خلاف ذلك أي ويخيل أن البدعة وكل ما هو جهل ممّا له سواد وإظلام، كقولك: شاهدت سواد
 الكفر من جبين فلان^(٥)، فصار بسبب تخيل أن الثاني ممّا له بياض وإشراق، والأول ممّا له سواد وإظلام، تشبيه النجوم بين الدجى
 بالسنن بين الابتداع كتشبيها^(٦) أي النجوم ببياض المشيب في سواد الشباب أي أبيضه في أسوده أو بالأنوار أي الأزهار مؤتلفة بالقاف
 أي لامعة بين النبات الشديد الخضرة حتى يضرب إلى السواد، فهذا التأويل - أعني تخيل ما ليس بمتلون متلونًا - ظهر اشتراك النجوم
 بين الدجى والسنن وبين الابتداع في كون كل منهما شيئًا ذا بياض بين شيء ذي سواد، ولا يخفى^(٧) أن قوله: «لاح بينهن ابتداع» من
 باب القلب^(٨)، أي سنن لاحت بين الابتداع، فعلم^(٩) من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه فساد جعله أي وجه التشبيه في قول
 القائل: «النحو في الكلام كالملح في الطعام» كون القليل مصلحًا^(١٠) والكثير مفسدًا؛ لأنّ المشبه - أعني النحو - لا يشترك في هذا
 المعنى^(١١)؛ لأنّ النحو لا يحتمل القلة والكثرة، إذ لا يخفى أن المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه، مثل رفع الفاعل ونصب
 المفعول، وهذه إن وجدت في الكلام بكمالها صار صالحًا لفهم المراد، وإن لم توجد بقي فاسدًا ولم ينتفع به^(١٢)، بخلاف الملح؛ فإنه يحتمل
 القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر، بل وجه الشبه^(١٣) هو الصلاح بإعمالهما^(١٤) والفساد بإعمالهما.
 وهو أي وجه التشبيه إمّا غير خارج^(١٥) عن حقيقتيهما أي حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزءًا منهما كما في تشبيه ثوب
 تخيلا أي فلا بد من وجوده في الطرفين تحقيقًا أو تخيلا، فإذا لم يوجد في الطرفين تحقيقًا ولا تخيلا كان جعله وجه شبه فاسدًا، فعلم بذلك فساد إلى آخره. (دسوقي)

- (١) قوله: وشاع ذلك: أي على ألسنة الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيله الوهم. (تجريد)
- (٢) قوله: أن الثاني: أي في كلام المصنف، وقدمه على تخيل الأول؛ إشارة إلى أنه المقصود ههنا. (ق)
- (٣) قوله: بالحنيفية: هو صفة لمخدوف، أي بالملة أو الشريعة الحنيفية، نسبة إلى «الحنيف»، وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق، وعني به إبراهيم عليه الصلاة والسلام. (ق)
- (٤) قوله: والأول: [في كلام المصنف، وهو البدعة].
- (٥) قوله: من جبين فلان: الجبين ما بين العين والأذن إلى جهة الرأس، ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة، وخص الجبين بالذكر؛ لأن الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده. (ق)
- (٦) قوله: كتشبيها: أي صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحًا، كما أن تشبيها صحيح بواسطة وجه محقق، كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض المشيب إلخ. (تجريد)
- (٧) قوله: ولا يخفى: أي من قولنا السابق أعني: «السنن بين الابتداع» وقولنا: «ظهر اشتراك النجوم إلخ». (تجريد)
- (٨) قوله: من باب القلب: والنكتة في ذلك القلب الإشارة إلى كثرة السنن وأن البدع في زمانه قليلة بالنسبة إليها، حتى كأن البدعة هي التي تلمع وتظهر من بينها، ولأجل هذه النكتة أفرد البدعة، وإن كان مقتضى مقابلتها للدجى أن يجمعها. (ق)
- (٩) قوله: فعلم إلخ: هذا تفريع على قوله سابقا: «ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقًا أو

- (١٠) قوله: مصلحًا: [لما وجد فيه أي القدر المحتاج إليه].
- (١١) قوله: لا يشترك في هذا المعنى: أي لا يشترك مع الملح في هذا المعنى، بل هذا المعنى - أعني الكونية المذكورة - خاصة بالملح، ولا وجود لها في النحو. (ق)
- (١٢) قوله: ولم ينتفع به: فإن قلت: قد يفهم المعنى من الكلام الملحون. قلت: لم يفي الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من الملحون إن وجد قبواسطة القرائن، وقيل: لم ينتفع به على وجه الكمال؛ للتخير. (ق)
- (١٣) قوله: بل وجه الشبه إلخ: إضراب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحًا والكثير مفسدًا في كل. (دسوقي)
- (١٤) قوله: بإعمالهما: أي بإعمال النحو والملح على الوجه اللائق، والفساد بإعمالهما، فعلى هذا معنى قولهم: «النحو في الكلام كالملح في الطعام» أن الكلام لا تحصل منفعة في الدلالة على المقاصد إلا بمراعاة القواعد النحوية، كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه على وجه الكمال إلا بالملح. (ق)
- (١٥) قوله: إما غير خارج إلخ: لما ذكر ضابط وجه الشبه شرع في تقسيمه، كما قسم الطرفين فيما مر إلى أربعة أقسام، فقسمه إلى ستة أقسام، وذلك لأن وجه الشبه إما غير خارج عن الطرفين وإما خارج عنهما، وغير الخارج ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون تمام ماهيتهما، أو جزءًا منهما مشتركًا بينهما وبين ماهية أخرى، أو جزءًا منها مميّزًا لها عن غيرها من الماهيات، والأول النوع، والثاني الجنس، والثالث الفصل، والخارج عنهما: =

ذلك، أو بالشَّم وهي قوة مرتبة في زائدي^(١) مقدم الدماغ الشبهتين بحلمتي الثدي من الروائح^(٢)، أو باللمس وهي قوة سارية^(٣) في البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، هذه الأربعة هي أوائل الملموسات بها والأوليان منها فعليتان^(٤) والأخريان انفعاليتان^(٥)، والخشونة وهي كيفية حاصلة عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع، والملاسة: وهي كيفية حاصلة عن استواء وضع الأجزاء، واللين: وهي كيفية بها يقتضي قبول الغمز إلى الباطن، ويكون للشيء بها قوام غير سيال^(٦)، والصلابة: وهي تقابل اللين^(٧)، والخفة: وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى الصوب المحيط لو لم يعقه عائق، والثقل: وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق، وما يتصل بها أي بالمذكورات كالبلة^(٨) والجفاف واللزوجة^(٩) والمهاشة واللطافة^(١٠) والكثافة وغير ذلك.

أو عقلية^(١١) عطف على قوله: «حسية»، كالكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس^(١٢) من الذكاء: وهي شدة قوة للنفس^(١٣) معدة^(١٤) لاكتساب الآراء، والعلم: وهو الإدراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل، وقد يقال على معان أخر^(١٥)، والغضب: وهي حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام، والحلم: وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة المكروه، وسائر الغرائز جمع «غريزة»، وهي الطبيعة أعني ملكة يصدر عنها صفات ذاتية^(١٦)، مثل الكرم^(١٧) والقدرة^(١٨) والشجاعة وغير ذلك.

تقابلها، فهي كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد التفرق، كالخيز المعجون بالسمن. (من الدسوقي)

(١١) قوله: واللطافة: هي رقة القوام، كما في الماء، وقيل: هي كون الشيء شفافاً بحيث لا تحجب، والكثافة ضدها فهو غلظ القوام أو حجب الجسم ما وراءه، ولكن المعنى الثاني فيها لا يناسب الإدراك بحاسة اللمس، وحيث لم يراد منها المعنى الأول. (ق)

(١٢) قوله: أو عقلية: اعلم أن تقسيم «الخارج من وجه الشبه» إلى الحسي والعقلي لمزيد اهتمام به، وإلا فغير الخارج منه أيضاً قد يكون حسياً وقد يكون عقلياً؛ إذ المراد بالحسي ما تكون أفراداً مدركة بالحس، لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيراً تدور عليه الاستعارة، لم يتعلق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه وتفصيله، وأيضاً تقسيمه إلى الحسي والعقلي عائد إلى حسية الطرف وعقليته، بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين. (تجريد)

(١٣) قوله: أي المختصة بذوات الأنفس: أي المختصة بالأجسام ذوات الأنفس الناطقة، ولا توجد في النباتات والجمادات والحيوانات العجم. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: قوة للنفس: [أي قوة شديدة للنفس، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف.

(دسوقي)]

(١٥) قوله: معدة إلخ: بكسر «العين» على صيغة اسم الفاعل، أي مهينة النفس لاكتساب الآراء، ويصح فتح «عين» معدة على أنه اسم مفعول، أي هيأها الله تعالى سبباً لاكتساب النفس الآراء. (تجريد)

(١٦) قوله: على معان أخر: هي الاعتقاد الجازم المطابق الثابت، وإدراك الكلّي أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى إدراك الجزئي أو البسيط والملكة، وهذه الثلاثة أيضاً يصح إرادتها هنا؛ لأنها كيفيات نفسانية، وتخصيص الإدراك بالذكر؛ لأنه أشهر، والأصول والقواعد وهذا لا يصح إرادتها هنا؛ لأنها ليست كيفية نفسانية. (تجريد)

(١٧) قوله: صفات ذاتية: كأنه أراد بالذاتية: ما تقوم بصاحبها لا بالغير، وإن تعلق بذلك الغير تعلقاً كعقل الإضافيات. (تجريد)

(١٨) قوله: مثل الكرم: [هو كيفية تصدر عنه بذل المال والجاه. (ق)]

(١٩) قوله: القدرة: [كيفية يصدر عنها الأفعال الاختيارية. (ق)]

(١) قوله: في زائدي إلخ: فهما بالنسبة لمجموع الدماغ كالحلمتين بالنسبة إلى الثديين، كل واحدة منهما تقابل ثقبه من ثقبتي الأنف، وعلى هذا فلا إدراك في الأنف، وإنما هو واسطة؛ لأن القوة الشمية قائمة بينك الزائديتين. (ق)

(٢) قوله: من الروائح: لا حصر لأنواع الروائح، وليس لهذه الأنواع أسماء في أنفسها إلا من جهة الملازمة للشامة، فيقال: «رائحة طيبة» أو «منتنة»، أو من جهة الإضافة إلى الغير ك«رائحة المسك». (من ق)

(٣) قوله: قوة سارية: [لم يقل: «منبهة»؛ فتننا. (تج)]

(٤) قوله: أوائل الملموسات: لأنها تدرك أولاً وبالذات بقوة اللمس، بخلاف غيرها مما يأتي؛ فإنه يدرك بتوسطها. وقيل: إنما سميت أوائل؛ لخصوصها في الأجسام العنصرية البسيطة التي هي أوائل المركبات. (ق)

(٥) قوله: فعليتان: قال السيد: لما كان الفعل في الأوليين أظهر من الانفعال، والانفعال في الآخرين أظهر من الفعل، سميت الأوليان فعليتين والآخرين انفعاليتين، مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الأجسام العنصرية، وانكسار صورة كفيتهما الأربع في حدوث المزاج وتولد المركبات منها. (تجريد)

(٦) قوله: انفعاليتان: لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال، كما في المعجن، واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك، كما في الحجر والخشب. (دسوقي)

(٧) قوله: قوام غير سيال: احتزرت بهذه عن الماء، فهو ليس متصفاً باللين بل بالصلابة. (دسوقي)

(٨) قوله: تقابل اللين: أي تقابل التضاد، فهو كيفية تقتضي عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضي الغمز، لكن لا يكون للموصوف معها قواماً وتماسك، وذلك كما في الحجر والماء. (دسوقي)

(٩) قوله: كالبلة: هي ههنا كيفية تقتضي سهولة الالتصاق، وتطلق على الرطوبة الجارية على سطوح الأجسام اللينة، لكنه بهذا المعنى جوهر لا كيفية، فليس بمراد هنا، والجفاف يقابلها، فهو كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الالتصاق. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: واللزوجة: من اللزج وهو الملزوم، واللزوجة: كيفية تقتضي الامتداد عند قصد الافتراق وتقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق، كما في اللبان والعلك، والمهاشة

وإمّا إضافية عطف على قوله: «إما حقيقية»، ويعني بـ«الإضافية» ما لا يكون هيئة متقررّة في الذات، بل يكون معنى متعلّقاً

أي ذات الطرفين المشبه والمشبه به. (ق)

بشيئين^(١) كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس؛ فإنها ليست هيئة متقررّة في ذات الحجة أو الشمس، ولا في ذات^(٢) الحجاب،

الإزالة

بطلان. (ق)

وقد يقال^(٣) «الحقيقي» على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقّق له إلّا بحسب اعتبار العقل، وفي «المفتاح» إشارة^(٤) إلى أنه مراد

أي الإطلاقي الثاني

وهو الاعتباري الوهمي

مثال للنسي

أي لأنه قال. (ق)

ههنا، حيث قال: الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي، كاتصاف الشيء^(٥) بكونه مطلوب

في مقام تقسيم الصفة. (ق)

مثل العلم والذكاء أي محض أي وبين اعتباري نسبي. (ق) ٢

الوجود أو العدم^(٦) عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض^(٧).

كمعالم الملية. (ج)

مثال للاعتبار المحض

إذا كان مرغوباً إذا كان مكروهاً

وأيضاً لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه إمّا واحد^(٨) وإمّا بمنزلة الواحد؛ لكونه مركّباً من متعدد تركيباً حقيقياً^(٩) بأن يكون

أي وجه الشبه

أي وجه التشبيه

وجه الشبه حقيقة ملتزمة من أمور مختلفة، أو اعتبارياً بأن يكون هيئة انتزعتها العقل من عدة أمور^(١٠)، وكل منهما أي من الواحد وما

أي اثنين فأكبر

كحقيقة الإنسان

صار مجموعها حقيقة واحدة

كما في قوله: «كان مثار الفع» لم يصر مجموعها حقيقة واحدة. (ح)

هو بمنزلة حسي أو عقلي، وإمّا متعدد عطف على قوله: «إمّا واحد وإمّا بمنزلة الواحد» والمراد بـ«المتعدد»: أن ينظر إلى عدة أمور،

ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها؛ ليكون كل منها^(١١) وجه الشبه، بخلاف المركب المنزل بمنزلة الواحد؛ فإنه لم يقصد

اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور، بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتزمة منها، كذلك^(١٢) أي المتعدد أيضاً إمّا حسي أو عقلي

هذا في التركيب الحقيقي، نحو: زيد كعمرو في الإنسانية

هذا في التركيب الاعتباري

أو مختلف^(١٣) بعضه حسي وبعضه عقلي، والحسي من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسياً أو ببعضه^(١٤) طرفاه حسيان^(١٥) لا غير أي

واحدًا كان أو مركبًا أو متعدداً

أي وجه الشبه الحسي

(٩) قوله: إمّا واحد: المراد بـ«الواحد» ما يعد في العرف واحداً، لا الذي لا جزء له أصلاً.

(قي)

(١٠) قوله: تركيباً حقيقياً إلخ: اعلم أن ما ذكره الشارح من التعميم في المركب من متعدد

هو ظاهر قول المصنف، ويشعر به ظاهر كلام «المفتاح»، لكن اعترض عليه في

«المطول»: بأن في هذا التعميم نظراً؛ لأن المركب تركيباً حقيقياً كالحقيقة الإنسانية .

قيل الواحد، لا من قبيل ما هو بمنزلة الواحد، فالأولى قصر المركب من متعدد على

المركب تركيباً اعتبارياً.

(١١) قوله: من عدة أمور: وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة، بخلاف أمور

التركيب الحقيقي. (تجريد)

(١٢) قوله: ليكون كل منها إلخ: وهذا إمّا يكون إذا كان التشبيه في أمور كثيرة، لا تقيد

بعضها ببعض، بل كل واحد منها منفرد بنفسه، بحيث لو حذف البعض واقتصر على

البعض لم يخل التشبيه، كقولنا: «هذه الفاكهة مثل هذه الفاكهة في شكلها ولونها

وحلاوتها». (دسوقي)

(١٣) قوله: كذلك: خبر مبتدأ محذوف، أي وهو كذلك أي مثل المذكور من الواحد، وما

بمنزلة في التقسيم إلى حسي وعقلي. (تجريد)

(١٤) قوله: أو مختلف: عطف على ما تضمنه قوله: «كذلك»، والتقدير: أن المتعدد إمّا

حسي كله أو عقلي كله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي، فهو مرتبط بالمتعدد،

وهذا يقتضي أن الاختلاف لا يكون في القسمين السابقين، مع أنه يتأتى في الثاني، وهو

المركب المنزل بمنزلة الواحد باعتبار الأجزاء التي انتزعت منها الهيئة إلّا أن يقال: لما كان

وجه الشبه في الثاني هو المجموع المركب - وهو إمّا حسي فقط أو عقلي فقط - لم يلتفت

إلى تقسيمه، وأيضاً المركب من الحسي والعقلي عقلي. (ت)

(١٥) قوله: أو ببعضه: بأن كان بعضه حسياً، وذلك بأن كان متعدداً مختلفاً، واحد منه

حسي والآخر عقلي. وفيه تنبيه على أن الحسي ههنا مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسي

فيما قبل؛ لأنه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه ههنا. (د ت)

(١٦) قوله: حسيان: لا بد أن يراد «بحسية الطرفين» أعم من الحسية الحقيقية أو التنزيلية؛

ليشمل نحو قوله: «وكان النجوم إلخ»؛ فإن وجه الشبه حسي، مع أن السنن والابتداع =

(١) قوله: بل يكون معنى متعلّقاً بشيئين: أي يتوقف تعقله على تعلّقها كالأبوة والبنوة؛

فإنه ليس شيء منها متقررّاً في ذات بقطع النظر عن الغير، بل بالقياس إلى الغير،

وكإزالة الحجاب؛ فإنها إمّا تتصور متعلّقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب

والحجة. (دسوقي)

(٢) قوله: ولا في ذات إلخ: الأولى حذفها؛ لأن الكلام في كون وجه الشبه خارجاً عن

الطرفين، والحجاب ليس واحداً منهما، وإمّا هو متعلّق بالإزالة. والحاصل أنك إذا قلت:

«هذه الحجة كالشمس»، كان وجه الشبه بينهما إزالة الحجاب عما من شأنه أن يخفي،

إلا أن الشمس مزيلة عن المحسوسات والحجة مزيلة عن المعقولات، وإذا زال الحجاب

ظهر المزال عنه، والوجه المذكور ليس صفة متقررّة في الحجة ولا في الشمس، بل أمر نسبي

يتوقف تعقله على تعقل المزال وهو الحجاب وتعقل المزيل. (دسوقي)

(٣) قوله: وقد يقال إلخ: وعلى هذا الإطلاق يكون الحقيقي شاملاً للإضافيات، فيراد به

الأمر الذي له ثبوت في نفسه، سواء كان متصفاً بالوجود الخارجي أو لا، فالحقيقي على

هذا الإطلاق أعم منه على كلام المصنف، حيث أريد بالحقيقي منه ما له وجود خارجي،

كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسي والعقلي، فالإضافي من قبيل الحقيقي على

الإطلاق الثاني وغير حقيقي على إطلاق المصنف. (دسوقي)

(٤) قوله: وفي المفتاح إلخ: المفهوم من كلامه: أنه حمل الاعتباري الواقع في كلام صاحب

«المفتاح» على الاعتباري المحض، والنسبي على الاعتباري النسبي، فيكون تقدير قوله:

«وبين اعتباري ونسبي» أي بين اعتباري محض واعتباري نسبي. (تجريد)

(٥) قوله: إشارة: إمّا قال: «إشارة»؛ لأن قوله: «ونسبي» يحتمل أن يكون معطوفاً على

«اعتباري» أي وبين اعتباري غير نسبي ونسبي اعتباري، فيكون الوصف العقلي قسمين

فقط، ويحتمل أن يكون قوله: «ونسبي» عطفًا على «حقيقي»، فتكون الأقسام ثلاثة

حينئذٍ فلا دليل فيه. (تجريد)

(٦) قوله: كاتصاف الشيء إلخ: أي إذا كان مرغوباً فيه محبوباً للطالب، وهذا المعنى - أعني

كون الشيء مطلوباً - أمر نسبي يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب. (ق)

(٧) قوله: أو العدم: أي كون الشيء مطلوب العدم، يعني إذا كان مكروهاً مرغوباً عنه. (ق)

(٨) قوله: محض: أي خالص من الثبوت خارج الأذهان. (دسوقي)

لا يجوز^(١) أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا؛ لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء؛ فإن وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما، والموجود في العقلي إنما يدرك بالعقل دون الحس؛ إذ المدرك بالحس لا يكون إلّا جسمًا^(٢) أو قائمًا بالجسم، والعقلي من وجه الشبه أعم^(٣) من الحسي، يعني يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين، أو أحدهما حسيا والآخر عقليا؛ لجواز أن يدرك سواء كان عقليا صرفا، أو بعض أجزاءه عقليا وبعضها حسيا تفسير للحسية أي صريفيين أو مركبين ملة القول: «أعم» بالعقل من الحسي شيء؛ إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوس شيئا، ولذلك يقال^(٤): التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى^(٥) أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي، من غير عكس^(٦).
فإن قيل^(٧): هو أي وجه التشبيه مشترك فيه ضرورة اشتراك الطرفين فيه، فهو كلي؛ ضرورة أن الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه، والحسي ليس بكلي قطعًا؛ ضرورة أن كل حسي فهو موجود^(٨) في المادة حاضر عند المدرك، ومثل هذا لا يكون إلّا جزئيا ضرورة، فوجه التشبيه لا يكون حسيا قطعيا.

قلنا^(٩): المراد بكون وجه التشبيه حسيا أن أفراده أي جزئياته مدركة بالحس، كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد^(١٠)، فالحاصل: أن وجه التشبيه إمّا واحد أو مركب^(١١) أو متعدد، فكل من الأولين إمّا حسي أو عقلي، والآخر إمّا حسي^(١٢) أو عقلي أو مختلف، فيصير سبعة^(١٣)، والثلاثة العقلية^(١٤) طرفاه إمّا حسيان^(١٥) أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس، صار ستة عشر قسمًا، الواحد الحسي^(١٦) كالحمرة من المبصرات، والخفاء يعني خفاء الصوت من المسموعات، وطيب الرائحة من المشمومات، ولذة الطعم من المذوقات، ولين الملمس من الملموسات فيما مرّ أي في تشبيه الخد بالورد، والصوت الضعيف بالملمس، والنكهة بالعنبر، والريق بالخمّر، والجلد الناعم بالحرير. وفي كون الخفاء من المسموعات، والطيب من المشمومات، واللذة

- ليست حسية، لكنها نزلت منزلة الحسي. (أطول)
- (١) قوله: أي لا يجوز إلخ: أما إذا كان وجه الشبه بتمامه حسيا فظاهر؛ لأن الحسي لا يقدم إلّا بالحسي، وأما إذا كان متعددًا مختلفًا؛ فلائنه لا بد من انتزاع كل واحد من الطرفين، ويمتنع انتزاع الذي هو حسي من العقلي، بخلاف وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي؛ فإنه عقلي، وإن كان بعض أجزائه حسيا، فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسي والعقلي. (دسوقي)
- (٢) قوله: إلّا جسمًا إلخ: هذا بناء على قول أهل السنة، وقوله: «أو قائما بالجسم» بناء على قول الحكماء: إن الحواس لا تدرك الأجسام بل الأعراض القائمة بها، ف«أو» في كلامه لتبويب الخلاف، ويفهم منه أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس. (دسوقي)
- (٣) قوله: أعم: أي أوسع مجالا وأكثر أفرادا، وليس المراد الأعمية الاصطلاحية؛ لعدم صحتها؛ إذ لا يتصور تصادق الحسي والعقلي لتباينهما، ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف، أي: طرفا العقلي أعم من طرفي الحسي. (تجريد)
- (٤) قوله: ولذلك يقال: أي لكون الوجه العقلي أعم.
- (٥) قوله: بمعنى إلخ: أشار بهذا إلى أن العموم باعتبار التحقيق دون المعنى المنطقي.
- (٦) قوله: من غير عكس: أي بل المعنى اللغوي، وأما العكس المنطقي فصحيح. (من دسوقي)
- (٧) قوله: فإن قيل: هذا وارد على قوله: «وكل منهما حسي أو عقلي»، وتقرير السؤال أن نقول: كل وجه شبه فهو مشترك فيه، وكل مشترك فيه فهو كلي، ينتج كل وجه شبه فهو كلي، ثم تضم إليها كبرى القياس الثاني، وتقول: ولا شيء من الحسي بكلي، ينتج لا شيء من وجه الشبه بحسي، وهو المطلوب. (ق)
- (٨) قوله: موجود إلخ: أي موجود في الجزئيات المادية أي أن كل ما يدرك بإحدى الحواس موجود في مادة معينة أي في جسم معين كالحمرة القائمة بالخد. (قي)
- (٩) قوله: قلنا إلخ: حاصله جواب بالتسليم، أي سلمنا ما قلت، وهو أن وجه الشبه
- لا يكون حسيا، ولكن إطلاقا عليه «حسيا» تسامح؛ نظرا لكون جزئياته حسية، لا أنه في ذاته حسي، بل هو عقلي؛ لكونه كليًا. (قي)
- (١٠) قوله: الحاصلة في المواد: أي في الأجسام المادية المعينة كحمرة هذا الخد وهذا الورد؛ فإنها مدركة بالحس، وأما الحمرة الكلية من حيث هي حمرة فغير مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس؛ لأن ماهية من حيث هي أمر كلي معقول لا مدخل للحس فيه، وإنما يدرك بالعقل. (قي)
- (١١) قوله: أو مركب: وهو المعبر عنه فيما مر بالمتنزل منزلة الواحد. (تجريد)
- (١٢) قوله: إما حسي إلخ: أي بتمام جزئياته، أو عقلي بجميع جزئياته، أو مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي. (قي)
- (١٣) قوله: فيصير سبعة: حاصلة من مجموع الأربعة الأول والثلاثة الأخيرة.
- (١٤) قوله: والثلاثة العقلية: وهي: الواحد العقلي، والمركب العقلي، والمتعدد العقلي، واحتز «العقلية» عن الحسية؛ لوجوب كون الطرفين فيها حسيين، وعن المختلف أيضًا؛ لأنه يقتضى حسية الطرف بالتمام. (دسوقي)
- (١٥) قوله: إما حسيان: أي فإذا ضربت الثلاثة العقلية في أحوال الطرفين الأربعة صارت اثني عشر، ويضاف إلى ذلك الأربعة الباقية من السبعة: وهي وجه الشبه الواحد الحسي، والمركب الحسي، والمتعدد الحسي، والمتعدد المختلف، بعضه حسي وبعضه عقلي، وهذه الأربعة لا يكون طرفاها إلّا حسيين، كما تقدم، فصار المجموع ستة عشر، كما ذكره الشارح. (قي)
- (١٦) قوله: الواحد الحسي: أي وجه الشبه الواحد الحسي، وهذا شروع في تمثيل الأقسام المذكورة، وقد علمت أن الواحد الحسي لا يكون طرفاه إلّا مفردين حسيين، وحينئذ فمقتضاه أن يقتصر في التمثيل له على مثال واحد، لكن المصنف مثل له بأمثله خمسة؛ نظرا لتعدد الحواس وكونها خمسة. (دسوقي)

من المذوقات تسامح^(١). والواحد العقلي^(٢) كالعراء عن الفائدة والجرأة على وزن «الجرعة» أي الشجاعة، وقد يقال: «جرؤ الرجل جرأة» بالمد، والهداية أي الدلالة^(٣) على طريق يوصل إلى المطلوب، واستطابة النفس^(٤) في تشبيه^(٥) وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه عقليان؛ إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية، وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد طرفاه حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي، فبالعلم يوصل إلى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل، كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء، فوجه التشبيه بينهما الهداية، وتشبيه العطر بخلق شخص كريم^(٦) فيما المشبه حسي والمشبه به عقلي.

ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر، وما في وحدة بعض الأمثلة من التسامح، كالعراء عن الفائدة^(٧) مثلاً، والمركب الحسي^(٨) من وجه الشبه طرفاه إما مفردان أو مركبان، أو أحدهما مفرد والآخر مركب، ومعنى «التركيب» ههنا^(٩): أن يقصد^(١٠) إلى عدة أشياء مختلفة فتتزع عنها هيئة^(١١) وتجعلها مشبها أو مشبها به، ولهذا صرح «صاحب المفتاح» في تشبيه المركب بالمركب بأن كلاً من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة، وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعتمد إلى عدة أوصاف الشيء فتتزع منها هيئة، وليس المراد بـ«المركب» ههنا ما يكون^(١٢) حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة؛ بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا: «زيد كالأسد» مفردين لا مركبين^(١٣)، ووجه الشبه في قولنا: «زيد كعمرو في الإنسانية» واحداً لا منزلاً منزلة الواحد، والمركب الحسي فيما أي في التشبيه الذي طرفاه مفردان، كما في قوله^(١٤): شعر: «وقد لاح في الصباح الثريا كما ترى»^(١٥): كعنقود ملاحية - بضم الميم وتشديد اللام - عنب أبيض في حبه طول، وتخفيف اللام أكثر^(١٦)، حين نورا أي يفتح نوره من الهيئة بيان لـ«ما»^(١٧) في قوله: «كما»، الحاصلة من تقارن أي ظهر

(١) قوله: تسامح: وجهه أن الخفاء والطيب واللذة أمور عقلية غير مدركة بالحواس، وإنما المدرك بالسمع الصوت الخفي لا الخفاء، وبالشَّم رائحة الطيب لا الطيب، وبالذوق طعم الخمر لا لذته، فقد أثبت ما للموصوف للصفة أو عبر باسم اللازم عن الملزوم، فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفي، وطيب الرائحة وأراد الرائحة الطيبة، وبلذة الطعم عن الطعم اللذيذ. (دسوقي)

(٢) قوله: والواحد العقلي: أي وجه الشبه الواحد العقلي، وتحت أربعة؛ لأن طرفيه إما حسيان أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي أو عكسه، فلذا مثل له المصنف بأمثلة أربعة. (دسوقي)

(٣) قوله: أي للدلالة: فسره على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي، ولأنه الأنسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلاً إلى شيء. (مولوي عبد الحكيم)

(٤) قوله: واستطابة النفس: من إضافة المصدر إلى الفاعل، يقال: «استطاب الشيء» أي وجده طيباً. (تجريد)

(٥) قوله: في تشبيه: هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبراً عن «الواحد العقلي» يعني العراء عن الفائدة. (تجريد)

(٦) قوله: بخلق شخص كريم: حمل الشارح التركيب على الإضافي مع احتماله للوصفي؛ لعدم احتياجه إلى التجوز، بخلاف حمله على الوصفي؛ لأنه حيثئذٍ من باب «عيشة راضية». (تجريد)

(٧) قوله: كالعراء عن الفائدة: أي واستطابة النفس، وذلك لما فيها من شائبة التركيب لتقييد الأول أي «العراء» بمتعلقه أي بقوله: «عن الفائدة»، وتقييد الثاني يعني «الاستطابة» بالمضاف إليه. وفي دعوى الشارح التسامح نظراً؛ لأن المراد بـ«الواحد» ما ليس هيئة منتزعة عن عدة أمور، ولم يكن أمورا كل واحد منها وجه شبه ما ليس فيه تركيب أصلاً، وحيثئذٍ فالتقييد بأمر لا يقتضي التركيب، ولا يخرج المقيد عن كونه شيئاً واحداً. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: والمركب الحسي: قد علمت مما سبق أن وجه الشبه متى كان حسياً، سواء كان واحداً أو مركباً أو متعدداً، لا يكون طرفاه إلا حسيين، فلذا قسم الشارح الطرفين ههنا إلى المفرد والمركب، ولم يقسمها إلى الحسي والعقلي؛ إذ لا يكونان إلا حسيين، كما تقدم. (قي)

(٩) قوله: ههنا: أي في الطرفين إذا كان وجه الشبه مركباً. (تجريد)

(١٠) قوله: أن يقصد إلخ: والحاصل: أن المراد بالمركب ههنا أي في تقسيم الطرفين أخص منه فيما سبق، أي التركيب في وجه الشبه؛ لأنه فيما سبق المراد به ما كان حقيقة ملتزمة وما كان هيئة منتزعة، والمراد ههنا الثاني. (دسوقي)

(١١) قوله: هيئة: أي وهي لا وجود لها خارجاً، وحيثئذٍ فمعنى كون الطرفين اللذين هما الهيئتان محسوسين أن تكون الهيئة منتزعة من أمور محسوسة. (قي)

(١٢) قوله: ما يكون إلخ: أي كحقيقة زيد الحسية، وهي ذاته؛ فإنها مركبة من أجزاء مختلفة وهي أعضاؤه، أو العقلية وهي ماهية؛ فإنها مركبة من أجزاء مختلفة، وهي الحيوانية والناطقية. (دسوقي)

(١٣) قوله: مفردين لا مركبين: مع أن زيدا فيه حيوانية وناطقية وتشخص، والأسد فيه الحيوانية والافتراس، فلو أريد بالمركب: ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة، ما ساء جعل هذين مفردين. (ق)

(١٤) قوله: قوله: أحبحة بن الجلاح. وقيل: لأبي قيس بن الأسلت. (ق)

(١٥) قوله: كما ترى: «الكاف» في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد، والمراد أن اتصاف الثريا بمشاهدة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه، ولو كان قوله: «كما ترى» متأخراً عن قوله: «كعنقود ملاحية»، لكان أظهر في إفادة المعنى. (تجريد)

(١٦) قوله: وتخفيف اللام أكثر: وإن كانت الرواية في البيت التشديد. قال ابن قتيبة: لا أعلم هل التشديد فيه ضرورة أو لغة فيه. (ق)

(١٧) قوله: بيان لما: فالهيئة المذكورة هي وجه الشبه المركب الحسي؛ لانتزاع تلك الهيئة =

الصور البيض المستديرة^(١) الصغار المقادير في المرأى وإن كانت كباراً في الواقع حال كونها على الكيفية المخصوصة أي لا مجتمعة اجتماع
لأنه ليس في الحقيقة كذلك
التضام والتلاصق، ولا شديدة الافتراق، منضمة^(٢) إلى المقدار المخصوص من الطول والعرض، فقد نظر إلى عدة أشياء^(٣) وقصد إلى
هيئة حاصلة منها، والطرفان مفردان؛ لأنَّ المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيداً بكونه عنقود الملاحة في حال إخراج النور،
حساب
والتقييد لا ينافي الأفراد^(٤)، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

وفيما أي والمركب الحسي^(٥) في التشبيه الذي طرفاه مركبان، كما في قول بشار: كأنَّ مثار^(٦) النقع من «أثار الغبار»: هيَّجه فوق
رؤوسنا :: وأسيافنا ليلٌ تهاوى كواكبه أي يتساقط بعضها إثر بعض، والأصل «تتهاوى» حذفت إحدى التائين، من الهيئة^(٧)
الحاصلة من هَوِيٍّ بفتح الهاء، أي سقوط أجرام مشرقة^(٨) مستطيلة^(٩) متناسبة المقدار^(١٠) متفرقة في جوانب شيء^(١١) مظلم، فوجه
الشبه مركب، كما ترى، وكذا الطرفان^(١٢)؛ لأنه لم يقصد^(١٣) تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب، بل عمد^(١٤) إلى تشبيه هيئة
السيوف، وقد سُلت من أعمادها^(١٥)، وهي تعلو^(١٦) وترسب وتحيي وتذهب وتضطرب اضطراباً شديداً وتتحرك بسرعة إلى جهات
أي أخرجت تنزل ترتفع
مختلفة، وعلى أحوال^(١٧) تنقسم إلى الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل والتصادم والتلاحق، وكذا
أي التلاحق
في جانب المشبه به^(١٨)؛ فإنَّ للكواكب في تهاويها تواقعاً وتداخلاً واستطالة لأشكالها.

والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان أحدهما مفرد والآخر مركب، كما مرَّ في تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت تُشْرَن على رماح من
أي وجه الشبه للمركب الحسي
يرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرامٍ حُمِرٍ مبسوطةٍ على رؤوس أجرامٍ خضِرٍ مستطيلةٍ،
بيان الوجه الشبه

- = من محسوس، وهذه الهيئة قائمة بطرفين مفردين، كما يأتي. (دسوقي)
- (١) قوله: المستديرة: فيه أن هذا يخالف ما مر من أن الغنب الملاحي فيه طول. وأجيب: بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه، وأما في حال صغره فهو مستدير. (ق)
- (٢) قوله: منضمة إلخ: أي حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة إلى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض، ولا يقال: لا حاجة إلى هذا مع قوله أولاً: «الصغار المقادير»؛ لأن ذلك باعتبار كل جهة وكل نجمة، والمراد ههنا المقدار القائم بالمجموع. (من دسوقي)
- (٣) قوله: عدة أشياء: وهي الصفات القائمة بالثريا والعنقود من التقارن والاستدارة والصغر. (ق)
- (٤) قوله: لا ينافي الأفراد: لأن المراد «المفرد» هنا ما ليس هيئة منتزعة من متعدد، فيصدق حتى على مجموع المقيد والقيد. (من دسوقي)
- (٥) قوله: والمركب الحسي: أي وجه الشبه المركب الحسي. (ق)
- (٦) قوله: كأن مثار إلخ: من إضافة الصفة للموصوف، أي كأن الغبار المثار المتحرك من أسفل إلى أعلى بجوافر الخيل. وقوله: «فوق رؤوسنا» أي المنعقد فوق رؤوسنا. وأنشد ابن جني: «فوق رؤوسهم»، وهو الأحسن والأظهر، ولو جعل «كأن» للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه إلا الوجه، وإن جعل للظن كانت أداة التشبيه أيضاً محذوفة، ويكون كقولهم: «أظن زيدا أسداً» فيكون أبلغ، وهكذا كل تشبيه مشتملة على كلمة «كأن». (من ق)
- (٧) قوله: من الهيئة: بيان لـ«ما» في قوله: «كما في قول بشار» الواقعة على وجه الشبه. (في)
- (٨) قوله: أجرام مشرقة: هي السيوف والنجوم؛ فإن كلا منهما مشرق بالبياض. (ق)
- (٩) قوله: مستطيلة: الاستطالة حقيقة في السيوف وتخيلية في النجوم؛ فإنه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها. (تجريد)

- (١٠) قوله: متناسبة المقدار: أي السيوف فيما بينها والنجوم فيما بينها، فلا يتوهم أن الطول في النجوم أكثر منه في السيوف فيما يظهر على أنه يكفي في التشبيه التناسب في الجملة. (من ق)
- (١١) قوله: في جوانب شيء إلخ: أي فالسيوف في ظلمة الغبار والنجوم في ظلمة الليل. (من تجريد)
- (١٢) قوله: وكذا الطرفان: لما بين المصنف وجه كون وجه الشبه في البيت مركباً، ولم يبين وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرض الشارح له. (دسوقي)
- (١٣) قوله: لم يقصد: فيه قلب، وكان حق العبارة أن يقال: «لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب»، ويمكن أن يقال: إن الباء في قوله: «بالنقع» وفي قوله: «بالسيوف» بمعنى «مع». (كذا في الدسوقي)
- (١٤) قوله: بل عمد إلخ: كلامه يعطي أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل، وصريح البيت خلافه، ويمكن دفع المناقاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف إلخ، وقوله: «وكذا في جانب المشبه به فإن للكواكب إلخ» أي التي اشتملت عليها هيئة المشبه به. (تجريد ودسوقي)
- (١٥) قوله: أعمادها: [جمع «عمد» وهو غلاف السيف].
- (١٦) قوله: وهي تعلو: إنما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدأ، وإلا فليس في تهاوي النجوم استعلاء. (ق)
- (١٧) قوله: وعلى أحوال إلخ: أي إنما لا تخرج عن تلك الأحوال الثمانية التي بينها بقوله: «الاعوجاج والاستقامة إلخ»، والمراد بالاعوجاج: الذهاب بمنة وبسرة وخلفاء، والمراد بالاستقامة: الذهاب أماماً. (دسوقي)
- (١٨) قوله: وكذا في جانب المشبه به: أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به؛ فإن الكواكب في تهاويها في الليل تواقعاً أي تدافعا وتداخلاً واستطالة لأشكالها عند السقوط، فانتزع من الليل والكواكب التي على هذه الصفات هيئة وشبه بها. (ق)

فالمشبه^(١) مفرد، وهو «الشقيق»^(٢)، والمشبّه به مركب^(٣)، وهو ظاهر، وعكسه تشبيه نهار^(٤) مشمس قد شابه زهر الربى بلبيل مقعر،
 كما سيجيء، ومن بديع^(٥) المركب الحسي ما أي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع^(٦) عليها الحركة أي يكون^(٧) وجه الشبه
 الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب، ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين^(٨)،
 أحدهما أن يقترن بالحركة غيرها^(٩) من أوصاف الجسم كالشكل^(١٠) واللون، والأوضح^(١١) عبارة «أسرار البلاغة».

اعلم^(١٢) أن ممّا^(١٣) يزداد به التشبيه دقةً وسحرًا أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التشبيه على
 وجهين: أحدهما: أن يقترن^(١٤) الحركة بغيرها من الأوصاف، والثاني: أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراود غيرها، فالأول كما مرّ في قوله:
 ع: والشمس^(١٥) كالمرآة في كف الأشل^(١٦)، من الهيئة بيان لـ «ما» في قوله: «كما» الحاصلة من الاستدارة مع الإشراف والحركة السريعة
 المتصلة مع تموج الإشراف، حتى يرى الشعاع كأنه يهيم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له يقال: بدا له إذا ندم،
 والمعنى ظهر له رأيي غير الأول فيرجع من الانبساط الذي بدا له إلى انقباض، كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط؛ فإنّ الشمس^(١٧)
 إذا أهدّ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة، وكذلك المرآة في كف الأشل، والوجه الثاني: أن تجرد^(١٨) الحركة
 عن غيرها من الأوصاف فهناك أيضًا^(١٩) يعني كما لا بدّ في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف، فكذا في الثاني لا بدّ من

من عبارة المصنف؛ لإيهامها أن الهيئة متحققة في نفسها ووقعت عليها الحركة، مع أن
 الهيئة هي هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة اختلاف الحركة، وإنما قال: «أوضح»؛
 لإمكان أن يجاب عن المصنف بأنه عن مجيء العام في الخاص، كما مر. (دسوقي)
 (١٢) قوله: اعلم إلخ: يعني فأنت ترى الشيخ جعل الدقة والسحر وصفًا للتشبيه المشتمل
 على تلك الحالة، أعني كون طرفيه أو وجهه هيئة، بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفًا
 لوجه الشبه، وأيضًا كلام الشيخ يفيد أن الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة
 لا تقترن، وكلام المصنف يفيد أن الهيئة إما مركبة من الحركات أو منها ومن غيرها، فعلى
 كلام الشيخ لا تكون الهيئة إلا من الحركات بخلاف كلام المصنف، تأمل. (ق)
 (١٣) قوله: أن ممّا: [ليس المراد من لفظ «ما» وجه الشبه ليلزم ما لزم المصنف.].
 (١٤) قوله: أن يقترن: حاصله أن هيئة الحركة تارة تقترن في الاعتبار بأوصاف الجسم
 ويجعل المجموع وجه شبه أو طرفًا، وتارة تجرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه أو طرفًا.
 (من دسوقي)
 (١٥) قوله: والشمس إلخ: قاله ابن المعتز أو أبو النجم، وتماه: لما رأيتها بدت فوق
 الجبل. (في)
 (١٦) قوله: الأشل: الشلل هو ييس اليد أو ذهابها، والمراد هنا المرتعش؛ لأن عدم اليد أو
 يابسها لا يكون في كفه مرآة، ولأن المرآة إنما تؤدي الهيئة المقصودة في كف المرتعش. (ق)
 (١٧) قوله: فإن الشمس: بيان لكون تلك الهيئة جامعا حاصلا في الطرفين، وأشار بقوله:
 «إذا أهدّ إلخ» إلى أن الهيئة إنما تظهر في الشمس بعد إحداد النظر إليها، بخلاف المرآة؛
 فإنها تظهر فيها في بادئ الرأي، فكذا جعلت الشمس مشبها والمرآة مشبها بها. (أطول)
 (١٨) قوله: أن تجرد إلخ: يعني تنزع الهيئة من الحركات فقط، ولا يقترن بالحركة غيرها من
 أوصاف الجسم كالشكل واللون، كما كان في الوجه الأول. (دسوقي)
 (١٩) قوله: أيضًا: معنى قوله: «أيضًا» على ما قال الشارح مطلق التركيب لا خصوص
 التركيب من الحركات مع الصفات؛ لأن الثاني إنما فيه تركيب من الحركات المختلفة فقط،
 بخلاف الأول؛ فإن التركيب فيه من الحركة والصفات. وفي «الأطول»: إن معنى قوله:
 «أيضًا» أي كما أنه لا بدّ في هذا الثاني من حركات، لا بدّ من كونهما إلى جهات
 مختلفة، وهذا أظهر من تفسير الشارح. (من دسوقي)

(١) قوله: فالمشبه: أي محمر الشقيق مفرد؛ لأنه اسم المسمى واحد وأجزاؤه التي اعتبر
 اجتماعها كاليد من زيد. (دسوقي)
 (٢) قوله: وهو الشقيق: قال في «الأطول»: وههنا بحث، وهو أنه يظهر أن المقصود
 بالتشبيه الشقيق، لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضضر،
 والظاهر من قوله: «إذا تصوب أو تصعد» أن النظر في المشبه والمشبّه به إلى الحركات أيضًا.
 (٣) قوله: مركب: لأن القصد إلى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية
 المنشورة على الرماح الزبرجدية، وليس للأعلام قصد ذاتي حتى يكون مفردًا. (ق)
 (٤) قوله: تشبيه نهار إلخ: فالمشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذي خالطه زهر
 الربا، فهو مركب، والمشبّه به هو الليل المقمر، فهو مفرد مقيد. (ق)
 (٥) قوله: ومن بديع إلخ: حاصل المعنى أن من وجه الشبه المركب الحسي ما بلغ غاية
 الشرف والبلاغة ما يجيء إلخ. (من ق)
 (٦) قوله: التي تقع إلخ: أي هيئة الجسم عند حركته، وحاصله: أن من بديع المركب
 الحسي وجه الشبه الذي هو هيئة منتزعة من حركات فقط، وهي قسمان: هيئة حاصلة
 بسبب الحركة فقط، كما في حركة المصحف؛ فإنه لم يعتبر معها شيء من صفات
 المصحف، وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بها من صفات الجسم، كالشكل واللون،
 كما في المرآة في يد الأشل. (ق وتجريد)
 (٧) قوله: أي يكون إلخ: أشار بهذا إلى أن وجه الشبه هو نفس الهيئة، وأن طرفيته فيها
 في كلام المصنف من ظرفية العام في الخاص، كما يقال: الحيوان يجيء في الإنسان.
 (ق وتج)
 (٨) قوله: على وجهين: حاصل الأول منهما: أن وجه الشبه هيئة مركبة من حركة
 وغيرها، وحاصل الثاني: أنه هيئة مركبة من حركات مختلفة فقط. (من ق)
 (٩) قوله: غيرها: أن يقترن بالحركة غيرها أي الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة بغيرها.
 (دسوقي)
 (١٠) قوله: كالشكل: وهو الهيئة الحاصلة من إحاطة حد واحد أو حدود به. (ق)
 (١١) قوله: والأوضح: وجه الأوضحية أن الجعول وجه الشبه هو الهيئة، وتنقسم إلى الهيئة
 المقرونة بالحركة وبغيرها، وإلى هيئة الحركة المجردة، وعبارة «أسرار البلاغة» أظهر في ذلك

اختلاط حركات كثيرة^(١) للجسم إلى جهات مختلفة له، كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، وبعضه^(٢) إلى العلو وبعضه إلى السفلى، ليتحقق التركيب، وإلا لكان^(٣) وجه الشبه مفردا - وهو الحركة - لا مركبا، فحركة الرحي والدولاب والسهم لا تركيب فيها؛ لاتحادها، بخلاف حركة المصحف في قوله: شعر: وكأن البرق مصحف قارٍ بحذف الهزة^(٤) أي قارئ، فانطباقا^(٥) مرة وانفتاحا أي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى؛ فإن فيها تركيبا؛ لأن المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين، في كل حالة إلى جهة^(٦).

وقد يقع^(٧) التركيب في هيئة السكون، كما في قوله في صفة كلب: ع: يقعي^(٨) أي يجلس على إتيته جلوس^(٩) البدوي المصطلحي من اصطلي بالنار^(١٠) من الهيئة الحاصلة من موقع^(١١) كل عضو منه أي من الكلب في إقعائه؛ فإنه يكون بكل عضو منه في الإقعاء موقع^(١٢) خاص، وللمجموع^(١٣) صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع، وكذلك^(١٤) صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الأرض. والمركب العقلي^(١٥) من وجه الشبه كحرمان الانتفاع^(١٦) بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ جمع «سفر» بكسر السين، وهو الكتاب، فإنه أمر عقلي منتزع عن عدة أمور؛ لأنه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل، وأن يكون المحمول أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل لما فيها، وكذا في جانب المشبه.

فقد اعتبر سكون عنقه وصفته في حال امتدادها، واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت؛ لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفته لوداع المعشوق. (دسوقي)

(٨) قوله: يقعي إلخ: فالهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في إقعائه هي المشبه، والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المصطلحي وموقع كل عضو منه في جلوسه هي المشبه به، والغرض - من تشبيه الكلب في حال إقعائه بحالة البدوي المصطلحي - مدح الكلب بشدة الحراسة؛ لأن جلوسه على هذه الحالة في الغالب إنما هو وقت الحراسة. (ق)

(٩) قوله: جلوس: منصوب بـ«يقعي»؛ لموافقته له في المعنى، كـ«قعدت» جلوسا، أي يجلس كجلوس، ويحتمل أن يقال: إن التقدير «يجلس جلوسا كجلوس» فحذف المشبه وأداة التشبيه؛ للدلالة عليهما، وبقي المشبه به، وخص البدوي بالذكر؛ لغلبة الاصطلاء بالنار عنه. (دسوقي)

(١٠) قوله: من موقع: أي وقوعه وسكونه في موضعه حال الإقعاء، وليس «الموقع» اسم مكان.

(١١) قوله: وللمجموع: أي لمجموع الأعضاء. وقوله: «مؤلفة من تلك المواقع» أي الوقوعات والسكونات، وهذا محل الشاهد؛ فإنه الهيئة قد تركبت من سكونات. (ق)

(١٢) قوله: وكذلك إلخ: أي فإنما مركبة من سكونات، وإن لكل عضو منه في حال اصطلائه وقوعا خاصا، وللمجموع أعضائه هيئة مؤلفة من تلك الوقوعات. (ق)

(١٣) قوله: والمركب العقلي: هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني، وهو المركب المنزل منزلة الواحد، وقد تقدم أنه إما حسي وقد تقدم الكلام عليه، وإما عقلي وهو ما ذكره ههنا. (ق)

(١٤) قوله: كحرمان الانتفاع: الحاصل: أنه شبه في هذه الآية مثل اليهود الذين حملوا التوراة، أي حالتهم - وهي الهيئة المنتزعة من حملهم التوراة وكون محمولهم وعاء للعلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول - بمثل الحمار الذي يحمل الكعب الكبار أي بحالته - وهي الهيئة المنتزعة من حمله الكعب وكون محموله وعاء للعلم - وعدم انتفاعه بذلك المحمول، والجامع حرمان الانتفاع بأبلغ نافع، مع تحمل التعب في استصحابه. (دسوقي)

(١) قوله: كثيرة: أخذ الكثرة من تنوين حركات، واعتبار الكثرة إنما هو لازدياد الدقة، وإلا فمجرد التعدد كاف في وجود تركيب الهيئة التي هي مناط الدقة. (دسوقي)

(٢) قوله: وبعضه إلخ: قال في «الأطول»: أو يتحرك تارة إلى اليمين وتارة إلى الشمال مثلا. (تجريد)

(٣) قوله: وإلا لكان إلخ: أي وإلا تكن الحركات المختلطة إلى جهات مختلفة بأن كانت لحركات المختلطة كلها لجهة واحدة. (قي)

(٤) قوله: بحذف الهزة: أي بعد قلبها ياء، فالأصل «قارئ» فأبدلت الهزة ياء، ثم أعلل إعلال «قاض». (دسوقي)

(٥) قوله: فانطباقا إلخ: الغاء لتعليل التشبيه المستفاد من «كأن»، أو اعتراضية؛ لبيان وجه الشبه بين البرق والمصحف. وحاصل ما يفيد أنه وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها. (من قي)

(٦) قوله: في كل حالة إلى جهة: ففي حالة الانطباق يتحرك إلى جهة العلو، وفي حالة الانفتاح يتحرك إلى جهة السفلى، ولم ينظر إلى جهة اليمين والشمال، ولأى يقال: في كل حالة إلى ثلاث جهات. وتوضيح ذلك: أن المصحف في كل من حالتي الانطباق والانفتاح متحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، ومجموعه متحرك إلى العلو في حال الانطباق وإلى السفلى في حال الانفتاح، وحينئذ يكون تحركه في حال الانطباق إلى ثلاث جهات: جهة اليمين، وجهة اليسار باعتبار أبعاضه، وجهة العلو باعتبار مجموعته، ويتحرك في حال الانفتاح إلى ثلاث جهات أيضاً: جهة اليمين، وجهة اليسار باعتبار أبعاضه، وجهة السفلى باعتبار مجموعته. (من قي)

(٧) قوله: وقد يقع: أشار بـ«قد» إلى قلة ذلك بالنسبة إلى وقوع التركيب في هيئة الحركات، واعلم أن هيئة السكون على وجهين أيضاً: أحدهما أن تكون الهيئة التركيبية منتزعة من السكون وحده، مجردا عن غيره من أوصاف الجسم، ولا بد أيضاً من تعدد أفراد السكون، والثاني أن يعتبر في تلك الهيئة مع السكون غيره، ولا يشترط في هذا تعدد أفراد السكون، وقد مثل المصنف للوجه الأول، ومثال الثاني قول بعضهم يصف مصلوبا شعر:

كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع إلى توديع مرتحل

واعلم^(١) أنه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر من ذلك المتعدد، كما إذا انتزع وجه الشبه من الشرط الأول من قوله: شعر: كما أبرقت^(٢) قوما عطاشا في «الأساس»: أبرقت لي فلانة، إذا تحسنت لك وتعرضت، فالكلام هنا على حذف الجار وإيصال الفعل أي أبرقت لقوم عطاش، جمع «عطشان» غمامة: فلما رأوها^(٣) أقشعت^(٤) وتجلت أي تفرقت وانكشفت، فانتزاع^(٥) وجه الشبه من مجرد قوله: «كما أبرقت قوما عطاشا غمامة» خطأ؛ لوجوب انتزاعه من الجميع أي جميع البيت، فإن المراد: التشبيه أي تشبيه الحالة المذكورة^(٦) في الأبيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش، ثم تفرقها وانكشافها بقاؤهم متحيرين باتصال أي باعتبار^(٧) اتصال، فالباء هنا مثلها في قولهم: «التشبيه بالوجه العقلي»^(٨)؛ إذ الأمر المشترك فيه هو اتصال ابتداء مطمع^(٩) بانتهاء مؤيس. وهذا^(١٠) بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا: «زيد كالأسد والسيف والبحر»؛ فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حدة، حتى لو حذفت ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه، بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختل بإسقاط بعض الأمور.

والمتعدد^(١١) الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه^(١٢) فاكهة بأخرى، والمتعدد العقلي كحدة النظر^(١٣) وكمال الحذر^(١٤) وإخفاء السفاد^(١٥) أي نزو الذكر على الأنثى في تشبيه طائر بالغراب، والمتعدد المختلف أي الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة^(١٦) الذي هو حسي^(١٧)، ونباهة الشأن أي شرفه واشتهاره^(١٨) الذي هو عقلي في تشبيه إنسان بالشمس. ففي المتعدد يقصد اشتراك الطرفين

(٨) قوله: بالوجه العقلي: أي بسبب اعتبار الوجه العقلي وبواسطته. (من ق وتج)
(٩) قوله: ابتداء مطمع: وهذا مأخوذ من الشرط الأول، وقوله: «بانتهاء مؤيس» هذا مأخوذ من الشرط الثاني، فحينئذٍ موجب انتزاع وجه الشبه عن مجموع البيت، ويكون انتزاعه من الشرط الأول خطأ؛ لأنه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه، وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء إشارة إلى السرعة وقصر ما بينهما. (كذا في ق وتج)
(١٠) قوله: وهذا: حاصل ما ذكره من الفرق بينهما: أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبر وإلا اختل المعنى، ولا تقدم بعض ما اعتبر على بعض، بخلاف الثاني. (دسوقي)
(١١) قوله: والمتعدد إلخ: أي وجه الشبه المتعدد الحسي، وقد مر أن وجه الشبه ثلاثة أقسام: واحد، ومركب، ومتعدد، ولما فرغ من الأولين شرع في الثالث، وهو إما حسي أو عقلي أو مختلف. (ق)
(١٢) قوله: في تشبيه إلخ: أي تشبيه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة، وتشبيه النبق بالتفاح فيما ذكر، ولا شك أنهما إنما تدرك بالحواس، فاللون بالبصر، والطعم بالذوق، والرائحة بالشم. (دسوقي)
(١٣) قوله: كحدة النظر: أي الموجبة لإدراك الخفيات؛ لأنها قوته أو سرعته أو جودته، وعلى كل حال فهي أمر عقلي. (دسوقي)
(١٤) قوله: وكمال الحذر: كمال حذره مشهور، حتى يقال: إن الغراب قال لابنه: إذا رأيت إنسانا أهوى إلى الأرض فطر؛ إذ لعله يأخذ حجرا فيضربك به، فقال له ابنه: بل أطير إذا رأيته مقبلا؛ إذ ربما يكون أتى بالحجر معه، وهذا من مبالغة الناس في وصفه بالحذر. (تجريد)
(١٥) قوله: وإخفاء السفاد: قيل: إنه لم ير عليها قط، وفي المثل «أخفى سفادا من الغراب»، حتى قيل: «إنه لا سفاد له معتاد، وإنما له إدخال منقره في منقر الأنثى». (ق)
(١٦) قوله: حسي: لأن الحسن بمجموع الشكل واللون وهو حسي؛ لأنهما مدركان بالبصر، فكذلك الحسن الذي هو مجموعهما.
(١٧) قوله: أي شرفه واشتهاره: مجموعهما تفسيران «نباهة»، ولا شك أن الشرف والاشتهار =

(١) قوله: واعلم: أشار به إلى أن وجه الشبه قد يقتضي تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعي فيها جميع تلك الأشياء، فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الأشياء. (تجريد)
(٢) قوله: كما أبرقت: «الكاف» للتشبيه، و«ما» مصدرية و«أبرقت» بمعنى ظهرت وتعرضت أي حال هؤلاء القوم المذكورين في الأبيات السابقة كحال إبراق -أي ظهور- غمامة بقوم عطاش. (دسوقي)
(٣) قوله: فلما رأوها: أي وقصدها بالشرب منها، كما يدل عليه فحوى الكلام. (ق)
(٤) قوله: أقشعت: الفعل لازم، وهمرته للصيرورة أي صارت منقشعة، والفعل المتعدي «قشع» يقال: «قشعت الريح السحاب»، فهو نظير «كبه فأكب»، والمراد من «أقشعت وتجلت»: اضمحلت وذهبت، فهما مرادفان. وقال البعض: إن «تفرقت» تفسيران ل«أقشعت»، وقوله: «وانكشفت» تفسيران ل«تجلت» فيكون لفا ونشرا مرتبا. (من ق وج)
(٥) قوله: فانتزاع إلخ: الحاصل أن الشاعر قصد تشبيه الحالة المذكورة قبل هذا البيت، وهي حال من «ظهر له شيء»، وهو في غاية الحاجة إلى ما فيه، وبنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا أوجب الإيأس مما يريجه بحال قوم تعرضت لهم غمامة، وهم في غاية الاحتياج إلى ما فيها من الماء؛ لشدة عطشهم وبمجرد ما تحيوا للشرب منها تفرقت وذهبت، فإذا سمع السامع قول الشاعر: «كما أبرقت قوما عطاشا غمامة»، توهم أن ما يؤخذ منه يكفي في التشبيه، كان ذلك خطأ. (ق)
(٦) قوله: الحالة المذكورة: وهي كون الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شيء، وهو غاية الحاجة إلى ما فيه، وبنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا أوجب الإيأس مما رجا منه. (تجريد)
(٧) قوله: أي باعتبار إلخ: أشار الشارح بقوله: «أي باعتبار إلخ» إلى أن «الباء» في قوله: «باتصال» للآلة، مثلها في قولك: «نحرت بالقدم» أي بواسطته، وحينئذٍ فهي داخلية في كلام المصنف على وجه الشبه، لا أنها صلة «التشبيه» ولألا لاقتضى أن «اتصال ابتداء مطمع بانتهاء المؤيس» مشبه به، مع أن المشبه به هو حال ظهور الغمامة للقوم العطاش. (ق)

في كل من الأمور المذكورة، ولا يعمد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها.

واعلم أنه الضمير للشأن قد ينتزع الشبه أي التماثل^(١)، يقال: «بينهما شبهة» بالتحريك^(٢) أي تشابه، والمراد ههنا ما به التشابه، أي الحال والشأن
أعني وجه التشبيه من نفس التضاد^(٣)؛ لا اشتراك^(٤) الضدين فيه أي في التضاد؛ لكون كل منهما مضاداً للآخر، ثم ينزل^(٥) التضاد منزلة تناسب بواسطة^(٦) تمليح أي إتيان بما فيه ملاحظة وظرافة، يقال: «ملح الشاعر» إذا أتى بشيء مليح، وقال الإمام^(٧) المرزوقي في قول الحماسي: شعر:

أتاني^(٨) من أبي أنس وعيد فسئل لغليظة الضحاك جسمي
أي ذاب اسم أبي أنس

إن قائل هذه الأبيات قد قصد^(٩) بها الهزء والتمليح. وأما الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر فإنما هو «التمليح» بتقديم اللام على الميم، وسيجيء ذكره في الخاتمة، والتسوية بينهما إنما وقعت من جهة العلامة الشيرازي، وهو سهو. أو تهكم أي سخرية واستهزاء، فيقال للجبان: «ما أشبهه بالأسد»، وللبخيل: «إنه حاتم»، كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام، فإن كان القصد إلى ملاحظة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتتمليح، وإلا فتهكم^(١٠).

وقد سبق إلى بعض الأوهام نظراً إلى ظاهر اللفظ^(١١) أن وجه الشبه في قولنا للجبان: «هو أسد»، وللبخيل: «هو حاتم» هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين^(١٢) المتضادين، وفيه نظر؛ لأننا إذا قلنا: «الجبان كالأسد في التضاد» أي في كون كل منهما مضاداً للآخر: لا يكون هذا^(١٣) من التمليح والتهكم في شيء، كما إذا قلنا: «السواد كالبياض في اللونية أو في التقابل»، ومعلوم^(١٤) أننا

تنظير بما قبله

= لا يدركان بالبصر ولا بغيره من الحواس، وإنما يدركان بالعقل، وإن كان سبب كل منهما قد يكون حسياً. (من التجريد والدسوقي)

(١) قوله: أي التماثل: أشار به إلى أن الشبه -بفتح الشين والباء- اسم مصدر بمعنى التشابه والتماثل. (ق)

(٢) قوله: بالتحريك: وأما الشبه كـ«العلم» فهو التشبيه، أي المثل. (تجريد)

(٣) قوله: من نفس التضاد: أي من ذي التضاد من غير ملاحظة أمر سوى التضاد، بمعنى أن التضاد يجعل وسيلة لجعل الشيء وجه شبه، لا أنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد، كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم؛ لأن هذا لا يصح هنا، والمراد بالتضاد: التنافي، سواء كان تضاداً أو تناقضاً أو شبه تضاد. (دسوقي)

(٤) قوله: لا اشتراك إلخ: أي فاعتبر الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد جعله وجه شبه، كالاشتراك المقتضي للتشبيه في غير الضدين. (تجريد)

(٥) قوله: ثم ينزل إلخ: عطف على قوله: «ينتزع»، فيكون «ثم» للترتيب الذكري، وإلا فالتنزيل قبل الانتزاع لا بعد. إلا أن يقال: إن المعنى: قد يقصد الانتزاع، ثم ينزل، أي وبعد التنزيل ينتزع بالفعل. (تجريد وغيره)

(٦) قوله: بواسطة: يعني إنما ينزل التضاد منزلة تناسب؛ لقصد التمليح أو التهكم؛ ليزول السامة عن السامع ويجلب الانشراح له. (من الدسوقي والتجريد)

(٧) قوله: وقال الإمام: القصد من نقل كلامه شيان: الأول الإشارة إلى أن «أو» في قول المصنف: «بواسطة تمليح أو تهكم» لمنع الخلو، فيجوز الجمع بينهما. والثاني: أن المقابل للهزء والتهكم هو التمليح -بتقدم الميم- لا التمليح الذي هو الإشارة إلى قصة أو غيرها، فتكون تسوية العلامة الشيرازي بينهما فاسدة. (دسوقي)

(٨) قوله: أتاني إلخ: البيت للشقيق بن سليك الأسدي، و«الوعيد»: التخويف، و«سئل»

على صيغة المبني للمجهول، و«جسمي» نائب الفاعل، أي ذاب أو ابتلى بالسل، وهو مرض مخصوص، و«الغيط» الغضب الكامن، وفي نسخة: «فسل تغير الضحاك»، وعليه «فسل» على زنة المعلوم، و«الضحاك» اسم أبي أنس، وقيل: إن الضحاك اسم ملك معروف من الملوك الماضية، قتله أفريدون. أطلق على أبي أنس زيادة في التهكم، كما لا يخفى. (دسوقي)

(٩) قوله: قصد إلخ: أي الاستهزاء بأبي أنس وإضحاك السامعين وإزالة الملل عنهم، حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم. وعلم أن «أو» في قول المصنف: «أو تهكم» مانعة خلو، فيجوز الجمع. (من الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: وإلا فتهكم: أي بأن قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحظة والظرافة أو قصد الجميع، والأولى قصره على الصورة الأولى فقط؛ ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التمليح والتهكم، فتدبر. (تجريد)

(١١) قوله: إلى ظاهر اللفظ: أي لفظ المصنف، وهو قوله: «لا اشتراك الضدين فيه». (ق)

(١٢) قوله: باعتبار الوصفين: وهما الجبن والشجاعة، والكرم والبخل، لا باعتبار حقيقتي الموصوفين. (دسوقي)

(١٣) قوله: لا يكون هذا إلخ: ولا حاجة حينئذٍ إلى قوله: «ثم ينزل منزلة تناسب» بل لا معنى له أصلاً؛ لأنه خلاف الواقع. وأيضاً وجه الشبه حينئذٍ نفس التضاد لا ما ينتزع منه، فلا معنى لقوله: «قد ينتزع الشبه من نفس التضاد»؛ لأحد الانتزاع والمنتزع منه.

(١٤) قوله: ومعلوم إلخ: هذا وجه آخر في رد ما سبق إلى بعض الأوهام. حاصله: أن وجه التشبيه يصح التصريح به، والتضاد لا يصح التصريح به في قولك: تمليحاً أو تهكماً للجبان: «هو كالأسد»؛ إذ لو قلت: «في التضاد» لخرجت عن مقام التمليح والتهكم، وإنما تقول في مقامهما «في الشجاعة». (ق ويد)

إذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان: «هو أسد» تمليحا أو تهكما، لم يتأت لنا إلا أن نقول: «في الشجاعة»، لكن الحاصل^(١) في الجبان إنما هو ضد الشجاعة، فنزلنا تضادها منزلة التناسب، وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء.

وأداته^(٢) أي أداة التشبيه الكاف^(٣)، و«كَأَنَّ»^(٤) وقد تستعمل^(٥) عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه، سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو: «كَأَنَّ زيدا أخوك»، و«كَأَنَّهُ قدم». و«مثل» وما في معناه ممّا يشتق من المماثلة والمشابهة^(٦) وما يؤدي^(٧) هذا المعنى. والأصل في نحو الكاف أي في الكاف ونحوها^(٨)، كلفظة «نحو ومثل وشبه»، بخلاف «كَانَ وتماثل وتشابه» أن يليه المشبه به لفظاً نحو: «زيد كالأسد»، أو تقديرًا نحو قوله تعالى: «أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ» على تقدير «أو كمثل ذوي صيب»^(٩). وقد يليه أي نحو الكاف غيره أي غير المشبه به^(١٠) نحو: «وَأَضْرَبَ»^(١١) لَهْم مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أُنْزِلَتْهُ؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء^(١٢) ولا بمفرد آخر^(١٣) يتمحل تقديره، بل المراد تشبيه حالها في بهجتها ونضارتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحالة النبات^(١٤) الحاصل من الماء يكون أخضر ناصراً، ثم يبس فيطيره الرياح كأن لم يكن.

ولا حاجة^(١٥) إلى تقدير «كمثل ماء»؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام^(١٦) المذكور بعد الكاف، واعتبارها مستغني^(١٧) عن هذا التقدير. ومن زعم أن التقدير «كمثل ماء» وأن هذا^(١٨) مما يلي الكاف غير المشبه به؛ بناءً على أنه محذوف: فقد سها^(١٩)

المستفاد من «قد» لا بد أن يكون إضافيا. (الدسوقي والتحريد)
(١٢) قوله: واضرب إلخ: أي بين لهم حال الحياة الدنيا، ف«مثل» مفعول «اضرب» وقوله: «كماء» خبر مبتدأ محذوف، أي هي كماء. وقيل: إن «اضرب» بمعنى اجعل وصير، فله مفعولان ثانيهما قوله: «كماء» أي صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء أنزلناه إلخ. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: بالماء: أي حتى يكون مما ولي الكاف المشبه به لفظاً. (ق)
(١٤) قوله: ولا بمفرد آخر: بحيث يقال: إن الأصل نبات ماء حتى يكون مما ولي الكاف المشبه به تقديراً. (دسوقي)
(١٥) قوله: بحالة النبات: أي صفته، ولا شك أنه غير والي للكاف لفظاً ولا تقديرًا. قوله: «أخضر» حال من «النبات»، وقوله: «ثم يبس» تفسير لـ«هشيم» في الآية. وقوله: «فيطيره» تفسير لـ«تذروه» فيها. (ق)

(١٦) قوله: ولا حاجة إلخ: أي حتى يكون المشبه به واليا يعني متصلاً للكاف تقديرًا. (ق وید)

(١٧) قوله: مضمون الكلام: أي مجموع الكلام، وهو النبات الناشئ من الماء وأخضراره، ثم يبوسته، ثم تطير الرياح له. (من الدسوقي)

(١٨) قوله: مستغن: أي لفهما من ذلك المضمون، فوجود التقدير وعدمه سيات. (دسوقي)

(١٩) قوله: وأن هذا إلخ: يعني أن المشبه به هو «مثل الماء» والوالي للكاف نفس الماء. والحاصل: أن هذا الزاعم فهم أن المراد بقول المصنف: «والأصل في الكاف ونحوه أن يليه المشبه به» أي في اللفظ، وقوله: «وقد يليه غيره» أي في اللفظ، وإن كان واليا له في التقدير، وجعل الآية من هذا القبيل فقدر فيها «مثل» وجعله المشبه به، وحيثي فهو وال للكاف في التقدير، لا في اللفظ. (ق)

(٢٠) قوله: فقد سها إلخ: أي من وجهين: الأول: أننا لا نسلم أن المشبه به «مثل الماء» وصفته، بل مثل النبات الناشئ من الماء. والثاني: أننا إذا سلمنا أن المشبه به «مثل الماء» - كما قال هذا الزاعم - فلا نسلم أن الكاف في هذه الآية قد وليها غير المشبه به، بل واليا لها على كلامه هو المشبه به؛ لأن المقدر عندهم كالمفوض، وحيثي فالمشبه به =

(١) قوله: لكن الحاصل إلخ: هذا دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك، فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه؟ وحاصل الدفع: أننا نزلنا تضادها منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة، فالجبان شجاع تنزيلاً، فحاء الاشتراك، فاحفظه. (كذا في ق وید)

(٢) قوله: وأداته: أي آتته، والأداة في اللغة: الآلة، سمي بها ما يتوصل به إلى التشبيه، اسما كان أو فعلاً أو حرفاً. (تجريد)

(٣) قوله: الكاف: قدمها؛ لأنها الأصل؛ لبساطتها اتفاقاً. (ق)
(٤) قوله: وكان: قيل: هي بسيطة، وقيل: مركبة من «الكاف» ومن «أن» المشددة. (دسوقي)

(٥) قوله: وقد تستعمل: «قد» ههنا للتقليل النسبي؛ لأن استعمالها للظن قليل بالنسبة لاستعمالها للتشبيه، وإن كان كثيراً في نفسه. (دسوقي)

(٦) قوله: والمشابهة: عطف على «المماثلة» أي ما يشتق من المشابهة، اسماً كان أو فعلاً، نحو: تشابه زيد وعمرو، وشابه زيد عمراً، وزيد مشابه لعمرو، وزيد يشبه عمراً. (من الدسوقي والتحريد)

(٧) قوله: وما يؤدي: عطف على «المماثلة» أي وما يشتق مما يؤدي هذا المعنى، أي التشبيه، وذلك كالمشتق من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمحاكاة. (دسوقي)

(٨) قوله: في الكاف ونحوها: يريد أن الكلام على طريق الكناية، كما تقرر في قولك: «مثلك لا يخل»، لا أن في الكلام مقدراً. (تجريد)

(٩) قوله: ونحوها: المراد بنحو الكاف: ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه، وهو ما يكون الداخل عليه مجروراً لا غير، واحتز به عن نحو: «كَانَ ويشبه ويشابه»؛ فإنها لا يليها المشبه به بل المشبه، بخلاف الكاف ونحوها. (من تجريد)

(١٠) قوله: كمثل ذوي صيب: يعني فالمشبه به - وهو مثل ذوي صيب - قد ولي الكاف والحال أنه مقدر، وإنما قدر «ذوي الصيب»؛ لأن الضمائر في قوله: «يَحْقُلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي عَادَانِهِمْ» (البقرة: ١٩) لا بد لها من المرجع، وليس موجوداً في اللفظ. (من ق)

(١١) قوله: غير المشبه به: أي مما يكون له دخل في المشبه به، وذلك إذا كان المشبه به هيئة منتزعة، وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة، ولا خفاء في كثرته، فالتقليل

سهوًا بينًا؛ لأن المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظًا، وقد يكون محذوفًا على ما صرح به في «الإيضاح».

وقد يذكر فعل ينبيء عنه^(١) أي عن التشبيه، كما في «علمت زيدا أسدا» إن قُرْب التشبيه وادعي^(٢) كمال المشابهة؛ لما في
أي يدل
«علمت» من معنى التحقيق، وحسبت زيدا أسدا إن بُعِد التشبيه بأدنى تباعد؛ لما في الحسبان من الإشعار بعدم التحقق^(٣) والتيقن.
أي التيقن

وفي كون^(٤) مثل هذه الأفعال منبئًا عن التشبيه نوع خفاء، والأظهر^(٥) أن الفعل ينبيء عن حال التشبيه في القرب والبعد.

والغرض منه أي من التشبيه في الأغلب^(٦) يعود إلى المشبه^(٧)، وهو أي الغرض العائد إلى المشبه بيان إمكانه^(٨) أي المشبه، وذلك
أي الاستعمال

إذا كان أمرًا غريبًا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه^(٩)، كما في قوله: شعر:

فإن تَفَقَّى الأنامَ وأنت منهم؛ فإن المسك^(١٠) بعض دم الغزال
حالة
أي بحسب الأصل

فإنه^(١١) لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلاً برأسه وجنسا بنفسه، وكأنَّ هذا في الظاهر كالممتنع احتجَّ لهذه الدعوى
أي ما ذكر

وبين إمكانها بأن شبه^(١٢) هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء؛ لما فيه من الأوصاف الشريفة التي
أي ما ذكر

لا توجد في الدم، وهذا التشبيه ضمني^(١٣)، ومكني عنه لا صريح. أو حاله عطف على «إمكانه» أي بيان حال المشبه بأنه على أي
أي صفة

وصف^(١٤) من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد، إذا علم السامع لون المشبه به دون لون المشبه. أو مقدارها^(١٥) أي بيان
أو في غيره

مقدار صحَّ حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدته أي شدة

السواد. أو تقريرها مرفوع^(١٦) عطفًا على «بيان إمكانه» أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه،
عطف تفسير

= الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظًا وقد يكون مقدرا، والشارح قد اقتصر في بيان
السهو على الوجه الثاني. (دسوقي)

(١) قوله: فعل ينبيء عنه: أي يدل على التشبيه من غير ذكر أدواته، فيكون الفعل قائما
مقامها، والمراد فعل غير الأفعال الموضوعة من أصلها للدلالة على التشبيه، كالأفعال
المشتقة من المماثلة والمشابهة. (ق)

(٢) قوله: وادعي: عطف تفسير على قوله: «قرب»، والمراد ادعي على وجه التيقن. (ق ويد)
(٣) قوله: إن بعد: أي أريد إفادة بعده وضعفه بأن تكون مشابهة المشبه للمشبه به
ضعيفة؛ لكون وجه الشبه خفيا عن الإدراك. (دسوقي)

(٤) قوله: بعدم التحقق: لأن الحسبان إنما يدل على الظن والرجحان، دون التحقق
والتيقن. (من ق)

(٥) قوله: وفي كون إلخ: هذا اعتراض وارد على قول المصنف: «وقد يذكر فعل ينبيء
عنه». حاصله: أنا لا نسلم أن «علمت» في «علمت زيدا أسدا»، و«حسبت» في
«حسبت زيدا أسدا» ينبيان عن التشبيه؛ للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على
التشبيه، بل المنبئ عنه عدم صحة الحمل؛ لأننا نجزم أن الأسد لا يصح حمله على زيد،
وأنه إنما يكون على تقدير إرادة التشبيه، سواء ذكر الفعل أو لم يذكر، كما في قولنا:
«زيد أسد». (دسوقي بتوضيح)

(٦) قوله: والأظهر إلخ: إنما قال ذلك؛ لأنه يمكن أن يجاب عن المصنف بأن في كلامه
حذف مضاف أي ينبيء عن حال التشبيه، كما هو المتبادر من قولنا: «أنا فلان عن
فلان»؛ فإن المتبادر منه أنه أظهر حالا من أحواله، لا أنه أفاد تصوره. (من دسوقي
وتجريد)

(٧) قوله: في الأغلب: أي أغلب الاستعمال. وإنما قال ذلك؛ لأنه يأتي من أن الغرض
قد يعود إلى المشبه به. فإن قلت: فيما سيأتي ما يدل على أنه قليل، وقوله: «في

الأغلب» يدل على أنه غالب. قلت: القلة بالإضافة لا تنافي الغلبة. (من تجريد)
(٨) قوله: إلى المشبه: يعني الغرض في أغلب الاستعمال يعود إلى المشبه؛ لأن التشبيه
بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر، والمشبه كالمقيس، ولذا كان عوده إليه أغلب.
(٩) قوله: إمكانه: أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه، فالاعتصار على بيان الإمكان من
ضيق البيان. (تجريد)

(١٠) قوله: امتناعه: أي امتناعه الوقوعي من أجل غرابته، فيؤتى بالتشبيه على طريق
الدليل على إثباته. (ق)

(١١) قوله: فإن المسك إلخ: ليس جوابا للشرط الذي هو قوله: «فإن تفق الأنام»؛ لعدم
الارتباط المعنوي، وإنما هو علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه، تقديره: فلا استبعاد
فيه. (دسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: فإنه إلخ: هذا علة لصحة التمثيل بالبيت؛ لكون الغرض من التشبيه بيان
إمكان المشبه. (دسوقي)

(١٣) قوله: شبه إلخ: أي الهيئة المأخوذة من فوقان الممدوح جميع الناس، حتى صار كأنه
أصل برأسه. وقوله: «بحال المسك»، أي بالهيئة المأخوذة من فوقاته لجميع الدماء التي في
الغزال، فهو من تشبيه المركب بالمركب. (علامة دسوقي)

(١٤) قوله: ضمني: أي مدلول عليه باللائم؛ لأنه ذكر في الكلام لازم التشبيه، وهو وجه
الشبه، أعني التفوق على الأمثال، وأراد الملزوم وهو التشبيه. (علامة دسوقي)

(١٥) قوله: على أي وصف: أي هل هو متصف باليباض أو السواد أو الحمرة مثلا، وهو
متعلق بـ«بيان» أي بيان حاله بجواب أنه على أي وصف. (دسوقي)

(١٦) قوله: أو مقدارها: أي إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه. وإنما ترك
هذا التقيد؛ لظهوره مما ذكره أولا. (ق)

(١٧) قوله: مرفوع: أي لا محذور عطفًا على مدخول «البيان» وهو الإمكان؛ لأن التقرير =

كما في^(١) تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء؛ فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأن الفكر بالحسيات أنتم منه بالعقليات؛ لتقدم الحسيات^(٢) وفرط إلف النفس بها.
كسبه أي فائدة تعلم أي في هذا التشبيه أي شأن عدم الفائدة أي شدة

وهذه الأغراض الأربعة^(٣) تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم، وهو به أشهر أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف، فظاهر العبارة^(٤) أن كلاً من الأربعة تقتضي الأتمية والأشهرية، لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية؛ ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في الثاني. وكذا بيان المقدار لا يقتضي الأتمية، بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد^(٥) مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص؛ ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه. وأمّا تقرير الحال فيقتضي الأمرين جميعاً؛ لأن النفس إلى الأتم الأشهر أميل، فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية أجدر وأليق.
أي لا الأتمية أي بيان الإمكان أي بيان الحال أي بيان مقدار حال المشبه أي نفس الأمر أي حال المشبه الأتمية والأشهرية عند المعاطاة

أو تزيينه^(٦) مرفوع^(٧) عطفًا على «بيان إمكانه» أي تزيين المشبه في عين السامع، كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي^(٨) أو تشويهه أي تقييحه^(٩) كما في تشبيه وجه مجذور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة جمع «ديك»، أو استطرافه أي عد المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك^(١٠) موجه الذهب؛ لإبرازه، أي إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه في صورة الممتنع^(١١) عادة وإن كان ممكنا عقلا^(١٢)، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب.
الذي عليه آثار الجدرى أي غفرة يابسة أي تقينها بالمتقار

وللاستطراف^(١٣) وجه آخر غير الإبراز في صورة الممتنع عادة، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن، إمّا مطلقاً^(١٤)، كما مر^(١٥) في تشبيه فحم فيه جمر موقد، وإمّا عند^(١٦) حضور المشبه، كما في قوله:
أي الغامضة

(٩) قوله: تقييحه: أي تقييح المشبه في عين السامع؛ لأجل أن ينفر المخاطب عنه. (ق)
 (١٠) قوله: ببحر من المسك: أي الذائب، وقوله: «موجه الذهب» أي الذائب. وإمّا قلنا: «المسك الذائب» و«الذهب الذائب»؛ لأن البحر لا يتصور بصورة الجامد، ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل إلى الحمرة في وسط شيء أسود. (دسوقي)
 (١١) قوله: في صورة الممتنع: وهو البحر من المسك الذي موجه الذهب. ومما زاد به استطراف المشبه هنا كونه شيئاً تافهاً مختصراً أظهر في صورة شيء رفيع ممتنع عادة. (دسوقي وتجريد)
 (١٢) قوله: ممكنا عقلا: بأن يذوب المسك مع كثرتة جدا، حتى يعد بحرا، ويذوب الذهب ويكون موجا له. (دسوقي)
 (١٣) قوله: وللاستطراف: أي المطلق، لا الاستطراف في خصوص المثال المذكور، ولذا لم يأت بالضمير؛ لتبادر الذهن منه إلى الاستطراف في المثال المذكور. والحاصل: أن الاستطراف من حيث هو له وجهان: الأول إبراز المشبه في صورة الممتنع في الخارج، والثاني إبرازه في صورة النادر الحضور في الذهن، وهما مفهومان مختلفان، والثاني أعم، فيلزم من كون الشيء ممتنع الحصول في الخارج ندرة حضوره في الذهن دون العكس، فكلما أبرز المشبه للسامع بصورة أحدهما حصل الاستطراف. (ق)
 (١٤) قوله: إمّا مطلقا: أي ندورا مطلقا من غير تقييد بحالة حضور المشبه في الذهن، أي عند حضور المشبه في الذهن وعند عدمه. (ق)
 (١٥) قوله: كما مر إلخ: منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان: إبرازه في صورة الممتنع، وإبرازه في صورة النادر الحضور؛ إذ لا منافاة بينهما، كما لا يخفى. (تجريد)
 (١٦) قوله: وإمّا عند إلخ: أي وإمّا أن تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه به عند حضور المشبه لا مطلقا؛ لكون المشبه به مشاهدا معتادا، لكن مواطنه غير مواطن المشبه؛ لكون =

= أخص من مطلق البيان؛ إذ هو بيان على وجه التمكن، فلو جر لكان المعنى: أو بيان البيان الخاص، ولا يخفى ما في ذلك من العجرفة. (ق)
 (١) قوله: كما في إلخ: وذلك كأن يقال: «فلان في سعيه كالراقم على الماء» بجامع عدم حصول الفائدة في كل، فهذا التشبيه قرر وثبت حال فلان، وهو عدم الفائدة في ذهن السامع. (دسوقي)
 (٢) قوله: لتقدم الحسيات: علة للأتمية، أي لتقدم الحسيات في الحصول عند النفس على العقلية. (دسوقي)
 (٣) قوله: الأربعة: أي بيان الإمكان والحال والمقدار والتقرير. (دسوقي)
 (٤) قوله: فظاهر العبارة: ويمكن الجواب بأن المراد أن مجموع الأغراض الأربعة يقتضي الأمرين ويرتكب التوزيع، فترجع الأشهرية لما يقتضيها وهو الجميع، وترجع الأتمية لما يقتضيها وهو التقرير، وليس المراد أن كل واحد من الأغراض الأربعة تقتضي الأتمية والأشهرية معا، كما هو مبنى الاعتراض. (دسوقي)
 (٥) قوله: على حد: أي نهاية مقدار المشبه، يعني يكون مساويا للمشبه في وجه الشبه لا أزيد منه ولا أنقص. ولو قال الشارح: «على حد إلخ» و«أن يكون أشهر» لكان أحسن؛ ليتضح به قوله: «ليتعين مقدار المشبه» كل الاتضاح، وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده. (علامة دسوقي)
 (٦) قوله: أو تزيينه: أي جعله ذا زينة بأن يصوره للسامع بما يزينه ويحسنه، فيتخيل السامع حيثنظ حسن المشبه، فإذا تخيله كذلك كان ذا داعيا لرغبته فيه. (دسوقي)
 (٧) قوله: مرفوع: أي لا يجرور عطفًا على «إمكانه». (دسوقي)
 (٨) قوله: بمقلة الظبي: أي التي سوادها مستحسن طبعًا، فصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الأصمعي: أن عين الظبي والبقر الوحشين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت، وأما حال الحياة فعيونهم سود كلها. (تجريد)

شعر: وَلَا زَوْدِيَّةٌ^(١) يعني البنفسج تزهو^{تتكبر}. قال الجوهري^(٢) في «الصحاح»: «زُهي الرجل فهو مزهو» إذا تكبر، وفيه لغة أخرى^(٣)

حكاه ابن دُرَيْد: زها يزهو زهوا، بزرقها^{بوزن «سفرجل»} :: بين الرياض على حُرِّ اليواقيت^(٤) :: يعني الأزهار والشقائق الحمرة^(٥) كأنها فوق قامات^{مع «نجر»} ضعفن بها^(٦) :: أوائل النار^(٧) في أطراف كبريت^(٨)؛ فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من

المسك موجه الذهب، لكن يندر^(٩) حضورها عند حضور صورة البنفسج، فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين^(١٠).

وقد يعود الغرض من التشبيه إلى المشبه به، وهو ضربان: أحدهما إيهام^(١١) أنه أتم^{أي المشبه في وجه الشبه، وذلك في تشبيه} من المشبه في وجه الشبه، وذلك في تشبيه

المقلوب الذي يجعل فيه الناقص مشبها به قصدًا إلى ادعاء أنه أكمل كقوله: شعر: وبدا الصباح كأن غرته^{أي الصبح} :: هي بياض في جبهة

الفرس فوق الدرهم، استعيرت لبياض الصبح، وجه الخليفة حين يمتدح، فإنه قصد^(١٢) إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في

الوضوح والضياء. وفي قوله: «حين يمتدح» دلالة على اتصاف المدحوم بمعرفة حق المادح، وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء

إليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم، حيث^(١٣) يُتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح.

والضرب الثاني من الغرض العائد إلى المشبه به بيان الاهتمام به أي المشبه به كتشبيه الجائع وجهًا كالبدن في الإشراق

والاستدارة بالرغيف^(١٤)، ويسمى هذا التشبيه المشتغل على هذا النوع من الغرض إظهار المطلوب، هذا أي الذي ذكر من جعل أحد

الشيئين مشبها والآخر مشبها به إنما يكون إذا أُريد إلحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في الغرض العائد إلى المشبه، أو ادعاء كما

في الغرض العائد إلى المشبه به بالزائد^(١٥) في وجه الشبه، فإن أريد^(١٦) الجمع بين شيئين في أمر^(١٧) من الأمور من غير قصد^(١٨) إلى كون

(٩) قوله: متباعدتين: [وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت]

(١٠) قوله: إيهام إلخ: أي إيقاع المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم من المشبه في

وجه الشبه، مع أنه ليس كذلك في الواقع. (دسوقي)

(١١) قوله: فإنه قصد إلخ: أي قصد بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبها به؛ لأن

جعله مشبها به يومه أنه أقوى من غرة الصباح على قاعدة ما يفيد التشبيه بالأصالة من

كون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه. (ق)

(١٢) قوله: حيث إلخ: حاصل ما ذكره الشارح: أن تقييد الشاعر إشراق وجه المدحوم

على وجه يقتضي أكملته على الصباح بحين الامتداح يدل على معرفته لحق المادح وعلى

كرمه. وذلك لأن إشراق الوجه حال الامتداح يدل على شيئين: أحدهما قبول المدح،

وهذا مستلزم معرفة حق صاحبه. والثاني: كون المدحوم كريما؛ فإنه لو كان ليثما لعبس

وجهه. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: بالرغيف: أي فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدن الذي هو

المناسب إلى تشبيهه بالرغيف: يدل على اهتمامه بالرغيف ورغبته فيه؛ لجوعه، وأنه لم يزل

عن خاطره. (ق)

(١٤) قوله: بالزائد: متعلق بـ«إلحاق»، ومراده بالزائد حقيقة أو ادعاء، كما علم من وصفه

الناقص. (علامة دسوقي)

(١٥) قوله: فإن أريد: يعني فإن لم يرد إلحاق الناقص بالكامل وأريد الجمع بين الشيئين

إلخ. (ق)

(١٦) قوله: في أمر إلخ: أي سواء كان مفردا أو مركبا، حسيا أو عقليا، واحدا أو متعددا.

(دسوقي)

(١٧) قوله: من غير قصد إلخ: أي بل قصد استوائهما في ذلك الأمر من غير التفات إلى

القدر الذي زاد به أحدهما على الآخر، إن كان في أحدهما زيادة في الواقع، إما لاقتضاء =

= كل منهما من واد غير وادي الآخر، فيبعد حضور أحدهما في الذهن عند حضور الآخر. (دسوقي)

(١) ولازوردية: الواو واو «رب»، و«لا» جزء من الكلمة ليس بنافية، وهو بكسر الزاي

المعجمة، وقيل: بالفتح والواو مفتوح والراء ساكنة، و«اللازوردية» صفة لمحذوف، أي

رب أزهار من البنفسج لازوردية، نسبها الشاعر للحجر المعروف باللازورد؛ لكونها على

لونه، فهي نسبة تشبيهية. (ق)

(٢) قوله: قال الجوهري: أشار بهذا إلى أن «زهي» من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول،

وإن كان المعنى للبناء للفاعل، فيقال: «زهي الرجل»، كما يقال: «جن الرجل».

(دسوقي)

(٣) قوله: وفيه لغة أخرى إلخ: حاصلها: أنه يجوز استعمال «زها» مبنيا للفاعل لفظا، وما في

البيت وارد على هذه اللغة؛ إذ لو كان واردا على اللغة الأولى لقليل: «تزهي» بضم أوله

وفتح ثالثه؛ إذ هو مضارع «زهي» المبني للمجهول. (ق)

(٤) قوله: على حمر اليواقيت: صلة لـ«تزهو» من إضافة الصفة للموصوف. (ق)

(٥) قوله: والشقائق الحمر: أشار بهذا إلى أنه استعار اليواقيت الحمر للأزهار الحمر،

كالورد والشقائق، والمعنى أنها تزهو تتكبر على الأزهار الحمر الشبيهة باليواقيت الحمر.

(علامة دسوقي)

(٦) قوله: ضعفن بها: أي ضعفن عن تحملها؛ لأن ساقها في غاية الضعف واللين. (ق)

(٧) قوله: أوائل النار: خير، كأنها أي النار المتصلة بالكبريت التي تضرب إلى الزرقعة

لا الشعلة المرتفعة. وإنما قيد بـ«أوائل»؛ لأن النار متى طال مقامها في الكبريت واشتعلت:

احمرت وصفت وزال زرقعتها. (ق)

(٨) قوله: لكن يندر: لأن الإنسان إذا خطر البنفسج بباله لا تخطر بباله النار، لا سيما

في أطراف الكبريت؛ لما بينهما من غاية البعد. (دسوقي)

أحدهما ناقصًا والآخر زائدًا، سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد: فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم^(١) بالتشابه؛ ليكون^(٢) كل واحد من الشئتين مشبهًا ومشبهًا به، احترازًا من ترجيح أحد المتساويين^(٣) في وجه الشبه، كقوله^(٤): شعر:

تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب
أي في الحمرة أي وقت حرمانه أي حمرى

فوالله^(٥) ما أدري أباخمر أسبلت :: جفوني يقال: أسبل^(٦) الدمع والمطر، إذا هطل وأسبلت السماء، فالباء في قوله: «أباخمر» للتعدي وليست بزائدة كما توهم بعضهم^(٧) أم من عبرتي كنت أشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه.

ويجوز^(٨) عند إرادة الجمع بين شئتين في أمر التشبيه أيضًا؛ لأنهما وإن تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبهًا والآخر مشبهًا به؛ لغرض من الأغراض وبسبب من الأسباب، مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه،

كتشبيه غرة الفرس^(٩) بالصبح وعكسه^(١٠) أي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد^(١١) ظهور منير في مظلم أكثر منه أي من ذلك المنير من غير قصد^(١٢) إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك؛ إذ لو قصد^(١٣) ذلك لوجب جعل الغرة مشبهًا والصبح مشبهًا به.

وهو^(١٤) أي التشبيه باعتبار الطرفين المشبه والمشبه به أربعة أقسام؛ لأنه إمَّا تشبيه مفرد بمفرد، وهما^(١٥) أي المفردان غير مقيدتين كتشبيه الخد بالورد. أو مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل: هو كالراقم على الماء، فالمشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل

(٧) قوله: كما توهم بعضهم: فيه أنه ورد استعماله متعديا بنفسه واستعماله لازما، ففي «القاموس»: أسبل الدمع بمعنى أرسله، وفي «الصحاح»: أسبل الدمع بمعنى هطل، فعلى الأول الباء الواقعة في حيزه زائدة، وعلى الثاني للتعدي، فجعل الشارح الزيادة وهما وهم منه. (الدسوقي)

(٨) قوله: ويجوز: الجواز مستفاد من قوله: «فالأحسن»، وكأنه تعرض له؛ ليوضحه بالتمثيل. (تجرید)

(٩) قوله: كتشبيه غرة الفرس إلخ: يعني فيما يقتضي الحال تقديمها وجعلها مشبهة؛ لكون الكلام انجر إليها أو للاهتمام بها. (ق)

(١٠) قوله: وعكسه: يعني تشبيه الصبح بالغرة بمثل ما ذكر من كون الكلام انجر إليه أو للاهتمام به. (دسوقي)

(١١) قوله: متى أريد: راجع لقوله: «كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه»، والحاصل: أنه متى قصد أن وجه إفادة الشبه ما ذكره جاز أن تشبه الغرة بالصبح والصبح بالغرة. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: من غير قصد: بل إنما قصد المتكلم مجرد إفادة ظهور منير في مظلم أكثر منه مع ملاحظة التساوي. (دسوقي)

(١٣) قوله: إذ لو قصد إلخ: يعني لو قصد تشبيه غرة الفرس بالصبح؛ لأجل المبالغة في الضياء والتلألؤ، لا لأجل إفادة ظهور منير في مظلم: فإنه لا يكون حينئذ من باب التشابه، ويتعين جعل الغرة مشبهًا والصبح مشبهًا به. (دسوقي)

(١٤) قوله: وهو إلخ: لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والغرض منه شرع في الكلام على تقسيم التشبيه، وهو إما باعتبار الطرفين أو الوجه أو الأداة أو الغرض، وقد أتى المصنف على هذا الترتيب. (دسوقي)

(١٥) قوله: وهما إلخ: أي والحال أنهما غير مقيدتين بمحذور أو إضافة أو مفعول أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه الشبه، فما يذكر من القيود لأحد الطرفين =

= المقام المبالغة في ادعاء التساوي، وإما لأن الغرض إفادة أصل الاشتراك: فيلغى الزائد إن كان. (علامه دسوقي رحمة الله عليه)

(١) قوله: إلى الحكم: متعلق بمحذوف، حال من الفاعل. وكان الأولى للمصنف أن يقول: «إلى إفادة التشابه»؛ ليدل على الحكم بالتشابه؛ لكي يشتمل قولك: «أتشابه دمعي ومدامتي؟» بالاستفهام؛ فإن هذا لا حكم فيه، وينبغي أن يلحق بلفظ «التشابه» ما وازنه من التماثل والتشاكل والتساوي والتضارع وكلاهما سواء لا ما كان له فاعل ومفعول مثل «شابه وسأوى وضارع»؛ فإن فيه إلحاق الناقص بالزائد. (دسوقي)

(٢) قوله: ليكون: أي في المعنى، وهذا علة للحكم بالتشابه. وقوله: «احترازًا» علة لترك التشبيه أو للأحسنية. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: المتساويين: أي بحسب القصد، وإن لم يتساويا في الواقع. (تجرید)

(٤) قوله: كقوله: أي قول أبي إسحاق إبراهيم الصابي اليهودي، كان يحفظ القرآن حفظًا جيدًا، ولم يشرح الله صدره للإسلام. (ق)

(٥) قوله: فوالله: أي ما أدري أسبلت جفوني بالخمر الحقيقي. وفي العبارة وحذف «كنت شربت منه»؛ ليكون مقابلاً لقوله: «أم من عبرتي كنت أشرب»، كما أن قوله: «أم من عبرتي كنت» إلخ فيه حذف، والأصل: «أم أسبلت جفوني بالدمع فكنت أشرب منه»؛ ليكون مقابلاً لقوله الأول: «أسبلت جفوني بالخمر»، ففي البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في الموضع الآخر.

وحاصله: أنه لما رأى أن دموعه النازلة منه حال شربه للخمر شبيه للخمر في الحمرة أظهر اختلاطه عليه بأنه لا يدري هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمر، أو كان يشرب من غيره فعيناه تسكب دمعا، وهذا من تجاهل العارف؛ إذ هو يعلم قطعاً أنه يشرب خمرًا وأن الذي تسكب عيناه دمع أحمر. (علامه دسوقي)

(٦) قوله: يقال أسبل إلخ: الغرض من هذا بيان أن «أسبل» فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وحينئذ فالباء في قوله: «بالخمر» للتعدي لا زائدة. (علامه دسوقي)

وأيضاً^(١) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين^(٢)، وهو أنه إن تعدد^(٣) طرفاه فهو إما ملفوف وهو أن يؤتى أولاً بالمشبهات^(٤) على طريق العطف أو غيره^(٥)، ثم بالمشبه بها كذلك، كقوله في صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور: شعر: كأن قلوب الطير رطباً بعضها ويابساً^(٦) بعضها، لدى وكرها^(٧) العناب^(٨) والحشف هو أزده التمر البالي. شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي؛ إذ ليس^(٩) لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها، إلا أنه ذكر أولاً المشبهين، ثم المشبه بهما على الترتيب. أو مفروق^(١٠) وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله: النشر الطيب والرائحة منك^(١١) والوجوه^(١٢) دنائير^(١٣) :: وأطراف الأكف، وروي أطراف البنان عنم^(١٤) هو شجر أحمر لين، وإن تعدد طرفه الأول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية^(١٥) كقوله: شعر: أي رشيد الدين الوطواط

صُدغ الحبيب^(١٦) وحالي كلاهما كالليلالي

أي في السواد

وإن تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الأول فتشبيه الجمع^(١٧) كقوله:

أي البحتري

أي المشبه

بات نديماً^(١٨) لي حتى الصباح أغيد مجدول مكان الوشاح

أي لين البدن

عبر «بات»

كأنما يتبسّم ذلك الأغيد أي الناعم البدن عن لؤلؤ منّصد منّظم أو برد هو حبّ الغمام أو أقاح جمع «أقحوان» وهو ورد له نور، شبه ثغره^(١٩) بثلاثة أشياء.

أي لؤلؤ ورد وقاح

(١) قوله: وأيضا إلخ: أي ونعود أيضاً إلى تقسيم آخر لمطلق التشبيه، وهذا التشبيه لا يناسب التقسيمات الأخرى؛ لأنها كانت تقسيمات لتشبيه واحد، وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة؛ إذ يتعدد طرفا تشبيه واحد، فلا معنى لجعله قسماً له. وأيضا هذه الأمور المنقسم إليها التشبيه - أعني اللف والتفريق والجمع والتسوية - الأقرب فيها أمّا من البديع. وكان وجه التعرض لها وسياقها في التشبيه تكميل أقسامه، مع أن بعضها - وهو الملفوف - يشبه تشبيه المركب بالمركب، وبعضها - وهو التسوية - يشبه تشبيه المركب بالمفرد، وبعضها - وهو الجمع - يشبه تشبيه المفرد بالمركب. (من ق)

(٢) قوله: باعتبار الطرفين: [أي باعتبار وجود التعدد فيهما أو في أحدهما].

(٣) قوله: إن تعدد إلخ: أي تعدد كل من الطرفين المشبه والمشبه به بحيث صار تشبيهات؛ لا تشبيها واحدا. (من الدسوقي)

(٤) قوله: بالمشبهات: [أراد بالجمع ما فوق الواحد].

(٥) قوله: أو غيره: كأنه أراد به مثل قولنا: «كالقمرين زيد وعمرو»، إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة. (تجريد)

(٦) قوله: رطباً ويابساً: حالان من القلوب، والعامل فيها «كأن»، والرطوبة واليبوسة لما كانتا لا يجتمعان في محل واحد علم أن كل واحد منهما وصف لغير ما ثبت له الآخر، فلزم كونهما حالين على التوزيع. (من الدسوقي)

(٧) قوله: لدى وكرها: أي وكر العقاب، و«الوكر»: عش الطائر وإن لم يكن فيه. (دسوقي)

(٨) قوله: العناب: ك«رمان». هذا هو الأول من المشبه بهما، وهو المقابل للقلب للرطب؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل، و«الحشف»: بزنة «فرس» هو الثاني من المشبه بهما، وهو المقابل للقلب اليابس؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل. و«البالي» تأكيد؛ لأنه وصف كاشف. (من ق)

(٩) قوله: إذ ليس إلخ: تعليل لحذف، أي وليس هذا من المركب المتعدد؛ لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئة يقصد ذكرها، ولا لاجتماع العناب

مع الحشف البالي هيئة، حتى يكون من تشبيه المركب. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: أو مفروق: أي أو تشبيه مفروق. سمي مفروقاً؛ لأنه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها، وفرق بين المشبهات بها بالمشبهات. (دسوقي)

(١١) قوله: والوجوه: أي وجوه دنائير، أي كالدنائير في الاستدارة والاستارة مع مخالطة الصفرة؛ لأن الصفرة مما يستحسن في ألوان النساء، و«الدنائير» في البيت مصروفة؛ للضرورة. (ق)

(١٢) قوله: عنم: أي ك«عنم» يقرأ بالسكون؛ لأن روي القصيدة ساكن. والحاصل: أن في هذا البيت ثلاث تشبيهات، كل منها مستقل بنفسه؛ لأنه شبه نثرهن برائحة المسك، ووجوههن بالدنائير، وأطراف الأكف - أي الأصابع - بالنعيم الذي هو شجر لين الأغصان أحمر يشبه أصابع الجوّاري المخضبة. (دسوقي)

(١٣) قوله: فتشبيه التسوية: لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر في التشبيه. (ق)

(١٤) قوله: صُدغ الحبيب: بضم الصاد، وهو ما بين الأذن والعين، ويطلق على الشعر المتدلى من رأسه على هذا الموضع، وهو المراد هنا. (دسوقي)

(١٥) قوله: فتشبيه الجمع: سمي به؛ لما فيه من جمع الأمور المتعددة في تشبيه أمر واحد. (حواشي)

(١٦) قوله: بات نديماً: التلم هو المتألم حالة شرب الخمر، لكن المراد هنا المؤنس بالليل. و«أغيد» اسم «بات» و«نديماً» خبره المقدم. وقوله: «مجدول مكان الوشاح» بإضافة مجدول إلى ما بعده، و«المجدول» في الأصل: المطوي، أي ضامر الخاصرتين والبطن؛ لأن ذلك موضع الوشاح، والوشاح: جلد عريض يرصع بالحواهر ونحوها، يشد في الوسط أو يجعل على العنكب الأيسر معقود تحت الإبط الأيمن؛ للتزين. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: شبه ثغره: أي أسنانه بثلاثة أشياء، إلا أنه أورد كلمة «أو» تنبيهاً على أن كلا مشبه به على حدة، وكلمة «أو» للتسوية لا للإجماع، حتى يرد أنه ينبغي الواو. (تجريد)

وباعتبار وجهه^(١) عطف على قوله: «باعتبار الطرفين»، إِمَّا تَمَثِيلٌ^(٢) وهو ما أي التشبيه الذي وجهه وصفٌ منتزَعٌ من متعدد أمرين أو أمور^(٣) كما مرَّ من تشبيه الثريا^(٤)، وتشبيه مثار النقع مع الأسياف، وتشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشل وغير ذلك . وقيدَه^(٥) أي المنتزع من متعدد السكاكي^(٦) بكونه غير حقيقي^(٧)، حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزَعاً من عدة أمور خُصَّ باسم التمثيل، كما مرَّ في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار؛ فإنَّ وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدَّ والتعب في استصحابه، فهو وصف مركب من متعدد عائدٌ إلى التوهم. وإِمَّا غير تمثيل، وهو بخلافه أي بخلاف التمثيل، يعني ما لا يكون وجهه منتزَعاً عن متعدد. وعند السكاكي: ما لا يكون^(٨) منتزَعاً من متعدد، أو لا يكون وهمياً واعتبارياً بل يكون حقيقياً، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل^(٩) عند الجمهور دون السكاكي.

وأيضاً تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه إما مجمل^(١٠) وهو ما لم يذكر^(١١) وجهه، فمنه أي فمن المجمل ما هو ظاهرٌ وجهه، أو فمن الوجه^(١٢) الغير المذكور ما هو ظاهر يقفه كلُّ أحد ممَّن له مدخل في ذلك^(١٣) نحو: زيد كالأسد. ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة، كقول بعضهم: ذكر الشيخ^(١٤) عبد القاهر أنه قول مَن وَصَفَ بني المهلب للحجاج لَمَّا سألَه عنهم، وذكر جَارُ الله^(١٥) أنه قول الأنمارية^(١٦) فاطمة بنت الخرشب، وذلك أنها سُئِلت عن بنيتها^(١٧): أَيْهَم أَفْضَل؟ فقالت: عُمارة^(١٨) لا بل فلان، لا بل فلان، ثم قالت: ثَكَلْتُهُمْ إِنْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَيْهَم أَفْضَلَهُمْ، أي تقدم بالموت في الجواب.

على رأي الجمهور؛ لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقياً، بخلاف السكاكي؛ لأن التمثيل عنده مشروط بكونه وهمياً غير حقيقي، فكل تمثيل عند السكاكي تمثيل عند الجمهور ولا عكس، فبين المذهبين عموم ومخصوص مطلق باعتبار الصدق. (من الدسوقي وغيره)

(١٠) قوله: إما مجمل: ومقابله قوله الآتي: «وإما مفصل»، وما بينهما أقسام المجمل. قدم المجمل وإن كان ذيله طويلاً ومفهوماً عديمياً؛ لرعاية الترتيب الطبقي؛ لأن المجمل مقدم على المفصل، فلا يرد ما أورد. (حواشي)

(١١) قوله: ما لم يذكر إلخ: أي ولا يستتبعه؛ ولا بد من هذا؛ لما سيأتي أن المفصل منه ما لا يذكر وجهه؛ استغناء عنه بذكر ما يستتبعه، فافهم. (دسوقي)

(١٢) قوله: أو فمن الوجه إلخ: حاصل المقام أن الضمير في «منه» إما راجع إلى «المجمل» كما صرح أولاً، لكن في إسناد الظهور إليه تسامح؛ إذ المتصف بالظهور وجهه لا نفس التشبيه، وإما راجع إلى «الوجه»، كما صرح به ثانياً، فلا تسامح حينئذٍ في إسناد الظهور إليه، لكنه خروج عن سوق الكلام؛ لأن المقام مقام تقسيم التشبيه دون تقسيم الوجه، لكننا نقول: إن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه. (حواشي)

(١٣) قوله: في ذلك: أي في فهم غير المذكور أو في استعمال التشبيه. (حواشي)

(١٤) قوله: ذكر الشيخ: [المقصود منه بيان ذلك البعض].

(١٥) قوله: وذكر جَارُ الله: لا تنافي بين ما ذكره وما ذكره الشيخ، بل هما يجتمعان على الصدق توارداً أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم. (تجريد)

(١٦) قوله: الأنمارية: [نسبة إلى «أنمار» قبيلة]

(١٧) قوله: عن بنيتها: أي الأربعة الذين رزقت بهم من زوجها زياد العبيسي، وهم ربيع الكامل، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس. (ق)

(١٨) قوله: فقالت عمارة: لما ذكرت أولاً عمارة معتقدة أنه أفضلهم، ثم ظهر لها أنه ليس أفضل أضرت عنه، وهكذا يقال فيما بعد. (دسوقي)

(١) قوله: وباعتبار وجهه: يعني باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات أوليات، الأول: تقسيمه إلى التمثيل وغير التمثيل. والثاني: تقسيمه إلى مجمل ومفصل. والثالث: تقسيمه إلى قريب وبعيد. (ق)

(٢) قوله: إما تمثيل: وإما غير تمثيل. لا يرد أنه تقسيم للشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن التمثيل يرادف التشبيه؛ لأنه مشترك بين مطلق التشبيه، وأخص منه، وما هو نفس المقسم المعنى الأعم، والقسم ما هو أخص، فلا إشكال. (تجريد)

(٣) قوله: أمرين أو أمور: فيه إشارة إلى نكتة اختيار متعدد دون أمور. (ق)

(٤) قوله: من تشبيه الثريا: اعلم أن وجه الشبه في كلها منتزع من أمور متعددة، حسي في بعضها وعقلي في بعضها، والطرفان في بعضها مفردان، وفي بعضها مركبان، وفي بعضها أحدهما مفرد والآخر مركب، وقد مر تفصيله. (عبد الحكيم وغيره)

(٥) قوله: غير ذلك: كتشبيه المرأة في كف الأشل بالشمس.

(٦) قوله: وقيدَه: الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركباً، سواء كان حسياً أو عقلياً أو اعتبارياً وهمياً، وقد تقدمت أمثلته مفصلة.

وذهب الشيخ إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسياً، والسكاكي إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسياً ولا عقلياً، فينحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي. (تجريد)

(٧) قوله: غير حقيقي: أي غير متحقق حساً ولا عقلاً، بل كان اعتبارياً وهمياً، فينحصر التمثيل عنده في التشبيه الذي وجهه مركب اعتباري وهمي، فالتمثيل عند السكاكي أخص منه بتفسير الجمهور. (علامة دسوقي)

(٨) قوله: ما لا يكون إلخ: أي بأن كان مفرداً، وقوله: «أو لا يكون إلخ» أي أو كان منتزَعاً من متعدد، لكنه ليس وهمياً ولا اعتبارياً، بل كان وصفاً حقيقياً بأن كان حسياً أو عقلياً. (من الدسوقي)

(٩) قوله: تمثيل إلخ: لأن وجه الشبه فيه منتزع من متعدد حسي لا وهمي، فيكون تمثيلاً

هم كالحلقة المفرغة^(١) لا يُدرى أين طرفاها، أي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه، كما أنها^(٢) أي الحلقة المفرغة متناسبة الأجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا؛ لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة.

وأَيْضاً منه^(٣) أي من المجمل، وقوله: «منه» دون أن يقول: «وأَيْضاً إمّا كذا وإمّا كذا» إشعاراً^(٤) بأنّ هذا من تقسيمات المجمل^(٥)، لا من تقسيمات مطلق التشبيه، أي ومن المجمل ما لم يذكر^(٦) فيه وصف أحد الطرفين، يعني الوصف^(٧) الذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو: زيد أسد. ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده أي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها. ومنه ما ذكر^(٨) فيه وصفهما أي المشبه والمشبه به كليهما كقوله: شعر: صدف^(٩) عنه أي أعرضت^(١٠) فإن قولها: «المفرغة إلخ» مشعر بوجه الشبه، كما مر. أي المصل

ولم تصدف مواهبه * عني وعأوده ظني فلم نجب * كالغيث إن جتته وأفاك أي أتاك ريقه * يقال: فعله في روق شبابه وريقه، أي من حد ضرب أي لم تنقطع رجوع أي فررت منه مقابل لقوله: «وعأوده» أصله: ريق

أولّه، وأصابه ريق المطر، وريق كل شيء: أفضله وإن ترحّلت عنه ليج في الطلب، وصف المشبه - أعني الممدوح - بأنّ عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف المشبه به - أعني الغيث - بأنه يصيبك جتته أو ترحّلت عنه، والوصفان^(١١) مشعران بوجه الشبه - أعني الإفاضة - حالتني الطلب وعدمه، وحالتني الإقبال عليه والإعراض عنه. هو معنى «صدفت عنه» أي بالنسبة إلى الغيث أي بالنسبة إلى الممدوح هو معنى «وأفاك» الذي يشترك فيه الطرفان

وإمّا مفصل عطف على «إمّا مجمل» وهو ما ذكر وجهه^(١٢) كقوله: ع: وشعره في صفاء^(١٣) :: وأدعني كاللآلي^(١٤) أي وجه الشبه مبتداً عطف عليه خبره

وقد يتسامح^(١٥) بذكر ما يستتبعه مكانه، أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه، أي يكون وجه الشبه تابعا له لازما في الجملة^(١٦) كقولهم: الكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة؛ فإنّ الجامع فيه لازمها أي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة، وهو في شأن الكلام أو البليغ أي وجه الشبه

(١) قوله: المفرغة: هي التي أذيب، أصلها من ذهب أو قضة أو نحو ذلك، وأفرغت في القالب فلا يظهر لها طرف، بل تكون مصمتة الجوانب، أي لا انفراج فيها. (ق)

(٢) قوله: كما أنها إلخ: فوجه الشبه بينهما التناسب الذي يمتنع معه التفاوت، إلا أنه في المشبه في الشرب وفي المشبه به في الصورة، ولا يخفى أن هذا الوجه لا يدركه إلا الخواص. (حواشي)

(٣) قوله: وأَيْضاً منه إلخ: هذا عطف على قوله: «منه ظاهر ومنه خفي» وفائدة ذكر «أَيْضاً» إفادة أنه استئناف تقسيم للمجمل، وليس تقسيما للخفي؛ إذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه أنسب بالخفي. (ق)

(٤) قوله: إشعار إلخ: ويقوي هذا الإشعار تأخير مقابل «إمّا مجمل» عن قوله: «وأَيْضاً منه»، فلو كان تقسيما لمطلق التشبيه لأخره عن قوله الآتي: «وإمّا مفصل» الذي هو مقابل لقوله: «إمّا مجمل». (الدسوقي)

(٥) قوله: من تقسيمات المجمل: يعني تقسيمه أولا إلى ظاهر وخفي، وهذا تقسيم ثانٍ له، والحاصل أنه لو حذف كلمة «أَيْضاً» لتوهم أن هذا تقسيم للخفي، ولو حذف كلمة «منه» لتوهم أنه تقسيم لمطلق التشبيه، فجمع بينهما؛ للإشعار بأنّ هذا تقسيم للمجمل لا للخفي ولا لمطلق التشبيه. (ق)

(٦) قوله: ما لم يذكر إلخ: إمّا قدم العدمي على ما هو وجودي في الجملة، وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي الصرف، مع أن حسن الترتيب يقتضي العكس؛ حفظا للأقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال. (تجريد)

(٧) قوله: يعني الوصف إلخ: إمّا أتى الشارح بالعناية؛ إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق الوصف، بل المراد به وصف يدل على وجه الشبه، فخرج بهذا القيد «زيد العالم أسد»؛ إذ لا إيماء في «العالم» إلى وجه الشبه - أي الجرأة - بخلاف زيد الجريء أسد. (من

(٨) قوله: ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده أي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها. ومنه ما ذكر فيه وصفهما أي المشبه والمشبه به كليهما كقوله: شعر: صدف عنه أي أعرضت فإن قولها: «المفرغة إلخ» مشعر بوجه الشبه، كما مر. أي المصل

(٩) قوله: صدف: هو معنى «صدفت عنه» أي بالنسبة إلى الغيث أي بالنسبة إلى الممدوح هو معنى «وأفاك» الذي يشترك فيه الطرفان

(١٠) قوله: أعرضت: أي أعرضت

(١١) قوله: والوصفان: أي الوصفان

(١٢) قوله: وهو ما ذكر وجهه: أي وجه الشبه

(١٣) قوله: وشعره في صفاء: أي شعره في صفاء

(١٤) قوله: وأدعني كاللآلي: أي أدعني كاللآلي

(١٥) قوله: وقد يتسامح: أي يتسامح

(١٦) قوله: في الجملة: أي في الجملة

(١٧) قوله: يعني الوصف إلخ: إمّا أتى الشارح بالعناية؛ إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق الوصف، بل المراد به وصف يدل على وجه الشبه، فخرج بهذا القيد «زيد العالم أسد»؛ إذ لا إيماء في «العالم» إلى وجه الشبه - أي الجرأة - بخلاف زيد الجريء أسد. (من

ميل الطبع؛ لأنَّه المشترك بين العسل والكلام، لا الحلاوة^(١) التي هي من خواصَّ المطعومات^(٢).
عطف على «لآرم الحلاوة»
أي لازمها

وأيضاً تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه إمّا قريب^(٣) مبتذل، وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادي الرأي أي في ظاهره إذا جعلته من «بدا الأمر يبدو» أي ظهر، وإن جعلته مهموزاً من «بدأ» فمعناه في أول الرأي، وظهور وجهه في بادي الرأي يكون لأمرين: إمّا لكونه أمراً جلياً^(٤) لا تفصيل فيه؛ فإنَّ الجملة أسبق إلى النفس من التفصيل، ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث إنه شيء^(٥) أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم^(٦) من إدراكه من حيث إنه جسم نام حساس متحرك بالإرادة ناطق. أو لكون^(٧) وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن، إمّا عند حضور المشبه؛ لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به؛ إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه كتشبيه^(٨) الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل^(٩)؛ فإنه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل مّا - أعني المقدار والشكل - إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة.

أو مطلقاً عطف على^(١٠) قوله: «عند حضور المشبه»، ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً يكون؛ لتكرره^(١١) أي لتكرر المشبه به على الحس؛ فإنَّ المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضوراً^(١٢) ممّا لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفاً، كالشمس أي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستدارة؛ فإنَّ في وجه الشبه تفصيلاً مّا، لكن المشبه به - أعني المرآة - غالب الحضور في الذهن مطلقاً؛ لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل، أي وإنما كان^(١٣) قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سبباً؛ لظهوره المؤدّي إلى الابتذال مع أن التفصيل من أسباب الغرابة؛ لأنَّ قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيصير وجه الشبه كأنه أمر جملي لا تفصيل فيه، فيصير سبباً للابتذال.

تفصيل، ولكنه قليل. (دسوقي)

(٨) قوله: عند حضور المشبه: ظرف لغلبة حضور المشبه به. وقوله: «لقرب المناسبة» علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه. (ق وغيره)

(٩) قوله: كتشبيه إلخ: أي أن التشبيه المبتذل لظهور وجه الشبه؛ لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه، كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل. (دسوقي)

(١٠) قوله: والشكل: [لأن كلا منهما كروي مع استطالة].

(١١) قوله: عطف على إلخ: فيكون المعنى حينئذ: أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحباً لغلبة حضور المشبه به في الذهن غلبة مطلقة، أي غير مقيدة بحضور المشبه. واعتراض على المصنف بأن هذه المقابلة لا يحسن؛ لأن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه تجامع غلبة حضور المشبه به مطلقاً. وأجيب بأن «أو» لمنع الخلو لا لمنع الجمع. (دسوقي)

(١٢) قوله: لتكرره إلخ: علة لغلبة حضور المشبه به مطلقاً، كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله: «ثم غلبة إلخ». (دسوقي)

(١٣) قوله: أسهل حضوراً: أي عند سماع لفظ «قمر»؛ لأن النفس إنما تنتقل بسرعة للمألوف المعتاد، مع أن لفظ «قمر» اسم لذلك الجرم في حالتيه، فإذا يقال: «وجه زيد كالقمر» تحضر في الذهن صورته غير منخسف لا منخسفاً. (تجريد، علامة الدسوقي)

(١٤) قوله: أي وإنما كان إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: «لمعارضة إلخ» =

(١) قوله: لا الحلاوة: اعلم أنه لا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة دون لازمها، ويجعل ثبوت الحلاوة للكلام على سبيل التخيل، كما في تشبيه السُّنة بالنجم والبدعة بالظلمة. (كذا في الحواشي)

(٢) قوله: من خواصَّ المطعومات: أي فحينئذ لا يكون الحلاوة موجودة في الكلام؛ لأنه ليس من المطعومات، ولا بد في الجامع أن يكون متحققاً في الطرفين. (دسوقي)

(٣) قوله: إمّا قريب: أي مستعمل للعام والغريم. وقوله: «مبتذل» أي متداول بين الناس، تفسير له، والابتذال في الأصل: الامتهان، أريد به التداول وكثرة الاستعمال. (دسوقي)

(٤) قوله: أمراً جلياً: بسكون الميم نسبة إلى الجملة، أي لكونه أمراً مجعلاً، والمجمل يطلق على ما لم يتضح معناه وعلى المركب، وعلى ما لا تفصيل فيه، فعين الشارح بقوله: «لا تفصيل فيه» أحد معانيه المراد هنا. (دسوقي)

(٥) قوله: من حيث إنه شيء إلخ: هذه الثلاثة كلها مجعلة، لكنها متفاوتة الرتب في الإجمال، فالشيء أعم من الجسم، والجسم أعم من الحيوان. (من التجريد وغيره)

(٦) قوله: أسهل وأقدم: أما كونه أسهل فلا أنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذاك، وأما كونه أقدم فلا أن التفصيل بتحليل أمر مجمل أو يجمع أمور مجعلة، وأيًا ما كان فالجملة أسبق. (تجريد)

(٧) قوله: أو لكون إلخ: هذا معطوف على قوله: «إمّا لكونه أمراً جلياً»، وهو العلة الثانية لظهور الوجه، يعني أن ظهور الوجه إمّا لكونه جلياً، وإمّا لكونه ليس جلياً بل فيه

وإمّا بعيداً^(١) غريبٌ عطف على «إمّا قريبٌ مبتذلٌ» وهو بخلافه^(٢) أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر؛ لعدم الظهور أي لخباء وجهه في بادي الرأي، وذلك - أعني عدم الظهور فيه - إمّا^(٣) لكثرة^(٤) التفصيل كقوله: ع: والشمس كالمرآة في كف الأشل؛ فإن وجه التشبيه فيه من التفصيل ممّا قد سبق^(٥). ولذا لا يقع^(٦) في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب^(٧) إلا بعد أن^(٨) يستأنف تأملاً، ويكون في نظره متمهلاً، أو ندور أي: أو لندور^(٩) حضور المشبه به إمّا عند^(١٠) حضور المشبه؛ لبعد

لا يدركه العامة

علة لمخالفة القريب

الوجه الباطن

هذا محذور الغلة بهما مر

أي يحدث

المناسبة، كما مر من تشبيه^(١١) البنفسج بنار الكبريت،

وفي نسخة: «في تشبيه»

وإمّا مطلقاً^(١٢) وندور حضور المشبه به مطلقاً يكون لكونه^(١٣) كآنياب الأغوال أو مركباً خيالياً كأعلام ياقوت نُشرن على رماح من زبرجد، أو مركباً عقلياً كمثّل الحمار^(١٤) يحمل أسفارا، كما مر إشارة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفاً، أو لقلة تكرره^(١٥) أي المشبه به على الحس كقوله: ع: والشمس كالمرآة في كف الأشل؛ فإن الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق^(١٦) له أن يرى مرآة في كف الأشل، فالغربة فيه أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل من وجهين: أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه، والثاني قلة التكرار على الحس. فإن قلت^(١٧): كيف يكون ندره حضور المشبه به سبباً لعدم ظهور وجه الشبه؟ قلت^(١٨): لأنه فرع الطرفين^(١٩)، والجامع المشترك الذي بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين، فإذا ندر حضورهما^(٢٠) نذر التفاتُ الذهن إلى ما يجمعهما ويصلح سبباً للتشبيه بينهما.

الطرفين

غير «كان»

أي وجه الشبه

أي الطرفين

فتعقله بعد تعقلها

مع أخفا متغيران

وحيث فلا يحصل الانتقال بسرعة. (دسوقي)

= علة لمحدوف، وهو جواب عما يقال: كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور وجه الشبه، مع أن التفصيل في ذاته يقتضي عدم الظهور؟ وحاصل الجواب أن مقتضى التفصيل قد عورض بما يقتضي الظهور، وهو قرب المناسبة في الصورة الأولى، والتكرار على الحس في الصورة الثانية، فكان التفصيل غير موجود، فعلم من هذا أن قرب المناسبة والتكرار إذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بأن وجد معه في محل واحد فإنه يسقط مقتضاه، وأن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار العارضين له يكون من أسباب الغربة. (دسوقي)

(١) قوله: وإما بعيد: مقابل لقوله سابقاً: «إما قريب». وقوله: «غريب» تفسير لما قبله، لا للاحتراز، وهو في مقابلة قوله سابقاً: «مبتذل».

(٢) قوله: وهو بخلافه: أي بخلاف القريب، أي ملتبس بخلاف القريب في المفهوم، فالباء للملابسة متعلقة بمحدوف، أو أن المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم، فقوله: «بخلافه» متعلق ب«يعرف» المفهوم من المقام. (دسوقي)

(٣) قوله: أعني عدم الظهور إمّا إلخ: يعني عدم الظهور يكون لأمرين: إمّا لكثرة التفصيل في أجزاء وجه الشبه، ولو مع غلبة حضور المشبه به. وإمّا لندور حضور المشبه. (دسوقي)

(٤) قوله: إمّا لكثرة: [هو محترز عدم التفصيل وقلة التفصيل السابقين].

(٥) قوله: قد سبق: وهو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الإشراق، فكأنه بهم إلخ، فهو هيئة مشتملة على كثرة التفصيل. (دسوقي)

(٦) قوله: ولذا لا يقع: أي لأجل كثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة لا يقع، أي لا يحصل ذلك الوجه، وهو الهيئة المعتبر فيها التفصيل المذكور فيما سبق. (دسوقي)

(٧) قوله: الدائمة الاضطراب: إمّا قيد بذلك؛ لأن وجه الشبه المذكور سابقاً لا يتأني إلا مع دوام الحركة. (دسوقي)

(٨) قوله: إلا بعد أن إلخ: ولو قال: «إلا بعد أن يتأمل لا بمجرد نظره إليها» لكان أوضح. (دسوقي)

(٩) قوله: أي: أو لندور إلخ: أشار بذلك إلى أن قوله: «أو ندور» عطف على «كثرة»، أي: أو لقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه به، وهذا محترز الغلبة فيما تقدم. (دسوقي)

(١٠) قوله: إمّا عند إلخ: أي فقط، وقوله: «لبعد المناسبة»، أي بين المشبه والمشبه به،

(١١) قوله: من تشبيه: فإن نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في الذهن، لكنها تندر عند ظهور البنفسج. (دسوقي)

(١٢) قوله: وإما مطلقاً: أي إما أن يكون ندوره مطلقاً، يعني سواء كان المشبه حاضراً في الذهن أو غير حاضر فيه. (الدسوقي)

(١٣) قوله: وهما: أي الذي يدركه الإنسان بوجه لا بإحدى الحواس الظاهرة؛ لكونه هو ومادته غير موجودين في الخارج، بخلاف الخيالي؛ فإنه المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منهما يدرك بالحواس. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: كمثّل الحمار: فإن المراد تشبيه القصة بالقصة، والقصة اعتبر فيها، كما سبق كون الحمار حاملاً لشيء، وكون المحمول أبلغ نافع، وكونه محروم الانتفاع به، وكون الحمل بمشقة، وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة عقلية، وإن كان متعلقها حسياً. (تجريد)

(١٥) قوله: أو لقلة تكرره إلخ: عطف على قوله: «لكونه وهما»، أي من أسباب ندور حضور المشبه به في الذهن قلة تكرره على الحس، ودخل فيها ما لا يتعلق به الحس كالعرش والكرسي على الأولى؛ لعلية الندور مطلقاً، ولك أن تجعل قلة التكرار كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملاً للجميع. (تجريد وغيره)

(١٦) قوله: ولا يتفق: [وعلى تقدير الرؤية لا يتكرر، وعلى تقدير التكرار لا يكثر].

(١٧) قوله: فإن قلت إلخ: حاصله أن وجه الشبه يغير المشبه به، فنادر أحدهما لا يقتضي ندور الآخر، وكذا ظهور أحدهما لا يقتضي ظهور الآخر. (دسوقي)

(١٨) قوله: قلت إلخ: حاصل الجواب أن وجه الشبه من حيث إنه وجد بين الطرفين فرع عنهما فلا يتعقل إلا بعد تعقلهما، ومنهما ينتقل إليه؛ لكونه المشترك والجامع بينهما، فلا بد وأن يخطر الطرفان أولاً، ثم يطلب ما يشتركان فيه، وإذا كان أحد الطرفين نادراً كان الوجه نادراً. (دسوقي)

(١٩) قوله: لأنه فرع الطرفين إلخ: فإن قلت: فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به؟ قلت: لأن المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين، فظهور وجه الشبه وعدمه إمّا يسند إليه. (تجريد)

(٢٠) قوله: أو حضورهما: [أو حضور المشبه به بل هو المدعى]

لموصوف

والمراد بالتفصيل أن ينظر^(١) في أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر^(٢) بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها^(٣) أو عدمها، أي في وجه الشبه يتأمل أي موصوف واحد تفسير لقوله: «أن ينظر إلخ» أي وجودها كلها جميعها أو وجود البعض وعدم البعض، كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر؛ فلذا قال^(٤): «ويقع أي التفصيل على وجوه كثيرة، أعرفها^(٥) أن تأخذ بعضًا من الأوصاف وتدع بعضًا، أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها^(٦)، كما في قوله: شعر: حملت رُذَيْنِيًّا يعني رحما منسوبًا إلى رُذَيْنَةٍ^(٧) كَأَنَّ سَنَانَهُ :: سَنَا لُحْبَ^(٨) لم يتصل بدخان، فاعتبر في اللهب^(٩) الشكل واللون واللمعان، وترك الاتصال بالدخان ونفاه. وأن تعتبر الجميع^(١٠) كما مر من تشبيه الثريا بالعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك^(١١)،

وكلما كان التركيب خياليا كان أو عقليا من أمور أكثر كان التشبيه أبعد؛ لكون تفاصيله أكثر، والتشبيه البليغ ما كان من^(١٢) هذا الضرب، أي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل؛ لغرابته أي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل، ولأن نيل الشيء بعد طلبه اللذُّ وموقعه من النفس ألطف، وإنما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا إذا كان سببه^(١٣) لطف المعنى ودقته، أو ترتيب بعض المعاني على البعض، وبناء ثانٍ على أول، ورَدُّ تالٍ إلى سابق فيحتاج إلى تأمل ونظر، وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله^(١٤) غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله: شعر:

غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله: شعر:

لم تلق^(١٥) هذا الوجه شمسُ نهارنا :: إلَّا بوجه ليس فيه حياة

أي وجه الممدوح

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل^(١٦) إلَّا أنَّ^(١٧) حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجته من الابتذال إلى الغرابة. وقوله: «لم تلق» أي وجه الممدوح

(١) قوله: أن ينظر: أي أن يعتبر أكثر من وصف واحد، إما من جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من جهة وجود البعض وعدم البعض، كل من تلك الحالات الثلاثة ثابتة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، فالصور اثنا عشرة صورة. (دسوقي)

(٢) قوله: أو أكثر: أي لأكثر من موصوف واحد، فدخل تحت الأكثر ثلاث صور: ما إذا كان الأكثر من وصف واحد ثابتا لموصوفين، أو لثلاثة، أو لأكثر. (من ق)

(٣) قوله: وجودها إلخ: أي وجود الأوصاف جميعا، كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنورة في التضام وتشكل الأجزاء واللون ومقدار المجموع، أو عدمها جميعا كتشبيه الشخص العدم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع، أو وجود البعض وعدم البعض كتشبيه سنان الرمح بسنا لُحْبَ لم يتصل بدخان كما سيأتي. (من الحواشي)

(٤) قوله: فلذا قال: [أي لأجل اعتبار أحوال الأوصاف المذكورة].

(٥) قوله: على وجوه: [أي التي عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة في أحوال الموصوف الأربعة]

(٦) قوله: أعرفها إلخ: أي أشهر الوجوه التي يقع التفصيل عليها وجهان، أحدهما: أن يعتبر وجود بعض الأوصاف وعدم البعض. والآخر: أن يعتبر وجود الجميع ولم يتعرض لغير الأعراف. (حواشي)

(٧) قوله: وعدم بعضها: أي تعتبر عدم بعضها، وهذا تفسير لقول المصنف: «وتدع بعضها» إشارة إلى أن المراد بترك بعضها اعتبار عدم البعض، لا عدم اعتبارها، وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك؛ لأن عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر في التشبيه. (دسوقي)

(٨) قوله: ردينة: امرأة كانت تحسن صنع الرماح، وهي امرأة السمهر، وكان أيضا يحسن ذلك. (بجرید)

(٩) قوله: سنا لُحْبَ إلخ: أي ضوء لُحْبَ من إضافة الصفة للموصوف؛ ليصح التشبيه. واللهب: النار، والمعنى: كان سنان نار مفتية ومشقة. وقوله: «لم يتصل» أي ذلك اللهب بدخان، وإذا كان كذلك كان شديد اللمعان. (ق)

(١٠) قوله: فاعتبر في اللهب: يعني هو موصوف واحد قد اعتبر أوصافها وجودا وعدمًا، وأشار بذلك إلى أن المشبه به هو اللهب دون سنا اللهب، كما أن المشبه سنان الرمح، فحينئذ قوله: «سنا لُحْبَ» بمعنى لُحْبَ ذو سنا، فإضافة «سنا» إلى «لُحْبَ» من إضافة الصفة إلى

الموصوف، والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون وعدم الاتصال بالسواد. (دسوقي)

(١١) قوله: وأن تعتبر الجميع: أي وجود جميع الأوصاف، وهو عطف على قوله: «أن تأخذ بعضا إلخ»، فهذا من جملة الأعراف. إن قلت: إن جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها في التشبيه. قلت: ليس المراد باعتبار جميع الأوصاف اعتبار جميع الأوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء، بل المراد اعتبار جميع الأوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والإنبات. (كذا في التحريد)

(١٢) قوله: وغير ذلك: أي كاجتماعها على مسافة مخصوصة من القرب، وكالوضع لأجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص، كما تقدم. (دسوقي)

(١٣) قوله: ما كان من إلخ: الحاصل أن بلاغة التشبيه منظور فيها إلى كونه بعيدا غريبا، سواء كان وجه الشبه فيه تركيب من أمور كثيرة أو لا، وسواء ذكرت الأداة أو حذفت. (دسوقي)

(١٤) قوله: إذا كان سببه إلخ: جواب عما يقال: إن الغرابة وعدم الظهور موجب للتعقيد ومحل بالبلاغة، كما تقدم في أول الكتاب، فكيف قلتم: إن الغرابة علة لبلاغة التشبيه؟ وحاصل الجواب أن الخفاء وعدم الظهور تارة ينشأ عن لطف المأخذ ودقة المعنى، وهذا محقق للبلاغة وهو المراد هنا، وتارة ينشأ عن سوء التركيب وإخلال الانتقال، وهذا هو المحقق للتعقيد المخل بالفصاحة والبلاغة. (دسوقي)

(١٥) قوله: بما يجعله: أي بتصرف يجعله غريبا، وذلك بأن يشترط في تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودا، أو انتفاء وصف موجود، ولو بحسب الادعاء. (دسوقي)

(١٦) قوله: لم تلق: «هذا الوجه» مفعول، و«شمس نهارنا» فاعل، والمراد بهذا الوجه وجه الممدوح أي لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا في حال من الأحوال إلا متلبسة بوجه لحياء فيه، فقوله: «إلا بوجه» استثناء مفرغ من الحال، تقديره: لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشيء إلا متلبسة بوجه ليس فيه حياء. (دسوقي وبجرید)

(١٧) قوله: مبتذل: أي كثير السماع، معروف لجريان العادة به. فإن قلت: إن المفاد من البيت أن الوجه أعظم من الشمس في الإشراق والضياء، فلا تشبيه في البيت. قلت: إن التشبيه ضمني، كما أشار إليه الشارح؛ وذلك لأن وجه الممدوح إذا كان أعظم من الشمس في الإشراق يستلزم اشتراكهما في الأصل، فثبت التشبيه ضمنا. (من الدسوقي)

(١٨) قوله: إلَّا أنَّ إلخ: أي ذكر نفي الحياء عن وجه الشمس في لقيها وجه المحبوب. (ق)

إن كان من «لقيته» بمعنى أبصرته فالتشبيه مكني^(١) غير مصرح، وإن كان من «لقيته» بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبي^(٢) عن التشبيه، أي لم تقابله في الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياة، وقوله: شعر: عزماته^(٣) مثل النجوم ثواقبا^(٤) :: أي لوامعا لو لم يكن^(٥) للثاقبات أفول، فتشبيه العزم بالنجم مبتذل إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة، ويسمى مثل هذه التشبيه^(٦) التشبيه المشروط؛ لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودي^(٧) وعدمي يدل عليه صريح اللفظ وسباق الكلام. وباعتبار^(٨) أي والتشبيه باعتبار أداته إمّا مؤكد، وهو ما حذف أداته، مثل قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمْشِي مَرَّ السَّحَابِ﴾ أي مثل مر السحاب، ومنه أي من المؤكد ما أضيف^(٩) المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة نحو شعر: والريح تعبت^(١٠) بالغصون أي تميلها إلى الأطراف والجوانب وقد جرى^(١١) :: ذهب الأصيل^(١٢) هو الوقت بعد العصر إلى المغرب، يُعدُّ^(١٣) من الأوقات الطيبة كالسحر، ويوصف بالصفرة كقوله^(١٤) شعر:

وربَّ نهار للفراق أصيله^(١٥) :: ووجهي كلا لونيها متناسب

فذهب الأصيل صفوته وشعاع الشمس فيه^(١٦)، على لجين الماء أي ماء كاللجين، أي الفضة في الصفاء والبياض، فهذا تشبيه مؤكد^(١٧)، ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه، ولم يعرف هجانه من هجينه، حتى ذهب بعضهم إلى أن «اللجين» إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم، يعني الورق الذي يسقط من الشجر، وقد^(١٨) شبه به وجه الماء. وبعضهم^(١٩) إلى أن «الأصيل» هو الشجر الذي له أصل وعرق، وذهبه ورقه الذي اصفرَّ ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء، وفساد هذين الوجهين غني^(٢٠) عن البيان. أو مرسل عطف على «إمّا مؤكد»، وهو بخلافه أي ما ذكر أداته، فصار مرسلًا من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به كما مرَّ من الأمثلة المذكورة فيها أداة التشبيه.

(١١) قوله: يُعدُّ إلخ: أي لاعتداله بين الحرارة والبرودة، ولكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات، خص وقت الأصيل بكون عبث الرياح للغصون فيه. (دسوقي)
(١٢) قوله: كقوله إلخ: استشهاد لوصفه بالصفرة، والمعنى: أن لون الأصيل ولوني وقت الفراق سيان في الصفرة. (حواشي)
(١٣) قوله: وشعاع الشمس فيه: إما عطف تفسيري، إشارة إلى أن صفوته هي شعاع الشمس الملقى فيه، أو جملة حالية، أي والحال أن شعاع الشمس واقع فيه؛ لأن اصفرار شعاعها في هذا الوقت يوجب اصفراره. (تجريد)
(١٤) قوله: مؤكّد: أي مقوى يجعل المشبه عين المشبه به بواسطة جعل الإضافة بيانية. (علامه دسوقي)
(١٥) قوله: وقد إلخ: أي فالعنى على هذا: وقد جرى ذهب الأصيل وصفته على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر. (علامه دسوقي)
(١٦) قوله: وبعضهم إلخ: ومخالفته في الأصيل وذهبه، وحاصل المعنى على كلامه: وقد جرى ورق الشجر الذي له أصل وعرق المصفر ذلك الورق ببرد الخريف على ماء كالفضة في الصفاء والبياض. (الدسوقي رحمة الله عليه)
(١٧) قوله: غني إلخ: أما الأول فلائنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر. وأما الثاني فلائنه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل وعروق، فلا وجه لإضافة الذهب إلى الأصيل حيثنذ على الشجر غير معروف لغة وعرفا. وأما ما ذكره الشارح فمعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظر، أعني الجمع بين الذهب والفضة. (من التجريد والدسوقي)

(١) قوله: مكني: لأن قوله: «ليس فيه حياة» يدل على أن وجه الممدوح أعظم منها إشراقا، وهذا يستلزم اشتراكهما في أصل الإشراق، فيثبت التشبيه ضمنا لا صريحا. (دسوقي)
(٢) قوله: فعل ينبي: [فيكون التشبيه مصححا]
(٣) قوله: عزماته: أي إرادة المتعلقة بمعالي الأمور، فهو جمع «عزمة»، وهي المرة من العزم، وهي إرادة الفعل مع القطع. (ق)
(٤) قوله: لو لم يكن: جواب «لو» محذوف، أي لثم التشبيه لكن لها أفول فلم يتم التشبيه؛ لكون المشبه به أنقص. (دسوقي)
(٥) قوله: مثل هذه التشبيه: أي المتصرف فيه بما يصيره غريبا. (دسوقي)
(٦) قوله: بشرط وجودي: كقولك: هذه القبة كالفلك لو كان الفلك في الأرض؛ فإن هذا الشرط أمر وجودي، ومثال العدمي ما سبق في البيت؛ فإن قوله: «ليس فيه حياة» وقوله: «لو لم يكن للثاقبات أفول» كل منهما عديمي.
(٧) قوله: وباعتبار إلخ: لما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه شرع في تقسيمه باعتبار الأداة، فقال: «وباعتبار إلخ». (من الحواشي)
(٨) قوله: ما أضيف إلخ: إن قلت: كيف يكون هذا التشبيه المؤكّد، مع أن توجيهه بأنه يشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به لا يتأتى هنا، أي فيما إذا أضيف المشبه به إلى المشبه؟ قلت: تجعل الإضافة فيه بيانية، وهي تقتضي الاتحاد في المفهوم. (ق)
(٩) قوله: تعبت: أي تلعب، يعني تحرك الأغصان تحريكا كفعل اللاعب العابث، وإلا فالريح لا تعقل. (دسوقي)
(١٠) قوله: ذهب الأصيل: أي صفوته التي كالذهب. (دسوقي)

والتشبيه باعتبار الغرض إمّا مقبول^(١) وهو الوافي بإفادته أي إفادة الغرض كأن يكون المشبه به أعرف شيء^(٢) بوجه الشبه في بيان هذا التقسيم باعتبار الغرض
الحال^(٣) أو كأن يكون المشبه به أتم شيء فيه، أي في وجه التشبيه في إلحاق^(٤) الناقص بالكامل، أو كأن يكون المشبه به مسلم الحكم^(٥) فيه أي في وجه التشبيه معروفة^(٦) عند المخاطب في بيان الإمكان^(٧). أو مردود عطف على «مقبول»، وهو بخلافه أي ما يكون قاصراً عن إفادة الغرض بأن لا يكون^(٨) على شرط المقبول، كما سبق^(٩).
أي عن التشبيه

خاتمة^(١٠)

في تقسيم^(١١) التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها.
وقد سبق أن الأركان^(١٢) أربعة، والمشبه به مذكور قطعاً^(١٣)، فالمشبه إمّا مذكور أو محذوف، وعلى التقديرين فوجه الشبه إمّا مذكور أو محذوف، وعلى التقادير^(١٤) فالأداة إمّا مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية^(١٥). وأعلى^(١٦) مراتب التشبيه في قوة المبالغة إذا كان اختلاف المراتب وتعددتها باعتبار ذكر أركانه أي أركان التشبيه كلها أو بعضها أي بعض الأركان، فقله^(١٧): «باعتبار» متعلق^(١٨) «بالاختلاف» الدال عليه سوق الكلام؛ لأن^(١٩) أعلى مراتب التشبيه إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة، وإنما قيد بذلك^(٢٠)؛ لأن اختلاف^(٢١) المراتب قد يكون باختلاف المشبه به، نحو: زيد كالأسد، وزيد كالذئب في الشجاعة، وقد يكون باختلاف الأداة نحو: زيد كالأسد وكأنّ زيداً الأسد، وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بأنه إن ذكر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه زيد كالأسد وكانّ زيداً الأسد، وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بأنه إن ذكر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه
لا بقوة للمبالغة
أي كلام اللاتين
قوة وضعفا
الأول أبلغ من الثاني
متعلق به يكون
هذا هو المقصود من الخاتمة
وفي نسخة: «إذا»
لا قوة فيها أصلاً
التي أبلغ من الأول

- (١) قوله: إمّا مقبول إلخ: التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط: مجرد اصطلاح، وإلا فكل ما فقد فيه شرط من شروط التشبيه باعتبار الوجه أو الأطراف فردود، وإلا فهو مقبول. (علامة دسوقي)
- (٢) قوله: أعرف شيء إلخ: الأولى أعرف الطرفين بوجه الشبه؛ لأن الشرط الأعرفية بالنسبة للمشبه فقط، والمراد أعرف عند السامع لا عند كل أحد. (ق)
- (٣) قوله: في بيان الحال: أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه. (حواشي)
- (٤) قوله: في إلحاق إلخ: مثل بيان حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد. (من الحواشي)
- (٥) قوله: مسلم الحكم: أي أن يكون المشبه به مسلم الحكم بوجه الشبه بمعنى أن وجود وجه الشبه في المشبه به مسلم. (ق)
- (٦) قوله: معروفة: أي ويكون المشبه به معروفاً بذلك الحكم عند المخاطب، لا عند كل أحد. (ق)
- (٧) قوله: في بيان الإمكان: أي في التشبيه الذي أريد به بيان إمكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه فيه، كقله:
- فإن تفق الأنعام وأنت منهم :: فإن المسك بعض دم الغزال
كما مر تفصيله. (من الدسوقي)
- (٨) قوله: بأن لا يكون إلخ: أي بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه. (تجريد)
- (٩) قوله: كما سبق: يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله: شعر:
- كما أبرقت قوما عطاشاً غمامة :: فلما رأوها أقشعت وتجلت
من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من الشطر الأول فقط؛ لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود. (من تجريد وغيره)
- (١٠) قوله: خاتمة: واعلم أن عادة العلماء أنهم إذا فرغوا من فن من أنواع مصنفاتهم يوردون خاتمة؛ ليكون تنميماً للكلام وتحسيناً للمرام. (شرح)
- (١١) قوله: في تقسيم إلخ: الأول أن يقول: «بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف» كما تدل عليه عبارة المصنف صريحاً. (دسوقي)
- (١٢) قوله: أن الأركان: أي أركان التشبيه أربعة: المشبه والمشبه به ووجه الشبه وأداة التشبيه.
- (١٣) قوله: مذكور قطعاً: لأن المخاطب بالخبر التشبيهي يتصور المشبه به أولاً، ثم يطلب من ينتسب إليه ويشبه هو به، فهو كمثبت الأحكام القياسية، لا يمكنه ذلك إلا بذكر الأصل المقيس عليه. وأما قولك: «زيد» في جواب القائل: من يشبه الأسد؟ فتادر لا يلتفت إليه. (من الدسوقي)
- (١٤) قوله: وعلى التقادير: أي الأربعة الحاصلة من ضرب اثنين - أعني ذكر المشبه وحذفه - في اثنين، أعني ذكر وجه الشبه وحذفه. (دسوقي)
- (١٥) قوله: تصير ثمانية: ولك في ضبط المراتب الثمانية أن تقول: إن الوجه والأداة إمّا مذكوران معاً، أو محذوفان معاً، أو المذكور الوجه فقط، أو الأداة فقط، وعلى التقادير الأربعة إمّا أن يذكر المشبه أو لا. (تجريد)
- (١٦) قوله: وأعلى إلخ: أي أقواها وهو مبتدأ، خبره «حذف وجهه إلخ». (علامة دسوقي)
- (١٧) قوله: فقله إلخ: هذا تفريع على ما تقدم من قوله: «إذا كان اختلاف المراتب»، وهو جواب عما يقال: إن المتبادر أنه متعلق بقوله: «في قوة المبالغة»، وحينئذ فيقيد أنه إذا ذكرت أركانه كلها يكون هناك قوة، مع أنه لا مبالغة فيه، فضلاً عن قوتها. (ق)
- (١٨) قوله: متعلق إلخ: أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله: «أعلى المراتب»، والظرف بكيفية رائحة الفعل، لا أنها مقدرة في النظم. (دسوقي)
- (١٩) قوله: لأن: [علة لقوله: الدال عليه سوق الكلام].
- (٢٠) قوله: وإنما قيد بذلك: [أي «باعتبار ذكر أركانه إلخ»]
- (٢١) قوله: لأن اختلاف: أي اختلاف مراتب التشبيه بالقوة والضعف قد يكون باختلاف المشبه به، وقد يكون باختلاف الأداة، لكن هذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمة؛ لاستواء العامة والخاصة فيها، والمقصود بما إنما هو اختلافها باعتبار ذكر الأركان كلا أو بعضاً، فلذا قيد بقوله: «باعتبار إلخ». (علامه دسوقي)

والأداة فأعلاها^(١)، وإلا فمتوسط^(٢). وقد توهم بعضهم أن قوله: «باعتبار» متعلق^(٣) بـ «قوة المبالغة»، فاعترض عليه بأنه لا قوة سواء ذكر المشبه أم لا ^{بين الأعلى والأدنى} ^{الخلعالي} ^{سواء ذكر المشبه أم لا}

للمبالغة عند ذكر جميع الأركان، فالأعلى^(٤) حذف وجهه وأداته فقط، أي بدون حذف المشبه نحو: «زيد أسد»، أو مع حذف المشبه ^{أي فالقسم الأعلى}

نحو: «أسد» في مقام^(٥) الإخبار عن زيد، ثم الأعلى^(٦) بعد هذه المرتبة حذف أحدهما أي وجهه وأداته كذلك أي فقط أو مع حذف ^{حذف في الأداة والمثل وذكر وجه الشبه} ^{أي المتصف بالعلو فالأعلى مجرد عن التفضيل؛ إذ لا علو فيما بعده}

المشبه^(٧) نحو: «زيد كالأسد» ونحو: «كالأسد» عند الإخبار عن زيد، ونحو: «زيد أسد في الشجاعة»، ونحو: «أسد في الشجاعة» ^{حذف في الوجه فقط} ^{حذف في الأداة فقط مع ذكر الطرفين ووجه الشبه}

عند الإخبار عن زيد، ولا قوة لغيرها^(٨) وهما الاثنان الباقيان^(٩)، أعني ذكر الأداة والوجه جميعاً إمّا مع ذكر المشبه أو بدون، نحو: زيد كالأسد في الشجاعة، ونحو: كالأسد في الشجاعة خبراً عن زيد. وبيان ذلك^(١٠) أن القوة إمّا بعموم^(١١) وجه الشبه ظاهراً^(١٢)، أو ^{بالاتين الباقيين} ^{مثال لما ذكر فيه الجميع فيه من الطرفين ووجه الشبه والأداة} ^{مثال لما حذف فيه المشبه وذكر ماعداه} ^{وتحته صورتان، كما مر}

بحمل^(١٣) المشبه به على المشبه بأنه هو هو، فما اشتمل على الوجهين جميعاً فهو في غاية القوة، وما خلا عنهما فلا قوة له، وما اشتمل ^{أي ظاهره} ^{أي حذف الوجه والاتحاد} ^{وتحته أيضا صورتان}

على أحدهما فقط فهو متوسط، والله أعلم.

وفيه أربع صور

الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان، أي هذا بحث^(١٤) الحقيقة والمجاز، والمقصود الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو ^{والمقصد الأول التشبيه، والمقصد الثالث الكناية} ^{من هذا البحث}

المجاز؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة^(١٥)، إلا أنها^(١٦) لمّا كانت كالأصل^(١٧) للمجاز؛ إذ الاستعمال في غير ما وضع له ^{بمحصل} ^{في الوضوح والخفاء}

فرع^(١٨) الاستعمال فيما وضع له، جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً، وقد يقيدان باللغويين؛ لتمييزاً عن الحقيقة والمجاز ^{ظرف له البحث} ^{الحقيقة والمجاز} ^{يقال: الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي}

العقلين اللذين هما في الإسناد، والأكثر ترك هذا التقيد؛ لئلا يتوهم أنه^(١٩) مقابل للشرعي والعرفي. ^{تلفظ «قد» في لثن للتقليل}

- (١) قوله: فأعلاها: أي فأعلى مراتب التشبيه، أي أقواها؛ لاجتماع موجب القوتين فيها، أعني عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به. (دسوقي)
- (٢) قوله: وإلا فمتوسط: أي وإلا يحذف الوجه والأداة معاً، أي بأن حذف أحدهما، فالنفي راجع لحذف الوجه والأداة معاً فقط، لا جميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والأداة. (دسوقي)
- (٣) قوله: متعلق إلخ: فيكون معنى الكلام: أن أعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها، وهو كما ترى. (من دسوقي)
- (٤) قوله: فالأعلى: إمّا قدر الشارح قوله: «فالأعلى»؛ للإشارة إلى أن قول المصنف: «حذف إلخ» خبر عن قوله: «وأعلى مراتب إلخ». (دسوقي)
- (٥) قوله: في مقام إلخ: أي كما إذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكرة في زيد مثلاً، كأن تقول: «ما حال زيد؟» فيجب لك: «أسد»، أي زيد أسد. (دسوقي)
- (٦) قوله: ثم الأعلى إلخ: فثم للترخي في المرتبة، لا في الزمان ولا لمجرد العطف. وقوله: «بعد هذه المرتبة» أي حذف الوجه والأداة معاً، سواء ذكر الطرفان أو المشبه به فقط. (ق)
- (٧) قوله: أي فقط أو مع حذف المشبه: هذا يشتمل على أربع مراتب، أشار إلى بيانها بقوله: «نحو زيد كالأسد إلخ». (ق)
- (٨) قوله: لغيرها: أي لغير الصور الست المذكورة، وفي بعض النسخ: «لغيرها» أي غير حذف الوجه والأداة معاً بصورتيه، وحذف أحدهما فقط بصورة الأربع، وفي نسخة: «لغيره» أي لغير ما ذكر. (التجريد والدسوقي)
- (٩) قوله: الباقيان: أي تكملة الثمانية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق. (ق)
- (١٠) قوله: وبيان ذلك: أي بيان أن الأعلى حذف الوجه والأداة ثم حذف أحدهما، أو أنه لا قوة لغيرها. (علامة دسوقي)
- (١١) قوله: إمّا بعموم إلخ: ذلك يحصل بحذف وجه الشبه؛ لأنه إذا حذف الوجه تذهب النفس إلى كل وجه، وأفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كل وصف؛ وذلك يقوى

- (١٢) قوله: بظاهره: أي في ظاهر الحال، وأما في نفس الأمر فالوجه هو الصفة الخاصة التي قصد اشتراكها في الطرفين، فإذا قلت: «زيد كالأسد» أفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كل وصف كالشجاعة والمهابة والقوة وغيرها، وفي نفس الأمر هو صفة خاصة (دسوقي)
- (١٣) قوله: أو بحمل إلخ: وذلك يحصل بحذف الأداة؛ لأن ذكر الأداة يدل على المباينة بين الملحق والملحق به، وحذفها يشعر بحسب الظاهر على الحمل والاتحاد. (ق)
- (١٤) قوله: أي هذا بحث: إشارة إلى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ، والمضاف إلى الخبر، وأقيم المضاف إليه مقامه. (تجريد)
- (١٥) قوله: دون الحقيقة: يعني بالمحاز يمكن اختلاف الطرق في الخفاء والحلاء لا بالحقيقة؛ لعدم تفاوت الطرق فيها؛ لأنها وضعت لشيء بعينه، فإن كان السامع عالماً بالوضع فلا تفاوت، وإلا فلا يفهم شيئاً أصلاً. وفي قوله: «دون الحقيقة» إشارة إلى أن حصر «يتأتى اختلاف الطرق» في المجاز نسبي، فلا ينافي أن الكناية يتأتى بها اختلاف الطرق أيضاً. (دسوقي)
- (١٦) قوله: إلا أنها إلخ: جواب عما يقال: حيث كان المقصود الأصلي من هذا البحث بالنظر لعلم البيان إمّا هو المجاز، فما وجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها؟ (دسوقي)
- (١٧) قوله: كالأصل: أشار بالكاف إلى أنه ليست بأصل حقيقة؛ لأنه ليس لكل مجاز حقيقة على التحقيق على ما سبق بيانه في: «أقدمني بلدك حق لي عندك». (أبو القاسم)
- (١٨) قوله: فرع إلخ: ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله في الموضوع أولاً، وليس كذلك، فينبغي أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الأعم الأغلب. (حاشية)
- (١٩) قوله: أنه: أي المفيد بقيد اللغوي مقابل للشرعي والعرفي، أي فيخرجان بالتقيد مع أن القصد إدخالهما. (ق)

الحقيقة في الأصل^(١) «فعل» بمعنى «فاعل» من «حق الشيء» إذا ثبت، أو بمعنى مفعول من «حَقَّقْتُهُ» إذا أثبتته، ثم نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتاء فيها للنقل^(٢) من الوصفية إلى الاسمية. وهي في الاصطلاح: **الكلمة^(٣) المستعملة فيما أي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب^(٤)**، أي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة، فالظرف - أعني «في اصطلاح» - متعلق بقوله: «وضعت»، وتعلق به «المستعملة» على ما توهمه البعض ممَّا لا معنى له^(٥)، فاحترز بـ«المستعملة» عن الكلمة قبل الاستعمال؛ فإنها لا تسمى حقيقة ولا مجازاً. وبقوله: «فيما وضعت له» عن الغلط^(٦) نحو: «خذ هذا الفرس» مشيراً إلى الكتاب، وعن المجاز^(٧) المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالأسد في الرجل الشجاع؛ لأنَّ الاستعارة^(٨) وإن كانت موضوعاً بالتأويل إلَّا أنَّ المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق^(٩). واحترز بقوله: «في اصطلاح به التخاطب» عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به وقع التخاطب، كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء؛ فإنها تكون مجازاً؛ لاستعمالها^(١٠) في غير ما وضعت له في الشرع، يعني الأركان المخصوصة، وإن كانت مستعملة فيما وضعت له في اللغة. والوضع^(١١) أي وضع اللفظ^(١٢) تعيين اللفظ^(١٣) للدلالة^(١٤) على معنى بنفسه أي ليدل بنفسه^(١٥) لا بقرينة تنضم إليه، ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافياً في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، وهذا^(١٦) شامل للحروف أيضاً؛ لأننا نفهم معاني الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها، إلَّا أنَّ معانيها ليست

(١) قوله: في الأصل إلخ: يعني أن «حقيقة» في اللغة وصف بزنة «فعل»، إما بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول، فعلى الأول يكون مأخوذاً من «حق الشيء» بمعنى «ثبت» من اللازم، وعلى الثاني يكون مأخوذاً من «حَقَّقْتُ الشيء» بمعنى «أثبتته» من المتعدي، فمعنى الحقيقة على الأول: الثابت، وعلى الثاني: المثبت. (من دسوقي)

(٢) قوله: والتاء فيها للنقل: معنى كون التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أن اللفظ إذا صار بنفسه اسماً لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً كانت اسميته فرعاً لوصفيته. (تجريد)

(٣) قوله: الكلمة: لا يشتمل التعريف للحقيقة المركبة كـ«قام زيد»، إلَّا أن تؤوَّل الكلمة بأن يراد منها ما يشمل الكلمة ولو حكماً، ولو قسم الحقيقة إلى مفردة ومركبة، وعرف المفردة بما ذكره - كما فعل في المجاز - لكان أحسن. (تجريد)

(٤) قوله: به التخاطب: المراد بالتخاطب: التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة. (دسوقي)

(٥) قوله: مما لا معنى له: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فلا أنه لا يجوز تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد. وأما من جهة المعنى فلأن استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء الأول ويراد ذلك الثاني، وظاهر أنه لا تطلق الكلمة المستعملة ويراد به اصطلاح به التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولاً؛ لكونه مستعملاً فيه على أنه يلزم عليه التخالف؛ لأن قوله أولاً: «فيما وضعت» لا يفيد أن المدلول هو المعنى الموضوع له. وقوله: «في اصطلاح» يفيد أن المدلول هو اصطلاح. (دسوقي)

(٦) قوله: عن الغلط: فإن اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له، ألا ترى أن لفظ «فرس» في المثال المذكور لم يوضع له كتاب، فليس اللفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطاً بحقيقة، كما أنه ليس بمجاز؛ لعدم العلاقة. (دسوقي)

(٧) قوله: وعن المجاز إلخ: حاصله أنه احتراز بقوله: «فيما وضعت له» عن شيئين: الأول: ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً، فليس بحقيقة، كما أنه ليس بمجاز. والثاني: المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له في سائر الاصطلاحات، أعني اصطلاح اللغويين والشرعيين وأهل العرف، وذلك كالأسد في الرجل الشجاع؛ فإنه ما وضع للرجل الشجاع

باعتبار اصطلاح يقع به التخاطب ولا باعتبار غيره، وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيّد الآتي. (دسوقي)

(٨) قوله: لأن الاستعارة إلخ: جواب عما يقال: إن هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعارة، وسيأتي أنها موضوعة بالتأويل، وإذا كانت موضوعة بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع؟ والتأويل - كما يأتي - ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراداً قسمين: متعارفاً، وغير متعارف. (من دسوقي)

(٩) قوله: بالتحقيق: [الذي لا تأويل فيه، فخرج به الاستعارة.]

(١٠) قوله: لاستعمالها إلخ: الحاصل أن الصور يكون أربعة: استعمال اللغوي الصلاة في الدعاء، واستعمال الشرعي لها في الأركان، وهاتان حقيقتان داخلتان في التعريف بقوله: «في اصطلاح به التخاطب»، واستعمال اللغوي لها في الأركان، واستعمال الشرعي لها في الدعاء، وهما مجازان خرجا بقوله: «في اصطلاح به التخاطب». (دسوقي)

(١١) قوله: والوضع إلخ: عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته، وكان الأولى تقديمها. (تجريد وغيره)

(١٢) قوله: أي وضع اللفظ: يعني لا مطلقاً، وإلا كان تعريفه تعريفاً بالأخص؛ لأن الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظاً كان أو غيره، كالخط والعقد والإشارة والنصب. (تجريد)

(١٣) قوله: تعيين اللفظ: أي ولو بالقوة؛ لتدخل الضمائر المستترة، والمراد بتعيين اللفظ أن يخص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص. (دسوقي)

(١٤) قوله: للدلالة إلخ: [ولو لفظاً كمدلول الكلمة] لا يقال: الأولى: «للدلالة على شيء»؛ لأن المعنى إنما يصير معنى بهذا التعيين والوضع، فطرقا الوضع: اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى؛ لأننا نقول: نعم، لكن طرفاً للدلالة المترتبة على الوضع: اللفظ والمعنى. (تجريد)

(١٥) قوله: ليدل بنفسه: أشار إلى أن قوله: «ليدل بنفسه» متعلق بقوله: «للدلالة»، كما يدل عليه قول المصنف في المجاز: «لأن دلالته بقرينة» وليس متعلقاً بـ«التعيين»، وإلا تقدمه على قوله: «للدلالة»؛ دفعا للالتباس. (دسوقي)

(١٦) قوله: وهذا: [التعريف المذكور لوضع اللفظ.]

تامة في أنفسها بل تحتاج^(١) إلى الغير، بخلاف^(٢) الاسم والفعل، نعم لا يكون هذا شاملاً لوضع الحروف^(٣) عند من^(٤) يجعل معنى
 أي ليست مستقلة أي المعاني المستعملة أي تعريف الوضع هو ابن الحاجب
 قولهم: «الحرف ما دلَّ على معنى في غيره» أنه مشروط^(٥) في دلالتِهِ على معناه الإفرادي^(٦) ذكر متعلقه، فخرج المجاز^(٧) عن أن يكون
 كدلالة «من» على الابتداء
 موضوعاً بالنسبة إلى معناه المجازي؛ لأنَّ دلالتِهِ على ذلك المعنى إنما تكون بقرينة لا بنفسه دون المشترك^(٨) فإنه لم يخرج؛ لأنه قد
 أي الهاري
 عُنِيَ^(٩) للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك، فالقرء مثلاً عُنِيَ مرة
 بدون القرينة
 للدلالة على الطهر بنفسه، ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه، فيكون موضوعاً^(١٠)، وفي كثير من النسخ بدل قوله: «دون
 المشترك»: «دون الكناية»، وهو سهو؛ لأنه إنَّ أريد أنَّ الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعة، فكذا المجاز^(١١)؛ ضرورة أن
 من النسخ أو المصنف أي اللفظ الكناي
 الأسد في قولنا: «رأيت أسدا يرمي» موضوع للحيوان المفترس، وإن لم يستعمل فيه. وإنَّ أريد أنها موضوعة بالنسبة إلى معنى
 في الأصل
 الكناية - أعني لازم المعنى الأصلي - ففساده ظاهر؛ لأنه لا يدل^(١٢) عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة.
 أي طويل القامة مثلاً كالمجاز

لا يقال^(١٣): معنى قوله: «بنفسه» أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أو من غير قرينة لفظية، فعلى هذا يخرج من
 أي ما ذكر من الجواب جواب أول جواب ثاني
 الوضع المجاز دون الكناية^(١٤)؛ لأننا نقول: أخذ الموضوع^(١٥) في تعريف الوضع فاسد؛ للزوم الدور^(١٦). وكذا^(١٧) حصر القرينة في اللفظي؛
 رد للجواب الأول رد للجواب الثاني

المشترك إنما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه، بخلاف المجاز؛ فإن القرينة فيه محتاج إليها
 في نفس الدلالة على المعنى المجازي. (دسوقي)

(١٠) قوله: فيكون موضوعاً: أي فيكون المشترك موضوعاً لكل منهما بوضعين على وجه
 الاستقلال، فإذا استعمل في أحدهما واحتيج إلى القرينة المعنية للمراد لم يضر ذلك في
 كونه حقيقة؛ لأن الحاجة إلى القرينة فيه لتعيين المراد، لا لأجل وجود أصل الدلالة على
 المراد. (دسوقي)

(١١) قوله: فكذا المجاز: [موضوعة فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعاً دون
 الكناية.]

(١٢) قوله: لأنه لا يدل إلخ: أي لأنه لو كانت الكناية موضوعة للزوم المذكور لكانت الكناية
 خارجة عن فن البيان؛ لأن دلالتها حيث لا يكون عقلية بل وضعية. (علامة دسوقي)

(١٣) قوله: لا يقال: أي في دفع السهو، وحاصله جوابان: تقرير الأول أن يقال: نختار
 الاحتمال الثاني ولا نسلم ما ذكره من الفساد. ومعنى قوله: «بنفسه» في تعريف الوضع
 أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، وليس معناه من غير قرينة مطلقاً، كما
 تقدم، فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة
 القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، وأما الكناية ففيها تعيين اللفظ؛ ليدل بنفسه لا بواسطة
 القرينة المانعة؛ لأن القرينة فيها ليست مانعة عن إرادة الموضوع له، فيحوز فيها أن يراد من
 اللفظ معناه الأصلي ولازم ذلك المعنى. وتقرير الثاني أن يقال: نختار الثاني ولا نسلم ما ذكر
 من الفساد. ومعنى قوله في تعريف الوضع: «بنفسه» أي من غير قرينة لفظية، فيخرج المجاز
 دون الكناية؛ لأن المجاز قرينته لفظية والكناية قرينتها معنوية. (من دسوقي)

(١٤) قوله: دون الكناية: لأن قرينة الكناية ليست مانعة عن إرادة الموضوع له وأن قرينتها
 معنوية، بخلاف المجاز؛ فإن قرينته مانعة ولفظية، فظهر خروج المجاز من الوضع دون
 الكناية. (من الحواشي)

(١٥) قوله: أخذ الموضوع: أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له.
 (دسوقي)

(١٦) قوله: للزوم الدور: لتوقف معرفة الوضع على الموضوع له، والموضوع له على الوضع،
 فبحث أخذ الموضوع له في تعريف الوضع لزم الدور. (حواشي)

(١٧) قوله: وكذا إلخ: حاصله أن الجواب الثاني يستلزم محصار قرينة المجاز في اللفظية،
 ومحصار قرينة الكناية في غير اللفظية، وكل منهما ممنوع، فقد تكون قرينة المجاز معنوية، =

(١) قوله: بل تحتاج إلخ: والحاصل أن الحروف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلي،
 ولا يستعمل إلا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم الكلي، فهو يدل بنفسه على ما وضع
 له من المفهوم، وذكر المتعلق لفهم الجزئي الذي يستعمل فيه. (دسوقي)

(٢) قوله: بخلاف إلخ: يعني أن كل واحد من الاسم والفعل الذي يستعمل فيه تام في
 نفسه، لا يحتاج إلى انضمام الغير. (علامة الدسوقي)

(٣) قوله: لوضع الحروف: [فيكون وضع الحروف وارداً على هذا القول.]

(٤) قوله: عند من إلخ: حاصل ذلك أن ابن الحاجب جعل لفظ «في» في قولهم: «الحرف
 كلمة دلت على معنى في غيرها» للسببية، أي بسبب غيرها وهو المطلق، فعنده دلالة
 الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه، وحيث فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه
 كافياً في فهم معناه منه، بل لا بد من ذكر المتعلق، فعلى هذا القول لا يكون تعريف
 الوضع الذي ذكره المصنف شاملاً لوضع الحرف. (ق)

(٥) قوله: أنه مشروط إلخ: الحاصل أن الحرف فيه مذهبان، أحدهما: أنه يدل بنفسه.
 والثاني: أنه لا يدل إلا بضم ضميعة، فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملاً.

لوضع الحرف لا على الثاني. ومنشأ هذا الخلاف قول النحاة: «الحرف ما دل على معنى
 في غيره»، فقال الرضي: إن «في» للظرفية، وإن المعنى: ما دل بنفسه على معنى قائم
 بغيره، فالحرف دال على المعنى بنفسه إجمالاً، ولكن ذلك المعنى لا يتعين ولا يتم إلا بذكر
 المتعلق. وقال ابن الحاجب: إن «في» للسببية، وإن المعنى: ما دل على معنى بسبب غيره،
 فهو لا يدل على المعنى بذاته، بل حتى يذكر المتعلق، فلفظة «من» مثلاً يفهم منها
 الابتداء، ولكن لا يعلم تعيينه إلا بذكر السير والبصرة مثلاً على الأول، وعلى الثاني
 الدال على الابتداء «من» بشرط ذكر السير والبصرة مثلاً. (دسوقي)

(٦) قوله: على معناه الإفرادي: قيد المعنى بـ «الإفرادي»؛ لأن اشتراط الغير في الدلالة على المعنى
 التركيبي مشترك بين الحرف والاسم؛ فإن دلالة «زيد» في قولك: «جاءني زيد» على الفاعلية
 بواسطة «جاءني»، أو المعنى التركيبي هو الذي يدل عليه اللفظ بسبب التركيب. (تجريد)

(٧) قوله: فخرج المجاز إلخ: هذا مفرع على التقييد بقوله: «بنفسه»، يعني ف باعتبار هذا
 القيد خرج اللفظ المجازي عن كونه موضوعاً بالنسبة لمعناه المجازي، أي وإن كان موضوعاً
 بالنسبة لمعناه الحقيقي. (دسوقي)

(٨) قوله: دون المشترك: [أي إن المشترك لم يخرج من تعريف الوضع.]

(٩) قوله: لأنه قد عُنِيَ إلخ: أي لفهم المعنيين منه بدون القرينة، وحيث أن القرينة في

لأنَّ المجاز قد يكون له قرينة معنوية.

لا يقال^(١): معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية؛ فإنها أيضًا حقيقة^(٢) على ما صرح به صاحب «المفتاح»؛ لأننا نقول: هذا فاسدٌ على رأي المصنف؛ لأنَّ الكناية لم تستعمل عنده فيما وضعت له، بل إنما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق. والقول^(٣) بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسدٌ يعني ذهب بعضهم إلى أنَّ دلالة الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع، بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته، فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أنَّ هذا القول فاسدٌ ما دام محمولاً على ما يفهم منه^(٤) ظاهراً؛ لأنَّ دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على الالفاظ^(٥) لوجب^(٦) أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، وأن يفهم^(٧) كل واحد معنى كل لفظ؛ لعدم انفكاك^(٨) المدلول عن الدليل، ولا متنع^(٩) أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي؛ لأنَّ ما بالذات لا يزول بالغير، ولا متنع نقله^(١٠) من معنى إلى معنى آخر بحيث^(١١) لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثاني.

وقد تأوله أي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي أي صرفه عن ظاهره، وقال: إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف^(١٢) من أن للحروف في أنفسها خواصَّ بها تختلف كالجهر^(١٣) والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك^(١٤)، وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب^(١٥) بينهما؛ قضاءً لحق الحكمة، أي الأوصاف أي وضع شرع

«أسدا» مع «يرمي» لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلاً، فلو كان اللفظ دالاً بذاته فلا يكون «أسد» دالاً إلا على المعنى الحقيقي. (علامه دسوقي)

(١٠) قوله: ولا متنع نقله إلخ: لأنه يدل على معناه بذاته وطبيعته، وما بالذات لا يزول؛ فإن «جعفراً» مثلاً معناه الذاتي: النهر الصغير، فإن نقل إلى معنى آخر - أعني العلمية - لا يمتنع أن يفهم منه المعنى الذاتي عند الإطلاق؛ لأن دلالته على المعنى الأول بالذات وعلى الثاني بالغير. (حاشية)

(١١) قوله: بحيث إلخ: كما في الأعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية، فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لا تمتنع نقل لفظ «زيد» من المصدرية إلى العلمية، ونقل لفظ «صلاة» من الدعاء إلى الأفعال والأقوال المخصوصة، ونقل لفظ «دابة» من كل ما دب على الأرض لذوات القوائم الأربع. (دسوقي)

(١٢) قوله: علمي الاشتقاق والتصريف: هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل، وهو الحق؛ لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيشة المعتبرة في موضوعات العلوم، فعلم التصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث صورها وهيئاتها، وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية. وفيه بحث، وله جواب. (التجريد وغيره)

(١٣) قوله: كالجهر إلخ: وهو خروج الحرف بصوت قوي. و«الهمس» غير قوي. و«الشدة» أن ينحصر صوت الحرف عند إسكانه في مخرجه انحصاراً تاماً فلا يجري. و«الرخاوة» أن يجري الصوت جرياناً تاماً. و«التوسط» أن لا يتم الانحصار والجري. (تجريد)

(١٤) قوله: وغير ذلك: كالاستعلاء والاستفال والتصحيح والإعلال. (ق)

(١٥) قوله: لا يهمل التناسب: فيضع مثلاً اللفظ المبدأ بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة، ك«القسم» بالفاء الذي فيه رخاوة؛ فإنه وضع لكسر الشيء بلا يينونة وانفصال؛ لأنه أسهل مما فيه يينونة، ويضع اللفظ المبدأ بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة، ك«القسم» بالقاف الذي هو حرف شديد؛ فإنه قد وضع لكسر الشيء مع يينونة؛ لأن الكسر مع اليينونة أشد من الكسر بلا يينونة، وعلى هذا القياس. (دسوقي)

= فيكون داخلًا في التعريف، فلا يصح إخراجه حينئذٍ منه، وقد تكون قرينة الكناية لفظية، فتكون خارجة من التعريف، فلا يصح إدخالها حينئذٍ فيه. (دسوقي)

(١) قوله: لا يقال إلخ: حاصل هذا التوجيه أن معناه: فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية؛ فإنها لم تخرج من تعريفها؛ لأنها من أفراد الحقيقة؛ لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي. (من دسوقي)

(٢) قوله: فإنما أيضًا حقيقة: لاستعمالها في الموضوع له؛ لأنه يقول: الكناية لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم ذلك المعنى. وأما عند المصنف فالكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز. (دسوقي)

(٣) قوله: والقول إلخ: لما عرف المصنف الوضع ب«تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه» واقتضى ذلك إثبات الوضع، وينافي ذلك ما ذهب إليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته؛ لأنه يلغو الوضع: عقبه بقوله: «والقول إلخ». (دسوقي)

(٤) قوله: على ما يفهم منه: وهو عدم الاحتياج إلى الوضع؛ لأن اللفظ دال على معناه لذاته. (ق)

(٥) قوله: كدلالته على الالفاظ: أي على وجوده وحياته؛ فإن هذه الدلالة لذات اللفظ؛ لأنها عقلية لا تنفك أصلاً. (دسوقي)

(٦) قوله: لوجب إلخ: أي أن لا يختلف اللغات في معنى اللفظ الواحد؛ لأن ما بالذات لا يختلف، لكن اللازم باطل، فبطل الملزوم، وبیان بطلان اللازم أن لفظ «سوء» معناه بالتركية: ماء، وبفارسية: جانب، وبالغربية: قبيح، فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعاني مناسبة ذاتية تغني عن وضعه لما اختلفت اللغات في معناه، بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة. (دسوقي)

(٧) قوله: وأن يفهم: عطف على قوله: «أن لا تختلف»، أي لوجب أن يفهم كل واحد معنى كل لفظ، ولا يتعسر عليه فهمه، ولا يحتاج إلى سؤال الترك والحيش مثلاً، لكن اللازم باطل، فبطل الملزوم. (ق)

(٨) قوله: لعدم انفكاك: [بيان للملازمة التي في الشرطية.]

(٩) قوله: ولا متنع إلخ: يعني أن لفظ المجاز مع القرينة يتمتع فهم المعنى الحقيقي منه؛ فإن

كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير أن يبين، والقضم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين، وأن هئثات^(١) تركيب الحروف أيضًا خواص كـ «الْفَعْلَان» و«الْفَعْلَى» بالتحريك؛ لها فيه حركة، كالنَّزْوَان^(٢) والحَيْدَى^(٣)، وكذا^(٤) وهو أشد من الكسر بلا بينونة

باب «فَعْل» بالضم مثل «شُرْف» و«كُرْم» للأفعال^(٥) الطبيعية اللازمة.

والمجاز في الأصل مَفْعَل^(٦) من «جاز المكان» يجوزُه إذا تعدَّاه، نقل^(٧) إلى الكلمة الجائزة أي المتعدِّية مكانها الأصلي، أو الكلمة المجوِّز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدَّوها مكانها الأصلي، كذا ذكر الشيخ في «أسرار البلاغة».

وذكر المصنف^(٨) أن الظاهر أنه من قوله: «جَعَلْتُ كذا مجازًا إلى حاجتي» أي طريقًا على أن معنى جاز المكان: سلكه؛ فإنَّ المجاز^(٩) طريق إلى تصور معناه، فالمجاز مفردٌ ومركَّبٌ وهما مختلفان^(١٠) فعرفوا كلاً على حدة^(١١)، أمَّا المفرد فهو الكلمة

المستعملة احتراز بها عن الكلمة قبل الاستعمال^(١٢)؛ فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة، في غير^(١٣) ما وُضعت له احتراز به عن الحقيقة مرتجلاً^(١٤) كان أو منقولاً^(١٥) أو غيرهما^(١٦). وقوله: في اصطلاح به التخاطب متعلق^(١٧) بقوله: «وضعت». وقيد بذلك ليدخل

المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر، كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً^(١٨)؛ فإنه وإن كان

(١) قوله: وأن هئثات إلخ: [بيان لما عليه أئمة التصريف.] عطف على قوله: «أن للحروف في أنفسها خواص»، فقوله: «أيضاً» أي كما أن للحروف في أنفسها خواص. (علامه دسوقي)

(٢) قوله: كالنَّزْوَان: وضع لضراب الذكر ونزوه على الأنتى، وهو من جنس الحركة، جعلت حركة اللفظ دليلاً على المسمى. (ق وغيره)

(٣) قوله: والحَيْدَى: وضع للحمار الذي له نشاط في حركاته وخفته، حتى إنه إذا رأى ظله ظنه حماراً، حاد منه نشاطه وفر منه ليسبقه. «والحَيْدَى» صفة مشتقة من «حاد» أي مال. (من تجريد وغيره)

(٤) قوله: وكذا: [عطف على قوله: «كالْفَعْلَان»]

(٥) قوله: للأفعال إلخ: وذلك لأن الضم لقوته تناسب أن يوضع لأفعال الطباع اللازمة. وقيل: الضم يحتاج إلى انضمام الشفتين، فناسب أن يكون مدلوله مضموماً مع الشخص أي لازماً له. (تجريد)

(٦) قوله: في الأصل مفعول: أي مصدر ميمي، فأصله «مَجْوُزٌ»، قلبت واؤه ألفاً بعد نقل حركتها إلى الجيم؛ لأن المشتقات تتبع الماضي المجرد في الصحة والإعلال. (تجريد وغيره)

(٧) قوله: من جاز المكان: أي مأخوذ من هذا الاستعمال للعرب، فلا يلزم ترجيح مذهب الكوفيين من أصالة الفعل في الاشتقاق. (من الحواشي)

(٨) قوله: نقل إلخ: حاصله أن لفظ «المجاز» في الأصل مصدر، معناه: الجواز والتعدية، ثم نقل في الاصطلاح من المصدرية إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانها الأصلي، فيكون اسم فاعل، أو باعتبار أنها مجوز بها ومتعدية بها مكانها الأصلي، فيكون اسم مفعول. (دسوقي)

(٩) قوله: وذكر المصنف إلخ: حاصله أن لفظ «المجاز» في الأصل مصدر ميمي بمعنى مكان الجواز والسلوك، أي نفس الطريق، ثم نقل ذلك اللفظ في الاصطلاح إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقاً إلى تصور المعنى المراد هنا. (ق)

(١٠) قوله: فإن المجاز إلخ: علة لمحوه، أي ثم نقل للكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له؛ لأن المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق إلخ، فهذا إشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه. والحاصل أنه على قول المصنف لم يعتبر في الكلمة المنقول إليها كونها جائزة أو مجوزاً بها، بل كونها محلاً للجواز، بخلاف القول الأول، وهذا وجه ظهور

قول المصنف. (من دسوقي)

(١١) قوله: وهما مختلفان: أي حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر، فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد، فلذا عرف كلا على حدة. (تجريد)

(١٢) قوله: على حدة: لأن الحقائق المتباينة لا يمكن جمعها في تعريف واحد على سبيل التفصيل بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصه، وأما على سبيل الإجمال فيمكن، كأن يقال في تعريف الإنسان والفرس: «الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة». (من دسوقي)

(١٣) قوله: قبل الاستعمال: أي وبعد الوضع، كما احتراز بها عن الكلمة المهملة التي لم توضع أصلاً حتى إنما تستعمل. (دسوقي)

(١٤) قوله: في غير إلخ: يرد على تعريف المجاز اللفظ المشترك إذا استعمل في أحد معانيه، كـ «العين» مثلاً إذا استعملت في الباصرة، كان معناها مغايراً لمعناها إذا استعملت في عين الشمس، فيصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له. اللهم إلا أن يحمل ما في التعريف على العموم، والمعنى حينئذ: المستعملة في مغاير كل ما وضعت له. (ق)

(١٥) قوله: مرتجلاً: المرجحّل: ما نقل إلى المعنى الثاني بلا مناسبة للمعنى الأول، كـ «جعفر» علماً بعد وضعه للنهر. (تجريد)

(١٦) قوله: أو منقولاً: وهو ما نقل لمناسبة، والمشارك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر. (تجريد)

(١٧) قوله: أو غيرهما: أي غير المرجحّل والمنقول، كالمشارك والمشتقات؛ فإنها حقائق. (تجريد)

(١٨) قوله: متعلق إلخ: ليس المراد من تعلقه بـ «وضعت» أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح، وإلا لزم أن لا يكون لفظ «الأسد» الذي وضع في اللغة للحيوان المفترس، وأقر ذلك بوضع في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي أو غيره من أهل الاصطلاحات حقيقة، بل المراد بذلك كونه موضوعاً له في ذلك الاصطلاح، سواء حدث الوضع في ذلك أو لا. (دسوقي)

(١٩) قوله: في الدعاء مجازاً: متعلق بـ «استعمل»، والحاصل أن لفظ «الصلاة» إذا استعمل بعرف الشرع في الدعاء يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اصطلاح به التخاطب، فيكون مجازاً. (دسوقي)

مستعملاً فيما^(١) وضع له في الجملة فليس بمستعمل^(٢) فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب أعني الشرع. وليخرج^(٣) من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر، كلفظ الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الأركان المخصوصة؛ فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة، لا بحسب^(٤) اصطلاح به التخاطب وهو الشرع. على وجه يصح^(٥) متعلق^(٦) بـ «المستعملة» مع قرينة^(٧) عدم إرادته أي إرادة الموضوع له، فلا بد للمجاز من العلاقة^(٨)؛ ليتحقق الاستعمال على وجه يصح. وإنما قيد بكونه «على وجه يصح» واشترط العلاقة؛ ليخرج الغلط^(٩) من تعريف المجاز، كقولنا: «خذ هذا الفرس» مشيراً إلى الكتاب؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح. وإنما قيد بقوله: «مع قرينة عدم إرادته»؛ ليخرج الكناية^(١٠)؛ لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز^(١١) إرادة ما وضعت له.

وكل منهما أي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين^(١٢) ناقله، كالنحوي والصرفي وغير ذلك، أو عرفي عام وهو ما لا يتعين^(١٣) ناقله، وهذه النسبة^(١٤) في الحقيقة بالقياس إلى الواضع، فإن كان واضعها واضع اللغة فلغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وعلى هذا القياس، وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح، فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي، وإلا فعرفي عام أو خاص، كـ «أسد» لل سبع المخصوص والرجل الشجاع؛ فإنه حقيقة لغوية في السبع، ومجاز لغوي في الرجل الشجاع، و«صلاة» للعبادة المخصوصة

(٨) قوله: من العلاقة: المراد بما ههنا الأمر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمجازي، والانتقال من الأول إلى الثاني كالتسبيبة والتسبيبة. وقوله: «فلا بد من العلاقة»، أي من ملاحظتها، فلا يكفي في المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل وملاحظتها، فالصحيح لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها، والمعتبر من العلاقة نوعها لا جزئياتها. (من دسوقي)

(٩) قوله: ليخرج الغلط: ينبغي أن يراد به الخطأ قصداً؛ لأن الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز؛ لأنه إنما استعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له وجه صحيح في اعتقاده، فمن أشار إلى كتاب بـ «هذا الفرس»؛ لاعتقاده أنه فرس إنما استعمل الفرس في معناه لا في غيره، وإن أخطأ في اعتقاده، ومن أشار إلى كتاب بـ «هذا أسد»؛ لاعتقاده أنه رجل شجاع فإنما استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة، فيكون مجازاً، وإن أخطأ في اعتقاده، وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به، كما في بدل الغلط. (من التحريد)

(١٠) قوله: الكناية: يعني بناء على أنها واسطة لا حقيقة؛ لاستعمالها في غير ما وضعت له، ولا مجاز؛ لعدم منع قرينتها من إرادة المعنى الحقيقي. (بجريد)

(١١) قوله: مع جواز: [ناقله كما في «فلان طويل النجاد» أريد به طول القامة مع جواز إرادة طول نجاده.]

(١٢) قوله: يتعين: أي ناقله عن اللغة لا يتعين بطائفة مخصوصة كالصرفي والنحوي، وينبغي أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقام. (بجريد)

(١٣) قوله: لا يتعين: أي لا يعلم أن ناقله صرفي فقط أو نحوي، إلا أن يكون ناقله جميع الناس؛ فإنه ممنوع. (حاشية)

(١٤) قوله: وهذه النسبة: أي في لغوي وشرعي وعرفي. وقوله: «في الحقيقة» أي الكاتبة في الحقيقة بأن يقال: «حقيقة لغوية» أو «حقيقة شرعية» أو «حقيقة عرفية خاصة أو عامة». (دسوقي)

(١) قوله: فيما: [أي في بعض الاصطلاحات، وهي اللغة.]

(٢) قوله: فليس بمستعمل إلخ: يعني فيكون مجازاً شرعياً بمقتضى اصطلاح الشرع، وإن كان حقيقة لغوية بمقتضى اصطلاح أهل اللغة. (دسوقي)

(٣) قوله: وليخرج إلخ: عطف على قوله: «ليدخل» أي وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذي هو من أفراد الحقيقة، فصلة «يخرج» محذوف، وقوله: «من الحقيقة» بيان لما بعدها وهو قوله: «ما يكون إلخ». والحاصل أن المصنف زاد في تعريف المجاز المفرد قوله: «في اصطلاح به التخاطب»؛ لأجل أن يدخل في التعريف بعض أفراد المجاز، ولأجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقة، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لكن ليس غيراً في اصطلاح به التخاطب، وإنما هو غير باصطلاح آخر. (علامة دسوقي)

(٤) قوله: لا بحسب إلخ: يعني فلا تكون الصلاة المستعملة في الأركان بحسب الشرع من المجاز؛ إذ لا يصدق عليه تعريفه. (ق)

(٥) قوله: على وجه يصح: يؤخذ منه أنه لا بد للمجاز من ملاحظة العلاقة؛ لأن صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها، ولذا صح تفريع قوله بعد: «فلا بد إلخ» عليه. (دسوقي)

(٦) قوله: متعلق إلخ: يعني أن الجار والجرور متعلق بقوله: «المستعملة» بأن يكون فيه علاقة معتبرة نوعها عند الواضع بين المعنى الحقيقي والمجازي، كالتسبيبة والشرطية؛ لأنه لو لم يكن بينهما تلك العلاقة فكان اللفظ بالنسبة إلى المعنى المجازي مشتركاً أو مرتجلاً، لا مجازاً؛ لكون الثاني وضعاً جديداً. (من الحواشي)

(٧) قوله: مع قرينة إلخ: أي حال كون تلك الكلمة المستعملة في الغير مصاحبة لقرينة دالة على عدم إرادة المتكلم للمعنى الموضوع له، فقرينة المجاز مانعة من إرادة الأصل، واشتراط القرينة المذكورة في المجاز، وإخراج الكناية بما يأتي إنما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالبائين، أما من جوزه - كالأصوليين - فلا يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي. (دسوقي)

والدعاء؛ فإنها حقيقة^(١) شرعية في العبادة مجازاً شرعي في الدعاء، وفعل للفظ المخصوص أعني ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد أي بغير

الأزمنة الثلاثة والحدث^(٢)؛ فإنه حقيقة عرفية خاصة - أعني نحوية - في اللفظ، مجازاً نحوي في الحدث^(٣)، و«دابة» لذي الأربع^(٤) المعنى المصدري أي لفظ «فعل»

والإنسان؛ فإنها^(٥) حقيقة عرفية عامة في الأول، مجاز عرفي عام في الثاني.

أي للمهان أي «الدابة» لذي الأربع أي الإنسان

والمجاز مرسل^(٦) إن كانت العلاقة المصححة^(٧) غير المشابهة بين المعنى المجازي والحقيقي، وإلا^(٨) فاستعارة، فعلى هذا^(٩) أي علاقة المقصودة كالسببية والمسببة

الاستعارة هي اللفظ^(١٠) المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي؛ لعلاقة المشابهة كـ«أسد» في قولنا: «رأيت أسدا يرمي»^(١١)، وكثيراً ما يكون الاستعارة بمعنى المستعار

يطلق الاستعارة على فعل المتكلم أعني على استعمال اسم المشبه به^(١٢) في المشبه، فعلى هذا^(١٣) يكون بمعنى المصدر، ويصح^(١٤) منه أي في العرف أي المعنى المصدري لفظ «الاستعارة»

الاشتقاق، فهما أي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له، واللفظ أي لفظ المشبه به مستعار؛ لأنه بمنزلة اللباس الذي استعير كلفظ «الأسد» أي لفظ المشبه أي لفظ المشبه

من أحد فألبس غيره. هو معنى للمشبه به هو معنى المشبه

والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد^(١٥) الموضوع للجارحة المخصوصة إذا استعملت في النعمة؛ لكونها بمنزلة^(١٦) أي مجاز مرسل أي اليد بمعنى الجارحة لا بمعنى اللفظ

العلة الفاعلية للنعمة؛ لأن النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود، وكاليد في القدرة^(١٧)؛ لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد^(١٨) أي اليد بمعنى القدرة المستعملة في القدرة «ما» مصدرية أي سلاتها وغلبتها

الاستعارة قسم من المجاز وقسمة للمرسل منه هذا اصطلاح البيهقيين، وأما الأصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز، فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين؛ كيلا تقع في الغت إذا رأيت مجازاً مرسلأ أطلق عليه الاستعارة. (دسوقي)

(١١) قوله: رأيت أسدا يرمي: كأنه قال: «رأيت رجلاً يشبه الأسد يرمي بالشباب»، فقد استعمل لفظ «أسد» في الرجل الشجاع، والعلاقة هي المشابهة في الشجاعة، والقرينة هي قوله: «يرمي»، وأصل الإطلاق التجوز، ثم صار حقيقة عرفية. (دسوقي)

(١٢) قوله: اسم المشبه به: أي لفظه؛ ليشمل استعارة الفعل والحرف، فمراده بالاسم ما قابل المسمى، لا ما قابل الفعل والحرف. (دسوقي وتجريد)

(١٣) قوله: فعلى هذا: [أي إطلاقاً بمعنى المصدر دون اللفظ].

(١٤) قوله: ويصح إلخ: أي ويصح الاشتقاق من لفظ «الاستعارة» على إطلاقها بالمعنى المصدري، كما هو شأن كل مصدر، فيقال: «المتكلم مستعير»، والمشبه به مستعار منه، والمشبه مستعار له، ولفظ المشبه به مستعار، بخلاف إطلاق «الاستعارة» على نفس اللفظ المستعار؛ فإنه لا يصح منه الاشتقاق؛ لأن اسم المفعول لا يشتق منه. (دسوقي)

(١٥) قوله: كاليد: أي كلفظ «اليد» إذا استعمل في النعمة مثل: «كثرت أيادي فلان وجلت يده»، فإطلاق «اليد» على النعمة مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على المسبب؛ لأن اليد سبب في صدور النعمة ووصولها إلى الشخص المقصود بها. (دسوقي)

(١٦) قوله: بمنزلة إلخ: أي لكون العطاء صدر منها؛ وإنما لم تكن علة فاعلية حقيقة؛ لأن العلة الفاعلية في الحقيقة الشخص المعطى، واليد آلة للإعطاء. (ق)

(١٧) قوله: وكاليد في القدرة: أي وكاليد إذا استعملت في القدرة، كما في قولك: «للأمير يد» أي قدرة؛ فإنها مجاز مرسل؛ لأن آثار القدرة تظهر باليد غالباً، مثل الضرب والبطش والقطع والأخذ والدفع والمنع، فينتقل من اليد إلى الآثار الظاهرة بها، ومن الآثار إلى القدرة التي هي أصلها، فهي مجاز عن الآثار من إطلاق اسم السبب على المسبب، والآثار يصح إطلاقها مجازاً على القدرة من إطلاق اسم المسبب على السبب. (دسوقي)

(١٨) قوله: يكون في اليد: أي باليد، فيكون اليد بمنزلة علة صورية للقدرة؛ فإن المركب إنما يظهر بالصورة؛ لأنها الجزء الأخير منه، والأظهر أن تجعل بمنزلة مادة قابلة، والقدرة بمنزلة صورة له حالة فيها. (حاشية)

(١) قوله: فإنها حقيقة إلخ: هذا إذا كان الذي استعمله في الأمرين من أهل الشرع، وأما إذا كان من أهل اللغة كان مجازاً لغوياً في الأول أي العبادة، حقيقة لغوية في الثاني، أي الدعاء. (من الدسوقي)

(٢) قوله: وفعل للفظ والحدث: يعني أن لفظ «فعل» إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص، وهو ما دل على معنى في نفسه واقتزن بزمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية، وإن استعمله في الحدث كان مجازاً نحوياً. (دسوقي)

(٣) قوله: في الحدث: أي الذي هو جزئي من جزئيات مدلوله لغة؛ لأن لفظ «فعل» مدلوله لغة: الأمر والشأن، والحاصل أن «الفعل» بالكسر في اللغة اسم بمعنى الأمر والشأن، نقل في النحو للكلمة المخصوصة؛ لاشتغالها عليه، فإذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه - أعني الحدث - كان مجازاً نحوياً، وليس «الفعل» حقيقة لغوية في الحدث، كما يتوهم. (دسوقي)

(٤) قوله: لذي الأربع: أي لذي القوائم الأربع المعهود، وهو الحمار والبغل والفرس. وقوله: «والإنسان» أي للمهان، فيكون العلاقة بينهما قلة التمييز. (دسوقي وغيره)

(٥) قوله: فإنها حقيقة عرفية إلخ: أي أن المخاطب بالعرف العام إذا استعمل لفظ «دابة» في ذي القوائم الأربع يكون حقيقة عرفية عامة، إذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع، وأما لو استعمله في ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدب على الأرض مثلاً كان حقيقة لغوية، كما هو ظاهر من كلامهم؛ لبقائها في الاستعمال على موضوعها. (دسوقي)

(٦) قوله: والمجاز مرسل: تقسيم للمجاز المنقسم إلى اللغوي والشرعي والعرفي إلى قسمي المرسل والاستعارة. وسمي مرسلأ لأن الإرسال في اللغة الإطلاق، والمجازي الاستعاري مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، والمرسل مطلق عن هذا القيد. وقيل: إنما سمي مرسلأ لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة، بل ردد بين علاقات، بخلاف المجاز الاستعاري؛ فإنه مقيد بعلاقة واحدة، وهي المشابهة. (ق)

(٧) قوله: المصححة: أي لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له. (دسوقي)

(٨) قوله: وإلا: أي إن لم تكن العلاقة بينها كذلك بل كانت نفس المشابهة فاستعارة. (حاشية)

(٩) قوله: فعلى هذا: [توطئة لقوله: «وكثيراً ما»]

(١٠) قوله: هي اللفظ إلخ: لأن المقسم مجاز وهو لفظ. واعلم أن ما ذكره المصنف من أن

وبها^(١) يكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والأخذ وغير ذلك، والراوية التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة^(٢) إذا استعملت في المزادة، أي المزود الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر، والعلاقة كون البعير حاملا لها^(٣)، وبمنزلة^(٤) العلة المادية.

ولمّا أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقة أخذ في التصريح ببعض الآخر من أنواع العلاقة، فقال: ومنه أي من المرسل تسمية الشيء باسم جزئه. في هذه العبارة نوع تسامح^(٥)، والمعنى أن في^(٦) هذه التسمية مجازاً مرسلًا، وهو اللفظ^(٧) الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيثة^(٨) وهي الشخص الرقيب، والعين^(٩) جزء منه، ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق^(١٠) على الكل ممّا يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل، مثلاً لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيثة، وعكسه أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالأصابع المستعملة في الأنايل التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ^(١١) فِيْٓ أَذَانِهِمْ﴾.

وتسميته أي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو: رعيننا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث^(١٢). أو تسمية الشيء باسم مسببه نحو: أمطرت السماء نباتاً أي غيثاً؛ لكون النبات مسبباً عنه. وأورد^(١٣) في «الإيضاح» في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم: «فلان أكل الدم» أي الدية المسببة عن الدم، وهو سهو، بل هو^(١٤) من قبيل تسمية المسبب باسم السبب. أو ما كان عليه أي تسمية^(١٥)

(١) قوله: وبها إلخ: هذا عطف تفسير لما قبله، وحاصله أن الأفعال الدالة على القدرة لما كانت لا تظهر إلا باليد صارت القدرة وآثارها كل منهما لا يظهر إلا باليد، فصارت اليد كالعلة الصورية لها، وهذا كله بناء على أن المراد بالقدرة الصفة التي تؤثر في الشيء، وأما إذا أريد بها أثرها فالعلاقة حيثئذ المسببية؛ إذ قد أطلق اسم السبب وهو اليد، وأريد المسبب وهو الآثار. الصادرة عنها. (دسوقي)

(٢) قوله: المزادة: بفتح الميم، والجمع «مزاید»، والمراد بها: ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية. وأما المزود - بكسر الميم - فهو الظرف الذي يجعل فيه الزاد، أي الطعام المتخذ للسفر، وجمعه «مزواد». والراوية الذي هو اسم للدابة الحاملة للماء إنما يستعمل عرفاً في المزادة لا في المزود، فإذا علمت تغاير المزادة للمزود تعلم أن تفسير الشارح المزادة بالمزود غير صحيح. (دسوقي)

(٣) قوله: حاملا لها: أي مجاورا لها عند الحمل، فسميت المزادة راوية للمجاورة. (ق)

(٤) قوله: وبمنزلة إلخ: عطف على قوله: «حاملا لها»، أي والعلاقة كون البعير حاملا لها، وكونه بمنزلة العلة المادية لها، فهذا إشارة إلى علاقة أخرى، ووجهه أن الراوية إنما يطلق على المزادة؛ لأنه لا وجود له بوصف كونهما مزادة في العرف، إلا بحمل البعير لها، فكأنها متقدمة بالبعير، كما أن الشيء متقدم بمادته. (من الحواشي)

(٥) قوله: نوع تسامح: لأن المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية، كما هو ظاهر عبارته، لكن لما كانت التسمية سبباً؛ لكونه مجازاً معتبراً يجوز في جعل التسمية من المجاز. (تجريد)

(٦) قوله: أن في إلخ: «في» بمعنى «مع»، فالجهاز المرسل لمصاحب لتلك التسمية لا أنه واقع فيها، كما هو ظاهر قول الشارح، ولا أنه نفس التسمية، كما هو ظاهر قول المصنف، ويمكن أن يوجه كلام الماتن أيضاً بحذف المضاف، أي ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه تسمية الشيء إلخ. (من الدسوقي)

(٧) قوله: وهو اللفظ: أي والجهاز المرسل للمصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع إلخ. (ق)

(٨) قوله: في الربيثة: أي فإنما تستعمل مجازاً مرسلًا في الربيثة، مأخوذ من «ربا» إذا أشرف أي اطلع من مكان عالٍ. (دسوقي)

(٩) قوله: والعين إلخ: أي فقد أطلق اسم جزئه عليه؛ لعلاقة الجزئية. (ق)

(١٠) قوله: الذي يطلق إلخ: وأما إطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون الجزء فيه بهذه المثابة. (دسوقي)

(١١) قوله: يجعلون أصابعهم: أي أناملهم، والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الأذان عادة، وفيه مزيد مبالغة، كأنه جعل جميع الأصابع في الأذان، ويجوز أن يكون التحوز في الإسناد، وأن يكون على حذف مضاف، أي أنملة أصابعهم. (دسوقي)

(١٢) قوله: الذي سببه الغيث: جعله الغيث سبباً في النبات بالنظر للحملة، وإلا فالسبب في الحقيقة الماء مطلقاً وإن لم يكن مطراً. (دسوقي)

(١٣) قوله: وأورد إلخ: من ورود وهو الذكر أي ذكر. (دسوقي)

(تنبيه) تكلم المصنف على استعمال اسم الكل في الجزء، وسكت عن اسم الكلي إذا استعمل في الجزئي هل يكون مجازاً أم لا؟ فذهب البعض إلى أنه حقيقة مطلقاً، وعلمه بأن اللام في قولهم في تعريف الحقيقة: «الكلمة المستعملة فيما وضعت له»: لأم التعليل، ولا شك أن اسم الكلي إنما وضع لأجل استعماله في الجزئي. وعلمه البعض بأن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولاً، والجزئي ليس غير الكلي كما أنه ليس عينه. وذهب البعض إلى التفصيل، وحاصله أن استعمال اسم الكلي في الجزئي إن كان من حيث اشتعاله على الكلي فهو حقيقة، وإن كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر بل من حيث ذاته كان مجازاً. (من دسوقي)

(١٤) قوله: بل هو إلخ: فالدية مسببة عن الدم والدم سبب لها، وقد أطلقنا السبب الذي هو الدم على مسببه وهو الدية، فصار المراد من الدم في قولهم: «فلان أكل الدم» أي أكل مسببه، وهو الدية. ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدية علة حاملة على القتل، حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل، فهي سبب في الإقدام على الدم، فأطلق الدم الذي هو المسبب عليها. ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: أي تسمية إلخ: وأعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشيء باسم ما كان عليه أولاً مجاز هو مذهب الجمهور خلافاً لمن قال: إن الإطلاق المذكور حقيقي استصحاباً =

الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي، لكنه ليس عليه الآن، نحو: ﴿وَأَنفِثُوا نَفْسَهُمْ﴾ أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك^(١٦)؛ إذ لا يتم بعد البلوغ.
أي قبل دفع المال

أو تسمية الشيء باسم ما يؤول^(١٧) ذلك الشيء إليه في الزمان المستقبل، نحو: ﴿إِنِّي أَرْزِيكَ أَغْصَرَ خَمْرًا﴾ أي عصيرًا^(١٨) إلى الخمر. أو تسمية الشيء باسم محله^(١٩) نحو: ﴿فَلْيَذْخُرْ نَادِيَهُ﴾ أي أهل ناديه الحال فيه، والنادي^(٢٠): المجلس. أو تسمية الشيء باسم حاله أي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آتَيْتُ مِنْهُمُ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ أي في الجنة^(٢١) التي تحل فيها الرحمة^(٢٢)، أو

تسمية الشيء باسم آله^(٢٣) نحو: ﴿وَأَجْعَلْ لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ أي ذكرًا حسنًا^(٢٤)، واللسان^(٢٥) اسم لآلة الذكر، ولمّا كان في الآخرين نوع خفاء^(٢٦) صرح به في الكتاب. فإن قيل^(٢٧): قد ذكر في مقدمة هذا الفن: أن مبنى المجاز الانتقال من اللزوم إلى

اللازم، وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها^(٢٨) لا يفيد اللزوم. قلنا^(٢٩): ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان، وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط.
تعلق عطف تفسير، ارتباط عطف تفسير، أي اللزوم بهذا المعنى

والاستعارة^(٣٠) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة، أي قصد^(٣١) أن الإطلاق بسبب المشابهة، فإذا أطلق «المشفر» على شفة الإنسان فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة، وإن أريد^(٣٢) أنه من إطلاق المقيد
أي هذا التشبيه أي المشفر أي شفة البعير

(١١) قوله: ذكرًا حسنًا: ويحتمل أن يكون المراد واجعل لي كلامه صادقًا باقيا في الآخرين، لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف. (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: واللسان إلخ: أي فأطلق اللسان على الذكر؛ لكونه آلة له، فالعلاقة آلية، والمراد بالآخرين: المتأخرون عنه من الأنبياء عليهم السلام والأمم، والاستجابة دعاءه صارت كل أمة بعده تسبب إليه. (دسوقي)

(١٣) قوله: ولما كان إلخ: جواب عما يقال: لأي شيء ذكر المصنف المعنى المجازي في المثاليين الآخرين دون ما عداها من الأمثلة. (ق)

(١٤) قوله: نوع خفاء: لأن المعنى المجازي لا يظهر فيها ظهوره في الأمثلة السابقة؛ لأن استعمال «الرحمة» في الجنة و«اللسان» في الذكر ليس من المجازي العربي. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: فإن قيل إلخ: حاصله اعتبار العلاقة إنما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، والانتقال فرع اللزوم، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم بالمعنى الذي مرّ في المقدمة، وهو أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصول المعنى المجازي إما على الفور أو بعد التأمل. (دسوقي)

(١٦) قوله: بل أكثرها: كاليتامى والعصير والنادي والرحمة واللسان؛ فإن معانيها الحقيقية لا تستلزم معانيها المجازية. (حاشية)

(١٧) قوله: قلنا إلخ: حاصله أنه ليس المراد باللزوم هنا اللزوم الحقيقي، أعني امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل المراد به الاتصال، ولو في الجملة، فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر، وهذا متحقق في جميع أنواع العلاقة. (دسوقي)

(١٨) قوله: والاستعارة: مبتدأ وقوله: «قد تقيده» خبره، والمراد بالاستعارة في كلام المصنف: الاستعارة التصريحية، وهي التي يذكر فيها المشبه به دون المشبه، وأما المكنية وهي التي لا يذكر فيها المشبه، وبآتي حكمه ذلك. (دسوقي)

(١٩) قوله: أي قصد إلخ: إشارة إلى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصد أن الإطلاق بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها أيضا. (تجريد)

(٢٠) قوله: وإن أريد إلخ: توضيح المقام: أن «المشفر» إذا أطلق أي جرد عن قيده -وهو إضافته إلى البعير- واستعمل في شفة الإنسان من حيث إنما فرد من أفراد مطلق شفة كان مجازا مرسلًا بمرتبة، وإن أطلق «المشفر» عن قيده ثم قيد بالإنسان كان مجازا مرسلًا =

= بالإطلاق حال وجود المعنى، فوجود المعنى فيما مضى كافٍ في الإطلاق الحقيقي عنده، وقيل: بالوقف، ففيه ثلاثة أقوال. (ق)

(١) قوله: وآتوا اليتامى: اليتيم في الإنسان: من لا أب له ما لم يبلغ الحلم. وفي البهائم: ما فقد الأم قبل استقلاله عنها وفي الطيور: فاقد الأبوين. وفي الجمادات: ما لا نظير له. (تجريد وغيره)

(٢) قوله: قبل ذلك: أي قبل دفع المال إليهم؛ لأن إتياء المال إليهم إنما هو بعد البلوغ، وبعد البلوغ لا يكونون يتامى؛ إذ لا يتم بعد البلوغ، وحينئذ فإطلاق «اليتامى» على البالغين إنما هو باعتبار الوصف الذي كانوا عليه قبل البلوغ. (دسوقي)

(٣) قوله: باسم ما يؤول إلخ: أي تحقيقا كما في «إِنَّكَ مَتَيْتَ»، أو ظنا كما في أبلولة العصير للخمر، لا احتمالا كأبلولة العبد للحرية، فلا يقال لعبد: «هذا حر»، والمراد الظن والاحتمال باعتبار استعداد الشيء وحاله في نفسه. (دسوقي)

(٤) قوله: أي عصيرا إلخ: هذا تفسير للخمر، والداعي له عدم صحة المعنى الحقيقي؛ لأن العصير حالة العصر لا يخامر العقل، وإنما يخامره بعد مدة، لكن كان الأولى للشارح أن يقول: أي عبا يؤول عصيره إلى الخمر؛ لأن العصير لا يعصر. (دسوقي)

(٥) قوله: محله: [أي باسم المكان الذي يحل فيه ذلك الشيء].

(٦) قوله: فليدع إلخ: يحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف وإعطاء إعرابه للمضاف إليه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَسَقِلْ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢)، إلا أنه لا يضر التمثيل. (تجريد)

(٧) قوله: والنادي إلخ: أي النادي اسم لمكان الاجتماع والمجلس القوم، وقد أطلق على أهله الذين يحلون فيه، والمعنى: فليدع أهل ناديه، أي أهل مجلسه لينصروه. (دسوقي)

(٨) قوله: في الجنة: [لأن الرحمة لا تصلح أن يكون طرفا حقيقيا].

(٩) قوله: التي تحل فيها الرحمة: أي الأمور المنعم؛ لأنها هي التي تحل في الجنة، وإطلاق الرحمة على الأمور المنعم بما مجاز على مجاز. (دسوقي وغيره)

(١٠) قوله: آله: فرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله، والسبب ما به وجود الشيء، فاللسان آلة للذكر لا سبب له، وأدخل بعضهم الآلة في السبب فجعلها من جملة أفرادها. (من الدسوقي)

على المطلق^(١) - كإطلاق المرئيين^(٢) على الأنف^(٣) - من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل^(٤)، فاللفظ الواحد^(٥) بالنسبة إلى المعنى الواحد^(٦) قد يكون استعارة وقد يكون مجازاً مرسلًا. والاستعارة قد تُقيد^(٧) بالتحقيقية؛ لتمييز^(٨) عن التخيلية والمكني عنها؛ لتحقيق معناها أي ما عني بها^(٩) واستعملت هي فيه، حسًا أو عقلًا^(١٠) بأن يكون اللفظ قد نُقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية^(١١) أو عقلية^(١٢)، فالحسي كقوله^(١٣): ع: لدى أسد^(١٤) شاكي السلاح^(١٥) أي تائم السلاح، مقذف^(١٦) أي رجل شجاع قذف به كثيرًا إلى الوقائع، وقيل: قذف باللحم ورُمي به فصار له جسامه ونباله، فالأسد ههنا مستعار للرجل الشجاع، وهو أمر متحقق حسًا، وقوله تعالى أي والعقلي كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا^(١٧) الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ^(١٨)﴾ أي الدين الحق وهو ملة^(١٩) الإسلام، وهذا أمر متحقق عقلًا.

قال المصنف^(٢٠): «فلاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له، والمراد بـ«معناه» ما عني باللفظ واستعمل^(٢١) اللفظ فيه، فعلى هذا^(٢٢) يخرج من تفسير الاستعارة:

(تجريد)

= برمتين: التقيد ثم الإطلاق؛ لاستعمال المقيد أولاً في المطلق، ثم استعمال ثانياً المطلق في مقيد آخر. (دسوقي)

(١) قوله: على المطلق: وهو شفة الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة، لا من حيث كونها شفة مقيدة بالإنسان، وإلا كان من إطلاق المقيد على المقيد. (دسوقي)

(٢) قوله: كإطلاق المرسن: «المرسن» مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقاً، ومكان الرسن هو الأنف؛ لأن الرسن عبارة عن حبل يجعل في أنف البعير، فالمرسن في الأصل أنف البعير، فإذا أطلق عن قيده واستعمل في أنف الإنسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازاً مرسلًا، وإذا استعمل في أنف الإنسان للمشاكلة كان استعارة. وكلام الشارح يوهم أن إطلاق «المرسن» على الأنف يتعين أن يكون من المجاز المرسل، وليس كذلك. (دسوقي وتجريد)

(٣) قوله: على الأنف: أي أنف الإنسان مثلاً، لا بقيد كونه أنف الإنسان، بل من حيث كونه من مطلق أنف، وسواء كان موضع رسن أو لا. (تجريد)

(٤) قوله: فاللفظ الواحد: يعني أن اللفظ الواحد إذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الإطلاق بطريق الاستعارة، وأن يكون بطريق المجاز المرسل، فلا يرد أن «المشفر» مجاز مرسل بالنسبة إلى مطلق مفهوم الشفة، واستعارة بالنسبة إلى خصوصية شفة الإنسان، ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما. (تجريد)

(٥) قوله: إلى المعنى الواحد: هو ههنا شفة الإنسان، وله اعتباران، أحدهما: خصوص كونه شفة الإنسان. والآخر: عموم كونه شفة، فالاستعارة باعتبار الأول، والمجاز المرسل باعتبار الثاني. (تجريد)

(٦) قوله: قد تقيد: [يعني الأكثر أن الاستعارة مطلق ولا يقيد بشيء، وقد يقيد بالتحقيقية].

(٧) قوله: لتمييز إلخ: لأن معنى التحقيقية محققة المعنى، فتخرج التخيلية؛ لأنها عند المصنف ليست لفظاً، فلا تكون محققة المعنى، وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر في النفس، فلا تكون محققة المعنى. (تجريد)

(٨) قوله: ما عني بما: وجه التفسير أن المتبادر من المعنى عند الإطلاق هو الحقيقي، والمراد هنا المعنى المجازي، فالتفسير لدفع ذلك. (حاشية)

(٩) قوله: حساً أو عقلاً: [متصوبان بنزع الخافض أو على الظرفية المجازية]. حساً بأن يكون مدركاً بإحدى الحواس، أو عقلاً بأن لا يكون مدركاً بما بل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الأمر والحكم ببطلانه، فخرجت الأمور الوهمية؛ فإن العقل ينفيها.

(١٠) قوله: ويشار إليه إشارة حسية: أي لكونه مدركاً بإحدى الحواس الخمس. (ق)

(١١) قوله: أو عقلية: أي لكونه له ثبوت في نفسه، وإن كان غير مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة بل بالعقل. (دسوقي)

(١٢) قوله: كقوله: أي قول زهير بن أبي سلمى -بضم السين وسكون اللام-، وقام البيت: له لبد أظفاره لم تقلم. (ق)

(١٣) قوله: لدى أسد: أي أنا عند أسد أي رجل شجاع، فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، وادعى أنه فرد من أفرادها، استعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية؛ لأن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حساً. (دسوقي)

(١٤) قوله: شاكي السلاح: مأخوذ من «الشوكة»، فأصله «شاوك» قلب قلباً مكانياً، فصار «شاكو» فقلبت الواو ياء؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة. و«شاكي» صفة مشبهة مركبة أي تام سلاحه، فإضافته لفظية لا تقيد تعريفاً، فلذا وقع صفة للنكرة. (دسوقي)

(١٥) قوله: مقذف: هو اسم مفعول من «قذف» أي رمى به، وهو يحتمل المعنيين، أحدهما: أنه قذف به في الحروب ورُمي به فيها كثيراً، حتى صار عارفاً بما فلا تحوله. وثانيهما: أنه قذف باللحم ورُمي به أي زيد في لحمه وجسامته. (ق)

(١٦) قوله: أهدنا إلخ: أي فالصراط المستقيم في الأصل هو الطريق الذي لا اعوجاج فيه، استعير للدين الحق بعد تشبيهه به استعارة تصريحية تحقيقية، ووجه شبه التوصل إلى المطلوب، وإنما كانت تحقيقية؛ لأن المستعار له -وهو الدين الحق- محقق عقلاً. (دسوقي)

(١٧) قوله: وهو ملة: [من إضافة الأعم إلى الأخص].

(١٨) قوله: قال المصنف: أي في «الإيضاح»: والقصد من نقله إفادة أن المصنف يجعل «زيد أسد» تشبيهاً بليغاً لا استعارة؛ لأن حد الاستعارة لا يصدق عليه، والاعتراض عليه بما سيأتي بقوله: «وفيه بحث». (دسوقي)

(١٩) قوله: ما تضمن إلخ: أي لفظ تضمن تشبيه معناه المجازي، المراد منه بمعناه الحقيقي الذي وضع هو له، فالضمير في «وضع» راجع لـ«ما» الأولى لا الثانية، والمراد بتضمن اللفظ لتشبيه معناه بشيء إفادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة، وقد أفاد هذا التعريف للاستعارة الذي ذكره المصنف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي، وإن كان مشهوراً فيه معنى مجازي آخر؛ لأن المعنى المجازي لم يوضع له اللفظ. (دسوقي)

(٢٠) قوله: واستعمل إلخ: [أي الآن وهو المعنى المجازي أو الموضوع له].

(٢١) قوله: فعلى هذا إلخ: هذا تفريع على التعريف وإشارة إلى إبطال قول من قال: =

نحو زيدٌ أسدٌ، ورأيت زيدا أسداً، ومررت بزيد أسيداً ممّا يكون اللفظ^(١) مستعملاً فيما وضع له وإن تضمن تشبيه شيء به؛ وذلك^(٢) لأنّه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح^(٣) تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أن «ما»^(٤) في قولنا «ما تضمّن» عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، و«أسد» في الأمثلة المذكورة ليس بمجاز؛ لكونه مستعملاً فيما وُضع له. وفيه بحث^(٥)؛ لأننا لا نسلّم أنه مستعمل^(٦) فيما وضع له، بل في معنى الشجاع^(٧) فيكون مجازاً واستعارة^(٨)، كما في «رأيت أسداً يرمي» بقرينة حمله^(٩) على زيد، ولا دليل لهم^(١٠) على أن هذا على حذف أداة التشبيه، وأنّ التقدير: زيد كالأسد، واستدلّاهم^(١١) على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد، ومعلوم أنّ الإنسان لا يكون أسداً، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أدواته قصداً^(١٢) إلى المبالغة: فاسدٌ؛ لأنّ المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان «أسد» مستعملاً في معناه الحقيقي، وأمّا إذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح، ويدل على ما ذكرنا أنّ المشبه به في مثل هذا المقام^(١٣) كثيراً ما يتعلق به^(١٤) الجار والمجرور كقوله: ع

أسد عليّ^(١٥) وفي الحروب نعامه

أي مجترئ صائل عليّ. وكقوله: والطير أغربة عليه^(١٦) أي أبي العلاء المعري أي المبت أي البيت

ذات المشبه بالأسد، فالمراد من الشجاع ذات مما سوى الأسد يصدق عليه مفهوم الشجاع؛ إذ لو استعمل في مفهوم الشجاع مطلقاً لم يكن استعارة؛ إذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالأسد، بل مجازاً مرسلًا. (حاشية)

(١٠) قوله: استعارة: لأنه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد بالمعنى الذي وضع له.
(١١) قوله: بقرينة حمله: متعلق بـ«مستعمل» المقدر في قوله: «بل في معنى الشجاع بقرينة حمله»، ويصح أن يكون متعلقاً بقوله: «فيكون مجازاً»، وحينئذ يكون جواباً عما يقال: المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة ولا قرينة ههنا، وحاصل الجواب أنا لا نسلّم عدم القرينة هناك، بل هنا قرينة وهي حمله على زيد. (دسوقي)
(١٢) قوله: ولا دليل لهم: أي للقوم التابع لهم المصنف، أي لا دليل لهم صحيح متج لدعواهم من أن «أسداً» في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقته، فلا منافاة بين قوله: «ولا دليل لهم» وبين قوله بعد «واستدلّاهم إلخ». (دسوقي)

(١٣) قوله: واستدلّاهم إلخ: مبتدأ، خبره «فاسد» الآتي. وقوله «على ذلك» أي على ما ذكر من أن «أسداً» ونحوه في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقة، وأنه محمول على حذف أداة التشبيه. (دسوقي)

(١٤) قوله: قصداً إلخ: علة للحذف، أي وإنما حذفت الأداة لأجل قصد المبالغة في تشبيه زيد بإيهام أنه عين الأسد. (ق)

(١٥) قوله: في مثل هذا المقام: أي في هذا المقام وما مثله من كل تركيب ذكر فيه المشبه به والمشبه بحسب الصورة، ولم تذكر الأداة. (دسوقي)

(١٦) قوله: يتعلق به إلخ: وتعلق الجار والمجرور به دليل على أنه مؤول بمشتق كـ«شجاع» و«مجترئ»، ولو كان المشبه به مستعملاً في معناه الحقيقي ما تعلق به الجار والمجرور؛ لكونه جامداً. (دسوقي)

(١٧) قوله: كقوله أسد عليّ إلخ: أي كقول عمران بن قحطان مفتي الخواص خطاباً للحجاج: تويخا له، أي أنت أسد عليّ وأنت نعام في الحروب، «فـعليّ» متعلق بـ«أسد»؛ لكونه بمعنى صائل. و«في الحروب» متعلق بـ«نعام»؛ لكونه بمعنى جبان؛ لأن النعمة من أجبن الحيوانات، وتقام البيت: فتحاء تنفر من صغير الصافر. (من ق)

(١٨) قوله: والطير أغربة عليه إلخ: هذا بعض بيت، وتقام البيت بأسرها: فتح السراة =

= الاستعارة إجراء المشبه به على المشبه إطلاقاً أو حملاً بحذف الأداة، وليس بتفريع على قوله: «المراد بمعناه ما عني باللفظ»، حتى يتوهم ركائنه؛ لدلالته على أنه لولا إرادة ذلك المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعاً على كل حال. (تجريد)

(١) قوله: يكون اللفظ إلخ: كالأسد في الأمثلة الثلاثة؛ فإنه مستعمل في الحيوان المفترس، وهو ما وضع له. (حاشية)

(٢) قوله: وإن تضمن إلخ: ولا شك أن لفظ «الأسد» في الأمثلة السابقة مستعمل في المعنى الذي وضع هو له، وهو الحيوان المفترس، وإن تضمن تشبيه شيء -وهو زيد- به، لكن ذلك الشيء ليس مراداً بذلك اللفظ، فلا يكون ذلك اللفظ مجازاً، فلا يكون استعارة. (دسوقي)

(٣) قوله: وذلك: أي بيان خروج لفظ «الأسد» في الأمثلة المذكورة عن حد الاستعارة. (حاشية)

(٤) قوله: لم يصح إلخ: أي لا يصح أن يقال فيه: شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له؛ لما فيه تشبيه الشيء بنفسه وهو محال، والحاصل أن قولنا: «تضمن هذا اللفظ تشبيه معناه بما وضع له» يقتضي أن هذا معنى استعمل فيه اللفظ، وآخر وضع له، شبه أحدهما بالآخر، فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له اتحد المشبه والمشبه به، وهذا فاسد، فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق أن نحو «الأسد» في الأمثلة المذكورة خارج عن حد الاستعارة داخل في التشبيه البليغ. (من الدسوقي)

(٥) قوله: على أن ما إلخ: هذه العبارة من تنمة كلام المصنف في «الإيضاح» ومقوية لما ذهب إليه من إخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة، يعني أنه لا حاجة إلى القول باستحالة تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنه تطويل، بل يكفي في الخروج عن التعريف أن يقال: «أن ما إلخ». (من الدسوقي)

(٦) قوله: ليس بمجاز: [بل هو تشبيه بليغ بحذف الأداة].

(٧) قوله: وفيه بحث: أي في كلام المصنف بحث من حيث إنجازه «الأسد» في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة. (ق)

(٨) قوله: مستعمل: [أي وجودها، كما يزعم القوم].

(٩) قوله: بل في معنى الشجاع: [أي بل المختار أنه مستعمل في معنى الشجاع]. أي

أي باكية^(١)، وقد استوفينا ذلك في الشرح.

واعلم^(٢) أنهم اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي^(٣) أو عقلي، فالجمهور على أنها مجاز لغوي بمعنى^(٤) أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لغير المشابهة. ودليل أنها^(٥) أي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعاً للمشبه به، لا للمشبه ولا للأعم منهما^(٦)، أي من المشبه والمشبه به، فـ «أسد» في قولنا: «رأيت أسداً يرمي» موضوع^(٧) للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع، ولا لمعنى أعم من الرجل والسبع كالحيوان المجترى مثلاً؛ ليكون^(٨) إطلاقه عليهما حقيقة، كإطلاق «الحيوان» على الأسد والرجل الشجاع. وهذا^(٩) معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً. فإطلاقه^(١٠) على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له، فيكون مجازاً لغوياً. وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص - لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته - فهو ليس من^(١١) المجاز في شيء، كما إذا لقيت زيدا فقلت: «لقيت رجلاً أو إنساناً أو حيواناً»، بل هو حقيقة؛ إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له.

وقيل: إنها أي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى أن^(١٢) التصرف في أمر عقلي^(١٣) لا لغوي^(١٤)؛ لأنها^(١٥) لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله أي دخول المشبه في جنس المشبه به بأن جعل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الأسد كان استعمالها أي الاستعارة في المشبه استعمالاً فيما وضعت له^(١٦). وإنما قلنا: إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به؛ لأنها لو لم تكن كذلك^(١٧) مفقود مطلق أي على لسان المصنف

إسناد الشيء لغير من هو له؛ لأنه إما يكون في الكلام المركب المحتوي على إسناد، وهو غير متحقق هنا، بل المراد هنا بالمجاز العقلي التصرف في أمر عقلي أي يدرك بالعقل، وهو المعاني العقلية، والتصرف فيها بادعاء أن بعضها - وهو المشبه - داخل في البعض الآخر وهو المشبه به، وجعل الآخر شاملاً له على وجه التقدير، ولو لم يكن كذلك في نفس الأمر.

وعلم مما ذكرنا أن المجاز العقلي يطلق على أمرين: أحدهما: إسناد الشيء إلى غير من هو له. والثاني: التصرف في المعاني العقلية على خلاف ما في الواقع. (من دسوقي)

(١٤) قوله: في أمر عقلي: وهو جعل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الأسد الحقيقي. (دسوقي)
(١٥) قوله: لا لغوي: أي لا في أمر لغوي، وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه، وإنما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس غيرها، وبعد تصوير المعنى معنى آخر جيء باللفظ، وأطلق على معناه بالجعل، وإن لم يكن معناه في الأصل. (دسوقي)

(١٦) قوله: لأنها إلخ: دليل لكون الاستعارة ليست مجازاً لغوياً، وحاصله أن الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادعاء، وكل ما هو كذلك لا يكون مجازاً لغوياً، فينتج أن الاستعارة ليست مجازاً لغوياً بل عقلياً. وسند الصغرى قوله: «لأنها لما لم تطلق إلخ». (من دسوقي)

(١٧) قوله: استعمالاً في ما وضعت له: أي لأن العقل صير المشبه من أفراد المشبه به الذي وضع اللفظ المستعار لحقيقتها، فتصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له، لا فيما لم توضع له، وقد تقدم أن المجاز اللغوي هو ما استعمل في غير ما وضع له، فلا تكون الاستعارة مجازاً لغوياً، بل يكون على هذا التقدير حقيقة لغوية؛ لاستعمالها في ما وضعت له بعد الادعاء والإدخال في جنس المشبه به. (من دسوقي)

(١٨) قوله: لأنها لو لم تكن كذلك: أي مطلقة على المشبه بعد الادعاء، بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور، وهذا الدليل الذي أشار إليه بقوله: «لأنها إلخ» من قبيل دليل الخلف، وهو المثبت للمدعى بإبطال نقيضه، واللوازم التي ذكرها الشارح ثلاثة، وقوله: «لما كانت استعارة» لازم أول، وهو باطل فكذا المزوم، وكذا يقال في اللوازم =

= وساكنات تصاف. والشاهد في قوله: «الطير أغرية عليه»؛ فإنه ليس المراد بالأغرية: الطير المعروف، بل المراد: الطير باكية عليه، فـ «عليه» متعلق بـ «أغرية»، وهي في الأصل جامد لا يصلح تعلق الجار به، فاستعمله الشاعر في الباكية فصح تعلق الجار به. (دسوقي)
(١) قوله: باكية: إنما نقل لفظ «الأغرية» إلى معنى الباكية؛ لأن الغراب يشبه به الباكى الحزين، وإذا سقط واحد منهم اجتمعت تصحيح عليه، فالمعنى أن كل الطير في الحزن على تلك المرنى والبكاء عليه مثل الأغرية الباكية.

(٢) قوله: واعلم إلخ: أشار به إلى أن كلام المصنف مرتب على محذوف. (دسوقي)
(٣) قوله: مجاز لغوي: أي غير عقلي سواء كان عرفياً أو شرعياً أو لغوياً. (تجريد)
(٤) قوله: بمعنى: أتى بهذه العناية دفعاً لتوهم أن المراد باللغوي: ما قابل الشرعي والعرفي والعقلي، فأفاد بما أن المراد باللغوي: ما قابل العقلي فقط. (ق)
(٥) قوله: دليل أنها إلخ: حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول: الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له؛ لعلاقة وقرينة، وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوي، فالاستعارة مجاز لغوي. (دسوقي)

(٦) قوله: ولا للأعم منهما: [وهو الشجاع مطلقاً، رجلاً كان أو أسداً].
(٧) قوله: موضوع إلخ: والقرينة المانعة من إرادة المعنى الموضوع له كـ «يرمي» في المثال لا تمنع من الوضع له، وإنما تمنع من إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له. (دسوقي)
(٨) قوله: ليكون إلخ: علة للمنفى، أعني الوضع للمعنى الأعم. (دسوقي)
(٩) قوله: وهذا: كون الأسد موضوعاً للسبع المخصوص، وليس موضوعاً للرجل الشجاع، ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع. (دسوقي)

(١٠) قوله: فإطلاقه: أي الأسد في قولنا: «رأيت أسداً يرمي».
(١١) قوله: باعتبار عمومته: [أي تحقق العام فيه، وأنه فرد من أفرادها]
(١٢) قوله: ليس من إلخ: وأما لو أطلق لفظ العام عليه باعتبار خصوصه كان مجازاً، فإذا قلت: «رأيت إنساناً» وأردت زيدا من حيث إنه إنسان لا من حيث إنه زيد أي شخص مسمى بهذا الاسم؛ فإنه يكون حقيقة لا مجازاً. (من دسوقي)
(١٣) قوله: بمعنى أن إلخ: أشار المصنف بهذه الغاية إلى أنه ليس المراد بالمجاز العقلي ههنا

لَمَّا كَانَتْ استعارة^(١)؛ لأنَّ مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت^(٢) الأعلام المنقولة استعارة، وَلَمَّا كَانَتْ الاستعارة أبلغ^(٣) من لازم أول
 أي مجرداً عن المبالغة والادعاء. (دسوقي)
 الحقيقة؛ إذ لا مبالغة^(٤) في إطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه، وَلَمَّا صَحَّ^(٥) أن يقال لمن قال: «رأيت أسداً» وأراد زيدا: إنه جعله
 بل مساوياً لها، مع أنهم جازمون بذلك
 من الادعاء
 أي صوره
 الحقيقى
 لازم ثالث
 بالأسد
 مقول قوله: «يقال»
 أسداً^(٦)، كما لا يقال لمن سَمَّى ولده أسداً: إنه جعله أسداً؛ لأنَّ «جَعَلَ» إذا كان متعدداً إلى مفعولين كان بمعنى «صَيَّر» ويفيد إثبات
 مقول «لا يقال»
 صفة لشيء، حتى لا يقال: «جعله أميراً، إلّا وقد أثبتَّ فيه صفة الإمارة، وإذا كان^(٧) نقل اسم المشبه به إلى المشبه تابعاً لنقل معناه إليه^(٨)
 ومن سمى ولده أسداً لم يثبت فيه الأسدية. (دسوقي)
 كالأسد
 كرجل شجاع
 أي المشبه به
 بمعنى أنه^(٩) أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاءً، ثم أطلق عليه اسم الأسد: كان الأسد مستعملاً فيما وضع له، فلا يكون مجازاً
 شأن
 للمشبه
 جواب «إذا كان»
 فيكون حقيقة لغوية ادعاء
 لغوياً بل عقلياً بمعنى أن العقل جَعَلَ الرجلَ الشجاعَ من جنس الأسد، وجَعَلَ ما ليس في الواقع واقعا مجازاً عقلياً.
 نظراً إلى هذه الادعاء
 ولهذا أي ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به **صَحَّ التعجب في قوله^(١٠): «شعر:**
 قامت تُظَلِّلني أي توقع الظلَّ على من الشمس :: نفس^(١١) أعزُّ علي^(١٢) من نفسي :: قامت^(١٣) تظللني ومن عجب :: شمس أي
 يرجع ضميره إلى «النفس»
 خبر مقدم
 مبتدأ مؤخر
 غلام^(١٤) كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس، فلولا أنه ادَّعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجَعَلَهُ شمساً على
 صفة لـ «الشمس»
 أي من حزمها
 أي الشاعر
 الحقيقة لَمَّا كان لهذا التعجب معنى؛ إذ لا تعجب^(١٥) في أن يُظَلَّل إنسان حَسَنُ الوجه إنساناً آخر. **والنهي عنه أي ولهذا^(١٦) صَحَّ النهي**
عن التعجب في قوله^(١٧): «شعر: لا تعجبوا من بلى^(١٨) غِلَّالته^(١٩) :: هي شعارٌ تلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضاً،

= الآية. (من دسوقي)

(١) قوله: لما كانت استعارة: لأن حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار، لا نقل مجرد اللفظ خالياً عن المعنى. (دسوقي)

(٢) قوله: لكانت إلخ: أي كزيد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به، يكون استعارة لمجرد وجود النقل فيه، ولا قائل به. (ق)

(٣) قوله: أبلغ: [أي لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة، بل تكون مساوية لها، مع أنهم جازمون بذلك].

(٤) قوله: إذ لا مبالغة إلخ: المعنى أن الاسم إذا نقل إلى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الأصلي في ذلك المعنى المنقول إليه لم يكن في إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول إليه مبالغة؛ فإنه لما لم يصحبه معناه الأصلي انتفت المبالغة في إلحاق المعنى المنقول إليه بالغير. (دسوقي)

(٥) قوله: ولما صح إلخ: يعني يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به في الاستعارة أن من قال: «رأيت أسداً يرمي» وأراد بالأسد زيدا بدون الادعاء المذكور لا يقال فيه: «إنه جعله أسداً»، كما لا يقال لمن سمى ولده أسداً: «إنه جعله أسداً»؛ لاستواء الإطلاقين في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم مع أن من قال: «رأيت أسداً يرمي» وأراد بالأسد زيدا على سبيل الاستعارة لقال فيه: «إنه جعل زيدا أسداً قطعاً، وما ذلك إلا باعتبار دخول المشبه في جنس المشبه به، فثبت المدعى، وهو أن الاستعارة لم تطلق إلا بعد دخول المشبه في جنس المشبه به؛ ادعاء مجازاً عقلياً. (دسوقي)

(٦) قوله: إنه جعله أسداً: إنما كان لا يقال لمن قال ذلك: إنه جعل زيدا أسداً؛ لأن «جعل» إذا كان بمعنى «صَيَّر» - كما هنا - تعدى إلى المفعولين، ويفيد إثبات صفة الشيء، فيكون مدلول قولك «فلان جعل زيدا أسداً» أنه أثبت الأسدية له، ولا شك أن مجرد نقل لفظ «الأسد» لزيد وإطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنسه ليس فيه إثبات أسدية له. (دسوقي)

(٧) قوله: وإذا كان: هذا مرتبط بنتيجة الدليل السابق، حاصله أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة ثلثة لوازم، وكل منها باطل، فيكون ملزوماً - وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة - باطلاً، فثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور في

الاستعارة، وإذا كان الادعاء المذكور معتبراً فيها فيكون اسم المشبه به إنما نقل للمشبه تبعاً لنقل معناه إليه، وإذا كان إلخ. (دسوقي)

(٨) قوله: إليه: [أي إلى المشبه].

(٩) قوله: بمعنى أنه إلخ: أي لأنك لما جعلت الرجل الشجاع فرداً من أفراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلي - وهو الحيوان المفترس - متحققاً فيه، فحينئذ يكون نقل لفظ «الأسد» للرجل الشجاع بعد نقل معناه له، فيكون استعمال اسم «الأسد» في الرجل الشجاع استعمالاً في ما وضع له. (دسوقي)

(١٠) قوله: في قوله: أي قول ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يظلم من حر الشمس. (دسوقي)

(١١) قوله: نفس: فاعل «قامت»، ولذلك اتصلت به تاء التانيث، وإن كان القائم غلاماً. (ق)

(١٢) قوله: أعز علي: صفة «نفس»، وجملة «تظللني» في محل نصب على الحال، والتقدير: قامت نفس هي أعز علي من نفسي مظلة لي من الشمس. (ق)

(١٣) قوله: قامت: فاعله ضمير يعود على «النفس»، والجملة مؤكدة لما قبلها. وقوله: «من عجب» خبر مقدم، و«شمس» مبتدأ مؤخر، والجملة حال. والتقدير: قامت تلك النفس مظلة لي، وشمس مظلة من الشمس من العجب. (دسوقي)

(١٤) قوله: أي غلام إلخ: يعني فقد شبه الغلام بالشمس وادعى أنه فرد من أفرادها، ثم استعار له اسمها. (دسوقي)

(١٥) قوله: إذ لا تعجب إلخ: أي لعدم الغرابة، بخلاف تظليل الشمس الحقيقية إنساناً من الشمس؛ فإنه مستغرب؛ لاستغراب كون الشمس التي من شأها طي الظل وإذهابه توجب ظلاً على تقدير حلولتها بين الشمس وبين الإنسان المظلل. (من دسوقي)

(١٦) قوله: ولهذا: يعني لأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به. (حاشية)

(١٧) قوله: في قوله: أي قول أبي الحسن بن طباطبا العلوي في غلام لابس الكنان. (حاشية)

(١٨) قوله: بلى: البلى بكسر الباء مقصوراً من «بَلَى الثوب بلى» إذا فسد. (دسوقي)

(١٩) قوله: غلالته: هي شعار وثوب صغير ضيق الكمين كالقميص يلاقي البدن، يلي تحت الثياب الواسعة ويلبس أيضاً تحت الدرع؛ سمي شعاراً؛ لأنه يلي الشعر. (دسوقي)

قد رُزَّ^(١) أزراره على القمر، تقول: «زررتُ القميص عليه أزره» إذا شددت أزراره عليه، فلو لا أنه جعله قمراً حقيقياً لكان للنهي

عن التعجب معنى؛ لأنَّ الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي، لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن. لا يقال:

القمر في البيت ليس باستعارة؛ لأنَّ المشبه مذكور، وهو الضمير في «غلاته وأزراره»؛ لأننا نقول: لا نسلم أنَّ الذكر^(٢) على هذا الوجه

ينافي الاستعارة، كما في قولنا^(٣): «سيف زيد في يد أسد»؛ فإنَّ تعريف الاستعارة صادق على ذلك.

ورُدَّ^(٤) هذا الدليل بأنَّ الادعاء أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها أي الاستعارة مستعملة فيما وضعت له؛

للعلم الضروري بأنَّ أسداً في قولنا: «رأيت أسداً يرمي» مستعمل في الرجل الشجاع^(٥)، والموضوع له هو السبع المخصوص.

وتحقيق ذلك^(٦) أنَّ ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبنيٌّ على أنه جعل أفراد الأسد بطريق التأويل^(٧) قسمين: أحدهما

المتعارف، وهو الذي له غاية الجرأة في مثل تلك الجثة المخصوصة والهيكل المخصوص. والثاني غير المتعارف، وهو الذي له تلك

الجرأة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف، فاستعماله في غير المتعارف استعمال

في غير ما وضع له^(٨)، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف، فيتعين المعنى الغير المتعارف. وبهذا يندفع^(٩) ما يقال: إنَّ الإصرار

على دعوى الأسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص.

وأما التعجب^(١٠) والنهي عنه كما في البيتين^(١١) المذكورين فللبناء على تناسي التشبيه؛ قضاء^(١٢) لحقَّ المبالغة ودلالة على أنَّ المشبه

بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً، حتى إنَّ كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضاً.

(٧) قوله: بطريق التأويل: [بأن يجعل الأسد موضوعاً لمطلق الشجاعة، سواء كان متعارفاً أو غيره]. وإن قلت: إن الذي بطريق التأويل إنما هو أحد القسمين، وهو غير المتعارف، وأما الآخر فبطريق التحقيق، فكيف قال: «جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التأويل»؟ قلت: جعل الأفراد قسمين مبني على كون الأسد موضوعاً للقدر المشترك بينهما، وهو مجتزئ، وكونه موضوعاً لذلك ليس إلا بطريق التأويل، وأما بطريق التحقيق فهو منحصر في قسم واحد وهو المتعارف. (دسوقي بتغيير)

(٨) قوله: في غير ما وضع له: [فلا يكون استعمالها فيما وضعت له، فتكون مجازاً لغوياً، لا عقلياً].

(٩) قوله: وبهذا يندفع الخ: أي ببيان أن القرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين الغرض المتعارف، يندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل ينافي القرينة المانعة من إرادة الأسدية، ووجه الاندفاع أن الإصرار على دعوى الأسدية بالمعنى الغير المتعارف، ونصب القرينة لا يمنع إلا عن إرادة المعنى المتعارف، فلا منافاة. (الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: وأما التعجب الخ: هذا إشارة إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم، وهو إذا كان الادعاء لا يقتضي استعمال الاستعارة فيما وضعت له، فلا يصح التعجب والنهي عنه في البيتين السابقين؛ لأنهما لا يتمان إلا بجعل المشبه من أفراد المشبه به حقيقة. وحاصل الجواب الذي أشار إليه المصنف: أن التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه، وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمتعارف في حقيقة الادعاء، حتى إن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه. (علامة دسوقي)

(١١) قوله: البيتين: [يعني: قامت تظليلي الخ، ولا تعجبوا الخ].

(١٢) قوله: قضاء الخ: أي إنما تنوسي فيه التشبيه؛ توفية لحق المبالغة في دعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به. (من الدسوقي)

(١) قوله: قد زر الخ: جواب «لا تعجبوا» أو لمن قال: «لم لا تعجب»، وقرئ بالبناء للفاعل والمفعول، «وأزراره» في الصورة الأولى منصوب للفاعلية، وفي الثاني مرفوع؛ لكونه نائب فاعل. (من الحواشي)

(٢) قوله: لا نسلم أن الذكر الخ: لأنه لا يبنى عن التشبيه، والمنافي للاستعارة إنما هو الذكر على وجه يبنى عن التشبيه. (دسوقي)

(٣) قوله: كما في قولنا الخ: «أسد» استعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور، لكن على وجه لا يبنى عن التشبيه. (تجريد)

(٤) قوله: ورد الخ: حاصله منع الصغرى القائلة: الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادعاء أي لا نسلم ذلك، وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملاً في غير ما وضع له. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: مستعمل في الرجل الشجاع: أي وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به؛ إذ تقدير الشيء نفس الشيء لا يقتضي كونه إياه حقيقة. (دسوقي)

(٦) قوله: وتحقيق ذلك: أي تحقيق أن الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، وحاصل ما ذكر في التحقيق أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ إذ ليس معناها ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة، حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له، والتحوز في أمر عقلي، وهو جعل غير المشبه به مشبهاً، بل معناها جعل المشبه مؤولاً بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به، وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف، وأن أفراداً قسمان: متعارف، وغير متعارف، ولا خفاء في أن الدخول بهذا المعنى يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ لأن الموضوع له هو الفرد المتعارف، والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف. (هكذا في الدسوقي)

والاستعارة تفارق الكذب^(١) بوجهين: بالبناء^(٢) على التأويل في دعوى^(٣) دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسامين: متعارفاً وغير متعارف كما مرّ، ولا تأويل في الكذب. ونصب أي ينصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر في الاستعارة؛ لِمَا عرفت أنه لا بدّ للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على أن المراد خلاف الظاهر، بخلاف الكذب؛ فإنّ قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود في ترويح ظاهره.

ولا تكون الاستعارة علماً^(٤)؛ لِمَا سبق من أنها تقتضي إدخال المشبه به في جنس المشبه به بجعل أفراد قسامين: متعارفاً وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في العلم^(٥)؛ لمناقضته الجنسية^(٦)؛ لأنه يقتضي التشخيص ومنع الاشتراك، والجنسية تقتضي العموم وتناول الأفراد، إلّا إذا^(٧) تضمن العلم نوعاً وصفية^(٨) بواسطة اشتهاؤه^(٩) بوصف من الأوصاف كحاتم المتضمن^(١٠) للاتصاف بالجلود، ومادر^(١١) بالبخل، وسحبان^(١٢) بالفصاحة، وباقل^(١٣) بالفهامة، فحينئذ^(١٤) يجوز أن يُشَبَّه شخص بحاتم في الجود ويتأول^(١٥) في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجلود، سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره، كما مرّ في الأسد، فهذا التأويل^(١٦) يتناول الحاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود - أعني حاتم الطائي - حقيقة، وعلى غيره ممّن يتصف بالجلود استعارة، نحو: رأيت اليوم^(١٧) حاتماً.

(١٠) قوله: بواسطة اشتهاؤه إلخ: متعلق ب«تضمن»، والعلم المتضمن نوع وصفية هو أن يكون مدلوله مشهوراً بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف، فيكون كلياً تأويلاً، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه فرد من أفراد ذلك الكلي. (من دسوقي)

(١١) قوله: كحاتم المتضمن: أي المتصف والمستلزم للجلود، فيجعل ذلك الوصف لازماً له. و«حاتم» في الأصل اسم فاعل من «الحتم» بمعنى الحكم، نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشر الطائي. (دسوقي)

(١٢) قوله: ومادر: بتقديم الدال، يضرب به المثل في البخل. قيل: إنما سمي «مادر»؛ لأن سقى إبله من حوض، فبقي في الحوض ماء قليل فسلح في الحوض ومدر به؛ بخلاف أن يسقي منه أحد. (دسوقي)

(١٣) قوله: وسحبان: بوزن «عطشان»، اسم بليغ يضرب به المثل، ومعناه في الأصل صياد يصيد ما مرّ به، ثم جعل علماً للبليغ المشهور، والمناسبة ظاهرة. (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: وباقل: اسم رجل يضرب به المثل في العي والفهامة، وهو اسم رجل من العرب كان شديد العي في النطق، حتى إنه اشترى ظيباً بأحد عشر درهماً، فقيل له: بكم اشتريته؟ ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه؛ ليشير بذلك إلى أحد عشر فأنفلت الظبي. (التجريد وغيره)

(١٥) قوله: فحينئذ: أي حين تضمن العلم - كحاتم - نوع وصفية يجوز إلخ. (من دسوقي)

(١٦) قوله: ويتأول إلخ: أي فالتأويل بعد التشبيه، ولا يتوقف هو على التشبيه، وبهذا اندفع ما يقال: إن حاتماً إذا كان فرداً من أفراد فكيف يصح التشبيه. (ق)

(١٧) قوله: فهذا التأويل: أي لما كان «حاتم» موضوعاً للحواد بالتأويل يتناول الفرد المتعارف وغير المتعارف؛ لتناول الجواد لهما، والفرد المتعارف هو الذي له غاية جود، وهو الشخص المعروف، وغير المتعارف هو الذي له الجود مطلقاً، وبهذا التأويل كان «حاتم» كأنه اسم جنس لا علم شخص، فيتناول كل من وجد فيه صفة الجود مطلقاً. (حواشي)

(١٨) قوله: اليوم: [«اليوم» قرينة؛ لأن حاتم الطائي ليس في هذا اليوم]

(١) قوله: والاستعارة تفارق الكذب: يعني الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب، فلا يرد ما يقال: إن الاستعارة في المفرد؛ لأنها الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، والكذب يكون في الحكم أي في الكلام المركب المستعمل في غير ما وضع له، فلا اشتباه بينهما، حتى يحتاج إلى الفرق. (من دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: بالبناء إلخ: أي بسبب بناء الاستعارة على التأويل وعدم بناء الكذب عليه. (دسوقي)

(٣) قوله: في دعوى إلخ: متعلق بمحذوف، صفة ل«التأويل» أي المتحقق في دعوى إلخ من تحقق العام في الخاص، أو أن «في» بمعنى «من» البيانية. (علامة دسوقي)

(٤) قوله: ولا تكون علماً: أي شخصياً؛ لأنه المتبادر من إطلاق العلم، ولأن علم الجنس تجري فيه الاستعارة، كاسم الجنس، وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكر في الامتناع يفهم منه أن الامتناع في العلمية مخصوص بما. وأما المجاز المرسل فيجوز في العلمية. ثم إن جملة «ولا تكون علماً» عطف على قوله: «والاستعارة تفارق الكذب» عطف على جملة فعلية على اسمية، ولك أن تجعله عطفاً على قوله: «تفارق الكذب» فيكون التناسب مرعياً. (من دسوقي)

(٥) قوله: ولا يمكن ذلك في العلم: أي الشخصي، وقوله: «يقتضي التشخيص» أي تشخيص معناه وتعيينه خارجاً، ظاهر في علم الشخص لا في علم الجنس؛ لإمكان العموم في معناه؛ لكونه ذهنياً، والمعنى الذهني لا ينافي تعدد الأفراد له. (دسوقي)

(٦) قوله: ذلك: [أي إدخال المشبه في المشبه به بجعل أفراد قسامين].

(٧) قوله: لمناقضته الجنسية: لقائل أن يقول: الجنسية التي تنافيها إنما هي الجنسية حقيقية دون الجنسية ادعاء، فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم، حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة - أعني الجامع - لا للذات المعينة المشخصة، وإذا صح التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره. (من تجريد)

(٨) قوله: إلّا إذا إلخ: استثناء من عموم الأحوال، وقوله: «تضمن» أي استلزم نوع وصفية، وليس المراد أنه دل دالة تضمينية على نوع من الأوصاف. (ق)

(٩) قوله: نوع وصفية: الأولى نوع وصف: لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدرية إلى إلحاق ياء المصدرية. (تجريد)

وقريبتها^(١) يعني أن الاستعارة لكونها مجازاً^(٢) لا بد لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وقريبتها إما أمر واحد^(٣) كما في قولك: «رأيت أسداً يرمي»، أو أكثر أي أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة، كقوله: شعر: فإن تعافوا^(٤) أي تكرر هو العدل والإيمان :: فإن في إيماننا نيراناً أي سيوفاً تلمع^(٥) كشعل النيران، فتعلق^(٦) قوله: «تعافوا» بكل واحد من العدل والإيمان قرينة على أن المراد بالنيران: السيوف؛ لدلالته على أن جواب^(٧) هذا الشرط تحاربون وتلجؤون إلى الطاعة بالسيوف. أو معان ملتزمة^(٨) مربوط بعضها ببعض، يكون الجميع قرينة لا كل واحد، وبهذا^(٩) ظهر فساد قول من زعم أن قوله: «أو أكثر» شامل لقوله: «معان» فلا يصح جعله مقابلاً له وقسيماً كقوله: شعر: وصاعقة^(١٠) من نصله^(١١) أي نصل^(١٢) سيف الممدوح تنكفي بها، من «انكفا» أي انقلب والباء للتعدي، والمعنى رب نار من حد سيفه^(١٣) تقلبها على رؤوس الأقران^(١٤) خمس سحائب^(١٥) أي أنامله الخمس التي هي^(١٦) في الجود وعموم العطايا سحائب، أي يصبها على أكفائه في الحرب، فيهلكهم بها. ولما استعار السحائب لأنامل الممدوح، وذكر أن هناك صاعقة، وبيّن أنها من نصل سيفه، ثم قال: «على رؤوس الأقران»، ثم قال: «خمس»، فذكر العدد^(١٧) الذي هو عدد الأنامل، فظهر من جميع ذلك^(١٨) أنه أراد بالسحائب الأنامل.

وهي أي الاستعارة^(١٩) باعتبار الطرفين المستعار منه والمستعار له قسيمان: لأن اجتماعهما أي اجتماع الطرفين في شيء إمّا ممكن^(٢٠)

والتأثير، أو المراد صاعقة ناشئة من نصله، والأول أظهر، وإلى الثاني ذهب الشارح، والنصل حد السيف أو نفس السيف ما لم يكن له مقبض. (من تجريد)
(١١) قوله: أي نصل إلخ: أشار به إلى أن ضمير «نصله» للممدوح، وفي الكلام حذف مضاف، ويجوز أن يرجع الضمير للممدوح، ولا حذف، والإضافة لأدنى ملائمة. (الدسوقي)

(١٢) قوله: من حد سيفه: [إشارة إلى أن النصل هو حد السيف. (الدسوقي)]
(١٣) قوله: على رؤوس الأقران: «رؤوس» جمع «رأس»، و«الأقران» جمع «قرن»، والمكافئ: المائل. (دسوقي)

(١٤) قوله: خمس سحائب: فاعل «تنكفي بها»، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، كما أشار إليه الشارح بقوله: «أي أنامله الخمس»، والمراد العليا فقط، وإلا فالأنامل كثيرة، فإن أريد بالأنامل: معناها الحقيقي ففيه مبالغة في الشجاعة حيث يكفي للأقران أنامله ولا يحتاج في إهلاكهم إلى إعمال الأصابع، وإن أريد بها الأصابع مجازاً: فلا مبالغة. (دسوقي وتجريد)

(١٥) قوله: التي هي إلخ: أشار بهذا إلى أن في البيت من المحسنات البديعية الاستيعاب حيث ضمن الشاعر مدحه بالشجاعة المدح بالسوء، ومن لم يدرك توهم أنه لا يلائم ذكره المقام، ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار. (تجريد)
(١٦) قوله: فذكر العدد: بتخفيف الكاف، ولا شك أن ذكر العدد قرينة على أن المراد بالسحائب: الأنامل؛ إذ السحائب الحقيقية ليست خمساً فقط. (دسوقي)

(١٧) قوله: فظهر من جميع ذلك: أي من ذكر الصاعقة، ومن كونها ناشئة من حد سيفه، ومن انقلابها على رؤوس الأقران، ومن كون المنقلب بها خمساً، وفي كون مجموع ما ذكر هو الدال على أن المراد بالسحائب الأنامل نظراً؛ إذ لو أسقط بعضها فهم المراد حتى إن إضافة الصاعقة لنصل السيف فقط كاف في القرينة المذكورة، فيخالف ما مر من قوله: «مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة إلخ». (دسوقي وتجريد)

(١٨) قوله: أي الاستعارة إلخ: الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك. (مطول)

(١) قوله: وقريبتها: يتبادر منه أن المراد من قريبتها: القرينة المانعة؛ لأنها السابقة في تحقيق المجاز، لكن الأنفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقاً مانعة كانت أو معينة. (تجريد)
(٢) قوله: لكونها مجازاً: أشار بالدليل العام الجاري في كل مجاز مرسل كان أو استعارة إلى أن تخصيص بيان القرينة في الاستعارة للاعتناء بشأها، وإلا فالقرينة لازمة في كل مجاز. (حواشي)

(٣) قوله: إما أمر واحد: أي من ملائمت الماشبه في المصراحة ك«يرمي»، ومن ملائمت الماشبه به في المكتبة ك«الأظفار». (دسوقي)

(٤) قوله: فإن تعافوا إلخ: يخاطب الأعداء أي إن تكرهوا العدل والإنصاف وغلبوا إلى الجور وتكرهوا التصديق بالنبي ﷺ إلخ: فإن في أيدينا سيوفاً تلمع كالنيران، نحاربكم ونلتجئكم إلى انقياد الحق. (دسوقي)

(٥) قوله: أي سيوفاً تلمع إلخ: أي يعني فقد شبه السيوف بالنيران بجامع اللمعان في كل، واستعار اسم الماشبه به للمشبه. (دسوقي)

(٦) قوله: فتعلق إلخ: تعلق «تعافوا» بكل واحد من العدل والإيمان يقتضي أن يكون المراد من النيران هو السيوف؛ لدلالة هذا التعلق أن جزء هذا الشرط هو «تحاربون وتلجؤون إلى الطاعة بالسيوف». (من حواشي)

(٧) قوله: على أن جواب إلخ: [أي تعلق «تعافوا» بكل واحد من العدل والإيمان.] يعني جواب هذا الشرط محذوف، تقديره: تحاربون، فقوله: «فإن في إيماننا نيراناً» علة للجواب أقيمت مقامه، ولو حذف النون من «تحاربون وتلجؤون» لكان حسناً؛ لأن رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعاً ضعيف. (تجريد)

(٨) قوله: وبهذا: أي يكون المراد معان ملتزمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لكل واحد. (تجريد)

(٩) قوله: وصاعقة: يروى بالجر على إضمار «رب»، وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله: «من نصله» وخبره قوله: «تنكفي بها». والصاعقة في الأصل نار سماوية تمك ما أصابته، تحدث غالباً عند الرعد والبرق. (دسوقي)

(١٠) قوله: من نصله: بيان صاعقة، أي صاعقة هي نصله، جعله صاعقة في الاشتغال

نحو: «فَأَخْيَيْنَهُ» في «أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَخْيَيْنَهُ» أي ضالًّا فهديناه، استعار الإحياء^(١) من معناه الحقيقي، وهو جعل الشيء حيًّا (الأعلام: ١٢٢)

للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية ممَّا يمكن اجتماعهما في شيء واحد، وهذا أولى^(٢) من أي قولنا: الإحياء والهداية إلخ

قول المصنف: إنَّ الحياة والهداية ممَّا يمكن اجتماعهما في شيء؛ لأنَّ المستعار منه هو الإحياء لا الحياة، وإنما قال^(٣): نحو: قول المصنف: «فَأَخْيَيْنَهُ»؛ لأنَّ الطرفين في استعارة الميت الضال ممَّا لا يمكن^(٤) اجتماعهما؛ إذ الميت لا يوصف^(٥) بالضلال. ولتسم الاستعارة

التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية^(٦)؛ لئلا بين الطرفين من الاتفاق^(٧).

علة لتسمية الوفاقية أي الاجتماع

وإمَّا ممتنع عطف على «إما ممكن» كاستعارة اسم المعلوم^(٨) للموجود؛ لعدم غنائم هو بالفتح^(٩) النفع، أي لانتفاء النفع في ذلك اجتماع الطرفين في شيء واحد

الموجود، كما في المعلوم، ولا شك أنَّ اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع، وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد، لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحبب ذكره وتديم في الناس اسمه. ولتسم الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية^(١٠)؛ لتعاود

الطرفين وامتناع اجتماعهما.

أي تنافيهما

ومنها: أي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتعليحية^(١١)، وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضد

أي الغرض منها التهكم والاستهزاء

معناها^(١٢) الحقيقي أو نقيضه؛ لئلا مَرَّ أي لتزليل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح^(١٣) أو تهكم على ما سبق تحقيقه في

الاستهزاء والسخرية

تفسير: «لما مرَّ»

باب التشبيه، نحو: «فَبَشَّرَهُمْ»^(١٤) بِعَذَابٍ أَلِيمٍ أي أنذرهم، استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سرورا في المخبر به^(١٥)

(آل عمران: ٢١)

للإنذار الذي هو ضدها بإدخال الإنذار^(١٦) في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء، وكقولك: «رأيت أسداً» وأنت تريد

متعلق به «استعيرت»

جباناً على سبيل التمليح والظرافة، ولا يخفى^(١٧) امتناع اجتماع التبشير والإنذار من جهة واحدة^(١٨)، وكذا الشجاعة والجبن^(١٩).

أو التهكم والاستهزاء

الغين مع القصر فاسم ليسار والاستغناء، وأما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل. (علامة الدسوقي)

(١٠) قوله: عنادية: إن قلت: إن الوفاق والعناد بين الطرفين كما يتأتى في الاستعارة يتأتى في التشبيه، فلم لم يذكر هناك؟ أجيب بأن المقصود المبالغة، ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندين من جنس الآخر متحداً به أشد مبالغة وغرابة من تشبيه أحدهما بالآخر. (دسوقي وغيره)

(١١) قوله: والتعليحية: [يكون الغرض منها إتيان القبيح بصورة حسنة].

(١٢) قوله: في ضد معناها: الحقيقي أو نقيضه، الضدان هما الأمران الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان. والنقيضان الأمران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأحدهما وجودي والآخر عدمي. (دسوقي)

(١٣) قوله: تمليح: [الإتيان بشيء ملبح مستظرف].

(١٤) قوله: فبشّرهم إلخ: استعير اسم «البشارة» للإنذار بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة، واشتق من «البشارة» «بشّر» بمعنى «أنذر» على طريق الاستعارة التهكمية أو التمليلية العنادية. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: في المخبر به: [أي في وجه شخص يخبر بذلك الخير].

(١٦) قوله: بإدخال الإنذار إلخ: متعلق بـ «استعيرت» أي بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة؛ لتزليل التضاد منزلة التناسب بواسطة التهكم أو التمليح. (ق)

(١٧) قوله: ولا يخفى إلخ: هذا بيان لكون الاستعارة في «بشّرهم» و«رأيت أسداً» عنادية. (ق)

(١٨) قوله: من جهة واحدة: أي بحيث يكون المبشر به هو المنذر منه، والمبشر هو المنذر، وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبرك مخبر أن فلانا يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك. (دسوقي)

(١٩) قوله: وكذا الشجاعة والجبن: أي لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة، وأما من =

(١) قوله: استعار الإحياء: أي لفظ «الإحياء»، وإنما قال: «استعار الإحياء»، مع أن المستعار الفعل أعني «أَخْيَيْنَهُ»؛ لأن استعارة الفعل تبعية، لاستعارة المصدر أعني الإحياء، ووجه الشبه بين الإحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما، كما أن وجه الشبه بين الإمامة والإضلال ترتب نفي الانتفاع على كل منهما. (دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: أول: وإنما لم يحكم بفساد كلام المصنف؛ لإمكان أن يقال: مراد المصنف بالحياة الإحياء؛ لكونها أثراً له. (دسوقي وغيره)

(٣) قوله: وإنما قال إلخ: أي ولم يقل نحو: «أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَخْيَيْنَهُ» حتى يكون ميتاً داخلاً في التمثيل أيضاً. (تجريد)

(٤) قوله: مما لا يمكن إلخ: يعني فقد اجتمع في الآية الاستعارتان: الوفاقية والعنادية. (دسوقي)

(٥) قوله: إذ الميت لا يوصف إلخ: أي لأن الموت عدم الحياة، والضلال هو الكفر، والميت لا يتصف بالكفر إلا باعتبار ما كان لا حقيقة. (ق)

(٦) قوله: ولتسم وفاقية: إنما سموها وفاقية لا اتفاقية؛ لأن وفاقية أنسب بعنادية، وإنما لم يقل: «وتسمى»؛ إشعاراً بأن هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة. (ق)

(٧) قوله: لما بين الطرفين من الاتفاق: كان الأولى أن يقول: «لما بين الطرفين من الوفاق». (دسوقي)

(٨) قوله: كاستعارة اسم المعلوم إلخ: وذلك بأن تقول في زيد الذي لا نفع به: «رأيت اليوم معدوماً»، أو تقول: «جاء المعلوم» ونحو ذلك، فشبه الوجود الذي لا نفع فيه بالعدم، واستعير العدم للوجود، واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه، فهو استعارة عنادية؛ لأن من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان في شيء. (من الدسوقي)

(٩) قوله: هو بالفتح: أي والمد، وأما بكسر الغين مع المد فهو التزم بالصوت، وبكسر

والاستعارة باعتبار الجامع^(١) أي ما قصد^(٢) اشتراك الطرفين فيه قسمان؛ لأنه الجامع إما داخل^(٣) في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو: قوله علياً: «خير الناس رجلٌ يمسك بعنان فرسه كلما سمع هبة طار إليها»^(٤)، أو رجلٌ^(٥) في شعبة في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت. قال جاز الله^(٦): «الهيعة» الصيحة التي يفزع منها، وأصلها من «هاع» «يهيع» إذا جبن^(٧)، والشعبة رأس الجبل، والمعنى: خير الناس رجلٌ أخذ^(٨) بعنان فرسه واستعد^(٩) للجهاد في سبيل الله، أو رجل اعتزل الناس، وسكن في رؤوس بعض الجبال^(١٠) في غنم له قليل يرعاها، ويكتفي بها في أمر معاشه، ويعبد الله حتى يأتيه الموت. استعار الطيران للعدو، والجامع داخل في مفهومهما؛ فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة، وهو داخل فيهما أي في العدو والطيران، إلا أنه في الطيران أقوى منه^(١١) في العدو، والأظهر^(١٢) أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح، والسرعة لازمة له في الأكثر لا داخله في مفهومه، فالأولى^(١٣) أن يمثل^(١٤) باستعارة «التقطيع» الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزمة بعضها ببعض؛ لتفريق الجماعة^(١٥) وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى: «وَقَطَّعَتْنَهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا» والجامع إزالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع أشد، والفرق^(١٦) بين هذا وبين إطلاق المرسن على الأنف مع أن في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف^(١٧) ليس في الأنف، وتفريق الجماعة: هو أن^(١٨) خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعي في استعارته؛ لتفريق الجماعة، بخلاف خصوص أي أنف الإنسان، وهذا راجع لقوله: «في المرسن» خبر عن قوله: «والفرق»

= جهتين فهو ممكن، ألا ترى إلى قول الشاعر: «أسد علي وفي الحروب نعام».

(دسوقي)

(١) قوله: باعتبار الجامع إلخ: قد يقال: ينبغي أن يكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام؛ لأنه إما داخل في مفهوم الطرفين، أو خارج عنهما، أو داخل في أحدهما وخارج عن الآخر. ويمكن أن يقال: إن المصنف أثر الاختصار، فجعلهما قسمين يندرج فيهما الأقسام الأربعة، الأول: أن يكون داخلاً في مفهوم الطرفين. والثاني: أن لا يكون داخلاً في مفهومهما، وهو شامل لما يكون خارجاً عنهما وما يكون داخلاً في مفهوم أحدهما خارجاً عن مفهوم الآخر، ولعله لذلك عبر في الثاني بغير داخل لا بخارج عن مفهومهما.

(دسوقي)

(٢) قوله: أي ما قصد إلخ: وهو الذي يسمى في التشبيه وجه الشبه؛ لأنه سبب للتشبيه، وسموه ههنا جامعاً؛ لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء، وجمعه مع أفرادها تحت مفهوم. (دسوقي)

(٣) قوله: داخل: [لكونه جنساً أو فصلاً لمفهوم الطرفين]

(٤) قوله: طار إليها: أي عدا إليها، فشبّه العدو الذي هو قطع المسافة بسرعة في الأرض بـ«طيران» الذي هو قطع المسافة بسرعة في الهواء، فالجامع قطع المسافة بسرعة، وهو داخل في مفهوم الطرفين أي العدو والطيران؛ لأنه جنس لمفهوم كل منهما. (من دسوقي)

(٥) قوله: أو رجل إلخ: «أو» للتقسيم، فـ«خير الناس» مقسم لـ«القسامين»، وليست للتزديد. (من دسوقي)

(٦) قوله: جاز الله: [أي جاز بيت الله الحرام، يعني الزخشرى].

(٧) قوله: إذا جبن: أي فاهية في الأصل معناها الجبن، واستعملها في الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم المسبب في السبب، وذلك لأن الصيحة لما أوجبت الخوف الذي هو الجبن سميت باسمه، وهو الهيعة. (دسوقي)

(٨) قوله: أخذ إلخ: يصح قراءته بصيغة اسم الفاعل، ويرشحه قوله في الحديث: «مسك»، ويصح قراءته فعلاً ماضياً، ويرشحه قوله بعد: «واستعد للجهاد». (دسوقي)

(٩) قوله: واستعد إلخ: أي بحيث إذا سمع أصوات المجاهدين عند المحاربة قدم لهم بسرعة، وأخذ الاستعداد من قوله: «مسك بعنان فرسه». (دسوقي)

(١٠) قوله: بعض الجبال: أخذ البعض من المعنى؛ لأن قوله في الحديث: «في شعبة» المراد منه في أي شعبة، وليس المراد منه في كل شعبة. (ق)

(١١) قوله: أقوى منه: [فلذا جعل الطيران مشبهاً به.]

(١٢) قوله: والأظهر إلخ: قصد الشارح المناقشة في قول المصنف: «فإن الجامع هو قطع المسافة بسرعة» حيث جعل السرعة جزءاً من الجامع الواقع جنساً للطرفين. (دسوقي)

(١٣) قوله: فالأولى إلخ: عبر بـ«الأولى» إشعاراً بأنه يمكن أن يجاب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري في الهواء، لكن يصح هذا الجواب إذا ثبت النقل عن أئمة اللغة. أو يجاب بأن الملتفت إليه في الجامع قطع المسافة فقط لا مع السرعة. أو بأن المناقشة في الأمثلة ليست من دأب المحصلين. أو بأن مبنى الاعتراض ليس بقطعي. (دسوقي وتجريد)

(١٤) قوله: أن يمثل إلخ: [أي للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين].

(١٥) قوله: لتفريق الجماعة: أي الموضوع لإزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة غير ملتزم بعضها ببعض. (دسوقي)

(١٦) قوله: والفرق إلخ: جواب عما يقال: إنهم جعلوا إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة، وجعلوا إطلاق «المرسن» على أنف الإنسان مجازاً مرسلًا، مع أنه قد اعتبر في كل من المعنى الحقيقي للتقطيع، والمرسن وصف خاص به غير موجود في المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازاً؛ وذلك لأن المرسن اعتبر في معناه الأصلي كونه أنفاً لهيئة يجعل فيه الرسن، والتقطيع اعتبر في معناه الموضوع له الاتزان في الأشياء التي زال اجتماعها، فلما اعتبر في المعنى الحقيقي لكل من اللفظين وصف خاص لم يوجد في معناه المجازي قليم جعل إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة، وإطلاق «المرسن» على أنف الإنسان مجازاً مرسلًا، وما الفرق بينهما؟ (من دسوقي)

(١٧) قوله: خصوص وصف: قد علمت أن الوصف الخاص في المرسن كونه أنفاً لهيئة يجعل فيه الرسن، وهو غير موجود في أنف الإنسان، والوصف الخاص في التقطيع التزاق الأجسام التي زال اجتماعهما، وهو غير موجود في تفريق الجماعة. (دسوقي)

(١٨) قوله: هو أن إلخ: توضيحه أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه الذي عليها مدار =

الوصف في المرسن. والحاصل^(١) أن التشبيه ههنا^(٢) منظور بخلاف ثمة^(٣).

أي الضمّي أي ملحوظ حسا

فإن قلت^(٤): قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف^(٥) بالشدة والضعف، فكيف يكون جامعا^(٦)، والجامع يجب أن

جملة حالة

أي الماهية المفهومة من اللفظ

كالحيوانية للإنسان

وهو المحكمة

يكون في المستعار منه أقوى؟ قلت: امتناع^(٧) الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية، والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية، بل قد

كالإنسان والحيوان

ليكون الاستعارة مفيدا للمبالغة

يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين

المفهوم من اللفظ أي أمرا اعتباريا

أشد وأقوى، ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود، أعني المركب^(٨) من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف.

وهو أمر اعتباري

وإما غير داخل^(٩) فيهما عطف على «إما داخل»، كما مر من استعارة الأسد للرجل الشجاع^(١٠)، والشمس للوجه المتهلل ونحو

للتلألؤ المتبر

ذلك؛ لظهور أن الشجاعة عارضة للأسد لا داخله في مفهومه، وكذا التهلل^(١١) للشمس.

أي للوجه

كما أنه عارض للرجل الشجاع

وأیضا للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها إما عامية وهي المبتذلة^(١٢)؛ لظهور الجامع فيهما نحو: رأيت أسدا

بدرکها عامة الناس

يرمي^(١٣)، أو خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة. والغريبة قد تكون في

بيان للغربة

أي على جامعها

أي البعده عن العامة

لا يعرفها غير الخوص

نفس الشبه بأن يكون^(١٤) تشبيها فيه نوع غريبة، كما في قوله في وصف الفرس بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه صاحبه وألقى عنانه في

أي لجامه

يزيد بن مسلمة بن عبد الملك

أي التشبيه نفسه

قربوس^(١٥) سرجه وقف على مكانه إلى أن يعود إليه شعر: وإذا احتبى^(١٦) قربوسه^(١٧) أي مقدم سرجه بعنانه: علك الشكيم إلى انصراف

من عند المرور

أي مضغ

احتبى الرجل إذا جمع ظهره وساقيه بثوب أو يديه

صاحبه

أي الفرس

الأسود مركب من أمرين: الجوهر الذي هو الذات، والعرض الذي هو وصف السواد. وقوله: «مع اختلافه» أي السواد بالشدة والضعف. (دسوقي)

(٩) قوله: وإما غير داخل: أي في مفهوم الطرفين، وهذا صادق بأقسام ثلاثة: بأن يكون خارجا عن مفهومهما معا، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه به فقط، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط. (من دسوقي)

(١٠) قوله: للرجل الشجاع: أي في نحو قولك: «رأيت أسدا يرمي» وأنت تريد رجلا شجاعا؛ فإن الجامع بين الأسد والرجل هو الشجاعة، وهي غير داخل في مفهومهما. (حاشية)

(١١) قوله: وكذا التهلل: [فالجامع في المثالين خارج عن الطرفين].

(١٢) قوله: وهي المبتذلة: من البذلة وهي المهنة، فكان الاستعارة لما بلغت إلى حد تستعملها العامة صارت ممتنهنة مبتذلة. (دسوقي)

(١٣) قوله: نحو رأيت أسدا يرمي: أي فإن الأسد مستعار للرجل الشجاع، والجامع بينهما -وهو الجراءة- أمر واضح يدرکه كل أحد؛ لاشتهار الأسد بها. (دسوقي)

(١٤) قوله: بأن يكون إلخ: وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيها فيه نوع غريبة، كأن يكون تشبيه هذا الأمر بهذا الأمر غريبا ونادرا وإن كان كل واحد من المشبهين كثيرا في ذاته، كما في المثال الآتي؛ فإن إيقاع العنان بالقربوس وجمع الرجل ظهره وساقيه بالشوب واقع بكثرة، والنادر إنما هو تشبيه أحدهما بالآخر. (دسوقي)

(١٥) قوله: قربوس: «القربوس» بفتح الراء، ولا يخفف بالسكون إلا عند الضرورة؛ لأن «فعولولا» نادر، لم يأت عليه غير صعبوق، وهو اسم أعجمي. (دسوقي)

(١٦) قوله: قربوسه: يحتمل أن يكون «قربوسه» فاعل «احتبى» بتنزيل القربوس منزلة الرجل المحتبى، فكان القربوس ضم الفرس إليه بالعنان، كما يضم الرجل ركبته إلى ظهره بثوب مثلا. ويحتمل أن يكون «قربوسه» مفعول «احتبى» مضمنا لمعنى جمع، والفاعل على هذا ضمير عائد إلى الفرس، فكأنه يقول: وإذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه إليه كما يضم المحتبى ركبته إليه. فعلى الأول ينزل وراء القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتبى، وفم الفرس منزلة الركبتين، وعلى الثاني بالعكس. (من دسوقي)

= الاستعارة يقتضي قوة المشبه به عن المشبه في وجه الشبه، فالوصف الخاص في التقطيع لما روعي صار التقطيع أقوى من التفريق فصح أن يشبه التفريق بالتقطيع، ويستعار التقطيع للتفريق. وأما الوصف الخاص في المرسن لما لم يلاحظ وإنما لوحظ الإطلاق والتقييد لم يكن استعارة بل مجازا مرسلًا؛ لعدم التشبيه. (من الدسوقي)

(١) قوله: والحاصل: [أي حاصل الفرق بين التقطيع والمرسن].

(٢) قوله: ههنا: [أي في استعارة التقطيع].

(٣) قوله: بخلاف ثمة: أي بخلاف استعمال المرسن في أنف الإنسان؛ فإن التشبيه غير ملاحظ فيه، وإنما لوحظ فيه الإطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيد في المطلق فكان مجازا مرسلًا. (دسوقي)

(٤) قوله: فإن قلت: [هذا وارد على قول المصنف؛ لأن الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين، حاصله أن الحكم بدخول الجمع في الطرفين في الاستعارة يقتضي الجمع بين المتناهيين؛ لأن دخوله في مفهوم الطرفين يقتضي عدم التفاوت؛ لأن جزء الماهية لا يختلف، وكونه جامعا يقتضي التفاوت؛ لأن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى، فإلزم أن كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين باطل. (من الحواشي)]

(٥) قوله: لا يختلف إلخ: هذا هو المشهور، لكن الدليل على ذلك ليس بتام، ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف والتشكيك في الذاتيات أيضا، ولعل الحق لا يتجاوز. (تجريد وغيره)

(٦) قوله: جامعا: [أي جزء الماهية وهو إزالة الاجتماع].

(٧) قوله: امتناع إلخ: حاصل هذا الجواب أن امتناع الاختلاف بالشدة والضعف في أجزاء الماهية ليس مطلقا، بل بالنسبة إلى الماهية الحقيقية، وهي المركبة من الذاتيات لا الاعتبارية، أي اعتبروا لها مفهوما مركبا من أمور غير ذاتيات لها، والماهية المفهومة من اللفظ تارة تكون حقيقية فلا تختلف أجزاؤها، فلا يصح أن يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين، مع كونه في أحدهما أشد، وتارة تكون اعتبارية، فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين، مع كونه في أحدهما أشد. (من دسوقي)

(٨) قوله: أعني المركب إلخ: أي أعني بمفهوم الأسود المركب من السواد والمحل، أي مفهوم

الزائر، الشكيم والشكيمة هي الحديدية المعترضة في فم الفرس، وأراد بالزائر نفسه، شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدًا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتني المحتبي معتمدًا إلى جانبي ظهره، ثم استعار -الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره- لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة التشبيه^(١).

وقد تحصل الغرابة بتصرف^(٢) في الاستعارة العامة، كما في قوله: شعر: عطف على «قد تكون»

أخذنا^(٣) بأطراف الأحاديث بينا وسالت بأعناق المطي الأباطح

أصله: سالت المطي بالأباطح

جمع «أبطح»، وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى^(٤)، استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لمسير الإبل سيرًا حثيثًا في غاية السرعة المشتملة على لئذ وسلاسة، والتشبيه فيها^(٥) ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما أفاده اللطف والغرابة؛ إذ أسند^(٦) الفعل أعني «سالت» إلى الأباطح دون المطي وأعناقها، حتى أفاد^(٧) أنه امتلأت الأباطح من الإبل، كما في قوله تعالى: «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا»^(٨)، وأدخل^(٩) الأعناق^(١٠) في السير؛ لأن السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالبًا في الأعناق، ويتبين أمرهما في الهوادي^(١١)، وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة.

والاستعارة باعتبار الثلاثة المستعار منه والمستعار له والجامع ستة أقسام؛ لأن المستعار منه والمستعار له إمّا حسيان أو عقليان، أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي، أو بالعكس، فيصير أربعة، والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير؛ لما سبق^(١٢) في التشبيه، لكنه في القسم الأول إمّا حسي أو عقلي أو مختلف، فيصير ستة^(١٣)، وإلى هذا أشار بقوله: «لأن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إمّا حسي نحو: «فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا»^(١٤) لَهُ خَوَار»^(١٥) فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي السامري لبي إسرائيل (طه: ٨٨) صوت البقر أي المشبه به لأنه موضوع له أي المشبه أي الذي أطلق عليه لفظ «العجل» في الآية أي الجامع أي فيما طرفاه حسيان صرف بعضه عقلي وبعضه حسي أي المجموع أي الأقسام الستة وأمثلتها يعني فيما كان فيه الطرفان عقليين أو أحدهما أي المشبه به المشبه وجه الشبه

كان في الأباطح محل خالٍ من الإبل لصديق عليه أنه غير سائر؛ لعدم اشتماله على ما يسير فيه. (من دسوقي)

(٨) قوله: واشتعل الرأس شيبًا: أي أسند الاشتعال الذي هو صفة الشيب إلى محله وهو الرأس؛ إشعارًا بأن ذلك الحال ملأ المحل كله، كما مر تقديره. (حواشي)

(٩) قوله: وأدخل إلخ: أراد بإدخالها في السير جزأها بياء الملازمة المقضية؛ لملازمة الفعل لها، وأما سائره؛ لأن مرجع الملازمة إلى الإنسان، وحينئذ فيكون السيل مسندًا إلى الأعناق تقديرًا، أو ذلك الإسناد مجاز عقلي. (دسوقي)

(١٠) قوله: الأعناق: [بأن جعلت فاعلاً] «سالت»، ولو بالقلب.

(١١) قوله: في الهوادي: جمع «هادية» وهي العنق، وسميت الأعناق هوداي؛ لأن البهيمة تقتدي بعنقها إلى الجهة التي تميل إليها. وقيل: إن الهادية مقدم العنق، وعلى الأول وهو أن الهوادي هي الأعناق يكون قول الشارح: «ويتبين أمرهما في الهوادي» من قبيل الإظهار في محل الإضمار؛ إشارة إلى أن الأعناق تسمى بالهوادي. (دسوقي)

(١٢) قوله: لما سبق: أي من أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معًا، فإذا كانا أو أحدهما عقليًا وجب كون الجامع عقليًا وامتنع كونه حسيًا؛ لاستحالة قيام الحسي بالعقلي منهما أو من أحدهما. (دسوقي)

(١٣) قوله: فيصير ستة: لأن القسم الأول باعتبار الجامع ثلاثة أقسام، والأقسام بعده ثلاثة، فالجموع ستة، وحاصلها أن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسي أو عقلي أو بعضه حسي وبعضه عقلي، فهذه ثلاثة، وإن كانا غير حسيين فإما أن يكونا عقليين أو المستعار منه حسيًا والمستعار عقليًا أو بالعكس، فهذه ثلاثة أيضًا، ولا يكون الجامع فيها إلا عقليًا. (دسوقي)

(١٤) قوله: جسدًا: أي بدنا بلحم ودم، وهذا بدل من «عجلاً». (دسوقي)

(١٥) قوله: خوار: الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام. (بجريد)

(١) قوله: لغرابة التشبيه: وجه الغرابة أن الانتقال إلى الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحضر العنان على القربوس للفرس في غاية الندور؛ لأن أحدهما من وادي القعود، والآخر من وادي الركوب، مع ما في الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات. (من الدسوقي)

(٢) قوله: بتصرف إلخ: وذلك التصرف هو أن يضم إلى تلك الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاه الحال وصححته المناسبة. (علامه دسوقي)

(٣) قوله: أخذنا إلخ: أي أخذنا نتحدث بفنون الأحاديث وأنواعها، وفي حال أخذنا بأطراف الأحاديث أخذت المطايا في سرعة السير السلس المتتابع التشبيه بسيل الماء في تنابعه وسرعته. (دسوقي)

(٤) قوله: دقاق الحصى: «الدقاق» يضم الدال بمعنى الدقيق، فهو اسم مفرد. (دسوقي)

(٥) قوله: والتشبيه فيها إلخ: الحاصل أن المستعار ههنا هو «سالت»، والمستعار منه هو «سيلان السيول»، والمستعار له هو «سير الإبل»، والجامع بينهما هو غاية السرعة واللين والسلاسة، وهو ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما إلخ. (حاشية)

(٦) قوله: إذ أسند إلخ: حاصله أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث أسند السير إلى الأباطح إسنادًا مجازيًا لفظيًا، وإلى الأعناق إسنادًا مجازيًا تقديرًا؛ لأن مقتضى كونها في سيرها ملازمة للأعناق أن تكون نفس الأعناق أيضًا سائرة. (بجريد)

(٧) قوله: حتى أفاد إلخ: توضيح ذلك أن السيلان المستعار للسير حقه أن يسند إلى المطي؛ لأنها هي التي تسير، فأسند الشاعر إلى الأباطح التي هي محل السير، فهو من إسناد الفعل إلى محله إشارة إلى كثرة الإبل، وأما ملأت الأباطح؛ لأن نسبة الفعل الذي هو صفة الحال إلى المحل تشعير بشيوع الحال في المحل وإحاطته بأكمله، فلا يسند الجريان إلى النهر، إلا إذا امتلأ النهر من الماء. وكذا لا يقال: سارت الأباطح إلا إذا امتلأت بالسائر فيها؛ لأنه قد جعل كل محل منها سائرًا لاشتماله على ما هو سائر فيه، فلو

القبط^(١) التي سبكتها^(٢) نار السامري^(٣) عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطئ^(٤) فرس جبرئيل^(٥) عيسى، والجامع
أهل مصر أي أذابتها هو التراب الشكل والخوار
الشكل^(٦)؛ فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، والجميع من المستعار منه والمستعار له والجامع حتى مدرك بالبصر، وإما
لا وجه لترك الخوار أي ضوء النهار أي ولد البقرة الحيوان المخلوق من الحلي
عقلي^(٧) نحو: ﴿وَعَايَةَ لَهُمْ﴾^(٨) أَلَيْلُ نَسْلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ؛ فإنَّ المستعار منه معنى السلخ وهو كشط الجلد عن نحو الشاة، والمستعار له
أي الجامع أي علامة على قدرته أي يكشف ونزيل ظل الليل أي بين الطرفين
كشف الضوء عن مكان الليل وموضع إلقاء ظله، وهما حسيان^(٩)، والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر أي حصوله عقيب
أي إزالة مكان الليل إما الهواء أو الأرض أي الظلمة أي الكشط والكشف أي الأمر الذي يعقل
حصوله دائماً أو غالباً^(١٠)، كترتب ظهور اللحم على الكشط، وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل، والترتب أمرٌ
إشارة إلى قوله غالباً ناطر إلى قوله: «دالماً» متعلق بـ«كشف»
عقلي، وبيان ذلك^(١١) أنَّ الظلمة هي الأصل، والنور طار عليها يسترها بضوئه^(١٢)، فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل أي
في كل حادث أي الضوء أي النور أي مكان ظلمة الليل
كشط وأزِيل، كما يكشف عن الشيء الطاري عليه الساتر له، فيجعل^(١٣) ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ
كالشاة كالجلد علة لصحة
بعد سلخ إهابه عنه، وحينئذ^(١٤) صحَّ قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾^(١٥)؛ لأن الواقع عقيب ذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام.
أي جلده أي داخلون في الظلام أي مكان ظلمته
وأما على^(١٦) ما ذكر في «المفتاح» من أنَّ المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه إشكال؛ لأنَّ الواقع بعده^(١٧) إنما هو
لا إزالة الضوء أي في قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ (دسوقي)
الإبصار دون الإظلام^(١٨)، وحاول^(١٩) بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام «المفتاح»
أي قصد الجمع أي قوله: «ظهر النهار من ظلمة الليل»

قوله: «غالباً» لأن ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائماً؛ لأنه قد يكشط الجلد عن اللحم بلس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقاً به من غير إزالة عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم. وقوله: «وترتب ظهور الظلمة إلخ» راجع إلى قوله «دائماً» ففيه لف ونشر مشوش. وقيل: هذا الترديد لبيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام، فقوله: «دائماً» إشارة إلى مذهب الحكماء من أن النتيجة لازمة للمقدمتين لزوماً عقلياً، فيكون حصولها عقيب حصولها دائماً. وقوله «أو غالباً» إشارة إلى المذهب المختار من أن لزومها لهما عادي بطريق الفيض وحري العادة من الله تعالى، والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض، فيكون حصول النتيجة عقيب حصول المقدمتين غالباً لا دائماً. (من دسوقي وغيره)

(١٠) قوله: وبيان ذلك: أي وبيان ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل. وقيل: أي وبيان التشبيه بين كسحط الجلد وكشف الضوء عن مكان ظلمة الليل.
(من دسوقي)

(١١) قوله: يسترها بضوئه: جعل الضوء ساترا للظلمة مبني على أن الظلمة وجودية، وحيث كان الضوء طارئا على الظلمة يسترها كان كالجلد الطارئ على عظام الشاة ولحمها فيسترها.

(١٢) قوله: فيجعل إلخ: كان الأولى أن يقول: فيجعل إظهار الظلمة كإظهار المسلوخ؛ لأن السلخ في الآية بمعنى الإظهار، لكن لما كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزما لتشبيه الظهور بالظهور اختار التعبير به. (دسوقي)

(١٣) قوله: «وحيث: [أي لما جعل السِّلْخَ بمعنى النزع والإزالة لا بمعنى الظهور].»
 (١٤) قوله: «وأما على إلخ: مقابل ومعطوف لمخدوف، أي أما على ما ذكره المصنف من أن المستعار له كشف الضوء وإزالته عن مكان ظلمة الليل، فلا إشكال في قوله: ﴿قَدْ أَفْهَمَ هُمْ مُظْلِمُونَ﴾» لأن الواقع عقيب إزالة الضوء هو الإظلام، وأما على ما ذكر في «المفتاح» إلخ: (دسوقي).

(١٥) قوله: بعده: [أي بعد ظهور النهار من ظلمة الليل]
(١٦) قوله: دون الإظلام: [فكان ينبغي أن يقال: «فإذا هم مبصرون»].

(١٧) قوله: وحاول إبح: حاصل ما ذكره ذلك البعض أوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق، وذكر العلامة الحفيد في حواشي «المطول» وجها رابعا، حاصله أن المراد بالنهار في قول السكاكي المستعار له ظهور النهار مجموع المدة التي هي من طلوع الشمس إلى =

(١) قوله: من حلي القبط: يضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة جمع «حلي» بفتح الحاء وسكون اللام، كالنّدي ونّدي». والقبط بكسر القاف وسكون الباء: قبيلة فرعون من أهل مصر. (دسوقي)

(٢) قوله: التي سبكتها: صفة لـ«الحلي»؛ لأنه اسم جنس، والسامري كان رجلا حاددا في زمن سيدنا موسى عليه السلام، واسم ذلك الرجل أيضا موسى منسوب إلى سامرة، قبيلة من بني إسرائيل. (دموقى)

(٣) قوله: من موطئ: [أي محل وطيّ فرس جبريل الأرض بخوافها].

(٤) قوله: فرس جبرئيل عليه السلام: واسم تلك الفرس حيزوم، وكانت إذا وطئت الأرض بخوافها يحضر محل وطمها بالنبات في الحال، وأن السامري لما كشف له ذلك فسولت له نفسه أن تراب ذلك الأثر يكون روحا فيما ألقى فيه، وقد كان بنو إسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس لديهم، فقال لهم: اتوني بالحلي أجعل لكم الإله الذي تطلبونه من موسى حيث قالوا: اجعل لنا إلها كما لهم آلهة، فصنع منه صورة العجل، وألقى فيه ذلك التراب، فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل، فقال هو وأتباعه لبني إسرائيل: هذا إلهكم وإله موسى الذي تطلبونه من موسى، نسيه هنا وذهب بطلبه، وكان ذلك في وقت ذهاب موسى ببني إسرائيل للمناجاة، وسبقهم موسى طلبا للمناجاة فوَقَّعت تلك الفتنة. (تجريد)

(٥) قوله: والجامع الشكل: أي الصورة الحاصلة في الحيوان وولد البقرة؛ إذ شكلهما أي الصور المشاهدة واحدة. (دسوقي)

(٦) قوله: وإما عقلي: عطف على قوله: «إما حسي»، يعني أن الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي. (حاشية)

(٧) قوله: **وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْخ:** تقدير الكلام هكذا: **وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ** نكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فإذا هم مظلّمون، فشبّه إزالة ضوء النهار عن المكان الذي فيه ظلمة الليل بكشط الجلد، واستعير السِّلْخ للإزالة، واشتق من السِّلْخ «نسلخ» بمعنى «نزيل»، والجامع ترتب أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السِّلْخ، وترتب حصول الظلمة على إزالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل. (علامه دسوقي)

(٨) قوله: **وهما حسيان**: لا يخفي أن كلا من الكشف والكشط ليس حسياً، بل هو عقلي؛ إذ لا يدرك بالحس المعنى المصدري. اللهم إلا أن يراد بحسيتهما أن الحاصل بالمصدر فيهما حسي، وقيل: حسيتهما باعتبار متعلقتهما من الجلد والضوء. (م. تجريد)

(٩) قوله: **دائماً أو غالباً**: قيل: إن قوله: «كترت ظهور اللحم على الكشط» راجع إلى

على القلب^(١) أي ظهور ظلمة^(٢) الليل من النهار. أو بأن المراد من الظهور التمييز^(٣). أو بأن الظهور بمعنى الزوال^(٤)، كما في قول الحماسي^(٥): وذلك عار^(٦) يا ابن ربطة ظاهر، وفي قول أبي ذؤيب: ع: امرأة زائل

وتلك شكاة^(٧) ظاهرٌ عنك عارها

أي زائل. وذكر العلامة^(٨) في «شرح المفتاح»: أن السليخ قد تكون بمعنى النزع مثل: سلخت الإهاب عن الشاة، وقد يكون بمعنى الإخراج نحو: سلخت الشاة من الإهاب، فذهب^(٩) صاحب «المفتاح» إلى الثاني، فصَحَّ قوله^(١٠): «فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ»^(١١) بالفاء؛ لأن التراخي وعدمه ممَّا يختلف^(١٢) باختلاف الأمور والعادات وزمان النهار، وإن توسَّط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام، لكن لعظم^(١٣) شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار وكونه ممَّا ينبغي أن لا يحصل إلَّا في أضعاف ذلك الزمان عدَّ الزمان قريبا، وجعل الليل كأنَّه يفاجئهم عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة، وعلى هذا حَسَنَ «إذا» المفاجأة كما يقال: «أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل» فلو جعلنا السليخ بمعنى النزع وقلنا: «نُزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام» لم يستقم^(١٤) أو لم يحسن^(١٥)، كما إذا قلنا: «كسرت الكوز ففاجأه»^(١٦) الانكسار.

الإشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى القلب، ولا تأويل الظهور في كلامه بالتمييز أو الزوال. (دسوقي)

(٩) قوله: فذهب إلخ: فيكون على هذا معنى الآية: وآية لهم الليل نخرج منه النهار، فالسليخ مستعار لإخراج النهار من ظلمة الليل، وفيه أنه لا يصح حينئذٍ التعبير بقوله بعد: «فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ»؛ لأن إخراج النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر، والإظلام عند الغروب، فلا يصح الإتيان بـ«إذا» المفاجأة؟ فأجاب الشارح عنه بقوله: «وصحَّ قوله إلخ». (دسوقي)

(١٠) قوله: فصح: حاصله أن الليل لما كان عموميه لجميع الأقطار أمرا مستعظما كان الشأن أنه لا يحصل إلا بعد مضي مقدار النهار بأضعاف، فلما جاء الليل عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط، نزل منزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شيء، وعبر بالفاء الموضوعه للتعقيب. (دسوقي)

(١١) قوله: مما يختلف إلخ: يعني قد يطول الزمان بين أمرين، ولا يعد ذلك الزمان متراحيا؛ لكون العادة تقتضي أطول منه، فيستعمل الفاء، كما في تزوج زيد فولد له، وكما في قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِغُ الْأَرْضَ مُخْضَرَّةً» (الحج: ٦٣)، وفي عكسه قوله تعالى: «ثُمَّ أَنْزَلْنَاهُ خَلْقًا عَآخِرًا» (الأنعام: ١٤) بعد قوله: «فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا» (الأنعام: ١٤)، وكما في قولك: «جاء الشيخ ثم الطلبة»، فتأخرهم عنه، ولو قليلا تعداه العادة مهلة وتأخيرا. (دسوقي)

(١٢) قوله: لكن لعظم إلخ: أي لكن لما كان دخول الظلام بعد إضاءة النهار شأنه عظيم، حتى إن من حقه أن لا يحصل إلا بعد زمان طويل، فلما صار حصوله بعد غار واحد نزل منزلة القريب، فلذا أتى بالفاء. (دسوقي)

(١٣) قوله: لم يستقم: لأن الدخول في الظلام مصاحب لنزع الضوء، فلا يعقل الترتيب الذي تفيده المفاجأة. (دسوقي)

(١٤) قوله: أو لم يحسن: إنما قال: «أو لم يحسن»؛ لأن نزع الضوء ودخول الظلام وإن اتحدا زمانا، لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية؛ إذ النزع علة لدخول الظلام، فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتيب الزمني، لكنه لا يحسن. (تجريد)

(١٥) قوله: ففاجأه إلخ: أي فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله، وحينئذٍ فلا يعقل الترتيب بينهما، كما هو قضية المفاجأة، فهو غير مستقيم، فقد ظهر مما قاله الشارح العلامة صحة كلام السكاكي، وظهر حسن المفاجأة على ما قاله لا على ما قاله =

= غروهما، لا ظهوره بطلوع الفجر، ولا شك أن الواقع عقيب جميع المدة الدخول في الظلام. (دسوقي)

(١) قوله: القلب: قد سبق أن السكاكي يقبل القلب مطلقا، وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف، فاندفع ما يقال: إن القلب إذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط، ولم يظهر هنا اعتبار لطيف. (ق)

(٢) قوله: أي ظهور ظلمة إلخ: هذا قلب لكلام السكاكي: «ظهور النهار من ظلمة الليل»، وإعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار بناء على ارتكاب القلب في كلام السكاكي يؤدي إلى ارتكاب القلب في الآية أيضا؛ لأن المعنى حينئذٍ: وآية لهم الليل نسلخه من النهار، أي نظهر ظلمته بانفصاله من النهار فإذا هم مظلمون. (ق)

(٣) قوله: التمييز: أي تميز النهار عن ظلمة الليل، ويكون «من» في كلام «المفتاح» بمعنى «عن»، والمعنى: أن المستعار له تمييز النهار عن ظلمة الليل، والواقع بعد ذلك التمييز هو الإظلام، وفيه أنه إن أراد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل بإعدامه في رأى العين، فهو بعينه الوجه الذى بعده، وإن أراد تمييزه مع بقاء وجوده في مكان الليل فلا معنى له، تأمل. (تجريد وغيره)

(٤) قوله: بمعنى الزوال: فالعنى حينئذٍ أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل، ولا شك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الإظلام، فقد عاد كلام «المفتاح» إلى كلام المصنف. (دسوقي)

(٥) قوله: كما في قول الحماسي: [أي كالظهور الذي في قول الحماسي؛ فإنه بمعنى الزوال].

(٦) قوله: وذلك عار إلخ: هذا عجز بيت صدره:

أعيرتنا ألبانها ولحومها وذلك عار يا ابن ربطة ظاهر

الاستفهام للإنكار، أي لم تعيرنا بألبان الإبل ولحومها، مع أن اقتناء الإبل مباح، والانتفاع بلحومها وألبانها جائز في الدين والعقل، وتفريقها في المحتاجين إحسان، فذلك عار ظاهر أي زائل لا يعتبر. (دسوقي)

(٧) قوله: وتلك شكاة: بفتح الشين مصدر بمعنى الشكاية، وصدر البيت: وغيرها الواشون أي أحبها، كأنه يقول: وتلك شكاية زائل عنك عارها، فتأذيك بما ذكر مجرد أذى لا عار عليك فيه. (دسوقي)

(٨) قوله: وذكر العلامة إلخ: هذا إشارة إلى وجه رابع لتصحيح كلام «المفتاح»، ودفع

وإمّا مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك^(١): «رأيت شمسا»، وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة وهي حسي، أي ذلك الجامع

ونباهة الشأن وهي عقلية^(٢).

والأ عطف على^(٣) قوله: «وإن كانا حسيين» فهما أي: الطرفان إمّا عقليان^(٤) نحو: «مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقِدِنَا؟»؛ فَإِنَّ المستعار منه: وإك لم يكن الطرفان حسيين

الرقاد، أي النوم^(٥) على أن يكون «المرقد» مصدرا وتكون الاستعارة أصلية^(٦) أو على أنه بمعنى المكان إلا أنه اعتبر التشبيه في المصدر؛ لأن المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، واعتبار التشبيه في أي أولا وفي المشتق ثانيا من التشبيه

المقصود الأهم أولى^(٧)، وستسمع لهذا^(٨) زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية. والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل، وهو الرقاد في المثال

والجميع عقلي^(٩). وقيل: عدم ظهور الأفعال في المستعار له - أعني الموت - أقوى^(١٠)، ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار منه المستعار منه وله والجامع

أقوى^(١١)، فالحق أن الجامع هو البعث الذي هو^(١٢) في النوم أظهر وأشهر وأقوى^(١٣)؛ لكونه ممّا لا شبهة فيه^(١٤) لأحد، وقرينة الاستعارة^(١٥) هو كون هذا الكلام^(١٦) كلام الموتى مع قوله تعالى^(١٧): «هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ».

وإمّا مختلفان، أي أحد الطرفين^(١٨) حسي والآخر عقلي، والحسي هو المستعار منه نحو: «فَأَصْدَغَ»^(١٩) بما تؤمّر^(٢٠)؛ فَإِنَّ المستعار منه كسر الزجاج وهو حسي^(٢١)، والمستعار له التبليغ، والجامع التأثير، وهما عقليان، والمعنى أبين إبانة لا تتمحي كما لا يلتئم صدع ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر

الاستعارة^(٢٢) هو كون هذا الكلام^(٢٣) كلام الموتى مع قوله تعالى^(٢٤): «هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ».

وإمّا مختلفان، أي أحد الطرفين^(٢٥) حسي والآخر عقلي، والحسي هو المستعار منه نحو: «فَأَصْدَغَ»^(٢٦) بما تؤمّر^(٢٧)؛ فَإِنَّ المستعار منه كسر الزجاج وهو حسي^(٢٨)، والمستعار له التبليغ، والجامع التأثير، وهما عقليان، والمعنى أبين إبانة لا تتمحي كما لا يلتئم صدع ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر

الاستعارة^(٢٩) هو كون هذا الكلام^(٣٠) كلام الموتى مع قوله تعالى^(٣١): «هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ».

وإمّا مختلفان، أي أحد الطرفين^(٣٢) حسي والآخر عقلي، والحسي هو المستعار منه نحو: «فَأَصْدَغَ»^(٣٣) بما تؤمّر^(٣٤)؛ فَإِنَّ المستعار منه كسر الزجاج وهو حسي^(٣٥)، والمستعار له التبليغ، والجامع التأثير، وهما عقليان، والمعنى أبين إبانة لا تتمحي كما لا يلتئم صدع ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر

= المصنف. (دسوقي)

(١) قوله: كقولك إلخ: قد نيه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في

القرآن، ولا في كلام من يوثق به، فلذا تركه في «المفتاح». (دسوقي)

(٢) قوله: وهي عقلية: لأن نباهة الشأن مرجعها استعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث

يأبى به، وهذا أمر غير محسوس، ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة

ونباهة الشأن على الانفراد - كالكسائي - جعل هذا القسم من هذه الأقسام استعارتين:

أحدهما بجامع حسي، والآخر بجامع عقلي، فأسقط عد هذا القسم من هذه الأقسام؛

لعوده إلى الجامع الحسي أو العقلي، ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما - كالمصنف - عده

منها وهو الحق. (دسوقي)

(٣) قوله: عطف على إلخ: ظاهره أن المعطوف على قوله: «إن كانا حسيين» الشرط فقط

وليس كذلك، بل المعطوف بمجموع الشرط والجزاء، وهو قوله: «فهما إما عقليان إلخ»

عطف الجمل. (دسوقي)

(٤) قوله: إما عقليان: ويلزم أن يكون الجامع بينهما عقليا؛ لما مر من عدم صحة قيام

المحسوس بالمعقول. (ق)

(٥) قوله: أي النوم إلخ: حاصله: أن «المرقد» في الآية يحتمل أن يكون مصدرا ويحتمل أن

يكون اسم مكان، فإن أريد الأول أي الرقاد يعني النوم يكون المعنى: من أيقظنا من

رقادنا، والمستعار له أي الموت، والمستعار منه أي النوم عقليان بلا خفاء. وإن أريد الثاني

يكون المعنى: من أيقظنا من مكان رقادنا، فالمستعار له والمستعار منه محل النوم، ولا خفاء

في أنهما حسيان، فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في

الاستعارة التبعية على الاستعارة الأصلية. (من التجريد والدسوقي)

(٦) قوله: أصلية: [لا تبعية؛ لأنها تكون في المشتقات].

(٧) قوله: أولى: [من اعتبارها في اسم مكان].

(٨) قوله: لهذا: أي لما ذكر من أن المقصود بالنظر في اسم المكان، والمشتقات إنما هو

المعنى القائم بالذات. (دسوقي)

(٩) قوله: والجميع عقلي: أراد بالجميع الموت والنوم وعدم ظهور الفعل، أما الموت وعدم

ظهور الفعل فكأن كل منهما عقليا واضح، وأما النوم فالمراد به انتفاء الإحساس الذي

يكون في اليقظة لا آثار ذلك من الغليظ وانسداد العين مثلا، ولا شك أن انتفاء

الإحساس المذكور عقلي. (من دسوقي)

(١٠) قوله: الموت أقوى: [لأن في الموت تزال الروح والإدراك].

(١١) قوله: في المستعار منه أقوى: [أي فحينئذ لا يصح كونه جامعا]

(١٢) قوله: هو البعث الذي هو: مشترك بين الإيقاظ والنشر بعد الموت. (حاشية)

(١٣) قوله: وأقوى: أي في الشهرة فهو مرادف لما قبله، وليس المراد أنه في النوم أقوى

بالنظر لمعناه؛ لأن معناه في الموت أقوى؛ لأن فيه رد الحياة وإحساسها، وفي النوم رد

الإحساس فقط. (دسوقي)

(١٤) قوله: مما لا شبهة فيه: أي بخلافه في الموت، فقد أنكره قوم. وهذا علة لكونه أشهر

في النوم. (ق)

(١٥) قوله: وقرينة الاستعارة: أي القرينة المانعة من إرادة الرقاد بمعنى النوم الذي هو المعنى

الحقيقي، وأن المراد: الموت. (ق)

(١٦) قوله: هو كون هذا الكلام إلخ: أي بعد بعثهم، ولا شك أن الموتى لا يريدون الرقاد

بمعنى النوم؛ لأنه لم يكن حاصلًا لهم. (ق)

(١٧) قوله: مع قوله تعالى إلخ: لأن الذي وعده الرحمن، وصدق فيه المرسلون، وأنكره

القاتلون أولا هو البعث من الموت، لا الرقاد الحقيقي. (تجريد)

(١٨) قوله: أي أحد الطرفين إلخ: هذا يشمل صورتين: إحداهما أن يكون المستعار منه حسيا

والمستعار له عقليا، والأخرى أن يكون المستعار منه عقليا والمستعار له حسيا. (حاشية)

(١٩) قوله: فأصْدَغَ إلخ: أي بلغ الأمة الأحكام تبليغا واضحا، فشبه التبليغ بالصدع وهو

كسر الشيء الصلب، والجامع التأثير في كل، أما في التبليغ فلا أن المبلغ أثر في الأمور المبلغ

ببيناها بحيث لا تعود إلى حالتها الأولى من الخفاء، وأما في الكسر فلا أن فيه تأثيرا لا يعود

المكسور معه إلى الالتئام، وهو في كسر الشيء الصلب أقوى وأبين، ولذلك قال الشارح

في تفسيره: «أبى الأمر إبانة لا تتمحي» أي لا تعود إلى الخفاء، كما أن كسر الزجاج

لا يعود معه الالتئام. (دسوقي)

(٢٠) قوله: وهو حسي: جعل الكسر حسيا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته؛ لأن الكسر

مصدر، والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج، وأما متعلق الكسر - وهو تفريق =

الزجاج. وإمّا عكس ذلك أي مختلفان، والحسي هو المستعار له نحو: «إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلَتِخُمْ فِي الْجَارِيَةِ»؛ فَإِنَّ المستعار له كثرة الماء، وهو حسي، والمستعار منه التكبر، والجامع الاستعلاء المفرط، وهما عقليان^(١).

أي الطرفان المختلفان طلب العلو أي التكبر والاستعلاء أي بين التكبر وكثرة الماء المنحاور عن الحد

(الحاقة: ١١)

والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسماً؛ لأنه أي اللفظ المستعار إن كان اسم جنس^(٢) حقيقة أو تأويلاً كما في الأعلام

أصلية وتسمية

المشتهرة^(٣) بنوع وصفية فأصلية أي فالاستعارة أصلية كأسد إذا استعير للرجل الشجاع^(٤)، وقتل إذا استعير للضرب الشديد^(٥)، الأول اسم عين والثاني اسم معنى. وإلا فتبعية أي وإن لم يكن^(٦) اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه،

إشارة إلى نكته تعدد المثال

أي الأسد القتل

مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك^(٧). والحرف وإنما كانت تبعية؛ لأن الاستعارة تعتمد^(٨) التشبيه، والتشبيه

أصلية كانت أو تبعية

أي الاستعارة في الحروف والفعل والمشتقات

يقتضي^(٩) كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه، أو بكونه^(١٠) مشاركاً للمشبه به في وجه الشبه، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أي

أي لكونه موصوفاً بوجه الشبه

والمشبه به أيضاً

الأمور المتقررة^(١١) الثابتة كقولك: «جسم أبيض» و«بياض صاف»^(١٢) دون معاني الأفعال، والصفات^(١٣) المشتقة منها؛ لكونها متجددة

محترز للمتقررة

غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه للصفات^(١٤)، ودون الحروف^(١٥)، وهو ظاهر^(١٦) كذا ذكره^(١٧).

لأن الزمان جزء مفهومه

أي الزمان

محترز للثابتة

وفيه بحث^(١٨)؛ لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية
أي في الدليل الذي ذكره مشير إلى عدم استقامته نحو: مقام واسع وغيرها

= الأجزاء - فهو أمر وجودي يدرك بالحاسة. (دسوقي)

بعد إدخال الثاني في جنس الأول. (علامة دسوقي)

(١٠) قوله: يقتضي إلخ: فإنك إذا قلت: «زيد كعمرو في الشجاعة»، فمدلوله أن زيدا

(١) قوله: إنا لما طغا الماء إلخ: أي لما كثر الماء، حملناكم في السفينة الجارية على وجه

موصوف بالشجاعة، وأما وجدت فيه كما وجدت في عمرو. (من الدسوقي)

الماء، فشبه كثرة الماء بالتكبر المعبر عنه بالطغيان. (ق)

(١١) قوله: أو بكونه إلخ: إنما ذكر لفظ «أو» إشارة إلى أنه لا فرق بين التعبيرين في

(٢) قوله: وهما عقليان: أي التكبر والاستعلاء، أما عقلية التكبر فظاهر؛ لأن التكبر أن

المقصود، فهي للتنوع في التعبير. (من الدسوقي)

يعد نفسه كبيرة، وأما عقلية الاستعلاء فقليل: لأن المراد به طلب العلو، وهو عقلي.

(١٢) قوله: أي الأمور المتقررة: أي التي اجتمع أجزاؤها في الوجود، سواء كانت جوهرًا أو

وقيل: إن المراد به العلو المفرط في الجملة أي كون الشيء بحيث يعظم في النفوس إما

عرضاً، فخرج بهذا القيد الأفعال والمشتقات، ودخل اسم العين واسم المعنى. وقوله:

بسبب كثرته، كما في الماء، وإما بسبب وجود الرفعة ادعاء أو حقيقة، كما في التكبر،

«الثابتة» أي في نفسها؛ لاستقلالها بالمفهومية، خرج بهذا الحرف، فظهر أن «الثابتة»

ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلي مشترك بين الطرفين. (من دسوقي)

مغاير لقوله: «المتقررة». (من دسوقي)

(٣) قوله: اسم جنس: هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف، فخرج بقولنا:

(١٣) قوله: جسم أبيض وبياض صاف: أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين اسم العين

«من غير اعتبار وصف» المشتقات، والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عينا

واسم المعنى، وأن المدار على ثبوت المدلول وتقرره، فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر

كان أو معنى، كالأسد والضرب.

ليس بمتحدد شيئا فشيئا، وثابت في نفسه؛ لاستقلاله بالمفهومية. (من الدسوقي)

(٤) قوله: كما في الأعلام المشتهرة: أي المشتهر مدلولها بنوع وصفية، كاستعارة لفظ

(١٤) قوله: دون معاني الأفعال والصفات: هذا بيان لتحزير الأول أعني قوله: «المتقررة».

«حاتم» لرجل كريم في قولك: «رأيت اليوم حاتماً»، فإن حاتماً علم، لكنه أول باسم جنس

حاصله: أن الفعل لدلالته على الزمان السيل لدخوله في مفهومه لا تقرر له، فلا يصلح

وهو رجل يلزمه الكرم على أن الكرم غير معتبر في مفهومه. (من الدسوقي)

مدلوله للموصوفية، والوصف وإن لم يدل على الزمان بصيغته، لكن يعرض اعتباره فيه،

(٥) قوله: استعير للرجل الشجاع: أي في نحو قولك: «رأيت أسداً في الحمام» أي رجلاً

فيمنعه من التقرر، فلا يصلح مدلوله للموصوفية المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة

شجاعاً، فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعة في كل، واستعير اسم

الأصلية. (علامة دسوقي)

المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن اللفظ المستعار -وهو لفظ

(١٥) قوله: للصفات: [لدلالته على ذات ثبت له الحدث، والحدث لا بد له من زمان

«أسد» - اسم جنس. (الدسوقي)

يقع فيه.]

(٦) قوله: للضرب الشديد: أي في نحو قولك: «هذا قتل» أي ضرب عظيم، فشبه

(١٦) قوله: ودون الحروف: أي دون معاني الحروف، وهذا محترز القيد الثاني، وهو قوله

الضرب الشديد بالقتل بجامع غاية الإيذاء في كل، واستعير اسم المشبه به للمشبه على

«الثابتة». (دسوقي)

طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن القتل اسم جنس. (دسوقي)

(١٧) قوله: وهو ظاهر: [لأن معانيها روابط والآلات، ولا يقع الحرف موصوفاً.]

(٧) قوله: وإن لم يكن: [أي بعد أن يكون صالحاً للاستعارة، فلا ينتقض بما يكون معناه

(١٨) قوله: كذا ذكره: أي كذا ذكر القوم في وجه كون الاستعارة في الأفعال

جزئياً.]

والمشتقات، والحروف تبعية لا أصلية. (ق)

(٨) قوله: وغير ذلك: أي كأفعل التفضيل نحو: «حال زيد أنطق من عبارته»، وأسماء

(١٩) قوله: وفيه بحث إلخ: حاصله: أنا لا نسلم أولاً استقامته؛ لأن قوله: «إنما يصلح

الزمان والمكان والآلة، نحو: «مقتل زيد» لزمان ضربه أو مكانه، و«مقتاله» لآلة ضربه.

للموصوفية إلخ» ممنوع؛ إذ هو منقوض بقولهم: «حركة سريعة وحركة بطيئة»، وهذا زمان

(تجريد)

صعب، فكل من الزمان والحركة لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما. ويقال أيضاً: =

(٩) قوله: تعتمد: أي أصلها ومنها: التشبيه؛ إذ الاستعارة إعطاء اسم المشبه به للمشبه

وهم أيضًا^(١) صرّحوا بأنّ المراد من المشتقات هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، فيجب^(٢) أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلية بأنّ يُقدر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره، وليس كذلك^(٣)؛ للقطع^(٤) بأنّا إذا قلنا: «هذا مقتل فلان» للموضع الذي ضرب فيه ضرباً شديداً، و«مرد فلان» لقبره؛ فإنّ المعنى^(٥) على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد^(٦)، وإن الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان، بل التحقيق^(٧) أنّ الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات^(٨) التي يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات تبعية^(٩)؛ لأنّ المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود^(١٠) الأهم الجدير بأنّ يعتبر فيه التشبيه والألّا^(١١) لذكرت الألفاظ الدالّة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات، فالتشبيه في الأولين أي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر^(١٢)، وفي الثالث أي الحرف متعلق بمعناه^(١٣). أي لما تعلق به معنى الحرف أي منصروف لمتعلق معناه

قال صاحب «المفتاح»: المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا: «من» معناها ابتداء الغاية، و«في» معناها الظرفية، و«كي» معناها الغرض. فهذه^(١٤) ليست معاني الحروف وإلّا لما كانت حروفاً^(١٥)، بل أسماء؛ لأنّ الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى، وإنما هي متعلقات لمعانيها، أي^(١٦) إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى أي الملاءمة أي المسافة أي الغرض أي ابتداء والظرفية والغرض أي معاني الحروف أي الجزئية، كابتداء خاص وظرفية خاصة وغرض خاص

(٩) قوله: تبعية: والحاصل: أن القوم قصرُوا المشتقات التي تجري في تبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، وإن كانت في الحقيقة من المشتقات، واستدلوا على ذلك بما تقدم فأضرب الشارح عن ذلك؛ لقصوره إلى أن التحقيق خلافه، وهو أن الاستعارة في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية. وذلك لأن المقصود الأهم في الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلاً ينبغي أن يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الأهم أولاً، وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية. (دسوقي)

(١٠) قوله: المقصود: [لأن الشيء إذا اشتملت على قيد فالغرض ذلك القيد].
(١١) قوله: وإلا إلخ: أي وإلا يكن المقصود الأهم من المشتقات المعاني القائمة بالذوات بل المقصود هنا نفس الذوات؛ لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون المعاني القائمة بما بأن يذكر زيد أو عمرو بدل اللفظ الدال على ما قام بما من الصفات، كضارب وقتل ومضروب ومقتول، وأن يذكر مكان في الرقاد أو فيه الضرب بدل «مردنا» و«مضرب عمرو» وهكذا، فالعدول عن مكان في الرقاد إلى مردنا مثلاً دليل على أن المقصود الأهم من المشتقات المعاني القائمة بذات الفاعل أو المفعول أو بذات المكان أو الآلة، لا نفس الذات. (ق)

(١٢) قوله: لمعنى المصدر: أي الصالح للتشبيه والاستعارة أولاً وبالذات هو معنى المصدر والمتعلقات؛ لاستقلالها في الملحوظية وصلاحيها للموصوفية. وثانياً وبالواسطة هو الأفعال والمشتقات والحروف؛ لعدم استقلال معاني الأفعال والحروف، وانتفاء صلاحيتها للموصوفية وجريان التشبيه والاستعارة في المشتقات بحسب معاني مصادرها لا بحسب الذات، فيكون كل من التشبيه والاستعارة معاً في المصادر والمتعلقات أصالة وفي الأفعال والمشتقات والحروف تبعاً. (من الحواشي)

(١٣) قوله: فهذه: [أي الابتداء المطلق، والظرفية المطلقة، والغرض المطلق].
(١٤) قوله: وإلا لما كانت حروفاً: أي وإن كانت تلك المعاني الكلية معاني الحروف لما كانت تلك الحروف حروفاً، بل كانت أسماء؛ لدلالاتها على معاني مستقلة بالمفهومية، واللازم باطل فاللزوم مثله، فثبت أنها ليست معاني الحروف، بل معاني الحروف معاني جزئية. (من الحواشي)

(١٥) قوله: أي: [تفسير لكونها متعلقات معاني الحروف].

= إن عروض الزمان إذا منع جريان التشبيه في الصفات ينبغي أن يمنع جريانه في المصادر؛ لعروض الزمان لمفهومها أيضاً؛ لأن المصدر يدل على الحدث، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه، فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات، مع أن الاستعارة في المصدر أصلية. ولو سلمنا استقامة ذلك الدليل يقال عليه: إنه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان، والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية نحو: مقام واسع، ومجلس فسيح، ومفتاح معتدل، وزمان صعب، وحينئذٍ ففضية ذلك الدليل أن الاستعارة فيها أصلية، مع أنها تبعية بالاتفاق. (من الدسوقي)

(١) قوله: وهم أيضاً إلخ: أي إنهم كما صرحوا بالدليل المذكور صرحوا أيضاً بأن المراد من المشتقات التي تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات، دون اسم الزمان والمكان والآلة، وهذا ترق في الاعتراض على القوم، فحاصله: أن هذه الثلاثة لا يتناولها مدعاهم أيضاً كما لا يتناولها الدليل. (دسوقي)

(٢) قوله: فيجب: [تفريع على عدم تناول الدليل لما ذكروا هنا على ما صرحوا به].

(٣) قوله: وليس كذلك: أي ليس التشبيه في نفس اسم الزمان حتى يكون استعارة أصلية، بل يقدر التشبيه في مصدره، فيكون استعارة تبعية لا أصلية. (حاشية)

(٤) قوله: للقطع: بيان لوجه مغايرة هذه الأسماء للصفة بعد دخولها في تعريف الصفة وصدقها عليها. (حاشية)

(٥) قوله: فإن المعنى إلخ: أي واستعارة القتل للضرب، واشتق من «القتل» المقتل بمعنى مكان الضرب، فهي تبعية؛ لجريانها في المصدر أولاً قبل جريانها في اسمي الزمان والمكان، فجريانها فيهما بطريق التبعية لجريانها في المصدر. وليس المعنى على تشبيه الموضع الذي ضرب فيه ضرباً شديداً بالمقتل أي موضع القتل، واستعارة المقتل - أي محل القتل - للمضرب أي محل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصلية. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: بالرقاد: أي واستعارة الرقاد للموت، ثم اشتق من «الرقاد» «مرد» بمعنى مكان الموت، وهو القبر. (ق)

(٧) قوله: بل التحقيق: يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه؛ ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة، فكانه قال: فالتحقيق في الاستدلال على أنها تبعية أن يقال: «إن الاستعارة إلخ». (تجريد)

(٨) قوله: وجميع المشتقات: يشمل اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها من المشتقات حقيقة، ولا ينافيه ما تقدم؛ لأنه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة. (تجريد)

هذه بنوع استلزام^(١)، فقول المصنف^(٢) في تمثيل متعلق معنى الحرف: كالمجورور في «زيد في نعمة» ليس بصحيح^(٣)، وإذا كان^(٤) التشبيه أي ابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق

لمعنى المصدر ومتعلق معنى الحرف فيقدّر التشبيه في نطق الحال والحال ناطقةً بكذا للدلالة بالنطق، أي يجعل^(٥) دلالة^(٦) الحال أي دلت

مشبهًا، ونطق الناطق مشبهًا به، ووجه الشبهة إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن، ثم يستعار للدلالة لفظ «النطق»^(٧)، ثم يشتق من أي في «نطق الحال»

النطق المستعار الفعل والصفة، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعية. وإن أطلق^(٨) «النطق» على الدلالة أي «نطق» ناطق

لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازًا مرسلًا، وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى سابقا في «المشعر»

المعنى الواحد استعارة ومجازًا مرسلًا باعتبار العلاقتين. ويقدر التشبيه في لام التعليل^(٩) نحو: قوله تعالى: ﴿فَالْتَفَتُّهُ﴾ أي موسى عليه السلام أي المشاهدة وال لزوم

﴿عَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ للعداوة^(١٠) أي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلة أي علة الالتقاط مشبه به

الغائية كالمحبة، والتبني^(١١) في الترتب على الالتقاط والحصول بعده^(١٢)، ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في أي أحذه انبا

العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعًا للاستعارة في المجورور^(١٣). وهذا الطريق^(١٤) مأخوذ من كلام صاحب «الكشاف»^(١٥)، ومبني أي في ترتب العلة

على أن متعلق معنى اللام هو المجورور على ما سبق^(١٦)، لكنه غير مستقيم^(١٧) على مذهب المصنف في الاستعارة المصراحة؛ لأن المتروك أي ولا على مذهب الجمهور

(١٠) قوله: للعداوة إلخ: حاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية على مذهب المصنف بناء على ما ذكره الشارح: أن يقال: قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالخبة والتبني بجماع الترتب في كل على الالتقاط، واستعير اسم المشبه به للمشبه، ثم استعيرت اللام الموضوعية لترتب العلة الغائية على معلولها، كترتب المحبة والتبني على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية، كترتب العداوة والحزن عليه، فالاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في المجورور الذي هو متعلق الحرف عنده. (دسوقي)

(١١) قوله: كالخبة والتبني إلخ: فإنهما متقدمتان في الذهن متربتان على الالتقاط في الخارج. (من عبد الحكيم)

(١٢) قوله: والحصول بعده: عطف تفسير، إشارة إلى أنه ليس المراد بالترتيب: الارتباط وال لزوم؛ فإنه لا لزوم هنا. (تجريد ودسوقي)

(١٣) قوله: تبعًا للاستعارة في المجورور: أي الذي هو متعلق معنى الحرف على ما قال المصنف، فالأصل قدر تشبيه العداوة والحزن بعلة الغائية كالخبة والتبني، واستعير اسم المشبه به - وهو المحبة والتبني - للمشبه - وهو العداوة والحزن - ثم استعمل في العداوة والحزن «اللام» التي كانت حقها أن تستعمل في العلة الغائية كالخبة والتبني، فتكون الاستعارة في اللام تبعًا للاستعارة في المجورور. (دسوقي)

(١٤) قوله: وهذا الطريق إلخ: أي الطريق الذي ذكره المصنف وهو جعل العداوة والحزن مشبهًا، والعلة الغائية كالخبة والتبني مشبهًا به، والترتب على الالتقاط والحصول بعده وجه الشبه، والاستعارة في المجورور أصلاً وفي اللام تبعًا، مأخوذ من كلام صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿فَالْتَفَتُّهُ عَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (النصر: ٨). (الحواشي)

(١٥) قوله: من كلام صاحب الكشاف: حيث قال: معنى التعليل في «اللام» في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ وارد على طريق المجاز؛ لأنه لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة انتقامهم وثمرته: شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله. (تجريد وغيره)

(١٦) قوله: على ما سبق: أي في قوله: «زيد في نعمة» في تمثيل متعلق معنى الحرف. وهذا الطريق وإن كان مستقيماً على مذهب السكاكي حيث قال: «لا يجب ترك المشبه في الاستعارة التصريحية» لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف. (من الحواشي)

(١٧) قوله: غير مستقيم: حاصل اعتراض الشارح: أن سياق كلام المصنف يفيد أن في

(١) قوله: بنوع استلزام: أي استلزام نوعي، وهو استلزام الخاص للعام لا العكس. والحاصل: أن «من» مثلاً موضوعة للابتداء الخاص، والابتداء الخاص لما كان يرد إلى مطلق ابتداء أي يستلزمه كان مطلق الابتداء متعلقاً للابتداء الخاص، وهكذا. (علامة دسوقي)

(٢) قوله: فقول المصنف: تفريع على قوله: قال صاحب «الفتاح»: «المراد بمتعلقات معاني الحروف إلخ» يعني المراد بالمتعلقات: ما قال صاحب «الفتاح» لا ما ذكره المصنف. (حواشي)

(٣) قوله: ليس بصحيح: أي لأن المجورور ليس هو المتعلق، بل المتعلق هو المعنى الكلي الذي استلزمه معنى الحرف، كما سبق، فمتعلق معنى الحرف في المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة، فقد تبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع؛ فإن المجورور متعلق معنى الحرف عندهم، وأما البيانون فقد علمت اصطلاحهم في معنى الحرف. (دسوقي)

(٤) قوله: وإذا كان إلخ: أي إذا كان التشبيه في الأولين منصرفاً إلى معنى المصدر، وفي الثالث منصرفاً إلى معنى الحرف فيقدر إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن الفاء في قول المصنف: «فيقدر» واقعة في جواب شرط مقدر. (دسوقي)

(٥) قوله: يجعل إلخ: ملخصه: أنه لا يستعار الفعل واسم الفاعل إلا بعد الاستعارة في المصدر، فلا يقال: «نطق الحال - والحال ناطقة - بكذا»، إلا بعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال. (حواشي)

(٦) قوله: يجعل دلالة: [أي دلالة حال الإنسان على أمر من الأمور].

(٧) قوله: لفظ النطق: يعني يجعل الدلالة فرداً من أفراد النطق يجعل النطق قسمين: متعارف وغير متعارف، ثم استعير «النطق» للدلالة، ثم يشتق من «النطق» الماضي أو اسم الفاعل أو غيرهما، ويجعل ذلك مستعاراً للدلالة؛ تبعاً للمصدر. (حاشية)

(٨) قوله: وإن أطلق: هذا مقابل المحذوف، أي هذا إذا جعلت العلاقة المشاهدة، فإن جعلت العلاقة للزوم بأن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة للنطق: كان مجازاً مرسلًا علاقته للزوم الخاص، أعني لزوم المسبب للسبب. (دسوقي)

(٩) قوله: في لام التعليل: أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله: «في لام» ليس متعلقاً بـ «قدر»؛ لأن التشبيه المقدر ليس في اللام، بل في متعلقها، كما تقدم. (تجريد وغيره)

يجب أن يكون هو المشبه، سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية^(١)، وعلى هذا الطريق المشبه - أعني العداوة والحزن - مذكور
 لا متروك، بل تحقيق^(٢) الاستعارة التبعية هنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغاية عليه، ثم استعمل في
 المشبه اللام الموضوع للعداوة^(٣)، فلا يكون الاستعارة في اللام تعاضداً ولا في المجرور أصالة^(٤) أي في الآية^(٥) أي ترتب مطلق عداوة وحزن^(٦) أي مطلق الالتقاط^(٧) أي في ترتهما^(٨) أي في ترتهما
 اللام، كما مرَّ في «نظمت الحال»^(٩)، فصار حكم اللام حكم الأسد^(١٠) حيث استعيرت لما يشبه العلية، فصار متعلق معنى اللام هو
 العلية والغرضية، لا المجرور على ما ذكره المصنف سهواً، وفي هذا المقام زيادة تحقيق أوردناها في الشرح.
 المطلقة

ومدار^(١١) قرينتها أي قرينة الاستعارة التبعية في الأولين^(١٢) أي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو: نظمت الحال^(١٣) بكذا؛ فإنَّ
 النطق الحقيقي لا يسند إلى الحال^(١٤)، أو المفعول نحو: شعر:
 البيت لابن المعتز يمدح أباه.

جمع الحق لنا في إمام قتل البخل وأحبي السماحا
 أي أظهر أي أزال أي الحود

فإنَّ القتل^(١٥) والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان^(١٦) بالبخل والجود، ونحو قوله شعر:
 أي القطامي

نقريهم^(١٧) لهذميّات نقدّ بها ما كان خاط عليهم كل زراد

اللهزم من الأسد القاطع، فأراد بـ«لهذميّات» طعنات^(١٨) منسوبة إلى الأسد القاطعة. أو أراد نفس الأسد^(١٩)، والنسبة^(٢٠) للمبالغة
 كـ«جعفر» أو «زبرج» جمع «ستان» أي الضرب من نسبة الشيء لأنه باللهذميّات على التوجيه الثاني
 كـ«أحمري»، والقدر: القطع، وزرد الدرع وسَرْدُها: نسجها، فالمفعول الثاني - أعني اللهذميّات - قرينة على^(٢١) أن «نقريهم» استعارة.
 شديد الحمرة بصيغة المصدر والفعل
 أو المجرور^(٢٢) نحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾؛ فإنَّ ذكر العذاب قرينة على أن «بَشِّرْ»
 (آل عمران: ٢١)

الإحياء إلّا من الله تعالى، فجعل كل من القتل والإحياء مما القرينة فيه المفعول فقط:
 لا يخلو عن الغفلة. (من التحريد)

(١١) قوله: لا يتعلقان إلخ: لأنهما لا روح لهما ولا جسد، فلما كان إزالة البخل مشبهة
 بالقتل في الإعدام، وكثرة السماحة مشبهة بالإحياء في الإظهار: استعار «القتل» للإزالة
 و«أحى» للإظهار، وقال: «قتل البخل» مكان أزاله و«أحى السماح» مكان «أظهروه»،
 والقرينة فيهما الإسناد إلى البخل والسماحة. (الحواشي)

(١٢) قوله: نقريهم إلخ: [وتبّه بالمثال الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني
 أيضاً.] بفتح النون، والقرى: هو الضيافة، والقدر: القطع، والمعنى: نضيفهم بالأسنة القاطعة
 نقطع بها ما نسج عليهم كل زراد، أي نقطع عليهم دروعهم ونقتلهم. (من الحواشي)
 (١٣) قوله: طعنات: فالمعنى: نجعل قراهم عند اللقاء الطعنات باللهزم أي الأسد القاطعة.
 (ق)

(١٤) قوله: نفس الأسد: فالمعنى: أنا نجعل تقدم الأسد إليهم قراهم. (ق)
 (١٥) قوله: والنسبة إلخ: جواب عما يقال: إذا كان المراد باللهذميّات الأسد كان فيه
 نسبة الشيء إلى نفسه، وهي ممنوعة؟ وحاصل الجواب: أن النسبة هنا للمبالغة في المنسوب،
 كما يقال لرجل شديد الحمرة: «أحمري» فزيدت الياء فيه؛ لإفادة المبالغة. (من ق)

(١٦) قوله: قرينة على إلخ: وذلك لأن اللهذميّات لا يصح تعلق القرى الحقيقي بها؛ إذ
 هو تقدم الطعام للضيف، فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهذميّات، وهو تقدم
 الطعنات أو الأسد، فشبه تقدم الطعنات أو الأسد عند الحرب بالقرى بجامع أن كلا
 تقدم ما يصل من خارج إلى داخل، واستعير اسم «القرى» لتقدم الطعنات أو الأسد.
 (من الدسوقي)

(١٧) قوله: أو المجرور: أي أو على المجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور
 غير مناسب، فيدل ذلك على أن المراد بمعناها ما يناسب ذلك المجرور. (دسوقي وغيره)
 (١٨) قوله: فبشرهم: يعني أن التبشير إخبار بما يسر، فلا يناسب تعلقه بعذاب، فعلم أن =

= مدخول اللام هنا استعارة أصلية، وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه، وذلك
 مانع من الحمل على الاستعارة؛ لأنه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه. ويمكن أن يجاب بأن
 المصنف لم يرد أن في مدخول اللام استعارة بالفعل، بل أن فيه تشبيهاً يصح أن يترتب
 عليه استعارة، وإن لم تقع بالفعل. (تجريد)

(١) قوله: أو تبعية: غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم
 اللفظ. (تجريد)

(٢) قوله: بل تحقيق إلخ: المراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم. (ق)

(٣) قوله: وتبعتها: أي تبعية الاستعارة الأولى الجارية في ترتب العلية والغرضية. (دسوقي)

(٤) قوله: في نظمت الحال: أي فكما أن الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في المصدر،
 كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن. (دسوقي)

(٥) قوله: حكم الأسد: أي حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس. (دسوقي)

(٦) قوله: ومدار إلخ: أي دوران قرينتها على الفاعل. والمراد بذلك رجوع القرينة إلى كونها
 نفس الفاعل؛ لكون الإسناد الحقيقي له: غير صحيح، كما في المثال المذكور. (دسوقي)

(٧) قوله: في الأولين: إنما قال «في الأولين»؛ لأن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة.
 ولأنه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة، حتى يجعل البعض مداراً. (الدسوقي والتحريد)

(٨) قوله: نظمت الحال: فإن قلت: حاصل القرينة في هذه الأمثلة استحالة قيام المسند
 بالمسند إليه، وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلي. قلت: لا يضر ذلك؛ لأن المقصود
 بالقرينة ما يصرف عن إرادة المعنى الحقيقي، وهذه كذلك وإن صلحت للمجاز العقلي.
 (تجريد)

(٩) قوله: لا يسند إلى الحال: لاستحالة وقوع النطق منه، فدل استحالة وقوع النطق من
 الحال على أن المراد بالنطق ما يصح إسناده إلى الحال، ومعلوم أنه الدلالة الشبيهة بالنطق
 في إفهام المراد. (ق)

(١٠) قوله: فإن القتل إلخ: ولا يخفى أن الفاعل أيضاً قرينة في «أحى»؛ إذ لا يتأتى

استعارة تبعية تهكمية^(١).

ولم يقل: «قرينتها إلخ»
 وإنما قال: «ومدار قرينتها على كذا»؛ لأنَّ القرينة لا تنحصر^(٢) فيما ذكر، بل قد تكون حالية كقولك: «قتلت زيدا» إذا ضربته ضرباً شديداً. والاستعارة باعتبار آخر^(٣) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة أقسام؛ لأنها إما أن لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه، أو قرنت بما يلائم المستعار له، أو قرنت بما يلائم المستعار منه، الأول مطلقة^(٤) وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفرع^(٥) مما يلائم المستعار له والمستعار منه، نحو: «عندي أسد»^(٦). والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو أحد التوابع.

والثاني مجردة^(٧)، وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله^(٨): «ع: غمر الرداء أي كثير العطاء، استعار الرداء للعطاء؛ لأنه يصون^(٩) عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه، ثم وصفه بالغمر الذي^(١٠) يناسب العطاء؛ تجريداً للاستعارة، والقرينة^(١١) سياق الكلام أعني قوله: إذا تبسم ضاحكاً أي شارباً في الضحك^(١٢) أخذاً فيه، وتماهه: ع: غلقت بضحكته رقاب المال، أي إذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين، يقال: غلق الرهن في يد المرتنن إذا لم يقدر^(١٣) على انفكاكه.

والثالث مرشحة^(١٤): وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو: «أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ»^(١٥) أي القسم الثالث

(٨) قوله: كقوله: أي كقول كثر عزة بن عبد الرحمن الخزاعي الشاعر المشهور أحد عشاق العرب، وإنما صغره؛ لشدة قصره. قال الوقاص: رأيت كُثْرًا يطوف بالبيت، فمن حدثك أنه يزيد على ثلاثة أشبار فلا تصدقه. (الدسوقي)

(٩) قوله: لأنه يصون: بيان للجامع، وحاصله: أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكره؛ إذ هو مشترك بينهما؛ لأن الرداء يصون ما يلقي عليه من كل ما يكره حساً، والإعطاء يصون عرض صاحبه. (دسوقي)

(١٠) قوله: الذي إلخ: أي إذا كان من «غمر الماء غمارة وغمورة» إذا كثر، وأما إذا كان من قولهم: «ثوب غامر أو واسع» فهو ترشيح لا تجريد. (دسوقي)

(١١) قوله: والقرينة: أي على أن الرداء مستعار للإعطاء غير مستعمل في معناه الحقيقي وهو الثوب. (علامة دسوقي رحمه الله تعالى)

(١٢) قوله: شارباً في الضحك: لما كان التبسم دون الضحك على ما في «الصحاح»، ولم يكن الضحك مجامعا له: فسر به «شارعاً في الضحك» فجعلها حالاً مقارنة؛ لأن الشروع فيه عبارة عن الأخذ في مبادئه وهو مقارن للتبسم في الوقوع. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: أي إذا إلخ: أي تمكنت من أيديهم ولا يقدر على نزاعها منهم، فكان المعنى: أن السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه ويأتون بها إلى حضرته، فيتبسم ولا يأخذها منهم، فضحكة موجب لتمكنهم من المال بحيث لا ينفلك من أيديهم، فكانه يباح لهم بضحكه. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: إذا لم يقدر إلخ: كان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن إذا لم يوف ما عليه من الدين في الوقت المشروط: ملك المرتنن الرهن. (تجريد)

(١٥) قوله: مرشحة: من «الترشيح» وهو التقوية والتربية من قولك: «رشحت الصبي» أي رأيته باللين قليلاً قليلاً، حتى يقوى على المص. سميت الاستعارة التي ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحة؛ لأنها مبني على تناسي التشبيه، حتى كأن الموجود في نفس الأمر، هو المشبه به دون المشبه، فإذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجباً لقوة ذلك المبني، فتقوى الاستعارة بقوة مبناها. (من الدسوقي)

= المراد به ضده وهو الإنذار، أعني الإخبار بما يحزن فنزل التضاد منزلة التناسب تحكما، فشيبه الإنذار بالتبشير، واستعير التبشير للإنذار، فصار ذكر العذاب الذي هو الجور قرينة على أنه أريد بالتبشير ضده. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: تبعية تهكمية: فيه أن ذكر العذاب إنما يدل على أن «بشر» استعارة، وأما كونها تبعية وتهكمية فإنما هو معلوم من خارج، فكونها تبعية إنما علم من كون «بشر» فعلاً، وكونها تهكمية فمن تنزيل التضاد منزلة التناسب، ووضع البشارة موضع الإنذار، والخطب سهل. (دسوقي وغيره)

(١٧) قوله: لا تنحصر: ولو قال: «قرينتها الفاعل والمفعول والجور»: لاقتضى الحصر؛ لأن الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر. (من الدسوقي)

(١٨) قوله: باعتبار آخر: أي آخر خاص، وإلا فالأقسام باعتبار آخر مطلقاً لا تنحصر في الثلاثة؛ فإن لها أقساماً باعتبار القرينة؛ فإنها إما حالية أو لفظية، وإما واضحة أو خفية. (تجريد)

(١٩) قوله: مطلقة: سميت مطلقة؛ لكونها غير مقيدة بشيء من ملائمت المستعار له والمستعار منه. (حاشية)

(٢٠) قوله: بصفة ولا تفرع: إذا كان الملائم من تنمة الكلام الذي فيه الاستعارة: فهو صفة، وإن كان كلاماً مستقلاً جيء بعد ذلك الكلام: فهو تفرع، سواء كان بحرف التفرع أو لا. قال الشارح في «شرح المفتاح» في قولنا: «لقيت بحراً ما أكثر علومه»: إن جعل «ما أكثر علومه» صفة بفتقدير القول، وإن جعل تفرع كلام كان كلاماً مستقلاً. (عبد الحكيم)

(٢١) قوله: عندي أسد: هو قرينة الاستعارة، والملائم الآخر غير مذكور ولذا كانت مطلقة. (حاشية)

(٢٢) قوله: مجردة: أي تسمى مجردة؛ لتجردها عما يقويها من إطلاق أو ترشيح؛ لأن المشبه الذي هو المستعار له صار يذكر ملائمه بعيداً من دعوى الاتحاد التي في الاستعارة ومنها تنشأ المبالغة. (الدسوقي)

أي اختيار الضلال

استعير^(١) الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة. وقد يجتمعان^(٢) أي التجريد

الأول: من نفي الربح في التجارة

بيان لـ «ما»

على الاستعارة المذكورة

أي أنا عند أسد تام السلاح

والترشيح كقوله: شعر: لدى أسد شاكى السلاح هذا تجريد^(٣)؛ لأنه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع مقذف^(٤) ::

أي البلد والأطفال وعدم التقليل

أي زهير بن أبي سلمى

له لبد أظفاره لم تقلم. هذا ترشيح؛ لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعني الأسد الحقيقي، واللبد: جمع «لبدة» وهي ما تلبد

أي قوله: «له لبد إلخ»، وأما «مقذف» فليس بنحيد ولا ترشيح

من شعر الأسد على منكبيه، والتقليل: مبالغة القلم وهو القطع.

أي عدم ذكر ملائم أحدهما

والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد، ومن جمع التجريد والترشيح؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة^(٥) في التشبيه؛ لأن في

أي الترشيح

هو ذكر ملائم المستعار له

هو ذكر ملائم المستعار منه

الاستعارة مبالغة في التشبيه، فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له. ومبناها^(٦) أي مبنى الاستعارة الترشيحية على

المبالغة

أي ترشيحها

تناسي التشبيه، وادعاء^(٧) أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به، حتى أنه يبنى^(٨) على علو القدر الذي يستعار له علو المكان

أي من أفرادها

تنصير

أي يجري

ما يبنى على علو المكان كقوله: شعر:

أي تمام في مدح أبيه

يجري

ويصعد^(٩) حتى يظن^(١٠) الجهول بأن له حاجة في السماء

الممدوح

الذي لا ذكاء له

الممدوح

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال، ثم بنى عليه^(١١) ما يبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن

عطف

وفي نسخة: «من الإشارة»

الشاعر

أي مراتب

وهو الارتقاء الحسي للمستعار منه

الشاعر

الجهول^(١٢) أن له حاجة في السماء، وفي لفظ الجهول زيادة مبالغة في المدح؛ لما فيه من الإشعار إلى أن هذا إنما يظنه الجهول، وأما

عطف

أي كونه له حاجة في السماء

بيان لـ «ما»

العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء؛ لاتصافه^(١٣) بسائر الكمالات. وهذا المعنى ممّا خفي على بعضهم فتوهم^(١٤) أن في البيت

أي زيادة مبالغة في لفظ «الجهول»

جميع الكمالات

للممدوح

الإتيان بالترشيح، كما صح أن يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان المستعار منه، وصح التعجب والنهي عنه في البيتين الآتين، فلولا وجود التناسي ما صح شيء من ذلك. (دسوقي)

(٩) قوله: ويصعد: أي ويرتقي ذلك الممدوح في مدارج الكمال، فليس المراد بالصعود هنا معناه الأصلي الذي هو الارتقاء في المدارج الحسية؛ إذ لا معنى له هنا، وإنما المراد به العلو في مدارج الكمال والارتقاء في الأوصاف الشريفة، فهو استعارة من الارتقاء الحسي إلى الارتقاء المعنوي، والجامع مطلق الارتقاء. (دسوقي)

(١٠) قوله: حتى يظن: أي إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجهول أن له حاجة في السماء؛ لبعده عن الأرض وقربه من السماء. (دسوقي)

(١١) قوله: ثم بنى عليه: أي ثم رتب عليه أي على علو القدر المستعار له. وقوله: «ما يبنى على علو المكان» أي وهو الارتقاء الحسي الذي هو المستعار منه، وذلك البناء بعد تناسي تشبيه علو القدر بالعلو الحسي وادعاء أنه ليس ثم إلا الارتقاء الحسي الذي وجه الشبه به أظهر. (دسوقي)

(١٢) قوله: من ظن الجهول إلخ: بيان لـ «ما»، ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة فيها مما يختص بالصعود الحسي ويرتب عليه، لا على علو القدر. (دسوقي)

(١٣) قوله: لاتصافه إلخ: أي الكمالات التي يمكن حصولها للبشر، فلا حاجة له في السماء، فالعاقل يعلم أن إفراطه في العلو؛ مجرد التعالي لا حاجة يطلبها من جهة السماء. (من الحواشي)

(١٤) قوله: فتوهم إلخ: منشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الإشارة بمزيد صعوده المشار إليه بقوله: «حتى يظن إلخ» إلى علو قدره، وإذا كان مزيد صعوده إنما هو في ظن كامل الجهل لا العارف بالأشياء، فلا يكون له ثبوت، فلا يحصل كبير مدح بذلك. وحاصل الرد: أن مزيد الصعود مجزوم به ومسلم من كل أحد، وإنما النزاع في أنه هل له حاجة في السماء أم لا؟ فذكر أن كثير الجهل هو الذي يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط لحاجة، وأما العاقل فيعلم أن ذلك الإفراط في العلو مجرد التعالي لا حاجة في السماء؛ =

(١) قوله: استعير إلخ: أي إنه شبه استبدال الحق بالباطل واختياره عليه بالشراء الذي هو استبدال مال بآخر، واستعير اسم المشبه به للمشبه، والقرينة على أن الاشتراء ليس مستعملاً في معناه الحقيقي استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقي للضلالة بالهدى. (الدسوقي)

(٢) قوله: وقد يجتمعان: أي في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط، وأما ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهما، والأقرب أن هذا القسم أي اجتماعهما معا لا يسمى بأحدهما ولا بجمعا، وأنه في مرتبة الإطلاق؛ لتساوقهما بتعارضهما. (دسوقي)

(٣) قوله: هذا تجريد: لأن إضافة «لدى» قرينة للاستعارة، وقوله: «شاكى السلاح» يلائم المستعار له. (حاشية)

(٤) قوله: مقذف: يحتمل أن المراد: قذف به ورمي به في الوقائع والحروب كثيرا، ولا شك أن المقذف بهذا المعنى مخصوص بالمستعار له، فيكون تجريدا مثل قوله: «شاكى السلاح»، ويحتمل أن يراد به قذف باللحم ورمي به فيكون ملائما لهما، فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا، بل هو في معنى الإطلاق. (دسوقي)

(٥) قوله: على تحقيق المبالغة: أي تقويتها، فأصل المبالغة جاء من الاستعارة بجعل المشبه فردا من أفراد المشبه به، وتقويتها حصلت بالترشيح. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: ومبناها: أي والأمر الذي بني عليه الترشيح تناسي التشبيه، أي إظهار نسيان التشبيه الكائن في الاستعارة وإن كان موجودا في نفس الأمر، وأنت تعلم أن الاستعارة مطلقا مبنية على تناسي التشبيه، وإنما خص الترشيح بالذكر في هذا البناء؛ لما فيه من شدة ظهور الدلالة على التناسي، فلو قال المصنف: «ومبناه على كمال تناسي التشبيه» كان واضحا. (علامة دسوقي)

(٧) قوله: وادعاء: عطف تفسير لـ «تناسي» أو إنه عطف سبب على مسبب، أي ويحصل ذلك التناسي بسبب ادعاء إلخ، ولا شك أن هذا الادعاء يقتضي تفرع لوازم المستعار منه على المستعار له وإثباتها له. (دسوقي)

(٨) قوله: حتى أنه يبنى إلخ: الحاصل: أنه لما وجد تناسي التشبيه في الاستعارة صح لك

تقصيرًا في وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكمال في الجهل بمعرفة الأشياء. ونحوه أي مثل البناء على علو القدر ما يبني على

معمول الساء

مبتداً

علو المكان؛ لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله: شعر:

أس العميد

قامت^(١) تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس

مبتداً

عبر مقدم

والنهي عنه أي عن التعجب في قوله: شعر:

لا تعجبوا^(٢) من بلى غلاته قد رزأزاره على القمر

إذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة على ما سبق^(٣).

أي وجه

ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام^(٤)، فقال: وإذا جاز البناء^(٥) على الفرع أي المشبه به مع الاعتراف بالأصل أي المشبه،

أي قوله: «ومناه على تناسي التشبيه»

وذلك^(٦) لأن الأصل في التشبيه وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف، إلا أن المشبه هو الأصل من جهة أن الغرض^(٧)

أي فرعة التشبه به وأصالة التشبه

يعود إليه، وأنه المقصود في الكلام بالنفي والإثبات، كما في قوله: شعر: هي الشمس مسكنها في السماء :: فعز أمر من «عزاه» حمله

يتخاطب نفسه

أي المحبة

عباس بن الأحف

على العزاء، وهو الصبر الفؤاد عزاءً جميلًا :: فلن تستطيع أنت إليها أي إلى الشمس الصعود: ولن تستطيع أي الشمس إليك

لا تقلق فيهما

أي لأنك لا تستطيع

النزول، والعامل في «إليها» و«إليك» هو المصدر بعدهما إن جَوَزنا تقديم الظرف على المصدر، وإلا فمحذوف^(٨) يفسره الظاهر،

هو الحق

هو الصعود والنزول

فقوله: «هي الشمس» تشبيه لا استعارة^(٩)، وفي التشبيه اعتراف بالمشبه، ومع ذلك فقد بنى الكلام^(١٠) على المشبه به أعني الشمس،

بالمشبه به

الاعتراف

الشاعر

يلعب بمحذوف الأداة أي هي كالشمس

وهو واضح، فقوله: «وإذا جاز البناء» شرط جوابه قوله: فمع جرده أي جحد الأصل كما في الاستعارة البناء على الفرع أولى^(١١)

بالمشبه به

المشبه

بالجواز؛ لأنه قد طوى فيها ذكر المشبه أصلاً، وجعل^(١٢) الكلام خلوا عنه، ونقل الحديث إلى المشبه به، وقد وقع^(١٣) في بعض أشعار

عن المشبه

لفظاً وتقديراً

٧

ترك

= لاتصافه بكل كمال. (من الدسوقي)

(١) قوله: قامت إلخ: إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء؛ لأن إيجاد هذا التعجب لولا تناسي التشبيه لم يوجد له مساغ، كما أن إيجاد ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى. (دسوقي)

(٢) قوله: لا تعجبوا إلخ: واعلم أن مذهب التعجب عكس مذهب النهي عنه؛ لأن التعجب هنا سببه إثبات ما لا يناسب المستعار منه، والنهي عنه سببه إثبات ما هو مناسب للمستعار منه، ألا ترى أنه في الأول قد أثبت التظليل للشمس، وهو ممتنع، فلذا تعجب من تظليلها، وفي الثاني قد أثبت بلى الغلالة للقمر، وهو من خواصه، فلا يصح حينئذ أن يتعجب منه، فلذا ناهى عن التعجب. (دسوقي)

(٣) قوله: على ما سبق: أي من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات جميلة تظلل شخصاً من الشمس، ولا معنى للنهي عن التعجب من كون ذات جميلة تبلى غلاته. (دسوقي)

(٤) قوله: لهذا الكلام: أي قوله: «ومناه على تناسي التشبيه حتى أنه يبني على علو القدر ما يبني على علو المكان». وقوله: «لهذا الكلام فيه حذف» أي لما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسي التشبيه. (دسوقي)

(٥) قوله: وإذا جاز البناء إلخ: حاصل ذلك: أنه إذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي الاستعارة أولى وأقرب؛ لأن وجود المشبه الذي هو الأصل كأنه ينافي ذلك البناء، فإذا جاز البناء، مع وجود منافاه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب. (تجريد)

(٦) قوله: وذلك: أي كون المشبه به فرعاً والمشبه أصلاً. وهذا جواب عما يقال: كيف سمى المصنف المشبه به فرعاً والمشبه أصلاً، مع أن المعروف عندهم عكس ذلك؟ وحاصل ما أجاب به الشارح: أن المصنف إنما سمى المشبه أصلاً؛ نظراً إلى كونه هو المقصود في التركيب من جهة أن الغرض من التشبيه يعود إليه كيان حاله أو مقداره أو إمكانه أو

ترتيبه وغير ذلك مما مر في باب التشبيه. ولكونه هو المقصود في الكلام بالنفي والإثبات؛ فإن النفي والإثبات في الكلام يعود إلى المشبه أي إلى شبيهه. (من دسوقي)

(٧) قوله: أن الغرض: [من التشبيه كبيان الحال والإمكان]

(٨) قوله: وإلا فمحذوف: أي وإن لم يجوز تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل في «إليها» وفي «إليك» محذوفاً، والتقدير: فلن تستطيع أن تصعد إليها الصعود، ولن تستطيع الشمس أن تنزل إليك النزول، ويكون المصدر المذكور مفسراً لذلك العامل المحذوف. (كذا في الدسوقي)

(٩) قوله: لا استعارة: لأنه يشترط في الاستعارة أن لا يذكر الطرفان على وجه يبنى عن التشبيه، وهما هنا مذكوران كذلك، المشبه بضميره والمشبه بلفظه الظاهر. (دسوقي)

(١٠) قوله: فقد بنى الكلام: أي بنى الشاعر الكلام يعني قوله: «مسكنها في السماء إلخ» على المشبه به، وهو الشمس مع الاعتراف بالمشبه، وهو قوله «هي»، وهذا البناء واضح في ذلك البيت جداً، لا سبيل إلى إخفائه أصلاً. (حاشية)

(١١) قوله: فمع جرده أولى: «مع» ظرف لمحذوف أي فالبناء على الفرع مع جحد الأصل وإنكاره، وعدم ذكره أولى بالجواز، ووجه الأولوية: أنه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافي البناء؛ لأن ذكر المشبه يمتنع تناسي التشبيه المقضي للبناء على الفرع، ومع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل إلى الفرع الذي هو المشبه به بطي ذكر المشبه، فيتناسيه التناسي، فإذا جاز البناء في الأول مع وجود ما ينافي، فحواره مع عدم المنافي أخرى وأولى. (الدسوقي)

(١٢) قوله: وجعل إلخ: أي لأنه لتوسي التشبيه وادعي دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد منه. (الدسوقي)

(١٣) قوله: وقد وقع إلخ: هذا مغاير لما سبق في المتن؛ لأن ما سبق فيه البناء على الفرع =

العجم النهي عن التعجب مع التصريح^(١) بأداة التشبيه، وحاصله^(٢): لا تعجبوا من قصر ذوائبه؛ فإنها كالليل ووجهه كالربيع، والليل^(٣) في الربيع ماثلة إلى القصر، وهذا المعنى من الغرابة والملاحاة^(٤) بحيث لا يخفى.

وأما المجاز^(٥) المركب^(٦) فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي أي المعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة^(٧). تشبيه التمثيل^(٨) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد، واحتراز^(٩) بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة^(١٠) في التشبيه، كما يقال للمتعدد

في أمر: إني أراك^(١١) تقدم رجلا^(١٢) وتؤخر أخرى شبه^(١٣) صورة تردده في ذلك الأمر بصورة تردد^(١٤) من قام ليذهب فتارة يريد

الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية، ووجه الشبه، - وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى - منتزع عن عدة أمور، كما ترى.

وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل؛ لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل الاستعارة؛ لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه، كما هو شأن الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا: «على سبيل الاستعارة»، ويمتاز^(١٥) عن التشبيه بأن يقال له: تشبيه

الملاحية من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد، ووجه الشبه منتزع من متعدد، وحينئذ فيجوز أن يطوى المشبه ويذكر المشبه به ويتناسى التشبيه، ويكون استعارة في مفرد، ووجه الشبه منتزع من متعدد فيكون التعريف صادقا، فلا يصح إخراجها من التعريف.

وأجيب: لا نسلم جواز جريان الاستعارة في وجه مفرد، ووجه الشبه فيها منتزع من متعدد؛ لأن الاستعارة لا يد فيها من جعل الكلام خاليا عن المستعار له والجامع، فإذا ذكر المستعار منه وكان مفردا ووجه الشبه منتزع من متعدد في الواقع، كما لو قيل: «رأيت عنقود ملاحية في السماء»، لا يدري هل وجه الشبه منتزع من متعدد أو لا؟ فيصير الكلام لغوا، بخلاف التشبيه؛ فإنه إذا ذكر فيه كل من المشبه والمشبه به وكانا مفردين فإنه قد يدرك العقل تركيب وجه الشبه من مجموع أوصاف لهما إذا لم يكن وجه الشبه مذكورا.

(علامة دسوقي)

(١٠) قوله: للمبالغة إلخ: علة لقوله: «المستعمل فيما شبه» أي إنما استعمل اللفظ المركب فيما شبه بمعناه؛ لأجل المبالغة في التشبيه، وأشار المصنف بهذا إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب. وحاصل المجاز المركب: أن يشبه أحد الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها، فيطلق على هذه الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها. (دسوقي)

(١١) قوله: إني أراك إلخ: بيان لكلمة «ما» وليس مقول القول، فتأمل. (تجريد)

(١٢) قوله: تقدم رجلا: أي تارة، وقوله: «تؤخر» مفعوله محذوف، أي وتؤخرها يعني تلك الرجل المقدمة مرة أخرى، و«أخرى» نعت ل«مرة» مقدر. (دسوقي)

(١٣) قوله: شبه إلخ: أي إنما كان هذا القول مجازا مركبا مبنيا على تشبيه التمثيل؛ لأنه شبه صورة تردده في ذلك الأمر أي الهيئة الحاصلة من تردده في ذلك الأمر، فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه وتارة يحجم عنه. (دسوقي)

(١٤) قوله: بصورة تردد إلخ: بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب إلخ، ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية. (دسوقي)

(١٥) قوله: ويمتاز إلخ: جواب عما يقال: إن تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا لبس فيها، وأما تسميته تمثيلا من غير تقييد فقد يقال: إنما تلتبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل. وحاصل الجواب: أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف إلى الاستعارة، وإذا أريد التشبيه قيل: تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثلي.

(دسوقي)

= وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل من غير ذكر لأداة التشبيه، وما هنا ففيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه، وهذا مما يقرر الكلام المذكور: (دسوقي)

(١) قوله: مع التصريح إلخ: فيه أنه يناه ماسبق من أنه لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه معنى، اللهم إلا أن يقال: المراد: التناسي في نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه. (تجريد)

(٢) قوله: وحاصله: وشعر العجم هذا، قال المغربي:

آن زلف مثله براس روى چون نگار گر کوه است کوتهی از روی عجب مدار
شب در بهار میل کند سوه کوتهی آن زلف چون شب آمد وآں روهی چون بهار

ففيه غي عن التعجب، مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه.

(٣) قوله: والليل إلخ: من المعلوم أن المائل إلى القصر في الربيع الليل الحقيقي، والذي لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع، فلما تنوسى التشبيه عن التعجب من قصر الذوائب التي هي كالليل الحقيقي الكائن في زمان الربيع: فقد بني على الفرع ما يناسبه، مع الاعتراف بالأصل والتصريح بالأداة. (الدسوقي بتغيير)

(٤) قوله: والملاحاة: [أي في معنى شبه ذلك المعنى بمعناه الأصلي].

(٥) قوله: وأما المجاز: عطف على قوله: «أما المفرد» من قوله سابقا: «فالمجاز مفرد ومركب، أما المفرد فهو الكلمة إلخ»، ثم قال: «وأما المركب فهو اللفظ إلخ». (دسوقي)

(٦) قوله: المركب: شروع في بحث المجاز المركب بعد الفراغ عن بحث المجاز المفرد بقسميه أعني المرسل والاستعارة. (الحاشية)

(٧) قوله: بالمطابقة: هذا يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي ليست بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في «شرح الشمسية» وغيره. وأجيب بأن المراد بالمطابقة: المطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قرينة، وهذا إنما يكون في الحقيقة. (الدسوقي)

(٨) قوله: تشبيه التمثيل: معمول لقوله: «شبه»، وأتى المصنف بذلك؛ للتنبيه على أن التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المركب لا يكون إلا تمثيلا، ولم يكتف بقوله: تمثيلا؛ لأن التمثيل مشترك بين التشبيه الذي وجهه منتزع من متعدد، وكان الطرفان مفردين، كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية وبين الاستعارة التمثيلية، فاحتراز عن أخذ اللفظ المشترك في التعريف. (دسوقي)

(٩) قوله: واحتراز إلخ: واعترض عليه بأنه قد مر في مبحث التشبيه أن تشبيه الثريا بعنقود

تمثيل^(١) أو تشبيه تمثيلي، وفي تخصيص^(٢) المجاز المركب بالاستعارة نظراً؛ لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص^(٣) أي الشخص

فالمركبات موضوعة بحسب النوع^(٤)، فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك بعلاقة^(٥)، فإن كانت هي

المشابهة فاستعارة وإلا^(٦) فغير استعارة، وهو كثير^(٧) في الكلام كالجمل الخبرية^(٨) التي لم تستعمل في الإخبار^(٩) ومتى فشا استعماله

نحو: إن أراك تقدم رجلاً وتؤخر

أي الموضع النوعي كالأزوم.

أي التمثيل بل مجاز مرسل مركب

أي على سبيل الاستعارة يسمى مثلاً، ولهذا أي ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة

متعلق بـ «استعماله» لا على سبيل التشبيه ولا في معناه

صفة «تمثيلاً»

لا تغير الأمثال^(١٠)؛ لأن الاستعارة يجب أن يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه،

لنقل

فلا يكون استعارة، فلا يكون مثلاً^(١١)، ولهذا لا يلتفت في الأمثال إلى مضاربتها تذكيراً وتأنياً وإفراداً وتشبيهاً وجمعاً، بل إنما ينظر إلى

أي تكون الأمثال لا تغير

جمع «مضرب»، وهو المثل الذي يستعمل فيه للمثل

مقولة للقول

أي في الصيف

مواردها، كما يقال للرجل الذي طلب شيئاً ضيَّعه قبل ذلك: «بالصيف ضيَّعت اللبن» بكسر تاء الخطاب؛ لأنه في الأصل لامرأة^(١٢).

أي لموضعها الأصلي وهو للاستعارة منه

فصل^(١٣)

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية، ولمَّا كانتا^(١٥)

أي على مذهب المصنف

أي الاستعارة بالكناية والتخييلية

(١) قوله: تشبيه تمثيل: تشبيه الثريا بالعنقود الملاحية، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل، وغير ذلك مما مر. (تجريد)

(٢) قوله: وفي تخصيص إلخ: اعتراض الشارح بأن المصنف قال في تعريف المجاز المركب: «هو اللفظ المستعمل إلخ»، فالتخصيص يستفاد من تعريف المسند والمسند إليه باللام، فيقتضي أن المجاز المركب لا يوجد في غير ما شبه معناه أي لا يوجد في غير الاستعارة، فهو مختص ومنحصر في الاستعارة على هذا التعريف، وجعل المجاز المركب منحصرًا في الاستعارة عدول عن الصواب؛ لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالأخبار المستعملة في الدعاء أو التحسر أو نحو ذلك، فلا يكون التعريف جامعًا. ولا يبعد أن يجاب بأن ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض، والمجازات بالأصالة أجزاءها الداخلة في المجاز المفرد، بخلاف الاستعارة التمثيلية؛ فإنها من حيث إنها استعارة تمثيلية لا تجوز في شيء من أجزائها، بل المجموع نقل إلى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه، فالجهاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه معناه الأصلي، ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة كذلك. (من الحواشي)

(٣) قوله: بحسب الشخص: أي الشخص والتعين بأن يعين الواضع اللفظ المفرد؛ للدلالة على معناه وإن كان كليًا. (دسوقي)

(٤) قوله: بحسب النوع: أي من غير نظر إلى خصوص لفظ، بل يلتفت الواضع لقانون كلي، مثلاً هيئة التركيب في نحو: «زيد قائم» موضوعة للإخبار بالإثبات. (تجريد وغيره)

(٥) قوله: بعلاقة: [أي بين المعنى المنقول عنه وإليه، وإلا كان الاستعمال فاسداً]

(٦) قوله: وإلا: [أي وإن لم تكن العلاقة المشابهة كاللزم]

(٧) قوله: وهو كثير: أي استعمال المركب في غير ما وضع له علاقة غير مشابهة كثير، فيصدق على ذلك المركب أنه نقل لغري ما وضع له علاقة غير المشابهة، فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية، فتعين أن يكون مجازًا مرسلًا تركيبياً، وهذا مما أهمله القوم، ولم يظهر لإهمالهم وجه. (من دسوقي)

(٨) قوله: كاجمل الخبرية إلخ: كقوله:

هواي مع الركب اليمانيين مصعد جنب وجسماني بمكة موثق
فإن المركب موضوع للإخبار، والغرض منه إظهار التحزن والتحسر. (تجريد)
(٩) قوله: في الإخبار: [بل في الإنشاء مثل: «بعت» و«زوجت»].
(١٠) قوله: كذلك: حال من الضمير المضاف إليه، أي فشا استعمال المجاز المركب حال
كونه على حسب الاستعارة أي مماثل لها. واعترض بما حاصله: أن الأولى حذف قوله:
«كذلك»؛ لأنه إن احتز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه، أو في معناه

الأصلي: ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الأصلي غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحتز عنه بقوله: «كذلك»، ويلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه؛ لأن المجاز المركب لا يكون الاستعارة، كما مر. وإن احتز به عن المجاز التركيبي الذي ليس على حسب الاستعارة، فهذا لم يذكروه ولم يعتبروه، كما تقدم، فالوجه أن المراد بقوله: «كذلك» عدم التغيير، أي متى فشا استعماله حالة كذلك، أي باقيا على هيئة في حالة المورد بحيث إنه لم يغير في حالة مضربه عن هيئة في حالة المورد تأنيثا ولا تذكيرا ولا إفرادا ولا تشئية ولا جمعا يسمى مثلاً. (من الدسوقي)

(١١) قوله: لا تغير الأمثال: [تذكيرا ولا تأنيثا ولا إفرادا ولا جمعا].

(١٢) قوله: فلا يكون مثلاً: لأن الاستعارة أعم من المثل؛ فإن المثل فرد منهما إلا أنه مخصوص بالفشو، فإذا لم يكن استعارة لم يكن مثلاً؛ لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص. والحاصل: أن تفسير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به، ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة؛ لأنها أخص منه؛ إذ كل استعارة لفظ المشبه به، وليس كل لفظ المشبه به استعارة، فيلزم من رفعه رفعها، ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها، وهو المثل، وذلك ظاهر. (علامة دسوقي)

(١٣) قوله: لامرأة: أصل موزده أن وسوس بنت لقيط بن ززارة كانت تحت شيخ موسر، فسألته الطلاق فطلقها، فتزوجت شايبا فقيرا، فلما أصابها جلد وقحط في زمان الشتاء، أرسلت إلى الشيخ تستقيه لبنا، فقال: «بالصيف ضيعت اللبن». وإنما خص به الصيف؛ لأن سواها الطلاق كان في الصيف. (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: **فصل:** وأعلم أنه قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا: «أظفار المنية نثبت بفلان» استعارة بالكناية واستعارة تخيلية، لكن اختلفت في تعيين المعينين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان. وحصل الاختلاف في المكنية يرجع إلى ثلاثة أقوال، أحدها: ما يفهم من كلام القدماء، وهو أن المكنية اسم المشبه به المستعار في النفي للمشبه، وأن إثبات لازمه للمشبه استعارة تخيلية. والثاني: مذهب السكاكي من أن المكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به؛ ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبهت به، وأثبت للمشبه. والثالث: ما أورده المصنف من أن المكنية التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، وهو الاستعارة التخيلية. وحصل الخلاف في التخيلية يرجع إلى قولين، أحدهما: مذهب المصنف والقوم وصاحب الكشف، أنها إثبات لازم المشبه به للمشبه. والثاني: مذهب السكاكي، وهو أنها اسم لازم المشبه به المستعار للصورة الوهمية التي أثبت للمشبه. (علامة دسوقي)

(١٥) قوله: **ولما كانتا:** [اعتذار عن المصنف حيث جاء بفصل مستقل، ولم يدخله في =

عند المصنف^(١) أمرين معنويين^(٢) غير داخلين^(٣) في تعريف المجاز أورد لهما فصلاً على حدة؛ لتستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة، فقال: **قد يضمّر التشبيه في النفس أي في نفس معنى اللفظ أو نفس المتكلم، فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى المشبه.** أي الطرفين والأداة والوجه بطريق الاشتراك اللفظي لا ي مطلق التشبيه

وأما وجوب^(٤) ذكر المشبه به فإنما هي في التشبيه المصطلح، وقد عرفت^(٥) أنه غير الاستعارة بالكناية، ويدل عليه أي على ذلك أي باقيا على معناه الحقيقي وهو ما لا يكون على وجه الاستعارة وغير الحقيقية والتحديد الواو بمعنى مع

التشبيه المضمّر في النفس بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حساً أو عقلاً، يطلق عليه^(٦) اسم ذلك الأمر، فيسمى^(٧) التشبيه المضمّر في النفس استعارة بالكناية أو مكناً عنها، أما الكناية فلا لأنه لم يصرح به، بل إنما دلّ عليه بذكر أي الأمر المحقق أي تسميتها بالكناية أي بالتشبيه أي التشبيه

خواصّه ولوازمه. وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة، ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة أي خواص المشبه به أي تسمية ذلك التشبيه بالاستعارة تنازع فيه «كمال» و«قوام»

تخييلية؛ لأنه قد استعير^(٨) للمشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به، وبه يكون كمال المشبه به أو قوامه في وجه الشبه؛ ليخيل أن المشبه أي تعويضاً أي كإضمار التشبيه وإثبات ما يخص المشبه به للمشبه أي الموت كما في البيت الأول كما في البيت الثاني علة لقوله: «قد استعير» بالمعنى اللغوي

من جنس المشبه به كما في قول الهذلي: شعر: وإذا المنية أنشبت أي أعلقت أظفارها: ألفت كل تميمة لا تنفع، التميمة: الخرزة^(٩) التي تجعل معاذة، أي إذا أعلق الموت مخلبه في شيء لذهب به بطلت عنده الحيل، شبه الهذلي في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر أي تعويضاً أي ليهلك أي عند الشب وجدت أمكنت أي عند الشب

والغلبة من غير تفرقة بين نفع وضّرار ولا رقة لمرحوم، ولا بقيا على ذي فضيلة، فأثبت لها أي للمنية الأظفار التي لا يكمل^(١٠) ذلك الاغتيال فيه أي في السبع بدونها تحقيقاً للمبالغة في التشبيه، فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخيلية. أي ليهلك أي لرحمة أي رقة القلب كثير النفع كثير الضرر علة لقوله: «فأثبت لها الأظفار» الإهلاك

وكما في قول الآخر: شعر: ولم يعلم قائله

ولئن نطق^(١١) بشكر برك^(١٢) مفصحا فلسان حالي بالشكاية أنطق

= الكلام السابق.]

- (١) قوله: عند المصنف: إنما قال ذلك؛ لأن في تعيين المكنية ثلاثة أقوال، أحدها: ما يفهم من كلام السلف. والثاني: ما ذهب إليه السكاكي. والثالث: ما أوردته المصنف، كما مر تفصيله في الحاشية السابقة. (حاشية)
- (٢) قوله: معنويين: يعني فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه؛ لأن الاستعارة بالكناية هي تشبيه شيء بشيء في النفس، والاستعارة التخيلية إثبات شيء من لوازم المشبه به للمشبه، والتشبيه والإثبات من أفعال النفس. (حاشية)
- (٣) قوله: غير داخلين إلخ: وجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الألفاظ، وهما عند المصنف ليسا بلفظين، بل فعلا من أفعال النفس، أحدهما التشبيه المضمّر، والآخر إثبات لوازم المشبه به للمشبه. (دسوقي)
- (٤) قوله: وأما وجوب إلخ: جواب سؤال مقدر، قد مر أولاً في بحث التشبيه أن ذكر المشبه به واجب. (حاشية)
- (٥) قوله: وقد عرفت: أي من تعريف التشبيه حيث قال فيه: والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتحديد. (ق)
- (٦) قوله: يطلق عليه إلخ: أي يطلق على ذلك الأمر المحقق اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به، كما في أظفار المنية نشبت بفلان؛ فإنه ليس للمشبه أظفار محققة حساً أو عقلاً يطلق عليها لفظ «الأظفار»، وإنما وجد مجرد إثبات لازم المشبه به للمشبه؛ لأجل الدلالة على التشبيه المضمّر. (دسوقي)
- (٧) قوله: فيسمى إلخ: الحاصل أنه قد وجد على ما ذكره المصنف فعلا: إضمار التشبيه في النفس على الوجه المذكور، والآخر إثبات لازم المشبه به للمشبه، وكلاهما يحتاج لأن يسمى باسم مخالف لاسم الآخر، فذكر المصنف أن الأمر الأول -وهو التشبيه المضمّر في النفس- يسمى باسمين: أحدهما استعارة بالكناية، والآخر استعارة مكني عنها، وذكر

- أن الأمر الثاني -وهو إثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه- يسمى استعارة تخيلية. (دسوقي)
- (٨) قوله: لأنه قد استعير: أي قد نقل. وحاصله: أن تسمية إثبات ذلك الأمر استعارة؛ لأجل أن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به قد استعير، إلى نقل عما يناسبه، واستعمل حينئذ ما شبه بما يناسبه. وأما تسميته تخيلية فلأن متعلقه -وهو الأمر المختص بالمشبه به- لما نقل عن الأئمة، وأثبت للمشبه صار يحيل السامع أن المشبه من جنس المشبه به. (دسوقي)
- (٩) قوله: الخرزة: قال الدسوقي: بفتح الحاء والراء المهملة، وبعدها زاي معجمة مفتوحة، وكتب غيره بخاء معجمة والراء المهملة بعدها زاي معجمة.
- (١٠) قوله: التي لا يكمل إلخ: فيه إشارة إلى أن اغتيال النفوس وإهلاكها يتقوم، ويحصل من السبع بدون الأظفار كالأنياب، لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها. (دسوقي)
- (١١) قوله: ولئن نطق إلخ: جواب الشرط محذوف، والمذكور قائم مقامه، أي فلا يكون لسان مقالي أقوى من لسان حالي، فحذف الجواب وأقام لازمه، وهو قوله: «فلسان حالي إلخ» مقامه. (من الدسوقي وغيره)
- (١٢) قوله: بشكر برك: متعلق بـ«مفصحا»، أي ولئن نطقت بلسان المقال مفصحا بشكر برك. وقوله: «بالشكاية» متعلق بـ«أنطق»، أي فلسان حالي أنطق بالشكاية منك؛ لأن ضرك أكثر من برك. ويحتمل أن المراد «فلسان حالي» ناطق بالشكاية من لسان مقالي حيث يعجز عن أداء حق شكرك، فهو كلام موجه، كذا قيل، لكن البيت السابق منه يبعد هذا الاحتمال الثاني وهو قوله:
- لا تحسن بشاشتي لك عن رضى
فوحق جودك أنني ألتقى
تأمل. (من الدسوقي)

شبه الحال^(١) بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود وهو استعارة بالكناية^(٢) فأثبت لها أي للحال اللسان الذي به قوامها^(٣) أي قوام الدلالة فيه أي الإنسان المتكلم، وهذا الإثبات استعارة تخيلية، فعلى هذا^(٤) كل من لفظي «الأظفار» و«المنية» حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له، وليس في الكلام مجاز لغوي^(٥). والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية إعلان^(٦) من أفعال المتكلم متلازمان^(٧)؛ إذ التخيلية يجب أن يكون قرينة للمكنية البتة، والمكنية يجب^(٨) أن تكون قرينتها تخيلية البتة، فمثل قولنا^(٩): «أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلاناً» يكون ترشيحاً للتشبيه، كما أن «أطولكن» - في قوله عيسى: «أسرعكن لحوقاً بي أطولكن» أي نعمة - ترشيح للمجاز، هذا، ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام السلف، ولا هو^(١٠) مبني على مناسبة لغوية، ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرح^(١١) بذكر المستعار، بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه، فالمقصود بقولنا: «أظفار المنية» استعارة السبع للمنية، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، إلا أننا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع، بل اقتصرنا على ذكر لازمه^(١٢) وهو الأظفار؛ ليتنقل منه إلى المقصود كما هو^(١٣) شأن الكناية، فالمستعار هو لفظ «السبع» الغير المصرح به، والمستعار منه هو الحيوان المفترس، والمستعار له هو المنية.

قال صاحبُ الكشف^(١٤): إن من أسرار البلاغة^(١٥) ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من

(٩) قوله: فمثل قولنا إلخ: جواب عن سؤال مقدر، حاصله أنه وجدت ههنا التخيلية بدون المكنية، ولا تلازم بينهما، وحاصل الجواب أن مثل هذا ترشيح للتشبيه لا تخيلية؛ لأن الاستعارة بالكناية عند المصنف أن يكون المشبه به مذكوراً، وههنا مذكور وهو السبع، وكون إثبات الأظفار للمنية ههنا ترشيحاً للتشبيه مثل كون إثبات الطول لزيد المستعملة في النعمة ترشيحاً للمجاز في قوله عيسى: «أطولكن» - وهذا من معجزاته عيسى حيث أخبرنا بأن أول من يموت من نسائه عيسى عقبه إنما هي زينب عيسى، وإنما كان ترشيحاً؛ لأن الأظفار تكون في السبع لا في المنية، والطول يكون في اليد لا في النعمة. (الحاشية)

(١٠) قوله: ولا هو: لأن إضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلى غير معناه، حتى يكون مناسباً لأن يسمى بالاستعارة، كما يناسب نقل اللفظ الذي هو المجاز اللغوي. (دسوقي)

(١١) قوله: أن لا يصرح: أي ذو أن لا يصرح، أي اسم المشبه به المستعار في النفس الموصوف بعدم التصريح به، فالاستعارة بالكناية عند السلف: اللفظ المذكور، لا عدم التصريح به كما هو ظاهر الشارح. (دسوقي)

(١٢) قوله: لازمه: أي لازم مدلوله؛ لأن الأظفار إنما هي لازمة لمدلول لفظ «السبع» أعني: «الحيوان المفترس». (دسوقي)

(١٣) قوله: كما هو إلخ: فالحاصل: أن قولنا: «أظفار المنية نشبت بفلان» يقصد بالأظفار فيه أن يكون كناية عن السبع المقصود استعارته للمنية، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أننا لم نصرح بالمستعار الذي هو السبع، بل كنيّا عنه، ونهنا عليه بمرادفه؛ ليتنقل منه إلى المقصود استعارته. (دسوقي)

(١٤) قوله: قال صاحب الكشف: استدلال لما نقله عن السلف، فالمراد بهم صاحب «الكشاف» ومن قبله أو معه. (تجريد)

(١٥) قوله: إن من أسرار البلاغة إلخ: أي إذا كان المقام مقتضياً للاستعارة دون الحقيقة بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغة في المدح أو الذم، أو كان المقام مقام خطاب الذكي دون الغبي؛ فإن من لطائف تلك البلاغة التي هي الإتيان بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار إلخ. وإنما كان ذلك من أسرار البلاغة؛ لأن التوصل إلى المجاز بالكناية أعذب وأقوى من ذكر نفس المجاز، كما لا يخفى. (دسوقي)

(١) قوله: شبه الحال إلخ: هذا على تقدير أن يكون «اللسان حالي» ليس من قبيل إضافة المشبه به للمشبه، كلعين الماء. (علامة دسوقي)

(٢) قوله: بالكناية: يعني ليس للحال أمر ثابت حساً أو عقلاً أجري عليه اسم اللسان، ل إطلاق الاسم ههنا على ما هو وهمي، فتشبيه الحال استعارة بالكناية وإثبات اللسان للحال تخيلية. (من الحواشي)

(٣) قوله: الذي به قوامها: أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة ووجودها، وذلك أن الدلالة في الإنسان المتكلم الذي هو المشبه به لا تقرر لها من حيث إنه متكلم حقيقة إلا باللسان، وأما وجود الدلالة من الإنسان بالإشارة فلا يرد؛ لأن المشبه به على ما ذكره المصنف هو الإنسان من حيث إنه متكلم، لا من حيث إنه مشير ولا إنسان مطلقاً. (من الدسوقي)

(٤) قوله: فعلى هذا: أي ما ذكره المصنف من تعريفي الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية بأن تشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخيلية. (دسوقي وتجريد)

(٥) قوله: وليس في الكلام مجاز لغوي: لأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضع له علاقة مع قرينة، وليس في الكلام - أعني قوله: «وإذا المنية أنشبت أظفارها» - لفظ مستعمل في غير ما وضع له على كلام المصنف، وإنما المجاز الذي في ذلك الكلام هو إثبات شيء لشيء ليس هو له، وهذا مجاز عقلي، كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: إعلان إلخ: الأول: التشبيه المضمر، والثاني: إثبات لازم المشبه به للمشبه، وقوله: إعلان أي لا لفظان، والمجاز اللغوي من عوارض الألفاظ.

واعلم أن المصنف إنما خالف القوم في المكنية، وأما التخيلية فهو موافق لهم فيها، بخلاف السكاكي؛ فإنه خالفهم في كل من المكنية والتخيلية، كما يتضح لك مذهبه فيما يأتي. (من الدسوقي)

(٧) قوله: متلازمان: أي كل منهما لازمة للأخرى، فلا توجد إحداها بدون الأخرى. (دسوقي)

(٨) قوله: والمكنية يجب إلخ: أي عند المصنف كالقوم، خلافاً لصاحب الكشف، كما يأتي. (دسوقي)

لوازمه وروادفه، فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو: شجاع يفترس^(١) أقرانه، ففيه تنبيه^(٢) على أن الشجاع أسد. هذا كلامه^(٣). وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه، وسيجيء^(٤) الكلام على ما ذكره السكاكي.

وكذا^(٥) قول زهير^(٦): شعر: **صحا أي سلا**^(٧) مجازا من «الصحو» خلاف السكر القلب عن سلمى وأقصر باطله، يقال: أقصر عن الشيء إذا أفلح عنه، أي تركه وامتنع عنه، أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله، وعُرِّي^(٨) أفراس الصبا ورواحله^(٩). أراد زهير أن

يبيِّن أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغنى، وأعرض عن معاودته: فبطلت آلاته الضمير في «معاودته» و«آلاته» لـ «ما كان يرتكبه»، فَشَبَّ زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالبحر والتجارة، قضى منها أي من تلك الجهة الوطر فأفهملت^(١٠)

آلاتها، ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة^(١١) ولا محترز عن معركة، وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فأثبت له أي للصبا بعض ما يختص بتلك الجهة، أعني الأفراس والرواحل التي بها^(١٢) قوام جهة المسير

والسفر، فإثبات الأفراس والرواحل استعارة تخيلية، فالصبا على هذا التقدير^(١٣) من «الصوبة» بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة^(١٤)، يقال: «صبا يصبو صبوة وصُبُوا» أي مال إلى الجهل والفتوة، كذا في «الصحاح»^(١٥). لا من «الصباء»^(١٦) بالفتح، يقال: «صبي صباء» مثل: «سمع سماعا» أي لعب مع الصبيان، ويحتمل^(١٧) أنه أي زهير أراد بالأفراس والرواحل دواعي^(١٨) النفوس وشهواتها، والقوى

الأسفار. (حاشية)

(١) قوله: يفترس: الافتراس إهلاك الحيوان بدق عنقه وقلع رأسه عن جسده، ثم استعمل في كل إهلاك. (حاشية)

(٢) قوله: ففيه تنبيه: أي على أن الشجاع أثبت له الأسدية، وأنه فرد من أفرادها، وقد رمز إلى ذلك بشيء من روادفه، وهو الافتراس. (ق)

(٣) قوله: هذا كلامه: أي كلام صاحب «الكشاف»، وصريح كلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف في معنى الاستعارة بالكناية إلا أنه يخالفهم في قرينتها، وذلك لأنها عند السلف يجب أن تكون تخيلية. وأما عند صاحب «الكشاف» فلا يجب أن تكون تخيلية، بل قد تكون حقيقية. (من دسوقي)

(٤) قوله: وسيجيء إلخ: جواب عما يقال: إن الشارح لم يتعرض في الاستعارة بالكناية هنا لمذهب السكاكي، واقتصر على مذهب السلف. فأجاب بأن مذهبه فيها سيأتي الكلام عليه، فلا حاجة للكلام عليه هنا. (من الدسوقي)

(٥) قوله: وكذا: هذا إشارة إلى مثال آخر، فيه الاستعارة بالكناية والتخيلية، وهو أيضا مما يكون به قوام وجه الشبه في المشبه به الذي هو أحد القسمين السابقين. وبيان فائدة هذا المثال الآخر يجيء. (من الحواشي)

(٦) قوله: زهير: هو زهير بن أبي سلمى -بضم السين وسكون اللام- والد كعب، صاحب «بانت سعاد» القصيدة المشهورة. (دسوقي)

(٧) قوله: أي سلا: حاصل ما أراده الشارح أن «صحا» مشتق من «الصحو» الذي هو في اللغة زوال السكر والإفاقة منه. أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذي هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه. فشبه السلو الذي هو زوال العشق بالصحو الذي هو زوال السكر، والإفاقة منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المرشد والمصالح، واستعار اسم المشبه به للمشبه، ثم اشتق من الصحو «صحا» بمعنى «سلا»، ف«صحا» بمعنى «سلا» - كما قال الشارح - استعارة تصريحية تبعية. (من الدسوقي)

(٨) قوله: وعري: إن أفراس الصبا ورواحله عريت عن سروجها وعن رحالها التي هي آلات ركوبها؛ للإعراض عن السير المحتاج إليها فيه. (ق)

(٩) قوله: ورواحله: جمع «راحلة»، وهي ما يركب من الإبل -ذكرًا كان أو أنثى- في

(١٠) قوله: فأفهملت: أي فلما قضى منها الوطر أهملت آلتها الموصلة إليها مثل الأفراس

والرواحل والأعوان والأقوات السفرية والقرب وغير ذلك. (دسوقي)

(١١) قوله: غير مبال بمهلكة: أي من غير مبالاة في ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه، ولا احتراز عن معركة تنال فيه. (دسوقي)

(١٢) قوله: التي بها إلخ: إن قلت: إن كثيرا ما تقطع المسافات بدون الأفراس والرواحل بل بالمشي، وحينئذٍ فالمتناسب أن بما كماله لا قوامه. قلت: الكلام في السير المعتد به، وهو الذي يتحقق به الوصول بسرعة، وهو لا يكون عادة بدون الأفراس والرواحل، ولو باعتبار حل زاد المسافر ومائه، أو إن قوله: «التي بها قوام جهة المسير» بناء على الغالب؛ لأن الغالب في الجهة البعيدة التي تحتاج فيها إلى المشاق، وهي المشبه بما انعدام السفر فيها بانعدام آلات، فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه. (دسوقي)

(١٣) قوله: على هذا التقدير: وهو أن يكون الصبا مشبها، وجهة المسير مشبها بها. (ق)

(١٤) قوله: والفتوة: أي والميل إلى الفتوة، وهي المروة والكرم، وتستعمل في استيقاء اللذات، وهو المراد ههنا. (دسوقي)

(١٥) قوله: كذا في الصحاح: بفتح الصاد، اسم مفرد بمعنى الصحيح، والجاري على الألسنة كسر الصاد، على أنه جمع «صحيح». (من دسوقي)

(١٦) قوله: لا من الصباء: وإنما كان الصبا في البيت على التقدير المتقدم، وهو كونه مشبها. مأخوذاً من «الصوبة» لا من «الصباء»؛ لأن قوله: «صحا القلب عن سلمى إلخ» يدل على أن حاله المحبة والعشق لا اللعب مع الصبيان؛ إذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله: «صحا القلب إلخ». (من الدسوقي وغيره)

(١٧) قوله: ويحتمل إلخ: أي فشبه دواعي النفوس وشهواته بالأفراس بجامع أن كلا منهما آلة لتحصيل ما لا يخلو الإنسان عن المشقة في تحصيله، واستعار علم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية. (دسوقي)

(١٨) قوله: دواعي: [جمع «داعية»: وهي صفة تحمل النفوس على الفعل والترك.]

الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو أراد بها الأسباب^(١) التي قلما تتأخذ^(٢) في اتباع الغي إلا أوان الصبا وعنفوان الشباب مثل: المال والمُنال والأعوان، فتكون الاستعارة أي استعارة الأفراس والرواحل تحقيقية؛ لتحقيق معناها عقلاً^(٣) إذا أريد بها الدواعي، وجساً أي ما يطلب وينال أي ومهزجة، لا استعارة بالكناية أي بالأسفار والرواحل

إذا أريد بها أسباب اتباع الغي من المال والمنال، مثل المصنف بثلاثة أمثلة: الأول: ما يكون التخيلية إثبات ما به كمال المشبه به. والثاني: ما يكون إثبات ما به قوام المشبه به. والثالث: ما يحتمل التخيلية والتحقيقية.

«ولئن نطقت إلخ» أي «صعا القلب إلخ»

فصل

في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية، والاستعارة التخيلية وقعت في «المفتاح» مخالفة لما ذكره المصنف، والكلام عليها عرّف السكاكي الحقيقة اللغوية أي غير العقلية^(٤) بالكلمة^(٥) المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، واحترز بالقيّد الأخير، وهو قوله: من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على أصح القولين^(٦) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي؛ لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها، وأمّا على القول بأنها مجاز عقلي، واللفظ مستعمل في معناه اللغوي^(٧)، فلا يصح^(٨) الاحتراز عنها، فإنها أي إنما وقع الاحتراز بهذا القيد^(٩) عن الاستعارة؛ لأنها مستعملة^(١٠) فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفاً وغير متعارف.

أي بواسطة التأويل

وعرّف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق^(١١) استعمالاً في الغير^(١٢) بالنسبة إلى أي الكلمة أي غير العقلي

المرسل، وعلى أنها مجاز لغوي، وهو الأصح يحتاج لإخراجها بقيد زائد على قوله: «فيما وضعت له»؛ إذ لا تخرج بالوضع؛ للاتفاق على وضعها، لكن وضعها للمشبه بتأويل أي ادعاء أنه من جنس المشبه به الذي وضع له اللفظ أصالة، فلما بنى السكاكي تعريفه على هذا القول الأصح -وهو أنه مجاز لغوي- احتاج لزيادة قيد لإخراجها، وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء، ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء، وهو معنى قوله: «من غير تأويل في الوضع». (دسوقي)

(٧) قوله: مستعمل في معناه اللغوي: على أن الفرد الغير المتعارف -كالشجاع مثلاً- معنى لغوي للأسد بسبب الادعاء وجعل الأسد شاملاً له. (دسوقي)

(٨) قوله: فلا يصح إلخ: أي لوجوب دخولها في التعريف؛ لأنها من جملة المحدود على هذا القول، وإنما ضعف هذا القول؛ لأن الاستعارة ولو بولغ في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداء، وإنما استعملت في غير ما وضعت له بالأصالة، فتأمل. (علامة دسوقي)

(٩) قوله: بهذا القيد: [يعني قوله: «من غير تأويل في الوضع»].

(١٠) قوله: مستعملة: يعني فمجرد قولنا: «المستعملة فيما وضعت له» لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا: «من غير تأويل». (من الحواشي)

(١١) قوله: بالتحقيق: الباء للملابسة، متعلقة بـ«الموضوع»، أي المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعاً ملائماً للتحقيق بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الذي هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه، فخرج بقوله: «في غير ما وضعت له» الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعاً حقيقياً، وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل. (من دسوقي بتغيير)

(١٢) قوله: استعمالاً في الغير: مفعول مطلق لقوله: «المستعملة»، وإنما صرح به مع فهمه من قوله: «المستعملة في غير ما هي موضوعه له» توطئة لذكر الغير بعده؛ ليتعلق به قوله: «بالنسبة إلخ». (دسوقي)

(١) قوله: أو أراد بها الأسباب: قال في «الأطول»: ولا يذهب عليك أنه لا يأس بأن يراد بالأفراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التريديد، فكأنه قصد بكلمة «أو» منع الخلو. (تجريد)

(٢) قوله: تتأخذ: ضبط بتشديد الحاء، وتخفيفها مع مد الهززة، أي تجتمع وتتفق، مأخوذ من قولك: «تأخذت هذه الأمور» إذا أخذ بعضها بعضاً بعض. (دسوقي)

(٣) قوله: لتحقيق معناها عقلاً: يعني أن الاستعارة التحقيقية قسمان: عقلية: إن تحقق معناها عقلاً، وحسية: إن تحقق معناها حساً. (من الحواشي)

(٤) قوله: أي غير العقلية: أشار بهذا إلى أن المراد باللغوية ما قابل بالعقلية التي هي إسناد الفعل أو معناه لما هو له، وحينئذٍ فتشتمل العرفية والشرعية، وليس المراد باللغوية ما قابلها. (دسوقي)

(٥) قوله: بالكلمة: هي جنس، خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقاً، وقوله: «المستعملة» فصل خرج به الكلمة الموضوعه قبل الاستعمال، فلا تسمى حقيقة ولا مجازاً. وقوله: «فيما» أي في المعنى الذي وضعت هي أي تلك الكلمة له، فصل ثان خرج به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بكل اصطلاح؛ فإنه مجاز قطعاً أو غلط. وقوله: «من غير تأويل في الوضع» أي الذي استعملت تلك الكلمة بسببه، فصل ثالث خرجت به الاستعارة؛ لأنها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل في ذلك الوضع، بخلاف الحقيقة؛ فإنها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، وإلى هذا أشار بقوله: «واحترز» أي السكاكي بالقيّد الأخير إلخ. (دسوقي)

(٦) قوله: على أصح القولين: متعلق بـ«احترز»، أي وهذا الاحتراز بناء على أصح القولين، ويصح أن يكون حالاً من الاستعارة، وحاصل ما في المقام أن الاستعارة موضوعه قطعاً على كل قول، وإنما الخلاف في أنها مجاز لغوي بمعنى أن التصرف في أمر لغوي، وهو اللفظ؛ لأنه استعمل في غير ما وضع له ابتداء أو عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي، وهو جعل غير الأسد أسداً، أما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه، فعلى أنها مجاز عقلي فهي حقيقة لغوية لا يصح إخراجها، وإنما يخرج به المجاز

نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع. وقوله: «بالنسبة» متعلق بـ«الغير»، واللام في «الغير» للعهد^(١١)، أي
 الإضافة بانية ^{خرجت به الكتابة} أي نوع الحقيقة عند التسعمل
 المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة، حتى
 لو كان^(١٢) نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا، وعلى هذا القياس، ولما كان^(١٣)
 قوله: «استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها» بمنزلة قولنا^(١٤): «في اصطلاح به التخاطب» مع كون هذا أوضح وأدّل على

المقصود^(٥): أقامه^(٦) المصنف مقامه، آخذاً بالحاصل من كلام السكاكي فقال: في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به
أي «استعمالاً في الغير الخ»
تعلق به غير «أو» وضعت الكلمة

التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح، وأتى السكاكي بقيد التحقيق حيث قال: «موضوعه»^(١) له أي الكلمة أي في تعريف المأز

بالتحقيق؛ لتدخل فيه^(٤) أي في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مرَّ من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل

لا بالتحقيق، فلو لم يقيد الرضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف؛ لأنها ليست^(١) مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل، وظاهر

عبارة «المفتاح» ههنا^(١١) فاسد؛ لأنه قال: «وقولي: «بالتحقيق»، احتراز عن أن لا يخرج^(١٢) الاستعارة»، وظاهر أن الاحتراز إنما هو أي من كلامهم

عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها، فيجب^(١١) أن يكون «لا» زائدة، أو يكون المعنى^(١٢): احتراز لئلا يخرج الاستعارة.

ورد ما ذكره ^(١٤) السكاكي بأنَّ الوضع وما يشتق منه كالموضوع مثلاً إذا أطلق لا يتناول ^(١٥) الوضع بتأويل ^(١٦)؛ لأنَّ السكاكي نفسه

وضعت له في الجملة، فظهر بما قاله السكاكي أن قيد التحقيق لإدخال الاستعارة.

(دسوقی)

(٩) قوله: لأنها ليست إلخ: أي بل هي مستعلة فيما وضعت له بالتأويل، فهي مستعلة فيما وضعت له في الجملة، فمجرد قولنا: «في غير ما وضعت له» لا يدل عليها، فلا بد من

قيد التحقيق. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: **ههنا**: [أي في بيان فائدة الإتيان بقيد التحقيق.]

(١١) قوله: احتراز عن أن لا يخرج إلخ: فظايره أن المحترز عنه عدم خروجها، فيكون خروجها من التعريف ثابتاً؛ لأن المحترز عنه منفي عن التعريف، وإذا كان المنفي عن

التعريف خروجها كان الثابت له خروجها عنه، ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها منه، فقد ظهر فساد ظاهر عبارته. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: **فِيحِبِّ إِخٍ**: أي على حد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَغْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد: ١٢)

(٢٩)؛ إذ المقصود: ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون على شيء من فضل الله. (دسوقي)

(١٣) قوله: أو يكون المعنى إلخ: أي ف«عن» في كلامه للتعليل، وعلى هذا فصلة الاحتراز

محذوفة، فالمعنى احتراز عن خروج الاستعارة؛ لأجل تحقق عدم خروجها الذي هو

دخولها. (دسوقی)

(١٤) قوله: ورد ما ذكره إلخ: يعني رد مقتضى ما ذكر السكاكي من الاحتياج إلى زيادة

قيد التحقيق في تعريف الجواز وزيادة قيد «من غير تأويل» في الوضع في تعريف الحقيقة

بأن ذكر الوضع في التعريفين مطلقاً من غير تقييد بتحقيق، ولا تأويل كاف في إخراج

الاستعارة من تعريف الحقيقة وإدخالها في تعريف المجاز؛ لأن الوضع إذا أطلق ولم يقيد بما

ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل، بل ينصرف إلى الفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي،

وحينئذٍ فلا يحتاج إلى زيادة قيد في تعريف الحقيقة والمجاز. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: لا يتناول إلخ: أي لا يراد به المعنى الأعم المتناول لكل من الوضع الحقيقي

والتأويلي، بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه، وهو الحقيقي. (دسوقي)

(١٦) قوله: **بتأويل**: أي الوضع بواسطة التأويل، والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في

جنس المشبه به، كما مر. (من الدسوقي)

(١) قوله: **للعهد**: [والمعهد هو غير ما وضعت له].

(٢) قوله: حتى لو كان إلخ: أي كما إذا استعمل اللغوي «الصلاة» في الأركان؛ فإن حقيقتها عنده الدعاء، فيكون قد استعملها في غير ما وضعت له من حيث اللغة، فتكون مجازاً لغوياً. (دسوقي)

(٣) قوله: ولما كان إلخ: هذا جواب عما يقال: إن السكاكي لم يقل: «في اصطلاح به التخاطب» فما نقلته عنه تقول عليه، وحاصل الجواب: أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى، فورد عليه أنه لم يُلْ نقل عن اللفظ الصادر منه؟ فأجاب الشارح بأن ما عدل إليه المصنف أوضح وأدل على المقصود. (من الدسوقي)

(٤) قوله: بمنزلة قولنا إلخ: إنما كان بمنزلة؛ لأن معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي يقع به التخاطب والاستعمال بمعنى أن المغايرة إنما هي بالنسبة إلى حقيقة تلك الكلمة عند المستعمل، ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله: «استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها»؛ لما علمت أن إضافة نوع إلى حقيقتها إضافة بيانية. (من الدسوقي)

(٥) قوله: وأدل على المقصود: وإنما كان أدل؛ لأن قوله: «بالنسبة إلى نوع حقيقتها» ربما يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص أي كونهما حقيقة لغوية أو شرعية أو عرفية مع أن المراد ما هو أعم من ذلك، بخلاف قوله: «في اصطلاح به التخاطب»؛ فإنه لا توهم فيه؛ لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة في الاصطلاح الذي يقع به التخاطب، والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغويا أو شرعيا أو عرفيا.

(٦) قوله: **أقامه**: [أي قوله: «في اصطلاح به التخطب»].

(٧) قوله: قال موضوعة إلخ: يعني أنه قيد الوضع في قوله: «غير ما وضعت له» بقوله: «بالتحقيق»؛ ليدخل الاستعارة. (الحاشية)

(أ) قوله: لتدخل فيه: الاستعارة؛ لأن قوله: «في غير ما وضعت له بالتحقيق» صادق باستعمالها في غير الموضوعه له أصلاً، كما في الجاز المرسل، وباستعمالها في الموضوعه له بالتأويل، كما في الاستعارة، فلو لم يزد قيد التحقيق كان المنفي الاستعمال في مطلق الوضع الصادق بالتأويل، فتخرج عن تعريف الجاز فيفسد الحد؛ لأنها لا يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ويصدق عليها أنها كلمة مستعملة فيما

قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه قال: «وقولي: بنفسه» احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة، ولا شك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة، فحينئذ^(١) لا حاجة^(٢) إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل، وفي تعريف المجاز^(٣) بالتحقيق. اللهم^(٤) إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تميم الحد. ويمكن الجواب^(٥) بأن السكاكي لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل^(٦)، بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك^(٧) بين المعنى^(٨) المذكور وبين الوضع بالتأويل في الاستعارة، فقيده بالتحقيق^(٩)؛ ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور^(١٠) لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً^(١١) وهو الوضع بالتأويل، وبهذا يخرج^(١٢) الجواب عن سؤال آخر، وهو أن يقال: لو سلم تناول الوضع^(١٣) للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضاً^(١٤)؛ لأنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة^(١٥) أعني الوضع بالتحقيق؛ إذ غاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل، لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط، حتى يخرج الاستعارة البتة. ورد أيضاً^(١٦) ما ذكره بأن التقييد باصطلاح به التخاطب أو ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز؛ ليدخل فيه نحو لفظ «الصلاة» إذا استعمله الشارع في الدعاء مجازاً، كذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة أيضاً؛ ليخرج عنه هذا اللفظ؛ لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة وإن لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح. ويمكن الجواب^(١٧) بأن قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور التي

(٩) قوله: فقيده بالتحقيق: أي في تعريف المجاز، وقيد عدم التأويل في تعريف الحقيقة. (دسوقي رحمه الله)

(١٠) قوله: معناه المذكور: [للسكاكي وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه].

(١١) قوله: أحياناً: [أي بطريق عروض الاشتراك اللفظي].

(١٢) قوله: يخرج: أي يحصل الجواب عن سؤال آخر يرد على السكاكي، وحاصل ذلك السؤال أن يقال: لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل، حتى يحتاج إلى قيد التحقيق لإدخال الاستعارة، ولو سلم تناوله له فلا نسلم خروج الاستعارة عن تعريف المجاز إذا لم يقيد الوضع بالتحقيق؛ لأن قوله في تعريفه: «هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له» لو اقتصر عليه ولم يرد قوله: «بالتحقيق» لم يتعين أن يراد بالوضع المنفي الوضع بالتأويل، بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ويفيد دخول الاستعارة في المجاز، نعم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل، لكن لا وجه للتخصيص، وحينئذ فلا حاجة للتقييد المذكور.

وحاصل الجواب: أن يقال: إن السكاكي لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل، حتى يقال عليه ما ذكر، بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذي هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى؛ ليدل عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل، فقيده «بالتحقيق»؛ ليكون قرينة على المراد منه. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: تناول الوضع: أي بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ. (ق)

(١٤) قوله: الاستعارة أيضاً: [أي كما لا تخرج عند زيادة القيد].

(١٥) قوله: في الجملة: أي بالنظر إلى بعض الأوضاع وهو الوضع الحقيقي، لا باعتبار جميع الأوضاع؛ لأنها مستعملة فيما وضعت له باعتبار الوضع التأويلي. (دسوقي)

(١٦) قوله: ورد أيضاً إلخ: يعني أن السكاكي قيد الاستعمال في تعريف المجاز باصطلاح به التخاطب ولم يقيد في تعريف الحقيقة، فظاهر صنيعة يقتضي الاحتياج إلى هذا القيد في تعريف المجاز وعدم الاحتياج إليه في تعريف الحقيقة، فرد عليه أن هذا مردود، بل ذلك القيد محتاج إليه في التعريفين معاً. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: ويمكن الجواب إلخ: حاصله: أن السكاكي استغنى عن ذكر قيد «اصطلاح به التخاطب» في تعريف الحقيقة؛ لأن الحقيقة تفيد ما يفيد ذلك القيد، والحيثية مرعية =

(١) قوله: فحينئذ: [أي إذا كان الوضع المطلق لا يتناول الوضع بالتأويل].

(٢) قوله: لا حاجة إلخ: أي لإخراج الاستعارة، وذلك؛ لأنه لا يقال: إن الكلمة مستعملة فيما وضعت له إلا إذا لم يكن هناك تأويل، فقيد عدم التأويل مستدرك. (من الدسوقي وغيره)

(٣) قوله: في تعريف المجاز: [أي لا حاجة لتقييد الوضع في تعريف المجاز بالتحقيق؛ لإدخال الاستعارة فيه؛ لدخولها بدونه. (من الدسوقي وغيره)]

(٤) قوله: اللهم إلخ: [جواب أول من طرف السكاكي]. جواب أول من طرف السكاكي بالتسليم، حاصله: أنا نسلم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع التأويلي، بل لا يدل إلا على الوضع الحقيقي، لكنه زاد لفظ «التحقيق»، وزاد قوله: «من غير تأويل في الوضع»؛ ليوضح المراد من الوضع، فقول السكاكي وقولي: «بالتحقيق» للاحتراز إلخ، معناه لزيادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع. (من الدسوقي)

(٥) قوله: ويمكن الجواب: هذا جواب ثان بالمنع، وحاصله: أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل، بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من الاشتراك اللفظي، فأتى السكاكي بالقيد ليكون قرينة على أن المراد بالوضع في التعريفين الوضع الحقيقي لا مطلق الوضع، وفيه نظر؛ إذ لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع؛ لأن المتبادر من الوضع عند الإطلاق الوضع الحقيقي، وإنما أطلق على التأويلي تجوزاً. (من دسوقي)

(٦) قوله: يتناول الوضع بالتأويل: [هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه]. أي بحيث يكون الوضع المطلق من قبيل المتواطئ، حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم تناول. (ق)

(٧) قوله: اشتراك: أي لفظي بين الأمرين المذكورين بحيث إنه وضع لكل منهما موضع على حدة. (دسوقي)

(٨) قوله: بين المعنى إلخ: فعلى هذا يكون لفظ «الوضع» مشتركاً بين الوضع بالتحقيق كما في الحقيقة، وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة، فلا بد من قرينة يتعين به المراد من غيره، فالمراد في تعريف الحقيقة هو الوضع بالتحقيق، كما أن المراد في تعريف المجاز هو، فيكون القيدان المذكوران قرينة تعيين المراد لا قيدي الاحتراز والإدخال على ما توهم المصنف. (من الخواشي)

تختلف باختلاف الاعتبارات^(١) والإضافات، ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك؛ لأن الكلمة الواحدة بالنسبة إلى المعنى الواحد، قد تكون حقيقة وقد تكون مجازاً بحسب وضعين مختلفين، فالمراد^(٢) أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له، من حيث إنها موضوع له، لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف^(٣) مفيد لهذا المعنى، كما يقال: «الجواد لا يخيب»^(٤) سائله أي من حيث إنه جواد، فحينئذ يخرج عن التعريف مثل: لفظ «الصلاة» المستعمل في عرف الشرع في الدعاء؛ لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له^(٥). وقد يجاب^(٦) بأن قيد «اصطلاح به التخاطب» مراد في تعريف الحقيقة لكنه^(٧) اكتفى بذكره في تعريف المجاز؛ لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن، وبأن اللام^(٨) في «الوضع» للعهد السكاكي أي الوضع الذي وقع به التخاطب، فلا حاجة إلى هذا القيد، وفي كليهما نظر^(٩).

واعترض^(١٠) أيضاً على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط؛ لأن «الفرس» في قوله: «خذ هذا الفرس» مشيراً إلى كتاب بين يديه المستعمل في غير ما وضع له، والإشارة^(١١) إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي.

وقسم^(١٢) السكاكي المجاز اللغوي الراجع^(١٣) إلى معنى الكلمة المتضمن للفائدة^(١٤) إلى الاستعارة^(١٥) وغيرها بأنه إن تضمنت المبالغة عطف على «عرف السكاكي» احتراز به عن العقلي

= عرفاً ولو لم تذكر في تعريف الأمور الاعتبارية، وهي التي يكون مدلولها واحداً، وإنما اختلف فيه بالاعتبار، ولا شك أن الحقيقة والمجاز والكنية من قبيل ذلك؛ فإن مدلول الثلاثة: الكلمة المستعملة، وإنما اختلف بالاعتبار. (من الدسوقي)

(١) قوله: تختلف باختلاف الاعتبارات: احتراز بذلك عن الماهيات الحقيقية التي تختلف بالفصول، وهي الأمور المتباينة التي لا تجتمع في شيء واحد كالإنسان والفرس، فليس قيد الحيثية معتبراً في تعريفها؛ إذ لا التباس فيها؛ لعدم اجتماعها. (من الدسوقي)

(٢) قوله: فالمراد إلخ: هذا تفريع على ما مر من أن قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور الاعتبارية، وأن الحقيقة والمجاز منها، أي وإذا علمت ذلك فمراد السكاكي أن الحقيقة إلخ. (دسوقي)

(٣) قوله: تعليق الحكم بالوصف: المراد بالحكم هنا الاستعمال المأخوذ من «مستعملة». والمراد بالوصف الوضع المأخوذ من قوله: «وضعت». وقوله: «لهذا المعنى» أي المراد المشار إليه بقوله: «فالمراد إلخ» وهذا تأييد لما ذكره من مراد السكاكي. (دسوقي)

(٤) قوله: لا يخيب: يعني أن سائله لا يرد خائباً وخاسراً من غير عطية، فعدم الرد معلق على الجود، فيشعر العلية أي عدم الرد لأجل جوده. (حاشية)

(٥) قوله: من الموضوع له: وهي الهيئة المجتمعة من الأقوال والأفعال، أي وإذا كان استعمال الصلاة في الدعاء ليس من حيث إنما موضوعه له، بل من حيث إن الدعاء جزء من المعنى الذي وضعت له، فتكون مجازاً. (من الدسوقي)

(٦) قوله: وقد يجاب إلخ: وحاصله: أن هذا القيد وهو «في اصطلاح به التخاطب» وإن كان متروكاً في تعريف الحقيقة إلا أنه مراد السكاكي، فهو محذوف من تعريفها؛ لدلالة القيد المذكور في تعريف المجاز عليها. (دسوقي)

(٧) قوله: لكنه: جواب عما يقال: حيث اكتفى بذكر القيد في أحد التعريفين؛ لدلالته على اعتباره في الآخر، فهلا عكس، وذكره في تعريف الحقيقة، وحذفه من تعريف المجاز؛ لدلالة ذكره في تعريف الحقيقة على اعتباره في تعريف المجاز. (دسوقي)

(٨) قوله: وبأن اللام إلخ: عطف على قوله: «بأن قيد في اصطلاح به التخاطب مراد إلخ» فهو جواب ثالث، وحاصله: أن اللام في قوله في تعريف الحقيقة: «من غير تأويل في الوضع» لأم العهد، والمعهود هو الوضع الذي وقع بسببه التخاطب، والوضع الذي وضع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب، وحينئذ فلا حاجة لزيادة قيد «في اصطلاح به التخاطب» في تعريف الحقيقة. (دسوقي)

(٩) قوله: وفي كليهما نظر: أما في الأول فظاهر؛ لما فيه من نوع خفاء وجهالة، وذلك لا يجوز في التعريفات، وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها. وأما في الثاني فقال في «المطول»: «لأننا نقول: المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعه له بذلك الوضع، لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب؛ إذ لا دلالة عليها. (تجريد)

(١٠) قوله: واعترض: أي على تعريف السكاكي للمجاز بأنه غير مانع؛ لأنه يتناول الغلط، فكان على السكاكي أن يزيد بعد قوله: «مع قرينة مانعة عن إرادته»: على وجه يصح. وأجيب بأن قوله: «مع قرينة» على حذف المضاف أي مع نصب قرينة، ولا شك أن نصب المتكلم قرينة يستدعي اختياره في المنصوب والشعور به؛ لأن النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والإرادة، وذلك مفقود في الغلط؛ لأن الغلط لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم إرادته معنى الفرس مثلاً، نعم إن كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل الغلط قطعاً. (دسوقي)

(١١) قوله: والإشارة إلخ: رد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله: «مع قرينة مانعة عن إرادته»؛ إذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم إرادة الموضوع له. (تجريد)

(١٢) قوله: وقسم: إلى آخر قوله: «وعند التمثيل منها» القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد: «وعند التمثيل منها»؛ لأنه محط الاعتراض عليه، وما قبله كله تمهيد له. (ق)

(١٣) قوله: الراجع: أي معنى الكلمة احتراز من الراجع إلى حكمهما، كما في قوله تعالى: «وَجَاءَ رَبُّكَ» (الفجر: ٢٢)، فالأصل «وجاء أمر ربك»، فالحكم الأصلي في الكلام لقوله: «ربك» هو الجر، وأما الرفع فمجاز، ومدار المجاز الراجع إلى حكم الكلمة على اكتساء اللفظ حركة؛ لأجل حذف كلمة لا بد من معناها أو لإثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحاً كالكاف في قوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» (الشورى: ١١). (دسوقي)

(١٤) قوله: المتضمن للفائدة: بالنصب نعت للمجاز، واحتراز بذلك عن اللفظ الدال على المقيد إذا استعمل في المطلق، كالمرسن؛ فإنه أنف البعير يستعمل في أنف الإنسان من حيث إنه مطلق أنف لا من حيث تشبيهه به في الانبطاح؛ فإنه مجاز لم يتضمن فائدة؛ لأن المعنى الأصلي للكلمة موجود في ضمن المعنى الذي استعملت فيه الآن. (دسوقي)

(١٥) قوله: إلى الاستعارة: [أي مطلق الاستعارة أعم من التصريحية والمكنية.]

في التشبيه فاستعارة، وإلا^(١) فغير استعارة. وعرف السكاكي الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه^(٢) وتريد به أي بالطرف المذكور
كأناسد للرجل الشجاع
الآخر أي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به، كما تقول^(٣): «في الحمام أسد» وأنت تريد به الرجل الشجاع
أي المتروك اسمه حال من فاعل «تذكر»
مدعيا أنه من جنس الأسد فثبت له ما يختص المشبه به وهو اسم جنسه، وكما تقول: «أنشبت المنية أظفارها» وأنت تريد بالمنية السبع
أي في المكينة
بادعاء السبعية لها، فثبت لها ما يختص السبع المشبه به، وهو الأظفار، ويسمى المشبه به - سواء كان هو المذكور أو المتروك - مستعاراً
حاصله أن المراد بلفظ المنية: السبع الادعائي، وهو الموت
منه، ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويسمى المشبه مستعاراً له.

وقسمها أي الاستعارة إلى المصرح بها والمكني عنها، وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور^(٤) من طرفي التشبيه هو المشبه
به، وجعل منها^(٥) أي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخيلية، وإنما لم يقل^(٦): «قسمها إليهما»؛ لأنَّ المتبادر إلى الفهم من
التحقيقية^(٧) والتخيلية ما يكون على القطع، وهو قد ذكر قسماً آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل، كما ذكر في بيت زهير^(٨)،
أي السكاكي
وفسر التحقيقية بما مرَّ أي بما يكون المشبه المتروك متحققاً حساً أو عقلاً^(٩)، وعد التمثيل^(١٠) على سبيل الاستعارة، كما في قولك:
«أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى» منها أي من التحقيقية^(١١) حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها: «التحقيقية» مع القطع، ومن
بخلاف المصنف؛ فإنه جعله قسماً مستقلاً
الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين متزعتين من أمور لوصف صورة أخرى.

ورَدَّ ذلك بأنه أي التمثيل مستلزم للتركيب^(١٢) المنافي للأفراد، فلا يصح عُدُّه من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد؛
أي عد التمثيل من الاستعارة الحقيقية التي هي قسم من المجاز المفرد الذي هو لازم الاستعارة الحقيقية.
لأنَّ تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات، وإلاَّ لزم اجتماع المتنافيين؛ ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم.
أي كالتنثيل والاستعارة
والجواب^(١٣): أنه عدَّ التمثيل قسماً من مطلق الاستعارة التصريحية الحقيقية، لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد، وقسمة
أي السكاكي
المجاز المفرد^(١٤) إلى الاستعارة وغيرها

تخيلية جزماً، لا على سبيل الاحتمال. (من الدسوقي)
(٨) قوله: في بيت زهير: وهو قوله «سابقاً»: صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله ::
وعري أفراس الصبا ورواحله؛ فإن استعارة الأفراس والرواحل ههنا يحتمل التحقيقية
والتخيلية. (من الحواشي)
(٩) قوله: حساً أو عقلاً: الأول كلفظ «أسد» المنقول للرجل الشجاع في قولك: «رأيت
أسداً في الحمام»، والثاني: كلفظ «الصرط المستقيم» المنقول للدين المقيم بمعنى الأحكام
الشرعية في قوله تعالى: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» (الفاتحة: ٦). (من الدسوقي)
(١٠) قوله: وعد التمثيل: أي الاستعارة التمثيلية وتقدم أنها تسمى التمثيل على سبيل
الاستعارة، وتسمى تمثيلاً مطلقاً، وحينئذٍ فلا حاجة لتقدير الشارح قوله: «على سبيل
الاستعارة»، لكن الشارح قصد به الإيضاح بذكر الاسم الاعتراف. (من الدسوقي)
(١١) قوله: أي من التحقيقية: أي التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد، ولذا جاء
الاعتراض الآتي. (دسوقي)
(١٢) قوله: مستلزم للتركيب: لأن التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حالة
تركيبية وضع لها إلى حالة أخرى. (دسوقي)
(١٣) قوله: والجواب: هذا شروع في أجوبة خمسة، أتى بها الشارح؛ انتصاراً للسكاكي،
وحاصل الأول: أن السكاكي عد التمثيل قسماً من مطلق الاستعارة التصريحية الحقيقية
الشاملة للإفرادية والتركيبية، ولا شك أن مطلق الاستعارة الحقيقية يكون تمثيلاً مستلزماً
لتركيب، ولم يعد التمثيل من الاستعارة الحقيقية الإفرادية حتى يرد البحث. (دسوقي)
(١٤) قوله: وقسمة المجاز المفرد إلخ: كأنه قيل: إن الاستعارة يجب أن يكون مفرداً كلياً؛ =

(١) قوله: وإلا: أي وإن لم يتضمن المبالغة في التشبيه ولكن فيه فائدة أخرى فهو غير
استعارة، أي مجاز مرسل، وأما الاسم المقيد المستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن
المجاز المرسل عنده يسميه المجاز الخالي عن الفائدة. (من الدسوقي)
(٢) قوله: أحد طرفي التشبيه: لا يخفى أن أحد طرفي التشبيه في الحقيقة هو المعنى، وأن
الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ، وحينئذٍ فيجب أن يجعل في الكلام حذف مضاف
أي بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه. (من الدسوقي)
(٣) قوله: كما تقول إلخ: لما كان قوله: «أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتريد به
الآخر» يشمل ما إذا ذكر اسم المشبه به وأريد منه المشبه، كما في المصراحة، ويشمل ما
إذا ذكر اسم المشبه وأريد به المشبه به، كما في المكينة عنده: مثل الشارح بمثالين: الأول
للأول، والثاني للثاني. (دسوقي)
(٤) قوله: الطرف المذكور: أي المذكور اسمه هو المشبه به، وعنى بالمكني عنها أن يكون
الطرف المذكور اسمه هو المشبه. (ق)
(٥) قوله: وجعل منها: أي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخيلية، أي ولم يجعل مثل
ذلك في المكينة. (من الدسوقي)
(٦) قوله: إنما لم يقل: أي المصنف: «وقسمها إليهما» المشعر بانحصارها في القسمين، بل
عدل إلى قوله: «جعل منها كذا وكذا» المشعر ببقاء شيء آخر وراء التحقيقية والتخيلية؛
لأن المتبادر إلخ. (دسوقي)
(٧) قوله: من التحقيقية إلخ: أي من إطلاق لفظ «التحقيقية» وإطلاق لفظ «التخيلية».
وقوله: «ما يكون على الجزم» أي ما يكون استعارة تحقيقية جزماً، وما يكون استعارة

لا توجب^(١) كون كل استعارة مجازاً مفرداً، كقولنا: «الأبيض إمّا حيوان أو غيره، والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون».

على أن^(٢) لفظ «المفتاح» صريح في أن المجاز الذي جعله منقسماً إلى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في

جواب آخر

غير ما وضعت له؛ لأنه قال بعد تعريف المجاز: إن المجاز عند السلف^(٣) قسمان: لغوي، وعقلي. واللغوي قسمان: راجع إلى معنى

ويسمى مجازاً في المفرد

أي المجاز المفرد

الكلمة^(٤)، وراجع إلى حكم الكلمة^(٥). والراجع إلى المعنى قسمان: خال عن الفائدة^(٦)، ومتضمن لها. والمتضمن للفائدة قسمان:

استعارة، وغير استعارة، وظاهر^(٧) أن المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة خارجان^(٨) عن المجاز بالمعنى المذكور، فيجب^(٩) أن

هو المجاز المرسل

يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب؛ ليصح الحصر^(١٠) في القسمين.

العقلي واللغوي

أي بالمجاز المقسم

وأجيب بوجه آخر: الأول: أن المراد بالكلمة اللفظ^(١١) الشامل للمفرد والمركب نحو: «وَكَلِمَةُ اللَّهِ^(١٢) هِيَ الْعُلْيَا». الثاني: أنا

(التوبة: ٤٠) أي الجواب الثاني

أي الواقعة في تعريف المجاز

عن هذا البحث

لا نسلم أن التمثيل^(١٣) يستلزم التركيب، بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي، وهو قد يكون طرفاه مفردين^(١٤)، كما في قوله

أي التشبيه التمثيلي

تعالى: «مَثَلُهُمْ^(١٥) كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا» الآية. الثالث^(١٦): أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقتراحها بألف شيء لا يخرجها

أي الإضافة اللغوية

(٨) قوله: خارجان: [أما الأول فظاهر؛ لأن العقلي هو الإسناد، فهو ليس بلفظ، فضلاً

عن كونه كلمة.. وأما الثاني فلأنه إما نفس الإعراب، وهو ليس بكلمة، وإما الكلمة باعتبار الإعراب فهو غير مستقلة، والمراد باللفظ في تعريف الكلمة: المستقل. (ملخص)]

(٩) قوله: فيجب إلخ: تفريع على ما لزم من قوله: «فظاهر إلخ» من وجوب كون المقسم أعم، أي إذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظاً أو غيره، كلمة أو غيرها، كما ذكر: وجب أن يراد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب؛ ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم في القسمين: العقلي، واللغوي. (من التحريد)

(١٠) قوله: ليصح الحصر إلخ: إذ لو أريد بالراجع إلى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلاً؛ لأن اللغوي حينئذ لا يشتمل الراجع إلى معنى الكلمة إذا كان مركباً، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين، وهو اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة المركب، فيكون الحصر باطلاً. (من التحريد)

(١١) قوله: المراد بالكلمة اللفظ: يعني لما أريد بالكلمة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم، وسقط الاعتراض. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: نحو كلمة الله: فإن المراد بكلمته تعالى كلامه؛ لأن قوله: «هِيَ الْعُلْيَا» أي في البلاغة، والبلاغة لا تكون في كلمة، بل في الكلام. ورده بأن إطلاق «الكلمة» على

«اللفظ» مجاز، فيلزم التجوز في التعريف بلا قرينة، وهو غير جائز. (دسوقي)

(١٣) قوله: أن التمثيل: أي الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب؛ لأن الصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعي إلا متعددًا ينتزع منه، ولا تتعين الدلالة عليه بلفظ مركب، فيجوز أن يعبر عن الصورة المنتزعة بلفظ مفرد مثل المثل. (دسوقي)

(١٤) قوله: طرفاه مفردين: أي فكذلك الاستعارة المبنية عليه؛ لأنه إذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة. (تجريد)

(١٥) قوله: مثلهم إلخ: المثل بمعنى الصفة لفظ مفرد، وقد شبه حال الكفار بحال من استوقد ناراً، وعلى هذا صح عد الاستعارة من أقسام المجاز المفرد، واندفع الاعتراض على السكاكي. (من الحواشي)

(١٦) قوله: الثالث إلخ: هذا في غاية السقوط؛ لأن الاستعارة في مثل: «إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى» إنما هي في نفس الكلام، لا في شيء من مفرداته؛ إذ كل منها مستعملة في معناه الأصلي. (من الحواشي)

= لأنها قسم من المجاز المفرد، وإفراد المقسم يستلزم إفراد قسمه وبوجهه، فكيف يصح قولك: «من مطلق الاستعارة إلخ، لا من الاستعارة التي إلخ». فأجاب بقوله: «وقسمة إلخ». (من الحواشي)

(١) قوله: لا توجب إلخ: أي بل يصح تقسيم الشيء إلى ما هو في نفسه ليس أخص من المقسم، بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه، كما في تقسيم المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها. (من الدسوقي)

(٢) قوله: على أن إلخ: جواب ثان عن الرد يمنع كون المقسم الذي قسمه السكاكي للاستعارة وغيرها المجاز المفرد. وحاصله: لا نسلم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد حتى يقال: كيف يجعل التمثيل الذي هو مركب من أقسام المفرد، بل المقسم في كلامه مطلق المجاز، فقسمه إلى الاستعارة وغيرها، ثم قسم الاستعارة إلى التمثيلية وغيرها، وحينئذ فالمقسم صادق بالمركب الذي هو بعض الاستعارة، فلا يلزم اجتماع الأفراد من حيث إن المقسم مفرد، والتركيب من حيث كون المقسم مركباً. (دسوقي)

(٣) قوله: إن المجاز عند السلف: يعني مطلق المجاز، لا المعروف بما ذكره أولاً الذي هو المفرد. (دسوقي)

(٤) قوله: راجع إلى معنى الكلمة: بأن يصدق معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ. (تجريد)

(٥) قوله: وراجع إلى حكم الكلمة: وهو أن تنقل الكلمة عن إعرابها الأصلي إلى إعراب آخر بسبب نقصان كلمة أو زيادتها، مع بقاء اللفظ على معناه، كما سيحيى. (دسوقي)

(٦) قوله: خال عن الفائدة: كاستعمال اسم المقيّد كـ«المشفر» الموضوع لشفة البعير في المطلق كمطلق الشفة؛ فإن العدول عن اسم المطلق إلى اسم المقيّد مع إرادة المطلق به مما لا فائدة فيه. (تجريد)

(٧) قوله: وظاهر إلخ: هذا من تنمة الدليل الذي استدلل على أن المقسم في كلام السكاكي مطلق المجاز، لا خصوص المجاز المفرد المشار بقوله: «لأنه قال إلخ». وحاصل كلامه: أن السكاكي قد جعل من جملة أقسام المجاز: المجاز العقلي، والراجع إلى حكم الكلمة، وبالضرورة أن كلا منهما خارج عن المجاز المفرد. وإذا كان هذان القسمان -أعني: المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة- ليسا داخليين في المجاز المفرد، وقد أدخلهما السكاكي في أقسام المجاز: وجب أن يريد بالمجاز المقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظاً أو غيره، كلمة أو غيرها؛ لأجل صحة حصر المجاز في القسمين: العقلي، واللغوي. (من دسوقي)

عن أن تكون كلمة، فالاستعارة في مثل: «أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى»، هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى، والمستعار له هو التردد، فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، وفي الكل نظر^(١) أوردناه في الشرح.

وفسر السكاكي الاستعارة التخيلية بما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً، بل هو^(٢) أي معناه صورة وهمية محضة^(٣) لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي، كلفظة «الأظفار» في قول الهذلي: ع: وإذا المنية أنشبت أظفارها؛ فإنه لما شَبَّه المنية بالسبع في الاغتيال^(٤) أي المثل

أخذ الوهم في تصويرها أي المنية بصورته أي بصورة السبع، واختراع لوازمه لها أي لوازم السبع للمنية، وعلى الخصوص^(٥) ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به، فاخترع^(٦) لها أي للمنية صورة مثل صورة الأظفار المحققة، ثم أطلق عليه أي على ذلك المثل أعني

الصورة التي هي مثل صورة الأظفار لفظ «الأظفار» فيكون استعارةً تصريحية^(٧)؛ لأنه قد أطلق اسم المشبه به -وهو الأظفار

المحققة- على المشبه، وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، والقرينة إضافتها إلى المنية، والتخيلية عنده^(٨) قد تكون

بدون الاستعارة بالكناية، ولهذا مثل لها بنحو: «أظفار المنية الشبيهة بالسبع» فصرح بالتشبيه^(٩)؛ ليكون الاستعارة في الأظفار فقط

من غير استعارة بالكناية في المنية، وقال المصنف: إنه بعيد جداً لا يوجد له مثال في الكلام^(١٠).

وفيه أي في تفسير التخيلية بما ذكره تعسف^(١١) أي أخذ على غير الطريق؛ لما فيه^(١٢) من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل،

ولا تمس إليها حاجة. وقد يقال: إن التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخيلية.

وهذا في غاية السقوط؛ لأنه يكفي في التسمية أدنى مناسبة^(١٣)، على أنهم يسمون حكم الوهم تخيلاً. ذكر صاحب «الشفاء»: أن

القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقلي، ولكن حكماً تخيلاً.

(٧) قوله: استعارة تصريحية: أي تصريحية تخيلية؛ بدليل أن الكلام في تفسير التخيلية، أما كونها تخيلية فلأن اللفظ نقل عن معناه الأصلي لمعنى متخيل أي متوهم، لا ثبوت له في نفس الأمر. وأما كونها تصريحية فلأنه قد أطلق اسم المشبه به -وهو الأظفار- المحققة على المشبه، وهو الصورة الوهمية. (من التجريد والدسوقي)

(٨) قوله: والتخيلية عنده إلخ: أي فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية، فلا تستلزم الاستعارة بالكناية، بخلاف تفسير السلف؛ فإنها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية، وقد صرح به حيث مثل للتخيلية بأظفار المنية الشبيهة بالسبع، والسلف إما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعاً، أو يجعلوا الأظفار؛ ترشيحاً للتشبيه لا استعارة تخيلية. (تجريد)

(٩) قوله: فصرح بالتشبيه إلخ: لأن عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلاً عن كونها مكنية؛ لبناء الاستعارة على تناسي التشبيه، فالتخيلية عنده أعم عملاً من المكنية. (دسوقي)

(١٠) قوله: في الكلام: أي البليغ، وإلا فقد وجد له مثال في الكلام غير البليغ، كالمثال المذكور. (من الدسوقي)

(١١) قوله: لما فيه: أي لما فيما ذكره من كثرة الاعتبارات، وهي تقدير الصور الخيالية، ثم تشبيهها بالمحققة، ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور المحققة لها، بخلاف ما ذكره المصنف في تفسير التخيلية؛ فإنه خال عن تلك الأمور؛ لأنه فسرها بإثبات أمور مختصة بالمشبه به للمشبه. (ق)

(١٢) قوله: أدنى مناسبة: والمناسبة هنا موجودة، وأن الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية، شأنهما أن تقرر ما لا ثبوت له في نفس الأمر، فهما مشتركان في المتعلق، فيجوز أن =

(١) قوله: وفي الكل نظر: أما في الأول فلأن استعمال الكلمة في اللفظ مجازاً في اصطلاح العربية، فلا يصح في التعريف من غير قرينة. وأما في الثاني فلأنه لو ثبت أن مثل هذا المشبه يقع استعارة تمثيلية، فهذا إنما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب، ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي؛ لأنه قد عد من التحقيقية مثل قولنا: «أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى»، ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد، ولا يجوز في مفرد من مفرداته، بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الأصلي. وأما في الثالث فللقطع بأن لفظ «تقدم» في «تقدم رجلاً وتؤخر أخرى» مستعمل في معناه الأصلي، والمجاز إنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي، أعني صورة تردد من يقوم ليذهب، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى. (تجريد)

(٢) قوله: بل هو إلخ: لما كان ما لا تحقق له حساً ولا عقلاً شاملاً لما تحقق له في الوهم أيضاً، أضرب عن ذلك بقوله: «بل هو». (دسوقي)

(٣) قوله: وهمية محضة: وهذا بخلاف اعتبار السلف؛ فإن أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية، فهناك اختلاط توهم وتحقيق، بخلاف ما اعتبره؛ فإنه أمر وهمي محض لا تحقق له باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته. (ق)

(٤) قوله: الاغتيال: [أي إهلاك النفوس بالقهر].

(٥) قوله: وعلى الخصوص: «على» بمعنى الباء، وهو متعلق بـ«يكون» بعده، و«ما يكون» عطف على «لوازم» عطف تفسير. (دسوقي)

(٦) قوله: فاخترع إلخ: أي فلما صور الوهم المنية بصورة السبع بالتصوير الوهمي، وأثبت لها لوازم يكون بها قوام وحصول وجه الشبه: اخترع الوهم لتلك المنية صورة وهمية، مثل صورة الأظفار المختصة بالسبع في الشكل والقدر. (دسوقي)

وَيُخَالَفُ تَفْسِيرَهُ لِلتَّخْيِيلِيَّةِ بِمَا ذَكَرَ تَفْسِيرَ غَيْرِهِ لَهَا أَيِ غَيْرِ السَّكَاكِيِّ لِلتَّخْيِيلِيَّةِ بِجَعْلِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ^(١١) كَجَعْلِ الْيَدِ لِلشَّمَالِ^(١٢)، وَجَعْلِ الْأَظْفَارِ^(١٣) لِلْمَنِيَةِ. قَالَ الشَّيْخُ^(١٤) عَبْدُ الْقَاهِرِ: إِنَّهُ لَا خِلَافَ^(١٥) فِي أَنَّ الْيَدَ^(١٦) اسْتِعَارَةٌ، ثُمَّ إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ^(١٧) أَنْ تَزْعُمَ أَنَّ لَفْظَ «اليد» قَدْ نَقَلَ عَنْ شَيْءٍ لَشَيْءٍ؛ إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ شَبْهٌ شَيْئًا بِالْيَدِ، بَلِ الْمَعْنَى^(١٨) عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَثْبِتَ لِلشَّمَالِ يَدًا. وَلِبَعْضِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ كَلِمَاتٌ وَاهِيَةٌ^(١٩) بَيَّنَّا فُسَادَهَا فِي الشَّرْحِ. نَعَمْ^(٢٠)، يَتَجَهَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ صَاحِبَ «الافتتاح» فِي هَذَا الْفَنِّ خُصُوصًا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ لَيْسَ بِصَدَدِ التَّقْلِيدِ لغيره، حَتَّى يَعْتَرِضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ^(٢١) هُوَ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ.

وَيَقْتَضِي مَا ذَكَرَهُ السَّكَاكِيُّ فِي التَّخْيِيلِيَّةِ أَنَّ يَكُونُ التَّرْشِيحُ تَخْيِيلِيَّةً لِلزُّومِ^(٢٢) مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ السَّكَاكِيُّ فِي التَّخْيِيلِيَّةِ مِنْ إِثْبَاتِ صُورَةٍ وَهْمِيَّةٍ فِيهِ أَيِ فِي التَّرْشِيحِ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مِنَ التَّخْيِيلِيَّةِ وَالتَّرْشِيحِ إِثْبَاتٌ بَعْضُ مَا يَخْتَصُّ الْمَشْبَهَ بِهِ لِلْمَشْبِهِ، فَكَمَا أُثْبِتَ لِلْمَنِيَةِ الَّتِي هِيَ الْمَشْبَهَ مَا يَخْتَصُّ السَّبْعَ الَّذِي هُوَ الْمَشْبَهَ بِهِ مِنَ الْأَظْفَارِ، كَذَلِكَ أُثْبِتَ^(٢٣) لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة، فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر ههنا أيضًا^(٢٤) معنى وهمي شبيه بالتجارة، وآخر شبيه بالربح؛ لِيَكُونُ اسْتِعْمَالُ الرِّبْحِ وَالتَّجَارَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا اسْتِعَارَتَيْنِ تَخْيِيلِيَّتَيْنِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ^(٢٥) بَيْنَهُمَا، إِلَّا بِأَنَّ^(٢٦) التَّعْبِيرَ

قُوَّةُ تَأْثِيرِهَا لَمَّا تَعَرَّضَ لَهُ، فَلَا اسْتِعَارَةَ فِي إِثْبَاتِ «اليد» لـ«الشمال»، لَا فِي لَفْظِ «اليد». (علامة دسوقي)
(٩) قوله: كلمات واهية: زيف بما كلام المصنف واعتراضه على السكاكي، بينه الدسوقي مفصلاً، لكن لا طائل تحته.
(١٠) قوله: نعم إلخ: هذا استدراك على الاعتراض على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره. وحاصله: أن اعتراض المصنف على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره لا يتوجه عليه؛ لأنه ليس مقلداً لغيره، لكن فيه أن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة مما لا يعتد به. (دسوقي وتجريد)
(١١) قوله: ما ذكره إلخ: وهو أنه يؤتى بلفظ لازم المشبه به، ويستعمل مع المشبه في صورة وهمية شبيهة يلزم المشبه به. (دسوقي)
(١٢) قوله: للزوم إلخ: فإما أن يلزم السكاكي لزومه فيلزمه مزيد التعسف ومخالفة الغير، وإما أن لا يلزمه فيلزم التحكم. وقد يقال: إن هذا الاعتراض لازم للقول أيضاً، فكما قالوا: إن إثبات الأظفار تخييل يلزمهم أن يقولوا: إن إثبات اليد في قولك: «رأيت أسداً له ليد» تخييل أيضاً؛ لأن كلا منهما فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه مع أنهم جعلوه ترشيحاً. وحاصل اعتراض المصنف: مطالبة السكاكي بالفرق بين الترشيح والتخييل. (دسوقي)
(١٣) قوله: كذلك ثبت إلخ: أي فقد شبه اختيار الضلالة بالاشتراء، واستعير له اسمه. واشتق من «الاشتراء» «اشتروا» بمعنى اختاروا، وإثبات الربح والتجارة في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَیَحَتْ یَجَزَّرُهُمْ﴾ (البقرة: ١٦) ترشيح. (دسوقي)
(١٤) قوله: ههنا أيضاً: والحاصل: أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحاً، كما أن لفظ اللازم للمشبه به في التخييل نقل لصورة وهمية، والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيح والتخييل، وهو المبالغة في التشبيه. (من الدسوقي)
(١٥) قوله: إذ لا فرق: أي لأنه لا فرق بينهما يقتضي عدم صحة قياس أحدهما على الآخر. (ق)
(١٦) قوله: إلا بأن إلخ: استثناء منقطع، لكن فارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر، وهو أن الترشيح عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به، كما تقدم في قوله: =

= ينسب إلى إحدى القوتين ما ينسب إلى الأخرى. (من الدسوقي)
(١) قوله: يجعل الشيء للشيء: [يصدق على كل مجاز عقلي. ودفعه بجعل «ال» للعهد، أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه. (تجريد)]
(٢) قوله: كجعل اليد للشمال: [يفتح الشين، الريح التي تهب من جانب القطب] أي في قوله: شعر:
وغداة ریح قد كشفت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها
أي رب غداة ریح أزالته برودته عن الناس بالطعام والكسوة وإيقاد النيران. و«قرة» بكسر القاف أي برد شديد عطف على «ریح»، و«إذ» ظرف لـ«كشفت»، و«زمامها» فاعل «أصبحت»، و«الشمال» بالفتح ریح مشهورة. (من الدسوقي والتجريد)
(٣) قوله: وجعل الأظفار إلخ: أي في قول الهذلي: وإذا المنية أنشبت أظفارها، فعلى تفسير السكاكي يجب أن يجعل «الشمال» صورة متوهمة شبيهة باليد، ويكون إطلاق «اليد» عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له، وعند غيره الاستعارة إثبات «اليد» لـ«الشمال» ولفظ «اليد» حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له، وكذا يقال في «أظفار المنية» على المذهبين. (دسوقي)
(٤) قوله: قال الشيخ إلخ: هذا استدلال على أن تفسير السكاكي يخالف لتفسير غيره، وأن التخييلية عند غير السكاكي جعل الشيء للشيء. (دسوقي وغيره)
(٥) قوله: لا خلاف: إن قلت: قول الشيخ: «لاخلاف إلخ» لا يصح؛ إذ كيف ينفي الخلاف مع وجود خلاف السكاكي. قلت: الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكي، فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكي. (من الدسوقي)
(٦) قوله: في أن اليد: أي لا خلاف في أن اليد من حيث إضافتها إلى الشمال، أو أن الكلام على حذف المضاف، أي لا خلاف في أن إثبات «اليد» استعارة؛ ليوافق التفسير بالجعل، فاندفع ما يقال: إن قول الشيخ حجة على المصنف لا له؛ لأن كون اللفظ استعارة ينافي ما ادعاه من كون اللفظ حقيقة لغوية، والتجاوز إنما هو في إثبات الشيء للشيء. (دسوقي)
(٧) قوله: ثم إنك لا تستطيع: أي لا تقدر على ذلك، وهو كناية عن عدم قبول ذلك، لا أنه مستحيل، وإلا فقد ارتكبه السكاكي، وهذا تقدير لمذهب القوم وإبطالاً لمذهب السكاكي. (من الدسوقي)
(٨) قوله: بل المعنى إلخ: أي ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد في

عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخيلية باللفظ الموضوع له كلفظ «المنية»، وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ «الاشتراء» المعبر به عن الاختيار، والاستبدال الذي هو المشبه مع أن لفظ «الاشتراء» ليس بموضوع له. وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخيلية، وعدم اعتباره في الترشيح، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكّم.

والجواب^(١) أن الأمر الذي هو من خواصّ المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازًا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه. وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتاج إلى ذلك؛ لأنّ المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنًا للوازمه وخواصه، حتى إنّ^(٢) المشبه به في قولنا: «رأيت أسدًا يفترس أقرانه» هو الأسد الموصوف بالافتراض الحقيقي من غير احتياج إلى توهم صورة، واعتبار مجاز في الافتراض، بخلاف ما إذا قلنا^(٣): «رأيت شجاعًا يفترس أقرانه»؛ فإننا نحتاج إلى ذلك؛ ليصح إثباته للشجاع، فليتأمل، ففي الكلام^(٤) دقةٌ مّا.

وعنى بالمكني عنها أي أراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها أن يكون الطرف^(٥) المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه، ويراد به المشبه به، على أن المراد^(٦) بالمنية في مثل: «أنشبت المنية أظفارها» هو السبع بادعاء^(٧) السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئًا غير السبع بقرينة^(٨) إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها أي إلى المنية، فقد ذكر المشبه -وهو المنية-، وأريد به المشبه به وهو السبع، فالاستعارة^(٩) بالكناية لا تنفك عن التخيلية بمعنى أنه لا توجد^(١٠) استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخيلية؛ لأنّ في إضافة خواصّ

= فقد أتى بلازم المشبه به -وهو اللبد- مع المشبه، لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الأسد، وأما التحيل فقد عبر فيه المشبه باسمه، كما تقدم في قوله: «وإذا المنية أنشبت أظفارها»؛ فإن «الأظفار» أتت بما -وهي اسم لازم المشبه به- مع المشبه، لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه. (دسوقي)

(١) قوله: وهذا الفرق إلخ: إنما كان هذا الفارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر؛ لأن هذا تفريق بمجرد التحكم لا عبرة به؛ إذ المعنى الذي صحح اعتبار الصورة الوهمية موجودة فيها معًا، كما علمت، فإذا صح اعتبار الصورة الوهمية في كل من الترشيح والتخيل فإما أن يقدر في كل منهما أو يسقط اعتبارها في كل منهما، واعتبارها في أحدهما دون الآخر تحكّم. (من الدسوقي)

(٢) قوله: والجواب: أي عن الاعتراض الوارد على السكاكي، وحاصله: أن المشبه في صورة التحيل لما عبر عنه بلفظه، وقرن بما هو من لوازم المشبه به، وكان ذلك اللازم منافيًا للمشبه، ومنافرا للفظه: جعلنا لفظ اللازم المقرون عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه. وفي صورة الترشيح لما عبر عن المشبه بلفظ المشبه به، وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به: لم يحتاج إلى اعتبار الصورة الوهمية؛ لعدم المنافرة. (من الدسوقي)

(٣) قوله: حتى إن إلخ: «حتى» للتفريع بمنزلة الفاء، أي فالمشبه به في قولنا: «رأيت أسدًا يفترس أقرانه» هو الأسد الموصوف بالافتراض الحقيقي، فاستعير اسمه مقارنًا للازمه للمشبه، وهو الرجل الشجاع، فلا حاجة إلى اعتبار أمر وهمي يستعمل فيه الافتراض الذي هو الترشيح مجازًا. (من الدسوقي)

(٤) قوله: بخلاف ما إذا قلنا إلخ: هذا التركيب فيه استعارة مكنية، «وفترس» تخيل، وقوله: «فإننا نحتاج إلى ذلك» أي لتوهم صورة واعتبار مجاز في الافتراض؛ لأنه لم يذكر في المكنية المشبه به، حتى يقال: استعير اسمه مقارنًا للازمه. وإنما ذكر فيه المشبه وهو لا ارتباط له بلازم المشبه به، بل هما متنافران، فاحتيج إلى اعتبار أمر وهمي يكون لازم المشبه به مستعملًا فيه. (دسوقي)

(٥) قوله: ففي الكلام إلخ: أي الجواب المذكور دقة، وهذا علة للأمر بالتأمل أي فليتأمل؛

لأن فيه دقة تحتاج إلى تأمل ودقة نظر؛ لأن كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج إلى تأمل. (ملخص)

(٦) قوله: أن يكون الطرف إلخ: والمصنف لا يخالف في هذا، وقوله: «يراد به المشبه به» المصنف يخالف فيه، فهو محل نزاع. (من دسوقي)

(٧) قوله: على أن المراد إلخ: وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنية: هو السبع عند السكاكي، وأما عند المصنف فالمراد بالمنية: الموت الحقيقي. (دسوقي)

(٨) قوله: بادعاء إلخ: لما كان إرادة السبع الحقيقي من المنية في نحو المثال لا تصح أشار إلى ما تصح به إرادة الطرف الآخر الذي هو السبع من المنية بقوله: «وإنما» تصح إرادة السبع من المنية، مع أن المراد منها الموت قطعًا بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعية لها، وإنكار أن تكون المنية شيئًا آخر غير السبع. (ق)

(٩) قوله: بقرينة: أي وادعاء ثبوت السبعية لها كائن بقرينة هي إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها، فتقرير الاستعارة بالكناية في المثال المذكور على مذهب السكاكي أن يقال: شبهت المنية التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعية بالسبع الحقيقي، وادعينا أنّها فرد من أفرادها، وأنّها غير مغايرة له. وأن للسبع فردين: فرد متعارف، وفرد غير متعارف، وهو الموت الذي ادعت له السبعية، واستعير اسم المشبه -وهو المنية- لذلك الفرد الغير المتعارف، أعني الموت الذي ادعت له السبعية، فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبه -وهو المنية- الذي هو أحد الطرفين وأريد به المشبه به الذي هو السبع في الجملة. (دسوقي)

(١٠) قوله: فالاستعارة إلخ: هذا تفريع على قول المصنف: «بقرينة إلخ»، وذلك لأن قوله: «بقرينة إضافة الأظفار إليها» يفيد أنه لا قرينة للمكنية إلا ماسمًا تخيلًا. وإنما أفاد ذلك وهو غير صيغة قصر؛ لأنه معلوم من مذهبه أنه لا قرينة لها إلا التخيل. (دسوقي)

(١١) قوله: لا توجد إلخ: أي لا معنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر؛ لما تقدم أن التخيلية عند السكاكي قد تكون بدون المكنية. (دسوقي)

المشبه به إلى المشبه استعارة تخيلية. ورُدَّ ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنية عنها بأن لفظ المشبه^(١) فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ «المنية» مثلاً، مستعمل فيما وضع له تحقيقاً للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير، والاستعارة ليست كذلك^(٢)؛ لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتُريد به الطرف الآخر. ولَمَّا كان ههنا مظنة سؤال^(٣) وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى إضافة «الأظفار» إليها؟ أشار إلى جوابه بقوله: وإضافة^(٤) نحو «الأظفار» قرينة التشبيه المضمرة في النفس، يعني تشبيه المنية بالسبع، وكان هذا الاعتراض من أقوى^(٥) اعتراضات المصنف على السكاكي.

وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ «المنية» إلا أن المراد به السبع ادعاء^(٦)، كما أشار إليه في «المفتاح» من أنا نجعل ههنا اسم «المنية» اسماً للسبع مرادفاً له بأن تدخل^(٧) المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين: متعارف، وغير متعارف، ثم نخيل^(٨) أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي «المنية والسبع» لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين، فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية^(٩) للمنية، مع التصريح بلفظ «المنية». وفيه نظر^(١٠)؛ لأن ما ذكره لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق، حتى يدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت^(١١)، وهذا اللفظ الموضوع له بالتحقيق، وجعله مرادفاً للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي^(١٢) أن يكون استعماله في الموت استعارة. ويمكن الجواب^(١٣) بأنه قد سبق أن قيد الحثية مراد في تعريف الحقيقة، أي هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث إنها موضوعة له بالتحقيق، ولا نسلم أن استعمال لفظ «المنية» في الموت في مثل «أظفار المنية» استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، مثله^(١٤)

التخييل، أي على سبيل الإيقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق؛ إذ لا ترادف على سبيل الحقيقة؛ لأنه ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشيء واحد. (ق)

(٩) قوله: دعوى السبعية إلخ: أي يتأتى لنا بالطريق المذكور أمران، أحدهما: ادعاء ثبوت السبعية للمنية؛ لأن ذلك لازم لإدخالها في جنسه. والثاني: صحة إطلاق لفظ «المنية» على ذلك السبع الادعائي؛ لأن ذلك لازم الترادف بين اللفظين. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: وفيه نظر: حاصله: أن ادعاء الترادف لا يقتضي الترادف حقيقة؛ إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها. (من الدسوقي)

(١١) قوله: للقطع بأن المراد بها الموت: يعني وادعاء السبعية لذلك الموت لا يخرجها عن إطلاقها على معناها الحقيقي في نفس الأمر. (ق)

(١٢) قوله: لا يقتضي إلخ: لأن تخيل الترادف وادعائه لا يقتضي الترادف حقيقة، كما علمت. (دسوقي)

(١٣) قوله: ويمكن الجواب إلخ: نقل في «الأطول» عن الشارح: أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى إلا لكونه موضوعاً له، أو لكونه لازماً للموضوع له، فاستعملها في الموت لكونها موضوعة له. (من التجريد)

(١٤) قوله: مثله: [أي مثله لفظ «المنية»]

(١٥) قوله: مثله: أي مثل استعمال لفظ «المنية» في قولنا: «دنت منية فلان»؛ فإنه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، والحاصل: أنك إذا قلت: «دنت منية فلان» فقد استعملت المنية في الموت من حيث إن اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق، وإذا قلت: «أنشبت المنية أظفارها بفلان» فإنما استعملتها في الموت من حيث تشبيه الموت بالسبع وجعله فرداً من أفراد السبع الذي لفظ «المنية» موضوع له بالتأويل، فلم يكن اللفظ مستعملاً فيما وضع له من حيث إنه وضع له. (من الدسوقي)

(١) قوله: بأن لفظ المشبه إلخ: كل ما ذكره المصنف من الرد على السكاكي إشارة إلى قياس من الشكل الثاني، تقريره أن يقال: لفظ المشبه الذي ادعى أنه استعارة مستعمل فيما وضع له، ولا شيء من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له، ينتج: المشبه ليس استعارة. (دسوقي)

(٢) قوله: بأن لفظ المشبه إلخ: [أي ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقاً عند السكاكي]

(٣) قوله: مظنة سؤال: أي من جانب السكاكي وارد على قوله: «مستعمل فيما وضع له تحقيقاً»، وحاصله: أنه إذا كان المراد بالمنية نفس الموت لا السبع، فما وجه إضافة الأظفار إليها؟ مع أنه معلومة الانتفاء عنها. (من الدسوقي)

(٤) قوله: وإضافة إلخ: أي لأنه لا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ «المنية» وإضافة «الأظفار» لها؛ لأن إضافة نحو «الأظفار» في الاستعارة المكنية إنما كانت؛ لأنها قرينة على التشبيه النفسي؛ لأنها تدل على أن الموت ألحق في النفس بالسبع، فاستحق أن يضاف إليها ما يضاف إليه من لوازمه، فإضافة «الأظفار» مناسبة؛ لتدل على التشبيه المضمرة. (من الدسوقي)

(٥) قوله: من أقوى إلخ: لعل الشارح أخذ قوته عند المصنف من اعتناؤه ببيان رده. و«كان» في كلام الشارح محتملة للتحقيق والظن. (ق)

(٦) قوله: السبع ادعاء إلخ: وهو الموت المدعى سبعيته، وحينئذ فليس لفظ «المنية» مستعملاً فيما وضع له تحقيقاً، حتى ينافي كونه استعارة، فثبت الصغرى. (دسوقي)

(٧) قوله: بأن تدخل إلخ: هذا وما عطف عليه بيان للمرادفة، وأشار به إلى أن جعل اسم «المنية» مرادفاً لاسم «السبع» إنما هو بالتأويل، وليس بإحداث وضع مستقل فيها حتى تكون من باب الاشتراك اللفظي، فتخرج عن الاستعارة. (من الدسوقي)

(٨) قوله: ثم نخيل إلخ: أي ثم بعد إدخال المشبه في جنس المشبه به نذهب على سبيل

في قولنا: «دَنَتْ منيةُ فلان» من حيث إنَّ الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ «المنية» موضوع له بالتأويل. وهذا الجواب^(١) وإن كان مخرجا له عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه مجازاً ومراداً به الطرف الآخر غير ظاهر بعد. واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية، وهي أي لفظ «المنية» في البيت

ما يكون في الحروف والأفعال وما يشتق منها إلى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها^(٢) أي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها، وجعل الاستعارة التبعية قرينتها أي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله^(٣): أي قول السكاكي في المنية وأظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية وإضافة الأظفار إليها قرينتها، ففي قولنا: «نطقت الحال بكذا» جعل القوم «نطقت» استعارة عن «دلت» بقرينة الحال، والحال حقيقة، وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم^(٤)، ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة بالكناية، وهكذا في قوله: «نقريهم لهذميات» بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى إليها قرينة، وعلى هذا القياس. وإنما اختار ذلك^(٥)؛ لما فيه من الضبط وتقليل الأقسام.

وردد ما اختاره السكاكي بأنه إن قدر التبعية كـ «نطقت» في «نطقت الحال بكذا» حقيقة بأن يراد معناها الحقيقي لم تكن التبعية استعارة تخيلية؛ لأنها أي التخيلية مجاز عنده^(٦) أي عند السكاكي؛ لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه، إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون ممّا لا تحقق لمعناه حسّاً ولا عقلاً، بل وهماً، فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق، فتكون مجازاً، وإذا لم تكن التبعية تخيلية فلم تكن الاستعارة^(٧) المكني عنها مستلزمة للتخيلية بمعنى أنها لا توجد^(٨) بدون التخيلية، وذلك لأن المكني عنها قد وجدت بدون التخيلية في «مثل نطقت الحال أو الحال ناطقة» على هذا التقدير، وذلك أي عدم استلزام المكني عنها للتخيلية باطل بالاتفاق^(٩)، وإنما الخلاف في أن التخيلية هل تستلزم المكني عنها؟ فعند السكاكي^(١٠) لا تستلزم، كما في قولنا^(١١): «أظفار المنية الشبيهة بالسبع».

بجاء؛ فضلا عن كونها تخيلية. (الدسوقي)

(٧) قوله: فلم تكن الاستعارة إلخ: أي على هذا التقدير مستلزمة للتخيلية، وإذا لم يستلزم المكني عنها التخيلية صح وجود المكني عنها بدون التخيلية، كما في «نطقت الحال بكذا» حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم الادعائي، وجعل النطق مستعملاً في معناه الحقيقي، لكن عدم استلزام المكني عنها للتخيلية باطل باتفاق، فبطل هذا التقدير، أي جعله التبعية مستعملة في معناه الحقيقي. (دسوقي)

(٨) قوله: أمّا لا توجد: [كأنه إشارة إلى أنه ليس المراد ههنا بالاستلزام امتناع الانفكاك، بل المراد به عدم الانفكاك في الوجود بحسب اللغة. (من الحواشي)]

(٩) قوله: بالاتفاق: أي لاتفاق أهل الفن؛ لأن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية؛ لأن إضافة اللوازم المتساوية للمشبه به إلى المشبه لا يكون على سبيل التحيل. (حاشية)

(١٠) قوله: فعند السكاكي إلخ: أي وعند غيره التخيلية تستلزم المكنية، كما أن المكنية تستلزم التخيلية، فالتلازم عند غير السكاكي من الجانبين، وأما عنده فالمكنية تستلزم التخيلية دون العكس على ما قال المصنف. (دسوقي)

(١١) قوله: كما في قولنا إلخ: أي فقد ذكر السكاكي أن الأظفار أطلقت على أمور وهمية تخيلية، وليس في الكلام مكني عنها؛ لوجود التصريح بالتشبيه، ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذي يستعار له. وأما القوم فيقولون: هذا التركيب إن صح يجعل من ترشيح التشبيه، وليس في الكلام لا مكنية ولا تخيلية. (دسوقي)

(١) قوله: وهذا الجواب إلخ: أنت خير بأن هذا الجواب إنما يقتضي خروج لفظ «المنية» في التركيب المذكور عن كونه حقيقة؛ لانتفاء قيد الحيثية، ولا يقتضي أن يكون مجازاً فضلاً عن كونه استعارة مراداً به الطرف الآخر، كما هو المطلوب؛ لأنه لم يستعمل في غير ما وضع له، كما هو المعبر في المجاز عندهم، وإنما استعمل فيما وضع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع، بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به، ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقة أن يكون مجازاً، ألا ترى أن يكون اللفظ المهم ليس بحقيقة ولا بمجاز. (من الدسوقي)

(٢) قوله: بجعل قرينتها إلخ: كما في «نطقت الحال بكذا» حيث جعل الحال مكنية عن المتكلم الفصيح، وإسناد النطق إليها قرينة المكنية، وجعل القوم مصرحة تبعية على العكس كما بينه الشارح. (من الحواشي)

(٣) قوله: على نحو قوله: أي حالة كون ذلك الجعل آتياً على نحو -أي طريقة- قوله إلخ. (الدسوقي)

(٤) قوله: عن المتكلم: أي للمتكلم الادعائي، فيشبه الحال بالمتكلم ويدعي أنه عينه وأن للمتكلم فردين: متعارف وغير متعارف، وأن لفظ «الحال» مرادف للفظ المتكلم، فاستعير لفظ «الحال» للمتكلم الادعائي. (دسوقي)

(٥) قوله: ذلك: أي رد الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكني عنها بالجعل المذكور؛ إشاراً لضبط أقسام الاستعارة وتقليل أقسامها؛ لكون قسم التبعية عند الرد إليها مطوياً، فيكون الأقسام قليلة ومضبوطة جداً. (من الحاشية)

(٦) قوله: مجاز عنده: لا عند المصنف والسلف، أي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن

وبهذا^(١) ظهر فساد ما قيل^(٢): إن مراد^(٣) السكاكي بقوله: «لا ينفك المكني عنها عن التخييلية» أن التخييلية مستلزم للمكني ^{عدم الاستلزام} عنها^(٤) لا على العكس كما فهمه المصنف. نعم^(٥)، يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية؛ لأن كلام صاحب ^{إلى هنا مقولة «قيل»} «الكشاف» مشعر بخلاف ذلك، وقد صرح^(٦) في «المفتاح» أيضًا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكني عنها قد تكون أمرًا ^{مهلكه بعده بل مصرح} وهميًا كأظفار المنية، وقد تكون أمرًا محققًا كالإنبات^(٧) في «أنبت الربيع البقل»، والهزم^(٨) في «هزم الأمير الجند» إلا أن هذا^(٩) لا يدفع^(١٠) الاعتراض عن السكاكي؛ لأنه قد صرح في المجاز بأن «نطقت» في «نطقت الحال» أمرٌ وهمي^(١١) جعل قرينة للمكني عنها، وأيضًا^(١٢) فلما جوزوا وجود المكني عنها بدون التخييلية - كما في «أنبت الربيع البقل» - ووجود التخييلية بدونها - كما في أظفار المنية الشبيهة ^{أي المكني عنها} بالسبع - فلا جهة لقوله: إن المكني عنها لا تنفك عن التخييلية.

وإلا أي وإن لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة المكني عنها حقيقة، بل قدرها مجازًا، فتكون التبعية - ك«نطقت» - مثالًا ^{لا مجازًا مرسلًا} استعارة؛ ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة، والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية، فلم يكن ما ذهب إليه السكاكي من رد التبعية إلى المكني عنها مغنيًا عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها؛ لأنه اضطر^(١٣) آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية. ^{علة لقوله: «فلم يكن» أي من رد قرينتها} وقد يجاب^(١٤) بأن كل مجاز يكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة؛ لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع ^{أي كل مجاز يصح أن تكون علاقته المشابهة بأن كان محتملًا لها وغيرها كالزومية}

(١) قوله: وبهذا: أي وباعتبار السكاكي التخييلية دون المكنية في قولنا: «أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا». (دسوقي)
(٢) قوله: فساد ما قيل: [أي ما قاله صدر الشريعة جوابًا من السكاكي وردا لاعتراض المصنف]
(٣) قوله: إن مراد إلخ: حاصل ذلك الجواب: أنا نسلم أن لفظ «نطقت» مثالًا إذا استعمل في حقيقته لم توجد الاستعارة التخييلية، وأما قولك: «لكن عدم استلزام المكنية للتخييلية أي عدم وجودها معها باطل اتفاقًا» ممنوع؛ لأن معنى قول السكاكي: «لا تنفك المكني عنها عن التخييلية» أن التخييلية مستلزمة للمكنية، فمتى وجدت التخييلية وجدت المكنية لا العكس.
وحاصل الرد: أن السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به، والتزم في تلك اللوازم أن تكون استعارة تخيلية: قال: وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه سياق كلام الأصحاب، وهذا صريح في أن المكنية تستلزم التخييلية، وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخييلية توجد بدون المكنية، كما في قولنا: «أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا»، فعلم من مجموع كلاميه أن المكنية تستلزم التخييلية دون العكس، وأن معنى قوله: «لا تنفك المكني عنها عن التخييلية» أن المكني عنها مستلزمة للتخييلية، لا العكس، كما فهمه المصنف. (دسوقي)
(٤) قوله: للمكني عنها: [فالكلام محمول على القلب]
(٥) قوله: نعم إلخ: استدراك على قوله: «ظهر فساد ما قيل»، حاصله: أن كلام المصنف يبحث فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المكني عنها لا توجد بدون التخييلية، وكيف يصح ذلك مع أن صاحب «الكشاف» مصرح، بخلاف ذلك في قوله تعالى: «يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ» (البقرة: ٢٧)، وأن النقض استعارة تصرّحية لإبطال العهد، وهي قرينة للمكني عنها التي هي العهد؛ إذ هو كناية عن الحبل، فقد وجدت المكني عنها عنده بدون التخييلية؛ لأن النقض الذي هو القرينة ليس تخيلية؛ إذ التخيل إما إثبات الشيء لغير ما هو له، كما عند الجمهور، وإما إثبات صورة وهمية، كما عند السكاكي على ما تقدم بيانه، والنقض ليس كذلك، بل استعارة تصرّحية تحقيقية. (دسوقي)

(٦) قوله: وقد صرح إلخ: جواب عما يقال: نحل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق الخصمين: السكاكي والمصنف، لا على اتفاق القوم، فلا يتوجه ذلك الاعتراض. وحاصل الجواب: أن هذا أيضًا لا يصح؛ لأن السكاكي صرح أيضًا بما يقتضي عدم الاستلزام حيث قال في بحث المجاز العقلي: «قرينة المكني عنها إلخ». (دسوقي)
(٧) قوله: كالإنبات: فقد شبه فيه «الربيع» بالفاعل الحقيقي تشبيهًا مضمرا في النفس، وقرينتها «الإنبات». (ق)
(٨) قوله: والهزم إلخ: أي تشبه الأمير بالجيش استعارة بالكناية، وإثبات الهزم الذي هو من توابع الجيش له قرينتها. (ق)
(٩) قوله: إلا أن هذا: أي ما صرح به في «المفتاح» في بحث المجاز العقلي لا يدفع الاعتراض عن السكاكي، وهو لزوم القول بالتبعية. (من الدسوقي)
(١٠) قوله: لا يدفع: [وإن صلح لإبطال قول المصنف باستلزام المكني عنها التخييلية]
(١١) قوله: أمر وهمي: أي فيكون «نطقت» مستعملًا في غير ما وضع له؛ لأن ذلك الأمر الوهمي غير الموضوع له، فيكون مجازًا. (ق)
(١٢) قوله: وأيضًا إلخ: هذا اعتراض على السكاكي لازم له من كلامه، أهمله المصنف، وحاصله: أن السكاكي صرح في هذا الباب بعدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية، وصرح فيه أيضًا بعدم استلزام التخييلية للمكني عنها، كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع، وصرح في المجاز العقلي بجواز وجود المكنية بدون التخييلية، كما في «أنبت الربيع البقل»، فلما جوز وجود كل منهما بدون الأخرى فلا وجه لقوله: «إن المكني عنها لا تنفك عن التخييلية»؛ لأنها قد انفكت عنده في «أنبت الربيع»، و«هزم الأمير». (دسوقي)
(١٣) قوله: لأنه اضطر إلخ: أي وإنما لم يكن ما ذكره مغنيًا عما ذكره غيره؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالتبعية، فقد فرّ من شيء وعاد إليه؛ لأنه حاول إسقاط الاستعارة التبعية، ثم آل الأمر على هذا الاحتمال إلى إثباتها، كما أثبتنا غيره.
(١٤) قوله: وقد يجاب: أي عن لزوم القول بالاستعارة التبعية، وحاصله: أنا نختر الشق الثاني، وهو أن التبعية التي جعلها قرينة للمكنية ليست حقيقة بل مجازًا. قولكم: «فتكون استعارة في الفعل، والاستعارة فيه لا تكون إلا تبعية» ممنوع؛ لأن ذلك لا يلزم، إلا لو كان السكاكي يقول: إن كل مجاز يكون قرينة للمكني عنها يجب أن يكون استعارة، =

الاستعمال، كما بين النطق والدلالة، فإنها لازمة^(١) للنطق، بل إنما يكون الاستعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه.

وفيه نظر^(٢)؛ لأن السكاكي قد صرح بأن «نَطَقْتُ» ههنا أمر مقدر وهمي، كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار الحقيقية، ولو كان مجازاً مرسلًا عن الدلالة لكان أمراً محققاً عقلياً، على أن هذا^(٣) لا يخرج في جميع الأمثلة، ولو سلم^(٤) فحينئذ يعود الاعتراض الأول، وهو وجود المكاني عنها بدون التخيلية.

مع أن المكاني عنها لا ينفك عن التخيلية

ويمكن الجواب بأن المراد بعدم الانفكاك الاستعارة بالكناية عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء؛ إذ لا نزاع في عدم شيوع، مثل «أظفار المنية الشبيهة بالسبع»، وإنما الكلام في الصحة. وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخيلية فشائع على ما قرره صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾، وصاحب «المفتاح» في مثل «أُنْبَتَ الربيعُ البقلَ»، فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية مثل «أظفار المنية» و«نطقت الحال»، وقد تكون استعارة حقيقية على ما ذكر في قوله تعالى: ﴿يَتَأَرَّضُ أَبْلَعِي مَاءَكَ﴾، إن «البلع» استعارة عن غور الماء في الأرض، والماء استعارة بالكناية عن الغذاء، وقد تكون حقيقة كما في «أُنْبَتَ الربيع».

فصل

في شرائط حسن الاستعارة^(٥) حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيلية على سبيل الاستعارة^(٦) برعاية جهات حسن التشبيه كأن يكون^(٧) وجه الشبه شاملاً للطرفين، والتشبيه وافيًا^(٨) بإفادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك، وأن لا يُشَمَّ رائحته لفظاً لأن بناءهما على التشبيه، فبمعناه في الحسن والقبح

مجازاً مرسلًا في جميع الأمثلة يلزم عليه أن المكينة حلت عن التخيلية، فبقي المكاني عنها بدون التخيلية، وقد رد المصنف هذا سابقاً. (دسوقي)

(٥) قوله: في شرائط حسن الاستعارة: أي في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسنهما، ويدور عليه مراتب الحسن، ولا يقتصر على ما لو أهل لخرج من الحسن إلى القبح. والمراد من شرائط الجمع ما فوق الواحد؛ إذ المشروط في حسنهما شرطان: رعاية جهات التشبيه، وعدم شمهائتها رائحة التشبيه لفظاً، كما سيحي. (تجريد وغيره)

(٦) قوله: على سبيل الاستعارة: زاده الشارح أيضاً حالاً؛ ليحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلي؛ لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيلي على الإطلاق. (تجريد)

(٧) قوله: كأن يكون إلخ: قد يقال: إن هذا الوجه من شروط الصحة لا من شروط الحسن؛ إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع، فالأولى إسقاطها. وأجاب البعض: أن المراد بكون وجه الشبه شاملاً للطرفين أن يكون متحققاً فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما، فإن وجد في أحدهما بأن كان جزءاً من مفهومه دون الآخر بأن كان لازماً له فأت الحسن، وعلى هذا يندفع الاعتراض. (من دسوقي)

(٨) قوله: وافيًا: أي يكون تشبيهه موافياً للغرض الذي قصد إفادته به، كبيان إمكان المشبه أو تشويبه أو تزينه، وغير ذلك مما مر في بيان الغرض من التشبيه، فإذا كان الغرض تزين وجه أسود فيشبه بمقلة الظلي، ثم يستعار له لفظ «المقلة»، فهذا واف بالغرض، ولو شبه لهذا الغرض بالغراب، واستعير لفظ «الغراب» له: فات الحسن. (من دسوقي)

(٩) قوله: وأن لا يشم: [مثل كون وجه الشبه غير مبتذل أو نادر الحضور]

= فيلزم من كونها استعارة في الفعل أن تكون تبعية، ولم لا يجوز أن يكون ذلك المجاز الذي جعله قرينة المكاني عنها مجازاً مرسلًا، فللسكاكي أن يقول: هب أن «نطقت» في قولنا: «نطقت الحال بكذا» مجاز عن دلالة الحال، لكن لا يلزم أن يكون استعارة، ولو صح كون علاقته المشابهة؛ لأن المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ إليه بعلاقة اللزوم والتشبيه معاً، كما في دلالة الحال؛ فإنه يجوز أن يعتبر استلزام النطق لها فينتقل لفظه لها، ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها في وجه مشترك بينهما، وهو التوصل بكل منهما إلى فهم المقصود، فيكون «نطقت» على الأول مجازاً مرسلًا، وعلى الثاني استعارة. (من دسوقي)

(١) قوله: فإنها لازمة إلخ: أي «نطقت» إذا قلنا: إنه غير مستعمل في حقيقته بل في مجازة - وهو الدلالة - نقول: إن استعماله فيها على جهة المجاز المرسل؛ لعلاقة اللزومية، لا على جهة الاستعارة، فقول المصنف: «فيكون استعارة» ممنوع، فلم يلزم السكاكي القول بالتبعية. (دسوقي)

(٢) قوله: وفيه نظر: حاصله: أن هذا لا يصلح أن يكون جواباً عن السكاكي؛ لأنه صرح بأن «نطقت» أطلق ههنا على أمر وهمي، فمقتضى هذا الكلام كون «نطقت» استعارة من النطق الحقيقي للأمر الوهمي، لا أنه مجاز مرسل، ولو كان مجازاً مرسلًا عن الدلالة لكان مطلقاً على أمر محقق عقلي، لا على أمر وهمي، وبالحمله فالتزام السكاكي أن قرينة المكينة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مرسلًا لا يصح؛ لمنافاة ذلك لما صرح به. (دسوقي)

(٣) قوله: على أن هذا: أي كون قرينة المكينة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مرسلًا لا يجري في جميع الأمثلة؛ لأن بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى سوى التشبيه. (ق)

(٤) قوله: ولو سلم إلخ: حاصله: أنه لو سلم أن قرينة المكينة إذا لم تكن حقيقة تكون

أي وبأن لا يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة، أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به؛ لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به ^(١١) أقوى في وجه الشبه، ولذلك أي ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظاً **يُوصَى أن يكون الشبه** ^(١٢) أي ما به المشابهة بين الطرفين **جلياً بنفسه** ^(١٣)، أو بواسطة ^(١٤) عرف عام، أو اصطلاح خاص ^(١٥)؛ **لئلا تصير الاستعارة إلغازاً** أي تعمية إن روعي شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه ^(١٦)، وإن لم تراعى ^(١٧) فات الحسن، يقال: «ألغز في كلامه» إذا عمي مراده، ومنه «اللغز»، والجمع «الغاز»، مثل: «رطب» و«أرطاب»، كما لو قيل: في التحقيقية رأيت أسداً وأريد إنساناً أبخر فوجه الشبه ^(١٨) بين الطرفين خفي، وفي التمثيل رأيت إبلاً ^(١٩) مائة لا تجد ^(٢٠) فيها راحلة، وأريد ^(٢١) الناس ^(٢٢) من قوله ^(٢٣) **الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة**، والراحلة البعير الذي يركله ^(٢٤) الرجل جملاً كان أو ناقه، يعني أن المريض المنتجب من الناس في عزة وجوده كالمنتجة التي لا توجد ^(٢٥) في كثير من الإبل، وبهذا ^(٢٦) ظهر أن التشبيه أعمّ محلاً؛ إذ كل ما يتأتى ^(٢٧) فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس؛ لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي، فتصير الاستعارة إلغازاً، كما في المثالين المذكورين ^(٢٨). فإن قيل: قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، ومن جعلتها أن يكون وجه التشبيه بعيداً غير مبتذل، فاشتراط جلالة في الاستعارة ينافي ذلك ^(٢٩). قلنا: الجلاء والخفاء ممّا يقبل الشدة والضعف، فيجب ^(٣٠) أن يكون من الخفاء

(١١) قوله: وأريد إلخ: لا شك أن وجه الشبه المذكور خفي؛ إذ لا ينتقل إلى الناس من الإبل من هذه الحيشة، وإنما كانت هذه استعارة تمثيلية؛ لأن الوجه متزعزع من متعدد؛ لأنه اعتبر وجود كثرة من جنس، وكون تلك الكثرة يعز فيها وجود ما هو من جنس الكامل. (دسوقي)

(١٢) قوله: الناس: [أي حال الناس من حيث عزة وجود الكامل مع كثرة أفراد جنسه]

(١٣) قوله: من قوله **الناس كإبل**: أي هذا المثال مأخوذ من قوله **الناس كإبل**، لا أن قصد المصنف التمثيل بالحديث. (دسوقي)

(١٤) قوله: يركله: أي يعده لوضع الرجل وحمل الإقبال عليه، أو يعده للارتحال عليه. (ق)

(١٥) قوله: لا توجد: إشارة إلى أن المراد من العدد الكثرة.

(١٦) قوله: وبهذا: أي بما ذكر، وهو أن ما يكون فيه الوجه خفياً لا ينبغي فيه الاستعارة؛ لئلا تصير إلغازاً وتعمية، أي ظهر أن التشبيه أعمّ مطلقاً من الاستعارة. ونبه بقوله: «محلاً» على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق؛ إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة، كما لا يصدق الاستعارة على التشبيه.

(١٧) قوله: إذ كل ما يتأتى إلخ: اعترض بأنه إن أراد بالتأني: التأني على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه؛ لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قوياً حتى اتحد، وإن أراد بمجرد التأني على وجه الحسن أولاً فلا نسلم أن ليس كل ما يتأتى إلخ؛ فإنه إذا كان وجه الشبه خفياً يتأتى فيه الاستعارة أيضاً، لكن لا على وجه الحسن. (تجريد)

(١٨) قوله: في المثالين المذكورين: أي في المتن، وهما: «رأيت أسداً مريداً» به إنساناً أبخر، و«رأيت إبلاً إلخ». (دسوقي)

(١٩) قوله: ينافي ذلك: لأن من لوازم كون وجه الشبه بعيداً غير مبتذل أن يكون غير جلي، فكأنهم اشترطوا في حسنها كون وجه الشبه جلياً وكونه غير جلي، وهذا تناقض. (دسوقي)

(٢٠) قوله: فيجب إلخ: أي يكون وجه الشبه ملتبساً بحالة من الجلاء، وهي أن لا يصير إلغازاً، وأن يكون ملتبساً بحالة من الغرابة هي أن لا يصير مبتذلاً، فالمطلوب فيه أن يكون متوسطاً بين المبتذل والخفي. (دسوقي)

(١) قوله: المشبه به: [فيتأني الاستواء المقصود من الاستعارة.]

(٢) قوله: أن يكون الشبه إلخ: لأنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفياً، فإذا انضم إلى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد، فتصير الاستعارة إلغازاً، بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جلياً. (تجريد)

(٣) قوله: بنفسه: أي بذاته؛ لكونه يرى مثلاً، كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية. (دسوقي)

(٤) قوله: أو بواسطة: كما في تشبيه زيد مثلاً بإنسان عريض القفا في البلادة. (ق)

(٥) قوله: أو اصطلاح خاص: كما في تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرفع. (دسوقي)

(٦) قوله: ولم يشم رائحة التشبيه: من عطف الخاص على العام. أتى به بعد العام؛ اهتماماً به إشارة إلى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص؛ لأن مناط التعمية والإلغاز عليه عند خفاء الوجه. (دسوقي)

(٧) قوله: وإن لم تراعى: مقابل لقوله: «أن روعي إلخ»، والهاصل: أنه إذا خفي وجه الشبه إنما تكون الاستعارة إلغازاً عند عدم إشمائها رائحة التشبيه؛ لأن عدم الإشماء يبعد عن الأصل، وخفاء الوجه يزيد ذلك بعداً، وإذا انتفى عدم إشماء الرائحة بوجود إشمائها فذلك مما يقرب إلى الأصل، لكن يفوت الحسن.

(٨) قوله: فوجه الشبه: وهو البحر بين الطرفين أي الأسد والرجل المتن الفم خفي، أي فلا ينتقل من الأسد مع القرينة المانعة من إرادة الأصل إلى الإنسان الموصوف بما ذكر؛ إذ لا ينتقل من الأسد مع القرينة المذكورة إلا إلى الإنسان الموصوف بلازم الأسد المشهور، وهو الشجاعة، والانتقال إلى الرجل بدون الوصف لا يفيد في التحوز. (دسوقي)

(٩) قوله: رأيت إبلاً إلخ: وإنما صار إلغازاً؛ لأن مشابهة الناس بالإبل المائة التي لا توجد فيها راحلة في عزة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة، ولذا صرح النبي ﷺ بالتشبيه فيه فقال: «الناس كإبل مائة لا توجد فيها راحلة». (تجريد)

(١٠) قوله: مائة لا تجد إلخ: يحتمل أن تكون جملة استثنائية، فهي جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: على أي حال رأيتهم؟ ويحتمل أن يكون «مائة» نعتاً لإبل وما بعده وصف لـ «مائة»، أي إبلا معدودة، وبهذا القدر الموصوف بأنك لا تجد فيها راحلة. (دسوقي)

بحيث لا يصير إلغازًا، ومن الجلاء بحيث لا يصير مبتذلًا، ويتصل به^(١) أي بما ذكرنا^(٢) من أنه إذا خفي وجه التشبيه لم يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه، أنه إذا قوي^(٣) الشبه بين الطرفين حتى اتحدا^(٤) كالعلم^(٥) والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه، وتعين الاستعارة^(٦)؛ لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه، فإذا فهمت مسألة تقول: «حصل في قلبي نور» ولا تقول: «...علم كالنور»، وإذا وقعت في شبهة تقول: «وقعت في ظلمة» ولا تقول: «...في شبهة كالظلمة». والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه^(٧)؛ لأنها تشبيه مضمّر^(٨)، والاستعارة التخيلية حسن^(٩) بحسب حسن المكني عنها؛ لأنها لا تكون إلا تابعة للمكني عنها، وليس لها في نفسها تشبيه، بل هي حقيقية^(١٠)، فحسنها تابع لحسن متبوعها.

فصل

في بيان معنى آخر^(١١) يطلق عليه لفظ «المجاز» على سبيل الاشتراك^(١٢) أو التشابه^(١٣). وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها أي حكمها الذي هو الإعراب على أن الإضافة للبيان، أي تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر بحذف لفظ^(١٤) أو زيادة لفظ، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ﴾. والثاني: مثل: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي جاء أمر ربك؛ لاستحالة^(١٥) المجيء عن الله تعالى، واسأل أهل القرية؛ للقطع بأن المقصود ههنا سؤال من أهل القرية، وإن جعلت القرية مجازًا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل^(١٦)، وليس مثله شيء؛ لأن المقصود^(١٧) نفي أن يكون شيء مثل الله لا نفي أن يكون مثل مثله، فالحكم الأصلي لـ ﴿رَبُّكَ﴾ و﴿الْقَرْيَةَ﴾ هو الجر، وقد تغير في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب بسبب حذف المضاف، والحكم أي في «القرية»

- (١) قوله: ويتصل به: أي ينبغي أن يذكر متصلاً بما ذكرنا، وعقبه أنه إذا قوي إلخ. وذلك لمناسبة بينهما من حيث التقابل؛ لأن كلا منهما يوجب عكس ما يوجه الآخر.
- (٢) قوله: بما ذكرنا: أي ضمناً من قوله: «ولذلك إلخ»، فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه إذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه. (تجريد)
- (٣) قوله: إذا قوي: أي وجه الشبه، وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه لهذا الوجه. (دسوقي)
- (٤) قوله: حتى اتحدا: أي صارا كالتحدين في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر، وليس المراد اتحدا حقيقة، والكلام محمول على المبالغة. (دسوقي)
- (٥) قوله: كالعلم إلخ: أي فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهتداء والتشبيه بالظلمة في التحرر، حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود في المشبه بهما، فصارا كالتحدين في ذلك المعنى، فيتخيل اتحادهما، ولا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر؛ لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه. (دسوقي)
- (٦) قوله: وتعين الاستعارة: لعله أراد أنها تعين إذا قصد تحسين الكلام، كما يدل عليه قوله: «لم يحسن التشبيه»، لا أنه تعين البتة، ولا يصح التشبيه، فلا منافاة بينه وبين قول الشارح فيما سبق أن التشبيه أعم من الاستعارة. (من الحواشي)
- (٧) قوله: برعاية جهات حسن التشبيه: لم يقل: وبأن لا تشم رائحة التشبيه لفظاً؛ لأنها تشبيه مضمّر في النفس، فلا ينافي رائحة التشبيه. نعم، ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه. (تجريد)
- (٨) قوله: حسن التشبيه: لم يزد: «بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظاً»؛ لأن من لازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به، وذلك يدل على التشبيه، كما سبق. (من تجريد)
- (٩) قوله: لأنها تشبيه مضمّر: أي المكني عنها، وهذا على مذهب المصنف كما مر، لا على

- مذهب القوم من أنها لفظ المشبه به، المضمّر في النفس المرموز إليه بذكر لوازمه. (دسوقي)
- (١٠) قوله: حسنها إلخ: أي في حساب حسن المكني عنها بمعنى أنه يعد بعد عد حسن المكني عنها تابعا له. (دسوقي)
- (١١) قوله: بل هي حقيقية: أي عند المصنف؛ لأنها مستعملة في الموضوع له، بخلاف السكاكي.
- (١٢) قوله: معنى آخر: أي هو الكلمة التي تغير إعرابها الأصلي. (دسوقي)
- (١٣) قوله: على سبيل الاشتراك: أي اللفظي بأن يقال: إن لفظ المجاز وضع بوصفين، أحدهما: الكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة. والثاني: الكلمة التي تغير حكم إعرابها الأصلي، فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال. (دسوقي)
- (١٤) قوله: أو التشابه: أي مشابهة الكلمة التي تغير إعرابها للكلمة التي استعملت في غير معناها، وذلك بأن شبهت الكلمة المنتقلة عن إعرابها الأصلي بالكلمة المنتقلة عن معناها الأصلي بجامع الانتقال عن الأصل، وعلى هذا الاحتمال فإطلاق لفظ «المجاز» على الكلمة التي تغير إعرابها الأصلي مجاز بالاستعارة. (دسوقي)
- (١٥) قوله: بحذف لفظ: أي ذلك التغير يحصل بسبب حذف لفظ أو زيادته. (حاشية)
- (١٦) قوله: لاستحالة إلخ: علة لحذف، أي وإنما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحالة المجيء على الله تعالى؛ لأن المجيء عبارة عن انتقال من حيز إلى حيز آخر. (من دسوقي)
- (١٧) قوله: لم يكن من هذا القبيل: أي بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة؛ لأنها حينئذ مجاز مرسل من إطلاق اسم المحل على الحال. (ق)
- (١٨) قوله: لأن المقصود إلخ: علة لحذف، أي وإنما حمل على زيادة الكاف؛ لأن المقصود إلخ. (دسوقي)

الأصلي في «مثله» هو النصب؛ لأنه خبر «ليس»، وقد تغير إلى الجرّ بسبب زيادة الكاف، فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلي كذلك^(١) وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلي، وظاهر عبارة «المفتاح» أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب، وما ذكره المصنف^(٢) أقرب^(٣)، والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» أخذ بالظاهر، أي المستعمل في غير محله الأصلي

ويحتمل أن لا يكون زائدا، ويكون نفيًا بطريق الكناية التي هي أبلغ^(٤)؛ لأن الله تعالى موجود^(٥)، فإذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله؛ ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو - أعني الله تعالى - مثل مثله، فلم يصح^(٦) نفي مثل مثله، كما تقول: ليس لأخي زيد أخ، أي ليس لزيد أخ نفيًا للملزوم بنفي لازمه. والله أعلم.

أي المستعمل في غير محله الأصلي
للفظ
من الحقيقة
ولا يمكن نفي الموجود
الذي هو اللازم
الذي هو الملزوم
الله تعالى
هو أخو زيد
وهو أخو أخيه

الكناية

في اللغة مصدر «كنيت بكذا عن كذا»، أو «كنوت»^(٧) إذا تركت التصريح به. وفي الاصطلاح: لفظ أريد به^(٨) لازم مع جواز إرادته معه أي إرادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ «طويل النجاد»^(٩) المراد به طويل القامة، مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضًا، فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي مع إرادته لازمه، كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة، بخلاف المجاز^(١٠)؛ فإنه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي. وقوله: «من جهة»^(١١) إرادة المعنى معناه من جهة جواز إرادة المعنى؛ ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية؛ ولأن الكناية كثيرًا ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي؛

إن كان بايما
إن كان وأوبا
الحقيقي
تبيه على أن إرادة اللازم أصل، وإرادة الملزوم تبع
هو حمائل السيف
أي في الكناية
الشأن
علة لحذف المضاف أيضًا
أي إنما قدرنا المضاف

- (١) قوله: كذلك إلخ: هذا صريح في أن المسمى بالمجاز هو كلمة «رَبُّكَ»، ولفظ «الْقَرْنَةُ»، ولفظ «المثل»، وليس المسمى بالمجاز هو الإعراب المتغير، وهو ما قاله المصنف. (دسوقي)
- (٢) قوله: وما ذكره المصنف: أي من أن الموصوف بكونه مجازا في هذا النوع هو الكلمة التي تغير إعرابها لا نفس الإعراب. (من الحواشي)
- (٣) قوله: أقرب: أي مما ذكره السكاكي من أن الموصوف بكونه مجازا في هذا النوع هو الإعراب، وذلك لوجهين أحدهما: أن لفظ «المجاز» مدلوله في الموضوعين هو الكلمة، بخلاف إطلاقه على الإعراب؛ فإنه يقتضي تخالف مدلوليه. والثاني: أن إطلاق «المجاز» على الإعراب؛ لكونه قد وقع في غير محله الأصلي إنما يظهر في الحذف؛ لأن المقدّر كالمذكور، فانتقل إعراب المقدّر للمذكور. وأما الزيادة فلا يظهر فيها كون الإعراب واقعا في غير محله؛ لأنه ليس هناك لفظ مقدّر كالمذكور، وله مقتض أوقع إعرابا آخر في محل مقتضاه، وإنما هناك زيادة شيء له مقتضى موجود، ومقتضاه واقع في محله. (من دسوقي)
- (٤) قوله: هي أبلغ: أي من الحقيقة التي تقتضي زيادتها. ووجه الأبلغية أنه يشبه دعوى الشيء بالبيئة، فكأنه ادعى نفي المثل بدليل صحة نفي مثل المثل. (من دسوقي)
- (٥) قوله: لأن الله تعالى موجود إلخ: توضيحه أن تقول: إن الشيء إذا كان موجودا متحققا فمتى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشيء الموجود مثلا لذلك المثل؛ لأن المثلية أمر نسبي بينهما، فإذا نفي هذا اللازم، وقيل: لا مثل للمثل ذلك المتحقق؛ لزم نفي الملزوم، وهو مثل ذلك المتحقق؛ لأنه يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم، وإلا كان الملزوم موجودا بلا لازم، وهو باطل. (من دسوقي)
- (٦) قوله: فلم يصح إلخ: أي على تقدير وجود المثل، لكن النفي لمثل المثل صحيح؛ لوقوعه في كلام الصادق، فليكن المثل منفيًا، وهو المطلوب.
- (٧) قوله: أو كنوت: أي بكذا من كذا. و«أو» في كلامه للشك، فعلى الاحتمال الأول تكون لام الكلمة ياء، وعلى الثاني تكون واو، والمضارع على الأول «يكني» ك«رمى يرمي»، وعلى الثاني «يكنو» ك«دعا يدعو». (ق)
- (٨) قوله: لفظ أريد به: أي بمدخول «عن»، وهو راجع إلى «كنيت» و«كنوت»، فالكناية لغة: ترك التصريح بالشيء. (دسوقي)
- (٩) قوله: كلفظ طويل النجاد: الحاصل: أن النجاد حمائل السيف، فطول النجاد يستلزم طول القامة، فإذا قيل: «فلان طويل النجاد»، فالمراد أنه طويل القامة، فقد استعمل اللفظ في لازم معناه، مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حمائل السيف وطويل القامة بأن يراد بطول النجاد معناه الحقيقي واللازمي. (دسوقي)
- (١٠) قوله: بخلاف المجاز: أي فإنه وإن شارك الكناية في إرادة مطلق اللازم إلا أنه لا يجوز معه إرادة المعنى الحقيقي وإن وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي؛ لينتقل منه إلى المعنى المجازي المشتغل على المناسبة المصححة للاستعمال. (ق)
- (١١) قوله: وقوله من جهة إلخ: هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف، وحاصله: أن في كلامه تناقيا بين التفريع والمفرع عليه، وذلك لأن المفرع عليه يقتضي أن إرادة كل من اللازم والملزوم في الكناية جائزة، والتفريع يقتضي أن إرادتهما معا واقعة، وحاصل ما أجاب به الشارح: أن في التفريع حذف مضاف، أي من جهة جواز إرادة المعنى. (دسوقي)

للقطع بصحة قولنا: «فلان طويل النجاد»^(١)، وجبان الكلب»^(٢)، ومهزول الفصيل»^(٣) وإن لم يكن له نجاد»^(٤) ولا كلب ولا فصيل. ومثل هذا في الكلام أكثر من أن تحصى.

وهنا بحث^(٥) لا بد من التنبيه عليه، وهو أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية: هو أن الكناية من حيث إنها كناية لا تنافي ذلك، كما أن المجاز ينافيه، لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة، كما ذكره صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^(٦) أنه من باب الكناية^(٧) كما في قولهم: «مثلك لا يبخل»؛ لأنهم إذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أحص أوصافه^(٨) فقد نفوه عنه، كما يقولون: «بلغت أثرابه»^(٩)، يريدون به بلوغه، فقولنا: «ليس كالله شيء»، وقولنا: «ليس كمثل شيء» عبارتان متعاقبتان^(١٠) على معنى واحد هو نفي المماثلة عن ذاته، ولا فرق بينهما إلا ما يُعطيه الكناية من المبالغة^(١١)، ولا يخفى^(١٢) ههنا امتناع إرادة الحقيقة ونفي المماثلة عمن هو مماثله وعلى أخص أوصافه.

وُفِّرَ^(١٣) بين الكناية والمجاز بأن الانتقال فيها أي في الكناية من اللازم إلى الملزوم، كالانتقال^(١٤) من طول النجاد إلى طول القامة، وفيه أي وفي المجاز الانتقال من الملزوم إلى اللازم، كالانتقال^(١٥) من الغيث إلى النبت، ومن الأسد إلى الشجاع. ورُدَّ هذا الفرق بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً^(١٦) بنفسه أو بانضمام قرينة إليه لم ينتقل منه إلى الملزوم؛ لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم، ولا دلالة للعام على الخاص، وحينئذ أي إذا كان اللازم ملزوماً فيكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم، كما في المجاز، من ملزومه

(١) قوله: طويل النجاد: كناية عن طول القامة؛ لأنه يلزم من طول النجاد - أي حمائل السيف - طول القامة. (ق)
(٢) قوله: وجبان الكلب: كناية من الكرم؛ لأن جبن الكلب - أي عدم جراته على من يمر به - يستلزم كثرة الواردين عليه، وكثرة الواردين يستلزم كرم صاحبه. (ق)
(٣) قوله: ومهزول الفصيل: كناية عن الكرم أيضاً؛ لأن هزال الفصيل يستلزم عدم وجود اللبن في أمه، وهو يستلزم الاعتناء بالضيغان لأخذ اللبن من أمه وسقيه لهم، وكثرة الضيغان يستلزم الكرم. (دسوقي)
(٤) قوله: وإن لم يكن له نجاد إلخ: فإذا صحت الكناية بنحو هذه الألفاظ، ووقعت بها مع انتفاء أصل معناها: لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقي، فلو لم يرد الكلام إلى الجواز خرجت هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف. (دسوقي)
(٥) قوله: وههنا بحث: هذا جواب عما يقال: إن التعريف غير جامع؛ لأنه لا يشمل الكناية التي تمنع فيها إرادة المعنى الحقيقي. (دسوقي)
(٦) قوله: من حيث إنها كناية: [أي لا من حيث خصوص المادة]
(٧) قوله: من باب الكناية: أي من حيث إن سلب الشبهة عن مثل يستلزم سلبها عن مثله. (دسوقي)
(٨) قوله: على أخص أوصافه: أي على أوصافه الخاصة، أي ملتبساً بها كالعلم والكرم، لا العامة كالحيوانية والناطقية. وهذا العطف تفسيري؛ لأن المماثل ما يكون مشاركاً في الأوصاف الخاصة كلها. (دسوقي)
(٩) قوله: بلغت أثرابه: جمع «ترب» بكسر التاء، أي أقرانه في السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع في زمن واحد. (دسوقي)
(١٠) قوله: متعاقبتان: أي واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدلية، فنفي المماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدي بالعبارة الأولى على وجه الصراحة، وتارة يؤدي بالعبارة الثانية على وجه الكناية. (من دسوقي)
(١١) قوله: من المبالغة: أي لإفادتها المعنى بطريق اللزوم الذي هو كادعاء الشيء ببيئة، ولما كانت الكناية أبغ من الحقيقة كان قوله: «ليس كمثل شيء» أؤكد في نفي المثل من

«ليس كالله شيء». (دسوقي)

(١٢) قوله: ولا يخفى إلخ: هذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب «الكشاف» استدلالاً على قوله: «لكن قد يمتنع» إلخ، وإنما امتنع في الآية إرادة الحقيقة؛ لاستحالة ثبوت مماثلة تعالى. (دسوقي)

(١٣) قوله: وفرق: الحاصل: أن المصنف لما قدم الفرق المرضي عنده بين المجاز والكناية، وهو أن الكناية فيها جواز إرادة المعنى الحقيقي؛ لعدم نصب القرينة المانعة والمجاز لا يجوز فيه ذلك: أشار إلى فرق آخر بينهما للسكائي وغيره؛ لأجل الاعتراض الذي أورده عليه. (دسوقي)

(١٤) قوله: كالانتقال إلخ: فطول القامة ملزوم لطول النجاد، وطول النجاد لازم لطول القامة. فإن قلت: مقتضى تمثيل الشارح بهذا المثال عند قول المصنف: «لفظ أريد به لازم معناه» أن طول القامة لازم لطول النجاد، وطول النجاد ملزوم له، وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا. قلت: كل من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر وملزوم له؛ لأن كلاً منهما مساو للآخر، فالتمثيل بهذا المثال ههنا لا يناقض التمثيل به فيما تقدم. (ق)

(١٥) قوله: كالانتقال إلخ: أي فإنه لازم للمطر بحسب العادة، والمطر ملزوم له، وكذلك الشجاعة لازمة للأسد، والأسد ملزوم لها، لكن لما ناسب الشجاعة الرجل أيضاً انتقل من الأسد بواسطة القرينة إلى الرجل الملقب بالشجاعة، فصار الأسد ملزوماً، والرجل الشجاع لازماً بانضمام القرينة. (دسوقي)

(١٦) قوله: ما لم يكن ملزوماً: يعني إنما ينتقل من اللازم إلى الملزوم إذا كان ذلك اللازم ملزوماً لذلك المنتقل إليه بأن يكون مساوياً، إما بنفسه كالناطق بالنسبة إلى الإنسان؛ فإنه وإن كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان وهو ملزوم له؛ لمساواته، فيلزم من وجوده وجود الإنسان، أو بواسطة انضمام قرينة إليه كالعرف، فقولنا كناية عن المؤذن: «رأيت إنساناً يلزم المنارة»؛ فإن الإنسان الملازم للمنارة فيما يتبادر لازم للمؤذن. ويصح أن يكون أعم منه؛ لجواز أن تكون ملازمة للمنارة لا للأذان، لكن قرينة العرف دالة على أنه المؤذن، فهذا لازم أعم صار ملزوماً بالقرينة. (دسوقي)

فلا يتحقق الفرق^(١)، والسكاكي أيضًا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزومًا امتنع الانتقال منه. وما يقال^(٢): إن مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونها مِمَّا لا دليل عليه^(٣). وقد يجاب عنه بأن مراده باللازم^(٤) ما يكون وجوده على سبيل التبعية، كطول النجاد التابع لطول القامة، ولهذا^(٥) جوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للإنسان، فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع وورديف، ويراد به متبوع مردوف والمجاز بالعكس. وفيه نظر^(٦)، ولا يخفى^(٧) عليك أن ليس المراد باللزوم هنا امتناع الانفكاك^(٨).

وهي أي الكناية ثلاثة أقسام: الأولى وتأنيتها باعتبار كونها عبارة عن الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة^(٩)، فمنها أي فمن الأولى ما هي معنى واحد^(١٠) مثل: أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين، فتذكر تلك الصفة؛ ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف كقوله: شعر: عمرو بن معدى كرب

الضاربين بكل أبيض^(١١) مخذم :: والطاعين^(١٢) مجامع الأضغان

المخذم: القاطع، والضغن: الحقد، ومجامع الأضغان معنى واحد: كناية عن القلوب، ومنها ما هي مجموع معان بأن يؤخذ صفة فتتضمن إلى لازم آخر وآخر؛ لتصير^(١٣) جملتها مختصة بموصوف، فيتوصل بذكرها إليه كقولنا كناية عن الإنسان: «حي مستوي»^(١٤) القامة عريض الأظفار^(١٥)، وتسمى^(١٦) هذه خاصة مركبة.

(١) قوله: فلا يتحقق الفرق: أي بين المجاز والكناية؛ لأن الانتقال في كل منهما من اللزوم إلى اللازم؛ لأن الانتقال من اللازم إلى الملزوم لا يحصل إلا إذا كان اللازم المنتقل منه ملزومًا، فينتقل منه من حيث إنه ملزوم، لا من حيث إنه لازم. (دسوقي)

(٢) قوله: وما يقال: أي في الجواب عن الاعتراض على السكاكي وتصحيح فرقه، وحاصله: أن مراد السكاكي بقوله: «الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم» اللازم المساوي للملزوم؛ لأن اللزوم بين الطرفين من خواصها، ومراده بقوله: «والانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللازم» مطلقًا؛ لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط في المجاز، فصح تعبيره في جانب الكناية بالانتقال من اللازم، ولم يصح التعبير به في المجاز، فتم التفرقة بينهما. (من الدسوقي)

(٣) قوله: لا دليل عليه: أي فيقال عليه: إنه لا دليل على اختصاص الكناية باللزوم بين الطرفين دون المجاز، بل قد يكون اللازم فيها أعم كما يكون مساويًا، وكذا المجاز. فالجواب المذكور ضعيف؛ لأن فيه حمل كلام السكاكي على ما هو تحكم محض. (دسوقي)

(٤) قوله: مراده باللازم إلخ: حاصله: أن مراد السكاكي باللازم في قوله: «إن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم»: ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير، كطول النجاد التابع وجوده في الغالب بطول القامة، ومراده بقوله: «إن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم» أي من المتبوع في الوجود إلى التابع، فحينئذٍ صحت التفرقة التي ذكرها بينهما، والحاصل: أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزوم حتى يتوجه عليه الاعتراض، بل مراده بمما التابع والمتبوع، وإن لم يكن بينهما لزوم عقلي كطول النجاد لطول القامة. (من دسوقي)

(٥) قوله: ولهذا: أي لأجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف، جوز السكاكي كون اللازم المنتقل عنه للمعنى الكنائي أخص؛ لأن اللازم بمعنى التابع في الوجود لوجود غيره، أو في الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون أخص، بخلاف اللازم المتعارف؛ فإنه إنما يكون أعم أو مساويًا ولا يكون أخص، وإلا لكان الملزوم أعم، فيوجد بدون اللازم، وهذا محال. (دسوقي)

(٦) قوله: وفيه نظر: أي في هذا الجواب نظر بالنسبة إلى قوله: «والمجاز بالعكس»؛ لأن المجاز قد يكون من الطرفين، كاستعمال الغيث في النبات نحو: رعيًا الغيث، واستعمال الثبت في الغيث نحو: أمطرت السماء نباتًا، فكيف يصح ما ذكر. (من الحواشي)

(٧) قوله: ولا يخفى إلخ: جواب عما يقال: كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لغيره مع إمكان انفكاكه عن غيره؟ (دسوقي)

(٨) قوله: امتناع الانفكاك: أي الذي هو اللزوم العقلي، بل المراد باللزوم هنا مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف، كما تقدم. (دسوقي)

(٩) قوله: غير صفة ولا نسبة: وذلك بأن يكون المطلوب بما موصوفًا، ولو قال: «الأول المطلوب بما الموصوف» لكان أحسن. (دسوقي)

(١٠) قوله: معنى واحد: المراد بوحدة المعنى ههنا: أن لا يكون من أجناس مختلفة وإن كان جمعًا، كما في «الأضغان» في المثال الآتي، وليس المراد بوحدة ما قابل الشئ والجمعية الاصطلاحية. (دسوقي)

(١١) قوله: بكل أبيض: أي بكل سيف أبيض. و«الضاربين» نصب على المدح، أي أمدح الضاربين بكل سيف أبيض. «مخذم» أي قاطع. (دسوقي)

(١٢) قوله: والطاعين: أي الضاربين بالرمح مجامع الأضغان، فمجامع الأضغان كناية عن القلوب، ومجامع الأضغان معنى واحد؛ إذ ليس أجسامًا ملتحمة وإن كان لفظه جمعًا، فأطلق الشاعر الصفة التي هي لازم، يعني مجامع الأضغان، وأراد محلها وهو الموصوف، أعني القلوب على سبيل الكناية. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: لتصير إلخ: أي وإن كانت كل صفة بمفردها غير خاصة به، ألا ترى أن «حي» في المثال ليس خاصًا بالإنسان، وكذلك «مستوي القامة» و«عريض الأظفار». وأما جملة الثلاثة فهي مختصة بالإنسان، فيتوصل مجموعها إليه. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: حي مستوي: [بدل أو بيان من «قولنا» بمعنى موصوفًا و«كناية» حال منه. (تجريد)]

(١٥) قوله: وتسمى إلخ: أي مجموع الصفات المختصة بالموصوف يسمى عند أصحاب =

وشرطهما أي: شرط هاتين^(١) الكناتين الاختصاص بالمكنى عنه؛ ليحصل الانتقال. وجعل السكاكي الأولى منهما - أعني ما هي معنى واحد - قريبة بمعنى سهولة المأخذ، والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما. والثانية^(٢) بعيدة بخلاف ذلك، وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجيء^(٣).

الثانية من أقسام الكناية المطلوب بها صفة^(٤) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك، وهي ضربان^(٥): قريبة، وبعيدة، فإن لم يكن الانتقال من الكناية إلى المطلوب بواسطة قريبة، والقريبة قسمان: واضحة يحصل منها الانتقال بسهولة كقولهم كناية^(٦) عن طويل القامة: «طويل نجاده»^(٧) و«طويل النجاد»، والأولى^(٨) أي «طويل نجاده» كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح، وفي الثانية أي «طويل النجاد» تصريح مّا؛ لتضمن^(٩) الصفة أي الطويل الضمير^(١٠) الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه، فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له، والدليل^(١١) على تضمّنه الضمير أنك تقول: «هند طويلة النجاد»، و«الزيدان طويل النجاد»، و«الزيدون طوال النجاد»، فتوث وتثنى وتجمع الصفة البتة؛ لاستنادها إلى ضمير الموصوف، بخلاف «هند طويل نجادها»، و«الزيدان طويل نجادها»، و«الزيدون طويل أنجادهم»، وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحاً بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف إليه. واعتبار الضمير^(١٢) رعاية لأمر لفظي، وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها.

أو خفية عطف على^(١٣) «واضحة»، وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال روية كقولهم: كناية عن الأبله: «عريض

عائد إلى الموصوف. (دسوقي)
(٨) قوله: والأولى إلخ: إشارة إلى الفرق بين المثالين بعد اتفاقهما في كونهما كناية عن طول القامة، وإنما كان طويل نجاده كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح؛ لأن «طويل» لم يسند إلى شيء من الشخص أو ضميره، وإنما أسند إلى «نجاه»، بخلاف «طويل النجاد»؛ لما فيه من ثبوت التصريح حيث أسند إلى ضميره، لا إلى «النجاد». (حاشية)
(٩) قوله: لتضمن إلخ: أي وإنما كان فيها تصريحاً ما لتضمن الصفة التي هي لفظ «طويل»، الضمير الراجع إلى الموصوف؛ لكونها مشتقة، والضمير عائد على الموصوف، فكانه قيل: «فلان طويل». ولو قيل ذلك لم يكن كناية، بل تصريحاً بطوله الذي هو طول قامته. ولما لم يصرح بطوله؛ لإضافته إلى «النجاد»، وأومئ إليه بتحمل الضمير: كانت كناية مشوبة بالتصريح، ولم تجعل تصريحاً حقيقياً. (دسوقي)
(١٠) قوله: والدليل إلخ: أي والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير وتحميلها له وأنه فاعل لها لفظاً، لا أنها مضافة إلى فاعلها لفظاً، بل لفاعلها في المعنى أنك تقول: «هند طويلة النجاد» بتأنيث الصفة؛ نظراً لهند، و«الزيدان طويل النجاد» بتثنيها؛ نظراً للزيدان، و«الزيدون طوال النجاد» بجمعها؛ نظراً للزيدان، فقد أثبتنا الصفة وثبتها وجمعناها لزوماً، وجعلناها مطابقة للموصوف، وما ذاك إلا لإسنادها إلى الضمير الموصوف. بخلاف ما إذا حلت عن ضمير الموصوف الذي جرت عليه، وأسندت إلى اسم ظاهر؛ فإنها لا تطابق ما قبلها، بل يجب فيها الأفراد والتحريد من علاقة التثنية والجمع. (من الدسوقي)
(١١) قوله: واعتبار الضمير: أي فلم يكن إرجاع الضمير مقصوداً أصلياً، فلا يكون تصريحاً، بل مشوباً به. (حاشية)
(١٢) قوله: عطف على إلخ: أي إن الكناية المطلوب بها صفة، إن لم يكن الانتقال فيها إلى مطلوب - وهو الصفة بواسطة - فهي إما واضحة لا تحتاج في الانتقال إلى المراد إلى تأمل، أو خفية يتوقف الانتقال منها إلى المراد على تأمل وإعمال رؤية أي فكر، وذلك =

= العلوم العقلية خاصة مركبة، كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف تسمى خاصة بسيطة. (من الدسوقي)
(١) قوله: شرط هاتين: يعني شرط الكناية التي هي معنى واحد، والكناية التي هي مجموع معان اختصاصها بالمكنى عنه كاختصاص مجامع الأضغان ومجموع الحياة واستواء القامة وعريض الأظفار بالإنسان. واعتراض على هذا الاشتراط بأنه مستدرك؛ لأن الكناية الانتقال فيها من الملزوم، والملزوم مختص قطعاً بالمكنى عنه الذي هو اللازم. (حواشي مختلفة)
(٢) قوله: والثانية: [أي ما هي مجموع معان، عطف على «الأولى»]
(٣) قوله: بالمعنى الذي سيجيء: وهي ما كان فيها وسائط، والحاصل: أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال لأجل البساطة. والمراد بالبعد صعوبتها لأجل التركيب؛ لأن إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالباً، وليس المراد هنا بالقرب: انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكنى عنه وبالعبد؛ وجودها، كما سيأتي. (من الدسوقي)
(٤) قوله: المطلوب بها صفة: معنى طلب الصفة بالكناية دون النسبة أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقامها، فصار تصور المثبتة - أعني المكنى عنها - هو المقصود بالذات لا نفس إثباتها؛ لأن نفس إثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بها، وذلك كأن يذكر جن الكلب أو كثرة الرماد؛ لينتقل منه إلى الجود. (دسوقي)
(٥) قوله: وهي ضربان: حاصل ما ذكره من الأقسام أن الكناية المطلوب بها صفة إما قريبة أو بعيدة، والقريبة إما واضحة أو خفية، والواضحة إما ساذجة أو مشوبة بالتصريح، فجملة الأقسام أربعة. (دسوقي)
(٦) قوله: كناية: حال من «القول» مقدم عليه، أي كقولهم: «فلان طويل نجاده» حالة كون ذلك القول كناية عن طول القامة. (من الدسوقي)
(٧) قوله: طويل نجاده: برفع «النجاد» على أنه فاعل «طويل»، والضمير المضاف إليه

القفا»^(١)؛ فإنَّ عرض القفا^(٢) وعظم الرأس بالإفراط^(٣) ممَّا يستدل به على البلاهة، فهو^(٤) ملزوم لها بحسب الاعتقاد، لكن في الانتقال منه إلى بلاهة نوع خفاء^(٥) لا يطلع^(٦) عليه كل واحد، وليس الخفاء^(٧) بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة، وإن كان الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها بواسطة فبعيدة، كقولهم: «كثير الرماد» كناية عن المضياف؛ فإنه ينتقل^(٨) من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب^(٩) تحت القدر ومنها أي ومن كثرة الإحراق إلى كثرة الطبايح ومنها إلى كثرة الأكلة^(١٠) جمع «أكل» ومنها إلى كثرة الضيفان^(١١) بكسر الضاد جمع «ضَيْف» ومنها إلى المقصود^(١٢) وهو المضياف، وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء^(١٣).

الثالثة من أقسام الكناية المطلوب بها نسبة أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام كقوله: إن السماحة والمروة هي كمال الرجولية والندى :: في قبة^(١٤) ضربت على ابن الحشرج؛ فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات أي ثبوتها^(١٥) له، فترك التصريح باختصاصه بها بأن يقول: إنه مختص بها أو نحوه مجرور عطفًا على «أن يقول»، أو منصوب^(١٦) عطفًا على «إنه مختص بها» مثل: أن يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصل السماحة له، أو ابن الحشرج سمح، كذا في «المفتاح». وبه يعرف^(١٧) أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر إلى الكناية أي ترك التصريح ومال^(١٨) إلى الكناية بأن جعلها أي تلك الصفات في قبة؛ تنبيهًا^(١٩) على أن محلها ذوقبة، وهي تكون فوق الخيمة^(٢٠) يتخذها

(١٢) قوله: إلى المقصود: وهو المضيافة، فقول الشارح: «وهو المضياف» بدليل أن الكلام في المطلوب بها صفة، وهو الفرق بين كثرة الضيفان والمضيافة، حتى ينتقل من أحدها إلى الآخر أن كثرة وجود الضيفان وصف للأضياف والمضيافة وصف للمضيف؛ إذ هي القيام بحق الضيف وهما أمران متلازمان. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: وضوحا وخفاء: [فكلما قلت الوسائط كانت الدلالة أوضح، وكلما كثرت كانت أخفى].

(١٤) قوله: في قبة إلخ: في جعل هذه الأوصاف الثلاثة في قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له؛ لأن الأمر إذا أثبت في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له. (ق)

(١٥) قوله: أي ثبوتها: له هو تفسير للاختصاص، وأشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت والحصول، وأن في عبارة المصنف قلبا. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: منصوب إلخ: [فالمنعنى حينئذ بأن يقول: إنه مختص، أو يقول: نحوه].

(١٧) قوله: وبه يعرف: أي بما ذكر من الأمثلة يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص المعبر به في كلامهم ههنا الحصر، بل المراد به الثبوت للموصوف، سواء كان على وجه الحصر أم لا. وقوله: «وبه يعرف إلخ» استدلال على ما قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص الحصر، فلا تكرار بين ما ههنا وما تقدم. (علامة دسوقي)

(١٨) قوله: ومال إلخ: إتيان الشارح بـ«مال» يحتمل أنه إشارة إلى أن «ترك» في كلام المصنف مضمن معنى «مال»، فيكون العطف في كلام الشارح تفسيريا، أي ترك التصريح ومال عنه إلى الكناية. ويحتمل أنه إشارة إلى أن قول المصنف: «إلى الكناية» متعلق بمحذوف؛ عطفا على قوله: «ترك التصريح». (دسوقي)

(١٩) قوله: تنبيهًا: علة لترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الأوصاف للممدوح، وميله إلى الكناية بأن جعلها واقعة في قبة مضروبة على الممدوح، أي لأجل التنبيه على أن محل تلك الصفات -وهو الممدوح- ذو قبة، وأنه من الرؤساء. (دسوقي)

(٢٠) قوله: تكون فوق الخيمة: أي أكبر منها. وليس المراد أنه يجعل الخيمة ويجعل فوقها شيء آخر هو القبة، كما قد يتوهم. (تجريد)

= حيث يكون اللزوم بين المكني به وعنه فيه غموض ما، فيحتاج إلى إعمال رؤية في القرائن، وليس المراد أمّا خفية؛ لتوقف الانتقال منها إلى المقصود على وسائط؛ لأن الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة. (من الدسوقي)

(١) قوله: عريض القفا: «القفا» بالقصر مؤخر الرأس، وعرضه يستلزم عظم الرأس غالبا، والمقصود هنا العظم المفرط، كما نبه عليه الشارح. (دسوقي)

(٢) قوله: عرض القفا: «العرض» ههنا بالفتح؛ لأن المراد به ما قابل الطول، وأما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب. (من الدسوقي)

(٣) قوله: بالإفراط: إنما قال: «بالإفراط»؛ لأن عظم الرأس واستواؤه ما لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم. (تجريد البناني)

(٤) قوله: فهو: أي عرض القفا ملزوم لها أي للبلاهة، وهي لازمة له، فقد انتقل من الملزوم إلى اللازم. (ق)

(٥) قوله: نوع خفاء: كان ذلك بالنظر إلى الأصل، وإلا فاستلزامه لها في عرفنا أظهر من أن يخفى. نعم، سبب كون البلاهة لازمة به في الخارج خفي. (تجريد)

(٦) قوله: لا يطلع إلخ: أي لا يدركه كل أحد، وإنما يدركه من أعمل فكرته ورويته، حتى اطلع على الملزومية واعتقدها. (دسوقي)

(٧) قوله: وليس الخفاء إلخ: دفع به ما يتوهم من قوله: «لا يطلع عليه كل أحد» أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط. (دسوقي)

(٨) قوله: فإنه ينتقل إلخ: أي إنما قلنا: إن كثرة الرماد كناية عن المضيافة لكثرة الوسائط؛ لأنه إلخ. (ق)

(٩) قوله: إحراق الحطب: لضرورة أن الرماد لا يكثر إلا بكثرة الإحراق. (دسوقي)

(١٠) قوله: إلى كثرة الأكلة: وذلك لأن العادة أن المطبوخ إنما يطبخ ليؤكل، فإذا كثر كثر الأكلون له. (دسوقي)

(١١) قوله: إلى كثرة الضيفان: وذلك لأن الغالب أن كثرة الأكلة إنما تكون من الأضياف؛ إذ الغالب أن الكثرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال. (ق)

الرؤساء مضروبة عليه أي على ابن الحشرج، فأفاد^(١) إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له ونحوه أي مثل البيت المذكور في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به، ويشتمل عليه قولهم: **المجد** بين ثوبيه والكرم بين بُرديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له، بل كنى عن ذلك^(٢) بين ثوبيه وبُرديه.

فإن قلت: ههنا قسم رابع، وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معاً، كقولنا: «كثر^(٣) الرماد في ساحة زيد». قلت^(٤): ليس هذا كناية واحدة بل كنيتين، إحداهما: المطلوب بها نفس الصفة، وهي^(٥) كثرة الرماد كناية عن المضيافة. والثانية: المطلوب بها نسبة المضيافة إلى زيد وهو جعلها في ساحتها؛ لتفيد إثباتها له.

والموصوف في هذين القسمين^(٦) يعني الثاني والثالث^(٧) قد يكون مذكوراً، كما مر وقد يكون غير مذكور، كما يقال^(٨) في عرض^(٩) من يؤذي المسلمين: «المسلم»^(١٠) من سلم المسلمون من لسانه ويده، فإنه كناية^(١١) عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام. وأما القسم الأول^(١٢) وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة، وتكون النسبة^(١٣) مصرحاً بها، فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكوراً لا محالة لفظاً أو تقديرًا، وقوله: «في عرض من يؤذي» معناه في التعرض به يقال: «نظرت إليه من عرض» بالضم أي من جانب وناحية.

قال السكاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة، وإنما قال: «تفاوت» ولم يقل: «تنقسم»؛ لأنَّ التعريض وأمثاله ممَّا ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم، كذا في «شرح المفتاح». وفيه نظر^(١٤)، والأقرب أنه إنما قال ذلك؛

(٨) قوله: كما يقال: الأولى كقولهم: **لَتَكُنَّ**؛ لأنه حديث، كما في «البحاري». (دسوقي)
(٩) قوله: في عرض إلخ: العرض بالضم: الناحية والطرف والجانب، والمراد به ههنا التعريض، أي في التعريض بمن يؤذي المسلمين. (ق)
(١٠) قوله: المسلم إلخ: مثال للقسم الثالث، وهو الكناية عن النسبة، والنسبة المكني عنها هنا نفي الصفة لا ثبوتها؛ لأن نسبة الصفة يكي عنها مطلقاً، سواء كانت ثبوتية أو سلبية، وهي هنا سلبية؛ إذ هي لسلب الإسلام عن المؤذي. (دسوقي)
(١١) قوله: كناية إلخ: وجه الكناية أن مدلول الجملة حصر الإسلام فيمن لا يؤذي ولا ينحصر فيه إلا بانتفائه عن المؤذي، فأطلق الملزوم وأريد به اللازم. (دسوقي)
(١٢) قوله: وأما القسم الأول: أي من هذين القسمين الآخرين، وهو الثاني في المتن، وليس المراد القسم الأول من الأقسام الثلاثة، كما توهم، وهذا مقابل لمخدوف، أي أما كون القسم الثاني من هذين القسم تارة يكون الموصوف فيه مذكوراً، وتارة يكون غير مذكور، فظاهر في جميع أنواعه. وأما القسم الأول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكوراً، وتارة غير مذكور في جميع أنواعه. والقصد بذلك القول بتقييد كلام المصنف؛ فإن ظاهره أنه إذا كان المطلوب بها صفة تارة يكون الموصوف مذكوراً، وتارة يكون غير مذكور، سواء صرح بالنسبة أم لا، مع أنه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف، فيقيد كلام المصنف بالنسبة إلى القسم الأول بما إذا لم يصرح بالنسبة. (دسوقي)

(١٣) قوله: وتكون النسبة إلخ: أي: والحال أن النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها، وهذا إشارة إلى قسم للقسم الثاني، لا إلى جملة القسم الثاني. (دسوقي)
(١٤) قوله: وفيه نظر: وجه النظر: أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافي كونه قسماً من أقسام الكناية باعتبار، كما يقال: «الأبيض قسم من الحيوان»، فلو قال: «تنقسم» لكان مستقيماً؛ لأنه قسمه باعتبار. ويمكن أن يقال في توجيه النظر: بأن التفاوت لا يتعدى =

(١) قوله: فأفاد إلخ: الحاصل: أن المصرح به نسبة الصفات إلى القبة حيث جعلت فيها، وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها، ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبة، فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبة، فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة تلك الصفات وثبوتها له، فهذا هو المكني عنه. (ق)
(٢) قوله: بل كنى عن ذلك: أي عن ثبوتها له بكوتها بين برديه وثوبيه، أي لأن المعلوم أن حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يتخلو عن موصوف بهما، وليس إلا صاحب الثوبين؛ لأن الكلام في الثوبين الملبوسين، فأفاد الثبوت للموصوف بطريق الكناية، والمجد والكرم مذكوران فلا يطلبان، وإنما طلب ثبوتها لموصوفهما، فكانت الكناية هنا مما طلب بها النسبة. (دسوقي)

(٣) قوله: كثر إلخ: الساحة هي الفسحة التي بين بيوت الدار وقدام بابها. والمثال المذكور كناية عن المضيافة وإثباتها لزيد، أما الإثبات فلأننا لم نثبت كثرة الرماد لزيد، وإنما أثبتناها في ساحة زيد؛ لينتقل من ذلك إلى ثبوتها له، وأما المضيافة فلأننا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة، بل كنيانا عنها بكثرة الرماد. (دسوقي)

(٤) قوله: قلت إلخ: حاصله: أنا لا نسلم أن هذا المثال كناية طلب بها الصفة والنسبة معاً، بل كنيتان، إحداهما: طلب بها النسبة، وهي إثبات كثرة الرماد في الساحة. والأخرى: طلب بها نفس المضيافة، وهي التصريح بكثرة الرماد؛ لينتقل إلى المضيافة؛ لاستلزامها إياها. (من الدسوقي)

(٥) قوله: وهي: ضمير «هي» راجع إلى «إحداهما» لا إلى الصفة. (دسوقي)
(٦) قوله: هذين القسمين: إنما خصهما بالذكر؛ لامتناع ذكر الموصوف في القسم الأول؛ لأنه مكني عنه. (تجريد)

(٧) قوله: يعني الثاني والثالث: أي من أقسام الكناية، وهو المطلوب به صفة، والمطلوب به نسبة صفة لموصوف. (من الدسوقي)

لأن هذه الأقسام قد تتداخل^(١) وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها، والمناسب^(٢) للعرضية أي التعريض وأمثاله

التعريض أي الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض؛ لأنه إمالة

الكلام إلى عرض يدل على المقصود، يقال: «عرضت لفلان وبفلان» إذا قلت قولاً وأنت تعنيه، فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد

جانبا آخر، والمناسب لغيرها أي لغير العرضية إن كثرت الوسائط بين اللازم^(٣) والملزوم، كما في^(٤) كثير الرماد وجبان الكلب^(٥)

ومهزول الفصيل^(٦) التلويع؛ لأن التلويع^(٧) هو أن تشير إلى غيرك من بعد، والمناسب لغيرها إن قلت الوسائط^(٨) مع خفاء في

اللزوم، كعريض القفا^(٩) وعريض الوسادة^(١٠) الرمز؛ لأن الرمز أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ لأن حقيقته^(١١) الإشارة

بالشفة والحجاب، والمناسب لغيرها إن قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله: شعر:

أَوْ مَا رَأَيْتُ^(١٢) الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ :: فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ

أي إطلاق الإيماء ثم قال السكاكي^(١٣) والتعريض قد يكون مجازاً كقولك: «أَذَيْتَنِي فَسْتَعْرِفُ»، وأنت تريد^(١٤) بناء الخطاب إنساناً مع

المخاطب^(١٥) دونه أي لا تريد المخاطب؛^(١٦) ليكون اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له فقط فيكون مجازاً، وإن أردتهما أي المخاطب

وإنساناً آخر معه جميعاً كان كناية^(١٧) كأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معاً، والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصلي، وَلَا بُدَّ فِيهِمَا أَيْ

في الصورتين من قرينة^(١٨) دالة على أن المراد في الصورة الأولى: هو الإنسان الذي مع المخاطب وحده؛ ليكون مجازاً، وفي الثانية: كلاهما

أي المجاز والكناية

= بكلمة «إلى» إلا بتضمنين أمر آخر، والمناسب هنا الانقسام، فإرد عليه ما يرد على الانقسام. (تجريد)

(١) قوله: قد تتداخل: والحاصل: أنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات، ويمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقية لا يمكن اجتماعها، فعدل السكاكي عن التعبير بـ«تنقسم»؛ لئلا يتوهم أنها أقسام حقيقية متباينة، كما هو الأصل فيها. (دسوقي)

(٢) قوله: والمناسب إلخ: هذا من كلام السكاكي قصد به تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض. وأشار إلى أن بين كل قسم واسمه مناسبة، وحاصله: أن المناسب للعرضية أي لكون الكناية عرضية تسميتها بالتعريض. (من الدسوقي)

(٣) قوله: بين اللازم إلخ: أي الذي استعمل لفظه وبين الملزوم، أي الذي أطلق اللفظ عليه كناية. (من الدسوقي)

(٤) قوله: كما في إلخ: أي فإن بين كثرة الرماد والمضيافية المستعملة هي فيها وسائط، وهي كثرة الإحراق، وكثرة الطبايح، وكثرة الأكلة، وكثرة الأضياف. (دسوقي)

(٥) قوله: وجبان الكلب: أي فإن بين جبن الكلب والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط، وهي عدم الجرأة وأنس الكلب بالناس وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الأضياف. (دسوقي)

(٦) قوله: مهزول الفصيل: أي فإن بين هزال الفصيل والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهي عدم اللبن وكثرة شاربيه وكثرة الأضياف. (دسوقي)

(٧) قوله: لأن التلويع إلخ: أي إنما سميت الكناية الكثيرة الوسائط تلويعاً؛ لأن التلويع في الأصل أن تشير إلى غيرك من بعد، وكثرة الوسائط بعيدة الإدراك غالباً. (ق)

(٨) قوله: إن قلت الوسائط: المراد بقلتها: عدم كثرتها، فيشمل ما لا واسطة فيه أصلاً. (تجريد البناني)

(٩) قوله: كعريض القفا: مثال لما عذمت فيه الوسائط؛ لأنه يكتفى عن البله بعرض القفا، فيقال: «فلان عريض القفا» أي إنه أبله، وليس بينهما واسطة عرفاً. (دسوقي)

(١٠) قوله: وعريض الوسادة: مثال لما فيه واسطة واحدة؛ لأن عرض الوسادة يستلزم عرض القفا، وعرض القفا يستلزم البله. (دسوقي)

(١١) قوله: لأن حقيقته إلخ: أي إنما قيدنا بقولنا: «على سبيل الخفية»؛ لأن حقيقة الإشارة بالشفة والحجاب، أي والغالب أن الإشارة بهما إنما تكون عند قصد الإخفاء.

(ق)

(١٢) قوله: أو ما رأيت إلخ: وجه كون الوسائط فيه قليلة من غير خفاء أن تقول: إن إلقاء المجد رحله في آل طلحة مع عدم التحول كناية عن وجود المجد في مكانهم، ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد إليهم، فهو كناية بواسطة واحدة، وفيه استعارة بالكناية؛ تشبيها للمجد بالإنسان الراحل. (حاشية)

(١٣) قوله: ثم قال السكاكي: الحاصل: أن السكاكي بعد ما سمى أحد أقسام الكناية تعريضاً انتقل بعد ذلك إلى تحقيق الكلام التعريضي، فذكر أنه تارة يكون مجازاً وتارة يكون كناية. (دسوقي)

(١٤) قوله: وأنت تريد إلخ: جملة حالية، أي وإنما يكون هذا الكلام التعريض مجازاً في حال كونك تريد بناء الخطاب إنساناً مع المخاطب دون المخاطب. (ق)

(١٥) قوله: مع المخاطب: صفة للإنسان، أي حاضراً مع المخاطب، فهو مصاحب له في الحضور والسماع لا في الإرادة. (دسوقي)

(١٦) قوله: لا تريد المخاطب: أي لا تريد تهديده، ولما أردت بهذا الخطاب تهديد غير المخاطب فقط صارت تاء الخطاب غير مراد بما أصلها الذي هو المخاطب، وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب المخاطب، وإنما أردت غيره؛ للعلاقة: كان هذا التعريض مجازاً؛ لأنه قد أطلق اللفظ وأريد به اللازم. (من دسوقي)

(١٧) قوله: كان كناية: يعني أن الكلام التعريضي قد يكون كناية حيث لم تقم قرينة على عدم صحة إرادة المعنى الأصلي، بل قامت على إرادة الأصلي وغيره؛ لأن الكناية هي اللفظ الذي يجوز أن يراد به المعنى الحقيقي ولازمه، والمجاز لا يراد به إلا اللازم، كما تقدم. (من دسوقي)

(١٨) قوله: من قرينة إلخ: إذا كان التعريض قد يكون مجازاً وقد يكون كناية، فلا بد في الصورتين من قرينة تميز إحداهما من الأخرى حيث اتحد لفظهما، وإنهما اختلفا في =

جميعاً؛ لتكون كناية. وتحقيق^(١) ذلك^(٢) أن قولك: «أذيتني فستعرف» كلامٌ دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذنين كان كنايةً، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقاً وإما فرضاً أو تقديرًا، مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب كان مجازاً.

فصل^(٣)

أطبق البلغاء^(٤) على أن المجاز والكناية أبلغ^(٥) من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيهما من المألوف إلى اللازم^(٦) فهو كدعوى^(٧) الشيء بينة؛ فإن وجود المألوف يقتضي وجود اللازم؛ لامتناع انفكاك المألوف عن لازمه، وأطبقوا أيضاً على أن الاستعارة الحقيقية والتمثيلية^(٨) أبلغ من التشبيه؛ لأنها^(٩) نوع من المجاز، وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وليس معنى كون كل من المجاز والكناية أبلغ أن شيئاً منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقي والتصريح، بل المراد^(١٠) أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات، ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به، وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه، والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ، وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: ليست مزية قولنا: «رأيت أسداً» على قولنا: «رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة» أن الأول^(١١) أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني^(١٢)، بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيد^(١٣) الإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني. والله أعلم.

كمل القسم الثاني، الحمد لله على جزيل نواله، والصلوة على نبيه محمد وآله.

= الإرادة، فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المهدد في قوله: «أذيتني فستعرف» هو غير المخاطب فقط كان يكون المخاطب صديقاً وغيره مؤذ: كان اللفظ مجازاً. وإذا وجدت القرينة الدالة على أنهما هدداً معا كان يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذنين له: كان اللفظ كناية. (دسوقي)

(١) قوله: وتحقيق: يعني إذا وقع في هذين الاستعمالين شبهة وتردد تصدى لبيان على الوجه الحق بقوله: «وتحقيق ذلك إلخ». (حاشية)

(٢) قوله: ذلك: أي كون قولك: «أذيتني فستعرف» مجازاً على تقدير إرادته إنساناً غير المخاطب، وكنايةً على تقدير إرادتها مع لزوم قرينة دالة على المراد في التقديرين. (من الحواشي)

(٣) قوله: فصل: تكلم فيه على أفضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصريح في الجملة. (ق)

(٤) قوله: أطبق البلغاء: أي اتفق البلغاء. ويراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر. ويمكن أن يراد جميع البلغاء، ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام إن لم يعلموا هذه الاصطلاحات. (تجريد)

(٥) قوله: أبلغ: قيل عليه: إن «أبلغ» إن كان مأخوذاً من «بلغ - بضم اللام - بلاغة» ففيه أن البلاغة لا يوصف بها المفرد، و«الكناية» كلمة مفردة، و«المجاز» قد تكون مفردة. وإن كان مأخوذاً من «بالغ» مبالغة ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعي. قد يجاب باختيار الأول، وأن المراد: البلاغة اللغوية، وهي الحسن. فقوله: «أبلغ» أي أفضل وأحسن. ويصح إرادة الثاني؛ بناء على مذهب الأخفش والمبرد. (من الدسوقي)

(٦) قوله: من المألوف إلى اللازم: وهذا الانتقال ظاهر في المجاز، وأما في الكناية فإن اللازم إذا لم يصير مساوياً للمألوف بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه، كما مر، فالمراد بالمراد

في الذهن وإن كان لازماً في الخارج. (من الحواشي)

(٧) قوله: كدعوى إلخ: أي بخلاف الحقيقة والتصريح؛ فإن كلا منهما دعوى مجردة من الدليل. فإذا قلت: «فلان كثير الرماد» فكأنك قلت: فلان كريم؛ لأنه كثير الرماد. (ق)

(٨) قوله: الحقيقية والتمثيلية: وأما المكينة والتمثيلية فليستا من المجاز اللغوي عنده. (ق)

(٩) قوله: لأنها: أي الاستعارة نوع من المجاز والتشبيه نوع من الحقيقة، وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وما كان من جنس الأبلغ يلزم أن يكون أبلغ مما يكون من جنس غير الأبلغ. وإنما أفرد المصنف الاستعارة بالذكر، وإن دخل في قوله: «أن المجاز أبلغ من الحقيقة» اهتماماً بشأن الاستعارة له فيها من الادعاء، ولأن المقابل لها حقيقة مخصوصة وهي التشبيه. (من دسوقي)

(١٠) قوله: بل المراد: أي من كون كل من المجاز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه. أنه أي ما ذكر من كل من المجاز والكناية والاستعارة. (من دسوقي)

(١١) قوله: أن الأول إلخ: هذا خبر «ليس»، والمراد بالأول: «رأيت أسداً» والمراد بالثاني: «رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة». (دسوقي)

(١٢) قوله: لم يفدها الثاني: أي ليست فضيلة التركيب الأول المشتمل على الاستعارة على التركيب الثاني المحتوي على التشبيه أن الأول أفاد زيادة على مساواة الرجل للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواة الرجل للأسد في الشجاعة، ولم يفد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة. (دسوقي)

(١٣) قوله: أفاد تأكيد إلخ: يعني فثبت أن كلا من المجاز والكناية والاستعارة لا يدل على مزيد مما تدل عليه الحقيقة، وأن الفضيلة في كل واحد من هذه الثلاثة من جهة إفادة تأكيد الإثبات الذي لا يفده الحقيقة، هذا وقد تم الفن الثاني. (علامة دسوقي)

الفن الثالث علم البديع^(١)

البديع في اللغة: الغريب

وهو علم^(٢) يعرف به وجوه تحسين الكلام أي يتصور^(٣) معانيها، ويعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة^(٤)، والمراد^(٥) بالوجوه ما مرَّ في قوله: «وتتبعها وجوه آخر» تورث الكلام حسناً، وقوله: بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة الخلو عن التعقيد المعنوي^(٦) إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تُعدُّ محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، والظرف أعني قوله: «بعد رعاية» متعلق بقوله^(٧): «تحسين الكلام». وهي أي وجوه تحسين الكلام ضربان: معنوي أي راجع إلى تحسين المعنى أولاً^(٨) وبالذات، وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضاً، ولفظي أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك^(٩). أمَّا المعنوي قَدَمُه؛ لأنَّ المقصود الأصلي والغرض الأولي هو المعاني، والألفاظ توابع^(١٠) وقوالب^(١١) لها^(١٢).

فمنه المطابقة^(١٣) وتسمى الطباق والتضاد أيضاً، وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة^(١٤) أي يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصور، سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً^(١٥)، وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضاييف أو ما يشبه^(١٦) شيئاً من ذلك. ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة اسمين نحو: «وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا»^(١٧) «وَهُمْ رُقُودٌ»^(١٨)، أو فعلين نحو: «يُحْيِي وَيُمِيتُ»^(١٩)، أو حرفين نحو: «لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ»^(٢٠).

- (١) قوله: علم البديع: أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي، كان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين. (من تجريد)
- (٢) قوله: وهو علم: المراد به هنا الملكة؛ لأنها هي التي تكون آلة في معرفة الوجوه المحسنة هي في صورتها، وفي التصديق يضبط أعدادها وتفصيلها. (علامه دسوقي)
- (٣) قوله: أي يتصور إلخ: أشار به إلى أن المراد بالمعرفة هنا: تصور معاني تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفصيلها، فالمراد بالمعرفة هنا: مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق، فيعرف بذلك العلم أن الأمور المحسنة عدتها كذا، وأن الوجه الفلاني يتصور بكذا. (من دسوقي)
- (٤) قوله: بقدر الطاقة: أشار بهذا إلى أن الوجوه البديعية غير منحصرة في عدد معين لا يمكن زيادتها عليه. (ق)
- (٥) قوله: والمراد: أشار بهذا إلى أن الإضافة في قوله: «وجوه تحسين» للعهد، وحينئذٍ فصح التعريف، وانددف أن يقال: إن الوجوه المحسنة للكلام مجهولة، والتعريف بالمجهول لا يقيد. (من دسوقي)
- (٦) قوله: الخلو عن التعقيد المعنوي: تفسير لوضوح الدلالة، وأما الخلو عن التعقيد اللفظي فهو داخل في قوله: «بعد رعاية المطابقة؛ لأن المطابقة لا تعتبر إلا بعد الفصاحة، وهي تتوقف على الخلو عن التعقيد اللفظي». (من دسوقي)
- (٧) قوله: متعلق بقوله إلخ: يعني فهو ظرف لغو، فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود؛ فإنه تقارن فيه، وأما إذا جعل ظرفاً مستقراً فالذي بعدهما هو الحصول، فيقتضي أنه متأخر عنهما في الوجود، والتقدير: حال كون التحسين حاصلًا بعدهما. (تجريد البناني)
- (٨) قوله: أولاً: نسب على الظرفية بمعنى قبل، وهو حينئذٍ منصرف ولا وصفية له؛ ولذا دخله التنوين، مع أنه أفعل تفضيل في الأصل بدليل «الأولى» و«الأوائل» ك«الفضلى» و«الأفاضل». (من دسوقي)
- (٩) قوله: كذلك: أي راجع إلى تحسين اللفظ أولاً وبالذات، وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضاً، لكن بطريق التبع والعروض. (من دسوقي)
- (١٠) قوله: وتوابع: أي تليها وتأتيها.
- (١١) قوله: وقوالب: أي قوالبها.
- (١٢) قوله: لها: أي لها.
- (١٣) قوله: فمنه المطابقة: أي من أنواع الكلمة.
- (١٤) قوله: أي معنيين متقابلين في الجملة: أي يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصور، سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً.
- (١٥) قوله: سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً: أي سواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضاييف أو ما يشبه شيئاً من ذلك.
- (١٦) قوله: أو ما يشبه: أي ما يشبه شيئاً من ذلك.
- (١٧) قوله: «وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا»: أي يحسبهم أيقاظاً.
- (١٨) قوله: «وَهُمْ رُقُودٌ»: أي هم رقود.
- (١٩) قوله: «يُحْيِي وَيُمِيتُ»: أي يحيي ويميت.
- (٢٠) قوله: «لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ»: أي لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت.

فإنَّ في «اللام» معنى الانتفاع وفي «على» معنى الضرر، أي لا ينتفع^(١) بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها أو من نوعين نحو: «مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْتَهُ»، فإنه قد اعتبر في الإحياء معنى الحياة، والموت والحياة مما يتقابلان، وقد دلَّ على الأول بالاسم وعلى الثاني بالفعل. أي فهدبناه
 وهو أي الطباقي ضربان: طباقي الإيجاب كما مرَّ، وطباقي السلب وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد^(٢) أحدهما^(٣) مثبت ضالا (الأعام: ١٢٢)
 والآخر منفي أو أحدهما أمر^(٤) والآخر نهي، فالأول^(٥) نحو: «وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَهْرًا^(٦) مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^(٧)» بأن يكون معنى المتقابلين موجبا
تنوع آخر للطباقي

والثاني نحو: «فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ^(٨) وَأَخْشَوْا^(٩)».

هو أن يكون أحدهما أمرا والآخر نهي (المائدة: ٤٤)

ومن الطباقي^(١٠) ما سمَّاه بعضهم تدبيجا من «دَبَجَ المطرُ الأرضَ زَيْتَهَا، وَفَسَّرَهُ بأن يذكر في معنى من المدح وغيره ألوان لقصد الكناية^(١١) أو التورية، وأراد بالألوان ما فوق الواحد بقرينة الأمثلة، فتدبيج الكناية نحو قوله: شعر: تَرَدَّى^(١٢) من «تَرَدَّيْتُ الثوب» أخذته رداء ثياب الموت حُرًّا فما أتى: لها أي لتلك الثياب الليل إلَّا وهي من سندس خُضِرَ^(١٣) يعني ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله، ولم يدخل في ليلة إلَّا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة، فقد جمع بين الحمرة والخضرة، وقصد بالأول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة.^(١٤) وتدبيج التورية^(١٥) كقول الحريري: فمذ اغبرَّ^(١٦) العيش الأخضر، وازورَّ^(١٧) المحبوب الأصفر: اسودَّ^(١٨) يومي الأبيض وأبيض فودِّي الأسود^(١٩) حتى رثي لي العدو الأزرق^(٢٠)..... هو أن يكون أحدهما أمرا والآخر نهي (المائدة: ٤٤)
هو حمة الثياب
وهو خضرة الثياب
جواب «مذ»
الفرد: شعر جانبي الرأس
أي رق

الحقيقي فلا يكون من المحسنات؛ لأن الحقيقة يقصد منها المعنى الأصلي، وأما إذا قصد المعنى المجازي فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية. (تجريد)
 (١١) قوله: تَرَدَّى: أي لبس، وقوله: «ثياب الموت» أي ثياب الحرب، و«حمرًا» حال من الثياب، وهي حال مقدرة؛ إذ لا حمة وقت اللبس، فالأظهر أن المراد بثياب الموت: الثياب الذي كفن فيها، وفيه أن الشهيد يكفن في الثياب التي قتل فيها وهو كان لابسا لها قبل حصول الدم. (تجريد وغيره)
 (١٢) قوله: خضر: مرفوع على أنه خبر بعد خبر، لا مجرور صفة لـ«سندس»؛ لأن القواري مضمومة الروي. (دسوقي)
 (١٣) قوله: عن دخول الجنة: لما علم أن أهل الجنة يلبسون الحرير الأخضر، وصيرورة هذه الثياب الحمر تلك الثياب الخضر عبارة عن انقلاب حال القتل إلى حال التنعم بالجنة. (دسوقي)
 (١٤) قوله: وتدبيج التورية: أي: والتدبيج المشتمل على التورية، وهي أن يكون للفظ معنيان: قريب، وبعيد، ويراد به البعيد. (دسوقي)
 (١٥) قوله: اغبرَّ: و«غبر» العيش كناية عن ضيقه ونقصانه؛ لأن اغبرار النبات والمكان يدل على الذبول والتغير، فيكنى به عن هذا اللازم. (دسوقي)
 (١٦) قوله: وازورَّ: أي تباعد وأعرض عني المحبوب الأصفر، وفي ذكر هذا اللون وقعت التورية؛ لأن المعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الموصوف بالصفرة، والمعنى البعيد: الذهب، وهو المراد هنا فكان تورية. (من دسوقي)
 (١٧) قوله: اسود: متعلق به المجرور بـ«مذ»، واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال وكثرة الموم فيه، ووصفه باليباض كناية عن سعة الحال والسرور. (دسوقي)
 (١٨) قوله: وأبيض فودي الأسود: أبيضاض الفود كناية عن ضعفه من كثرة الحزن والهم. (دسوقي)
 (١٩) قوله: العدو الأزرق: أي الخالص العداوة الشديد، قيل: إن وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة؛ لأنه في الأصل كان أهل الروم أعداء العرب، والزرقة غالبية عليهم، ثم وصف كل عدو شديد العداوة بما على طريق الكناية. (دسوقي)

(١) قوله: أي لا ينتفع إلخ: أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور على عامله، والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمره الطاعة لا بنفسهما. (تجريد)
 (٢) قوله: فعلي مصدر واحد: ظاهره التقييد به وإخراج غير الفعلين وفعلين للمصدرين. (دسوقي)
 (٣) قوله: أحدهما ثبت إلخ: [«كـ» يعلمون] و«لا يعلمون»، ومصدرهما العلم. فيكون التقابل بين الإيجاب والسلب، لا بين مدلولي الفعلين. (من دسوقي)
 (٤) قوله: أو أحدهما أمر إلخ: فإن النهي يدل على طلب الكف عن الفعل، والأمر يدل على طلب الفعل، والكف والفعل متضادان، فيكون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار مصدر الفعلين لاستوائيه. (من دسوقي)
 (٥) قوله: فالأول: وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر. (دسوقي)
 (٦) قوله: لا يعلمون يعلمون ظاهرا: هذا هو الشاهد؛ فإن العلم الأول منفي والثاني مثبت، وبين النفي والإثبات تقابل في الجملة، أي باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة؛ لأن المنفي علم ينفع في الآخرة والمثبت علم لا ينفع فيها، ولا تنافي بينهما. (دسوقي)
 (٧) قوله: من الحياة الدنيا: لفظة «من» إما بيانية أي يعلمون الظاهر الذي هو الحياة الدنيا ويعلمون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة، أو ابتدائية أي يعلمون شيئا ظاهرا ناشئا من الحياة الدنيا وهو التلذذ باللذات المحرمة، لا باطنا وهو كونها مزرعة الآخرة. (دسوقي)
 (٨) قوله: فلا تخشوا الناس إلخ: من المعلوم أن الخشية لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة، بل من جهتين، كما في الآية، فقد أمر بما باعتبار كونها لله ونهى عنها باعتبار كونها للناس، فالتنافي بين الأمر والنهي إنما هو باعتبار أصلهما لا باعتبار مادة استعمالهما. (دسوقي)
 (٩) قوله: ومن الطباقي: إنما جعله من أقسام الطباقي ولم يجعله وجها مستقلا من أوجه المعنوي؛ لدخوله في تعريف الطباقي؛ لما بين الصورتين من التقابل. (دسوقي)
 (١٠) قوله: لقصد الكناية إلخ: أي بالكلام المشتمل على ألوان، بخلاف ما إذا قصد المعنى

فيا حبذا الموت الأحمر^(١)، فالمعنى القريب للمحسوب الأصفر هو الإنسان الذي له صفرة، والبعيد: الذهب، وهو المراد ههنا فيكون
تورية، وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضي^(٢) أن يكون في كل لون تورية، كما توهمه البعض.

ويلحق به^(٣) أي بالطباق شيثان، أحدهما: الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو:
﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾، فإنَّ الرحمة وإن لم تكن^(٤) مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين^(٥) الذي هو ضد الشدة،
(الفتح: ٢٩)

والثاني: الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معنهما الحقيقيان، نحو قوله^(٦): «شعر: لا تعجبي يا سلم^(٧) من
رجل: يريد نفسه ضحك المشيب برأسه أي ظهر ظهوراً تاماً فبكى ذلك الرجل^(٨)، فظهور المشيب لا يقابل^(٩) البكاء إلا أنه قد عبر
عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء، ويسمى الثاني^(١٠) إيهام التضاد^(١١)؛ لأنَّ المعنيين ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظراً
إلى الظاهر.
أي ظاهر اللفظ

ودخل فيه^(١٢) أي في الطباق بالتفسير الذي سبق^(١٣) ما يختص باسم المقابلة وإن جعله السكاكي وغيره قسماً برأسه من
المحسنات المعنوية وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة
على الترتيب^(١٤) فيدخل في الطباق؛ لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة^(١٥)، والمراد^(١٦) بالتوافق خلاف التقابل، حتى لا يشترط^(١٧)
الواقع في تعريف المقابلة

الموحدة- شاعر خزاعي رافضي. (من تجريد)
(٧) قوله: يا سسم: منادى مرخم اسم امرأة، أصله سلمى أو سلمة، ويحتمل اسمها كذلك. (حل الأبيات)
(٨) قوله: فبكى ذلك الرجل: أي يتذكر الموت أو للتأسف على زمان الشباب. (دسوقي)
(٩) قوله: لا يقابل: بل يكاد أن يدعي أن بينهما تلازماً؛ لأن بكاءه إما بتذكير الموت أو للتأسف على زمان الشباب. (دسوقي وغيره)
(١٠) قوله: ويسمى الثاني: أي بخلاف الأول؛ فإنه ليس له اسم خاص بل عام وهو ملحق بالطباق. (ق)
(١١) قوله: إيهام التضاد: أي فهو معنوي باعتبار إيهام الجمع بين المتضادين، فلا يرد أن جمع في اللفظ فيكون لفظياً لا معنوياً. (من تجريد)
(١٢) قوله: ودخل فيه إلخ: فإن قيل: لما كان هذا داخلاً في الطباق فهلا قدمه على ذكر الملحق به؛ لأن اللائق تأخر ذكر الملحق عن جميع أنواعه؟ قلت: لما كان هذا قسماً برأسه عند غيره وأراد مخالفة الغير ناسب أن يتأخر عن جميع ذلك القسم وملحقاته أولاً، ثم يذكر مخالفة هذا ويدعي أنه من جملة ذلك. (حاشية)
(١٣) قوله: سبق: وهو الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة. (تجريد)
(١٤) قوله: على الترتيب: أي يكون ما يؤتى به ثانياً مسوقاً على ترتيب ما أتى به أولاً بحيث يكون الأول للأول والثاني للثاني. (دسوقي)
(١٥) قوله: في الجملة: أي من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر؛ لأن ذلك لا يشترط في الطباق، حتى تخرج المقابلة عن الطباق، فصدق حده عليها. (تجريد)
(١٦) قوله: والمراد إلخ: جواب عما يقال: إن جعل المقابلة داخلة في الطباق دون مراعاة النظر تحكم؛ لأنه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق يصدق عليها باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظر. (ق)
(١٧) قوله: لا يشترط إلخ: أي فلما لم يشترط في المقابلة تماثل المعنيين ولا تناسبهما بخلاف مراعاة النظر؛ فإنه يشترط فيها ذلك؛ جعلت بالمقابلة داخلة في الطباق باعتبار جمع المتقابلين، ولم تجعل داخلة في مراعاة النظر باعتبار جمع المتوافقين. (دسوقي)

(١) قوله: فيا حبذا الموت الأحمر: حرة الموت كناية عن شدته أي الشديد، يقال: «أحمر البأس» إذا اشتد، وقيل: إنه أراد بالموت الأحمر القتل. فـ«يا» في قوله: «فيا حبذا» زائدة للتنبيه لا للنداء أي فحبذا الموت الأحمر أي وأحب به إن جاء عاجلاً. (علامة دسوقي)
(٢) قوله: لا يقتضي إلخ: أي بل قد تجمع الألوان لقصد التورية بواحد منهما، كما هنا، والحاصل: أن الحريري قد جمع بين ألوان من الاغبرار والاضضرار والاصفرار والاسوداد والابيضاض والزرقة والحمرة، وكل تلك الألوان في كلامه كناية إلا الاصفرار؛ فإن فيه التورية، فقد علم من ذلك أن جميع الألوان لا يجب أن يكون على أمثالها كنايةات أو توريات، بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية، وقد توهم بعضهم وجوب ذلك، وهو فاسد. (دسوقي)
(٣) قوله: ويلحق به إلخ: قيل: لا وجه لإلحاق هذا النوع بالطباق؛ لأنه داخل في تعريفه؛ لأن مناف اللازم هنا مناف للملزوم، فبين المذكورين تناف في الجملة، فيكون طباقاً لا ملحقاً به، وقد يجاب عنه بأن معنى قوله: في الجملة: بوجه من وجوه التقابل الأربعة، وهذا الأمر ليس كذلك؛ إذ التقابل الذي فيه ليس تقابلاً بين عينيتهما، بل بين عين أحدهما وملزوم الآخر، فيكون ملحقاً بالطباق بهذا الوجه، وأنت خبير بأن هذا الجواب إنما يدفع الاعتراض عن المصنف لا عن الشارح؛ لأنه عم التقابل في الجملة غير الأربعة، فتأمل في قول الشارح حيث قال: «أو ما يشبه شيئاً من ذلك»، فيجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشتمل مثل هذا. (من الحواشي)
(٤) قوله: وإن لم تكن إلخ: حاصله: أنه قد جمع في هذه الآية بين الرحمة والشدة، ومن المعلوم أن الرحمة لا تقابل الشدة، وإنما تقابل الرحمة الفظاظية، والشدة إنما يقابلها اللين، لكن الرحمة مسببة عن اللين المقابل للشدة، فقد قيل في الآية بين معنيين هما الشدة والرحمة، وأحدهما -وهو الرحمة- له تعلق بمقابل الشدة -وهو اللين- والتعلق بينهما تعلق السببية. (من دسوقي)
(٥) قوله: مسببة عن اللين: أي ومنافي السبب لا يجب أن يكون منافياً للمسبب، والحاصل: أن التقابل هنا ليس بين المعنيين، بل بين أحدهما وملزوم الآخر. (دسوقي وغيره)
(٦) قوله: نحو قوله: أي قول دعبل -بكسر الدال وسكون العين المهملتين، وكسر الباء

أن يكونا متناسبين^(١) أو متماثلين، فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ أتى^(٢) بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما، ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو: قوله^(٣): شعر:

أبو دلالة

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا :: وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل^(٤)

أي بالرجل وفلس عليه المرأة

أتى بالحسن والدين والغنى، ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على الترتيب، ومقابلة^(٥) الأربعة بالأربعة نحو: ﴿فَأَمَّا

مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى^(٦) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى^(٧) فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى^(٨) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى^(٩) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى^(١٠) فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى^(١١)﴾

والقابل^(١٢) بين الجميع ظاهر إلا بين الاتقاء والاستغناء^(١٣) فبيته بقوله: والمراد بـ«وَاسْتَغْنَى»: أنه زهد فيما عند الله^(١٤) تعالى كأنه

مستغن^(١٥) عنه أي عما عند الله تعالى فلم يتق، أو المراد بـ«اسْتَغْنَى»: استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق، فيكون

الاستغناء مستلزمًا لعدم الاتقاء، وهو مقابل للاتقاء، فيكون هذا^(١٦) من قبيل قوله تعالى^(١٧): ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾.

وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدًا آخر حيث قال: هي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما، وإذا شرط^(١٨)

ههنا أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات أمر شرط^(١٩) نَمَّه أي فيما بين ضديهما أو أضدادهما ضده أي ضد ذلك الأمر كهاتين الآيتين:

فإنه لَمَّا جعل التيسير مشتركًا بين الإِعْطَاءِ وَالِاتِّقَاءِ والتصديق: جعل ضده أي ضد التيسير وهو التعسير^(٢٠) المعبر عنه بقوله:

﴿فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى^(٢١)﴾ مشتركًا بين أضدادها وهي البخل والاستغناء والتكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: «ما أحسن الدين

والدنيا» من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده^(٢٢).

فسر بكثرة المال أو بعدم طلب الدنيا للنعاة فلا يكون مقابلاً للتعوى، وإن فسر بشيء آخر غير ما ذكر كان محتاجاً لبيان؛ لأجل أن تتضح مقابله للاتقاء، فلذا قال: «والمراد

إلخ». (دسوقي)

(٩) قوله: زهد فيما عند الله: أي من الثواب الأخروي، وليس المراد به كثرة المال، يقال: «زهد في الشيء وعن الشيء» رغب عنه ولم يرد، ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ. (ق)

(١٠) قوله: كأنه مستغن: أي فصار يترك طلبه كأنه استغنى عنه، أي لا يحتاج إليه مع شدة حاجته إليه؛ لأن العاقل لا يترك طلب شيء إلا إذا كان مستغنيا عنه. (ق)

(١١) قوله: فيكون هذا إلخ: وهو الجمع بين المعنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق، وحينئذٍ فجعل الآية من الطباق الحقيقي أي المقابلة نظراً للغالب، أي فالآية من الملحق بالطباق باعتبار «استغنى واتقى» ومن الطباق أي المقابلة باعتبار الثلاثة. (تجريد)

(١٢) قوله: من قبيل قوله تعالى إلخ: لكن بين الآيتين فرق، وهو أن الأولى أقيم فيها المسبب - وهو الرحمة - مقام السبب - وهو اللين -، والثانية أقيم فيها السبب - وهو «استغنى» - مقام المسبب - وهو عدم الاتقاء - عكس الأولى. (تجريد)

(١٣) قوله: وإذا شرط إلخ: أي وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في الثاني، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾ (التوبة: ٨٢). (دسوقي)

(١٤) قوله: وهو التعسير إلخ: يشير إلى أن تيسير العسرى تعسير في المعنى، كما أن تيسير اليسرى تيسير. (حاشية)

(١٥) قوله: ضده: أي ضد الاجتماع وهو الاقتران، بل اعتبر فيهما الاجتماع أيضاً، والحاصل: أن ذلك البيت لا يكون من قبيل المقابلة عند السكاكي إلا لو قيل: وأقبح الكفر والإفلاس؛ إذا تفرقا مع أن المقصود إذا اجتماعاً في شخص. (دسوقي)

(١٦) قوله: «ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا :: وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل» ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا :: وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

(١٧) قوله: «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ» من قبيل قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾.

(١٨) قوله: وإذا شرط إلخ: أي وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في الثاني، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾ (التوبة: ٨٢). (دسوقي)

(١٩) قوله: وهو التعسير إلخ: يشير إلى أن تيسير العسرى تعسير في المعنى، كما أن تيسير اليسرى تيسير. (حاشية)

(٢٠) قوله: ضده: أي ضد الاجتماع وهو الاقتران، بل اعتبر فيهما الاجتماع أيضاً، والحاصل: أن ذلك البيت لا يكون من قبيل المقابلة عند السكاكي إلا لو قيل: وأقبح الكفر والإفلاس؛ إذا تفرقا مع أن المقصود إذا اجتماعاً في شخص. (دسوقي)

(٢١) قوله: «فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى» مشتركاً بين أضدادها وهي البخل والاستغناء والتكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: «ما أحسن الدين والدنيا» من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده.

(٢٢) قوله: «ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا :: وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل» ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا :: وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

(٢٣) قوله: «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ» من قبيل قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾.

(٢٤) قوله: «فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى» مشتركاً بين أضدادها وهي البخل والاستغناء والتكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: «ما أحسن الدين والدنيا» من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده.

ومنه أي من المعنوي مراعاة النظر وتسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق أيضًا، وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد^(١) أي من البديع المعنوي والمناسبة بالتضاد^(٢) أن يكون كل منها مقابلا للآخر^(٣)، وبهذا القيد يخرج الطباق، وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين نحو: **«الشمس والقمر بحسبان»** أي يجريان بحساب معلوم جمع بين أمرين^(٤)، وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور نحو قوله: في صفة الإبل: شعر: كالقسي جمع **«قوس»** المعطفات المنحنيات بل الأسهم^(٥) جمع «سهم» مَبْرِيَّةٌ منحوتة بل الأوتار جمع «وتر»، جمع بين ثلاثة أمور. ومنها أي من مراعاة النظر ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه^(٦) في المعنى^(٧)، نحو: **«لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»** فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار، والخير يناسب كونه مدركا للابصار؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيراً عالماً. ويلحق بها أي بمراعاة النظر أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين^(٨) يكون لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا^(٩) مقصودين ههنا، نحو: **«الشمس»** **«وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ»** **«وَالنَّجْمُ»** أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول، **«وَالشَّجَرُ»** الذي له ساق^(١٠) **«يَسْجُدَانِ»** ينقادان لله تعالى فيما خُلِقا له، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما^(١١)، ويسمى إيهام التناسب لمثل ما مر^(١٢) في إيهام التضاد.

ومنه أي المعنوي الإرصاد وهو نصب الرقيب في الطريق^(١٣) ويسميه بعضهم التسهيم و«بُرْدٌ مُسَهَّمٌ» فيه خطوط مستوية، وهو أن يجعل^(١٤) قبل العجز من الفقرة وهي في الشر أي من البديع المعنوي في اللغة عظم يضم الجيم

(١) قوله: لا بالتضاد: أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في إدراكه أو لمناسبته في شكل أو لترتب البعض على البعض أو ما أشبه شيئاً من ذلك. ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي «مراعاة النظر».

(٢) قوله: والمناسبة بالتضاد إلخ: هذا يشعر بأن المتضادين متناسبان، وهو كذلك من جهة أن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده. (ق)

(٣) قوله: مقابلاً للآخر: أي منافياً له؛ لأنه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع. (تجريد)

(٤) قوله: جمع بين أمرين: وهما «الشمس والقمر»، ولا يخفى تناسبهما من حيث تقارنهما في الخيال؛ لكون كل منهما جسماً نورانياً سماوياً، ثم إنه لا حاجة لقوله: «جمع بين أمرين» مع قوله: «قد يكون الجمع بين أمرين» فهو تأكيد له. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: بل الأسهم: أي بل هي كالأسهم، و«بل» إضراب عن تشبيه الإبل بالقسي، وقوله: «بل الأوتار» إضراب عن هذا التشبيه الثاني. ومحصل معنى البيت: أن الإبل المهازبل في شكلها ورقّة أعضائها شامت تلك القسي بل أدق منها، وهي الأسهم المنحوتة بل أدق وهي الأوتار. (تجريد)

(٦) قوله: بما يناسب ابتداءه: كأن يكون علة له، كما في الآية أو العكس، أو كالدليل عليه أو نحو ذلك. (تجريد)

(٧) قوله: ابتداءه في المعنى: وإنما كان تشابه الأطراف نوعاً خاصاً من مراعاة النظر؛ لأنها الجمع بين متناسبين مطلقاً، سواء كان أحدهما في الختم والآخر في الابتداء، كما في تشابه الأطراف، أو كانا معا في الابتداء، كما تقدم في المثال، أو في الاختتام، أو في التوسط. بخلاف تشابه الأطراف؛ فإنه قاصر على الجمع بين متناسبين: أحدهما في الابتداء، والآخر في الانتهاء. (من الدسوقي)

(٨) قوله: فإن اللطيف يناسب: أي باعتبار المتبادر منه وهو الدقة؛ لأن الشيء كلما

لطف ودق كان أخفى وإن كان ذلك المعنى محالاً في حقه تعالى؛ إذ اللطيف في حقه تعالى بمعنى الرفيق بعباده الرؤوف بهم، فيستعار اللطيف هنا من مقابل الكيف لما لا تدركه الأبصار ولا ينطبع فيها، وهذا القدر يكفي في المناسبة. (من الدسوقي والتجريد)

(٩) قوله: بلفظين: أي حالة كون المعنيين المذكورين معبراً عنهما بلفظين. (دسوقي)

(١٠) قوله: وإن لم يكونا إلخ: وهذا صادق بأن لا يقصد واحد منهما، أو يكون أحدهما مقصوداً دون الآخر، كما في المثال المذكور في المتن. (دسوقي)

(١١) قوله: الشمس إلخ: المقصود بالتمثيل لفظ «النجم» مع الشمس والقمر. (دسوقي)

(١٢) قوله: بحسبان: أي يجريان في فلكهما بحساب معلوم لا يزيد ولا ينقص. (دسوقي)

(١٣) قوله: الذي له ساق: وقد يسمى ما لا يقوم على ساق شجراً، قال تعالى: **«وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّنْ يَقْطِينٍ»** (الصافات: ١٤٦)، واليقطين: وهو القرع مما لا يقوم على ساق. (دسوقي)

(١٤) قوله: وهو مناسب لهما: فالخاصل: أن «النجم» في الآية بالنسبة إلى الشجر من مراعاة النظر، وبالنسبة إلى الشمس والقمر من إيهام التناسب. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: لمثل ما مر إلخ: أي يوجه بتوجيه مثل الذي وجه به إيهام التضاد بقوله: «فيما مر» لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد، فيقال هنا: وإنما سمي بذلك؛ لكون المعنيين عبر عنهما بلفظين ويوهمان التناسب نظراً إلى الظاهر، وبالجملة فنسبة إيهام التناسب من مراعاة النظر، كنسبة إيهام التضاد من المطابقة. (دسوقي)

(١٦) قوله: نصب الرقيب في الطريق: أي ليدل عليه أو على من يأتي منه، كما ينصب القطاع من ينظر القافلة؛ ليعرفوا هل يقامونهم وهل معهم شيء أو لا، ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحي ظاهرة؛ لأن ما قبل العجز يدل عليه فهو كالرقيب عليه. (تجريد)

(١٧) قوله: وهو أن يجعل إلخ: ووجه تسمية ما يدل على العجز إرصاداً: أن الإرصاد في اللغة: نصب الرقيب في الطريق، وما يدل على العجز نصب ليدل على صفته وختمه، =

بمنزلة البيت^(١) من النظم، فقلوه: «وهو يطبع الأسجاع»^(٢) بجواهر لفظه فقره، «ويقرع الأسماع بزواجر وعظه»^(٣) فقره أخرى، والفقره في الأصل: حلي^(٤) يصاغ على شكل فقره الظهر، أو من البيت ما يدل عليه أي على العجز^(٥) وهو آخر كلمة من الفقره أو البيت إذا عرف الروي^(٦)، فقلوه: «ما يدل» فاعل «يجعل»، وقوله: «إذا عرف» متعلق بقوله: «يدل»، و«الروي»: الحرف الذي يبني عليه أواخر الأبيات أو الفقر، ووجب تكرره في كل منهما، وقيد بقوله: «إذا عرف الروي»؛ لأن من الإحصاء ما لا يعرف له العجز^(٧)؛ لعدم معرفة حرف الروي كما في قوله تعالى: «وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُتِحَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ» فلو لم تعرف أن حرف الروي هو النون لربما توهم أن العجز «فيما هم فيه اختلفوا» أو «فيما اختلفوا فيه»، فالإحصاء في الفقره نحو قوله تعالى: «وَمَا كَانَ اللَّهُ^(٨) لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ»^(٩)، وفي البيت نحو قوله: شعر: أي عمرو بن معديكرب (بنس: ١٩) أي لو فرض أنه لم تعرف في الآية (العنكوت: ٤٠)

إذا لم تستطع^(١٠) شيئا فدعه :: وجاوزه إلى ما تستطيع

ومنه أي ومن المعنوي المشاكلة^(١١) وهي ذكر الشيء بلفظ^(١٢) غيره؛ لوقوعه أي ذلك الشيء في صحبته^(١٣) أي ذلك الغير تحقيقاً^(١٤) أو تقديرًا أي وقوعاً^(١٥) محققاً أو مقدرًا، فالأول^(١٦) كقلوه: شعر: قالوا اقترح شيئا من: «اقترح شيئا» إذا سألته إياه أي البردة. (ق)

(١٠) قوله: إذا لم تستطع إلخ: فقلوه: «إذا لم تستطع» إحصاء؛ لأنه يدل على أن مادة العجز من مادة «الاستطاعة»، ومعرفة الروي تدل على أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء وهو «تستطيع». (من الدسوقي)

(١١) قوله: المشاكلة: اعلم أنه إذا وجد علاقة بين الشيء وذلك الغير كما في قوله تعالى: «وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً تَمَثَّلُوا» (الشورى: ٤٠) فتلك المشاكلة مجاز؛ فإن السيئة الأولى عبارة عن المعصية، والثانية عبارة عن جزاء المعصية، وبينهما علاقة السببية، فأطلق السبب وأراد المسبب، وأما إذا لم يكن هناك علاقة، كما في قول الشاعر: «قلت: اطحخوا لي حبة وقميصا»؛ فإنه ليس هناك علاقة بين الطبخ والخياطة، فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقص حصرهم أن اللفظ لا يكون إلا حقيقة أو مجازا. قال: في شرح «المفتاح»: ولا محيص عن هذا الإشكال إلا بأن يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر، أو يقال: الوقوع في الصحة علاقة أيضًا. (من التحريد البناني)

(١٢) قوله: وهي ذكر الشيء بلفظ إلخ: فإن قيل: كان ينبغي أن يذكر المشاكلة في القسم الثاني أي اللفظي؛ لأنها تتعلق باللفظ، أجب بأنها إما صوحت بالمطابقة والمقابلة؛ لتجانسهما، ومن ثم سماها صاحب «الكشاف» بالمطابقة والمقابلة في قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي». وأجب أيضًا بأن المقصود أولا وبالذات هو المعنى؛ لأن فيها ذكر معنى بلفظ غيره وإن كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى، إلا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة البعض. (من التحريد)

(١٣) قوله: لوقوعه في صحة: فإن قلت: الوقوع في صحبته متأخر عن الذكر، فكيف يكون علة للذكر؟ قلت: المراد بالوقوع في الصحة قصد المتكلم الوقوع في الصحة، والقصد متقدم على الذكر. (تجريد)

(١٤) قوله: تحقيقا: أي بأن ذكر هذا الشيء عند ذكر الغير، وقوله: «أو تقديرًا» أي بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير، فيكون اللفظ الدال على الغير مقدرًا، والمقدر كالمذكور. (تجريد)

(١٥) قوله: أي وقوعا: دفع به ما يتوهم أن قوله: «تحقيقا» راجع إلى الذكر. (دسوقي)

(١٦) قوله: فالأول: أي فالقسم الأول من المشاكلة، وهو ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته ووقوعا متحققا. (دسوقي)

= وأما وجه تسميته تسيما؛ فلأن ما جعل قبل العجز ليدل عليه مزيد في البيت أو في الفقره ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه، فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيطة فيه لتزيينه، أو لأن ما قبل العجز مع العجز كأنهما خطان مستويان في البيت أو الفقره. (دسوقي)

(١) قوله: بمنزلة البيت: أي بمنزلة البيت الكامل من الشعر في أن رعاية الروي واجبة فيها بخلاف المصراع، إلا أنه فرق بينهما من جهة أن البيت يكون بيتا وحده، والفقره لا تكون فقره بدون الأخرى. (دسوقي)

(٢) قوله: يطبع الأسجاع: يقال: «طبع السيف والدرهم» أي عملته، و«طبع من الطين جرة» أي عملتها منه، والأسجاع جمع «سجع» وهو الكلام الملتزم في آخره حرف. (دسوقي)

(٣) قوله: بزواجر وعظه: أي بالزواجر من وعظه أي بالأمور المانعة للسامع من ارتكاب ما لا ينبغي. (ق)

(٤) قوله: حلي: بفتح الحاء وسكون اللام، وجمعه «حلي» بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء. (دسوقي)

(٥) قوله: على العجز: أي على مادته وصورته، فالمادة يدل عليها الروي. (من الدسوقي)

(٦) قوله: إذا عرف الروي: يعني معرفة صيغة القافية من الكلام السابق لا بد منها أيضًا، فلا يرد أن معرفة الروي -وهو النون في الآية- لا تدل على أن العجز «يختلفون»؛ لجواز أن يكون «يختلفون». ولو قال المصنف: إذا عرف الروي مع معرفة صيغة القافية، لكان أوضح. (من الدسوقي)

(٧) قوله: ما لا يعرف له العجز: أي باعتبار صورته ومادته، لا باعتبار مجرد مادته، وإلا فقلوه: «اختلفوا» يدل على مادة الاختلاف. (ق)

(٨) قوله: كما في قوله تعالى: أي لو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروي، وإلا فالآية عرف فيها حرف الروي، وإن كان ظاهر كلام الشارح خلافه. (من التحريد)

(٩) قوله: وما كان الله إلخ: أي «لِيُظْلِمَهُمْ» إحصاء؛ لأنه يدل على أن مادة العجز من مادة الظلم، ويعين كون المادة من الظلم محتومة بنون بعد واو معرفة الروي فيما قبل الآية، وهو قوله تعالى: «الَّذِينَ تَتَوَفَّيهِمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَذْخَلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» (النحل: ٣٢). (ق)

من غير رَوِيَّة وطلبته على سبيل التكليف والتحكم، وجعله من «اقتراح الشيء»: ابتدعه، غير مناسب^(١) على ما لا يخفى، نجد مجزوم
 أي مكر أي الإلزام أي «اقتراح» أي «اقتراح» أي «اقتراح» أي «اقتراح»
 على أنه جواب الأمر من «الإجادة» وهو تحسين الشيء، لك طبعه: فقلت اطبخوا لي جبة وقميصا أي خيطوا، وذكر خياطة الجبة
 بلفظ الطبخ؛ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام، ونحوه: «تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ» حيث أطلق^(٢) النفس على ذات الله
 تعالى لوقوعه في صحبة «نَفْسِي».

والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير^(٣) تقديرا نحو: قوله تعالى: «قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا» إلى قوله: «صِبْغَةَ اللَّهِ»
 وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ (١٣٨)، وهو أي قوله: «صِبْغَةَ اللَّهِ» مصدر؛ لأنه فعلة من صَبَغَ من «الجلسة» من «جلس»،
 وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكدا لـ «ءَامَنَّا بِاللَّهِ» أي تطهير الله^(٤)؛ لأن الإيمان يُطَهِّرُ النفوس، فيكون «ءَامَنَّا بِاللَّهِ» مشتملا
 على تطهير الله تعالى لنفوس المؤمنين دالا عليه، فيكون «صِبْغَةَ اللَّهِ» بمعنى تطهير الله، مؤكدا لمضمون^(٥) قوله: «ءَامَنَّا بِاللَّهِ».

ثم أشار إلى وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله: والأصل فيه أي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير
 بلفظ «الصبغ» أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر^(٦) يسمونه^(٧) معمودية، ويقولون: إنه أي الغمس في ذلك الماء
 تطهير لهم، فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نصرانيا حقا، فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى: «قُولُوا ءَامَنَّا
 بِاللَّهِ» وَصَبَّغْنَا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا، هذا إذا كان الخطاب في «قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ»
 للكافرين، وإن كان الخطاب للمسلمين، فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا: صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم يصبغ صبغتك أيها
 النصارى، فعبر^(٨) عن الإيمان بالله بصبغة الله؛ للمشاكلة؛ لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة^(٩) الحالية التي هي

سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر، وإن لم يذكر ذلك لفظا.
 ومنه أي من المعنوي المزوجة: وهو أن يزواج^(١٠) أي توقع المزوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الظرف أعنى

(١) قوله: غير مناسب: خبر عن قوله: «وجعله»، وإنما كان غير مناسب؛ لأنه على تقدير أن يكون «اقتراح» مأخوذا من «اقتراح الشيء»: ابتدعه، يصير المعنى: ابتدع شيئا من الأطعمة المطبوخة وأوجده نجد لك طبعه، ولا معنى لإيجاد المطبوخ ليُطبخ، ولأن المراد: اطلب ما تريد من الأطعمة المطبوخة عطاء، وليس المراد: اتنا بطعام نطبخه لك. (من دسوقي)
 (٢) قوله: حيث أطلق إلخ: فالمراد: ولا أعلم ما في ذاتك، والخاص: أن «النفس» تطلق بمعنى الذات ومعنى الروح، وحينئذ فلا يجوز إطلاقها عليه تعالى ولو بالمعنى الأول إلا على سبيل المشاكلة للإيهام. فإن قلت: قد ورد في الحديث: «أنت كما أثنت على نفسك»، وفي الآية: «وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ» (آل عمران: ٢٨). قلت: وإن أطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز الإطلاق من غير مشاكلة في غير ما ورد، وذلك أن تقول: إن في الآية مشاكلة؛ بناء على أن المراد من نفسه تعالى علمه لا ذاته وأن الظرفية مجازية. (من ق)
 (٣) قوله: في صحبة الغير: أي كصبغتنا أو صبغتك في حل الآية الآتي. (بجريد)
 (٤) قوله: صبغة الله: نصب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله: «ءَامَنَّا بِاللَّهِ» (البقرة: ٨)، تقديره: صبغنا الله بالإيمان صبغة أي طهرنا تطهيرا. (بجريد)
 (٥) قوله: تطهير الله: بإضافة «التطهير» إلى «الله»، تفسير لـ «صبغة الله»، ولم يقدمه على قوله: «مؤكد»؛ لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف، ثم إطلاق مادة «الصبغ» على التطهير من الكفر مجاز بالاستعارة؛ لأنه شبه التطهير من الكفر بالإيمان بصبغ

المغموس في الصبغ الحسي بجامع ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه، فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والأخلاق الطيبة، كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه. (دسوقي)
 (٦) قوله: المضمون: [أي ما تضمنه قوله: «ءَامَنَّا بِاللَّهِ» وهو الفعل الذي قدرناه]
 (٧) قوله: في ماء أصفر: أي بشيء يجعلونه فيه كالزعفران يوكل بذلك القسيس منهم ويضع فيه الملح؛ لئلا يتغير بطول الزمان فتغير عامتهم بعدم التغير، ويقولون: إن ذلك من بركة القسيس، كما يغترون بإظهار الزهد؛ فحعلوا استغفاره موجبا للمغفرة، وفوضوا إليه أمر النساء فيباشر أسرارهن إن شاء وهم راضون بذلك. أحزاهم الله! (دسوقي وغيره)
 (٨) قوله: يسمونه: أي ذلك الماء. و«المعمودية»: اسم للماء الذي غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث من ولادته، ثم إنهم مزجوه بماء آخر، كلما أخذوا منه شيئا صبوا عليه ماء آخر وهو باق إلى الآن. (ق)
 (٩) قوله: فعبر إلخ: حاصله: أن الصبغ ليس بمذكور لا في كلام الله ولا في كلام النصارى، ولكن غمسهم الأولاد عبارة عن الصبغ وإن لم يتكلموا به، والآية نازلة في سياق هذا الفعل، فكان لفظ «الصبغ» مذكورا. (بجريد)
 (١٠) قوله: بهذه القرينة: وهي إيراد المسلمين هذا الكلام عقب غمس النصارى. (حاشية)
 (١١) قوله: يزواج إلخ: يصح كسر الواو من «يزواج» على أنه مبني للفاعل، وحينئذ فالفاعل ضمير يعود على المتكلم، ويصح فتح الواو على أن الفعل مبني للمفعول عليه، =

قوله: **بين معنيين في الشرط والجزاء، والمعنى أن يجعل معنيان واقعان^(١) في الشرط والجزاء مزدوجين^(٢) في أن يترتب على كل منهما معنى رُتّب على الآخر، كقوله: شعر: إذا ما نهي الناهي ومنعني عن حُبّها فَلَجَ^(٣) بي الهوى ولزمني: أصاحت^(٤) إلى الوشي أي استمعت إلى النّمَام الذي يشي حديثه^(٥) ويزيّنه، فصدقته فيما افترى عليّ، فَلَجَ بها المهجر، زواج بين نهي الناهي وإصاحتها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء^(٦) في أن رتب عليهما لجاج شيء^(٧). وقد يتوهم من ظاهر العبارة^(٨) أن المزاوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء، كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى، وفي الجزاء بين إصاحتها إلى الواشي ولجاج المهجر، وهو فاسد؛ إذ لا قائل^(٩) بالمزاوجة في مثل قولنا: «إذا جاءني^(١٠) زيد فسَلِّم عليّ، أجلسه فأنعمت عليه»، وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف.**

ومنه أي من المعنوي العكس^(١١) والتبديل: وهو أن يقدم جزء في الكلام على جزء آخر، ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولاً، والعبارة الصريحة^(١٢) ما ذكره بعضهم: وهو أن تقدم أولاً في الكلام جزءاً، ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما تقدمت، ظاهرُ عبارة المصنف صادق على^(١٣) نحو: عادات السادات أشرف العادات، وهو ليس من العكس^(١٤).

ويقع العكس^(١٥) على وجوه، منها أن يقع بين أحد طرفي الجملة^(١٦) وما أضيف إليه ذلك الطرف نحو: عادات السادات^(١٧) سادات^(١٨) العكس.

الشرط والجزاء واحداً، وهنا المرتب على المحي غير المرتب على الإجلال. (ق)

(١٠) قوله: إذا جاءني إلخ: أي يصدق تعريف المزاوجة على قول المتوهم على هذا القول؛ لأنه جمع بين معنيين في الشرط وهما يجيء زيد إلى المتكلم، وسلامه عليه، وفي الجزاء وهما إجلال المتكلم زيدا وإنعامه عليه، مع أنه لا قائل بكونه مزاوجة. (حاشية)

(١١) قوله: العكس: وإنما كان العكس من المحسنات المعنوية؛ لأن فيه عكس المعنى وتبديله أولاً، ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظ، بخلاف رد العجز على الصدر؛ فإنه إيراد اللفظين: أحدهما في أول الكلام، والثاني في آخره، كما في قوله تعالى: «وَتَحَقَّقَى آلَتَّاسِ وَأَلَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَنَّهُ». (الأحزاب: ٣٧) (من الدسوقي)

(١٢) قوله: والعبارة الصريحة إلخ: أي بخلاف عبارة المصنف؛ فإنها محتملة لغير المراد؛ لأن قوله: «ثم يؤخر ذلك المقدم» محتمل لأن يكون المراد «ثم يؤخر ذلك المقدم عن ذلك الجزء المؤخر، ويحتمل «ثم يؤخر ذلك المقدم عن غير الجزء المؤخر»، ويحتمل أن المراد «ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الذي كان مؤخراً أو عن غيره». (من الدسوقي)

(١٣) قوله: صادق على إلخ: لأنه قد قدم جزءاً من الكلام وهو «عادات» على جزء آخر وهو «السادات»، ثم أضر ذلك المقدم. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: ليس من العكس: بل هو من رد العجز على الصدر، والحاصل: أنك إذا قدمت جزءاً من الكلام على جزء آخر، ثم عكست فقدمت ما أخرت وأخرت ما قدمت: كان هذا عكساً وتبديلاً يستلزم تكرار الجزئين الواقع منهما العكس، وإن قدمت جزءاً من الكلام على جزء آخر، ثم أخرت المقدم عن غير المؤخر كان هذا رد العجز على الصدر، وهو لا يقتضي تكرار الجزئين معاً. (دسوقي)

(١٥) قوله: ويقع العكس: أي يجيء من مجيء العام في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه، فاندفع ما يقال: مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه، وتلك الأوجه فسرنا بوقوع العكس بقوله: «منها أن يقع» فهو من باب وقوع الشيء في نفسه. (تجريد)

(١٦) قوله: أحد طرفي الجملة: أي ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة، كما في المثال، فيكون إطلاق الجملة عليها باعتبار الأول؛ لأن العكس إنما وقع في «عادات السادات» وهو مفرد، لكن لما عكس وحملنا عليه عكسه صار المجموع جملة. (تجريد البتاني)

(١٧) قوله: عادات السادات إلخ: يعني أن الأمور المعتادة للسادات أي الأكابر والأعيان من الناس أفضل وأشرف من الأمور المعتادة لغيرهم من الناس. (دسوقي)

= فثائب الفاعل إما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، والمعنى هو أن يزواج الزوج أي أن يقع المزاوجة؛ لأن الفعل المبني للمفعول إذا لم يكن له مفعول جعل المصدر نائب الفاعل، وأما الظرف على قول من قال: إن «بين» ظرف متصرف غير ملازم للنصب على الظرفية كما في قوله تعالى: «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ» (الأنعام: ٩٤) برفع «بين». (من الدسوقي)

(١) قوله: واقعان: أفاد بهذا أن قول المصنف: «في الشرط والجزاء» حال من معنيين أو صفة له، وأن ما وقعت فيه المزاوجة محذوف، ثم لا يخفى أن المعنيين هما معنى الشرط والجزاء، فالشرط في البيت الآتي «نهي الناهي» وهو المعنى الأول، والجزاء «أصاحت إلى الواشي» وهو المعنى الثاني. (من الدسوقي)

(٢) قوله: مزدوجين: أي مجتمعين في أن يترتب إلخ. وحاصله: أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحدهما شرطاً والآخر جزءاً: أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما، فإذا بني معنى على كل منهما فقد ازدوجا، أي اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزاء في ذلك المعنى الذي بني عليهما. (دسوقي)

(٣) قوله: فلج: عطف على «نهي»، وجواب الشرط «أصاحت». وقوله: «فلج بها» عطف عليه. (دسوقي)

(٤) قوله: أصاحت: قيل: الصواب رواية ودراية «أصاخ إلى الواشي» بالتذكير؛ لأن قبله: كأن الشرا علققت بجبينه وفي نحره الشعرى وفي خده البدر (دسوقي)

(٥) قوله: يشي حديثه: مضارع «وشي يشي» من «الوشي» وهو التزيين، والمراد باستماعها لحديث الواشي قبولها من إطلاق اسم السبب على المسبب. (دسوقي)

(٦) قوله: الواقعين في الشرط والجزاء إلخ: يعني على سبيل التوزيع أي الواقع أحدهما، وهو نهي الناهي في الشرط، والآخر - وهو إصاحتها إلى الواشي - في الجزاء؛ لأن كلا منهما واقع في الشرط والجزاء. (حاشية)

(٧) قوله: لجاج شيء: أي لزوم شيء وإن كان اللازم للشرط هو الهوى واللازم للجواب هو المهجر. (حاشية)

(٨) قوله: من ظاهر العبارة: أي عبارة المصنف، فإن ظاهرها تعلق قوله في الشرط والجزاء بقوله: «يزواج»، وحيث إنهم منه ما قاله، وقد علمت أنه مرتبط بقوله: «معنيين». (تجريد)

(٩) قوله: إذ لا قائل إلخ: لأنه لا بد فيها أن يكون المرتب على المعنيين الواقعين في

العواداء، فـ«العواداء» أءء طرفى الكلام، و«الساءاء» مضاف إله لءلك الطرف، وءء وقع العكس بىنهما بأن ءءم أولاً «العواداء» على «الساءاء»، ثم «الساءاء» على «العواداء». ومنها أى من الوجوء أن يقع بىن مءعلقى فعلى^(١) فى جملىن^(٢) نءو: «يُءْرِءُ أَلْءَى مِنْ أَلْمَيْءِ وَمُءْرِءُ أَلْمَيْءِ مِنْ أَلْءَى» فالءى والمىء مءعلقا «يُءْرِءُ»، وءءم أولاً «أَلْءَى» على «أَلْمَيْءِ» وءانىا «أَلْمَيْءِ» على «أَلْءَى». ومنها أى من الوجوء أن يقع بىن لفظىن فى طرفى جملىن نءو: «لَا هُنَّ جَلَّ لَهُنَّ^(٣) وَلَا هُنَّ يَحِلُّونَ لَهُنَّ^(٤)» ءءم أولاً «هُنَّ» على «هُنَّ»، وءانىا «هُنَّ» على «هُنَّ»، وهما لفظان وقع أءءهما فى ءانب المسءء إله والأءر فى ءانب المسءء.

ومنه أي من المعنوي الرجوع: وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض أي بنقضه وإبطاله؛ لنكتة^(١)، كقوله: شعر: قف بالديار التي
أي الرجوع فاللام عوض عن المضاف إليه أي زهير أمر نفسه

لم يعفها القدم أي لم يبلها تطاول الزمان وتقدم العهد^(٢)، ثم عاد إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله: بلى^(٣) وغيّر^(٤) الأرواح^(٥) والديم^(٦)
من «الإبلاء» وهو التغيير أي عهد أربابها أي غير آثارها الرياح جمع «ريح» لم يحها

أي الرياح والأمطار، والنكتة إظهار التحير والتدله كأنه أخبر أولاً بما لا تحقق له، ثم أفاق بعض الإفاقة فنقض الكلام السابق
أي ذهب العقل أي أبطل لإظهار التحسر والتحزن

قائلاً: بلى عفاها^(٧) القدم وغيّر^(٨) الأرواح والديم.

ومنه أي من المعنوي التورية^(١١)، ويسمى الإيهام أيضًا: وهو أن يطلق لفظ له معنيان: قريبٌ وبعيدٌ، ويراد به البعيد؛ اعتمادًا على
 لأن فيه حفاء المراد أو أكثر لقلة استعماله فيه

قرينة خفية^(١٢)، وهي ضربان: الأولى مجردة وهي التورية التي لا تجمع شيئًا مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

أَسْتَوَى﴾ ﴿أَسْتَوَى﴾ أراد بـ«استوى» معناه البعيد وهو استوى^(١٣)، ولم يقرن^(١٤) به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار. والثانية
 أي المورى به عن المعنى البعيد المراد (طه: ٥)

مرسحة وهي التي تجمع شيئًا مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ أراد بالأيدي^(١٥) معناها البعيد وهو القدرة،
 أي المجازي (الذاريات: ٤٧) الله تعالى

وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة، وهو قوله: ﴿بَنَيْنَاهَا﴾؛ إذ البناء مما يلائم اليد، وهذا^(١٦) مبني على
 أي القدرة

(٩) قوله: عفاها إلخ: أشار بهذا لما قلناه من أن قوله: «وغيرها» عطف على محذوف أي بلى عفاها القدم وغيرها إلخ، فلا حاجة إلى القول بأن الواو في قوله: «وغيرها» زائدة. (دسوقي)

(١٠) قوله: التورية: تقول: «وريت الخبر تورية» إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من «وراء الإنسان» كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر. (تجريد)

(١١) قوله: خفية: أي ليذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب، فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية؛ لعدم ستر المعنى القريب للبعيد. (دسوقي)

(١٢) قوله: وهو استولى: أي فالاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشيء أي ملكه بالقهر والغلبة، والمعنى الأول قريب والثاني بعيد، والمراد في الآية المعنى البعيد، أي الرحمن استولى على العرش الذي هو أعظم المخلوقات، والقرينة على ذلك خفية، وهي استحالة المعنى القريب - وهو الاستقرار - على الله تعالى، وإنما كانت القرينة خفية؛ لتوقعها على أدلة نفي الجسمية التي لا يفهمها كل أحد. (من دسوقي)

(١٣) قوله: ولم يقرن إلخ: أي فتكون مجردة، وقد يقال: إن العرش الذي هو السرير يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار الحسي، فلعل الآية من قبيل التورية المرشحة. (ق)

(١٤) قوله: أراد بالأيدي إلخ: لأن الأيدي جمع «يد»، واليد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو المعنى القريب لها، وتطلق على القوة والقدرة وهو معنى بعيد، وأريد في الآية معناها البعيد وهو القدرة؛ اعتماداً على قرينة خفية، وهي استحالة الجارحة على الله تعالى، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله: «بَيَّنَّتْهَا»؛ إذ البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة، وأما ملائم القدرة فهو الإيجاد والخلق. (دسوقي)

(١٥) قوله: وهذا: أي كون المراد من الاستواء الاستيلاء، ومن الأيدي القدرة على طريق =

(١) قوله: بين متعلقين فعلين: أي أو ما في معناها نحو: خرج الحي من الميت وخرج الميت من الحي، وخرج الحي من الميت كخروج الدجاجة من البيضة، وخرج الميت من الحي كخروج البيضة من الدجاجة. (دسوقي)

(٢) قوله: في جملتين: أي فعلين كائنين في جملتين لا في جملة واحدة. (تجريد)

(٣) قوله: لا هن حل لهم إلخ: أي فهاتان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران: أحدهما ضمير جمع الذكور وهو «هم»، والآخر ضمير الإناث وهو «هن»، ففي الجملة الأولى وجد ما للإناث في الطرف الأول الذي هو المسند إليه، ووجد ما للذكور في الطرف الثاني الذي هو المسند، وعكس ذلك في الجملة الثانية. (تجريد)

(٤) قوله: لنكتة: متعلق بـ«العود» أي الرجوع لنقض الكلام السابق إنما يكون من البديع إذا كان ذلك النقص لنكتة، وأما إذا عاد المتكلم لإبطال الكلام الأول بمجرد كونه غلطاً فلا يكون من البديع، والعود بالنقض لنكتة يكون لأمر: لأجل التحير والتدله أي الدهش أو لإظهار التحسر والتحزن. (من ق)

(٥) قوله: وتقدم العهد: هذا تفسير لما قبله، والمعنى: قف بالديار التي لم يغير آثارها قدم عهد أربابها لقرب وقت انتقامها منها، وهذا مرغوب للشاعر؛ لأن بقاء الأثر مما يستنشق منه رائحة الخيوط. (من دسوقي)

(٦) قوله: بلى: أي عفاها القدم؛ لأن نفي النفي إثبات، فقوله: «وغيرها الأرواح» عطف على المحذوف الذي دل عليه «بلى». (ق)

(٧) قوله: أرواح: الريح واحدة «الرياح» و«الأرياح»، وقد تجمع على «أرواح»؛ لأن أصلها الواو، وإنما جاءت الياء لانكسار ما قبلها، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت الواو، كقولك: «أرواح الماء»، و«تروح بالمروحة». (الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: والديم: «جمع» «دعامة»: وهو المطر الكثير الدائم. [

ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين وإلا فالتحقيق^(١) أن هذا تمثيل^(٢) وتصوير^(٣) لعظمته وتوقيف على كنه جلاله^(٤) من غير أن
 وهو مذهب الخلف
 يتمحل^(٥) للمفردات حقيقة^(٦) أو مجازًا.

ومنه أي من المعنوي الاستخدام^(٧) وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما أي أحد المعنيين ثم يراد^(٨) بضميره أي بالضمير العائد
 بمعنيين ومهملة ومهملة ومهملة ومهملة
 إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، أو يراد بأحد^(٩) ضميريه أحدهما أي أحد المعنيين، ثم يراد بالآخر أي بضميره الآخر معناه الآخر، وفي
 أو ضمائه
 كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين أو مجازيين وأن يكونا مختلفين، فالأول وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه
 أي كلا وجهي التفسير
 الآخر كقوله: شعر:

إذا نزل السماء بأرض قوم^٧ رعيّناه وإن كانوا غضابا^(١٠)

جمع «غضبان»، أراد بالسماء: الغيث، وبضميره في «رعيّناه»: النبات، وكلا المعنيين مجاز.

والثاني: وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر: كقوله: شعر:

فسقى الغضا^(١١) والساكنية^(١٢) وإن هم^٨ شَبَّوه^(١٣) بين جوانحي وضلوعي^(١٤)

أراد بأحد ضميري «الغضا» أعني المجرور في «الساكنية» المكان الذي فيه شجرة الغضا، وبالأخر أعني المنصوب في «شبهوه» النار
 الحاصلة من شجرة الغضا، وكلاهما مجازي.

ومنه أي من المعنوي اللف والنشر^(١٥) وهو ذكر متعدد على التفصيل^(١٦) أو الإجمال،
 أي النوع المسمى باللف والنشر

= التورية. (دسوقي)

(١) قوله: وإلا فالتحقيق: أي بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس
 مقتضى تراكيب البيان. (تجريد)

(٢) قوله: تمثيل: أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة إيجاد الله تعالى السماء بالقوة والقدرة
 الأزلية بمهيئة البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى بالأيدي الحسية، ثم استعير مجموع
 «بَيَّنَّتْهَا بِأَيْدِيٍّ». وفي الآية الأولى شبهت استيلاء الرحمن على العرش بمهيئة مَلِكٍ مستقر
 على سرير بجامع أن كلا ينشئ عن الملك التام. (تجريد البنائي)

(٣) قوله: وتصوير: أي حيث شبه المعقول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع، لأن
 البناء بالأيدي جعل كأنه مرادف لقدرة على تراكيب الأشياء. (دسوقي)

(٤) قوله: على كنه جلاله: أي الكنه الذي يمكن أن يدرك هو الكنه الإجمالي. (تجريد)
 (٥) قوله: من غير أن يتمحل: أي من غير أن يتكلف للمفردات معنى حقيقي أو مجازي،
 بل تبقى المفردات على ما كانت عليه. (ق)

(٦) قوله: حقيقة: معمول لـ «يتمحل» أي يتكلف لها معنى حقيقي أو مجازي، بل تبقى
 المفردات على ما كانت عليه في الأصل من الحقيقة والمجاز. (تجريد)

(٧) قوله: الاستخدام: يعني بالمعجمتين من «خدمت الشيء»: قطعته، ومنه «سيف
 مخدّم»، وقد قطع ههنا الضمير عما هو حقه، ويروى بالخاء المهملة والذال المعجمة من
 «خدمت» أي قطعت أيضًا، ويروى بالخاء المعجمة والذال المهملة كأنه جعل المعنى الذي
 لم يرد أولا تابعا في الذكر للمعنى المراد فرد إليه الضمير. (تجريد)

(٨) قوله: ثم يراد إلخ: يعني فالضمير مستعمل في معنى آخر؛ لكونه عبارة عن المظهر،
 والضمير الغائب إنما يقتضي تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع، فلا يلزم
 في الاستخدام استعمال اللفظ في معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز إذا أريد بالضمير
 المعنى المجازي على ما وهم. (دسوقي)

(٩) قوله: أو يراد بأحد إلخ: ولا بد أن يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين وإلا كان

أحدهما ليس استخداما، وكلامنا في الضمير العائد على وجه الاستخدام، وهذا القسم
 مستلزم للقسم الأول. (من دسوقي)

(١٠) قوله: وإن كانوا غضابا: أي وإن كان يحصل لهم غضب من رعيّنا النبات الحاصل
 في أرضهم، فقد وصف الشاعر قومه بالغلبة لمن عداهم من الأقوام بأنهم يرفعون كالأهم
 من غير رضاهم. (ق)

(١١) قوله: فسقى الغضا: هو بالغين المعجمة نوع من الشجر، دعا الشاعر أن يسقي الله
 الشجر المسمى بالغضا حيث ينزل الغيث في خلاله. (دسوقي)

(١٢) قوله: الغضا: الحاصل أنه ذكر الغضا أولا بمعنى الشجرة، وأعاد عليه الضمير أولا
 بمعنى المكان النابت فيه الغضا، وأعاد عليه الضمير ثانيا بمعنى النار الموقدة فيه، وإطلاق
 «الغضا» على كل من المكان النابت فيه والنار الموقدة فيه مجاز. (دسوقي)

(١٣) قوله: والساكنية: أي: وسقى الساكنين في الغضا، والمراد به المكان النابت فيه، ثم
 بين أنه يطلب الغيث للساكنين فيه وإن عذبوه فقال: «وإن هم شبَّوه إلخ» أي فطلب لهم
 الغيث؛ قضاء لحق الصحة، وإن شبَّوه أي أوقدوه، والضمير لـ «الغضا» بمعنى النار التي
 توقد فيه؛ إذ يقال لها الغضا أيضًا؛ لتعلقها به. (دسوقي)

(١٤) قوله: بين جوانحي وضلوعي: الجوانح: الأضلاع التي تحت الترائب، وهي ما يلي
 الصدر، والضلوع مما يلي الظهر. الواحد «جائحة»، ثم إن قوله: «وضلوعي» هو الموجود
 في جميع نسخ المصنف، والصواب: «بين جوانح وقلوب»؛ لأن البيت من قصيدة بائية
 للبحرزي. (دسوقي)

(١٥) قوله: اللف والنشر: كأن وجه تسمية الأول باللف أنه طوي فيه حكمه؛ لأنه
 اشتمل عليه من غير تصريح به، ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمي
 نشرًا. (تجريد)

(١٦) قوله: على التفصيل: أي ذكرنا كائنا على وجه التفصيل بأن يبين كل من أفراد
 مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به، أو على وجه الإجمال بأن يعبر عن المجموع =

ثم ذكر^(١) ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين^(٢)؛ ثقة أي الذكر بدون التعيين لأجل الوثوق بأن السامع يردده إليه أي يردُّ ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له؛ لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية^(٣) أو المعنوية^(٤)، فالأول: وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل ضربان؛ لأن النشر^(٥) إمَّا على ترتيب اللف بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر، ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ ذكر «الليل» و«النهار» على التفصيل، ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه، وما للنهار وهو الابتغاء^(٦) من فضل الله تعالى فيه على الترتيب. فإن قيل^(٧): عدم التعيين في الآية ممنوع؛ فإنَّ المجرور من «فيه» عائد إلى «الليل» لا محالة. قلنا: نعم^(٨) ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين. وإمَّا على غير ترتيبه أي ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب^(٩) كقوله: شعر: كيف أسلُو^(١٠) وأنت^(١١) حَقَفٌ وهو النقا^(١٢) من الرمل وغصن^(١٣): :: وغزالٌ لحظًا وقَدًا وردفًا، فاللحظ للغزال والقَد للغصن والردف للحقف، أو مختلطًا^(١٤) كقولك: «هو شمسٌ وأسدٌ وبحرٌ جودًا»^(١٥) وبهاءٍ وشجاعةً.

الجود للبحر والبهاء للشمس والشجاعة للأسد

والثاني: وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال نحو: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾؛ فإنَّ الضمير في «قَالُوا» لليهود والنصارى، فذكر الفريقان على الإجمال بالضمير^(١٦) العائد إليهما، ثم ذكر ما لكل^(١٧) أي وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودا، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، فلف^(١٨) بين الفريقين والقولين إجمالًا؛
ناظر إلى «قَالُوا» بدون الواو
ناظرًا إلى واو «قَالُوا»
جمع «هائد»

بلفظ يجتمع فيه أفراد ذلك المجموع. (دسوقي)
(١) قوله: ثم ذكر إلخ: أي ثم بعد ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد، فذلك المعنى المتعدد أولًا على وجه الإجمال أو التفصيل هو اللف، وذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد ثانيًا هو النشر. (ق)
(٢) قوله: من غير تعيين: أي من غير أن يعين المتكلم لشيء مما ذكر أولًا ما هو له مما ذكر ثانيًا، وإنما قيد بذلك؛ لأنه لو عين لم يكن من باب اللف والنشر بل من باب التقسيم. (ق)
(٣) قوله: بالقرائن اللفظية: كأن يقال: «رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة»، فتأثيت «عابسة» يدل على أن الشخص العابس المرأة، والضحاك الرجل. (تجريد)
(٤) قوله: أو المعنوية: كأن يقال: «لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت»، فالقرينة هنا معنوية، وهي أن المستحق للإكرام الصاحب، وللإهانة العدو. (تجريد البناني)
(٥) قوله: لأن النشر إلخ: فالترتيب قام أولًا باللف، وبعد ذلك النشر إما يكون على غط ذلك الترتيب أو لا. (تجريد البناني)
(٦) قوله: وهو الابتغاء إلخ: أي طلب الرزق بالحركة والتصرف في الأمور، ومناسبة السكون لليل وابتغاء الفضل للنهار ظاهرة، فقد صدق على الآية أنه ذكر فيها متعدد على وجه التفصيل، ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد على سبيل الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني من غير تعيين ما لكل؛ للاحتكاك على رد السامع ما ذكر في النشر لما ذكر في اللف بالمناسبة المعنوية. (دسوقي)
(٧) قوله: فإن قيل إلخ: حاصله: أنا لا نسلم أن هذه الآية من قبيل اللف والنشر؛ لاشتراطهم فيه عدم تعيين شيء مما ذكر ثانيًا لما ذكر أولًا، وقد وجد التعيين؛ لأن الضمير المجرور في قوله: ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ عائد إلى «الليل» في نفس الأمر قطعًا، فلم يكن الآية من باب اللف والنشر قطعًا. وحاصل الجواب: أن المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا، والضمير يحتمل الليل والنهار بحسب ظاهره، وإن كان مصدوقه في نفس الأمر هو الليل، وليس المراد به الاحتمال في نفس الأمر، وإلا لم يتحقق اللف والنشر أبداً؛ لتعيين المراد في نفس الأمر. (من دسوقي)
(٨) قوله: قلنا نعم: أي مسلم أنه راجع إلى الليل نظرا للواقع، وأما بالنظر إلى اللفظ

فيحتمل رجوعه للنهار، فلا تعيين فيه بحسب اللفظ، وعدم التعيين المشروط إنما هو بحسب اللفظ، وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى. (دسوقي)
(٩) قوله: معكوس الترتيب: بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف، والثاني لما قبله، وهكذا، كما في المثال؛ فإن اللحظ للغزال، والقَد للغصن، والردف للحقف، شبه به الكفل في العظم والاستدارة. (تجريد البناني)
(١٠) قوله: كيف أسلُو: أي كيف أصبر عنك وأتخلص من حبك، والاستفهام للإنكار أي لا أسلو عنك. (ق)
(١١) قوله: وأنت: بكسر التاء؛ لأنه خطاب لامرأة أي والحال أنك أنت مثل الحقف. (دسوقي)
(١٢) قوله: وهو النقا: فالحقف والنقا بالقصر، هو الرمل العظيم المجتمع المستدير يشبه به ردف المحبوب أي عجيزته، وأما بالمد فهو النظافة. (من دسوقي)
(١٣) قوله: وغصن إلخ. ومعنى البيت: كيف أترك حبك وداعي الهوى من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف موجود فيك، واللحظ في الأصل مؤخر العين، والمراد به هنا: العين بتمامها مجازًا. (دسوقي)
(١٤) قوله: أو مختلطًا: عطف على قوله: «معكوس الترتيب» أي أو كان نشره مختلط الترتيب بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف، والثاني من النشر للأول من اللف والآخر من النشر للوسط من اللف. (دسوقي)
(١٥) قوله: جودًا إلخ: لا يخفى اختلاط ذلك النشر؛ لأن الجود وهو الأول من النشر عائد للبحر وهو الآخر من اللف، والبهاء وهو الثاني من النشر عائد للأول من اللف، وهو الشمس، والشجاعة وهو الآخر من النشر عائد للوسط من اللف، وهو الأسد. (دسوقي)
(١٦) قوله: بالضمير: أي من حيث التعبير عنهما بالضمير وهو الواو في «قَالُوا»؛ لأنه عائد على الفريقين.
(١٧) قوله: ذكر ما لكل: [أي ما يخص كلا منهما في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾] (البقرة: ١١١)
(١٨) قوله: فلف: أي فلف في قوله: «قَالُوا» فريقين؛ إذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص =

لعدم الالتباس^(١) والثقة بأن السامع يردُّ إلى كل فريق أو قولٍ مقوله؛ للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو، لا صاحبه، ولا يتصور^(٢) في هذا الضرب الترتيب وعدمه. ومن غريب اللف والنشر أن يذكر^(٣) متعددان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين أو أكثر كما تقول: «الراحة والتعب والعدل والظلم قد سُدَّ من أبوابها ما كان مفتوحًا، وفتح من طرقها ما كان مسدودًا».

ومنه أي من المعنوي الجمع: وهو أن يجمع بين متعدد اثنين أو أكثر في حكم كقوله تعالى: «الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»، ونحوه: قول أبي عتاهية: شعر: علمت يا مجاشع بن مسعدة: أن الشباب والفراغ والجدة: أي الاستغناء مفسدة^(٤) أي داعية إلى الفساد للمرأة أي مفسدة.

ومنه أي من المعنوي التفريق: وهو إيقاع تباين^(٥) بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره كقوله^(٦): شعر:

ما نوال الغمام وقت ربيع: كنوال الأمير يوم سخاء^(٧)

فنوال^(٨) الأمير بدرة عين: هي عشرة آلاف درهم^(٩)، ونوال الغمام قطرة ماء، أوقع التباين^(١٠) بين النوالين.

ومنه أي من المعنوي التقسيم: وهو ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين، وبهذا القيد خرج^(١١) اللف والنشر، وقد أهمله السكاكي فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم^(١٢) من اللف والنشر، وأقول^(١٣) ذكر الإضافة مغني^(١٤) عن هذا القيد؛ إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل إليه بل يذكر^(١٥) فيه ما لكل، حتى يضيفه السامع إليه ويردّه عليه، فليتأمل، كقوله^(١٦): شعر: ولا يقيم^(١٧)

- ١ = به، أو نقول: لف بين قولي الفريقين؛ إذ لم يتبين فيه مقول كل فريق. (تجريد البناني)
- (١) قوله: لعدم الالتباس: أي لأنه لا يلتبس على أحد أن الفريقين اجتماعًا وقالوا ذلك القول؛ لعلنا بأن كل فريق يضلل صاحبه. (دسوقي)
- (٢) قوله: ولا يتصور إلخ: أي إن هذا الضرب لا يتأتى أن يكون مرتبًا ولا مشوشًا؛ لعدم وجود الترتيب في اللفظ، بخلاف الضرب الأول. (دسوقي وغيره)
- (٣) قوله: أن يذكر إلخ: أي أن يذكر لفان أو أكثر على وجه التفصيل، ثم يؤتى بعد ذلك بنشر واحد يذكر فيه ما لكل واحد مما ذكر في اللفين أو أكثر، فقوله: «الراحة والتعب» لف أول، «والعدل والظلم» لف ثان. وقوله: «قد سدَّ إلخ» نشر ذكر فيه ما لكل واحد من اللفين؛ لأن قوله: «قد سدَّ من أبوابها ما كان مفتوحًا» راجع إلى «الراحة» من اللف الأول وإلى «العدل» من اللف الثاني، وقوله: «فتح من طرقها ما كان مسدودًا» راجع لـ«التعب» المذكور في اللف الأول ولـ«الظلم» المذكور في اللف الثاني. (م ن ق)
- (٤) قوله: زينة إلخ: أي ما يتزين بها الإنسان في الدنيا وتذهب عن قريب، فقد جمع المال والبنون في حكم وهو زينة الدنيا. (دسوقي)
- (٥) قوله: مفسدة: أي كامل في الفساد، والمفسدة: الأمر الذي يدعو صاحبه إلى الفساد، والشاهد أنه قد جمع بين الشباب والفراغ والجدة في حكم وهو كونه مفسدة للمرأة. (ق)
- (٦) قوله: إيقاع تباين إلخ: ليس المراد التباين المصطلح عليه، بل المراد المعنى اللغوي، أي إيقاع الافتراق بين أمرين مشتركين في نوع مثل: نوال الأمير ونوال الغمام؛ فإن النوع الذي يجمعهما مطلق نوال. (علامة دسوقي)
- (٧) قوله: كقوله: أي قول رشيد الدين الوطواط وهو من تلاميذ صاحب «الكشاف»، والبيت المذكور مثال لإيقاع التباين في المدح بين أمرين مشتركين في نوع؛ فإنه أوقع التباين بين جمال ذلك المحبوب وجمال البدر مع أنهما من نوع واحد وهو مطلق الجمال.
- (دسوقي)
- (٨) قوله: كنوال الأمير يوم سخاء: أي الذي هو وقت ثروة الغمام
- (٩) نافية عطاء السحاب
- (١٠) أي الذي هو وقت ثروة الغمام
- (١١) أي قوله: «على التعيين»
- (١٢) أي ترك هذا القيد
- (١٣) منهم المصنف، فراد القيد غافلاً عن الإضافة لأنه شامل للتعين وعدمه
- (١٤) أي قيد التعيين
- (١٥) أي من غير إضافة
- (١٦) أي بالقرائن
- (١٧) أي المتلسم
- (دسوقي)
- (٨) قوله: يوم سخاء: أي الذي هو وقت فقر الأمير؛ لكثرة السائلين وكمال بذله. (دسوقي)
- (٩) قوله: فنوال إلخ: يعني فقد أوقع التباين بين النوالين، مع أنهما من نوع واحد، وهو مطلق نوال. (دسوقي)
- (١٠) قوله: عشرة آلاف درهم: وقيل: إن بدرة العين جلد ولد الضأن مملوء من الدراهم. (دسوقي)
- (١١) قوله: أوقع التباين: أي حيث أسند للأول بدرة عين وللثاني قطرة ماء. (تجريد)
- (١٢) قوله: خرج إلخ: لما تقدم أنه ذكر متعدد، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه. (دسوقي)
- (١٣) قوله: أعم: أي لأنه شرط في اللف عدم تعيين ما لكل واحد، وقال هنا: ذكر متعدد وإضافة ما لكل إليه، وهذا صادق بأن يكون هناك تعيين أو لا. (دسوقي)
- (١٤) قوله: وأقول: أي في الجواب عن السكاكي، وفي الاعتراض على هذا التوهم. (تجريد)
- (١٥) قوله: مغني: والحاصل: أنا لا نسلم أن السكاكي أهل ذلك القيد حتى يكون التقسيم عنده أعم من اللف؛ لأنه ذكر الإضافة المستلزمة للتعين، فيكون التقسيم عنده مبينًا لللف والنشر. (دسوقي)
- (١٦) قوله: بل يذكر إلخ: والحاصل: أنه في التقسيم يضيف المتكلم ما لكل واحد إليه، وإضافة ما لكل إليه تستلزم تعيينه، ففي التقسيم إضافة وتعيين من المتكلم، بخلاف اللف والنشر؛ فإن المتكلم إنما يذكر ما لكل واحد من غير إضافة، والذي يضيف ما لكل واحد إليه إنما هو السامع. (من الدسوقي)
- (١٧) قوله: كقوله: أي المتلسم وهو جرير بن عبد المسيح. (دسوقي)
- (١٨) قوله: ولا يقيم إلخ: أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد إلا الأذنان. (تجريد)

على ضميم أي ظلم يراد به، الضمير عائد إلى المستثنى منه العام المقدر **إلا الأذلان** في الظاهر^(١) فاعل «لا يقيم» وفي التحقيق بدل، أي لا يقيم أحد على ظلم يقصد به **إلا الأذلان** غير الحي وهو الحمار والوتد^(٢) :: هذا أي غير الحي على الخسف أي الذل مربوط برمته :: هي قطعة جبل بالية، وذا أي الوتد **يُشج** أي يُدق ويشق رأسه، فلا يرثي لا يرق ولا يرحم له أحد^(٣). ذكر العير والوتد ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني الشج على التعيين^(٤)، وقيل: لا تعين؛ لأن «هذا» و«ذا» متساويان في الإشارة إلى القريب، وكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى الوتد، فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم. وفيه نظر؛ لأننا لا نسلّم التساوي بل في حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه مّا، بخلاف المجرد عنها، ف«هذا» للقريب أعني «العير»، و«ذا» للأقرب أعني «الوتد»، وأمثال هذه الاعتبار لا ينبغي أن يهمل في عبارات البلغاء، بل ليست البلاغة إلا برعاية أمثال ذلك.

ومنه أي من المعنوي، الجمع مع التفريق^(٥)؛ وهو أن يدخل شيئا^(٦) في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله: شعر:

فوجهك كالنار في صَوئها :: وقلبي كالنار في حرها

أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار^(٧)، ثم فَرَّقَ بأن وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعان، وفي القلب الحرارة والاحتراق^(٨). ومنه أي من المعنوي الجمع مع التقسيم، وهو جمع متعدد^(٩) تحت حكم، ثم تقسيمه^(١٠)، أو العكس أي تقسيم متعدد^(١١) ثم جمعه تحت حكم، فالأول أي الجمع ثم التقسيم كقوله: حتى أقام أي الممدوح، ولتضمن الإقامة معنى التسليط عداها بـ«على»^(١٢) فقال: على أرباض جمع «ربض» وهو ما حول المدينة خَرَشَنِيَّة^(١٣) :: وهي بلدة من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع «صليب» النصراني والبيع جمع «بيعة» وهي متعبدهم، و«حتى» متعلق بالفعل في البيت السابق أعني «قاد المقانب»^(١٤) أي العساكر، جمع في^(١٥) هذا البيت شقاء الروم بالممدوح، ثم قسم فقال: للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا :: ذكر «ما»^(١٦) دون «من» إهانة وقلة المبالاة بهم، حتى

(٨) قوله: قوله: جمع متعدد: أي كـ«الروم» في البيت الآتي؛ فإنه يتناول النساء والرجال والأولاد والمال والزرع. (ق)

(٩) قوله: ثم تقسيمه: أي الحكم يعني إضافة ما لكل متعدد إليه من ذلك الحكم. (ق)
(١٠) قوله: أي تقسيم متعدد: أي إضافة ما لكل متعدد إليه ثم جمعه تحت حكم. (علامة دسوقي)

(١١) قوله: عداها بعلى: أي: وإلا فالإقامة تتعدى بـ«في» أو بالباء. (دسوقي)
(١٢) قوله: المقانب: جمع «مقنب» بكسر الميم، وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل، والمراد بها العساكر، كما قاله الشارح. (تجريد)

(١٣) قوله: جمع في إلخ: الأولى أن يقول: جمع في هذا البيت الروم الشامل للنساء والأولاد والمال والزرع في حكم، وهو الشقاء، ثم قسم ذلك الحكم إلى سبي وقتل ونهب وإحراق، ورجع إلى كل واحد من هذه الأقسام ما يناسبه، فرجع للسبي ما نكحوا من النساء، وللقتل ما ولدوا، وللنهب ما جمعوا من الأموال، وللنار ما زرعوا، فأشجارهم للإحراق تحت القدر ومزروعهم للطبخ والخبز بالنار. وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض له في التقسيم، حتى يقال: إنه من المتعدد المجموع في الحكم، والحاصل أن الشقاء وإن تعلق بالروم والصلبان والبيع إلا أن التقسيم خاص بشقاء الروم.

(١٤) قوله: ذكر ما إلخ: أي إنه عر عن نسايتهم وأولادهم بلفظ «ما» الموضوعه لغير العاقل دون لفظة «من» الموضوعه لمن يعقل؛ إشارة إلى إهانتهم وقلة المبالاة بهم، حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول. (علامة دسوقي)

(١) قوله: في الظاهر: أي فهو استثناء مفرغ حيث أسند الفعل له في الظاهر، وفي الحقيقة أسند إلى العام المحذوف. (دسوقي)

(٢) قوله: فلا يرثي له أحد: لا يخفى أن عدم الرحمة مشترك بين غير الحي والوتد، وحينئذ فالأولى جعل ضمير «له» راجعا إلى كل منهما، ويجعل قوله: «فلا يرثي» متفرعا على الشج والربط. (دسوقي)

(٣) قوله: على التعيين: متعلق بـ«أضاف»، ووجه التعيين: أن «ذا» بدون هاء إشارة إلى القريب، وأما مع هاء التنبيه فهو إشارة للبعيد. (ق)

(٤) قوله: الجمع مع التفريق: أورد كلمة «مع» إشارة إلى أن المختن اجتماعهما، وكذا يقال فيما يأتي، وإنما لم يذكر اجتماع المحسنات الأخر بعضها مع بعض، كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة واجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما. (دسوقي)

(٥) قوله: أن يدخل شيئا: ببناء الفعل للمفعول، و«شيئا» نائب الفاعل، أي وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر في معنى أي في حكم يعني محكوم به، كالمشاهدة بالنار في المثال. (الدسوقي)

(٦) قوله: في كونهما كالنار: أي في المماثلة للنار أي وهذا هو الجمع؛ لأنه جمع بين وجه الحبيب وقلبه في المماثلة للنار. (دسوقي)

(٧) قوله: الحرارة والاحتراق: أي حرارة القلب واحتراقه، وفيه إشارة إلى أن المراد بحر النار: حرارتها في نفسها لا لغيرها؛ لأنه المناسب لتشبيه القلب بها. (دسوقي)

كأنهم من غير ذوي العقول وملائمة لقوله: **وَالنَّهْبَ مَا جَمَعُوا وَالنَّارَ مَا زَرَعُوا**. والثاني أي التقسيم ثم الجمع كقوله^(١): **شَعَرٌ: قَوْمٌ** إذا حَارَبُوا ضَرُّوا عدوهم، أو حَارَلُوا أي طَلَبُوا النَّفْعَ في أشياعهم وأتباعهم وأنصارهم نَفَعُوا، سَجِيَّةٌ أي غريزة وخلق تلك^(٢) منهم غير محدثة، **إِنَّ الْخَلَائِقَ جَمْعٌ «خَلِيقَةٌ»**، وهي الطبيعة والخلق، فاعلم شرها البدع^(٣) جمع «بدعة» أي المبدعات والمحدثات قسم في الأول صفة الممدوحين إلى ضرر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية. **وَمِنْهُ أَي مِنَ الْمَعْنَوِي الْجَمْعَ مَعَ التَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ**، وتفسيره ظاهر ممَّا سبق^(٤) فلم يتعرض له، كقوله تعالى: **﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾** أي يأتي الله تعالى أي أمره^(٥) أو يأتي اليوم أي هوْلُهُ^(٦)، والظرف منصوب بإضمار «اذكر» أو بقوله: **﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ﴾** بما ينفع من جواب أو شفاعَةٍ **﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ﴾**^(٧) أي أهل الموقف **﴿شَقِيٌّ﴾**^(٨) يُقْضَى له بالنار **﴿وَسَعِيدٌ﴾** يُقْضَى له بالجنة **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَفَعُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ﴾** إخراج النفس **﴿وَشَهِيقٌ﴾** رُدُّهُ **﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾** أي سموات الآخرة وأرضها، أو هذه العبارة كناية^(٩) عن التأييد ونفي الانقطاع **﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾** **﴿إِلَّا وَقْتُ﴾**^(١٠) مشية الله تعالى **﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾** من تخليد البعض كال كفار، وإخراج البعض كالفساق **﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾**^(١١) **﴿فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ﴾** أي غير مقطوع بل مُمتدُّ لا إلى نهاية، ومعنى الاستثناء^(١٢) في الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون، كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان، وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم، كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان، والتأييد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء، فكذاك ينتقض باعتبار الابتداء، فقد جَمَعَ

لأنفس في قوله: **﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ﴾** ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله: **﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾**، ثم قَسَمَ بأن أضاف

(١) قوله: كقوله: أي قول حسان بن ثابت الصحابي في حق الصحابة **﴿سَدَقُوا﴾**. (دسوقي)

(٢) قوله: سجية تلك إلخ: المعنى تلك الخصلة، وهي إضرار الأعداء ونفع الأشياع: غريزة فيهم وطبيعة لهم. وقوله: «شرها البدع» مبتدأ وخبر، والجملة خبر «إن»، وجملة «فاعلم» اعتراضية بالفاء، وجملة «إن الخلائق شرها البدع» مستأنفة جوابا لسؤال مقدر نشأ من قوله: «غير محدثة»، وهو: لم جعلتها غير محدثة مع أنها ممدوحة مطلقاً؟! (دسوقي)

(٣) قوله: البدع: لا يقال: كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليفة للزوم الخليفة؛ لأننا نقول: قد تسمى خليفة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء. (تجريد)

(٤) قوله: ظاهر مما سبق: أي من تفسيرات هذه الأمور الثلاثة، وحاصله: أن يجمع بين متعدد في حكم، ثم يفرق أي يوقع التباين بينها، ثم يضاف إلى كل واحد ما يناسبه. (دسوقي)

(٥) قوله: أي أمره: هذا التأويل واجب لصحة المعنى؛ لاستحالة الإتيان على الله سبحانه. (التجريد)

(٦) قوله: أي هوْلُهُ: هذا التأويل واجب لأجل صحة المعنى؛ لاستقامة الظاهر في نفسه، بل للمحافظة على المقصود؛ لأن المقصود تفضيع اليوم، والمناسب له مجيء الهول لا مجرد الزمان. (دسوقي)

(٧) قوله: فمنهم: أي الأنفس الكائنة يوم القيامة وهي أهل الموقف، ولذا قال الشارح: أي من أهل الموقف. (دسوقي)

(٨) قوله: شقي: أي محكوم له بالشقاوة أي دخول النار، وهذا شامل لشقي الإيمان وهو الكافر، وشقي الأعمال وهو العاصي. وقوله: **﴿وَسَعِيدٌ﴾** شامل لسعيد الإيمان فقط

وللسعيد على الإطلاق بدليل ما قرره في قوله: **﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾**. (دسوقي)

(٩) قوله: أو هذه العبارة كناية: يعني فالمراد حيثلر سموات الدنيا وأرضها، ولا ينافي التأييد بما فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود؛ لأنه على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول، والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك. (تجريد)

(١٠) قوله: إلا وقت إلخ: يحتمل أنه حمل «ما» على المصدرية الظرفية، فيكون الوقت داخلا في معناها؛ لأنها نائية عنه، ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية، فيكون الكلام على حذف المضاف، فالوقت مقدر في الكلام. (التجريد)

(١١) قوله: وأما الذين سعدوا: أي بالإيمان وإن شقوا بسبب المعاصي، لا يقال: فعلى هذا كيف يكون قوله: **﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾** تقسيما صحيحا، مع أن من شرطه أن تكون صفة كل قسم منفية عن قسمه؛ لأن ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقي أو مانع الجمع، وهنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وإن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة، وذلك لا يمنع اجتماعهما في شخص باعتبارين، فتكون «أما» في قوله تعالى: **﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾** لمنع الخلود فيحوز الجمع. (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: ومعنى الاستثناء: جواب عما يقال: ما معنى الاستثناء في قوله: **﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾** مع أن أهل الجنة لا يخرجون منها أصلا، وكذا أهل النار لا يخرجون منها، والاستثناء يفيد خروجهم؛ وحاصل الجواب: أنه استثنى الفساق من المخلدين في النار باعتبار الانتهاء، ومن المخلدين في الجنة باعتبار الابتداء؛ لأنهم لم يدخلوها مع السابقين، فالخلود في حقهم ناقص باعتبار المبدأ، فظهر أن ما صدق عليه الاستثناء في الاستثنائين واحد وهم الفساق. (دسوقي وغيره)

إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله: «فأما الذين شقوا» إلى آخره.

وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين، أحدهما: أن يذكر أحوال الشيء مضافاً^(١) إلى كل من تلك الأحوال ما يليق به كقوله: شعر: سأطلب^(٢) حقي بالقنا ومشايخ^(٣) :: كأنهم من طول ما التَّمُوا^(٤) مرد، يقال أي لشدة وطأنهم على الأعداء إذا لا قوا أي حاربوا خفاف أي مسرعين إلى الإجابة إذا دُعُوا^(٥) :: إلى كفاية مُهِمَّ ودفاع مَلَمَّ، كثير إذا شَدُّوا لقيام واحد مقام الجماعة قليل إذا عُدُّوا^(٦) ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كل حال ما يناسبها بأن أضاف إلى الثقل حال الملاقة وإلى الخفة حال الدعاء، وهكذا إلى الآخر.^(٧) والثاني: استيفاء أقسام الشيء^(٨) كقوله تعالى: «يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنثًا»^(٩) وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذَّكَورَ^(١٠) أَوْ يَزْوَجُهُمْ ذَكَرًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا^(١١)؛ فإنَّ الإنسان^(١٢) إمَّا أن لا يكون له ولد، أو يكون له ولد ذكر، أو أنثى، أو ذكر وأنثى، وقد استوفي في الآية جميع الأقسام.^(١٣)

ومنه أي من المعنوي، التجريد وهو أن يُنتزَعَ^(١٤) من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة؛ مبالغة أي لأجل المبالغة^(١٥) وذلك لكماها^(١٦) أي تلك الصفة فيه أي في ذلك الأمر، حتى كأنه بلغ من الانصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة. وهو أي التجريد أقسام^(١٧).

منها: ما يكون بـ«من» التجريدية^(١٨) نحو: قولهم: «لي من فلان صديق حميم» أي قريب يهتم لأمره أي بلغ فلان من الصداقة حدًا صحَّ معه أي مع ذلك الحد أن يستخلص منه آخر أي من فلان صديق مثله فيها أي في الصداقة.

الإشارة إلى أن الله تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه العبد. (دسوقي)

(٨) قوله: فإنَّ الإنسان إلخ: حاصله: أن الآية قد تضمنت أن الإنسان الذي شأنه الولادة ينقسم إلى الذي لا يولد له أصلاً، وإلى الذي يولد له جنس الذكور فقط، وإلى الذي يولد له جنس الإناث فقط، وإلى الذي يولد له جنس الذكور والإناث معاً، فهذا تقسيم مستوف لأقسام الإنسان باعتبار الولادة وعدمها، وأما الخشني المشكل فلا يخرج عن الذكر والأنثى في الواقع فليس بقسم على حدة، مع أنه نادر جداً. (من الدسوقي وغيره)

(٩) قوله: وهو أن ينتزع إلخ: وهذا الانتزاع دائر في العرب، يقال: في العسكر ألف رجل وهم في أنفسهم ألف، ويقال: في الكتاب عشرة أبواب وهو في نفسه عشرة أبواب. (دسوقي)

(١٠) قوله: لأجل المبالغة: أي إن الانتزاع المذكور يرتكب لأجل إفادة المبالغة، أي لأجل إفادة أنك بالغت في وصف المنتزع منه بتلك الصفة. (دسوقي)

(١١) قوله: لكماها: أي لادعاء كمال تلك الصفة في ذلك المنتزع منه. وإنما قلنا: «لادعاء الكمال»؛ للإشارة إلى أن إظهار المبالغة بالانتزاع لا يشترط فيه كون الصفة كاملة في ذلك الأمر بحسب نفس الأمر، بل ادعاء كمالها كاف فيه سواء طابق أم لا. (دسوقي)

(١٢) قوله: وهو أقسام: أي سبعة؛ لأن الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه، والحرف إما «من» أو «الباء» أو «في»، والباء إما داخل على المنتزع منه أو على المنتزع، وما يكون بدون الحرف إما أن يكون لا على وجه الكناية، أو يكون على وجهها، ثم هو إما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه، فهذه أقسام سبعة، أشار المصنف إليها وإلى أمثلتها فيما يأتي. (دسوقي)

(١٣) قوله: بمن التجريدية: جعل بعضهم التجريد معنى يرأسه بكلمة «من»، والأصح أنها ابتدائية، كما أن باء التجريد باء المصاحبة، وتدخل «من» على المنتزع منه، ولم يوجد دخولها على المنتزع، بخلاف الباء. (دسوقي)

(١) قوله: أن يذكر أحوال الشيء مضافاً إلخ: المراد بالإضافة مطلق النسبة ولو بالإسناد، لا خصوص الإضافة النحوية، وهذا المعنى مغاير للتقسيم بالمعنى المتقدم؛ لأن ما تقدم أن يذكر متعدد أولاً، ثم يضاف إلى كل ما يناسبه على التعيين بخلاف ما هنا؛ فإنه يذكر المتعدد ويذكر مع كل واحد ما يناسبه. (دسوقي)

(٢) قوله: سأطلب إلخ: القنا بالقاف والنون جمع «قناة»، وهي الرمح، وفي بعض النسخ: «الفتى» بالفاء والتاء وهو المناسب لـ«مشايخ»، وأراد بالفتى: نفسه، وبالمشايخ: قومه وجماعته من الرجال الذين لهم لحي، والالتئام: وضع اللثام على الفم والأنف في الحرب، وكان من عادة العرب. (دسوقي)

(٣) قوله: من طول ما التَّمُوا: الالتئام: تغطية الفم واللحية باللثام، وهو النقاب الذي يستر به الوجه والأنف والفم واللحية، يقال: «التَّم فاه»: غطاه باللثام؛ ليرى كالأمرد، والمعنى أنهم لا يفارقون الحرب ولا يفارقهم اللثام، فكأنهم مرد من حيث لا يرى لحاهم، كما لا يرى للمرد لحي. (من الحواشي)

(٤) قوله: قليل إذا عدوا: أي لأن أهل النجدة والشجاعة مثلهم في غاية القلة. (دسوقي)

(٥) قوله: وهكذا إلى الآخر: أي فاضاف إلى الكثرة حالة الشدة وأضاف إلى القلة حالة العدو. ولا يخفي ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والثقل؛ إذ بين كل اثنين منها تضاد. (دسوقي)

(٦) قوله: استيفاء أقسام الشيء: أي بحيث لا يبقى للمقسم قسم آخر غير ما ذكر، ومنه قول النحاة: والكلمة: اسم وفعل وحرف. (دسوقي)

(٧) قوله: إنثًا: قدم الإناث على الذكور؛ لأن سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهم، ثم إنه لما حصل للذكر كسر جبره بالتعريف؛ لأن في التعريف تنويهاً أي تعظيماً بالذكر، ثم بعد ذلك أعطى كلا من الجنسين حقه من التقدم والتأخير، فقدم الذكور وآخر الإناث؛ إشارة إلى أن تقدم الإناث لم يكن لاستحقاقهن التقدم بل لمقتضى آخر، وهو

ومنها: ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المتنزع منه نحو قولهم: «لئن سألت فلانًا لتسألن به البحر»^(٩) بالغ في اتصافه

في مقام المبالغة في وصف فلان بالكرم

بالسماحة حتى انتزع منه بحرًا في السماحة.

ومنها: ما يكون بدخول باء المعية في المتنزع نحو قوله: شعر: وشوهاً أي فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها أو لما أصابها^(١٠) من

جمع «شوق» وهو جنب فم

أي رب فرس شوهاً

«ق» بمعنى «على»

شدائد الحرب تعدو تسرع بي إلى صارخ الوغى: أي مستغيث في الحرب بمستلتم^(١١) أي لابس لأمة وهي الدرع، والباء للملابسة

بالمهزة وقد تسهل

أي الحرب

من ضربات وطعنات

والمصاحبة مثل الفتيق^(١٢) وهو الفحل المكرم^(١٣) المرحل^(١٤) من «رحل البعير» أشخصه عن مكانه وأرسله، أي تعدو بي ومعني من نفسي

أطلقه

بالتشديد

أي من الإبل

مستعدٌ للحرب. بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر.

ومنها ما يكون بدخول «في» في المتنزع منه نحو قوله تعالى: «لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ» أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها

أي مستعد آخر

تفسير للضمير المجرور

الشاعر

جهنم

(فصل: ٢٨)

«ق» بمعنى «على»

دار خلدٍ أخرى وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار؛ تهويلًا لأمرها، ومبالغة^(١٥) في اتصافها بالشدة.

علة الانتزع

ومنها: ما يكون بدون^(١٦) توسُّط حرف نحو قوله: شعر: فلئن بقيتُ لأرحلن بغزوة: أي تحوي^(١٧) أي تجمع الغنائم أو يموت

تلك الغزوة

أي حيا

أي قتادة بن سلسة

منصوب^(١٨) بإضمار «أن»، أي إلا أن يموت كريم يعني بالكريم نفسه^(١٩)، انتزع من نفسه «كريما»؛ مبالغة في كرمه. فإن قيل: هذا

من قبيل الالتفات^(٢٠) من التكلم إلى الغيبة. قلنا: لا ينافي التجريد على ما ذكرنا^(٢١). وقيل: تقديره: أو يموت مني كريم فيكون من

أي الالتفات

قبيل^(٢٢) «لي من فلان صديق حميم» فلا يكون قسمًا آخر. وفيه نظر؛ لحصول التجريد وتتمام المعنى بدون هذا التقدير.

ولا قرينة عليه

في هذا القبيل

ومنها: ما يكون بطريق الكناية^(٢٣) نحو قوله: شعر:

الأعشى

يا خير من يركب المطي ولا: يشرب كأسنا بكف من بخلا^(٢٤)

جمع «مطية»: وهو المركوب من الإبل

(٩) قوله: لتسألن به البحر: يصح أن تكون «الباء» للمصاحبة أي لتسألن البحر معه أي شخصًا كريمًا كالبحر مصاحبًا له، ويصح جعلها للسببية أي لتسألن بسببه البحر أي شخصًا آخر كالبحر بمعنى أنه سبب لوجود بحر آخر مجردًا منه. (دسوقي)

(١٠) قوله: أو لما أصابها: «أو» للتنويع؛ وذلك لأن الشوه قيل: إنه قبح الوجه؛ لسعة الأشداق - جمع «شوق» - وهو جانب الفم، وقيل: قبح الوجه؛ لما أصابه من شدائد الحرب، وهو يستحسن في الخيل. (دسوقي)

(١١) قوله: بمستلتم: حال من المجرور في «بي» أي تعدو بي حالة كوني مصاحبًا لمستلتم آخر، وليست الباء للتعدية، وليس قوله: «بمستلتم» بدلًا من الباء في قوله: «بي»؛ لأن ذلك يفوت التجريد؛ ولأنه لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إذا كان مفيدًا للإحاطة والشمول. (ق وغيره)

(١٢) قوله: مثل الفتيق المرحل: قيل: إنه صفة لـ «مستلتم»؛ لقربه منه، وقيل: صفة لـ «شوهاً»، والفتيق بالفاء والنون ثم ياء تحتية وقاف. (دسوقي)

(١٣) قوله: الفحل المكرم: أي الفحل من الإبل الذي تركه أهله ركوبه؛ تكرمه له. (دسوقي)

(١٤) قوله: المرحل: أي المرسل عن مكانه أي إنه مطلق وغير مربوط في محل، فقد شبه الفرس بالفحل المذكور في القوة وعدم القدرة على مصادمتها. (ق)

(١٥) قوله: ومبالغة إلخ: اعترض بعضهم بأن انتزع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لا في شدة العذاب، إلا أن يقال: اتصافها بالخلود يستلزم شدة العذاب، فانتزع منها دار أخرى مثلها في شدة العذاب وفي كونها مخلدًا فيها. (دسوقي)

(١٦) قوله: بدون إلخ: أي بل يؤتى بالمتنزع على وجه يفهم منه الانتزع بقرائن الأحوال من غير حرف مستعان به على إفادة التجريد. (دسوقي)

(١٧) قوله: بكف من بخلا: أي بكف من هو موصوف بالبخل، وحاصله: أن ذلك =

(٩) قوله: تحوي الغنائم: الجملة صفة للغزوة أي تجمع تلك الغزوة الغنائم يعني أهل تلك الغزوة الغنائم وأنا منهم. (دسوقي)

(١٠) قوله: منصوب إلخ: أي لوقوعه بعد «أو» التي بمعنى «إلا» أي لكن إن مات كريم فلا تحوي الغنائم. (دسوقي)

(١١) قوله: يعني بالكريم نفسه: أي إن الشاعر يعني بالكريم نفسه؛ لأن معنى الكلام: أني أسافر لغزوة إما أن أجمع فيها الغنائم أو أموت. (دسوقي)

(١٢) قوله: من قبيل الالتفات: يعني فلا يكون حينئذٍ من قبيل التجريد؛ لأن الالتفات مبني على الاتحاد، والتجريد مبني على التعدد، وهما متنافيان؛ وذلك لأن المعنى المعبر عنه في الالتفات بطريق الأول والثاني واحد، والمعبر عنه باللفظ الدال على المتنزع منه وباللفظ الدال على المتنزع متعدد بحسب الاعتبار؛ إذ يقصد أن المجرّد شيء آخر غير المجرّد منه. (دسوقي)

(١٣) قوله: على ما ذكرنا: أي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد؛ فإنه يقتضي أنه قد يجامعه الالتفات؛ إذ المراد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الأمر لا الاتحاد فيه في الاعتبار، والتعدد في التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الأمر أيضًا حتى ينافي الالتفات، والحاصل أنه تجريد؛ نظرًا للتغاير الادعائي، والالتفات بالنظر إلى الاتحاد الواقعي. (تجريد)

(١٤) قوله: من قبيل إلخ: [من جهة أن «من» داخلة على المتنزع منه في كل؛ لأن المقدر كالملفوظ]

(١٥) قوله: بطريق الكناية: أي مصحوبا بطريق الكناية أي تجريد معه كناية بأن يتنزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية، كما أنه يعبر عنه بصريح. (دسوقي)

(١٦) قوله: بكف من بخلا: أي بكف من هو موصوف بالبخل، وحاصله: أن ذلك =

بكف الجواد المنتزع

أي يشرب الكأس بكف الجواد، انتزع منه جواداً يشرب هو بكفه على طريق الكناية^(٥٥)؛ لأنه إذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم، وقد خفي هذا على بعضهم فزعم^(٥٦) أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد، وإلا فليس من التجريد في شيء بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل. وأقول: الكناية لا تنافي^(٥٧) التجريد على ما قرّرنا، ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسمًا بنفسه بل داخلا في قوله.

ومنها: مخاطبة^(٥٨) الإنسان نفسه، وبيان التجريد في ذلك أنه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه، كقوله: شعر: لا خيل عندك^(٥٩) تهديها ولا مال :: فليسعد النطق إن لم يسعد الحال، أراد بالحال الغنى، فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال وخاطبه.

وهي بعض صور الغلو

ومنه أي من المعنوي المبالغة المقبولة؛ لأنّ المردودة لا تكون من المحسنات، وفي هذا إشارة إلى الردّ على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقاً^(٦٠) وعلى من زعم أنها مردودة مطلقاً^(٦١). ثم إنه فسّر مطلق المبالغة وبيّن أقسامها والمقبولة والمردودة، فقال: والمبالغة مطلقاً أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدّاً مستحيلاً^(٦٢) أو مستبعداً، وإنما يدعي ذلك^(٦٣)؛ لئلا يظنّ أنه أي ذلك الوصف غير متناه فيه أي في الشدة أو الضعف، وتذكير الضمير وإفراجه باعتبار عوده إلى أحد الأمرين.

و«الأحد» مذكر مفرد

في «فيه»

وتتخصّر المبالغة في التبليغ^(٦٤) والإغراق والغلو لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي، وذلك^(٦٥) لأنّ المدعى إن كان ممكناً عقلاً وعادة فتبليغ^(٦٦)، كقوله^(٦٧): شعر: فعادى يعني الفرس عداءً وهو الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق امرؤ القيس

- (٥٥) قوله: لا خيل عندك إلخ: أي لا خيل ولا مال عندك تهديه للمادح، فإذا لم يكن عندك شيء من ذلك تواسى به المادح فواسه بحسن النطق. (من دسوقي)
- (٥٦) قوله: مقبولة مطلقاً: أي سواء كان تبليغاً أو اعترافاً أو غلو، وذلك لأن حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس في الواقع، وأعذب الكلام أكذبه مع إيهام الصحة وظهور المراد؛ ليكون من المحسنات مطلقاً. (تجريد)
- (٥٧) قوله: مردودة مطلقاً: لأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق، ولا خير في كلام أوهم كذباً أو حقه، فهذان قولان مطلقان مردودان، والمختار ما قاله المصنف: إن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة. (من الدسوقي)
- (٥٨) قوله: حدّاً مستحيلاً: أي عقلاً وعادة كما في الغلو، أو عادة لا عقلاً كما في الإغراق. وقوله: «أو مستبعداً» أي بأن كان ممكناً عقلاً وعادة إلا أنه مستبعد، كما في التبليغ. (دسوقي)
- (٥٩) قوله: وإنما يدعي ذلك: أي بلوغ الوصف لتلك المنزلة؛ لدفع توهم أن ذلك الوصف متناه فيه أي غير بالغ فيه النهاية، بل هو متوسط أو دون المتوسط. وأتى الشارح بذلك؛ إشارة إلى أن قول المصنف: «لئلا يظن» ليس داخلاً في حد المبالغة، بل التعريف قد تم بدونه، وأنه بيان للعلّة التي تحمل البليغ على إيجاد المبالغة، وبه اندفع ما يقال: إن المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ذلك. (دسوقي)
- (٦٠) قوله: في التبليغ إلخ: المناسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل: مد الفارس يده بعنان فرسه؛ ليزيد في الجري، والإغراق: استيفاء النازع في القوس حدها. والغلو: مجاوزة الحد في الأمر. (تجريد)
- (٦١) قوله: وذلك: أي انحصار المبالغة في الأقسام الثلاثة بالدليل العقلي. (دسوقي)
- (٦٢) قوله: فتبليغ: أي فدعوى بلوغه ما ذكر تسمى تبليغاً؛ لأن فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط فناسب معناه اللغوي المتقدم. (دسوقي)
- (٦٣) قوله: كقوله: أي كقول الشاعر وهو امرؤ القيس يصف فرسه بأنه لا يعرق، وإن =

- = الممدوح من أهل الشرب، والحال أن الإنسان يشرب بكف نفسه، فانتزع الشاعر من ذلك الممدوح شخصاً كرماً يشرب من كفه الممدوح مبالغة في كرمه، فصار الأصل: ويشرب بكف كريم، فعبر ذلك المعنى بالكناية بأن أطلق اسم المألوم وهو نفى الشرب بكف البخيل، وأريد اللازم وهو الشرب بكف الكريم. (دسوقي)
- (٦٤) قوله: على طريق الكناية: حيث أطلق اسم المألوم الذي هو نفى الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه لا محالة فيكون المراد بالكرم نفسه، ففيه تجريد. (دسوقي)
- (٦٥) قوله: فزعم إلخ: يعني أن الخطاب في قوله: «يا خير من يركب المطى» إن كان لنفسه فهو تجريد؛ لأنه صير نفسه أمامه فخاطبها وإنما يصيرها كذلك بالتجريد، وإذا كان هذا تجريداً فقوله: «ولا يشرب كأساً بكف من بخلا» كناية عن الكريم، فيكون وصفاً للمجرد أولاً، ولا تجريد في الكناية نفسها؛ لأن التجريد وقع أولاً في الكلام، والكلام في كون الكناية تتضمن تجريداً مستقلاً، ولم يوجد على هذا. وإن كان الخطاب لغيره كان قوله: «ولا يشرب إلخ» كناية عن الكريم الذي هو ذلك المخاطب بواسطة دلالة على أنه يشرب بكف كريم، مع العلم بأن الكف كفه، وليس من التجريد في شيء. (دسوقي)
- (٦٦) قوله: الكناية لا تنافي إلخ: رد لقوله: «وإلا فليس إلخ»، وقوله: «ولو كان الخطاب لنفسه إلخ» رد لقوله: «إن كان الخطاب لنفسه فهو تجريد». وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره، والتجريد حاصل معه، وكونه كناية لا ينافي التجريد، وأن كون الخطاب لنفسه صحيح، والتجريد حاصل معه، إلا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه؛ لأنه لا يكون حينئذٍ قسمًا برأسه والمصنف جعله قسمًا برأسه. (دسوقي)
- (٦٧) قوله: ومنها مخاطبة إلخ: أي من أقسام التجريد ما تدل عليه مخاطبة الإنسان لنفسه؛ لأن المخاطبة ليست من أنواع التجريد وإنما تدل عليه؛ وذلك لأن المخاطب يكون أمام الإنسان ولا يخاطب نفسه حتى يجعلها أمامه، ولا يجعلها أمامه حتى يجرّد منها شخصاً آخر يكون مثله، فمخاطبة الإنسان نفسه تستلزم التجريد. (دسوقي)

واحد بين ثورٍ يعني الذكر من بقر الوحش ونعجةٍ يعني الأثني منها دراكًا أي متتابعة، فلم ينضح^(١) بماء فيغسل^(٢) مجزوم معطوف على
 «ينضح» أي لم يعرق فلم يغسل، ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا ممكن عقلا وعادة، وإن كان ممكنا
 عقلا لا عادة فإغراق^(٣)، كقوله: شعر: ونكرم جارنا ما دام فينا: «ونتبعة من الإتياع أي نرسل الكرامة على أثره حيث مالا^(٤) وسار،
 وهذا ممكن عقلا لا عادة، بل في زماننا يكاد يلحق بالمتنع عقلا. وهما أي التبليغ والإغراق مقبولان^(٥). وإلا أي وإن لم يكن^(٦) ممكنا
 لا عقلا ولا عادة؛ لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا؛ إذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس^(٧) فغلو^(٨) كقوله: شعر:
 وأخفت أهل الشرك حتى إنه: الضمير للشأن لتخافك النطف^(٩) التي لم تخلق؛ فإن خوف النطفة الغير المخلوقة ممتنع عقلا وعادة.
 والمقبول منه أي من الغلو أصناف، منها: ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة نحو: لفظة «يكاد» في قوله تعالى: «يَكَادُ زَيْتُهَا
 يُضِيءُ»^(١٠) وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ. ومنها: ما تضمن نوعا حسنا من التخيل^(١١) كقوله: عقَدَتْ سنانكها أي حوافر الجياد عليها أي فوق
 رؤوسها عثرا^(١٢)، بكسر العين أي غبارا، ومن لطائف العلامة في شرح «المفتاح»: العثير: الغبار، ولا يفتح فيه العين^(١٣)، وألطف
 من ذلك ما سمعت أن بعض البغاليين كان يسوق بغلته في سوق بغداد، وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرطت البغلة،
 فقال البغال^(١٤) على ما هو دأبهم:

(٨) قوله: النطف: جمع «نطفة»، وهي الماء الذي يتخلق منه الإنسان. وقوله: «التي لم تخلق» أي لم يتخلق منها الإنسان بعد، أو لم تخلق هي بنفسها أي لم توجد، فقد بالغ في إحقاق أهل الشرك حيث صيره تخاف النطف، ومعلوم أن خوف النطف محال، فهذه المبالغة مردودة؛ لعدم اشتعاله على شيء من موجبات القبول الآتية. (دسوقي)

(٩) قوله: يكاد زيتها يضيء: لا شك أن إضاءة الزيت كإضاءة المصباح بلا نار محال عقلا وعادة، فلو قيل في غير القرآن: هذا الزيت يضيء كإضاءة المصباح بلا نار لژء، وحيث قيل: «يكاد يضيء» أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع؛ مبالغة، وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة؛ إذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بما وقوعه، ولو كان لا يقع قيل: إن المصنف لما مثل بالآية كان ينبغي له أن يقول: «منها ما أدخل عليه ما يخرجها عن الامتناع»، بدل قوله: «ما يقربه إلى الصحة»؛ تأديبا؛ إذ صحة كلام الله لا مزيد عليها، فكيف يقال فيه: «ما يقرب إلى الصحة». ثم إن ما ذكر من كون إضاءة الزيت كإضاءة المصباح بلا نار محالا عقلا غير ظاهر؛ لصحة اتصاف كل جسم بما اتصف به الآخر، ولعموم قدرة المولى لذلك، اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية: الاستحالة في عقول العامة. (دسوقي)

(١٠) قوله: من التخيل: أي تخيل الصحة وتوهمها؛ لكون ما اشتمل الغلو يسبق إلى الوهم إمكانه؛ لشهود شيء يغالط الوهم فيه، فتبادر صحته، كما يذاق من المثال، بخلاف ما يبدو انتفاءه للوهم بأدق التفات، كما في إحقاق النطف. (من التحريد والدسوقي)

(١١) قوله: عثرا: وقام البيت كما يأتي: لو تبغني عنقا عليه لأمكناء أي لو تريد تلك الجياد سيرا مسرعا على ذلك العثير لأمكن ذلك العنق أي السير، ادعى أن الغبار المرتفع من سنانك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثا بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليه الجياد، وهذا ممتنع عقلا وعادة، لكنه يخيل الوهم تخيلا حسنا من ادعاء كثرته وكونه كالأرض في الهواء صحته فلا يخيله حتى يلتفت إلى القواعد، فصار مقبولا. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: ولا يفتح فيه العين: له معنيان: قريب وهو النهي عن فتح العين الجارحة في الغبار؛ لئلا يؤذيها بدخوله فيها، وليس هذا مراد، وبعيد وهو النهي عن فتح العين في هذا اللفظ أي لفظ «يسير»؛ لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه، وهي المراد. (دسوقي)

(١٣) قوله: فقال البغال: أي على عادة أمثاله عند فعل البغلة ذلك. (دسوقي)

= أكثر العدو. (ق)

(١) قوله: فلم ينضح: أي لم يرشح ذلك الفرس الذي عادى بين الصيدين مجزوم ماء أي عرق. واعلم أن «نضح» إن كان بمعنى «رش» كان من باب «ضرب»، وإن كان بمعنى «رشح» - كما هنا - كان من باب «قطع». (دسوقي)

(٢) قوله: فيغسل: يحتمل أنه أراد بالغسل المنفي غسل العرق، ويكون تأكيدا لنفي العرق، ويحتمل أنه أراد به الغسل بالماء القراح، أي لم يصبه وسخ العرق وأثره، حتى يحتاج للغسل بالماء القراح. (دسوقي)

(٣) قوله: فإغراق: أي فدعوى بلوغه إلى حيث يستحيل بالعادة تسمى إغراقا؛ لأن الوصف بلغ إلى الاستغراق حيث خرج عن المعتاد، فناسب معناه اللغوي المتقدم. (ق)

(٤) قوله: حيث مالا: أي حيث رحل عنا وسكن مع غيرنا، فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار في حالة كونه مقيما عندهم وفي حالة كونه مع غيرهم وارتحالهم عندهم، فالوصف المبالغ فيه كرمهم، ولا شك أن إكرام الجار في حالة كونه مع غيرهم محال عادة، حتى يكاد أن يلتحق بالمحال عقلا في هذا الزمان، وإن حملت الكرامة على إعطاء الزاد حال الارتحال إلى جهة أخرى، فهذا لا يستحيل عادة؛ لوقوع مثل ذلك من الأكابر. (دسوقي وغيره)

(٥) قوله: وهما مقبولان: أي لعدم ظهور الكذب فيهما الموجب للرد. واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود إنما هو بالنظر إلى البديع واعتبارات الشعراء، وأما بالنظر إلى البيان فالكل مقبول؛ لأنها ليست جارية على معانيها الحقيقية بل كنايةات أو مجازات بالنظر للمواد والأمثلة. (ق)

(٦) قوله: أي وإن لم يكن إلخ: هذا النفي للقسم الأول أعني قوله: «وإن كان ممكنا عقلا وعادة»، وترك نفي القسم الثاني أعني قوله: «وإن كان ممكنا عقلا لا عادة» بأن يقول أي: وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا؛ لأنه لا يتصور أن يكون الشيء ممكنا عادة ممتنعا عقلا، كما أشار إليه الشارح بقوله: «لامتناع إلخ»، فهو علة لمخذوف، أي وترك نفي القسم الثاني، لامتناع إلخ، أو إنه علة لاقتضائه في تفسير إلا على صورة واحدة. (من الدسوقي)

(٧) قوله: ولا ينعكس: أي عكسا كليا فليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة؛ لأن دائرة العقل أوسع. (دسوقي)

«بلحية العذل»^(١) بكسر العين، يعني أحد شقي الورق، فقال: بعض الظرفاء على الفور: «افتح العين»^(٢) فإن المولى حاضر». ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة: شعر:

أي مدح السلطان أبي الحسن
الحمل
أي «العدل»
أي احتمال التورية والتوجيه في مادة فتح العين

علا فأصَبَح يدعوه الوري ملكا :: وريثما فتحو عينا^(٣) غدا ملكا

ارتفع
الخلق
سلطانا
حيثما

ومما يناسب^(٤) هذا المقام أن بعض أصحابي ممن الغالب على لهجتهم إمالة الحركات نحو الفتحة أتاني بكتاب، فقلت: لمن هو؟ فقال: لمولانا عمر، بفتح العين، فضحك الحاضرون، فنظر إلي كالمتعرف بسبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت إليه بغض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود، واستظرف ذلك الحاضرون.

تفسير لما قبله
وهو ضم عين «عمر»
واعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار إليه
ذلك القائل
الطالب لمعرفة
الطالب

لو تبتغى ذلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه أي على ذلك العثير لأمكننا أي العنق. ادّعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليها، وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن^(٥).

تطلب
أي سورا مسرعا
مشي الخيل على الغبار

وقد اجتمعا أي إدخال ما يقربه إلى الصحة وتضمن التخيل الحسن في قوله: شعر:

يُخَيَّلُ لي أن سُمِرَ^(٦) الشَّهْبُ في الدُّجَى :: وشدت^(٧) بأهدابي إليهن أجفاني

أي السحبان للقبول
هو لفظ «يخيل» في المثال الآتي
القاضي الأرحاني يصف طول الليل
أي النجوم
ظلمة الليل
إلى الشهب
الجفن: غطاء العين
أي الأشجار

أي يُوقِع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن أجفان عيني قد شددت بأهدابها إلى الشهب؛ لطول ذلك الليل وغاية سهرتي فيه، وهذا تخيل حسن، ولفظ «يخيل» يزيده حسنا.

أي من طول الليل وكثرة سهرتي
يدرك حسنة الذوق

ومنها: ما أخرج مخرج الهزل^(٨) والخلاعة كقوله: شعر:

أي من أصناف الغلو الملقبول
ما علم قائله

أسكر^(٩) بالأُمس إن عزمت على الشر :: ب غدا إن ذا^(١٠) من العجب

ومنه أي من المعنوي المذهب الكلامي، وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام^(١١) وهو أن يكون بعد تسليم المقدمات

أي على المطلوب
أي كونهما على طريقة أهل الكلام ولو كان كاذبا
الدليل

ومعلوم أن إحكام الشهب بالمسامير وشد أجفانه بالأهداب محال، لكنه تضمن تخيلا حسنا. (من الدسوقي)

(٨) قوله: مخرج الهزل: الهزل خلاف الجدد، وهو الكلام الذي لا يراد به إلا المطاوعة والضحك، وليس منه غرض صحيح، والخلاعة: الشطارة وعدم المبالاة بما يقول؛ لعدم المانع الذي يمنعه من غير الصدق. (دسوقي وتجريد)

(٩) قوله: أسكر إلخ: هذا مبالغة في شغفه بالشرب، فادعى أن شغفه في الشرب وصل إلى حالة هي أنه يسكر بالأمس عند عزمه على الشرب غدا، ولا شك أن سكره بالأمس عند عزمه على الشرب غدا محال، لكن لما أتى بالكلام على سبيل الهزل والخلاعة كان ذلك الغلو مقبولا. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: إن ذا: أي سكره بالأمس إذا عزم على الشرب غدا من العجب، أكد كونه من العجب، مع أنه لا شبهة في كونه عجبا؛ لأنه حكم على الأمر المحقق المشار له بقوله: «ذا» والحكم عليه ولو بكونه من العجب مما ينكر؛ لإنكار وجود ذلك الأمر. (دسوقي)

(١١) قوله: على طريقة أهل الكلام: حاصله: أن المحسن هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صورة قياس استثنائي أو اقتراضي يكون بعد تسليم مقدماته مستلزما للمطلوب، وأما إيراد حجة لا على طريق أهل الكلام فليس محسنا، لكن المراد بكون الحجة على طريق أهل الكلام صحة أخذ المقدمات من المأني به على صورة الدليل الاقتراضي أو الاستثنائي لا وجود تلك الصورة بالفعل، كما يؤخذ من الأمثلة. (من دسوقي)

(١) قوله: بلحية العدل: أي ما فعلت يقع في لحية العدل لا في وجه السائق، وفيه تشبيه العدل برجل ذي لحية على طريق المكنية. (دسوقي)

(٢) قوله: افتح العين: يحتمل أن المراد: الجارحة، وأراد بالمولى من يستحي منه، ويحتمل أن المراد: افتح حرف العين وقل: «في لحية العدل» بفتح العين، وأراد بالمولى الشاهد. (من التجريد)

(٣) قوله: فتحوا عينا: يحتمل فتحوا عين لفظ «ملك» أي وسطه، فغدا بسبب الفتح ملكا، ويحتمل أن يراد فتحوا عينهم فيه ونظروه فوجدوه قد صار ملكا. (دسوقي)

(٤) قوله: ومما يناسب: أي من جهة أن ضم العين فيه إشارة لمعنى خفي، وإن كانت الإشارة بغير اللفظ وليس فيه تورية ولا توجيه؛ ولذا قال: «ومما يناسب» ولم يقل: «ومنه». (في)

(٥) قوله: تخيل حسن: أي نشأ من ادعاء كثرة الغبار وكونه كالأرض التي في الهواء. (دسوقي)

(٦) قوله: يخيل لي أن سمر: أي يوقع في خيالي وفي وهمي من طول الليل وكثرة سهرتي فيه أن الشهب -وهي النجوم- سمرت أي أحكمت بالمسامير في الدجى أي ظلمة الليل. (دسوقي)

(٧) قوله: وشدت: أي ويخيل لي مع ذلك أن ربطت أجفاني بأهدابي حال كونهما مائلة إليهن أي إلى الشهب، أي يخيل لي أن أجفاني مربوطة في الشهب بأهدابي، ادعى الشاعر أن طول الليل وصل إلى حالة هي أن الشهب أحكمت بالمسامير في الدجى، وأن كثرة السهر وصلت إلى حاله هي أن أجفانه صارت مشدودة بأهدابه في الشهب،

مستلزمة للمطلوب، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا^(١) ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، واللازم وهو فساد السماوات والأرض باطل؛ لأن المراد به استلزاما عقليا أو عاديا (الأنبياء: ٢٢)

خروجهما عن النظام الذي هما عليه، فكذا المزوم، وهو تعدد الآلهة، وهذه الملازمة من المشهورات التي يكتفى بها في الخطايات دون القطعيات^(٢)، والمعبرة في البرهانيات، وقوله^(٣): شعر: حلفت^(٤) فلم أترك لنفسك ريبة: أي شكًا وليس وراء^(٥) الله للمرء مطلب، أي بفسادها وهذا النظام محقق أي باطل

فكيف يحلف به كاذبا، لئن كنت اللام لتوطئة القسم قد بلغت عني خيانة: أي دالة على القسم المحلوف أي تلك الخيانة فشا وعداوة أي بسبب ذلك اليمين أي لست لك بمغض أي غام

إذا خان وأكذب: ولكنني^(٦) كنت امرءًا لي جانب: أي من الأرض فيه أي في ذلك الجانب مستراد أي موضع طلب الرزق من راد أي من كل كاذب أي جهة

الكلاء^(٧)، ومذهب: موضع الذهاب للحاجات، ملوك أي في ذلك الجانب ملوك، وإخوان إذا ما مدحتهم^(٨) أحكم في أموالهم أي أي الحشيش مبتدأ خبره مقدر أي غشوا وعداوة أي تلك الخيانة أي غام

أتصرف فيها كيف شئت وأقرب: عندهم وأصير رفيع المرتبة كفعلك أي كما تفعل أنت في قوم أراك اصطنعتهم: أي أحسنَت إليهم، فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا، أي لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إلي المنعمين علي، كما لا تعاتب قوما أحسنَت إليهم فمدحوك، وهذه الحجة على طريق التمثيل^(٩) الذي تسميه الفقهاء قياسًا^(١٠)، ويمكن ردُّه^(١١) إلى صورة قياس استثنائي أي لو كان مدحي لآل جفنة ذنبًا لكان مدح ذلك القوم لك أيضًا ذنبًا، واللازم باطل فكذا المزوم. وهو كون مدح القوم لك ذنبًا أي كون مدحي لآل جفنة ذنبًا

ومنه أي من المعنوي حسن التعليل، وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف^(١٢) بأن ينظر نظرًا يشتمل على لطف ودقة غير حقيقي^(١٣) أي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة في الواقع، كما إذا قلت: «قتل فلان أعداياه؛ لدفع ضررهم»؛ فإنه ليس صفة لا اعتبار^(١٤) متعلق به يدعى أي المسمى بذلك

(٧) قوله: إذا ما مدحتهم: ما زائدة. وقوله: «أحكم» بضم الهزة وتشديد الكاف، أي أجعل حاكمًا في أموالهم ومتصرفًا فيها بما شئت. (دسوقي)

(٨) قوله: على طريق التمثيل: الظاهر أنه اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه الآيات للمذهب الكلامي، مع أن المذهب الكلامي هو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام بأن يذكر قياس اقتراني أو استثنائي، فالمذهب الكلامي من أنواع القياس، والمذكور هنا من قبيل التمثيلي الأصولي، وهو إلحاق مجهول بمعلوم في حكمه؛ لمساواته في العلة له، وهو قسيم ومباين للقياس الميزاني. (من دسوقي)

(٩) قوله: قياسًا: أي أصوليًا، وهو حمل أمر على أمر في حكمه؛ لجامع بينهما. (قي)

(١٠) قوله: ويمكن رده إلخ: هذا إشارة إلى الجواب فكأنه قال: لكنه يمكن رده، وضمير «رده» لما ذكر من الآيات أو للحجة.

واعلم أن المصنف إن أراد بالمذهب الكلامي مطلق الاستدلال كان المثال مطابقًا للمراد، وإن أراد بالمذهب الكلامي الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقتراني أو الاستثنائي لم يكن المثال مطابقًا لما ذكر، وإنما يطابقه برده إلى صورة الاقتراني أو الاستثنائي، أما رده إلى الاستثنائي فكما قال الشارح، وأما رده إلى الاقتراني أن يقال: هكذا مدحي لآل جفنة مدح بسبب الإحسان، وكل مدح بسبب الإحسان لا عتب فيه، ينتج: مدحي لآل جفنة لا عتب فيه. (دسوقي)

(١١) قوله: باعتبار لطيف: المراد بالاعتبار النظر والملاحظة بالعقل، والمراد باللفظ الدقة، كما أشار إليه الشارح بقوله: «بأن ينظر إلخ» أي يثبت لوصف علة حالة كون الإثبات ملتبسًا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة إلا من له تصرف في دقائق المعاني. (دسوقي)

(١٢) قوله: غير حقيقي: أراد بالحقيقي: ما كان علة في الواقع، سواء كان أمرًا اعتباريًا أو موجودًا في الخارج، وبغير الحقيقي: ما كان غير مطابق للواقع، بمعنى أنه ليس علة في نفس الأمر، بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه صحيحًا كان ذلك المعتبر أمرًا اعتباريًا أو موجودًا في الخارج. (من دسوقي)

(١) قوله: لو كان فيهما إلخ: أي لو كان في السماء والأرض آلهة غير الله لفسدتا، وهذا إشارة إلى قياس استثنائي ذكر شرطه، وحذف منه الاستثنائية والمطلوب؛ لظهورهما، أي لكن وجود الفساد باطل بالمشاهدة فبطل المزوم، وهو تعدد الآلهة. وقد أشار الشارح لذلك بقوله: واللازم باطل فكذا المزوم. (من دسوقي)

(٢) قوله: دون القطعيات: والحاصل: أن هذا الدليل امتناعي لا برهاني، وهذا بناء على ما زعم الشارح من أن المراد بالفساد اللازم لتعدد الآلهة: الخروج عن هذا النظام المشاهد، وأما لو أريد به عدم الكون أي عدم الوجود من أصله كانت الملازمة قطعية، وكان الدليل برهانيًا، وذلك لأنه لو تعدد الآلهة لجاز اختلافهما ولو توافقا بالفعل، وجواز الاختلاف يلزمه جواز التماثل، وجواز التماثل يلزمه عجز الآلهة، وعجز الآلهة يلزمه عدم وجود السماء والأرض، لكن عدم وجودها باطل بالمشاهدة، فما استلزمه من تعدد الآلهة باطل. فأجاب عن الشارح بعض تلامذته، ومن أراد التفصيل فعليه بحواشي «شرح العقائد» و«المطول». (من الدسوقي وغيره)

(٣) قوله: وقوله: أي قول النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيه إلى النعمان بن المنذر ملك العرب بسبب تغيب النعمان عليه بمدحه آل جفنة، وهم قوم أصلهم من اليمن ونزلوا بالشام، كان بينهم وبين النعمان عداوة. (دسوقي)

(٤) قوله: حلفت: أي حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا حقرتك ولا عرضت عند مدحي آل جفنة بدمك. وقوله: «فلم أترك لنفسك ريبة» أي فلم أبق عندك بسبب ذلك اليمين شكًا في أنني لست لك بمغض ولا عدو. (دسوقي)

(٥) قوله: وليس وراء: إلخ: أي لا ينبغي للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله؛ إذ ليس وراء الله أعظم أن يطلب الصدق بالخلف به؛ لأنه أعظم من كل شيء. (تجريد)

(٦) قوله: ولكنني إلخ: هذا شروع في بيان سبب مدح آل جفنة؛ ليكون ذلك ذريعة لنفي اللوم عنه، أي ما كنت قصدت بمدحهم التعريض بنقصك «ولكنني كنت إلخ»، فهو استدراك على محذوف. (دسوقي وغيره)

في شيء^(١) من حسن التعليل. وما قيل^(٢) من أن هذا الوصف - أعني غير حقيقي - ليس بمفيد ههنا؛ لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي فغلطاً، ومنشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، ولو كان الأمر كما توهم^(٣) لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع.

وهو^(٤) أربعة أضرب؛ لأن الصفة التي ادّعي لها علة مناسبة، إما ثابتة^(٥) قصد بيان علتها أو غير ثابتة أريد إثباتها، والأولى إما أن لا يظهر لها في العادة علة، وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله: شعر: لم يحك أي لم يشابه نائلك أي عطاءك السحاب^(٦) وإنما صارت محمولة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصيّبها الرحضاء أي فالمصبوب عرق الحمى، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة، وقد علل بأنه عرق^(٧) حمّاها الحادثة بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لها أي لتلك الصفة علة غير العلة^(٨) المذكورة؛ لتكون^(٩) المذكورة غير حقيقية فيكون من حسن التعليل كقوله: شعر: ما به^(١٠) قتل أعداياه ولكن:: يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب

فإن قتل الأعداء^(١١) في العادة؛ لدفع مضرّتهم وصفوة المملكة عن منازعتهم، لا لئلا ذكره^(١٢) من أن طبيعة الكرم قد غلب عليه، ومحبته صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعداياه؛ لما علم^(١٣) من أنه إذا توجّه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعداء، وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات العجم.

والثانية: أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها إما ممكنة^(١٤) كقوله: شعر: يا واثياً حسنت فينا إساءته:: نجى حذارك^(١٥) أي حذاري^(١٦)

(١) قوله: ليس في شيء: أي في مرتبة من مراتب حسن التعليل؛ لأن دفع الضرر علة في الواقع لقتل الأعداء. (من دسوقي)
(٢) قوله: وما قيل: حاصله: أن بعض الشراح اعترض على المصنف فقال: الأولى إسقاط قوله: «غير حقيقي»؛ لأن قوله: «باعتبار لطيف» يعني عن ذلك؛ لأن الأمر الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي، فقال الشارح: هذا الاعتراض غلط نشأ مما سمعه من أرباب المعقول، حيث يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، ونحن نقول: المراد بالاعتبار نظر العقل ههنا؛ لكون الشيء اعتبارياً، ولا شك أن ما نظر العقل له تارة يكون حقيقياً وتارة لا يكون حقيقياً، فقول المصنف: «باعتبار لطيف» لا يعني عن قوله: «غير حقيقي». (من الدسوقي)

(٣) قوله: كما توهم: [من أن الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي أي لا وجود له].
(٤) قوله: وهو: أي حسن التعليل أربعة أضرب أي باعتبار الصفة، وأما العلة فهي غير مطابقة للواقع في الجميع. (ق)

(٥) قوله: إما ثابتة: أي في نفسها وقصد بما أتى به بيان علتها بحسب الدعوى لا بحسب الواقع؛ لأنها بحسبه ليست علة؛ لأن الغرض أنما غير مطابقة للواقع. (ق)

(٦) قوله: لم يحك نائلك السحاب: أي إن عطاء السحاب لا يشابه عطاءك في الكثرة، ولا في الصدور عن الاختيار، ولا في وقوعه موقعه. (دسوقي)

(٧) قوله: حث به: أي ليس كثرة أمطار السحاب لطلبها مشاهمتك؛ لأنها أيسر من ذلك، وإنما صارت محمولة بسبب غيرتها من عدم مشابة نائلها لنائلك، وتفوق نائلك على نائلها في الكم والكيف، فإماء المصبوب من السحاب هو العرق الناشئ من الحمى التي أصابتها بسبب غيرتها. (دسوقي)

(٨) قوله: علة غير العلة إلخ: أي مطابقة للواقع أم لا؛ لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة. (تجريد)

(٩) قوله: لتكون إلخ: أي وإنما قيد العلة الظاهرة بكونها غير المذكورة؛ لأجل أن تكون المذكورة غير حقيقية أي غير مطابقة لما في نفس الأمر، فتكون من حسن التعليل؛ إذ لو كانت علتها الظاهرة هي التي ذكرت لكانت تلك العلة المذكورة حقيقية أي مطابقة للواقع، فلا تكون من حسن التعليل. (ق)

(١٠) قوله: ما به إلخ: أي ليس بالممدوح غيظ أو خوف أوجب قتل أعداياه، ولكن حملة على قتلهم أنه يتقي أي يتجنب بقتلهم إخلاف الأمر الذي ترجوه الذئاب منه من إطعامهم لحوم الأعداء؛ فإنه لو لم يقتلهم لفات ذلك المرجو. (من الدسوقي)

(١١) قوله: فإن قتل الأعداء إلخ: أي قتل الملوك الأعداء في العادة إنما هو لدفع مضرّتهم. (دسوقي)

(١٢) قوله: لا لما ذكره: من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه فصارت محبته - لتحقق رجاء الراجين لكرمه - تبعته على قتل الأعداء، ومن جملة الراجين لكرمه الذئاب؛ لأنه عودها إطعامها لحوم الأعداء. (دسوقي)

(١٣) قوله: لما علم إلخ: فالعلة هنا في الصفة التي هي قتل الأعداء، وهي تحقيق ما ترجوه الذئاب غير مطابقة للواقع. (دسوقي)

(١٤) قوله: إما ممكنة: أي في نفسها يعني أنما يجوز بانتفائها لكنها ممكنة الحصول في ذاتها. (دسوقي)

(١٥) قوله: نجى حذارك إلخ: الحاصل: أن الشاعر يقول: «إنما حسنت إساءة الواشي عندي؛ لأنما أوجبت حذاري منه فلم أهلك، لكلا يشعر الواشي بما عندي ولما ترك البكاء بجا أنسان عيني من الفرق في الدموع، فقد أوجبت إساءته نجاة أنسان عيني من الفرق، وغرق أنسان العين في الدموع كناية عن العمى. (دسوقي)

(١٦) قوله: أي حذاري: [أي من إضافة المصدر إلى المفعول]

إياك أنساني أي أنسان عيني من الغرق؛ فإن استحسان^(١) إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف أي الشاعر الناس فيه؛ إذ لا يستحسنه الناس، عقبه^(٢) أي عقب الشاعر استحسان إساءة الواشي بأن حذاره منه أي من الواشي، نجى أنسانه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفاً منه، أو غير ممكنة^(٣) كقوله^(٤): شعر:

من الواشي

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته :: لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عَقْدَ مُنْتَطِقٍ

ارج من ارج الفلك أي الممدوح

من «انتطق» أي شد النطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها: نطاق الجوزاء، ف«نية الجوزاء خدمة الممدوح» صفة غير ممكنة^(٥) قصد إثباتها^(٦) كذا في «الإيضاح»، وفيه بحث^(٧)؛ لأن مفهوم هذا الكلام^(٨) هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة^(٩) لرؤية عقد النطاق عليه أعني لرؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق، كما يقال «لو لم تحبني لم أكرمك» بمعنى علة الإكرام هي المحبة، وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الأول.

وهي علة غير مطابق للواقع
لا من الرابع

وما قيل: ^(١٠) إنه أراد أن الانتطاق صفة متمتعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح، فهو مع أنه ^(١١) مخالف ^(١٢) لصريح كلام المصنف في «الإيضاح» ليس بشيء؛ لأن حديث انتطاق الجوزاء أعني الحالة ^(١٣) الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس، والأقرب ^(١٤) أن يجعل «لو» ههنا مثلها في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، أعني الاستدلال بانتفاء الثاني ^(١٥) على انتفاء الأول، فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح أي دليلاً عليه^(١٦) وعلة للعلم به مع أنه وصف غير ممكن.

أي بوجوده

- (٩) قوله: علة: أي لا أنه معلول له، كما قال المصنف في «الإيضاح». (دسوقي)
(١٠) قوله: وما قيل: أي في الجواب عن المصنف وفي رد قول المعترض. وحاصله: أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من الضرب الرابع بأن يراد بالانتطاق الانتطاق الحقيقي، وهو جعل النطاق الحقيقي في الوسط لا حالة شبيهة به، ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة. (دسوقي)
(١١) قوله: فهو مع أنه إلخ: هذا رد لما قيل بوجهين، الأول: مخالفته لما في «الإيضاح». والثاني: أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به، لا الحقيقي كما ذكر هذا القائل. (ق)
(١٢) قوله: مخالف إلخ: لأن كلامه في «الإيضاح» صريح في أن المعلن نية الخدمة، والعلة رؤية الانتطاق، لا العكس كما ذكره هذا القائل. (دسوقي)
(١٣) قوله: أعني الحالة إلخ: وحمل الانتطاق على الحقيقي مع قيام القرينة على إرادة خلافه، وهو هيئة إحاطة النجوم بالجوزاء إحالة للدلالة عن وجهها، فلا وجه له. (دسوقي)
(١٤) قوله: والأقرب: [هذا يوافق ما في «الإيضاح» لا مخالف له]. أي في معنى البيت، وحاصل ما ذكره الشارح: أن «لو» هنا ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط، كما هو الشائع فيها، بل للاستدلال بانتفاء الجزء على انتفاء الشرط، فاستدل بوجود الانتطاق في الخارج على وجود نية الخدمة، فالخاصل: أن الشاعر كأنه ادعى دعوة، وهي أن الجوزاء قصدها خدمة الممدوح، واستدل على ذلك بأنه لو لم يكن قصدها الخدمة لما كانت منتظمة، لكن كونها غير منتظمة باطل؛ لمشاهدة انتطاقها، فبطل المقدم وهو لم يكن قصدها الخدمة، فيثبت نقضه وهو المطلوب. (من الدسوقي)
(١٥) قوله: الاستدلال بانتفاء الثاني: وهو عدم رؤية الانتطاق، وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق، وقوله: «على انتفاء الأول» وهو عدم نية الجوزاء خدمته، وانتفاؤه يكون بنتيها خدمته؛ لأن نفي النفي إثبات، فصح قول الشارح: «فيكون الانتطاق إلخ». (علامة دسوقي)
(١٦) قوله: أي دليلاً عليه: وذلك لأن الثاني مسبب عن الأول ولازم له، ووجود المسبب يدل على وجود السبب، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. (ق)

- (١) قوله: فإن استحسان إلخ: هذا علة لحذف، أي وإنما مثلنا بهذا البيت للصفة الممكنة لغير الثابتة؛ لأن استحسان إساءة الواشي أمر ممكن، لكنه غير واقع عادة. (دسوقي)
(٢) قوله: عقبه إلخ: أي ناسب أن يأتي عقبه أي عقب ذكره استحسان إساءة الواشي بتعليل يقتضي وقوعه في زعمه، ولو لم يقع في الواقع، وهو أن حذاره منه نجى أنسان عينه من الغرق. (دسوقي)
(٣) قوله: أو غير ممكنة: عطف على قوله: «إما ممكنة» أي إن الصفة الغير الثابتة إما ممكنة كما مر، وإما غير ممكنة ادعى وقوعها وعللت بعلتها تناسيها. (دسوقي)
(٤) قوله: كقوله: أي الشاعر، وهو المصنف، فهذا البيت له، وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه بالعربية بما ذكر وقال: «كقوله» ولم يقل: «كقولي» إما للتجريد أو نظرا لمعناه؛ فإنه للفارسي، والشعر الفارسي هو هذا: شعر:
گر نودى قصد جزا خدمتش کس ندیدى بر میان او کمر . (الدسوقي وغيره)
(٥) قوله: غير ممكنة: [لأن النية لا تكون إلا من العاقل].
(٦) قوله: قصد إثباتها: أي بالعلة المناسبة لها، وهي كونها منتظمة أي شادة النطاق في وسطها. (دسوقي)
(٧) قوله: وفيه بحث: وحاصله: أن أصل «لو» أن يكون جوابا معلولا لمضمون شرطها، وظاهر قول المصنف أن المعلول مضمون الشرط، والعلة فيه مضمون الجزء، وهذا خلاف المشهور المقرر في «لو»، ولو أجزى البيت على المقرر فيها بأن جعل نية خدمة الممدوح علة لانتطاق الجوزاء لكان ذلك البيت من الضرب الأول، وهو ما إذا كانت الصفة التي ادعى لها علة مناسبة ثابتة، ولم تظهر لها علة في العادة، وذلك لأن المعلول الذي هو انتطاق الجوزاء ثابت؛ لأن المراد به إحاطة النجوم بما كإحاطة النطاق، وهذه الإحاطة محسومة ثابتة، ونية الخدمة التي هي علتها غير مطابقة، فالبیت مثل البيت السابق، فلا يصح تمثيل المصنف للقسم الرابع. (من دسوقي)
(٨) قوله: لأن مفهوم هذا الكلام: أي هذا البيت أي المفهوم منه بحسب استعمالها في اللغة من كونها لامتناع الجزء لامتناع الشرط. (ق)

- لذلك الشيء بتقدير^(١) دخولها فيها أي دخول صفة^(٢) المدح في صفة الذم كقوله: شعر: ولا عيب فيهم^(٣) غير أن سيوفهم^(٤) : بهن فلول جمع قل: وهو الكسر في حدّ السيف من قراع الكتائب أي مضاربة الجيوش، أي إن كان^(٥) فلول السيف عيباً. فأثبت شيئاً منه أي من العيب على تقدير كونه منه أي كون فلول السيف من العيب، وهو أي هذا التقدير، وهو كون الفلول من العيب محال؛ لأنه كناية عن كمال الشجاعة^(٦)، فهو أي إثبات شيء من العيب على هذا التقدير في المعنى تعليق بالمحال^(٧) كما يقال: «حتى يبيض القار» و«حتى يلج الجمل في سم الخياط»^(٨)، فالتأكيد فيه^(٩) أي في هذا الضرب من جهة أنه^(١٠) كدعوى الشيء بينة؛ لأنه علق نقيض المطلوب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب متحقق، ومن جهة أن الأصل في مطلق الاستثناء^(١١) هو الاتصال أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه، وذلك لما تقرّر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز، وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أدواته قبل ذكر ما بعدها يعني المستثنى يوهم^(١٢) إخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها أي مما قبل الأداة وهو المستثنى منه، فإذا وليها أي الأداة صفة مدح وتحوّل الاستثناء^(١٣) من الاتصال إلى الانقطاع جاء التأكيد؛ لما فيه من المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها، فاضطر^(١٤) إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع. والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم أن يثبت لشيء صفة مدح، ويُعقّب^(١٥) بأداة الاستثناء أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له أي لذلك الشيء نحو قوله عائشة: «أنا أفصح^(١٦) العرب بيد أي من قريش»^(١٧)،
- (١) قوله: بتقدير إلخ: أي بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق؛ لأن معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفي الذي يقدر دخوله إن كان عيباً، وثمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلاً، فيتأتى التعليق بالخال؛ فإن تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيباً لا يتأتى إلا إذا كانت الفلول داخلة في العيب المنفي. (تجريد)
- (٢) قوله: دخول صفة إلخ: بأن ندعي أن لصفة الذم فردين: فرداً متعارفاً وهو المشتمل على الذم، وفرداً غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح، كالشجاعة بأن ندعي أنها فرد من أفراد العيب المنفي. (تجريد)
- (٣) قوله: ولا عيب فيهم: نفي لكل عيب ونفي كل عيب مدح، ثم استثنى من العيب المنفي كون سيوفهم مفلولة من مضاربة الكتائب على تقدير كونه عيباً. (دسوقي)
- (٤) قوله: إن كان إلخ: جواب الشرط محذوف، أي ثبت العيب وإلا فلا. (دسوقي)
- (٥) قوله: كناية عن كمال الشجاعة: أي ومحال أن تكون الشجاعة صفة ذم، وإنما كان فلول السيف كناية عن كمال الشجاعة؛ لأن فلول السيف من قراع الكتائب لازم لكمال الشجاعة، فأطلق اسم اللازم وأراد الملزوم. (من ق)
- (٦) قوله: تعليق بالخال: أي والمعلق على المحال محال. وإنما قال: «في المعنى»؛ لأنه ليس في اللفظ تعليق، بقوله: «لا عيب فيهم إلخ» في معنى «لا عيب فيهم أصلاً إلا الشجاعة إن كانت الشجاعة عيباً»، لكن كون الشجاعة عيباً محال، فيكون ثبوت العيب فيهم محالاً. (دسوقي)
- (٧) قوله: فالتأكيد فيه: أي تأكيد المدح في هذا الضرب الذي هو استثناء صفة مدح من صفة ذم منفية على تقدير دخولها فيها. (دسوقي)
- (٨) قوله: أنه: [أي إثبات المدح في هذا الضرب].
- (٩) قوله: أن الأصل في مطلق الاستثناء: أي لا في كل الاستثناء؛ لأن الأصل في الاستثناء في الضرب الثاني الانقطاع، كما يأتي. (ق)
- (١٠) قوله: مجاز: اعلم أنه اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في
- المنقطع، وقد اختلف المراد من ذلك، فقيل: قولهم: «الاستثناء المنقطع مجاز» يريدون به أن استعمال أداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع مجاز، وأما إطلاق لفظ «الاستثناء» على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحاً، كإطلاقه على المتصل. وقيل: بل المراد أن إطلاق لفظ «الاستثناء» على المنقطع مجاز أيضاً. (من دسوقي)
- (١١) قوله: يوهم: أي يوقع في ذهن السامع أن غرض المتكلم أن يخرج شيئاً من أفراد ما نفاه قبلها، ويريد إثباته حتى يحصل فيهم إثبات شيء من العيب. (دسوقي)
- (١٢) قوله: وتحوّل الاستثناء: المراد بتحوّل من الاتصال إلى الانقطاع ظهور أن المراد به الانقطاع، فكانه قال: فإذا ولي الأداة صفة مدح وظهر أن المراد بالاستثناء الانقطاع بعد ما توهم الاتصال من مجرد ذكر الأداة. (دسوقي)
- (١٣) قوله: لما فيه: أي لما في الاستثناء من المدح أي من زيادة المدح على المدح، فالمدح الأول المزيد عليه جاء من نفي العيب على جهة العموم حيث قال: «لا عيب فيهم»، والمدح الثاني المزيد إشعار الاستثناء لصفة مدح بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها، فلما أتى بالمدح بعد الأداة فهم منه أنه طلب الأصل الذي ينبغي ارتكابه، فلما لم يجد ذلك الأصل الذي هو استثناء الذم اضطر إلى استثناء المدح، وحوّل الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع. (من الدسوقي)
- (١٤) قوله: فاضطر إلخ: أي لأجل تميم الكلام وإلا كان الكلام غير مفيد؛ لأنه إذا قيل: «لا عيب فيهم غير» لم يكن مفيداً. (علامة دسوقي)
- (١٥) قوله: ويعقب: أي إثبات الصفة لشيء، وفي نسخة: «وتعقب» بتشديد القاف، أي تلك الصفة. (تجريد البناي)
- (١٦) قوله: أنا أفصح إلخ: وجه تأكيد المدح في هذا أن إثبات الأنصحية على جميع العرب تشعر بكماله، والإتيان بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أراد إثبات مخالف لما قبلها، فلما كان المأني به كونه من قريش المستلزم لتأكيد الفصاحة - إذ قريش أفصح العرب - جاء التأكيد. وإنما كان مدحاً بما يشبه الذم؛ لأن أصل ما بعد الأداة مخالفة لما قبلها، وهو هنا ليس كذلك، فكان مدحاً في صورة ذم؛ لأن ذلك أصل دلالة الأداة. (من دسوقي)

«ببد» بمعنى^(١) «غير» وهو أداة الاستثناء.

وأصل الاستثناء فيه^(٢) أي في هذا الضرب أيضًا أن يكون منقطعاً^(٣) كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع؛ لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا^(٤) لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، لكنه^(٥) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر^(٦) متصلاً كما قدر في الضرب الأول؛ إذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة^(٧) يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها، وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلاً في هذا الضرب فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني، وهو أن ذكر^(٨) أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء عما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد، ولا يفيد التأكيد من جهة أنه كدعوى الشيء بيينة؛ لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلاً^(٩)، ولهذا أي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط، كان الضرب الأول المفيد للتأكيد من وجهين أفضل.

ومنه أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر^(١٠)، وهو أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولاً للفعل فيه معنى الذم نحو: «وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِقَائِلَتِ رَبِّنَا» أي ما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها، وهو الإيمان^(١١)، يقال: «نقم» منه و«انتقم» إذا عابه^(١٢) وكرهه، وهو كالضرب الأول في إفادة التأكيد من وجهين، والاستدراك المفهوم من لفظ «لكن» في هذا

الباب أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء^(١٣)، كما في قوله: شعر:

هو البدر^(١٤) إلا أنه البحر زاحراً :: سوى أنه الضرغام لكنه الوبل

الموصوف؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي، فإذا تبين بعد ذكره أنه أريد إثباته له أيضاً أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح عنه، فيجئ التأكيد. (دسوقي)
(٩) قوله: على تقدير الاستثناء متصلاً: وهو غير ممكن في هذا؛ لأن كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة، فلا يتصور شمول أحدهما الآخر، فلا يتصور الاتصال. (ق)
(١٠) قوله: ضرب آخر: أي غير الضربين الأولين بالنظر إلى الصورة التركيبية، وإلا فهو يعود إلى الضرب الأول في المعنى؛ لأن المعنى: لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيباً. (دسوقي)
(١١) قوله: وهو الإيمان: قد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها صفة مدح هي الإيمان، والفعل المنفي فيه معنى الذم؛ لأنه من العيب، فهو في تأويل: لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيباً، لكنه ليس بعيب، وحينئذٍ فلا عيب فينا. (ق)
(١٢) قوله: يقال نقم: [بابه «ضرب» و«فهم»، والأول هو الأكثر.]
(١٣) قوله: إذا عابه: أي في شيء. وقوله: «كرهه» أي لأجل ذلك الشيء. (دسوقي)
(١٤) قوله: كالاستثناء: وإنما كان الاستدراك كالاستثناء في هذا الباب؛ لأنهما من واد واحد؛ إذ كل منهما لإخراج ما هو بصدد الدخول وهما أو حقيقة، فإذا أتى بصفة مدح ثم أتى بعد أداة الاستدراك بصفة مدح أخرى أشعر الكلام بأن المتكلم لم يجد حالاً يستدركه على الصفة الأولى غير ملائم لها الذي هو الأصل، فأتى بصفة مدح مستدركة على الأولى، فيجئ التأكيد، كما تقدم في الضرب الثاني من الاستثناء. (ق)
(١٥) قوله: هو البدر: أي الممدوح كاليد في الرفعة والشرف. وقوله: «إلا أنه البحر» أي في الكرم. وقوله: «زاحراً» أي مرتفعاً من تراكم الأمواج. وقوله: «الضرغام» بكسر الضاد المعجمة، أي الأسد في الجرأة والقوة. وقوله: «الوبل» جمع «وابل»، وهو المطر الغزير، ولم يكنف بوصفه بكونه بحراً في الكرم عن كونه وبلا فيه؛ لأن الوبلية تقتضي وجود العطاء، والبحرية تقتضي التهيو للأخذ من كل جانب، فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة والمستفاد من الوبلية كالفعل، فلذا لم يكنف بالأول عن الثاني. (تجريد البناني)

(١) قوله: بيد بمعنى غير: مختص بالمنقطع مضافاً إلى «أن». وقيل: إن «بيد» للتعليل، فالعنى أي أفصح العرب لأجل أي من قرئش، فلا يكون المثال من هذا الباب. وفي القاموس: «بيد» و«بايد» بمعنى «غير» و«من أجل». (من تجريد)
(٢) قوله: وأصل الاستثناء فيه إلخ: شروع في بيان أن هذا الضرب إنما يفيد التأكيد من وجه واحد من الوجهين السابقين في الضرب الأول ليرتب على ذلك أن الضرب الأول أفضل من ذلك الضرب. (من دسوقي)
(٣) قوله: أن يكون منقطعاً: أما الانقطاع في الضرب الأول فلأن الغرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافه، فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه، وأما الانقطاع في هذا الضرب فلانتفاء العموم في المستثنى منه فيه، وإنما كان الأصل في هذين الضربين الانقطاع؛ لأن ضابطهما لا يتأتى إلا إذا كان الاستثناء منقطعاً. (تجريد البناني)
(٤) قوله: وهذا: أي كون الأصل في هذين الضربين الانقطاع لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال؛ لأن أصالة الانقطاع نظراً لخصوص الضربين، وأصالة الاتصال نظراً لمطلق الاستثناء، كما يقال: أصل الحيوان أن يكون بصيراً، وفي العقب أن تكون عمية. (دسوقي وغيره)
(٥) قوله: لكنه إلخ: لما كان الاستثناء في الضربين منقطعاً أراد أن يفرق بينهما فقال: «لكنه إلخ»، وحاصل الفرق أن الضرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها؛ لكونه صفة عامة، والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك؛ لعدم عموم الصفة. (من دسوقي)
(٦) قوله: لم يقدر: [بل بقي منقطعاً على حاله. (دسوقي)]
(٧) قوله: منفية عامة: [بل صفة خاصة لا يمكن تقدير دخول شيء فيها]
(٨) قوله: وهو أن ذكر إلخ: حاصله أن الإخراج في هذا الضرب من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها عن المستثنى منه ونفيها عن

فقلوه: «إلّا» و«سوى»^(١) استثناء مثل: «بيد أي من قريش»، وقوله: «لكنه» استدراك يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب^(٢)؛ لأنّ أي الثاني

«إلّا» في الاستثناء المقطع بمعنى «لكن».

أي يذم يشبه المدح
أي لفظ «إلّا»
ومنه أي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان، أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير^(٣) نأية لذلك الشيء
هذا عكس ما سبق
دخولها أي صفة الذم فيها أي صفة المدح كقولك: «فلان لا خير فيه»^(٤) إلّا أنه يسيء إلى من أحسن إليه. وثانيهما: أن تثبت للشيء صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له كقلوه: «فلان فاسق إلّا أنه جاهل»، فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين، أي تلك الصفة
أي لذلك الشيء
والثاني من وجه واحد^(٥)، وتحقيقهما على قياس ما مرّ في تأكيد المدح بما يشبه الذم.

أي تحقيق هذين الضربين
أي الطبيب
كانهية في الشجاعة
أي يستلزم
ككونه سبباً لصلاح الدنيا
ومنه أي من المعنوي الاستبعاد، وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقلوه:
أي أخذت على وجه القهر
أي جمعه وضمته إلى عمره
نهب من الأعمار ما لو حويته^(٦) :: لهنت الدنيا^(٧) بأنك خالد
أي أخذت على وجه القهر
أي جمعه وضمته إلى عمره
مدحه بالنهاية^(٨) في الشجاعة حيث جعل قتله بحيث يخلد وارث أعمارهم على وجه^(٩) استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا
أي المدح
عنة
ونظامها؛ إذ لا تهنة^(١٠) لأحد بشيء لا فائدة له [فيه]، قال علي^(١١) بن عيسى الرّبعي: وفيه أي في البيت وجهان آخران من المدح، أي مدلولان بالالتزام
يفتح الرّاء والياء نسبة لـ «ربعة»
أحداهما: أنه نهب الأعمار دون الأموال كما هو مقتضى علو الهمة، وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر، والإعراض عن الأموال
أي المدح
أي أنسب لغة
أي نهب الأعمار دون الأموال
أي نفى نهب الأموال
لأن التخصيص بالذكر يقتضي الخصر
الأموال مع أنّ النهب بها أليق، وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وإن لم يعتبره أئمة الأصول. والثاني: أنه لم يكن ظالماً^(١٢) في قتلهم وإلّا كما كان للدنيا سرور بخلوده.
بل سرورها بمحلا

(١) قوله: فقلوه إلّا وسوى إلخ: أي فقلوه: «إلّا أنه البحر»، وقوله: «سوى أنه الضرغام» مثل بيد أي من قريش من جهة أن كلا من الضرب الثاني؛ لأنه أثبت أولاً صفة مدح وعقبها بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى، إلّا أن الصفة الأخرى في البيت قد تعددت. (ق)

(٢) قوله: في هذا الضرب: أي ضرب «بيد أي من قريش»، وهو الضرب الثاني، والحاصل أن الاستثنائي والاستدراك المذكور كلها في هذا البيت من قبيل «بيد أي من قريش»، وهو الضرب الثاني، التأكيد فيه من الوجه الثاني فقط. ومثال الاستدراك الذي كالاستثناء في الضرب الأول: «ولا عيب فيهم لكن سيوفهم لمن فلول من قراع الكنايب». (علامة دسوقي)

(٣) قوله: بتقدير: متعلق بـ «يستثنى»، أي بواسطة تقدير دخولها فيها، ومعلوم أن نفى صفة المدح ذم، فإذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفي الذي هو ذم جاء التأكيد، وكان مشبهاً للمدح؛ لما سبق من أن الأصل فيما بعد «إلّا» مخالفته لما قبلها، فيكون ما بعدها إثبات صفة المدح، فتأمل. (تجرّد)

(٤) قوله: فلان لا خير فيه إلخ: أي انتفت عنه صفات الخير إلّا هذه الصفة، وهي الإساءة للمحسن إليه إن كانت خيراً، لكنها ليست خيراً، فحينئذ لا خير فيه أصلاً، ويجري في هذا ما جرى في الضرب الأول في تأكيد المدح من كون التأكيد فيه من وجهين. (من دسوقي)

(٥) قوله: من وجه واحد: لأن كونه كدعوى الشيء بالبيئة لا يتأتى هنا؛ لأنه يتوقف على التعليق بالخال، وهو يتوقف على اتصال الاستثناء، وهو لا يتأتى هنا؛ لأن المستثنى منه هنا صفة خاصة لا يمكن دخول شيء فيها، فالضرب الثاني إنما يفيد التأكيد من جهة أن الاستثناء لما كان الأصل فيه الاتصال، والعدول عن الاتصال إلى الانقطاع يشعر بأن المتكلم طلب استثناء المدح فلم يجده، فأتى بالذم على الذم فجاء تأكيد الذم. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: ما لو حويته: أي وضممت تلك الأعمار إلى عمره، وهذا مبني على مذهب المعتزلة القائلة أن القاتل قطع على المقتول أجله، ولو تركه لعاش، فإذا جمع ما بقي من أعمار قتلاه إلى عمره لكان خالداً إلى آخر الدنيا، ومذهب أهل السنة أنه لم يقطع به المقتول مات بانتهاؤه أجله. (دسوقي)

(٧) قوله: لهنت الدنيا إلخ: أي لقلل للدنيا: هنتاً لك بسبب أنك خالد فيها، أي هنت أهلها بسبب خلود الممدوح. (دسوقي)

(٨) قوله: مدحه بالنهاية إلخ: أي لأن اغتيال النفوس وأخذها بالقهر إنما يكون بالشجاعة، ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو ضمت لناهاها كانت خلوداً: دل ذلك على كمال شجاعته. (دسوقي)

(٩) قوله: على وجه: أي وهو كون الدنيا تحناً بخلوده، والحاصل أن الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة، وجعل خلوده تحنةً للدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور مستتبعا ومستلزماً لمدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا وحسن نظامها. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: إذ لا تهنة إلخ: أي فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لأهل الدنيا ما هنت أهلها به؛ إذ لا تهنة إلخ. (تجرّد البناني)

(١١) قوله: قال علي إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن استخراج الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف، كما هو ظاهره، بل هو ناقل لذلك عن غيره، ففيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف. (ق)

(١٢) قوله: أنه لم يكن ظالماً إلخ: أي لأن الظالم لا سرور للدنيا ببقائه بل سرورها بمحلا، ومعلوم أن كونه غير ظالم مدح فهم من التهنة لاستلزامها إياه، فالمدح الأول لازم للمعنى الذي جعل أصلاً، وهو النهاية في الشجاعة، والمدح الثاني لازم للمعنى الذي جعل مستتبعا، وهو كونه سبباً لصلاح العالم. (دسوقي)

ومنه أي من المعنوي الإدماج، يقال: أدمج الشيء في ثوبه إذا لفّه فيه، وهو أن يضمن كلامٌ سبق لمعنى مدحاً كان أو غيره معنى

آخر، وهو منصوب بأنه مفعول ثانٍ لـ «يضمن» وقد أسند إلى المفعول الأول، فهو لشموله للمدح وغيره أعم من الاستتباع؛

لاختصاصه بالمدح، كقوله: أقلب^(١) فيه أي في الليل أجفاني كائي^(٢) :: أعدّها على الدهر الذنوب؛ فإنه ضمن^(٣) وصف الليل بالطول

الشكاية من الدهر.

هو مفعول «ضمن»

ومنه أي من المعنوي التوجيه، ويسمى محتمل الضدين، وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين^(٤) مختلفين أي متباينين متضادين،

بيان للاختلاف

كالمدح والذم مثلاً: ولا يكفي^(٥) مجرد احتمال معنيين متغايرين، كقول من قال لأعور^(٦): ع:

خاط لي عمرو قباء :: ليت عينيه سواء

يحتمل صحة العين العوراء فيكون دعاءً له، أو العكس فيكون دعاءً عليه.

هذا الكلام

قال السكاكي: ومنه أي من التوجيه متشابهات القرآن^(٧) باعتبار، وهو احتمالها لوجهين مختلفين. وتفارقه باعتبار آخر، وهو

عدم استواء الاحتمالين؛ لأنّ أحد المعنيين في المتشابهات قريب والآخر بعيد^(٨)، كما ذكر السكاكي نفسه من أن أكثر متشابهات

بين التوجيه والمتشابهات

عطف مرادف

القرآن من قبيل التورية والإيهام، ويجوز^(٩) أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين في المتشابهات لا يجب تضادهما^(١٠).

وهي لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد

أي نواس

ومنه أي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد^(١١) كقوله: شعر:

هو ضد الهزل

إذا ما تميمي^(١٢) أذاك مفاجراً :: فقل عدّ عن ذا^(١٣) كيف أكلك للضبّ

ومنه أي من المعنوي تجاهل العارف، وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره؛ لنكتة^(١٤) وقال: لا أحب تسميته^(١٥)

مصدر ميمي

(٦) قوله: متشابهات القرآن: [نحو: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» (طه: ٥)].

(٧) قوله: والآخر بعيد: أي وهو المراد من اللفظ كما في «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» (الفتح:

١٠)؛ فإن المتبادر من اليد: الجارحة، والمراد منها: القدرة، وهذا المعنى المراد بعيد من اللفظ. (دسوقي)

(٨) قوله: ويجوز إلخ: [هذا وجه آخر للفرق بين التوجيه والمتشابهات. (من تجريد)]

(٩) قوله: لا يجب تضادهما: أي بل يجوز اجتماعهما كالقدرة واليد بمعنى الجارحة. أي بخلاف التوجيه؛ فإنه يجب فيه تضاد المعنيين كما مر. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: الهزل الذي يراد به الجد: وهو أن يذكر الشيء على سبيل اللعب ويقصد به أمر صحيح، والفرق بينه وبين التهكم: أن التهكم ظاهره جد وباطنه هزل، وهذا بعكسه. (من دسوقي)

(١١) قوله: إذا ما تميمي إلخ: أي فقولك للتميمي وقت مفاجرتي محذور: «لا تفخر وقل لي: كيف أكلك للضبّ» هزل ظاهر لكنك تريد به الجد، وهو ذم التيممي بأكله الضب وأنه لا مفاجرة مع ارتكابه أكل الضب الذي يعافه الأشراف. وعلم من هذا أن الهزلية باعتبار استعمال الكلام، والجدية باعتبار ما قصد منه في الحالة الراهنة. (دسوقي)

(١٢) قوله: عدّ عن ذا: أي جاوز هذا الافتخار بتركه، وحدثنا عن أكلك الضب تأكله على أي حالة. «فعدّ» أمر من «عدى يعدي» بمعنى «يجاوز». (دسوقي)

(١٣) قوله: لنكتة: متعلق بـ «تجاهل» وكان حقه أن يقدمه على قوله: «وهو كما سماه إلخ» إلا أنه أخره؛ ليكون بيان النكات متصلاً به، فلو عبر عن المعلوم بعبارة المجهول لا لنكتة كان يقال: «أزيد قائم أم لا؟» حيث يعلم أنه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء. (دسوقي)

(١٤) قوله: تسميته: [أي تسمية سوق المعلوم إلخ]

(١) قوله: أقلب إلخ: أي كثر قلب الأجناف في ذلك الليل كثرة أوجبت له الشك في أنه يعد على الدهر ذنوبه. وقوله: «أجفاني» جمع «جفن»، وهو غطاء العين من أعلى وأسفل. وقوله: «أعدّها» جعل أجفانه كالسبحة حيث يعد بها ذنوب الدهر. وقوله: «الذنوب» أي ذنوب الدهر عليه من تفرقة بينه وبين أحبته مثلاً، لا ذنوبه في الدهر؛ إذ لا معنى لعدّها على الدهر. (تجريد)

(٢) قوله: فإنه ضمن إلخ: أي وإنما كان في هذا البيت إدماجاً؛ لأن الشاعر ضمن وصف الليل بالطول المأخوذ من قوله: «أقلب فيه أجفاني»، الشكاية المأخوذة من قوله: «كائي أعد بها إلخ»، وتلك الشكاية بما حصل الإدماج؛ لأنها معنى تضمنه المعنى الذي سبق أولاً مع عدم التصريح بما وعدم إشعار الكلام بأنه مسوق لأجلها. (من دسوقي)

(٣) قوله: محتملاً لوجهين: أي احتمالاً على السواء؛ إذ لو كان أحدهما متبادراً لكان تورية لا توجيه. (دسوقي)

(٤) قوله: ولا يكفي إلخ: أي كما يومه كلام المصنف، فهو اعتراض عليه، نحو: «رأيت العين» في موضع يحتمل على السواء أن يراد به العين الجارية، وأن يراد به عين الذهب والفضة، فليس من التوجيه؛ لعدم تضاد المعنيين. (من تجريد)

(٥) قوله: كقول من قال لأعور: روي أن بشار بن برد أعطى لخياط أعور - اسمه عمرو - ثوباً؛ ليخيطه له، فقال له الخياط: لأخيطنه بحيث لا يعلم أقباء هو أم غيره. فقال له بشار: لئن فعلت ذلك لأقولن فيك شعراً لا يدرى أهجاء أم غيره. فلما خاط له الخياط ذلك الثوب قال له بشار (شعر):

خاط لي عمرو قباء

فأسأل الناس جميعاً

ليت عينيه سواء

أمدح أم هجاء (من دسوقي)

بالتجاهل؛ لوروده في كلام الله تعالى^(١) كالتوبيخ في قول الخارجية^(٢) شعر: أيا شجر الخابور^(٣) هو من نواحي ديار بكر ما لك مورقا^(٤)

اسم رجل

ليلى بنت طريف

:: أي ناضرا من «أورق» إذا صار ذا ورق، كأنك لم تجزع^(٥) على ابن طريف، والمبالغة في المدح كقوله: شعر:

البحري

أي كالمبالغة

كان رئيس الجوارح

المع برق سري^(٦) أم ضوء مصباح :: أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

أي الوجه

أي تبسمها

الهمزة للاستفهام

أي الظاهر، أو المبالغة في الذم كقوله: شعر: وما أدري وسوف إخال^(٧) أي أظن، وكسر همزة المتكلم فيه هو الأفصح، وبنو أسد

تفسير لإخال

زهير بن أبي سلمى

معمول «أدري»

يقولون: «أخال» بالفتح، وهو القياس أدري :: أقوم آل حصن^(٨) أم نساء، فيه دلالة^(٩) على أن القوم هم الرجال خاصة، والتدله أي

دون النساء

وهذا عمل الشاعر

أي في حرف المضارعة

وكالتحير والتدهش في الحب في قوله: بالله يا ظبيات القاع هو^(١٠) المستوي من الأرض قلن لنا :: أليلاي^(١١) منكن أم ليلي من البشر،

أي القاع

حسين بن عبد الله العرجي

أي ذهاب العقل

في إضافة «ليلى» إلى نفسه أولا، والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ، وهذه أنموذج من نكت التجاهل، وهي أكثر من أن يضبطها القلم.

أي ما ذكره المصنف من النكات

أي المنافقين

ومنه أي من المعنوي القول بالموجب^(١٢)، وهو ضربان، أحدهما: أن يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له لذلك الشيء

أي فريق المنافقين

أي إشارة

ك«الأعر»

ويقال له: أسلوب الحكيم

حكم فتبنتها لغيره^(١٣) أي فتبنت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض^(١٤) لثبوته لغيره أي ثبوت ذلك الحكم

فلو تعرضت لإثبات أو نفي عرج الكلام عن القول بالموجب

من المدينة

كأنه ورسوله والمؤمنين

كالإخراج

لذلك الغير أو نفيه عنه نحو: «يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ» ف«الْأَعَزُّ»

أي من غزوة بني المصطلق إلى المدينة

أي المنافقون

الْأَعَزُّ^(١٥) صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، و«الْأَذَلُّ» كناية عن المؤمنين، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين

أي المكثي عنه، «الْأَعَزُّ»

(٨) قوله: فيه دلالة إلخ: أي حيث قابل بين النساء والقوم، فمعادلتهم بينهم تدل على أن

القوم لا يتناول النساء بل مخصوص بالرجال لغة، ويدل له قوله تعالى: «لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ».

(الحجرات: ١١). (من الدسوقي)

(٩) قوله: هو: أي القاع: الأرض المستوية، وإضافة «الظبيات» إليه؛ لكونها فيه. وقوله:

«بالله» قسم استعطاف للظبيات. (ق)

(١٠) قوله: ليلاي: أي ليلي النسوبة إلي منكن، فهو يعلم أن ليلي من البشر، فتجاهل وأظهر أنه أدعشه الحب، حتى لا يدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر.

(من الدسوقي)

(١١) قوله: القوم بالموجب: أي اعتراف المتكلم بما يوجه كلام المخاطب مع نفي

مقصوده، وذلك إما بإثبات مناهج مقصوده أي علته في شيء آخر، وإما بحمل لفظه في كلام على غير ما قصد منه، والموجب بكسر الجيم اسم فاعل؛ لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم، ويفتحها اسم مفعول إن أريد به القول بالحكم الذي أوجبه الصفة.

(تجريد)

(١٢) قوله: فتبنتها لغيره: كأنه ورسوله والمؤمنين. أي للإجماع إلى أن ذلك الحكم مسلم

لزمه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب؛ لأن الصفة المستلزمة للحكم إنما هي لغير من عبرت بما عنه، فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم، لكن هو

لغير من عبرت بما عنه. (تجريد)

(١٣) قوله: من غير تعرض إلخ: أي فلو تعرضت للحكم لإثبات أو نفي عرج الكلام عن

القول بالموجب، فإذا قال القوي: ليخرجن القوي من هذا البيت الضعيف معبرا بصفة القوة عن نفسه مثبتا لدلولها حكم الإخراج، فإن أثبت الصفة للغير، ولم تعرض للحكم بأن قلت: القوي أنا، كان الكلام من القول بالموجب، وإن تعرضت للحكم بأن قلت:

القوي الذي هو أنا يخرجك منه لم يكن من القول بالموجب في شيء. (دسوقي)

(١٤) قوله: فالأعر: ذكروا صفة وهي العزة والذلة باعتبار أن ذكر الأعر والأذل ذكر لهما؛

لأنهما يتضمنانها. (حاشية)

(١) قوله: لوروده في كلام الله تعالى: كما في قوله تعالى: «وَمَا يَلِكُ بَيْتِيكَ يَمُوسَى»

(طه: ١٧)، أي وتسمية الكلام المنسوب إلى الله تعالى بتجاهل العارف فيه إساءة أدب، بخلاف تسميته بسوق المعلوم مساق غيره؛ فإنه أقرب إلى الأدب من الأولى، وإن كان الغير فيها عبارة عن الجهول لكن دلالة أستر لعمومه. (علامة دسوقي)

(٢) قوله: قول الخارجية: هي ليلي بنت طريف ترضي أخاها وليد بن طريف حين قتله يزيد بن معاوية. (ق)

(٣) قوله: شجر الخابور: هو الشجر النابت في هذا الموضع، والمراد بـ«بكر» الذي أضيفت إليه تلك الديار: رجل كان من عظماء الجاهلية. (دسوقي)

(٤) قوله: ما لك مورقا: أي: أي شيء ثبت لك في حال كونك مورقا، أي مخرجا ورقك ناضرا لا ذابلا؟ فـ«مورقا» حال من الكاف في «لك»، والعامل فيه معنى الفعل في «لك»، فأنكرت كون هذا الشجر ناضرا ذا ورق مع فرط حرهما. (من الدسوقي)

(٥) قوله: كأنك لم تجزع: أي فهي تعلم أن الشجر لا يجزع على أحد؛ لأن الجزع لا يكون إلا من عاقل، فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوي العقل وأنه يجزع جزعا على المقتول بموجب ذبوله، فلما أورك وبجته على إخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعه، فإذا كان الشجر يوبخ على عدم الجزع فأحرى غيره. (تجريد)

(٦) قوله: سري: صفة «برق» أي ظهر بالليل. وقوله: «أم ابتسامتها» أي أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها، وهو عطف على «مصباح». وقوله: «بالمنظر» الباء بمعنى «في»، وأراد بالمنظر الخلل الذي ينظر، وهو الوجه، فالشاعر يعلم أنه ليس ثم إلا ابتسامها، لكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه الأمر، فلم يدر هل هذا لمعان أسنانها عند الابتسام الكائن من منظرها الضاحي أم لمع برق سري أم هو ضوء مصباح؟ وهذا التجاهل مفيد للمبالغة في مدحها إذ أنها بلغت إلى حيث يتحير في الحاصل منها ولبتيس المشاهد منها. (دسوقي وغيره)

(٧) قوله: وسوف إخال أدري: «إخال» اعتراض بين «سوف» و«أدري»، وقد حذف مفعولا «إخال»، والتقدير: وسوف أدري إخال علمي بحالهم حاصلًا، يعني وما أدري في الحال أن آل حصن رجال أم نساء، وفي الزمن الثاني أعلم ذلك، وقد تحقق عنده أنهم رجال، ولكن سلك طريق التجاهل؛ مبالغة في الذم. (تجريد)

من المدينة، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم^(١) صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة، أعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم.

والثاني: حمل لفظ وقع^(٢) في كلام الغير على خلاف مراده حال كون خلاف مراده مما يحتمله ذلك اللفظ بذكر متعلقه^(٣) أي إنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ^(٤) كقوله: شعر:

قُلْتُ: ثَقُلْتُ إِذَا أَتَيْتُ مَرَارًا :: قَالَ: ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي

أي للسدوح ظرف لـ «ثقلت» أو «ثقلت» أي النعم عاتقي أي النعم

فلفظ «ثقلت» وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة^(٥)، فحمله على تثقيل عاتقه بالأأيادي والمنن بأن ذكر متعلقه، أعني قوله: به «بالأيادي».

ومنه أي من المعنوي الاطراد^(٦) وهو أن تأتي بأسماء الممدوح^(٧) أو غيره وأسماء آبائه^(٨) على ترتيب الولادة^(٩) من غير تكلف

أي من البديع المعنوي

في السبك^(١٠) كقوله: شعر:

أي نظم اللفظ ربيعة بن عبيد

إِنْ يَقْتُلُوكَ^(١١) فَقَدْ ثَلَلْتَ^(١٢) عَرْشَهُمْ :: بَعْتِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ شَهَابٍ

بسبب قتل عتية

يقال للقوم إذا ذهب عزهم وتضعض حالهم: «قد ثلَّ عرشهم»، يعني إن تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت^(١٣) في عزهم

بقتلهم الجيم على الخاء، أي افتخروا

أي هلك عزهم

أي ضعف

وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم. فإن قيل: هذا من تتابع الإضافات، فكيف يعد من المحسنات؟ قلنا: قد تقرر^(١٤) أن تتابع

مع أنه عمل بالفصاحة

أي البيت

الإضافات إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف، والبيت من هذا القبيل، كقوله عليه السلام: «الكریم ابن الکریم ابن الکریم»

يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم^(١٥) الحديث^(١٦). هذا تمام ما ذكر من الضرب المعنوي.

أي اقرأ الحديث

طريق الانتساب، فلو قيل: بعتيبة بن شهاب وحارث، لكان من الاطراد. (علامة دسوقي)

(١١) قوله: من غير تكلف في السبك: أي في نظم اللفظ، ونفي التكلف يرجع فيه إلى الذوق السليم، فلا يكون ذكره في التعريف مضرا؛ لأنه معلوم. وقيل: نفي التكلف أن لا يفصل بين الأسماء بلفظ لا دلالة له على النسب نحو: زيد بن عمرو بن خالد، والتكلف في السبك ضده نحو: زيد الفاضل ابن عمرو أو زيد بن عمرو التاجر ابن خالد. (دسوقي)

(١٢) قوله: إن يقتلوك إلخ: أي إن يفتخروا بقتلك ويفرحوا به، فلا يعظم علينا افتخارهم؛ لأن عندنا ما يخفف أذى افتخارهم، وهو أنك أثرت في عزهم بقتل رئيسهم، فكانت أخذت بثأر نفسك قبل قتلك، فلا افتخار لهم في الحقيقة. (تجريد)

(١٣) قوله: فقد ثللت: هو بناء الخطاب، أي أهلك، يقال: «ثلهم» إذا أهلهم. والعروش جمع «عرش»، يطلق على المقر. وقوله: «بعتيبة» أي بقتل عتية. وهذا مثال لما ذكر فيه اسم غير الممدوح، ومثال الاطراد الذي ذكر فيه اسم الممدوح الحديث الآتي. (دسوقي)

(١٤) قوله: فقد أثرت إلخ: هذا دليل الجواب المحذوف، أي فلا يعظم علينا افتخارهم؛ لأن ما عندنا يخفف أذى افتخارهم، وهو أنك أثرت في عزهم. (دسوقي)

(١٥) قوله: قد تقرر: حاصله أن تتابع الإضافات إنما يخل بالفصاحة إذا كان فيه نقل واستكراه، أما إذا سلم من ذلك حسن ولطف، والبيت من هذا القبيل، مع أنه ليس فيه إلا إضافتان. (دسوقي)

(١٦) قوله: الحديث: أي اقرأ الحديث بتمامه. أي فقد تابعت فيه الإضافات وسلم من الثقل والاستكراه؛ إذ هو في غاية الحسن والسلاسة. (دسوقي)

(١) قوله: في الرد عليهم: فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الإخراج كما قلتم. لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين، لا لفريقكم. (تجريد)

(٢) قوله: حمل لفظ وقع إلخ: بمعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى، وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرد المتكلم الأول. (التجريد)

(٣) قوله: بذكر متعلقه: متعلق بـ «حمل» والباء للسببية، أي وحمل اللفظ على الخلاف المحتمل بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ. (دسوقي)

(٤) قوله: متعلق ذلك اللفظ: المراد بالمتعلق هنا: ما يناسب المعنى المحمول عليه، سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالمفعول والجار والجزور أو لا. (دسوقي)

(٥) قوله: المؤنة: [أي المشقة من نحو أكل وشرب].

(٦) قوله: من المعنوي الاطراد: قيل: الظاهر أنه من اللفظي؛ لأن مرجعه إلى حسن السبك، وقد يقال: بل إلى حسن السبك في معنى مخصوص هو النسب، فللمعنى دخل فيه، تأمل. (تجريد)

(٧) قوله: الاطراد: [يسمى ذكر اسم الشخص واسم آبائه على ترتيب الولادة اطرادا؛ لأن تلك الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في إطراده، أي سهولة انسجامه وجريانه. (دسوقي)]

(٨) قوله: بأسماء الممدوح: الأولى أن يقال: «باسم الممدوح» أو غيره؛ إذ لا تعدد هنا لاسم الممدوح أو غيره، والمراد بغيره: المذموم أي المهجو أو المرئي. (دسوقي)

(٩) قوله: وأسماء آبائه: أراد بالجمع هنا: ما فوق الواحد بدليل المثال. (ق)

(١٠) قوله: على ترتيب الولادة: بأن يذكر اسم الأب ثم اسم أب الأب وهكذا. فإن قلت: لا فائدة في ذلك القيد؛ إذ لا يمكن الإتيان بأسماء الآباء من غير ترتيب وإلا لكذب الانتساب، فلا بد من الترتيب. قلت: لا ينحصر ذكر الممدوح وآبائه في الذكر على

وأما الضرب اللفظي^(١) من الوجوه المحسنة للكلام. فمنه: الجناس^(٢) بين اللفظين: وهو تشابههما في اللفظ أي في التلفظ^(٣)، فيخرج التشابه في المعنى نحو «أسد وسبع»، أو في مجرد العدد^(٤) نحو «ضرب وعلم»، أو في مجرد الوزن^(٥) نحو «ضرب و قتل». أي بقوله: «في اللفظ» ^{عبر المبتدأ}

والتام منه^(٦) أي من الجناس أن يتفقا أي اللفظان في أنواع الحروف، فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع^(٧)، وبهذا^(٨) يخرج نحو ^{أي حقائقها} ^{برأسه} ^{عن الجنس التام}

«يفرح ويمرح». وفي أعدادها وبه يخرج نحو «الساق والمساق»^(٩). وفي هيئاتها، وبه يخرج نحو «البرد والبرد»؛ فإن هيئة الكلمة^(١٠) ^{الأول: «في عددها»} ^{أي في مقدار الحروف أي بقوله: «في أعدادها»} ^{الفتح الباء في أحدها وضما في الآخر} ^{الأول: «وهيئاتها»}

كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو: «ضرب وقتل» على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف، بخلاف «ضرب وضرب» مبني للفاعل والمفعول؛ فإنهما على هئتين مع اتحاد الحروف. وفي ترتيبها^(١١) أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه، وبه يخرج نحو «الفتح والحذف». ^{أي بقوله: «في ترتيبها»} ^{وهو الموت}

فإن كانا أي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من أنواع الكلمة كاسمين أو فعلين أو حرفين سُمِّيَ **مماثلاً**؛ جرياً على أي جناساً مماثلاً

اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هي الاتحاد في النوع، نحو ﴿يَوْمَ^(١٢) تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ أي القيامة ﴿يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِئُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ من ساعات الأيام، وإن كانا من نوعين اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف سُمِّيَ **مستوفى**^(١٣) كقوله: شعر:

أي وفيه سراً

أي تمام في مدح يحيى بن عبد الله. (ق)

أي اللفظان المتفقان

(الروم: ٥٥)

ما مات^(۱۴) من كرم الزمان فإنه^(۱۵) :: يحيى لدى يحيى بن عبد الله

المجانية إنما تحتها أشخاص لا أصناف. وقد يجاب -وهو أبعد من التكلف- بأن المراد بالنوع هنا: النوع اللغوي، ولا يشترط فيه وجود أصناف تحتة. (تجريد وغيره)

(٨) قوله: وبهذا: أي باشتراط الاتفاق في أنواع الحروف الموجودة في اللفظين يخرج عن التام نحو: «يفرح ويمرح» مما اتفقا في بعض الأنواع دون بعض؛ فإنهما قد اختلفا في الميم والفاء، فليس بينهما جناس تام بل لاحق. (دسوقي)

(٩) قوله: نحو الساق والمساق: لأن الميم لا يقابلها شيء في المقابل بل هي مزيده، فليس بينهما جناس تام بل ناقص. و«المساق» مصدر ميمي بمعنى السوق. (من دسوقي)

(١٠) قوله: فإن هيئة الكلمة: هذا تعليل لمحذوف، أي وإنما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف زيادة على الاتفاق في أنواعها؛ لأن هيئتها أمر زائد عليها، فلا يلزم من الاتفاق في أنواع الحروف الاتفاق في هيئتها، ولا يلزم من الاتفاق في هيئتها الاتفاق في أنواعها؛ لأن هيئة الحروف حركته المخصوصة أو سكونه، وهو غيره. (من الدسوقي)

(١١) قوله: وفي ترتيبها: أي يشترط الاتفاق في ترتيب الحروف بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر. وقد تبين من كلام المصنف أن الجناس التام يشترط فيه أربعة شروط: الاتفاق في أنواع الحروف، والاتفاق في أعدادها، والاتفاق في هيئتها، والاتفاق في ترتيبها. (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: نحو يوم إلخ: محل الشاهد أن «الساعة» الأولى والثانية في الآية قد اتفقا في نوع الاسمية وفي جميع الأوجه السابقة؛ إذ لا عبرة باللام؛ لأنها في حكم الانفصال، فكان الجناس بينهما مائلا. (من ق)

(١٣) قوله: سمي مستوفى: أي لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر، وإن اختلفا في النوع. (ق)

(١٤) قوله: ما مات إلخ: «ما» موصولة في محل الرفع على الابتداء وخبره جملة «فإنه إلخ»، و«من كرم الزمان» بيان ل«ما»، أي ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي، فصار كالميت في عدم ظهوره. (دسوقي)

(١٥) قوله: فإنه: أي فإن ذلك الميت من الكرم يحى أي يظهر كالحي عند يحيى بن عبد الله. محل الشاهد قوله: «يحيى لدى يحيى»؛ فإن الأول فعل والثاني اسم رجل. (دسوقي)

(١) قوله: وأما الضرب اللفظي إلخ: لما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوي شرع في الكلام على أنواع الضرب اللفظي، وقد ذكر في هذا الكتاب منها سبعة أنواع. (دسوقي)

(٢) قوله: الجنس: أي النوع المسمى بـ«الجنس» بكسر الجيم؛ لأنه في الأصل مصدر «جانس» كـ«قاتل» قتالا وجامع جماعا. وأقسام الجنس خمسة: التام، والحرف، والناقص، واللاحق والمضارع، والمقلوب؛ لأن المضارع واللاحق في الأصل نوع واحد. (من التحريد)

(٣) قوله: في التلفظ: أي في النطق بهما بأن يكون المسموع منهما متحد الجنسية، فلا يكفي التشابه في لام الكلمة أو عينها أو فاتها، كما يؤخذ من الأمثلة. وإنما فسر اللفظ بـ«التلفظ»؛ لأنه لو حمل على ظاهره كان التقدير: هو تشابه اللفظين في اللفظ، ولا معنى لذلك؛ ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين، وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل إلا التام منه، فيخرج منه الجنس الغير التام. (من الدسوقي)

(٤) قوله: في مجرد العدد: أي ويخرج من التعريف التشابه في العدد المجرد عن التشابه في اللفظ، كما في «ضرب» و«علم»، فلا جناس بينهما؛ لعدم تشابههما في التلفظ وإن تشابها في العدد. (دسوقي)

(٥) قوله: في مجرد الوزن: ويلزم من التشابه في الوزن التشابه في العدد نحو: «ضرب وقتل» مبنيين للفاعل، فلا جناس بينهما؛ لعدم تشابههما في التلفظ، وإن تشابها في الوزن والعدد. (الدسوقي)

(٦) قوله: والتام منه: شروع في أقسام الجنس، وهي خمسة؛ لأن اللفظين إن اتفقا في كل شيء من أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فهو التام، وإن اختلفا في الهيئة فقط فهو الحرف، وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص، وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق، وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب، وفي كل قسم تفصيل يأتي. (من الدسوقي)

(٧) قوله: نوع: أي نوع آخر من أنواع الحروف، فالألف نوع وتحتة أصناف؛ لأنها إما مقلوبة عن واو أو عن ياء أو أصلية، والباء كذلك نوع تحتة أصناف؛ لأنها إما مدغمة أو لا، مشددة أو لا، وعلم هذا القياس. فلا يرد أن يقال: النوع تحتة أصناف، والحروف

لأنه كريم يُجبي مراسم الكرم.

وأيضاً للجناس التام تقسيم آخر^(١) وهو أنه إن كان أحد لفظيه^(٢) مركباً والآخر مفرداً سمي جناس التركيب، وحيث^(٣) فإن اتفقا

لتركيب أحد لفظيه

أي اللفظان المفرد والمركب في الخط خُصَّ هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه؛ لاتفاق اللفظين في الكتابة، كقوله: شعر: إذا

أي الفتح البسي

مَلِكٌ لم يكن ذا هبة: أي صاحب هبة وعطاء فدَّعه^(٤) أي اتركه؛ فدولته ذاهبة، أي غير باقية، وإلا أي وإن لم يتفق اللفظان المفرد

مركب من لفظ «ذا» ولفظة «هبة»

من «الذهاب»

والمركب في الخط خُصَّ هذا النوع من جناس التركيب باسم «المفروق»؛ لافتراق اللفظين في صورة الكتابة كقوله: شعر:

هو أبو الفتح أيضاً

كُلُّكُمْ قد أخذَ الجام ولا جَامَ لنا ما الذي صَرَّ مُديرَ الجام لو جَامَلْنَا^(٥)

وهو الساقى

أي الكاس

أي عامَلْنَا بالجميل، هذا إذا^(٦) لم يكن اللفظ المركب مركباً من كلمة وبعض كلمة، وإلا خُصَّ باسم «المرفوء»^(٧) كقولك: «أهَذَا

أي يكون المركب يقال له: جناس مفروق

مصاب^(٨) أم طعم صاب^(٩).

وإن اختلفا^(١٠) عطف على قوله: «والتام منه أن يتفقا»، أو على محذوف أي هذا إن اتفقا فيما ذكر، وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين

يكون من عطف الفعلية على الفعلية

من عطف الفعلية على الاسم

في هيئات الحروف فقط أي اتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفاً؛ لانحراف إحدى الهيئتين عن الأخرى،

والاختلاف قد يكون بالحركة^(١١) كقولهم: «جَبَّةُ الْبُرْدِ جُنَّةُ الْبُرْدِ»^(١٢)، يعني^(١٣) لفظي «بُرْد» و«بَرْد» بالضم والفتح، ونحوه^(١٤) في أن

أي نقط

أي وقاية

الاختلاف في الهيئة فقط قولهم: الجاهل إما مُفْرِط أو مُقَرِّط؛ لأنَّ الحرف المشدد^(١٥) لما كان يرتفع اللسان عنهما^(١٦) دفعة واحدة كحرف

من «الإفراط» من «التفريط»

(١) قوله: تقسيم آخر: أي إلى ثلاثة أقسام: متشابه، ومفروق ومرفوء، فأقسام التام حيثنذكر خمسة. (ق)

(٢) قوله: إن كان أحد لفظيه: أي أحد لفظي الجناس التام مركباً والآخر مفرداً سمي جناس التركيب، والمراد بكون أحد اللفظين مفرداً أن يكون كلمة واحدة، والمراد بكونه مركباً أن لا يكون كلمة واحدة، بل كلمتين أو كلمة وجزء كلمة أخرى. (دسوقي)

(٣) قوله: وحيثنذكر: أي وحين إذ كان بين اللفظين جناس التركيب، فإن اتفقا إلخ، وحاصله أن جناس التركيب ينقسم إلى قسمين؛ لأن اللفظين المفرد والمركب إما أن يتفقا في الخط بأن يكون هيئة مرسوم المركب والمفرد واحدة وإما أن لا يتفقا، فإن كان الأول خص هذا النوع من جناس التركيب باسم «المتشابه»، وإن كان الثاني خص باسم «المفروق». (من دسوقي)

(٤) قوله: فدعه: أي اتركه وابعده عنه؛ فإن دولته ذاهبة. فالشاهد في «ذاهبة» الأول والثاني، فالأول مركب من «ذا» بمعنى صاحب و«هبة» وهي فعلة من «وهب»، والثاني مفرد؛ إذ هو اسم فاعل الملوثة من «ذهب»، وكتابتها متفقة في الصورة، فالجناس بينهما متشابه. (علامه دسوقي)

(٥) قوله: ما الذي ضرَّ مدير الجام لو جامَلنا: أي إنه لا ضرر عليه في معاملتنا بالجميل بأن يديره علينا كما أداره عليكم، ففي الاستفهام عتاب على الحاضرين وتحسر على حرمانه من الشرب، فاللفظ الأول من المتجانسين -وهو «جام لنا»- مركب من اسم «لا» وخبرها وهو المجرور مع حرف الجر، والثاني مركب من فعل ومفعول، لكن عدوا الضمير المنصوب المتصل بمنزلة جزء الكلمة، فصار المجموع في حكم المفرد، ولذلك صح التمثيل به لمفرد ومركب وإلا كانا مركبين. (من دسوقي)

(٦) قوله: هذا إذا إلخ: قصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله: «وإلا خص باسم المفروق» شاملاً لما ليس من المفروق وهو المرفوء، فحاصل التقسيم الصحيح للمركب أن يقال: إن المركب إن كان مركباً من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوءاً، وإلا فإن كان مركباً من كلمتين فهو متشابه إن تشابه اللفظان في الخط، ومفروق إن لم يتشابه في الخط. (من دسوقي)

(٧) قوله: «أهَذَا مصاب» أم طعم صاب: هو أبو الفتح أيضاً

(٧) قوله: باسم المرفوء: مأخوذ من قولك: «رفأ الثوب» إذا جمع ما تقطع منه بالخياطة، فكأنه «رفئ» ببعض الكلمة، فأخذنا الميم من «طعم» ورفأنا بما «صاب» فصارت «مصاب». (ق)

(٨) قوله: أهذا مصاب إلخ: «المصاب» قصب السكر، و«الصاب» عصارة شجر مر. فاللفظ الثاني من لفظي التجنيس مركب من «صاب» ومن الميم في «طعم»، بخلاف الأول؛ فإنه مفرد، وهما غير متفقين في الخط. ووجه حسن الجناس التام مطلقاً أن صورته صورة الإعادة وهو في الحقيقة للإفادة. (دسوقي)

(٩) قوله: وإن اختلفا: أي في أنواع الحروف أو في عددها أو في هيئتها أو في ترتيبها. وإنما جعلنا الاختلاف في حالة لا في أكثر؛ لأنهما لو اختلفا في اثنين من ذلك أو أكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس؛ لبعد التشابه بينهما. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: قد يكون بالحركة: أي فقط، أي أو بالسكون فقط أو بمما معاً، فأقسامه ثلاثة، وقد مثل لها على الترتيب. (تجريد)

(١١) قوله: جبة البرد جنة البرد: الأول بالباء والثاني بالنون، والبرد كساء مخطط. أي إن الجبة المأخوذة من أصل البرد -وهو الصوف- وقاية من البرد. (تجريد)

(١٢) قوله: يعني إلخ: أي إن محل الشاهد «البرد والبرد»؛ فإنهما مختلفان في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء؛ لأنها في الأول ضمة وفي الثاني فتحة، وأما لفظ «الجبة والجنة» فمن التجنيس اللاحق لا الحرف. (دسوقي)

(١٣) قوله: ونحوه: أي نحو قولهم: «جبة البرد جنة البرد» في كونه من التجنيس المحرف؛ لكون الاختلاف في الهيئة فقط. (دسوقي)

(١٤) قوله: لأن الحرف المشدد إلخ: أي إنما كان هذا المثال من الجناس المحرف ولم يكن من الناقص؛ بناء على أن الحرف المشدد حرفان؛ لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما عند النطق دفعة واحدة كالحرف الواحد عدا حرفاً واحداً، فلذا جعل من التجنيس الذي لم يقع الاختلاف فيه إلا في الهيئة دون العدد. (ق)

(١٥) قوله: عنهما: أفهم تشبیه الضمير أن هناك حذفاً، والتقدير: لأن الحرف المشدد وإن كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما إلخ. (دسوقي)

واحد عدَّ حرفاً واحداً، وجعل التجنيس ممَّا لا اختلاف فيه إلَّا في الهيئة فقط، ولذا قال: **والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف^(١)**، واختلاف الهيئة في «مُفَرِّط» و«مُفَرِّط» باعتبار أنَّ الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح، وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعاً كقولهم: «البدعة شَرَكُ الشَّرَك»؛ فإنَّ الشين^(٢) من الأول مفتوح ومن الثاني مكسور، والراء من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن.

فقابلت الحركة سكوناً

وإن اختلفا أي لفظاً المتجانسين في أعدادها أي أعداد الحروف بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائد^(٣) أو أكثر إذا أسقط حصل الجنس التام سمي الجنس ناقصاً؛ لنقصان أحد اللفظين عن الآخر. وذلك الاختلاف إمَّا بحرف^(٤) واحد في الأول مثل: «وَأَلْتَقَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ» بزيادة الميم، أو في الوسط نحو: جَدِّي جَهْدِي^(٥) بزيادة الهاء، وقد سبق^(٦) أن المشدد في حكم المخفف، أو في الآخر نحو قوله: ع: يَمْدُون من أيد عواصم بزيادة الميم، ولا اعتبار بالتنوين^(٧)، وقوله: «من أيد» في موقع مفعول «يمدون» على زيادة «من» كما هو مذهب الأخفش، أو على كونها للتبعية^(٨)، كما في قولهم: «هَزَّ من عطفه وَحَرَّكَ من نشاطه»، أو على أنه صفة محذوف، أي يمدون سواعد من أيد عواصم جمع «عاصية» من «عصاه»: ضربه بالعصا^(٩)، و«عواصم» من «عصمه»: حفظه وحماه، وتماه: ع: تصول بأسياف قواضي قواضب، أي يمدون أيدياً ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيف حاكمة بالقتل قاطعة، وربما سمي هذا القسم الذي يكون الزيادة في الآخر مطرفاً، وإمَّا بأكثر من حرف واحد، وهو عطف على قوله: «إمَّا بحرف»، ولم يذكر من هذا الضرب إلَّا^(١٠) ما يكون الزيادة في الآخر كقولها: أي الخنساء^(١١): شعر: إن البكاء هو الشفاء :: من الجوى أي حرقة «القلب» بين الجوانح^(١٢)، بزيادة النون والحاء. وربما سمي هذا النوع^(١٣) مذيلاً^(١٤).

بيان لمعنى «جوى»

- (١) قوله: في حكم المخفف: أي لوجهين، الأول ما تقدم من أن اللسان يرتفع عند النطق بالحرفين دفعة واحدة: والثاني أنهما في الكتابة شيء واحد، وأما التشديد منفصلة. (من الدسوقي)
- (٢) قوله: فإن الشين: أي ولا عبرة بمهمة الوصل؛ لسقوطها في الدرج ولا باللام المدغمة في الشين؛ لما عرفت في «مفَرِّط» و«مُفَرِّط». (ق)
- (٣) قوله: حرف زائد: المراد بكونه زائداً أنه لا مقابل له في اللفظ الآخر لا كونه من غير الأصول. (بجريد)
- (٤) قوله: وذلك الاختلاف إمَّا بحرف إلخ: حاصله أن أقسام الجنس الناقص ستة، وذلك لأن الزائد إمَّا حرف واحد أو أكثر، وعلى التقديرين فهو إمَّا في الأول أو في الوسط أو في الآخر، وقد مثل المصنف بثلاثة أمثلة لأقسام المزيد الواحد، ولم يمثل من أقسام المزيد الأكثر إلَّا بالمزيد آخر. (دسوقي)
- (٥) قوله: جدي جهدي: «الجد» بفتح الجيم: الغنى والحظ، و«الجهد» بفتحها: المشقة والتعب مع زيادة الهاء وسطاً. والتزكيب يحتمل الوجهين، أحدهما: أن يكون المعنى حظي وغناني من الدنيا مجرد إمتاع النفس في المكاسب من غير وصول إليها، ويكون تشكيهاً وإخباراً بأنه لا يحصل من سعيه نفع. والآخر: أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغناني فيها هو بمشقتي وجهدي لا بالوراثة عن الأب والجد، ويكون إخباراً بالنجاة في السعي، وأن الغنى لا يتوقف على الوراثة. (بجريد)
- (٦) قوله: وقد سبق إلخ: جواب عما يقال: إن «جهدي» بعد حذف الهاء منه يكون «جدي» بتخفيف الدال، فلا يكون بينه وبين «جدي» جناس تام. (دسوقي)

- (٧) قوله: ولا اعتبار بالتنوين: أي في «عواص»؛ وذلك لأنه في حكم الانفصال أو بصد الزوال بسبب الوقف أو الإضافة. (ق)
- (٨) قوله: أو على كونها للتبعية: أي أو بناء على كونها للتبعية. وقوله: «كما هو في قولهم: هَزَّ من عطفه وحرك من نشاطه»، أي هز بعض العطف؛ لأن العطف: الشق والعضو المهزوز منه الكف مثلاً، وحرك بعض الأعضاء الذي يظهر بتحريكها نشاطه، وهز العطف كناية عن السرور. (من دسوقي)
- (٩) قوله: ضربه بالعصا: على هذا فمعنى «عواص» ضاربات بالعصي، والمراد به هنا السيف بدليل ما بعده. وقيل: إن «عواص» من «العصيان»، أي عاصيات على أعدائهم عاصمات لأصدقائهم. (دسوقي)
- (١٠) قوله: ولم يذكر من هذا الضرب إلَّا إلخ: أي: ولم يمثل لما إذا كانت الزيادة بأكثر من الأول أو الوسط إما لعدم وجود ذلك في كلامهم أو قل بحيث لم يعتبر. (بجريد)
- (١١) قوله: أي الخنساء: أخت صخر في رد كلام من لامها في كثرة البكاء عليه، روي أنها بكّت عليه حتى ابيضت عيناها. (ق)
- (١٢) قوله: بين الجوانح: أي إن البكاء هو الشفاء من الحرقة الكائنة بين الجوانح أي الضلوع التي تحت الترائب مما يلي الصدر، ولا شك أن الجوانح زيد فيه بعد ما يماثل الجوى النون والحاء، فكان من التجنيس الناقص. (دسوقي)
- (١٣) قوله: هذا النوع: أي الذي زيد في آخره أكثر من حرف. (ق)
- (١٤) قوله: مذيلاً: لأن تلك الزيادة في آخره كالذيل. (ق)

وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين في أنواعها^(١) أي أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد وإلا^(٢) لبعُد

جواب الشرط

بينهما التشابه ولم يبق التجانس، كلفظي «نصر» و«نكل»، ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف إن كانا متقاربين في المخرج سمي

بأن كانا حلقين مثلاً

تقيل للمعنى

الجناس مضارعاً، وهو ثلاثة أضرب؛ لأن الحرف الأجنبي إمّا في الأول^(٣) نحو: بيني^(٤) وبين كني ليل دمس وطريق طامس، أو في

لمضاربة المياني لصاحبه

بمعنى المقابل المياني

الوسط، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، أو في الآخر نحو: «الخيل» معقود بنواصيها^(٥) الخير، ولا يخفى

أي في وسط اللفظين المتجانسين

أي يبعدون عنه (الأعام: ٢٦)

قوله خطأ

تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء، وإلا أي وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقاً^(٦)، وهو أيضاً إمّا في

الحال

أي في المخرج

في «داس» و«طامس» في «نَهَوْنَ» و«يَنْهَوْنَ» في «الخيل» في «الخير»

الأول^(٧) نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ الهمزة: الكسر، واللمزة: الطعن، وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطنع

(الهمزة: ١)

بضم الفاء وفتح العين

أي هنك العرض

فيها، وبناء «فُعلة» يدل على الاعتياد^(٨)، أو في الوسط نحو: ﴿ذَٰلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَيَمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾،

تتوسعون في الفرح

أي العذاب في النار

أي في أعراض الناس

وفي عدم^(٩) تقارب الفاء والميم نظر؛ فإنهما شفويتان. وإن أريد^(١٠) بالتقارب أن يكونا بحيث تدغم إحداهما في الأخرى فلهاء

والهمزة ليستا كذلك^(١١)، أو في الآخر نحو: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ﴾.

(النساء: ٨٣)

وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين في ترتيبها أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض

الحروف وأخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب^(١٢)، نحو: حسامه^(١٣) فتح لأوليائه حتف لأعدائه، ويسمى قلب كل؛

موت

لانعكاس ترتيب الحروف كلها، ونحو: «اللهم استر^(١٤) عوراتنا وآمن روعاتنا»، ويسمى قلب بعض؛ إذ لم يقع الانعكاس إلا بين بعض

العورة: العيب والذنب جمع «روعة»، وهو الخوف

قوله خطأ

(١) قوله: في أنواعها: الاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف

لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيداً وإلا كان من الناقص. (الدسوقي)

(٢) قوله: وإلا: [أي لو وقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد]

(٣) قوله: إمّا في الأول: لفظ «في» زائد وإلا لزم ظرفية الشيء في نفسه أو يكون من ظرفية العام في الخاص؛ فإن الحرف عام و«في» خاص. (من الحواشي)

(٤) قوله: نحو بيني إلخ: أي نحو قول الحريري وهو نثر. وقوله: «كني» بكسر الكاف وتشديد النون، أي بيتي، و«الدامس» المظلم. وقوله: «طامس» أي مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد. والشاهد في «دامس» و«طامس»؛ فإن الدال والطاء حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ لأنهما من اللسان مع أصل الأسنان، وقد وجدا في أول اللفظين. (ق)

(٥) قوله: نحو قوله تعالى إلخ: فالشاهد في «يَنْهَوْنَ» و«يَنْهَوْنَ»؛ فإن الهمزة والهاء حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ إذ هما حلقيان وقد وجدا في وسط اللفظين المتجانسين. (دسوقي)

(٦) قوله: نحو الخيل إلخ: فبين اللام والراء تباين إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ لأنهما من الحنك واللسان وقد وجدا في آخر اللفظين المتجانسين. و«الخير» نائب فاعل «معقود» أو مبتدأ خبره «معقود». (دسوقي)

(٧) قوله: بنواصيها: [جمع «ناصية»، منتهى شعر الرأس من جانب الوجه.]

(٨) قوله: سمي لاحقاً: لأن أحد اللفظين ملحق بالآخر في الجنس باعتبار أكثر الحروف. (دسوقي)

(٩) قوله: إمّا في الأول: أي والحرف المياني لمقابلته من غير تقارب في المخرج إما أن يقع في أول اللفظين المتجانسين أو في وسطهما أو في آخرهما. (دسوقي)

(١٠) قوله: يدل على الاعتياد: فلا يقال: فلان ضحكة ولا لعبة إلا لمن كان ملازماً لذلك بحيث صار عادة له، لا لمن وقع منه ذلك أحياناً، والشاهد في «همزة» و«لمزة»؛ فإن بينهما جناساً لاحقاً؛ لأن الهاء واللام متباينان ومتباعدان في المخرج ووقعاً في أولهما.

(دسوقي)

(١١) قوله: وفي عدم إلخ: حاصله أن كون الجنس الذي في هذه الآية لاحقاً فيه نظر؛ لأن التقارب في المخرج بين الفاء والميم موجود؛ لأنهما شفويتان، فالأولى أن يمثل بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ وَأَنَّهُ لَٰحِقٌ لِّخَيْرٍ لَّشَدِيدٌ﴾ (العاديات: ٧-٨)؛ لأن الهاء والدال متباينان ومتباعدان في المخرج. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: وإن أريد إلخ: يعني لو قيل في الجواب عن المصنف: إن مراده بالحرفين المتقاربين في المخرج: أن يكونا بحيث يمكن إدغام أحدهما في الآخر، والميم والفاء ليستا كذلك فصح التمثيل، فيقال في رده: إنهم ذكروا أن من جملة المتقاربين في المخرج الهاء والهمزة، كما مر في «يَنْهَوْنَ» و«يَنْهَوْنَ»؛ لأنهما حلقيان، والحال أنه لا يمكن إدغام أحدهما في الآخر: فبطل ذلك الجواب. (دسوقي)

(١٣) قوله: ليستا كذلك: أي لا تدغم إحداهما في الأخرى مع أنه مثلهما للمتقاربين. (دسوقي)

(١٤) قوله: أمر من الأمن: فالأمن والأمر متفقان إلا في الراء والنون، وهما متباعدان في المخرج على قول المصنف، وفيه نظر بل هما متقاربان، حتى إنه يجوز إدغام أحدهما في الآخر، فأمثال الصائب: «تلاف وتلاق». (من دسوقي)

(١٥) قوله: تجنيس القلب: لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للآخر. (تجريد)

(١٦) قوله: نحو حسامه إلخ: هذا مأخوذ من قول الأحنف: شعر:

حسامك فيه للأحباب فتح ورعك فيه لأعداء حتف

أي سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه. ومحل الشاهد «حتف» و«فتح»؛ فإنك إذا أخذت الفاء من «حتف» ثم التاء ثم الحاء كان فتحاً، فهو قلب للكل. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: اللهم استر إلخ: فالألف والتاء والنون في «عوراتنا» و«روعاتنا» في محالها، وقع العكس في العين والواو والراء. و«الروعات» جمع «روعة»: الخوف، أي آمنا مما نخاف. (دسوقي)

حروف الكلمة، وإذا وقع أحدهما أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب في أول البيت واللفظ الآخر في آخره سمي تجنيس القلب حينئذٍ مقلوبا مُجَنِّحًا؛ لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله: شعر:

لم يعلم قاله

لاح أنوار^(١) الهدى :: من كفه في كل حال

دون المضمير

وإذا ولي^(٢) أحد المتجانسين أي تجانس كان^(٣)، ولذا^(٤) ذكره باسمه الظاهر المتجانس الآخر سمي الجناس: مُزْدَوِجًا^(٥) ومكرّرًا ومردّدًا،

ولو كان المراد المقلوب خاصة أتى بالمضمير

نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبِيلٍ نَبِيًّا^(٦) يَقِينٍ﴾، هذا من التجنيس اللاحق، وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة ممّا سبق^(٧).

اسم رجل أو بلدة (النمل: ٢٢)

ويلحق بالجناس^(٨) شينان: أحدهما: أن يجمع اللفظين^(٩) الاشتقاق، وهو^(١٠) توافق الكلمتين في الحروف الأصول^(١١) مع الاتفاق

أي على وجه الترتيب

اسم الصغير

في أصل المعنى^(١٢)، نحو: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ﴾، فإنهما مشتقان من «قام يقوم»^(١٣). والثاني: أن يجمعهما أي اللفظين

(الروم: ٣٣) أي «أقم» و«القيم»

المشابهة^(١٤)، وهي ما يشبه أي اتفاق^(١٥) يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق، فلفظة «ما»^(١٦) موصولة أو موصوفة، وزعم^(١٧) بعضهم أنها

أي الصغير

مصدرية، أي إشباه اللفظين الاشتقاق، وهو غلط لفظا ومعنى، أمّا لفظا فلائنه جعل الضمير المفرد في «يشبه» للفظين^(١٨)، وهو لا يصح

مصدر مضاف إلى الفاعل، أي مشابهة إلخ

من جهة اللفظ والمعنى

أي أما بيان الغلط لفظا

أي المستر

إلا بتأويل بعيد، فلا يصح عند الاستغناء عنه، وأمّا معنى فلائ اللفظين لا يشبهان الاشتقاق^(١٩) بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق بأن

ويحصل الاستغناء بجعل «ما» موصولة أو موصوفة

أي بأن يؤول به «المذكور»

يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها، لكن لا يرجعان إلى أصل واحد، كما في الاشتقاق، نحو: ﴿قَالَ

راجع إلى المنفى

كما «الأرض» و«أرضيتم»

كما في الآية المتقدمة

(١٢) قوله: مع الاتفاق في أصل المعنى: خرج به الجنس التام؛ لأن المعنى فيه مختلف، ولذا لم يكن هذا جناسا بل ملحقا به؛ لأنه لا بد في الجنس من اختلاف معنى اللفظين.

(دسوقي)

(١٣) قوله: من قام يقوم: أي على المذهب الكوفي. ومن مصدر «قام يقوم» على التحقيق من أن الاشتقاق من المصادر، كما هو مذهب البصريين. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: أن يجمعهما المشابهة: لو قال: «أن يجمعهما شبه الاشتقاق» لكان أخصر وأظهر، والمراد بالمشابهة الأمر المشابه، فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله: «وهي ما يشبه الاشتقاق». (دسوقي)

(١٥) قوله: أي اتفاق إلخ: حاصله: أن الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق الذي أطلق عليه المصنف المشابهة هو اتفاق اللفظين في جل الحروف أو كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لأصل واحد، كما في الاشتقاق، وليس في الحقيقة كذلك؛ لأن أصلهما في نفس الأمر مختلف كما في الآية الآتية، ففي شبه الاشتقاق يتوهم بالنظر لبدي الرأي أن اللفظين مشتقان من أصل واحد، وإن كان بعد التأمل يظهر خلاف ذلك، وأما في الجنس فلا يظهر في بادي الرأي ذلك. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: فلفظة ما إلخ: إن قلت: في هذا التفرع نظره؛ لأن هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير، وهو قوله: «أي اتفاق» بل الذي يتفرع عليه أمّا موصوفة فقط. قلت: وجه التفرع أنه لما علم أن «ما» معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية؛ لأنهما يوديان ذلك المعنى، فتأمل بلطف. (تجريد)

(١٧) قوله: وزعم إلخ: الحامل له على ذلك إبقاء المشابهة على حقيقتها، فلما أبقاها على حقيقتها من المصدرية احتاج إلى جعل «ما» التي فسرت بها المشابهة المصدرية. (دسوقي)

(١٨) قوله: للفظين: أي لأنه جعل فاعل «يشبه» اللفظين، وهما مثني، فقد رجع الضمير المفرد للمثنى. (ق)

(١٩) قوله: فلائ اللفظين لا يشبهان الاشتقاق: إذ الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق، نعم إن قدر مضاف صح، أي إشباه توافق اللفظين، لكن لما كان تقدير المضاف تكلفا ولا داعي إليه لم يتعرض الشارح له. (دسوقي)

(١) قوله: لاح أنوار إلخ: أي قبين لفظي «لاح» و«حال» الواقع أحدهما أوله والآخر آخره جناس مقلوب بمنح. (دسوقي)

(٢) قوله: وإذا ولي: أي إذا ولي أحد اللفظين المتجانسين المتجانس الآخر من غير أن يفصل بينهما بفواصل سوى حرف جر أو حرف عطف وشبه ذلك. (دسوقي)

(٣) قوله: أي تجانس كان: أي سواء كان تاما أو محرفا أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا. (دسوقي)

(٤) قوله: ولذا: أي لأجل كون المراد مطلق الجنس الشامل لجميع الأنواع السابقة، لا خصوص المقلوب. (دسوقي)

(٥) قوله: مزدوجا: لازدواج اللفظين بتواليهما. «ومكررا» لتكرير أحدهما بالآخر. «ومرددا» لتداده به. (ق)

(٦) قوله: من سبأ نبأ: «سبأ» و«نبأ» متواليان، وتجنيسهما لاحق؛ لاختلافهما بحرفين متباعدين في المخرج، فالباء في «نبأ» لا دخل لها في التجنيس. (ق)

(٧) قوله: ظاهرة مما سبق: فمثال التام أن يقال: «تقوم الساعة في ساعة»، ومثال المحرف أن يقال: هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد، ومثال الناقص أن يقال: «جدي جهدي»، ومثال المقلوب أن يقال: «هذا السيف للأعداء والأولياء حنف وفتح». (ق)

(٨) قوله: ويلحق بالجناس: هذا شروع في شئين ليسا من الجنس الحقيقي، ولكنهما ملحقان به في كونهما مما يحسن الكلام كحسن الجنس. (دسوقي)

(٩) قوله: للفظين: [بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد].

(١٠) قوله: وهو: أي اجتماع اللفظين في الاشتقاق توافق الكلمتين إلخ، وأشار الشارح بهذا إلى أن المراد بالاشتقاق هنا: الاشتقاق الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق، وهو الاشتقاق الصغير المفسر بتوافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى. (دسوقي)

(١١) قوله: في الحروف الأصول: أي على وجه الترتيب. فقوله: «في الحروف الأصول» خرج به الاشتقاق الأكبر كالثلب والثلم. وقوله: «مع الترتيب» خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجذب، والمرق والرقم. (دسوقي)

إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِّنْ آفَالَيْنَ) فالأول من «القول» والثاني من «القلي»، وقد توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير، (الشعراء: ١٦٨) أي «قال» أحوف وأوي أي «آفاليْن» ناقص باقي ذلك البعض أي فقط وهذا أيضًا غلط؛ لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الأصول دون الترتيب مثل «القمر والرقم والمرق»، وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى: «أَتَأْتَلُّهُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَوَةِ الدُّنْيَا»، ولا يخفى أن «الْأَرْضَ» مع «أَرْضِيْتُمْ» ليس كذلك. (النوبة: ٣٨) أي ما يشبه الاشتقاق

ومنه أي من اللفظي رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدر، وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين أي المتفقين في اللفظ والمعنى أو المتجانسين أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى أو الملحقين بهما أي بالمتجانسين يعني اللفظين اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه (الشعراء: ١٦٨) أي ما يشبه الاشتقاق

الاشتقاق في أول الفقرة^(١٦) وقد عرفت معناها^(١٧)، واللفظ الآخر في آخرها أي في آخر الفقرة، فتكون^(١٨) الأقسام أربعة، نحو: «وَتَحْشَى النَّاسَ»^(١٩) وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَحْشَى فِي المكررين، ونحو: سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل في المتجانسين^(٢٠)، ونحو: «أَسْتَغْفِرُوا»^(٢١) رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا^(٢٢) في الملحقين اشتقاقًا^(٢٣)، ونحو: «قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِّنْ آفَالَيْنَ»^(٢٤) في الملحقين بشبه الاشتقاق^(٢٥)، وهو في النظم أن يكون أحدهما أي أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقًا أو شبه اشتقاق في آخر البيت، واللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو^(٢٦) في صدر المصراع الثاني^(٢٧)، فيكون الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة^(٢٨) في أربعة، والمصنف أورد ثلاثة عشر^(٢٩) مثلاً وأهمل ثلاثة، كقوله: شعر:

اكْتفاء على الأمثلة المذكورة

(١٦) قوله: قال إني إلخ: أي قال لوط عليه السلام لقومه: إني لعملكم من القالين أي المبغضين، فإن «قال» و«قالين» مما يتوهم في بادئ الرأي وقبل التأمل أنهما يرجعان لأصل واحد وهو القول، لكن بعد النظر يظهر أن «قال» من «القول» و«القالين» من «القلي» بفتح القاف وسكون اللام، وهو البغض. (من دسوقي)

(٢٧) قوله: مثل القمر والرقم والمرق إلخ: [هذه الكلمات اتفقت في الحروف دون الترتيب]. (٢٨) قوله: ليس كذلك: أي ليس بينهما اشتقاق كبير؛ لأن هزلة «أرضيتكم»؛ ليست أصلية؛ لأنها للاستفهام بخلاف هزلة «أرض»، فلم يحصل اتفاق في الحروف الأصول، والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب، والحاصل أن تمثيلهم لما يشبه الاشتقاق بهذه الآية التي لا يصح أن تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال: المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط. (دسوقي)

(٢٩) قوله: رد العجز: هو في المشهور هنا «عَصُد»، وهو في اللفظ على خمس لغات كـ«فلس وقفل وعلم وكفف». (بجريد)

(٣٠) قوله: على الصدر: أي إرجاع العجز إلى الصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر. (ق)

(٣١) قوله: دون العني: [هذا تصريح باشتراط اختلاف المعنى في الجناس].

(٣٢) قوله: في أول الفقرة: متعلق بـ«يجعل»، أي هو في النثر أن يجعل في الفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع الأربعة، ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع في آخر تلك الفقرة. (ق)

(٣٣) قوله: وقد عرفت معناها: أي في بحث الإحصاء، فلذا لم يتعرض لبيانها، وحاصل ما مر أن «الفرقة» في الأصل اسم لعظم الظهر استعيرت للحلي المصوغ على هيئته، ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد؛ لحسنها ولطافتها، والتحقيق أنه لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لأخرى، فصح التمثيل بقوله: «وَتَحْشَى النَّاسَ» ويقول: «سائل اللئيم إلخ»؛ لأن كلا منهما ليس معه أخرى. (دسوقي)

(٣٤) قوله: فتكون إلخ: أي أقسام رد العجز على الصدر في النثر أربعة، وأما في النظم فسيأتي أنها ستة عشر، وإنما كانت أقسامه في النثر أربعة؛ لأن اللفظين الموجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها، إما أن يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحقين بالمتجانسين

من جهة الاشتقاق أو من جهة شبه الاشتقاق، وقد مثل لها بالترتيب. (ق)

(١٠) قوله: نحو وتحشى الناس إلخ: أي فقد وقع «تحشى» في أول هذه الفقرة وكرر في آخرها، ولا يضر اتصال الآخر بالهاء؛ لأنه لكونه مفعوله كأنه من تمته. (دسوقي وغيره)

(١١) قوله: في المتجانسين: لأن «سائل الأول من السؤال»، والثاني من «السيلان».

(ق)

(١٢) قوله: نحو استغفروا إلخ: لم يعتبر في الآية لفظ «فَقُلْتُ» قبل «أَسْتَغْفِرُوا»؛ لأن «أَسْتَغْفِرُوا» هو أول الفقرة في كلام نوح عليه السلام وهي المعتبرة أولاً، ولفظ «قُلْتُ» لحكايتها. (ق)

(١٣) قوله: في الملحقين اشتقاقاً: أي في الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق؛ لأن «أَسْتَغْفِرُوا» و«غَفَّارًا» مشتقان من «المغفرة»، ولذلك الاشتقاق الحقاً بالمتجانسين. (دسوقي)

(١٤) قوله: ونحو قال إني لعملكم من القالين: [بين «قَالَ» و«آفَالَيْنَ» شبه اشتقاق، كما تقدم].

(١٥) قوله: في الملحقين بشبه الاشتقاق: أي في الملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق، فصلة الملحقين محذوفة، والباء في قوله: «بشبه» للسببية. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: وهو إلخ: [أي رد العجز على الصدر]

(١٧) قوله: أو: [أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر]

(١٨) قوله: أو في صدر المصراع الثاني: حاصل كلامه أن أحد اللفظين ليس له إلا محل واحد من البيت وهو الآخر، واللفظ الثاني له أربعة مواضع: أول المصراع الأول، أو وسطه، أو آخره، أو أول المصراع الثاني. (من الدسوقي)

(١٩) قوله: من ضرب أربعة: وهي كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقاً أو شبه اشتقاق. وقوله: «في أربعة» وهي كون اللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو في صدر المصراع الثاني. (بجريد البناي)

(٢٠) قوله: ثلاثة عشر إلخ: يعني قد مثل للمكررين بأربعة أمثلة، وللمتجانسين بأربعة، وللملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق بأربعة، ولم يمثل للملحقين بالمتجانسين بشبه الاشتقاق إلا بمثال واحد. (علامة دسوقي)

سريع^(١) إلى ابن العم يلطم وجهه :: وليس إلى داعي الندى سريع

من «ضرب» و«نصر»

فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الأول، وقوله: شعر:

هو صفة بن عبد الله

تمتع من شميم عرار نجد :: فما بعد العشية من عرار

زائدة

مصدر ك«الشم» بفتح العين

فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الأول، ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد، وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة، فإننا

الأرض المرتفعة

نعدمه إذا أمسينا بخروجنا من أرض نجد ومنايته. وقوله: شعر: ومن كان^(٢) بالبيض الكواعب جمع «كاعب»، وهي الجارية حين

من باب «علم»

يبدو ثديها للنهود مغرماً :: مولعاً فما زلت بالبيض القواضب أي تمام جمع «أبيض»

دليل لغواب محذوف

الأول. وقوله: شعر: وإن لم يكن إلا معرج ساعة^(٣)، هو خبر «كان» واسمه ضمير يعود إلى الإمام المدلول عليه في البيت السابق،

هو النزول

التعرج الإقامة

هو ذو الرمة

وهو: شعر:

أليماً^(٤) على الدار التي لو وجدتها :: بها أهلها ما كان وحشاً مقيلاً^(٥)

هذه الجملة في موضع المفعول الثاني ل«وجد»

قليلاً صفة مؤكدة^(٦)؛ لفهم القلة من إضافة التعرّيج^(٧) إلى الساعة، أو صفة مقيدة أي إلا تعريجاً قليلاً^(٨) في ساعة، فإني نافع لي

قليلها^(٩)، مرفوع فاعل «نافع»^(١٠) والضمير ل«الساعة»^(١١)، والمعنى قليل التعرّيج في الساعة ينفعني ويشفي غليل وجدي، وهذا^(١٢)

حرقه القلب عشقي

فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني.

شروع في أمثلة للمتجانسين وهي أربعة أيضاً

وقوله: شعر: دعاني أي اتركاني من ملامكما سفاها :: أي خفة^(١٣) وقلة عقل، فداعي الشوق قبلكما دعاني، من «الدعاء»، هذا

بفتح السين

من «ودع يدع»

القاضي الأرحاني

بمما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الأول. وقوله: شعر: وإذا البلبال جمع «بلبل»، وهو طائر معروف أفصحَتْ بلغاتها ::

فأنف البلبال جمع «بلبال»، وهو الحزن باحتساء بلابل، جمع «بلبل» بالضم، وهو إبريق فيه الخمر، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر

(١) قوله: سريع إلخ: شروع في أمثلة المكررين. أي هذا المذموم سريع إلى الشر في لطمه

وجه ابن عمه، وليس بسريع إلى ما يدعى إليه من الندى والكرم. (ق)

(٢) قوله: ومن كان إلخ: معنى البيت أن من كانت لذته في مخالطة النساء الحسنات فلا ألقت إليه؛ لأن ما زالت لذتي بمخالطة السيوف القواطع. (من الدسوقي)

(٣) قوله: إلا معرج ساعة: أي وإن لم يكن الإمام إلا تعريج ساعة. ف«معرج» اسم مفعول بمعنى المصدر. (ق)

(٤) قوله: أليماً: أي انزلا في الدار، والتثنية لتعدد المأمور أو خطاب الواحد بخطاب الاثنين، كما هو عادة العرب. (دسوقي)

(٥) قوله: ما كان وحشاً مقيلاً: جواب «لو»، أي ما كان موحشاً محل القيلولة منها، وهي النوم في وقت القائلة، أعني نصف النهار. والمعنى أنني أطلب منكما أيها الخليلان أن تساعداني في الإمام بالدار التي ارتحل عنها أهلها، فصارت القيلولة فيها والنزول فيها موحشة، وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلاً موحشاً. (تجريد)

(٦) قوله: صفة مؤكدة: أي إن لاحظ جعل «قليلاً» صفة ل«معرج» بعد تقييده بالإضافة ل«ساعة»، وقوله: «مقيدة» أي مخصصة أي إن لاحظ جعله صفة ل«معرج» قبل تقييده بالإضافة؛ لأنه حينئذ يصدق بالقليل والكثير. (تجريد)

(٧) قوله: من إضافة التعرّيج: والإضافة على هذا لامية، أي إلا معرجاً منسوباً لساعة، ف«الساعة» مفعول به ل«تعريج» على التوسع لا أمّا ظرف له، فتستفاد القلة من تلك الإضافة، بخلاف الإضافة على الثاني؛ فإنها بمعنى «في»؛ لأنها إضافة الشيء إلى ظرفه، والمعنى إلا تعريجاً قليلاً في ساعة. (التجريد والدسوقي)

(٨) قوله: إلا تعريجاً قليلاً: فيه إشارة إلى أن «معرج» مصدر، فينبغي فتح رائه على أنه

اسم مفعول؛ لأنه هو الذي يكون بمعنى المصدر دون اسم الفاعل. (دسوقي)

(٩) قوله: قليلها: ولا تضر الهاء في كونه في العجز؛ لأن الضمير المتصل حكمه حكم ما

اتصل به. (تجريد)

(١٠) قوله: فاعل نافع: أو مبتدأ خبره «نافع» مقدم عليه، والجملة في محل رفع خبر «إن».

(قي)

(١١) قوله: والضمير للساعة: أي التي وقع فيها التعرّيج، والأقرب أن يكون الضمير

للتعريج بتأويل الإقامة. (دسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: وهذا إلخ: حاصله أن المكرر في هذا البيت لفظ «قليلاً»، فقد ذكر أولاً في صدر المصراع الثاني وذكر ثانياً في عجزه، ولا يضر اتصال الضمير في آخره، كما مر.

(ق)

(١٣) قوله: أي خفة: هذا على تقدير أن يكون «سفاها» بفتح السين المهمل، فيكون نصبا على التمييز أو على أنه مفعول لأجله، وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة والمواجهة في الكلام، فيكون نصبا على المصدرية أي ملامة مشافهة، أو على الحال، والمعنى: اتركاني من لومكما الواقع منكما لأجل سفهكما وقلة عقلكما، أو الواقع منكما مشافهة من غير استحياء؛ فإني لا ألقت إلى ذلك اللوم. فالشاهد في «دعاني» الواقع في صدر المصراع الأول و«دعاني» الواقع في عجز البيت؛ فإنهما ليسا مكررين بل متجانسان؛ لأن الأول بمعنى اتركاني، والثاني بمعنى ناداني؛ لأنه من الدعوة بمعنى الطلب، والجنان الذي بينهما متماثل. (من الدسوقي)

- أعني «البلابل» الأول- في حشو المصراع الأول؛ لأن صدره^(١) هو قوله: «وإذا». وقوله: شعر: فمشغوف بآيات المثاني :: أي القرآن^(٢) ومفتون^(٣) برنات المثاني أي بنغمات أوتار المزامير التي ضم^(٤) طاق منها إلى طاق، هذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول، وقوله: شعر: أمّلتهم ثم تأملتهم :: فلاح أي ظهري^(٥) أن ليس فيهم فلاح أي فوز ونجاة، هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني. وقوله: ضرائب جمع «ضريبة»، وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها أبدعتها^(٦) في السّماح :: فلسنا نرى لك فيها ضربيا :: أي مثلاً^(٧)، وأصله المثل في ضرب القداح^(٨)، هذا فيما يكون^(٩) الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقاً في صدر المصراع الأول، وقوله: شعر:

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه :: فليس على شيء سواه بخزان

أي من باب «نصر»

أي إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه ممّا يعود ضرره إليه فلا يحفظ على غيره ممّا لا ضرر له فيه، وهذا ممّا يكون^(١٠) الملحق الآخر اشتقاقاً في حشو المصراع الأول. وقوله: شعر: لو اختصرتم^(١١) من الإحسان زرتكم :: والعذب من الماء يهجر للإفراط في الخصر^(١٢) أي البرودة، يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم عليّ، وقد توهم بعضهم أن هذا المثل مكرّر حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول كما في البيت الذي قبله، ولم يعرف أن اللفظين في البيت السابق ممّا يجمعهما الاشتقاق، وفي هذا البيت ممّا يجمعهما

(١) قوله: لأن صدره إلخ: يعني لفظ «إذا» متقدمة على «البلابل»، وحينئذٍ «البلابل» الأولى واقعة في الحشو لا في الصدر، وعلم من كلام الشارح أن المقصود بالتمثيل لفظ «بلابل» الثالث مع الأول لا مع الثاني؛ لأن الثاني ليس في أول المصراع الثاني ولا الأول ولا في حشو الأول ولا في آخره، بل في حشو الثاني وهو غير معتبر عند المصنف خلافاً للسكاكي. (من الدسوقي)

(٢) قوله: أي القرآن: تفسر له «المثاني»، وإنما قيل: فيه: «المثاني»؛ لأن القصص والوعد والوعيد تثنى فيه، وأطلق المثاني أيضاً على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتي آيات. (تجريد)

(٣) قوله: ومفتون: من «الفن» بمعنى الإحراق، قال الله تعالى: «يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ» (الذريات: ١٣) أو بمعنى الجنون. و«الرنات» جمع «رنة» وهي الأصوات. و«المثاني» جمع «مثنى»، وهو ما كان من الأعواد له وتران فأكثر. والفاء في قوله: «فمشغوف» لتفصيل أهل البصرة، أي فمنهم الصالحون المشغوفون بقراءة القرآن، ومنهم من هو مفتون بالآلات للهو والطرب، ومنهم دون ذلك، والمقصود مدح البصرة بأنها مصر جامع. (دسوقي)

(٤) قوله: التي ضم إلخ: فيه إشارة إلى وجه تسميتها مثاني؛ أي لأنها تثنى أي يضم طاق أي وتر منها إلى طاق أي وتر آخر حال الضرب عليها. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: فلاح لي إلخ: محل الشاهد قوله: «فلاح» الواقع في صدر المصراع الثاني و«فلاح» الثاني الواقع في عجز البيت؛ فإنهما متجانسان؛ لأن الأول بمعنى «ظهر»، والثاني بمعنى الفوز والخير، والفاء في الأول زائد للعطف وفي الثاني فاء الكلمة. (من الدسوقي)

(٦) قوله: وقوله: [هو السري الرفاء، مسروق من بيت البحري، هذا شروع في أمثلة الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وهي أربعة أيضاً.]

(٧) قوله: أبدعتها: إن قلت: كونها طبائع وكونه أبدعها واخترعها متنافيان؛ إذ لا معنى لإحداث الطبائع. قلت: المراد أنك أنشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الإعطاء الأنعم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله: «في السماح». (دسوقي)

(٨) قوله: أي مثلاً: أي بل تلك الضرائب اختصت بها، وعلم من كلامه أنه فرق بين الضريبة والضريب، فالضريبة عبارة عن الطبيعة التي طبع الشخص عليها، والضريب المثل. (ق)

(٩) قوله: وأصله المثل في ضرب القداح: أي فهو في الأصل مثل مقيد، ثم استعمل في مطلق مثل. وقوله «في ضرب القداح» «في» بمعنى «من»، و«ضرب» بمعنى خلط، و«القداح»: السهام، جمع «قدح» بكسر القاف وسكون الدال، وهو سهم القمار، وإضافة «ضرب» من إضافة الصفة للموصوف، أي المثل من القداح المضروبة أي المخلوطة، فكل واحد منها يقال له ضريب؛ لأنه يضرب به في جملتها، وهو مثلها في عدم التميز في المضاربة. (دسوقي)

(١٠) قوله: هذا فيما يكون إلخ: وجه كونها ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أن «ضرائب» و«ضربيا» يرجعان إلى أصل واحد وهو الضرب، لا يقال: «الضرائب» و«الضريب» من قبيل المتجانسين؛ لأن معنى الضرائب: الطبائع، والضريب: المثل، وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين؛ لأننا نقول: الاختلاف في المصادق لا يتأني الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتبر في المشتقات كما تقدم، وجنس الضرب متحد فيهما، ولو كان في الضرائب بمعنى الإلزام بعد الإيجاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم، وفي الثاني بمعنى التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب، فافهم. (التجريد)

(١١) قوله: وهذا مما يكون إلخ: أي هذا المثل من أمثلة القسم الذي يكون فيه اللفظان ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وأحدهما في العجز والملحق الآخر في حشو المصراع الأول، وإنما كانا ملحقين؛ لأن «يخزن» و«خزان» يرجعان لأصل واحد، وهو الخزن، فهما مشتقان منه. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: لو اختصرتم إلخ: أي لو تركتم كثرة الإحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما يعتدل منه لؤرتكم، لكن أكثرتم من الإحسان فهجرتكم لتلك الكثرة، ولا غرابة في هجران ما يستحسن؛ لخروجه عن حد الاعتدال؛ لأن الماء العذب يهجر للإفراط في الصفة المستحسنة منه وهي الخصر أي برودته. (دسوقي)

(١٣) قوله: في الخصر: بالخاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحين: البرد، وأما بفتح الخاء وكسر الصاد فهو البارد. (دسوقي)

وكان الأول تأسره عن المثالين المذكورين بعده؛ لأنها بقية الأمثلة الأربعة للاشتقاق

شبه الاشتقاق^(١)، والمصنف لم يذكر من هذا القسم إلا هذا المثال وأهمل الثلاثة الباقية قد أوردناها في الشرح. وقوله: شعر:

أي عبد الله بن محمد

أي ملحقين بالمتحاشين بسبب شبه الاشتقاق

فَدَعَ الوعيد^(٢) فما وعيدك ضائري أطنين أجنحة الذباب^(٣) يضير

أي يعثر

أي صوت

جمع «جنح»

أي ضاري

أي التخويف

هذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو «ضائري» في آخر المصراع الأول. وقوله: شعر: وقد كانت^(٤) البيض القواضب في الوغى

جمع «أبيض»

أي نام

الأول في عجز البيت

:: أي السيوف القواطع في الحرب بوتر أي قواطع بحسن استعماله إياها فهي الآن^(٥) من بعده بتر جمع «أبتر»؛ إذ لم يبق بعده من

أي بعد الممدوح

أي الممدوح

تفسير للبيض القواضب

يستعملها استعماله، وهذا ممَّا يكون الملحق الآخر اشتقاقا في صدر المصراع الثاني.

أي كاستعماله

ومنه أي من اللفظي السَّجْع^(٦)، قيل: هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر، وهو معنى قول السكاكي: وهو

أي التواطؤ

«على» بمعنى «من»

أي توافق

أي السجع في النثر كالقافية في الشعر^(٧)، يعني أنَّ هذا مقصود كلام السكاكي^(٨) ومحصوله وإلا^(٩) فالسجع على التفسير المذكور

أي السجع

لا أنه عنه

أي تفسير السجع بالتواطؤ

أي المصنف

وقيل: السجع غير مختص بالنثر

بمعنى المصدر، أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ للآخر في أواخر الفقر،

حال من اللفظ

دليل ثان

ولذا ذكره^(١٠) السكاكي بلفظ الجمع حيث قال: إنها في النثر كالقوافي في الشعر، وذلك لأنَّ القافية لفظ في آخر البيت إمَّا الكلمة

أي وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ

أي الأسجاع

دليل أول

نفسها أو الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذهب، وليست^(١١) عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الأبيات. فالحاصل أنَّ

من كلام السكاكي

أي على حرف واحد

أي القوافي

كان تكون من المتحرك قبل الساكنين إلى الانتهاء

السجع قد يطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار توافقه للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى، وقد يطلق على نفس توافقهما،

الأول

ومرجع المعنيين واحد^(١٢).

وهو أي السجع على ثلاثة أضرب: مطرّف^(١٣) إن اختلفتا أي الفاصلتان^(١٤) في الوزن^(١٥) نحو: «مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ

أي عظمة

أي الشعري دون التصريفي

تفسير السجع بالتواطؤ المذكور معنى قول السكاكي: السجع في النثر كالقافية في الشعر: أن هذا التفسير محصول كلام السكاكي وفائدته لا أنه عنه، وذلك أن تسمية السكاكي الفاصلة سجعا إنما هو لوجود التوافق فيها ولو لا ذلك ما سميت، فعاد الحاصل إلى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة بالسجع حقيقة وفي القصد. (من دسوقي)

(٩) قوله: وإلا إخ: أي وإلا نقل أن هذا التفسير بالتواطؤ هو المقصود من كلام السكاكي، بل قلنا: إنه عنه فلا يصح؛ لأن السجع إخ. (دسوقي)

(١٠) قوله: ولذا ذكره: أي لأجل كون السجع عند السكاكي نفس اللفظ المتواطئ لا المعنى المصدري وهو التواطؤ، ذكره السكاكي بلفظ الجمع، ولا يجمع المصدر إلا إذا أريد به الأنواع، ولا يتأتى إرادتها ههنا، فتعينت إرادة اللفظ، وهذا دليل أول على أن السجع عند السكاكي نفس اللفظ. (من ق)

(١١) قوله: وليست إخ: أي فلما شبه الأسجاع بالقوافي التي هي الألفاظ قطعاً علم أن المراد بالأسجاع عند السكاكي هو الألفاظ المتوافقة لا المعنى المصدري. (الدسوقي)

(١٢) قوله: ومرجع المعنيين واحد: أي وهو التوافق المذكور؛ فإن المعنى الثاني نفس التوافق، والأول الكلمة من حيث التوافق، فهو المسمى في الحقيقة. (ق)

(١٣) قوله: مطرف: إنما سمي مطرفاً؛ لأنه خارج في التوغل في الحسن إلى الطرف، بخلاف غيره، كما يأتي، أو لأن ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين إنما هو في الطرف وهو الحرف الأخير دون ما يعم وهو الوزن. وقيل: سمي مطرفاً أخذاً له من الطريف وهو الحديث من المال؛ لأن الوزن في الفاصلة الثانية حديث، وليس هو الوزن الذي كان في الأولى. (من الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: الفاصلتان: [أي الكلمتان الأخيرتان من الفقرتين].

(١٥) قوله: في الوزن: المعنى هنا الوزن الشعري لا التصريفي، والوزن الشعري مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة، وإن اختلف نوع الحركة، كمقابلة ضمة بفتحة، والوزن التصريفي مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بمثلها. (تجريد)

(١) قوله: يجمعهما شبه الاشتقاق: لأنه يتبادر في بادي الرأي أن «اختصرتم» و«الخصر» من مادة واحدة، وليس كذلك؛ لأن الأول مأخوذ من «الاختصار» الذي هو ترك الإكثار، والثاني مأخوذ من «الخصر» أي البرد. (دسوقي)

(٢) قوله: فدع الوعيد إخ: معنى البيت: دع وعيدك أي تخويفك؛ فإنه لا يجديك مني شيئاً؛ لأنه بمنزلة طنين أجنحة الذباب. والشاهد في «ضائري» و«يضير»؛ فإنهما مما يجمعهما الاشتقاق؛ لأنهما مشتقان عن «الضير» بمعنى الضرر، وقد وقع الأول في آخر المصراع الأول والثاني في عجز البيت. (من الدسوقي)

(٣) قوله: الذباب: سمي بذلك؛ لأنه كلما طرد رجع، فأصله: «ذب قآب»، أي طرد فرجع. (تجريد)

(٤) قوله: وقد كانت إخ: أي إن السيوف البيض القواطع في ذاتها كانت قواطع في الحروب لرقاب الأعداء لحسن استعمال الممدوح إياها لمعرفته بكيفية الضرب بها وتدرجه وشجاعته. (دسوقي)

(٥) قوله: فهي الآن: أي بعد موت الممدوح بتر أي مقطوعة الفائدة؛ إذ لم يبق بعده من يستعملها كاستعماله. والشاهد في قوله «بوتر» و«بتر»؛ فإن «البوتر» و«البتر» مما يجمعهما الاشتقاق؛ لأنهما مأخوذان من «البتر»، وهو القطع. (دسوقي)

(٦) قوله: السجع: اعلم أن ههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار مسمياتها؛ ليزول الالتباس في كثرة دورها على الألسن: السجع، والفاصلة، والقرينة، والفقرة، فالقرينة: قطعة من الكلام جعلت مزاجاً لأخرى، والفقرة: مثلها إن شرط فيها مقارنتها لأخرى، وإلا كانت أعم، سواء كانت مع تسجيع أو لا، كما هو ظاهر كلامهم، والفاصلة: الكلمة الأخيرة من القرينة، والسجع: توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لأخرى. (تجريد البناني)

(٧) قوله: كالقافية في الشعر: أي من جهة وجوب التواطؤ في كل على حرف في الآخر. (دسوقي)

(٨) قوله: مقصود كلام السكاكي: يعني أن مراد المصنف بقوله: «وهذا التفسير» أي

(نوح: ١١) **خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا**؛ فَإِنَّ الْوَقَارَ وَالْأَطْوَارَ مَخْتَلِفَانِ وَزْنًا^(١)، وَإِلَّا أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفَا فِي الْوِزْنِ فَإِنْ كَانَ مَا فِي إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ مِنَ الْأَلْفَاظِ أَوْ كَانَ أَكْثَرُهُ أَيَّ أَكْثَرَ مَا فِي إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ مِثْلَ مَا يَقَابِلُهُ مِنَ الْقَرِينَةِ الْأُخْرَى فِي الْوِزْنِ وَالتَّقْفِيَةِ أَيَّ التَّوَافُقِ عَلَى الْحَرْفِ الْأَخِيرِ

أى يسوغ
مثال لما فيه المساواة في الجمع
أى يبدى
جواب «أما»
أى القرينة

فَرَصِيعٌ^(٢) نَحْوُ: فَهُوَ يَطْبَعُ^(٣) الْأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرٍ لَفْظُهُ وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرٍ وَعِظُهُ، فَجَمِيعُ مَا فِي الْقَرِينَةِ الثَّانِيَةِ مُوَافِقٌ لِمَا يَقَابِلُهُ مِنَ الْقَرِينَةِ الْأُولَى، وَأَمَّا لَفْظُ «فَهُوَ» فَلَا يَقَابِلُهُ^(٤) شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ. وَلَوْ قِيلَ بِدَلِّ «الْأَسْمَاعَ»: «الْأَذَانَ» لَكَانَ مِثَالًا لِمَا يَكُونُ^(٥) أَكْثَرَ مَا فِي الثَّانِيَةِ مُوَافِقًا لِمَا يَقَابِلُهُ، وَإِلَّا فَمُتَوَازٍ أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمِيعُ مَا فِي الْقَرِينَةِ وَلَا أَكْثَرُ مِثْلَ مَا يَقَابِلُهُ مِنَ الْأُخْرَى فَهُوَ السَّجْعُ الْمُتَوَازِي^(٦)،

أى على حافات العيون
أى القرينة

نَحْوُ: «فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ» لاختلاف^(٧) «سُرُرٌ» و«أَكْوَابٌ» فِي الْوِزْنِ وَالتَّقْفِيَةِ. وَقَدْ يَخْتَلِفُ الْوِزْنُ فَقَطْ^(٨) نَحْوُ: «وَالْمُرْسَلَتِ^(٩) عُرْقًا^(١٠)» فَالْعَصِصَتِ عَصْفًا^(١١). وَقَدْ يَخْتَلِفُ التَّقْفِيَةُ فَقَطْ كَقَوْلِنَا^(١٢): «حَصَلَ النَّاطِقُ وَالصَّامِتُ وَهَلَكَ الْحَاسِدُ وَالشَّامِتُ». قِيلَ^(١٣): وَأَحْسَنُ السَّجْعِ مَا تَسَاوَتْ قِرَائَتُهُ^(١٤)، نَحْوُ: «فِي سِدْرٍ قَحْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنَصُودٍ^(١٥) وَظِلٍّ مَمْدُودٍ^(١٦)»، ثُمَّ أَيُّ بَعْدَ أَنْ لَا تَسَاوَى قِرَائَتُهُ، فَلَا أَحْسَنَ مَا طَالَتْ قَرِينَتُهُ الثَّانِيَةِ^(١٧) نَحْوُ: «وَالنَّجْمُ^(١٨) إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى^(١٩)»، أَوْ قَرِينَتُهُ الثَّلَاثَةِ^(٢٠) نَحْوُ: «حُدُودُهُ فَعْلُوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوهُ» مِنَ التَّصْلِيَةِ، وَلَا يَحْسَنُ^(٢١) أَنْ يُؤْتَى قَرِينَةً أَيُّ تَوْتَى بَعْدَ قَرِينَةٍ قَرِينَةً أُخْرَى أَقْصَرَ مِنْهَا قِصْرًا

كالبديع
في الجنة جمع «سُرُر»
كيزان لا عروة فيها (الغاشية: ١٤، ١٣)
أى دون الوزن
شجرة الموز
كالعبيد
الواقعة: ٢٨ - ٣٠
أى ممتد
شجر التين
الذي لا شوك فيه
أى العبد
الحاققة: ٣٠ - ٣١
أى طالت

(١) قوله: مختلفان وزنا: أي إن الوقار فاصلة من الفقرة الأولى، والأطوار فاصلة من الفقرة الثانية، وقد اختلفا وزنا؛ فإن ثاني «وقارا» متحرك وثاني «أطوارا» ساكن. (دسوقي)

(٢) قوله: فترصيع: أي فالسجع الكائن في الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا؛ تشبيها له بجعل إحدى اللولوتين في العقد في مقابلة الأخرى مثلها المسمى لغة بالترصيع، وكان الأولى أن يقول: فمرصع على صيغة اسم المفعول ليناسب قوله أولا: «فمطرف» وقوله بعده: «فمتواز». (تجريد ودسوقي)

(٣) قوله: فهو يطبع إلخ: محل الشاهد أن «وعظه» فاصلة موازنة للفاصلة الأولى، وهي «لفظه»، فخرج السجع عن كونه مطرفا، ثم إن كل كلمة من القرينة الأولى موافقة لما يقابلها من القرينة الثانية وزنا وتقفية، وذلك لأن «يطبع» موازن ل«يقرع» والواقفية فيها العين، و«الأسجاع» موازن ل«الأسماع»، والواقفية فيها العين أيضا، و«الجواهر» موازن ل«زواجر»، والواقفية فيهما الراء. (من الدسوقي)

(٤) قوله: فلا يقابله إلخ: هذا جواب «أما»، أي لا يقابله شيء من الثانية، حتى يقال: إنه مساو له أو غير مساو له، والحاصل أن هذا المثال تساوت فيه جميع المتقابلات. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: لكان مثالا لما يكون إلخ: إذ ليست «الأذان» موافقة ل«الأسجاع» في التقفية؛ إذ آخر «الأسجاع» العين وآخر «الأذان» النون، ولا في الوزن بحسب لفظها الآن، وإن كانت موافقة بحسب الأصل؛ لأن أصل «أذان» «أأذان» بوزن «أفعال»، ولا ينظر للأصل في مثل ذلك على أنه يجوز أن يكتفى في عدم التوافق بعدم الموافقة في التقفية، وإن كانت الموافقة في الوزن حاصلة بالنظر للأصل. (من دسوقي)

(٦) قوله: المتوازي: أي فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا؛ لتوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما، والتسمية يكفي فيها أدنى اعتبار. (تجريد)

(٧) قوله: لاختلاف إلخ: وإنما كان السجع في هذه الآية متوازيا؛ لاختلاف «سُرُرٌ» و«أَكْوَابٌ» في الوزن والتقفية، وأما الفاصلتان وهما «مَرْفُوعَةٌ»، و«مَوْضُوعَةٌ» فمتوافقتان وزنا وتقفية، ولفظ «فيها» لم يقابله شيء من القرينة الأخرى. (دسوقي)

(٨) قوله: وقد يختلف الوزن فقط إلخ: هذا من جملة ما دخل تحت «إلا»، فهي صادقة بثلاث صور؛ لأن عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق باختلاف فيهما أو في أحدهما. (تجريد البناي)

(٩) قوله: نحو والمرسلات إلخ: ف«عُرْقًا» و«عَصْفًا» في الآية متوازيان، والواقفية فيهما واحدة، وأما «الْمُرْسَلَتِ» «الْعَصِصَتِ» فغير متوازيين؛ لأن «الْمُرْسَلَتِ» والعاصفات متفقتان تقفية ولم يتفقا وزنا، كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعري لا الوزن النحوي، وعليه فهما متفقتان؛ إذ المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن وعدد الحروف واحد فيهما. (من التجريد وغيره)

(١٠) قوله: عرفا: إن كان المراد ب«الْمُرْسَلَتِ» الملائكة وبالعرف المعروف، ف«عُرْقًا» إما مفعول لأجله أو نصب بنزع الخافض وهو الباء والتقدير: أقسم بالملائكة المرسلات للمعروف أو بالمعروف، وإن كان المراد بالمرسلات الأرواح أو الملائكة و«عُرْقًا» بمعنى متتابعة، فانتصاب «عرفا» على الحال، والتقدير: أقسم بالأرواح أو الملائكة المرسلات متتابعة. (دسوقي)

(١١) قوله: كقولنا إلخ: أي أنعم الله عليّ فحصل عندي وملكت الناطق وهو الرقيق والصامت كالخيل ونحوها والعقار، فلا حصل على وزن «هلك» وواقفيتهما مختلفة، وكذا يقال في «ناطق» و«حاسد»، وأما «صامت» و«شامت» فلا بد فيهما من التوافق وزنا وواقفية؛ لأخضا فاصلتان. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: قيل: [ليس المراد التضعيف بل الحكاية عن الغير].

(١٣) قوله: ما تساوت قرائته: [أي في عدد الكلمات، لا في عدد الحروف].

(١٤) قوله: منضود: الذي تضد بالحمل من أسفله إلى أعلاه، أي متراكم الثمرة. (ق)

(١٥) قوله: وظل ممدود: أي ممتد لا تسخه الشمس، فهذه قرائن ثلاثة وهي متساوية في كون كل مركبة من لفظين. (دسوقي)

(١٦) قوله: طالت قريته الثانية: أي طولا غير متفاحش وإلا كان قبيحا، والطول المتفاحش بالزيادة على الثلاث، ومحل القبح إذا وقعت الطويلة بعد فقرة واحدة، أما لو كانت بعد فقرتين فأكثر لا يقبح؛ لأن الأولين حيثن بمثابة واحدة. (علامة الدسوقي)

(١٧) قوله: والنجم إلخ: أي فهاتان قريتان والثانية أكثر في الكلمات من الأولى فهي أطول منها. (ق)

(١٨) قوله: ولا يحسن إلخ: أي بأن يكون قرينة طويلة والقرينة التي بعدها قصيرة قصرا كثيرا بالنسبة إليها، سواء كانت القصيرة ثانية أو ثالثة أو رابعة. (ق)

كقوله: شعر: تدبير معتصم بالله^(١) منتقم^(٢) :: لله مرتغب في الله أي راغب فيما يقربه رضوانه مرتقب أي منتظر ثوابه أو خائف عقابه،
أي تمام بالعين المعجمة بالقاف

فالشطر الأول سبعة^(٣) مبنية على الميم والثاني سبعة مبنية على الباء.

أي ميم «معتصم» و«منتقم» أي في «مرتغب» و«مرتقب»

ومنه أي من اللفظي الموازنة، وهي تساوي الفاصلتين أي الكلمتين^(٤) الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين في الوزن دون

السطر الفاعلة جمع «زربة» أي في الشر أي في الشعر

التقفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَرَزَائِي مَبْثُوثَةٌ﴾؛ فإنَّ «مَصْفُوفَةٌ» و«مَبْثُوثَةٌ» متساويان في الوزن لا في التقفية؛ إذ

جمع «لمرقة»: الوسادة الصغيرة (الغاشية: ١٥-١٦) أي مفروشة

الأولى على الفاء والثاني على الشاء، ولا عبرة بتاء التانيث في القافية على ما بين في موضعه،^(٥) وظاهر قوله^(٦): «دون التقفية» أنه يجب في

أي في علم القوافي

الموازنة عدم التساوي في التقفية، حتى لا يكون قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ من الموازنة، فيكون بين الموازنة

لأنه وجد فيه التساوي في التقفية (الغاشية: ١٣-١٤) عطف على النفي أي لا يكون

والسجع مباينة^(٧) إلا على رأي ابن الأثير^(٨)؛ فإنه يشترط في السجع التساوي في الوزن والحرف الأخير، وفي الموازنة في الوزن دون

فلا يتباينان

الحرف الأخير، فنحو: «شديد» و«قريب» من الموازنة دون السجع، وهو أخص من الموازنة، وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون

أي مطلقا

أي لا يشترط في الموازنة التساوي في الحرف الأخير

التقفية.

فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن سواء كان يماثل^(٩) في التقفية أو

متعلق بقوله: «مثل»

لا، خص هذا النوع^(١٠) من الموازنة باسم «المماثلة»، وهي لا تختص بالنثر، كما توهم البعض من ظاهر قولهم: «تساوي الفاصلتين»،

لأن الفاصلتين مستعمل في النثر

جواب «إن»

ولا بالنظم على ما ذهب إليه البعض^(١١)، بل يجري في القبيلتين، فلذلك أورد لهما مثالين، نحو: ﴿وَأَتَيْنَهُمَا^(١٢) أَلْكُتَبَ لُئْسَيْنِ﴾،

قوله تعالى أي موسى وهارون عليهما السلام (الصافات: ١١٧)

أي النثر والنظم

وقوله: شعر: مها الوحش^(١٣) جمع «مهاة» وهي البقرة الوحشية.....

أي تمام

الوزن، وعلى هذا فيكون بين الموازنة والسجع عموم وخصوص من وجه؛ لأنه شرط في السجع اتحاد التقفية ولم يشترط فيه اتحاد الوزن. (دسوقي)

(٦) قوله: مباينة: [لأنه شرط في السجع التساوي في التقفية، وفي الموازنة عدم التساوي فيها].

(٧) قوله: إلا على رأي ابن الأثير: حاصله أن ابن الأثير شرط في السجع التوافق في الوزن وفي التقفية أي الحرف الأخير، وشرط في الموازنة التوافق في الوزن ولم يشترط فيها التوافق في الحرف الأخير، فالموازنة عنده الكلام الذي يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان مع ذلك متفقا في التقفية أم لا، فالسجع عنده أخص من الموازنة؛ لأنه شرط فيه ما في الموازنة وزيادة. (ق)

(٨) قوله: سواء كان يماثله إلخ: هذا بالنظر إلى كلام ابن الأثير المذكور، لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية؛ إذ لا يتأتى عليه هذا التعميم، وفيه نظر؛ إذ هذا التعميم إنما هو في ما عدا الفاصلتين؛ لأن ما عدا ذلك هو المحدث عنه، وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية، كما حل به الشارح أولا، فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف، تأمل. (من التحريد)

(٩) قوله: هذا النوع: المراد بهذا النوع ما تساوت المتقابلات جميعا أو أكثرها، فلمماثلة نوع من مطلق الموازنة، فهي بمنزلة التزصيع من السجع. (دسوقي)

(١٠) قوله: ذهب إليه البعض: أي نظرا إلى أن الشعر لوزنه أليق باسم الموازنة. (ق)

(١١) قوله: نحو وأتيناها إلخ: في كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين، والتوافق بينهما في ثلاثة من الأربعة وهي الفعل وفاعله ومفعولاه، ولا تخالف إلا في الفصل. (تجريد)

(١٢) قوله: مها الوحش: أي هن كبقرة الوحش في سعة الأعين وسوادها، و«المها» بضم الميم وفتحتها جمع «مهاة» أي البقرة الوحشية. (من ق)

= ثان لا جعل، لكنه أطلق «السجعة» على مجموع الشطر الذي وجدت فيه مجازا من إطلاق اسم الجزء على الكل. (من الدسوقي)

(١) قوله: تدبير معتصم بالله: هذا مبتدأ، وخبره في البيت الثالث وهو قوله: شعر:

لم يرم قوما ولم يهتد إلى بلد إلا تقدمه جيش من الرعب

أي لم يقصد تدبيره قوما ولم يتوجه إلى بلدة إلا تقدمه الرعب. وقوله: «معتصم بالله» هو المدح. وقوله: «منتقم لله» أي إنه إذا أراد أن ينتقم من أحد فلا ينتقم منه إلا لأجل الله تعالى لا لحظ نفسه، وقوله: «مرتغب في الله» بالعين المعجمة، أي راغب فيما يقربه من رضوان الله تعالى. وقوله: «مرتقب» بالقاف، أي من الله تعالى، أي منتظر الثواب من الله تعالى وخائف منه، يعني هو خائف راج، كما هو صفة المؤمنين الكامل. (من الدسوقي)

(٢) قوله: فالشطر الأول سبعة: جعل الشطر سبعة بناء على ما مر له من التجوز، والمراد أن الشطر الأول محتوٍ على سجتين مبنيتين على الميم، والثاني محتوٍ على سجتين مبنيتين على الباء. (دسوقي)

(٣) قوله: أي الكلمتين إلخ: يعني أن مراد المصنف بالفاصلتين: الكلمتان الأخيرتان أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين، فاندفع به أن الفاصلة مختصة بالنثر، فالموازنة لا تكون إلا في النثر، مع أن الموازنة تكون في الشعر أيضا. (من الدسوقي والتحريد)

(٤) قوله: في موضعه: أي وهو علم القوافي؛ فإنهم ذكروا هناك أن تاء التانيث ليست من حروف القافية إن كانت تبدل هاء في الوقف، وإلا فتعتبر كتاء بنت وأخت. (دسوقي)

(٥) قوله: وظاهر قوله إلخ: الحاصل أن قول المصنف: «دون التقفية» يحتمل أن يكون على ظاهره، وأن المراد أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا تتفقا في التقفية، فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقفية، بخلاف السجع؛ فإنه يشترط فيه الاتفاق في التقفية فهما متباينان، ويحتمل أن يكون مراد المصنف دون التقفية، فلا يشترط التوافق فيها، وإذا لم يشترط في الموازنة التوافق في التقفية جاز أن تكون مع التقفية ومع عدمها بشرط اتحاد

إِلَّا أَنْ هَاتَا^(١) أي هذه النساء أو انس^(٢) :: قنا الخط^(٣) إِلَّا أَنْ تَلِك القنا ذوابل^(٤) :: وهذه النساء نواضر^(٥)، والمثالان ممّا يكون أكثر ما في إحدى القريتين مثل ما يقابله من الأخرى؛ لعدم تماثل^(٦) «وَأَتَيْنَهُمَا» و«هَدَيْنَهُمَا» وزناً، وكذا «هاتا» و«تلك»^(٧)، ومثال

الجميع قول أبي تمام^(٨) شعر:
أي ما تساوى فيه الجميع

فأحجمَ لَمَّا لم يجد فيك مطمعا :: وأقدمَ لَمَّا لم يجد عنك مهربا

أي مشتمل على المماثلة

وأكثر مدائح أبي الفرج الرومي من شعراء العجم على المماثلة، وقد اقتفى الأنوري أثره في ذلك.

أي من شعراء الفرس اقتدى

ومنه أي من اللفظي القلب، وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته^(٩) وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل^(١٠) بعينه

هو هذا الكلام. يجري في النظم والنثر كقوله: شعر:

أي القاضي الأرحاني

أي القلب

مودته تدوم لكل هَوَلٍ :: وهل كل^(١١) مودته تدوم

أي الممدوح

أي الممدوح

في مجموع البيت،^(١٢) وقد يكون ذلك في كل من المصراعين كقوله: ع: أرانا الإله هلالاً أناراً.

أي القلب

أي أبصرنا الله تعالى

أي أعضاء، والألف للإشباع

وفي التنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾، والحرف المشدد^(١٣) في حكم المخفف، وقد يكون ذلك في مفرد نحو: سلس^(١٤).

(الأنبياء: ٣٣)

(المذثر: ٣)

أي القلب

وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب^(١٥) ظاهر؛ فإن المقلوب هنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلاف ثمة، ويجب

أي في قلب المفرد

أي أن يكون الكلام بحيث لو عكسته إلخ. (دسوقي)

ثمة^(١٦) ذكر اللفظين جميعاً بخلاف ههنا.

أي تجنيس القلب

ومنه أي اللفظي التشريع^(١٧)، ويسمى التوشيح وذا القافيتين، وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى^(١٨) عند الوقوف على كل منهما

هو أنسب أسمائها

أي التبريد

(١٠) قوله: كان الحاصل إلخ: ان الحاصل هو الكلام الأول بعينه، ولا يضر في القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات، ولا تخفيف المشدد أولاً ولا تشديد ما خفف

أولاً ولا قصر ممدود ولا مد مقصور ولا تغيير الألف همزة ولا همزة ألفاً. (دسوقي)

(١١) قوله: وهل كل إلخ: استفهام إنكاري بمعنى النفي، والمقصود وصف خليله من بين الأخلاء بالوفاء. (دسوقي)

(١٢) قوله: في مجموع البيت: أي حال كون القلب في مجموع البيت لا في المصراع منه، وحاصله أن القلب الواقع في النظم تارة يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلباً للآخر،

كما في: أرانا الإله هلالاً أناراً، فإذا قلبت المصراع الأخير حصل المصراع الأول، وإذا قلبت المصراع الأول حصل المصراع الأخير. وتارة لا يكون ذلك بل يكون مجموع البيت قلباً لمجموعه. وأما كل مصراع فلا يحصل من قلب الآخر، كما في قوله: «مودته تدوم إلخ». (علامة دسوقي)

(١٣) قوله: والجرف المشدد إلخ: لأن المنظور له في القلب الحرف المكتوب، فلا يضر في القلب اختلاف لامي «كُلٌّ» و«فَلَكٌ» مثلاً تشديداً وتخفيفاً. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: سلس: بفتح اللام وكسرها، فالأول مصدر والثاني وصف، يقال: «سلس سلساً» من باب تعب أي سهل. (من التحريد)

(١٥) قوله: لتجنيس القلب: [الذي مر، كما في «اللهم استر عورتنا وآمن روعتنا»].

(١٦) قوله: ويجب ثمة إلخ: أي يجب في تجنيس القلب أن يذكر اللفظ الذي هو المقلوب مع مقابله، بخلاف القلب هنا أي القلب في المفرد، فيذكر اللفظ المقلوب وحده. (دسوقي)

(١٧) قوله: التشريع: قيل: لا يناسب التسمية بهذا؛ فإن «التشريع» قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم، فكان اللائق احتجاً بها. (من تحريد البناي)

(١٨) قوله: يصح المعنى إلخ: المراد بصحة المعنى تمام المعنى، وتقام البيت عند الوقوف على كل منهما. (تحريد)

(١) قوله: هاتا: فيه أن «هاتا» للمفردة المؤنثة والنساء» ليس مفرداً. وأجيب بأنه مفرد حكماً. (دسوقي)

(٢) قوله: أو انس: جمع «آنسة»، يقال: «هذه الجارية آنسة»، أي طيبة النفس المحبوب قربها وحديثها. (حاشية)

(٣) قوله: قنا الخط: أي هن قننا الخط في طول القد واستقامته، و«القنا» جمع «قناة»: وهي الرمح، والخط بفتح الحاء موضع باليمامة تصنع فيه الرماح المستقيمة. (من الدسوقي)

(٤) قوله: ذوابل: [جمع «ذابل» من الذبول، وهو ضد النعومة والنضارة. (تحريد)]

(٥) قوله: نواضر: حاصله أن الشاعر يقول: إن هؤلاء النساء كمها الوحش وزدن عليها بالموانسة، وكالقنا وزدن بالنضارة والنعومة. (دسوقي)

(٦) قوله: لعدم تماثل إلخ: فيه مسامحة؛ لأن التخالف بين الفعلين فقط، وأما الضميران فلا تخالف فيهما. (ق)

(٧) قوله: وكذا هاتا وتلك: حاصله أن «مها» من المصراع الأول موازن لـ«قنا» من المصراع الثاني، و«أو انس» موازن لـ«ذوابل» و«إلا أن» فيها متفق، وأما «هاتا» في الأول و«تلك» في الثاني فهما غير متوازيين، فهذا المثال لما تساوى فيه الأكثر. (من الدسوقي)

(٨) قوله: قول أبي تمام: أي في مدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للأسد، فالضمير في «أحجم» و«أقدم» للأسد، والمعنى أن هذا الأسد لما لم يجد طمعا في تناولك لقوتك عليه أحجم وتباعد عنك، ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم داهشاً، فإقدامه تسليم منه لنفسه

لعله بعدم النجاة لا للشجاعة، فـ«أقدم» في المصراع الثاني موازن لـ«أحجم» في المصراع الأول، ولما لم يجد في الثاني موازن لنظيرها في الأول و«عنك» موازن لـ«فيك» و«مهرباً» موازن لـ«مطمعاً»، وليس في البيت موافقة في التقفية. (دسوقي)

(٩) قوله: لو عكسته: أي عكست قراءته الأولى بأن بدأت بحرفه الأخير، ثم بما يليه، ثم بما يلي ما يليه، وهكذا إلى أن وصلت إلى الحرف الأول. (دسوقي)

(١٠) قوله: كان الحاصل إلخ: ان الحاصل هو الكلام الأول بعينه، ولا يضر في القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات، ولا تخفيف المشدد أولاً ولا تشديد ما خفف

أولاً ولا قصر ممدود ولا مد مقصور ولا تغيير الألف همزة ولا همزة ألفاً. (دسوقي)

(١١) قوله: وهل كل إلخ: استفهام إنكاري بمعنى النفي، والمقصود وصف خليله من بين الأخلاء بالوفاء. (دسوقي)

(١٢) قوله: في مجموع البيت: أي حال كون القلب في مجموع البيت لا في المصراع منه، وحاصله أن القلب الواقع في النظم تارة يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلباً للآخر، كما في: أرانا الإله هلالاً أناراً، فإذا قلبت المصراع الأخير حصل المصراع الأول، وإذا قلبت المصراع الأول حصل المصراع الأخير. وتارة لا يكون ذلك بل يكون مجموع البيت قلباً لمجموعه. وأما كل مصراع فلا يحصل من قلب الآخر، كما في قوله: «مودته تدوم إلخ». (علامة دسوقي)

(١٣) قوله: والجرف المشدد إلخ: لأن المنظور له في القلب الحرف المكتوب، فلا يضر في القلب اختلاف لامي «كُلٌّ» و«فَلَكٌ» مثلاً تشديداً وتخفيفاً. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: سلس: بفتح اللام وكسرها، فالأول مصدر والثاني وصف، يقال: «سلس سلساً» من باب تعب أي سهل. (من التحريد)

(١٥) قوله: لتجنيس القلب: [الذي مر، كما في «اللهم استر عورتنا وآمن روعتنا»].

(١٦) قوله: ويجب ثمة إلخ: أي يجب في تجنيس القلب أن يذكر اللفظ الذي هو المقلوب مع مقابله، بخلاف القلب هنا أي القلب في المفرد، فيذكر اللفظ المقلوب وحده. (دسوقي)

(١٧) قوله: التشريع: قيل: لا يناسب التسمية بهذا؛ فإن «التشريع» قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم، فكان اللائق احتجاً بها. (من تحريد البناي)

(١٨) قوله: يصح المعنى إلخ: المراد بصحة المعنى تمام المعنى، وتقام البيت عند الوقوف على كل منهما. (تحريد)

لو جعل^(١) القوافي أو الفواصل أسجاعاً لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه، فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول: ما ليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله: «قبل حرف الروي أو ما في معناه» فهو لم يعرف^(٢) معنى هذا الكلام، ثم لا يخفى^(٣) أن المراد بقوله: يجيء قبل كذا ما ليس بلازم في السجع: أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر، وإلا^(٤) ففي كل بيت وفاصلة يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه ما ليس بلازم في السجع كقوله: شعر:

من «بكي بكي»
بكسر اللام رمل يعوج ويلوي
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل :: بسقط اللوى بين الدخول فحومل
أمر من «وقد»
مقطع الرمل
موضع
موضع آخر

وقد جاء قبل اللام ميم مفتوح، وهو ليس بلازم في السجع. وقوله: «قبل حرف الروي أو ما في معناه» إشارة إلى أنه يجري في الشعر والنظم نحو: «فَأَمَّا أَلَيْتِمْ فَلَا تَقْهَرُ وَأَمَّا أَلْسَائِلَ فَلَا تَنْهَرُ» فالراء بمنزلة حرف الروي، وجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم؛ لصحة السجع بدونها^(٥) نحو: فلا تنهر ولا تسخر ولا تنحر، وقوله: شعر: «سأشكر عمراً إن تراخت^(٦) منيتي :: أيادي^(٧) بدل من «عمراً» لم تمن وإن^(٨) هي جلّت أي لم تقطع أو لم تخلط بمنة وإن عظمت وكثرت.

أي بدل اشتغال
أي لو حولناه سجعاً
أي لزوم ما لا يلزم
وكذا فحة الهاء
أي في القافية
(الضحى: ٩-١٠) في «تقهر» و«تنهر»
أي في القافية

فهي غير محجوب الغنى عن صديقه^(٩) :: ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت.

أي هو فتى
أي دائمة
فهو من المن بمعنى المنعة
أي بدل

زلة القدم والنعل كناية^(١٠) عن نزول الشر والمحنة، رأى خلتي أي فقري من حيث يخفى مكانها؛ لأنني كنت أسترها بالتجمل^(١١) فكانت^(١٢) أي خلتي قذى عينيه حتى تجلّت أي انكشفت وزالت بإصلاحه إياها بأياديه، يعني من أحسن اهتمامه جعّله كالداء اللازم لأشرف أعضائه حتى تلافاه بالإصلاح، فحرف الروي وهو التاء، وقد جيء قبله بلام مشددة مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع؛ أي كل من اللام والفتح

البيت من هذا النوع، وليس كذلك. (من الدسوقي)
(٤) قوله: وإلا: أي وإلا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين إلخ يكون التعريف غير مانع؛ لشموله كل بيت على حدته، مع أن البيت الواحد ليس من هذا النوع أي لزوم ما لا يلزم. (دسوقي)

(٥) قوله: بدونها: أي لو حولناه إلى سجع آخر نحو: فلا تبصر ولا تصغر، كما ذكر في قوله تعالى: «أَفَتَرَبَّيبُ السَّاعَةِ وَأَنْتَقُ أَلْقَمَرٌ ۖ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعْتِرٌ». (القمر: ٢٠-٢١) وحركة فقط، كقول ابن الرومي:

لما توزن الدنيا به من صروفها
يكون بكاء الطفل ساعة يولد
وإلا فما ييكبه منها وإغما
لأوسع مما كان فيه وأرغد
حيث التزم فتح ما قبل الدال. (دسوقي)

(١) قوله: لو جعل إلخ: أي بأن حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت أسجاعاً، وكذلك الفواصل إذا غيرت عن حالها وجعلت أسجاعاً آخر. (دسوقي)

(٢) قوله: لم يعرف إلخ: أي لم يعرف معناه المراد منه، والحاصل أن هذا المعترض فهم أن المراد بالسجع: الفواصل، فاعترض عليه وقال: كان الأولى له أن يزيد القافية بأن يقول: ما ليس بلازم في السجع أي الذي يكون في الفواصل ولا في القافية التي تكون في الشعر ليوافق قوله: قبل حرف الروي أو ما في معناه وهو حرف السجع. فرد الشارح بما حاصله أن هذا المعترض لم يفهم مراد المصنف؛ لأنه ليس مراده بالسجع: الفواصل، وإنما مراده: أن الفواصل والقوافي لزوم ما لا يلزم فيها هو أن يجيء شيء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشيء تلك القوافي ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعاً وتحويلها إلى خصوص السجع. (دسوقي)

(٣) قوله: ثم لا يخفى إلخ: حاصله أن المراد بقول المصنف: «أن يجيء قبل حرف الروي أو قبل ما يجري مجراه ما ليس بلازم في السجع» أن يؤتى بما ذكر في بيتين أو في فاصلتين فأكثر، كما سيأتي في التمثيل؛ فإنه لو لم يشترط وجوده في أكثر من بيت أو فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة منه؛ لأنه لا بد أن يؤتى قبل حرف الروي أو ما جرى مجراه بحرف لا يلزم في السجع، فقوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
قد جيء قبل الروي الذي هو اللام ميم، وهي حرف لا يلزم في السجع، وعليه يكون

(٤) قوله: «فَأَمَّا أَلَيْتِمْ فَلَا تَقْهَرُ وَأَمَّا أَلْسَائِلَ فَلَا تَنْهَرُ» فالراء بمنزلة حرف الروي، وجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم؛ لصحة السجع بدونها^(٥) نحو: فلا تنهر ولا تسخر ولا تنحر، وقوله: شعر: «سأشكر عمراً إن تراخت^(٦) منيتي :: أيادي^(٧) بدل من «عمراً» لم تمن وإن^(٨) هي جلّت أي لم تقطع أو لم تخلط بمنة وإن عظمت وكثرت.

فهي غير محجوب الغنى عن صديقه^(٩) :: ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت.

أي هو فتى
أي دائمة
فهو من المن بمعنى المنعة
أي بدل

زلة القدم والنعل كناية^(١٠) عن نزول الشر والمحنة، رأى خلتي أي فقري من حيث يخفى مكانها؛ لأنني كنت أسترها بالتجمل^(١١) فكانت^(١٢) أي خلتي قذى عينيه حتى تجلّت أي انكشفت وزالت بإصلاحه إياها بأياديه، يعني من أحسن اهتمامه جعّله كالداء اللازم لأشرف أعضائه حتى تلافاه بالإصلاح، فحرف الروي وهو التاء، وقد جيء قبله بلام مشددة مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع؛ أي كل من اللام والفتح

البيت من هذا النوع، وليس كذلك. (من الدسوقي)
(٤) قوله: وإلا: أي وإلا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين إلخ يكون التعريف غير مانع؛ لشموله كل بيت على حدته، مع أن البيت الواحد ليس من هذا النوع أي لزوم ما لا يلزم. (دسوقي)

(٥) قوله: بدونها: أي لو حولناه إلى سجع آخر نحو: فلا تبصر ولا تصغر، كما ذكر في قوله تعالى: «أَفَتَرَبَّيبُ السَّاعَةِ وَأَنْتَقُ أَلْقَمَرٌ ۖ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعْتِرٌ». (القمر: ٢٠-٢١) وحركة فقط، كقول ابن الرومي:

لما توزن الدنيا به من صروفها
يكون بكاء الطفل ساعة يولد
وإلا فما ييكبه منها وإغما
لأوسع مما كان فيه وأرغد
حيث التزم فتح ما قبل الدال. (دسوقي)

(١) قوله: لو جعل إلخ: أي بأن حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت أسجاعاً، وكذلك الفواصل إذا غيرت عن حالها وجعلت أسجاعاً آخر. (دسوقي)

(٢) قوله: لم يعرف إلخ: أي لم يعرف معناه المراد منه، والحاصل أن هذا المعترض فهم أن المراد بالسجع: الفواصل، فاعترض عليه وقال: كان الأولى له أن يزيد القافية بأن يقول: ما ليس بلازم في السجع أي الذي يكون في الفواصل ولا في القافية التي تكون في الشعر ليوافق قوله: قبل حرف الروي أو ما في معناه وهو حرف السجع. فرد الشارح بما حاصله أن هذا المعترض لم يفهم مراد المصنف؛ لأنه ليس مراده بالسجع: الفواصل، وإنما مراده: أن الفواصل والقوافي لزوم ما لا يلزم فيها هو أن يجيء شيء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشيء تلك القوافي ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعاً وتحويلها إلى خصوص السجع. (دسوقي)

(٣) قوله: ثم لا يخفى إلخ: حاصله أن المراد بقول المصنف: «أن يجيء قبل حرف الروي أو قبل ما يجري مجراه ما ليس بلازم في السجع» أن يؤتى بما ذكر في بيتين أو في فاصلتين فأكثر، كما سيأتي في التمثيل؛ فإنه لو لم يشترط وجوده في أكثر من بيت أو فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة منه؛ لأنه لا بد أن يؤتى قبل حرف الروي أو ما جرى مجراه بحرف لا يلزم في السجع، فقوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
قد جيء قبل الروي الذي هو اللام ميم، وهي حرف لا يلزم في السجع، وعليه يكون

(٤) قوله: «فَأَمَّا أَلَيْتِمْ فَلَا تَقْهَرُ وَأَمَّا أَلْسَائِلَ فَلَا تَنْهَرُ» فالراء بمنزلة حرف الروي، وجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم؛ لصحة السجع بدونها^(٥) نحو: فلا تنهر ولا تسخر ولا تنحر، وقوله: شعر: «سأشكر عمراً إن تراخت^(٦) منيتي :: أيادي^(٧) بدل من «عمراً» لم تمن وإن^(٨) هي جلّت أي لم تقطع أو لم تخلط بمنة وإن عظمت وكثرت.

فهي غير محجوب الغنى عن صديقه^(٩) :: ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت.

أي هو فتى
أي دائمة
فهو من المن بمعنى المنعة
أي بدل

لصحة السجع بدونها، نحو: جَلَّتْ ومدَّتْ ومُنَّتْ وانشَقَّتْ ونحو ذلك.

أي المفروض أي بدون كل من اللام والفتح

وأصل الحسن^(١) في ذلك^(٢) كله أي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس أي^(٣)

أي الواقعة

لا أن تكون^(٤) المعاني توابع للألفاظ بأن يؤتى^(٥) بالألفاظ متكلفة مصنوعة، فيتبعها المعنى كيف ما كانت، كما يفعله بعض المتأخرين

أي قصد فيها إلى الصناعة اللفظية

الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية، فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة

إذا كانت الألفاظ بهارات أو كسايات.

المعاني، فيصير كغميد من ذهب على سيف من خشب، بل الوجه أن تترك المعاني على سجيته فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها، وعند

أي اللفظ

أي المعاني

أي طبعها

أي الطريق

أي إذا كانت الألفاظ حقائق

هذا^(٦) تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر، وحين رتب^(٧) الحريري مع كمال فضله في ديوان الإنشاء عجز^(٨) فقال ابن

أن يكس

متعلق بقوله: «رتب»

أي في البلاغة في البلاغة

مرادف

الخشب: هو رجل مقاماتي^(٩)؛ وذلك لأن كتابه حكاية تجري على حسب إرادته، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة، فأين

أي في سبب عجزه

هذا^(١٠) عن كتاب أمر به في قضية؟! وما أحسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب والصابي: إن الصاحب كان يكتب كما يريد والصابي

أي كالحري

ابن عباد

أي ابن عباد

أي التفضيل

أي عينية

كما يؤمر، وبين الحالين بون بعيد^(١١)؛ ولهذا قال قاضي «قُم» حين كتب إليه الصاحب «أيها القاضي بقم، قد عزلناك، فقم: والله ما

كأن الخشب

أي لأن بينهما بونا بعيدا اسم بلدة

ابن عباد بيان ما كتب

مقول «قال»

عزلتني^(١٢) إلّا هذه السجعة.

خاتمة

من الفن الثالث في السرقات^(١٣) الشعرية وما يتصل بها، مثل: الاقتباس^(١٤) والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك، مثل:

ستأتي معاني هذا مفصلا

القول في الابتداء^(١٥) والتخلص والانتهاء، وإنما قلنا: إنَّ الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون

الثلاثة، كما توهم غيرنا؛ لأنَّ المصنف قال في آخر بحث المحسنات اللفظية: «هذا ما تيسر لي بإذن الله تعالى جمعه وتحريه من أصول

في «الإيضاح» الذي هو كالشرح لهذا المتن. (قي)

الفن الثالث، وبقيت^(١٦) أشياء يذكرها في «العلم البديع» بعض المصنفين، وهو قسمان: أحدهما: ما يجب ترك^(١٧) التعرض له؛ لعدم

من مسائل

التقديرية المتخيلة، لا على إنشاء الألفاظ المستحسنة المطابقة للمعاني الواقعية؛ لأن المقامات حكايات تقديرية. (دسوقي)

(١٠) قوله: فأين هذا: أي كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة. (تجريد)

(١١) قوله: بون بعيد: أي فرق بعيد، وأن الحالة الثانية أشرف من الأولى، ويلزم من القدرة على الحالة الثانية المقدرة على الحالة الأولى دون العكس. (دسوقي)

(١٢) قوله: ما عزلتني: أي لأنه لا غرض له في عزلي ولا حامل له عليه إلا ذكر هذه السجعة، فهي المقصودة دون المعنى، فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا له. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: في السرقات: أي يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن المقبول منها وغير المقبول، وخص السرقة الشعرية بالذكر؛ لأن أكثر السرقة يكون فيه، فلا ينافي أن

السرقة تكون في غير الشعر أيضًا، ولعله أدخل ذلك في قوله: «وما يتصل بها إلخ». (ق)

(١٤) قوله: مثل الاقتباس إلخ: وجه اتصال هذه الأمور بـ«السرقات الشعرية»: كون كل من القبيلتين فيه إدخال معنى كلام سابق في لاحق. (دسوقي)

(١٥) قوله: مثل القول في الابتداء إلخ: قال في «الأطول»: جمعه مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجامع أن كلاً ما يجب فيه مزيد الاحتياط. (دسوقي)

(١٦) قوله: وبقيت إلخ: هذا ظاهر في كون تلك الأشياء من نفس الفن لا خارجة عنه، وإلا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله: «في العلم البديع إلخ»، وكذا قوله: «والثاني ما لا بأس

بذكره؛ لاشتماله إلخ»، فإن هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن. (دسوقي)

(١٧) قوله: أحدهما ما يجب ترك إلخ: أي ما يجب ترك عده من هذا الفن وإن ذكره ذلك البعض، ووجوب ترك عده من هذا الفن، إما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أصلاً، =

= يازالته؛ لأنه واقع في أشرف الأعضاء، فما زال يعالجها حتى تجلت. (دسوقي)

(١) قوله: وأصل الحسن: أي شرطه، فأطلق على الشرط أصلاً باعتبار أنه لا بد منه، كما أن الأصل كذلك. (تجريد)

(٢) قوله: في ذلك: أي فيما ذكر من المحسنات اللفظية، و«في» بمعنى الباء أي إن شرط حصول الحسن بتلك المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني بأن تكون المعنى هي المقصودة بالذات والألفاظ تابعة لها، وإنما أتى بقوله: «كله»؛ لئلا يتوهم أنه مختص بالآخر منها، وهو إلزام ما لا يلزم. (دسوقي)

(٣) قوله: أي إلخ: [تفسير لقوله: «دون العكس» لا لقوله: «العكس»]

(٤) قوله: لا أن تكون إلخ: لأنه لو كانت المعاني توابع للألفاظ لفات الحسن وانقلب إلى القبح؛ لأنه إذا احتل موجب البلاغة بطل التحسين اللفظي. (دسوقي)

(٥) قوله: بأن يؤتى: هذا تصوير للمنفى، وهو كون المعاني توابع للألفاظ، وهو متكلفة أي متكلفاً فيها غير متروكة على سجيته. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: وعند هذا: [أي عند الإتيان بالألفاظ الثلاثة للمعاني].

(٧) قوله: وحين رتب إلخ: أي أعطى وظيفة «الإنشاء»، ورتب فيها، وطلب أنما يكتب المراسلات للملوك والوزراء والعلماء كما يؤمر. (تجريد وغيره)

(٨) قوله: عجز: أي لأنه كلف إنشاء الألفاظ مطابقة للمعاني الواقعية، وتكون تلك الألفاظ مع ذلك مصاحبة للبديعيات، والحال أنه إنما كانت له قوة على إنشاء الألفاظ

لمعان، تناسب أحوالاً مقدرة يختلفها كما أراد. (دسوقي)

(٩) قوله: رجل مقاماتي: أي له قوة على إنشاء الألفاظ المستحسنة المطابقة للمعاني

كونه راجعاً إلى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره؛ لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب. والثاني^(١): ما لا بأس بذكره؛ لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق، مثل: القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها. اتفاق القائلين على لفظ التثنية^(٢) إن كان في الغرض على العموم^(٣)، كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك، فلا يعد هذا الاتفاق سرقة^(٤) ولا استعانة ولا أخذاً ونحو ذلك مما يؤدي^(٥) هذا المعنى؛ لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والأعجم والشاعر والمفحم، وإن كان^(٦) اتفاق القائلين في وجه الدلالة، أي طريق الدلالة^(٧) على الغرض، كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات^(٨) تدل على الصفة؛ لاختصاصها بمن هي له، أي لا اختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له، كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة، أي السائلين، جمع «عاف»، وكوصف البخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة ذات اليد، أي المال، وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الاستحياء^(٩).

فإن اشترك^(١٠) الناس في معرفته، أي معرفة وجه الدلالة؛ لاستقراره فيهما أي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالأول، أي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يعد سرقة ولا أخذاً، وإلا أي وإن لم يشترك^(١١) الناس في معرفته: جاز أن يدعى فيه^(١٢)، أي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بأن يحكم بين القائلين^(١٣) فيه بالتفاضل، وأن أحدهما أكمل من الآخر، وأن الثاني زاد على الأول أو نقص منه وهو أي ما لا يشترك الناس في معرفته

(٥) قوله: مما يؤدي إلخ: أي كالاتهاب والإغارة والغضب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتي من الألقاب. وإنما قلنا: إن هذه الألقاب تؤدي هذا المعنى الواحد؛ لأنها كلها تشترك في الاستناد إلى الغير في التوصل، وإنما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيحيي. (تجريد)

(٦) قوله: وإن كان إلخ: كما لو قال أحد القائلين: «زيد كاليد في الإضاءة» أو «كالأسد في الشجاعة» أو «كثير الرماد» أو قال: «رأيت أسداً في الحمام»، وقال الآخر في عمرو مثل ذلك. (من الدسوقي)

(٧) قوله: طريق الدلالة: المراد بطريق الدلالة: اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه، وقوله: «على الغرض»، أي العام متعلق بـ«الدلالة». (ق)

(٨) قوله: هيئات: أي أوصاف، والمراد: الجنس. وقوله: «تدل على الصفة»، أي التي هي الغرض، كما إذا قيل: «زيد يتهلل وجهه عند ورود العفاة عليه» أو «عمرو يعبس وجهه عند ورود العفاة عليه»؛ فإن التهلل لازم لذات الجواد، فينتقل من الوصف بالتهلل لذات الجواد، وكذا يقال في العبوس. (من الدسوقي)

(٩) قوله: فمن أوصاف الاستحياء: لأن عبوسه في تلك الحالة دليل على كرمه؛ لأنه يحصل له غم على عدم كثرة المال؛ ليكرم منه العفاة. (دسوقي)

(١٠) قوله: فإن اشترك إلخ: هذا دليل جواب الشرط في قوله: «وإن كان في وجه الدلالة»، وجواب الشرط محذوف، تقديره: ففيه تفصيل فإن اشترك إلخ. (دسوقي)

(١١) قوله: أي وإن لم يشترك إلخ: في معرفة طريق الدلالة على الغرض بأن كان لا يصل إليه كل أحد؛ لكونه مما لا ينال إلا بفكر بأن كان مجازاً مخصوصاً أو كناية أو تشبيهاً على وجه لطيف. (دسوقي)

(١٢) قوله: جاز أن يدعى: أي صح أن يدعى فيه إلخ، بخلاف ما تقدم؛ فإنه لا يصح أن يدعى فيه ذلك، فهذه الحالة هي التي يمكن فيها تحقق السرقة، لكن لا يتعين فيها السرقة، ولذا فصلها، كما يأتي. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: بأن يحكم إلخ: فيه إشارة إلى أنه ليس المراد بـ«السبق» هنا مجرد التقدم في الزمن، بل السبق إلى علو المرتبة والكمال؛ فإن المتبادر من هذا السياق أن قوله: «بأن =

= وإنما يعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسناً غير ذاتي، وهذا قسمان:

الأول: ما يرجع لتحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن، كما في الجناسي الخطي كما في «يسقين» و«يشفين»، وكما في كلام حروفه كله منقوط أو غير منقوط، وإنما لم يكن في هذا حسن؛ لأن هذا يرجع للشكل المرئي لا للمسموع، ومع ذلك لا يتعلق به غرض البلغاء غالباً. والثاني: ما لا يسلم كونه حسناً أصلاً كذكر موصوف؛ ثم يذكر له أوصاف عديدة، مثل: جاءني زيد عاقلاً تاجراً كبير السن عالماً باللغة، فهذا لا يعد من المحسنات أصلاً، وإنما لكونه راجعاً إلى تحسين الكلام لكن ذكر فيما تقدم في الإطناب والإيجاز كالتذييل والتكميل والإرصاد، فقد تقدم أن بعض هذه الأشياء قد يكون من المحسنات عند كونها لم يعتبر مطابقتها لمقتضى الحال. (من دسوقي)

(١) قوله: والثاني: هذا محل الشاهد في نقل كلام «الإيضاح»، ولا شك أن هذا يدل على أن السرقات الشعرية وما يتصل بها من فن البديع، فالخاتمة المشتملة على البحث عما ذكر خاتمة للفن الثالث، لا خاتمة للكتاب خارجة عن القنون الثلاثة. (دسوقي)

(٢) قوله: على لفظ التثنية: حال من «القائلين»، أي حال كونه ملتبساً بلفظ التثنية لا بلفظ الجمع، وليس صلة لـ«الاتفاق» ولا لـ«القائلين»، والمعنى: إذا قال قائلان قولاً واتفقا في الغرض العام. وإنما أعربه مثني؛ لأن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق، والمراد بـ«القائلين» قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعدداً، وقائل المأخوذ ولو متعدداً أيضاً. (دسوقي)

(٣) قوله: على العموم: أي حال كون ذلك الغرض على العموم، أي يقصده عامة الناس، أي كل واحد منهم. وقوله: «إن كان في الغرض على العموم» يتضمن أمرين:

أحدهما: كون الاتفاق في نفس الغرض لا في الدلالة عليه، وثانيهما: كون الغرض عاماً، وقابل الأول بقوله: وإن كان في وجه الدلالة وترك مقابل الثاني، وهو ما كان اتفاق القائلين في الغرض الخاص، وحكمه حكم ما سيأتي. (من الدسوقي)

(٤) قوله: سرقة: أي إذا نظر فيه باعتبار شخصين: أحدهما متقدم، والآخر متأخر، ولا استعانة، أي ولا يعد ذلك الاتفاق استعانة بأن يعتقد أن الثاني منهما استعان بالأول في التوصل للغرض. قوله: «ولا أخذاً»، أي بأن يدعى أن الثاني أخذه من الأول. (دسوقي)

حتى أُنْتَهَى، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية عليه على عبد الله بن الزبير، وقال له: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: اللفظ له والمعنى لي أي الشعر وبعدُ فهو أخي من الرضاعة، وأنا أحنُّ بشعره. هذا اعتذار من ابن الزبير في سرقة البيتين أي شعر مع

وفي معناه أي في معنى ما لم يغير فيه النظم أن تبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها، يعني أنه أيضًا مذموم وسرقة محضة، أي ومن قبله في كونه مذمومًا وسرقة محضة كما يقال في قوله الحُطْبِيَّةُ: مثال لإبدال الكل

دَعِ المكارم ^(١) لا ترحل لبغيتها :: واقعد فإنك أنت الطاعمُ الكاسي مقولة القول لا تذهب
ذَرِ المآثر ^(٢) لا تذهب لمطلبها :: واجلس فإنك أنت الآكل اللابس جمع «مكرمة» بمعنى الكرامة لطلبها
مقول «يقال» أي طلبها

وكما قال امرؤ القيس: شعر: مثال لإبدال البعض

وقوفاً ^(٣) بها صحبي عليّ مطيَّهم :: يقولون: لا تهلك أسى وتجمَل بكسر اللام

فأورده طرفه في دالتيه إلا أنه أقام «تجلد» مقام «تجمَل».

أي في قصيدة دالية فأبدل بعض الكلمات

وإن كان أخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه، أي لنظم اللفظ، أو أخذ بعض اللفظ لا كله، سمي هذا الأخذ إغارة ^(٤) ومسحاً، محترز قوله السابق: من غير تغيير لنظمه مصدر أو فعل محترز قوله: «كله» ولا يخلو إمّا أن يكون الثاني أبلغ من الأول ^(٥) أو دونه أو مثله. الكلام الثاني

فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الأول كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى أي حيث يناسب المقام أي الخلو عن التعقيد

فممدوح أي فالثاني مقبول ^(٦)، كقول بشار: شعر: من راقب ^(٧) الناس أي حاذرهم لم يظفر بحاجته :: وفاز ^(٨) بالطيبات الفاتك ويسمى حسن الاتباع تفسير له «الفاتك» تفسير له «الحج» اللهج، أي الشجاع الحريص على القتل وقول سلم ^(٩) بعده: شعر: من راقب الناس مات همّاً :: أي حزناً، وهو مفعول له أو تمييز، تفسير له «الفاتك» تفسير له «الحج»

وفاز ^(١٠) باللذة الجسور، أي الشديد الجرأة، فبيت سلم ^(١١) أجود سبكاً وأخصر لفظاً. فهو بمعنى الفاتك اللهج، وأخصر منه نظماً

(١) قوله: الخطيئة: بالحاء والطاء المهملتين، اسم الشاعر، سمي به؛ لقصره، وقيل: لدمايته. (تجريد)

(٢) قوله: دَعِ المكارم إلخ: المعنى: لست أهلاً للمكارم والمعاني، فدعها لغيرك واقع بالمعيشة، وهي الأكل والستر باللباس؛ فإنك تناله. (من التجريد)

(٣) قوله: ذَرِ المآثر إلخ: «ذَرِ» في مقابلة «دَعِ»، و«المآثر» مقابل «المكارم»، و«لا تذهب» مقابل «لا ترحل»، و«المطلبها» بدل «لبغيتها»، و«واجلس» بدل «واقعد»، و«الآكل» بدل «الطاعم»، و«اللابس» بدل «الكاسي»، وأما «فإنك أنت» فمذكور في البيتين بعينه. (من التجريد)

(٤) قوله: وقوفاً: جمع «واقف» كـ«شاهد وشهود»، من «الوقف» بمعنى الحبس، لا من الوقوف بمعنى البت؛ لأنه لازم، والمذكور في البيت متعدد مفعوله «مطيَّهم»، و«صحبي» فاعل، وانتصابه على الحالية من فاعل «نبك»، أي: قفا نبك في حال وقوف أصحابي مراكبهم عليّ، أي لأجلي قائلين: لا تهلك أسى، أي من فرط الحزن، وتجمَل، أي اصبر صبراً جميلاً. (تجريد)

(٥) قوله: إغارة: لأنه أغار على ما هو للغير فغيره عن وجهه، والمراد بتغيير النظم: تغيير التأليف الواقع بين المفردات.

(٦) قوله: مسحاً: لأنه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى، والغالب كونها أقبح، والمسح في الأصل: تبديل صورة بما هو أقبح منها. (دسوقي)

(٧) قوله: أبلغ من الأول: أي من الكلام الأول المأخوذ منه، والمراد بالبلاغة ههنا: ما

يحصل به الحسن مطلقاً، لا خصوص البلاغة المعلومة بدليل الأمثلة. (علامة دسوقي)

(٨) قوله: مقبول: أي إغارة ومسح مقبول؛ لأن تلك الزيادة أخرجه إلى طرف من

الابتداء. (دسوقي)

(٩) قوله: من راقب إلخ: أي راعاهم ومشى على مزاجهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتترك وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجة كلها؛ لأنه ربما كرهها الناس فيتتركها لأجلهم فتفوت مع شدة شوقه إليها. (تجريد)

(١٠) قوله: وفاز إلخ: أي من لم يراقب الناس ولم يبال بهم فاز بالظفر بالطيبات. (من الدسوقي)

(١١) قوله: سلم: بفتح السين وسكون اللام، الملقب بـ«الخاسر»؛ لخسرانه في تجارته؛ لأنه باع مصحفاً ورثه، فاشتري بثمنه عوداً يضرب به، وقيل غير ذلك. (دسوقي)

(١٢) قوله: وفاز إلخ: الشاهد فيه مع قوله: «من راقب الناس» حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير. (ق)

(١٣) قوله: بيت سلم إلخ: الحاصل أن المعنى في البيتين واحد، وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالمرغوب فيه، ومن راقبهم فاته مطلوبه، لكن بيت «سلم» أجود سبكاً؛ لدلالته على المعنى من غير تأمل؛ لوضوحه، وأخصر لفظاً؛ لأن لفظ «الجسور» قائم مقام لفظي «الفاتك اللهج». (علامة دسوقي)

وإن كان الثاني دونه أي دون الأول في البلاغة؛ لفوات فضيلة توجد في الأول، فهو أي الثاني مذموم، كقول: أبي تمام في مرثية

أي المأخوذ أي المأخوذ منه أي المحس

محمد بن حميد: شعر:

أي في الماضي والمستقبل

هيهات^(١) لا يأتي الزمان بمثله :: إن الزمان^(٢) بمثله لبخيل

علة لعدم الإتيان متعلق (بخيل) الآتي

وقول أبي الطيب: شعر: أعدى الزمان سخاؤه، يعني تعلّم الزمان منه السخاء، وسرى سخاوته إلى الزمان فسخا به :: وأخرجه من

بالممدوح

سقاء ممدوح

العدم إلى الوجود، ولو لا سخاؤه الذي استفاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه، كذا ذكره ابن جني. وقال ابن فورجة: هذا

أي الزمان أي الممدوح أي بالمدوح

تأويل فاسد^(٣)؛ لأنّ سخاء غير موجود^(٤) لا يوصف بالعدوى، وإنما المراد^(٥): سخا به عليّ، وكان بخيلا به عليّ فلما أعداه سخاؤه

أي بالسراية إلى الغير

أسعدني بضمي إليه وهدايتي له، ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام على كل من تفسيرَي

لأبي الطيب

بالممدوح

ابن جني وابن فورجة؛ إذ لا يشترط^(٦) في هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلاً^(٧) كما توهمه البعض، وإلا لم يكن^(٨) مأخوذاً

أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه

أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه

منه على تأويل ابن جني أيضاً؛ لأنّ أبا تمام^(٩) علق البخل بمثل المرثي وأبا الطيب بنفس الممدوح، هذا، ولكن^(١٠) مصراع أبي تمام

حذ هذا

أي كما لا يكون مأخوذاً منه على تأويل ابن فورجة

أجود سبكاً؛ لأنّ قول أبي الطيب: «لقد يكون» بلفظ المضارع لم يقع موقعه؛ إذ المعنى على الماضي. فإن قيل^(١١): المراد لقد يكون بخيلا

بهلاكه، أي لا يسمح بهلاكه قط؛ لعلمه بأنه سبب إصلاح العالم والزمان، وإن سخا بوجوده بذله للغير، لكن إعدامه^(١٢) وإفناؤه باقٍ

بعد في تصرفه^(١٣). قلت: هذا تقرير لا قرينة عليه، وبعد صحته فمصراع أبي تمام أجود؛ لاستغنائه عن مثل هذا التكلف.

فلا يصح

أي تقدير المضاف المذكور

أي بعد وجوده

ابن فورجة غير ظاهر؛ لتغاير المعنيين، كما لا يخفى. (تجريد البناي)

(٨) قوله: أصلاً: أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه، بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا؛ لأهمّما مشتركاً في أصل البخل على ما قاله ابن فورجة أيضاً. (تجريد)

(٩) قوله: وإلا لم يكن إلخ: في الاستدلال بهذا إشعار بموافقة ذلك البعض على الأخذ على تأويل ابن جني. (تجريد)

(١٠) قوله: لأنّ أبا تمام إلخ: يعني فهناك مغايرة بحسب الظاهر، وإن كان في نفس الأم لا مغايرة؛ لأنّ المراد من المثل: الممدوح، كما في قولك: «مثلك لا يخيل»، أي أنت لا تبخل. (تجريد)

(١١) قوله: ولكن إلخ: استدراك على قوله: «المصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني» من بيت أبي تمام، وحاصله أن قول أبي الطيب: «ولقد يكون به الزمان بخيلا» مأخوذ من قول أبي تمام: «إنّ الزمان بمثله لبخيل»، وظاهر أن الأول أحسن من الثاني؛ لأنّ الثاني عبر بصيغة المضارع، والمناسب صيغة الماضي بأن يقال: «ولقد كان به الزمان بخيلا» كما دلت عليه الجملة الاسمية من البيت الأول؛ لأنّ أصلها الدلالة على الوقوع، مع زيادة إفادتها الدوام والثبوت الشامل للمضي. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: فإن قيل إلخ: أي في الجواب عن كون بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام، وحاصله أنا لا نسلم أن بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام؛ لأنّ كلام أبي الطيب على حذف مضاف، أي «ولقد يكون بهلاكه الزمان بخيلا» وهلاكه استقبالي، وحيث فالتعبير بالمضارع واقع في موقعه. (دسوقي)

(١٣) قوله: لكن إعدامه إلخ: حاصله أن بعد إيجاده صار الذي في تصرف الزمان إنما هو إعدامه، وأما إيجاده فلا يتعلق به؛ لأنه تحصيل للحاصل حيثئذ. (تجريد)

(١٤) قوله: باق بعد في تصرفه: أي فله أن يسمح بهلاكه وأن يخيل به، فنفى الشاعر ذلك، والحاصل أن إيجاده وإعدامه كانا بيد الزمان، فسخا بإيجاده ولم يسخ بإعدامه قط؛ لكونه سبباً لإصلاح العالم. (دسوقي)

(١) قوله: هيهات إلخ: «هيهات» اسم فعل ماضٍ، معناه: «بعد»، وفاعله محذوف، أي بعد إتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده، وهو قوله: «لا يأتي الزمان بمثله»، أو يقال: بعد نسياني له. (تجريد)

(٢) قوله: إن الزمان إلخ: جملة مستأنفة جواباً لسؤال مقدر، كأنه قيل: لماذا لا يأتي الزمان بمثله؟ هل لأنه بخيل بمثله أو لاستحالة مثله؟ فقال: «إن الزمان بمثله لبخيل»، فلما كان هذا معنى الكلام، اعترض على أبي تمام بأن في هذا البيت تقصيراً؛ لأنّ الغرض من هذا الكلام نفي المثل، فإذا جعل سبب فقد مثله بخيل الزمان به فقد أدخل بالغرض وجوز وجود المثل، ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخيل الزمان بالجود بمثله. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: وقال ابن فورجة: حاصل الخلاف بين الشيخين أن قوله: «فسخا به» معناه على ما قال ابن جني: فجاد به على الدنيا بإيجاده من العدم، وعلى ما قال ابن فورجة: فجاد به علي وأظهره لي وجمعي معه، وكذا قوله: «ولقد يكون به الزمان بخيلا»، أي علي بإظهاره إلي وجمعي عليه أو بخيلا على الدنيا بإيجاده من العدم. (دسوقي)

(٤) قوله: فاسد: الأولى غير مقبول؛ لأنّ البيت على ما قال ابن جني من الغلو، كما تقدم: شعر:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق

والغلو غير مقبول؛ لأنه فاسد. (من الدسوقي والتجريد)

(٥) قوله: لأنّ سخاء غير موجود: بإضافة «سخاء» لما بعده، أي لأنّ سخاء شخص غير موجود، فلا «سخاء» اسم «أن»، وقوله: «لا يوصف» خبرها. (دسوقي)

(٦) قوله: وإنما المراد: أي وإنما المراد أن الممدوح كان موجوداً سخياً، وكان الزمان بخيلاً بالممدوح علي، أي بإظهاره لي وهدايتي له، فلما أعدى سخاؤه الزمان سخا الزمان بذلك الممدوح علي، فالموصوف بالعدوى ليس سخاء شخص غير موجود، بل سخاء شخص موجود. (دسوقي)

(٧) قوله: إذ لا يشترط إلخ: هو جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن الأخذ على تفسير

وإن كان الثاني مثله أي مثل الأول فأبعد أي فالثاني أبعد من الدم والفضل للأول، كقول أبي تمام: شعر: لو حار أي تحير في

التوصل إلى إهلاك النفوس مرتاد المنية أي الطالب الذي هي المنية، على أنها إضافة بيانية لم يجد :: إلا الفراق على النفوس دليلاً^(١)،
اسم فاعل مشتق مقدم أي هلاكها مشتق منه

وقول أبي الطيب: شعر:

لولا مفارقة الأحاب ما وجدت لها المنايا إلى أزواحنا سبلا

أي موجودة جمع «منية»

الضمير في «لها» لـ «المنية» وهو حال من «سبلا»^(٢)، و«المنايا» فاعل «وجدت»، وروي «يدُ المنايا» فقد أخذ المعنى كله^(٣) مع لفظ
أي «لها» بدل «لها المنايا»

«المنية» و«الفراق» و«الوجدان»، وبدل بـ «النفوس» «الأزواح».

الباء داخل على المتروك

وإن كان أخذ المعنى وحده^(٤) سمّي هذا الأخذ إلهاماً من «ألم» إذا قصد، وأصله من «ألم بالمتزل» إذا نزل به وسلخا، وهو^(٥)

لأن الشاعر قصد إلى أخذ المعنى من لفظ الغير

أي بدون اللفظ

كشط الجلد عن الشاة ونحوها، فكانه كشط من المعنى جلدا وألبسه جلداً آخر؛ فإن اللفظ للمعنى بمتزلة اللباس. وهو ثلاثة أقسام
بأنه «ضرب» هو اللفظ

كذلك أي مثل ما يسمى إغارة^(٦) ومسحاً؛ لأن الثاني إمّا أبلغ من الأول أو دونه أو مثله، أو لها أي أول الأقسام، وهو أن يكون الثاني
يعني ممدوح ومذموم وأبعد من الذم فيكون ممدوحاً فيكون مذموماً فيكون بعيداً عن الذم الثلاثة

أبلغ من الأول كقول أبي تمام: شعر: هو ضمير الشأن، الصنع أي الإحسان، و«الصنع» مبتدأ وخبره الجملة الشرطية، أعني قول إن
أي أحسن بأنه «باع» أي مبتدأ أول مبتدأ ثان

يعجل فخير وإن يرتث :: أي يبطؤ فاليرث في بعض المواضع أنفع^(٧)، والأحسن^(٨) أن يكون «هو» عائداً إلى حاضر في الذهن، و«هو»
أي فهو خير يعني يتأخر وهو موعود به

مبتدأ وخبره «الصنع»، والشرطية ابتداء الكلام، وهذا كقول أبي العلاء^(٩): شعر:

هو المهجر حتى ما يلّم خيال^(١٠) وبعض صدود^(١١) الزائرين وصال

أي الإعراض

أي ما في الذهن

وهذا نوع من الإعراب لطيف لا يكاد يتنبه له الأذهان الرائضة من أئمة الإعراب. وقول أبي الطيب: شعر: ومن الخير^(١٢) بطؤ
أي عود الضمير إلى حاضر في الذهن أي المراجعة لصناعة الإعراب

سبك أي تأخير عطائك عني :: أسرع السحب في المسير الجهم، أي السحاب الذي لا ماء فيه، وأمّا ما فيه ماء فيكون بطيئاً ثقيل
يفتح الجهم

الاحتمال أحسن من الأول؛ لأن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر، مع إفادة هذا الإعراب ما يفيد الأول من الإجمال والتفصيل، ومع كونه أفيده؛ لتعدد الحكم فيه؛ إذ فيه الحكم بأن ذلك المتعلّق هو الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر. (من الدسوقي)
 (٩) قوله: وهذا كقول أبي العلاء: أي وهذا الإعراب على الاحتمال الثاني، كالإعراب الكائن في قول أبي العلاء؛ فإن الضمير فيه عائداً إلى متعلّق في الذهن يفسره ما بعد المخبر عنه، ولا يصح أن يكون ذلك الضمير ضمير الشأن؛ لأن الخبر الواقع بعده مفرد، وضمير الشأن إمّا يخبر عنه بجملة. والحاصل أن الضمير في بيت أبي تمام يحتمل أن يكون ضمير الشأن، ويحتمل أن يكون عائداً على متعلّق في الذهن، وأمّا في بيت أبي العلاء فيتعين أن يكون عائداً على متعلّق في الذهن. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: حتى ما يلّم خيال: «ما» زائدة و«يلّم» بفتح أوله وضم ثانيه من «لم يلّم» كـ «ردّ يردّ» بمعنى «نزل» و«حصل»، وضمير «يلّم» للهجر، أي حتى إذا لم، وحصل من هذا الذي يهجرنا فهو خيال؛ لأنه لعدم الاعتبار به بمنزلة العدم الذي هو خيال. (دسوقي)

(١١) قوله: وبعض صدود إلخ: أي أنا لم نزل من الذي هجرنا حتى الصدود؛ لأننا لا نلقاه لا يقظة ولا مناماً، والصدود يعد وصلاً بالنسبة لهذا المجر. (دسوقي)

(١٢) قوله: ومن الخير إلخ: أي لأن بطؤه وعدم سرعته يدل على كثرة كاسحاب؛ فإنه لا يسرع منها إلا ما كان خالياً عن الماء، وأمّا السحاب التي فيها ماء؛ فإنها بطيئة المشي. (دسوقي)

(١) قوله: دليلاً: مفعول «يجد» الأول، ومفعوله الثاني محذوف أي «لها». وقوله: «إلا الفراق» استثناء من قوله: «دليلاً». وقوله: «على النفوس» متعلق بـ «دليلاً» بمعنى طريقاً، وفي الكلام حذف مضاف، والمعنى: لو تحيرت المنية في وصولها هلاك النفوس لم تجد لنا طريقاً يوصلها لذلك إلا فراق الأحبة. (دسوقي)

(٢) قوله: حال من سبلا: أي لأنه في الأصل صفة «لها»، فلما قدم صار حالاً. وههنا وجه غريب منقول عن أبي الطيب، وهو أن يقال: إن «لها» جمع «لهاة» كـ «حصاة» و«حصى»، واللهاة: اللحم في أقصى الفم فيكون «لها» فاعل «وجدت»، ويكون «المنايا» حينئذ مضافاً إليه فكانه يقول: لما وجد فم المنايا التي شأنا اغتيال إلى أزواحنا سبلا فأطلق اللهاة وأراد الفم؛ لعلاقة المجاورة. (التحريد والدسوقي)

(٣) قوله: فقد أخذ المعنى كله: أي فقد أخذ أبو الطيب في بيته معنى بيت أبي تمام بتمامه؛ لأن محصل معنى البيت أنه لا دليل للمننية على النفوس إلا الفراق. (دسوقي)

(٤) قوله: وإن أخذ وحده: أي دون شيء من اللفظ، وهذا عطف على قوله: «فإن أخذ اللفظ» فهو شروع في الضرب الثاني من الظاهر من الأخذ والسرقة. (دسوقي)

(٥) قوله: وهو: أي السليخ في اللغة كشط الجلد إلخ، أي واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكان الشاعر الثاني كشط من ذلك المعنى جلداً وألبس ذلك المعنى جلداً آخر. (دسوقي)

(٦) قوله: أي مثل ما يسمى إغارة: أي مثله في الانقسام إلى ثلاثة أقسام، وأن تلك الأقسام الثلاثة عين الأقسام الثلاثة المتقدمة. (علامة الدسوقي)

(٧) قوله: أنفع: يعني لعل تأخير عطائك متضمن للنفع، فيكون أنفع من العجل. (حاشية)

(٨) قوله: والأحسن إلخ: أي يفسره قوله: «الصنع» الذي جعل خبراً عنه، وإمّا كان هذا

المشي، وكذا حال العطاء، ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان؛ لاشتماله على ضرب المثل في السحاب.

فكانه دعوى بالدليل

وثانيها أي ثاني الأقسام، وهو أن يكون الثاني دون الأول كقول البحري: شعر: وإذا تألق أي لمع في الندى أي المجلس

الكلام المأخوذ
الكلام المأخوذ منه

كلامه: :: المصقول المنقح خلّت أي حسبت^(١) لسانه من غضبه أي سيفه القاطع. وقول أبي الطيب: شعر:

أي المدح

الهلل

جمع «لسان»

وهو القول الثاني

كأن ألسنهم في النطق قد جعلت^(٢) على رماحهم في الطعن خرصانا

أي عند النطق

عند الطعن

مفعول «جعلت»

جمع «خرص» بالضم والكسر^(٣) وهو السنان، يعني أن ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم، فبيت البحري أبلغ^(٤)؛ لما في لفظي «تألق»

و«مصقول» من الاستعارة التخيلية؛ فإن التألق والصقالة للكلام بمنزلة الأظفار للمنية، ولزم من ذلك^(٥) تشبيه كلامه بالسيف

فإنها تخصن المشه به، وهو السيف

وهو استعارة بالكناية.

وثالثها أي ثالث الأقسام، وهو أن يكون الثاني مثل الأول كقول الإعرابي أبي زياد: شعر:

في الحسن والبلاغة

ولم يك أكثر الفتیان مالا :: ولكن كان أرحبهم ذراعا

أي أوسعهم

جمع «فتى»

أي أسخاهم يقال: «فلان رحب الباع والذراع»^(٦) و«رحبهما» أي سخي. وقول أشجع: شعر: وليس أي الممدوح يعني جعفر بن

يحيى بأوسعهم الضمير للملوك في الغنى :: ولكن معروفه أي إحسانه أوسع، فالبيتان متماثلان^(٧)، هذا، ولكن لا يعجبني معروفه

في البيت السابق

أي من معروفهم

أوسع^(٨). وأما غير الظاهر^(٩) فمنه^(١٠) أن يتشابه المعنيان أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني، كقول جرير: شعر: فلا يمنعك

بضم اللام وكسرها، فاعل «يمنع»

من أرب^(١١) أي حاجة لحاهم :: جمع «لحية» يعني كونهم صورة الرجال، سواء ذو العمامة^(١٢) والخمار، يعني أن الرجال منهم

بكسر اللام

تريدها منهم

والنساء سواء في الضعف. وقول أبي الطيب: شعر:

ومن في كفّهم قنّاة كمن في كفّهم خضاب

أي صبغ الحناء

أي ربح

واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين نسيباً مديحاً وهجاءً وافتخاراً ونحو ذلك؛ فإن الشاعر الحاذق إذا قصّد إلى المعنى

أي كالمثلية واختلاف الوزن والقافية

أي تشبيها وتغزلا

عن الذم. (دسوقي)

(٨) قوله: ولكن لا يعجبني معروفه أوسع: أي فحينئذ البيتان ليسا متماثلين، بل الأول

أبلغ، فالتشبيح لا يتم. ووجه عدم الإعجاب أن «أرحبهم ذراعا» يدل على كثرة الكرم بطريق المجاز، بخلاف «معروفه أوسع»؛ فإنه يدل على ذلك بطريق الحقيقة، فالبيت الأول

قد ازداد بالمجاز حسنا. (ق)

(٩) قوله: وأما غير الظاهر: لم يقسم المصنف غير الظاهر إلى الأبلغ والأدنى المذموم والمساوي في البلاغة البعيد عن الذم؛ لأن أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث الأخذ، فإن اعتراضها رد من جهة أخرى خارجة عن معنى الأخذ كانت غير مقبولة. (من ق)

(١٠) قوله: فمنه: أي فأقسامه كثيرة، ذكر المصنف خمسة كلها مقبولة، القسم الأول منها أن يتشابه المعنيان، أي معنى البيت الأول المأخوذ منه ومعنى الثاني المأخوذ، أي من غير نقل للمعنى إلى محل آخر، فغاير ما بعده. (دسوقي)

(١١) قوله: من أرب: «الإرب» بالكسر: الحاجة، وكذا «الأربة» و«الأرب» بفتحتين،

و«الماربة» بفتح الراء وضمها. (تجريد)

(١٢) قوله: سواء ذو العمامة: أي لأن الرجال منهم والنساء في الضعف، و«العمامة»

بالكسر تطلق على المغفر والبيضة وما يلف على الرأس، وحملها على الأولين أبلغ، وعلى

الثالث أوفق بقوله: «والخمار». (تجريد البناني)

(١) قوله: أي حسبت إلخ: أي ظننت أن لسانه ناشئ من سيفه القاطع، أو أن «من» زائدة فشيء لسانه بسيفه بجامع التأثير. (ق)

(٢) قوله: قد جعلت إلخ: أي قد جعلت خرصانا على رماحهم عند الطعن، أي الضرب بالقنا. (دسوقي)

(٣) قوله: بالضم والكسر: أي في المفرد، وكذا في الجمع. وقيل: في المفرد، وأما الجمع فبكسر الحاء لا غير. (دسوقي وتجريد)

(٤) قوله: فبيت البحري أبلغ: حاصله أن كلا من البيتين تضمن تشبيه اللسان بألة الحرب في النفاذ والمضاء، وإن كانت الألة المعتبرة في الأول السيف، والألة المعتبرة في الثاني الرمح، ولكن بيت البحري أجود؛ لأنه نسب فيه التألق والصقالة للكلام، وهما من لوازم السيف على حد المنية والأظفار، فكان في الكلام استعارة بالكناية، فازداد بهذا حسنا، بخلاف بيت أبي الطيب. (من ق)

(٥) قوله: ولزم من ذلك: أي من إثبات التألق والصقالة للكلام؛ لأن التخيلية والمكنية متلازمان على ما سبق. (دسوقي)

(٦) قوله: رحب الباع والزراع: الرحب: الواسع، والباع: قدر مد اليدين، والذراع: من طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى. (ق)

(٧) قوله: فالبيتان متماثلان: أي لاتفاقهما على إفادة أن الممدوح لم يزد على الأقران في المال، ولكنه فاقهم في الكرم، ولم يختص أحدهما بفضيلة عن الآخر، فلذا كان الثاني بعيدا

المختلّس لينظمه: احتال في إخفائه، فغيّر عن لفظه وصرفه عن نوعه ووزنه وقافيته. وإلى هذا^(١) أشار بقوله: ومنه أي من غير الظاهر الذي احتلّسه وأخذ من كلام الغير

أن ينقل^(٢) المعنى إلى محل آخر، كقول البحرّي: شعر: **سَلِّبُوا أي ثيابهم وأشرقت الدماء^(٣) عليهم** :: **مُحَمَّرَةٌ فكأنهم لم يَسْلِبُوا^(٤)**؛ لأنّ

الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم. وقول أبي الطيّب: **ييس النجيع^(٥) عليه أي على السيف وهو مجرد** :: **عن غمده فكأنما هو**

مُغَمَّد^(٦)؛ لأنّ الدم اليابس بمنزلة غمده له، فنقل المعنى^(٧) من القتل والجرح إلى السيف.

ومنه أي من غير الظاهر أن يكون معنى الثاني أشمل من معنى الأول، كقول جرير: شعر:

إذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضاباً

مفعول أول له ووجدت مفعول ثاني

لأنهم^(٨) يقومون مقام كلهم. وقول أبي نواس: شعر:

وليس من الله بمستنكر أن يجمع العالم^(٩) في واحد

أي صفاته

عمر ليس

فإنه يشمل الناس وغيرهم، فهو أشمل من معنى بيت جرير.

من الملائكة والجن

ومنه أي من غير الظاهر القلب، وهو أن يكون المعنى^(١٠) الثاني نقيض معنى الأول، كقول أبي الشيص: شعر:

أجد الملامة في هواك لذيدة :: **حُبّاً لذكرك^(١١) فَلْيَلْمَنِي اللّوم**

جمع لائم

أي في شأنه أو بنسبه

أي اللوم والإنكار على

وقول أبي الطيّب: شعر: **أُحِبُّهُ الاستفهام للإنكار، والإنكار^(١٢) باعتبار القيد الذي هو الحال، أعني قوله: وأحبّ فيه ملامة** :: كما

أي المحبوب

بقال^(١٣): **أَتَصَلِّي وأنت محدث على تجويز واو الحال في المضارع المثبت، كما هو رأي البعض، أو على حذف المبتدأ أي وأنا أحب،**

صادر من أعدائه

مع أنهما لا يجتمعان أي بناء

ويجوز أن يكون الواو للعطف^(١٤)، فالإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين أعني محبته ومحبة الملامة فيه. إنّ الملامة فيه من أعدائه،

المحبوب

علة لقوله: «وأحب فيه»

يعني لا يكون إلا واحدا

يعني

(١) قوله: وإلى هذا إلخ: أي وإلى هذا القسم، وهو نقل المعنى من نوع إلى نوع آخر أشار بقوله إلخ، ووجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى إلى محل آخر، وهذا صادق بأن ينقله من التشبيب إلى أحد المذكورات. (دسوقي)

(٢) قوله: أن ينقل إلخ: أي بأن يكون المعنى وصفاً، وينقل من موصوف إلى موصوف آخر، كتنقله ستر الدم من القتلى إلى السيف في المثال الذي ذكره المصنف، أو يكون المعنى مدحاً فينقل للبهاء أو الرثاء أو العكس. (ق)

(٣) قوله: وأشرقت الدماء: أي فظهرت الدماء عليهم ملازمة لإشراق شعاع الشمس، وأتى بقوله: «مُحَمَّرَةٌ»؛ لنفي ما يتوهم من غلبة الإشراق عليها، حتى صارت بلون البياض. (دسوقي)

(٤) قوله: فكأنهم لم يسلبوا: أي فلما ستروا بالدماء بعد سلبهم صاروا كأنهم لم يسلبوا؛ لأن الدماء المشرقة عليهم صارت ساترة لهم، كاللباس المعلوم. (دسوقي)

(٥) قوله: النجيع: هو الدم المائل إلى السواد. وقيل: دم الجوف خاصة. (دسوقي وغيره)

(٦) قوله: فكأنما هو مغمّد: أي فصار السيف لما ستره النجيع الذي له شبه بلون الغمد كأنه مغمّد أي مجعول في الغمد. (دسوقي)

(٧) قوله: فنقل المعنى: أي وهو ستر الدم كاللباس من القتلى إلى السيف، أي لأنه في البيت الأول وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس، ونقل هذا المعنى لموصوف آخر، وهو السيف، فوصفه بأن ستره الدم كستر الغمد. (دسوقي)

(٨) قوله: لأنهم: أي بني تميم. وقوله: «يقومون مقام كلهم» أي مقام كل الناس. فقد أفاد جرير بهذا الكلام أن بني تميم ينزلون منزلة الناس جميعاً في الغضب. (ق)

(٩) قوله: أن يجمع العالم: أي صفات العالم الكمالية، وهذا البيت أشمل من الأول؛ لأن في الأول جعل بني تميم بمنزلة كل الناس الذين هم بعض العالم، وفي البيت الثاني جعل الممدوح

بمنزلة كل العالم الذي هو أشمل من الناس؛ لأن الناس بعض العالم. (علامة دسوقي)

(١٠) قوله: أن يكون المعنى إلخ: وذلك مثل أن يقرر في البيت الأول حب اللوم في المحبوب لعله، ويقرر في الثاني بعض اللوم في المحبوب لعله أخرى، فيكون التناقض والثاني بين البيتين بحسب الظاهر، وإن كانت العلة تنفي التناقض؛ لأنها مسلمة من الشخصين فيكون الكلامان معاً غير كذب، ومعلوم أن من كانت عنده العلة الأولى صح الكلام باعتبارها، ومن كانت عنده العلة الثانية صح الكلام باعتبارها، فالتناقض في ظاهر اللفظين والالتزام باعتبار العلل. (دسوقي)

(١١) قوله: حبا لذكرك: أي: وإنما وجدت اللوم فيك لذيدنا لأجل حيي لذكرك، واللوم مشتمل على ذكرك، ومثله شعر الهندي:

ندأول كالتحيت ندمي ستاوتياكرتا :: كبربريات من ناصح تهادياتام ليراتا

(دسوقي بزيادة)

(١٢) قوله: والإنكار إلخ: أي إنه لا يجب الملامة فيه بل يحبه فقط، فالنفي المستفاد من الاستفهام الإنكاري منصب على القيد على حد قوله تعالى: «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ» (البقرة: ٤٤). (تجريد)

(١٣) قوله: كما يقال إلخ: فالنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث، لا وقوع الصلاة من حيث هي. (تجريد)

(١٤) قوله: يكون الواو للعطف: والعطف بالواو وإن كان لا يقتضي المعية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم، فحبه وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم، وهذا الاجتماع هو محط الإنكار، أي كيف يجتمع حبه وحب اللوم في الوقوع مني. (تجريد البناني)

وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضاً، وهذا نقيض^(١) معنى بيت أبي الشيص لكن كلا منهما^(٢) باعتبار آخر، ولهذا قالوا: لا محبوا

الأحسن^(٣) في هذا النوع أن يبين السبب.

أي القلب الشاعر كما في البيت المذكورين

ومنه أي من غير الظاهر أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه^(٤) ما يحسنه، كقول الأفوه^(٥): شعر: وترى الطير^(٦) على آثارنا ::

الأودي

رأي عين أي عياناً ثقةً حالاً أي واثقة، أو مفعول له ممّا يتضمنه^(٧) قوله: «على آثارنا» أي كائنة على آثارنا؛ لو ثوقها أن ستمار^(٨)، أي

روية عين فيه المألقة

من «الطير» والمصدر بمعنى اسم الفاعل

أي من الفعل الذي

جمع «عقاب»

ستطعم من لحوم من تقتلهم. وقول أبي تمام: شعر: وقد ظلّت أي ألقى عليها الظل فصارت ذوات ظل عقبان أعلامه^(٩) ضحى ::

نائب فاعل

راياته

بالساء للمفعول

أي دماء القتلى

بعقبان طير^(١٠) في الدماء نواهل :: من «نهل» إذا روي^(١١) نقيض «عطش» أقامت أي عقبان الطير مع الرايات أي الأعلام وثوقاً بأنها

جمع «ناهل»

ستطعم من لحوم القتلى حتى كأنها :: من الجيش^(١٢) إلا أنها لم تقا؛ فإن أبا تمام^(١٣) لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأي عين

عقبان الطير

وتروى من دماها

لم يقصد

الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عياناً لا تخيلاً، وهذا^(١٤) ممّا يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعداء ولا شيء من معنى قوله:

«ثقة أن ستمار» الدال على وثوق الطير بالميرة؛ لا اعتيادها بذلك، وهذا أيضاً ممّا يؤكد المقصود. قيل: إن قول أبي تمام: «ظلّت» إلهاً

الميرة

أي وثوق الطير بالميرة

أي إثبات الشجاعة

بمعنى قوله: «رأي عين»؛ لأن وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش. وفيه نظر^(١٥)؛ إذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو

فلا يصح قوله: «إن أبا تمام لم يلم معنى قول الأفوه رأي عين»

الأعلام

أي الطير

في جو السماء بحيث لا يرى أصلاً، نعم^(١٦) لو قيل: إن قوله: «حتى كأنها من الجيش» إلهاً بمعنى قوله: «رأي عين»؛ فإنها إنما تكون

أي لغير

من الجيش إذا كان قريباً^(١٧) منهم ومختلطاً بهم لم يبعد من الصواب^(١٨). لكن زاد أبو تمام عليه أي على الأفوه زيادات محسنة للمعنى

أي قول الأفوه أي ثلاث

(١) قوله: وهذا نقيض إلخ: أي بعض اللوم في المحبوب نقيض معنى بيت أبي الشيص؛ لأنه جعل اللوم في المحبوب محبوا. (دسوقي)

(٢) قوله: لكن كلا منهما إلخ: أي لكن كلا من كراهة اللوم وحبها باعتبار غير اعتبار الثاني، فمحية اللوم من حيث اشتغال اللوم على ذكر المحبوب وكراهته من حيث صدوره من الأعداء، والصادر منهم يكون مبغوضاً. (من الدسوقي)

(٣) قوله: الأحسن إلخ: وإنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب؛ لأجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة، بل بحسب الصورة. (ق)

(٤) قوله: ويضاف إليه إلخ: مفهوم هذا الكلام أنه إذا لم يضاف إليه شيء أصلاً كان من الظاهر؛ لأن مجرد أخذ المعنى من الأول كلاً كان أو بعضاً لا لبس فيه يعد من الظاهر، وكذا إذا أضيف إليه ما لا يحسنه من الزيادة؛ فإنه يكون من الظاهر؛ لأن المأخوذ حينئذ ولو قل لا لبس فيه، بخلاف أخذ البعض مع ترينه بما أضيف إليه؛ فإن ذلك يخرج عن سنن الاتباع إلى الابتداء، فكانه مستأنف فيخفى. (من الدسوقي)

(٥) قوله: الأفوه: هو في اللغة: الواسع القم الطويل الأسنان بحيث خرجت من الشفتين. (بجريد)

(٦) قوله: ترى الطير إلخ: أي وتبصر الطير ورائها تابعة لنا معانية. وقيل: «الآثار» جمع «أثر» بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامنا متوقفة فوقها، فتكون الأعلام مظلة بالطير. (من الدسوقي)

(٧) قوله: ممّا يتضمنه: أي من العامل الذي يتضمنه المجرور الذي هو قوله: «على آثارنا»، وعلى هذا فقوله: «ثقة أن ستمار» جواب لسؤال مقدر، كأنه قيل: لماذا كانت الطيور على آثارنا تابعة لنا؟ فقيل: كانت على آثارنا؛ لو ثوقها بأنها ستمار أي ستطعم الميرة أي الطعام، وهو لحوم من تقتلهم. (من الدسوقي)

(٨) قوله: أن ستمار: من «مار أهله» أتاهم بالميرة وهي الطعام، «ومار» مضارع مجهول، و«إن» مخففة من المثقلة، واسمها ضمير مقدر راجع إلى الطير، والجملة مفعول «ثقة». (من الخواشي)

(٩) قوله: عقبان أعلامه: من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي أعلامه التي هي كالعقبان

في تلوعها وفخامتها، فالمراد بالعقبان: الأعلام نفسها، وقد كان للنبي ﷺ راية تسمى العقاب؛ لأنها سوداء، ولون العقاب أسود، وكان من برد لعائشة رضي الله عنها ذكره أهل السير. (من التحريد)

(١٠) قوله: بعقبان طير: متعلق بـ«ظلّت» أي ظللت عقبان الأعلام بعقبان طير؛ لأنها لزمت فوق الأعلام، فألقت ظلها عليها. (ق)

(١١) قوله: إذا روي: يقال في ضد العطش: «روي يروي» كـ«هوي يهوي»، ويقال في رواية الحديث ونحوه: «روي يروي» كـ«هوي يهوي». (من التحريد)

(١٢) قوله: حتى كأنها من الجيش: أي حتى صارت من شدة الاختلاط برؤوس الرماح والأعلام من أفراد الجيش، إلا أنها لم تقا أي لم تباشر القتال، وهذا استدراك على ما يتوهم من الكلام السابق من أنها حيث صارت من الجيش قتلت معه. (دسوقي)

(١٣) قوله: فإن أبا تمام إلخ: أي وإنما كان كلام أبي تمام بالنسبة لكلام الأفوه السابق مما ذكرناه، وهو أخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه؛ لأن أبا تمام إلخ. (دسوقي)

(١٤) قوله: وهذا: أي كون الطير قريباً من الجيش بحيث يرى معانية مما يؤكد المعنى المقصود، وهو وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الأعداء، وذلك لأن قرباً إنما يكون لأجل توقع الفريسة. (دسوقي)

(١٥) قوله: وفيه نظر: حاصله أن وقوع ظل الطير على الرايات لا يستلزم قرينه منها؛ لأن ظل الطير يمر بالأرض وغيرها، والحال أن الطير في الجو بحيث لا يرى، وفيه أن الظل يضمحل بالبعد الكثير الذي يوجب عدم الرؤية. (دسوقي وبجريد)

(١٦) قوله: نعم إلخ: هذا اعتراض ثانٍ على قول المصنف: «إن أبا تمام لم يلم معنى قول الأفوه رأي عين»، وحاصله أن قوله: «حتى كأنها من الجيش» فيه إلمام بمعنى قوله: «رأي عين»، وحينئذ فلا يتم ما قاله. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: قريباً: خبر «كان» ولم يؤنث؛ لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطاً؛ لأنه تابع. (دسوقي)

(١٨) قوله: لم يبعد من الصواب: ويزيد هذا تأكيداً لقوله: «أقامت مع الرايات»؛ لأن =

المأخوذ من الأفوه، أعني تسابير الطير على آثارهم بقوله: «إلا أنها»^(١) لم تقاثل،^(٢) ويقول: «في الدماء نواهل» وبإقامتها مع الرايات،^(٣) أي بالمعنى للمأخوذ من الأفوه متعلق بقوله: «زاد»^(٤) حتى كأنها من الجيش، وبها أي بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول يعني قوله^(٥): «إلا أنها لم تقاثل»؛ لأنه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله: «إلا أنها لم تقاثل» ذلك الحسن إلا بعد أن تجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة في عداد الجيش، حتى يتوهم أنها أيضًا من المقاتلين، هذا هو المفهوم^(٦) من الإيضاح. وقيل: معنى قوله: «وبها يتم حسن الأول» أي بهذه الزيادات الثلاثة يتم حسن معنى البيت الأول^(٧).

وأكثر هذه الأنواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها^(٨) مقبولة لما فيها من نوع تصرف بل منها أي من^(٩) هذه الأنواع ما يخرجها حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداء، وكلما كان أشد^(١٠) خفاء بحيث لا يعرف^(١١) كونه مأخوذًا من الأول إلا بعد مزيد تأمل^(١٢) كان أقرب إلى القبول؛ لكونه أبعد من الاتباع وأدخل في الابتداء.^(١٣)

هذا الذي ذكر^(١٤) في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه، وكونه مقبولًا أو مردودًا، وتسمية كل بالأسماء المذكورة كله إنما يكون إذا علم أن الثاني أخذ من الأول بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم، أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه، وإلا فلا يحكم^(١٥) بشيء من ذلك؛ لجواز أن يكون الاتفاق في اللفظ والمعنى جميعًا، أو في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ كما يحكى عن ابن ميادة^(١٦) أنه أنشد لنفسه: شعر:

مُفِيدٌ وَمِثْلُافٌ^(١٧) إِذَا مَا أَتَيْتَهُ :: تَهَلَّلْ^(١٨) وَاهْتَرَّ اهْتِرَازَ الْمَهْنَدِ

= صحبة الرايات تستلزم القرب. (دسوقي)

(١) قوله: بقوله إلا أنها إلخ: أي زاد عليه بأمر ثلاثة: أحدها قوله: «إلا أنها لم تقاثل»، وثانيها قوله: «في الدماء نواهل»، وثالثها قوله: «أقامت مع الرايات». (تجريد)

(٢) قوله: يعني قوله إلخ: أشار بذلك إلى أن مراد المصنف بالأول الأول من تلك الزيادات، لا الأول في كلام الشاعر؛ لأنه آخر فيه.

(٣) قوله: هذا هو المفهوم إلخ: أي أن المفهوم من الإيضاح أن ضمير قوله: «وبها» راجع لإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش، والمراد بالأول: الأول من الزيادات، وهو قوله: «إلا أنها لم تقاثل» لا الأول في كلام أبي تمام؛ لأنه آخر فيه، وبيان ذلك أنه لو قيل: «ظلمت عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنها لم تقاثل» لم يحسن هذا الاستدراك؛ لأن مجرد وقوع ظلها على الرايات لا يوقع في الوهم أنها تقابل مع الجيش حتى يستدرك عليه بالنفي، بخلاف إقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش؛ فإنه مظنة بأنها أيضًا تقاثل مثل الجيش، فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق. (دسوقي)

(٤) قوله: يتم حسن معنى البيت الأول: أي المعنى الذي أخذه أبو تمام من بيت الأفوه، وهو تسابير الطير على آثارهم وإتباعها لهم في الزحف. (دسوقي)

(٥) قوله: ونحوها: الظاهر أن «نحوها» معطوف على «هذه»، أي وأكثر نحو هذه الأنواع مقبول، وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضًا، وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضي قبول جميع الأنواع غير الظاهر، أعني ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر، ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر؟ وبهذا يعلم أن الأولى إسقاط لفظ «الأكثر» ويقول: «وهذه الأنواع ونحوها مقبولة». (تجريد البناني)

(٦) قوله: أي من إلخ: أي التي تنسب بغير الظاهر مطلقا لا بقيد كونها مذكورة.

(دسوقي)

(٧) قوله: وكلما كان أشد: أي وكلما كان الكلام المأخوذ من غيره أشد خفاء من مأخوذ آخر كان أقرب إلى القبول. (علامة دسوقي)

(٨) قوله: بحيث لا يعرف إلخ: وذلك بأن يكسب من التصرف وإدخال اللطائف ما أوجب كونه لا يعرف مما أخذ منه، وأن أصله ذلك المأخوذ منه إلا بعد مزيد تأمل وإمعان نظر. (دسوقي)

(٩) قوله: مزيد تأمل: أي وأما أصل التأمل فلا يد منه في غير الظاهر. (ق)

(١٠) قوله: الذي ذكر: فإفراد هذا بتأويل المشار إليه بما ذكر، فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله: «كله». (دسوقي)

(١١) قوله: وإلا فلا يحكم: أي وإن لم يعلم أخذ الثاني من الأول بأن علم العدم أو جهل الحال بشيء من ذلك، أي من سبق أحدهما وإتباع الآخر، ولا بما يترتب على ذلك من القبول أو الرد، وأشار الشارح بقوله: «وإلا فلا يحكم بشيء» إلى أن قول المصنف: «يجوز أن يكون إلخ» علة لخذوف. (دسوقي)

(١٢) قوله: ابن ميادة: بفتح الميم وتشديد الياء اسم امرأة أمة سوداء، وهي أم الشاعر، فهو ممنوع عن الصرف؛ للعلمية والتأنيث. (دسوقي)

(١٣) قوله: مفيد ومثلاف: أي هذا الممدوح يفيد الأموال للناس، أي يعطيها لهم ويتلفها على نفسه. (دسوقي)

(١٤) قوله: إذا ما أتيت تهلل: تهلل: طلاقة الوجه. والاهتزاز: التحرك. والمهند: السيف المصنوع من حديد الهند، أي إذا أتيت الممدوح تهلل - أي تنور - وجهه فرحا بسؤالك إياه، واهتز بإرادة العطاء كاهتزاز السيف المهند في البريق والإشراق. (دسوقي)

ف قيل له: أين يذهب بك^(١) هذا للحطيئة؟ فقال: الآن علمت أني شاعر إذا وافقته على قوله ولم أسمع. فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من
أي هذا البيت للحطيئة، وهو اسم شاعر
الأول قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا؛ ليغتنم^(٢) بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة
القول أي إلى القول المذكور
لو عين السرقة أو علمها

النقص إلى الغير.

أي الشاعر الثاني

ومما يتصل بهذا أي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم
خير مقدم
من «لمحه إذا أبصره»، وذلك^(٣) لأن في كل منها أخذ شيء من الآخر.
أي كل واحد من الخمسة المذكورة

أما الاقتباس فهو أن يضمّن^(٤) الكلام نظماً كان أو نثراً شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه، أي لا على طريقة أن ذلك الشيء
يعني من المركبات
من القرآن أو الحديث، يعني^(٥) على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه، كما يقال^(٦) في أثناء الكلام: «قال الله تعالى كذا»، وقال النبي ﷺ
راجع للمنفى

كذا» ونحو ذلك؛ فإنه لا يكون اقتباساً^(٧). ومثل الاقتباس بأربعة أمثلة؛ لأنه إما من القرآن أو الحديث، وكل منهما إما في النثر أو في
مثل: «وفي التنزيل» أو «في الحديث كذا»
أي المصنف

النظم، فالأول كقول الحريري: فلم يكن «إلا»^(٨) كَلَمَجَ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ^(٩) حتى أنشد وأغرب. والثاني مثل قول الآخر: شعر: إن
أي الاقتباس من القرآن في النثر
كنت أزمعت أي عزميت على هجرنا :: من غير ما جرم فصبر جميل^(١٠) :: وإن تبدلت^(١١) بنا غيرنا :: فحسبنا الله ونعم الوكيل.
ما زائدة، أي من غير ذنب صدر منا

والثالث: قول الحريري: قلنا: شأنت الوجوه أي قبحت، وهو لفظ الحديث على ما روي: أنه لما اشتد الحرب يوم حنين
أي الاقتباس من الحديث في النثر

أخذ النبي ﷺ كفاً من الحصى، فرمى بها وجوه المشركين، وقال النبي ﷺ: «شأنت الوجوه»^(١٢)، وقبح على المبني للمفعول، أي
بوزن «ضرب»
واله وصحبه

لُعِنَ، من «قبحه الله» بالفتح، أي أبعدته من الخير، اللُّكْعُ أي اللثيم ومن يرجوه. والرابع: مثل قول ابن عباد: شعر: قال أي الحبيب
باب «منع» بفتح العين
أي اقتباس الحديث في النظم

لي إن رقيب^(١٣) :: سيء الخلق فدأره :: من «المدارة»: هو الملاطفة والمخاتلة، وضمير المفعول [للرقيب]، قلت: دعني^(١٤) وجهك^(١٥)
الرقيب: الحافظ
قبح الطبع
للا بمعنى عنك
أي المخادعة
هو الماء في «دأره»

:: الجنة حقت بالمكارة، اقتباساً من قوله ﷺ: «حقت الجنة بالمكارة وحقت النار بالشهوات» أي أحيطت، يعني لا بد لطالب
تفسير للاحقت

فأنشد فيه أبو زيد السروجي وأغرب، أي أتى بشيء غريب بديع، وهذا كناية عن سرعة
الإشاد الغريب. (ق)

(٩) قوله: إلا كلمح البصر أو هو أقرب: هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ (النحل: ٧٧). (ق)

(١٠) قوله: فصبر جميل: أي فامرنا معك صبر جميل، وهو الذي لا شكوى فيه، اقتبس هذا من قوله تعالى حكاية عن قول يعقوب عليه السلام: ﴿يَلَّ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف: ١٨). (دسوقي)

(١١) قوله: وإن تبدلت إلخ: أي وإن اتخذت غيرنا بدلاً منا في الصحبة: «فحسبنا الله» أي فيكفينا الله في الإعانة على هذه الشدة، «ونعم الوكيل» أي المفوض إليه في الشدائد، اقتبس هذا من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ آلِهِمْ وَفَضَّلُوا﴾ (آل عمران: ١٧٣-١٧٤). (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: وقال النبي ﷺ شأنت الوجوه: أي قبحت وتغيرت بانكسارها وانغرامها وعودها بالخيبة، فلما فعل ذلك انغمز المشركون. (دسوقي)

(١٣) قوله: إن رقيبى إلخ: «الرقيب»: الحافظ والحارس، و«الخلق» يسكون اللام، أي رقيبى قبيح الطبع غليظه، فلاطفه؛ لتنازل معه المطلوب. (تجريد الباني)

(١٤) قوله: دعني: أي اتركني من الأمر بمدارة الرقيب وملاطفته. (ق)

(١٥) قوله: وجهك: مبتدأ خبره «الجنة»، وما بعدها حال منها بإضمار «قد»، والمعنى على التشبيه. (دسوقي)

(١٦) قوله: أي أحيطت: يعني كل من الجنة والنار بما ذكر، يعني بالمكارة والشهوات، =

(١) قوله: أين يذهب بك: هذا كلام يقال للضال، كقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ (التكوير: ٢٦). (تجريد)

(٢) قوله: ليغتنم إلخ: علة لمحذوف، أي فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا، ولا يقال: إن الثاني أخذه من الأول سرقة؛ ليغتنم إلخ؛ لأنه لو ادعى سرقة مثلاً أو عدماً مثلاً: لم يأمن أن يخالف الواقع. (دسوقي)

(٣) قوله: وذلك: أي وجه اتصال هذه الأمور بالسرقات أن في كل من هذا أخذ شيء من شيء سابق، كما في السرقات. (من الدسوقي)

(٤) قوله: أن يضمّن إلخ: أي أن يؤتى بشيء من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام، ومما ينبغي أن يلحق بالاقتباس أن يضمّن الكلام شيئاً من كلام الذين يرك بهم وبكلامهم خصوصاً الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين. (دسوقي)

(٥) قوله: يعني إلخ: أتى بالعناية؛ إشارة إلى أن النفي ليس منصبا على المقيد - وهو الوجه والطريقة - بل منصبه القيد، وهو كونه من القرآن أو الحديث، ففسر المتن أولاً على ظاهره، ثم أشار إلى بيان المراد منه. (تجريد)

(٦) قوله: كما يقال إلخ: مثال للمنفى، أي الإتيان بشيء من القرآن أو الحديث على وجه فيه إشعار بأنه منه. (دسوقي)

(٧) قوله: فإنه لا يكون اقتباساً: أي لأن هذا ليس من التضمين في شيء بسهولة تناول، فلا يفتقر إلى نسخ الكلام نسخاً، يظهر منه أنه شيء آخر، فيعد مما يستحسن فيلحق بالبديع. (دسوقي)

(٨) قوله: فلم يكن إلا إلخ: أي لم يكن من الزمان إلا كلمح البصر في القلة واليسارة،

جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب، كما لا بدّ لطالب الجنة من مشاقّ التكليف.

كالصلاة والزكاة وغيرها

ولا ينفع فيه المداراة

من إضافة المشبه به للمشبه

وهو أي الاقتباس ضربان: أحدهما: ما لم ينقل^(١) فيه المقتبس عن معناه الأصلي^(٢)، كما تقدّم من الأمثلة^(٣)، والثاني: خلافه، أي

ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، كقوله أي قول ابن الرومي: شعر:

لئن أخطأت^(٤) في مدحك :: ما أخطأت في منعي

لقد أنزلت حاجاتي :: بواذ غير ذي رزّع

هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي رَزْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾، لكن معناه في القرآن: وادٍ لا ماء فيه

هو أرض مكة لمشرقة

(إبراهيم: ٢٧)

حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه

ولا نبات، وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى إلى جنّاب لا خير فيه ولا نفع.

أي فناء

ولا بأس^(٥) بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره كقوله: شعر: قد كان أي وقع ما خفت أن يكونا :: إنّنا إلى الله راجعون،

نقص وزاده لاستقامة الوزن

أي بعض المغاربة عند وفاة صاحب له

كالتفعية

وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

وأما التضمن فهو أن يضمّن^(٦) الشعر شيئاً من شعر الغير بيتاً كان^(٧) أو فوقه أو مصراعاً أو ما دونه مع التنبيه عليه، أي على أنه

من شعر الغير، إن لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء، وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة، كقوله^(٨): أي قول الحريري يحكي ما قاله

أي بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة

الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع: شعر:

بابه «ضرب»

على أنّي سأنشد عند بيعي :: أضعاعوني وأيّ فتى أضعاعوا

مفعول «أنشد»

المصراع الثاني للعرجي^(٩)، وتماّمه^(١٠): ع: ليوم كريمة وسدادٍ ثغر. اللام في «ليوم» لام التوقيت، و«الكريمة» من أسماء الحرب،

لانما تستكره

«أن يضمّن الشعر»، فلا يجري فيه التضمن، وإنما اختص التضمن بالشعر؛ لأن ضم كلام الغير في الشعر على وجه يوافق المضموم إليه مما يستدع؛ إذ ليس سهل التناول، ولذا عد من المحسنات، بخلاف ضم كلام الغير في النثر؛ فإنه لا استدع فيه. وخرج بقوله: «شيئاً من شعر الغير» ما إذا ضمن الشعر شيئاً من نثر الغير، فلا يسمى تضميناً، بل عقداً، كما يأتي. (من الدسوقي)

(٧) قوله: بيتاً كان إلخ: وهذه الأربعة إما مع التنبيه أو عدمه إن كان مشهوراً، فالأقسام ثمانية، مثل المصنف لقسم منها، وهو تضمين المصراع مع التنبيه بقوله: «سأنشد إلخ»، ومثل الشارح لقسم ثان منها، وهو تضمين بدون تنبيه، وترك أمثلة الباقي. (دسوقي)

(٨) قوله: كقوله إلخ: هذا مثال لتضمن المصراع مع التنبيه على أنه لغير؛ فإن قوله: «سأنشد» نبه به على أن المصراع الثاني لغيره، وهو قوله: «أضعاعوني إلخ». (دسوقي)

(٩) قوله: للعرجي: بسكون الراء، وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان رضي الله عنه نسبة للعرج، موضع بطريق مكة. (دسوقي)

(١٠) قوله: وتماّمه: أي تمام المصراع الثاني، فالأصل هكذا:

أضعاعوني وأيّ فتى أضعاعوا :: ليوم كريمة وسداد ثغر

هذه الأبيات من قصيدة قالها العرجي حين حبس في شأن قتل قتلته. ثم إن الغلام الذي عرضه أبو زيد السروجي للبيع -وهو ولده-، أخبر عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع ينشد ما ذكر، وضمن شعره الذي أنشده عند بيعه المصراع الأول من البيت الأول من كلام العرجي، ونبه بقوله: «سأنشد» على أن المصراع الثاني لغيره، والحريري حكى ما قاله ذلك الغلام. (ق)

= فلا يتوصل إلى كل منهما إلا بارتكاب ذلك. (من الدسوقي)

(١) قوله: ما لم ينقل إلخ: أي بل أريد به في كلام المقتبس -بكسر الباء- معناه الأصلي المفهوم منه بعينه. (ق)

(٢) قوله: معناه الأصلي: المراد به المفهوم منه، وإن كان المصداق مختلفاً، فما صدق في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر مثلاً، والمفهوم واحد، فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة؛ لأنه مستعمل في مفهومه، وإن اختلف المصداق، بخلاف ما إذا نقل؛ فإنه يكون مجازاً. (دسوقي)

(٣) قوله: كما تقدم من الأمثلة: يعني فإن قوله: «كلمح البصر أو هو أقرب» أريد به ذلك المقدار من الزمان، كما أريد به في الأصل، وقوله: «فصير جميل» على معناه، وكذا «حسبنا الله ونعم الوكيل»، و«شاهد الوجوه» أريد به قبح الوجوه وتغيرها، كما أريد به في الأصل، وكذا «حفت الجنة بالمكاره»؛ فإن المفهوم في الأصل والفرع واحد، وإن كان المراد بمصدق الفرع خلاف الأصل؛ لأن الاختلاف في المصدق لا عبرة به. (علامة دسوقي)

(٤) قوله: لئن أخطأت إلخ: أي والله إن كنت أخطأت في مدحك؛ لكونك لا تستحق المدح. «ما أخطأت في منعي»؛ لكوني أستحق المنع؛ لأنني مدحت من لا يستحق المدح. (دسوقي)

(٥) قوله: ولا بأس إلخ: أي ويسمى اللفظ المتغير بتغير يسير مقتبساً، وأما إذا غيّر كثيراً حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباساً، كما لو قيل في «شاهد الوجوه»: «قبح الوجوه» أو «تغيرت الوجوه» أو نحو ذلك. (من الدسوقي)

(٦) قوله: أن يضمّن إلخ: أي يدخل في الشعر شيئاً من شعر الغير، وخرج النثر بقوله:

و«سداد الثغر» بكسر السين سدّه بالخليل والرجال، والثغر: موضع المخافة من فروج البلدان، أي أضاعوني في وقت^(١) الحرب وزمان سد الثغر، ولم يراعوا لحقي أحوج ما كانوا إليّ، و«أيّ فتى» أي كاملاً من الفتیان أضاعوا، وفيه تنديم^(٢) وتخطئة لهم.

وتضمن المصراع بدون التنبيه لشهرته: كقول الشاعر: شعر:

قد قلت لَمَّا أَطْلَعْتُ وَجَنَاتُهُ^(٣) :: حول الشقيق الغض روضة آس^(٤)

أعذاره^(٥) الساري العجول توقفا^(٦) :: ما في وقوفك ساعة من بأس

المصراع الأخير لأبي تمام.

وأحسنه أي أحسن التضمنين ما زاد على الأصل أي شعر الشاعر الأول بنكتة لا توجد فيه^(٧)، كالتورية^(٨) أي الإيهام والتشبيه في

قوله^(٩): إذا الوهم أبدى لي أي أظهر لي لمّا أي سمرة شفتيها وثغرها: تذكرت ما بين العذيب وبارق :: ويذكرني من «الإذكار» من

قدّها ومدامعي :: مجرّ عوالينا^(١٠) ومجرى السوابق، انتصب «مجرّ» على أنه مفعول ثانٍ لـ «يذكرني»، وفاعله ضمير يعود إلى الوهم،

وقوله: «تذكرت ما بين العذيب وبارق :: مجرّ عوالينا ومجرى السوابق، مطلع قصيدة^(١١) لأبي الطيّب، والعذيب^(١٢) والبارق:

موضعان، و«ما بين» ظرف لـ «التذكر»،^(١٣) أو لـ «مجرّ» أو «المجرى»؛ اتساعاً في تقديم الظرف على عامل المصدر، أو يكون «ما بين»

مفعول «تذكرت»، و«مجرّ» بدلاً منه، والمعنى^(١٤): أنهم كانوا نزولاً بين هذين الموضعين، وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان،

ويسابقون على الخيل، فالشاعر الثاني أراد بـ «العذيب» تصغير «العذب»، يعني شفة الحبيب، وبـ «بارق» ثغرها^(١٥) الشبيه بالبرق،

و«مجرى السوابق» إشارة إلى «مجرى السوابق» فقد زاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه

الأول فيه تضمنين على التورية، والثاني فيه تضمنين مشتمل على التشبيه. (دسوقي)

(١٠) قوله: مجرّ عوالينا: أي جرّ رماحنا العالية، راجع لتبخر قدّها أي تمايله، وقوله: «مجرى السوابق» أي وجري الخيل السوابق، راجع لجريان مدامعه، والمعنى: أن الوهم يذكره من تبخر قدّها جرّ الرماح وتمايلها؛ للمشاهدة بينهما، ويذكره من جريان مدامعه جريان الخيل السوابق؛ للمشاهدة بينهما. (دسوقي)

(١١) قوله: مطلع قصيدة: فالشاعر الثاني أخذ الشطر الأول وجعله شطراً ثانياً، وأخذ الشطر الثاني وجعله شطراً ثانياً أيضاً. (تجريد)

(١٢) قوله: والعذيب إلخ: هذا شروع في بيان مراد أبي الطيب، ثم بين مراد المضمن بعد

ذلك، وقوله: «موضعان» هذا معناها القريب المشهور، وسيأتي معناها البعيد. (دسوقي)

(١٣) قوله: وما بين ظرف للتذكر: وعلى هذا ف«ما» زائدة، و«مجرّد» وما عطف عليه

مفعول «التذكر»، وقوله: «أو للمجرّ»، أي وانجر وما عطف عليه مفعول لـ «التذكر»،

ويكون التقدير: تذكرت جرّ العوالي وإجراء السوابق حين وقع ذلك الجر والإجراء بين

العذيب وبارق. وقوله: «أو ما بين مفعول» أي على أن «ما» موصولة و«بين» صلتها.

والحاصل: أن «ما» في قوله: «ما بين العذيب» يصح أن تكون موصولة مفعولا

لـ «تذكرت»، وصلتها الظرف بعدها، أي تذكرت الذي استقر بين العذيب وبارق، وعلى

هذا فـ «مجرّ» و«مجرى» بدلان من «ما» الواقعة مفعولا، وحينئذ يكون المراد بالجر والجرى

المكان أو المصدر الذي هو جر الرماح وإجراء الخيل، ويصح أن يكون مفعول «تذكرت»

«مجرّ» و«مجرى»، و«بين» ظرف لـ «التذكر» أو لـ «مجرّ» و«مجرى»، قدم عليهما؛ لكونه

ظرفاً، و«ما» زائدة على الوجهين. (دسوقي وتجريد)

(١٤) قوله: والمعنى: [أي معنى البيت الأصلي الذي هو بيت أبي الطيب].

(١٥) قوله: ثغرها: [هذا هو المعنى البعيد، وكذا ما قبلها].

(١) قوله: أضاعوني في وقت إلخ: أشار الشارح إلى أن اللام في قوله: «اليوم كريمة» بمعنى «في» وإنما متعلقة بـ «أضاعوني». (دسوقي)

(٢) قوله: وفيه تنديم: أي في الكلام تنديم للمضيعين وتخطئة لهم من حيث إنهم أضاعوا وراعوا من لا غنى عنه؛ لكونه كاملاً في الفتوة. (دسوقي)

(٣) قوله: وجناته: [جمع «وجنة»، هو ما ارتفع من الخدين].

(٤) قوله: روضة آس: مفعول «أطلعت»، والروضة: منبت الأشجار، والآس: الریحان، أي لما أظهرت وجناته شيئاً أخضر كالآس، والمراد به شعر العذار؛ لأن الشعر في حال نباته

يميل للخضرة. (دسوقي)

(٥) قوله: أعذاره إلخ: الحمزة للنداء، والعذار: هو ما يوجد من الشعر على الخد. والساري في الأصل: الماشي بالليل، وهو بالنصب صفة لـ «عذار»، إلا أنه أسكنه؛ للضرورة، وإنما نادى عذاره؛ لأنه مشغوف به، ووصفه بأنه الساري؛ لأنه مشتمل على سواد كسواد

الليل، فكانه سار بالليل، ووصفه بأنه العجول؛ لأن فيه تظهر عجلة المسرع. (دسوقي)

(٦) قوله: توقفا: في أكثر النسخ: «ترققا» بالراء، قيل: هو أمر مؤكد بالنون الخفيفة قلبت ألفاء؛ لوقوعها في الوقف بعد فتح، فهو حينئذ يفتح القاف أو الفاء، وقيل: إن «توقفا»

أو «ترققا» مصدر منصوب بفعل مقدر، أي توقف أو ترقق، فعلى هذا يقرأ بضم القاف أو الفاء منونا. (من الدسوقي وغيره)

(٧) قوله: لا توجد فيه: بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لنكتة، وإلا فالزيادة على المضمن لا بد منها، فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شيء، وإنما احترز بكونها لنكتة

زائدة على ما كان، فاحتجز عنه هو الزيادة لغير ذلك. (تجريد)

(٨) قوله: كالتورية: [هو أن يكون للكلام معنيان: بعيد وقريب، ويراد البعيد؛ لقربة].

(٩) قوله: في قوله: أي التورية والتشبيه الموجودين في قوله: «إذا الوهم إلخ»؛ فإن البيت

وبما بينهما: ريقها، وهذا تورية، وشبه تبختر^(١) قدّها بتمايل الرمح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق. ^{عطف} ^{هو أيضا معنى بعيد} ^{فالتورية في ثلاثة مواضع}

ولا يضر في التضمنين التغيير اليسير^(٢)؛ لما قصد تضمينه؛ ليدخل في معنى الكلام، كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب^(٣) شعر:

متعلق بـ «التغيير» ^{علة للتغيير} أي الكلام المؤلف الثاني ^{أي لما له}

أقول لمعشر^(٤) غلطوا وغضّوا :: من الشيخ الرشيد وأنكروه

لم يخترموه ^{لجماعة اليهود}

هو ابن جلا وطلّاع الشايبا :: متى يضع العمامة تعرفوه

هذا مقول القول

البيت لسحيم بن وثيل، وهو «أنا ابن جلا»^(٥) على طريقة التكلم، فغيّره إلى طريقة الغيبة؛ ليدخل في المقصود. ^{الثاني} ^{أصل البيت} ^{أي الشاعر الثاني}

وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة^(٦)، وتضمنين المصراع فما دونه إبداعا، كأنه أودع شعره شيئا قليلا من

للتقليل ^{كضمين البيت أو الثلاثة} ^{أي كصفه} ^{أي لأنه}

شعر الغير، ورَفَّوًا^(٧) كأنه رفا خرق شعره بشيء من شعر غيره. ^{أي إصلاحا}

وأما العقد فهو أن ينظم نثر قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك، لا على طريق الاقتباس يعني: إن كان^(٨) النثر قرآنا أو حديثا

أي حكمة من الحكم المشهورة

فنظمه إنما يكون عقدا إذا غير تغييرا كثيرا، أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيف

لأنه لا يفتخر في الاقتباس من التغيير إلا اليسير ^{كما مر} ^{أي أو غير تغييرا يسيرا لكن أشير}

ما كان^(٩) إذ لا دخل فيه للاقتباس، كقوله: شعر:

أي في غير القرآن والحديث ^{هو أبو العتاهية}

ما بال مَنْ أَوَّلُهُ نطفةٌ :: وجيفةٌ آخره يفخر

باب «نفع ينفع»

أي الشاعر

الجملة حال، أي ما باله مفتخرًا، عقد قول علي ^{عليه السلام}: «ما لابن آدم والفخر»^(١٠)، وإنما أوله نطفة وآخره جيفة». ^{أي جملة «يفخر»} ^{فهو عقد لما ليس بقرآن ولا حديث} ^{فمن أين يأتيه الاقتدار}

وأما الحلّ فهو أن ينثر نظم، وإنما يكون مقبولا^(١١) إذا كان سبكه مختارًا لا يتقاصر عن سبك النظم وأن يكون حسن الموقع مستقرا

أي الوقوع

أي في الحسن

أي يجعل النظم نثرا

في محله غير قلق، كقول بعض المغاربة^(١٢): فإنه لما قبحت فعلأته وحفظت نخلاته أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في الممرارة

أي نتائج أفكاره

أي أفكاره

أي أمثاله

جمع «مغربي»

غير مضطرب

لم يزل^(١٣) سوء الظن يقتاد، أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهّمات باطلة، ^{جواب «لما»}

(٧) قوله: ورَفَّوًا: أي إصلاحا؛ لأن رفو الثوب إصلاح خرقه، فكان الشاعر لقطة المصراع

وما دونه أصلح به خرق شعره، أي خلله، كما يرفأ الثوب بالخيوط الذي هو من حسنه.

(دسوقي)

(٨) قوله: يعني إن كان إلخ: حاصله: أن النثر في قوله: «أن ينظم نثر» شامل للقرآن

والحديث وغيرهما، وقوله: «لا على طريق الاقتباس» قيد في القرآن والحديث فقط؛ لأن

الاقتباس لا يكون إلا فيهما كما تقدم. (تجريد)

(٩) قوله: كيف ما كان: أي سواء غير تغييرا يسيرا أو كثيرا أو لم يغير بأن قال: «قال

فلان كذا»، وغير بإشارة أو لا. (حاشية)

(١٠) قوله: والفخر: مفعول معه، أي أي شيء ثبت لابن آدم مع الفخر. (ق)

(١١) قوله: وإنما يكون مقبولا إلخ: أشار الشارح إلى أن شرط كون الحل مقبولا أمران:

أحدهما راجع إلى اللفظ والآخر إلى المعنى، الأول: أن يكون سبك ذلك النثر مختارا

لا يقصر عن سبك النظم؛ لكونه مسجعا ذا قرائن مستحسنة. والآخر: أن يكون ذلك

النثر حسن الوقوع غير قلق مطابقا لما تحب مرعاته في البلاغة مستقرا في مكانه الذي

يجب أن يستعمل فيه. فإن فات في النثر أحد الأمرين المذكورين لا يكون الحل مقبولا.

(من الدسوقي)

(١٢) قوله: كقول بعض المغاربة: أي في وصف شخص يسيء الظن بالناس؛ لقياسه

غيره على نفسه. (دسوقي)

(١٣) قوله: لم يزل إلخ: أي لما كان قبيحا في نفسه قاس الناس عليه، فساء ظنه بهم في

كل شيء، فصار سوء الظن يقوده إلى ما لا حاصل له في الخارج من التخيلات =

(١) قوله: وشبه تبختر إلخ: أي تشبيها ضمينا لا صريحا، والحاصل: أن الشاعر الثاني زاد

على أبي الطيب بالتورية في ثلاثة مواضع وبالتشبيه الضمني. (دسوقي)

(٢) قوله: التغيير اليسير: احتراز به من التغيير الكثير؛ فإنه يخرج به المضمن عن التضمنين،

ويدخل في حد السرقة إن عرف أنه للغير، والفرق بين الكثير واليسير موكول إلى عرف

البلغاء. (دسوقي وتجريد)

(٣) قوله: داء الثعلب: هو مرض يسقط الشعر من الرأس، وهو المسمى بالقراع. (ق)

(٤) قوله: أقول لمعشر إلخ: المعشر: الجماعة، وقوله: «غلطوا» أي في حقه، وقوله:

«غضوا» أي أبصارهم عند رؤيته احتقارا به، وقوله: «من الشيخ» يعني ذلك اليهودي،

وقوله: «الرشيد» أراد به الغوي -أي الضال- تحكما، وقوله: «هو ابن جلا إلخ» مقول

القول. (من التجريد)

(٥) قوله: أنا ابن جلا إلخ: فمراد هذا الشاعر الأول: الافتخار، وأنه ابن رجل جلا أمره

واتضح، وأنه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره في الحرب؛ بناء على أن

المراد بالعمامة: ملبوس الحرب، ومراد الشاعر الثاني بقوله: «هو ابن جلا إلخ»: التهكم

باليهودي، وأنه ابن شعر أي صاحب شعر جلا الرأس منه، وانكشف عن الرأس من هذا

الداء أي داء الثعلب، وأنه طلاع الشايبا أي ركاب صعاب الأمور، وهي مشاق داء

الثعلب ومشاق الذل والهوان، ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن

رأسه العمامة يعرف داؤه وعييه. (من تجريد البناني)

(٦) قوله: استعانة: لأنه لكثرة كان الشاعر استعان به وتقوى على تمام مراده، بخلاف ما

هو دون ذلك. (دسوقي)

ويصدق هو توهمه^(١١) الذي يعتاده من «الاعتیاد» حلّ^(١٢) قول أبي الطيب^(١٣): شعر:

إذا ساء^(١٤) فعل المرء ساءت ظنونه :: وصدق ما يعتاده من توهم

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه.

وأما التلميح صح بتقديم اللام^(١٥) على الميم من «لَمَّحَ» إذا أبصره ونظر إليه، وكثيراً ما تسمعهم يقولون: «لمح فلان هذا البيت

فقال كذا»، و«في هذا البيت تلميح إلى قول فلان». وأما «التلميح» بتقديم الميم على اللام بمعنى الإتيان بالشيء الملمح، كما في التشبيه

والاستعارة: فهو ههنا غلطٌ محض^(١٦)، وإن أخذ مذهبا^(١٧): فهو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكره

أي ذكر^(١٨) كل واحد من القصة أو المثل، فالتلميح إمّا في النظم أو في النثر، والمشار إليه في كل منهما إما أن يكون قصة أو شعراً أو

مثلاً، يصير ستة أقسام، والمذكور في الكتاب^(١٩) مثال التلميح في النظم إلى القصة والشعر، كقوله: شعر:

فوالله ما أدري أأحلام نائم أَلَمَّتْ بنا أم كان في الركب يوشعُ

جمع «حلم» بالضم ما يراه النائم

وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل، ثم استعظم ذلك^(٢٠) واستغرب

وتجاهل^(٢١) تحيراً تدلّها، وقال: هذا حلم أراه في النوم أم كان فيما بين الركب يوشع النبي صلى الله على نبينا وعليه السّلام، فردّ

الشمس^(٢٢) بدعائه، أشار إلى قصة يوشع عليه السلام^(٢٣) واستيقافه الشمس على ما روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلمّا أدبرت الشمس

خاف^(٢٤) أن تغيب قبل أن يفرغ منهم، ويدخل السبت^(٢٥)، فلا يحلّ له قتالهم فيه، فدعا الله تعالى، فردّ له الشمس، حتى فرغ من

قتالهم. وكقوله: شعر: لعمرو اللام للابتداء، وهو مبتدأ مع الرمضاء أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم، أي تحترق، حال^(٢٦) من

أي جارين

= الفاسدة. (التجريد للبناني)

(١) قوله: ويصدق توهمه إلخ: يعني أنه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك، فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد، فلم يحصل بسبب ذلك إلا الإثم والعداوة. (تجريد)

(٢) قوله: حل: أي في هذا السجع قول أبي الطيب وزاد عليه قوله: «وحفظت غلاته». (دسوقي)

(٣) قوله: قول أبي الطيب: أي شكاية من سيف الدولة حيث استمع لقول الأعادي فيه، وأن سبب ذلك هو سوء فعله، فظن الناس كذلك. (دسوقي)

(٤) قوله: إذا ساء إلخ: أي إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه، فيسيء ظنه بالناس، ويصدق في أوليائه وأتباعه ما يخطر بباله من الأمور التي توهمها منهم؛ لاعتیاد مثله من نفسه. (دسوقي)

(٥) قوله: صح بتقديم اللام: أي الذي صح ونحضر عند المحققين أنه هنا بتقديم اللام، وأما ما قاله بعضهم من أنه يجوز تقديم الميم وأنه لا فرق بين التلميح والتلميح: فليس بشيء. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: غلط محض: أي نشأ من توهم اتحاد الأعم بالأخص؛ لأن الإتيان بالشيء الملمح أعم من التلميح الذي هو النظر إلى شعر أو قصة أو مثل. (دسوقي)

(٧) قوله: وإن أخذ مذهبا: أي وإن جعل ذلك مذهبا للشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح، وفسرها بما قاله المصنف. (دسوقي)

(٨) قوله: أي ذكر إلخ: أشار الشارح إلى أن الضمير لواحد؛ لأن العطف بـ«أو»، وحينئذ فلا يعترض على المصنف بعدم مطابقة الضمير لمرجعه. (دسوقي)

(٩) قوله: والمذكور في الكتاب إلخ: أي وترك أمثلة التلميح في النثر بأقسامه الثلاثة، وكذا

ترك مثال التلميح في النظم للمثل. (دسوقي)

(١٠) قوله: ثم استعظم ذلك: أي طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في الليل، حتى كأنه لا يمكن عادة، كرد الشمس. (ق)

(١١) قوله: وتجاهل: أي فكأنه يقول: حبط عليّ الأمر لما شاهدت، فلم أدرك: هل أنا نائم وما رأيته حلم أم حضر يوشع عليه السلام فردّ الشمس. (من الحاشية)

(١٢) قوله: فردّ الشمس: أي ردّها عن الغروب وأمسكها، وليس المراد أنها غابت بالفعل ثم ردّها، كذا قيل. (دسوقي)

(١٣) قوله: يوشع عليه السلام: هو ابن نون فتى موسى عليه السلام أي صاحبه. (دسوقي)

(١٤) قوله: خاف إلخ: أي فهو لم تغرب بالفعل، لكنها قاربت الغروب، فلما دعا الله تعالى حبست له حتى فرغ من قتالهم، فقد حصل نوع من الظلام، وظهرت الشمس في الظلام مثل ظهور الشمس في الليل المظلم، وقيل: إن الشمس غربت بالفعل وردت له بعد غروبها. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: ويدخل السبت: لأن بالغروب تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحرمة؛ لأن يوشع عليه السلام كان متعبدا بشريعة موسى عليه السلام، ومن شريعته حرمة العمل في يوم السبت وليته. (من التجريد والدسوقي)

(١٦) قوله: حال إلخ: والأوجه أن يجعل قوله: «مع الرمضاء» صفة لـ«عمرو»، و«النار» بالجر عطف على «الرمضاء»، أي لعمرو المصاحب للرمضاء وللنار في الذكر، أي لعمرو الذي ذكر معه الرمضاء، والنار في البيت الآخر، وعمرو الذي ذكر معه الرمضاء والنار في البيت الآخر هو عمرو قاتل كليب، فكأنه قيل لقاتل كليب: أرق منك يا أيها المخاطب. (دسوقي)

الضمير في «أرق» والنار مرفوع معطوف على «عمرو» أو مجرور معطوف على «الرمضاء» تلتظي، حال منها، وما قيل: «إنها صفة على حذف الموصول أي النار التي تلتظي» تعسف لا حاجة إليه، أرق خبر المبتدأ من «رق له» إذا رحمه وأحفى من «حفي عليه» تلطّف وتشفّق منك في ساعة الكرب، إشعار إلى البيت المشهور، وهو قوله: شعر: المستجير أي المستغيث بعمرو عند كربته :: الضمير للموصول، أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار. وعمرو: هو جساس بن مرة، وذلك أنه لما رمى كليباً ووقف فوق رأسه، قال له كليب: يا عمرو؛ أغثني بشربة ماء فأجهز عليه، فقيل: المستجير بعمرو البيت. أي الغار من الأرض الرمضاء إلى النار أي قتله سرياً أي آخر البيت

فصل من الخاتمة^(٣) في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

ينبغي للمتكلم^(١) شاعراً كان أو كاتباً أن يتأنق أي يتتبع الآنق^(٢) أي الأحسن، يقال: «تأنق في الروضة» إذا وقع فيها متبعاً لما يؤنقه، أي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظاً بأن يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل، وأحسن سبكاً بأن يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس^(٣)، وأن يكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والركة والسلاسة، ويكون المعاني متناسبة لألفاظها من غير أن يكتسي اللفظ الشريف^(٤) المعنى السخيف، أو على العكس، بل يصاغان صياغة تناسب^(٥) وتلاؤم، وأصح معنى^(٦) بأن يسلم^(٧) من التناقض والامتناع^(٨) والابتذال^(٩) ومخالفة العرف^(١٠) ونحو ذلك^(١١).

أحدها: الابتداء؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان عذبا^(١٢) حسن السبك صحيح المعنى: أقبل السامع على الكلام، فوعى جميعه، وإلا أعرض عنه، وإن كان الباقي في غاية الحسن: فالابتداء الحسن في تذكّار الأجرة والمنازل: أي يصب أي الابتداء بمعنى المبتدأ به أي المواضيع أي حفي

- (١) قوله: هو جساس بن مرة: هذا سهو من الشارح؛ لأن عمرا هو عمرو بن الحارث، وجساس هو جساس بن مرة، فليس أحدهما هو الآخر. (دسوقي)
- (٢) قوله: وذلك إلخ: حاصلها: أن امرأة تسمى البسوس ذهبت لزيارة أختها الهيلة، وهي أم جساس بن مرة، ومعها ناقة لجارها، وكان كليب من كبار تغلب، وجساس المذكور من بكر بن وائل، وحمل كليب أرضاً من العالية، وهي أرض الحجاز لا يرعى فيها غير إبله، إلا إبل جساس؛ لمصاهرة بينهما، ثم خرجت ناقة الجار التي مع خالته في إبل جساس، فأبصرها كليب، وعرف أنها ليست من إبل جساس، فرماها بالسهم، فأبطل ضرعها، فرجعت حتى بركت بفناء جساس وضرعها يشخب دماً ولينا، فصاحت البسوس: وا ذلاه! وا غربته! فقال جساس: اسكتي يا حرة، والله لأعقرن فحلاً هو أعز على أهله منها، فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحي، فركب جساس فرسه، وأخذ رحمه، ولحقه فرماه في ظهره، فسقط كليب، فوقف جساس عنده، فقال له كليب: يا جساس، أغثني بشربة ماء، فقال له جساس: تركت الماء وراءك، ثم ولى عنه، فأتاه بعده عمرو بن الحارث حتى وصل إليه، فقال له: يا عمرو، أغثني بشربة ماء، فنزل عمرو إليه من فرسه، وأجهز عليه أي قتله، فقيل: المستجير بعمرو البيت، ومن هذا يعلم أن عمرو غير جساس. (من الدسوقي)
- (٣) قوله: من الخاتمة: إنما كان ذلك الفصل من الخاتمة؛ لأن كلاً اشتمل على محسن غير ذاتي. (تجريد)
- (٤) قوله: ينبغي للمتكلم: اعلم أن المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب، وهو أيضاً مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ، وهو أن يخرج التكلم إلى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة إليه، كقوله: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» (الفاتحة: ٥)؛ فإنه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة؛ لأنه أسرع إلى الظفر به، كما يفعل ذلك عند الحضور إلى الملوك والكبراء. (تجريد)
- (٥) قوله: الآنق: بالمد وكسر النون، وقيل: بفتح النون والقصر. (ق)
- (٦) قوله: والتأخير الملبس: [كناية عن ضعف التأليف]. صفة التقديم والتأخير؛ لأحما شيء واحد. (ق)
- (٧) قوله: اللفظ الشريف: أي لاشتماله على المحسنات البديعية، وقوله: «المعنى السخيف» أي الذي لا فائدة فيه للسامع؛ لعدم مطابقته للحال. (دسوقي)
- (٨) قوله: صياغة تناسب: بأن يكون كل من اللفظ والمعنى شريفاً، وشرف اللفظ باشتماله على المحسنات وشرف المعنى بمطابقته للحال. (دسوقي)
- (٩) قوله: وأصح معنى: أي أزيد في صحة المعنى، فبرعاية الزيادة المذكورة كان من هذا الباب، وإلا فصحة المعنى لا بد منها في كل شيء. (دسوقي)
- (١٠) قوله: بأن يسلم: أي المعنى من التناقض، أي من إيهام التناقض، وإلا فالسلامة من التناقض واجب، لا مستحسن، وكذا يقال في ما بعدها. (دسوقي)
- (١١) قوله: والامتناع: أي والسلامة من الامتناع أي البطلان بأن يكون المعنى باطلاً، وهذا لازم لما قبله. (دسوقي)
- (١٢) قوله: والابتذال: أي وسلامة المعنى من الابتذال أي الظهور بأن يكون ذلك المعنى له غاية الظهور يعرفه كل واحد. (دسوقي)
- (١٣) قوله: ومخالفة العرف: أي وسلامة المعنى من مخالفة العرف؛ لأن مخالفة العرف البليغي كالغربة المخلة بالفصاحة أو هي نفسها. (دسوقي)
- (١٤) قوله: ونحو ذلك: كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب، قيل: وفيه شيء؛ لأن هذا من علم المعاني. (تجريد)
- (١٥) قوله: عذبا: الأولى التعبير بأفعل التفضيل؛ ليلام ما مر، أي فإن كان أعذب من غيره. (دسوقي)

امرى القيس
كقوله: شعر:
عبره

قفا نيك^(١) من ذكرى حبيب ومنزل :: بسقط اللوى بين الدخول فحومل

مضارع متكلم
أي تذكر

السقط^(٢): منقطع الرمل حيث يدق، واللوى: رمل معوج يلتوي، والدخول وحومل: موضعان، والمعنى^(٣): بين أجزاء الدخول
طوره الدقيق
أي منقطع بعضه على بعض

وحومل. وفي وصف الدار كقوله: شعر:

أي وحسن الابتداء في وصف الدار أشجع السلمي

قصر عليه تحيةً وسلام :: خلعت عليه^(٤) جامها الأيام

خلع عليه: أي نزع ثوبه وطرحه عليه.

وينبغي أن يجنب في المدح مما يتطير به أي يتشام، كقوله: ع: موعد أحبابك بالفرقة^(٥) غد مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير
أي في ابتدائه
مصدر ميمي

أنشدها للداعي العلوي، فقال له الداعي: هو موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء.

أي الحال القبيح

نسبة لعللي لأنه من أولاده

وأحسنه أي أحسن الابتداء ما ناسب المقصود بأن يشتمل على إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله.

ويسمى كون الابتداء مناسباً للمقصود براعة الاستهلال^(٦) من «برع الرجل» إذا فاق أصحابه في العلم وغيره، كقوله في

فكان هذا الكلام فاق على غيره

بضم الراء وفتحها

التهنئة^(٧): شعر:

بُشْرِ^(٨) فقد أنجز الإقبال ما وعدا :: وكوكب المجد^(٩) في أفق العلى صعدا

الألف للإشباع

مطلع قصيدة لأبي محمد الخازن يهنئ صاحب بولد لابنته. وقوله: في المراثية^(١٠): شعر: هي الدنيا^(١١) تقول بملء فيها :: حذار حذار
ابن عباد
مقول تقول

أي احذر من بطشي أي أخذي الشديد وفتكي أي قتلي بغتة؛ فإنه مطلع قصيدة لأبي فرج الساسي يرثي فخر الدولة.

نسبة لمساوة مدينة بين الري وهمدان

وثانيها: أي ثاني الموضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها التخلص أي الخروج مما شُبب الكلام به أي ابتدئ وافتتح. قال

وليس المراد المعنى الاصطلاحي، كما سيأتي

الإمام الواحدي: معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل، وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر، فسمي ابتداء كل أمر تشبيبا،

أي ذكر أيام الشباب

أي ذكر النساء

(٦) قوله: براعة الاستهلال: هو في الأصل أول ظهور الحلال، ثم استعمل في مطلق الافتتاح، وإضافة «البراعة» إلى «الاستهلال» على معنى الملازمة، أي البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملازمة للاستهلال، أي لابتداء الكلام. (تجريد)

(٧) قوله: في التهنئة: بالهمزة، وهي إيجاد كلام يزيد سرورا بشيء مفروح به. (دسوقي)

(٨) قوله: بشرى إلخ: إنما كان هذا من البراعة؛ لأنه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به، وأنه أمر حدث، وهو رفيع في نفسه، يهنا به ويشير من سر به، فقيه الإيماء إلى التهنئة والبشرى التي هي المقصود من القصيدة. (تجريد)

(٩) قوله: وكوكب المجد: يحتمل أن المراد بالكوكب: المولود؛ فإنه كوكب سماء المجد، جعل المجد كالسماء، فأنبت له كوكبا، هو المولود، ويحتمل أنه أراد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد، أي أن هذا المولود ظهر به وعلم به طالع المجد، وكون كوكبه في غاية الصعود. (دسوقي)

(١٠) قوله: في المراثية: أي في مراثية فخر الدولة ملك من آل بويه، و«المراثية» بالتخفيف مصدر «رثى يرثي»، فله مصدران «الرثاء» و«المراثية». (من التجريد)

(١١) قوله: هي الدنيا إلخ: الضمير للقصيدة، والجملة الواقعة بعد الضمير تفسر له، و«الملء» بكسر الميم: ما يملأ الشيء ويفتحها: المصدر، والمراد ههنا الأول، يعني أنه يقول ذلك جهره بلا خفاء؛ لأن ملء الكلام القم يشعر بظهوره والجهر به، بخلاف الكلام الخفي؛ فإنه يكون بطرف القم. (علامة دسوقي)

(١) قوله: قفا نيك إلخ: هذا أول شعر قاله امرؤ القيس؛ لأنه راقح ولم يقل شعرا، فقال أبوه: هذا ليس ابني؛ إذ لو كان كذلك لقال شعرا، ثم قال لاثنين من خاصته: خذاه، واذهبوا به إلى مكان كذا، فاذبحاه، وأتياي بدمه، فضيا به حتى وصلا الخمل المعين فشرعا ليدبحاه، فبكي وقال البيت إلى آخر القصيدة، فرجعا به إلى أبيه، وقالوا: هذا أشعر من على وجه الأرض، قد وقف واستوقف وبكى واستبكى، ونعى الحبيب والمنزل في نصف بيت، فقام إليه واعتنقه وقبله، وقال: أنت ابني حقا. (تجريد)

(٢) قوله: السقط إلخ: المعنى: قفا نيك عند طرف الرمل المعوج أي الملتوي الكائن بين الدخول فحومل. (دسوقي)

(٣) قوله: والمعنى إلخ: أي ليصح العطف بالفاء، وهذا جواب عما يقال: إن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد، و«بين» ههنا إنما أضيفت لواحد، وحينئذ فلا يحسن العطف بالفاء، فالواجب العطف بالواو. وحاصل الجواب: أن في الكلام حذف مضاف أي بين أجزاء الدخول، والأجزاء متعددة، فيصير الدخول مثل اسم الجمع، كالقوم، فصح التعبير ب«بين» والفاء. (من الدسوقي)

(٤) قوله: خلعت عليه: ضمن «خلع» معنى «طرح»، فعدها للمفعول الثاني ب«على»، والمعنى: أن الأيام نزعته جامها وطرحته على ذلك القصر. (ق)

(٥) قوله: بالفرقة: بضم الفاء وسكون الراء: اسم موضع، إلا أنها توهم معنى آخر، فبسببه كان يتطير منه. (تجريد)

وإن لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب من وصف للجمال أو غيره، كالأدب والافتخار والشكاية وغير ذلك إلى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما، أي بين ما شَبَّب به الكلام وبين المقصود، واحتزَّز بهذا عن الاقتضاب^(١)، وأراد بقوله: «التخلص» هو محط الغالدة أي ابتدئ به

معناه اللغوي، وإلا فالتخلص في العرف^(٢): هو الانتقال من ما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة، وإنما ينبغي أن يتأنق في التخلص؛ لأن السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح إلى المقصود، كيف يكون، فإن جاء حسنا متلائم الطرفين^(٣) يتأنق في التخلص إلى المقصود أي العارف بمحاسن الكلام منتظرا

حرك من نشاطه، وأعان على إصغاء ما بعده، وإلا فبالعكس، فالتخلص الحسن، كقوله أي أبي تمام: شعر: يقول في قومس اسم موضع يقال له: دامغان قومي وقد أخذت: من السرى أي أثر^(٤) فينا السير بالليل، ونقص من قوانا وخطى المهريه عطف على «السرى» لا على المجرور في «منا»^(٥) كما سبق إلى بعض الأوهام، وهي جمع «خطوة»، وأراد بالمهريه: الإبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان أبي قبيلة القود، الطويلة الظهور والأعناق، جمع «أقود»، أي أثر فينا مزاولة السرى ومسيرة المطايا بالخطى، ومفعول بكسر الحاء وسكون الياء

«يقول» هو قوله: أمطلع الشمس^(٦) تبغي أي تطلب أن تؤم أي تقصد بنا: فقلت: كلاً ردع للقوم^(٧) وتنبه، ولكن مطلع الجود^(٨). وقد ينتقل منه أي مما يُشَبَّب به الكلام إلى ما لا يلائمه، ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب، وهو في اللغة الاقتطاع والارتجال، وهو أي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين، أي الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لبيد. قال في «الأساس»: «ناقة مخضرمة»: جُدع نصف أذنها، ومنه «المخضرم» الذي أدرك الجاهلية والإسلام، كأنما قطع نصفه^(٩) حيث كان في الجاهلية، كقوله^(١٠): شعر: لورأى الله^(١١) أن في الشيب خيرا :: جاورته الأبرار في الخلد شيئا

جمع «أشيب»، وهو حال من الأبرار، ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه^(١٢)، فقال: كل يوم بُدِي أي تُظهِرُ صروف الليالي ::

(١) قوله: عن الاقتضاب: وهو الخروج والانتقال من شيء إلى شيء آخر من غير مراعاة ملازمة بينهما، فهو ارتجال المطلوب من غير توطئة إليه من المتكلم وتوقع من المخاطب؛ لأن الاقتضاب في اللغة الاقتطاع. (من الدسوقي)

(٢) قوله: وإلا فالتخلص في العرف إخ: أي فلو كان المراد بالتخلص التخلص الاصطلاحي لزم التكرار في كلامه؛ لأن قوله: «مما شَبَّب الكلام به إلى المقصود مع رعاية الملازمة» من جملة مدلوله. (دسوقي)

(٣) قوله: الطرفين: [هما المقصود وما افتتح به الكلام].

(٤) قوله: أي أثر إخ: أشار بذلك إلى أن «أخذ» بمعنى «أثر» و«من» بمعنى «في»، و«السرى» بمعنى السير ليلا، وأن المراد بتأثير السير فيهم نقص قوتهم. (دسوقي)

(٥) قوله: عطف على السرى: فيكون المعنى: وقد أثرت فينا السرى ونقصت من قوانا، وأخذت منا أيضا خطى المهريه أي مشيها وتحريكها إيانا، ففاعل التأخير فيهم والنقص في قواهم شيان: السرى وخطى المهريه. (دسوقي)

(٦) قوله: لا على المجرور في منا: أي لأن فيه مانعا من جهة اللفظ، وهو العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ومن جهة المعنى؛ لأن التقدير حينئذ: وقد نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهريه، ولا معنى لنقص السرى من خطى المهريه من حيث إذا خطى، وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهريه، كما نقص قوانا، وكفى عن ضعفها ونقص قوتها بنقص خطاها: تكلف لا حاجة إليه على أن هذا لا يناسب قوله: «أمطلع الشمس إخ»؛ لأنه يفيد أنها قوية لا ضعيفة، فتأمل. (علامة دسوقي)

(٧) قوله: أمطلع الشمس: يصح نصبه على أنه مفعول «تؤم» أي أتطلب أن تؤم، أي تقصد بنا مطلع الشمس، ويصح رفعه على أنه مبتدأ خبره «تبغي»، أي تطلب أن تؤم بنا أي معنا، وعلى كل حال فالجملة في محل نصب مقول القول. (من الدسوقي)

(٨) قوله: ردع للقوم: أي ارتدعوا وانزعجوا عما تقولون من طلب التوجه بكم لمطلع الشمس، وتنبهوا على أنه لا وجه لقصده. (دسوقي)

(٩) قوله: ولكن مطلع الجود: أي ولكن أطلب التوجه بكم إلى مطلع الجود، وهو عبد الله ابن طاهر الجواد الكريم، فقد انتقل من مطلع الشمس إلى المدح الذي سماه مطلع الجود، مع رعاية المناسبة بينهما من جهة أن كلا محل لطلوع أمر محمود به النفع، فكان فيه حسن التخلص. (دسوقي)

(١٠) قوله: كأنما قطع نصفه: أي سمي بذلك؛ لأنه لما فات جزء من عمره في الجاهلية صار كأنه قطع نصفه، أي ما هو كالنصف من عمره؛ لأن ما صادف به الجاهلية وكان حاصلًا منه فيها: يلغى، لا عبرة به، كالمقطوع. (دسوقي)

(١١) قوله: كقوله: أي قول الشاعر، وهو أبو تمام، وهو من الشعراء الإسلامية، كان موجودا في زمن الدولة العباسية. (دسوقي)

(١٢) قوله: لو رأى الله: أي لو علم الله أن في الشيب خيرا، وقوله: «جاورته» الضمير لله تعالى، أي لأنزل الله تعالى الأبرار في المنزل الذي خصهم به من الجنة في حال كونهم شيئا؛ لأن الأليق أن الأبرار يجاورونه على أحسن الحال؛ ولأن الجنة دار الخير والكرامة. (دسوقي)

(١٣) قوله: إلى ما لا يلائمه: أي إلى مقصود لا يلائمه، وهو مدح أبي سعيد بأنه تبدي =

خُلِقًا من أبي سعيد غريبًا. ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أي دأبهم وطريقهم لا ينافي^(٩) أن يسلكه المسلمون
 أي طيبة حسنة صفة له حلقاً
 ويتبعونهم في ذلك؛ فإنَّ البيتين المذكورين لأبي تمام، وهو من الشعراء الإسلامية^(١٠) في الدولة العباسية، وهذا المعنى مع وضوحه
 أي قوله: «ثم كون الاقتضاب...»
 قد خفي على بعضهم، حتى اعترض على المصنف بأنَّ أبا تمام لم يكن في الجاهلية، فكيف يكون من المخضرمين؟

ومنه أي من الاقتضاب ما يقرب^(١١) من التخلّص في أنه يشوبه شيء من المناسبة، كقولك بعد حمد الله تعالى^(١٢): «أما بعد»؛ فإنه
 وهو الاتيان بالمقصود بلا ربط
 كان كذا وكذا^(١٣) فهو اقتضابٌ من جهة الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر من غير ملائمة، لكنه يشبه التخلّص حيث لم يؤت
 أي على الله ورسوله كالسبب الحامل على تأليف الكتاب مثلاً
 بالكلام الآخر فجاءةً من غير قصد إلى ارتباط وتعلّق بما قبله، بل قصد نوعٌ من الربط^(١٤) على معنى مهما^(١٥) يكن من شيء بعد الحمد
 بغيّة تفسر «فجاءة»
 والثناء؛ فإنه كان كذا وكذا. وقيل: هو أي قولهم بعد حمد الله: «أما بعد» فصل الخطاب^(١٦). قال ابن الأثير^(١٧): والذي أجمع عليه
 المحققون من علماء البيان أنَّ فصل الخطاب: هو «أما بعد»؛ لأنَّ المصنف يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا
 أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له الكلام فصل بيته^(١٨) وبين ذكر الله بقوله: «أما بعد». وقيل: فصل الخطاب معناه الفاصل من
 من ذكر الله وتحميده أي الذي سبق الذكر والتحميد لأجله استعظاما له من التخلّص بغيره
 الخطاب، أي الذي يفصل بين الحق والباطل، على أن المصدر بمعنى فاعل. وقيل: المفعول^(١٩) من الخطاب الذي يتبينه من يخاطب
 أي الكلام أي يميز
 به، أي يعلمه بيئاً لا يلتبس عليه، فهو بمعنى المفعول. وكقوله تعالى: عطفتُ على قوله: «كقولك بعد حمد الله»، يعني من الاقتضاب
 أي المصدر والإضافة بمعنى «من» أيضاً
 القريب من التخلّص ما يكون بلفظ هذا، كما في قوله تعالى: بعد ذكر أهل الجنة ﴿هَذَا﴾^(٢٠) وَإِنَّ لِلظَّالِمِينَ لَشَرَّ مَقَابٍ^(٢١)، فهو اقتضاب^(٢٢)،
 (ص: ٥٥)
 فيه نوع ارتباط؛ لأنَّ الواو للحال، ولفظ «هذا» إمّا خبر مبتدأ محذوف أي الأمر هذا^(٢٣) والحال كذا، أو مبتدأ^(٢٤) محذوف الخبر، أي
 هو قوله: «لِلْمُتَّقِينَ»
 هذا كما ذكر، وقوله تعالى بعد ما ذَكَرَ جمعاً من الأنبياء^(٢٥) وَأَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ بعد ذكرهم الجنة وأهلها: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾^(٢٦) وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ
 الله تعالى
 لِحُسْنِ مَقَابٍ^(٢٧) بإثبات الخبر، أعني قوله: ﴿ذِكْرٌ﴾، وهذا مشعر^(٢٨) بأنه في مثل قوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلظَّالِمِينَ﴾ مبتدأ محذوف الخبر.
 (ص: ٥٥)

(٩) قوله: قال ابن الأثير إلخ: القصد من نقل كلامه تأييد ذلك القيل والتعريض على
 المصنف حيث حكاه «بقيل»، مع أن المحققين أجمعوا عليه. (دسوقي)
 (١٠) قوله: فصل بيته: أي بين ذلك الغرض وبين ذكر الله تعالى بقوله: «أما بعد» على
 وجه مقبول، كما مر. (من الدسوقي)
 (١١) قوله: وقيل المفعول: أي المبين المعلوم من الخطاب أي من الكلام، فكل كلام
 يعلمه المخاطب به علماً بيناً يقال فيه: «فصل الخطاب» على هذا القول. (علامة
 دسوقي)
 (١٢) قوله: هذا: [أي هذا المذكور للمؤمنين والحال أن للظالمين إلخ].
 (١٣) قوله: فهو اقتضاب: أي لأن ما بعد هذا لم يربط بما قبلها بالمناسبة، ولكن فيه نوع
 ارتباط، ووجه الربط هنا أن الواو في قوله: ﴿وَإِنَّ لِلظَّالِمِينَ﴾ واو الحال، وواو الحال تقتضي
 مصاحبة ما بعده لما قبلها برعاية اسم الإشارة المتضمن لمعنى عامل الحال، وهو «أشير»،
 فالحاصل للربط واو الحال مع لفظ ﴿هَذَا﴾. (دسوقي)
 (١٤) قوله: أي الأمر هذا: أي الأمر الذي يتلى عليكم هو هذا، والحال أن كذا وكذا
 واقع. (دسوقي)
 (١٥) قوله: أو مبتدأ: أي أو مفعول فعل محذوف، أي اعلم هذا، أو فاعل فعل محذوف،
 أي: مضى هذا، والحال أن كذا وكذا. (دسوقي)
 (١٦) قوله: جمعاً من الأنبياء ﷺ: [وهم أيوب وإبراهيم وإسحاق ويعقوب وغيرهم].
 (١٧) قوله: هذا ذكر: أي لهم بالثناء الجميل قوله: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ﴾ أي الشاملين لهم
 ولغيرهم ﴿لِحُسْنِ مَقَابٍ﴾ أي مرجع في الآخرة، وقوله: ﴿جَنَّتِ عَذْنٌ﴾ (ص: ٥٠) بدل
 من ﴿لِحُسْنِ مَقَابٍ﴾. (دسوقي)
 (١٨) قوله: وهذا مشعر: أي ذكر الخبر في هذا التركيب مشعر بأنه محذوف في نظيره، =

= أي تظهر - الليالي منه خلقاً وطبائع غريبة لا يوجد لها نظير من أمثاله، ومعلوم أنه
 لا مناسبة بين ذم الشب وممدح أبي سعيد. (دسوقي)
 (١) قوله: لا ينافي إلخ: فالانتقال من التشبيب إلى المقصود من غير مناسبة اقتضاب،
 سواء فعله العرب أو المخضرمون أو غيرهم، فلا اعتراض بأن أبا تمام ليس من المخضرمين؛
 فإن الاقتضاب ليس مختصاً بهم. (المخلص)
 (٢) قوله: الشعراء الإسلامية: المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجوداً زمن الإسلام،
 ولو كافراً. (دسوقي)
 (٣) قوله: ما يقرب إلخ: أي اقتضاب أو انتقال يشبه التخلّص الاصطلاحي في كونه
 يخالطه شيء من المناسبة، ولم يجعل هذا القسم تخلّصاً قريباً من الاقتضاب؛ لعدم المناسبة
 الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود، والتخلّص مبناه على ذلك. (دسوقي)
 (٤) قوله: بعد حمد الله تعالى: أي بعد أن حمدت الله تعالى، وصليت على رسوله ﷺ.
 (دسوقي)
 (٥) قوله: فإنه كان كذا وكذا: أشار به الشارح إلى أن المراد: أما بعد مع جملتها التي هي
 فيها، وبه يندفع ما يقال: إن السياق في أقسام الكلام التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها،
 و«أما بعد» ليست كلاماً. (دسوقي)
 (٦) قوله: بل قصد نوع من الربط: أي الربط يقتضي المناسبة بين المعلق والمعلق عليه،
 فالتعليق يتضمن نوع مناسبة. (دسوقي)
 (٧) قوله: على معنى مهما إلخ: مرتبط محذوف، أي من حيث الإتيان بمعنى مهما يكن
 إلخ. (الدسوقي)
 (٨) قوله: وقيل فصل الخطاب: أي هو المسمى بهذا اللفظ، والمراد بالخطاب: الكلام
 المخاطب به، وكذا يقال فيما يأتي. (دسوقي)

قال ابن الأثير: لفظ «هَذَا» في مثل هذا المقام^(١) من الفصل الذي هو أحسن من الوصل^(٢)، وهي علاقة وكيدة^(٣) بين الخروج من كلام إلى كلام آخر. ومنه أي ومن الاقتضاب القريب من التخلص قول الكاتب هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث إلى حديث آخر: هذا باب؛ فإن فيه^(٤) نوع ارتباط حيث لم يتبدئ بالحديث الآخر بغتة.

وثالثها أي ثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها الانتهاء^(٥)؛ لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس، فإن كان حسنا اختاراً تلقاه السمع، واستلذه، حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير، وإلا^(٦) كان على العكس، حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق، فالانتهاء الحسن كقوله (شعر): وإني جدير^(٧) أي خليف إذ بلغتك بالمني^(٨) أي جدير بالفوز بالأمني، وأنت^(٩) بما أمّلت منك جدير^(١٠) فإن تولني أي تعطني منك الجميل فأهله^(١١) أي فانت أهل لإعطاء ذلك الجميل، وإلا فإني عاذر إياك وشكور^(١٢)، لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح، أو من العطايا السابقة. وأحسنه أي أحسن الانتهاء ما آذن^(١٣) بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى للنفس تشوّف إلى ما وراءه، كقوله^(١٤): شعر:

بقيت بقاء الدهر، يا كهف أهله^(١٥) :: وهذا دعاء^(١٦) للبرية شامل

لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم، وهذه المواضع الثلاثة يبالغ المتأخرون في التأنق فيها، وأما المتقدمون فقد قلّت عنايتهم بذلك. وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه^(١٧) وأكملها من البلاغة؛ لما فيها من التفنن^(١٨)
للسهولة وعدم التكلف

والأدب، وقوله: «إذ بلغتك» أي وصلت إليك بمدحي، وقوله: «بالمني» أي بما أتمنى، وهو متعلق بـ«جدير»، أي إني جدير بالفوز بالمني منك حين بلغتك. (دسوقي)
(٨) قوله: وأنت: أي أنت جدير وحقيق بما أمّلته ورجوته منك، وهو الظفر بالمني؛ لأنك من الكرام. (دسوقي)
(٩) قوله: وشكور: قيل: إن في إتيان المصنف بمحذرين البيتين تورية؛ لأن معناها القريب: ما قصده الشاعر والبعيد: ما قصده المصنف، وهو أن كتابه قد ختمه وبلغ مناه فيه، وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويثيبه عليه. (دسوقي)
(١٠) قوله: ما آذن: أي ما أعلم بأن الكلام قد انتهى، والذي يعلم بالانتهاء: إما لفظ يدل بالوضع على الختم، كلفظ «انتهى» أو «تم» أو «كمل»، أو بالعادة، كأن يكون مدلوله يفيد عرفاً أنه لا يؤتى بشيء بعده، ولا يبقى للنفس تشوّف لغيره بعد ذلك، مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتبات: «والسلام»، ومثل: «الدعاء»؛ فإن العادة جارية بالختم به، كما في البيت الآتي. واعلم أن الانتهاء المؤذن بانتهاء الكلام يسمى براعة مقطع. (دسوقي)

(١١) قوله: كقوله: أي الشاعر، وهو أبو العلاء المعري، وقيل: لأي الطيب المتنبي، وما وجد في ديوان واحد منهما. (الدسوقي)
(١٢) قوله: يا كهف أهله: أي يا كهفاً يأوي إليه غيره من أهله، والكهف في الأصل: الغار في الجبل يؤوي إليه ويلجأ إليه، استعبر هنا للملجأ. (دسوقي)
(١٣) قوله: وهذا دعاء إلخ: إشارة إلى قوله: «بقيت إلخ»، وقد وجه الشارح الشمول بقوله: «لأن بقاءك سبب إلخ»، حاصله: أنه لما كان بقاؤه سبباً لنظام البرية ودفع ظلم بعضهم عن بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه: كان الدعاء ببقائه دعاء ينفع العالم، وإعنا آذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام؛ لأنه قد تعورف الإتيان بالدعاء في الآخر، فإذا سمع السامع ذلك لم يتشوّف لشيء وراءه. (من الدسوقي)
(١٤) قوله: على أحسن الوجوه: أي الضروب والأنواع التي هي مقتضيات الأحوال. (ق)
(١٥) قوله: من التفنن: أي ارتكاب الفنون، أي العبارات المختلفة، وهذا علة لقوله: =

= كقوله تعالى: «هَذَا وَإِنَّ لِلْمُتَلَفِّعِينَ لَشَرَّ مَقَابٍ» (ص: ٥٥)؛ لأن الذكر يفسر الحذف في النظر، فلفظ «هَذَا» في ما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر، أي فهو يرجح احتمال كونه مبتدأ محذوف الخبر على بقية الاحتمالات. (من الدسوقي)

(١) قوله: هذا المقام: [أي مقام الانتقال من غرض إلى غرض آخر].
(٢) قوله: من الفصل الذي هو أحسن من الوصل: أي مما يفصل بين كلامين فصلاً أحسن عند البلغاء من التخلص الذي هو الوصل بالمناسبة، وذلك لأن لفظ «هذا» ينه السامع على أن ما سيلقى عليه بعدها كلام آخر غير الأول، ولم يوت بالكلام الثاني فحاجة حتى يشوش على السامع سمعه؛ لعدم المناسبة، وأما التخلص المحض فليس فيه تنبيه السامع على أن ما يلي هل هو كلام آخر أو لا. (دسوقي)
(٣) قوله: وكيدة: أي قوية شديدة، أي يتأكد الإتيان بما بين الخروج من كلام والدخول في كلام آخر. وقوله: «وهي علاقة وكيدة» كالعلة لما قبله، وهو أحسنه هذا في مقام الانتقال من الوصل بالمناسبة. (دسوقي)

(٤) قوله: فإن فيه إلخ: أي لأنه ترجمة على ما بعده، ويفيد أنه انتقل من غرض إلى آخر وإلا لم يحتج للتوبيخ، فلما كان فيه تنبيه على إرادة الانتقال لم يكن الإتيان بما بعده بغتة، فكان فيه ارتباط ما، ولفظ «أيضاً» في كلام المتأخرين من الكتاب يشعر بأن الثاني يرجع به على المتقدم، وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق ولم يوت بالثاني فجأة. (دسوقي)

(٥) قوله: الانتهاء: أي انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة، ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء. (تجريد البناني)

(٦) قوله: وإلا: أي وإن لم يكن الانتهاء حسناً محضاً السمع وأعرض عنه وذمه، وذلك قد يعود على مجموع الكلام بالذم؛ لأنه ربما أنسى محاسنه السابقة قبل الانتهاء، فهو - أي ما ختم به الكلام - كالطعام الذي يتناول في الآخر، فإن كان حلواً لذياً أنسى مرارة أو ملوحة ما قبله، وإن كان مرا أو مالها أنسى حلاوة ما قبله. (دسوقي)

(٧) قوله: وإني جدير: أي حقيق؛ لكوني شاعراً مشهوراً عند الناس بمعرفة الشعر

وأَنواع الإشارة^(١)، وكونها بين أدعية ووصايا، ومواعظ وتحميدات، وغير ذلك ممَّا وقع موقعه، وأصاب مَحْزَهُ^(٢)، بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة، وكيف لا^(٣)؟ وكلام الله تعالى وسبحانه في الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة، وقد أعجز مصاقع البلغاء، وأخرس شقاشق الفصحاء. ولمَّا كان هذا المعنى^(٤) ممَّا قد خفي على بعض الأذهان؛ لها في بعض الخواتم والفواتح من ذكر الأحوال والأفزع وأحوال الكفار وأمثال ذلك: أشار إلى إزالة هذا الخفاء بقوله: **يظهر ذلك^(٥) بالتأمل مع التذكر؛ لما تقدم، والله تعالى أعلم وأحكم من الأصول والقواعد^(٦) المذكورة في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاريحها وتفصيلها، إلَّا لعلَّام الغيوب؛ فإنه يظهر بتذكرها أن كلاً من ذلك وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال، وأنَّ كلاً من السُّور بالنسبة إلى المعنى الذي تتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة، ومنطوية على حسن الخاتمة. ختم الله لنا بالحسنى^(٧)، ويسر لنا الفوز بالدرجة القصوى، بحق النبي وآله الطيبين الطاهرين صلى الله عليه وعليهم أجمعين، والحمد لله رب العالمين.**

تمَّ مختصر المعاني بفضل الرحمن وحوله وقوته

= «واردة إلخ». (دسوقي)

(١) قوله: وأنواع الإشارة: أي اللطائف المناسب كل منها لما نزل لأجله ومن خوطب به.

(دسوقي)

(٢) قوله: مَحْزَهُ: بالخاء المهملة والزاي المعجمة، أي موضعه الذي يليق به، و«المحز» في الأصل: موضع القطع، أريد به هنا موضع اللفظ، والكلام على طريق المجاز المرسل.

(دسوقي)

(٣) قوله: وكيف لا إلخ: يصح رجوعه لكلام المتن، أي وكيف لا تكون فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه، والحال أن كلام الله إلخ، ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله. (دسوقي)

(٤) قوله: ولما كان هذا المعنى: أي ورود فواتح السور وخواتمها على أحسن الوجوه

وأكملها. (دسوقي)

(٥) قوله: يظهر ذلك: أي كون الفواتح والخواتم واردة على أحسن الوجوه وأكملها.

(دسوقي)

(٦) قوله: والقواعد: عطف تفسير، وقوله: «التي لا يمكن إلخ» نعت للأصول والقواعد المذكورة، كما هو ظاهر. (علامة دسوقي)

(٧) قوله: بالحسنى: أي بالحالة الحسنى، وهو الموت على الإيمان؛ لأنه يترتب عليها كل أمر حسن. (دسوقي)

وقد تمَّ ما أردناه بمته ونواله، والصلاة والسلام على سيد البشر وآله.

بمده محمود حسن - عفي عنه - الديوبندي، وسعى في تصحيح متنه والخواشي فاضل الخواضر والبوادي مولانا المولوي عبد الهادي السنبهلي ثم الدهلوي.

خاتمة الطبع

نحمد الله الذي أبدع المخلوقات والجن والإنسان، وخصَّ من بينهن الإنس بالنطق والبيان، والصلاة والسلام على من أخرج بفصاحته الأنيقة الغريبة الفصحاء، وأفحم ببلاغته البديعة الرشيقة البلغاء، وعلى آله وأصحابه الذين هم عمود الإسلام، وفاقوا مجداً بين أولياء الأمة والأنام.

أما بعد: فلمَّا كان الكتاب المستطاب المتداول بين ذوي الألباب من الفضلاء والطلاب، المقبول لدى الأفاضل والأداني، المعروف بـ«مختصر المعاني»، من تصنيفات قدوة العلماء الأعلام، سند الفضلاء الكرام، مسعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٨١ هـ (كذا)، قد طبع في المطابع العديدة كرة بعد كرة، مرة بعد مرة، ولكن لكونه مشحوناً بالأغلاط الكثيرة ما كان مقبولاً بين الخاص والعام، وكان يضيق قلوب المشتاقين دون المرام: فكلفتُ الفاضل الجليل التحرير النبيل صدر المدرسين رئيس المحدثين علامة الزمن مولانا المولوي محمود حسن -صانه الله عن الآفات والفتن- الديوبندي لتحليلته بالحواشي الجديدة المفيدة، وحل العويصات الصعبة العديدة، فصَحَّحَ المتن أولاً بمقابلة النسخ القلمية والمصرية، وحشَّاه ثانياً تحشية أنيقة، وحلَّاه حلية رقيقة بتلخيص الحواشي والشروح الجليلة، مثل الدسوقي والتجريد، حتى كأنه لاحتوائه على المطالب الفخيمة شرح جديد ومغني عن سائر الشروح والزبر القديمة، وناسخ للحواشي المعتمدة والتعليقات الكريمة.

ولمَّا كان هذا الكتاب الموصوف -بحمد الله وعونه- مقبولاً عند الطلبة والمدرسين، ولم يبق منه نسخة عند التجار، وكان وجوده كالعنقاء في الأمصار: وجَّهنا عنان العناية إلى طبعه مرة خامسة، فجاء بحمد الله يروق النواظر، ويعجب الأصاغر والأكابر، فهو مطابق للمسؤول بل فوق المأمول.

فيا أيها الإخوان، ويا أيها الخلان، بادروا إلى الاشتراء، فلا يحزنكم البطء، وكان الفراغ من طبعه في شهر محرم الحرام من شهور سنة تسعة وخمسين بعد الألف وثلاث مائة من هجرة سيد المرسلين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وأصحابه أجمعين، وأنا العبد الضعيف المفتقر إلى رحمة ربه الخلاق محمد عبد الأحد -صين عن الحسد- مدير المطبع المجتبائي الواقع في الدهلي.

محتويات مختصر المعاني

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
خطبة الكتاب	٣٨	مذهب الجاحظ	١٠٤	تلقى المخاطب بغير ما يترقب	١٠٤
وجه تأليف المختصر	٥	أحوال الإسناد الخبري	١٠٥	تلقى السائل بغير ما يتطلب	١٠٥
كلمة الافتتاح	٨	تعريف الإسناد الخبري وتقسيمه	١٠٦	القلب	١٠٦
تعريف الحمد والشكر	٩	إخراج الكلام على خلاف المقتضى	٤٣	أحوال المسند	
أهمية الفن	٩	الإسناد الحقيقي	٤٥	ترك المسند	١٠٧
وجه ترجيح القسم الثالث	١٠	الإسناد المجازي	٤٧	ذكر المسند	١١١
وجه تأليف المفتاح	١١	أقسام المجاز العقلي	٥١	إفراد المسند	١١١
المقدمة	١٣	المجاز العقلي في القرآن	٥١	كون المسند فعلا	١١٣
وجه حصر الكتاب في المقدمة والفنون الثلاثة	١٣	وجوب القرينة للمجاز العقلي	٥٢	كون المسند اسما	١١٤
وجه تنكير المقدمة	١٤	معرفة حقيقة المجاز العقلي	٥٣	تقييد الفعل بمفعول ونحوه	١١٤
الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب	١٤	مذهب السكاكي	٥٤	ترك تقييد المسند	١١٥
أقسام الفصاحة	١٤	أحوال المسند إليه		تقييد الفعل بالشرط	١١٥
أقسام البلاغة	١٥	حذف المسند إليه	٥٦	الفرق بين «إن» و«إذا» و«لو»	١١٦
وجه تقديم الفصاحة على البلاغة	١٦	ذكر المسند إليه	٥٨	التغليب	١١٩
الفصاحة في المفرد	١٦	تعريف المسند إليه بالإضمار	٥٩	تخصيص «إن» و«إذا» للتعليق في الاستقبال	١٢٠
تعريف التنافر	١٦	تعريف المسند إليه بالعلمية	٦٠	تخصيص «لو» للشرط في الماضي	١٢٤
تعريف الغرابة	١٨	تعريف المسند إليه بالموصولية	٦٣	تنكير المسند	١٢٩
تعريف المخالفة	١٨	تعريف المسند إليه بالإشارة	٦٦	تخصيص المسند	١٢٩
الفصاحة في الكلام	١٩	تعريف المسند إليه باللام	٦٨	تعريف المسند	١٣٠
تعريف الضعف	٢٠	تعريف المسند إليه بالإضافة	٧٢	كون المسند جملة	١٣٣
تعريف التعقيد	٢١	تنكير المسند إليه	٧٣	كون المسند اسمية وفعلية وشرطية وظرفية	١٣٤
تعريف آخر لفصاحة الكلام	٢٣	وصف المسند إليه	٧٤	تأخير المسند وتقديمه	١٣٥
الفصاحة في المتكلم	٢٤	توكيد المسند إليه	٧٦	تنبيه	١٣٧
البلاغة في الكلام	٢٥	بيان المسند إليه بعطف البيان	٧٧	أحوال متعلقات الفعل	
ارتفاع شأن الكلام	٢٧	إبدال المسند إليه	٧٧	عدم ذكر المفعول مع الفعل	١٣٩
تعريف مقتضى الحال	٢٨	العطف على المسند إليه	٧٨	وجوه حذف المفعول	١٤٢
مراتب البلاغة	٢٩	تعقيب المسند إليه بضمير الفصل	٨١	وجوه تقديم المفعول	١٤٦
البلاغة في المتكلم	٣٠	تقديم المسند إليه	٨١	التخصيص لازم للتقديم	١٤٨
مرجع البلاغة	٣١	مبحث ما أنا قلت	٨٣	تقديم معمولات الفعل عليه	١٥٠
بيان وجه الحاجة إلى الفنون الثلاثة	٣٢	مذهب السكاكي في التقديم	٨٥	القصر	
الفن الأول: علم المعاني	٣٢	تقديم المسند إليه للدلالة على العموم	٩٠	تعريف القصر وتقسيمه	١٥١
وجه تقديم علم المعاني	٣٢	تأخير المسند إليه	٩٦	قصر أفراد وقصر قلب	١٥٥
تعريف علم المعاني	٣٣	إخراج الكلام على خلاف المقتضى	٩٦	القصر بالعطف	١٥٧
وجه انحصار علم المعاني في ثمانية أبواب	٣٤	الالتفات	١٠٠	القصر بالنفي والاستثناء	١٥٨
تنبيه على تفسير الصدق والكذب	٣٦	وجه حسن الالتفات	١٠٣	القصر بـ«إنها»	١٥٨

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
القصر بالتقديم	١٦١	تعريف المساواة	٢٢٩	تقسيم المرسل	٢٨٧
جمع النفي بـ «لا» مع «إنها» والتقديم	١٦٤	وجه تقديم مثال المساواة على الإيجاز والإطناب	٢٣١	الاستعارة قد تقيّد بالحقيقة	٢٨٩
استعمال النفي والاستثناء في المجهول	١٦٥	تقسيم الإيجاز	٢٣١	تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين	٢٩٦
استعمال النفي والاستثناء في المعلوم	١٦٥	إيجاز الحذف وأقسامه	٢٣٣	تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع	٢٩٨
مزية «إنها» على العطف	١٦٧	تقسيم الإطناب	٢٣٦	تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع	٢٩٩
أحسن مواقع «إنها» التعريض	١٦٧	باب نعم	٢٣٦	تقسيم الاستعارة باعتبار الثلاثة	٣٠٠
تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور	١٦٨	التوشيع	٢٣٧	تقسيم الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار	٣٠٤
سبب إفادة النفي والاستثناء القصر	١٦٩	ذكر الخاص بعد العام	٢٣٧	تقسيم الاستعارة باعتبار آخر	٣٠٨
الإنشاء		التكرير	٢٣٧	المجاز المركب وهو التمثيل	٣١١
تعريف الإنشاء	١٧٠	الإيغال	٢٣٨	فصل في بيان الاستعارة بالكناية	٣١٢
التمني	١٧١	التذيل وتقسيمه	٢٣٨	الاختلاف بين المصنف والسكاكي	٣١٦
مذهب السكاكي	١٧١	التكميل	٢٤٠	فصل في شرائط حسن الاستعارة	٣٢٨
الاستفهام	١٧٢	التتميم	٢٤٠	فصل في بيان معنى آخر للمجاز	٣٣٠
الاستفهام بالهمزة	١٧٣	تعريف الاعتراض وأقسامه	٢٤١	الكناية	
الاستفهام بـ «هل»	١٧٤	التنزيه	٢٤١	تعريف الكناية	٣٣١
مذهب السكاكي	١٧٥	التنبية	٢٤١	الفرق بين الكناية والمجاز	٣٣٢
خواص «هل» دون الأدوات الباقية	١٧٦	الاعتراض بأكثر من جملة	٢٤٢	تقسيم الكناية	٣٣٣
استعمال الكلمات الاستفهامية في غير الاستفهام	١٨٢	مذهب البعض	٢٤٢	المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصریح	٣٣٨
الأمر	١٨٦	الفن الثاني: علم البيان		الفن الثالث: علم البديع	
النهي	١٩٠	تعريف علم البيان	٢٤٥	تعريف علم البديع	٣٣٩
النداء	١٩٢	الدلالة	٢٤٥	وجوه تحسين الكلام	٣٣٩
قد يقع الخبر موقع الإنشاء	١٩٣	تعريف الدلالة وتقسيمها	٢٤٥	المحسنات المعنوية	
تنبيه: الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر	١٩٣	التشبيه	٢٥١	المطابقة	٣٣٩
الفصل والوصل		تعريف التشبيه	٢٥١	مراعاة النظر	٣٤٣
بيان الفصل والوصل ومواردهما	١٩٤	أركان التشبيه	٢٥٢	الإرصاد	٣٤٣
كمال الانقطاع بين الجملتين	١٩٨	وجه التشبيه	٢٥٥	المشاكلة	٣٤٤
كمال الاتصال بين الجملتين	١٩٩	أداة التشبيه	٢٦٧	المزاوجة	٣٤٥
الاستثناف وتقسيمه	٢٠٥	أغراض التشبيه	٢٦٨	العكس	٣٤٦
تقسيم آخر للاستثناف	٢٠٦	تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين	٢٧١	الرجوع	٣٤٧
الجامع بين الجملتين	٢١١	تقسيم آخر للتشبيه	٢٧٣	التورية	٣٤٧
تقسيم الجامع بين الجملتين	٢١٢	التشبيه باعتبار الغرض	٢٨٠	الاستخدام	٣٤٨
التذنيب: أصل الحال المنتقلة	٢١٨	الخاتمة في تقسيم التشبيه	٢٨٠	اللف والنشر	٣٤٨
إيراد الضمير والواو وتركهما في الحال	٢١٩	الحقيقة والمجاز		الجمع	٣٥٠
تعريف الحال المفردة	٢٢١	تعريف الحقيقة	٢٨٢	التفريق	٣٥٠
مذهب عبد القاهر	٢٢٥	تعريف المجاز وتقسيمه	٢٨٥	التقسيم	٣٥٠
الإيجاز والإطناب والمساواة		تقسيم الحقيقة والمجاز	٢٨٦	الجمع مع التفريق	٣٥١
تعريف الإيجاز والإطناب	٢٢٨	المجاز المرسل والاستعارة	٢٨٧	الجمع مع التقسيم	٣٥١

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الجمع مع التفريق والتقسيم	٣٥٢	تقسيم الجناس إلى المائل والمستوفى	٣٦٨
التجريد	٣٥٣	تقسيم آخر للجناس	٣٦٩
المبالغة المقبولة وتقسيمها	٣٥٥	رد العجز على الصدر	٣٧٣
المذهب الكلامي	٣٥٧	السجع	٣٧٦
حسن التعليل	٣٥٨	الموازنة	٣٧٩
التفريع	٣٦١	القلب	٣٨٠
تأكيد المدح بما يشبه الذم	٣٦١	التشريع	٣٨٠
تأكيد الذم بما يشبه المدح	٣٦٤	لزوم ما لا يلزم	٣٨١
الاستتباع	٣٦٤	الخاتمة	
الإدماج	٣٦٥	السرفات الشعرية وما يتصل بها	٣٨٣
التوجيه	٣٦٥	النسخ والانتحال	٣٨٥
الهزل	٣٦٥	الإغارة والنسخ	٣٨٦
تجاهل العارف	٣٦٥	الإمام وتقسيمه	٣٨٨
القول بالموجب	٣٦٦	الاقتباس	٣٩٣
الاطراد	٣٦٧	التضمين	٣٩٤
المحسنات اللفظية		العقد	٣٩٦
الجناس	٣٦٨	الحل	٣٩٦

فصل من الخاتمة

.....

من منشورات البشري

الصرف

تعليم الصيغة
تعريب علم الصيغة
تكملة ميزان الصرف
مراح الأرواح
خاصيات الأبواب
فصول أكبري

المنطق والفلسفة

سلم العلوم مع ضياء النجوم
القطبي
شرح التهذيب مع تحفة شاهجهاني
شرح التهذيب مع تذهيب التهذيب
المرقاة مع المرأة
إيساغوجي مع مغني الطلاب
تيسير المنطق (عربي)
مبادئ الفلسفة
هداية الحكمة
الهدية السعيدية

الأدب والبلاغة

ديوان الحماسة
ديوان المتنبي
المعلقات السبع
المقامات الحريية
نفحة العرب
مختصر المعاني
دروس البلاغة
تلخيص المفتاح
البلاغة الواضحة
متن الكافي

كتب تحت الطباعة

الهداية مع حاشية السنبل

الفقه

الهداية مع حاشية اللكنوي (٤ مجلدات)
شرح الوقاية
كنز الدقائق
مختصر القدوري مع التوضيح الضروري
مختصر القدوري مع المعتصر الضروري
مختصر القدوري مع الجوهرة النيرة
مختصر القدوري مع اللباب
المختصر في الفقه الحنفي
التسهيل الضروري
منية المصلي
نور الإيضاح

أصول الفقه

أصول الشاشي مع أحسن الحواشي
أصول الشاشي مع فصول الحواشي
نور الأنوار مع قمر الأقمار (مجلدين)
الحسامي مع النامي
الحسامي مع النظاي
التوضيح والتلويع مع التوشيح
المجموعة في القواعد الفقهية
شرح عقود رسم المفتي
تسهيل الوصول إلى علم الأصول

الميراث

السراجي مع دليل الوراث
السراجي مع حاشية سيد أصغر حسين
السراجي مع شرح الشرفية
المواريث

النحو

نحو مير
شرح مائة عامل
هداية النحو
كافية

شرح ملا جاي

النحو الواضح (مجلدين)

المنهاج في القواعد والإعراب

لسان القرآن (٣ مجلدات)

التفسير والتجويد

التفسير للبيضاوي
تفسير الجلالين
الفوائد مكية
تسهيل البيان في رسم خط القرآن
الفوز الكبير
جمال القرآن (عربي)

الحديث وأصوله

صحيح البخاري (٤ مجلدات)
صحيح مسلم (٣ مجلدات)
جامع الترمذي (٣ مجلدات)
سنن أبي داود (مجلدين)
سنن النسائي (مجلدين)
سنن ابن ماجه (مجلدين)
الموطأ للإمام مالك
الموطأ للإمام محمد
شرح معاني الآثار
مشكاة المصابيح (مجلدين)
زجاجة المصابيح (٥ مجلدات)
رياض الصالحين
شرح رياض الصالحين
آثار السنن مع التعليق الحسن
مسند الإمام الأعظم
زاد الطالبين
الأدب المفرد
الأحاديث المنتخبة

تيسير مصطلح الحديث
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر
أصول التخريج ودراسات الأسانيد

العقائد

شرح العقائد مع النبراس
شرح العقائد مع نظم الفرائد
شرح العقائد مع عقد الفرائد
شرح العقيدة الطحاوية